دولـــــــة ليبيـــا

وزارة التعليم العالي – جامعة الزاوية

الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

كلية الشريعة – قسم التفسير وعلوم الحديث

بحث بعنوان:

(أحاديث الفَسر التي انتقدها الذهبي على الحاكم في المستدرك)

"دراسة نقدية"

مقدَّم لنيل درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في علـــوم الحديث والتفســير

إعـــداد الطالب: عبد المجيد مولود أحمد عثمان

إشـراف الأستاذ الدكتور: امحمد فرج الزايدي

العام الجامعي 2025 / 2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله، تعالى:

{كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ}

[سورة ص، الآية: 29]

وقال، تعالى:

{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}

[سورة النحل، من الآية: 77]

وقال النَّبِيُّ ﷺ:

"نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ".

أخرجه أبو داود وغيره من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه

[صحيح الترغيب والترهيب (1/ 147- 148، رقم الحديث: 90)]

الإهـــداء..

إلى والِدَيَّ الكريَمينِ، اللذيْنِ لم تُكتب لهما الحياةُ إلى هذه الأيام حتى تكتحلَ عيناهما بهذه الأطروحة التي أرجو أن تكون في موازين حسناتهما ..

إلى ابنتي الوحيدة التي أرجو أن تكون هذه الأطروحة دافعا لها إلى إكمال مسيرتها العلمية حتى نَيْلِ الشهادات العالمية العالية ..

إلى أستاذِيَّ الفضلاء وأستاذاتي الفضليات بقسم التفسير وعلوم الحديث في كلية الشريعة بجامعة الزاوية ..

إلى زملائي وأصدقائي في مسيرتي العلمية بالمؤسسات الأكاديمية وخارجَها، ولاسيما المشتغلين بعلم الحديث ..

إلى إخواننا في قطاع غزة المكلومة في صدرها والمطعونة في ظهرها، الذين امتزجت أيام إعداد هذه الأطروحة بمعاناتهم ..

أهدي هذا العمل الذي أرجو به من الله ثوابا، وأرجو له عند خلقه قبولا ..

شكر وتقدير ..

أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى المشرف على البحث الأستاذ الدكتور: إمحمد فرج الزايدي على ما أبداه من التوجيهات القيمة والملاحظات والتصويبات الدقيقة على مادة البحث..

كما أتقدم بالشكر والثناء أيضا إلى جميع أستاذِيَّ وأستاذاتي في كلية الشريعة وفي مركز اللغات بجامعة الزاوية، الذين رافقتهم ورافقوني في مسيرتي العلمية من مرحلة الدكتوراه إلى نهايتها العطرة؛ لِمَا قدموه لي من علم وتوجيه واهتمام.

مقدمة

الحمد لله الذي نزل القرآن هدى للمتقين، ورحمةً لخلقه أجمعين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف رسله، الصادق الناصح الأمين، أفصح وأبين من نطق في العالمين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن العناية بكتاب الله - تعالى - أولى ما صُرفت فيه الأعمار، وأُنفقت عليه الأموال، وما أُرسِلَ نبيُّنا محمد ﷺ إلا ليقود الناس أجمعين بهذا الكتاب العظيم، المعجز في معانيه ومبانيه، فبين لهم هذا النبيُّ الكريم، الذي نزل القرآن بلسانه، ما يحتاجون فيه إلى بيان وتفصيل، فكانت سنته ﷺ امتدادا للقرآن؛ ولهذا كانت العناية بها عنايةً به، والوقوف على معانيها وقوفا على معانيه، وفهمه موقوفا على فهمها، وقد قال الله، تعالى: {**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** }[1]، وقد اهتم أئمة الإسلام وأعلام الحديث، الذين نقلوا سنته ودونوها، بهذا الجانب اهتماما بالغا، فضمّن بعضُهُم، ممن ألّف في السنة النبوية على حسب الموضوعات، كالبخاريّ ومسلمٍ في (صحيحيها)، وسعيدِ بن منصور والترمذيّ في (سُنَنِيْها) - موضوعَ التفسير النبوي للقرآن في مؤلفاتهم، وترجموا له في هذه المؤلفات بقولهم: (كتاب التفسير)، وأردفوا تفسير الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - بالتفسير النبوي الكريم، وجعلوه في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لاعتبارات متعددة، بل ألف بعضهم مؤلفات خاصة في هذا النوع من التفسير، كعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق الصنعاني، والنسائي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وغيرهم.

هذا، وقد جاء بعدهم وسار على نهجهم من المتأخرين أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (405) هجرية - في كتابه (الْمُستدرَك على الصحيحين)، فأفرد فيه للتفسير كتابا، وجمع فيه مادة كبيرة، تجاوزت مائةً وألفَ حديث، ما بين مرفوع إلى النبي ﷺ وموقوف على الصحابة الكرام، ونصَّ في موضعين منه على أَنَّ تَفْسِيرَ الصحابي الجليل الذي شَهِدَ الوحيَ والتَّنْزيلَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ عند الشَّيْخَيْنِ: البخاري ومسلم، أي: مرفوع حكما[2]، غير أن الحاكم تساهل في الحكم على كثير من هذه الأحاديث المرفوعة والموقوفة بالصحة مطلقا، أو على شرط الشيخين، أو أحدهما، كما اشترط هو في كتابه، فجاء الذهبي بعده، فتعقبه في كثير من هذه الأحاديث بشيء من الاختصار والإجمال، وقد يتعقبه في بعض الأحاديث التي سكت عنها، وكل هذه الأحاديث في الأصول دون الشواهد والمتابعات إلا حديثين، أحدهما مرفوع، والآخر موقوف، أوردهما في الشواهد، وحديثا

---

[1] سورة النحل، من الآية: 44.

[2] ينظر: المستدرك على الصحيحين (2/ 283، 374).

ثالثا موقوفا، أورده شاهدا في موضعين من كتابه، وأصلا في موضع ثالث منه، وعدة هذه الأحاديث (172) حديثا، وهي على أربعة أنواع:

الأول: أحاديث مرفوعة أو موقوفة حكم عليها الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، وليست كذلك من حيث الشرطية، وإن كانت صحيحة، وأحاديث مرفوعة أو موقوفة حكم عليها الحاكم بالصحة مطلقا، وهي على شرطها أو أحدهما، وعِدّتها (30).

الثاني: أحاديث مرفوعة صححها الحاكم على شرط البخاري، وهي فيه، وعددها حديث واحد، وأحاديث أخرى نفى الحاكم أن تكون في الصحيحين بنفس السياق، وأثبت الذهبي خلافه، وعددها أيضا حديث واحد.

الثالث: أحاديث مرفوعة أو موقوفة حكم عليها الحاكم بالصحة مطلقا، أو على شرط الشيخين، أو أحدهما، وليست كذلك من حيث الصحة، وهو أكثر الأحاديث، وعدتها (128).

ويدخل تحت هذا النوع خمسة أحاديث، استدرك فيها الذهبي على الحاكم من جهة الإسناد (أو المتن) والشرطية معا، وحديث واحد مرفوع ذكر الحاكم أنه لم يجد بدا من إخراجه، وحديثان آخران موقوفان إسنادهما واحد ذكر الحاكم أن الضرورة أدته إلى إخراجهما، وحديث واحد مرفوع تردد فيه الحاكم بين وصله وإرساله، ورجح الذهبي فيه الإرسال.

الرابع: أحاديث مرفوعة أو موقوفة سكت عليها الحاكم، وفي إسنادها ضعف أو في متنها نكارة، وعدتها (12).

[أسباب اختيار موضوع البحث]

لما كان إعدادُ الأطروحة من متطلبات استكمال نيل الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) بقسم (التفسير والحديث) بكلية الشريعة بجامعة الزاوية العريقة، اخترت أن يكون بحثي متوائما بين علمي التفسير والحديث، كما تواءم هذان العِلمان في هذه الشعبة، فكان في دراسة الأحاديث والآثار التي تعقبها الذهبي على الحاكم دراسة نقدية من حيث الرواية والدراية معاً، وذلك للأسباب الآتية:

1 - الاغتراف من المعاني القرآنية التي دلت عليها السنة النبوية المطهرة، وأقوال الصحابة البررة، الذين هم أعلم الناس بكتاب الله - تعالى - بعد نبيهم ﷺ.

2 - الإسهام في خدمة السنة والآثار بما لديَّ من الإمكانات العلمية المتواضعة، ومن ثَمَّ خدمة الكتاب العزيز من خلالها؛ رجاء أن أكون وأُستاذِيَّ من أهله.

3 - المشاركة في بعث الروح العلمية الحديثية في الأوساط الأكاديمية الليبية، وبالله التوفيق.

[أهمية البحث]

تأتي أهمية الموضوع من أهمية السنة النبوية الكريمة في بيان معاني القرآن الكريم، وقد شاب الأحاديثَ النبوية والآثارَ السلفية الصحيحة في هذا الجانب - الكثيرُ من الأحاديث والآثار الضعيفة، بل الموضوعة والمنكرة أحيانا، حتى قال أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير"[1]، وقد بالغ بعض المتأثرين بالمستشرقين الغربيين، الذين يروّجون بضاعتهم باللسان العربي، وهو أحمد أمين، فحمل كلام الإمام أحمد على غير وجهه، فادعى في بعض كتبه أنه ليس في الأحاديث النبوية المرفوعة إلى النبي ﷺ في تفسير القرآن شيء صحيح، ثم عاد وناقض نفسه، فاعترف بصحة الأحاديث في هذا الباب، ولكنه ذكر مرة أنها كثيرة، وذكر في أخرى أنها قليلة، معتمدا فيها على حديث ضعيف![2]

فالتمييز بين الأحاديث مهمة كلِّ باحث متأهل متجرد، وعدمه يوقع في كثير من المحذورات، ومن أخطرها: فهم القرآن على غير ما هو عليه، أو على نحوٍ مخالفٍ له، ونسبةُ الكلام إلى غير قائله، وبعض الأئمة المتصدرين للتفسير لا يميزون، ويجمعون في كتبهم بين الغث والسمين، فيأتي مَنْ خلفهم، فيأخذ عنهم، ويقع فيما وقعوا فيه!

[إشكالية البحث]

تتلخص إشكالية البحث في ثلاثة أمور:

1 - أن الذهبي يتعقب الحاكم في حكمه على الحديث أو الأثر بالصحة بالنظر إلى السند فقط، دون النظر إلى الشواهد أو المتابعات في مصادر الأحاديث الأخرى، هذا إذا كانت العلة في السند، وهو الأعم الأغلب، وذلك لا يكفي - بطبيعة الحال - في الحكم النهائي عليها.

2 - أن الذهبي يُجمِل في الكثير من أحكامه على الأحاديث، ولا يفصّل في سبب ضعفها أو نكارتها، فيقول مثلا: لم يصح، أو: واهٍ، أو: إسناده مظلم، أو يقول مثلا: فلان مختلف في توثيقه، وقد يقول الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجَاهُ"، فيتعقبه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري" دون بيان لسبب النقد، وهذا لا يعطي الباحث طمأنينة كافية إلى هذه الأحكام، وبخاصة أن استدراكاته حصلت منه في بدايات العمر والطلب، وكانت على عجل، كما صرح هو نفسه.

3 - أنه لا يشير في تعقباته إلى ما يدل على صحة المعنى للحديث الذي ضعفه من النصوص الأخرى الصحيحة، عامةً كانت هذه النصوص أم خاصة، وإذا كان المعنى ضعيفا أو مرجوحا أو منكرا، فهو - أيضا - لا يشير إلى ما يقابل ذلك أو يغايره من المعاني التي دلت عليها النصوص الصحيحة.

---

[1] ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (2/ 162).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (1/84- 89)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 14)، التفسير والمفسرون، محمد السيد حسين الذهبي (1/ 37- 38)، سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني (14/ 154- 156، رقم الحديث: 6569).

[الدراسات السابقة]

لم أقف في هذا الموضوع - بعد البحث والجهد - على دراسة سابقة على نسقه، تجمع بين ركنيها: الإسنادي (وهو جانب الرواية)، والتفسيري (وهو جانب الدراية)، وتلم شتاتها في موضع واحد، غير أني وقفت على رسالة علمية اشتملت على تحقيق كتاب (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم) لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد، المعروف بـ(ابن الملقِّن)، وإخراجِه إلى عالم المطبوعات، مع تخريج أحاديثه والتعليق عليها - قُدّمت للحصول على درجة (الماجستير) من جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض من باحثيْن اثنين على قسمين:

الأول: تقدم به عبد الله بن حمد اللحيدان، وهذا القسم هو الذي يتضمن (كتاب التفسير) من (المستدرك).

الثاني: تقدم به سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميّد.

ويتميز مختصر ابن الملقن بالاقتصار على الأحاديث التي انتقدها الذهبي إلا أحاديث يسيرة ذكرها ابن الملقن، وقد وافق فيها الذهبيُّ الحاكم.

وقد وجدت أن محقق القسم الأول قد وقع في كثير من الأخطاء العلمية والمنهجية التي تتنافى والصناعةَ الحديثية، وسيأتي في ذيل هذه المقدمة بيان ذلك إجمالا وتفصيلا.

[عنوان البحث]

اخترت لهذا البحث العنوان الآتي:

(أحاديثُ القَسْرِ[1] التي انْتَقَدَها الذهبيُّ على الحاكم في الْمُسْتَدْرَك)
"دِراسةٌ نقدية"

[المنهج المتبع في هذا البحث]

اتبعت في هذا البحث المنهج النقدي، الذي يعتمد على التقويم وكشفِ مواطن الخطأ والصواب، أو القصور والإجادة فيها، وهذا في جانب الرواية، أما في جانب الدراية، وهو ما يتعلق بمدلولات الأحاديث والآثار على الآيات التي تضمنتها وحصل فيها اختلاف بين القرّاء أو أهل التفسير مِن السلف ومَنْ جاء بعدهم، فقد جاء المنهج الوصفي تبعا، وهو المنهج القائم على جمع واستعراض أفراد الموضوع وتنظيمها، ومقارنتها وتحليلها، ومناقشتها واستخلاص نتائجها، وبالله التوفيق.

---

[1] القَسْرُ مثل التفسير في المعنى، وهو بيان الشيء وإيضاحه، والقَسْرُ مصدر الفعل (قَسَرَ) بالتخفيف، وبابه: ضرب ونصر، وأما التفسير، ففعله (قَسّرَ) بالتشديد، وقد جاء اختيار لفظ (القسْر) على خلاف المشهور في معناه إحياء له وتمليحا للعنوان به.
ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (4/ 504، مادة: فسر)، تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (13/ 323، مادة: فسر).

[هيكلية البحث]

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وقد سبقت.

التمهيد: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحاكم والذهبي.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي (المستدرك على الصحيحين) و(تلخيص المستدرك)، وبيان منزلتهما عند أهل الحديث.

المطلب الثالث: أسباب كثرة أوهام الحاكم في حكمه على الأحاديث والرجال في كتابه (المستدرك).

المطلب الرابع: المراد بتصحيح الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما عند الحاكم.

الفصل الأول: وذكرت فيه أحاديث قراءات النبي ﷺ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القراءات المتواترة.

المبحث الثاني: القراءات الشاذة.

الفصل الثاني: وذكرت فيه أحاديث التفسير وآثاره من البقرة إلى الأنعام، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الثالث: وذكرت فيه أحاديث التفسير وآثاره من التوبة إلى الكهف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الرابع: وذكرت فيه أحاديث التفسير وآثاره من مريم إلى يس، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الخامس: وذكرت فيه أحاديث التفسير وآثاره من يس إلى المسد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

وألتزم تحت كل حديث وأثر بما يأتي من الضوابط المنهجية:

أولا - جانب الرواية:

1 - أخرّج الآيات القرآنية التي جاءت في أصل البحث في الهامش بذكر اسم السورة ورقم الآية عقب كل آية، وأما إذا جاءت الآيات في الهامش أصلا، فأضع تخريجها عقبها بين معكوفتين، واعتمدت في الآيات قراءة حَفْصٍ عن عاصم.

2 - أذكر تخريج الحديث أو الأثر في الهامش مع الاستيعاب في ذكر مصادره، مع مراعاة الأعلى طبقةً من أصحابها والأقدمِ وفاةً في ترتيبها من أصحاب الكتب الستة وغيرهم إلا النسائي فأقدمه على الترمذي وابن ماجه من أصحاب السنن الأربعة، وأذكر مع ذلك - إنْ وُجِدَ - كُتُبَ التخريج التي خرّجت الحديث أو الأثر مع توثيق أحكام أصحابها جميعا عليها.

3 - أورد كلام الذهبي في نقد الحديث.

4 - أعلق على كلام الذهبي بما يقتضيه المقام من شرح وتوضيح أو نقد وتدليل.

5 - أدرس إسناد كل حديث من أوله إلى منتهاه من حيث حالُ الرواةِ واتصالُ روايتهم، ولا أكتفي بموضع النقد، وذلك على الترتيب الآتي:

أ - موضع نقد الذهبي للحديث.

ب - ما بعد موضع النقد صعودا إلى منتهاه.

ج - ما قبل موضع النقد نزولا إلى الحاكم.

6 - أحكم على الحديث وفقا لما تقتضيه الصناعة الحديثية بالنظر إلى سنده مع شواهده ومتابعاته إن وُجِدَت.

ثانيا - جانب الدراية:

1 - أوثق ما جاء من القراءات القرآنية في الروايات الحديثية المتعلقة بها من كتب القراءات المعتمدة، ثم أذكر غيرها من الروايات الأخرى المتواترة.

2 - أذكر مجمل أقوال أهل التفسير في الآيات التي تضمنتها الأحاديث والآثار المتعلقة بها، إن كانت من المختلف فيه، وأنبه إلى نوع الخلاف فيها إن كان من جهة التنوع، وأما إن كان من جهة التضـادّ، فـأذكر الـراجح منـه - إن ظهر لي وجه الترجيح فيه - مقرونا بذكر من رجحه من أهل التفسير.

هذا، ولم أترجم لأحد من الصحابة العدول الطيبين، ولا للمشهورين مِن التابعين ومَنْ بعدهم من الأعلام البارزين، وإنما اكتفيت في الترجمة على من قد يخفى حالُه أو تُجهل منزلته عند الباحثين في ظني.

الخاتمة: أذكر فيها أهم نتائج البحث الإجمالية والتفصيلية مع بعض التوصيات.

[فهارس البحث]

وضعت فهارس للبحث على النحو الآتي:

أ - الآيات القرآنية.

ورتبت الآيات على حسب تسلسل السور والآيات.

ب - الأحاديث المرفوعة الصحيحة والضعيفة مع ذكر الراوي للحديث.

ج - الآثار الموقوفة الصحيحة والضعيفة، مع ذكر الصحابي.

د - الرجال الذين ذكرهم الذهبي في نقده.

هـ - الرجال الضعفاء أو المجهولون الذين فات الذهبيَّ ذكرهم في نقده.

و - الأعلام الذين ترجمت لهم في البحث.

ز - المفردات اللغوية الغريبة.

ح - الأماكن والبلدان.

ورتبت هذه السبعة على ترتيب الحروف الهجائية المبدوءة بها وما يتبعها دون النظر إلى أداة التعريف (ال) الداخلة على أوائلها.

ط - الشواهد والأبيات الشعرية.

ورتبتها على الرويّ والقافية، وجعلت ما كان من الرجز قسيما لهما.

ي - المصادر والمراجع، وذكرت فيه جميع المصادر والمراجع التي استفدت منها عمليا في البحث، وتمت الإحالة عليها فيه، وأذكر في ذلك اسم الكتاب أولا ثم مؤلفه مع تاريخ وفاته، ثم دار النشر ومكانها، ثم الطبعة وتاريخها إن وُجدا، ثم اسم المحقق إن وجد.

ورتبت هذه المصادر والمراجع - أيضا - على حسب ترتيب الحروف الهجائية المبدوءة بها وما يتبعها دون النظر إلى أداة التعريف (ال) الداخلة عليها، وجعلت أول مصدر من كل حرف مميزا بالخط الغليظ.

ك - محتوى موضوعات البحث من الأحاديث والآثار وما تضمنته، فذكرت رقم الحديث أو الأثر على حسب ترتيبه من الفصل، وجعلت لكل حديث وأثر عنوانا لموضوعه المتعلق بالتفسير، ثم ذكرت خلاصة الكلام عليهما من حيث الصحة وعدمها، وقد أشير إلى بعض المسائل أو الفوائد الحديثية المتعلقة بذلك، ثم ذكرت خلاصة المعنى الذي دل عليه كلٌّ منهما مفصلا في الغالب مع الإشارة إلى ما يخالفه من قراءات إن كان في القراءات أو من أقوال إن كان في المعاني المتعلقة بالتفسير.

وقد ختمت هذه الفهارس بوضع فهرس لطيف لها.

وأخيراً: أحمد الله - تعالى - على إتمام هذا البحث الذي بذلت فيه وُسعي، وأنفقت فيه ليالِيَ وأياما من عمري، حتى وصلت فيه إلى منتهى طموحي وبلوغ مرامي، ويبقى مع ذلك جهدا بشريا، قابلا للخطأ والنقص، وعرضةً للسهو والوهم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين والصحابة أجمعين، وعلى التابعين وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين.

***

**

*

[نقد الدراسة السابقة][1]

لم يلتزم محقق القسم الأول الذي يشتمل على (كتاب التفسير) من (المستدرك على الصحيحين) بالأصول العلمية والضوابط المنهجية التي تقتضيها الصناعة الحديثية، فوقع في كثير من الأخطاء العلمية والمنهجية، وأنا أذكرها إجمالا وتفصيلا، فأما إجمالا فهي كالآتي:

1 - الاعتماد في تخريج بعض الأحاديث على كتب التخريج والعزو ولا سيما كتاب (الدر المنثور) للسيوطي - دون الرجوع إلى مصادرها الأصلية، وهي في متناول يده، وهي سمة غالبة عليه في جميع الأحاديث والآثار المتعلقة بهذا البحث، وقد التزم في مقدمة بحثه[2] بأن يخرّج الحديث إذا كان في غير (الصحيحين) أو (أحدهما) من الكتب الأخرى المعتمدة، وفي مقدمتها بقية الستة و(الموطأ) ما استطاع إلى ذلك سبيلا!

2 - عدم الرجوع إلى (إتحاف المهرة) الذي ذكر فيه ابن حجر زوائد الكتب العشرة بأسانيدها على الكتب الستة، ومنها (المستدرك على الصحيحين للحاكم)، ولا سيما في الأحاديث التي تفرد بها أو جاءت عند غيره من طريقه.

3 - عدم الاعتماد على كتب البيهقي المتعددة في تخريج الأحاديث والآثار وتوثيقها، وهو يروي عن شيخه الحاكم كثيرا، وكتبه تعد بمثابة نسخة إضافية لـ(المستدرك)، وفيها حلول لبعض الإشكالات.

4 - عدم الاستيعاب في تخريج بعض الأحاديث والآثار والنظر في أسانيدها وطرقها وشواهدها، وقد يكون بعضها عند الحاكم نفسه؛ مما نتج عنه الكثير من الأخطاء في الحكم عليها، وقد تصدى المحقق لذلك!!

5 - لم يلتزم في ذكر المصادر وأقوال الأئمة بمراعاة الأعلى في الطبقة والأقدم في الزمن.

6 - تكرار بعض المصادر في المكان الواحد بما يثقل الحواشي من غير فائدة.

7 - المجازفة في الحكم على بعض الأحاديث أو الآثار بالصحة، وهي ضعيفة، كما حكم عليها بذلك الذهبي.

8 - عدم الانتباه إلى تضعيف الذهبي لبعض الأحاديث من جهة المتن؛ لنكارتها.

9 - يعزو أحيانا بعض الأحاديث إلى البيهقي وهي عنده عن شيخه الحاكم، ثم يذكر عن البيهقي أنه رواه بنفس اللفظ الذي رواه الحاكم!

10 - ينقل أحيانا أقوال الأئمة في الراوي سردا عن (تهذيب التهذيب) مثلا، ولا يرجع إلى الأصول المنقول منها!

---

[1] ينظر ما سبق (صفحة ث).

[2] ينظر: مختصر استدراك الحافظ الذهبي، ابن الملقن (8/ 20).

11 - لا يتعرض للكلام على شيوخ الحاكم وشيوخهم، وفيهم من هو مجهول أو ضعيف!!

فهذه بعض المؤاخذات المجملة على المحقق، وأما تفصيلا، فهي كما يأتي دون استيعاب؛ لأن الغرض من ذلك الإشارة، وهي كافية:

1 - حديث حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيءَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَسْتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ**".

أورد له الحاكم شاهدا، ولم يعرّج عليه المحقق عند الكلام على الحديث (2/ 692 - 693).

ينظر: (ص 22- 24) من هذا البحث.

2 - ذكر (2/ 692) تحت الحديث السابق أن ابن عدي روى هذا الحديث بنحوه من طريق حمران عن أبي الأسود عن أبي ذر به مرفوعا، وإسناده عند ابن عدي معضل، رواه من طريقين عن حمزة الزيات عن حمران، ليس فيه أبو الأسود، ولا أبو ذر!!

3 - وفات المحقق أن الحديث جاء أيضا من وجه آخر عن ابن عباس عند العقيلي في (الضعفاء الكبير)، وابنِ مَنْدَهْ في (مجالس من أماليه)، وابن جُمَيْعٍ في (معجم الشيوخ).

ينظر في هذا والذي سبقه: (ص 22) من هذا البحث.

4 - أورد تحت الحديث السابق عند دراسة إسناده (2/ 693) كلام ابن حجر في حمران بن أَعْيَن ثم أعقبه بكلام الذهبي، فلم يلتزم مراعاة تقديم الأقدم في الزمن.

5 - حديث خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ ...**".

قال المحقق عند تخريج الحديث (2/ 694): "أورده السيوطي في (الجامع الكبير)، ونسبه للحاكم وابن الأنباري في (الوقف)، ورمز له بالصحة"، ثم عاد فقال: "وأورد الحديث صاحب (الكنز)، ونسبه للحاكم وابن الأنباري في (الوقف) عن زيد بن ثابت".

وليس هناك طائل من هذا التكرار، الذي اعتمد فيه المتأخر على المتقدم، وقد فات المحقق أن الحاكم أخرج الحديث في موضع آخر من (كتاب التفسير) من طريق أخرى!!

ينظر: (ص 27) من هذا البحث.

6 - ذكر الذهبي تحت الحديث السابق أن بكار بن عبد الله في إسناده ليس بعمدة، فقال المحقق (2/ 695):

"لم أعرفه"، والمحقق لم يعرفه؛ لأن الحاكم نسبه إلى جده، وكذلك نسبه ابن حبان، وابن عدي، وهو بكّار بن محمد بن عبد الله، كما في الرواية الأخرى للحاكم، وقد ترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)!!

ينظر: (ص 27) من هذا البحث.

7 - حديث أَبِي غَزِيَّةَ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ مسكين، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**} بِفَتْحِ الْيَاءِ.

أجمل الذهبي في تضعيفه، فقال: "واهٍ"، فقال المحقق (2/ 701): "والظاهر أن سببه هو أن في سنده محمد بن موسى أبو غزية القاضي، المدني" ثم ذكر أقوال الأئمة في تجريحه، ثم قال (2/ 702): "وفي السند أيضا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي، وقد سبق بيان حاله ... وأنه ضعيف".

وفات المحقق الكلام عن داود بن الحصين وما ذكره أئمة الجرح والتعديل فيه، ولاسيما في روايته عن عكرمة، وهو فوق محمد بن موسى وشيخه إبراهيم فالكلام عنه أولى.

ينظر: (ص 40) من هذا البحث.

8 - حديث عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: {**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**}؟ أخرجه الحاكم عن عبيد من طريق يحيى بن راشد، وهو ضعيف، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وأخرجه أحمد من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي خلف مولى بني جمح عن عائشة، وإسماعيل متفق على ضعفه، وتركه النسائي وغيره، وأبو خلف لا يعرف من هو؟ فهو مجهول العين، لا يصلح أن تنجبر طريق يحيى بهذه الطريق الواهية، وقد حسنه المحقق (2/ 706) بمجموع الطريقين!

ينظر: (ص 110 - 111) من هذا البحث.

9 - حديث الْبَرَاءِ بن عازب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ**} مُخَفَّفًا.

قال المحقق بعد أن ساقه من (المستدرك) (2/ 707): "لم أجد من أخرجه"، يعني: من غير الحاكم!

وقد رواه ابنُ أبي شيبة في (المصنف)، وأحمد في (المسند)، وابن منده في (الإيمان)، والبيهقي في (شعب الإيمان)، واللّالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان) من طرق أخرى!!

ينظر: (ص 46) من هذا البحث.

10 - حديث مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ التَّيْمِيُّ، ثنا أَبُو رَوْقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}.

قال المحقق في تخريجه (2/ 710): "رواه الخطيب في (تاريخه) من طريق يحيى بن زياد الفـرّاء، حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن الزِّبْرِقَانِ..."، ولم يعزه لغير الخطيب، ثم قال في دراسـة الإسـناد (2/ 712): "لم أعرف يحيى ابن زياد هذا"!

هذا الحديث أخرجه الخطيب من طريقين اثنين عن ابن الزِّبْرِقَانِ في موضع واحد: من طريق يحيى بن زياد الفراء، ومن طريق محمد بن الجهم السمري الكاتب، **هذا أولا**.

وثانيا - أخـرج البخاري الحـديث في (التـاريخ الكبـير) مـن طريـق رابعـة، وأخرجـه الطـبراني في (المعجـم الأوسـط) من وجه آخر عن عائشة.

وقد أطال المحقق في نقل كلام الأئمة عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة بما لا طائل من ورائه؛ لأنه متابع من بعض الثقات!!

ينظر: (ص 52 - 53) من هذا البحث.

11 - حديث **حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ** عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا**}.

قال المحقق في تخريجه (2/ 716): "أورده السيوطي في (الدر المنثور)، ونسبه لسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم، وصححه، وابن مردويه"، ثم قال: "وروى ابن جرير بعضه، فقال: وقد ذُكِر عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سيد بن جبير عن ابن عباس أنه قرأ: {**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ**}".

تصرُّفُ المحقق يقتضي بمفهوم المخالفة أن الحديث عند ابن جرير من طريق أخرى غير الطريق التي نقلها هو عنه، وليس الأمر كذلك، ولم أقف على الحديث عند سعيد بن منصور في (السنن - التفسير).

12 - حديث سَلَّامِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ا ابْنِ عُمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**}.

نسبه المحقق (2/ 730) إلى ابن حبان في (الضعفاء = المجروحين)، وإنما ذكره ابن حبان معلقا في ترجمة سلام!

13 - حديث مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ، ثنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" يَقْرَأُ: {**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**} بِرَفْعِ الرَّاءِ، وَقَالَ: "هِيَ الْأَوْثَانُ".

قال ابن الملقن (2/ 731) بعد هذا الحديث: "هو في (الصحيح) دون تقييد بالرفع"، واستظهر المحقق أنه من كلام الذهبي! ثم عزاه إلى البخاري فقط، وهو في (الصحيحين) كليهما من طريق عبد الرزاق عن معمر به، ومن طريقه أيضا أخرجه الحاكم وغيره، ولم يعرج المحقق في دراسة إسناد الحاكم على الموازنة بينه وبين إسناد الشيخين وغيرهما، والحكم عليه بناء على هذه الموازنة بما تقتضيه الصناعة الحديثة.

ينظر: (ص 86 - 87) من هذا البحث.

14 - حديث عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**} حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْآيَةِ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا، فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا، فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَقَالَ: "**وَإِذَا عَمِلْتَ حَسَنَةً أَحَبَّهَا قَلْبُكَ، وَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً أَبْغَضَهَا قَلْبُكَ**".

هذا الحديث منقطع بين مجاهد وأبي ذر، كما ذكر الذهبي، وله طريق أخرى عن أبي ذر أخرجها إسحاق بن راهويه في (المسند) من طريق الْمَسْعُودِيّ عَنِ الْقَاسِمِ عن أبي ذر، وقد نسبه ابن كثير إلى ابن مردويه، وعلقه من روايته على المسعودي، وعنه نقل المحقق (2/ 756)، وهذا أيضا فيه انقطاع بين القاسم - وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهُذَلي - وأبي ذر، كما ذكر ابن كثير، وقد حسّن المؤلف الحديث بمجموع الطريقين مع أن الانقطاع فيهما في طبقة واحدة، ولشطر الحديث الثاني شاهد من حديث أبي أمامة الباهلي لم يعرج عليه المحقق!

ينظر: (ص 138 - 141) من هذا البحث.

15 - أثر هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا - رضي الله عنه - دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَهُوَ مَرِيضٌ يَعُودُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُوصِيَ فَنَهَاهُ، وَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {**إِنْ تَرَكَ خَيْرًا**} مَالًا، فَدَعْ مَالَكَ لِوَرَثَتِكَ".

صحح المحقق (2/ 758) هذا الأثر مع تنصيص أبي حاتم الرازي على أن عروة لم يسمع من عليٍّ، وهو ما استدركه الذهبي على الحاكم في تصحيحه لهذا الأثر، وقد بنى المحقق تصحيحه على احتمال سماعه منه، ولم يعبأ بنفي أبي حاتم وإقرار الذهبي له؛ لأن عروة ولد سنة (23) هجرية في آخر خلافة عمر على الأصح، وقيل: بعد ذلك[1]، فيكون عمره يوم موت علي سبعة عشر عاما.

ينظر: (ص 193) من هذا البحث.

16 - حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَقَالَ: "**يَا بَرَاءُ،**

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 422- 423).

كَيْفَ نَفَقَتُكَ عَلَى أَهْلِكَ؟"، قَالَ: وَكَانَ مُوَسِّعاً عَلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسِبُهَا؟ قَالَ: "**فَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ وَخَادِمِكَ صَدَقَةٌ، فَلَا تُتْبِعْ ذَلِكَ مَنًّا وَلَا أَذًى**".

في إسناده عند الحاكم تصحيف في اسم شيخ شيخ الحاكم، وهو عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ الْعِجْلِيُّ، ويعرف بـ(عُبَيْدٌ الْعِجْلِ)، لم يتعرض له المحقق (2/ 767)!

ينظر: (ص 142 - 143) من هذا البحث.

17 - حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، زَاجِرٍ، وَآمِرٍ، وَحَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

له شاهد مختصر موقوف على ابن مسعود لم يتعرض له المحقق.

ينظر: (ص 150 - 152) من هذا البحث.

18 - أثر ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ: أَنِّي قَتَلْتُ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا سَبْعِينَ أَلْفًا، وَإِنِّي قَاتِلٌ بِابْنِ ابْنَتِكَ سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا".

هذا الأثر أخرجه الحاكم في (كتاب التفسير) من طريقين، ثم أعاده من هذين الطريقين في (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين)، ثم أخرجه في (كتاب معرفة الصحابة) من هذين الطريقين وطرقٍ أخرى أربعة، ولم يتتبعها المحقق، واكتفى بالإشارة إليها (2/ 779) من كلام السخاوي، وحسنه المحقق في الحكم على الأثر (781) بمجموع الطريقين، وفيهما حبيب بن أبي ثابت وهو مدلس، وقد عنعنه، وهو منكر المتن جدا، كما ذكر الذهبي!

ينظر: (ص 209 - 211) من هذا البحث.

19 - حديث عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**}، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالُوا: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالُوا: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: "**لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ**"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**}.

عبد الأعلى - وهو ابن عامر - تهوّر المحقق (2/ 786) فحسن حديثه، وقد ضعفه أحمد، ويحيى بن معين،

وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، وأكثر الأئمة، بل تركه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ولينه الذهبي، وقال ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب): "وصحح له الحاكم، وهو من تساهله"، وقال في (تقريب التهذيب): "صدوق يهم"، والترمذي وإن حسن له، فهو أيضا متساهل، وأين تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم من تضعيف أولئك الأئمة؟! وقد أخذ المحقق من قول يعقوب بن سفيان الفسوي: "يُضعَّف" - وتمامُه عنده: "يقولون إن روايته عن ابن الحنفية إنما هي صحيفة" - ومن قوله في موضع آخر: "في حديثه لين، وهو ثقة"، كما نقل عنه ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب) - أنه ثقة عنده، فقال: "ووثقه يعقوب بن سفيان"، ومراد يعقوب من توثيقه هنا ظاهر، وهو أنه صدوق، وكيف يلتقي التوثيق المطلق والتضعيف في موضع واحد؟! وقد يطلق التوثيق في الراوي، ويراد به المعنى العام، الذي يدخل تحته الضعف المنجبر، ولو سلمنا بأن يعقوب بن سفيان مشّاه، فأين هو من باقي الأئمة الأعلام الذين ضعفوه، وقد وافقهم صريحا في أحد القولين؟!!

ثم إنه حسن إسناده، وفيه علة أخرى لم يتنبه لها، وهي الانقطاع، فإن أبا الْبَخْتَرِيّ لم يسمع من عَلِيٍّ، كما قال البخاري وغيره، بل قال شعبة بن الحجاج، وعلي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم: "لم يُدْرِكْ أبو الْبَخْتَرِيّ عَلِيًّا، ولم يَرَهُ"!!

ينظر: (ص 157 - 159).

20 - حديث بَحْرٍ السَّقَّاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ، وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا**}، قَالَ: "أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمُ الْكُفَّارُ"، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: فَقَوْلُهُ: {**إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**}؟ قَالَ: "اللَّهُ قَدْ أَخْزَاهُ حِينَ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ، أَوَ دُونَ ذَلِكَ الْخِزْيِ؟!"

فيه مخالفة في رفع الحديث لم يتعرض لها المحقق؛ لأنه لم يستوف النظر في طرق الحديث وتخريجها ودراسة أسانيدها (2/ 789 - 790)!

ينظر: (164- 165) من هذا البحث.

21 - حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ وَبَيْنَ أُمِّ سُلَيْمٍ كَلَامٌ، فَأَرَادَ أَبُو طَلْحَةَ أَنْ يُطَلِّقَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "**إِنَّ طَلَاقَ أُمِّ سُلَيْمٍ لَحَوْبٌ**".

في إسناده اختلاف لم يتعرض له (2/ 791)، لأنه لم يستوف تخريجه!

ينظر: (168 - 169) من هذا البحث.

22 - أثر عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "لَأَنْ أَكُونَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: مَنِ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ، وَعَنْ قَوْمٍ قَالُوا: أَنُقِرُّ بِالزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِنَا وَلَا نُؤَدِّيهَا إِلَيْكَ، أَيَحِلُّ قِتَالُهُمْ؟، وَعَنِ الْكَلَالَةِ".

قال المحقق (2/ 794): "أورده السيوطي في (الجامع الكبير)، ونسبه لعبد الرزاق، والعدني، وابن المنذر، والشيرازي، والحاكم"، ثم تعقب السيوطي بقوله: "قلت: وقد رواه عبد الرزاق مختصرا على تمني عمر السؤال عن الصدقة فقط".

قال الباحث: وهذا تقصير منه في تخريجه، فقد رواه عبد الرزاق أيضا في موضع آخر مطولا!

ينظر: (212) من هذا البحث.

23 - حديث جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: "**لَقَدْ شَيَّعَ هَذِهِ السُّورَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ الْأُفُقَ**".

جازف المحقق (2/ 796- 797)؛ فصحح سماع جعفر بن عون من إسماعيل بن عبد الرحمن، وهو السدي، وذكر الذهبي أنه لم يدركه، وبنى المحقق على ذلك صحة إسناد الحديث، وأنه على شرط مسلم، كما ذكر الحاكم مع أن في السدي كلاما، وقد جاء من وجه آخر أصح عن محمد بن الْمُنْكَدِر مرسلا!!

وذكر أيضا أن للحديث شواهد أوردها ابن كثير في (تفسيره)، ولا يثبت منها شيء!!

ينظر: (ص 174 - 176).

24 - حديث نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "قَالَ أَبُو جَهْلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: قَدْ نَعْلَمُ يَا مُحَمَّدُ أَنَّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَلَا نُكَذِّبُكَ، وَلَكِنْ نُكَذِّبُ الَّذِي جِئْتَ بِهِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**}.

تهوّر المحقق (2/ 799)، فصحح إسناده، ولم يكلف نفسه عناء البحث عن حال نَاجِيَةَ الذي نفى الذهبي استدراكا على الحاكم بأنه على شرط الشيخين.

ونَاجِيَةُ هذا لم يخرّج له الشيخان؛ لأنه ليس على شرطهما، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال البيهقي: "وناجية بن كعب الأسدي لم تثبت عدالته عند صاحبي الصحيح".

وليّنه يحيى بن معين، وأبو حاتم، فقال الأول: "صالح"، وقال الثاني: "شيخ".

وقال ابن حبان: "كان شيخا صالحا إلا أن في حديثه تخليطا، لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي، فلا يعجبني الاحتجاج إذا انفرد، وفيما وافق الثقات، فإن احتجَّ به محتج، أرجو أنه لم يُجَرَّحْ في فعله ذلك".

قال الباحث: والظاهر من كلام ابن حبان فيه وإيرادِهِ في كتابه (المجروحين) تضعيفُه، وحَمَله الذهبي على التوقف، وذكر ابن حجر العسقلاني أن ابن حبان أورده في كتابه (الثقات)، فوهم في ذلك، وأورده ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات)، لكنه قال كما قال أبو حاتم: "صَالح"، وليس في توثيقه عن أحد من أئمة الحديث إلا قول العجلي: "تابعيٌّ، ثقة"، وهو معروف بتساهله في التوثيق عموما، فقول ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "ثقة"، فيه نظر.

ينظر: (ص 219 - 222) من هذا البحث.

25 - حديث أبي **جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ** عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَارَقَهَا وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ**".

حسن المحقق حديث أبي جعفر الرازي (2/ 807) مع قول الحافظ في (تقريب التهذيب): "صدوق، سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة"؛ بناء على أن الأكثرية من العلماء قبلوا حديثه، وأن حديثه هذا ليس عن مغيرة، وهو ابن مِقْسم الضبي، أحد الأعلام الثقات الأثبات، ولكن في رواية أبي جعفر عن الربيع بن أنس خصوصا كلام أيضا، كما في روايته عن المغيرة بن مقسم، ذكر ذلك ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس من (الثقات)، فقال: "والناس يتقون حديثه، ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطرابا كثيرا".

قال الباحث: وقد اضطرب في هذا الحديث!

ينظر: (ص 229 - 230) من هذا البحث.

26 - حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، أَنْبَأَ ابْن جُرَيْجٍ عن أَيُّوبَ بْنِ هَانِئٍ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فِي الْمَقَابِرِ، وَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَأَمَرَنَا فَجَلَسْنَا، ثُمَّ تَخَطَّا الْقُبُورَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَبْرٍ مِنْهَا، فَنَاجَاهُ طَوِيلًا، ثُمَّ ارْتَفَعَ نَحِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاكِيًا، فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا، فَتَلَقَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الَّذِي أَبْكَاكَ؟ فَقَدْ أَبْكَانَا، وَأَفْزَعَنَا، فَجَاءَ، فَجَلَسَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: "**أَفْزَعَكُمْ بُكَائِي**؟"، فَقُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "**إِنَّ الْقَبْرَ الَّذِي رَأَيْتُمُونِي أُنَاجِي فِيهِ، قَبْرُ أُمِّي آمِنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ، وَإِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَتِهَا، فَأَذِنَ لِي فِيهِ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الِاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي فِيهِ، وَنَزَلَ عَلَيَّ: {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ}**، حَتَّى خَتَمَ الْآيَةَ، {**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ**}؛ **فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ الْوَلَدَ لِوَالِدِهِ مِنَ الرِّقَّةِ، فَذَلِكَ الَّذِي أَبْكَانِي**".

قصّر المحقق في تخريجه (2/ 810 - 811)، فنسبه لابن أبي حاتم على ما جاء في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير، ثم قال: "وأورده السيوطي في (الدر المنثور)، ونسبه لابن أبي حاتم، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في (دلائل النبوة)".

والبيهقي إنما أخرجه عن شيخه الحاكم، وقد أخرجه أيضا الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، والشاشي في (المسند)، وابن حبان في (الصحيح)، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان)، وابن الشجري في (الأمالي الخميسية - ترتيب الأمالي) من طرق أخرى بعدد رؤوسهم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ.

وأخرجه أيضا عبد الرزاق في (المصنف) والفاكهي في (أخبار مكة) عن محمدِ ابْنِ جُعْشُمٍ، كلاهما: عبد الرزاق وابنُ جُعْشُمٍ عن ابن جريج، ولكن خالفا في إسناده، فقالا: عن ابن جريج، قال: حُدِّثْتُ عَنْ مَسْرُوقِ ابْنِ الْأَجْدَعِ، فأبْهَما الواسطة بينه بين مسروق!

وللحديث شاهد عند الطبراني من حديث ابن عباس لم يتعرض له المحقق.

وذكر المحقق أيضا أن أيوب ابن هانئ صدوق، فحسن إسناده، وصححه لغيره برواية في (صحيح مسلم)، ليس فيها ذِكْرٌ لنزول الآية بسبب هذه الزيارة، وأيوب بن هانئ لم يرو عنه إلا ابن جريج، كما أشار الدارقطني، ولم يوثقه أحد، ومع ذلك فقد أورده ابن حبان في (الثقات) مع تضعيف ابن معين وتليين أبي حاتم له؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "صدوق، فيه لين"، وليس للمحقق سلف في قوله: "صدوق" إلا قول الذهبي في (الكاشف): "صدوق"، مع أنه أورده في (المغني في الضعفاء)، واكتفى فيه بتضعيف ابن معين، وزاد عليه في (ميزان الاعتدال) تليين أبي حاتم، وهذا مما يبعث الشك على سقوط شيء من عبارة الذهبي!

ينظر: (ص 235 - 236) من هذا البحث.

27 - حديث مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، حَدَّثَنِي فَائِدٌ، مَوْلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**لَوْ رَحِمَ اللَّهُ أَحَدًا مِنْ قَوْمِ نُوحٍ لَرَحِمَ أُمَّ الصَّبِيِّ**"، الحديث.

حسن المحقق إسناد هذا الحديث (2/ 816)، وذكر أن موسى بن يعقوب لا بأس به مع قول الذهبي: "ليس بذاك"، وقوله في (الكاشف): "فيه لين"، وقول ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "صدوق، سيء الحفظ"، وعبارة عنده: "صدوق، لين الحفظ"! وفي الحديث أيضا جهالة لم يفهمها من كلام الذهبي!!

وقد أحال في تخريجه هنا على (فتح القدير) للشوكاني! وهو عند الحاكم في موضع آخر لم يأت عليه بذكر!!

ينظر: (ص 248- 250) من هذا البحث.

28 - حديث أبي ذَرٍّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ**".

قصر المحقق في تخريج الحديث (2/ 819 - 820)، وللحديث أيضا ثلاث شواهد لم يتعرض لها.

ينظر: (ص 251 - 260) من هذا البحث.

29 - حديث نُعَيْمِ بْنِ حَكِيمٍ، ثنا أَبُو مَرْيَمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى بِيَ الْكَعْبَةَ فَقَالَ لِي: "**اجْلِسْ**"، فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ الْكَعْبَةِ، فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ لِي: "**انْهَضْ**"، فَنَهَضْتُ، فَلَمَّا رَأَى ضَعْفِي تَحْتَهُ، قَالَ لِي: "**اجْلِسْ**"، فَنَزَلْتُ، وَجَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ لِي: "**يَا عَلِيُّ، اصْعَدْ عَلَى مَنْكِبِي**"، فَصَعِدْتُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ نَهَضَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا نَهَضَ بِي، خُيِّلَ إِلَيَّ لَوْ شِئْتُ نِلْتُ أُفُقَ السَّمَاءِ، فَصَعِدْتُ فَوْقَ الْكَعْبَةِ، وَتَنَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: "**أَلْقِ صَنَمَهُمُ الْأَكْبَرَ، صَنَمَ قُرَيْشٍ**"، وَكَانَ مِنْ نُحَاسٍ، مُوَتَّدًا بِأَوْتَادٍ مِنْ حَدِيدٍ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**عَالِجْهُ**"، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِي: "**إِيهِ إِيهِ {جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا}**"، فَلَمْ أَزَلْ أُعَالِجُهُ حَتَّى اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: "**اقْذِفْهُ**"، فَقَذَفْتُهُ، فَتَكَسَّرَ، وَتَرَدَّيْتُ مِنْ فَوْقِ الْكَعْبَةِ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ نَسْعَى وَخَشِينَا أَنْ يَرَانَا أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا صُعِدَ بِهِ حَتَّى السَّاعَةِ.

صحح المحقق الحديث (2/ 837) بتوثيق أبي مريم - وهو مجهول - اعتمادا على توثيق ابن حبان، والذهبي في (الكاشف)، والهيثمي في (مجمع الزوائد)، وأحمد شاكر في تحقيق (المسند) لأحمد بن حنبل، وما المتأخر إلا تبع لمن تقدمه، فأما توثيق ابن حبان، فهو على أصله في توثيق المجاهيل إذا روى عنهم الثقات، وأما توثيق الذهبي، فلم يسبقه إليه إلا ابن حبان، وقد أورده الذهبي نفسه في (المغني في الضعفاء)، وقال: "لم يصحَّ حديثه"، وأمّا ما جاء في (الكاشف)، فلعل صوابه: "وُثّق"، كما يفعل عادة فيمن وثقه ابن حبان من المجاهيل، وتفرد بتوثيقه! وقد سبق الذهبيَّ الدارقطنيُّ في الحكم عليه بالجهالة، وسكت عليه البخاري في (التاريخ الكبير)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "مجهول".

ثم إن الراوي عنه، وهو نُعَيْمُ بن حَكِيم مختلَف فيه تعديلا وتجريحا، وقد جاء عن أبي الأزدي قوله: "أحاديثه مناكير"، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)، فقال: "صدوق، له أوهام"، وقد تفرّد بهذا الحديث، كما قال البزّار، فمثله يُتوقف في روايته، إن لم تُرَدّ، إذا لم يكن فيما ما يُنكر من متنها، فكيف بما هو منكَر، كما قال الذهبي نفسه؟!

ينظر: (ص 277 - 278) من هذا البحث.

30 - حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ الْغِفَارِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {**وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا**}، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَدَّثَنِي الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ﷺ: "**إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ: طَاعِمِينَ كَاسِينَ رَاكِبِينَ، وَفَوْجٌ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ، وَفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ**"، قُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا هَذَيْنِ، فَمَا تِلْكَ الَّذِينَ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ؟ قَالَ: "**يُلْقِي اللَّهُ الْآفَةَ عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى لَا تَبْقَى ذَاتُ ظَهْرٍ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الْحَدِيقَةَ الْمُعْجِبَةَ بِالشَّارِدَةِ ذَاتِ الْقَتَبِ**".

حسنه المحقق (2/ 839) على ما في متنه من نكارة، كما قال الذهبي، وفي إسناده أيضا الوليد بن عبد الله بن جُمَيْعٍ مختلف فيه، تكلم في الوليد بعض الأئمة؛ لشيء في حفظه، وإن روى له مسلم، ووثقه ابن معين وغيره، وقد نقل فيه الذهبي كلام ابن حبان، وهو أشد ما قيل فيه مع مخالفة ابن حبان نفسه له في موضع آخر! وهو عند ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "صدوق، يهم"، وهذا تضعيف، ثم إن في الحديث علة أخرى خفية نبه عليها أبو حاتم الرازي في (العلل).

ينظر: (ص 281 - 284).

31 - حديث نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، ثنا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَ أَبُو هَاشِمٍ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ**"

حسن المحقق (2/ 841) إسناده بناء على الاختلاف في نعيم بن حماد، وأن خلاصته أنه حسن الحديث! وصححه لغيره بالنظر إلى المتابعات المختلفة في نفسها!! ونعيم هذا صاحب مناكير، كما قال الذهبي، وقد خالفه غيره في لفظ الحديث، وفي رفعه!! وهو عند ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "صدوقٌ، يخطىء كثيرا".

ينظر: (ص 285 - 288) من هذا البحث.

32 - أثر أَبِي نُعَيْمٍ، ثنا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ، تَعَالَى: {**وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**}، قَالَ: "كَانَ فِي لِسَانِ امْرَأَةِ زَكَرِيَّا طُولٌ، فَأَصْلَحَهُ اللَّهُ، تَعَالَى".

اكتفى المحقق في تخريجه (2/ 863) كالعادة بنقل كلام السيوطي في (الدر المنثور)، وقد نقل عنه أنه أورده أيضا موقوفا على عطاء، ونسبه لعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والخرائطي في (مساوئ الأخلاق)، وقال: "ولم أجده عند ابن جرير، وذكر ابن كثير في (تفسيره) أن عبد الرحمن بن مهدي رواه عن طلحة ابن عمرو عن عطاء"!

ولم يحقق المحقق في هذا الاختلاف على طلحة بن عمرو على ضعفه الشديد، والصواب أنه موقوف على

عطاء كما رواه عبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري، وغيرهما!

ينظر: (ص 407 - 408) من هذا البحث.

33 - أثر عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، قَالَ: خَطَبَنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، قَالَ: "أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأَنْ تُثْنُوا عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَأَنْ تَخْلِطُوا الرَّغْبَةَ بِالرَّهْبَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى زَكَرِيَّا وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَقَالَ: {**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**} ..."، الأثر.

له شاهد يتقوى به لم يتعرض له المحقق، وحكم عليه (2/ 865)، بالضعف.

ينظر: (ص 410 - 411) من هذا البحث.

34 - حديث مُحَمَّدِ بْنِ كُنَاسَةَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ إِيَّاكَ وَالْإِلْحَادَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**إِنَّهُ سَيُلْحِدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، لَوْ أَنَّ ذُنُوبَهُ تُوزَنُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ لَرَجَحَتْ**".

خالف ابنَ كُنَاسَةَ أبو النضْر هاشم بن القاسم الليثي، وبشرُ بن الوليد الْكُنْدِيّ، الفقيه، فجعلاه من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، فجعل المحقق (2/ 867) أحدهما شاهدا للآخر!!

ينظر: (ص 334 - 336) من هذا البحث.

35 - حديث مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: بَيْنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ تَقُولُ لِأُمِّهَا أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَبِي خَيْرٌ مِنْ أَبِيكِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: أَلَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ**"، قُلْتُ: فَمِنْ يَوْمَئِذٍ سُمِّيَ عَتِيقًا، وَدَخَلَ طَلْحَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**أَنْتَ - يَا طَلْحَةُ - مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**".

قصر المحقق جدا في تخريج الحديث (2/ 889 - 890)، وبناءً عليه ضعّف الحديث مطلقا، وقد صح بذكر طلحة!

ينظر: (ص 379 - 385) من هذا البحث.

36 - حديث عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَتَانِي الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ، فَقَالَا لِي: يَا أُسَامَةُ اسْتَأْذِنْ لَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ الْعَبَّاسَ وَعَلِيًّا يَسْتَأْذِنَانِ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي مَا**

حَاجَتُهُمَا؟"، قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، مَا أَدْرِي، قَالَ: "**لَكِنِّي أَدْرِي، ائْذَنْ لَهُمَا**"، فَدَخَلَا عَلَيْهِ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ أَيُّ أَهْلِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: "**أَحَبُّ أَهْلِي إِلَيَّ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ**"، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ نَسْأَلُكَ عَنْ فَاطِمَةَ، قَالَ: "**فَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتُ عَلَيْهِ**".

حسنه المحقق (2/ 892 - 893)، وقد ضعّف عمر بن أبي سلمة عامة الأئمة، وفيهم يحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، كما ضعفه الذهبي في تعقبه على الحاكم، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "صدوقٌ، يخطئ"، وقد خَرَج المحقق من مجموع ما نقله عنهم، ومما لخصه ابن حجر من حاله أنه حسن الحديث!!

ينظر: (ص 386 - 388) من هذا البحث.

37 - حديث كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ وَاقِفًا بِعَرَفَاتٍ، فَنَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ حِينَ تَدَلَّتْ مِثْلَ التُّرْسِ لِلْغُرُوبِ، فَبَكَى، وَاشْتَدَّ بُكَاؤُهُ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**} إِلَى {**الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ**}، فَقَالَ لَهُ عَبْدُهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَدْ وَقَفْتُ مَعَكَ مِرَارًا لَمْ تَصْنَعْ هَذَا، فَقَالَ: ذَكَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَكَانِي هَذَا، فَقَالَ: "**أَيُّهَا النَّاسُ، لَمْ يَبْقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ فِيمَا مَضَى إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنْهُ**".

قال المحقق في تخريج الحديث (2/ 906): "أورده السيوطي في (الدر المنثور) ونسبه للحاكم فقط، ولم أجد من أخرجه"، يعني من غير الحاكم، وهو عند أحمد في (المسند)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)، وعزاه لأحمد والحاكم، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (كتاب الأمثال في الحديث النبوي)، وقد حسن إسناده، وعليه في هذا مأخذان، ثم إن للحديث ثلاث شواهد لم يعرج عليها لا من قريب ولا من بعيد!!

ينظر: (ص 441 - 444) من هذا البحث.

38 - حديث جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ**}، فَقَالَ: "**النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَاهَا مَا يُوعَدُونَ، وَأَنَا أَمَانٌ لِأَصْحَابِي مَا كُنْتُ، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَاهُمْ مَا يُوعَدُونَ وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي أَتَاهُمْ مَا يُوعَدُونَ**".

هذا الحديث فيه علل لم يقف المحقق عندها، وفيه أيضا اختلاف في سنده لم يتعرض له إطلاقا!!

ينظر: (2/ 907 - 908) من (مختصر استدراك الحافظ الذهبي)، (ص 446 - 448) من هذا البحث.

39 - أثر ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى فِي يَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ دِرْهَمًا، فَقَالَ: "مَا هَذَا الدِّرْهَمُ؟"، فَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ لِأَهْلِي بِدِرْهَمٍ لَحْماً قَرِمُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: "أَكُلُّ مَا اشْتَهَيْتُمُ اشْتَرَيْتُمُوهَا، مَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ

أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ لِابْنِ عَمِّهِ وَجَارِهِ؟! أَيْنَ تَذْهَبَ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا**}؟!"

اكتفى المحقق في تخريجه (2/ 915) بما ذكره السيوطي، وهو في (الموطإ)، وقد فات السيوطي ذلك!!

ينظر: (ص 585) من هذا البحث.

40 - حديث إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَمِّعَ بْنَ جَارِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَإِذَا النَّاسُ يَرْسُمُونَ نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: مَا لِلنَّاسِ؟ قَالُوا: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فَحَرَّكْنَا حَتَّى وَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ وَاقِفًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، قَرَأَ عَلَيْهِمْ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: أَوَ فَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ**".

فيه سقط في إسناده عند الحاكم لم يتنبه له المحقق؛ لإخلاله بتخريجه وتتبع طرقه (2/ 917- 918)، ثم إنه حسّن إسناده مع ما فيه من الجهالة اعتمادا على توثيق ابن حبان، وعلى الذهبي في استدراكه على الحاكم، وكلامه في (الكاشف) أدق، وقد نقله المحقق، وفيه الإشارة إلى تضعيف هذا التوثيق!!

ينظر: (ص 452 - 455) من هذا البحث.

41 - حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا رَجَعْنَا مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ قَدْ خَالَطُوا الْحُزْنَ وَالْكَآبَةَ حَيْثُ ذَبَحُوا هَدْيَهُمْ فِي أَمْكِنَتِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا، ثَلَاثًا**"، قُلْنَا: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَرَأَ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**} إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ، الحديث.

صححه المحقق (2/ 930) لغيره، وعليه في تصحيحه مؤاخذات كثيرة.

ينظر: (ص 456 - 458) من هذا البحث.

42 - أثر ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {**مَا زَاغَ الْبَصَرُ**}، قَالَ: "مَا ذَهَبَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا"، {**وَمَا طَغَى**}، قَالَ: "مَا جَاوَزَ".

صححه المحقق (2/ 934) على شرط الشيخين تبعا للذهبي، وهو ضعيفٌ ليس على شرط واحد منهما!!

ينظر: (ص 591 - 593) من هذا البحث.

43 - أثر ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**}، قَالَ: "إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، دَفَّتَاهُ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، يَنْظُرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مِائَةِ

وَسِتِّينَ نَظْرَةً، أَوْ مَرَّةً، فَفِي كُلِّ نَظْـرَةٍ مِنْهَا يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَيُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُعِزُّ وَيُذِلَّ، وَيَفْعَـلُ مَـا يَشَـاءُ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ، تَعَالَى: {**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**}".

اعتمد المحقق كعادته في تخريجه (2/ 937) على (الدر المنثور) للسيوطي، وترتب على التقصير في التخريج تضعيفه مع أن له متابعات يصح بها!!

ينظر: (ص 597 - 600) من هذا البحث.

44 - حـديث أَبِي سَـعِيدٍ الْخُـدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْـهُ، عَـنِ النَّـبِيِّ ﷺ فِي قَـوْلِهِ، عَـزَّ وَجَـلَّ: {**كَأَنَّهُـنَّ الْيَـاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ**}، قَالَ: "**يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ فِي خَدِّهَا أَصْفَى مِنَ الْمِرْآةِ، وَإِنَّ أَدْنَى لُؤْلُؤَةٍ عَلَيْهَا لَتُضِيءُ مَـا بَيْنَ الْمَشْـرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِنَّهَا يَكُونُ عَلَيْهَا سَبْعُونَ ثَوْبًا يَنْفُذُهَا بَصَرُهُ حَتَّى يَرَى مُخَّ سَاقِهَا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ**".

إسناده ضعيف، وصححه المحقق (2/ 940 - 941) لغيره بحديث عن ابن مسعود روي موقوفا ومرفوعا، والوقف فيه أصح كما قال الترمذي، وهو مع ذلك ضعيف الإسناد، وليس فيه أيضا ما يشهد لحديث أبي سعيد إلا للجملة الأخيرة!

ينظر: (ص 483 - 485) من هذا البحث.

45 - حديث مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُـونٍ عَنْ بِلَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مُؤَذِّنِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَـالَ: رَأَيْـتُ عُبَـادَةَ بْـنَ الصَّـامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، مُسْـتَقْبِلَ الشَّـرْقَ أَوِ السُّوَرَ - أَنَا أَشُكُّ - وَهُـوَ يَبْكِي، وَهُـوَ يَتْلُـو هَذِهِ الْآيَةَ {**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُوَرٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ**}، ثُمَّ قَالَ: "هَاهُنَا أَرَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَهَنَّمَ".

قال المحقق في تخريجه (2/ 942): "لم أجد من أخرج الحديث الموصول، أما الحديث المرسل الذي ذكره الذهبي فقد أخرجه السيوطي في (الدر المنثور)، ونسبه لعبد بن حميد".

وهو تقصير فاحش جدا، ولو رجع إلى (إتحاف المهرة) مثلا؛ لوقف على أهم من أخرجه، ومنهم الحاكم نفسه في (كتاب الأهوال) من (المستدرك)، وابن حبان في (الصحيح)، وقد جاء الحديث من ثلاث طرق!!

ثم قال في دراسة الإسناد: "وهذا الحديث أعله الذهبي بحمد بن ميمون، وشيخِه بلالِ بن عبد الله، وأنه لم يعرفها، وقد بحثت عنهما، فلم أجد من ترجمهما".

وعبارة الذهبي في الأصل: ""بل منكر، وآخره باطل؛ لأنه ما اجتمع عبادة برسول الله ﷺ هنالك، ثم مَنْ هو ابن ميمون وشيخه؟ ..."، وهذا الاستفهام إنكاريٌّ على الحاكم في تصحيح إسناده، وهو يشير به إلى جهالتهما، وليس كما ذكر المحقق أن الذهبي لم يعرفهما، وبلالٌ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وسكتا عنه، وأورده ابن حبان في (الثقات) على أصله في توثيق المجاهيل مع أنه لم يرو

عنه إلا محمد بن ميمون، ومحمد بن ميمون هذا ترجم له البخاري أيضا في (التاريخ الكبير)، وسكت عنه، وقال أبو حاتم الرازي: "مجهول"، وأورده ابن حبان أيضا في (الثقات).

ينظر: (ص 486 - 487) من هذا البحث.

46 - حديث ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: {**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ اللَّهِ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**}، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟**"، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**أَوْثَقُ [عُرَى] الْإِيمَانِ الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ بِالْحَبِّ فِيهِ وَالْبُغْضِ فِيهِ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، الحديث.

ضعف المحقق (2/ 945 - 946) إسناد الحاكم جدا، والصواب أنه ضعيف فقط، وقد جاء الحديث من طريق أخرى أخرجها الطبراني في (المعجم الكبير)، وغيرُه، وفيها بُكَيْر بن مَعْرُوف، وهو مختلَفٌ فيه، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)، فقال: "صدوقٌ، فيه لِين"، أما المحقق، فهو عنده حسن الحديث!

ينظر: (ص 493 - 496).

47 - أثر عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كَأْسًا دِهَاقًا**}، قَالَ: "هِيَ الْمُتَتَابِعَةُ [الْمُتْرَعَةُ] الْمُمْتَلِئَةُ"، قَالَ: "وَرُبَّمَا سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ: اسْقِنَا، وَادْهَقْ لَنَا".

صححه الحاكم، وقال الذهبي: "على شرط البخاري"، وقال المحقق (2/ 973): "الظاهر أنه على شرط الشيخين؛ لأن رجاله رجال الشيخين، كما في (التقريب)"!

والصواب ما ذكره الذهبي، عكرمة تفرد البخاري بالاحتجاج به، وأما مسلم، فأخرج له مقرونا بطاوس بن كيْسان، وسعيدِ بن جبير عن ابن عباس، ولكن المحقق لا يفرّق بين مَنْ أخرج له الشيخان احتجاجا ومَنْ أخرجا له في المتابعات والشواهد، وكان عليه أن يرجع في معرفة ذلك - على الأقل - إلى أصل (التقريب)، أو إلى أصل أصله.

وفات الحاكم والذهبي والمحقق أيضا أن الأثر عند البخاري في (الصحيح)! وهو مما استدركه ابن حجر العسقلاني على الحاكم في (إتحاف المهرة).

ينظر: (632) من هذا البحث.

48 - حديث عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "أُرِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يُفْتَحُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَسُرَّ بِذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى**} إِلَى قَوْلِهِ: {**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ**

رَبُّكَ فَتَرْضَى}"، قَالَ: "فَأَعْطَاهُ أَلْفَ قَصْرٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُهُ الْمِسْكُ، فِي كُلِّ قَصْرٍ مِنْهَا مَا يَنْبَغِي لَهُ".

ضعف المحقق (2/ 980) إسناده، وله متابعات يصح بها لم يتعرض لها؛ لتقصيره في تخريج الحديث!!

ينظر: (ص 537 - 541) من هذا البحث.

49 - أثر عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، قَالَ: "السَّمَاءُ".

صححه المحقق (2/ 978) لغيره، وهو صحيح بطرقه!!

ينظر: (ص 637 - 641) من هذا البحث.

50 - حديث أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِلَالٍ: أَنِّي فِيهِمْ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ فِيهِمْ، وَالْحِجَابَةَ فِيهِمْ، وَالسِّقَايَةَ فِيهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ نَصَرَهُمْ عَلَى الْفِيلِ، وَأَنَّهُمْ عَبَدُوا اللَّهَ عَشْرَ سِنِينَ، لَا يَعْبُدُهُ غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ**"، ثُمَّ تَلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**}".

ضعّف المحقق هذا الحديث (2/ 988)؛ لتقصيره في تخريجه، وهو حسن على أقل الدرجات، وقد أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، وحسنه لغيره.

ينظر: (ص 555 - 560) من هذا البحث.

فهذه خمسون وقفة مفصّلة مع محقق الكتاب في جملة من الأحاديث والآثار التي أوردتها في هذا البحث من كتاب التفسير، واستدرك فيها الذهبي على الحاكم، وأورد عامّتها ابن الملقّن في (مختصره)، وهي كافية في الكشف عن غيرها في باقي الأحاديث والآثار التي تصدى لها المحقق في القسم الذي تولاه من هذا الكتاب، وهي أيضا كفيلة في نظر الباحث بتجلية القيمة العلمية والمنهجية لعمله فيه، ومحفّزة جدا له ولغيره من الباحثين على إعادة النظر في أحكامه التي أطلقها على أحاديثه وآثاره، ويبقى الفضل للسابق، والاستدراك لِلّاحق.

التمهـــيد

وفيه أربعة مطالب :

الأول: التعريف بالحاكم والذهبي.

الثـاني: التعريف بكتـابيهمـا (المســـتدرك على الصـــحيحين) و(تلخيص المستدرك)، وبيان منزلتهما عند أهل الحديث.

الثالث: أســـباب كثرة أوهام الحاكم في حكمه على الأحاديث والرجال في كتابه (المستدرك).

الرابع: المراد بتصـحيح الحديث على شـرط الشـيخين أو أحدهما عند الحاكم.

التمهيد

يشتمل التمهيد على أربعة مطالب على التفصيل الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالحاكم والذهبي:

أولا - التعريف بالحاكم[1]:

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُويَهْ، أبو عبد الله، الضبّي، الطَّهماني، النيسابوري، الشافعي، المعروف بابن البيّع.

مولده ووفاته:

ولد في يوم الاثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة (321) من الهجرة النبوية، بنيسابور، وتوفي بها في صفر، سنة خمسٍ وأربعمائة (405).

شيوخه وتلاميذه وعنايته بعلم الحديث:

طلب الحاكم الحديث في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، واستمْلَى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة.

ومن أبرز شيوخه: أبو عليٍّ الحسينُ بن علي، النيسابوري، الحافظ، وبه تخرّج في فنون الحديث، وأبو أحمد الحاكم، وأبو الحسن الدارقطني.

ومن أبرز تلاميذه: أبو الفتح بن أبي الفوارس، الحافظ، وأبو ذر الهَرَوِي، المالكي، راوي الصحيح، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وحدّث عنه جَمْعٌ من شيوخه، منهم الدارقطني.

أشهر مؤلفاته وأهمها:

1 - المستدرك على الصحيحين.

---

[1] **مصادر ترجمته:**

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (3/ 43- 44)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 162- 177)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (3/ 162- 166)، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (4/ 155- 171)، الأعلام، الزِّرِكْلي (6/ 227).

2 - المدخل إلى الصحيح (دراسة في رجال الصحيحين).

3 - المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل (وهو دراسة في مصطلح الحديث والجرح والتعديل).

4 - معرفة علوم الحديث وكَمِّية أجناسه.

5 - تاريخ نيسابور.

وكل هذه الكتب مطبوعة ومتداولة إلا الأخير، فإنه مفقود إلى اليوم، وقد كان موجودا إلى زمن السيوطي، وكان الذهبي يعتمد عليه كثيرا في تراجمه، وله مختصر مطبوع في إيران، وكتابُ (الإكليل)، الذي وضع له الحاكم كتاب (المدخل) - كتابٌ في سيرة النبي ﷺ وأيامه[1]، وهو أيضا مفقود، وقد أحال عليه ابن حجر العسقلاني في مواضع كثيرة من كتابه (فتح الباري)، ومواضع عدة من كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة).

مكانته العلمية:

قال الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة، وكان ثقة"[2].

وقال أبو حازم عمر بن أحمد العبدويي، الحافظ: سمعت أبا عبد الرحمن السلمي، يقول: سألت الدارقطني: أيهما أحفظ: ابن مَنْدَه، أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظا[3].

ووصفه الذهبي بقوله: "الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين"[4].

وقال الذهبي أيضا في وصفه: "وكان من بحور العلم على تشيّع قليل فيه"[5].

وقال عنه تاج الدين السبكي: "صاحب التصانيف فِي علوم الحديث، منها تاريخ نيسابور، وهو عندي أَعْوَدُ التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومَنْ نظرَه عرف تفنن الرجل في الْعُلُوم جَمِيعِها"[6].

وقال أيضا: "كان إماما جليلا وحافظا حفيلا، اتُّفِقَ على إمامته وجلالته وعِظَم قدره"[7].

---

[1] ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (3/ 854)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (9/ 89)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 167- 168).

[2] تاريخ بغداد (3/ 93).

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 171)، طبقات الحفاظ، الذهبي (3/ 165).

[4] سير أعلام النبلاء (17/ 163).

[5] المصدر السابق (17/ 165).

[6] طبقات الشافعية الكبرى (4/ 155).

[7] المصدر السابق (4/ 156).

ثانيا - التعريف بالذهبي[1]:

اسمه ونسبه:

هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز بن عبد الله، أبوعبد الله، التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي، الشافعي، المقرئ، المحدّث، المعروف بالذهبي نسبةً إلى صناعة الذهب التي كان يمارسها والده.

مولده ووفاته:

ولد في الثالث من ربيع الآخر سنة ثلاث وسعين وستمائة (673) من الهجرة النبوية، بمدينة دمشق، وتوفي بها في ليلة الإثنين الثالث من ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (748).

شيوخه وتلاميذه وعنايته بعلم الحديث:

نشأ الذهبي منذ نعومة أظافيره على طلب العلم؛ لأنه كان من أسرة علمية، فقد ترجم لوالده وعمته وخاله في (معجم شيوخه)، وَأَجَازَ لَهُ فِي سنة مولده جماعةٌ بعناية أَخِيه من الرَّضَاع، وكانت عنايته بالقراءات والحديث أكثر من غيرهما، وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، وسمع بدمشق، وارتحل فسمع ببعلبك وحمص وحماة وحلب وطرابلس ونابلس والرملة وبلبيس والقاهرة والإسكندرية والحجاز والقدس وغيرها، واختصر كثيرا من المصنفات، ومنها (المستدرك على الصحيحين)، وبلغ عدد شيوخه بالسَّمَاع والإجازة نَحْوَ ألفٍ وثلاثمائة، ذكرهم في (معجم شيوخه الكبير).

ومن أبرز شيوخه: أبو الحجاج المِزّي، وتقيُّ الدين بن تيمية، وعَلَمُ الدين القاسم بن محمد البِرْزالي[2]، الإشبيلي، الدمشقي.

ومن أبرز تلاميذه: ابن كثير الدمشقي، الذي خلفه في درسه، وخليل ابن أيبك الصفدي، الذي قال عنه الذهبي: "سَمِعَ مِنّي، وسمِعْتُ منه"[3]، وتقيُّ الدين السبكي.

أشهر مؤلفاته وأهمها:

1 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام.

2 - سير أعلام النبلاء.

---

[1] **مصادر ترجمته:**

معجم الشيوخ الكبير، الذهبي (1/ 75- 76، 284- 285، 2/ 27- 28)، المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي (ص 91- 92، 97)، الوافي بالوفيات، الصفدي (2/ 114- 118)، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (9/ 100- 123)، الرد الوافر، ابن ناصر الدين الدمشقي (ص 31- 36)، الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني (5/ 66- 68)، البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني (2/ 110- 112)، الأعلام، الزركلي (5/ 326).

[2] نسبةً إلى (بِرْزالة)، قال الجوهري في (تاج العروس) (28/ 74): "بِرْزالَةُ، بِالْكَسْرِ: بَطْنٌ من البَرْبَر، وَمِنْهُم الإِمَام عَلَم الدّين ...".

[3] المعجم المختص بالمحدثين (ص 92)

3 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

4 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

5 - تلخيص المستدرك.

وهذا الكتاب الأخير هو الذي يتعلق به موضوع البحث، وهو مطبوع مع كتاب المستدرك للحاكم، والتي قبله مطبوعة كلها - أيضا - ومتداولة.

مكانته العلمية:

قال عنه الصفدي: "حافظٌ لا يُجارَى، ولافظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، من ذهنٍ يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفّر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف"[1].

وقال تاج الدين السبكي: "اشتمل عصرنا على أربعة من الْحفاظ، بينهم عموم وخصوص: المِزّي، والبرزالي، والذهبي، والشيخ الإمام الْوالد، لا خامس لهؤلاء فِي عصرهم"[2].

وقال ابن كثير: "مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين، وقد خُتم به شيوخ الحديث وحفاظه"[3].

وقال ابن حجر العسقلاني: "ومهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفا، وجمع تاريخ الإسلام، فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدّثين خصوصا"[4].

وقال الشوكاني: "وجميع مصنفاته مقبولة مَرْغُوب فيها، رحل الناس لأجلها وأخذوها عنه، وتداولوها وقرأوها وكتبوها فِي حياته، وطارت فِي جميع بقاع الأَرْض، وله فيها تعبيرات رائقة، وألفاظ رشيقة، غالبا لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره، ولا من قبلهم ولا من بعدهم، وبالْجُمْلَةِ: فالنَاس فِي التاريخ من أهل عصره فمن بعدهم عِيال عليه، ولم يجمع أحد في هذا الفن كجمعه، ولا حَرَّره كتحريره"[5].

ومع هذه المكانة العلمية السامية، فقد كان هاضما لنفسه، شديد التواضع، ذكر ترجمةً لنفسه في كتابه (المعجم الخاص بالمحدثين)، فقال فيها عن نفسه بصيغة الغَيْبة: "وجمع توَاليفَ، يُقال مُفِيدة، والجماعة يَتَفَضَّلُون ويُثْنُونَ عليه، وهو أَخْبَرُ بِنَفْسِه في الْعلم، والله المستعانُ ولا قوةَ إلا به، وإذا سَلِمَ لي إيماني فَيَا فَوْزِي"[6].

---

[1] الوافي بالوفيات (2/ 114- 115).

[2] طبقات الشافعية الكبرى (9/ 100).

[3] البداية والنهاية (18/ 500)

[4] الدرر الكامنة (5/ 66).

[5] البدر الطالع (2/ 111).

[6] (ص 97)

المطلب الثاني: التعريف بكتابي (المستدرك على الصحيحين) و(تلخيص المستدرك)، وبيان منزلتهما عند أهل الحديث:

أولا - المستدرك على الصحيحين:

هو أحد كتب السنة الشهيرة والمعتمدة، التي تميّزت بسعة الرواية وتنوعها، واشتملت على الكثير من الكلام في علل الحديث ونقد الرجال؛ ولذلك اعتنى به أهل الحديث عناية كبيرة، وقد قصد الحاكم في كتابه هذا إلى جمع الأحاديث الصحيحة التي لم يذكرها البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ وذلك لأنهما لم يستوعبا فيهما كل ما جاء من الأحاديث الصحيحة، وأدخل الحاكم في كتابه من الأحاديث ما كان من أعلى درجات الحديث الصحيح، وهو ما كان على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب، وما ليس على شرطهما أو أحدهما من الأحاديث الصحيحة، بل أدخل أيضا ما دون الصحيح في الرتبة، وهو الحديث الحسن جريا على عادة المحدثين الأوائل في عدم التفريق بين الحسن والصحيح، كما هو الحال بالنسبة لشيخه ابن حبان وشيخ شيخه ابن خزيمة في (صحيحيهما)، ولكنَّ كثيرا من الأحاديث التي حكم الحاكم بصحتها - فضلا عن التي سكت عليها - هي ضعيفة أو منكرة، بل بعضها موضوع، وقد أنكرها عليه رجال هذا الشأن وفرسانه، واستدركوا عليه فيها، ولم يسلّموا له في حكمه عليها بالصحة، أو سكوته عليها، حتى قال أبو سعد الماليني: "طالعت كتاب (المستدرك على الشيخين)، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما" !!

قال الباحث: وقول أبي سعد الماليني هذا نقله عنه الذهبي، وتعقبه بقوله:

"هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يَحْكُمَ بهذا، بل في (المستدرك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا ... وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، **ويُعْوِزُ عملا وتحريرا**"[1].

وعلق بشار عواد معروف على كلمات الذهبي الأخيرة بقوله:

"وهذا يدُلك أيضا على أن الذهبي - رحمه الله - لم يعتن بالمختصر اعتناء تاما، بحيث لم يتتبع الأحاديث تتبعا دقيقا، وإنما تكلم فيه بحسب ما تيسر له، ولذا فقد فاته أن يتكلم على عدد غير قليل من الأحاديث

---

[1] سير أعلام النبلاء (17/ 175- 176).

صححها الحاكم وهي غير صحيحة، أو ذكر أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وهي ليست كذلك، كما يتحقق ذلك من له خبرة بأسانيد الحاكم، وممارسةٌ لها، ونظر فيها".

ولما كان الحاكم بتلك المكانة الرفيعة في ميدان الحديث وعلومه، وكانت مكانته انعكاسا طبيعيا على كتبه وآثاره، قال الذهبي متحسرا: "وليته لم يصنف المستدرك؛ فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه"[1].

هذا، ولم يلتزم الحاكم في كتابه بتصحيح كل حديث فيه، إما تصحيحا مطلقا، وإما من جهة شرطية الشيخين أو أحدهما فيه، بل سكت عن أحاديث كثيرة، فلم يحكم عليها، بل كثيرا ما يضعف بعض الأحاديث، ويصرح فيها بعدم موافقتها لشرطه في كتابه، وإنما يذكرها لأسباب أخرى يراها، أو لكونها من الشواهد والمتابعات وليست من الأصول، كما فعل - تماما - ابن حبان وشيخه ابن خزيمة في (صحيحيهما)، وقد يعلق القول بصحتها على ثبوت سماع أو رفعٍ، وفي هذا البحث طائفة من هذه الأحاديث، وأذكر منها هنا على سبيل المثال والاختصار ما يأتي:

1 - ساق الحاكم حديثين مرفوعين متغايرين من طريقين عن الْوَلِيدِ بْنِ جُنْدُبٍ، ثنا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عن مُعَاذِ بْنَ جَبَلٍ، ثم قال: "لم نكتب الحديثين إلّا بهذا الإسناد، إلَا أنّ محمد بن سعيد الشامي ليس من شرط الكتاب"[2].

2 - قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلَفٍ الْقَاضِي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، ثنا أَبُو عُقْبَةَ الْحِمْصِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**وَزِيرَايَ مِنَ السَّمَاءِ: جِبْرِيلُ، وَمِيكَائِيلُ، وَمِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ**".

وقال عقبه: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وإنما يُعْرَفُ هذا الحديث من حديث سَوَّارِ بنِ مُصْعَبٍ عن عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ عن أبي سعيد، وليس من شرطِ هذا الكتاب"، ثم ساق له طرقا عن عطية[3].

3 - قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَنْبَأَ قَبِيصَةُ، ثنا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسولَ اللَّهِ، أَيَغْزُو الرِّجَالُ وَلَا نَغْزُو وَلَا نُقَاتِلُ فَنُسْتَشْهَدُ، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ {**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ**}[4].

وقال عقبه: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إنْ كان سمع مجاهد من أم سلمة"[5].

---

[1] طبقات الحفاظ (3/ 166).

[2] ينظر: (ص 67، 71) من هذا البحث.

[3] ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب التفسير، 2/ 290، رقم الحديث: 3046)، وهو ليس على شرط البحث.

[4] النساء، من الآية: 32.

[5] ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب التفسير، 2/ 335، رقم الحديث: 3195)، وهو أيضا ليس على شرط البحث.

4 - قال: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أُلْهِمَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلْهَامًا**".

وقال عقبه: "هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين إن كان الفضل بن محمد حَفِظَهُ مُتَّصِلًا عن أبي ثابت، فقد حَدَّثَنَاهُ أبو علي الحافظ، أَنْبَأَ أبو عَبد الرحمن النَّسَائي، ثنا عُبَيْدُ الله بن سعد الزُّهْرِيّ، ثنا عمّي عن أبيه عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن رسول الله ﷺ مُرْسَلًا نَحْوَهُ"[1].

ثانيا - تلخيص المستدرك على الصحيحين:

عمد الذهبي إلى تلخيص (المستدرك)، فأتى بمتونه في الغالب كما هي، واختصر أسانيده، فأبقى منها في الغالب ما يعرف به مخرج الحديث، وحذف منه بعض الأحاديث بجملتها، بل كثيرا منها، كما صرح هو بذلك في مقدمته، ونقل تعليقات الحاكم على الأحاديث بألفاظها كما هي، وربما تصرف فيها بتقديم أو تأخير، وقد يختصرها أو يرمز لها[2]، وحذف أيضا الكثير من تعليقات الحاكم، وتعقبه في أحاديث كثيرة حكم عليها، وعلّق على بعض ما سكت عليه، وهذه التعقبات والتعليقات هي التي يميزها الذهبي بقوله: (قلت)، وعددُ هذه الأحاديث التي تعقبه فيها وعلق عليها (1224) حديثا تقريبا من مجموع أحاديث (المستدرك) الذي بلغ (8803) حديثا[3]، وهذه التعقبات والتعليقات أفردها ابن الملقِّن في كتاب مستقل وعنون له بـ (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم)، ولكن عدد أحاديثها عنده (1182) حديثا، ويمكن أن نجمل موقف الذهبي من أحكام الحاكم على الأحاديث في كتابه أو سكوته عليها في الأقسام الآتية:

الأول: أحاديث حكم عليها الحاكم، وعلق عليها الذهبي بمثل ما حكم به.

الثاني: أحاديث حكم عليها الحاكم، وسكت عليها الذهبي.

الثالث: أحاديث حكم عليها الحاكم، وانتقدها الذهبي.

الرابع: أحاديث سكت عليها الحاكم، وسكت عليها الذهبي.

الخامس: أحاديث سكت عليها الحاكم، وانتقدها الذهبي.

---

[1] ينظر: (ص 262) من هذا البحث.

[2] وهذه التعليقات هي التي يعبر عنها بعض من جاء بعده بموافقات الذهبي للحاكم.

[3] هذا الترقيم بالنسبة لطبعة دار الكتب العلمية البيروتية، وهي التي اعتمدتها في هذا البحث؛ للإحالة عليه، وهو يختلف باختلاف الطبعات، فهو - مثلا - في طبعة دار المعرفة (8839) حديثا، وفي نسخة مقبل الوادعي التي طبعتها دار الحرمين بالقاهرة (8864) حديثا، بينما بلغ في طبعة دار الرسالة العالمية ببيروت إلى (9588) حديثا!!

السادس: أحاديث سكت عليها الحاكم، وحكم عليها الذهبي بالصحة.

والقسم الثاني من هذه الأقسام هو الذي تتبع فيه مقبل الوادعي أوهام الحاكم في طبعته للمستدرك، والقسم الثالث والخامس هو الذي يتعلق به البحث، وقد نفى بعض المعاصرين أن تكون أحكام الذهبي في القسم الأول موافقاتٍ منه للحاكم، وجنح إلى أنها مجرد نُقُول لأحكامه، وليست تحريرات[1]، وبعضده ما سبق عن الذهبي نفسه من قوله في كتاب (المستدرك): "... وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويُعْوِزُ عملا وتحريرا"[2]، وإذا كان الأمر كذلك، لم يكن سكوت الذهبي على أحكام الحاكم إقرارا له عليها من باب أولى، وخلاف ذلك يستلزم نسبة الذهبي إلى الوهم والمناقضة لنفسه في أحاديث كثيرة جدا!

قال مقبل الوادعي: "الحافظ الذهبي ربما يسكت على بعض الأحاديث، وفي سندها ضعيف أو ضعيف جدا أو كذاب، وقد ذكر ذلكم الحديث في ترجمته من (ميزان الاعتدال)، فعلى هذا، فالأولى في التعبير أن يقال: ذكر الحاكم هذا الحديث وسكت عليه الذهبي، أو لم يتعقبه الذهبي، أمّا: وأقره الذهبي، فلا، وإن كنت قد زلت قدمي في بعض كتبي اتّباعا لما هو مألوف، فعسى الله أن يوفقني إلى تعديلها في طبعات قادمة إن شاء الله"[3].

هذا، وقد جاءت تعقبات الذهبي على الحاكم متنوعة[4]، فبعضها يتعلق بالرجال جرحا وتعديلا، وبعضها يتعلق بالأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا، وبعضها يتعلق بشرط الشيخين أو أحدهما إثباتا أو نفيا، وبعضها يتعلق بأحاديث ذكرها الحاكم وصححها على شرط الشيخين أو أحدهما، وهي في صحيحيهما أو أحدهما، وأذكر منها هنا على سبيل المثال والاختصار ما يأتي:

1 - قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَفْصٍ الْخَثْعَمِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، ثنا سُلَيْمُ ابْنُ عِيسَى- عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صَالِحَةٍ] غَصْبًا**}[5].

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "فيه هارون بن حاتم واه"[6].

---

[1] ينظر: تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، عزيز رشيد محمد الدايني (ص143 وما بعدها)، وسيأتي في مواضع من هذا البحث أمثلة عملية متفرقة تؤيد هذه الحقيقة، ومنها ما سيأتي (ص 34 - 35، 46 - حاشية 2، 67 - حاشية 2).

[2] ينظر: ما سبق (ص 5) من هذا البحث.

[3] مقدمة المستدرك على الصحيحين (1/ 34- 35).

[4] ينظر: تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، عزيز رشيد محمد الدايني (ص51- 141).

[5] الكهف، من الآية: 79.

[6] ينظر: (ص 113) من هذا البحث.

2 - قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَنْبَأَ وَكِيعٌ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أُخْتَهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَمَنَعَهَا مَعْقِلٌ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، تَعَالَى: {**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ، إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ**}[1].

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "الفضل بن دلهم ضعفه ابن معين وقواه غيره"[2].

3 - قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، ثنا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**}[3]، حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْآيَةِ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَقَالَ: "**وَإِذَا عَمِلْتَ حَسَنَةً أَحَبَّهَا قَلْبُكَ، وَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً أَبْغَضَهَا قَلْبُكَ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "كيف، وهو منقطع؟!"[4].

4 - قال الحاكم: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ، قَالَا: ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَمِّعَ بْنَ جَارِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَإِذَا النَّاسُ يَرْسُمُونَ نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: مَا لِلنَّاسِ؟ قَالُوا: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فَحَرَّكْنَا حَتَّى وَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ وَاقِفًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}[5]، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: أَوَ فَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الحاكم بقوله: "لم يرو مسلم لمجمع شيئا ولا لأبيه، وهما ثقتان"[6].

---

[1] البقرة، من الآية: 231.

[2] ينظر: (ص 200) من هذا البحث.

[3] البقرة، من الآية: 117.

[4] ينظر: (ص 138) من هذا البحث.

[5] الفتح، الآية: 1.

[6] ينظر: (ص 452) من هذا البحث.

5 - قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحَافِظُ، بِهَمْدَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْحُسَيْنِ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ الْمَدَنِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: "**هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "حسن"[1].

6 - قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، ثنا عِيسَى ابْنُ مِينَاءَ قَالُونُ، حَدَّثَنِي أَبُو غَزِيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مسكين الْقَاضِي، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**} بِفَتْحِ الْيَاءِ.

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "بل واهٍ". [2].

7 - قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، بِهَمْدَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثنا الْفَضْلُ ابْنُ دُكَيْنٍ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، أَنْبَأَ شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "**اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"[3].

8 - قال الحاكم: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْو، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيُّ، ثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ وَالْفَرَاغُ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "ذا في البخاري"![4]

هذا، وقد طبع (تلخيص المستدرك) مع أصله (المستدرك) في الطبعة الهندية وما بعدها من الطبعات المتعددة، وقد اعتمدت منها على طبعة دار الكتب العلمية ببيروت في النقل والإحالة مع الرجوع - عند اللزوم - إلى غيرها من الطبعات الأخرى المثبتة في فهرس المصادر والمراجع.

---

[1] ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 73، رقم الحديث: 4432)، وهو ليس على شرط البحث.

[2] ينظر: (ص 40) من هذا البحث.

[3] ينظر: (ص 177) من هذا البحث.

[4] ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب الرِّقَاق، 4/ 341، رقم الحديث: 7845)، وهو ليس على شرط البحث.

المطلب الثالث: أسباب كثرة أوهام الحاكم في حكمه على الأحاديث والرجال في كتابه (المستدرك):

دعت كثرةُ أخطاء الحاكم في حكمه على الأحاديث بالصحة في كتابه (المستدرك) - نسبتَه إلى التساهل من العلماء، ومن ذلك قول ابن الصلاح فيه: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[1].

وقد اعتذر ابن حجر العسقلاني للحاكم عن كثرة أخطائه في كتابه (المستدرك) بقوله:

"إنما وقع للحاكم التساهل، إما لأنه سوَّدَ الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية، أو لغيرِ ذلك، ومما يؤيدُ الأولَ أني وجدتُ في قريب نصفِ الجزءِ الثاني من تجزئةِ ستة مِنَ المستدركِ "إلى هنا انتهى إملاءُ الحاكم"، وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد عنه إلا بطريقِ الإجازةِ، فمن أكبرِ أصحابهِ وأكثرِ الناسِ له ملازمةً البيهقيُّ، وهو إذا ساق عنه مِنْ غيرِ المُملَى شيئاً لا يذكرهُ إلا بالإجازةِ، والتساهل في القدرِ المُملَى قليلٌ جداً بالنسبةِ إلى ما بعده"[2].

وتعقبه مقبل بن هادي الوادعي بأنه جاء في ترجمة حمزة بن عبد المطلب من (المستدرك) التنصيصُ على ذكر أحاديث تركها الحاكم في الإملاء، وأولها الحديث رقم (4891)، ثم ذُكر الإملاء في الحديث (4900)، وأنه في المحرم سنة ثلاث وأربعمائة، وهذا القدر من الكتاب يتضمن أكثر من نصفه[3].

وقال ابن حجر العسقلاني أيضا:

"والحاكم أجل قدرا وأعظم خطرا وأكبر ذكرا من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغيُّرٌ وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب (الضعفاء) له، وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها، من ذلك: أنه أخرج حديثا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وكان قد ذكره في الضعفاء، فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه، وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم؛ لأنني لا استحل الجرح إلا مبيَّنا، ولا أجيزه تقليدا، والذي اختار لطالب العلم ألا يكتب حديث هؤلاء أصلا"[4].

قال الباحث: وقد حقق القول في أسباب أخطائه عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي، وجمع القول فيها على النحو الآتي[5]:

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح (ص 22).

[2] النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (1/140- 141)، وعنه السيوطي في (تدريب الراوي) (1/ 182).

[3] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هادي الوادعي (1/ 14).

[4] لسان الميزان (5/ 233).

[5] ينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (2/ 691- 693)، وينظر معه: النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 312- 319)، ابن حجر العسقلاني.

1 - حرص الحاكم على الإكثار من الأحاديث بسبب شاتة جماعة من المبتدعة في عصره برواة الآثار، كانوا يدّعون أن ما عندهم من الأسانيد الصحيحة قليل في مقابل ما يروونه من الأحاديث الضعيفة، كما ذكر الحاكم في مقدمة كتابه عن الدافع لتأليفه، فكان له هوى في الإكثار للرد على هؤلاء.

2 - أنه قد يقع حديث بسند عالٍ أو يكون غريبا مما يتنافس فيه المحدثون، فيحرص على إثباته في كتابه.

3 - أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج من الأحاديث ما له علة، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، فقال: "سألني جماعة مِنْ أعْيَانِ أهل العلم بهذه المدينة (نيسابور) وغَيْرِها أن أجمع كتابا: يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم ابن الحجاج بمثلها؛ إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما - رحمهما الله - لم يدعيا ذلك لأنفسهما"[1]، ولم يصب في هذا فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة، وأنه يخرج ما كان في رجاله علة، وإن لم يغلب على ظنه أنها ليست علة قادحة.

4 - أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله: "بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها"، فبنى على أن في رجال الصحيحين من فيه كلام، فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلاما، ومحل التوسع عند الشيخين أنهما أن إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة، **منها:** أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

ومنها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونا أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

ومنها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غيرَ كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح، وقصّر الحاكم في مراعاة هذا، وزاد فأخرج في مواضع لمن لم يخرجا ولا أحدهما له بناءً على أنه نظير من قد أخرجا له، فلو قيل له: كيف أخرجت لهذا وهو متكلم فيه؟ لعله يجيب بأنهما قد أخرجا لفلان وفيه كلام قريب من الكلام في هذا، ولو وفَّى بهذا لهان الخطب، لكنه لم يفِ به، بل أخرج لجماعة هَلُكَى.

5 - أنه شرع في تأليف (المستدرك) بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع (المستدرك) وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام

[1] المستدرك على الصحيحين (1/ 42).

(المستدرك) وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهَّم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، وليس كذلك، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، أو نحو ذلك، وله في (المستدرك) عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها فيقول في الرجل: قد أخرج له مسلم مثلا، مع أن مسلما إنما أخرج لرجل آخر، شبيه اسمه باسمه، ويقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان، والصواب أنه غيره.

هذا، والوقوف على كثرة أخطاء الحاكم وأوهامه في أحكامه على الأحاديث والرجال في كتابه (المستدرك)، مهما كانت أسبابها - لا يوجب الخلل في روايته، ولا يقلل من قيمة أحكامه في كتبه الأخرى؛ ولذلك قال المُعَلِّمي: "وذِكْرُهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ (المستدرك)، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها، [فيما] أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في (المستدرك) وبكلامهم فيه لأجله، إن كان لإيجاب التروّي في أحكامه التي في (المستدرك) فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير (المستدرك) في الجرح والتعديل ونحوه، فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك إطراح ما قام الدليل على أنه أخطا فيه، وقبول ما عداه"[1].

[1] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/ 693).

المطلب الرابع: المراد بتصحيح الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما عند الحاكم:

قال الحاكم في مقدمة كتابه:

"وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها - أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديثَ رواتُها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان - رضي الله عنهما - أو أحدهما"[1]، فاختلف العلماء في فهم كلامه، هل مراده بالأسانيد من روى لهم الشيخان في كتابيهما، أم أن مراده من كان بمثل منزلة رجالهما في العدالة والضبط وإن لم يروا له في كتابيهما؟[2] فصرح ابن الصلاح بالأول، فقال: "واعتنى الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ الحافظُ بالزيادةِ في عددِ الحديثِ الصحيحِ على ما في الصحيحينِ، وجَمَعَ ذلكَ في كتابٍ سمَّاهُ (المستدركَ) أودَعَهُ ما ليسَ في واحدٍ مِن (الصحيحينِ) ممَّا رآهُ على شرطِ الشيخينِ، **قدْ أخرجا عنْ رواتِهِ في كتابَيْهِما**، أو على شرطِ البخاريِّ وَحْدَهُ، أو على شرطِ مسلمٍ وحدَهُ، وما أدَّى اجتهادُهُ إلى تصحيحهِ، وإنْ لَمْ يكُنْ على شرطِ واحدٍ منهما"[3].

قال الباحث: وهذ الذي صرح به ابن الصلاح تبعه عليه النووي[4]، وتلميذه ابن دقيق العيد، كما هو ظاهر مما ذكره في تقسيمات الحديث الصحيح السبعة وأمثلتِها[5]، وهو الذي يدل عليه تصرف الذهبي في (تلخيص المستدرك) في مواضع كثيرة، ومن ذلك الحديث الآتي:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ وَكِيعٌ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ مَيْسَرَةَ النَّهْدِيِّ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**}[6]، قَالَ: كَانُوا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، خَرَجُوا فِرَارًا مِنَ الطَّاعُونِ، وَقَالُوا: نَأْتِي أَرْضًا لَيْسَ بِهَا مَوْتٌ، فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ: مُوتُوا فَمَاتُوا فَمَرَّ بِهِمْ نَبِيٌّ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهُمْ فَأَحْيَاهُمْ، فَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {**وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**}.

وقال الحاكم عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، فتعقبه الذهبي بقوله: "ميسرة لم يرويا له"[7].

---

[1] المستدرك على الصحيحين (1/ 42).

[2] وعلى كلا الاحتمالين إنما يكون الحكم بالشرطية على الحديث عند الحاكم بالنظر إلى من هو في طبقة مشايخ الشيخين فمن دونهم من رجاله، وأما مشايخ الحاكم ومن دونهم إلى طبقة الشيخين، فلا يشملهم هذا الحكم.

[3] معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح (ص 21- 22).

[4] ينظر: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرف سنن خير الخلائق، النووي (1/ 124).

[5] ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد (ص 66 وما بعدها)، النكت على ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي (1/ 197- 198).

[6] البقرة، من الآية: 243.

[7] ينظر: (ص 203) من هذا البحث.

وميسرة النهدي، هو ميسرة بن حبيب، أبو حازم الكوفي، روى له البخاري في (الأدب المفرد) وأبو داود والترمذي والنسائي في (سننهم)، وهو أحد الثقات، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم، وقال أبو داود: "معروف"، وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به"[1].

بل هذا هو الذي يدل عليه تصرف الحاكم نفسه في مواضع متفرقة من كتابه، نكتفي منها بذكر الحديثين الآتيين:

1 - قال الحاكم: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي بِمَرْوَ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَافِرِيِّ الْحُبُلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ اللَّهَ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ هَذَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَيُخْرِجُ بِطَاقَةً فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ، وَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَمْ يُخَرَّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، **فَقَدِ احْتَجَّ بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ**، وَعَامِرُ بْنُ يَحْيَى مِصْرِيٌّ ثِقَة، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ إِمَامٌ، وَيُونُسُ الْمُؤَدِّبُ: ثِقَةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ"[2].

قال الباحث: وعامر بن يحيى هو - أيضا - من رجال مسلم[3].

2 - وقال: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِصْمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الْعَدْلُ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَنْبَأَ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ خَلِيلِي وَصَفِيِّي صَاحِبُ هَذِهِ الْحُجْرَةِ ﷺ: "**مَا نُزِعَتِ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ**".

وقال عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو عُثْمَانَ هَذَا هُوَ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ، وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ، **وَلَوْ كَانَ النَّهْدِيَّ لَحَكَمْتُ بِصِحَّتِهِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ**"[4].

وذهب الزَّرْكشي إلى أن كلام الحاكم في مقدمة كتابه يدل على أن مراده من كان بمثل منزلة رجالهما في

---

[1] ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2/ 310)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 386).

[2] المستدرك على الصحيحين (كتاب الإيمان، 1/ 46).

[3] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 84).

[4] المستدرك على الصحيحين (كتاب التوبة والإنابة، 4/ 277، رقم الحديث: 7632).

العدالة والضبط وإن لم يرويا له في كتابيهما، وقد جعل تصرف الحاكم في كتابه الذي تدل على مراده مخالَفةً منه لما ذكره في مقدمته، وتبعه على ذلك زين الدين العراقي![1]

ويقوّي ما ذهب إليه ابن الصلاح ومَنْ تبعه ما ذكره ابن حجر العسقلاني متعقبا فيه على شيخه زين الدين العراقي من أن الحاكم إذا كان الحديث عنده قد أخرج الشيخان أو أحدهما لجميع رواته نص على صحة الحديث على شرطهما أو أحدهما، وإذا لم يخرجا لبعض رواته، اقتصر على تصحيح إسناده فقط، وقال: "وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض"[2].

[1] ينظر: النكت على ابن الصلاح، الزركشي (1/ 197- 198)، التقييد والإيضاح، العراقي (ص 30).
[2] النكت على ابن الصلاح (1/ 321).

الفصل الأول:

أحاديث قراءات النبي ﷺ

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث القراءات المتواترة.

المبحث الثاني: أحاديث القراءات الشاذة.

الفصل الأول: أحاديث قراءات النبي ﷺ:

يشتمل هذا الفصل على أحاديث قراءات النبي ﷺ التي ذكرها الحاكم في مبحثين:

الأول: أحاديث القراءات المتواترة.

الثاني: أحاديث القراءات الشاذة.

والمراد بالقراءات المتواترة: القراءات التي اجتمعت فيها ثلاثة أركان:

الأول: موافقة اللغة، ولو بوجه.

الثاني: موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

الثالث: ثبوت سندها إلى النبي ﷺ، والجمهور على اشتراط التواتر فيه، وهو الذي يفيد الثبوت القطعي.

وقد اجتمعت هذه الأركان الثلاثة في القراءات التي تنسب إلى الأئمة السبعة الآتية أسماؤهم:

1 - عبد الله بن عامر الشامي، توفي سنة (118) هجرية.
2 - عبد الله بن كثير المكي، توفي سنة (120) هجرية.
3 - عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي، توفي سنة (127) هجرية.
4 - أبو عمرو بن العلاء البصري، توفي سنة (155) هجرية.
5 - حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، توفي سنة (156) هجرية.
6 - نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْمٍ المدني، توفي سنة (169) هجرية.
7 - علي بن حمزة الكسائي، الكوفي، توفي سنة (189) هجرية.

وزاد عليها بعض العلماء، كابن الجزري وتاج الدين السبكي، القراءات الثلاث المنسوبة إلى الأئمة الآتية أسماؤهم:

8 - أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، توفي سنة (130) هجرية.
9 - يعقوب بن إسحاق الحضرمي، البصري، توفي سنة (205) هجرية.
10 - خلف بن هشام البزّار، توفي سنة (225)، وهو أحد الرَّاوِيَيْنِ عن حمزة الزيات.

فتلك عشرة كاملة.

وأمّا القراءات الشاذّة، فهي القراءات التي لم يجتمع فيها أركان القراءات المتواترة، فيدخل فيها القراءات الآحادية عند الجمهور، ولو كانت مشهورةً، ومنها باقي القراءات المتممة للأربعة عشر، وهي القراءات المنسوبة

إلى الأئمة الآتي ذكرهم:

11 - الحسن بن أبي الحسن البصري، توفي سنة (110) هجرية.
12 - محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم، المكي، المعروف بابن مُحَيْصِن، توفي سنة (123) هجرية، وهو أحد شيوخ أبي عمرو بن العلاء.
13 - يحيى بن المبارك العدوي، البصري، المعروف باليزيدي، توفي سنة (202) هجرية، أخذ عن أبي عمرو وحمزة، وكان شيخًا للدوري والسوسي، الراويَيْن عن أبي عمرو.
14 - أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذِي[1]، البغدادي، توفي سنة (388) هجرية.

كما يدخل فيها ما جاء مبثوثا في كتب الحديث المسندة، ومنها (المستدرك على الصحيحين) - من القراءات المروية عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين، ولم تجتمع فيه أركان القراءات المتواترة.

ولا يلزم من وصفها بالشذوذ ضعفها إسناديا أو لغويا، وإنما هو اصطلاح بين أهل الفن، ولعلها - أو كثيرًا منها - مساوٍ في الفصاحة للقراءات المتواترة المجمع عليها، بل ربما كان فيها من لطائف اللغة ما يقضي بأفصحيتها عليها، وما يكون به المعنى أجلى وأقوى، ولكنَّ القراءة سنة متبعة، لا تخضع للقياس اللغوي، ولا لشهرة الاستعمال[2].

---

[1] ضبطه السمعاني بفتح الشين والنون، وضم الباء الموحدة، ثم ذال معجمة، وقال: "هذه النسبة إلى شَـنَبُوذ، وهو اسم جد لبعض القراء، وهو أبو الحسن (محمد بن أحمد بن أيوب) الشنبوذى، (المعروف بابن الشنبوذ)"، ثم ذكر أبا الفرج الشنبوذي، وقال: "المقرئ، المعروف بغلام الشنبوذى، وإنما قيل له الشنبوذى؛ لأنه قرأ القرآن على أبى الحسن بن شنبوذ، وتلمذ له".
ينظر: الأنساب (8/ 157- 158).

[2] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني (1/ 32- 34)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 860)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي (ص 174، 176- 177)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري (ص 18- 24)، مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني (1/ 418 وما بعدها)، مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح (ص 247- 256)، مباحث في علوم القرآن، مناع القطان (ص 176- 180).

المبحث الأول: أحاديث القراءات المتواترة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْعَبَّاسِ ابْنُ الْإِمَامِ الْمُقْرِئُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، ثنا **خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ الْمُقْرِئُ،** وَحَدَّثَنِي **عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْكِسَائِيُّ،** حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيءَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَسْتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل منكرٌ لم يصح، [قال النسائي: حمران ليس بثقة، وقال أبو داود: رافضي، وروي عن موسى بن عبيدة، وهو واهٍ، ولم يثبت أيضا][2]".

تعليق الباحث:

أعَلّ الذهبي هذا الحديث بالنكارة، والأقرب أن يكون مراده بالنكارة نكارة متنه، وهي ظاهرة؛ لأنها مخالفة للثابت لغةً، ولقراءة نافع المدني روايةً، كما سيأتي، والحمل فيها على حمران بن أَعْيَن، فإن أكثر الأئمة على تضعيفه، قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"[3]، وقال مرة: "ضعيف"[4].

وقال أبو حاتم الرزي: "شيخ"[5].

وقال أبو داود، كما نقل عنه الذهبي في تعقبه: "رافضي"[6].

وقال النسائي: "ليس بثقة"[7].

وقال ابن عَدِيّ بعد أن ذكر له هذا الحديث من طريق حمزة بن حبيب الزيّات عنه معضَلا، وبعْضَ

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 251، رقم الحديث: 2906)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 136، رقم الحديث: 17525) ولم يزد في عزوه على الحاكم.

[2] هذه الزيادة بين المعكوفتين ليس في الأصل، وهي ثابتة في الطبعة الهندية (2/ 231)، وهي ثابتة أيضا عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 692، رقم الحديث: 255) دون قوله: "وروي عن موسى ... إلخ".

[3] تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 337).

[4] تاريخ ابن معين، الدارمي (ص 94).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 265).

[6] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 22).

[7] الضعفاء والمتروكون (ص 32).

الأحاديث الأخرى: "وحُمْرَانُ هذا له غير ما ذكرنا من الحديث، وليس بالكثير، ولم أر له حديثاً مُنْكَراً جِدّا فيَسْقُطُ مِنْ أجله، وهو غريب الحديث، ممن يكتب حديثه"[1].

وذكره ابن حبان في الثقات[2].

وترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]، وذكر له حديثين، هذا أحدهما، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "ضعيفٌ، رُمي بالرفض".

♦ وأما باقي رجاله فهم أئمة أعلام مشاهير، نص أئمة الجرح والتعديل على توثيقهم غير شيخ الحاكم أحمد بن العباس، فقد ترجم له الخطيب، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وروى فيه عن الحاكم قوله: "كان أوحد عصره في أداء الحروف في القراءات، ومن المقدمين ببغداد، من أصحاب أبي بكر بن مجاهد"[5]، وليس له في (المستدرك) غير هذا الحديث.

هذا، وقد جاء الحديث من وجه آخر عن النبي ﷺ، أخرجه العقيلي في (الضعفاء الكبير)[6]، قال حدثنا جدي (هو جده لأمّه يزيد بن محمد أبو خالد العُقَيْلي)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ حَمَّادٍ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيءَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَسْتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ**".

وأخرجه أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ في (مجالس من أماليه)[7]، وابن جُمَيْعٍ في (معجم الشيوخ)[8] من طريقين آخرين عن أبي خالد يزيد بن محمد العُقَيْلي به.

وقال العقيلي في عبد الرحيم بن حماد بعد أن ساق له هذا الحديث في ترجمته: "وله عن الأعمش مَنَاكِيرٌ، وما لا أصل له من حديث الأعمش".

وقال ابن منده: "غريب من حديث الشعبي والأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه".

وقال الذهبي: "عبد الرحيم هذا شيخ واهٍ، لم أر لهم فيه كلاما، وهذا عجيب، وقد وقع لي من حديثه في معجم ابن جميع عاليا"[9].

وتعقبه ابن حجر العسقلاني، فقال: "ذكره ابن حبان في (الثقات)، فقال: عبد الرحيم بن حماد يروي عن

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 369).

[2] الثقات (4/ 179).

[3] (1/ 604).

[4] (ص 179).

[5] تاريخ بغداد (5/ 90- 91)، وينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (8/ 79)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص 175)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 227- 228).

[6] (3/ 81).

[7] (ص 120 [مرقم آليا على المكتبة الشاملة]، رقم الحديث: 115).

[8] (ص 226)، ووقع فيه: "حدثنا أَبُو خالد، يزيد بن خالد الْعُقَيْلِيُّ"، وهو خطأ، وصوابه: "يزيد بن محمد".

[9] ميزان الاعتدال (2/ 604).

الأعمش، روى عنه أهل العراق، وأشار البيهقي في (الشعب) إلى ضعفه"[1].

هذا، وقد ساق الحاكم للحديث شاهدا ليس على شرطه، كما أشار إليه الذهبي في تعقبه عليه، فقال:

حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ الْمُقْرِئُ، ثنا أَبُو الْقَاسِمِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ الْمُقْرِئُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَيْلِيُّ، ثنا مِهْرَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مِهْرَانَ الْمُقْرِئُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُذَيْنَةَ الطَّائِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "مَا هَمَزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا الْخُلَفَاءُ، وَإِنَّمَا الْهَمْزُ بِدْعَةٌ، ابْتَدَعُوهَا مِنْ بَعْدِهِمْ".

وقال عقبه: "سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيَّ الْحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، وَلَا حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيِّ"[2]، وسكت عليه الذهبي في (تلخيص المستدرك).

وموسى بن عبيدة ضعيف عند أئمة الحديث، وهو إجماع تقريبا، وضعفه جدا جمعٌ منهم[3]، وهذا ظاهر مما رواه الحاكم عن أحمد بن حنبل، وقد جاءت عن أحمد فيه روايات كثيرة، منها: "منكر الحديث"[4]، ومنها: "لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة"[5]، وقد سبق عن الذهبي أنه واهٍ.

♦ ومثل موسى في الضعف، بل هو أشد - عبدُ الله بن أُذَيْنَةَ، الراوي عنه، فقد قال عنه ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يروي عن ثَوْرٍ (ابن يزيد) ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[6].

وقال ابن عدي: "منكر الحديث"[7].

وقال الدارقطني: "ضعيف"[8]، ونقل عنه ابن حجر العسقلاني أنه قال: "متروك الحديث"[9].

وقال الحاكم، وأبو سعيدٍ النقّاش[10]: "روى أحاديث موضوعة"[11].

---

[1] لسان الميزان (4/ 5).

[2] المستدرك على الصحيحين (2/ 251، رقم الحديث: 2907).

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 151- 153)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 213- 214)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 318- 320).

[4] التاريخ الكبير، البخاري (7/ 291).

[5] الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 160)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 152)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 45)، وينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي النوري وآخران (3/ 411- 413).

[6] المجروحين (2/ 18).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 358).

[8] مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (ص 71).

[9] ينظر: لسان الميزان (3/ 257).

[10] هو محمد بن عليّ بن عمرو بن مَهْدِيّ الأصبهاني، الحنبلي، النَّقَّاشُ، سمع من الطبراني، وأبي بكر الشافعي، وأبي بكر الإسماعيلي، وخلْق، وصنّف وأملى، وصفه الذهبي بقوله: "الإمام، الحافظ، البَارِعُ، الثَّبْت"، وقال: "كان من أئمة الأثر"، توفي سنة (414) هجرية.

ينظر: سير أعلام النبلاء (17/ 307- 308).

[11] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

♦ وإبراهيم بن محران الأيلي وشيخه مجهولان، لا يُدرى من هما؟! وليس لهما في (المستدرك) غير هذا الحديث[1].

♦ والعباس بن الفضل من شيوخ ابن حبان، روى عنه في (الصحيح)[2]، وترجم له الذهبي في (معرفة القراء الكبار)[3]، وقال: "إمامٌ، محقق، مجوّد"

فهذا الشاهد الذي ساقه الحاكم من حديث ابن عمر وسكت عليه الذهبي - أبعدُ في الضعف مما ذهب إليه الحاكم، ولا يصلح أن يكون شاهدا لحديث أبي ذرٍّ على كل حال!

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على إنكار الهمز في كلمة (النبيّ)، وهو ثابتٌ وضْعاً، صحيحٌ معنى، وبه قرأ نافعٌ المدنيّ من رواية قالون عنه في جميع آيات القرآن الكريم - إفرادا وجمعا، واسما ووصفا - إلا في موضعين: في قوله، تعالى: {**إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا**}[4]، وفي قوله، تعالى: {**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ**}[5]، فإنه قرأ فيهما بلا مد ولا همز؛ لاجتماع همزتين مكسورتين، وقرأ الباقون بلا همز[6].

والأصل في كلمة (النبيّ) الهمز[7]، وقد بين ذلك ابن جرير الطبري بيانا وافيا شافيا، فقال:

"وأصله الهمز؛ لأنه من (أنبأ) عن الله، فهو (ينبئ) عنه (إنباء)، وإنما الاسم منه (مُنْبئ)، ولكنه صُرّف، وهو (مُفْعِل) إلى (فَعيل)، كما صُرّف (سميع) إلى (فعيل) من (مسمع)[8]، و(بصير) من (مبصر)، وأشباه ذلك، وأبدل مكان الهمزة من (النبيء) الياء، فقيل: (نبيّ) [9].

---

[1] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 124، 2/ 338).

[2] (5/ 537، 10/ 432 - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان).

[3] (1/ 137).

[4] الأحزاب، من الآية: 50.

[5] الأحزاب، من الآية: 53.

[6] ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة (ص 98- 99)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 865- 866)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (1/ 431)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (1/ 406).

[7] ينظر: الاشتقاق، ابن دُريد (ص 452)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني (ص 790).

[8] في مثل قول عمرو بن معد يكرب:

أمِنْ ريحانةِ الداعي السميعِ ... يؤرقني وأصحابي هجوع؟!

أي: الداعي المسمع.

ينظر: التعليق على جامع البيان في تفسير القرآن، محمود شاكر (12/ 140، حاشية: 3)

[9] وهذا الإبدال للتسهيل.

ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (1/ 431).

هذا، ويُجْمَعُ (النبيّ) أيضا على (أنبياء)، وإنما جمعوه كذلك، لإلحاقهم (النبيء) بإبدال الهمزة منه ياء - بالنعوت التي تأتي على تقدير (فعيل) من ذوات الياء والواو؛ وذلك أنهم إذا جمعوا ما كان من النعوت على تقدير (فعيل) من ذوات الياء والواو - جمعوه على (أفعلاء)، كقولهم: (وليّ) و(أولياء)، و(وصيّ) و(أوصياء)، و(دَعيّ) و(أدعياء)، ولو جمعوه على أصله الذي هو أصله، وعلى أن الواحد (نبيء) مهموز، لجمعوه على (فُعَلاء)، فقيل لهم: (النُّبَآء)، على مثال (النبهاء)؛ لأن ذلك جمْعُ ما كان على (فعيل) من غير ذوات الياء والواو من النعوت، كجمعهم الشريك شركاء، والعليم علماء، والحكيم حكماء، وما أشبه ذلك، وقد حُكي سماعا من العرب في جمع (النبي) (النُّبَآء)، وذلك من لغة الذين يهمزون (النبيء)، ثم يجمعونه على(النبآء) على ما قد بينت، ومن ذلك: قول عباس بن مِرْدَاسٍ (السُّلَميّ) في مدح النبي ﷺ:

يَا خَاتَمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ... بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

فقال: يا خاتم (النبآء)، على أن واحدهم (نبيء) مهموز ..."[1].

وقال الجوهري: "والنَّبَأُ: الخبر، تقول نَبَأ ونَبَّأ، أي: أخبر، ومنه أُخِذَ النبيء؛ لأنه أنبأ عن الله، تعالى، وهو (فَعيلٌ) بمعنى (فاعِلٌ)، قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول: تنبأ مسيلمة بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز في النبيّ كما تركوه في الذريّة والبريّة والخابية، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف، ولا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك"[2].

وقال السُّيوطي: "اعلم أن الهمز لَمَّا كان أثقلَ الحروف نطقاً وأبعدها مَخْرَجا، تَنَوَّعَ العرب في تحقيقه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفاً؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فُلَيْحٍ[3]، وكنافع من رواية وَرْش، وكأبي عمرو، فإنَّ مادة قراءته عن أهل الحجاز"[4].

هذا، ولقراءة نافع في قلوب السلف تعظيم وإجلال، فقد قال أبو بكر بن مجاهد: حدثني الحسن بن أبي مِهران، قال: حدثنا أحمد بن يزيد (الْحُلْوَانِيّ)، قال: سمعت سعيد بن منصور يقول: سمعت مالكا يقول: "قراءة نافع سنة"[5].

ونقل الليث بن سعد المصري هذا المعنى عن أهل المدينة عموما، كما ذكره عنه بإسناده ابن حبان في (الثقات)[6].

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن (2/ 140- 141)، وقول ابن مِرْدَاسٍ عند ابن هشام في (السيرة) (2/ 461).

[2] تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح (1/ 74- 75، مادة: نبأ).

[3] هو أبو إسحاق عبد الوهاب بن فليح بن الرياح المكي، مولى عبد الله بن عامر بن كريز، إمام أهل مكة في القراءة في زمانه، أخذ القراءة عن داود بن شبل، ومحمد بن سبعون، ومحمد بن بزيع، وغيرهم، وروى القراءة عنه إسحاق بن أحمد الخزاعي، والحسين بن محمد الحداد، ومحمد ابن عمران الدينوري، وغيرهم، وسمع منه الحروف العباس بن أحمد البرتي، وهو صدوق في الحديث، روى عنه أبو حاتم الرازي، وغيره، توفي في حدود سنة (250) من الهجرة.

ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 73)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي (1/ 160)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 480- 482).

[4] الإتقان في علوم القرآن (1/ 340).

[5] السبعة في القراءات (ص 62).

[6] الثقات (7/ 533).

ومعنى كونها سنة: أنها القراءة المعتمدة والمتوارثة في المدينة النبوية، فهي من عمل أهلها الذي اتصل نقل التابعين فيها عن الصحابة وتوارثوه عنهم؛ ولذلك كانت أولى بالقراءة والاتباع، فليس معنى كونها سنة أن غيرها من القراءات ولا سيما المتواترة - باطلٌ ليس بسنة!!

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي: أيُّ القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن، فقراءة عاصم"[1].

قال أبو بكر بن مجاهد: "وعلى قراءة نافعٍ أهلُ المدينة إلى اليوم"[2].

[1] معرفة القراء الكبار، الذهبي (1/ 64).

[2] السبعة في القراءات (ص 63).

الحديث الثاني:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[1] الْحَافِظُ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُكْرَمٍ، ثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَنْبَأَ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ {كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ}**[2]**، و{عُذْرًا أَوْ نُذْرًا}**[3]**، و{الصَّدَفَيْنِ}**[4]**، وَ{أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ}**[5]**، وَأَشْبَاهُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ**".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[6].

تعليق الذهبي:

" لا والله، العَوْفي مُجمَعٌ على ضعفه، وبَكّار ليس بعمدة، والحديث واهٍ منكر".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بضعف بَكّارٍ وشيخِه محمد، وبكّارٌ نَسَبَهُ الحاكم هنا إلى جده، وهكذا نسبه ابن حبان وابن عَدِيّ[7]، وهو بكار بن محمد بن عبدالله، كما في الرواية الأخرى للحاكم، وقد ترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)[8]، وقال ابن حبان: "لا يُعجبني الاحتجاج بِخبره إذا انفرد".

قال الباحث: ولم يتفرد به، فقد تابعه عمار بن عبد الملك عند ابن الأعرابي، كما سبق في تخريج الحديث، ولكنْ عمارٌ هذا ترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال: "روى عن محمد بن عبد العزيز القرشي قاضي المدينة، روى عنه محمد بن مقاتل المروزي أبو الحسن"[9]، وذكر الذهبي في (ميزان الاعتدال)[10] اثنين، كلّا منهما عمار بن عبد الملك، أحدهما مُغَفَّلٌ سيءُ الحفظ، وهو مروزي، روى عن شعبة

---

(1) هكذا في الأصل، وهو تصحيف، وصوابه: "الحسين بن علي"، كما في (إتحاف المهرة) (4/ 617).

(2) آل عمران، من الآية: 49.

(3) المرسلات، الآية: 6.

(4) الكهف، من الآية: 96.

(5) الأعراف من الآية: 54.

(6) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 252، رقم الحديث: 2908)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (3/ 546، رقم الحديث: 2092)، وأخرجه الحاكم أيضا في موضع آخر (2/ 264، رقم الحديث: 2953) من طريق أخرى، فقال: أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرُفِيُّ بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، ثنا بَكَّارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ به نحوُهُ.

وتابع بكارا **عمارُ بنُ عبد الملك** عند ابن الأعرابي في (إيضاح الوقف والابتداء) (1/ 14، رقم الحديث: 7)، قال: حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا محمد بن مقاتل، قال: أخبرنا **عمار بن عبد الملك**، قال: حدثني محمد بن عبد العزيز القرشي قاضي المدينة، قال: حدثنا أبو الزناد عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال: "**نزل القرآن بالتفخيم**". قال محمد بن مقاتل: سمعت عمارًا يقول: {**عُذْرا أو نُذْرا**}.

(7) ينظر: المجروحين، ابن حبان (1/ 197)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 221).

(8) (1/ 341- 342).

(9) الجرح والتعديل (6/ 393).

(10) (3/ 165).

ابنِ الحجاج، وعبدِ الله بن لهيعة، والآخر متروك الحديث، روى عن بقيّة بن الوليد!

وأجمل الذهبي هنا في إطلاق الضعف على محمد بن عبد العزيز شيخ بكار، وهو شديد الضعف، فقد قال عنه البخاري: "منكر الحديث"[1].

وقال النسائي: "متروك الحديث"[2].

وقال ابن حبان: "كان مِمَّن يروي عن الثقات المعضلات، وإذا انفرد أتى بالطامات عن أَقوام أثبات، حتى سقط الاحتجاج به"[3].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة إخوة: محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز، [وهم ضعفاء الحديث]، ليس لهم حديث مستقيم، وليس لمحمد عن أبي الزناد، والزهري، وهشام بن عروة حديث صحيح"[4].

ومن هنا حكم الذهبي على الحديث بشدة ضعفه ونكارته، وقد ترجم لمحمد بن عبد العزيز في (ميزان الاعتدال)[5].

♦ ونصرُ بنُ علي الجهضمي فمن دونه إلى الحاكم أئمّةٌ ثقات حفاظ.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6]، وحكم عليه هو أيضا بأنه منكر.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ما ينبغي أن تكون عليه قراءة القرآن الكريم في صفة الأداء، وهي التفخيم، ونقل البيهقي بعد روايته للحديث عن الْحَلِيمِيِّ[7] قولَهُ: "ومعنى هذا - والله أعلم -: أَنْ يُقْرَأَ على قراءة الرِّجَال، ولا

---

[1] التاريخ الكبير (1/ 167).

[2] الضعفاء والمتروكون (ص 92).

[3] المجروحين (2/ 264).

[4] الجرح والتعديل (8/ 7).

[5] (3/ 628).

[6] (3/ 520- 521، رقم الحديث: 1343).

[7] هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حَلِيم، البخاري، الجرجاني، شيخ الشافعيين، ورئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر، ومن أصحاب الوجوه في المذهب، ولد سنة (338) هجرية، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم وهو أكبر منه، وله مصنفات نفيسة، وتوفي في ربيع الأول سنة (403).

قال الذهبي: "وللحافظ أبي بكر البيهقي اعتناء بكلام الحليمي، ولا سيما في كتاب (شعب الإيمان)".

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 231- 234)، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (4/ 333 وما بعدها).

يُخْضَعَ الصَّوْتُ به؛ فيكون مثلَ كلام النساء، ولا يَدْخُلُ في هذا كراهية الإمالة التي اختارَ بعضُ الْقُرَّاء، وقد يَجُوزُ أنْ يكون القرآنُ نَزَلَ بالتفخيم، ورُخِّصَ مع ذلك في إمَالَةِ ما يَحْسُنُ إمالته على لسان جبرِيل، عليه السلام"، ثم قال البيهقي:

"وعلى هذا - إن صح هذا الإسناد - فيجوز أنْ يكون نزول هذه الألفاظ كما روي في هذا الخبر، ووردت الرخصة على لسان جبريل في قراءة بعضها على ما ذهب إليه بعض الْقُرَّاءِ..."[1].

قال الباحث: وذِكْرُ هذه الألفاظ في الحديث - على ضعفه - مُدْرَجٌ من قول عمار بن عبد الملك أو ممّن فوقه على وجه البيان والتفسير، كما بينته رواية ابن الأعرابي[2]، ومحمد بن مقاتل المروزي الراوي عن عمار أحد الثقات المتقنين، روى عنه أحمد ابن حنبل، والبخاري في (الصحيح)، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، وإبراهيم ابن إسحاق الحربي[3].

وقال عَلَمُ الدين علي بن محمد السخاوي: "والإمالة والتفخيم لغتان، وبجميع ذلك نزل القرآن، وليس بعض القراءة بذلك أولى من بعض، ولم يزل نقل ذلك متواتراً من زمان رسول الله ﷺ حتى وصل إلينا"[4].

وقيل: المراد بالتفخيم: تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها؛ لأنه أشبع لها وأفخم[5]، وهو المشار إليه في الحديث بقوله، تعالى: {**عُذْرًا أَوْ نُذْرًا**} ، وقولِه: {**الصَّدَفَيْنِ**}.

وقيل: المراد بالتفخيم: التعظيم والتبجيل، أي: عظموه وبجلوه، فهو حضٌّ على تعظيم القرآن وتبجيله[6].

قال المُناوي: "ومن تفخيمه إعطاؤه حقه وقفا وابتداء؛ فإن رعاية الفواصل تزيد في البيان، وزيادته تورث التوقير، أي: التعظيم"[7].

---

[1] شعب الإيمان (3/ 546).

[2] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (1/ 162- 163).

[3] ينظر: تهذيب التهذيب (9/ 414).

[4] جمال القراء وكمال الإقراء (ص 598).

[5] ينظر: المصدر نفسه (ص 607).

[6] ينظر: المصدر نفسه (ص 607).

[7] فيض القدير (3/ 56).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْكَاتِبُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: **{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}**[1] بِالصَّادِ.

"هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يُخَرِّجاه".[2]

تعليق الذهبي:

"بل لم يصح، [فيه إبراهيم بن سليمان متكلم فيه][3]".

تعليق الباحث:

أعلَّ الذهبي الحديث بإبراهيم بن سليمان، ولم أقف على من ترجم له أو تكلم فيه، ولم يرو له الحاكم إلا هذا الحديث وحديثا آخر، رواه عنه غير منسوب من نفس الطريق - والظاهر أنه هو - وصحح له، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"![4] وروى له الخطيب أيضا حديثا ثالثا من طريق محمد بن منصور الفقيه[5].

♦ والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب روى له مسلم في (صحيحه)، واختلف الأئمة في توثيقه، ولكن لا ينزل حديثه عن درجة الحسن[6]؛ ولذلك قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، ربما وهم".

♦ وباقي رجال الحديث ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لجهالة إبراهيم بن سليمان.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

جاءت قراءة **{الصِّرَاطَ}** في هذا الحديث بالصّاد، وهي قراءة متواترة، وفي هذا الحرف من هذه الآية

---

[1] الفاتحة، الآية: 6.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك (2/ 253، رقم الحديث: 2912)، وأورده ابن حجر العسقلاني في "إتحاف المهرة" (15/ 320، رقم الحديث: 19387)، ولم يزد في عزوه على الحاكم.

[3] هذه الزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي ثابتة عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 692)، وفي طبعة دار المنهاج القويم (4/ 86، رقم الحديث: 2946)، وكلام الذهبي بدونها أصح وأولى من نسبته فيه إلى الوهم!!

[4] ينظر: المستدرك (4/ 289، رقم الحديث:7668).

[5] ينظر: تاريخ بغداد (10/ 112).

[6] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (6/ 186- 187، 15/ 554- 555)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 166).

[7] (ص 435).

الكريمة أربعُ قراءات[1]:

الأولى: بالصاد، كما جاء في هذا الحديث، وهي قراءة الجمهور.

الثانية: بالسين، وهي قراءةُ يعقوبَ في رواية رُوَيْسٍ، وابنِ كثير في رواية قُـنْبُلٍ، على اختلاف فيها عليه، وفي رواية الْحُلْوَانِيّ[2] عن القَوَّاسِ[3]، وعبيدِ بن عقيل[4] عن شبل بن عباد[5] عنه، وقرأ بها أيضا أبو عمرو البصري والكسائي في بعض الروايات عنهما، وروي عن أبي عمرو أنه كان ربما قرأ بالسين، وربما قرأ بالصاد، والقراءة بالسين مروية عن ابن عباس، ولا تصح عنه[6].

الثالثة: إشمام الصاد زاياً، وهي قراءة حمزة في رواية خَلَفٍ وخَلّادٍ، على اختلاف على الثاني منهما، ورُويت عن أبي عمرو.

الرابعة: بالزاي خالصا، وهي مروية عن حمزة وأبي عمرو أيضا.

قال أبو بكر بن السَّرَّاج: "للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لُزِم لغةُ من يجعلها صادا مع الطاء، لم يُعْلَمْ ما أصلها، ويقول من يقرأ بالصاد: إنّها أخفّ على اللسان، لأنّ الصاد حرفٌ مُطْبَقٌ كالطاء، فتتقاربان، وتحسنان في السمع، والسين حرف مهموس، فهو أبعد من الطاء، ويقول من قرأ بالزاي: أبدلْتُ منها حرفا مجهورا حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمْتُ الخفّة، ويحتجّ بقول العرب: (صَقْرٌ)، و(سَقْرٌ)، و(زَقْرٌ)[7]،

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، (ص 105)، حجة القراءات، ابن زنجلة (ص80)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (1/ 410- 413)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (1/ 148)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (1/271- 272).

[2] هو أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، المقرئ، كان كثير الترحال، قرأ بمكة على أحمد بن محمد القوّاس، وبالمدينة على قالون، ورحل إليه مرتين، وبالعراق على خلف، وبالشام على هشام بن عمار، ورحل إليه ثلاث مرات، وغيرِهم، وقرأ عليه الحسن بن العباس بن أبي مهران، والفضل بن شاذان، وابنه العباس بن الفضل، وجماعة، وكان متقنا ثبتا خصوصا في قالون وهشام، وسئل عنه أبو حاتم، فلم يرضه في الحديث، قيل: إنه توفي سنة (250) من الهجرة.

ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي (ص 129)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 149- 150).

[3] هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن علقمة النبّال، المكي، المقرئ، المعروف بالقوّاس، إمامُ مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وقنبل، وعبد الله بن جبير الهاشمي، والبزي أيضًا في قول الداني وغيره، وغيرهم، توفي سنة (240) من الهجرة، وقيل: (245).

ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص105 – 106، 129)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 123- 124).

[4] هو أبو عمرو عبيد بن عقيل بن صبيح الهلالي، البصري، راوٍ ضابطٌ صدوق، روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار، وأبي عمرو بن العلاء، وعن هارون الأعور عنه، وشبل بن عباد، وروى القراءة عنه خلف بن هشام، سليمان بن داود الزهراني، وغيرهما، توفي سنة (207) هجرية.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (19/ 221- 223)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 496).

[5] هو أبو داود شبل بن عباد، صاحب ابن كثير، ومقرئ أهل مكة بعده، أخذ القراءة عرضا على ابن كثير، وابن مُحَيْصن، وروى عنه القراءة عرضا إسماعيل بن عبد الله القسط، وابنه داود بن شبل، وأبو الأخريط وهب بن واضح، وغيرهم، وروى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقيل، وعلي بن نصر، وغيرهما، وروى له البخاري في (الصحيح)، توفي بعد سنة (150) من الهجرة.

ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص 78)، غاية النهاية، ابن الجزري (1/ 323- 324).

[6] ينظر: التفسير من سنن سعيد بن منصور (2/ 532، رقم الحديث: 175) وتعليقُ المحقق الدكتور سعد آل حميّد عليه، التاريخُ الكبير، البخاري (2/ 173)، الثقات، ابن حبان (4/ 96).

[7] وهي أسماء للطير الجارح المعروف، كما في (لسان العرب) لابن منظور (4/ 372، مادة: سق).

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد: رُمْتُ الخفة، ولم أجعلها زاءً خالصة، ولا صادا خالصة، فيَلْتَبِسُ بأحدهما.

قال: والاختيار عندي الصاد، للخفّة، والحُسْنِ في السمع، وهو غير مُلْبِسٍ، لأنّ من لغته هذا إذا كان يتجنّب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس، لأنّ السين كأنّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنّما يقع الإلباس لو التبست كلمةٌ بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر، ألا ترى أنّ من رُويت عنه القراءة بالسين منهم، قد رويت عنه بالصاد؟!"[1].

وقال البغَويّ: "وكلها لغات صحيحة، والاختيار الصاد عند أكثر القرّاء؛ لموافقة المصحف"[2].

---

[1] الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (1/ 49- 57).

[2] معالم التنزيل في تفسير القرآن (1/ 24).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السِّيرَافِيُّ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا الْحَكَمُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، وَقَدْ تَفَاوَتَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِي السَّيْرِ، فَرَفَعَ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ صَوْتَهُ: {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**}[1]، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ حَثُّوا الْمَطِيَّ، وَعَرَفُوا أَنَّهُ عِنْدَهُ قَوْلٌ يَقُولُهُ، فَقَالَ: "**أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَاكُمْ؟**"، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**يَوْمٌ يُنَادِي آدَمَ رَبُّهُ، فَيَقُولُ: يَا آدَمُ ابْعَثْ بَعْثَ النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ**"، فَأُبْلِسَ أَصْحَابُهُ، فَمَا أَوْضَحُوا بِضَاحِكَةٍ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بِأَصْحَابِهِ، قَالَ: "**اعْلَمُوا وَبَشِّرُوا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَمَعَ خَلِيقَتَيْنِ مَا كَانَتَا مَعَ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا كَثَّرَتَاهُ: يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَمَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَبَنِي إِبْلِيسَ**"، فَسُرِّيَ عَلَى الْقَوْمِ بَعْضُ الَّذِي يَجِدُونَ، ثُمَّ قَالَ: "**اعْلَمُوا وَأَبْشِرُوا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّامَةِ فِي جَنْبِ الْبَعِيرِ، أَوْ كَالرُّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الدَّابَّةِ**".

"حَدِيثُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ[2]، فَإِنَّ أَكْثَرَ أَئِمَّتِنَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَ قَدْ سَمِعَ مِنَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ هِشَامٌ وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ هِشَامٍ"[3].

---

[1] الحج، الآيتان: 1، 2.

[2] حديث هشام لم يذكره الحاكم هنا، وإنما ذكره في موضع آخر من كتابه، كما سيأتي في تخريج الحديث.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 254، رقم الحديث: 2917)، وأخرجه أيضا في (كتاب الأيمان، 1/ 81، رقم الحديث: 78) من طريقين عن شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة به، نحوه، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِطُولِهِ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُمَا قَدْ تَحَرَّجَا مِنْ ذَلِكَ خَشْيَةَ الْإِرْسَالِ، **وَقَدْ سَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ**، وَهَذِهِ الزِّيَادَاتُ الَّتِي فِي هَذَا الْمَتْنِ أَكْثَرُهَا عِنْدَ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "**صحيح الإسناد، سمع الحسن من عمران**".

وأخرجه أيضا في (كتاب التفسير، 2/ 417، رقم الحديث: 3450) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ به، نحوه، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَأَكْثَرُ أَئِمَّةِ الْبَصْرَةِ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَ قَدْ سَمِعَ مِنْ عِمْرَانَ غَيْرَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي: "قد مرَّ تصحيحه".

وأخرجه الحاكم كذلك في (كتاب الأهوال، 4/ 611، رقم الحديث: 8695) من طريق هشام الدَّسْتُوَائِيِّ عن قتادة به.

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد في (المسند) (13/ 134، رقم الحديث: 19901)، والترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن - بَابٌ: وِمِنْ سورة الحج، 5/ 175، رقم الحديث: 3169)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب التفسير- سورة الحج، 10/ 189، رقم الحديث: 11277)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الأهوال، 4/ 611، رقم الحديث: 8696) من طريق رَوْحِ بن عُبَادَةَ عن سعيد وهشام مقرونا عن قتادة به، بنحوه، وهو عند أحمد أيضا في (المسند) (33/ 136، 19902) من هذا الوجه.

وتابع قتادةَ عليُّ بن زيد بن جدعان عن الحسن عن عمران.

أخرجه أحمد في (المسند) (33/ 114، رقم الحديث: 19884)، والترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن - بَابٌ: ومِنْ سورة الحج، 5/ 174، رقم الحديث: 3169)، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

وخالفهم جميعا - الحكم، وشيبان، وسعيدا، وهشاما - معمرُ بن راشد، فرواه عن قتادة عن أنس بنحوه.

أخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان، 1/ 81، رقم الحديث: 79) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، =

تعليق الذهبي:

"الحكم بن عبد الملك واهٍ".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي إسناد الحديث بالحَكَم بن عبد الملك مشيرا إلى أنه لا تصلح مقارنته بالحافظ الثقة الثبت هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتوائي؛ لضعفه، وخلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه أنه ضعيفُ الحديث، مُضْطَرِبُه، يتفرد بأحاديث لا يُتابَعُ عليها، وربما خالف في بعضها الثقات، وأبعد العِجْلي فوثقه[1].

وقال الذهبي في (الكاشف)[2]: "ضعيف".

وكذلك لخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "ضعيف".

وقد تابعه على روايته في هذا الحديث جمع من الثقات، وحُكْمُ الذهبي في تعليقه عليه هنا إنما هو على مجرد الإسناد الذي لا يتوفر شرط الحاكم فيه، وإلا فإنه قد صحح الحديث في بعض المواضع الأخرى من طرق أخرى تبعا للحاكم، كما سبق في تخريج الحديث.

وذكر الحاكم هنا أن أكثر الأئمة المتقدمين - يعني: قبل البخاري ومسلم - على أن الحسن البصري سمع من عمران بن حصين، وأن البخاري ومسلما ذكرا أنه لم يسمع منه؛ ولذلك لم يخرجا هذا الحديث في (صحيحيهما) من

= أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عن قتادة به، نحوه، وفي (كتاب الأهوال، 4/ 610، رقم الحديث: 8692) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيّ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ، به، نحوه، وقال هنا: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَقَدْ أَخْبَرَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّوْرَقِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْإِمَامُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ سَوَاءً، ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي آخِرِهِ: "هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْ أَنَسٍ، وَلَكِنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَنَا حَدِيثُ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ الصَّمَدِ، ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ"، فَقَدْ حَكَمَ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **وَلَمْ يُخَرِّجْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ حَرْفًا، وَذَكَرَا أَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ**".

وهكذا أخرجه ابن حبان في (الصحيح - بترتيب ابن بلبان) (16/ 352، رقم الحديث: 7354) من طريق عبد الرزاق به.

وأخرجه عبد الرزاق في (التفسير) (2/ 396، رقم الحديث: 1895) - وعنه عبد بن حُمَيد في (المسند - المنتخب) (ص 358، رقم الحديث: 1187) - عن قتادة وأبان مقرونا، فقال: أرنا مَعْمَرٌ عن قتادة وأبان عن أنس به، نحوه.

قال الباحث: والصواب رواية الجماعة، وقد تابع الحسنَ البصري العلاءُ بن زياد العدوي، وهو أحد الثقات، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان في تأويل القرآن)، (18/ 560)، والطبراني في (المعجم الكبير) (18/ 218، رقم الحديث: 546) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ العبدي، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عِمْرَانَ به.

هذا، وأصل الحديث عند البخاري في (الصحيح) (كتاب حديث الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج، 4/ 138، رقم الحديث: 3348، كتاب التفسير ـ باب {وترى الناس سكارى}، 6/ 97، رقم الحديث: 4741، كتاب الرقاق - باب قوله عز وجل إن زلزلة الساعة شيء عظيم، 8/ 110، رقم الحديث: 6530)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب الإيمان- باب قوله: "**يقول الله: لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين**"، 1/ 201، رقم الحديث: 378، 379) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

[1] ينظر: معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي (1/ 312)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 122- 123)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 576- 577)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 371).

[2] (1/ 344).

[3] (ص 175).

هذا الوجه، وفيما ذكره الحاكم عن المتقدمين نظر؛ فقد نفى سماعه منه يحيى بنُ سعيد القَطّان، وعليُّ بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ثم أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى (القطان)، وقيل له: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حصين؟! فقال: أما عن ثقة، فلا[1].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحي بن معين: الحسنُ لَقِيَ عمرانَ بن حصين؟ قال: أما في حديث البصريين، فلا، وأما في حديث الكوفيين، فنعم![2]

وهذا كله يدل على أن قول الذهبي الذي سبق في تخريج الحديث تبعا للحاكم: "صحيح الإسناد، سمع الحسن من عمران"، إنما هو تلخيص لكلام الحاكم، وليس إقرارا له[3].

ثم لو صح سماع الحسن من عمران، لبقي في إسناد الحديث علة أخرى، وهي عنعنة الحسن البصري، فإنه كان مشهورا بالتدليس، ومثله قتادة[4]، لكن عنعنة يمكن أن تُمَشَّى هنا، قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة الحسن: "ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيرا، ويدلس، قال البزّار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوّز ويقول: حَدَّثنا وخطَبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُوطِبوا بالبصرة"[5].

ومع هذا وذاك، فهو متابَع من بعض الثقات، كما سبق في تخريج الحديث.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح بالمتابعة، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، سبقت الإشارة إليه في تخريج الحديث، وآخَرُ من حديث ابن مسعود عند أحمد في (المسند)[6].

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ للآيتين الأوليين من سورة الحج، والشاهد منها قوله، تعالى: {**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى، وَمَا هُمْ بِسُكَارَى**}، فقد قرأ فيها النبي ﷺ قوله: {**سُكَارَى**} في الموضعين بضم السين، وفتح الكاف، وإثبات الألف، وبها قرأ ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر المدني، وأبو عمرو بن العلاء البصري، ونافع، ويعقوب.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخَلَفٌ فيهما بفتح السين، وإسكان الكاف، وحذف الألف: {**سَكْرَى**}[7].

---

[1] ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 38- 39).

[2] المصدر نفسه (ص 39).

[3] ينظر: (ص 7 - 8) من هذا البحث.

[4] ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 105، 108، 113)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني (ص 29، 43).

[5] تقريب التهذيب (ص16).

[6] (6/ 199، رقم الحديث: 3677).

[7] ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ص434)، حجة القراءات، ابن زنجلة (ص 492، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1376)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 325).

قال القرطبي: "وهما لغتان لجمعِ سَكْران، مثل: (كَسْلَى) و(كُسالى)"[1].

ووجه الجمع على (سَكْرى) في اللغة: أن العرب تجمع على (فَعْلَى) ما كان مفرده دالّاً على زَمانةٍ وضرر وهلاك، فيقولون - مثلا - في (هالكٍ) (ومريضٍ) و(زَمِنٍ) مع اختلاف أوزانها: (هَلْكى) و(مَرْضى) و(زَمْنى)، وناسب الجمعُ على (سكرى) هنا؛ لهول يوم القيامة وفزعه.

وله وجه آخر: وهو أن الجمع على (سَكْرى) جاء مراعاةً للتأنيث في لفظ الجماعة، والتقدير: جماعة الناس السَّكْرى، ومنه قوله، تعالى: {**وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى**}[2]، وقوله: {**والْقُرُونِ الْأُولى**}[3]، أي: جماعة الأسماء، وجماعة القرون[4].

---

[1] الجامع لأحكام القرآن (12/ 5).

وقال الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) (ص 1053، مادة: كسل): "و(كَسْلَى)، ك(فَتْلَى)".

[2] الأعراف، من الآية: 180.

[3] طه، من الآية: 51، القصص، من الآية: 43.

[4] ينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 214- 215).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْهِسِنْجَانِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ **نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ الْقَارِئِ**، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، ثنا خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**كَيْفَ نُنْشِزُهَا**}[1] بِالزَّايِ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ؛ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَحْتَجَّا بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَابِتٍ"[2].

تعليق الذهبي:

"إسماعيل بن قيس من ولد زيد بن ثابت، ضعفوه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بإسماعيل بن قيس؛ لضعفه، وهو من قبيل الضعف الشديد؛ فقد قال فيه البخاري، ومسلم، والدارقطني: "منكر الحديث"[3].

وقال ابن أبي حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدّث بالمناكير، لا أعلم له حديثا قائما"[4].

وقال النسائي: "ضعيف"[5].

وقال ابن حبان: "في حدِيثه من المناكِير والمقلوبات، التي يعرفها مَنْ ليس الحديث صناعته"[6].

وقال ابن عدي: "وعامّة ما يرويه منكر"[7].

وليس لإسماعيل روايةٌ عند أحد من الستة، وقد ترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)[8].

♦ وشيخه نافع، هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رُوَيْم، وقيل: أبو عبد الرحمن، قارئ أهل المدينة،

---

[1] البقرة، من الآية: 269.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 255، رقم الحديث: 2918)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (4/ 416، رقم الحديث: 4755) واقتصر في عزوه على الحاكم.

[3] التاريخ الكبير، البخاري (1/ 370)، الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج (2/ 788)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين (1/ 131)، وقد نقلوه عن الدارقطني من (الضعفاء والمتروكون)، طبعة مؤسسة الرسالة، وليس موجودا في النسخة التي أعتمد عليها في البحث.

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1/ 193).

[5] الضعفاء والمتروكون (ص 17).

[6] المجروحين (1/ 127).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 491).

[8] (1/ 245).

وأحد القراء السبعة، وهو أيضا ليس له رواية في الكتب الستة، وروى له ابن ماجه في (التفسير)[1]، واختلفوا في توثيقه وقبول حديثه، فقال علي بن المديني: "كان عندنا لا بأس به"[2].

وقال أحمد بن حنبل: "ليس في الحديث بشيء"[3].

وقال يحيى بن معين: "ثقة "[4].

وقال زكريا بن يحيى الساجي: "صدوق، اختلف فيه أحمد ويحيى، فقال أحمد: منكر الحديث، وقال يحيى: ثقة"[5].

وقال أبو حاتم الرازي، فقال: "صدوق، صالح الحديث"[6].

وقال النسائي: "ليس به بأس"[7].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[8].

وقال ابن عدي: "ولم أر في أحاديثه شيئا منكرا فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[9].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "صدوق، ثبت في القراءة".

♦ وأحمد بن يعقوب الثقفي، شيخ الحاكم، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[11]، وقال: "سمع محمدَ بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن عمرو الحرشي، وأبا مسلم الكجي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن أيوب الرازي، وطبقتهم، وعنه: أبو علي الحافظ، والحاكم أبو عبد الله، وجماعة"، ولم يذكر فيه الذهبي جرحا ولا تعديلا.

♦ وباقي رجال الإسناد صرح الأئمة بتوثيقهم.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (29/ 281).
(2) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص141).
(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 456).
(4) تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 171).
(5) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 408).
(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 457).
(7) تهذيب الكمال، المزي (29/ 282).
(8) (7/ 532).
(9) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 310).
(10) (ص 558).
(11) (7/ 735).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**نُنْشِزُهَا**} بالزاي وضمِّ نونِ المضارعة وكسر الشين، وبها قرأ ابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وعاصم في المشهور عنه.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع بالراء وضم النون وكسر الشين[1].

وكلا القراءتين رواهما مُسَدَّدٌ في (المسند)[2] عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - من طريقين صحيحين عن أبي العالية رُفَيْع بن مهران عنه.

قال ابن جرير الطبري: "والقول في ذلك عندي: أن معنى (الإنشاز) ومعنى (الإنشار) متقاربان؛ لأن معنى (الإنشاز): التركيب والإثبات، ورد العظام إلى العظام، ومعنى (الإنشار): إعادة الحياة إلى العظام، وإعادتها لا شك أنه ردها إلى أماكنها ومواضعها من الجسد بعد مفارقتها إياها، فَهُما وإن اختلفا في اللفظ، فمتقارِبا المعنى، وقد جاءت بالقراءة بهما الأمة مجيئا يقطع العذر ويوجب الحجة، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، لانقياد معنييهما، ولا حجة توجب لإحداهما القضاء بالصواب على الأخرى"[3].

وروى المُفَضّل[4]، وأبان[5] عن عاصم {**نَنْشُرُهَا**} بفتح نون المضارعة، وضم الشين، بعدها راء، وبها قرأ الحسن البصري[6]، وهي بمعنى سابقتها عند الزجّاج، ولم يحمد ابن جرير الطبري القراءة بها[7].

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 189)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 929)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 231).

[2] كما في (المطالب العالية) (14/ 471- 472، الحديثان رقم: 3530، 3531) لابن حجر العسقلاني.

[3] جامع البيان في تأويل القرآن (5/ 478).

[4] هو أبو محمد المفضل بن محمد الضبّي، الكوفي، المقرئ، كان من جِلّةِ أصحاب عاصم، قرأ عليه وعلى الأعمش، وتصدّر للإقراء، وأخذ عنه قراءةً الكسائي، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وجبلة بن مالك البصري، وغيرهم، توفي سنة (168) هجرية.

قال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، متروك الحديث، متروك القراءة".

وقال أبو حاتم السجستاني: "هو ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف".

وقال الخطيب البغدادي: "وكان علامة، راوية للآداب والأخبار وأيام العرب، موثقا في روايته".

وقال الذهبي: " قد شذ عن عاصم بأحرف".

ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 318)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13/ 122- 123)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (1/ 79).

[5] هو أبو يزيد أبان بن يزيد البصري، العطار، النحوي، قرأ على عاصم، وروى الحروف عن قتادة بن دعامة السدوسي، وأخذ عنه القراءة بكّار بن عبد الله العودي، وحرمي بن عمارة، وعلي بن نصر الجهضمي، وغيرهم، وهو ثقة ثبت في الحديث، روى له مسلم، وعلّق له البخاري.

قال الذهبي: "ولم أقع بتاريخ موته، وهو قريب من موت رفيقه: همام بن يحيى".

قال الباحث: ومات همام سنة (164) أو (165) هجرية.

ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 299)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 431- 433)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 4)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 87)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص574).

[6] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 189)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 929)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 231).

[7] ينظر: معاني القرآن، الفراء (1/ 173)، جامع البيان في تأويل القرآن (5/ 479)، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/ 344).

الحديث السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ[1] بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، ثنا عِيسَى ابْنُ مِينَاءَ قَالُونُ، حَدَّثَنِي أَبُو غَزِيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مسكين الْقَاضِي، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**}[2] بِفَتْحِ الْيَاءِ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"بل واهٍ".

تعليق الباحث:

أجمل الذهبي هنا في الحكم على الإسناد ولم يفصّل، وآفته أنه مسلسل بالضعفاء، وتفصيلها كالآتي:

الأولى: داود بن الحصين، أخرج له البخاري ومسلم من رواية مالك عن أبي سفيان، مولى ابن أبي أحمد، وقد اختلفوا فيه[4]، فوثقه جمع مطلقا، منهم ابن سعد، وابن معين، وابن حبان، وقال النسائي: "ليس به بأس".

وضعفه جمع مطلقا، منهم أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان.

وفصّل ابن عَدِيّ في قبول حديثه، فقال: "إذا روى عنه ثقة، فهو صحيح الرواية، إلاَّ أنه يروي عنه ضعيف، فيكون البلاء منهم لا منه، مثل ابن أبي حبيبة، وإبراهيم بن أبي يحيى"[5].

وردّ بعضهم حديثه في عكرمة خاصة؛ لنكارته، كعلي ابن المديني، وأبي داود، وهذا التفصيل هو الذي ذهب إليه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "ثقة إلا في عكرمة".

---

[1] في الأصل (مؤمل) غير محلى بـ(ال)، والتصحيح من (إتحاف المهرة)، وهكذا هو في جميع روايات الحاكم عنه في (المستدرك)، يذكره بالألف واللام، وقد أكثر الحاكم فيه من الرواية عنه.

[2] آل عمران، من الآية: 161.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 256، رقم الحديث: 2921)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 561، رقم الحديث: 8477) ولم يعزه لغير الحاكم.

[4] ينظر: الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، ابن سعد (ص 317)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 408-409)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 81)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 5)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 157).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 561).

[6] (ص 198).

الثانية: إبراهيم بن إسماعيل الراوي عن داود، وهو ابن أبي حبيبة الأشهلي، فهو - وإن وثقه أحمد والعجلي - ضعيف عند أكثر أهل العلم بالحديث، كابن معين، وأبي حاتم الرازي، والنسائي[1]، بل قال البخاري: "منكر الحديث"[2].

وقال الدارقطني: "متروك"[3].

وقد سبق كلام ابن عدي فيه وفي غيره ممن روى عن داود بن الحصين من الضعفاء.

قال الباحث: وكأنَّ الذهبي لم يطمئن إلى ما نُقِلَ عن أحمد من توثيقه، فقال: "وقد وثقه أحمد بن حنبل فيما قيل"[4]، والعجلي معروف بتساهله في التوثيق؛ وقد أطلق فيه ابن حجر العسقلاني الضعف في (تقريب التهذيب)[5]، فقال: "ضعيف".

الثالثة: أبو غَزِيَّةَ الراوي عن إبراهيم، وهو قريب منه، قال فيه أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث"[6].

وقال البخاري: "عنده مناكير"[7].

وقال ابن حبان: "كان مِمَّن يسرق الحديث ويحدث بِه، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلَى قلبه أنه كان المتعمّد لها"[8].

وقد ترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)[9]، وذكر مع أقوال هؤلاء أنّ الحاكم وثّقه!

♦ وعيسى بن مِينَاءَ الراوي عنه، هو المقرئ المعروف بـ(قالون)، ترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في (الثقات)[10].

قال الذهبي: "أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة"[11].

♦ والفضل بن محمد الراوي عنه، هو الشعراني النيسابوري، وثقه الحاكم، وقال: "لم يُطعَنْ في حديثه بحجة"، وقال أيضا: "لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه"[12].

---

(1) ينظر: تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 78- 79)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 83- 84)، تاريخ الثقات، العجلي (ص 51)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 11)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 19)، تهذيب التهذيب، ابن حجلا العسقلاني (1/ 104- 105).

(2) الضعفاء الصغير (ص 12).

(3) الضعفاء والمتروكون (1/ 251).

(4) تاريخ الإسلام (4/ 299).

(5)

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 83).

(7) التاريخ الكبير (1/ 238).

(8) المجروحين (2/ 289).

(9) (4/ 49).

(10) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 290)، الثقات، ابن حبان (8/ 493).

(11) ميزان الاعتدال (3/ 327).

(12) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (48/ 363- 366)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 317- 319).

وقال أبو عبد الله بن الأخرم: "صدوق، غالٍ في التشيع"[1].

وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه بالري، وتكلموا فيه"[2].

وقال الذهبي: "وأما الحسين القباني، فرماه بالكذب، فبالغ"[3].

قال الباحث: وقد تعقب الذهبي في (تذكرة الحفاظ) الحاكم على توثيقه وعدم اعتداده بكلام الأئمة، الذين أشار إليهم ابن أبي حاتم في تجريحه، وقد عاصره ابن أبي حاتم، وكتب عنه[4]، وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، واكتفى فيه بقول ابن أبي حاتم!

♦ وشيخ الحاكم ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[6]، وقال: "أحد رؤساء خراسان، وأفصحهم وأحسنهم بيانا، لم يكن يتكلم بالفارسية إلا مع من لا يحسن"، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، ويظهر من حاله أنه متماسك، فهو حسن الحديث على أقل الدرجات.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**يَغُلَّ**} بصيغة الفاعل: فتح الياء وضم الغين، وبها قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو.

وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر، وحمزة، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وخلَفٌ بصيغة المفعول: ضمِّ الياء وفتحِ الغين[7].

ورجح ابن جرير الطبري القراءة الأولى في (التفسير= جامع البيان)[8]، فقال:

"وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي، قراءة من قرأ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**}، بمعنى: ما الغلول من صفات الأنبياء، ولا يكون نبيا مَنْ غَلَّ، وإنما اخترنا ذلك؛ لأن الله - عز وجل - أوعد عقيب قوله: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**} أهلَ الغلول، فقال: {**وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**}، الآية والتي بعدها، فكان في وعيده عقيبَ ذلك أهلَ الغلول - الدليلُ الواضح على أنه إنما نهى بذلك عن الغلول، وأخبر عباده أن الغلول ليس من

---

[1] سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 318).

[2] الجرح والتعديل (7/ 69).

[3] سير أعلام النبلاء (13/ 319).

[4] ينظر: (ص 263) من هذا البحث.

[5] (2/ 513).

[6] (7/ 897)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1260- 1261).

[7] السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 219)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 243).

[8] (7/ 354).

صفات أنبيائه بقوله: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**}، لأنه لو كان إنما نهى بذلك أصحاب رسول الله ﷺ أن يتهموا رسولَ الله ﷺ بالغلول[1]، لعقّب ذلك بالوعيد على التهمة وسوء الظن برسول الله ﷺ، لا بالوعيد على الغلول، وفي تعقيبه ذلك بالوعيد على الغُلول، بيان بيّنٌ، أنه إنما عرَّفَ المؤمنين وغيرَهم من عباده أنّ الغلول منتفٍ من صفة الأنبياء وأخلاقهم، لأن ذلك جرم عظيم، والأنبياء لا تأتي مثله..."

قال الباحث: وهذا الذي رجحه ابن جرير قد جاء صريحا عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أخرجه أحمد ابنُ مَنِيعٍ في (المسند)، كما في (المطالب العالية)[2] لابن حجر العسقلاني، فقال: حدثنا حَسَنٌ، ثنا أَبُو عَمْرٍو الْقَارِئُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ (السُّلمي)، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ الله عَنْهما: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ الله عَنْه - يَقْرَأُ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يُغَلَّ**}، بِفَتْحِ الْغَيْنِ، فَقَالَ لِي: "قَدْ جَازَ لَهُ أَنْ يُغَلَّ وَأَنْ يُقْتَلَ، إِنَّمَا هِيَ أَنْ يَغُلَّ، يَعْنِي: بِضَمِّ العين، وما كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِيَجْعَلَ نَبِيًّا غَالًّا".

وإسناده حسن؛ فإن في عاصم - وهو ابن بَهْدَلة المقرئ - كلاما من جهة حفظه[3]، وباقي رجاله ثقات.

وأخرجه عن ابن عباس بنحوه ابن جرير الطبري في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن)[4] من وجه آخر، وفيه انقطاع، كما روى نحوه أيضا في (التفسير)[5] عن سعيد بن جبير.

---

[1] هذا أحد الاحتمالين في معنى الآية على هذه القراءة: أن ينسبه أصحابه إلى الخيانة في الغنيمة، والثاني: أن يؤخذ من غنيمته دون علمه. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (4/ 255).

[2] (14/ 561، رقم الحديث: 3564).

[3] ينظر: (ص 178) من هذا البحث.

[4] (7/ 350).

[5] (7/ 348- 349).

الحديث السابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْهِسِنْجَانِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ **نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ**: **{فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ}**[1]، ثُمَّ قَالَ نَافِعٌ: أَقْرَأَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقَالَ: أَقْرَأَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **{فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ}**، بِغَيْرِ أَلِفٍ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

" إسماعيل ضعفوه".

تعليق الباحث:

تقدم نفس هذا الإسناد في الحديث الخامس، إلا أن الحاكم أدخل فيه هناك إسماعيل بن أبي حكيم بين نافع وخارجة، وأسقطه هنا[3]، وقد حكم عليه الحاكم بما حكم به هنا، وأعله الذهبي بمثل ما أعله به هنا، وتقدم هناك أن إسماعيل بن قيس هذا منكر الحديث[4].

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**فَرُهُنٌ**} بضم الراء والهاء من غير ألف، وبها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو البصري، وروي عنهما بسكون الهاء على التخفيف.

وقرأ الباقون: ابن عامر، وعاصم بن أبي النجود، وأبو جعفر، وحمزة، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وخلف **{فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ}** بإثبات الألف وكسر الراء[5].

ووجه القراءة الأولى أنها جمعٌ لـ (رَهْن)، مثل: (سَقْف) و(سُقُف)، ومنه .....

---

[1] البقرة، من الآية: 283.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (256/2، رقم الحديث: 2922)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (4/ 617، رقم الحديث: 4756)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

[3] وظاهر صنيع ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) يدل على أن إسماعيل بن أبي حكيم ساقط من الإسناد هنا، فقد قال بعد أن ساق الحديث الخامس بإسناده: "وبه: فِيهِ أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ {**فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ**} بِغَيْرِ أَلِفٍ".

[4] ينظر: (ص 37) من هذا البحث.

[5] المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر بن مِهران (ص 156)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 943).

قول الأعشى[1]:

آلَيْتُ لا أُعْطِيه من أَبنائِنا ... رُهُناً، فيفسدهم كمن قد أفسدا

كما أن **{رِهَانٌ}** في القراءة الأخرى جمعٌ لـ (رَهْن) أيضا، فالكلمة المفردة قد تجمع على أكثر من بناءين من أبنية الجمع، وهو كثير في اللغة العربية، والأقيس في (رهْن) أن يجمع على رهان، مثل: (بَحر) و(بحار)، و(عبد) و(عباد)، و(نعل) و(نعال)، و(كبش) و(كِباش)، والجمع الأول نادر أو منتف إلا في (رهْن) و(سَقْف)؛ ولذلك رجح ابن جرير الطبري القراءة الثانية.

وقيل: (رُهُن) جمعُ (رهان)، فهو جمعٌ للجَمْع، مثل: (ثمرة) و(ثمار) و(ثُمُر) [2].

---

[1] هو أبو بصير، مَيْمُون بن قيس بن جندل، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من فحول شعراء الجاهلية، من الطبقة الأولى، ومن أصحاب المعلقات، كان يفد على الملوك، لاسيما ملوك الفرس، وأدرك الإسلام في آخر عمره ولم يُسلِم، وكان غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرا منه، وكان يغنّي بشعره، فسمي (صنّاجة العرب).

ينظر في ترجمته: معجم الشعراء، محمد بن عمران المَرْزُبَانيّ (ص 401- 402)، خزانة الأدب، البغدادي (1/ 175- 178)، والأعلام، الزِّرِكْلي (7/ 341- 342).

والبيت من قصيدة له يقولها لكسرى لما طلب منهم رهائن.

ينظر: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري (1/ 156).

[2] ينظر: معاني القرآن، الفراء (1/ 188، 3/ 32)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (6/ 96- 97)، الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه (ص 104- 105)، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (2/ 447- 449)، حجة القراءات، ابن زنجلة (ص 151- 152).

الحديث الثامن:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجْزِيُّ، ثنا هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُقْرِئُ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ زَاذَانَ عَنِ الْبَرَاءِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ**}[1] مُخَفَّفًا.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"هارون تركه أبو زرعة".

تعليق الباحث:

هارون بن حاتم هو أبو بشر الكوفي، البزّاز، أحد مشاهير القُرّاء[3]، ولكنه متروك الحديث، كما نقل الذهبي عن أبي زرعة، وقد ذكر ذلك عنه ابن أبي حاتم، فقال: "سمعت أبي، وسئل عن هارون بن حاتم، فقال: أسأل الله السلامة! كان أبو زرعة كتب عنه، فأخبرته بسببه، فكان لا يحدث عنه، وترك حديثه"[4].

---

[1] الأعراف، من الآية: 40.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 361، رقم الحديث: 2939)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 456، رقم الحديث: 2062) ولم يعزه لغير الحاكم.

ورواه عن أبي معاوية ابنُ أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الجنائز، بابٌ: في نفس المؤمن كيف تخرج ونفسُ الكافر؟، 3/ 54، رقم الحديث: 12059)، وأحمد في (المسند) (30/ 499- 503 رقم الحديث: 18534)، وسَعْدَانُ بن نصر المُخَرِّمِيّ عند ابن منده في (الإيمان) (2/ 962، رقم الحديث: 1064) والبيهقي في (شعب الإيمان) (1/ 610- 614، رقم الحديث: 390)، وأبو عبد الله الحسين بن الحسن المروزي عند اللّالَكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (6/ 1207- 1210، رقم الحديث: 2140) - عن الأعمش به في قصة جنازة الرجل من الأنصار وحديثِ نزول الملكين عند الموت مطوّلا، **ولم يذكروا أربعتهم - ابن أبي شيبة، وأحمد، وسعدان، والحسين - الحرف**.

وهكذا رواه علي بن عفان أيضا عن عبد الله بن نُمَيْر عند ابن منده في (الإيمان) (2/ 962، رقم الحديث: 1064)، وقال: "هذا إسناد متصل مشهور، رواه جماعة عن البراء، وكذلك رواه عدة عن الأعمش، وعن المنهال بن عمرو، والمنهال أخرج عنه البخاري ما تفرد به، وزاذان أخرج عنه مسلم، وهو ثابتٌ على رسم الجماعة".

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان، 1/ 93، رقم الحديث: 107) من طريق **محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ عن أبيه**، ومن طريق **يحيى بن يحيى (النيسابوري) عن أبي معاوية** عن الأعمش به مطوّلا، **وليس فيه ذكر الحرف ولا الآية**.

ثم رواه بعده مباشرة من طريق **علي بن المنذر عن محمد بن فضيل** عن الأعمش به، وقال: "نحوه"، ولم يسق لفظه، وقال الحاكم: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَقَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِالْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو وَزَاذَانَ أَبِي عُمَرَ الْكِنْدِيِّ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرطهما، فقد احتجا بالمنهال"!

قال الباحث: والصواب ما ذكره ابن منده، والمنهال ذكر عنه الذهبي في (الكاشف) (2/ 298) أنه روى له البخاري والأربعة، ولم يذكر مسلما، وذكر في زادان (1/ 400) أنه روى له مسلم والأربعة، ولم يذكر البخاري، **وهذا شاهد على أن تعليق الذهبي هنا مجرد اختصار لكلام الحاكم، وليس إقرارا**، وينظر: (ص 7- 8) من هذا البحث.

[3] ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (2/ 345- 346).

[4] الجرح والتعديل (9/ 88).

وقال النسائي: "ليس بشيء"[1].

وساق له الذهبي من مناكيره في ترجمته من (ميزان الاعتدال)[2] حديثَ: "النظر إلى وجه عليٍّ عبادة"، ثم ساقه مرة أخرى في ترجمة شيخه فيه: يحيى بن عيسى الرملي، وقال: "لعله من وضع هارون"[3].

ومن مناكيره الإسنادية هذه الرواية التي خالف فيها الثقات، وبخاصة أنه قرن فيها بين ثلاثة من شيوخه، ومع هذا كله، فقد ذكره ابن حبان في (الثقات)![4]

♦ ومن فوقه كلهم ثقات، وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير، اشتهر باسمه وكنيته، وهو من أثبت الناس في الأعمش، ومثله ابن نُمَير[5].

♦ وشيخ الحاكم هو أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي، النيسابوري، المعروف بـ(حُسَيْنَكْ)[6]، ويقال له أيضا: ابن مُنينة، إمام، حافظ، ثقة، جليل القدر[7].

♦ وأما شيخه أبو العباس محمد بن أحمد السِّجْزي، الراوي عن هارون، فلم أقف على من ذكره.

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على إحدى القراءات الثلاث المتواترة لقوله - تعالى - في هذه الآية: {**لَا تُفْتَحُ**} بضم حرف المضارعة، وسكون الفاء، وتخفيف التاء، وبها قرأ أبو عمرو البصري.

والقراءة الثانية بالياء مضمومةً، وسكون الفاء، وتخفيف التاء على التذكير، وبها قرأ حمزة، والكسائي، وخلف.

والثالثة بالتاء مضمومةً، وفتح الفاء، وتشديد التاء الأخيرة، وبها قرأ الباقون: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، ونافع[8].

---

[1] الضعفاء والمتروكون (ص 105).

[2] (4/ 283).

[3] (4/ 401- 402)

[4] (9/ 241)، وينظر: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (6/ 177).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المِزّي (16/ 225- 229، 25/ 123- 133، 34/ 303- 304).

[6] ضبطه السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) (3/ 274)، فقال: "وهو (حُسَيْنَ) مفتوح النون، بعدها كاف ساكنة، ويعرف أيضا بـ(ابن مُنينة) بضم الميم، بعدها نون، ثم آخر الحروف، ثم نون ثانية".

[7] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8/ 73- 74)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (16/ 407- 409).

[8] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 280)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1088)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 269).

قال الفراء: "وإنَّما يَجوز التذكير والتأنيث فِي الجمع؛ لأنه يقع عَلَيْهِ التأنيث، فيجوز فِيهِ الوجهان، كما قَالَ: {**يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ**}[1]، و {**يَشْهَدُ**}، فمن ذَكَّرَ قال: واحد الألسنة ذكَرٌ، فأبنى عَلَى الواحد، إذ كان الفعل يتوحد إذا تقدّم الأسماء المجموعة، كما تقول: ذهب القوم، ورُبَّما آثرَتْ القُرّاء أحدَ الوجهين، أو يأتي ذلك فِي الكتاب بوجه (واحد فقط)، فيرى من لا يعلم أَنَّهُ لا يجوز غيره، وهو جائز، ومِمّا آثروا من التأنيث قوله: {**يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ**}[2]، ومِمّا آثروا فِيهِ التذكير قوله: {**لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا**}[3]، والذي أتى فِي الكتاب بأحد الوجهين قوله: فُتِحَتْ أَبْوابُها ولو أتى بالتذكير كَانَ صوابًا"[4].

وقال ابن زَنْجَلَة: "فأما التشديد، فإنه من التفتيح مرة بعد مرة أخرى، وهذا هو المختار؛ لأنها جماعة، وحجتهم قوله: {**مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ**}[5]، ولم يقل مفتوحة، وقال: {**وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ**}[6]، ومن خَفّف دلّ على المرة الواحدة"[7].

---

[1] النور، من الآية: 24.

[2] آل عمران، من الآية: 106.

[3] الحج، من الآية: 37.

[4] معاني القرآن (1/ 378- 379).

[5] ص، من الآية: 50.

[6] يوسف، من الآية: 23.

[7] حجة القراءات (ص 282).

الحديث التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ، ثنا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا **أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ** عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا**}[1]، رَفَعَ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاه"[2].

تعليق الذهبي:

" سلّامُ بن سليمان نزل دمشق، واهٍ".

تعليق الباحث:

أي: ضعيف، وهو من شيوخ أبي حاتم الرازي كما في هذا الحديث، قال ابنه عبد الرحمن: "سئل أبي عنه، فقال: ليس بالقوي"[3].

وقال ابن عدي: "وهو عندي منكر الحديث"[4].

وقال العقيلي: "في حديثه عن الثقات مناكير"[5].

---

[1] الأنفال، من الآية: 66.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 261، رقم الحديث: 2941)، ومن طريق أبي حاتم أخرجه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (4/ 324)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (9/ 387، رقم الحديث: 11510) واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه أيضا تمّام في (الفوائد) (1/ 215، رقم الحديث: 509)، قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب، وأبو بكر أحمد بن محمد بن سعيد ابن عبيد الله بن فطيس الوراق، قالا: أبنا **أبو عبد الله هارون بن موسى الأخفش المقرئ**، ثنا سلام بن سليمان المدائني، وكان يكنى أبو العباس، به، إلا أنه لم يذكر الرفع.

وأخرجه ابن الحطاب، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي في (مشيخته) (ص 129- 130، رقم الحديث: 31)، فقال: أخبرنا أبو القاسم علي بن محمد بن علي الفارسي بمصر، أخبرنا أبو أحمد عبدالله بن محمد ابن المفسّر الدمشقي، حدثنا **أبوعبدالله هارون بن موسى بن شريك الأخفش**، إملاء من حفظه، في شوال سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومات في صفر لخمس خَلَوْنَ منه سنة اثنتين وتسعين ومائتين - حدثنا أبو العباس سلام ابن سليمان المدائني الضرير، حدثنا أبو عمرو بن العلاء عن نافع مولى ابن عمر قال: قرأ رسول الله ﷺ في سورةِ الأنفال: {**الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا**}، برفعِ الضادِ: مِنْ ضُعْفٍ.

وقال ابن الحطاب: "قال ابن المفسر: قال لي هارون: لا تقل: عن نافع عن ابن عمر، إنما هو عن نافع مولى عبد الله بن عمر، هكذا مرسل".

ومن طريق هارون بن موسى أخرجه ابن عدي أيضا في (الكامل في ضعفاء الرجال) (4/ 324)، فقال: حدثنا الحسن بن الحباب، حدثنا محمد بن هارون، حدثنا سليمان بن بنت شرحبيل، حدثنا سلام بن سليمان الثقفي به، فأدخل بين هارون وسلّام سليمانَ بن بنت شرحبيل!

[3] الجرح والتعديل (4/ 259).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 323).

[5] الضعفاء الكبير (2/ 161).

ومن هؤلاء الثقات: شيخه في هذا الحديث، وهو أبو عمرو بن العلاء المازني، البصري، أحد القراء السبعة، وهو على جلالته ليس له في الكتب الستة شيء[1]، وقد خصه ابن حبان بالذكر في ترجمة سلام، فقال: "يروي عن أبي عمرو بن العلاء أشياء لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[2].

وقد اضطرب أيضا في حديثه هذا، فرواه مرة موصولا، وأخرى مرسلا!!

♦ وهارون بن موسى أحد الثقات المعمّرين، والقُرّاءِ المبرّزين، والمصنّفين المكثرين[3]، وقد تابع أبا حاتم في هذا الحديث كما سبق في تخريجه غير أنه رواه عن سلّام مرسلا.

♦ وشيخ الحاكم ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]، و(سير أعلام النبلاء)[5]، ووصفه في الأخير بقوله: "الإمام، الحافظ، النحوي، الثبت، من كبار أصحاب الحديث"، وقال في الأول: "كان من كبار المحدثين وثقاتهم".

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ضم الضاد - وهو المراد بالرفع - في قوله، تعالى: {**ضَعْفًا**}، وبها قرأ ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، راوي الحديث، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وهو اختيارُ حفصٍ لنفسه.

وقرأ عاصم، وحمزة، وخلفٌ بفتح الضاد.

قال أبو إسحاق الزجّاج: "يقال: هو (الضَّعْفُ) و(الضُّعْفُ)، و(الْمَكْثُ) و(الْمُكْثُ)، و(الفَقْرُ) و(الفُقْرُ)، وبابُ (فَعْلٍ) و(فُعْلٍ) بمعنى واحدٍ في اللغةِ كثيرٌ"[6].

وقرأ أبو جعفر وحده: {**وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعَفَاء**} بضم الضاد، وفتح العين، والمد، والهمز على معنى الجمع، كـ(كَرِيم) و(كُرماء).

وهذه القراءة أخرجها أيضا ابنُ عدي مرفوعةً بإسناده السابق نفسه من طريق محمد بن هارون، حدثنا سليمان بن بنت شرحبيل، حدثنا سلام بن سليمان الثقفي به، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعَفَاء**}[7].

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (34/ 120- 130)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (1/ 58- 62).

(2) المجروحين (1/ 342).

(3) ينظر: المصدر نفسه (1/ 142).

(4) (7/ 736).

(5) (15/ 358- 359).

(6) معاني القرآن وإعرابه (2/ 424).

(7) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 323).

قال ابن جرير الطبري: "وأولى القراءات في ذلك بالصواب، قراءة من قرأه: {**وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا**} و{**ضُعْفًا**}، بفتح الضاد أو ضمها؛ لأنهما القراءتان المعروفتان، وهما لغتان مشهورتان في كلام العرب فصيحتان، بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب الصواب، فأما قراءة من قرأ ذلك: {**ضُعَفَاء**}، فإنها عن قراءةِ القَرَأةِ شاذَّةٌ، وإن كان لها في الصحة مخرج، فلا أحب لقارئ القراءة بها"[1].

وهكذا جرى اختلافهم أيضا في قوله - تعالى - من سورة الروم: {**من ضعْفٍ**}، و{**مِن بعْدِ ضعْفٍ**}، و{**ضعْفا**}[2]، في المواضع الثلاثة من الآية، فقرأ عاصم وحمزة بالفتح فيها، وقرأ الباقون - وفيهم أبو جعفرٍ، وخلفٌ - بالضم[3].

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن (14/ 57- 58).

[2] الروم، من الآية: 54.

[3] ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ص 308، 309)، المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر بن مِهْران (ص 222- 223)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1141- 1143)، النشر في القراءات العشر (2/ 345- 346).

الحديث العاشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، بِالْكُوفَةِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الزِّبْرِقَانِ التَّيْمِيُّ، ثنا أَبُو رَوْقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}[1]،[2].

تعليق الذهبي:

" إسناده مظلم".

تعليق الباحث:

هذا الحديث لم يتكلم عليه الحاكم، وأجمل الذهبي في تضعيف إسناده بأنه مظلم، ومراده بالظلمة جهالة جُحَادة الأيامي، والد محمدٍ الراوي عنه، فقد تفرد ابنه بالرواية عنه، وترجم له ابن أبي حاتم، فقال: "روى عن عائشة، روى عنه ابنه محمد بن جحادة سمعت أبي يقول ذلك"[3]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في (الثقات)[4] على أصله فيه من إيراد المجاهيل، وأما ابنه محمد، فحديثه في الكتب الستة، واتفق الأئمة على توثيقه[5].

وفيه ظلمة أخرى في أوله، ربما قصدها الذهبي أيضا، وهي حال أبي بكر بن أبي دارم شيخ الحاكم، وهو أحمد بن محمد بن السَّرِيّ بن يحيى بن أبي دارم، فقد ترجمه الذهبي في (ميزان الاعتدال)[6] ترجمةً سيئة، فقال:

---

[1] هود، من الآية: 46.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 263، رقم الحديث: 2947)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (16/ 1058، رقم الحديث: 21617) ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير) (1/ 286- 287، 2/ 252)، فقال: قَالَ لَنَا **مَالِكُ بن إسمعيل**: **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ** عَنْ أَبِي رَوْقٍ به.

وأخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (2/ 288) من طريقين آخرين: طريق **محمد بن الجهم السمري الكاتب**، وطريق **يحيى بن زياد الفراء** عن إبراهيم بن الزبرقان به، نحوه.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) ((4/ 313، رقم الحديث: 4300) من وجه آخر عن عائشة، فقال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: نا إبراهيم بن دينار، قال: نا حماد بن خالد الخياط عن **بشر بن خالد** عن **عطية بن الحارث** عن حُمَيْدٍ الأزرق عن مسروق عن عائشة به.

وقال: "لا يروى هذا الحديث عن مسروق إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم بن دينار".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (7/ 155): "وفيه حميد الأزرق (في الأصل: حميد بن الأزرق، وهو تصحيف)، لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

[3] الجرح والتعديل (2/ 546).

[4] (4/ 119- 120).

[5] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 222)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 80).

[6] (1/ 139).

"الكوفي الرافضي الكذاب"، وذكر له بعض موبقاته، ونقل عن الحاكم نفسه قوله فيه: "رافضيٌ غيرُ ثقة".

♦ وأبو رَوْقٍ الراوي عن محمد بن جُحَادة هو عطية بن الحارث الهمداني، قال فيه أحمد بن حنبل، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والنسائي: "ليس به بأس"[1].

وقال يحيى بن معين: "صالح"[2].

وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

♦ وإبراهيم بن الزِّبْرِقان عليه مدار الحديث، وقد اختلف فيه أبو حاتم الرازي وابن معين، فقال أبو حاتم: "محله الصدق، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"[5]، وقال ابن معين في روايتَي ابنِ مُحْرِزٍ وعبّاسٍ الدُّوري: "ليس به بأس"[6].

وقال في رواية عثمان بن سعيد الدارمي: "ثقة"[7].

وتابع يحيى بنَ معين على الرواية الأولى أبو داود، والنسائي، والبزّار، وابن شاهين[8]، وعلى الثانية العجلي، والخطيب[9].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[10].

♦ ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وثقه صالحُ بن محمدٍ جزَرَةُ، وابنُ حبان، وتكلم فيه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرُه[11]، لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه مالك بن إسماعيل وغيره، كما سبق في تخريج الحديث، وهو أبو غسان النَّهْدي، أحد الحفاظ الثقات المتقنين الأثبات، وحديثه في الكتب الستة[12].

وأما الوجه الآخر الذي ذكره الطبراني عن عائشة، ففيه مجهولان:

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 382)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 200).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 382).

(3) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(4) (7/ 277).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 100).

(6) ينظر: تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 82)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 415).

(7) تاريخ ابن معين، الدارمي (ص67).

(8) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجُرّي أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 167)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 33)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 58).

(9) ينظر: الثقات، العجلي (ص 201)، موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي (1/ 391).

(10) (8/ 62).

(11) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 556- 557)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 642- 643)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (1/ 34 - السيرة)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (5/ 280- 281)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ناصر الدين الألباني (4/ 156).

(12) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (27/ 86- 91).

الأول: حُمَيْد الأزرق، لم يعرفه الهيثمي، كما سبق عنه في تخريج الحديث، ولم أقف على من ترجم له، لكن ذكر الدارقطني أن ابن أبي ليلى روى عنه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[1].

الثاني: بشر بن خالد، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، وقال: "روى عن عطيةَ بن الحارث أبي رَوْقٍ الهمداني، روى عنه حماد بن خالد الخياط، سمعت أبي يقول ذلك"[3]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في (الثقات)[4] على طريقته في توثيق المجاهيل، وزاد على ما ذكره ابن أبي حاتم: "يروي عن أهل الكوفة المراسيل".

قال الباحث: وقد خالفه ابن الزبرقان في إسناد الحديث، كما سبق في تخريجه، وروايته أصح!

هذا، وقد جاء الحديث من وجه آخر عن النبي ﷺ، رواه شَهْرُ بنُ حَوْشَب عن مولاته أسماء بنت يزيد ابن السكن الأنصارية - رضي الله عنها -، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}، وسمعته يقرأ: {**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا [ولا يُبالي] إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**}[5].

أخرجه أحمد[6]، وأبو داود[7]، والترمذي[8]، وغيرهم[9] من طرُقٍ عن ثابتٍ البُنَاني عن شَهْرٍ به، إلا أنه قال مرّةً: عن أسماء، ومرةً قال: عن أم سلمة، فقيل: هما اثنتان: أسماء، وأم سلمة أم المؤمنين، وقد روى شهرٌ عن كلتيهما، وفي مسنديهما الاثنتين ذكره أحمد بن حنبل، كما سبق في تخريج الحديث، وقيل: هما واحد، فإن أسماء أيضا كنيتها أم سلمة، وقيل: كنيها أم عامر، وبهما معا ذكرها الذهبي[10]، وهو ما ذهب إليه الترمذي، حيث قال: "كلا الحديثين عندي واحد، وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد".

وسواءٌ أكان هذا أو ذاك، فشهرٌ مختلف فيه اختلافا واسعا، تركه بعضهم، ووثقه بعضهم، وما بينهما منهم من قبل حديثه فاحتج به، ومنهم من رده، وروى له البخاري في (الأدب المفرد)، ومسلم مقرونا، وقد ذكروا له

---

[1] ينظر: العلل الواردة في الأحاديث، الدارقطني (4/ 256، 8/ 10- 11).

[2] (2/ 356).

[3] وأما ما جاء في (التاريخ الكبير) للبخاري (2/ 73) و(الثقات) لابن حبان (8/ 139) من أنه "بشر بن خالد بن عطية بن الحارث"، فهو تصحيف ظاهر.

[4] (8/ 139).

[5] الزمر، الآية: 53.

[6] (المسند) (مسند أسماء بنت يزيد: 45/ 549، رقم الحديث: 27569، 573- 574، رقم الأحاديث: 27595، 27596، 585، رقم الحديث: 27606، 586، رقم الحديث: 27613، مسند أم سلمة: 44/ 136، رقم الحديث: 26518، 318، رقم الحديث: 26732)، ولم يذكر في مسند أم سلمة آية الزمر.

[7] (السنن) (كتاب الحروف والقراءات، 4/ 33، رقم الأحاديث: 3982، 3983)، ولم يذكر آية الزمر.

[8] (السنن) (أبواب القراءات، 5/ 187، رقم الأحاديث: 2931، 2932)، ولم يذكر هو أيضا آية الزمر.

[9] ومن هؤلاء الـ(غير) الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) (2/ 272، رقم الحديث: 2982) إلا أنه ذكر فيه آية الزمر، ولم يذكر آية هود، وقال: "**هذا حديث غريب عال، ولم أذكر في كتابي هذا عن شهر غير هذا الحديث الواحد**".

[10] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (2/ 296- 297)، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (8/ 21- 22).

هذا الحديث فيما استنكر عليه[1].

وقال ابن عساكر: "يروي عن النبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره"[2].

ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "صدوق، كثير الإرسال والأوهام".

قال الباحث: فمثله قد يصلح أن يكون حديثه شاهدا لما ينجبر من الأحاديث، وأما حديث عائشة، فلا؛ لجهالة جُحَادة العينية الاصطلاحية، وإن كان الراوي عنه ابنه، وبعض العلماء يفرق بين جهالة التابعين وغيرهم، فيجعلها في التابعين أخف[4].

والحديث أورده الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[5]، وصححه بمجموع هذه الروايات، وبما سيأتي عن ابن عباس وغيره من السلف في هذه القراءة!!

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**} بفتح العين من {**عَمِلَ**}، وكسر الميم، وفتح اللام على الإخبار بالفعل الماضي، وفتح الراء من {**غَيْرَ**} على المفعولية، وهو من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وبها قرأ الكسائي، ويعقوب.

وقال الأخفش: "وبها نقرأ"[6].

وروى ابن جرير الطبري هذه القراءة عن ابن عباس، فقال: حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن عُيَينة عن موسى بن أبي عائشة عن سليمان بن قَتّة[7] عن ابن عباس أنه قرأ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}[8]، وقال: "وروي عن جماعة من السلف أنهم قرأوا ذلك"[9].

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 382- 383)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (23/ 217- 240)، تهذيب الكمال، المزي (12/ 578- 589)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 283- 285)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 372- 378)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 324- 325).

(2) تاريخ دمشق (23/ 228).

(3) (ص 269).

(4) ينظر: اختصار علوم الحديث، ابن كثير (ص 97- 99).

(5) (6/ 729- 732، رقم الحديث: 2809)، وينظر: تعليق شعيب الأرنؤوط على مسند أحمد بن حنبل (44/ 136- 138).

(6) معاني القرآن (1/ 383).

(7) ضبطه ابن الجزري بفتح القاف، وتشديد التاء، وقال: "وقتّةُ أمّه".
ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (1/ 314- 315).

(8) جامع البيان في تأويل القرآن (15/ 347- 348).

(9) ذكر منهم أبو حيان الأندلسي عليّاً وأنسا وعائشة مع ابن عباس.
ينظر: البحر المحيط في التفسير (6/ 162).

قال الباحث: وابن وكيع شيخ ابن جرير هو سفيان بن وكيع بن الجراح، أجمع أئمة الحديث على ضعفه[1]، وقال فيه ابن حبان: "وكان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك"[2].

ومن فوقه كلهم ثقات.

وروى ابن جرير أيضا عن عكرمة مولى ابن عباس أنه قرأها: {**إِنَّهُ عَمِلَ [عَمَلاً] غَيْرَ صَالِحٍ**}، فقال: حدثنا الحسن، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر عن قتادة وغيره عن عكرمة عن ابن عباس، قال: هو ابنه، غير أنه خالفه في العمل والنية - قال عكرمة في بعض الحروف: {**إِنَّهُ عَمِلَ [عَمَلاً] غَيْرَ صَالِحٍ**} -، والخيانة تكون على غير باب[3].

هكذا ساقه ابن جرير، وإسناده حسن، الحسن بن يحيى - شيخه - هو ابن أبي ربيع، أبو علي الجرجاني، صدوق[4]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[5]، وقد أكثر ابن جرير من الرواية عنه في تفسيره، وباقي رجاله ثقات أعلام.

قال ابن زَنْجَلَة: "وكان بعض أهل البصرة ينكر هذه القراءة؛ فاحتج لذلك بأنَّ العرب لا تقول: (عمِلَ غيرَ حسن) حتى تقول: (عمل عملا غير حسن)، وقد ذهب عنه وجه الصواب فيما حكاه؛ لأن القرآن نزل بخلاف قوله، قال الله، تعالى: {**وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا**}[6]، معناه: ومن تاب وعمل عملا صالحا، وقال: {**وَاعْمَلُوا صَالِحًا**}[7]، ولم يقل: عملا، وقال في موضع آخر: {**إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا**}[8]، وقال: {**وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**}[9]، ولم يقل: سبيلا غير سبيل المؤمنين، فكذلك قوله: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}، معناه: إنه عمل عملا غير صالح"[10].

وقرأ الباقون: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع، وخلفٌ بالرفع والتنوين في {**عَمَلٌ**}، والرفع في {**غَيْرُ**}[11].

---

(1) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 95)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 231- 232)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4/ 479- 482)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 109).

(2) المجروحين (1/ 359).

(3) جامع البيان في تأويل القرآن (15/ 343).

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 44).

(5) (8/ 180).

(6) الفرقان، من الآية: 71.

(7) المؤمنون، من الآية: 51.

(8) الفرقان، من الآية: 70.

(9) النساء، من الآية: 115.

(10) حجة القراءات (ص 341).

(11) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 334)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 239)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1200)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 289).

الحديث الحادي عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِعَلِيٍّ: "**يَا عَلِيُّ، النَّاسُ مِنْ شَجَرٍ شَتَّى، وَأَنَا وَأَنْتَ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ**"، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"لا والله، هارون هالك"

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بهارون بن حاتم، وقد تقدم الكلام عنه مفصلا، وأنه من القراء المشاهير إلا أنه متروك الحديث، وأن الذهبي قد اتهمه بالوضع[3]، وشيخُه عبد الرحمن بن أبي حماد هو ابن شُكَيْلٍ[4] المقرئ، الكوفي، كان من جِلَّة أصحاب حمزة الزيات، وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد سأل عنه ابنُ مُحْرِزٍ يحيى بن معين، فقال: "لا أعرف[ـه]"[6].

♦ وإسحاق بن يوسف، هو أبو محمد الأزرق، وهو أحد أئمة الحديث الثقات، روى له الجماعة، وكان من جِلّة القرّاء، وقد تلا على حمزة الزيات، وأخذ الحروف عن أبي بكر ابن عياش وغيره، وله اختيار معروف[7].

---

[1] الرعد، من الآية: 4.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 263، رقم الحديث: 2949)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (3/ 217، رقم الحديث: 2867)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وقد أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (4/ 263، رقم الحديث: 4150) من طريق أخرى عن ابن عقيل، فقال: حدثنا علي، قال: نا محمد بن علي بن خلف العطار، الكوفي، قال: نا عمرو بن عبد الغفار، قال: نا محمد بن علي السلمي عن عبد الله بن محمد بن عقيل به، نحوه، **ولم يذكر القراءة**.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل إلا محمد بن علي السلمي، ولا عن محمد بن علي إلا عمرو بن عبد الغفار، تفرد به محمد بن علي بن خلف"!

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (9/ 100، رقم الحديث: 14582): "وفيه من لم أعرفه، ومن اختلف فيه".

[3] ينظر: (ص 46- 47) من هذا البحث.

[4] بضم أوله على التصغير، كما في (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين الدمشقي (5/ 150).

[5] (5/ 244)، وينظر: غنية الملتمس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (261- 263)، تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 107).

[6] تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 74- 75)، وما بين المعكوفين ساقط من الأصل.

[7] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 238)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 171- 172)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 158)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 225).

♦ وشيخه ابن عقيل مختلف فيه، كما أشار إليه الهيثمي، فقد ذكر البخاري عن أحمد، وإسحاق بن راهُويَهْ، والحُمَيْدي أنهم كانوا يحتجون به، وقال البخاري: "وهو مقارب الحديث"[1].

وضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأكثرُ أئمة الحديث[2]، ونقل أبو داود عن أحمد ما يقتضي الاحتجاج به، ونقل عنه أيضا ما يقتضي أنه منكر الحديث[3]، والثاني هو ما نقله عنه ابن أخيه حنبلُ بن إسحاق صريحا، واضطرب فيه الذهبي، فتارة قال: "حديثه في مرتبة الحسن"[4]، وقال أخرى: "لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج"[5].

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة".

♦ وشيخ الحاكم هو المعروف بـ(حُسَيْنَكْ)، وقد تقدم ذكره، وأنه حافظ، ثقة، جليل القدر، كما تقدم ذكر شيخه أبي العباس أحمد بن محمد الراوي عن هارون، وذكرت هناك أنني لم أقف على من ذكره[7]، ولكن يظهر للباحث أن البلاء في هذا الحديث من شيخه هارون!

وطريق الطبراني ليست بأحسن حالا من طريق الحاكم، فعمرو بن عبد الغفار، قال فيه علي بن المديني: "كان رافضيا، فتركته للرفض، وكان ابن داود يثني عليه"[8].

وقال العجلي: "كوفيٌّ، نزل بغداد، متروك، وقد رأيته"[9].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، متروك الحديث"[10].

وقال ابن عدي: "ليس بالثبت بالحديث، حدث بالمناكير في فضائل عليٍّ، رضي الله عنه"[11]، وقال أيضا: "وهو متهم إذا روى شيئا من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم"[12].

---

[1] ينظر: العلل الكبير، الترمذي (ص 22).

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 153- 154)، المجروحين، ابن حبان (2/ 3)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 205- 209)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 13).

[3] ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 206، 361- 362).

[4] ميزان الاعتدال (2/ 485)، ونحوه في كتابه (المغني في الضعفاء) (1/ 354).

[5] سير أعلام النبلاء (6/ 205).

[6] (ص 321).

[7] ينظر: (ص 47) من هذا البحث.

[8] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12/ 197)، وابن داود هو الإمام الحافظ، أبو جعفر محمد بن منصور الطوسي، روى عنه أبو داود، والنسائي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، المعروف بـ(مُطَيَّن)، وغيرُهم.

ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء، الذهبي (12/ 212- 214).

[9] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12/ 197).

[10] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 246).

[11] الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 251).

[12] المصدر نفسه (6/ 353).

وقال العقيلي: "منكر الحديث"[1].

ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في (الثقات)[2]!

♦ ومحمد بن علي بن خلف، الرواي عنه، روى الخطيب في (تاريخ بغداد)[3] عن محمد بن منصور أنه قال فيه: "كان ثقة مأمونا، حسن العقل".

وذكر له ابن عدي في ترجمة حسين بن الحسن الأشقر حديثا منكرا يرويه عنه، ثم قال: "ومحمد بن علي هذا عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف"[4].

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا، وهو بالوضع أشبه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**تُسْقَى**} بالتاء، وبها قرأ ابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة الزيات، ونافع، والكسائي، وخلف.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب بالياء[5].

والتأنيثُ على معنى الجمع بين جناتِ الأعناب والزرع والنخيل، أي: هذه الأشياء على اختلافها تسقى بماء واحد، والتذكير على معنى النبت أو الخبر، أي: يسقى هذا النبت، أو ذلك الذي ذكرناه - على اختلافه بماء واحد، أو لأن الأعناب كالأنعام، يجوز فيها التأنيث والتذكير[6].

قال أبو علي الفارسي: "ويقوّي التأنيث قوله: {**وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ**}[7]، فكما حُمل هذا على التأنيث، كذلك يُحمل {**تُسْقَى**}"[8].

---

[1] الضعفاء الكبير (3/ 286).

[2] (8/ 478).

[3] تاريخ بغداد (4/ 93).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 233)، وينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 616)، وميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 651).

[5] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 356- 357)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 252)، غاية البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1244)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 297).

[6] ينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 59)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (16/ 340- 341)، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (5/ 10).

[7] من تمام الآية السابقة من سورة الرعد.

[8] الحجة للقراء السبعة (5/ 10).

الحديث الثاني عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الرِّجَالِ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تُرْسِلُ بِالشَّيْءِ صَدَقَةً لِأَهْلِ الصُّفَّةِ، وَتَقُولُ: لَا تُعْطُوا مِنْهُمْ بَرْبَرِيًّا وَلَا بَرْبَرِيَّةً، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "هُمُ الْخَلَفُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ**}[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عبيد الله مختلف في توثيقه، ومالك لا أعرفه، ثم هو منقطع".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بثلاث علل:

الأولى: الاختلاف في عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَبٍ، وقد اختلف فيه النقل عن ابن معين، فروى عنه الدوري أنه قال: "يروي عن القاسم، وهو ضعيف"[3].

وقال ابن أبي حاتم: "ذكره أبي عن إسحاق بن منصور (الكَوْسَج) عن يحيى بن معين أنه قال: ثقة"[4].

وقال ابن أبي خيثمة: "سئل يحيى بن معين عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، [فـ]قال: ليس بشيء"[5].

وقال يعقوب بن شيبة: "فيه ضعف"[6].

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[7].

---

[1] مريم، من الآية: 59.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 267، رقم الحديث: 2963)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة، 17/ 511، رقم الحديث: 22702)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير، 4/ 244، فقال: حدثني أبي، حدثنا إبراهيم بن موسى به.

وقال ابن كثير: "هذا حديث غريب".

[3] تاريخ ابن معين (3/ 169).

[4] الجرح والتعديل (5/ 323).

[5] التاريخ الكبير - السفر الثالث (2/ 334)، والزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

[6] تهذيب الكمال، المزي (19/ 86).

[7] الجرح والتعديل (5/ 323).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[1].

وقال العقيلي: "ضعيف"[2].

وقال ابن عَدِيّ: "وهو حسن الحديث، يكتب حديثه"[3].

وقال العجلي: "ثقة"[4].

وقد وهم ابن حجر العسقلاني في ترجمته من (تهذيب التهذيب)[5] مرتين:

1 - قوله: "وقال البخاري في (التاريخ الأوسط): كان ابن عيينة يضعفه".

وهذا إنما قاله البخاري في ابن عمه يحيى بن عبيد الله بن موهب الذي ذكره خلفه مباشرة[6].

2 - قوله: "وذكره بن حبان في (الثقات)".

والذي ذكره ابن حبان إنما هو عمه عبيد الله بن عبد الله بن موهب، وليس لعبيد الله بن عبد الرحمن في كتابه ذكر[7].

قال الباحث: والأقرب أنه ضعيف للأسباب الآتية:

الأول: أنّ النقل عن ابن معين دائر بين التوثيق والتضعيف، والقاعدة: تقديم التضعيف عند التعارض، لاسيما إذا كان من شخص واحد.

الثاني: أنّ أكثر الأئمة على تضعيفه، ومنهم أبو حاتم الرازي؛ لأن مراده بقوله فيه: "صالح الحديث" أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، لا للاحتجاج به عند التفرد، هذا هو الأصل في هذه العبارة[8]، ومثله في المعنى قول ابن عدي هنا: "حسن الحديث"، بقرينة قوله بعده: "يكتب حديثه".

الثالث: أن العجلي موصوف بالتساهل في التوثيق.

وهذا هو الذي انتهى إليه ابن حجر العسقلاني، فقال في ترجمته من (تقريب التهذيب)[9]: "ليس بالقوي".

الثانية: مالكٌ شيخه، لم يعرفه الذهبي، ويظهر للباحث أنه مالك بن أبي الرِّجَال، يروي هذا الحديث عن أبيه،

---

[1] الضعفاء والمتروكون (ص 65).
[2] الضعفاء الكبير (3/ 119).
[3] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 530).
[4] الثقات (2/ 111).
[5] (7/ 26).
[6] ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 4).
[7] ينظر: الثقات، ابن حبان (5/ 72).
[8] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 37).
[9] (ص 372).

وهو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري، ويقال: عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة، وأبو الرجال لقبٌ له، ومالك ممن روى عن أبيه[1]، وقد روى له الحاكم حديثا آخر من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عنه عن جدته لأبيه عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن[2].

وقال ابن أبي حاتم: "روى عن أنس بن مالك مرسلا، وعن أبيه عن عمرة، روى عنه عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب والوليد بن مسلم سمعت أبي يقول ذلك، قال: سألت أبي عن مالك بن أبي الرجال، فقال: هو أحسن حالا من أخوَيْه: حارثة وعبد الرحمن"[3].

وقال الدارقطني: "صالح"[4].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[5].

الثالثة: الانقطاع، وهو بين أبي الرجال وعائشة، فإنه لم يدركها، وإنما يروي عنها بواسطة أمّه[6]، وهي عَمْرةُ بنت عَبْد الرحمن بْن سعد بْن زُرارة الأَنْصارِيّة، المدنية، وكانت في حجر أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها[7].

♦ والحسن بن علي بن زياد، هو السُّرِّيُّ، ترجمه السمعاني في (الأنساب)[8]، والذهبي في (تاريخ الإسلام)[9]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل، وقد تابعه أبو حاتم الرازي، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وباقي الرواة أعلام ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ آية مريم، وهذه الآية لا اختلاف فيها بين القراء؛ ولذلك كان الأنسب أن يذكر هذا الحديث في التفسير، لا القراءات، وقد أورد فيه حديثا آخر

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (25/ 602- 603).

(2) ينظر: المستدرك على الصحيحين (4/ 389، رقم الحديث: 8024).

(3) الجرح والتعديل (8/ 216).

قال الباحث: وهو يروي أيضا عن جدته عمرة، كما سبق في رواية الحاكم المشار إليها، وقد ذكره المزي في (تهذيب الكمال) (35/ 242) في الرواة عنها.

(4) سؤالات البَرْقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 66).

(5) (9/ 164).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (25/ 602- 404).

(7) ينظر: المصدر نفسه (35/ 241- 243).

(8) (7/ 136)، وقال: "السُّرِّيّ: بضم السين المهملة وتشديد الراء المكسورة، وقال: "هذه النسبة إلى سُرّ، وهي قرية من قرى الرِّيّ".

(9) (6/ 932).

ليس على شرط هذا البحث، وفيه تفسيرٌ آخرُ مرفوعٌ للآية نفسها![1]

و(البَرْبَرِي) في الحديث نسبة إلى البَربر بزِنة جعفر، قال الأمير الصنعاني: "وهم قوم معروفون بين اليمن والحبشة، كان أكثر سودان مكة منهم، وسموا به نسبة إلى بربرة في كلامهم"[2].

وقال الزَّبيدي: "البَرْبَرَةُ: كثرةُ الكَلامِ والجَلَبةُ باللِّسانِ، وقيل: الصِّياحُ والتَّخْلِيطُ فِي الْكَلَام مَعَ غَضَبٍ ونُفُورٍ ... يُقَال: بَرْبَرَ الرجلُ، إذا هَذَى، فَهُوَ بَرْبَارٌ، كـ(صَلْصالٍ)، مثل: ثَرْثَرَ فَهُوَ ثَرْثَارٌ، وَقَالَ الفَرّاءُ: البَرْبَرِيُّ: الكثيرُ الكلامِ بِلَا مَنْفَعَةٍ، وَقد بَرْبَرَ فِي كلامِه بَرْبَرَةً، إذا أَكْثَرَ"[3].

وذكر ابن فارس أن أصل المعنى يرجع إلى حكاية الصوت، قال: "فَالْعَرَبُ تَقُولُ: (لا يَعْرِفُ هِرّا من بِرٍّ)، والهِرُّ دُعَاءُ الْغَنَمِ، والبِرُّ الصَّوْتُ بِهَا إِذَا سِيقَتْ، وَيُقَالُ: لَا يَعْرِفُ مَنْ يَكْرَهُهُ مِمَّنْ يَبَرُّهُ"، ثم قال: "وَلَعَلَّ اشْتِقَاقَ الْبَرْبَرِ مِنْ هَذَا"[4].

---

[1] ينظر: المستدرك على الصحيحين (2/ 604، رقم الحديث: 3416).

[2] التنوير شرح الجامع الصغير (4/ 584).

[3] تاج العروس (10/ 159، مادة: برر).

[4] مقاييس اللغة (1/ 178- 179، مادة: برّ).

الحديث الثالث عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ، [ثنا][1] أَبُو غَسَّانَ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ**}[2]، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَتَهَجَّرُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

سكت الذهبي على هذا الحديث في النسخة التي أعتمد عليها من (المستدرك)، ونقل عنه ابن المُلقِّن أنه تعقب الحاكم هنا، فقال: "فيه يحيى بن سلمة، متروكٌ، قاله النسائي"[4].

تعليق الباحث:

يحيى بن سلمة نقل فيه الذهبي قول النسائي، وهو في (الضعفاء والمتروكون)[5]، ومِثْلَه قال أبو داود، والدارقطني في رواية البرقاني عنه[6]، وقد أورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[7].

وقال أبو داود في رواية أبي عُبيد الآجري: "ليس بشيء"[8].

وقال البخاري: "في حديثه مناكير"[9].

وقال يحيى بن معين في رواية: "ليس بشيء"[10].

---

[1] ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو على الصواب في (إتحاف المهرة)، ويأتي موضعه في التخريج.

[2] المؤمنون، الآية: 67.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 269، رقم الحديث: 2970)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (8/ 28، رقم الحديث: 8829)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (11/ 74، رقم الحديث: 11089) موقوفا على ابن عباس، فقال: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ **أَبِيهِ** عَنْ جَدِّهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: {**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تُهْجِرُونَ**}، قَالَ: "كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَهْجُرونَ رَسُولَ اللهِ فِي شِعْرِهِمْ".

[4] مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم (2/ 720، رقم الحديث: 270)، وهو مثبت في طبعة دار المنهاج القويم لـ(المستدرك على الصحيحين) (4/ 118، رقم الحديث: 3005).

[5] (ص 108).

[6] ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 308)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين (2/ 708).

[7] (3/ 163).

[8] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 196).

[9] التاريخ الكبير (8/ 277- 278)، الضعفاء الصغير (ص 119).

[10] تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 57)، تاريخ ابن معين، عثمان الدارمي (ص 234)، تاريخ ابن معين، عباس الدوري (3/ 277).

وقال في رواية ثانية: "لا يُكتب حديثه"[1]،

وقال في ثالثة: "ضعيف الحديث"[2].

وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث، ليس بالقوى"[3].

وقال ابن حبان في (المجروحين)[4]: "منكر الحديث جدا، يروي عن أبيه أشياء لا تُشْبِهُ حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات، بطَلَ الاحتجاج به فيما وافق الثقات".

وأورده أيضا في (الثقات)[5]، وقال: "في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير"!

وقال الحاكم: "ويحيى كثير الوهم على أبيه"[6].

وقال في موضع آخر بعد أن صحح له حديثا آخر: "وترْكُ حديث يحيى بن سلمة عن أبيه من المحالات التي يردها العقل؛ فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه"![7]

قال الباحث: وكلام الأئمة فيه كثير، وأكثرهم على رد روايته وعدمِ الاعتبار بها[8]، والذي انتهى إليه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: أنه "متروك".

♦ وأبو عثمان، هو مالك بن إسماعيل، وهو ومَنْ دونه حفاظ أعلام ثقات، وأبو عثمان حديثه في الكتب الستة[10].

وقد جاء الحديث عن يحيى بن سَلَمَةَ موقوفا على ابن عباس -كما سبق في تخريج الحديث- من رواية ابنه، واسمه إسماعيل، وهو أيضا متروك كأبيه، كما قاله أبو الفتح الأزدي، والدارقطني[11].

♦ وإبراهيم ابنه الراوي عنه، تركه أبو حاتم الرازي زهدا فيه، واتهمه أبو زرعة[12]، وضعفه ابن نُمَيْرٍ، والعقيليُّ، وروى عنه ابن خزيمة في (الصحيح)[13]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[14]، وقال: "وكان راويا لأبيه

---

(1) تاريخ ابن معين، عباس الدوري (3/ 303).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (9/ 20).
(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 154).
(4) (3/ 112- 113).
(5) (7/ 595).
(6) المستدرك على الصحيحين (1/ 119).
(7) المصدر نفسه (4/ 650).
(8) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 196).
(9) (ص 591)
(10) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (27/ 86- 91).
(11) ينظر: الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (1/ 123)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (1/ 256).
(12) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 84).
(13) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 92).
(14) (8/ 83).

... في روايته عن أبيه بعض المناكير".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[1]: "ضعيف".

♦ وسلمة ابنه، روى عنه الطبراني، وابن قانع[2].

قال الباحث: فالرواية المرفوعة على ضعفها أحسن حالا وأصحُّ من الرواية الموقوفة.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ قولَه، تعالى: {**تُهْجِرُونَ**} بضم التاء وكسر الجيم، كما يدل عليه السياق وكلام ابن عباس، رضي الله عنهما، وبها قرأ أبو رُوَيْم بن أبي نُعَيْم.

وقرأ الباقون{**تَهْجُرُونَ**} بفتح التاء وضم الجيم[3].

والفرق بينهما في المعنى: أن قراءة نافع من (الهُجْر)، وهو الكلام القبيح، المهجورُ لقبحه، يقال: أَهْجَرَ فلان، إذا أتى بهُجْرٍ من الكلام عن قصد، وهو السَّبّ، ويقال: هَجَرَ المريضُ، إذا أتى بذلك من غير قصد، وهو الهذيان.

وأما على قراءة الجمهور، فهو من (الهَجْر) و(الهِجْرَان)، وهو مفارقة الإنسان غيره، إمّا بالبدن، أو باللّسان، أو بالقلب، أو بهم جميعا، وقد يشبَّه المبالغ في الهَجْر بالمُهْجِر، فيقال: أَهْجَرَ، إذا قصد ذلك![4]

---

[1] (ص 88).

[2] ينظر: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، نايف المنصوري (ص 324).

[3] ينظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ص 446)، المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر بن مهران (ص 313)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (3/ 1392)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 329).

[4] ينظر: غريب الحديث، أبو عبيدٍ القاسم بن سلّام (2/ 63- 64)، غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ص 299)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 54- 56)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ص 833- 834، مادة: هجر).

الحديث الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الزَّاهِدُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ الْمَالِكِيُّ بِالرَّيِّ، ثنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَارِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ جُنْدُبٍ، ثنا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُعَاذًا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ**}[1] أَوْ {**نُتَّخَذَ**}؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقْرَأُ: {**أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ**} بِنَصْبِ النُّونِ.

"لم نكتب هذا الحديث إلا بهذا الإسناد إلا أن محمد بن سعيد الشامي ليس على شرط الكتاب"[2].

تعليق الذهبي:

"محمد بن سعيد هو المصلوب، هالك، وبكر بن خُنيس متروك".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بعلتين:

الأولى: محمد بن سعيد المصلوب[3]، وهو محمد بن سعيد بن حسان بن قيس القرشي، الشامي، الدمشقي، اتهمه أحمد بن حنبل، وشيخُه ابنُ نُمَيْر، وغيرهما بالوضع[4]، وقال يحيى ين معين: "منكر الحديث، وليس هو كما قالوا: صُلِبَ في الزندقة، ولكنه منكر الحديث"[5].

وقال أيضا: "ليس حديثه بشيء"[6].

---

[1] الفرقان، من الآية: 18.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 270، رقم الحديث: 2972)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (13/ 264، رقم الحديث: 16691)، ولم يعزه لغير الحاكم، وقد صحح الحاكم مثل هذا الإسناد في موضع آخر من (المستدرك) (2/ 260، رقم الحديث: 2935)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) قبل هذا الحديث بحديثين؛ فلذلك تعقبه ابن حجر هنا، فقال: "فقد تناقض قوله، فكأنه في الأول ما عرفه، فصحح حديثه على الاحتمال، ثم عرفه، فقال ما قال".

قال الباحث: وهذا الحديث الذي صحح الحاكم إسناده، قال عنه الذهبي أيضا في (التلخيص): "صحيح"، فوافقه ولم يتعقبه!! وينظر: (ص 7 - 8) من هذا البحث.

[3] اتُّهم بالزندقة؛ فصلبه أبو جعفر المنصور، فلُقّب بذلك، وقد ذكر حكاية الصلب أحمد بن حنبل، وشيخه أبو مسهر الغساني، ورواها عن أحمد بن حنبل ابنُه عبد الله، وأبو بكر المرّوذي، والحكاية في رواية الثاني بصيغة التمريض.

ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 380 - رواية ابنه) (1/ 106، 145 - رواية المرّوذي)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 319)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (53: 83).

[4] ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 380 - رواية ابنه)، المجروحين، ابن حبان (2/ 274- 276)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 561- 562)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 163).

[5] تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 426).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 263).

وقال البخاري، ومسلم، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني: "متروك الحديث"[1].

وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه، لا يتابع عليه"[2].

وقال الحاكم: "كان يروي المعضلات عن الأثبات ... وهو ساقط بلا خلاف بين أئمتنا"[3].

الثانية: بكر بن خُنيس، وقد اختلف فيه قول ابن معين بين التضعيف والترك، فمرة قال: "ليس بشي"[4]، ومرة قال: "شيخ صالح لا بأس به إلا أنه كان يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الزِقاق"[5]، كما اختلف فيه الرزيان: أبو زرعة وأبو حاتم، فقال الأول: "ذاهب"[6]، وقال الثاني: "كان رجلا صالحا غِرّا، وليس هو بقوي الحديث، لا يبلغ به الترك"[7].

وعامة أئمة الحديث على هذا الاختلاف، فقد قال النسائي وغيره: "ضعيف"[8]، وقال الدارقطني وغيرُه: "متروك"[9]، وقال مرة: "ضعيف"[10].

وقد شرح ابن عدي هذا الاختلاف، وفَصَلَ فيه، فقال: "وهو ممن يكتب حديثه، وهو يحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين يُشَبَّهُ عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس هو ممن يحتج بحديثه"[11].

وشذ أحمد بن عبد الله العِجْلي، فقال: "ثقة"[12].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[13]: "صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان".

قال الباحث: وللحديث **علة ثالثة:** وهي جهالة الوليد بن جُنْدب؛ فإنه لم يرو له إلا الحاكم، ولم يرو له إلا بهذا الإسناد الذي تكرر في كتابه ثلاث مرات، الأولى سبقت الإشارة إليها في تخريج الحديث، والثالثة ستأتي بعد

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري (1/ 94)، الكنى والأسماء، مسلم (1/ 525)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 263)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 91)، الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 70)، السنن، الدارقطني (1/ 415).

(2) الكامل في الضعفاء (7/ 323).

(3) المدخل إلى الصحيح (ص 193- 194).

(4) الجر والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 384).

(5) الكامل، ابن عدي (2/ 188).

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7/ 92- 93).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 384).

(8) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 24)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 422).

(9) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 25)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (1/ 260)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 422).

(10) مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُريق (ص 35).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 191).

(12) الثقات (1/ 250).

(13) (ص 126).

هذا الحديث، ولم أجد من ترجم له أو ذكره، ويغلب على ظني أن الحاكم وهم في اسمه، أو أنه أُدْخِلَ على الراوي عنه، وهو سويد بن سعيد؛ فإنه إمام كبير، أدرك الكبار وحدَّث عنهم، وعلى رأسهم مالك بن أنس، وحدث عنه الكبار، وعلى رأسهم مسلم، ولكنه عمي في آخر عمره، فصار يتلقّن ما ليس من حديثه، أو أنه دلسه؛ فإنه أيضا موصوف بالتدليس، فربما يكون هذا من تدليسه على أحد شيوخه الضعفاء، بأن سمّاه أو نسبَه إلى ما لا يعرف به[1].

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**أَنْ تَتَّخِذَ**} بفتح النون وكسر الخاء على تسمية الفاعل، وبها قرأ العشرة إلا أبا جعفر المدني، فإنه قرأها بضم النون وفتح الخاء على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهي مروية عن أبي عامر، رواها الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث الذماري[2] عنه، ورواها أيضا عبد الحميد بن بكار[3] عن أيوب بن تميم[4] عن يحيى عنه، وهي مروية عن جماعة من الصحابة والتابعين[5].

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 240)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10/ 227- 231)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (11/ 410- 420)، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني (ص 50)، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

[2] هو أبو عمرو - ويقال: أبو عمر - الغساني، الشامي، أخذ عن ابن عامر، وواثلة بن الأسقع، رضي الله عنه، وروى عنها، وهو الذي خلف ابن عامر في جامع دمشق، وقرأ عليه جمع من الأئمة، منهم عراك بن خالد، وأيوب بن تميم، والوليد بن مسلم، وكان قليل الحديث، روى له أصحاب السنن، ووثقه يحيى بن معين، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، توفي سنة (145) هجرية.

ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7/ 463)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 135- 136)، تهذيب الكمال، المزي (31/ 256- 259)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (1/ 62- 63).

[3] هو أبو عبد الله السلمي، الدمشقي، ثم البيروتي، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى عن الوليد بن مسلم وغيره، وقرأ عليه العباس بن الوليد البيروتي، وروى عنه، وروى عنه أبو داود في (المراسيل)، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم، وقد انفرد عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر بفتح الواو من {**عَوْرات النساء**} [النور: 31]، لم يروه عنه غيره، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في (الثقات) (8/ 402)، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب) (ص 332): "مقبول"، توفي سنة (221- 230) هجرية.

ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 9)، تهذيب الكمال، المزي (16/ 408- 409)، تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 613)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 360).

[4] هو أبو سليمان التميمي، الدمشقي، قرأ القرآن على يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة، وأخذ القراءة عنه عرضا عبد الله بن ذكوان، والوليد بن عتبة، وأخذ عنه الحروف عبد الحميد بن بكار، وأبو مسهر الغساني، وهشام بن عمار، روى الحديث عن الأوزاعي، وعثمان بن أبي العاتكة، وغيرهما، وحدث عنه: هشام، ودُحَيم، وآخرون، قال الذهبي: "وهو ثقة في الحديث والقراءة"، توفي سنة (198) هجرية.

ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (10/ 89- 92)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص 89)، تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1076).

[5] ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 322- 323)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 119- 120)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1413- 1414)، تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري =

وقد اختلف النحويون في توجيه قراءة أبي جعفر من الناحية الإعرابية على ثلاثة أقوال[1]:

الأول: إن قوله: {**مِنْ أَوْلِيَاءَ**} في موضع نصب، مفعولٌ ثانٍ، و(مِنْ) فيه زائدة لوجود النفي، كقولك: ما اتّخذْتُ زيدا من وكيل، وهو للفرّاء، ونوقش في ذلك.

الثاني: إنه في موضع نصب على الحال، دخلت عليه (مِنْ) الزائدة لوجود النفي، وهو لأبي الفتح بن جِنّي، ونوقش في دخول (مِنْ) الزائدة على الحال، وهذا التوجيه من ابن جني مبني على أنّ {**نُتَّخَذَ**} متعدٍّ إلى مفعول واحد، كقوله، تعالى: {**أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ**}[2].

الثالث: إنه في موضع نصب على المفعولية، دخلت عليه (من) للتبعيض، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ بعضَ أولياء، وهو للزمخشري.

وأما على قراءة الجماعة، فإن قوله: {**مِنْ أَوْلِيَاءَ**} في موضع نصب، مفعول به.

وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي[3]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى قراءة أبي جعفر[4]، بل قال الزجّاج: "وهذه القراءة عند أكثرِ النحويين خَطأ"[5].

ويُجابُ عن ذلك بأن القراءة سنة متبعة، لا تخضع للقياس اللغوي، ولا لشهرة الاستعمال، وبخاصة إذا كانت مروية عن جمع من الصحابة والتابعين[6]، نعم، تبقى المفاضلة بينها وبين غيرها، ولا شك في أرجحية قراءة عامة القُرّاء حتى عند الفَرّاء[7].

= (ص 484).

[1] ينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 264)، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (4/ 60- 61)، إعراب القرآن، النحاس (3/ 107- 108)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 119- 120)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (3/ 270)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (8/ 465- 466).

[2] الأنبياء، الآية: 21.

[3] هو أبو عمر البصري، الثقفي، النحوي، ولاؤه لبني مخزوم، ونزل في ثقيف، فاشتهر بهم، كان رأسا في العربية، وصاحب تقعير في كلامه واستعمالٍ لغريب اللغة، وكان صديقا لأبي عمرو بن العلاء، وقد أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن أبي إسحاق، وابن كثير المكي، وأخذ عنه النحو الخليلُ وغيره، وصنف في النحو كتابي (الإكمال) و(الجامع)، وأشياء سواهما، وقال فيه ابن معين: "بصري ثقة"، توفي سنة (151- 160) من الهجرة.

ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 178- 179).

[4] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (13/ 10- 11).

[5] معاني القرآن وإعرابه (4/ 60).

[6] ينظر: (ص 19) من هذا البحث.

[7] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 249).

الحديث الخامس عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دَاوُدَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ جُنَيْدٍ، ثنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ جُنْدُبٍ، ثنا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**الم غُلِبَتِ الرُّومُ**}[1] أَوْ غَلَبَتْ؟ فَقَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**الم غُلِبَتِ الرُّومُ**}.

"لم نكتب هذا الحديث إلا بهذا الإسناد إلا أن محمد بن سعيد الشامي ليس على شرط الكتاب"[2].

تعليق الذهبي:

"محمد بن سعيد هو المصلوب، هالك، وبكر بن خُنيس متروك".

تعليق الباحث:

ساق الحاكم هذا الحديث بنفس إسناد الحديث الذي قبله، وقد تكرر هذا الإسناد في موضع ثالث أيضا، كما سبق بيانه في تخريجه، وتقدم تعليق الباحث على كلام الذهبي، وعلى باقي رجاله، فلا حاجة للإعادة.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ آية الروم، ولِسؤالِ عبد الرحمن بن غَنْمٍ معاذَ عن وجه قراءتها، وهذه الآية لا اختلاف بين القراء فيها، وروي عن ابن عمر أنه قرأها بالبناء للفاعل، وقد ساقه عنه ابن جرير بإسناده، فقال: حدثنا ابن وكيع، قال: ثني أبي عن الحسن الجُفْري عن سليط، قال: سمعت ابن عمر، يقرأ {**الم غَلَبَتِ الرُّومُ**}، فقيل له: يا أبا عبد الرحمن، على أي شيء غلَبوا؟ قال: على ريف الشام[3].

وهذه الرواية منكرة، إسنادها ضعيف جدا، سفيان بن وكيع تقدم أنه متروك الحديث، قد اجتمع أئمة الحديث على ضعفه[4].

---

[1] الروم، الآيتان: 1، 2.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 270، رقم الحديث: 2973)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (13/ 264، رقم الحديث: 16690)، وسبق تعقب ابن حجر العسقلاني على كلام الحاكم في الحديث الذي قبله من هذا البحث.

[3] جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 66)، وينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 319).

[4] ينظر: (ص 56) من هذا البحث.

♦ وشيخه الحسن الجُفْريّ[1]، هو ابن أبي جعفر البصري، وهو أيضا مُجْمَعٌ على ضعفه، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه[2]، وقد لخص حاله أبو حاتم الرازي، فقال: "ليس بقوي في الحديث، كان شيخا صالحا، في بعض حديثه إنكار"[3]، وشرح ذلك ابن حبان، فقال: "وكان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوةَ في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدث وهم فيما يروي، ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كان فاضلا"[4].

♦ و(سَلِيطٌ) اثنانِ، كلاهما رويا عن ابن عمر: سليط بن عبد الله بن يسار المكي، وسليط بن سعد، وقد ترجم لهما البخاري في (التاريخ الكبير)[5] وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6] ولم يذكرا فيهما جرحا ولا تعديلا، والأول روى عنه اثنان، والثاني لم يرو عنه إلا واحد، وليس في الرواة عن واحد منهما الحسن الجفري، ومع ذلك ذكرهما ابن حبان في (الثقات)[7] على طريقته في توثيق المجاهيل، وقال العِجْلي في الثاني منهما: "مدنِي تابعيٌّ ثقة"[8].

قال الباحث: والعجلي متساهل في التوثيق عموما، ومن ذلك توثيق المجاهيل، فهو وابن حبان مشتركان، كما قال عبد الرحمن بن يحيى المُعَلّمي: "وتوثيق العجلي وجدْتُه بالاستقراء، كتوثيق ابن حبان أو أوسع"[9].

وقال ابن جرير: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا الذي لا يجوز غيره {**الم غُلِبَتِ الرُّومُ**} بضم الغين؛ لإجماع الحجة من القراء عليه"[10].

وقد أورد الحاكم في تفسير سورة الروم من (المستدرك على الصحيحين)[11] حديثا آخر ليس على شرط هذا البحث، وفيه ذِكْرٌ صريح لكون الروم انهزموا أولا، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي، ثنا **أبو إسحاق الفزاري** عن سفيان الثوري عن حبيب ابن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان المسلمون يحبون أن تظهر الروم على فارس لأنهم أهل الكتاب، وكان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم لأنهم أهل أوثان، فذكر ذلك المسلمون لأبي بكر، رضي الله عنه، فذكر ذلك أبو بكر للنبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: "**أَمَا إنهم سيُهزمون**"،

---

[1] هو بضم الجيم وإسكان الفاء.
ينظر: الإكمال، ابن ماكولا (2/ 243).

[2] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 277).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 29)، ونقل ابن هانئ عن أحمد بن حنبل نحوه.
ينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي النوري وآخران (1/ 244).

[4] المجروحين (1/ 237).

[5] (4/ 191، 192).

[6] (4/ 286).

[7] (4/ 342- 343).

[8] معرفة الثقات (1/ 424).

[9] الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة (ص 68)، وينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (1/ 266- 257).

[10] جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 66).

[11] (2/ 445، رقم الحديث: 3540).

فذكر أبو بكر لهم ذلك، فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلا، فإنْ ظهروا كان لك كذا وكذا، وإنْ ظهرنا كان لنا كذا وكذا، فجعل بينهم أجل خمس سنين، فلم يظهروا، فذكر ذلك أبو بكر للنبي ﷺ، فقال: "**أَلَا جَعَلْتَهُ**"، أراه قال: "**دونَ العَشَرَة**"، قال: فظهرت الروم بعد ذلك، فذلك قوله، تعالى: {**غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ**}، قال: فغُلبت الروم، ثم غَلبت بعدُ، {**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ اللَّهِ**}[1]، قال سفيان: وسمعت أنهم ظهروا يوم بدر.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"، وهو كذلك[2].

وقد أخرجه أحمد في (المسند)[3] عن معاوية، والترمذي في (السنن)[4]، والنسائي في (السنن الكبرى)[5] كلاهما عن الحسين بن حُرَيْثٍ عن معاوية عن أبي إسحاق الفزاري به.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن [صحيح][6] غريب، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة".

قال الباحث: وأورد الحاكم قبل هذا الحديث أثرا موقوفا، كان يحسن به أن يذكره في هذا الموضع، قال: أخبرني محمد بن الخليل الأصبهاني أبو عبد الله، ثنا موسى بن إسحاق القاضي، حدثني أبي، ثنا معن بن عيسى، ثنا معاوية بن أبي صالح عن مرثد بن سُمَي الخولاني، قال: سمعت أبا الدرداء - رضي الله عنه - يقول: سيجيء قوم يقرأون: {**الم غَلَبَت الرُّومُ**}، وإنما هي {**غُلِبَت**}.

وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[7].

وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

وهذا الأثر وإن كان موقوفا، فهو في حكم المرفوع.

---

[1] الآيات: 1- 5.

[2] ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني (7/ 364- 365، تحت الحديث: 3354)، التعليق على مسند أحمد بن حنبل، شعيب الأرناؤوط (4/ 491).

[3] (4/ 296- 297، رقم الحديث: 2495، 4/ 490- 491، رقم الحديث: 2769).

[4] (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب: ومن سورة الروم، 5/ 343، رقم الحديث: 3193).

[5] (كتاب التفسير - باب سورة الروم، 10/ 212، رقم الحديث: 11325).

[6] هذه الزيادة ليست في نسخة أحمد شاكر، ولا نسخة بشار عواد، ولا تحفة الأحوذي، ولكنها ثابتة في بعض النسخ، فقد نقل الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (7/ 365) كلام الترمذي بها، وفي الكلام بدونها قصور في الحكم على الحديث.

[7] المستدرك على الصحيحين، 2/ 444، رقم الأثر: 3539، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 594، رقم الأثر: 16161) واقتصر في عزوه على الحاكم.

الحديث السادس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَطِيعِيُّ بِبَغْدَادَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأُوَيْسِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ أُحُدٍ مَرَّ عَلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَهُوَ مَقْتُولٌ، عَلَى طَرِيقِهِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ رَسولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَعَا لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: {**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا**}[1]، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَشْهَدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأْتُوهُمْ وَزُورُوهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا رُدُّوا عَلَيْهِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"[كذا قال]! [و] أنا أحسبه موضوعا، [وقطن لم يرو له البخاري، وعبد الأعلى لم يخرجا له][3]".

---

[1] الأحزاب، الآية: 23.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 271، رقم الحديث: 2977)، وعنه البيهقي في (دلائل النبوة) (7/ 284)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (15/ 341، رقم الحديث: 19430)، ولم يزد في عزوه على الحاكم، ولكن سمى شيخه (عبيد الله) بالتصغير.

وخالف سليمانَ بن بلال حاتمُ بن إسماعيل المدني فجعله من مسند أبي ذر.

أخرجه الحاكم أيضا (كتاب معرفة الصحابة - مناقب مصعب الخير، 3/ 221، رقم الحديث: 4905)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الشَّهِيدُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَجَبِيُّ، ثنا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ به مختصرا، وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"!

ومن طريق ابن هانئ أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) (3/ 284- 285)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ إِمْلَاءً، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ به.

وخالف عبدَ الله بنَ عبد الوهاب الْحَجَبِيَّ **قتيبةُ بن سعيد**، فرواه عن عبيد بن عمير مرسلا، مختصرا.

أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (1/ 107)، فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَا: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ، ثَنَا **قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** به.

وتابع قتيبةَ بنَ سعيد متابعةً قاصرة يحيى بنُ العلاء.

أخرجه أيضا أبو نعيم في (حلية الأولياء) (1/ 108)، فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ (هو الطبراني)، ثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، ثَنَا أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ به، بنحو رواية سليمان بن بلال إلا أنه لم يذكر الآية.

وتابع قتيبةَ أيضا متابعةً قاصرة عبدُ الله بن المبارك، فرواه عن قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مرسلا، مطولا، بنحو رواية سليمان، كما في كتاب (الجهاد) لابن المبارك (ص 81- 82، رقم الحديث: 95).

وتابع ابنَ المبارك متابعة تامة، معاذُ بن عبد الله.

أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (3/ 121)، قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا عمرو (هكذا في الأصل، وصوابه: عمر) بن صهبان عن معاذ بن عبد الله عن وهب بن قطن (هكذا في الأصل، والصواب: قطن بن وهب، كما في سائر الروايات) به.

[3] ما بين المعكوفات ليست في النسخة التي أعتمدها وأحيل عليها، وهي طبعة دار الكتب العلمية، وهو ثابت في (مختصر ابن الملقن) (2/ 725، رقم الحديث: 272)، وينظر: طبعة دار المنهاج القويم لـ(المستدرك على الصحيحين) (4/ 122، رقم الحديث: 3012).

تعليق الباحث:

هذا الحديث يدور على قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ، وقد روى له مسلم حديثا واحدا من رواية مالك[1]، ولم يرو له البخاري، كما قال الذهبي، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[2].

وقال النسائي: "ليس به بأس"[3].

وأورد ابن حبان في (الثقات)[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق".

♦ وعبد الأعلى ليس من رجال الشيخين كما قال الذهبي، ولم يرو له من الستة إلا أبو داود في (المراسيل)، روى له حديثا واحدا[6]، ولكن وثقه يحيى بن معين[7]، وقال أبو بكر المَرُّوذي: "وعرضْتُ على أبي عبد الله كتابا فِيهِ هَذِه الْأَسْمَاء: ... عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فقال: ليس بهم بأس، إلا إسحاق، فإنه نقض يده، وضعفه، وأنكره"[8].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[9].

ويُضاف إلى استدراك الذهبي - عبدُ العزيز بن عبد الله الأُوَيْسيّ؛ فإنه من رجال البخاري وحده، ولم يرو له مسلم، قال الذهبي نفسه: "لم أظفر له بوفاة، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين، لم يلحقه مسلم"[10].

♦ ومحمد بن إسماعيل الراوي عنه، هو ابن يوسف السُّلَمي، الترمذي، روى عنه الترمذي، والنسائي، ووثقه، هو والدارقطني، والحاكم، وغيرهم[11]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[12]، وقال ابن أبي حاتم: "تكلموا فيه"[13].

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 621- 622).

(2) الجرح والتعديل، بن أبي حاتم (7/ 138).

(3) تهذيب الكمال، المزي (23/ 621).

(4) (7/ 344).

(5) (ص 456).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (16/ 356- 358).

(7) ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 227).

(8) الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 166- 168).

(9) (7/ 130).

(10) سير أعلام النبلاء (10/ 369).

(11) ينظر: تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي = مشيخة النسائي، النسائي (ص 96)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 138)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/ 40- 43)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 53).

(12) (9/ 150- 151).

(13) الجرح والتعديل (7/ 190- 191).

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "ثقة حافظ، لم يتضح كلام أبي حاتم فيه".

قال الباحث: لم ينقل ابنُ أبي حاتم كلاما فيه عن أبيه، وإنما عمَّم وأبهم، ولذلك قال الحاكم: "لم يتكلم فيه أبو حاتم"[2]، فلعله سقط من كلام ابن حجر كلمة (ابن)، أو هو سبق قلم منه.

♦ وأما شيخ الحاكم، فقد سماه ابن حجر في (إتحاف المهرة)، كما سبق في تخريج الحديث - (عبيدَ الله)، وهكذا أورده ابن النجار في (الذيل على تاريخ بغداد)[3]، ونسبه، فقال: "عبيد الله بن محمد بن عبد الرحمن الخراساني"، وساق له حديثا في (المستدرك على الصحيحين)[4]، ولكنه في الأصل: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُرَاسَانِيُّ، بِبَغْدَادَ فِي الْقَطِيعَةِ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ)!! ولم أقف على من ترجم له أو ذكره، لا على ما ذكره ابن النجار، ولا على ما هو في (المستدرك)[5]، ويظهر للباحث أن الوهم في وصْلِ الحديث وجَعْلِه من مسند أبي هريرة منه، والصواب فيه أنه من مسند أبي ذر على رواية عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي، كما سبق في تخريج الحديث، وهو أحد الثقات، ومَنْ دونه كذلك، أو أنه مرسل على رواية قتيبة بن سعيد، وهو ثقة ثبت، وروايته أصح، ولكن الراوي عنه، وإن كان أحد الأئمة الحفاظ الثقات، فإن القَرِينَيْنِ دونه، أحدهما متهم بالكذب، وهو أحمد بن محمد بن صالح، وهو ابن مقسم المقرئ، ليّنه أبو نعيم الأصبهاني نفسه، واتهمه غيره بالكذب[6]، والآخر، وهو إبراهيم بن عبد الله، المعروف بابن أبي العزائم، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[7]، فقال: "روى عنه أبو نعيم الحافظ، ومحمد بن أحمد الجواليقي، الكوفي، المتوفى بمصر سنة إحدى وثلاثين (أي: وأربعمائة)، وغيرُهما"، ولم يذكر فيه الذهبي جرحا ولا تعديلا، وقد أكثر أبو نعيم من الرواية عنه.

ويقوي رواية قتيبة بن سعيد المرسلة متابعات غيره عليها، وأجلُّها متابعةُ عبد الله بن المبارك.

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني هذا الحديث في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[8]، وحكم عليه بالضعف، واستدرك على الذهبي في حكمه عليه بالوضع، فقال: "أمّا أنه موضوع فلا! كيف، وليس فيه ما يخالف الكتاب والسنة؟! وكون الموتى لا يسمعون، لا يلزم منه ألّا يُسْمِعَ اللهُ منهم من شاء، ما شاء، متى شاء ...".

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لإرساله.

---

[1] (ص 468).

[2] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 138).

[3] (17/ 89- 90).

[4] (1/ 729، رقم الحديث: 1997).

[5] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 30)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 638- 639).

[6] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (6/ 113)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 260- 261).

[7] (8/ 163).

[8] (11/ 365- 369، رقم الحديث: 5221).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ لآية الأحزاب، وهذه الآية لا اختلاف فيها بين القراء؛ ولذلك كان الأنسب أن يذكر هذا الحديث في التفسير أو المناقب، لا القراءات، وقد فعل ذلك في المناقب، فأورده في مناقب مصعب الخير، مصعب بن عمير من حديث أبي ذر، كما سبق في تخريج الحديث.

الحديث السابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ، ثنا مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ[1] مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**لَقَدْ كَانَ لِسَبَاءٍ**[2] **فِي مَسَاكِنِهِمْ**}[3].

"هَذِهِ نُسْخَةٌ لَمْ نَكْتُبْهَا غَالِبَةً إِلَّا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَالشَّيْخَانِ لَمْ يَحْتَجَّا بِابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ"[4].

تعليق الذهبي:

" لم يصح".

تعليق الباحث:

أجمل الذهبي في تضعيف الحديث، وفيه أربع علل:

الأولى: عبد الرحمن بن البيلماني، والد محمد، قال فيه أبو حاتم الرزي: "ليّن"[5].

وقال الدارقطني: "يعتبر به"[6]!

وأما ابن حبان، فأورده في (الثقات)[7]، ولكنه قال مستدركا: "لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب".

الثانية: محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، قال فيه يحيى بن معين: "ليس بشيء"[8].

وقال البخاري، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي: "منكر الحديث"، وزاد البخاري: "وكان الحميدي يتكلم فيه"، وزاد أبو حاتم الرازي: "مضطرب الحديث"[9].

---

[1] في الأصل: "عبد الله بن محمد بن الحارث"، وهو تحريف، والتصحيح من (إتحاف المهرة).

[2] هكذا في الأصل، وهو تحريف، والأقرب أن يكون بالهمزة المفتوحة {**لِسَبَأٍ**}، وهي إحدى القراءات السبعية كما سيأتي.

[3] سبأ، من الآية: 15.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 271، رقم الحديث: 2978)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 558، رقم الحديث: 9956)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 216).

[6] الضعفاء والمتروكون (3/ 129)،

[7] (5/ 91).

[8] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 311).

[9] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (1/ 163)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 311)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 92)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 261).

واتهمه ابن حبان بالوضع، فقال: "حدث عن أبيه بنسخة، شبيها بمائتي حديث، كلُّها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب"[1].

وقال ابن عدي: "وكل ما روي عن ابن البيلماني، فالبلاء فيه من ابن البيلماني، وإذا روى عن ابن البيلماني محمدُ بن الحارث، فجميعا ضعيفان: محمد بن الحارث وابن البيلماني، والضعفُ على حديثها بيّن"[2].

وقال الحاكم: "يروي عن أبيه عن ابن عمر المعضلات"[3].

الثالثة: محمد بن الحارث، وهو أبو عبد الله الحارثي، الهاشمي، البصري، وكلام أكثر أئمة الحديث فيه دائر بين الضعف والضعف الشديد، وفيهم يحيى ابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان[4]، لا سِيَّما في روايته عن شيخه محمد بن عبد الرحمن البيلماني، كما سبق عن ابن عدي، وقال العقيلي: "حدّث عنه بمناكير"[5].

وقال ابن عدي أيضا: "وعامة ما يرويه غير محفوظ"[6].

ولذلك لم يعتبر ابن حجر العسقلاني بتوثيق ابن حبان، ولا بغيرِه له، فقال في (تقريب التهذيب)[7]: "ضعيف".

الرابعة: محمد بن سنان الْقَزَّازُ، فقد اتهمه أبو داود وابن خِراش بالكذب، ومشّاه الدارقطني، فروى الحاكم عنه أنه قال: "لا بأس به"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ضعيف".

فهؤلاء الأربعة كلهم لم يحتجَّ بهم الشيخان، وليس محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني وحده، كما ذكر الحاكم، غير أن ابن البيلماني أشدهم ضعفا، والبلاء في هذا الحديث منه، كما قال ابن عدي، ولم يسلم في إسناد هذا الحديث إلا شيخ الحاكم وحده، فقد ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[10]، ووصفه بقوله: "الإمام، المفيد، الثقة، محدث المشرق"، وترجم له أيضا في (تاريخ الإسلام)[11]، و(سير أعلام النبلاء)[12]، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك).

---

(1) المجروحين (2/ 264).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 388).

(3) المدخل إلى الصحيح (ص 196).

(4) ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 226)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 231)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 92).

(5) الضعفاء الكبير (4/ 101)

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 384).

(7) (ص 472).

(8) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 279)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/ 405- 408)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 575).

(9) (ص 482).

(10) (3/ 52).

(11) (7/ 841- 846).

(12) (15/ 452- 460).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ آية سبإ، وقد اختلف القُرّاء في حرفين منها:

الأول: قوله، تعالى: {**لِسَبَأٍ**}، وفيه ثلاث قراءات[1]:

الأولى: بفتح الهمزة من غير تنوين، وبها قرأ أبو عمرو بن العلاء، وابن كثير في رواية البزي، وعاصمٌ في رواية المفضل بن محمد الضبّي.

الثانية: بسكون الهمزة في الوصل على نية الوقف، وهي رواية قُنْبُل عن القَوَّاسِ عن ابن كثير، واخْتُلِفَ عليه في ذلك، فرُوي عنه هذا الوجه، وروي عنه أيضا بسكون الألف بدلا من الهمز.

وتابعه على الوجه الأول أحمد بن يزيد الْحُلْوَانِيّ عن القَوَّاسِ، وتابع القواسَ عن ابن كثير شبلُ بن عبّاد، ومع ذلك فقد قال أبو بكر بن مجاهد: "وهو وهم"، وقال أبو بكر بن مَهْران: "وهو غلط"!!

وتابعه على الوجه الثاني ابنُ فُلَيْح عن أصحابه المكّيّين عن ابن كثير.

وتحصل من هذا: أن في قراءة هذا الحرف عن ابن كثير ثلاثةَ أوجه.

الثالثة: بكسر الهمزة والتنوين، وبها قرأ الباقون: ابن عامر، وعاصم في رواية نَجْمَيْهِ، وأبو جعفر، وحمزة، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وخلَفٌ.

والاختلاف في {**سَبَإٍ**} من قوله - تعالى - في آية النمل: {**وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**}[2]- كالاختلاف في آية سبإٍ، سواءً.

والقراءة الأولى على أنه اسم مدينة أو اسم قبيلة، وكلاهما لا يُصرف للعلمية والتأنيث، والقراءة الثالثة على أنه اسم رجل أو اسم بلد، فقد يراد بالاسم الواحد هذا أحيانا وهذا أحيانا، كما هو الحال في ثمود، وثقيف، وقريش، وبكر، وتغلب، وقد يغلب أحدهما على الآخر في الاستعمال، وقد يستويان.

وأما القراءة الثالثة، فعلى أنه اسم مؤنث، وهو أثقل من المذكّر، ومعرفة، وهو أثقل من النكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل، فلما اجتمع في الاسم هذه المُثَقّلات الثلاثة، خُفّف بالإسكان [3].

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (480)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 331- 332)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1432- 1433)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 337).

[2] من الآية: 22.

[3] ينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 289- 290)، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص 270)، الحجة للقراء السبعة، =

الثاني: قوله تعالى: {**مَسَاكِنِهِمْ**}، وفيه أيضا ثلاث قراءات[1]:

الأولى: على الجَمْع كما جاء في هذا الحديث، وبها قرأ ابن عامر، وابن كثير، وعاصم في رواية شعبة، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ونافع، ويعقوب.

الثانية: على الإفراد مع فتح الكاف، وبها قرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ، وحمزةُ.

الثالثة: على الإفراد مع كسر القاف، وبها قرأ الكسائي، وخلف.

قال الفراء: "وهي لغة يَمانيّة فصيحة"[2].

وقال أبو علي الفارسي في توجيه رواية الإفراد: "من قال: {**مَسَاكِنِهِمْ**}، أتى باللّفظ وفقا للمعنى؛ لأنّ لكلّ ساكن مسكنا، فجُمِع، والمساكن: جمع مسكن، الذي هو اسم للموضع من سكن يسكن، ومن قال: {**مَسْكَنِهِمْ**}، فيشبه أن يكون جعل المسكن مصدرا، وحذف المضاف، والتقدير: في مواضع سُكْناهم، فلمّا جعل المسكن كالسُّكْنى، أُفرد، كما تُفْرَدُ المصادر ... وعلى هذا قولُه، سبحانه: {**فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ**}[3]، أي: مواضع قعود، ألا ترى أنّ لكلّ واحد من المتّقين موضع قعود"[4].

= أبو علي الفارسي (4/ 382- 383).

[1] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 528)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 361- 362)، جامع البيان، أبو عمرو الداني (4/ 1503)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 250).

[2] معاني القرآن (2/ 357).

[3] القمر، من الآية: 55.

[4] الحجة للقراء السبعة (6/ 12- 13).

الحديث الثامن عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، ثنا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظُ، ثنا أَحْمَدُ ابْنُ دَاوُدَ بْنِ الْمُسَيِّبِ الضَّبِّيُّ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا**}[1]مُخَفَّفَةً.

"رُوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، غَيْرَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ؛ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَحْتَجَّا بِهِ"[2].

تعليق الذهبي:

"في إسناده إسماعيل بن رافع هالك".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بإسماعيل بن رافع، وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه إلى ما بين "ضعيف"، و"ليس بشيء"، و"منكر الحديث"، و"متروك الحديث"، إلا البخاري، فنقل عنه الترمذي أنه قال: "ثقة مقارب الحديث"[3].

وقال ابن حبان: "كان رجلا صالحا، إلا أنه يقلب الأخبار، حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها"[4].

وقال ابن عدي: "وأحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء"[5].

♦ وباقي رجاله أعلام ثقات إلا أحمد بن داود بن المسيّب الضبي فلم أعرفه، وليس له ذكر عند الحاكم إلا في هذا الموضع، ولم يذكره غيره، والأظهر أنه أحمد بن يونس بن المسيب الضبي، وَهِمَ فيه الحاكم، أو تصحّف على الناسخ، وهو أحد الأعلام الثقات[6]، وقد روى له الحاكم في مواضع عدة من (المستدرك).

وأبو عاصم، هو الضحاك بن مَخْلَد النبيل، روى له الجماعة، وصالح بن محمد، هو الملقب بـ(جَزَرة).

---

[1] يس، من الآية: 62.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 272، رقم الحديث: 2980)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (15/ 589، رقم الحديث: 19950) واقتصر في عزوه على الحاكم.

[3] ينظر: السنن، الترمذي (4/ 189، تحت الحديث: 1666)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 168- 169)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 62)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 16)، سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 14)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 227)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 258).

[4] المجروحين (1/ 124).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 454).

[6] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 81)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 84)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 432- 433)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (6/ 121- 124)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (12/ 595- 596).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**جِبِلًّا**} بتخفيف اللام، وفيه وجهان:

الأول: بضم الجيم والباء معا، وبها قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف.

الثاني: بضم الجيم وسكون الباء، وبها قرأ ابن عامر، وأبو عمرو.

والقراءة الأخرى بتشديد اللام، وفيها أيضا وجهان:

الأول: بكسر الجيم والباء معا، وبها قرأ عاصم، وأبو جعفر، ونافع، ويعقوب في رواية رُوَيْسٍ.

الثاني: بضم الجيم والباء معا، وبها قرأ يعقوب في رواية رَوْحٍ[1].

وهذه كلها لغات مختلفة، وفيها أيضا لغات أخرى، والمعنى في جميع ذلك واحد، وهو: الأُمَّةُ من الخَلْق، والْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وهو على التشبيه بالجَبَل فِي العِظَم[2].

---

[1] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 542)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (372)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 216)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1520- 1521)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 355).

[2] ينظر: لسان العرب، ابن منظور (11/ 98- 99، مادة: جبل)، تاج العروس، الزبيدي (28/ 175- 176، مادة: جبل).

الحديث التاسع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهُ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا **أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ** عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

" سَلّامٌ ضعيف".

تعليق الباحث:

سبق مثل هذا الإسناد عن سلام من روية أبي حاتم الرزي عنه، وإعلال الذهبي له أيضا بقوله: "واهٍ"، والمعنى واحد، وسبق أنه منكر الحديث، يتفرد عن الثقات بأشياء لا يتابع عليها[3]، ومن هؤلاء: أبو عمرو بن العلاء[4]، وقد ذكر له ابن حبان هذا الحديث في ترجمته من (المجروحين)[5].

♦ ومَنْ دون سلّام إمامان حافظان ثقتان، وقد أكثر الحاكم من الرواية عن شيخه في (المستدرك).

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على قراءة قوله، تعالى: {**فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**}، وليس فيه بيان وجه القراءة، وقد اختلف القراء منها في قوله، تعالى: {**شُرْبَ**}، فقرأ عاصم، وأبو جعفر، وحمزة، ونافع بضم الشين.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وخَلَف بن هشام بفتح الشين[6].

---

[1] الواقعة، الآية: 55.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 274، رقم الحديث: 2987)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (9/ 387، رقم الحديث: 11511)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (4/ 324) من طرق أخرى عن سلّام به.

[3] ينظر: (ص 49) من هذا البحث.

[4] ينظر: (ص 50) من هذا البحث.

[5] (1/ 342)

[6] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 623)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مِهْران (ص 427)، جامع البيان في القراءات =

وهما لغتان في مصدر الفعل، كـ(الضُعْفِ) و(الضَعْف).

وفيه أيضا لغة ثالثة بالكسر: (شِرْبٌ) كـ(ذِكْر)، وذكر الفيروزآبادي أنها قراءة مجاهد، وأبي عثمان النَّهْدي[1].

وقيل: إنَّه بالفتح مصدرٌ للفعل، وبالضم والكسر اسمان للمصدر[2].

= السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1627)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 383).

[1] هو عبد الرحمن بن ملّ - وقيل: ابن ملّي - بن عمرو، أحد المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، ولم يروه، وهاجر إلى المدينة في أول خلافة عمر، وأخرج له أصحاب الكتب الستة، وكان أحد المعمّرين، توفي سنة (100) من الهجرة، وقيل: قبلها، وقيل بعدها.

واسم والده (ملّ) باللام المشددة، والميمُ مثلثة.

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 175- 178)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 351).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 134)، إعراب القرآن، أبو جعفرٍ النحاس (4/ 225)، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص 341)، تاج اللغة وصحاحُ العربية = الصِحَاح، الجوهري (1/ 153)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي (3/ 305).

الحديث العشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ، ثنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" يَقْرَأُ: {**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**}[1] بِرَفْعِ الرَّاءِ، وَقَالَ: "هِيَ الْأَوْثَانُ"[2].

تعليق الذهبي:

سكت الذهبي على هذا الحديث تبعا للحاكم في النسخة التي أعتمد عليها من (المستدرك)، ونقل عنه ابن المُلقِّن أنه تعقب الحاكم هنا، فقال: "فيه محمد بن كثير المِصِيصِي، خرّج له النسائي، وهو صُوَيْلِح"[3].

تعليق الباحث:

ذكر الذهبي أن محمد بن كثير المِصِيصِي صُوَيْلِح، ومراده أنه يعتبر به، ولا يصلح للاحتجاج، ومحمدٌ هذا اختلف فيه أئمة الحديث[4]، وقد لخّص حاله ابن حجر العسقلاني، فقال في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوقٌ، كثير الغلط".

وفي حديثه عن معمرٍ والأوزاعيّ خاصةً - مناكيرُ، لا يتابعه عليها أحد، وهذا منها، كما تبين من تخريج الحديث، وفي تعقيب الحاكم على روايته برواية عبد الرزاق المطوّلة في سبب نزول آيات المدثر، وسكوتِه عليها - إشارةٌ منه إلى نكارتها!

♦ ومحمد بن كثير المِصِيصِي لم يتفرد النسائي بالرواية له كما يوهم كلام الذهبي، بل خرّج له أيضا أبو داود

---

[1] المدثر، الآية: 5.

[2] **تخرج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 275، رقم الحديث: 2992)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 605، رقم الحديث: 3851)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ورواه عبد الرزاق عن معمر به مطولا في قصة فترة الوحي، ونزول أوائل المدثر، وليس فيه ذكر للحرف!

أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب تفسير القرآن - باب قوله: {**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**}، 6/ 162، رقم الحديث: 4925، بابُ {**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**}، 6/ 162، رقم الحديث: 4926)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب الوحي - باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، 1/ 143، رقم الحديث: 256) وغيرهما من طريق عبد الرزاق به، وفي الموضع الثاني عند البخاري بيان أن التفسير من قول أبي سلمة.

قال الباحث: ومن هؤلاء الـ(غير) الذين أخرجوا الحديث من هذا الطريق - الحاكم أيضا في (المستدرك على الصحيحين) (4/ 836، رقم الحديث: 2993)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ"، وسكت عليه الذهبي، ولم يتعقبه!!

[3] مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم (2/ 731، رقم الحديث: 276)، وينظر: طبعة دار المنهاج القويم لـ(المستدرك على الصحيحين) (4/ 129، رقم الحديث: 3027).

[4] ينظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص 357)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 69- 70)، الثقات، ابن حبان (9/ 70)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 500- 501)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 18- 20)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 369- 370).

[5] (ص 504).

والترمذي من أصحاب السنن، كما ذكر الذهبي نفسه في (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)[1]، وغيرِه.

♦ وأبو الأحوص محمد بن الهيثم الراوي عنه أحد الحفاظ الثقات، وشيخُ الحاكم ترجمه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[2]، وقال: "كان ثقة".

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ قوله، تعالى: {**وَالرُّجْزَ**} برفع الراء، وبها قرأ أبو جعفر المدني، وعاصمٌ في رواية حفص، ويعقوبُ الحضرمي.

وقرأ الباقون {**وَالرِّجْزَ**} بكسر الراء[3].

قال الباحث: وقد جاءت القراءة بالكسر في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عند الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[4]، ولكنه ليس على شرط هذا البحث.

قال ابن جرير الطبري: "فمن ضم الراء وَجَّهَهُ إلى الأوثان، وقال: معنى الكلام: والأوثانَ فاهجر عبادتها، واترك خدمتها، ومن كسر الراء وَجَّهَهُ إلى العذاب، وقال: معناه: والعذابَ فاهجر، أي: ما أوجب لك العذاب من الأعمال فاهجر.

والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، والضم والكسر في ذلك لغتان بمعنى واحد، ولم نجد أحدا من متقدمي أهل التأويل فرق بين تأويل ذلك، وإنما فرق بين ذلك فيما بلغنا الكِسائيُّ"[5].

---

[1] (2/ 212)، وينظر: تهذيب الكمال، المزي (26/ 329- 334).

[2] (15/ 295).

[3] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (659)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 452)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 393)، ولم يذكر ابن مهران يعقوبَ مع صاحبيْه.

[4] (2/ 275، رقم الحديث: 2991).

[5] جامع البيان في تأويل القرآن (23/ 12)، وينظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 200- 201)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (19/ 66- 67).

الحديث الحادي والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا الْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: {**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**}[1] بِالظَّاءِ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"إسحاق متروك".

تعليق الباحث:

وكذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "متروك".

وترجم له الذهبي في (ميزان الاعتدال)[4]، وقال: "ولم أر أحدا مشّاه"، أي: اعتبر به.

وقد سبق عن أحمد بن حنبل أنه لمّا سئل عنه، نفض يده، وضعفه، وأنكره[5]، وهو علة الحديث، وباقي رجاله ثقات، رجال الشيخين إلا المعافى فإنه من رجال البخاري وحده، وشيخ الحاكم ومن فوقه أيضا ثقتان.

---

[1] التكوير، الآية: 24.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 276، رقم الحديث: 2996)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 391، رقم الحديث: 22464)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وتابع المعافى بنَ عمران في روايته عن إسحاق بن أبي فروة اثنان:

الأول: شيخٌ مدني، أخرجه الدارقطني في (الأفراد - مخطوط) (رقم الحديث: 49): حدثنا الحسين بن عمر، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا معن بن عيسى، ثنا شيخ لنا مدني، ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يحيى به

الثاني: عبد الرزاق، ولكنه خالف في إسناده، فرواه في (التفسير) (3/ 400، رقم الحديث: 3524) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهَا: {**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**}.

وأخرجه حفص بن عمر الدُّوريّ في (جزء فيه قراءات النبي ﷺ) (ص 169، رقم الحديث: 122)، فقال: حَدَّثَنِي عُثَامَةُ بْنُ أَوْسٍ الْأَزْدِيُّ عَنِ الْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيِّ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ به، فأدخل في إسناده مروان بين عمران وإسحاق!

وتابع ابنَ أبي فروة عن يحيى عبدُ الله بن أبي بكر، أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (5/ 113) و(5/ 576- 577 - طبعة بشار عواد)، فقال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاعِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ السُّلَيْمَانِيُّ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ به.

وخالف عبدَ الرحمن بنَ صالح أبو عمارة، فرواه عن إبراهيم بن محمد المدني عن إسحاق بن أبي فروة عن يحيى بن عروة.

أخرجه حفص بن عمر الدُّوريّ في (جزء فيه قراءات النبي ﷺ) (ص 169، رقم الحديث: 123)، فقال: حَدَّثَنِي أَبُو عُمَارَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ به.

[3] (ص 102).

[4] (1/ 193).

[5] ينظر: (ص 75) من هذا البحث.

وأما متابعة عبد الله بن أبي بكر، فلا تغني شيئا؛ لأن إبراهيم بن محمد المدنيّ الراوي عنه في رواية عبد الرحمن بن صالح، وهو أبو صالحٍ الأزدي، العَتَكي - هو أبو إسحاق إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، ويقال له أيضا: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وهو كسابقه متروك الحديث عند أكثر الأئمة، وهو الذي انتهى إليه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1].

وقد خالف أبو عمارة، شيخُ حفص بن عمر الدوري - عبدَ الرحمن بن صالح في إسناد الحديث، فرواه عن إبراهيم بن محمد المدني عن إسحاق بن أبي فروة، كما سبق في تخريج الحديث، فعاد دوران الحديث على إسحاق، لكن أبو عمارة هذا لم يتبين لي من يكون؟!

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**بِظَنِينٍ**} بالظاء، وبها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب في رواية رُوَيْس.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وحمزة، ونافع، وخلف بن هشام {**بِضَنِينٍ**} بالضاد[2].

قال أبو عمرو الداني: "وكذلك رُسِمَ في جميع المصاحف"[3].

قال الباحث: والمعنى بين القراءتين مختلف؛ لاختلاف مادّة كل قراءة عن الأخرى، وإن كان كِلَا المعنيَيْنِ صحيحاً ومُجْتَمِعاً فيه ﷺ.

قال ابن قتيبة الدِّينَوَري: "{**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**}، أي: بمُتَّهَم على ما يُخْبِرُ به عن الله، عز وجل، ومن قرأ{**بِضَنِينٍ**}، أراد ببخيل، أي: ليس ببخيل عليكم، يُعلِّم ما غاب عنكم مِمّا ينفعُكم"[4].

وقال الراغب الأصفهاني: "والضِنَّةُ: هو البخل بالشيء التفيس"[5].

وقال ابن جرير الطبري: "وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك {**بِضَنِينٍ**} بالضاد؛ لأن ذلك كله كذلك في خطوطها، فإذا كان ذلك

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 125- 127)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 353- 367)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 57- 61)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 450- 454)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 137- 139)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 93).

[2] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (673)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 464)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 398- 399).

[3] جامع البيان في القراءات السبع (4/ 1690).

[4] غريب القرآن (ص 517).

[5] المفردات في غريب القرآن (ص 512، مادة: ضنّ)، وينظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 242- 243).

كذلك، فأولى التأويلين بالصواب في ذلك: تأويل من تأوله، وما محمدٌ على ما عَلَّمَهُ الله من وحيه وتنزيله ببخيل بتعليمِكُموه أيها الناس، بل هو حريص على أن تؤمنوا به وتتعلموه"[1].

[1] جامع البيان في تأويل القرآن (24/ 262).

الحديث الثاني والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَبَّانِيُّ، ثنا أَبُو بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ، ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: ثنا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ**}[1]: "**مَنِ الَّذِينَ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ أَنْ يَصْعَقَهُمْ**؟"، قَالَ: "**هُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيح على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

تعقب الذهبي الحاكم بأن إسناد الحديث صحيح على شرط الشيخين، وهو كما قال؛ فإن رجاله كلهم ثقات، رجالُ الشيخين، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي، مولاهم.

♦ والحسين بن محمد القَبّاني[3] أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا، روى عنه شيخه محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب (الصحيح)، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر[4].

♦ وشيخ الحاكم، هو أبو الحسن النيسابوري، الحِيري[5]، وصفه الحاكم في رواية البيهقي عنه بـ"الثقة المأمون"[6]، وقد أكثر من الرواية عنه في (المستدرك)، وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[7]، فقال في نسبه "الورّاق، الهروي"، وقال: "صنّف التصانيف"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط الشيخين.

---

[1] الزمر، من الآية: 68.

[2] المستدرك على الصحيحين (2/ 277، رقم الحديث: 3000)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 399، 17869)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

[3] ضبطه السمعاني بفتح القاف وتشديد الباء، وقال: "هذه النسبة إلى القبان، وهو الّذي يوزن بها الأشياء".
ينظر: الأنساب (10/ 319).

[4] ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجّاج المزي (6/ 476- 478).

[5] بكسر الحاء المهملة، وسكون الياء، بعدها راء، قال السمعاني: "هذه النسبة إلى الحِيرة، وهي بالعراق عند الكوفة، وبخراسان بنيسابور، [وهي محلة مشهورة بنيسابور]".
ينظر: الأنساب (4/ 325- 326).

[6] ينظر: السنن الكبرى، البيهقي (3/ 84)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (51/ 269- 270)

[7] (7/ 802)، وينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (2/ 68).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ آية الزمر، وهذه الآية لا اختلاف فيها بين القراء؛ ولذلك كان الأنسب ذكر هذا الحديث في التفسير، أو في كتاب الأهوال، كما فعل الحاكم في بعض الأحاديث المتعلقة بهذه الآية أو غيرها من الآيات التي جاء فيها ذكر النفخ في الصور[1].

[1] ينظر: المستدرك على الصحيحين (2/ 473، الحديث رقم: 3631)، (كتاب الأهوال، 4/ 603- 604، الأحاديث رقم: 8667 - 8681).

الحديث الثالث والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الزَّاهِدُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، ثنا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، ثنا عَامِرُ بْنُ مُدْرِكٍ الْحَارِثِيُّ، ثنا عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**مَا أَحْسَنَ مُحْسِنٌ مِنْ مُسْلِمٍ، وَلَا كَافِرٍ إِلَّا أَثَابَهُ اللَّهُ**"، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا إِثَابَةُ اللَّهِ الْكَافِرَ؟ قَالَ: "**إِنْ كَانَ قَدْ وَصَلَ رَحِمًا، أَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَوْ عَمِلَ حَسَنَةً أَثَابَهُ اللَّهُ الْمَالَ وَالْوَلَدَ وَالصِّحَّةَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ**" قَالَ: فَقُلْنَا: مَا إِثَابَتُهُ فِي الْآخِرَةِ؟ فَقَالَ: "**عَذَابًا دُونَ الْعَذَابِ**"، قَالَ: وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**}[1]، هَكَذَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقْطُوعَةَ الْأَلِفِ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عُتبة بن يقظان واهٍ".

تعليق الباحث:

أعله الذهبي بعُتبة بن يَقْظان، وهو مختلف فيه، قال النسائي: "غير ثقة"[3].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت علي بن الحسين بن الْجُنَيْدِ، يقول: لا يساوي شيئا"[4].

وقال الدارقطني: "متروك"[5].

---

[1] غافر، من الآية: 46.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 278، رقم الحديث: 3001)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 62، رقم الحديث: 15).

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (7/ 178) - عن علي بن الحسين، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، ثنا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ به.

وأخرجه ابن ماجه في (التفسير)، كما في (تهذيب الكمال) للمزي (14/ 74- 75)، و(ميزان الاعتدال) للذهبي (3/ 30)، والبزارُ في (المسند) (10/ 3267، رقم الحديث: 18436) عن زيد بن أخزم، فقالا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، ثنا عَامِرُ بْنُ مُدْرِكٍ به.

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له إسنادا عن عبد الله إلا هذا الإسناد".

وأخرجه البيهقي أيضا في (البعث والنشور) (ص 62، رقم الحديث: 15)، و(شعب الإيمان) (1/ 443، رقم الحديث: 277) من طريق زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى الْبَزَّازُ، ثنا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ به.

وقال في الموضع الثاني: "في إسناده من لا يُحْتَجُّ بِهِ".

وتابع زيدَ بنَ أخزم عمرُ بن شَبّة، أخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق) (باب ما جاء في اصطناع المعروف من الفضل، ص 59، رقم الحديث: 132)، فقال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ مُدْرِكٍ الْمَازِنِيُّ به، نحوه.

وقد أورد ابن حجر العسقلاني الحديث في (إتحاف المهرة) (10/ 265، رقم الحديث: 12717) مقتصرا في عزوه على الحاكم.

[3] تهذيب الكمال، المزي (19/ 326)، وينظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغُلْطاي (9/ 132- 133).

[4] الجرح والتعديل (6/ 374).

[5] السنن (5/ 507).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "ضعيف".

وفيه علة أخرى، وهي عامر بن مُدْرِكٍ، الذي يدور عليه الحديث، والراوي له عن عتبة، فقد ليّنه أبو حاتم الرازي، فقال: "شيخ"[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)، وقال: "ربما أخطأ".

وأما الذهبي، فقال: "عامر صدوق، والخبر منكر"[4].

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[5]: "لين الحديث".

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني الحديث في موضعين من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6]، وحكم عليه بالنكارة تبعا للذهبي، فقال في الموضع الأول: "منكر"، وقال في الثاني: "منكر بمَرّة".

ومراده بالنكارة نكارة متنه، كما هو ظاهر من كلام الذهبي؛ ولذلك قال: "والنكارة التي أشار إليها الذهبي، إنما هي في آخر الحديث؛ لأنه مخالف لظاهر قوله ﷺ في الحديث الصحيح: "**وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِ مَا عَمِلَ بِهَا لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا**"، وهو مخرج في (الصحيحة) برقم (53)[7]، وهو مطابق تماماً لقوله، تعالى: {**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**}[8]"[9].

وأما البيهقي، فلم ير في متنه ما يُنكر، فقال بعد روايته الحديث: "وروي عن عروة بن الزبير بإسناد صحيح ما يؤكد هذه الطريقة"، ثم ذكر بإسناده روايته عن زينب بنت أم سلمة في قصة عرض أم حبيبة نكاحَ أختها على النبي ﷺ ليتزوجها، ثُمّ نكاحَ دُرَّةَ بِنْتِ أبي سلمة، واعتذار النبي ﷺ عن نكاح بنت أبي سلمة بأنها ربيبته، وأنها ابنة أخيه أبي سلمة من الرضاعة؛ لأن ثُوَيْبة أرضعتهما، وفيه:

"قال عُرْوَةُ: وَثُوَيْبَةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ، كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ فِي النَّوْمِ بِشَرِّ حِيبَةٍ[10]، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا لَقِيتَ؟ فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ نَرَ بَعْدَكُمْ رَجَاءً غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ

---

[1] (7/ 271).

[2] (ص 381).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 328).

[4] ميزان الاعتدال (3/ 30).

[5] (ص 288).

[6] (10/ 737- 738، رقم الحديث: 4983، 14/ 441- 443، رقم الحديث: 6701).

[7] وهو عند مسلم في (الصحيح) (كتاب صفة القيامة والجنة والنار - باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة، وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا، 4/ 2162، رقم الحديث: 2808).

[8] الفرقان، الآية: 23.

[9] سلسلة الأحاديث الضعيفة (10/ 738).

[10] بكسر الحاء، والياء ساكنة، بعدها باء، أي: حالة.
ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (1/ 109، 9/ 145).

فِي هَذِهِ مِنِّي بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ، وَأَشَارَ إِلَى النَّقِيرَةِ الَّتِي بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا"، ثم أشار البيهقي إلى رواية البخاري له[1].

قال الباحث: والأظهر أنه منكر؛ لمخالفته للأصل العام في أعمال الكفار، كما في آية الفرقان والحديثِ الصحيح الذي رواه مسلم، وأما ما جاء في هذا الأثر عن أبي لهب، فهو - على التسليم بحجيّته - يحتمل أن يكون من الخصائص التي لا تتعارض مع الأصل العام، كما هو الشأن في شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب يوم القيامة في التخفيف عنه.

قال ابن حجر العسقلاني: "وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة، لكنه مخالف لظاهر القرآن قال الله، تعالى: {**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**}.

وأجيب **أولا** - بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به، وعلى تقدير أن يكون موصولا، فالذي في الخبر رؤيا منام، فلا حجة فيه، ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد، فلا يحتج به.

وثانيا - على تقدير القبول، فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصا من ذلك، بدليل قصة أبي طالب - كما تقدم - أنه خُفّف عنه، فنقل من الغمرات إلى الضحضاح"[2].

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**أَدْخِلُوا**} بهمزة القطع، والخاءِ مكسورةً، على الأمر من الفعل الرباعي (أَفْعَلَ)، وبها قرأ أبو جعفر، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

وقرأها ابن عامر، وابن كثير، وعاصم في رواية شعبة، وأبو عمرو بن العلاء {**ادْخُلُوا**} بهمزة الوصل، والخاءِ مضمومةً، من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)[3].

والنصب في قوله، تعالى {**آلَ فِرْعَوْنَ**} على القراءة الأولى، على النداء، والأمر فيها للملائكة، وعلى القراءة الثانية على المفعولية، والأمر فيها لآل فرعون[4].

---

[1] البعث والنشور (ص 62- 63)، ورواية البخاري التي أشار إليها أخرجها البخاري في (الصحيح) (كتاب النكاح - باب {**وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم**}، 7/ 9، رقم الحديث: 5101).

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري (9/ 145).

[3] ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ص 571- 572)، المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر ابن مِهران (ص 390)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1554)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 365).

[4] ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص 315)، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (6/ 113)، إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (4/ 26)، حجة القراءات، ابن زنجلة (ص 633).

الحديث الرابع العشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الزَّاهِدُ، ثنا أَبُو الْقَاسِمِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ الْمُقْرِئُ، ثنا أَبِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمُقْرِئُ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، وَقَبِيصَةُ، قَالَا: ثنا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**} بِالصَّادِ {**إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط مسلم".

تعليق الباحث:

أطلق الحاكم الصحة على هذا الحديث، وتعقبه الذهبي بأنها على شرط مسلم، وهو كذلك؛ لأن أبا الزبير

---

[1] الغاشية، الآيات: 21 - 23.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 279، رقم الحديث: 3007)، وأورده ابن حجر العسقلاني الحديث في (إتحاف المهرة) (3/ 406، رقم الحديث: 3334)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه الحاكم أيضا في (المستدرك على الصحيحين) (2/ 568، رقم الحديث: 3926) من طريق أَبِي دَاوُدَ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ الْحَفَرِيُّ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**"، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ**}.

وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"! وتعقبه الذهبي بقوله: "على شرط مسلم"!!

وقد أخرجه مسلم في (الصحيح) (1/ 52، رقم الحديث: 35) عن أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا كيع، وعن محمد بن المثنى، حدثنا عبد الرحمن - يعني: ابن مهدي -، قالا جميعا: حدثنا سفيان به، بنحو رواية عمر بن سعد الحَفَرِي، وفيه: ثم قرأ: {**إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ**}.

هكذا هو رسم الآية فيه: بالسين، وهكذا رواه أحمد في (المسند) (22/ 119، رقم الحديث: 14209) عن وكيع، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان.

وعلق المحققون على رواية أحمد هذه بقولهم: "هكذا هي بالسين في الأصول التي بين أيدينا، ومصادر تخريج الحديث ... ووقع في (م) ونسخة في (س): {**بِمُصَيْطِرٍ**} بالصاد".

وينظر في وصف النسخ المعتمدة في تحقيق (المسند): مقدمة التحقيق (1/ 104 وما بعدها).

وهكذا يرسمها ابن جرير الطبري في (تفسيره).

وقد تابع سفيانَ عبدُ الملك بنُ جُرَيْجٍ، فقال: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ به، ولم يذكر الآية.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (كتاب أهل الكتاب - باب "**أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**"، 6/ 66، رقم الحديث: 10021)، وعنه أحمد في (المسند) (22/ 46، رقم الحديث: 14141).

- وهو محمد بن مسلم بن تَدْرُس - أخرج له مسلم، وأكثرَ عنه، وأما البخاري، فلم يخرّج له إلا مقرونا[1].

♦ وأبو نعيم هو الفضل بن دُكَيْن، وقرينه هو قَبيصةُ بن عقبة، أبو عامر الكوفي، وهما حافظان جليلان، حديثهما في الكتب الستة، وشيخهما سفيان هو ابن سعيد الثوري.

♦ ومحمد بن عيسى الراوي عنهما، هو ابن رَزِين التيْمِيّ، أبو عبد الله الأصبهاني، أحد أئمة القراءات الكبار، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، أبو نعيم في (تاريخ أصبهان)[3]، والذهبي في (معرفة القراء الكبار)[4]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: "صدوق".

♦ والعباس بن الفضل بن شاذان أحد القراء الكبار، صحح له الحاكم هنا، وسبق أنه ساق له حديثا في الشواهد، وسبق هناك أنه من شيوخ ابن حبان الذين روى عنهم في (الصحيح)، وأن الذهبي ترجم له، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وإنما اكتفى فيه بقوله: "إمامٌ، محقق، مجوّد"، أي: في القراءات[5].

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط مسلم.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**بِمُصَيْطِرٍ**} بالصاد، وبها قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبو عمرو بن العلاء، ونافع، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

وقرأ ابن عامر بالسين {**بِمُسَيْطِرٍ**}.

وقرأ حمزة الزيات بإشمام الصاد زاياً.

ورُوِيَ عن عاصم، وأبي عمرو، ونافع، والكسائي ما يوافق قراءة ابن عامر.

ورُوِيَ عن ابن عامر ما يوافق قراءة الجمهور.

ورُوِيَ عن حمزة ما يوافق قراءة الجمهور، وما يوافق قراءة ابن عامر[6].

ووجه اختلاف القراء في هذا الموضع كوجهه في {**الصِّرَاطَ**} من الفاتحة، و{**الْمُصَيْطِرُونَ**} من الطور[7].

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 380- 386).

[2] (8/ 39).

[3] (2/ 149- 150).

[4] (ص 130).

[5] ينظر: (ص 24) من هذا البحث.

[6] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (682)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 416- 417)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1607- 1610)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 378- 379).

[7] ينظر: (ص 30- 32) من هذا البحث.

الحديث الخامس والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيهُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَحْمُودٍ، ثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، ثنا حُمَيْدُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو الْجَهْمِ، ثنا عَائِذُ بْنُ شُرَيْحٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ ﷺ، وبِحِيَالِهِ جُحْرٌ، فَقَالَ: "**لَوْ جَاءَ الْعُسْرُ، فَدَخَلَ هَذَا الْجُحْرَ، لَجَاءَ الْيُسْرُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَهُ**"، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ، تَعَالَى: {**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ عَجِيبٌ غَيْرَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يَحْتَجَّا بِعَائِذِ بْنِ شُرَيْحٍ "[2].

تعليق الذهبي:

"تفرد به حميدُ بنُ حماد عن عائذ، وحميدٌ منكر الحديث كعائذ".

تعليق الباحث:

أعل الحاكم الحديث بعلة واحدة، وهي عدم احتجاج الشيخين بعائذ، ومراده: بمَنْ حاله كحاله، وأضاف الذهبي أخرى، وزاد في بيان الأولى بأن عائذا منكر الحديث، وأطلق النكارة على الرجلين مع اختلاف معناها في كلٍّ منهما، فنكارة عائذ من جهة كثرة أخطائه على قلة مروياته، ونكارة حميد من جهة تفرده عن الثقات، وتفصيل ذلك كالآتي:

1 - عائذ بن شريح، قال فيه أبو حاتم الرازي: "في حديثه صَنْعة"[3]، أي: يتصرف في رواية الحديث، ولا يأتي به على وجهه[4].

وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث، ممن يخطئ على قلته، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد،

---

[1] الشرح، الآيتان: 5، 6.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 280، رقم الحديث: 3010)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 360، رقم الحديث: 9540).

وقال البيهقي: "تفرّد به حميدٌ هذا".

وأورده ابن حجر العسقلاني الحديث في (إتحاف المهرة) (2/ 69، رقم الحديث: 1245)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (8/ 431)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (2/ 145، رقم الحديث: 1525)، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان) (1/ 142) من طريق محمود بن غيلان حدثنا حميدٌ به، نحوه.

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (14/ 71، رقم الحديث: 7530)، فقال: حَدَّثنا مُحَمد بن مَعْمَر، حَدَّثنا حُمَيد بن حماد به، نحوه.

وقال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَن أَنَس إلاَّ عائذ بن شريح".

وأخرجه أيضا ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (3/ 85) من طريقين آخرين عن محمد بن معمر به، نحوه.

وقال ابن عدي: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن عائذ بن شريح غير حميد بن حماد".

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 16)، ونقلها عنه الذهبي في (ميزان الاعتدال) (2/ 363) بلفظ: "في حديثه ضعف"، وهي كذلك في إحدى نسخ الكتاب.

[4] ينظر: التعليق على الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 311، حاشية: 3).

وفيما وافق الثقات، فإنْ اعتبر به معتبر، لم أر بذلك بأسا"[1].

وقال ابن طاهر المقدسي: "ليس بشيء"[2].

2 - حميْد بن حمّاد، قال فيه أبو داود: "ضعيف"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: "هو شيخ يكتب حديثه، وليس بالمشهور"[4].

وقال أبو زرعة الرازي: "شيخ"[5].

وقال الدارقطني: "يعتبر به"[6].

وقال ابن عدي: "بصريٌّ يحدث عن الثقات بالمناكير"، ثم قال في موضع آخر: "وهو قليل الحديث، وبعض أحاديثه على قلته، لا يتابع عليه"[7].

وأوره ابن حبان في (الثقات)[8]، وقال: "ربما أخطأ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ليّن الحديث".

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن مسعود، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[10]، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا أَبُو مَالِكٍ النَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قال رسول الله ﷺ: "**لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُحْرٍ، لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْيُسْرُ حَتَّى يُخْرِجَهُ**"، ثم قرأ رسول الله ﷺ {**إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**}.

قال الباحث: وإسناده ضعيف جدا، فلا يصلح للاعتبار به، أبو مالك النخعي متروك الحديث، كما قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]، وشيخه أبو حمزة، هو الأعور، القصّاب، التمّار، الكوفي،

---

[1] المجروحين (2/ 194).

[2] ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 363).

وابن طاهر هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القَيْسَرَانِيّ، المَقْدِسِيُّ، ولد ببيت المقدس سنة (408) هجرية، ترجم له الذهبي ترجمة حافلة، ووصفه بقوله: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّال، الرَحَالُ، ذُو التَّصَانِيْفِ ... وَكَتَبَ مَا لاَ يُوصَفُ كَثْرَةً بِخطِّه السَّرِيع، القوِيّ الرَفِيع، وَصَنَّفَ وَجَمَعَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَعُنِيَ بِهِ أَتَمَّ عِنَايَة، وَغَيْرُهُ أَكْثَرُ إِتقَاناً وَتَحَرِّياً مِنْهُ"، توفي سنة (507) هجرية.

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (19/ 361- 371).

[3] تهذيب الكمال، المزي (7/ 353).

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 220).

[5] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[6] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي عنه، البرقاني (ص 23).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 82، 86).

[8] (8/ 196- 197).

[9] (ص 181).

[10] (10/ 70، رقم الحديث: 9977).

[11] (ص 670)

مشهور بكنيته، واسمه ميمون، وهو بيْنَ الضعْف والترك[1]، وقال ابن عدي: "وأحاديثه التي يرويها خاصةً عن إبراهيم مما لا يتابع عليها"[2].

وقال العقيلي، وقد ساق له حديثا من مناكيره: " لا يتابع عليه، ولا على كثير من حديثه"[3].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "ضعيف".

وقد روي موقوفا على عبد الله بن مسعود، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5] من طريقين: شعبةَ بن الحجاج، وسعيدٍ - والظاهر أنه سعيد بن أبي عَرُوبَة - عن معاوية بن قرة بن إياس عن رجل عنه.

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني الحديث في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6] وحكم عليه بأنه ضعيف جدا.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على قراءة قوله، تعالى: {**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**}، وليس فيه بيان وجه القراءة، وعامة القرّاء على قراءتها بتخفيف السين، وخالف أبو جعفر المدني وحده، فقرأها بضم السين[7].

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 235- 236)، المجروحين، ابن حبان (3/ 5- 6)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 353).

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 156).

[3] الضعفاء الكبير (4/ 187).

[4] (ص 556).

[5] (24/ 495- 496).

[6] (3/ 592- 594، رقم الحديث: 1403).

[7] ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري (ص 302، 615).

الحديث السادس والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْوَزِيرِ التَّاجِرُ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الرَّهَاوِيُّ، أَنْبَأَ مَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأُبَيٍّ: "**إِنِّي أُقْرِئُكَ سُورَةً**"، فَقَالَ لَهُ أُبَيٌّ: أُمِرْتَ بِذَاكَ بِأَبِي أَنْتَ؟ قَالَ: "**نَعَمْ**"، فَقَرَأَ: {**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"محمد ضعفه الدارقطني".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي إسناد الحديث، مستدركا على الحاكم تصحيحه - بمحمد بن يزيد، وتضعيفِ الدارقطني إياه[3]، وقد ضعّفه أيضا الترمذي، وقال: .....

---

[1] البينة، الآيتان: 1، 2.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 280، رقم الحديث: 1311).

وأخرجه الحاكم أيضا من وجه آخر في (كتاب التفسير، 2/ 244، رقم الحديث: 2889)، فقال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَسَدِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دِيزِيلَ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، ثنا شُعْبَةُ عَنْ **عَاصِمٍ** (وهو ابن بَهْدلة المقرئ)، عَنْ زِرٍّ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ ﷺ: "**إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ**"، فَقَرَأَ: {**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**}، وَمِنْ نَغْتِهَا: لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ سَأَلَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ، فَأَعْطَيْتُهُ، سَأَلَ ثَانِيًا، وَإِنْ أَعْطَيْتُهُ ثَانِيًا، سَأَلَ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ، وَإِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ غَيْرُ الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا النَّصْرَانِيَّةِ، وَمَنْ يَعْمَلْ خَيْرًا فَلَنْ يُكْفَرَهُ.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي في التلخيص بقوله: "صحيح".

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد في (المسند) (35/ 129- 130، رقم الحديث: 21202)، وابنه عبد الله في (زوائده على المسند) (35/ 131- 132، رقم الحديث 21203)، والترمذي في (السنن) (أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ - باب فضل أبي بن كعب، رضي الله عنه، 5/ 711، رقم الحديث: 3898) من طرق أخرى عن شعبة عن عاصم به، نحوه.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير هذا الوجه".

قال الباحث: ومن ذلك ما رواه محمد بن جعفر غندر، قال حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بن كعب: "**إن الله أمرني أن أقرأ عليك**: {**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا**}"، قال: وسماني؟ قال: "**نعم**"، قال: فبكى.

دون الزيادة التي في حديث عاصم.

أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب المناقب - باب مناقب أبي بن كعب، رضي الله عنه، 5/ 36، رقم الحديث: 3809، كتاب تفسير القرآن - سورة لم يكن، 6/ 175، رقم الحديث: 4959)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل، والحذاق فيه، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه، 1/ 550، رقم الحديث: 799، كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي بن كعب، وجماعة من الأنصار، رضي الله تعالى عنهم، 4/ 1915، رقم الحديث: 799- مكرر).

[3] ينظر: السنن، الدارقطني (1/ 315).

"لا يتابع على روايته"[1]، ونَقَلَ الترمذي عن البخاري أنه روى عن أبيه يزيد بن سنان أحاديثَ مناكير[2].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "ليس بالمتين، هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلا صالحا، لم يكن من أحلاس الحديث، صدوقٌ، وكان يرجع إلى ستر وصلاح، وكان النُّفَيْليُّ[3] يرضاه"[4].

وقال أبو داود: " أَبُو فروة الجَزَري ليس بشيءٍ، وابنه ليس بشيءٍ".

وقال النسائي: "ليس بالقوي".

قال الباحث: وإنما صحح له الحاكم؛ لأنه ثقة عنده، ذكر ذلك عنه مسعود بن علي السجزي، فقال: "وسمعته يقول: محمد بن يزيد بن سنان ثقة مأمون"[5]، وقد وثقه أيضا مسلمة بن قاسم الأندلسي[6]، وأورده كذلك ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8] : "ليس بالقوي".

♦ وشيخه معقل بن عبيد الله هو أبو عبد الله الجزري، تردد فيه يحيى بن معين، وقوّاه غيره، وقد احتج به مسلم[9].

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[10]: "صدوقٌ، يخطئ".

♦ ومَنْ فوقه ثقة.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ولكنه يتقوى بما له من الطرق والشواهد التي سبقت في تخريجه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ سورةَ البَيّنة، وليس فيه بيان وجه القراءة فيها، ولم

---

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 462).

(2) العلل الكبير (ص 113).

(3) هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي القُصَّاعي، ثم النُّفَيْلي، الحراني، أحد الأئمة الحفاظ الأعلام، حدّث عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ومعقل بن عبيد الله، وغيرهم، توفي سنة (234) من الهجرة.
ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 634- 637).

(4) الجرح والتعديل (8/ 128).

(5) سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم (ص 211).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 462).

(7) (9/ 74).

(8) (ص 513).

(9) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أب حاتم (8/ 286)، الثقات، ابن حبان (7/ 491- 492)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 210- 213)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (2/ 281)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 210).

(10) (ص 540).

يختلف القرّاء فيها إلا في حرف واحد منها، وهو قوله، تعالى: {**الْبَرِيَّةِ**}[1]، فقرأ ابن عامر في رواية ابن ذَكْوان، ونافعٌ بالهمز بعد ياء {**الْبَرِيئَةِ**} في الموضعين.

وقرأ فيهما ابن عامر في رواية هشام بن عمّار، وباقي العشرة بياء مشددة من غير همز[2].

قال أبو عمرو الداني: "وذلك أنهم أبدلوا من الهمزة ياء مفتوحة، وأدغموا الياء الساكنة الزائدة التي قبلها فيها"[3].

---

[1] البينة، الآية: 6، 7.

[2] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 693)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 475)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (4/ 1714)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (1/ 407).

[3] جامع البيان في القراءات السبع (4/ 1714).

الحديث السابع والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ حَاتِمٍ الْعِجْلِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَا: ثنا نُوحُ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ[1]، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذِّمَارِيُّ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: **{يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ}**[2] بِكَسْرِ السِّين.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عبد الملك ضعيف".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعبد الملك بن عبد الرحمن الذِّماري، وعليه مدار الحديث، وقد خلَطَ الذهبي بينه وبين عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي أبي العباس[4]؛ فلذلك ضعفه، والصواب أنهما اثنان، وهذا الذماري كنيته أبو هشام، وقد ينسب إلى جده كما في رواية أحمد بن صالح عند أبي داود والطبراني، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[5]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووثقه عمرو بن عليٍّ الفَلّاس[6]، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "شيخ"[7]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[8]، وذكر أحمد بن حنبل أنه كان يَصَحّف، فيقول مثلا:

---

(1) هكذا في (المستدرك)، والصواب: "نوح بن حبيب"، كما في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني (3/ 52، رقم الحديث: 3722)، و(صحيح ابن حبان)، كما سيأتي في تخريج الحديث.

(2) الهُمَزَة، الآية: 3.

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 281، رقم الحديث: 3013).

وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (كتاب التفسير - سورة الهمزة، 10/ 344، رقم الحديث: 11634)، قال: أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ به.

وأخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (14/ 240، رقم الحديث: 6332)، والخطيب في (تاريخ بغداد) (4/ 84) من طريقين آخرين عن نوح بن حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هِشَامٍ الذِّمَارِيُّ به.

وقال الخطيب: "تَفَرَّدَ بِهِ الذِّمَارِيُّ عَنْ سُفْيَانَ".

وأخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الحروف والقراءات، 4/ 35، رقم الحديث: 3995)، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ صالح، حدَّثنا عبدُ الملك ابنُ عبدِ الرحمن الذِّمَاريُّ به، نحوه إلا أنه قال: {**أَيَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ**} بزيادة همزة الاستفهام.

ومن طريق ابن صالح أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (2/ 253، رقم الحديث: 1902)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: نا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: نا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذِّمَارِيُّ به، بمثل رواية أبي داود.

وقال الطبراني أيضا: "لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا الذّماري".

(4) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1161)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 657)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (4/ 66).

(5) (5/ 422).

(6) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 356).

(7) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(8) (8/ 683).

(الحارث بن خُضَيْرَة)، وهو (ابن حَصِيرة)![1]

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوق، كان يُصحّف".

قال الباحث: وحاله يقتضي أنه حسن الحديث، ولكن لم يحتمل أحمد بن حنبل ولا أبو حاتم الرازي تفرّده عن سفيان في هذا الحديث؛ ولذلك حكم أحمد على روايته بأنها منكرة[3]، وقال أبو حاتم: "هذا وَهَمٌ، لَمْ يَرْوِهِ أحدٌ غَيْرُ الدَّماري، لا يحتمل أن يكون هذا من حديث الثوري، ولا ابنِ عيينة ..."[4].

♦ ونوح بن حبيب أحد الثقات، ومن دونه أئمة حفاظ.

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ قولَه، تعالى: {**يَحْسِبُ**} بكسر السين، وبها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ونافع، ويعقوب، وخلف في جميع مواضع هذا الفعل المضارع من القرآن.

وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر، وعاصم، وحمزة بفتح السين.

ورُوِي عن عاصم مثل قراءة ابن كثير ومن معه[5].

قال ابن خالُوَيْهْ: "فالحجّة لمن فتح: أنه أتى بلفظ الفعل المضارع على ما أوجبه بناء ماضيه، لأن (فَعِلَ) بالكسر يأتي مضارعه على (يَفْعَل) بالفتح، قياسٌ مطرد، والحجّة لمن كسر: أن العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، ويبئِس، ويبس، حتى صار الكسر فيهن أفصح"[6].

وقال أبو منصور الأزهري: "هما لغتان معروفتان عن العرب، والكسر لغة أهل الحجاز، والفتح لغة تميم"[7].

---

[1] المؤتلف والمختلف، الدارقطني (2/ 559).

[2] (ص 363).

[3] ينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي النوري وآخران (4/ 310).

[4] العلل، ابن أبي حاتم (4/ 672).

[5] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 191)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص154)، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (2/ 938- 939)، تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري (ص 314).

[6] الحجة في القراءات السبع (ص 103)، وينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (2/ 402- 403).

[7] معاني القراءات (1/ 231).

الحديث الثامن والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، ثنا أَبُو أَنَسٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، ثنا الْأَعْمَشُ عَنْ طَلْحَةَ وَزُبَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُبَيِّ ابْنِ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِـ {**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**}[1]، و{**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**}[2]، و{**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**}[3].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[4].

---

[1] الأعلى، الآية: 1

[2] الكافرون، الآية: 1.

[3] الإخلاص، الآية: 1.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 282، رقم الحديث: 3016).

وأخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر، 2/ 63، رقم الحديث: 1423) من طريقين عن الأعمش به:

الأولى: محمد بن أنس، وبلفظه ساقه أبو داود، وفيه: و{**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا**} بدل {**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**}.

الثانية: أبو حَفْص الْأَبَّارُ.

ومن طريق الثاني أخرجه ابن ماجه في (السنن) (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر، 1/ 370، رقم الحديث: 1171)، وعبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (35/ 78، رقم الحديث: 21141)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (6/ 192، رقم الحديث: 2436) بمثل سياق الحاكم.

وكلهم قالوا: "عَنْ طَلْحَةَ وَزُبَيْدٍ **عَنْ ذَرٍّ** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى"، فزادوا ذَرّاً بينهما وبين سعيد، وهو أبو عمر ذرّ بن عبد الله ابن زرارة الهمداني، الكوفي.

وللحديث **طريق ثالثة** عن الأعمش:

أخرجه عبدُ بن حميد في (المسند - المنتخب) (ص 91، رقم الحديث: 176)، والنسائي في (السنن) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب القراءة في الوتر، 3/ 244، رقم الحديث: 1730)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (2/ 186، رقم الحديث: 1666)، والدارقطني في (السنن) (كتاب الوتر - باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، 2/ 355، رقم الحديث: 1661)، ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر بعد الفاتحة، 3/ 55، رقم الحديث: 4856) من طريق **أبي جعفر الرازي** عن الأعمش عن زُبَيْدٍ وَطَلْحَةَ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدٍ به.

وله أيضا **طريق رابعة** عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب فيما يقرأ في الوتر من السور، 7/ 319، رقم الحديث: 36468)، وعنه عبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (35/ 80، رقم الحديث: 21142) -، وأبو داود في (السنن) (كتاب الصلاة - باب في الدعاء بعد الوتر، 2/ 65، رقم الحديث: 1430)، ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد الوتر، 3/ 60، رقم الحديث: 4870)، والنسائي في (السنن الصغرى) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب القراءة في الوتر، 3/ 244، رقم الحديث: 1729)، و(السنن الكبرى) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب القراءة في الوتر، 2/ 166، رقم الحديث: 1433، كتاب عمل اليوم والليلة - ما يقول إذا فرغ من وتره، 9/ 268، رقم الحديث: 10497)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (6/ 202- 203، رقم الحديث: 2450)، وغيرهم من طريق **أبي عبيدة عبد الملك بن مَعْنٍ المسعودي** عن الأعمش عن طلحة وحده - وهو طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّف - عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدٍ به، وزاد: "وَيَقُولُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ: **سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ** ثَلَاثًا".

وللحديث **طريق خامسة** عن الأعمش أشار إليها الدارقطني في (السنن) بعد إخراجه الحديث من الطريق الثالثة.

قال الباحث: وقد رُوي الحديث عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى من غير وجه، وفيه اختلاف واسع في طرقه عنه، وفي وصله بذكر أبيّ بن كعب وعدمه، وقد بين ذلك كله النسائي في كتابيه: (السنن الصغرى) (3/ 235، 244- 247، 249- 251)، =

تعليق الذهبي:

"محمدٌ رازيٌّ، تفرد بأحاديث".

تعليق الباحث:

ذكر الذهبي أن محمد بن أنس تفرد بأحاديث، ومحمدُ بن أنس هذا يحتمل أنهما اثنان:

الأول: محمد بن أنس بن عبد الحميد، ابن أخي جرير بن عبد الحميد، وهذا ذكره العقيلي في (الضعفاء الكبير)[1]، وقال: "عن الأعمش، [تفرد][2] بأحاديث لم يتابعه عليها أحد".

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]: "تفرد بأحاديث، ولم يُتْرَكْ"، وذكر عن الدارقطني أنه قال: "ليس بالقوي".

الثاني: محمد بن أنس، أبو أنس القرشي، العدوي، مولى عمر بن الخطاب، سكن الدِّينَوَر[4]، وأصله كوفي، وهذا وثقه أبو زرعة الرازي[5]، وقال ابن أبي حاتم: "روى عنه إبراهيم بن موسى قَط (أي: فقط)، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو صحيح الحديث"[6].

وقال الذهبي في (الكاشف)[7]: "محمد بن أنس العدوي مولاهم، الكوفي عن حصين وعدة، وعنه علِّي بن بحر وجماعة، وُثق".

ونقل ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[8] عن ابن حبان أنه ذكره في كتابه (الثقات)، وأنه قال: "يُغْرِبُ"، وقال ابن حجر: "فلعلها اثنان، روى إبراهيم بن موسى عنهما؛ لأن جريرا ضَبِّيٌّ، وما هو من موالي آل عمر، أو كان أنسٌ ابنَ أخي جرير من غير أبيه".

= و(السنن الكبرى) (1/ 252، 2/ 166- 168، 173- 174، 9/ 268- 274)، والثاني عندي أصح، وعبد الرحمن بن أبزى مختلف في صحبته، والجمهور - وفيهم خليفة بن خيّاط، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والترمذي - على أن له صحبة، فلو لم يسمعه عبد الرحمن بن أبزى - والأمر كذلك - من أبيٍّ ولا من النبي ﷺ، لكان مرسل صحابي، وهو حجة عند أئمة الحديث من غير خلاف بينهم، وإنما خالف في ذلك بعض الأصوليين.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (4/ 238- 240)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي (ص79- 80).

[1] (4/ 29).

[2] زيادة يقتضيها السياق، ليست في الأصل.

[3] (3/ 486).

[4] بكسر الدال وياء ساكنة بعدها نون وواو مفتوحتان، مدينة في الغرب من جمهورية إيران اليوم.

ينظر: الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، الهمداني (ص 442)، معجم البلدان، ياقوت الحموي (2/ 545- 546).

[5] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 207).

[6] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[7] (2/ 159)، وينظر: تهذيب الكمال، المزي (24/ 505- 505).

[8] (9/ 59).

وقال في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، يُغْرِبُ".

قال الباحث: فإذا كانا واحدا، فهو محل اختلاف في توثيقه وتجريحه، وإذا كانا اثنين، فالظاهر أن الثاني هو صاحب الحديث؛ لأنه كوفيٌّ كشيخه الأعمش، لا كما قال الذهبي، وسواءٌ أكان هذا أو ذاك، فإنه لا يؤثّر على ثبوت الحديث؛ لأن محمدا لم يتفرد به، بل تابعه عليه جماعة، كما سبق في تخريج الحديث، ولكنه تفرد عنهم بأمرين:

الأول: إسقاط ذرٍّ من إسناده.

الثاني: قوله في متنه: {**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا**} بدل {**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**} في رواية أبي داود، والظاهر أن مراده سورةُ الكافرون، عبر عنها بما يدل عليها من المعنى.

♦ ومن فوقه كلهم ثقات من رجال الشيخين وباقي الستة.

♦ ومن دونه أيضا ثقات حفاظ إلا الحسن بن علي بن زياد، وهو السُرّيّ، تقدم أن السمعاني والذهبي ترجما له، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل[2].

وللحديث شواهد كثيرة من حديث ابن عباس، وعائشة، وغيرهما من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين[3].

الحكم على الحديث:

صحيح.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ أوائلَ السور الثلاث، والمراد السور الثلاث كاملة، لا خصوص هذه الآيات؛ لأن السور قد تسمى بفواتحها، وفي السور الثلاث اختلاف في بعض الحروف، ولكن ليس في الحديث سياق لها؛ ولذلك كان الأولى ذكره في موضع آخر، وليس في القراءات.

---

[1] (ص 469).

[2] ينظر: (ص 62) من هذا البحث.

[3] ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (6/ 51- 54)، التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز= التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (2/ 879- 882)، صفة صلاة النبي ﷺ - الأصل، محمد ناصر الدين الألباني (2/ 539- 541).

المبحث الثاني: أحاديث القراءات الشاذة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْعَدْلُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطِيعِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ رَاشِدٍ، ثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: {**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**}؟[1] قَالَتْ: أَيَّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قُلْتُ: أَحَدُهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، قَالَتْ: أَيُّهُمَا؟ قُلْتُ: {**الَّذِينَ يَأْتُونَ**[2] **مَا أَتَوْا**}، قَالَتْ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"يحيى بن راشد ضعيف".

---

[1] المؤمنون، من الآية: 80.

[2] في الأصل: (يُؤتون)، والصواب ما أثبت، وهو ما يقتضيه الرسم الإملائي، وعلى الصواب جاء في (المسند) لأحمد بن حنبل، و(التفسير) لابن جرير الطبري، و(الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم، كما سيأتي مواضعها في تخريج الحديث.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 256، رقم الحديث: 2923)، وأعاده الحاكم (2/ 269، برقم: 2969) بشيء من الاختصار، وقال فيه ما قال هنا، ولم يعلق عليه الذهبي هناك، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 105- 106، رقم الحديث: 21952)، وعزاه للحاكم وأحمد، وساق إسناد الأول دون الثاني مع اختلاف الإسنادين وعدم اتحاد المخرجَيْن!

قال الباحث: وقد أخرجه أحمد من طريق **أبي خلف مولى بني جمح**، وفيه قصة، فقال في (المسند) (41/ 185، رقم الحديث: 24641): حدثنا عفان، وقال أيضا: (42/ 51- 52، رقم الحديث: 25155): حدثنا يزيد - كلاهما: عفان بن مسلم الصفار ويزيد بن هارون، قال - والسياق لعفان -: حدثنا صخر بن جويرية، قال: حدثنا **إسماعيل المكي، قال: حدثني أبو خلف مولى بني جمح**، أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة أم المؤمنين في سقيفة زمزم، ليس في المسجد ظل غيرها، فقالت: مرحبا، وأهلا بأبي عاصم - يعني: عبيد بن عمير -، ما يمنعك أن تزورنا، أو تلم بنا؟ فقال: أخشى أن أُمِلَّكِ، فقالت: ما كنت تفعل، قال: جئت أن أسألك عن آية في كتاب الله، عز وجل، كيف كان رسول الله ﷺ يقرأها؟ فقالت: أية آية؟ فقال: {**الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**}، أو {**الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا**}، فقالت: أيتهما أحب إليك؟ قال: قلت: والذي نفسي بيده، لإحداهما أحب إليَّ من الدنيا جميعا، أو الدنيا وما فيها، قالت: أيتهما؟ قلت: {**الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا**}، قالت: أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرأها، وكذلك أنزلت، أو قالت: أشهد لكذلك أنزلت، وكذلك كان رسول الله ﷺ يقرأها، **ولكن الهجاء حرف**.

وتابع إسماعيلَ المكي **طلحةُ بن عمرو المكي** عند إسحاق بن راهويه في (المسند) (3/ 942، رقم الحديث: 1644)، فقال: أَخْبَرَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي خَلَفٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: {**الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ**}. هكذا ذكره مختصرا.

وأخرجه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان) (1946). من طريق علي بن ثابت عن طلحة بن عمرو عن أبي خلف به، نحوه.

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في (الأسامي والكنى) (3/ 146) بإسناده من طريق وكيع عنه طلحة به، نحوه.

تعليق الباحث:

يحيى بن راشد هو المازني، أبو سعيد البصري، وهو علة الإسناد، قال فيه يحيى ابن معين: "ليس بشيء"[1].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، وأرجو ألّا يكون ممن يكذب"[2].

وقال أبو زرعة الرازي: "شيخ لين الحديث"[3].

وقال ابن عدي: "وهو ممن يكتب حديثه"[4].

وقال النسائي: "ضعيف"[5].

وقال الدارقطني: "صويلح، يعتبر به"[6].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "ضعيف".

وقد تابع يحيى بنَ راشد فيه أبو خَلَفٍ مولى بني جُمَح متابعةً قاصرة كما سبق في تخريج الحديث، وهو صاحب القصة، وأبو خَلَفٍ لم يرو عنه إلا إسماعيل، ولا يعرف إلا بهذه الرواية، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[9]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولكن ذكر عن أبيه أن إسماعيل المكي، الراوي عنه، هو إسماعيل بن مسلم، واستدرك في (بيان خطأ البخاري)[10] على ما علّقه البخاري على مطر بن الفضل، قال: "أخبرنا يزيد بن هارون سَمِعَ ابْنَ جويرية عَنْ إسماعيل بن أمية"[11]، بأن صوابه إسماعيل بن مسلم، وليس ابن أمية، وما ذكره ابن أبي حاتم الرازي تابعه عليه ابن كثير، والهيثمي[12]، وإسماعيل بن مسلم المكي أجمع أئمة الجرح والتعديل على ضعفه،

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 143).

(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(3) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 49).

(5) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (3/ 194)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 373).

(6) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (3/ 194)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 181)، وينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين (2/ 705).

(7) (7/ 601).

(8) (ص 590).

(9) (9/ 366).

(10) (ص 153).

(11) التاريخ الكبير، البخاري (9/ 28)، وينظر: الأسامي والكنى، أبو حمد الحاكم (3/ 146)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني (2/ 248).

(12) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 481)، مجمع الزوائد، الهيثمي (7/ 72- 73).

وتركه بعضهم[1]، بخلاف إسماعيل بن أمية، فإنهم أجمعوا على أنه ثقة، وقد روى له أصحاب الكتب الستة[2].

وقد تابع إسماعيلَ بن مسلم، كما سبق في تخريج الحديث - طلحةُ بن عمرو المكي، ولكنه أشد ضعفا منه؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "متروك".

♦ ومَنْ فوقَ يحيى بن راشد كلُّهم ثقات من رجال (التهذيب).

♦ ومحمد بن يحيى القطيعي، نسبه الحاكم هكذا في أكثر من موضع من (المستدرك)، وهو ابن أبي حَزْم (القُطَعي)، أبو عبد الله البصري، روى له مسلم، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث، صدوق"[4].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[5]، ووثقه الذهبي في (الكاشف)[6].

ونقل ابن حجر العسقلاني عن مسلمة بن قاسم الأندلسي أنه قال: "بصري ثقة"[7]، واكتفى في (تقريب التهذيب)[8] بقوله: "صدوق"، وترجم له ابن الجزري في (غاية النهاية في طبقات القراء)[9].

♦ وإبراهيم بن أبي طالب أحد الحفاظ الكبار، كان إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، ترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[10]، وغيْرِهِ.

♦ ومحمد بن يزيد، شيخ الحاكم، الراوي عن إبراهيم وصفه الحاكم هنا وفي (تاريخ نيسابور)[11] بـ(العدل)، واستظهر مقبل بن هادي الوادعي أنه محمد بن يزيد بن محمد المعدَّل[12]، وهذا ترجمه ابن ماكولا في (الإكمال)[13]، والسمعاني في (الأنساب)[14]، وقالا: "حدّث عنه أبو سعد الماليني"، وزاد السمعاني في الموضع الأول: "وغيرُهُ"[15].

---

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 289).

(2) ينظر: المصدر نفسه (1/ 247).

(3) (ص 283)، وينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (13/ 427- 430)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 340- 342)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 21).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 124).

(5) (9/ 106).

(6) (2/ 229).

(7) تهذيب التهذيب (9/ 449).

(8) (ص 512).

(9) (2/ 278).

(10) (13/ 547- 552).

(11) (ص 111- التلخيص).

(12) رجال الحاكم في المستدرك (2/ 313).

(13) (3/ 14).

(14) (3/ 398، 407- 408).

(15) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1267- 1268).

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**} على خلاف المتواتر من القراءات، فهي على خلاف الرسم العثماني للمصحف الشريف، وهذا كاف في الحكم عليها بالشذوذ، لو صح معناها وثبت سندها، فكيف، وهو ضعيف؟![1]

وقد رويت هذه القراءة أيضا عن ابن عباس من الصحابة، وعن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وقتادة من التابعين، وعن الأعمش من أتباعهم[2].

ومعنى الآية على هذه القراءة: والذين يفعلون ما يفعلون من الخيرات وهم وَجِلُونَ من الله[3].

وقال الزرقاني: "كلام عائشة في قوله، تعالى: {**يُؤْتُونَ مَا آتَوْا**} لا يفيد إنكار هذه القراءة المتواترة المجمع عليها، بل قالت للسائل: أيهما أحب إليك؟ ولا تَحْصُرُ المسموع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هي به، بل قالت: إنه مسموعٌ ومنزَّلٌ فقط، وهذا لا ينافي أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كتلك، خصوصا أنها متواترة عن النبي ﷺ، أما قولها: (ولكن الهجاء حرف)، فكلمة حرف ... بمعنى القراءة واللغة، والمعنى: أن هذه القراءة المتواترة، التي رُسِمَ بها المصحف - لغةٌ ووجهٌ من وجوه الأداء في القرآن الكريم"[4].

---

[1] ينظر: (ص 19- 20) من هذا البحث.

[2] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني (2/ 95)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (7/ 569).

[3] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 46).

[4] مناهل العرفان (1/ 394- 395).

الحديث الثاني:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَفْصٍ الْخَثْعَمِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، ثنا سُلَيْمُ بْنُ عِيسَى عَنْ **حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ** عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

" فيه هارون بن حاتم واه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بهارون بن حاتم، وقد تقدم الكلام عنه مفصلا، وأنه من القراء المشاهير إلا أنه متروك الحديث، وأن الذهبي قد اتهمه بالوضع[3].

♦ وأبو جعفر الخثعمي الراوي عنه أحد الأئمة الثقات، ومثله شيخ الحاكم.

♦ وشيخُه سُلَيْمُ بن عيسى أحد القراء المتقنين[4]، ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[5]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في كتابه (الثقات)[7] على طريقته في توثيق المجاهيل!

♦ وحمزة الزيات، هو ابن حبيب الكوفي، أحد السبعة، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[8]، وروى له مسلم في (صحيحه)، وتكلم فيه بعضهم من جهة حفظه وضبطه للحديث[9]؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في

---

[1] الكهف، من الآية: 79.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 266)، رقم الحديث: 2959)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 128، رقم الحديث: 7456) واقتصر في عزوه على الحاكم.

[3] ينظر: (ص 46- 47) من هذا البحث.

[4] قال الذهبي في (معرفة القراء) (1/ 83): "صاحب حمزة الزيات، وأخص تلامذته به، وأحذقهم بالقراءة، وأقومهم بالحرف، وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة".

[5] (4/ 127).

[6] (4/ 215).

[7] (8/ 295).

[8] ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 334)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 209- 210).

[9] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 24).

(تقريب التهذيب)[1]: "صدوق زاهد، ربما وهم".

وقال الذهبي: "وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن"[2].

♦ وأبو إسحاق هو السبيعي عند الإطلاق، وهو أحد الأئمة الثقات المجمع عليهم، وحديثه في الكتب الستة، كان يُشَبَّهُ بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال إلا أنه اختلط بأخرة، وقال الذهبي: "شاخ ونسي، ولم يختلط"، وهو أيضا من الموصوفين بالتدليس[3]، لكن أخرج له البخاري ومسلم حديثه معنعَناً عن سعيد[4].

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة آية الكهف على خلاف الرسم العثماني للمصحف الشريف؛ ولذلك فهي قراءة شاذة من هذا الوجه[5].

وهي أيضا شاذة من وجه آخر، وهو ضعف إسنادها، ولكن صح عن ابن عباس أنه كان يقرأها كذلك، رواها عنه سعيد بن جبير[6].

وهي تدل على أن (وراء) في الآية بمعنى (أمام)، وهو معنى صحيح في اللغة، ومنه قولُ سَوَّارِ بن المُضَرَّب السعدي[7]:

---

[1] (ص 179).

[2] سير أعلام النبلاء (7/ 92).

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (6/ 242- 243)، الثقات، ابن حبان (5/ 177)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 270)، المختلطين، العلائي (ص 93)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 245)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 56- 58)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني (ص 42)، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثر من التدليس؛ فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم مطلقا.

[4] ينظر: الصحيح، البخاري (كتاب الِاسْتِئْذَانِ - باب الخِتَانِ بعد الكِبَرِ، ونَتْف الإبْط، 8/ 66، الآثار رقم: 6299، 6300)، الصحيح، مسلم (كتاب الْقَدَر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، 4/ 2050، رقم الحديث: 2661).

هذا، وقد نقل العلائي في (جامع التحصيل) (ص 245) عن البخاري أنه قال: "لا أعرف لأبي إسحاق سماعا من سعيد بن جبير"!

[5] ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (1/ 13- 15).

[6] أخرجه البخاري (كتاب الشروط - باب الشروط مع الناس بالقبول، 3/ 192، رقم الحديث: 2728، كتاب أحاديث الأنبياء - باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، 4/ 154- 157، رقم الحديث: 3401، كتاب تفسير القرآن - باب {**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**}، 6/ 88- 89، رقم الحديث: 4725، وبابين بعده)، ومسلم (كتاب التفسير، باب من فضائل الخضر عليه السلام، 4/ 1847- 1849، رقم الحديث: 2380)، وغيرهما من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير به.

[7] شاعر إسلامي مشهور، من شعراء (الحماسة) و(الأصمعيات)، والمضرَّب: بفتح الراء المشددة على زنة اسم المفعول.

ينظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ص 241)، =

أترجو بنو مروان سمعي وطاعتي ... وقومي تميمٌ، والفلاةُ ورائيا؟!

يريد: والفلاةُ أمامِيَ.

وهو ما قرره الفرّاء، وجعله كقوله، تعالى: {**مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ**}[1]، أي: من أمامه[2]، وتبعه عليه أبو عبيدة معمر بن المثنى، واستشهد له بالبيت السابق[3]، وذكر الفرّاء أن استعمال (وراء) في هذا المعنى إنما يجوز فيما يتعلق بالزمان دون المكان[4].

وذهب ابن عطية إلى أن (وراء) في آية الكهف على بابها، وأنها تأتي مُراعىً بها الزمن باطِّراد،؛ وذلك لأن الحدث المتقدم في الوجود هو (الأمام) و(بين اليد) لما يأتي بعده، والذي يأتي بعدُ هو (الوراء) وهو (ما خلف) لما مضى، على خلاف ما يتبادر إلى الذهن باديَ الرأي، وأن معنى الآية: أن هؤلاء وعَمَلَهُم وسَعْيَهُم، يأتي بعده في الزمن غصب هذا الملك، وأن من قرأ: {**أَمَامَهُمْ**}، أراد في المكان، أي: إنهم كانوا يسيرون إلى بلده[5].

= توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين الدمشقي (8/ 178- 188).

والبيت من شواهد أبي عبيدة كما سيأتي.

[1] إبراهيم، من الآية: 16.

[2] ينظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 157)، وقد روى ابن جرير الطبري في (جامع البيان في تأويل القرآن) (18/ 83) مثل هذا المعنى وهذا الاستدلال عن قتادة بن دَعامة السَّدوسي، فقال: حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر عن قتادة: {**وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ**}، قال قتادة: أمامهم، ألا ترى أنه يقول: {**مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ**} [الجاثية، من الآية: 10]، وهي بين أيديهم.

قال الباحث: وإسناده حسن، الحسن بن يحيى، هو ابن أبي الربيع، قال: ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (3/ 44): "صدوق"، وذكره ابن حبان في (الثقات) (8/ 180)، وعبد الرزاق ومعمر ثقتان حافظان، حديثها في الكتب الستة.

[3] ينظر: مجاز القرآن (1/ 412).

[4] ينظر: معاني القرآن (2/ 157).

[5] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (3/ 335)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (11/ 34- 36).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى الْأَسَدِيُّ، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا عَمْرٌو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ[2]، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم هنا بأن الحديث على شرط البخاري، لا على شرط مسلم؛ لأن عكرمة مولى ابن عباس لم يرو له مسلم إلا مقرونا بغيره[4]، ويُسْتدرَكُ على الذهبي بأن الحديث عند البخاري في (الصحيح)، أخرجه في موضعين منه، كما تقدم في تخريجه.

---

(1) سبأ، من الآية: 23.

(2) هكذا في الأصل، وقد أورد ابن حجر العسقلاني الحديث في (إتحاف المهرة) (15/ 419، رقم الحديث: 19610)، ونقل عن الحاكم أنه قال: "**صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه**"، واستدرك عليه بقوله: "بل أخرجه البخاري"، فيكون كلام الذهبي اختصارا لقول الحاكم أو موافقةً له، وليس استدراكا، ويقوي ذلك أن ابن الملقن لم يذكر هذا الحديث في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على أبي عبد الله الحاكم)، كما أن الحاكم صرح في موضع آخر من (المستدرك) (2/ 482، تحت الحديث: 3660) بأن "حديث عكرمة صحيح على شرط البخاري"، ولكن آثرت إيراد الحديث هنا بناء على النسخة التي أعتمد عليها؛ لاحتمال صحة العبارة أولا، ووهم الحاكم فيها ثانيا، وإن كان هذا الاحتمال ضعيفا.

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 272، رقم الحديث: 2979)، وهو عند الحميدي في (المسند - المنتخب) (2/ 287، رقم الحديث: 1185) مطولا، وعنه أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب تفسير القرآن - باب {**حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**}، 6/ 122، رقم الحديث: 4800).

وأخرجه البخاري أيضا في (كتاب تفسير القرآن - باب قوله: {**إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ**}، 6/ 80، رقم الحديث: 4701، كتاب التوحيد - باب قول الله، تعالى: {**وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**}، 9/ 141، رقم الحديث: 7481) عن علي بن المديني.

كلاهما: الحميدي وابن المديني عن سفيان به مطولا.

وقال البخاري في الموضع الأخير: "قال عليّ (هو ابن المديني): قلت لسفيان: قال سمعتُ عكرمة، قال: سمعت أبا هريرة؟ قال: نعم، **قلت لسفيان: إن إنسانا روى عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة، يرفعه: أنه قرأ: (فُزِّعَ)، قال سفيان: هكذا قرأ عمرو (وهو ابن دينار)، فلا أدري سمعه هكذا أم لا؟ قال سفيان: وهي قراءتنا**".

وأخرجه أبوداود في (السنن) (كتاب الحروف والقراءات، 4/ 34، رقم الحديث: 3989)، والترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، 5/ 362، رقم الحديث: 3223) مختصرا، وابن ماجه في (السنن) (المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية، 1/ 69، رقم الحديث: 194)، وابن خزيمة في (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، عز وجل) (1/ 354)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (1/ 222- 223، رقم الحديث: 36) مطولا من طرق أخرى عن سفيان به.

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 32)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 240- 241).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط البخاري، وهو عنده في (الصحيح) عن الحُمَيْدِيّ وغيرِه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في القراءات؛ لاشتماله على قراءة النبي ﷺ آيةَ سبإٍ، وهي فيه بالفاء المضمومة، والرّاء المشددة المكسورة، والغين {**فُرِّغَ**}، كما بيَّنَتْ روايةُ عليٍّ بن المديني عند البخاري.

قال ابن حجر العسقلاني: "قوله: (قال علي: قلت لسفيان: إن إنسانا روى عنك {**فُزِّعَ**})، يعني: بالزاي والعين المهملة (قال: هكذا قرأ عمرو): الإنسانُ المذكور هو الحميدي، وأشار عليٌّ بذلك إلى الرواية الشاذة التي قرأها الحسن في هذا الحرف"[1].

قال الباحث: وبهذه القراءة قرأ الحسن البصري، كما قال ابن حجر العسقلاني، وهي إحدى الروايات عنه[2]، وبها قرأ أبو مِجْلَز[3]، وهي اختيار سفيان كما نقله ابن المديني عنه في هذا الرواية، وسفيان هو ابن عيينة الهلالي، قال ابن حجر العسقلاني: "وأما قول سفيان: (وهي قراءتنا)، فمعناه: أنها وافقت ما كان يختار من القراءة به، فيجوز أن ينسب إليه كما نسب لغيره"[4].

وأما القراء العشرة، فاختلفوا فيها فريقين[5]:

الأول: بضم الفاء وكسر الزاي المشددة والعين المهملة {**فُزِّعَ**}، على مالم يُسمَّ فاعله، وبها قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع، والكسائي، وخلَف بن هشام.

الثاني: بفتح الفاء والزاي المشددة {**فَزَّعَ**}، على البناء للفاعل، وبها قرأ ابن عامر، ويعقوب.

قال الفَـرّاء: "وأما قول الحسن، فمعناه: حتى إذا كُشِفَ الفزع عن قلوبهم، وفُرّغت منه، ومن قال {**فُزِّعَ**} أو{**فَزَّعَ**}، فمعناهُ أيضاً: كُشف عَنْها الفزع، (عَنْ) تدل عَلَى ذَلِكَ، كما تقول: قد جُلِّيَ عنك الفزع"[6].

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/ 313- 314).

[2] ينظر: إعراب القرآن، ابن النحاس (3/ 236)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 191- 193).

[3] هو لاحق بن حُمَيْد السدوسي، البصري، تابعي ثقة، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وأنس، وغيرهم من الصحابة، روى له أصحاب الكتب الستة، وتوفي سنة (101- 110) هجرية.

قال ابن الجزري: "وقد وردت عنه الرواية في حروف القرآن".

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (31/ 176- 180)، تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 196)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (2/ 363).

[4] فتح الباري شرح صحيح البخاري (8/ 539).

[5] ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ص 530)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران (ص 363)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (2/ 351).

[6] معاني القرآن (2/ 261).

وقال أبو جعفرٍ النحّاس: "كُشف عنها الفزع، أي تعدّاها الفزع، وكذا يقول سيبويه في قول العرب: (رميْتُ عن القوس) أي تعدّى رمْيِي القوسَ"[1].

[1] إعراب القرآن (3/ 236).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيح".

تعليق الباحث:

قصّر الذهبي فاكتفى بتصحيح الحديث، وهو على شرط الشيخين، كما قال الحاكم، فعبيد الله بن موسى ومن فوقه، كلهم من رجال (الصحيحين)، وأبو إسحاق: هو عمرو ابن عبد الله الهمداني، السبيعي، الكوفي، وهو جد إسرائيل، الراوي عنه في هذا الحديث، وقد خالفه شعبة فرواه عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد النخعي، صاحبِ ابن مسعود عن ابن مسعود، كما سبق في تخريج الحديث، وهو أخو عبد الرحمن، وهو أيضا من رجال

---

[1] الذاريات، الآية: 58.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 273، رقم الحديث: 2983)، وأخرجه أيضا في موضع آخر من القراءات، من طريق أخرى (2/ 255، رقم الحديث:2919)، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، أَنْبَأَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى به.

وسكت عليه في هذا الموضع، هو والذهبي.

وأخرجه أحمد في (المسند) (6/ 285- 286، رقم الحديث: 3741، 6/ 313، رقم الحديث: 3771، 7/ 80- 81، رقم الحديث: 3970)، وأبو داود في (السنن) (كتاب الحروف والقراءات، 4/ 35، رقم الحديث: 3993)، والترمذي في (السنن) (أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة الذاريات، 5/ 191، رقم الحديث: 2940)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب النعوت - قَوْلُ اللهِ، عز وجل: {**هو الرَّزَّاقُ**}، 7/ 144، رقم الحديث: 7660، كتاب التفسير - سورة الذاريات، 10/ 272، رقم الحديث: 11463)، وأبو بكرٍ البزّار في (المسند) (5/ 282، رقم الحديث: 1897)، وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (9/ 227، رقم الحديث: 5333)، وغيرهم من طرق عن إسرائيل به.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

وقال البزّار: "وهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْهُ".

وتابع إسرائيلَ قَيْسُ بن الربيع.

أخرجه أبو داود الطيالسي في (المسند) (1/ 249، رقم الحديث: 315)، والهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (2/ 14، رقم الحديث: 466) من طرق عن قيس به.

وخالفها شعبة بن الحجاج، فرواه عن أَبِي إِسْحَاقَ عن الْأَسْوَدِ بن يزيد النخعي عن ابن مسعود.

أخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (14/ 36، رقم الحديث: 6329)، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ به.

الشيخين، وإسناد الرواية إليه على شرط البخاري، فإن رَوْحاً روى عنه البخاري، ولم يرو له مسلم[1].

ويقوي رواية إسرائيل متابعةُ قيس بن الربيع له، وهو أبو محمد الأسدي، الكوفي، كان أحد أوعية العلم، وكان صدوقا إلا أنه ساء حفظه لما كَبِرَ، وأدخل عليه ابنه وغيرُه ما ليس من حديثه، فحدث به؛ ولذلك ضعفه بعضهم، وتركه بعضهم، وكان شعبة بن الحجاج نفسه يحضّ على الأخذ عنه، ويقوي حديثه[2]، وقال ابن عدي: "وعامة رواياته مستقيمة..."[3]، ويحتمل أن يكون أبو إسحاق السبيعي سمعه من كليهما، فحدث به مرة هكذا، ومرة هكذا.

♦ وسعيد بن مسعود وشيخ الحاكم كلاهما من الثقات.

هذا، وقد بوب البخاري بهذه الآية في أول (كتاب التوحيد)، فقال: "باب قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**}"، كما في رواية أبي الحسن القابِسِيّ.

قال ابن حجر العسقلاني: "وعليه جرى ابن بَطّال، وتبعه ابن المُنَيِّر، والكِرْماني، وجزم به الصَّغَانِيُّ، وزعم أن الذي وقع عند أبي ذر وغيره (يعني: من رواة الصحيح) من تغييرهم؛ لظنهم أنه خلاف القراءة"[4].

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط الشيخين.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**} على خلاف المتواتر من القراءات، بل لم يقرأ بها أحد من القراء الأربعة عشر، فهي أيضا على خلاف الرسم العثماني للمصحف الشريف؛ ولذلك فهي قراءة شاذة من هذا الوجه، والقراءة المشهورة على الغَيْبة: {**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**}.

وقال المُلّا علي القاري في تعليل شذوذها: "كانت قراءةً قطعيةً متواترةً معنويةً، وكان علَّمها رسولُ الله ﷺ ابنَ مسعود، لكنها نُسِخَتْ، أو شَذَّتْ طرقها بعد ابن مسعود"[5].

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 255).

[2] ينظر: المجروحين، ابن حبان (6/ 216- 219)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 393- 396)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 350- 352).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 171).

[4] فتح الباري (13/ 360).

قال الباحث: وفي نسبته للكِرماني نظر، فهو عنده على القراءة المشهورة، ولكنه أشار إلى بعض روايات الصحيح التي ذكرت القراءة التي رواها ابن مسعود، وهذا مما أخذه العيني على ابن حجر العسقلاني، وكذلك هو في المطبوع من شرح ابن بطال على القراءة المشهورة!!

ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال (10/ 404)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني (25/ 100)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (25/ 85).

[5] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (8: 3328).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، ثنا حُسَيْنُ[1] بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَرُوذِيُّ، ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْطَبَانِيُّ ابْنُ عَمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**مُتَكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ**}[2].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكرة".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بالانقطاع بين عاصم وأبي بكرة، وعاصم: هو ابن العجاج، أبو مُجَشّر - وقيل: أبو محسّر - الجحدري، وثقه ابن معين[4].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[5]، وقال: "من عباد أهل البصرة وقرّائهم، يروي عن أبي بكرة إن كان سمع منه، وقد رأى أنسا".

♦ وأبو عبد الرحمن الْأَرْطَبَانِيُّ، عبد الله بن حفص، سبق فيه قول البزار في تخريج الحديث: "ليس به بأس".

---

(1) في الأصل: "حُصَيْن"، وهو تحريف، والتصحيح من (إتحاف المهرة) وغيره من المصادر الآتية في تخريج الحديث.

(2) الرحمن، الآية: 76.

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 273، رقم الحديث: 2986)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (13/ 587، رقم الحديث: 17175)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه حفص بن عمر الدُّوريّ في (جزء فيه قراءات النبي ﷺ) (ص 157، رقم الحديث: 114) عن حسين بن محمد به، **وفيه بيان وجه القراءة**، فقال: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ الْمَرُّوذِيُّ، ثنا الْأَرْطَبَانِيُّ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ عَمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَرَأَ: {**مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ**} مُنَوَّنٌ، قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا أَحْمَدَ، إِنَّمَا هِيَ {**مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ**}، قَالَ: صَدَقْتَ، هَكَذَا يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ أَنَا هَكَذَا.

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (9/ 124، رقم الحديث: 3673) من طريق الحسين بن محمد، فقال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالُوا: نَا الْحُسَيْنُ (في الأصل: "الحسن"، وهو تصحيف) بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ الْأَرْطَبَانِيُّ به، بمثل رسم الحاكم.

وقال: "وهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَبُو بَكْرَةَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا عَنْ أَبِي بَكْرَةَ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ بَصْرِيٌّ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ".

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 349)، الإكمال، ابن ماكولا (7/ 164).

(5) (5/ 240).

وقال فيه أحمد بن حنبل أيضا: "ما أرى بِهِ بَأْسا"[1].

وقد ساق أبو الحجّاج المزي في (تهذيب الكمال)[2] الحديث من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عن حسين محمد به، وقال: "قال أبو بكر: لما رجعت من عند حسين بن محمد، رأى أبي هذا الحديث في كتابي، فجعل يقول: أيْش الأرطباني، أيش الأرطباني، أحدٌ يسمعُ حديث الأرطباني؟!!".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3].

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]: "فيه ضعف يسير".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق".

♦ والحسين بن محمد هو ابن بِهْرام التميمي، أبو أحمد - ويقال: أبو علي - المؤدب، نزيل بغداد، أحد الأئمة الحفاظ الثقات، وحديثه في الكتب الستة.

♦ والصغاني ثقة ثبت، ويقال له أيضا: الصاغاني، وشيخ الحاكم تقدم له غير هذا الحديث، وهو أيضا ثقة حافظ.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لانقطاعه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ**} على خلاف المتواتر من القراءات، كما في رواية حفص بن عمر الدُّوريّ، فهي على خلاف الرسم العثماني للمصحف الشريف، كما أن إسنادها ضعيف لا تقوم به حجة؛ ولذلك فهي قراءة شاذة من هذين الوجهين.

وقد رويت القراءة بها عن ابن مُحَيْصن وغيره على الوجهين: التنوين، والمنع منه في الموضعين: {**رَفَارِفٍ**}، و{**عَبَاقِرِيٍّ**}[6].

وفي هذه القراءة أيضا إشكال مركّب من جهة اللغة، وبيانه: أن {**رَفَارِفٍ**} جمعُ (رَفْرَف)، و(رفرف) أيضا اسم جمع، ولذلك كان نعتته في القراءة المتواترة بصيغة الجمع، وهو قوله: {**خُضْرٍ**}، فهو جمعٌ للجمع، وما كان منه على

---

[1] العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل - رواية ابنه عبد الله (2/ 359، 3/ 434).

[2] (14/ 425).

[3] (7/ 30- 31).

[4] (4/ 875)

[5] (ص 300).

[6] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 305)، البحر المحيط في التفسير، ابن حَيّان (10/ 71- 72).

هذا الوزن لا يصح أن يكون منوّناً.

ولا يصح أن تكون {**عَبَاقِرِيّ**} جمعا؛ لأن هذا لا نظير له في اللغة، فليس في لغة العرب جمعٌ يأتي بعد ألفه أربعة أحرف، ولا ثلاثة أحرف صحاح، ولا يصح أيضا أن تكون من باب النسبة؛ لأن الجمع عند النسبة يرد إلى مفرده، كما تقول في النسب إلى المساجد: مسجديّ، وإلى العلوم: علميّ، وإلى الفرائض: فرضيّ، ولو كان {**عَبَاقِرِيّ**} من باب النسبة لكان منونا لا غير، كما قالوا في (مدائنيّ)!! وهذه وإن كانت في الأصل نسبة إلى مدائن كسرى، وهي جمع، لكن تعاملوا معها معاملة المفرد؛ لتقاربها، وجعلوها اسما للمكان الواحد[1].

قال أبو جعفرٍ النحّاس: "و{**رَفْرَفٍ**} لفظه لفظ واحد، وقد نُعِتَ بجمع؛ لأنه اسم للجمع، كما يقال: مررت برهط كرام، وقومٍ لئام، وكذا: هذه إبلٌ حسان، وغنم صغار، و{**عَبْقَرِيّ**} مثله، غير أنه يجوز أن يكون جمع عبقرية"[2].

---

[1] ينظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 120)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 85- 86)، إعراب القرآن، النحاس (4/ 213- 214)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 305- 306)، المخصَّص، ابن سِيدَهْ (4/ 164- 166).

[2] إعراب القرآن (4/ 213).

الحديث السادس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ، ثنا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرٍو عَنِ الْحَسَنِ[1] عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**}[2].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"بل عمرو - هو ابن عبيد - واهٍ".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعمرو عبيد، وقد ضعفه الدارقطنيُّ وغيرُه، واتهمه بعضهم بالكذب[4]، وقال ابن سعد: "ليس بشيء في الحديث، وكان كثير الحديث عن الحسن وغيره"[5].

وقال علي بن المديني: "ليس بشيء، ولا نرى الرواية عنه"[6].

وقال ابن معين: "ليس بشيء"[7].

وقال أيضا: "لا يكتب حديثه"[8].

---

[1] في الأصل: (الحُسَيْن)، والتصحيح من (إتحاف المهرة) والمصادر الأخرى، التي ستأتي في تخريج الحديث.

[2] الكوثر، الآية: 1.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 281، رقم الحديث: 3015)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (18/ 201، رقم الحديث: 23557)، واقتصر على الحاكم في عزوه.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (23/ 365، رقم الحديث: 862) و(المعجم الأوسط) (8/ 221، رقم الحديث: 8458)، فقال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنُ الْمُثَنَّى، ثنا عَمْرُو بْنُ مُخَرِّمٍ، أَبُو قَتَادَةَ الْبَصْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَمْرو بن عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ به.

وقال في (الأوسط): "لا يُروى هذا الحديث عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عمرو بن م مُخَرِّمٍ"!

قال الباحث: ورسم الآية في (المستدرك) و(المعجمَيْن) على قراءة العامة المشهورة، والظاهر أنه تصرف من بعض النساخ، وصوابه بالنون {**أَنْطَيْنَاكَ**}، وليس بالعين، هكذا أخرجه الدارقطني في (المؤتلف والمختلف) (4/ 2041)، والثعلبي في (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (10/ 308) من طريق مُعَاذ بن المُثَنَّى به.

[4] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 274)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 62- 64).

[5] الطبقات الكبرى (7/ 273).

[6] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 75).

[7] تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 213، 275).

[8] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 176).

وقال عمرو بن علي الفَلّاس، وأبو حاتم الرازي، والنسائي: "متروك الحديث"[1].

وقال ابن حبان: "كان من العُبّاد الخُشّن وأهل الورع الدقيق، ممن جالس الحسن سنين كثيرة، ثم أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة؛ فسموا المعتزلة، وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهما لا تعمدا"[2].

وقال ابن عدي: "وهو مذموم، ضعيف الحديث جدا، معلن بالبدع، وقد كفانا ما قال فيه الناس"[3].

♦ وأم الحسن البصري، اسمها خَيْرَة، ذكرها ابن حبان في (الثقات)[4]، وروى لها مسلم، وأصحابُ السنن.

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[5]: "مقبولة"، أي: عند المتابعة، وإلا فهي ليّنة، كما نص على ذلك في مقدمة الكتاب[6].

♦ وأزهر بن مروان، قال عنه ابن حبان: "يروي عن أبي عاصم والبصريين، حدثنا عنه شيوخنا، مستقيم الحديث"[7].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: "ثقة"[8].

وقال الذهبي في (الكاشف)[9]، وابن حجر في (تقريب التهذيب)[10]: "صدوق".

قال الباحث: وفي روايته متابعة جيدة لعَمْرِو بْنِ مُخَرَّمٍ، وليس كما ذكر الطبراني أنه تفرد عمرو بن مُخَرَّمٍ بروايته.

♦ وباقي رجال الحاكم ثقات أعلام.

♦ ومعاذُ بن الْمُثَنَّى الراوي عن عمرو بْنِ مُخَرَّمٍ عند الطبراني، هو أبو الْمُثَنَّى العنبري، ثقة جليل[11].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 247)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 79).

(2) المجروحين (2/ 69).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 195)

(4) (5/ 493- 494).

(5) (ص 746).

(6) ينظر: (ص 74).

(7) الثقات (8/ 132).

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 180).

(9) (1/ 231).

(10) (ص 98).

(11) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (2/ 489)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (15/ 173)، تاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 837).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على قراءة قوله، تعالى: {**أَعْطَيْنَاكَ**} بالنون بدل العين، كما بيّنتْهُ رواية أبي الحسن الدارقطني، وأبي إسحاق الثعلبي، وهي قراءة شاذة لسببين:

الأول: مخالفتها لرسم المصحف.

الثاني: ضعف إسنادها.

وبها قرأ الحسن البصري، وطلحة بن مُصَرِّف[1]، والزَّعْفَرَانِيّ[2] عن ابن مُحَيْصِن[3]، وذكر أبو عليٍّ القالي أنها لغةٌ في (أَعْطَى)[4]، واستشهد لها بقول الأَعْشى:

جِيَادُكَ فِي الصيْفِ فِي نعمةٍ ... تُصَانُ الجِلالُ، وَتُنْطِي الشَّعيرا

---

[1] هو أبو محمد طلحة بن مصرّف بن عمرو بن كعب اليامي، الهمداني الكوفي، أحد ثقات التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، وله اختيار في القراءة ينسب إليه، توفي له اختيار في القراءة ينسب إلي، وكانوا يسمونه سيد القراءة، توفي في آخر سنة (112) هجرية.

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 191- 193)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 343).

[2] هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني، المقرئ، ترجمه الذهبي في (تاريخ الإسلام) (7/ 185)، فقال: "ذكر أنه قرأ القرآن على خلف ابن هشام، وهذا بعيد، وأنه قرأ على دحيم صاحب الوليد بن مسلم، وعلى عبد الوهاب بن فليح، وعلى أبي هشام الرفاعي، وعلى الدوري، قال أبو علي الأهوازي في غير ما موضع: قرأت القرآن على أبي الحسن علي بن الحسين بن عثمان الغضائري، وأخبرني أنه قرأ على الزعفراني".

وقال الذهبي: "قلت: هو مجهول، ولو كان في هذا الوقت ثَمَّ شيخ موجود بهذا اللقاء والإسناد الذي في السماء، لازدحمت القراء عليه، والعهدة في وجوده على الغضائري، ففي النفس منه"، وذكره الذهبي في الطبقة الحادية والثلاثين، وأرّخ لوفاته بـ (301 - 310) من الهجرة.

وينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص 144- 145)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (1/ 454- 455).

[3] ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (10/ 308)، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الْهُذَلِيّ، المغربي، البسْكري (ص 363).

[4] الأمالي (1/ 75)، وينظر: الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (6/ 2512، مادة: نطا)، تاج العروس، الزبيدي (40/ 105- 106، مادة: نطو)، البحر المحيط في التفسير، ابن حيان (10/ 556).

الفصل الثاني:

أحاديث الفَسْر وآثاره من البقرة إلى الأنعام

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الأُثار الموقوفة.

الفصل الثاني: أحاديث الفَسْر وآثاره من البقرة إلى الأنعام:

يشتمل هذا الفصلُ والفصولُ اللاحقة به على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، والآثار الموقوفة على الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - في تفسير القرآن الكريم وما يتعلق به، وقد آثرت تسمية ما جاء عن الصحابة بالآثار في مقابل تسمية ما جاء عن النبي ﷺ بالأحاديث؛ لأن هذا التفريقَ بين الحديث والأثر هو الذي استقر عليه الاصطلاح آخِراً، وهو الذي عليه العملُ اليومَ في فهرسة الكتب والرسائل الأكاديمية، فيطلق الحديث على المرفوع إلى النبي ﷺ، ويطلق الأثر على ما جاء عن الصحابي أو مَنْ دونه، وإن كان المحدثون عموما لا يفرقون بين الحديث والأثر في المعنى، فيطلقون الأثر على أنواع الحديث الثلاثة: المرفوع، والموقوف، والمقطوع[1]، وتفصيل هذه الأنواع الثلاثة كالآتي:

يطلق الحديث بالنظر إلى المنسوب إليه على ثلاثة أنواع:

1 - المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصْف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ[2].

2 - الموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير[3].

والصحابي: هو مَنْ لَقِي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخلّلت صحبتَه رِدةٌ في الأصح[4].

3 - المقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعي أو مَنْ دونه مِنْ أتباع التابعين فمَنْ بَعْدَهم على النحو السابق، وقد يُسمَّى موقوفا مُقَيَّدا، فيقال مثلا: حديث كذا وكذا وقفه فلانٌ على عطاء بن أبي رباح، أو هو موقوف على عطاء[5].

والتابعي: هو من لقي الصحابي، ومات على الإسلام، ولا يُشترط فيه أن يكون حال التقائه به مسلما[6].

ويُرادِفُ الحديثَ الخبرُ عند جمهور المحدثين، فهو أيضا يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع، كما قال ابن حجر العسقلاني: "وهو عند علماء هذا الفنّ مرادفٌ للحديث، وقيل: الحديثُ: ما جاء عن النّبيّ ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره[7]؛ ومِنْ ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكَلَها: الإخبارِيُّ، ولمن يشتغل بالسّنّة النبويّةِ:

---

[1] ينظر: تدريب الرّواي، السيوطي (203/1).

[2] ينظر: المصدر نفسه (207/1)، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر (ص26- 27).

[3] ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 512)، فتح المغيث، السخاوي (123/1)، تدريب الراوي، السيوطي (202/1).

[4] ينظر: نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني (ص111).

[5] ينظر: المصدر نفسه (ص111)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي (ص130).

[6] ينظر: نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني (ص113)، الباعث الحثيث، أحمد محمد شاكر (146/1- 152).

[7] أي: فلا يُطلق الحَدِيث على غير الْمَرْفُوع إِلَّا بِشَرْط التَّقْيِيد، فَيُقَال: هذا حديثٌ موقوف، أَو حديثٌ مَقْطُوع.
ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، الْمُنَاوِيّ (228/1).

الْمُحَدِّثَ، وقيل: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلقٌ، فكلُّ حديثٍ خبرٌ من غيرِ عَكْسٍ"[1].

قال الباحث: ولا يعدو أن يكون هذا الاختلاف بين المحدّثين وغيرهم أمرا اصطلاحيا، ولا مُشَاحّةَ فيه.

[1] نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني (ص41).

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهُذَلِيِّ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"أُعْطِيتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مِنَ الذِّكْرِ الْأَوَّلِ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"عُبَيْدُ اللهِ، قال أحمد: تركوا حديثه".

تعليق الباحث:

نقل الذهبي عن أحمد بن حنبل أن عُبَيْد الله بن أبي حُمَيْدٍ ترك الناسُ حديثه[2]، وعلّل ابن حبان ذلك بقوله: "وكان ممن يقلب الأسانيد، ويأتي بالأشياء التي لا يشك مَنِ الحديث صناعتُه أنها مقلوبة، فاستحق الترك لما كثر في روايته، وهو الذي يروي عنه البصريون ويقولون عبيد الله بن غالب؛ حتى لا يُعرف"[3].

وقال الحاكم نفسه: "روى عن عطاءٍ وأبي المَلِيحِ أحاديث مناكير، يَروي عنه مكّيُّ بن إبراهيم وغيره"[4].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 285، رقم الحديث: 3028)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الضحايا - باب ما حرم على بني إسرائيل ثم ورد عليه النسخ بشريعة نبينا محمد ﷺ، 10/ 15، رقم الحديث: 19706) و(شعب الإيمان) (4/ 49، رقم الحديث: 2165، 104، رقم الحديث: 2249).

وقال البيهقي في (السنن الكبرى): "عبيد الله بن أبي حميد تكلموا فيه".

وأخرجه الحاكم أيضا في موضعين آخرين من كتابه مختصرا - كما في هذا الموضع - ومطولا: (كتاب فضائل القرآن، 1/ 749، رقم الحديث: 2061 - مختصرا، 1/ 757، رقم الحديث: 2087 - مطولا)، وقال في كل منهما: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، ولم يتعقبه الذهبي فيهما مع سَبْقِهما، وسكت عليهما.

وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (13/ 389، رقم الحديث: 16897) واقتصر على الحاكم في عزوه.

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في (قيام الليل - المختصر) (ص 166)، والطبراني في (المعجم الكبير) (20/ 225، رقم الحديث: 525)، وابن حبان في (المجروحين) (2/ 65)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 104، رقم الحديث: 2249) من طرق أخرى عن مكي بن إبراهيم به مطولا.

وتابع مكيّاً الخليلُ بن موسى عند ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (5/ 527- 528)، وسَعِيدُ بْنُ يَحْيَى اللَّخْمِيُّ عند ابن السُّنّي في (عمل اليوم والليلة) (ص 632، رقم الحديث: 684)، أخرجاه من طريقين عن هشام بن عمار عنهما عَنْ عبيد الله بن أَبِي حُمَيْدٍ به مختصرا.

وتابعه أيضا وكيع بن الجراح، أخرجه أبو يعلى في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (14/ 319، رقم الحديث: 347)، فقال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - هُوَ ابْنُ وَكِيعٍ -، ثنا أَبِي عَنْ عبيد الله بن أَبِي حُمَيْدٍ به مطولا.

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 312- 313).

[3] المجروحين (2/ 65).

[4] المدخل إلى الصحيح (ص 157).

وعبيد الله بن أبي حميد عليه مدار الحديث كما سبق في تخريجه، وقد أجمع الأئمة على ضعفه على اختلافهم في درجته[1]، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]، فقال: "متروك الحديث".

♦ وأبو الْمَلِيحِ الْهُذَلِيّ، اختلفوا في اسمه واسم أبيه، وهو أحد الثقات الأثبات، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[3]، ومَكِّيّ ابن إبراهيم ومَنْ دونه ثقات أيضا.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الثعلبي في (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)[4]، والبغوي في (معالم التنزيل في تفسير القرآن)[5] من طريقين عن إسماعيل بن أَبِي أُوَيْسٍ، قال: حدّثنا أبي عن أبي بكر الْهُذَلِيّ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عباس به مرفوعا مطوَّلا.

وإسناده ضعيف جدا، أبو بكر الهُذَلي متروك الحديث أيضا كما في (تقريب التهذيب)[6] لابن حجر العسقلاني، وقد ظنه محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[7] أنه غيره، ولم يتبين له؛ لوجود تصحيف في إسناد المصدر الذي اعتمد عليه، وقد جاء فيه ذكر أبي بكر غير منسوب، ولذلك اقتصر في الحكم على الحديث هذا بالضعف، وفي أبي أويس الراوي عنه وابنه إسماعيل أيضا كلام[8]،

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

دل الحديث على فضل سورة البقرة على غيرها من سور القرآن الكريم، وقد درج المفسرون على ذكر فضائل السور والآيات في كتب التفسير؛ للعلاقة الظاهرة بينهما، وكان المحدثون يفردون فضائل القرآن عن التفسير، كما فعل الحاكم في كتابه (المستدرك على الصحيحين)، وقبله البخاري وغيره، غير أن الحاكم أدخل عددا من أحاديث الفضائل في (كتاب التفسير) من (المستدرك) بعد أن أفرد لها كتابا في الفضائل، وجرى ابن كثير من المفسرين على عادة المحدثين، فأفرد للفضائل كتابا قدّمه على كتاب التفسير، وأوضح العلاقة بينهما عند تعليله مخالفتَهُ البخاريَّ في تقديم أحدهما على الآخر، فقال: "ذكر البخاري - رحمه الله - كتاب فضائل القرآن بعد كتاب التفسير؛ لأن التفسير أهم، فلهذا بدأ به، ونحن قدمنا الفضائل قبل التفسير، وذكرنا فضل كل سورة قبل تفسيرها؛ ليكون ذلك باعثًا على حفظِ القرآنِ، وفهمِه، والعملِ بما فيه، والله المستعان"[9].

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 9).

[2] (ص 370).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (34/ 316- 318)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 94).

[4] (7/ 155).

[5] (5/ 259).

[6] (ص 625).

[7] (6/ 349، رقم الحديث: 2826).

[8] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 271- 272، 5/ 245- 246).

[9] فضائل القرآن (ص 33).

الحديث الثاني:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبِرَكِيُّ، ثنا الْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيُّ، ثنا مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فِينَا فِي بَنِي سَلَمَةَ، وَأَنَا أَمْشِي إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: نَعْمَ الْمَرْءُ مَا عَلِمْنَا، إِنْ كَانَ لَعَفِيفًا مُسْلِمًا، إِنْ كَانَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ**؟"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَاكَ بَدَا لَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالسَّرَائِرِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**وَجَبَتْ**"، قَالَ: وَكُنَّا مَعَهُ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أَوْ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَقَالَ رَجُلٌ: بِئْسَ الْمَرْءُ مَا عَلِمْنَا، إِنْ كَانَ لَفَظًّا غَلِيظًا، إِنْ كَانَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ**؟"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِالسَّرَائِرِ، فَأَمَّا الَّذِي بَدَا لَنَا مِنْهُ، فَذَاكَ؛ فَقَالَ رَسُولُ ﷺ: "**وَجَبَتْ**، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، إِنَّمَا اتَّفَقَا عَلَى وَجَبَتْ فَقَطْ"[2].

تعليق الذهبي:

"مصعب ليس بالقوي".

تعليق الباحث:

أعلَّ الذهبي الحديث بمصعب، وهو مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، وقد اتفق أئمة الحديث على ضعفه[3] - وقال ابن معين مرَّةً: "ليس بشيء"[4] - غيرَ ابن حبان، فإنه تردّد فيه، فذكره في (المجروحين)[5]، مفصِّلاً حاله، فقال: "منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه"، ثم عاد فذكره في (الثقات)[6]، وقال: "وقد أدخلته في (الضعفاء)، وهو ممن استخرت الله فيه".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "لَيِّنُ الحديث".

---

[1] البقرة، من الآية: 143.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 294، رقم الحديث: 3061)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 351، رقم الحديث: 3178)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه أيضا ابن مَرْدويه - كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 456) - وقد ساقه ابن كثير بلفظه معلّقاً على مصعب بن ثابت بنحو لفظ الحاكم.

[3] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 144).

[4] الضعفاء، العقيلي (4/ 196).

[5] (3/ 28- 29).

[6] (7/ 578).

[7] (ص 533).

♦ وعيسى بن إبراهيم المعروف بـ(الْبِرَكِيُّ)[1] لا يرقى حديثه إلى درجة الصحة، فقد قال فيه أبو حاتم الرازي: "صدوق"[2].

وقال النسائي: "ليس به بأس"[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، ربما وهم".

قال الباحث: فهو حسن الحديث فقط[6]، ومثله مُحَمَّدُ بْنُ غَالِب، وهو أبو جعفر الضبّي، التمّار، البصري، المعروف بـ(تَمْتام)، أحد الأئمة الحفاظ[7].

♦ ومحمد بن كعب القرظي أحد أئمة التابعين المدنيّين الثقات، روى له الجماعة، وشيخ الحاكم أيضا إمام حافظ ثقة، تقدم له أكثر من حديث، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك).

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان)[8]، فقال: حدثني عصام بن رَوَّادُ بن الجرّاح العسقلاني، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي الفضل عن أبي هريرة، قال: خرجتُ مع النبي ﷺ في جنازة، فلما صلى على الميت، قال الناس: نِعم الرجل، فقال النبي ﷺ: "**وَجَبَتْ**"، ثم خرجت مَعه في جنازة أخرى، فلما صلوا على الميت، قال الناس: بئس الرجل، فقال النبي ﷺ: "**وجَبت**"، فقام إليه أُبَيُّ بن كعب، فقال: يا رسولَ الله، ما قولك وجبت؟ قال: "**قَوْلُ اللهِ، عزَّ وجلّ: {لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}**".

وروّاد بن الجرّاح والد عاصمٍ كان قد اختلط، وعامةُ أئمة الحديث على ضعفه ورد حديثه مطلقا، قبل اختلاطه وبعده، وفي سفيان الثوري وغيره[9]، وقد لخّص حاله ابن حجر في (تقريب التهذيب)[10]، وفصّل فيه بما يقوي أمره في غير سفيان قبل اختلاطه إذا تميّز حديثه، فقال: "صدوق، اختلط بأخرة؛ فتُرِك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد".

---

[1] بكسر الباء وفتح الراء، نسبةً إلى (البِرَك)، وهي سِكّة معروفة بالبصرة.
ينظر: الأنساب، السمعاني (2/ 178).

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 272).

[3] تهذيب الكمال، المزي (22/ 581).

[4] (8/ 494)، وينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 310)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 133)، التعليق على تهذيب الكمال، بشار عواد (22/ 582 - حاشية: 2).

[5] (ص 438).

[6] ينظر: (ص 5 - التمهيد) من هذا البحث.

[7] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 55)، سؤالات السُّلمي للدارقطني، محمد بن الحسين السّلمي (ص 290- 292)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (3/ 361- 364)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 142- 143).

[8] (3/ 148).

[9] ينظر: ما سيأتي (ص 537- 539) من هذا البحث.

[10] (ص 211).

ورواه ابن جرير الطبري في (التفسير)[1] من طريق آخر عن الأوزاعي، ولكن لم يسق لفظه، فقال: حدثني عليّ بن سَهْل الرملي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثني أبو عمرو عن يحيى، قال، حدثني عبد الله بن أبي الفضْل المَدِيني، قال: حدثني أبو هريرة قال: أُتِيَ رَسولُ الله ﷺ بجنازة، فقال الناس: نِعْمَ الرجل، قال ابن جرير: ثم ذكر نحو حديث عاصم عن أبيه.

وعلّقه البخاري في (التاريخ الكبير)[2]، فقال: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلامٍ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْن أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عبد الله بن أَبِي الْفَضْلِ الْمَدَنِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجِنَازَةٍ، فَقَالَ النَّاسُ: نِعْمَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: "**وَجَبَتْ**"، وَأُتِيَ بِجِنَازَةٍ، فَقَالَ النَّاسُ: بِئْسَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: "**وَجَبَتْ**"، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ: "{**لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**}".

وقال البخاري أيضا: وقَالَ أَبُو المغيرة: حَدَّثَنَا الأوزاعي عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْد الله بْن أَبِي الفضل الْمَدَنِيّ، حَدَّثَنِي أبو هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

♦ وعبد الله بن أَبِي الْفَضْلِ الراوي عن أبي هريرة، سكت عنه البخاري، وقال ابن أبي حاتم: "لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير، ولا نعرفه"![3]

وقال الذهبي: "مجهول"[4].

قال الباحث: فلا يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات!

وللحديث شاهد آخر من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - عند البخاري ومسلم في (صحيحيهما)[5]، وليس فيه تلاوةُ الرسول ﷺ للآية، واستشهادُه بها، وإنما فيه قوله ﷺ: "**أَنْتُمْ شُهَدَاء الله فِي الأَرْض**"، وهي مكررة عند مسلم مرتيْن.

وفي رواية للبخاري: "**الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاء الله فِي الأَرْض**"

وأخرجه الحاكم أيضا في (المستدرك على الصحيحين)[6] بنحوه، وفيه: "**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً تَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَةِ بَنِي آدَمَ بِمَا فِي الْمَرْءِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ**".

---

[1] (3/ 148- 149)

[2] (5/ 169).

[3] الجرح والتعديل (5/ 137).

[4] ميزان الاعتدال (2/ 472)

[5] الجمع بين الصحيحين، أبو عبد الله الحُمَيْدي (2/ 592- 593، رقم الحديث: 1960)، وقد جاء نحوه أيضا من حديث أبي هريرة خارج (الصحيحين).

ينظر: أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني (ص 60 - 61).

[6] المستدرك على الصحيحين (1/ 533، رقم الحديث: 1397)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (11/ 482، رقم الحديث: 8876).

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ"، وسكت عليه الذهبي.

وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (4/ 268): "ووافقه الذهبي، وهو كما قالا"!

وينظر: ما سبق (ص 7- 8) من هذا البحث.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لكنّه يتقوى بما له من الشواهد دون الاستشهاد بالآية.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

هذا الحديث يدل على أن شهادة بعض المؤمنين على بعضهم في الدنيا بعد الموت مندرجة تحت عموم الشهادة في هذه الآية، وإن كانت الآية أساسا في شهادة المؤمنين أتباع النبي محمد ﷺ على غيرهم من الأمم الأخرى يوم القيامة، وفي شهادةِ النبي ﷺ على أتباعه فيه، كما جاء صريحا عند البخاري في (الصحيح)[1] عن أبي سعيد الخدري، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**يُجَاءُ بِنُوحٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، يَا رَبِّ، فَتُسْأَلُ أُمَّتُهُ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ شُهُودُكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيُجَاءُ بِكُمْ، فَتَشْهَدُونَ**"، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**} - قَالَ: "عَدْلًا" - {**لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**}، ولكن حديث جابر هذا لا يصلح أن يستدل به بخصوصه على ذلك؛ لضعفه، ومثله وأشد ما جاء في معناه من حديث أبي هريرة، وإن كان أصلها صحيحا، لا شك فيه؛ لما لهما من الشواهد في (الصحيحين) وغيرهما عن أنس، وأبي هريرة، وغيرهما، وقد أدرج ابن جرير الطبري - وتبعه ابن كثير - بعض هذه الأحاديث المطلقة في شهادة بعض المؤمنين على بعضهم في الدنيا بعد الموت تحت هذه الآية، في إشارة منهما إلى دخولها فيها، وصرّح بذلك ابن قيّم الجوزية، فقال: "أخبر [تعالى] أنه جعل هذه الأمة عدولا خيارا، يشهدون على الناس بأن رسلهم قد بلغوهم عن الله رسالته، وأدوا إليهم ذلك، وهذا يتناول شهادتهم على الأمم الماضية، وشهادتهم على أهل عصرهم ومَنْ بعدهم: أنَّ رسول الله ﷺ أمرهم بكذا، ونهاهم عن كذا، فهم حجة الله على من خالف رسوله ﷺ، وزعم أنه لم يأتهم من الله ما تقوم به عليه الحجة، وتشهد هذه الأمة الوسط عليه بأن حجة الله بالرسول ﷺ قامت عليه، ويشهد كل واحدٍ بانفراده بما وصل إليه من العلم الذي كان به من أهل الشهادة"[2].

ونسب القرطبي أيضا ذلك صريحا إلى "طائفة" من المفسرين، حاملين للآية عليه![3]

قال الباحث: وحمل الطاهر بن عاشور الشهادة في الآية أساسا على شهادة هذه الأمة على غيرها من الأمم الماضية والحاضرة في الدنيا - بأنَّ من آمن منهم، واتبعوا المرسلين إليهم، على اختلاف أزمانهم وأماكنهم، فهم بررة، ومن كذب منهم وأعرض، فهم كفرة، فهذه الشهادة حكم تاريخي دنيوي من هذه الأمة على غيرها، وأما ما جاء من الشهادة في حديث أبي سعيد الخدري، فهو فرع عن هذه الشهادة؛ وقد جاءت مطابقة لها؛ لأن

---

[1] (كتاب الأنبياء - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ، تعالى: {**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**}، 4/ 133، رقم الحديث: 3339، كتاب تفسر القرآن - بابُ قولِه، تعالى: {**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**}، 6/ 21، رقم الحديث: 4487، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**}، وما أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلُزُومِ الجماعة، 9/ 107، رقم الحديث: 7349).

قال الباحث: وقد أخرجه أيضا الترمذي وغيره، ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (2/ 13، رقم الحديث: 478)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 455).

[2] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن الموصلي (4/ 1540- 1541).

[3] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (2/ 154- 155).

أحوال الآخرة تكون على وفق أحوال الدنيا، وهكذا شهادة الرسول ﷺ لأمته، شهادته لهم في الآخرة تبع لشهادته لهم في الدنيا[1].

هذا، وقد روى ابن جرير الطبري نحو ما نحا إليه ابن القيم وابن عاشور في معنى الآية من شهادة هذه الأمة التاريخية على غيرها من الأمم الماضية والحاضرة في الدنيا - عن ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح المكيّ، ونسبه عطاء في روايته إلى التابعي الجليل عبد الله بن كثير، قارئ أهل مكة، وأحد القراء السبعة[2].

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (2/ 20- 21).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (3/ 154).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ [...]، ثنا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، ثنا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**} حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْآيَةِ [1]، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا، فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ أَيْضًا، فَتَلَاهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَقَالَ: "**وَإِذَا عَمِلْتَ حَسَنَةً أَحَبَّهَا قَلْبُكَ، وَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً أَبْغَضَهَا قَلْبُكَ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"كيف، وهو منقطع؟!".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بالانقطاع، وهو بين مجاهد وأبي ذر؛ فإنه لم يسمع منه، قال أبو حاتم الرازي: "مجاهد عن أبي ذر مرسَل"[3].

♦ وعامر بن شُفَيّ، الذي في إسناد ابن أبي حاتم لم يرو عنه إلا عُبَيْد بن عمرو، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل، وقال عباس الدُّوري: "سألت يحيى (هو ابن معين) عن شيخٍ روى عنه عبيد الله بن عمرو، يقال له: عامر بن شفي، فعرفه، وأخبرني بحديثه، وهو عنده ثقة إن شاء الله"[6].

---

[1] البقرة، الآية: 177.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 299، رقم الحديث: 3077)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 184- 185، رقم الحديث: 17600)، وفي إسناد الحاكم سقط كبير بين شيخه وموسى بن أعين، وهو ما دعا ابن حجر العسقلاني أن يقول بعد أن ساق إسناد الحاكم: "أخرجه ابن أبي حاتم في (تفسيره)، فيحرر إسناده منه".

وتابع مُوسَى بْنَ أَعْيَنَ عامِرٌ بن شُفَيّ، أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 485)، فقال: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبيد بْنُ هِشَامٍ الْحَلَبِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَامِرِ بْنِ شُفَيّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ به، وفيه تكرار السؤال مرة واحدة.

وتابعه أيضا معمر بن راشد، أخرجه عبد الرزاق في (المصنف - جامع معمر بن راشد) (11/ 128، رقم الحديث: 20110)، وعنه إسحاق ابن راهويه في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (14/ 474، رقم الحديث: 3533)، وعن إسحاق أخرجه محمد ابن نصر المَرْوَزِي في (تعظيم قدر الصلاة) (1/ 417، رقم الحديث: 409) - عن مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ به، نحوه، مختصرا، ليس فيه تكرار السؤال، ولا قوله: "**وَإِذَا عَمِلْتَ حَسَنَةً** ..." إلخ.

[3] المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 205).

[4] (6/ 459).

[5] (6/ 324)

[6] تاريخ ابن معين (4/ 457).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1]، وكذلك ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات)[2]، فمتابعته لموسى بن أَعْيَن جيدة، ومثلها متابعة معمر المختصرة.

♦ وعبيد الله بن عمرو الراوي عنه، هو أبو وهب الرَّقِّيّ، أحد الحفاظ الثقات المتفق عليهم، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة[3].

♦ وعُبيد بْنُ هشام الْحَلَبِيُّ الراوي عنه مختلَفٌ فيه[4]، ولخّص ابن حجر العسقلاني حاله في (تقريب التهذيب)[5]، فقال: "صدوق، تغير في آخر عمره، فتلقَّنَ".

وللحديث طريق آخر عن أبي ذر بنحوه، أخرجه إسحاق بن راهويه في (المسند)، كما في (المطالب العالية)[6] لابن حجر العسقلاني، وعنه محمد بن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة)[7]، قال إسحاق: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ والْمُلَائِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ الإِيمان، فَقَرَأَ {**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**} إِلَى قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**}، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَيْسَ عَنِ الْبِرِّ سَأَلْتُكَ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الَّذِي سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأْتُ عَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي قُلْتَ لِي، فَلَمَّا أَبَى أَنْ يَرْضَى، قَالَ لَهُ: "**ادْنُ**"، فَدَنَا، قَالَ: "**إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا عَمِلَ الْحَسَنَةَ سَرَّتْهُ، وَرَجَا ثَوَابَهَا، وَإِذَا عَمِلَ سَيِّئَةً سَاءَتْهُ، وَخَافَ عِقَابَهَا**".

وعزاه ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)[8] إلى ابن مَرْدويه، وساقه من روايته معلَّقا على المسعودي، وحكم عليه بالانقطاع.

قال الباحث: وهو بين القاسم وأبي ذر، والقاسم هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهُذَلي، فهو أيضا لم يسمع من أبي ذر، بل لم يلق من أصحاب رَسُول اللَّهِ ﷺ غير جابر بْن سمرة، واختلفوا في سماعه من عبد الله بن عمر، فنفاه علي بن المديني، وأثبته غيره[9].

♦ والمَسْعُودي، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عَبْد اللَّه بْن مَسْعُود الهذلي، وهو أحد الأعلام، كان كثير الحديث، اختلط في آخر عمره، ولم يتميز حديثه في الغالب[10]، ولّخص ابن حجر العسقلاني حاله في

---

(1) (8/ 501).

(2) (ص 155).

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (19/ 136- 139)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 177).

(4) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 70).

(5) (ص 378).

(6) (12/ 428، رقم الحديث: 2941)

(7) (1/ 416، رقم الحديث: 408).

(8) (1/ 485).

(9) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 480- 381)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 252).

(10) ينظر: المجروحين، ابن حبان (2/ 48)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 574- 575)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 190- 191).

(تقريب التهذيب)[1]، فقال: "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أنّ من سمع منه ببغداد، فبعد الاختلاط".

ولشطر الحديث الأخير شاهد من حديث أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيّ، الصُّدَيّ بْنِ عَجْلَانَ، أخرجه الحاكم في (المستدرك)[2] من طرق ثلاث: هشام الدَّسْتوائي، وعليّ بْنِ الْمُبَارَكِ، ومَعْمَرِ بْنُ رَاشِدٍ، ثلاثتهم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: "**إِذَا سَرَّتْكَ حَسَنَتُكَ وَسَاءَتْكَ سَيِّئَتُكَ فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ**"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِثْمُ؟ قَالَ: "**إِذَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ فَدَعْهُ**"، واللفظ لهشام، وليس في حديث الآخَرَيْنِ السؤال عن الإثم.

ومن طريق هشام أخرجه أحمد في (المسند)[3]، والحارث بن أبي أسامة في (المسند = بغية الباحث)[4]، وابن حبان في (الصحيح)[5]، وغيرهم.

ومن طريق معمر أخرجه أيضا أحمد في (المسند)[6]، وهو عند عبد الرزاق في (المصنف)[7]، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[8]، و(المعجم الأوسط)[9].

وقال الحاكم بعد سياقه لطرقه الثلاثة: "هذه الأحاديث كلها صحيحة متصلة على شرط الشَّيْخَيْنِ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "وهو على شرطهما"[10].

وتعقبهما الألباني بقوله: "إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنَّ زيدَ بن سلّام وجدَّه ممطورا لم يخرج لهما البخاري في (صحيحه)، وإنما في (الأدب المفرد)"[11].

وقال الهَيْثَمي: "ورجاله رجال الصحيح إلا أن فيه يحيى بن أبي كثير، وهو مدلس، وإن كان من رجال الصحيح"[12].

قال الباحث: وهو كذلك؛ فقد كان يدلس كثيرا، ويرسل، لكن عنعنته عن زيد بن سَلَّامٍ محتملة، فقد رأى يحيى أنسَ بن مالك من الصحابة، وإن لم يسمع منه، فهو يُعَدُّ في طبقة الزُّهْرِيّ ويحيى بنِ سعيد الأنصاري، وقد صرح أبو حاتم الرازي بأنه قد سمع من زيد بن سلّام، وزيدٌ مِنْ آخر مَنْ روى عنه يحيى نزولا[13].

---

[1] (ص 344).

[2] (كتاب الإيمان، 1/ 58- 59، الأحاديث رقم: 33- 35).

[3] (36/ 497، رقم الحديث: 22166، 36/ 537، رقم الحديث: 22199).

[4] (1/ 156، رقم الحديث: 11).

[5] (1/ 402، رقم الحديث: 179 - الإحسان).

[6] (36/ 484، رقم الحديث: 22159).

[7] (11/ 126، رقم الحديث: 20104 - جامع معمر بن راشد).

[8] (8/ 117، رقم الحديث: 7539).

[9] (3/ 226، رقم الحديث: 2993).

[10] ينظر: (ص 7- 8) من هذا البحث.

[11] سلسلة الأحاديث الصحيحة (2/ 91)، وينظر: تهذيب الكمال، المزي (10/ 77- 79، 28/ 484- 488).

[12] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (1/ 86).

[13] ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم (240- 244)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (6/ 27- 31)، جامع التحصيل، العلائي (ص 299).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، ولشطره الثاني شاهد من حديث أبي أمامة الباهلي.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لدلالته على أن مفهوم الإيمان يشمل أعمال الجوارح من الطاعات، ومن ذلك ما ذُكِر في هذه الآية من أصول العبادات والسلوك والأخلاق، كما يشمل التصديق القلبي بأصول الإيمان، وهذا التصديق القلبي هو ما كان يسميه السلف - مع الإقرار - بـ"القول" في مقابل أعمال الجوارح الظاهرة من الأقوال والأفعال، وأعمال القلب الباطنة، كالخوف والرجاء، والتوكل والإنابة، والنيّة والإخلاص فيها[1]؛ ولذلك قال مالك بن أنس وغيرُه: "الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص"[2].

وقال ابن أبي زَمَنِين[3]: "ومن قول أهل السنة: إنَّ الإيمان إخلاص لله بالقلوب، وشهادة بالألسنة، وعمل بالجوارح، على نية حسنة، وإصابة السنة ... والإيمانُ بالله هو باللسان والقلب، وتصديق ذلك العمل، فالقول والعمل قرينان، لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه"[4].

---

[1] ينظر: الشريعة، أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ (2/ 553)، شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (2/ 463).

[2] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (9/ 252- 254).

[3] هو بفتح الميم، وكسر النون، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المُرِّي، الإلبيري، الأندلسي، أحد أئمة المالكية الأعلام، وشيخ قرطبة في زمنه، كان من كبار المحدثين والفقهاء، متفننا ومتبحرا في العلوم، روى عنه أبو عمرو الداني، وأبو عمر بن الحذّاء، وجماعة، وكان كثير التصنيف، ومن مصنفاته: (المغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها)، و(المنتخب في الأحكام)، و(أصول السنة)، وله شعر كثير رائق في المواعظ، والرقائق، والزهد، توفي سنة (399) هجرية.

ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض (7/ 183- 186)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 188- 189).

[4] أصول السنة (ص 207).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ الْحَافِظُ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ، ثنا أَبِي، ثنا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُلَاثَةَ، ثنا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَقَالَ: "**يَا بَرَاءُ، كَيْفَ نَفَقَتُكَ عَلَى أَهْلِكَ**؟"، قَالَ: وَكَانَ مُوَسِّعًا عَلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسِبُهَا؟ قَالَ: "**فَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ وَخَادِمِكَ صَدَقَةٌ، فَلَا تُتْبِعْ ذَلِكَ مَنًّا وَلَا أَذًى**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

" فيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو متروك، قاله الدارقطني".

تعليق الباحث:

هكذا نقل الذهبي عن الدارقطني، وقد أورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[2]، ولم يتكلم فيه بشيء، وهكذا قال أبو حاتم، وأبو زُرْعة، والنسائي، والبخاري فيما نقله عنه الترمذي[3]، وقال البخاري أيضا في (التاريخ الكبير)[4]: "حديثه مناكير".

وقال ابن معين: "ليس بشيء، ولا يكتب حديثه"[5]، وقال مرة: "ضعيف"[6].

وهكذا قال أبوداود، وقال: "وبلغني عن أحمد أنه كره الرواية عن موسى، وله أحاديث مناكير"[7]، وقال أيضا: "بلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعفه"[8].

ونقل ابن حجر العسقلاني عن أبي داود أيضا أنه قال: "لا يكتب حديثه"[9].

♦ وابن قانع شيخ الحاكم، أحد الأئمة الحفّاظ، صاحب كتاب (معجم الصحابة = المسند)، كان يعتمد على

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 310، رقم الحديث: 3118)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 276، رقم الحديث: 1712)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[2] (3/ 133).

[3] ينظر: العلل الكبير، الترمذي (ص 317)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 159- 160)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 95).

[4] (7/ 252)، وقال في (التاريخ الأوسط) (2/ 143): "عنده مناكير".

[5] الكامل، ابن عدي (8/ 58).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 16)، وعنه وغيره ابنُ عدي في الكامل (8/ 58).

[7] تهذيب الكمال، المزي (29/ 19).

[8] المصدر نفسه (29/ 141).

[9] ينظر: تهذيب التهذيب (10/ 328).

حفظه، وكان يخطئ كثيرا، ويُراجَعُ في ذلك، فلا يَرْجِع! كما ذكر الدارقطني، وهو أحد شيوخه الذين أكثر عنهم، وقد اختلط أيضا في آخر عمره[1].

وفي اسم شيخه عند الحاكم تصحيف، تابعه عليه ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) غير أنه حذف منه النسبة (العِجْلي) فقط! والصواب فيه: الحسين بن محمد بن حاتم، وهو المعروف بـ(عُبَيْدٌ الْعِجْلِ)، وهو أحد الحفاظ الثقات المتقنين، ويقال: إن يحيى بن معين هو من لقّبه بهذا اللقب[2].

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل هذا الحديث على النهي عن المنّ والأذى في النفقة على أهل البيت من الزوجة والأبناء والخدم، وهذا المعنى داخل في عموم قوله، تعالى: {**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى**}[3]، وقولِهِ في الآية قبلها: {**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ**}[4]، وقد ذكر الله الإنفاق في سبيل الله - وهو الجهاد - قبل هاتين الآيتين، فقال، تعالى: {**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**}[5]، ثم انتقل - تعالى - إلى التنويه بالصدقة على العموم، التي يدخل تحتها الإنفاق على المحتاجين من الناس، كما يدخل تحتها الإنفاق في سبيل الله؛ لأن المن والأذى في الصدقة على المحتاجين من الناس - أكثرُ حصولا؛ لكون الصدقة متعلقة بأشخاص معينين، بخلاف الإنفاق في سبيل الله، فإن أكثر من تنالهم النفقة لا يعلمهم المنفق[6].

---

[1] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11/ 89- 90)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 526- 527)، الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، نايف المنصوري (ص 214- 216).

[2] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8/ 658)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/ 90- 91)، رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هادي الوادعي (1/ 332).

[3] البقرة، من الآية: 264.

[4] البقرة، الآية: 263.

[5] البقرة، الآية: 262.

[6] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (3/ 43- 44).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهُ، ثنا مُعَاذُ بْنُ نَجْدَةَ الْقُرَشِيُّ، ثنا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، ثنا أَبُو عَقِيلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: {**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ**}[1]، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**وَأَحَقُّ**[2] **لَهُ أَنْ يُؤْمِنَ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

" منقطع".

تعليق الباحث:

تعقب الذهبي الحاكم بأن في الإسناد انقطاعا، وهو بين يحيى بن أبي كثير وأنس؛ لأنه لم يسمع منه، وإن رآه، وقد كان يدلس كثيرا، ويرسل[4]، فهذه علة أولى في إسناده؛ لأن صحة الحديث فرع عن اتصال إسناده، وبقي على الذهبي استدراكات أخرى على الحاكم لم يقف عندها، وهي كالآتي:

الأولى: أبو عقيل - وهو يحيى بن المتوكل العمري، الضرير - لم يرو له البخاري شيئا، وروى له مسلم في (مقدمة الصحيح)، ولم يرو له في أصل كتابه[5]، ثم هو ضعيف عند أئمة الحديث باتفاقهم، وضعفه ابن معين جدا في رواية عباس بن محمد الدوري[6]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث النبي ﷺ، لا يسمعها الممعن في الصناعة إلا لم يَرْتَبْ أنها معمولة، مات سنة سبع وستين ومائة، وكان مكفوفا، نشأ بالمدينة ثم انتقل إلى الكوفة"[7].

وقال ابن عدي: "وعامَّةُ أحاديثه غير محفوظة"[8].

---

[1] البقرة، من الآية: 285.

[2] هكذا في الأصل، والصواب: "**وحُقَّ**"، هكذا رواه البيهقي عنه في (شعب الإيمان)، وهكذا ذكره عنه ابن حجر في (إتحاف المهرة)، كما سيأتي في تخريج الحديث، وما جاء في (المستدرك) لا وجه له أيضا في اللغة!

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 315، رقم الحديث: 3134)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 67، رقم الحديث: 2187)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (2/ 381، رقم الحديث: 1943)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[4] ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم (240- 244)، جامع التحصيل، العلائي (ص 299).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (31/ 511- 515).

[6] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 189- 190)، تاريخ ابن معين، ابن مُحْرِز (1/ 67، 2/ 101)، تاريخ ابن معين، عثمان بن سعيد الدارمي (ص/ 232)، تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 85)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (9/ 39- 43)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 113- 114)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 404)، الكاشف، الذهبي (2/ 374)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 237).

[7] المجروحين (3/ 116).

[8] الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 43).

هذا، ولم يذكروا في شيوخه يحيى بن أبي كثير، وإن كانت روايته عنه محتملة.

الثانية: خَلَّادُ بن يحيى تفرد البخاري بإخراج حديثه، وهو أحد شيوخه الذين أكثر عنهم، ولم يرو له مسلم مطلقا[1].

الثالثة: معاذ بْنُ نَجْدَةَ، قال الذهبي نفسه في (ميزان الاعتدال)[2]: "صالحُ الحال، قد تُكُلِّم فيه"، وأقره ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[3].

♦ وشيخ الحاكم هو أبو النَّضْرِ الطُّوسِيُّ، أحد الأئمة الحفاظ الثقات، كان الحاكم يسميه (العَدْلَ الرِّضَا)[4]، وقد أكثر من الرواية عنه في (المستدْرَك)، وترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[5]، ووصفه بقوله: "الإمام، الحافظ، الفقيه، العلامة، القدوة، شيخ الإسلام، الشافعي، شيخ المذهب بخراسان ... وجمع وصَنَّفَ، وعَمِل (مُسْتَخْرَجاً) على (صحيح مسلم)، وكان من أئمة خراسان بلا مدافعة".

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في التفسير؛ لاشتماله على قوله، تعالى: {**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ**}، وبيانِ حال النبي ﷺ عند نزول الآية من الخضوع، والذُّلِّ، والاستكانة، وتمامُ الآية: {**وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**}.

وقولُه في الحديث: "**وَحُقَّ لَهُ**"، معناه: خَلِيقٌ به أن يؤمن[6]، وذلك لِمَا جاءه من الآيات البينات، والبراهين الساطعات عن ربّه، ومن هذا المعنى قوله - تعالى - في كلٍّ من السماء والأرض: {**وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**}[7]، أي: حقيقٌ بأن تأْذَنا لربِّها، أي: تستمعا وتستجيبا له؛ لأنهما مخلوقتان له، ولا تخرجان عن ملكه وتدبيره[8].

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (8/ 358- 362)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 164- 165)

(2) (4/ 133).

(3) (6/ 55).

(4) ينظر: الإرشاد في معرفة الثقات، أبو يعلى الخليلي (3/ 849)، الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 2151- 2153).

(5) (15/ 490- 492).

(6) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح، الجوهري (4/ 1461)، تاج العروس، الزبيدي (25/ 169- 170).

(7) الانشقاق، الآيتان: 2، 5.

(8) ينظر: محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي (9/ 439)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (30/218- 219).

الحديث السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أنا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ عَمِّهِ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَقَرَأَ: {**إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ**}،[1] فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَيْرَةَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟**"، فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: "**السَّحَابُ**"، فَقُلْنَا: السَّحَابُ، فَقَالَ: "**وَالْمُزْنُ**"، فَقُلْنَا: وَالْمُزْنُ، فَقَالَ: "**وَالْعَنَانُ**"، فَقُلْنَا: وَالْعَنَانُ، ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: "**أَتَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**؟"، فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ رُكَبِهِمْ وَأَظْلَافِهِمْ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، لَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

---

[1] آل عمران: الآية: 5.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 316، رقم الحديث: 3137)، وأعاده في تفسير سورة طه (2/ 410، رقم الحديث: 3428)، وفي تفسير سورة السجدة (2/ 447، رقم الحديث: 3547) بالإسناد نفسه دون قراءة سِماك للآية، ودون قوله: "**ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ رُكَبِهِمْ وَأَظْلَافِهِمْ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**" في الموضع الأخير، وحكم عليه في الموضعين بما حكم به هنا، وأما الذهبي، فقال في الموضع الثاني: "وقد مر، وهو صحيح"، ثم عاد في الموضع الأخير وتعقبه بمثل تعقبه هنا!

وأخرجه أحمد في (المسند) (3/ 292- 293، رقم الحديث: 1770) عن عبد الرزاق به، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلا به.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في (العرش وما روي فيه) (ص 325- 326، رقم الحديث: 10)، وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (12/ 75، رقم الحديث: 7613).

وأعاده الحاكم للمرة الرابعة في تفسير سورة الحاقة (2/ 543، رقم الحديث: 3849) بالإسناد نفسه، ولكنه زاد الأحْنَفَ بن قَيْسٍ بين ابن عَمِيرة والعباس!

وأخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب السنة - بابٌ في الجهمية، 4/ 231، رقم الحديث: 4723)، وابن ماجه في (السنن) (كتاب الإيمان - بابٌ فيما أنكرت الجهمية، 1/ 69، رقم الحديث: 193)، وعبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (3/ 254، رقم الحديث: 1771)، وغيرُهم من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك به، نحوه، وزاد في إسناده الأحْنَفَ بن قَيْسٍ بين ابن عَمِيرة والعباس، وخالف أيضا في لفظه، فقال، والسياق لأبي داود: "**هَلْ تَدْرُونَ مَا بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**؟"، قَالُوا: لَا نَدْرِي، قَالَ: "**إِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ أَوِ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، ثُمَّ السَّمَاءُ فَوْقَهَا كَذَلِكَ**"، حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ.

وتابع الوليدَ بن أبي ثور إبراهيمُ بنُ طَهْمَانَ، أخرجه أبو داود أيضا (كتاب السنة - باب في الجهمية، 4/ 232، رقم الحديث: 4725)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ سِمَاكٍ بِإِسنادِهِ ومعْناه.

وتابع الوليدَ بن أبي ثور وإبراهيمَ بنَ طَهْمَانَ عمرو بنُ أبي قيس عند الترمذي في (السنن) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بابٌ ومن سورة الحاقة، 5/ 424، رقم الحديث: 3320).

وقال الترمذي: " حديث حسن غريب ... وروى شريكٌ عن سماك بعض هذا الحديث، ووقفه ولم يرفعه".

وحديث شريك الذي أشار إليه الترمذي أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في (النقض على المِرّيسي) (1/ 469- 470)، =

تعليق الذهبي:

"يحيى واهٍ".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بيَحْيَى بنِ العلاء، وهو أبو سَلَمَة - وقيل: أبو عمرو - الرازي، البَجَلي، رماه وكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل، وغيرهما بالوضع[1]، وساق له ابن عَدِيٍّ طائفة من الأحاديث، ومنها هذا الحديث، ثم قال: "وليحيى بن العلاء غيرُ ما ذكرتُ، والذي ذكرت مع ما لم أذكر مما لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، ويحيى ابن العلاء بيّنٌ الضعفُ على روايته وحديثه، [وأحاديثه موضوعات]"[2].

وقال الذهبي في (الكاشف)[3]: "تركوه".

ويظهر للباحث من كلام الذهبي ومَنْ سبقه في يحيى - أن الذهبي قد يطلق القول في الراوي بأنه "واهٍ"، ولا يريد به مطلق الضعف، وإنما الضعف الشديد.

♦ وشعيب بن خالد سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، ووثقه العجلي، وابن حبان، والدارقطني[6]، وقال يحيى بن معين، والنسائي: "ليس به بأس"[7].

وقال الذهبي في (الكاشف)[8]: "صدوق".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ليس به بأس".

قال الباحث: فحديثه حسن، ومثله شيخه سِمَاك؛ فإنه متكلَّمٌ فيه من جهة حفظه، وقد تغيّر بأخرة، فكان

= ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في (العرش وما روي فيه) (ص 377، رقم الأثر: 28)، وابن خزيمة في (كتاب التوحيد) (1/ 251)، وأبو بكر الشافعي في (كتاب الفوائد = الغَيْلانيات) (ص 297، رقم الأثر: 297)، والحاكم في (المستدرك) (2/ 410، رقم الأثر: 3429، 2/ 543، رقم الأثر: 3848) من طرق عَنْ شَرِيكٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرَةَ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**} [الحاقة: 17]، قَالَ: "ثَمَانِيَةُ أَمْلَاكٍ عَلَى صُورَةِ الْأَوْعَالِ بَيْنَ أَظْلَافِهِمْ إِلَى رُكَبِهِمْ مَسِيرَةُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً".

وهذا لفظ الحاكم في الموضع الثاني، وقال في الموضعين: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي فيها بقوله: "على شرط مسلم"!!

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 179- 180)، الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 110)، المجروحين، ابن حبان (3/ 115- 116)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 229).

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 28)، والزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، وقد استدركتها من (تهذيب الكمال) للمزي (31/ 488).

[3] (2/ 372).

[4] (4/ 221).

[5] (4/ 343- 344).

[6] ينظر: تاريخ الثقات، العجلي (ص 221)، الثقات، ابن حبان (6/ 439)، سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 192).

[7] تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 388)، تهذيب الكمال، المزي (12/ 522).

[8] (1/ 486).

[9] (ص 267).

ربما تلقَّنَ[1]، فلا يرقى حديثها إلى درجة الصحة.

قال ابن عدي: "ولسماك حديث كثيرٌ مستقيمٌ - إن شاء الله -كلُّه، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عمن روى عنه، وهو صدوق، لا بأس به"[2].

وقال النسائي: "وسماك يتلقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة"[3].

♦ وعبد الله بن عَمِيرَةَ تفرّد سماك بالرواية عنه[4]؛ ولذلك قال الذهبي نفسه في (ميزان الاعتدال)[5]: "فيه جهالة"، وقال في (المغني في الضعفاء)[6]: "لا يُعْرَف".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7] على أصله في إيراد المجاهيل، وقد سبق في تخريج حديثه أن الترمذي حسنه!!

ثم إن روايته عن العباس منقطعة؛ لأنه لم يدرك الْعَبَّاسَ، كما قال البوصيري في (إتحاف الخيرة المهرة)[8]، وهذه علة ثالثة في إسناد الحديث أغفلها الذهبي أيضا، كما أغفل جهالته.

وقال البخاري أيضا: "ولا نعلم لَهُ سماعا من الأحنف"[9].

قال الباحث: وعلى سماك وشيخِه ابنِ عَميرة يدور هذا الحديث مع الاختلاف في إسناده، وفي رفعه ووقفه، واضطرابِ متنه، وإن كانت رواية ابن طَهْمان ومن معه أصح نسبيّاً من غيرها سندا ومتنا.

♦ وإسحاق بن إبراهيم الراوي عن عبد الرزاق هو ابن راهويه الحنظلي فيما يظهر للباحث، وهو أحد الأئمة الأعلام، ومحمد بن عبد السلام، وشيخ الحاكم كلاهما ثقة[10].

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لجهالة عبد الله بن عَمِيرَةَ.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لبيانِ سعة علمه وإحاطتِهِ - جل وعلا - بأعمال عباده، قليلها وكثيرها، وجليلها

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 204)

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 543).

[3] البدر المنير، ابن الملقِّن (5/ 546).

[4] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 301).

[5] (2/ 469).

[6] (1/ 350)

[7] (5/ 42).

[8] (6/ 165).

[9] التاريخ الكبير (5/ 159).

[10] ينظر: (ص 191) من هذا البحث.

وحقيرها، وجَلِيّها وخَفيّها، كما قال، تبارك تعالى: {**وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**}[1]، فلا يخفى عليه شيء في أرضه، كما لا يخفى عليه شيء في سماواته على عظمتها وعظمة من فيها، وسعتها وسعة ما فيها.

وقد تضمن هذا الحديث عدة معاني مختلفة؛ ولذلك ذكره الحاكم في مواضع متعددة من كتاب التفسير من (المستدرك)، كما تَبَيَّن في تخريجه، وقد اصطلح العلماء على تسمية هذا الحديث بـ(حديث الأوعال)[2].

---

[1] يونس، من الآية: 61.

[2] ينظر على سبيل المثال: تهذيب الكمال، المزي (15/ 386)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية (3/ 178)، الكاشف، الذهبي (1/ 581)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 273)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 301).

الحديث السابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ اللَّيْثِ الرَّازِيُّ، ثنا أبو هَمَّام[1] ابْنُ أَبِي بَدْرٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، زَاجِرٍ، وَآمِرٍ، وَحَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"منقطع".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بالانقطاع، وهو بين أبي سلمة وعبد الله بن مسعود، كما قال الطحاوي: "وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث؛ لانقطاعه في إسناده؛ لأن أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاءُ عبد الله ابن مسعود؛ ولا أَخْذُهُ إياه عنه"[3].

---

[1] في الأصل: " ثنا هَمَّام"، والتصويب من كتاب فضائل القرآن من (المستدرك) نفسه، ومن (إتحاف المهرة)، وغيرهما من المصادر، كما سيأتي في تخريج الحديث.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 317، رقم الحديث: 3144)، وأخرجه أيضا من طريق أخرى في (كتاب فضائل القرآن، 1/ 739، رقم الحديث: 2031) عن أبي همام، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا أَبُو هَمَّامٍ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ به، نحوه دون قوله: "**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

وقال الحاكم كما قال هنا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وسكت عليه الذهبي، فلم يتعقبه بشيء!

وأخرجه أبو يعلى في (المسند)، كما في المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (14/ 331، رقم الحديث: 3479)، وعنه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (3/ 20- 21، رقم الحديث: 745)، فقال أَبُو يَعْلَى: حدثنا أَبُو هَمَّامٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ به، دون قوله: "**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

وتابع أبا همام يونسُ بن عبد الأعلى، أخرجه ابن جرير في (التفسير = جامع البيان) (1/ 68)، فقال: حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أنبأنا ابن وهب به، دون قوله: "**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

وتابع عبدَ الله بنِ وهب أَبُو زُرْعَةَ وَهْبُ اللهِ بْنُ رَاشِدٍ، أخرجه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (8/ 115، رقم الحديث: 3102)، فقال: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْجِيزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ وَهْبُ اللهِ بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ به، دون قوله: "**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**".

[3] شرح مشكل الآثار (8/ 115).

♦ وسلمة بن أبي سلمة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: "لا بأس به"[1].

وقال العِجليّ: "ثقة"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3].

وقال ابن عدي بعد أن ساق له طائفة من أحاديثه: "كل هذه الأحاديث لا بأس بها، وعمر بن أبي سلمة متماسك الحديث، لا بأس به"[4].

قال الباحث: فمثله حسن الحديث، وقد نقل ابن عدي عن شعبة بن الحجاج أنه كان يضعفه، وعن إبراهيم ابن يعقوب الجُوزَجاني أنه قال: "ليس بقوي في الحديث"، وشعبة وإبراهيم كلاهما موسوم بالتشدّد!

♦ وباقي رجاله ثقات غير شيخ الحاكم، فقد ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[5]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولم يزد على وصفه بـ(الزاهد العابد)، وقد أكثر عنه الحاكم جدا في (المستدرك)، ووصفه في بعض المواضع بـ(الزاهد)[6]، وأخرج له حديثا في أحد المواضع، وقال: "رواته عن آخرهم ثقات"[7]، فمثله أيضا حسن الحديث إن شاء الله، تعالى.

هذا، وقد جاء الحديث من وجه آخر عن ابن مسعود مختصرا موقوفا، أخرجه أحمد في (المسند)[8] - واللفظ له -، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)[9]، وغيرهما من طريق زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ الْوَلِيدُ بْنُ قَيْسٍ الْيَشْكَرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَسَّانَ العامِريّ عَنْ فُلْفُلَةَ الْجُعْفِيّ، قَالَ: فَزِعْتُ فِيمَنْ فَزِعَ إِلَى عَبْدِ اللهِ فِي الْمَصَاحِفِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنَّا لَمْ نَأْتِكَ زَائِرِينَ، وَلَكِنْ جِئْنَاكَ حِينَ رَاعَنَا هَذَا الْخَبَرُ، فَقَالَ: "إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ - أَوْ قَالَ: حُرُوفٍ -، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ".

وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[10] من طريق سفيان الثوري عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ فُلْفُلَةَ به، مختصرا.

وعلّقه البخاري في (التاريخ الكبير)[11].

---

(1) الجرح والتعديل (4/ 164).

(2) معرفة الثقات (1/ 420).

(3) (6/ 296).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 85).

(5) (7/ 735).

(6) ينظر: المستدرك على الصحيحين (2/ 123، 275، 3/ 594).

(7) المصدر نفسه (1/ 116، رقم الحديث: 165)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 346- 347).

(8) (7/ 283، رقم الحديث: 4252).

(9) (8/ 108، رقم الحديث: 3094).

(10) (كتاب فضائل القرآن - باب مِنْ كم أبوابٍ نُزِّلَ القرآنُ، 7/ 244، رقم الحديث: 7930).

(11) (6/ 219).

وقال الدارقطني في (العلل)[1]: "وقول الثوري أشبه بالصواب".

قال الباحث: يحتمل أن يكون هذا الاختلاف بين زهير وسفيان اختلافا في اسم الراوي، وهو الظاهر من تصرف ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، فقد ترجم لعثمان بن حسان، وقال: "ويقال: القاسم بن حسان، وبعثمان أشبه"، ويحتمل أيضا أن يكون اختلافا في عين الراوي، وهو ما ذهب إليه ابن حبان، وأبو الحجاج المزي، فقد ترجم ابن حبان لكليهما في (الثقات)[3]، وترجم المزي في (تهذيب الكمال)[4]، للقاسم، فقال: "القاسم ابن حسان العامري الكوفي، أخو عثمان بْن حسان".

ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم في الرواة عن عثمان إلا الوليد بن قيس، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل، وأما إيراد ابن حبان له في (الثقات)، فهو جارٍ على قاعدته في توثيق المجاهيل!

وترجم المِزّي للقاسم، فذكر في الرواة عنه الرُّكَيْنَ[5] بْنَ الربيع بْن عَمِيلة الفزاري مع الوليد بن قيس، وهذا قد وثقه العجلي في (معرفة الثقات)[6]، كما أورده ابن حبان في (الثقات)، والعجلي متساهل في التوثيق عموما، ومن ذلك توثيق المجاهيل، فهو وابن حبان في هذا سواء[7].

وإلى توثيق ابن حبان للقاسم أشار الذهبي في (الكاشف)[8] بقوله: "وُثِّق"!

وقال أبو الحسن بن القطان في (بيان الوهم والإيهام)[9]: "لا تُعرَف حاله".

قال الباحث: فعُثْمَانُ بن حَسَّانٍ دائرٌ بين أن يكون مجهول الحال أو مجهول العين، فإذا كان الأول صلح أن يكون حديثه شاهدا للشطر الأول من الحديث المرفوع الذي ذكره الحاكم، وإذا كان الثاني لم يصلح أن يكون شاهدا له.

♦ وشيخه فُلْفُلَةُ الْجُعْفِيُّ الراوي عن ابن مسعود لم يوثقه معتبر؛ ولذلك قال فيه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "مقبول"، أي: عند المتابعة وإلا فهو لَيِّن، كما نص على ذلك في المقدمة[11]، ولكن روى عنه جمع من الثقات[12].

---

(1) (5/ 237).

(2) (6/ 148).

(3) ينظر: الثقات (7/ 193، 335- 336).

(4) (23/ 341)، وينظر: (23/ 316 - ترجمة فلفلة).

(5) ضبطه ابن ماكولا بضم الراء، فهو مصغّر، وأما عميلة، فهو بفتح العين.
ينظر: الإكمال، ابن ماكولا (4/ 89)، ضبْطٌ من غير فيمن قيده ابن حجر، ابن المِبْرَد الحنبلي (ص 101).

(6) (2/ 209).

(7) ينظر: (ص 72) من هذا البحث.

(8) (2/ 127).

(9) (3/ 266)، وينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 369)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 279).

(10) (ص 448).

(11) (ص 74).

(12) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 316).

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لانقطاعه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لما فيه من الأمر بالعمل بالمحكم من آيات القرآن الكريم، والإيمان بالمتشابه منها، وردِّ علمه إلى الله - تعالى - وقوفا عند قوله، جل وعلا: {**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**}[1]، وأما نزول القرآن على سبعة أحرف، فهو مما جاء في (الصحيحين) وغيرهما من دواوين الإسلام عن جمع كبير من الصحابة الكرام[2]، وقد صرح أبو عُبَيْدٍ وغيرُه بأنها متواترة[3].

وقوله في الحديث: "**زَاجِرٍ، وَآمِرٍ، وَحَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ**" ليس تفسيرا للأحرف السبعة، بل المراد أنه نزل على هذا الأوجه السبعة بالأحرف السبعة، فالاتفاق بينها إنما هو في العدد فقط، أما المعنى فمختلف[4].

---

[1] آل عمران، الآية: 7.

ينظر: الدر النثور في التفسير بالمنثور، السيوطي (2/ 149- 150).

[2] ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (2/ 477 وما بعدها).

[3] ينظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني (ص173- 174).

[4] ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (23/9، 29).

الحديث الثامن:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَعْيَنَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**الشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ الذَّرِّ عَلَى الصَّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، وَأَدْنَاهُ أَنْ تُحِبَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْجَوْرِ، وَتُبْغِضَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَدْلُ، وَهَلِ**[1] **الدِّينُ إِلَّا الْحَبُّ وَالْبُغْضُ، قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**[2]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عبد الأعلى، قال الدارقطني: ليس بثقة".

تعليق الباحث:

هذا الحديث تفرد به عبد الأعلى بن أَعْيَنَ عن يحيى، ولم يروه عنه غير عبيد الله بن موسى، ذكر هذا الدارقطني[4]، وما نقله الذهبي عنه، قاله في كتابه (العلل)[5]، وقال بعده أيضا: "وعبد الأعلى بن أَعْيَنَ ضعيف الحديث، والحديث غير ثابت".

وقال العقيلي: "عبد الأعلى بن أَعْيَنَ عن يحيى بن أبي كثير، جاء بأحاديث منكرة، ليس منها شيء محفوظ"[6]، وذكر له منها هذا الحديث.

---

[1] في الأصل "وهو" بدل: "وهل"، وهو تصحيف.

[2] آل عمران، من الآية: 31.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 319، رقم الحديث: 3148)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 391، رقم الحديث: 22465)، ولم يعزه لغير الحاكم، وفيه: "**دبيب النمل**" بدل: "**دبيب الذَّرّ**".

وبهذا اللفظ: "**دبيب النمل**" أخرجه البَزّار في (المسند) -كما في (كشف الأستار) للهيثمي (4/ 217، رقم الحديث: 3566) -، والعُقَيلي في (الضعفاء الكبير) (3/ 60)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء) (9/ 253) من طرق أخرى عن عُبَيْد اللَّهِ بن موسى، قال: حدثنا عبد الأعلى به غير أن البزّار اختصره.

وقال البزار: "لا نعلمه يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد".

وأخرجه ابن الجوزي في (العلل المتناهية) (2/ 238- 239) من طريق جعفر بن محمد بن الْفُضَيْلِ عن عبيد الله بن موسى بلفظ (المستدرك).

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) (2/ 632، رقم الحديث: 3399)، فقال: حدثنا أبي، ثنا علي بن محمد الطنافسي، ثنا عبيد الله بن موسى به مقتصرا فيه على الجملة الأخيرة.

وقال: "قال أبو زُرْعة: هذا حديث منكر، وعبد الأعلى منكر الحديث، ضعيف".

[4] ينظر: أطراف الغرائب والأفراد، ابن القَيْسراني (5/ 511).

[5] (14/ 191).

[6] الضعفاء الكبير (3/ 60).

وقال ابن حبان: "يَروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال"[1].

وسبق في تخريج الحديث قول أبي زرعة الرازي: "هذا حديث منكر، وعبد الأعلى منكر الحديث، ضعيف".

وقال الذهبي في (الكاشف)[2]: "واهٍ".

♦ وعبيد الله بن موسى ومَنْ دونه كلهم ثقات.

وأورد محمد ناصر الدين الألباني هذا الحديث في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[3]، وحكم عليه بأنه ضعيف جدا، ثم ذكر بعض الشواهد للجملة الأولى منه، وصححها بها، وهي تقْصُر عن ذلك في نظر الباحث؛ لأن أكثرها لا يخلو من متروك أو مجهول العين أو ضعيف الحديث جدا، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم!

وقد جاءت هذه الجملة عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - من قوله، أخرجه أبو بكر الخَلّال في (السنة)[4]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ كُرْدُوسٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "الشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ".

ورجال إسناده كلهم أئمة أعلام غير كُرْدُوسٍ، وهو ابن العباس الثعلبي، ويقال: التغلبي، ويقال له أيضا: كُردوس بْن عَمْرو، ويُقال أيضا: كردوس بْن هانئ، وذكر علي بن المديني أنهم ثلاثة.

قال ابن أبي حاتم الرازي: "سألت أبي عن ذلك، فقال: فيه نظر"[5].

وترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وأورده ابن حبان في (الثقات)[6]، ولكن جعلهم ثلاثة تبعا لعلي بن المديني، وأتبع الباقي به!

قال الباحث: وقد روى عنه جمع من الثقات، كما في ترجمته من (تهذيب الكمال)، فمثله حسن الحديث إن شاء الله، تعالى.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "مقبول"، أي: إذا توبع وإلا فهو ليّن، كما نص على ذلك في مقدمة كتابه، وهو اصطلاح خاص به[8].

---

[1] المجروحين (2/ 156).

[2] (1/ 610).

[3] (8/ 229- 231، رقم الحديث: 3755).

[4] (5/ 12).

[5] الجرح والتعديل (7/ 175)، وينظر: تهذيب الكمال، المزي (24/ 169- 171).

[6] (5/ 342).

[7] (ص 461).

[8] ينظر: (ص 74) من (تقريب التهذيب - المقدمة).

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل هذا الحديث على أَنَّ من مقتضيات محبة العبد لله ومتابعته لنبيّه ﷺ أنْ يُحِبَّ في الله ولله، وأن يبغض فيه وله، وأَنَّ الميل في الحب والبغض عن هذا السبيل القويم دالٌّ على الخلل في هذه المحبة والمتابعة باللزوم، ومن ذلك: حب الغير على ظلمه، وبغضه على عدله، وهو نوع من الشرك، خفيٌّ جدا؛ لدقته، ووجه كونه شركا: أن فيه مراعاةً لغير الله مع الله[1].

[1] ينظر: المفردات في غريب القرآن، الرغب الأصبهاني (ص452- 453، مادة: شرك)، روائع التفسير، ابن رجب الحنبلي (1/ 200- 204).

الحديث التاسع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ التَّمِيمِيُّ، ثنا مُخَوَّلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّهْدِيُّ، ثنا مَنْصُورُ بْنُ وَرْدَانَ[1]، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**}[2]، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالُوا: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالُوا: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: "**لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ**"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**}[3]،[4].

تعليق الذهبي:

" مُخَوَّلٌ رافضي، وعبد الأعلى هو ابن عامر، ضعفه أحمد".

تعليق الباحث:

هذا الحديث سكت عليه الحاكم، وأعله الذهبي بعلتين:

الأولى: مُخَوَّل بن إبراهيم، ذكر الذهبي أنه رافضي، وهذا لا يكفي في تضعيفه، وبخاصة إذا لم يرو ما يؤيد بدعته، كما هو الحال بالنسبة لهذا الحديث؛ ولذلك قال الذهبي نفسه في (ميزان الاعتدال)[5]: "رافضي بغيض، صدوق في نفسه"، وكذلك قال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[6]، وقد أورده ابن حبان في (الثقات)[7].

وغمزه ابن عَدِيّ، فقال: "ومُخوَّل هذا كأنه قد يُقْبَلُ بإسرائيل، وأكثر رواياته عنه، وقد روى عنه أحاديث

---

[1] في الأصل: "زَاذَانَ"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته، كما سيتبين من تخريج الحديث.

[2] آل عمران، من الآية: 97.

[3] المائدة، من الآية: 101.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 322، رقم الحديث: 3157).

وأخرجه أحمد في (المسند) (2/ 236- 237، رقم الحديث: 905) عن منصور، فقال: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ وَرْدَانَ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى به.

وأخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب الحج عن رسول الله ﷺ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فُرِضَ الحَجُّ، 3/ 169، رقم الحديث: 814، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - بَابٌ ومن سورة المائدة، 5/ 256، رقم الحديث: 3055)، وابن ماجه في (السنن) (كتاب المناسك - باب فرض الحج، 2/ 963، 2884)، والبزّار في (المسند = البحر الزخّار) (3/ 126، رقم الحديث: 913)، وأبو يعلى في (المسند) (1/ 396، رقم الحديث: 517، 1/ 412، رقم الحديث: 542)، والدارقطني في (السنن) (كتاب الحج، 3/ 338، رقم الحديث: 2703)، وغيرهم من طُرُقٍ عن منصور بن وَرْدَانَ به.

وقال الترمذي في الموضع الأول: "حديث غريب من هذا الوجه، سمعت محمدا يقول: أبو البَختري لم يدرك عليا".

وقال في الموضع الثاني: "هذا حديث حسن، غريب من حديث علي".

وقال البزّار: " وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوى عن علي، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد "، ثم ذكر أن أبا البَختري لم يسمع من علي.

[5] (4/ 85).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 399).

[7] (9/ 203).

لا يرويها غيره، وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة"[1].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[2]، والذهبي في (المغني في الضعفاء)[3].

قال الباحث: وهو على كل حال لم يتفرد بهذا الحديث، فقد تابعه أحمد وغيره، كما سبق في تخريج الحديث.

الثانية: عبد الأعلى بن عامر، وقد نقل الذهبي عن أحمد أنه ضعيف، وضعفه أيضا يحيى بن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، وأكثر الأئمة، بل تركه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان[4]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[5]: "وصحح له الحاكم، وهو من تساهله".

وقال في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق، يهم"!

♦ وابنه عليٌّ مختلف فيه أيضا، لكنه أحسن حالا من أبيه، ولم يتكلم فيه إلا أبو حاتم الرازي[7]؛ ولذلك قال فيه الذهبي في (المغني في ضعفاء الرجال)[8]: "صُوَيْلح".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوقٌ، ربما وهم".

قال الباحث: وبقي في الحديث علة ثالثة لم يذكرها الذهبي، وهي الانقطاع بين أبي البَخْتَرِيّ وعليّ بن أبي طالب؛ فأبو البَخْتَرِيّ لم يسمع من عليّ، كما سبق في تخريج الحديث في نقل الترمذي عن محمد بن إسماعيل البخاري، وفي كلام أبي بكرٍ البزّار، بل قال شعبة، وعلي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم: "لم يُدْرِكْ أبو الْبَخْتَرِيِّ عَلِيًّا، ولَمْ يَرَهُ"[10]؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)[11]: "وفي إسناده ضَعْفٌ وانْقِطاع".

وأبو الْبَخْتَرِيِّ[12] اسمه سعيد بن فَيْرُوْزٍ، وهو أحد الثقات الأثبات، أخرج له أصحاب الكتب الستة[13].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 191)

(2) (4/ 262).

(3) (2/ 649).

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 25- 26)، المجروحين ابن حبان (2/ 155- 156)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 546- 547)، الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 57)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 86).

(5) (6/ 86).

(6) (ص 331).

(7) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 195- 196)، الثقات، ابن حبان (7/ 214)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 313).

(8) (2/ 451).

(9) (ص 403).

(10) المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 76- 77)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 183).

(11) (11/ 403).

(12) ضبطه ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب (ص 240) بفتح الباء.

(13) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (11/ 32- 35).

وللحديث شواهد يتقوى بها من حديث أبي هريرة، وابن عباس، وأبي أمامة الباهلي من الصحابة، وأسانيد بعضها حسنة، ومن حديث مجاهد من التابعين مرسلا، ورجاله إليه كلهم ثقات، وقد ساقها كلَّها ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1]، وأشار الترمذي عقب حديث عليٍّ إلى الأوّلَيْنِ منها، **وكلها مصّرحة بنزول آية المائدة لهذا السبب**.

الحكم على الحديث:

صحيح بشواهده.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن التكلّف في السؤال عن الأحكام الشرعية في حياة النبي ﷺ داخل تحت النهي في هذه الآية؛ ووجه الْمُسَاءَة في ذلك الزيادة في التكليف وما يترتب من الزيادة في المشقة بإيجاب ما ليس بواجب في الأصل، أو بتحريم ما هو مباح، وقد جاء - أيضا - النهي عن ذلك على لسان النبي ﷺ فيما أخرجه مسلم في (الصحيح)[2] عن أبي هريرة، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: "**أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا**"، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ**"، ثُمَّ قَالَ: "**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ**".

وجاء في سبب نزول الآية أنواع أخرى من الأسئلة لا تخرج عن التكلّف أو ما لا فائدة فيه، أو غيرِ ذلك مما قد يجر على السائل ما يسوؤه في نفسه خاصة، كسؤال عبد الله بن حُذَافَةَ عن أبيه؟! فقال له النبيُّ ﷺ: "**أَبُوكَ حُذَافَةُ**"[3]، أو يسوؤه والأمة جميعا، كما في حديث علي بن أبي طالب وغيره، ولا مانع من تعدد الأسباب في نزول الآية الواحدة[4].

قال محمد رشيد رضا:

---

[1] (11/ 105- 111)، وينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي (3/ 204، رقم الحديث: 5248)، فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (13/ 269).

[2] (كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر، 2/ 975، رقم الحديث: 1337).

وأخرجه مسلم أيضا في (الصحيح) (كتاب الفضائل - باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك، 4/ 1830، رقم الحديث: 1337)، والبخاري في (الصحيح) (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، 9/ 94، رقم الحديث: 7288) بنحوه دون ذكر السبب.

[3] أخرجه البخاري في مواضع متفرقة من (الصحيح)، منها: (كتاب تفسير القرآن - باب قوله: {**لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**}، 6/ 54، الأحاديث رقم: 4621، 4622، كتاب الدعوات - باب التعوّذ من الفتن، 8/ 77، رقم الحديث: 6362، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، وقوله، تعالى: {**لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**}، 9/ 95- 96، الأحاديث رقم: 7294، 7295).

وأخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب الفضائل - باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك، 4/ 1832، رقم الحديث: 2359)

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (11/ 98- 112)، التفسير البسيط، الواحدي (7/ 541- 543)، روائع التفسير، ابن رجب الحنبلي (1/ 447- 461)، فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (8/ 281- 282).

"والقول الجامع للروايات والمتبادر من اللغة في معنى الآية: إن قوله: {**أَشْيَاءَ**} اسم جمع، أو جمع لكلمة (شيء)، وهي أعم الألفاظ الدالة على الموجود فتشمل السؤال عن الأحكام الشرعية، والعقائد، والأسرار الخفية، والآيات الكونية إذا تحقق فيها ذكر معنى الجملتين الشرطيتين، والمقصود أولاً بالذات: النهي عن سؤال الرسول ﷺ عن أشياء من أمور الدين ودقائق التكاليف، يليه السؤال عن الأمور الغيبية، أو الأسرار الخفية المتعلقة بالأعراض، وغير ذلك من الأشياء التي يحتمل أن يكون إظهارها سببا للمُسَاءَة، إما بشدة التكاليف وكثرتها، وإما بظهور حقائق تفضح أهلها، ولكن حَذْفُ مفعول {**تَسْأَلُوا**} يدل على العموم، أي: ولا تسألوا غير الرسول - أيضا - عن أشياء يحتمل أن يكون إبداؤها سببا لمساءتكم، فهي في النهي عن الفضول، وما لا يغني المؤمن.

ومن المقرر في قوانين العربية أن شرط (إنْ) مما لا يقطع بوقوعه، والجزاء تابع للشرط في الوقوع وعدمه، فكان التعبير بقوله: {**إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**} دون "إذا أبديت لكم تسؤكم" - دالا على أن احتمال إبدائها وكونها يسوءُ كافٍ في وجوب الانتهاء عن السؤال عنها"[1].

[1] تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار (7/ 110) بتصرف.

الحديث العاشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالُويَه، ثنا أَبُو مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، ثنا أَبو أُمَيَّةَ بْنُ يَعْلَى الثَّقَفِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عُقْبَةَ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ**}[1]، فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ الْقُرَشِيُّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُشْرَفَ لَهُ الْبُنْيَانُ، وَتُرْفَعَ لَهُ الدَّرَجَاتُ، فَلْيَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ، وَلْيُعْطِ مَنْ حَرَّمَهُ، وَيَصِلْ مَنْ قَطَعَهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"أبو أمية ضعفه الدارقطني، وإسحاق لم يدرك عبادة".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بعلتين:

الأولى: ضَعْفُ أبي أمية - واسمه إسماعيل - بن يَعْلى، كما نقل عن الدارقطني، والذي في كتابه (الضعفاء والمتروكون)[3]، و(السنن)[4]: "متروك"، وهو ما نقله عنه الذهبيُّ نفسه في (ميزان الاعتدال)[5].

وكلام الأئمة فيه بين الضعف المنجبر والضعف الشديد، وهو إلى الثاني أقرب، وعليه الأكثر[6]؛ ولذلك قال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[7]: "بصري متروك".

الثانية: الانقطاع بين إسحاق بن يحيى وعُبادة بن الصامت، فقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي أن أحاديثه عنه مراسيل[8].

---

[1] آل عمران، من الآية: 33.

[2] المستدرك على الصحيحين (2/ 323، رقم الحديث: 3161).

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (1/ 199، رقم الحديث: 534)، و(المعجم الأوسط) (3/ 88، رقم الحديث: 2579)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ به إلا أنه لم يذكر تلاوة موسى للآية.

وقال في (الأوسط): "لم يَرْوِ هذا الحديث عن موسى إلا أبو أُمَيَّة، تَفَرَّدَ به حَجَّاج، ولا يُرْوَى عن أُبَيّ بن كعب إلا بهذا الإسناد".

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (1/ 216، رقم الحديث: 60)، وتعقب الحاكمَ في تصحيحه، فقال: "بل فيه ضَعْفٌ وانْقِطَاعٌ؛ لأنّ حَجَّاجَ بنَ نُصَيْرٍ وشَيْخَهُ ضعيفان، وإسحاقُ لم يسمع من عبادة".

[3] (ص 256).

[4] (5/ 360).

[5] (1/ 255).

[6] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (1/ 377)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 203)، الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 95)، المجروحين، ابن حبان (1/ 126)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 511- 516)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 445).

[7] (1/ 89).

[8] ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 144).

وهكذا قال الدارقطني: "لم يُدْرِكْ عُبَادَةَ"[1].

ويُستدرَك على الذهبي - ومثله ابن حجر العسقلاني - أن إسحاق هذا مع إرساله مجمع على ضعفه كسابقه، وأكثرهم على تركه؛ لسوء حفظه[2]، قال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يُخطئ ولا يَعلم، ويَروي ولا يَفهم"[3].

وقال الذهبي في (الكاشف)[4]: "ضعفوه".

وقال في (المغني في الضعفاء)[5]: "قال أحمد وغيره: متروك".

وبقي في الحديث - أيضا - علة رابعة لم يذكرها الذهبي هنا، وهي حَجَّاجُ بن نُصَيْر، فهو أيضا كسابِقَيْهِ، أجمعوا على ضعفه، وأكثرهم على تركه، بل قال الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[6]: "أجمعوا على تركه"، ومشّاه ابن عدي في غير حديثه عن شعبة[7].

وقال الذهبي في (الكاشف)[8]: "ضعفوه، وشذ ابن حبان فوثقه".

قال الباحث: أورده ابن حبان في (الثقات)[9]، ولكنه قال: "يخطئ ويَهِم".

وقال أحمد بن عبد الله العِجْلي: "كان معروفا بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يُلقَّنُ، وأُدْخِلَ في حديثه ما ليس منه؛ فتُرِكَ"[10].

♦ وأَبُو مُسْلِمٍ الكَشّي - ويقال: الكَجّي - الراوي عنه أحد الأئمة الحفاظ الثقات[11]، وابن بَالَوَيْهِ شيخ الحاكم ثقة أيضا، وإمام مفيد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في كتابه (المستدرك)[12].

والحديث أخرجه ابن الأعرابي في (المعجم)[13] من وجه آخر عن أبي هريرة، فقال: نا الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ، نا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ الرَّقِّيُّ، يُعْرَفُ بِفُهَيْرٍ، نا طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ

---

[1] السنن (5/ 360).

[2] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 222).

[3] المجروحين (1/ 133).

[4] (1/ 239).

[5] (1/ 75).

[6] (2/ 149).

[7] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 167)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 531- 534)، الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (1/ 193)، ميزان الاعتدال، الذهبي، (1/ 465)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 183).

[8] (1/ 313).

[9] (8/ 202)، وينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 294).

[10] معرفة الثقات مِنْ رجال أهل العلم والحديث ومِن الضعفاء وذِكْرُ مذاهبهم وأخبارهم، العِجْلي (1/ 287).

[11] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 423- 425).

[12] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 419)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 814- 816).

[13] (2/ 729، رقم الحديث: 1477).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ أَرَادَ أَنْ يُشْرِفَ اللَّهُ لَهُ الْبُنْيَانَ، وَأَنْ يَرْفَعَ لَهُ الدَّرَجَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ، وَلْيَصِلْ مَنْ قَطَعَهُ، وَلْيُعْطِ مَنْ حَرَمَهُ، وَلْيَحْلُمْ عَنْ مَنْ جَهِلَ عَلَيْهِ**".

وإسناده ضعيف جدا؛ طلحة بن زيد هو الرّقِّي، ويقال له: طلحة بن زيد الشامي، ويقال: القرشي، متروك الحديث، واتهمه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو داود بوضع الحديث[1].

قال ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات المقلوبات، لا يحل الاحتجاج بخبره"[2].

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على الترغيب في ثلاث خصال: العفو عن الظالم، ووصل القاطع من ذوي الأرحام، وإعطاء المانع في مقابل منعه، ويضاف إليها الرابعة التي في حديث أبي هريرة عند ابن الأعرابي: الحِلْم عن أهل الجهل، وأن هذه الخصال داخلة عند موسى بن عقبة راوي الحديث[3] في الأمر المسارعة الموجبة لمغفرة الرب الواسعة وجنته العريضة الخالدة، وكأنه أخذه من الآية بعدها، وفيها يقول الله – تعالى - في صفات المتقين الذين وعدهم بمغفرته وجنته: {**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**}[4]، وهذا من موسى بن عقبة تفسيرٌ للجنس بالنوع على سبيل التمثيل والتنبيه على دخول النوع المسمى تحته، والمراد بالجنس: طاعة الله - تعالى - عموما بامتثال الواجبات وترك المحرمات، والتحلي بالفضائل والمستحبات، والتخلي عن الرذائل والمكروهات؛ وقد جاءت عن السلف تفسيرات من هذا القبيل، كالمسارعة إلى التوبة، وأداء الفرائض، وتكبيرة الإحرام مع الإمام، والهجرة، والجهاد[5].

قال أبو حيان: "وينبغي أن تحمل هذه الأقوال على التمثيل، لا على التعيين والحصر"[6].

وقال القرطبي قبله: "والآية عامة في الجميع، ومعناها معنى {**فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**}[7]"[8].

---

(1) ينظر: الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 156- 157)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 479- 480)، الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (2/ 64)، تهذيب الكمال، المزي (13/ 395- 398)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 282).

(2) المجروحين (1/ 383).

(3) هو موسى بن عقبة بن أبي عَيَّاش القرشي مَوْلاَهُم، أحد الأئمة الثقات الكبار، صاحب (المغازي)، وعداده في صغار التابعين، كان تلميذُه مالكُ بن أنس يقول: عَلَيْكُم بِـ (مَغَازِي مُوْسَى)، توفي سنة (141) هجرية.

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (6/ 114- 118).

(4) آل عمران، الآية: 34.

وينظر: روائع البيان، ابن رجب الحنبلي (1/ 207- 208)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ابن ناصر السعدي (ص 148).

(5) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (13/ 333- 344).

(6) البحر المحيط في التفسير (3/ 345).

(7) البقرة، من الآية: 148، المائدة، من الآية: 48.

(8) الجامع لأحكام القرآن (4/ 203).

الحديث الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ الْقُهُسْتَانِيُّ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ بَحْرٍ السَّقَّاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ، وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا**}[1]، قَالَ: "أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمُ الْكُفَّارُ"، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: فَقَوْلُهُ: {**إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**}[2]؟ قَالَ: "اللَّهُ قَدْ أَخْزَاهُ حِينَ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ، أَوَ دُونَ ذَلِكَ الْخِزْيِ؟!"[3].

تعليق الذهبي:

"بحرٌ السقّاء هالك".

تعليق الباحث:

هذا الحديث سكت عليه الحاكم، وأعله الذهبي ببَحْرٍ السَّقّاء، وهو ابن كُنَيْزٍ الباهلي، البصري، فقال هنا:

---

[1] المائدة، من الآية: 37.

[2] آل عمران، من الآية: 192.

[3] المستدرك على الصحيحين (2/ 328، رقم الحديث: 3173)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 298، رقم الحديث: 3048)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرج ابن جرير في (التفسير = جامع البيان) (7/ 478- 479) الشطر الثاني منه من طريق إسحاق، والظاهر أنه ابن الحجاج الطاحوني، أبو يوسف، فقال: حدثني المثنى، قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا الحارث بن مسلم عن بحرٍ عن عمرو بن دينار، قال: قدم علينا جابر بن عبد الله في عمرة، فانتهيت إليه أنا وعطاء، فقلت: {**رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**}؟ قال: "وما أخزاه حين أحرقه بالنار؟! وإن دون ذلك لَخِزْيًا".

وأخرج ابن حبان في (الصحيح) (16/ 526- 527، رقم الحديث: 7483) الشطر الأول منه من وجه آخر عن عمرو، فقال: سَمِعْتُ الْهَيْثَمَ ابْنَ خَلَفٍ الدُّورِيَّ بِبَغْدَادَ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مُوسَى الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أذنيه: "**يُخْرِجُ اللهُ قوما من النار فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ**"، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ - فِي حَدِيثِ عَمْرٍو -: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {**يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا**}، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّكُمْ تَجْعَلُونَ الْخَاصَّ عَامًّا، هَذِهِ لِلْكُفَّارِ، اقْرَؤُوا مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ تَلَا: {**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا**} [المائدة: 36 - 37]، هذه للكفار.

قال الباحث: وهذا الرجل الذي سأل جابرا وأشار إليه عمرو بن دينار هو يزيد بن صُهَيْبٍ الفقير، كما أخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 1/ 179، رقم الحديث: 191)، والسياق له، وأبو عوانة في (المستخرج) (1/ 154، رقم الحديث: 448)، والزيادات بين المعكوفات له، كلاهما من طريق أبي عَاصِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ [بْنُ صُهَيْبٍ] الْفَقِيرُ، قَالَ: كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ [وَكُنْتُ رَجُلًا شَابًّا]، فَخَرَجْنَا فِي عِصَابَةٍ ذَوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحُجَّ، ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟! وَاللهُ يَقُولُ: {**إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**}، و{**كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا**} [السجدة: 20]، فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: [أَيْ بُنَيَّ]، أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ، عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْنِي: الَّذِي يَبْعَثُهُ اللهُ فِيهِ -؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمَحْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ [مِنَ النَّارِ]، قَالَ: ثُمَّ نَعَتَ وَضْعَ الصِّرَاطِ، وَمَرَّ النَّاسِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَاكَ، قَالَ: غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا، قَالَ: فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ نَهَرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَاطِيسُ [الْبِيضُ]، فَرَجَعْنَا قُلْنَا: وَيْحَكُمْ أَتُرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَرَجَعْنَا، فَلَا وَاللهِ مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ.

وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ سُلَيْمٍ الْبَصْرِيِّ قَالَ: ثنا يَزِيدُ به، ولم يسق لفظه.

"هالك"، أي: شديد الضعف، وقال في (المغني في الضعفاء)[1]: "تركوه".

قال ابن حبان: "كان ممن فَحُشَ خطؤه، وكثر وهمه؛ حتى استحق الترك"[2].

وقال ابن عدي: "وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بَيِّن"[3].

وقال ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)[4]: "وهو ضعيف من أجل بَحْرٍ".

قال الباحث: وقد خالف هنا فرفع الحديث في شطره الأول، والصواب أنه موقوف، كما في رواية سفيان ابن عيينة - التي سبقت في تخريج الحديث - عن عمرو بن دينار عند ابن حِبان، وإسنادها صحيح، رجاله رجال الشيخين غير إسحاق بن موسى، فتفرّد مسلم بالرواية عنه، وهي عنده في (الصحيح)[5] دون القصة.

♦ والحارث بن مسلم هو الرازي، المقرئ، أحد الثقات، قال أبو حاتم الرازي: "شيخ ثقة صدوق، رأيته، وصليت خلفه"[6].

وقال أبو زرعة: "صدوق لا بأس به، كان رجلا صالحا"[7].

وقال أبو يعلى الخليلي: "وهو ثقة، إلا فيما يرويه عن الضعفاء"[8].

وأما قول الحافظ أبي الفضل السُّلَيْمانيّ: "فيه نظر"[9]، ففيه نظر مع توثيق أبي حاتم وأبي زرعة الرازِيَّيْن له.

♦ وعبد الله بن الجرّاح القُهُسْتاني[10]، قال فيه أبو حاتم الرازي: "كان كثير الخطإ، ومحله الصدق"[11].

---

[1] (1/ 100).

[2] المجروحين (1/ 192).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 235).

[4] (3/ 298).

[5] (كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 1/ 178، رقم الحديث: 191) عن أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ به، وهذا لفظه: "**إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ فَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ**".

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 88).

[7] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[8] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 663).

[9] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 443)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (2/ 159).
وأبو الفضل السُّلَيْمانيّ هو أحمد بن علي بن عمر البِيْكَنْدِيُّ، البُخَارِيُّ، أحد الأئمة الحفاظ المعمّرين، ولد سنة (311) هجرية، وتوفي سنة (404)، قال الذهبي: "رَأَيْتُ لِلسُّلَيْمَانِيّ كِتَاباً فِيْهِ حَطٌّ عَلَى كِبَارٍ، فَلاَ يُسمَعُ مِنْهُ مَا شَذَّ فِيْهِ".
ينظر: سير أعلام النبلاء (17/ 200- 202).

[10] بضم القاف والهاء وسكون السين نسبةً إلى (قهستان)، وهي ناحية من خراسان بين هراة ونيسابور، فيما بين الجبال، وهي (قوهستان)، يعنى: مواضع الجبل، فعرّب فقيل: "قهستان"، فتحها الصحابي عبد الله بن عامر بن كُرَيْزٍ سنة (29) من الهجرة في خلافة عثمان.
ينظر: الأنساب، السمعاني (10/ 519- 520).

[11] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 28).

وقال أبو زرعة: "صدوق"[1].

وقال النسائي: "ثقة"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال: "كان مستقيم الحديث".

♦ وشيخ الحاكم أحد الحفاظ الكبار الثقات، كان يعرف قديما بـ(ابن الكِرْماني)، ثم لاحقا بـ(ابن الأَخْرَمِ)[4]، وقد أكثر الحاكم عنه في (المستدرك)، وترجم له في (تاريخ نيسابور)، وقال: "وله تصانيف كثيرة، وهو صدر أهل الحديث في زمانه، رضي الله عنه وأرضاه"[5].

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا، وصح بشطريه عن جابر من قوله موقوفا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان أن الخلود في النار إنما هو لمن مات على الكفر والشرك، وأما من ثبت له أصل الإيمان، وكانت له ذنوبٌ استحق بها دخول النار، فلا يدخل في هذه الآية، كما زعم الخوارج الذين ظهروا في أواخر عصر الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، وتبعهم عليه أهل الاعتزال بَعْدُ؛ لأن مآله إلى الجنة، وإن طال مكثه في جهنم، وقول الخوارج مبني على أن الكبيرة مكفرة لصاحبها في الدنيا والآخرة، ووافقهم المعتزلة في حكمه في الآخرة دون الدنيا، وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في الشفاعة لأهل الكبائر بخروجهم من النار، وأجمع على ذلك الصحابة[6].

قال أبو بكر الآجُرِّيّ:

"إن المكذِّب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأً فاحشا، خرج به عن الكتاب والسنة، وذلك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر، أخبر الله، عز وجل: أنهم إذا دخلوا النار أنهم غير خارجين منها، فجعلها المكذب بالشفاعة في الموحدين، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة أنها إنما هي لأهل الكبائر، والقرآن يدل على هذا، فخرج بقوله السوء عن جملة ما عليه أهل الأيمان، واتبع غير سبيلهم، قال الله، عز وجل: {**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا**}[7]، فكل من رد سنن رسول الله ﷺ وسنن أصحابه فهو ممن شاقق الرسول وعصاه، وعصى

---

[1] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[2] تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (ص 90).

[3] (8/ 356).

[4] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 466- 470).

[5] تلخيص تاريخ نيسابور، الخليفة النيسابوري (ص 111).

[6] ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (1/ 290- 294).

[7] النساء، الآية: 115.

الله - تعالى - بتركه قبول السنن، ولو عقل هذا الملحد وأنصف من نفسه، علم أن أحكام الله - عز وجل - وجميعَ ما تَعَبّد به خلقه إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، وقد أمر الله - عز وجل - نبيَّهُ - عليه السلام - أن يبين لخلقه ما أنزله عليه مما تعبدهم به، فقال، جل ذكره: {**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**}[1]، وقد بين ﷺ لأمته جميع ما فرض الله - عز وجل - عليهم من جميع الأحكام، وبين لهم أمر الدنيا وأمر الآخرة وجميع ما ينبغي أن يؤمنوا به، ولم يدعهم جهلة لا يعلمون، حتى أعلمهم أمر الموت والقبر، وما يلقى المؤمن وما يلقى الكافر، وأمر المحشر والوقوف، وأمر الجنة والنار، حالا بعد حال، يعرفه أهل الحق"[2].

كما اشتمل الحديث على بيان أن الخِزْيَ يتفاوت في كلام جابر بن عبد الله بين أهل الكفر وأهل العصيان، فليس هو حقيقة واحدة كلّيّة لا تقبل التفاوت، ولكن روى ابن جرير الطبري بأسانيده عن أنس بن مالك من الصحابة، وسعيد بن المسيَّب والحسن البصري من التابعين، وعبد الملك بن جُرَيْج من أتباعهم - أن الآية في أهل الخلود في النار، وفي أسانيدها كلها ضعف غير أثر الحسن، فإسناده حسن، ثم أورد أثر جابر، كما سبق عنه في تخريج الحديث، ثم قال: "وأولى القولين بالصواب عندي، قول جابر: "إن من أُدْخِل النار فقد أُخْزِي بدخوله إياها، وإن أُخْرِجَ منها"، وذلك أن (الخِزْيَ) إنما هو هتك ستر المخزيّ وفضيحته، ومن عاقبه ربه في الآخرة على ذنوبه، فقد فضحه بعقابه إياه، وذلك هو (الخِزْيُ)"[3].

قال الباحث: وذكر ابن فارس أن الأصل الذي تدل عليه مادة (خزي) هو الإبعاد، وقال: "فَقَوْلُهُمْ: (أَخْزَاهُ اللَّهُ)، أَيْ: أَبْعَدَهُ وَمَقَتَهُ، وَالاسْمُ (الْخِزْيُ)، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: (خَزِيَ الرَّجُلُ): اسْتَحْيَا مِنْ قُبْحِ فِعْلِهِ خَزَايَةً، فَهُوَ خَزْيَانُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَاسْتَحْيَا، تَبَاعَدَ وَنَأَى"[4].

وبناء على هذا: يكون ما ذكره غيره من علماء اللغة والتفسير - من المعاني الأخرى للخزي، كالفضيحة، على ما ذكره ابن جرير، أو الذلّ والهوان، على ما ذكره غيرُه - من لوازم الإبعاد، كما ذكر ابن فارس في دلالة الاستحياء على البعد باللزوم[5].

---

[1] النحل، الآية: 44.

[2] الشريعة (3/ 1205- 1206).

[3] جامع البيان في تأويل القرآن (7/ 479).

[4] مقاييس اللغة (2/ 179).

[5] ينظر مثلا: الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (6/ 2326- 2327، مادة: خزا)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني (ص 281، مادة: خزي)، الجامع في أحكام القرآن، القرطبي (4/ 316)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 471- 472)، تاج العروس، الزبيدي (37/ 543- 545، مادة خزي).

الحديث الثاني عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ النَّحْوِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، ثنا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ وَبَيْنَ أُمِّ سُلَيْمٍ كَلَامٌ، فَأَرَادَ أَبُو طَلْحَةَ أَنْ يُطَلِّقَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "**إِنَّ طَلَاقَ أُمِّ سُلَيْمٍ لَحَوْبٌ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"لا والله، علي بن عاصم واه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بضعف علي بن عاصم، وهو أبو الحسن الواسطي، أحد الأئمة الحفاظ، وقد عاش طويلا حتى تجاوز التسعين، وأكثر أئمة الجرح والتعديل على ضعفه؛ لسوء حفظه أو كثرة أخطائه وإصراره عليها، وبعضهم ضعفه جدا وترك حديثه، وبعضهم وثقه فأبعد[2]، وحرّر ابن حبان القول فيه، فأنصفه، ولخص حاله، فقال: "كان مِمَّن يخطئ ويُقِيم على خطئه، فإذا بُيِّنَ له، لم يرجع ... والّذي عندي فِي أمره تركُ ما انْفَرد به من الأخبار، والاحتجاج بِما وافق الثِّقَات؛ لِأَن لَهُ رحْلَةً وسماعاً وكِتَابَةً، وقد يخطئ الإنسانُ فلا يسْتَحق التّرْك، وأمّا مَا بُيِّنَ لـه من خطئه فلم يرجع، فيُشبه أَن يكون في ذلك مُتَوَهِّما أَنه كان كما حدَّث به"[3].

وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير، ومنها هذا الحديث، كما سبق في تخريجه، وقال: "والضعف بيّنٌ عَلَى

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 330، رقم الحديث: 3180)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الخلع والطلاق - باب ما جاء في كراهية الطلاق، 7/ 528، رقم الحديث: 14901).

وأخرجه البزّار في (المسند = البحر الزخار) (13/ 178، رقم الحديث: 6620) من طريق علي بن عاصم، فقال: حَدَّثنا محمد بن حرب الواسطي، حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِم به دون ذكر السبب.

ومن طريق محمد بن حرب أخرجه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (6/ 326)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد ابن عَبد الكريم، قَال: حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ حَرْبٍ النَّشَائِيُّ، حَدَّثَنا علي بن عاصم به دون ذكر السبب، وزاد: "فكَفَّ".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حميد عن أنس إلا علي بن عاصم".

وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (1/ 665، رقم الحديث: 1040)، ولم يعزه لغير الحاكم، وعزاه ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم) (2/ 208) لابن مَرْدويه مع الحاكم من طريق عَلِيّ بْنِ عَاصِمٍ.

[2] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (6/ 290- 291)، التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 295)، معرفة الثقات، العجلي (2/ 156)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 198- 199)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عديّ (6/ 325- 331)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 249- 262)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 135- 138)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 302- 304).

تنبيه: ذكر ابن عدي والذهبي وغيرهما عن النسائي أنه قال: "متروك الحديث"، والذي في (الضعفاء والمتروكون) له (ص 76) قوله: "ضعيف".

[3] المجروحين (2/ 113).

حديثه"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوق، يخطئ ويصر، ورُمِي بالتشيع".

قال الباحث: ولعل هذا الحديث من أخطائه، فقد جاء معناه من وجه آخر عن أم أيوب، أخرجه أبو داود في (المراسيل)[3]، فقال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَوْفٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَرَادَ طَلَاقَ أُمِّ أَيُّوبَ؛ فَاسْتَأْمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ طَلَاقَ أُمِّ أَيُّوبَ لَحُوبٌ**".

ورجاله ثقات لكنه مرسل، وخالد هو ابن عبد الله الواسطي، وهو ومَنْ دونه مِنْ رجال مسلم، وعوف هو ابن أبي جميلة الأعرابي، وهو ومَنْ فوقه من رجال الشيخين، وقد روي موصولا، والمرسل أصح[4].

♦ ويحيى بن جعفر الراوي عن عليّ بن عاصم هو أبو زكريا البخاري، البِيكَنْدي، وهو أحد الحفاظ الكبار الثقات، روى عنه البخاري في (الصحيح)[5]، وقد تابعه محمد بن حرب الواسطي النشائي[6]، كما سبق في تخريج الحديث، وهو صدوق، كما في (تقريب التهذيب)[7]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[8]، وقد روى عنه الشيخان كلاهما[9].

♦ وشيخ الحاكم هو المعروف بـ(القَطَّانُ)، وهو أحد الأئمة المحدثين الثقات، توفي سنة (350) هجرية، وكان مولده سنة (259)[10].

والحديث ساقه الذهبي معلَّقا على محمد بن حرب في ترجمة علي بن عاصم الواسطي من كتابيه: (سير أعلام النبلاء)[11]، و(وميزان الاعتدال في نقد الرجال)[12]، وقال: "فهذا خَبَرٌ مُنْكَرٌ، والنَّشَائِيُّ صَدُوْقٌ"، والسياق للأول منهما.

وأورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[13]، وقال: "ضعيف".

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 331).

(2) (ص 403).

(3) (ص 197، رقم الحديث: 233).

(4) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (2/ 208)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي (1/ 279- 280)، مجمع الزوائد، الهيثمي (9/ 262، رقم الحديث: 15428)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (14/ 254، رقم الحديث: 6606).

(5) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (31/ 254- 256).

(6) بفتح النون والشين نسبةً إلى عمل (النَّشا) أو (النشاء) بالمد، وهو ما يستخرج من الحنطة، وهو فارسي معرب، يقال له بالفارسية: (النشاستج)؛ ولذلك يقال لمحمد بن حرب أيضا: النشاستجي.

ينظر: الأنساب، السمعاني (13/ 98)، توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي (9/ 71).

(7) (ص473)، وينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 237).

(8) (9/ 125).

(9) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 95).

(10) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 249- 250)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 521- 522).

(11) (9/ 260).

(12) (3/ 137)، وينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي (1/ 279).

(13) (14/ 253- 255، رقم الحديث: 6606).

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

ذكر الحاكم هذا الحديث في التفسير؛ لبيان معنى الحُوب في قوله، تعالى: {**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا**}[1]؛ فإن الحديث ظاهر في أن المرد بـ(الحوب) الإثم أو الظلم، وقد جاء هذا المعنى في تفسير الآية عن ابن عباس من الصحابة، وعن مجاهد والحسن وقتادة في جمع كبير من التابعين[2].

وقال ابن الأثير في معنى قوله: (لحَوْبٌ): " أَيْ: لَوَحْشَةٌ أَوْ إِثْمٌ، وإِنَّما أَثَّمه بِطَلَاقِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مُصْلِحَةً لَهُ في دِينِه"[3].

و(الحوب) بضم الحاء وفتحها، لغتان، الضمُّ لأهلِ الحجازِ، والفتحُ لتَمِيمٍ، وبالفتح قرأ الحسن البصري في الآية، وقيل: بالضم الاسم، وبالفتح المصدر، والفعل منه: (حاب)[4].

---

[1] النساء، الآية: 4.

[2] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (3: 586- 587)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (7/ 529- 530)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (2/ 208).

[3] النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 455، مادة: حوب).

[4] ينظر: معاني القرآن، الفراء (1/ 253)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني (ص 261، مادة حوب)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (5/ 10- 11)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 503).

الحديث الثالث عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا هَارُونُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ادْعُ اللَّهَ رَبَّكَ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا الصَّفَا ذَهَبًا، وَنُؤْمِنَ بِكَ، قَالَ: "**أَوَ تَفْعَلُونَ**؟"، قَالُوا: نَعَمْ؛ فَدَعَا اللَّهَ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: إِنْ شِئْتَ أَصْبَحَ لَهُمُ الصَّفَا ذَهَبًا، فَمَنْ كَفَرَ مِنْهُمْ عَذَّبْتُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْتُ لَهُمْ أَبْوَابَ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ؟ قَالَ: "**يَا رَبِّ، بَابَ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"صحيح".

تعليق الباحث:

قيّد الحاكم صحة الحديث في هذا الموضع بأنها على شرط مسلم، وأطلقها الذهبي، والصواب ما ذكره الحاكم، فرجاله كلهم رجال الشيخين غير عمران، فهو من رجال مسلم وحده، والصواب في اسمه عمران بن الحارث، أبو الحكم السُّلَمي، الكوفي[2]، وهو قليل الحديث[3]، روى له مسلم حديثا واحدا، وذكره بكنيته غير

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 344، رقم الحديث: 3225)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب السير - بابٌ مبتدأ الفرض على النبي ﷺ ثم على الناس، وما لقي النبي ﷺ من أذى قومه في تبليغ الرسالة على وجه الاختصار، 9/ 15، رقم الحديث: 17732).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان، 1/ 119، رقم الحديث: 174) بهذا الإسناد، ومن طريق أخرى (1/ 120، رقم الحديث: 175)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَاضِي، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَا: ثنا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ به، نحوه، ولم يسق لفظه.

وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَعِمْرَانُ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، مُحْتَجٌّ بِهِ"، وسكت عليه الذهبي في هذا الموضع!

وعن أبي نعيم أخرجه عبد بن حميد في (المسند - المنتخب) (ص 232، رقم الحديث: 700)، ومن طريقه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (12/ 31، رقم الحديث: 4617)، والطبراني في (المعجم الكبير) (12/ 152، رقم الحديث: 12736).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب التوبة والإنابة، 4/ 268، رقم الحديث: 7601) بإسناد أبي العباس وإسناد ثالث، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ به إلا إنه قال: عَنْ عِمْرَانَ أَبِي الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ.

وقال هنا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

ورواية أحمد عن عبد الرحمن أخرجها أحمد في (المسند) (4/ 60، رقم الحديث: 6166)، وأخرجه أحمد أيضا في (المسند) (5/ 287، رقم الحديث: 3223) عن وكيع، فقال: حدثنا وكيع عن سفيان به.

[2] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (6/ 411- 412)، تهذيب الكمال، المزي (22/ 313- 314)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، ابن حمزة الحسيني، الدمشقي، أبو المحاسن (ص 323).

[3] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (2/ 1151).

مسمّى ولا منسوب، فقيل: هو عمران بن الحارث، وقيل: هو غيره، وجزم بالثاني عبد الغني بن سعيدٍ الأزدي ومحيي الدين النووي، وإليه مال ابن حجر العسقلاني[1].

وعمران بن الحارث، قال أبو حاتم الرزي: "صالح الحديث"[2].

وقال العجلي: "تابعيٌّ ثقة"[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "ثقة".

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط مسلم.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

ذكر الحاكم هذا الحديث في آخر سورة المائدة؛ للإشارة إلى أن قوله - تعالى - على لسان عيسى، عليه السلام: {**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**}[6]، إنما هو في الدنيا حين رفعه الله إليه، فهم بعده بين الكفر والهلاك والإيمان والنجاة، كما كان كفار قريش، الذين سألوه ﷺ على وجه المكابرة والتعنّت أن يحول لهم جبل الصفا ذهبا، وعلى ذلك حمل ابن جرير الطبري الآية، فقال: "يقول، تعالى ذكره: إنْ تعذب هؤلاء الذين قالوا هذه المقالة، بإماتتك إياهم عليها، {**فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ**}، مستسلمون لك، لا يمتنعون مما أردت بهم، ولا يدفعون عن أنفسهم ضرًّا ولا أمرًا تنالهم به، {**وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ**} بهدايتك إياهم إلى التوبة منها، فتستر عليهم، {**فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ**} في انتقامه ممن أراد الانتقام منه، لا يقدر أحدٌ يدفعه عنه، {**الْحَكِيمُ**} في هدايته من هدى من خلقه إلى التوبة، وتوفيقه من وفَّق منهم لسبيل النجاة من العقاب"[7]، ثم روى عن السُّدّي نحو هذا المعنى.

وذكر ابن جرير الطبري عن ابن جُرَيْج وقتادة وغيرهما أن هذا القول سيكون من عيسى - عليه السلام - يوم القيامة، عبّر الله عنه بصيغة الماضي، ورجحه ابن كثير[8]، وقد اسْتُشْكِلَ فيه تعليقه المغفرة لمن اتخذه وأمه إلهَيْن من دون الله، وهي منتفية عن كل من أشرك بالله ومات على ذلك، ولا ينفع نفسا إيمانها يوم القيامة لم

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 110).

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 296).

[3] معرفة الثقات (2/ 188).

[4] (5/ 219- 220).

[5] (ص 429).

[6] المائدة، الآية: 118.

[7] جامع البيان في تأويل القرآن (11/ 240- 241).

[8] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (11/ 233- 236)، تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني (2/ 83- 84، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (3/ 232- 233).

تكن آمنت في الدنيا.

وأجيب عن هذا الإشكال بجوابين[1]:

الأول: أنّ هذا ليس على وجه طلب المغفرة، وإنما على تسليم الأمر إلى الله، وتفويضه إلى مراده، إن كانت عاقبتهم معلومة، وهي عدم المغفرة لهم، ومن هنا ناسب أن يقول: {**فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**} بدل: الغفور الرحيم.

قال ابن قيم الجوزية:

"قول المسيح، عليه السلام: {**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**} أحسن من أن يقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، أي: إن غفرت لهم كان مصدر مغفرتك عن عزة، وهي كمال القدرة، وعن حكمة، وهي كمال العلم، فمن غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني، لا يكون قادرا حكيما عليما، فلا يكون ذلك إلا عجزا، فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامة، وعلم تام، وحكمة تضع بها الأشياء مواضعها، فهذا أحسن من ذكر الغفور الرحيم في هذا الموضع، الدالِّ ذكْرُه على التعريض بطلب المغفرة في غير حينها، وقد فاتت، فإنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، كان في هذا من الاستعطاف والتعريض بطلب المغفرة لمن لا يستحقها ما نُزِّهَ عنه منصب المسيح، عليه السلام، لا سيما والموقف موقف عظمة وجلال، وموقف انتقام ممن جعل لله ولدا، أو اتخذ إلها من دونه، فذكر العزة والحكمة فيه أليق من ذكر الرحمة والمغفرة، وهذا بخلاف قول الخليل، عليه السلام: {**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنامَ. رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ ۖ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي، وَمَنْ عَصانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**}[2]، ولم يقل: فإنك عزيز حكيم؛ لأن المقام مقام استعطاف وتعريض بالدعاء، أي: إن تغفر له وترحمه، بأن توفقه للرجوع من الشرك إلى التوحيد، ومن المعصية إلى الطاعة، كما في الحديث: "**اللهُمَّ اغفرْ لِقَوْمي؛ فإنَّهم لا يَعْلَمُون**"[3]، وفي هذا أظهر الدلالة على أن أسماء الربّ تعالى مشتقة من أوصاف ومعان قامت به، وأن كل اسم يناسب ما ذكر معه، واقترن به، من فعله وأمره"[4].

الثاني: أنّ معناه: إن تعذبهم فبإقامتهم على كفرهم، وإن تغفر لهم فبتوبة كانت منهم في الدنيا، فهو في فريقين منهم.

---

[1] ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (3/ 121- 123)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (6/ 377- 378).

[2] إبراهيم، الآية: 35، 36.

[3] أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود، كما في (جامع الأصول) لابن الأثير (6/ 440، رقم الحديث: 4637)، وينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/ 529- 534، رقم الحديث: 3175).

[4] التفسير القيم (ص 39- 40).

الحديث الرابع عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، وَأَبُو الْفَضْلِ الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَبْدِيُّ، أَنْبَأَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: "**لَقَدْ شَيَّعَ هَذِهِ السُّورَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ الْأُفُقَ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ هَذَا هُوَ السُّدِّيُّ، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ الْبُخَارِيُّ"[1].

تعليق الذهبي:

"لا والله، لم يدرك جعفرٌ السُّدِّيَّ، وأظن هذا موضوعا".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي إسناد الحديث بالانقطاع بين جعفر بن عون وإسماعيل بن عبد الرحمن السدّي، وإسماعيل هذا هو أبو محمد الكوفي، المعروف بـ(السدّي الكبير)، الإمام المفسّر، روى عن أنس بن مالك، وابن عباس من الصحابة، ورأى الحسن بنَ علي بْنِ أَبي طالب، وعبدَ الله بْن عُمَر، وأبا سَعِيد الخُدْرِيّ، وأبا هُرَيْرة، وكانت وفاته سنة (127) هجرية، وتوفي جعفر سنة (206) أو (207)، وهو ابن (87) سنة، وقيل: (97)[2]، فيكون عمره عند وفاة السدي (18) سنة على أقصى تقدير، فروايته عنه على هذا التقدير محتملة، لكن لم يذكروا له رواية عنه، فقول جعفر في هذا الإسناد -كما رواه الحاكم-: "أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ" فيه نظر، وقد يكون من أوهام الحاكم، أو تصحيف من بعض النساخ.

وقال الذهبي: "ولد سنة نيّفٍ وعشرة ومائة، وسمع وهو شاب كبير من الأعمش، وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وأبي العُمَيْس عُتْبَةَ بنِ عبد الله، وأبي حنيفة، وجماعة"[3].

قال الباحث: وعلى تقدير اتصاله، فالسديُّ مختلَفٌ فيه، تكلم فيه بعض الأئمة من جهة حفظه، وقد أخرج

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 344، 3226)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 78، رقم الحديث: 2208).

وأخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان) (4/ 79، رقم الحديث: 2209) من طريق أخرى، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، حدثنا أَبُو عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ، حدثنا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ سَبَّحَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "**لَقَدْ شَيَّعَ هَذِهِ السُّورَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ أُفُقَ السَّمَاءِ**".

هكذا رواه من هذه الطريق مرسلا مع اختلافٍ في إسناده.

وأخرجه عبد بن حميد في (المسند)، كما في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني (3/ 561)، ومن طريقه المُسْتَغْفِرِيُّ في (فضائل القرآن) (2/ 545، رقم الحديث: 785)، فقال: حدّثنا جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، أخبرنا مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ به مرسلا، كما رواه البيهقي من الطريق الثانية.

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (3/ 132- 138، 5/ 70- 73).

[3] تاريخ الإسلام (5/ 44).

له مسلم، واحتج به[1]، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]، فقال: "صدوق يهم، ورُمِي بالتشيّع".

هذا، وقد روى محمد بن عبد الوهاب الْعَبْدِيُّ في رواية البيهقي الأخرى، وعبْدُ بنُ حُمَيد، كما سبق في تخريج الحديث - هذا الحديثَ عن جعفر بن عون، قال: أَخْبَرَنا موسى بن عُبَيْدَةَ عن محمد بن الْمُنْكَدِرِ مرسلا، ليس فيه جابر؛ ولهذا استدرك ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)[3] على الحاكم تصحيحه هذا الحديث، فقال: "قلت: في صحته نظر، فإن المحفوظ في هذا ما أخرجه عَبْدُ بنُ حُمَيْد عن جعفر بن عون عن موسى بن عُبَيْدَة عن محمد بن المنكدر، ليس فيه جابر".

قال الباحث: وهذا الإسناد مع إرساله ضعيف أو ضعيف جدا؛ لأجل موسى بن عبيدة، وهو الرَّبَذي[4]، أحد مشاهير الرواة، وحديثه دائر بين الضعف اليسير والضعف الشديد، وضَعْفُهُ إجماعٌ تقريبا[5].

وشرح حاله ابن حِبّان، فقال: "وكان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا، إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهّما، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له؛ فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلا في نفسه"[6].

ويستدرك على الحاكم أيضا أنَّ محمد بن عبد الوهاب الْعَبْدِيّ - وهو أبو أحمد الفرّاء، ويعرف بـ(حَمَك)[7] - لم يرو عنه مسلم في (الصحيح)، وإنما روى عنه خارج (الصحيح)، ووثقه، وانتقى عليه[8].

♦ ومحمد بن يعقوب شيخ الحاكم أحد الحفاظ الثقات، وتقدم له غير هذا الحديث، وقرينه أبو الْفَضْلِ الحسن بن يعقوب الْعَدْلُ ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[9]، ووصفه بقوله: "الشيخ الصدوق، النبيل"، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنهما كليهما في (المستدرك).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، والأصح عن محمد بن الْمُنْكَدِرِ مرسلا.

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 184- 185)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (446- 449)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 264- 265)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 273- 274).

[2] (ص 108).

[3] (3/ 561).

[4] بفتح الراء والباء نسبةً إلى الرَّبَذَة، وهي من قرى المدينة على طريق الحجاز.
ينظر: الأنساب، السمعاني (6/ 72).

[5] ينظر: (ص 23) من هذا البحث.

[6] المجروحين (2/ 234).

[7] بفتح الحاء والميم.
ينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 253).

[8] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (26/ 29- 33)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 132).

[9] (15/ 433).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان فضل سورة الأنعام[1]، وقد جاء في فضلها بعض الأحاديث الأخرى المرفوعة، وبعض الآثار الموقوفة، ولا يثبت منها شيء[2].

[1] ينظر: (ص 132) من هذا البحث.

[2] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (3/ 237- 238)، مجمع الزوائد، الهيثمي (7/ 19- 20، الأحاديث رقم: 10991- 10993)، الدر المنثور في التفسير بالمنثور (3/ 243- 246)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني (12/ 272- 274، رقم الحديث: 5627).

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة:

الأثر الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، بِهَمْدَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، أَنْبَأَ شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1]،[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تقصيره في الحكم على الحديث بأنه على شرط الشيخين، وهو كذلك لولا آدم بن أبي إياس؛ فإنه على شرط البخاري فقط، ولم يرو له مسلم، وهو وأبو نُعَيْم الفضلُ بن دُكَيْنٍ قرينان في السن، وقريبان في سنة الوفاة، والفضل أرفع قدرا وأوسع شهرة، وكلاهما روى عن شعبة[3]، فيحتمل أنَّ آدم مقحَمٌ في إسناده، ويحتمل أيضا أنّ يكون إبراهيم بن الحسين قرن بينهما في هذا الإسناد، وتحرف من بعض النساخ؛ فإنَّ إبراهيم هذا

---

(1) هكذا هي عبارة الحاكم في طبعة دار الكتب العلمية التي أعتمد عليها، وهكذا جاءت أيضا في طبعة دار المعرفة البيروتية، ودار المنهاج القويم (4/ 149، رقم الأثر: 3064)، وغيرها، وأما ابن الملقن فلم يذكر هذا الحديث في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على أبي عبد الله الحاكم)، ولم ينقل القائمون على طبعة دار المنهاج القويم كلام الذهبي.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 285، رقم الأثر: 3029).

وأخرجه الحاكم أيضا (كتاب فضائل القرآن، 1/ 749، رقم الأثر: 2062) فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى ابْنِ إِسْحَاقَ التَّمِيمِيُّ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثنا شُعْبَةُ به، فأسقط آدم بين الفضل بن دكين وشعبة.

وتابع أحمدَ بن موسى التميمي الدارميُّ في (المسند = السنن) (4/ 2127، رقم الأثر: 3422)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ به، ولم يذكر الأمر بقراءة السورة في البيوت، ولفظه: "**إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ تُقْرَأُ فِي بَيْتٍ، خَرَجَ مِنْهُ**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ"، ثم ساقه (1/ 749، رقم الحديث: 2063)، فقال: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْقَاضِي، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خَالِدٍ، ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثنا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ به مرفوعا.

وعنه أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 78، رقم الحديث: 2163)، وقال: "ورواه سلمة بن كُهَيْلٍ عن أبي الأحوص موقوفا".

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (9/ 129، رقم الأثر: 8643) عن عاصم موقوفا، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا زَائِدَةُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللهِ به.

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 301- 307، 23/ 197- 220).

هو المعروف بـ(ابن دَيْزِيل)، وهو أحد الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات، الذين جمعوا فأوعَوْا، وقد سمع من كليهما[1]، وقد سبق في تخريج الحديث أن الدارميَّ، وأَحْمَدَ بْنَ مُوسَى التَّمِيمِيَّ عند الحاكم في (كتاب فضائل القرآن) - قد رويا هذا الحديث عن الفضل بن دُكَيْنٍ وحده عن شعبة، وحكم عليه الحاكم بما يستحق في هذا الموضع.

ويقوي الاحتمال الأول أنّ شيخَ الحاكم عبد الرحمن بن الحسن روى عنه الدارقطني أيضا، وقال: "رأيت في كتبه تخاليط"[2]، وهو أيضا كذّاب، ادعى أنه سمع من إبراهيم بن الحسين، ولم يسمع منه، كما ادعى سماعه من غيره أيضا![3]

ويقوي الاحتمال الثاني أن ابن حجر العسقلاني ذكر إسناده في (إتحاف المهرة)[4] عن الحاكم بالسياق الآتي: ثنا عبد الرحمن بن الحسن، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس وأبو نعيم كلاهما عن شعبة به.

ويقويه أيضا حكم الذهبي عليه بأنه على شرط الشيخين، وهو كذلك بالنظر إلى إقرانها؛ فإن الفضل بن دُكَين من رجال الشيخين.

هذا، وقد سبق في تخريج الحديث أيضا أن عاصما، وهو ابن بَهْدلة المقرئ، خالف في هذا الحديث، فرواه عن ابن مسعود مرفوعا، وعاصم وإن أخرج له البخاري، فإن في حفظه شيئا من الضعف، وقد روى له مسلم مقرونا بغيره فقط[5]، وسلمة بن كُهيل ثقة ثبت، روى له أصحاب الكتب الستة[6]، فروايته مقدمة بلا شك كما أشار إلى ذلك البيهقي، وقد رواه عاصم على الصواب -كما سبق أيضا في تخريج الحديث - في رواية معاوية بن عمرو الأزدي عن زائدة - وهو ابن قُدامة - عنه عند الطبراني.

وهذا الأثر، وإن كان موقوفا على عبد الله بن مسعود، فهو في حكم المرفوع؛ لأنه يتعلق بأمر غيبيّ لا يُقال بالرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه، وقد جاء بنحوه مرفوعا صريحا فيما رواه مسلمٌ في (الصحيح)[7]، وغيرُهُ[8] عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "**لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ**".

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني أثر ابن مسعود في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[9]، وصحح وقفه.

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 184- 192).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (11/ 591).

(3) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه، سير أعلام النبلاء، الذهبي (16/ 15- 16).

(4) (10/ 430، تحت الحديث: 13088).

(5) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (13/ 473- 480).

(6) ينظر: المصدر نفسه (11/ 313- 317).

(7) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، 1/ 539، رقم الحديث: 780).

(8) ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (8/ 473، رقم الحديث: 6243).

(9) (4/ 25- 26، رقم الحديث: 1521).

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

دل الأثر على فضل سورة البقرة وعظيم أثرها على قارئها في حماية مكانه وتحصنه من أذية الشيطان ونزغاته[1].

[1] - ينظر: (ص 132) من هذا البحث.

الأثر الثاني:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَنْتَرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "كَانَتْ يَهُودُ خَيْبَرَ تُقَاتِلُ غَطَفَانَ، فَكُلَّمَا الْتَقَوْا هُزِمَتْ يَهُودُ خَيْبَرَ؛ فَعَاذَتِ الْيَهُودُ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي وَعَدْتَنَا أَنْ تُخْرِجَهُ لَنَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ، إِلَّا نَصَرْتَنَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَكَانُوا إِذَا الْتَقَوْا دَعَوْا بِهَذَا الدُّعَاءِ، فَهَزَمُوا غَطَفَانَ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ كَفَرُوا بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {**وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ**}[1] بِكَ يَا مُحَمَّدُ عَلَى [{**عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا**}][2] [إِلَى قَوْلِهِ: {**فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ**}][3]".

"أَدَّتِ الضَّرُورَةُ إِلَى إِخْرَاجِهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِهِ"[4].

تعليق الذهبي:

"لا ضرورة في ذلك، أي: لإخراجه، فعبدُ الملك[5] متروكٌ، هالك".

تعليق الباحث:

عبد الملك بن هارون هو الذي عناه الحاكم بقوله: "وهو غريبٌ من حديثه"، وقد روى مسعود بن علي السجزي عن الحاكم أنه قال: "عبد الملك بن هارون بن عنترة ذاهب الحديث جدا"[6]، وتعقب الذهبي الحاكم إخراجه هذا الحديث بأنه لا ضرورة لإخراج أحاديث عبد الملك وأمثاله، ممن لا يعتبر بهم، وبخاصة أن عبد الملك اتهمه جماعة بالوضع في الحديث، منهم إبراهيم بن يعقوب السعديُّ، أبو إسحاق الجُوزَجَانيُّ، ويحيى بن معين، وابن حبان[7]، بل قال الحاكم نفسه في (المدخل إلى الصحيح)[8]: "روى عن أبيه أحاديث موضوعة".

قال الباحث: ولكنَّ الحاكم عاد وصحح لعبد الملك بن هارون في موضع آخر من (المستدرك)![9] وتعقبه الذهبي

---

[1] البقرة، من الآية: 89.

[2] في الأصل: "الكافرين"، وهو تحريف، والتصحيح من (دلائل النبوة) للبيهقي.

[3] ما بين المعكوفتين من (دلائل النبوة) للبيهقي، وهو بياض بالأصل.

[4] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 289، رقم الأثر: 3042)، وعنه البيهقي في (دلائل النبوة) (2/ 76- 77)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 152، رقم الأثر: 7506)، واقتصر على الحاكم في عزوه.

[5] في الأصل: "فعبد الله"، وهو تصحيف.

[6] سؤالات السجزي للحاكم، الحاكم (ص 203).

[7] ينظر: أحوال الرجال، الجُوزَجَانيُّ (ص 101)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 349)، المجروحين، ابن حبان (2/ 133)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 133)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (4/ 71- 72).

[8] (ص 170).

[9] (كتاب الحدود، 4/ 411).

بقوله: "بل عبد الملك بن هارون متروك باتفاق، حتى قيل فيه دجال".

وتعقبه أيضا ابن حجر العسقلاني على تصحيح حديثه، فقال: "كلّا والله"![1]

هذا، وقال البخاري فيه: "منكر الحديث"[2].

وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث، ذاهب الحديث"[3].

وكذلك قال النسائي: "متروك الحديث"[4].

وقال ابن عدي: "له أحاديث غرائب عن أبيه عن جده عن الصحابة مما لا يتابعه عليها أحد"[5].

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[6]، ونقل عنه البَرْقَانيُّ أنه قال: "متروكٌ يكذب"[7].

وأجمل أحمد بن حنبل القول فيه، فقال: "ضعيف الحديث"[8].

♦ وأبوه هارون وثقه أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وغيرهما[9]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[10]، ثم عاد وذكره في (المجروحين)[11]، وقال: "منكر الحديث جدا، يروي المناكير الكثيرة، حتى يسبق إلى القلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك، من كثرة ما روى مما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به بحال"! وتعقبه الذهبي بقوله: "الظاهر أن النكارة من الراوي عنه"[12].

قال الباحث: والظاهر أن هذا هو مراد الدارقطني من قوله في عبد الملك ابنِهِ: "وأبوه يُحْتَجُّ به وحده"[13].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[14]: "لا بأس به".

---

[1] إتحاف المهرة (12/ 488).

[2] التاريخ الكبير (5/ 436)، التاريخ الأوسط (2/ 261)، الضعفاء الصغير (ص 73).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 374).

[4] الضعفاء والمتروكون (ص 70).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 529).

[6] (2/ 163).

[7] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 40)، وتصحف فيه إلى "عبد الله بن هارون"!

[8] العلل ومعرفة الرجال (2/ 371 - رواية ابنه عبد الله).

[9] ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 472 - رواية ابنه عبد الله)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 92- 93)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 10).

[10] (7/ 578- 579).

[11] (3/ 93)

[12] ميزان الاعتدال (4/ 284- 285).

[13] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 40).

[14] (ص 569).

♦ وجدُّهُ عنترة، هو ابن عبد الرحمن الشيباني، أبو وكيع الكوفي، روى عن عمر بن الخطاب، وعليٍّ، وأبي الدرداء، وابن عباس من الصحابة، ووثقه أبو زرعة الرازي[1]، وقال الدارقطني: "يعتبر به"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[4]: "ثقة من الثانية (أي: الطبقة الثانية، وهم طبقة كبار التابعين)[5]، وَهِمَ من زعم أن له صحبة".

♦ ويوسف بن موسى الراوي عن عبد الملك بن هارون، الظاهر أنه القطّان، أبو يعقوب الكوفي، وقد ينسب إلى جده، فيقال: يوسف بن راشد، احتج به البخاري، ووثقه غير واحد[6]، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[7].

♦ ومحمد بن أيوب، هو أبو عبد الله الرازي، المعروف بـ(ابن الضريس)، وهو وشيخ الحاكم حافظان ثقتان.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

جاء هذا الأثر عن ابن عباس؛ لِيُبيّن المراد من قوله، تعالى: {**وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا**}، وتمام الآية: {**فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ**}، وهو في سياق الكلام عن اليهود، والمعنى الإجمالي لهذا الآية: أنهم لمّا جاءهم هذا النبيُّ الكريم ﷺ بكتاب من عند الله، وهو القرآن الكريم، فيه تصديقٌ لما عندهم من التوراة، وهم كانوا يؤمنون به؛ لما فيها من خبره وأوصافه، ومن إيمانهم به أنهم كانوا يستنصرون به قبل أن يبعث إلى المشركين من العرب، الذين كانوا يجاورونهم عند حصول النزاعات بينهما، ويتوعدونهم به، فلما جاءهم هذا النبي الكريم ﷺ على الوصف الذي عندهم في كتابهم، كفروا به؛ لأنه لم يكن من جنسهم، فاستحقوا اللعن على ذلك!

وهذا المعنى الإجمالي لا خلاف فيه بين أهل التفسير من السلف، وإنما اختلفت الروايات في تحديد المراد من هؤلاء العرب الذين كان اليهود يستنصرون بالنبي ﷺ عليهم، فجاء في هذا الأثر عن ابن عباس أنهم غطفان،

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 35)، تهذيب الكمال، المزي (22/ 423- 424).

[2] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 40).

[3] (5/ 282).

[4] (ص 433).

[5] ينظر: مقدمة تقريب التهذيب (ص 75).

[6] ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني (1/ 419)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 384).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 231).

وروى عنه ابن جرير الطبري من أكثر من طريق أنهم الأوس والخزرج، ورَوَى نحوَهُ أيضا عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري - وهو أحد التابعين الثقات[1] - عن أشياخ من الأنصار.

وروى ابن جرير أيضا عن ابن عباس، وأبي العالية، وعطاءٍ، وقتادة، وغيرهم أنهم مشركو العرب عموما دون تخصيص[2].

هذا، وقد جاء عن ابن عباس أيضا أنه قال في قوله، تعالى: {**وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا**}: "يستظهرون، يقولون: نحن نعين محمدا عليهم، وليسوا كذلك، يكذبون".

أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[3]، فقال: حدثنا أبو زُرْعة، ثنا مِنْجابٌ، أنبأ بشر بن عمارة عن أبي رَوْقٍ عن الضحاك عن ابن عباس به.

قال الباحث: وإسناده ضعيف، بشر بن عمارة أكثر الأئمة على تضعيفه[4]، بل قال الدارقطني: "متروك"[5].

وقال ابن عدي: "ولم أر في أحاديثه حديثا منكرا، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب"[6].

وفيه أيضا علة أخرى، وهي الإرسال بين الضحّاكِ - وهو ابن مُزَاحِم - وابنِ عباس؛ فإنه لم يسمع منه، ولم يره، وإنما يروي عنه التفسير بواسطة سعيد بن جُبَيْرٍ وغيرِه[7].

وهذا الأثر وإن كان مغايرا في المعنى للاستنصار، فإنه لا يتعارض معه.

---

[1] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (3/ 528- 531).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (2/ 332- 337)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (2/ 26- 27)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (3/ 598- 599)، البحر المحيط في التفسير، ابن حيّان (1/ 486- 488)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 325- 327)، الدر المنثور في التفسير بالمنثور، السيوطي (1/ 215- 217)، محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي (1/ 348- 349).

[3] (1/ 171، رقم الأثر: 903).

[4] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 398).

[5] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 18)، الضعفاء والمتروكون (1/ 260).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 161).

[7] ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 94- 96).

الأثر الثالث:

قال الحاكم: [أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ][1] مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ، نا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُخْبِرُ الْقَوْمَ: "أَنَّ هَذِهِ الزُّهَرَةَ تُسَمِّيهَا الْعَرَبُ الزُّهَرَةَ، وَتُسَمِّيهَا الْعَجَمُ أَنَاهِيدُ، [كَانَتِ امْرَأَةً وَضْأَةً[2]]، وَكَانَ الْمَلَكَانِ يَحْكُمَانِ بَيْنَ النَّاسِ، فَأَتَتْهُمَا، فَأَرَادَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [عَنْ نَفْسِهَا] عَنْ غَيْرِ عِلْمِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: يَا أَخِي إِنَّ فِي نَفْسِي بَعْضَ الْأَمْرِ، أُرِيدُ أَنْ أَذْكُرَهُ لَكَ، قَالَ: اذْكُرْهُ يَا أَخِي، لَعَلَّ الَّذِي فِي نَفْسِي، مِثْلُ الَّذِي فِي نَفْسِكَ، فَاتَّفَقَا عَلَى أَمْرٍ فِي ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهُمَا الْمَرْأَةُ: أَلَا تُخْبِرَانِي بِمَا تَصْعَدَانِ إِلَى السَّمَاءِ، وَبِمَا تَهْبِطَانِ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَا: بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، بِهِ نَهْبِطُ، وَبِهِ نَصْعَدُ، فَقَالَتْ: مَا أَنَا بِمُؤَاتِيَتِكُمَا الَّذِي تُرِيدَانِ حَتَّى تُعَلِّمَانِيهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: عَلِّمْهَا إِيَّاهُ، فَقَالَ: كَيْفَ لَنَا بِشِدَّةِ عَذَابِ اللَّهِ؟ قَالَ الْآخَرُ: إِنَّا نَرْجُو سَعَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَعَلَّمَهُ إِيَّاهَا، فَتَكَلَّمَتْ بِهِ، فَطَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَفَزِعَ مَلَكٌ فِي السَّمَاءِ لِصُعُودِهَا، فَطَأْطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ بَعْدُ، وَمَسَخَهَا اللَّهُ فَكَانَتْ كَوْكَبًا".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"[3].

تعليق الذهبي:

"صحيح".

تعليق الباحث:

قصّر الذهبي في الحكم على هذا الأثر بأنه صحيح فقط، والصواب ما ذكره الحاكم؛ فيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ ومَنْ فوقه كلهم

---

(1) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو أحد شيوخه الأعلام الثقات الذين أكثر من الرواية عنهم في (المستدرك)، وفي (إتحاف المهرة): "أنا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُقْبَةَ".

(2) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (وضاءة)، بفتح الضاد وتخفيفها، وكسر الواو، أو فتح الضاد وتشديدها، وضم الواو: لغتان، بمعنى (وضيئة)؛ إذ ليس لهذا المعنى إلا هذه اللغات الثلاث.

ينظر: لسان العرب، ابن منظور (1/ 195، مادة: وضأ)، تاج العروس، الزبيدي (1/ 489، مادة: وضأ)، معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر (1/ 795 - وَضَّاء).

(3) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 291- 292، رقم الأثر: 3051)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (11/ 591، رقم الأثر: 14687)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه إسحاق ابن راهويه في (المسند)، كما في (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري (6/ 179، رقم الأثر: 5619)، قال: أبنا جرير (وهو ابن عبد الحميد الضّبّي) عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ به.

وأخرجه أبو الشيخ في (العظمة) (4/ 1223)، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ به، نحوه، والزيادة الأولى والثانية بين المعكوفات منه.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن) (2/ 429) من طريق خالدٍ الحَذَّاء عن عمير بن سعيد به مختصرا.

ثقات من رجال الشيخين.

♦ وإبراهيم بن إسحاق الزهري الراوي عنه، هو ابن أبي العنْبس، أبو إسحاق القاضي، الكوفي، وأبو العنبس جده، وهو أيضا أحد الثقات[1]، وقد تابعه عبد الله بن عمران عند أبي الشيخ، كما سبق في تخريج الحديث، والظاهر أنه أبو محمد الأسدي، الأصبهاني، ثم الرازي، قال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[3].

وقال الذهبي في (الكاشف)[4]: "ثقة".

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر عن علي - رضي الله عنه - في قصة الملكين من قوله، تعالى: {**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**}[5]، وأردفه بأثر آخر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مختصرا، سيأتي في البحث بعد هذا الأثر، وقال: "والغرضُ في إخراج الحديثين ذكرُ هارُوتَ وماروتَ وما سبق من قضاء الله فيهما، وللزُّهَرَةِ".

قال الباحث: وقد روي هذا المعنى أيضا عن عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر من الصحابة[6]، وهو مما أخذه الصحابة عن علماء أهل الكتاب، ككَعْبِ الأحبارِ الحِمْيَرِيّ أو غيره؛ لَمّا أذن النبي ﷺ في ذلك[7]، ويؤيد ذلك أن ابن جرير الطبري رواه من طريقين عن موسى بن عقبة عن سالم (وهو ابن عبد الله بن عمر) عن ابن عمر عن كعْبِ الأحبار[8].

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 198- 199).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 130).

(3) (8/ 359).

(4) (1/ 581).

(5) البقرة، الآية: 102.

(6) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (2/ 428)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 356- 357).

(7) ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (6/ 498- 499).

(8) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (2/ 429- 430).

قال ابن كثير: "وقد رُوي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين، كمجاهد، والسُّدّي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزهري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، وغيرهم، وقصَّها خلقٌ من المفسرين، من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصومِ الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسْطٍ ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله، تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال"[1].

وقال أيضا:

"وأقربُ ما ورَدَ في ذلك ما قال ابن أبي حاتم[2]: حدثنا عصام بن رواد، حدثنا آدم، حدثنا أبو جعفر، حدثنا الربيع بن أنس عن قيس بن عباد عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لما وقع الناس من بعد آدم - عليه السلام - فيما وقعوا فيه من المعاصي والكفر بالله، قالت الملائكة في السماء: يا ربّ، هذا العالَم الذي إنما خلقتهم لعبادتك وطاعتك، قد وقعوا فيما وقعوا فيه، ورَكِبوا الكفرَ، وقَتْلَ النفس، وأَكْلَ المال الحرام، والزنا، والسرقة، وشرب الخمر، فجعلوا يدعون عليهم، ولا يعذرونهم، فقيل: إنهم في غيب، فلم يعذروهم، فقيل لهم: اختاروا منكم من أفضلكم ملكين، آمرهما وأنهاهما، فاختاروا هاروت وماروت، فأهبطا إلى الأرض، وجُعِلَ لهما شهواتُ بني آدم، وأمرهما الله أن يعبداه، ولا يشركا به شيئا، ونُهِيا عن قتل النفس الحرام، وأكل المال الحرام، وعن الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، فلبثا في الأرض زمانا يحكمان بين الناس بالحق، وذلك في زمان إدريس، عليه السلام، وفي ذلك الزمان امرأة حسنها في النساء، كحُسْنِ الزهرة في سائر الكواكب، وأنهما أتيا عليها فخضعا لها في القول، وأراداها على نفسها، فأبت إلا أن يكونا على أمرها وعلى دينها، فسألاها عن دينها، فأخرجت لهما صنما، فقالت: هذا أعبده، فقالا: لا حاجة لنا في عبادة هذا، فذهبا، فغبرا ما شاء الله، ثم أتيا عليها، فأراداها على نفسها، ففعلت مثل ذلك، فذهبا، ثم أتيا عليها، فراوداها على نفسها، فلما رأت أنهما قد أبيا أن يعبدا الصنم، قالت لهما: اختارا إحدى الخلال الثلاث: إما أن تعبدا هذا الصنم، وإما أن تقتلا هذه النفس، وإما أن تشربا هذا الخمر، فقالا: كل هذا لا ينبغي، وأهون هذا شرب الخمر، فشربا الخمر؛ فأخذت فيهما فواقعا المرأة، فخشيا أن يُخبر الإنسانُ عنهما فقتلاه، فلما ذهب عنهما السكر، وعلما ما وقعا فيه من الخطيئة، أرادا أن يصعدا إلى السماء، فلم يستطيعا، وحيل بينهما وبين ذلك، وكُشِف الغطاء فيما بينهما وبين أهل السماء، فنظرت الملائكة إلى ما وقعا فيه، فعجبوا كل العجب، وعرفوا أنه من كان في غيب، فهو أقل خشية، فجعلوا بعد ذلك يستغفرون لمن في الأرض، فنزل في ذلك: {**وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ**}[3]، فقيل لهما: اختارا عذاب الدنيا أو عذاب الآخرة، فقالا: أما عذاب الدنيا، فإنه ينقطع ويذهب، وأما عذاب الآخرة فلا انقطاع له، فاختارا عذاب الدنيا، فجُعِلا ببابل، فهما يُعذَّبان.

(قال ابن كثير:) وقد رواه الحاكم في (مستدركه)[4] مطولا عن أبي زكريا الْعَنْبَرِيّ عن محمد بن عبد السلام عن

---

[1] تفسير القرآن العظيم (1/ 360).

[2] تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (1/ 189- 190، رقم الأثر: 1005).

[3] الشورى، من الآية: 5.

[4] أخرجه في (كتاب التفسير - تفسير سورة حم عسق، 2/ 480، رقم الأثر: 3655)، وقد ساقه الحاكم بنحو رواية ابن أبي حاتم، وقال عقبه: =

إسحاق بن راهويه عن حَكَّامِ بْنِ سَلْمٍ الرَّازِيِّ - وكان ثقة[1] - عن أبي جعفر الرازي، به، ثم قال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، فهذا أقرب ما روي في شأن الزُّهرة، والله أعلم"[2].

قال الباحث: وأبو جعفر الرازي، اسمه عيسى بن ماهان، وقيل: عيسى بن عبد الله بن ماهان[3]، مشهور بكنيته، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ، سيء الحفظ".

= "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، كما نقل عنه ابن كثير، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

[1] هذا التوثيق من كلام الحاكم.

[2] تفسير القرآن العظيم (1/ 357- 358).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (13/ 192).

[4] (ص 629).

الأثر الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ، أَنْبَأَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "كَانَتِ الزُّهَرَةُ امْرَأَةً فِي قَوْمِهَا، يُقَالُ: لَهَا بَيْدَحَةُ[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيح"[3].

تعليق الباحث:

قصّر الذهبي في الحكم على هذا الأثر كسابقه، فحكم عليه بالصحة مطلقا، والصواب ما ذكره الحاكم؛ فيزيد بن هارون ومَنْ فوقه كلهم من رجال الشيخين، وأبو عثمان هو النَّهْدي، واسمه عبد الرحمن بن ملٍّ، وقد خالفه علي بن زيد فزاد ابن مسعود مع ابن عباس، وذكر أن هذه التسمية فارسية، يطلقها أهل فارس على كوكب الزهرة المعروف، كما سبق في تخريج الأثر، وعلي بن زيد هو ابن جدعان، وهو ضعيف كما قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4].

♦ وإبراهيم بن عبد الله التميمي الراوي عن يزيد بن هارون، هو أبو إسحاق النيسابوري، أحد الأئمة الحفاظ الثقات، ومثله شيخ الحاكم محمد بن يعقوب، وهو المعروف بالأصم، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في كتابه (المستدرك).

---

(1) هكذا في الأصل: "بَيْدَحَة" بالدال المهملة، والحاء، والتاء المربوطة، وهكذا جاءت في (إتحاف المهرة)، كما سيأتي في تخريج الأثر، وجاءت في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 160، رقم الأثر: 3087) هكذا: "بَيْدَخت" بالدال المهملة، والخاء، والتاء المفتوحة.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 292، رقم الأثر: 3052)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (7/ 360، رقم الأثر: 7990)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (2/ 428) من وجه آخر عن أبي عثمان، فزاد فيه ابن مسعود مقرونا بابن عباس، وخالف في ذكر المراد بالتسمية، فقال: حدثني المثنى، قال: حدثنا الحجاج بن المنهال، قال: حدثنا حجاج (هكذا في الأصل، وهو تحريف فيما يظهر للباحث، وصوابه: حمّاد) عن علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قالا، فذكرا قصة الملكين، وفيها: "وأنزلت الزُّهَرَةُ إليهما في صورة امرأة من أهل فارس، وكان أهل فارس يسمونها بيْذَخت".

(3) لم يرد كلام الذهبي في طبعة دار المنهاج القويم، ولم يورد ابن الملقن هذا الأثر ولا الأثر الذي قبله في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي).

(4) (ص 401).

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر عن ابن عباس مع أثر عليٍّ الذي قبله؛ لاشتمالهما على قصة واحدة، وليس في هذا الأثر عن ابن عباس غير الإشارة المجردة إلى القصة، لكنه تميّز عن أثر عليٍّ بأنه صّرح فيه بذكر اسم المرأة، وقد جاء ذكره صريحا من وجه آخر عن ابن عباس، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1]، لكن قال فيه: "بيْذَخت"، بالذال المعجمة والتاء المفتوحة، كما سبق في رواية علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي.

وأخرج ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[2] عن السدي في أنه قال هذه القصة، وقد ساقها مطولة: "أتتها امرأة تخاصم زوجها، فأعجبها حسنها، واسمها بالعربية (الزُّهَرة)، وبالنبطية (بيذخت)، واسمها بالفارسية (أناهيذ)".

وتقدم في الأثر السابق عن علي بن أبي طالب أَنَّ الزُّهَرَةَ تسميها العرب الزُّهَرَةَ، وتسميها الْعَجَمُ أَنَاهِيد (بالدال المهملة)، والأقرب أن مراده بالعجم الفرسُ.

هذا، وقد سبقت هذه القصة عن ابن عباس مفصلةً من رواية قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ عند ابن أبي حاتم، وأبي عبد الله الحاكم تحت الكلام على الأثر السابق عن عليٍّ بن أبي طالب، وتقدم هناك توجيهُ الباحث مُعَزَّزاً بكلام ابن كثير لِمَا جاء فيه وفي غيره ممّا روي عن الصحابة والتابعين من قصة الملَكين، وهو مُغْنٍ عن إعادته هنا.

---

(1) (2/ 427).

(2) (2/ 431).

الأثر الخامس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، أَظُنُّهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُبَيِّ ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: "لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مِنْ نَفَسِ الرَّحْمَنِ، قَوْلُهُ، تَعَالَى: {**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**}[1]، وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ أُسْنِدَ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ"[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري".

---

[1] البقرة، من الآية: 164.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 298، رقم الأثر: 3075)، وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (1/ 238، رقم الحديث: 87)، وزاد عزوه إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل في (زوائد المسند)، وساق له طريقين عن الأعمش.

قال الباحث: وهو يوهم أن الحديث عنده موقوف على أُبَي، كما رواه الحاكم، وليس كذلك، فقد رواه عبد الله من الطريقين مرفوعا، كما في (المسند - الزوائد) (35/ 75- 76، الأحاديث رقم: 21138، 21139)!

وقد أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (9/ 342- 343، الآثار رقم: 10705، 10706) من طريقين: **أبي عَوَانَة، وجرير** - وهو ابن عبد الحميد - عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ به نحوه، ولم يذكر الاستشهاد بالآية.

ومن طريق جرير أخرجه البيهقي في (الأسماء والصفات) (2/ 392، رقم الأثر: 959).

واخْتُلِفَ على الأعمش، فرواه أَسْباط بن محمد ومحمد بن فُضَيْل الكوفيان عن الأعمش مرفوعا غير أن الأول لم يذكر ذرّا - وهو ابن عبد الله المُرْهِبيّ - بين حبيب وسعيد، وليس فيه ذكر للتعليل، ولا الاستشهاد بالآية.

أخرجه من طريقها أيضا النسائي في (السنن الكبرى) (9/ 141- 142، الأحاديث رقم: 10703، 10704)، وعبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (الموضعان المشار إليهما آنفا).

رواه عن أسباط عندهما محمد بن المثنى.

وخالفه **ابن أبي شيبة**، فرواه في (المصنف) (كتاب أقضية رسول الله ﷺ - ما يُدْعَى به للريح إذا هَبَّتْ، 6/ 27، رقم الأثر: 29217) عن أسباط عن الأعمش به موقوفا.

وعن ابن أبي شيبة رواه البخاري في (الأدب المفرد) (ص 251، رقم الأثر: 719).

وعن ابن فضيل أخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب الفتن - باب ما جاء في النهي عن سب الرياح، 4/ 521، رقم الحديث: 2252)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (2/ 380، رقم الأثر: 918)، وغيرهما.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث على شرط البخاري فقط، والصواب ما ذكره الحاكم؛ فإسحاق بن إبراهيم - وهو الحنظلي، المعروف بـ(ابن راهويه) - ومَنْ فوقه كلهم من رجال الشيخَيْن، ويغلب على ظن الباحث أن ضميمة مسلم إلى البخاري ساقطة من الناسخ أو الطابع!

♦ ومحمد بن عبد السلام هو ابن بشّار الورّاق، النيسابوري، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[1]، و(سير أعلام النبلاء)[2]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووصفه بـ"الزاهد"، وقال في (تذكرة الحفاظ)[3]: "وكان صواما، قواما، ربانيا، ثقة".

♦ وشيخ الحاكم أبو زكريا الْعَنْبَرِيُّ أحدُ الأئمة الحفاظ المتفنّنين الثقات[4]، وقد أكثر من الرواية عنه في (المستدرك)، وسبق له ولشيخه في هذا الأثر غيره من الأحاديث.

هذا، وقد تابع يحي بنُ سعيد القَطّانُ الأعمشَ عن حبيب بن أبي ثابت في هذا الأثر، فأوقفه على أَبيّ، أخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق)[5]، فقال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَبِيبُ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ به.

وتابعه أيضا شعبةُ بنَ الحجاج، ولكن اخْتُلِف عليه أيضا فيه وقفا ورفعا[6].

قال الباحث: وليس في حديث يحيى وشعبة تعليل للنهي، ولا استشهاد بالآية، وذكرا كلاهما في حديثهما ذَرّاً بين حبيب بن أبي ثابت وسعيد بن عبد الرحمن، وقد روى حبيب عن كليهما ذرٍّ وسعيدٍ، فربما يكون إسقاطه في رواية من أسقطه، كما سبق في تخريج الحديث - من تدليس حبيب، فإنه كان موصوفا به[7]، وقد صرح بسماعه من ذرٍّ في رواية ابْنِ شُمَيْلٍ عن شعبة عند النسائي.

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين.

---

(1) (6/ 811).

(2) (13/ 460- 463).

(3) (2/ 164).

(4) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ (4/ 28)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 533- 534).

(5) (ص 327، رقم الحديث: 1000).

(6) ينظر: السنن الكبرى، النسائي (9/ 343، الأحاديث رقم: 10707- 10709)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (6/ 598- 602، رقم الحديث: 2756).

(7) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 105، 158)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 27 - 28)، وقد ذكره في المرابة الثالثة.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أنَّ مِنْ {**تَصْرِيفِ**} الله لـ {**الرِّيَاحِ**} أنْ تكون الرياح مبشِّرةً لعباده بين يدي {**السَّحَابِ**}، ورحمةً من الله بهم، ونَفَساً - أي: فرجا[1] - من الرحمن لكربتهم، بسَوق السحاب وجمعه، ونزول المطر من خلاله، أو بغير ذلك من مظاهر رحمته، جل في عُلاه، وما كان كذلك، لا يليق أن يقَابل بالسَّبِّ والسخط، فإذا أتت الرياح بنقيض ذلك، فإنها تأتي به بأمر من الله، تعالى، وعلى مقتضى حكمته، سبحانه، وإذا كانت كذلك، فلا ينبغي أن تقابَل أيضا بالسب والسخط، وإنما الرجوع والتوبة، ومن هنا يأتي التوجيه الرشيد من أبيّ بن كعب - رضي الله عنه - لغيره؛ ليأخذ بأسباب الخير والسلامة في الحالين، وهذا التوجيه السلفي من أُبَيّ راجعٌ إلى مشكاة النبوة، فقد أخرج أحمد في (المسند)[2]، واللفظ له، وأبو داود في (السنن)[3]، والنسائي في (السنن الكبرى)[4]، و ابن ماجة في (السنن)[5]، والحاكم في (المستدرك)[6]، وغيرُهم من طُرُقٍ عن الزُّهْرِيّ، قال: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَتِ النَّاسَ رِيحٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَاجٌّ، فَاشْتَدَّتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ لِمَنْ حَوْلَهُ: مَنْ يُحَدِّثُنَا عَنِ الرِّيحِ؟ فَلَمْ يُرْجِعُوا إِلَيْهِ شَيْئًا، فَبَلَغَنِي الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَاسْتَحْثَثْتُ رَاحِلَتِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أُخْبِرْتُ أَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الرِّيحِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "**الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا، فَلَا تَسُبُّوهَا، وَسَلُوا اللهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وتعقبه الذهبي بقوله: "صحيح".

قال الباحث: وهو كما قال الذهبي؛ فإن ثابت بن قيس، هو الزُّرَقِيّ، لم يرو له الشيخان[7].

قال ابن الأثير الجَزَري: "و(الرَّوْح): الرحمة، والراحة، ونسيم الريح، والمراد في الحديث الأول، أي: أن الريح من رحمة الله"[8].

وقال شرف الدين الطِّيبِي: "(الرَّوْحُ): النَّفَسُ"[9].

---

(1) ينظر: غريب الحديث، ابن قتيبة (1/ 291- 293)، تهذيب اللغة، الأزهري (13/ 9، مادة: نفس)، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 460، مادة: نفس).

(2) (13/ 69- 70، رقم الحديث: 7631، 15/ 172، رقم الحديث: 9299، 16/ 417- 418، رقم الحديث: 10714).

(3) (كتاب الأدب - باب ما يقول إذا هاجت الريح، 4/ 326، رقم الحديث: 5097).

(4) (9/ 340- 341، الأحاديث رقم: 10700- 10702).

(5) (كتاب الأدب - باب النهي عن سب الريح، 2/ 1228، رقم الحديث: 3727).

(6) (كتاب الأدب، 4/ 318، رقم الحديث: 7769).

(7) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (4/ 372- 373).

(8) الشافي في شرح مسند الشافعي (2/ 355).

(9) الكاشف عن حقائق السنن = شرح مشكاة المصابيح (4/ 1327).

الأثر السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا - رضي الله عنه - دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَهُوَ مَرِيضٌ يَعُودُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُوصِيَ، فَنَهَاهُ، وَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: **{إِنْ تَرَكَ خَيْرًا}**[1] مَالًا، فَدَعْ مَالَكَ لِوَرَثَتِكَ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"فيه انقطاع".

تعليق الباحث:

وجه الانقطاع فبه أن رواية عروة بن الزبير عن عليٍّ مرسلة، كما قال أبو حاتم الرازي[3].

♦ وإسحاق بن إبراهيم، هو ابن راهويه، وهو ومَنْ فوقه من رجال الشيخين، كما قال الحاكم.

♦ ومحمد بن عبد السلام، وأبو زكريا الْعَنْبَرِيُّ شيخ الحاكم كلاهما ثقة، كما سبق في الكلام على الأثر الذي قبل هذا.

الحكم على الأثر:

ضعيف؛ لانقطاعه.

---

[1] البقرة، من الآية: 180.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك (2/ 301، رقم الأثر: 3084)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الوصايا - باب من استحب ترك الوصية إذا لم يترك شيئا كثيرا استبقاء على ورثته، 6/ 442، رقم الأثر: 12577).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الوصايا - باب في الرجل يكون له المال الجديد القليل، أيوصي فيه؟، 6/ 229، رقم الأثر: 30945)، قال: حدثنا أبو خالد عن هشام به.

وتابع أبا خالدٍ سفيانُ الثوري عند عبد الرزاق في (المصنف) (كتاب الوصايا - باب الرجل يوصي وماله قليل، 9/ 62، رقم الأثر: 16362)، وفيه: "وَإِنَّمَا تَرَكْتَ مَالًا يَسِيرًا"، وتابعه - أيضا - جماعة آخرون عند ابن جرير في (التفسير) (3/ 394- 395، الآثار رقم: 2675، 2676، 2678)، والدارمي في (السنن) (كتاب الوصايا - باب من لم ير الوصية في المال القليل، ص736، رقم الأثر: 3487، 3489)، وسعيد بن منصور في (السنن - التفسير) (2/ 659، رقم الأثر: 251)، ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الوصايا - باب من استحب ترك الوصية إذا لم يترك شيئا كثيرا استبقاء على ورثته، 6/ 442، رقم الأثر: 12578) بألفاظ قريبة.

[3] ينظر: العلل، ابن أبي حاتم (1/ 606)، المراسيل، ابن أبي حاتم (149).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر جاء في بيان المراد بالخير في قول الله، عز وجل: **{كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}**[1]، وأنه المالُ، وأنه لا تجب الوصية - على ظاهر الآية - فيه إلا إذا كان كثيرا، كما جاء صريحا في رواية الثوري، ولا خلاف بين أهل التفسير في أن المراد بالخير في الآية المالُ، ولكن اختلفوا في القدر الذي تجب الوصية فيه على قولين[2]:

الأول: إنها تجب في الكثير دون القليل كما في هذا الأثر عن عليٍّ، وهو أيضا مروي عن عائشة وابن عباس من الصحابة، وعن جمع من التابعين، وهؤلاء اختلفوا في قدر الكثير على أقوال، ولو ضُبِطَ بالعرف لكان أولى.

الثاني: إنها تجب في قليل المال وكثيره، وهو قول محمد بن شهاب الزهري من التابعين، ورجحه ابن جرير؛ لعموم الآية وإطلاقها.

---

[1] البقرة، الآية: 180.

[2] ينظر: المصنف، عبد الرزاق (9/ 63، الآثار رقم: 16351 - 16356)، المصنف، ابن أبي شيبة (6/ 229، الآثار رقم: 30943، 30944، 33946)، السنن - التفسير، سعيد بن منصور (2/ 656- 658، الآثار رقم: 248- 250)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (3/ 393- 396)، السنن الكبرى، البيهقي (6/ 442- 443، الآثار رقم: 12579، 12600)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (2/ 259)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (494/1).

الأثر السابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ كَاسِبٍ، ثنا يَعْلَى بْنُ شَبِيبٍ الْمَكِّيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: "كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةً أَوْ أَكْثَرَ، إِذَا ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، حَتَّى قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أُطَلِّقُكِ فَتَبِينِي مِنِّي، وَلَا آوِيكِ إِلَيَّ، قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: أُطَلِّقُكِ، وَكُلَّمَا هَمَّتْ عِدَّتُكِ أَنْ تَنْقَضِيَ ارْتَجَعْتُكِ، ثُمَّ أُطَلِّقُكِ، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ، فَشَكَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ إِلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَكَتَ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: {**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**}[1]، [قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلاً، مَنْ كَانَ طَلَّقَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ][2]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ فِي يَعْقُوبَ بْنِ حُمَيْدٍ بِحُجَّةٍ، وَنَاظَرَنِي شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ، فَقُلْتُ: هَذَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، وَثَبَتَ هُوَ عَلَى مَا قَالَ"[3].

تعليق الذهبي:

"قد ضعفه غير واحد".

تعليق الباحث:

ومن هؤلاء أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وتردّد فيه يحيى بن معين، فوثقه في رواية، وضعفه جدا في غيرها، فقال في رواية الدوري: "ليس بثقة"، وقال في أخرى: "ليس بشيء"![4]

---

[1] البقرة، من الآية: 229.

[2] ما بين المعكوفتين بياض في الأصل، وهو عند الترمذي في (السنن)، كما سيأتي في التخريج.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 307، رقم الأثر: 3106)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الخلع والطلاق - باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث، وإن كن مجموعات، 7/ 545، رقم الأثر: 14950)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 344، رقم الحديث: 22374)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وقال البيهقي: "ورواه أيضا قتيبة بن سعيد والحُمَيْدي عن يعلى بن شبيب".

قال الباحث: ومتابعةُ قتيبةَ بن سعيد ليعقوب، أخرجها الترمذي في (السنن) (أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله ﷺ - بابٌ، 3/ 489، رقم الأثر: 1192)، فقال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا يعلى بن شبيب به.

وتابع يعقوبَ بن حميد أيضا محمد بن سليمان المعروف بـ(لُوَيْن)، أخرجه في (جزئه) (ص 30، رقم الأثر: 4)، فقال: حَدَّثَنَا يَعْلَى، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ به مختصرا.

ومن طريقه أخرجه أَبُو بَكْرِ بْنُ مَرْدُوَيه، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 611)، وعبد الخالق بن أسد الحنفي في (معجم شيوخه = كتاب المعجم) (ص 397- 398، رقم الأثر: 424)، وأبو الحجاج المزي في (تهذيب الكمال) (32/ 385- 386).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 206)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي (8/ 476- 477).

وقال النسائي أيضا: "ليس بشيء"[1].

وقال الذهبي: "وكان من أئمة الأثر على كثرة مناكير له"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق، ربما وهم".

قال الباحث: وقد تابعه قتيبة بن سعيد وغيره، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ ويَعْلَى بن شَبيب ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل، وأورده ابن حبان في (الثقات)[6]، وقد رَوَى عنه مع يعقوب وقتيبة ولُوَيْن - عبدُ اللَّهُ بْن الزبير الحُمَيْدي، وغيره[7].

وقال الذهبي في (الكاشف)[8]: "ثقة".

وقال في (تاريخ الإسلام)[9]: "محله الصدق".

ومع ذلك، فقد قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "لين الحديث"!

قال الباحث: والأقرب أنه حسن الحديث، كما ذهب إليه الذهبي في (تاريخ الإسلام)، وقد تابعه على هذا الحديث محمد بن إسحاق، أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[11]، و(السنن الصغير)[12]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أنا مُحَمَّدُ ابْنُ حِبَّانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، أنا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ به.

لكن خالفهما مالك بن أنس، فرواه في (الموطأ)[13] عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ مرسلا، لم يذكر عائشة!

---

(1) الضعفاء والمتروكون (ص 106)

(2) سير أعلام النبلاء (11/ 158).

(3) (ص 607).

(4) (8/ 418- 419).

(5) (9/ 304).

(6) (7/ 652).

(7) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (32/ 385)

(8) (2/ 397).

(9) (4/ 1011).

(10) (ص 609).

(11) (كتاب الخلع والطلاق - باب (في الأصل: كتاب) الرجعة، 7/ 601، رقم الحديث: 15151).

(12) (كتاب الخلع والطلاق - باب الرجعة، 3/ 128، رقم الحديث: 2704)، وأخرجه ابن مَرْدُويه من طريق سَلَمَةَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ به، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 611).

(13) (كتاب الطلاق - باب جامع الطلاق، 2/ 588، رقم الأثر: 80)

وتابع مالكا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ الأَوْدي، أحد الأعلام الثقات، أخرجه الترمذي في (السنن)[1]، وابن جرير الطبري في (التفسير)[2]، فقالا: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ به، نحوه.

وقال الترمذي: "وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب".

وتابع مالكا وعبدَالله بن إدريس جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[3]، فقال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، أنا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ نا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أنا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ به، دون قوله: "فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ ... إلخ".

وتابعهم جميعا جَرِيرُ بن عبد الحميد، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن)[4]، فقال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا جريرٌ عن هشامِ بن عُرْوَةَ به، نحوه، دون قوله: "فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ ... إلخ".

وتابعهم أيضا عبْدة بن سليمان، أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)[5]، فقال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا عَبْدَةُ ابْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ به، نحوه، دون قوله: "فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ ... إلخ".

فهؤلاء أربعة أعلام ثقات، تابعوا مالكا على إرساله، وخامسهم حَمّاد بن زيد، كما في (العلل)[6] للدارقطني، وقال الدرقطني: "وهو الصواب".

وقال البخاري: "الصحيح عن هشام عن أبيه مُرْسَلا"[7].

ونقل البيهقي عن أحمد أنه قال: "والمُرْسَلُ هو المحفوظ"[8].

ولهذا الأثر شاهد من قول ابن عباس، رضي الله عنهما، أخرجه أبو داود في (السنن)[9]، ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى)[10]، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: {**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ**}[11] الْآيَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَنُسِخَ

---

[1] عقب حديث يعلى بن شبيب الذي سبق في تخريج الحديث.

[2] (4/ 539- 540).

[3] (كتاب الخلع والطلاق - باب عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها، 7/ 730، رقم الأثر: 15560).

[4] (4/ 539).

[5] (2/ 418، رقم الأثر: 2206)، وينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 611).

[6] (15/ 62).

[7] العلل الكبير، الترمذي (1/ 175).

[8] معرفة السنن والآثار (11/ 38).

[9] (كتاب الطلاق - باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، 2/ 259، رقم الأثر: 2174).

[10] (كتاب الخلع والطلاق - باب من جعل الثلاث واحدة وما ورد في خلاف ذلك، 7/ 551، رقم الأثر: 14975).

[11] البقرة، من الآية: 228.

ذَلِكَ، وَقَالَ: {**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**}[1].

ومن طريق علي بن الحسين أخرجه النسائي في (السنن الصغرى)[2]، و(السنن الكبرى)[3]، فقال: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ به، وفيه زيادة في أوله.

وعلي بن الحسين ضعفه أبو حاتم الرازي، ورَغِبَ عنه البخاري، وقوّاه النسائي[4]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[5].

ورجح الذهبي في (المغني في الضعفاء)[6] أنه صدوق، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، يهم".

قال الباحث: وصحح له الترمذي في (السنن)، فمثله حسن الحديث إن شاء الله، ووالده الحسين بن واقد أحسن حالا منه[8]، وقد لخصه ابن حجر في (تقريب التهذيب)[9]، بقوله: "ثقة له أوهام"، وباقي رجاله ثقات.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح بمجموع طرقه، لكن الأصح فيه عن عروة بن الزبير مرسلا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر - في صورته الموقوفة أو المرسلة - في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه يتعلق بسبب نزول الآية، وما دل عليه هذا الأثر من تحديد الطلاق بالثلاث، رجعيا في الأُولَيَيْن قبل انتهاء العدة، وبائنا في الثالثة، لا اختلاف فيه بين هذه الأمة، وإن اختلف أهل التفسير في توجيه قوله، تعالى: {**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**}، هل هو استئناف؛ لبيان عدد الطلاق الذي يملكه الزوج من امرأته، نشأ عن قوله - تعالى - في الآية التي قبلها: {**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا**}[10]، كما قال ابن عباس ومعه عروة وقتادة من التابعين، أو هو متعلق بكيفية إيقاع الطلاق الرجعي المذكور في قوله - تعالى - في الآية نفسها: {**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ**} إلى قوله: {**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ**

---

[1] البقرة، من الآية: 229.

[2] (كتاب الطلاق - باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، 6/ 212، رقم الأثر: 3554).

[3] (5/ 319، رقم الأثر: 5717).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 179)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 271).

[5] (8/ 460).

[6] (2/ 445).

[7] (ص 400).

[8] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 321).

[9] (ص 169).

[10] البقرة، من الآية: 228.

بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا}، وهو ما يسمى عند الفقهاء بالطلاق السني، كما جاء عن ابن مسعود ومعه مجاهد من التابعين؟

والأقرب أن يكون هذا الاختلاف بين الصحابة ومن بعدهم اختلافا نوْعيا؛ لأن الآية الكريمة تتضمن المعنيين، كما قال القرطبي[1]، وإن كان الأولى بظاهر القرآن ما ذهب إليه ابن عباس ومن معه، وهو الذي رجّحه ابن جرير الطبري[2]، وتبعه عليه ابن كثير؛ لقوله - تعالى - في الآية بعدها: {**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ**}[3]، فقال: "فعرَّف عباده القدرَ الذي به تحرُم المرأة على زوجها إلا بعد زوجٍ، ولم يبين فيها الوقتَ الذي يجوز الطلاق فيه، والوقتَ الذي لا يجوز ذلك فيه"[4].

وقال الطاهر ابن عاشور: "والتعريف في قوله {**الطَّلَاقُ**} تعريفُ الجنس على ما هو المتبادر في تعريف المصادر، وفي مساق التشريع، فإن التشريع يَقْصِدُ بيان الحقائق الشرعية، نحو قوله: {**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ**}[5]، وقوله: {**وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ**}[6]، وهذا التعريف هو الذي أشار صاحب (الكشاف) إلى اختياره، فالمقصود هنا: الطلاق الرجعي الذي سبق الكلام عليه آنفا في قوله: {**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ**}، فإنه الطلاق الأصلي، وليس في أصل الشريعة طلاقٌ بائن غير قابل للمراجعة لذاته، إلا الطلقة الواقعة ثالثةً بعد سبق طلقتين قبلها، فإنها مُبينةٌ بعدُ، وأما ما عداها من الطلاق البائن الثابت بالسنة، فبينونته لحق عارض كحق الزوجة فيما تعطيه من مالها في الخلع ... وحذف وصف الطلاق، لأن السياق دال عليه، فصار التقدير: الطلاق الرجعي مرتان، وقد أخبر عن الطلاق بأنه مرتان، فعلم أن التقدير: حق الزوج في إيقاع التطليق الرجعي مرتان، فأما الطلقة الثالثة فليست برجعية. "[7].

---

[1] ينظر: الجامع في أحكام القرآن، القرطبي (3/ 126).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (4/ 538- 544).

[3] البقرة، من الآية: 230.

[4] تفسير القرآن العظيم (1/ 610- 611).

[5] البقرة، من الآية: 275.

[6] البقرة، من الآية: 227.

[7] التحرير والتنوير (2/ 403- 405)، وينظر: الكشاف، الزمخشري (1/ 272- 274).

الأثر الثامن:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَنْبَأَ وَكِيعٌ، ثنا الْفَضْلُ ابْنُ دَلْهَمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: "أَنَّ أُخْتَهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَمَنَعَهَا مَعْقِلٌ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، تَعَالَى: {**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ**}[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"الفضْلُ بنُ دَلْهَم ضعفه ابن معين، وقوّاه غيره".

تعليق الباحث:

الفضل بن دَلْهَم ضعفه يحيى بن معين وغيره، ولم يوثقه من الأئمة إلا أبو سفيان وكيع بن الجرّاح الرؤاسي، راوي

---

(1) البقرة، من الآية: 232.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 307، رقم الأثر: 3107)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب النكاح - باب حتم لازم لأولياء الأيامى الحرائر البوالغ إذا أردن النكاح ودعوْن إلى رضى من الأزواج أن يزوجوهن، 7/ 167، رقم الأثر: 13595).

ومن طريق وكيع أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن) (5/ 18)، والطبراني في (المعجم الكبير) (20/ 208، رقم الأثر: 475)، فقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع عن الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ به.

وقال الطبراني: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، ثنا وَكِيعٌ به.

وقد أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب تفسير القرآن - باب {**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ، فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**}، 6/ 29، رقم الأثر: 4529) من طريق عَبَّادِ بن راشد ويونُس (وهو ابن عبيد) عن الحسن به، نحوه.

وأخرجه أيضا في (كتاب النكاح - باب من قال: لا نكاح إلا بولي، 7/ 16، رقم الحديث: 5130) من طريق يُونُس أيضا عَنِ الحَسَنِ، {**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**}، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، قَالَ: زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا، لاَ وَاللَّهِ لاَ تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لاَ بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ المَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الآيَةَ: {**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**}، فَقُلْتُ: **الآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ**، قَالَ: فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

وأخرجه في موضع ثالث (كتاب الطلاق - باب {**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**} [البقرة، من الآية: 228] في العِدّة، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدةً أو ثِنْتَيْنِ،7/ 58، رقم الحديث: 5331) من طريق قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ به، نحو رواية يونس الثانية، وفيه: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ، فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ، فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**} إِلَى آخِرِ الآيَةِ، **فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ**، فَتَرَكَ الحَمِيَّةَ، وَاسْتَقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ.

ومن طريق عبّاد أخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب النكاح - باب في العضل، 2/ 230، رقم الأثر: 2087)، وابن جرير الطبري أيضا في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن) (5/ 18)، والطبراني في (المعجم الكبير) (20/ 204، رقم الأثر: 468)، وغيرهم مطولا بنحو حديث يونس، وفيه: قَالَ: فَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ.

وله طريق خامسة عن الحسن، أخرجها الترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، 5/ 216، رقم الأثر: 2981)، والطبراني في (المعجم الكبير) (20/ 208، رقم الأثر: 466)، وغيرهما عَنْ المُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ الحَسَنِ به، بنحو حديث يونس.

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

هذا الحديث عنه[1]، وقال ابن حِبّان: "كان ممن يخطئ، فلما فحش خطؤه بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العدول فيسلك به سننهم، فهو غير محتج به إذا انفرد"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: " ليّن، ورُمي بالاعتزال".

قال الباحث: وقد توبع على هذا الحديث، كما سبق في تخريج الحديث، وسبق في تخريجه أيضا أن الحديث عند البخاري في (الصحيح) من طرق أخرى صحيحة، وهذا مما يستدرك أيضا على الحاكم الذي وضع كتابه استدراكا على البخاري ومسلم، وقد فات الذهبي أن ينبه على ذلك!!

♦ وأحمد بن جعفر القطيعي شيخ الحاكم، هو راوي (مسند أحمد بن حنبل) وغيرِهِ عن ابنه عبد الله، وثقه الحاكم، وشيخه الدراقطني، وغيرهما، وقد اختلط في آخر عمره[4]، وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[5]: "صدوق في نفسه، مقبول".

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح بالمتابعة، وهو عند البخاري في (الصحيح).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر الموقوف هو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه يتعلق بسبب النزول، وفيه بعض الفقرات المرفوعة، وهي قول مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ في رواية قتادة: "فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ"، وقوله في رواية يونس الثانية: "الآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ"، وهو يدل على أن وليَّ المرأة داخل قطعا في خطاب الآية، وكل ما جاء عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين - في تفسير الآية إنما هو في وليِّ المرأة يمنعها من العودة إلى زوجها السابق[6].

هذا، وقد جعل الزمخشري قوله، تعالى: {**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**} صالحا لمخاطبة الأزواج الذين يمنعون نساءهم بعد انقضاء العدة ظلماً وقهراً، ولحميّة الجاهلية من أن يتزوّجن بمن شئن من الأزواج الذين يرغبن فيهم، ويصلحون لهنّ، كما جعله صالحا لمخاطبة الأولياء في منع نسائهم من الرجوع إلى أزواجهنّ، إذا كُنَّ وكانوا كذلك[7].

---

(1) ينظر: تاريخ واسط، أسلم بن سهل الواسطي - بَحْشَل (ص 108)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 61)، الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 445)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 351)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 248).

(2) المجروحين (2/ 210).

(3) (ص 446).

(4) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 90- 91)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4/ 293- 294)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 87- 88)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 145- 146).

(5) (1/ 87)، ونحوه في (المغني في الضعفاء) للذهبي (1/ 35).

(6) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (5/ 17- 23)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 631).

قال الباحث: وقد وهم أبو حيان، فنسب في (البحر المحيط في التفسير) (2/ 492) لابن عباس، والزهري، والضحاك بن مزاحم خلاف ذلك!

(7) ينظر: الكشاف، الزمخشري (1/ 278).

واستبعد أبو حَـيّان دخــول الأوليـاء في النهـي عـن العضـل؛ لأن الخطـاب في أول الآيـة للأزواج، وسـياق الآيات فيهم، فلو كان المراد بقوله، تعالى: {**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**} الأولياء، لَتنـافَى التخاطـب، ولَتنـافر الشــرط والجـزاء في الآية![1]

ودفع الطاهر بن عاشور هذا الإشكال بقوله: "والخطاب الواقع في قوله: {**طَلَّقْتُمُ**} و{**تَعْضُلُوهُنَّ**} ينبغي أن يحمل على أنه موجَّهٌ إلى جهة واحدة دون اختلاف التوجه، فيكون موجهـا إلى جميع المسـلمين؛ لأن كل واحـد صـالح لِأَنْ يقع منه الطلاق، إن كان زوجـا، ويقع منـه العضـل، إن كان وليـا، والقرينـة ظـاهرة عـلى مـثله، فـلا يـكاد يخفى في استعمالهم، ولما كان المسنَدُ إليه أحدُ الفعلين غيرَ المسـنَدِ إليـه الفعـلُ الآخـر، إذ لا يكـون الطـلاق ممـن يكـون منـه العضل ولا العكس، كان كل فريق يأخذ من الخطاب ما هو به جدير، فالمراد بقوله: {**طَلَّقْتُمُ**} أوقعتم الطلاق، فهم الأزواج، وبقوله: {**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**} النهي عن صدور العضل، وهم أولياء النساء"[2].

---

[1] ينظر: البحر المحيط في التفسير (2/ 493).

[2] التحرير والتنوير (2/ 426).

الأثر التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ وَكِيعٌ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ مَيْسَرَةَ النَّهْدِيِّ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**}[1]، قَالَ: "كَانُوا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، خَرَجُوا فِرَارًا مِنَ الطَّاعُونِ، وَقَالُوا: نَأْتِي أَرْضًا لَيْسَ بِهَا مَوْتٌ؛ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ: مُوتُوا؛ فَمَاتُوا، فَمَرَّ بِهِمْ نَبِيٌّ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهُمْ فَأَحْيَاهُمْ، فَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**}؟".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"ميسرة لم يرويا له".

تعليق الباحث:

أي: في (الصحيحين)، وهو كما قال الذهبي، وقد أخرج له البخاري في (الأدب المفرد)، وميسرة النَّهْدِيّ هو ابن حبيب، أبو حازم الكوفي، وثقه أحمد، وابن معين، والعِجْلي، والنسائي[3]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[4]، وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به"[5].

وقال الذهبي في (الكاشف)[6]: "ثقة".

---

[1] البقرة، من الآية: 243.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 309، رقم الأثر: 3113)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 148، رقم الأثر: 7495)، ولم يعزه لغير الحاكم، وفيه: "قال الحاكم: أنا أبو بكر العنبري"، والصواب ما في (المستدرك)، وسبق مثل هذا الإسناد إلى إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه في الأثرين الخامس والسادس من هذا المبحث.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان في تأويل القرآن) (5/ 266- 267) من طريقين آخريْنِ عن وكيع، قال: حدثنا سفيان به إلا أنه قال: "... قالوا: نأتي أرضا ليس فيها موت، **حتى إذا كانوا بموضع كذا وكذا**، قال لهم الله: موتوا ..."، ثم ساقه من طريق ثالث عن وكيع به، نحوه.

وهذا الأثر أخرجه وكيع - وهو ابن الجراح - في (تفسيره)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 661)، قال: حدثنا سفيان به، بنحو رواية الحاكم، وفيه الزيادة التي ذكرها ابن جرير.

[3] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (2/ 306)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 253)، تهذيب الكمال، المزي (29/ 192- 193).

[4] (7/ 484).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 253)

[6] (2/ 310)، ومثله في (تاريخ الإسلام) (3/ 539).

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوق".

قال الباحث: ولعله اختلط على الحاكم بميسرة بن عمار الأشجعي، الكوفي؛ فكلاهما من طبقة واحدة، وكلاهما روى عنه الثوري[2].

♦ ومحمد بن عبد السلام وأبو زكريا الْعَنْبَرِيُّ شيخ الحاكم كلاهما من الثقات[3].

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر يحكي بعض التفاصيل في قصة هؤلاء القوم من بني إسرائيل الذين ذكرهم الله في القرآن الكريم، وهي مأخوذة عن بعض علماء بني إسرائيل، وقد جاءت في قصتهم روايات كثيرة عن ابن عباس وغيره من التابعين وأتباعهم، وفيها اختلاف عنهم في مكانهم، وعددهم، وسبب خروجهم، ذكرها ابن أبي حاتم الرازي، وابن جرير الطبري[4]، وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس في عددهم، فرَوى عنه ابن جُرَيْج - فيما ذكره ابن جرير - أنهم كانوا أربعين ألفا وثمانيةَ آلاف، وهو أعلى ما قيل في عددهم، وهو لا يصح عنه؛ لأنه منقطع، ابن جريج لم يدرك ابن عباس، ولم يلق أحدا من أصحاب النبي ﷺ، بل لم يلق جابر بن زيد، ولا عكرمة، ولا سعيد بن جبير من أصحاب ابن عباس![5]

وروى ابن جرير في هذا أثرا عن وهب بن منبه اليماني، وهو أحد ثقات التابعين المشهورين، وقد لقي ابنَ عباس وروى عنه[6]، فقال ابن جرير في (التفسير = جامع البيان)[7]: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، قال: أخبرنا إسماعيل بن عبد الكريم، قال: حدثني عبد الصمد أنه سمع وهب بن منبه يقول: أصاب ناسا من بني إسرائيل بلاء وشدة من الزمان، فشكوا ما أصابهم، وقالوا: يا ليتنا قد متنا فاسترحنا مما نحن فيه؛ فأوحى الله إلى حِزْقِيلَ[8]: إنَّ

---

[1] (ص 555).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (29/ 193- 194).

[3] ينظر: (ص 191) من هذا البحث.

[4] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (2/ 455- 458)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (5/ 266- 276).

[5] ينظر: جامع التحصيل، العلائي (ص 229).

[6] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (31/ 140- 162)، وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (4/ 545): "وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب".

وقال في (تاريخ الإسلام) (3/ 334): "وكان صدوقا عالما، قد قرأ كتب الأولين، وعرف قصص الأنبياء، عليهم السلام، وكان يشبه بكعب الأحبار في زمانه، وكلاهما تابعي لكن مات قبله بنحو من ثمانين سنة، فمولد وهب قريب من وفاة كعب".

[7] (5/ 267- 268).

[8] بكسر الحاء، وإسكان الزاي، وقافٍ مكسورة، مثل: زِنْبيل، ويقال: حِزْقِلٌ، كزِبرِجٍ، كما في تاج العروس (28/ 297، مادة: ح ز ق ل) للزبيدي.

قومك صاحوا من البلاء، وزعموا أنهم ودوا لو ماتوا فاستراحوا، وأي راحة لهم في الموت؟! أيظنون أني لا أقدر أن أبعثهم بعد الموت؟! فانطلِقْ إلى جبانة كذا وكذا، فإن فيها أربعة آلاف - قال وهْبٌ: وهم الذين قال الله: {**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**} -، فقم فيهم، فنادهم، وكانت عظامهم قد تفرقت، فرقتها الطير والسباع؛ فناداهم حزقيلُ، فقال: يا أيتها العظام، إن الله يأمرك أن تجتمعي؛ فاجتمع عظام كل إنسان منهم معا، ثم نادى ثانيةً حزقيل، فقال: أيتها العظام، إن الله يأمرك أن تكتسي اللحم؛ فاكتست اللحم، وبعد اللحم جلدا، فكانت أجسادا، ثم نادى حزقيل الثالثة، فقال: أيتها الأرواح، إن الله يأمرك أن تعودي في أجسادك؛ فقاموا بإذن الله، وكبروا تكبيرة واحدة.

قال الباحث: وإسناده حسن، إسماعيل بن عبد الكريم صدوقٌ، كما قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]، وباقي رجاله ثقات، وعبد الصمد هو ابن مَعْقِل بن منبه، يروي عن عمه وهب بن منبه، وهو عم إسماعيل الراوي عنه[2].

قال ابن كثير: "في هذه القصة عِبْرَةٌ ودليلٌ على أنّه لن يُغْنِيَ حَذَرٌ من قَدَر، وأنّه لا مَلْجَأَ من الله إلا إليه، فإن هؤلاء فَرُّوا من الوباء طلبا لطول الحياة؛ فعوملوا بنقيض قصْدِهم، وجاءهم الموتُ سريعا في آنٍ واحد"[3].

---

[1] (ص 108).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (6/ 328).

[3] تفسير القرآن العظيم (1/ 661).

الأثر العاشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، صَاحِبُ الدَّسْتُوَائِيِّ، ثنا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "مَا تَعْجَبُونَ أَنْ تَكُونَ الْخَلَّةُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْكَلَامُ لِمُوسَى، وَالرُّؤْيَةُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

هكذا قال الذهبي في هذا الموضع، والصواب ما ذكره الحاكم؛ فإن عكرمة لم يرْوِ له مسلم إلا مقرونا بغيره[2]،

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 309، رقم الحديث: 3114)، وأعاده بالإسناد نفسه في تفسير سورة النجم (2/ 509، رقم الحديث: 3747)، وقال كما قال في هذا الموضع: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخَرِّجَاه"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري".

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان، 1/ 133، رقم الحديث: 216) من طريقين آخرين عن معاذ بن هشام به، فقال في الأولى: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السَّدُوسِيُّ، ثنا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: ثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ به إلا أنه قال: "أَتَعْجَبُونَ".

وقال في الثانية: وَأَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: ثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ به.

وقال الحاكم في هذا الموضع، كما قال في الموضعين السابقين، وعلق عليه الذهبي هنا بما علق عليه في سورة النجم، فقال: "على شرط البخاري".

وعن إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (10/ 276، رقم الحديث: 11475)، فقال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ به.

وللأثر طرق أخرى عن عكرمة عن ابن عباس، منها ما أخرجه الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) (كتاب الإيمان، 1/ 134، رقم الأثر: 217) من طريقين عن مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الدَّوْلَابِيُّ، قال: ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ.

وينظر: تعليق شعيب الأرناؤوط على (مسند أحمد بن حنبل)، (4/ 351- 352).

هذا، وقد خالف هشاما الدَّسْتَوائي حمّادُ بن سلمة، فرواه عن قتادة به مرفوعا، بلفظ: "**رَأَيْتُ رَبِّي، تَبَارَكَ وَتَعَالَى**".

أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند) (4/ 350- 351، رقم الحديث: 2580، 4/ 386، رقم الحديث: 2634)، وغيرُه.

وحماد بن سلمة أحد الأعلام الثقات غير أنه تغير حفظه في آخر عمره؛ لذلك لم يخرج له البخاري إلا في الشواهد، ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا عن ثابت البناني وخاله حُمَيد الطويل؛ لكونه خبيرا بهما، فرواية هشام مقدمة على رواية حماد؛ لأنه ثقة ثبت، وحديثه في الدواوين كلها إلا (الموطأ).

ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 141- 142)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 149- 156، 646- 647)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 11- 13).

وقد صحح ابن كثير الحديث في (التفسير) (7/ 450)، لكنه ذهب إلى أنه مُخْتَصَرٌ مِنْ حديثِ الرؤية الْمَنَامِية!

[2] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 32)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 240- 241).

وقد علق عليه الذهبي بما يتوافق مع قول الحاكم في الموضعين الآخرين المشار إليهما في تخريج الحديث.

♦ ومحمد بن عبد السلام وأبو زكريا الْعَنْبَرِيُّ شيخ الحاكم كلاهما من الثقات[1].

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح على شرط البخاري.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر عن ابن عباس فيه إثبات رؤية النبي ﷺ ربَّه في الدنيا، وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربَّه بعينيه على ثلاثة أقوال[2]:

الأول: إثبات الرؤية، وهو الظاهر من هذا الأثر عن ابن عباس، وقد روى عنه مسلم في (الصحيح)[3] أنه قال: "رآه بقلبه"، وفي رواية: "رآه بفؤاده مرتين".

الثاني: نفيها.

الثالث: التوقف.

قال الباحث: وقد حقق ابن تيمية هذا المسألةَ وجمع أطرافها، فقال:

"وأما الرؤية، فالذي ثبت في (الصحيح) عن ابن عباس أنه قال: "رأى محمد ربه بفؤاده مرتين"، وعائشة أنكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما، فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد، تارة يقول: "رأى محمدٌ ربَّه"، وتارة يقول: "رآه محمدٌ"؛ ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه، وكذلك الإمام أحمد، تارة يطلق الرؤية؛ وتارة يقول: رآه بفؤاده؛ ولم يقل أحد إنه سمع أحمد يقول رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق، ففهموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين، وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، كما في (صحيح مسلم)[4] عن أبي ذر قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**" ...".

---

[1] ينظر: (ص 191) من هذا البحث.

[2] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (7/ 55- 56)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 448)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (3/ 33- 35)، شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (1/ 222- 225)، لوامع الأنوار البهية، السَّفَّاريني (2/ 250- 256).

[3] (كتاب الإيمان - باب معنى قول الله، عز وجل: {**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**} [النجم: 13]، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، 1/ 158، رقم الأثر: 176).

[4] (كتاب الإيمان - باب في قوله، عليه السلام: "نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ"، وفي قوله: "رَأَيْتُ نُورًا"، 1/ 161، رقم الحديث: 178).

ثم ذكر بعض الأدلة الظاهرة المؤيّدة لهذا الحديث الصريح من القرآن، ثم قال:

"وقد ثبت بالنصوص الصحيحة واتفاق سلف الأمة أنه لا يَرَى اللهَ أحدٌ في الدنيا بعينه إلا ما نازع فيه بعضهم من رؤية نبينا محمد ﷺ خاصة، واتفقوا على أن المؤمنين يَرَوْنَ اللهَ يوم القيامة عِيَاناً، كما يَرَوْنَ الشمس والقمر"[1].

والظاهر من كلام ابن عباس أن هذه الخصائص المنسوبة لهؤلاء الأنبياء: إبراهيمَ، وموسى، ومحمدٍ - صلى الله عليهم جميعا وسلم - إنما هو بالنظر إلى ما ذكر في القرآن الكريم وإلا فإنه قد ثبت في الأحاديث النبوية أن منزلة الخُلّة التي وصف الله - تعالى - بها إبراهيم ﷺ في القرآن الكريم قد شاركه فيها نبينا محمد ﷺ، كما رواه مسلم في (الصحيح)[2] عن جُنْدَب (وهو ابن عبد الله الْبَجَلِيُّ)، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: **"إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا"**، وكذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى ﷺ قد شاركه فيها نبينا محمد ﷺ، كما في حديث الإسراء والمعراج المشهور في (الصحيحين) وغيرهما عن أنس بن مالك[3].

هذا، وقد أورد الحاكم هذا الأثر في المفاضلة بين الرسل التي ذكرها الله - تعالى - في قوله: {**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ**}[4].

---

[1] مجموع الفتاوى (6/ 509- 510).

[2] (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، 1/ 377، رقم الحديث: 532).

[3] ينظر: الإسراء والمعراج، محمد ناصر الدين الألباني (ص9 وما بعدها)، وهو كتاب لطيف، جمع فيه مؤلفه أحاديث الإسراء والمعراج بجميع رواياتها، مع تخريجها وبيان صحيحها من سقيمها.

وينظر أيضا: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (1/ 164- 165، 2/ 394- 398).

[4] البقرة، من الآية: 253.

ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمنثور، السيوطي (2/ 3).

الأثر الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو الْبَزَّارُ بِبَغْدَادَ، ثنا أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ شَدَّادٍ الْمِسْمَعِيُّ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ: أَنِّي قَتَلْتُ بِيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا سَبْعِينَ أَلْفًا، وَإِنِّي قَاتِلٌ بِابْنِ ابْنَتِكَ سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا".

"غَرِيبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ".

وقَالَ الْحَاكِمُ: "قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُ دَهْرًا أَنَّ الْمِسْمَعِيَّ يَنْفَرِدُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ حَتَّى حَدَّثَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّبِيعِيُّ الْحَافِظُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ، ثنا حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ، نَحْوَهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"المتن منكر جدا".

تعليق الباحث:

هذا الأثر أورده الحاكم في هذا الموضع من (كتاب التفسير) شاهدا لأثر موقوف عن ابن عباس في مقتل يحيى ابن زكريا - عليهما السلام - وقَتْلِ الناس به، وقد أتبعه به في (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين)، وأما في (كتاب معرفة الصحابة)، فقد أورده أصلا، وحشد له تلك الطرق المذكورة في تخريج الحديث، وصرح في هذا الموضع بصحة إسناده، وزاد عليه الذهبي بأنه على شرط مسلم!!

قال الباحث: وهو كذلك بالنظر إلى أبي نُعَيْم - وهو الفضل بن دُكَيْن - فَمَنْ فوقه، فكلهم من رجال الشيخين

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/318- 319، رقم الأثر: 3147)، ثم أعاده من هذين الطريقين في (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، 2/ 648، رقم الأثر: 4152)، ولم يتكلم عليه بشيء، لا هو ولا الذهبي، ثم أخرجه في (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 195، رقم الأثر: 4822) من هذين الطريقين وطرقٍ أخرى أربعة عن أبي نعيم به، وهي كالآتي:

الأولى: وأخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ابن أخي طاهر العقيقي العلوي في كتاب (النسب)، ثنا جدي، ثنا **محمد بن يزيد الآدمي**، ثنا أبو نعيم.

الثانية: وأخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي من كتاب (التاريخ)، ثنا الحسين بن حميد بن الربيع، ثنا **الحسين بن عمرو العنقزي، والقاسم بن دينار،** قالا: ثنا أبو نعيم.

الثالثة: وأخبرنا أحمد بن كامل القاضي، حدثني يوسف بن سهل التمار، ثنا **القاسم بن إسماعيل العزرمي**، ثنا أبو نعيم.

الرابعة: وأخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا عبد الله بن إبراهيم البزار، ثنا **كثير بن محمد أبو أنس الكوفي**، ثنا أبو نعيم.

وقال الحاكم هنا: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط مسلم"!!

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 157، رقم الحديث: 7519)، ولم يعزه لغير الحاكم.

غير عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، فإن مسلما تفرد بإخراج حديثه، غير أن أباه حبيباً كان موصوفا بالتدليس ومعروفا به[1]، فلا تقبل روايته خارج (الصحيحين) إلا إذا صرح فيها بالتحديث، وبخاصة إذا كان فيها ما ينكر، فضلا عن أن يكون منكرا جدّاً، كما قال الذهبي هنا!!

♦ ومحمد بن شَدَّادٍ المِسْمَعِيُّ الراوي عن أبي نعيم هو الملقَّب بـ(زُرْقَانَ)، قال فيه الدارقطني: "ضعيف"[2].

وقال الخطيب البغدادي: "سألت أبا بكر البرقاني عن محمد بن شداد المِسْمَعِيّ، فقال: ضعيف جدا، وقال لي مرة أخرى: المسمعي لا يحتج به، وقال لي مرة أخرى: كان أبو الحسن الدارقطني يقول: محمد بن شداد المِسْمَعِيُّ لا يُكتب حديثه"[3].

وقال البرقاني أيضا: "روى أحاديث مناكير"[4].

♦ وشيخ الحاكم هو أبو بكر الشافعي، وهو أحد الأئمة الحفاظ الثقات المتقنين، صاحب (كتاب الفوائد = الغيلانيات)[5]، وقد أكثر الحاكم عنه في كتابه (المستدرك).

♦ وحُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ في الطريق الأخرى، هو أَبو الحسنِ اللَّخْمِيُّ، الخَزَّازُ، قال ابن عَدِيّ: "كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث (أي: وهي موقوفة)، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم"، ثم ساق له بعض مناكيره وبواطيله، وقال: "وهو ضعيف جدا في كل ما يرويه"[6].

♦ ومَنْ دونه كلاهما حافظان ثقتان.

وهذا الأثر عن ابن عباس صورته الوقف، وهو في حكم المرفوع، ولا يصلح أن يكون شاهدا بالمعنى الاصطلاحي للأثر الآخر المشار إليه في مقتل يحيى بن زكريا، عليه السلام؛ لأنه ذَكَرَ فيه تفاصيل تدل على أنه إنما أخذه عن بعض علماء أهل الكتاب، لا عن النبي ﷺ، وهو كما قال الحاكم في (المستدرك)[7]: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا الْأَعْمَشُ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ**}[8]، قَالَ: "بُعِثَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الْحَوَارِيِّينَ، يُعَلِّمُونَ النَّاسَ،

---

[1] ينظر: (ص 191) من هذا البحث.

[2] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 150).

[3] تاريخ بغداد (3/ 320).

[4] لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (5/ 199)، وينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 148- 149).

[5] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (8/ 76).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 89- 92)، وينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8/ 159- 161)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (2/ 363- 364).

[7] (كتاب التفسير، 2/ 318، رقم الأثر: 3146، كتاب تواريخ المتقدمين، 2/ 647، رقم الأثر: 4151).

[8] آل عمران، من الآية: 21.

فَكَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْ نِكَاحِ ابْنَةِ الْأَخِ، وَكَانَ مَلِكٌ لَهُ ابْنَةُ أَخٍ تُعْجِبُهُ، فَأَرَادَهَا، وَجَعَلَ يَقْضِي لَهَا كُلَّ يَوْمٍ حَاجَةً، فَقَالَتْ لَهَا أُمُّهَا: إِذَا سَأَلَكِ عَنْ حَاجَتِكِ، فَقُولِي لَهُ: أَنْ تُقْتَلَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا، فَقَالَ لَهَا الْمَلِكُ: حَاجَتُكِ؟ فَقَالَتْ: حَاجَتِي أَنْ تُقْتَلَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا، فَقَالَ: سَلِي غَيْرَ هَذَا، فَقَالَتْ: لَا أَسْأَلُ غَيْرَ هَذَا فَلَمَّا أَتَى أَمَرَ بِهِ، فَذُبِحَ فِي طَسْتٍ، فَبَدَرَتْ قَطْرَةٌ مِنْ دَمِهِ، فَلَمْ تَزَلْ تَغْلِي حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ بُخْتُنَصَّرَ، فَدَلَّتْ عَجُوزٌ عَلَيْهِ، فَأُلْقِيَ فِي نَفْسِهِ أَنْ لَا يَزَالَ الْقَتْلُ حَتَّى يَسْكُنَ هَذَا الدَّمُ، فَقَتَلَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ ضَرْبٍ وَاحِدٍ وَبَيْتٍ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا".

وقال الحاكم في الموضعين: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي فيهما بقول: "على شرط البخاري ومسلم".

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لعنعنة حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس، والمتن منكر جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر تصديقا لقول الله - تعالى - في بعض تفاصيله: {**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**}[1]، والمراد بهذه الآية اليهود الذين كانوا في عصر النبي ﷺ، ونُسِب إليهم قتل الأنبياء؛ لأنهم كانوا يعتقدون صواب ما فعله أسلافهم، وقد عبّر الله - عز وجلّ - عن القتل في الماضي بالفعل المضارع الدال على الحال؛ استحضارا لهذه الصورة الشنيعة في الأذهان[2].

---

[1] آل عمران، الآية: 21.

[2] ينظر: تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، محمد رشيد رضا (3/ 215)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (3/ 205- 296).

الأثر الثاني عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ طَلْحَةَ بْنَ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "لَأَنْ أَكُونَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: مَنِ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ، وَعَنْ قَوْمٍ قَالُوا: أَنُقِرُّ بِالزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِنَا وَلَا نُؤَدِّيهَا إِلَيْكَ، أَيَحِلُّ قِتَالُهُمْ؟، وَعَنِ الْكَلَالَةِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

" بل ما خرّجا لمحمد شيئا، ولا أدرك عمر".

تعليق الباحث:

محمد بن طلحة بن يزيد أحد الثقات، وعداده في صغار التابعين، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة إلا عن جبير بن مطعم، وروايته عنه مرسلة[2]، فكيف بعمر بن الخطاب؟!

قال ابن سعد: "تُوُفِّيَ في المدينة في أَوَّلِ خلافة هشام بن عبد الملك، وكان قليلَ الحديث"[3].

♦ وعمرو بن دينار، الراوي عنه، مثل شيخه، لم يدرك عمر، لكنه سمع من العبادلة الثلاثة: ابنِ عَبَّاس، وابن عمر، وابْنَ الزبير، ومن جابر بن عبد الله، وغيرهم من صغار الصحابة[4].

♦ والهيثم بن خالد هو ابن يزيد، أبو صالح الكوفي، وَرّاقُ أبي نعيم، روى عنه كثيرا، وقد ثقه الدارقطني[5]،

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 332، رقم الأثر: 3186)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 370، رقم الأثر: 15779)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وتابع أبا نعيم ابنُ أبي عمر، فقال في (المسند)، كما في (إتحاف الخيرة المهرة) للبوصيري (1/ 202، رقم الحديث: 271): ثنا سُفْيَانُ به، نحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (كتاب الفرائض - باب الكلالة، 10/ 302، رقم الأثر: 19185) عن ابن عُيَيْنَةَ وابن جُرَيْجٍ مقرونا عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ به، نحوه، وزاد في آخره: "قال: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَرَى الْقِتَالَ".

وأخرجه أيضا (كتاب الزكاة - باب موضع الصدق، ودفع الصدقة في مواضعها، 4/ 43، رقم الحديث: 6915) عن ابن جريج وحده، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، لم يذكر محمد بن طلحة، وذكره مختصرا، ليس فيه ذكر الخليفة بعده والكلالة.

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 291)، تهذيب الكمال، المزي (25/ 421- 423).

[3] الطبقات الكبرى - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (ص 100).

[4] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (6/ 328)، تهذيب الأسماء واللغات، النووي (2/ 27).

[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 84).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1].

وشيخ الحاكم هو أبو الحسن الكوفي، وأطلق عليه الذهبي (ابن عُقْبة)، وهو أحد الأئمة المحدثين الثقات[2]، وقد أكثر عنه الحاكم في (المستدرك).

وللكلالة في هذا الأثر شاهد عند البخاري ومسلم في (الصحيحين)[3] عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "وَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا: الجَدُّ، وَالكَلاَلَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا".

وشاهد آخر عند أحمد في (المسند)[4]، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ - يَعْنِي: ابْنَ مِغْوَلٍ -، قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عَمْرٍو عَنْ إِبْرَاهِيمَ (وهو ابن يزيد النخعي) عَنْ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: "**تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ**"، فَقَالَ: لَأَنْ أَكُونَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي حُمْرُ النَّعَمِ.

ورجاله ثقات رجال الصحيح إلا أنه منقطع بين إبراهيم وعمر، فإنه لم يدركه، ولم يثبت له سماع عن أحد من الصحابة[5]، ولشطره الأول شاهد عند مسلم في (الصحيح)[6].

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، ولجملة الكلالة شواهد تصح بها.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

دل هذا الأثر وما جاء في معناه على أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أشكل عليه المراد بالكلالة، ولَمَّا أَرْشَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ إلى تَفَهُّمِهَا من الآية المشار إليها، وهي قوله، تعالى: {**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**}[7]؛ لأَنَّ فِيهَا كِفَايَةً - نَسِيَ أَنْ يَسْأَلَه عن معناها؛ ولهذا قال: لَأَنْ أَكونَ سألتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عنها أَحَبَّ إليَّ مِنْ

---

(1) (9/ 237).

(2) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12/ 79- 80)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 443- 444).

(3) صحيح البخاري (كتاب الأشربة - باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، 7/ 106، رقم الحديث: 5588)، صحيح مسلم (كتاب التفسير - باب في نزول تحريم الخمر، 4/ 2322، رقم الحديث: 3032)، واللفظ للبخاري.

(4) (1/ 370- 371، رقم الحديث: 262).

(5) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 141).

(6) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهْي من أكل ثوما أو بَصَلًا أو كُرَّاثا أو نَحْوَها، 1/ 396، رقم الحديث: 567، كتاب الفرائض - باب ميراث الكلالة، 3/ 1236، رقم الحديث: 1617).

(7) النساء، الآية: 176.

أَنْ يكونَ لي حُمْرُ النَّعَم[1]، وقد اختلف في الكلالة على ثلاثة أقوال[2]:

الأول: فقد الوالد والولد، وبه قال عمر قبل موته، أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم)[3]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ آخِرَ النَّاسِ عَهْداً بِعُمَرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: الْقَوْلُ مَا قُلْتُ. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قُلْتَ؟ قَالَ: الْكَلالَةُ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلا وَالِدَ.

قال الباحث: وهذا إسناده صحيح، وقد تابع محمدا سعيد بن منصور في (السنن)[4]، فقال: نا سُفْيَانُ به.

وهو مروي عن أبي بكر الصديق، رواه عنه عامر بن شَرَاحِيْلَ الشعبي، ولم يدركه؛ لأنه وُلد في خلافة عمر، لِسِتٍّ خَلَتْ منها على أقصى تقدير، وقيل: سنة (21) هجرية، وقيل: سنة (28)، أي: في خلافة عثمان، وقيل: سنة (30) أو (31) [5].

قال ابن كثير: "وهكذا قال علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وصح من غير وجه عن عبد الله بن عباس، وزيدِ بن ثابت، وبه يقول الشعبي، والنخعي، والحسن البصري، وقتادة، وجابر بن زيد[6]، والحكم[7]، وبه يقول أهل المدينة والكوفة والبصرة، وهو قول الفقهاء السبعة، والأئمة الأربعة، وجمهور السلف والخلف، بل جميعهم، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد"[8].

الثاني: فقد الولد، وهو مروي عن ابن عباس أيضا.

قال ابن كثير: "والصحيح عنه الأول، ولعل الراوي ما فهم عنه ما أراد"[9].

الثالث: فقد الوالد، وهو مروي عن الحكم بن عُتَيبة أيضا.

---

[1] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (2/ 482- 483).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (8/ 53- 58)، أحكام القرآن، ابن العربي (1/ 449- 451).

[3] (3/ 887، رقم الأثر: 4933).

[4] التفسير من سنن سعيد بن منصور (3/ 1182، رقم الأثر: 589).

[5] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 294- 296).

[6] هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي، اليَحْمَدِيّ، البصري، أحد ثقات التابعين، وهو الذي ينتسب إليه الإباضية، كان عالم أهل البصرة في زمانه ومفتيها، يعد مع الحسن وابن سيرين، وهو من كبار تلامذة ابن عباس، قال ابن عباس: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد، لأوسعهم علما عَما في كتاب الله، توفي سنة (93) هجرية.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (4/ 434- 436)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 481- 483).

[7] هو الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم، الكوفي، أبو محمد، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله، أحد ثقات التابعين، كان من كبار أصحاب إبراهيم النخعي، ويُقْرَن كثيرا بحماد بن أبي سليمان، قال سفيان بن عُيَيْنَة: ما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم وحماد، توفي سنة (115) هجرية.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (7/ 114- ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 208- 213).

[8] تفسر القرآن العظيم (2/ 230).

[9] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

ويؤيد الأوّلَ مادةُ اشتقاقها، وفيها قولان[1]:

الأول: إنها مشتقة من الكَلال، وهو الإعياء، فكأنّ الميراث يصير إلى الوارث من بعد إعياء، ومنه قول الأعشى[2]:

فَآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ... ولا مِنْ وَجىً حتّى تلاقي محمّدا

وقال الزمخشري: "استعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتها كالَّةٌ ضعيفة، وإذا جُعِلَتْ صفة للموروث أو الوارث فبمعنى ذي كلالة، كما تقول: فلان من قرابتي، تريد من ذوي قرابتي، ويجوز أن تكون صفة، كالهَجَاجَةِ والفَقَاقَةِ للأحمق"[3].

الثاني: إنها مشتقة مِنْ تَكَلَّلَهُ النَّسَبُ إذا أحاط به، فمن لم يترك والدا ولا ولدا، فقد انقطع طرفاه، وهما عمودا نسبه: الأصول والفروع، وبقي موروثه لمن يتكَلَّله نسبُه، وهم الحواشي، ومنه الإكليل، وهو التاج الذي يحيط بالرأس من جوانبه.

---

[1] ينظر: الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (5/ 1811- 1813، مادة: كلل)، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 121- 122، مادة: كَلَّ)، لسان العرب، ابن منظور (11/ 592- 593، مادة: كلل)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 545- 546)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (2/ 230).

[2] سبقت له ترجمة في هذا البحث (ص 45)، قال ابن الأثير الكاتب في (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) (2/ 166): "الوجى والكلالة معناهما سواء، وإنما حسن تكريره ههنا للإشعار ببعد المسافة".

وينظر: جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ص 80- 81).

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 485).

الأثر الثالث عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْدَهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، ثنا **حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ** عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**}[1]، قَالَ: "نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَنْهَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَبَاعَدُ عَمَّا جَاءَ بِهِ".

"صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيح".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيح الحديث على شرط الشيخين، وأطلق القول بصحته، فأصاب الذهبي

---

[1] الأنعام، من الآية: 26.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 345، رقم الأثر: 3228)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 172 رقم الأثر: 7561)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه الحاكم من طريق أخرى بعده (2/ 245، رقم الأثر: 3229)، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَمَّنْ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**}، قَالَ: "نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ، كَانَ يَنْهَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُؤْذُوهُ، وَيَنْأَى عَنْهُ".

وعن سفيان أخرجه عبد الرزاق في (التفسير) (2/ 46، رقم الأثر: 785) به، ولفظه: "... كَانَ يَنْهَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُؤْذُوا مُحَمَّدًا ﷺ، وَيَنْأَى عَمَّا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ".

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن جرير في (التفسير = جامع البيان في تأويل القرآن) (11/ 313).

وتابع عبدَ الرزاق وكيعُ بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، أخرجه عنهما أيضا ابن جرير في (التفسير= جامع البيان) (11/ 313) به، وزاد وكيع في روايته: "أن يؤمن به".

وأخرجه من طريق وكيع ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم) (4/ 1276- 1277، رقم الأثر: 7191).

وتابع الثوريَّ حَمَّادُ بْنُ شُعَيْب، أخرجه عنه سعيد بن منصور في (السنن = التفسير) (5/ 10، رقم الأثر: 874)، فقال: نَا حَمَّادُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَمَّنْ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وتابعه أيضا أبو محمد الأسدي، أخرجه ابن جرير في (التفسير = جامع البيان) (11/ 314)، فقال: حدثنا هنّاد قال، حدثنا يونس بن بكير عن أبي محمد الأسدي عن حبيب بن أبي ثابت، قال: حدثني من سمع ابن عباس يقول، وقال أبو محمد في روايته: "... كان ينهى عن أذى محمد، وينأى عما جاء به أن يتّبعه".

وخالف أبو محمد الأسدي - وهو قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ - في رواية أخرى، فرواه عن حبيب بن أَبِي ثابِتٍ عن ابن عَبَّاسٍ دون واسطة، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (12/ 133، رقم الأثر: 12682)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عَوْنُ بْنُ سَلَّامٍ، ثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ به، ولفظه كلفظ الرواية السابقة غير أنه قال: "... كَانَ يَنْهَى عَنْ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ ...".

في نفي الشرطية، وأخطأ في القول بصحة إسناده، وبيان ذلك كالآتي:

أولا - حمزة بن حبيب، وهو الزيات، الكوفي، أحد القراء السبعة، تفرد مسلم بالرواية له[1].

ثانيا - بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ لم يرو له الشيخان، ولا أحد من أصحاب السنن إلا النسائي، روى له أثرا واحدا في اسم أبي هريرة في (السنن الكبرى)[2]، وقال عقبه: "وبَكْرُ بن بَكَّار ليس بالقوي في الحديث"، وقال في (الضعفاء والمتروكون)[3]: "ليس بثقة".

وقال أبو حاتم الرازي أيضا: "ليس بالقوي"[4].

وفصّل في موضع آخر، فقال بعد أن ذكر له حديثا اضطرب فيه: "وهذا من تخليط بكر بن بكار؛ فإنه سيء الحفظ، ضعيف الحديث"[5].

وقال ابن معين: "ليس بشيء"[6].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له بعض المناكير: "ولبَكْرِ بن بَكّار أَحَادِيثُ حِسَانٌ غرائبٌ صالحة، وهو ممن يُكْتَبُ حديثه، وله غير ما ذكرت وليس حديثه بالمنكر جدا"[7].

وذكره العقيلي في (الضعفاء)[8]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[9]، وقال: "رُبّما أَخطَأَ".

وروى أبو الشيخ الأصبهاني في (طبقات المحدثين)[10] عن أبي عاصم النبيل - وهو من أقرانه - أنه سئل عنه، فقال: "ثقة".

قال الباحث: وقد خالف في هذا الحديث، فذكر سعيد بن جبير بين حبيب بن أبي ثابت وابن عباس، وقد أبهمه سفيان الثوري ومن معه، كما سبق في تخريج الحديث، والقول قول سفيان ومن معه.

ثالثا - محمد بن مَنْدَه الأصبهانيُّ، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[11]، فقال: "نزيل الرَّيّ، روى عن

---

(1) ينظر: (ص 113- 114) من هذا البحث.

(2) (1/ 204 - تحت الحديث رقم: 319).

(3) (ص 25).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 383).

(5) المصدر نفسه - ترجمة: الحارث بن بدل (3/ 69- 70).

(6) تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 209).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 201)

(8) (1/ 149- 150)،

(9) (8/ 146).

(10) (2/ 51- 52)، وينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 582- 584، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 420).

(11) (8/ 107).

الحسين بن حفص، وبكْر بن بكّار، ومحمد بن بكير الحضرمي، لم يكن عندي بصدوق، أخرج أولا عن محمد بن بكير الحضرمي، فلما كُتِبَ عنه استحلى الحديث، ثم أخرج عن بكر بن بكار، والحسين بن حفص، ولم يكن سنُّهُ سِنَّ من يلحقهما".

وقال الخطيب البغدادي: "سمعت أبا نُعَيْم الحافظ يقول: محمد بن مَنْده بن منصور الأصبهاني، حدث بالرَّيِّ وببغداد عن حسين بن حفص، وبكر بن بكار، وضعفه بعض الناس بروايته عن الحسين بن حفص عن شعبة ويونس بن أبي إسحاق، لأن الحسين لا تعرف له عنهما رواية"[1].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[2].

♦ وشيخ الحاكم أحد الأئمة الحفاظ الثقات، وقد أكثر عنه الحاكم جدا جدا، وتقدم له غير هذا الحديث.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

دل هذا الأثر على أن المراد بقوله، تعالى: {**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**}: المشركون الذين ينهون عن أذية النبي ﷺ ويدافعون عنه، وهم متباعدون عما جاء به من الحق، لا يؤمنون به، ولا يتبعونه على ذلك، كما هو حال أبي طالب الذي نزلت فيه الآية، لو صح الخبر، وهو وإن كان موقوفا، فهو في حكم المرفوع.

وقيل إن المراد: المشركون الذين ينهونَ الناس عن اتباع النبي ﷺ والقبول بما جاء به، أوعن الاستماع إلى القرآن والعمل بما فيه، وينأون بأنفسهم عن ذلك، والمعنى أنهم جمعوا بين الصد والتكذيب، والضلال والإضلال.

ورجح ابن جرير الطبري هذا المعنى الثاني؛ لدلالة سياق الآية عليه: سابقها ولاحقها، واستظهره أبو حيان الأندلسي، وابن كثير الدمشقي، وعزاه أبو حيان إلى الجمهور[3].

---

[1] (4/ 73- 74)، وينظر: تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (2/ 163)، أبو نعيم الأصبهاني، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (5/ 393- 394).

[2] (9/ 154).

[3] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (11/ 311- 316)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (4/ 471- 472)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (3/ 247- 248).

الأثر الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفِيدُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، ثنا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "قَالَ أَبُو جَهْلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: قَدْ نَعْلَمُ - يَا مُحَمَّدُ - أَنَّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَلَا نُكَذِّبُكَ، وَلَكِنْ نُكَذِّبُ الَّذِي جِئْتَ بِهِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"ما خرّجا لناجية شيئا".

تعليق الباحث:

نَاجِيَةُ بن كعب لم يخرّج له الشيخان؛ لأنه ليس على شرطهما، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[3]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

---

(1) الأنعام، الآية: 33.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 345، رقم الأثر: 3230)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 635، رقم الأثر: 14775)، ولم يعزه لغير الحاكم، وفاته أن الترمذي أخرجه في (السنن) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب: ومن سورة الأنعام، 5/ 261، رقم الأثر: 3064) مختصرا من طريق معاوية بن هشام عن سُفْيَانَ عن أبي إسحاق، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ عَنْ عَلِيٍّ "أَنَّ أَبَا جَهْلٍ، قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا لَا نُكَذِّبُكَ، وَلَكِنْ نُكَذِّبُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {**فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**}".

ومن طريق معاوية أخرجه أيضا ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم) (4/ 1282، رقم الأثر: 7234)، فقال: حدثنا أبي، ثنا محمد ابن فضيل البزاز، نزيل مكة، ثنا معاوية بن هشام به.

وقال الترمذي عقبه: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَاجِيَةَ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، **وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَهَذَا أَصَحُّ**".

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي - التي ساقها الترمذي - أخرجه أيضا ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم) (4/ 1282، رقم الأثر: 7235)، وابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان) (11/ 334).

قال الباحث: وتابع عبدَ الرحمن بنَ مهدي يحيى بنُ آدم، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (11/ 334)، فقال: حدثنا ابن وكيع، قال، حدثنا يحيى بن آدم، عن سفيان به، نحوه، ليس فيه علي.

وتابعه أيضا عبدُالعزيزِ بنُ أبي عثمانَ، أخرجه أبو طاهر المُخلِّص في (المُخَلِّصِيَّات) (1/ 312- 313، رقم الأثر: 489) مطولا، فقال: أخبرنا محمدٌ، قالَ: حدثنا عبدُاللهِ، حدثنا محمدُ بنُ حميدٍ، حدثنا عبدُالعزيزِ بنُ أبي عثمانَ، حدثنا سفيانُ عن أبي إسحاقَ الهمْدانيِّ عن ناجيةَ بنِ كعبٍ، قالَ: قالَ أبو جهلٍ للنبيِّ ﷺ: إنَّا لا نتهمُكَ، إنَّكَ لَتصلُ الرحمَ، وتَصدقُ الحديثَ، ولكنْ نتهِم الذي تأْتي به، فأنزلَ اللهُ، عزَّ وجلَّ: {**فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُون**}.

(3) (8/ 107).

وقال البيهقي: "وناجية بن كعب الأسدي لم تثبت عدالته عند صاحبي الصحيح"[1].

وليّنه يحيى بن معين، وأبو حاتم، فقال الأول: "صالح"، وقال الثاني: "شيخ"[2].

وقال ابن حبان: "كان شيخا صالحا إلا أن في حديثه تخليطا، لا يشبه حديثَ أقرانه الثقات عن علي، فلا يعجبني الاحتجاج إذا انفرد، وفيما وافق الثقات، فإن احتجَّ به محتج، أرجو أنه لم يُجَرَّحْ في فعله ذلك"[3].

قال الباحث: والظاهر من كلام ابن حبان فيه وإيرادِهِ في كتابه (المجروحين) تضعيفُه، وحَمَلَه الذهبي على التوقف[4]، وذكر ابن حجر العسقلاني أن ابن حبان أورده في كتابه (الثقات)، فوهم في ذلك[5]، وأورده ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات)[6]، لكنه قال كما قال أبو حاتم: "صالح"، وليس في توثيقه عن أحد من أئمة الحديث إلا قول العجلي: "تابعيٌّ، ثقة"[7]، وهو معروف بتساهله في التوثيق عموما[8]، فقول ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ثقة" - فيه نظر.

♦ وأبو إسحاق هو السبيعي عمرو بن عبد الله.

♦ وإسرائيل الراوي عنه هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، حفيد أبي إسحاق السبيعي، وهو أحد الثقات، لا سيما في جده، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"[10]، ولكن محمد بن سابق، الراوي عنه في حفظه كلام، وإن أخرج له الشيخان[11]، ولذلك قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[12]: "صدوق".

واختلف فيه قول الذهبي، فمرة قال: "صدوق"[13]، ومرة قال: "وهو ثقة عندي"[14]، ومَنْ دونه، كلاهما ثقة إن شاء الله.

---

[1] السنن الكبرى (1/ 454).
[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 486).
[3] المجروحين (3/ 57).
[4] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 239)، المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 692).
[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 357).
[6] (ص 243).
[7] معرفة الثقات (2/ 308).
[8] ينظر: (ص 72) من هذا البحث.
[9] (ص 557).
[10] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 131).
[11] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 555)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 154).
[12] (ص 479).
[13] من تكلم فيه وهو موثق (ص 162).
[14] ميزان الاعتدال (3/ 555).

وقد خالف إسرائيلَ سفيانُ الثوريُّ في رواية عبد الرحمن بن مهدي - ومَنْ معه - عنه، كما سبق في تخريج الحديث، وهي مقدمة على رواية معاوية بن هشام الموصولة عن الثوري؛ فإن ابن مهدي ثقة ثبت، وإمام علم، وحافظ كبير، وكانت له عناية خاصة بحديث سفيان الثوري، ثم إن هشاما فيه كلامٌ من جهة حفظه[1]، وقد لخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]، فقال: "صدوق، له أوهام"، وقد سبق عن الترمذي أن الرواية المرسلة أصح، وقال في (العلل الكبير)[3]: "سألت محمدا (يعني: ابن إسماعيل البخاري) عن هذا الحديث (يعني: حديث هشام)، فقال: الصحيح عن أبي إسحاق عن ناجية عن النبي ﷺ مرسل".

وقال الدارقطني في حديث هشام: "وغيره يرويه عن الثوري مرسلا، لا يذكر فيه عليا، وهو المحفوظ، وقيل: عن معاوية بن هشام عن شيبان، ولا يصح، وإنما هو سفيان، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة مرسلا عن النبي ﷺ"[4].

قال الباحث: وأبو ميسرة هو عَمْرو بن شرحبيل الهمداني، الكوفي، وهو أحد الثقات، ومن رجال الشيخين[5]، وهذا اختلاف آخر في إسناد الحديث ذكره الدارقطني، يوهن من رواية إسرائيل الموصولة، والظاهر من عبارة البخاري التي ذكرها الترمذي أن رواية سفيان المرسلة مقدمة على رواية إسرائيل الموصولة التي ذكرها الحاكمُ، وتفرد بها، وسواءٌ أكان هذا أم ذاك، فإسناد الأثر ضعيف على كل حال؛ لضعف ناجية!

وأحسن من أثر ابن ناجية ما أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم)[6] عن أبي يزيد المدني، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا بِشْر بْنُ الْمُبَشِّرِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ سَلَّامِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ أَبَا جَهْلٍ فَصَافَحَهُ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَلَا أَرَاكَ تُصَافِحُ هَذَا الصَّابِئَ؟! فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي أَعْلَمُ إِنَّهُ لَنَبِيٌّ، وَلَكِنْ مَتَى كُنَّا لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ تَبَعًا؟! وَتَلَا أَبُو يَزِيدَ: {**فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**}.

وهذا أيضا مرسل، ورجاله ثقات غير بشر بن المبشّر ترجمه البخاري في (التاريخ الكبير)[7]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[8]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وقد روى عن شعبة وهشيم وغيرهما، وروى عنه جمع، وأورده ابن حبان في (الثقات)[9]، وضعفه أبو الفتح الأزدي[10]، وهو متعنت في التجريح، كما قال الذهبي: "وعليه

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 385)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 196).

(2) (ص 538).

(3) (ص354).

(4) العلل (4/ 143).

(5) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (22/ 60- 63).

(6) (4/ 1283، رقم الأثر: 7239).

(7) (2/ 84).

(8) (2/ 366- 367).

(9) (8/ 138).

(10) ينظر: ميزان الاعتدال (1/ 324).

في كتابه في (الضعفاء) مؤاخذات، فإنه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم"[1].

وتابعه إسحاقُ بن سليمان الرَّازِيُّ، وهو أحد الثقات، أخرجه ابن بَطّة العُكْبُري في (الإبانة الكبرى)[2]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْآدَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ به، نحوه، وقال في آخره: "قَالَ: فَنَزَلَتْ {**فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**}".

وأبو يزيد المدني، هو سهيل بن أَبي صالح السمّان، وهو معدود في صغار التابعين، لكن ليس له رواية عن أحد من الصحابة، وهو من كبار الحفاظ، ومن الثقات الأثبات، لكنه أصابه مرض في آخر حياته تغير به حفظه، وقيل: مات له أخ فَوَجِدَ عليه، فنسي كثيراً من حديثه، وقد روى له مسلم في الأصول واحتج به، وأكثر رواياته عنه في الشواهد، وأما البخاري فروى له مقرونا ومعلّقا فقط، وعِيب عليه في ذلك[3].

وقال الحاكم: "سهيل أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلمٌ الروايةَ عنه في الأصول والشواهد إلا أن غالبها في الشواهد، وقد روى عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة، الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق: إنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره"[4].

وقال الذهبي: "ما نَقَمُوا من سُهَيْلٍ إلا أنه مرض، ونسي بعض حديثه"[5].

وسلّام الراوي عنه عراقيٌّ بصريٌّ، فينظر في روايته عنه، هل روى عنه بعد اختلاطه أم لا؟ لكن قال العلائي لما ذكر سهيلا في (المختلطين)[6]: "احتج به مسلم، فيمكن أن يكون من القسم الأول".

قال الباحث: والقسم الأول عنده هم الذين قال عنهم في (مقدمته): "مَنْ لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا، ولم يحط من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه؛ فسلم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما".

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لضعف ناجِيَةَ بنِ كعب، والأصح عنه أيضا أنه مرسل، ليس فيه عليٌّ، لكن مرسل أبي يزيد المدني قد يدل على أن له أصلا في سبب نزول الآية، وأنها نزلت بسبب أبي جهل.

---

[1] سير أعلام النبلاء (16/ 348).

[2] (2/ 895، رقم الأثر: 1247).

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 458- 459)، من تكلم فيه وهو موثَّق، الذهبي (ص 250- 253).

[4] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 264) نقلا عن الحاكم من كتابه (المدخل إلى الصحيح - باب من عيب على مسلم إخراجُ حديثه).

[5] تاريخ الإسلام (3/ 670).

[6] (ص50).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر - في صورته الموقوفة أو المرسلة - في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه يتعلق بسبب نزول الآية، اشتمل الأثر على مثال عملي لما كان عليه قوم النبي ﷺ، الذين لم يقبلوا دعوته وناصبوه العداء - من اعتقادهم صدقَه وصدقَ ما جاء به مع تكذيبهم له في الظاهر عنادا وحسدا واستكبارا، وهذا هو الجحود، وهو إنكار ما هو معروف، وهذا كما قاله الله - تعالى - في فرعون وقومه: {**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**}[1]، وكما قاله في اليهود الذين أدركوه: {**الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**}[2]، وأمّا التكذيب المجرد، فهو الذي ينعقد عليه القلب مع التكذيب في الظاهر، وربما كان في زمن النبي ﷺ من هذا حاله، ولكن دلائل صدقه ﷺ كانت ظاهرة للعموم، لا سيما لمن عايشه وخالطه، وكان يرى مدخله ومخرجه، ويشاهد أحواله.

وجاء في قراءة نافع، والكسائي لآية الأنعام: {**فَإِنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَكَ**} بسكون الكاف وتخفيف الذال، قال بعض أهل اللغة: إنَّ (أَكْذَبَهُ) هو بمعنى كذَّبَ ما جاء به، ولم ينسب مَنْ جاء به إلى الكذب، وهو منقول عن الكسائي والزجاج.

وقال بعضهم: هو بمعنى وجده كاذبا، كما يقال: أحمده، بمعنى وجده محمودا، أي: لا يجدون ما جئت به كذبا، ويجوز أن يكون المعنى: لا يثبتون عليك أنك كاذب، لأنه يقال: (أكذبْتُه)، إذا احتججتَ عليه، وبيّنتَ أنه كاذب.

وهذه الأقوال كلها في قراءة التخفيف تتفق في نفي التكذيب لشخص النبي ﷺ، وإثبات نسبة الكذب لِمَا جاء به، بخلاف قراءة التشديد.

قال الفرّاء: "ومعنى التخفيف - والله أعلم -: لا يجعلونك كذَّابًا، وإنَّما يريدونَ أن ما جئت بِهِ باطل؛ لأنهم لَمْ يجرّبوا عَلَيْهِ ﷺ كذبًا فيكذّبوه، وإنَّما أكذبوه، أي: [قالوا:] ما جئت بِهِ كذبٌ لا نعرفه، والتكذيب: أن يُقال: كَذَبت"[3].

وقال بعض أهل اللغة: إن القراءتين بمعنى واحد[4].

---

[1] النمل، من الآية: 14.

[2] المائدة، الآية: 146.

[3] معاني القرآن (1/ 331)، وما بين المكوفتين زيادة يقتضيها السياق، ليست بالأصل.

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (11/ 330- 334)، معاني القرآن، النحاس (2/ 417- 419)، المبسوط في القراءات العشر، ابن مِهران (ص 193)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (4/ 487- 490)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (7/ 198- 200).

الأثر الخامس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ، رَأَى كَأَنَّ قَدَمَيْهِ عَلَى خَضِرَةٍ دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ"، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ: {**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**}[1]، قَالَ: "يَا لَا أُمَّ لَكَ، ذَاكَ نُورُهُ، وَهُوَ نُورُهُ، إِذَا تَجَلَّى بِنُورِهِ لَا يُدْرِكُهُ شَيْءٌ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

" بل إبراهيم متروك".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بإبراهيم بن الحكم، وهو متفق على ضعفه، وأكثرهم على تركه[3]؛ ولذلك قال الذهبي في

---

(1) الأنعام، من الآية: 103.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 346، رقم الأثر: 3234)،

ومن طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (11/ 242، رقم الأثر: 11619)، وأبو يعلى الخليلي في (الفوائد) (ص 53، رقم الأثر: 16) عن أبيه به، نحوه.

وقال أبو يعلى: "تَابَعَهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَكَمِ، وَتَابَعَ الْحَكَمَ مَيْمُونٌ الْعَدَنِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ".

قال الباحث: وتابع إبراهيمَ بنَ الحكم سَلْمُ بن جعفر، أخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب: ومن سورة والنجم، 5/ 395، رقم الأثر: 3279)، وابن أبي عاصم في (كتاب السنة) (1/ 190، رقم الأثر: 437) من طريق سَلْمِ بن جعْفَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ به، نحوه، وطريق الترمذي وابن أبي عاصم إلى سلم واحدة، وزادا - واللفظ للترمذي -: "[وَقَدْ] رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ - [تبارك وتعالى] - مَرَّتَيْنِ"، والزيادة الأولى بين المعكوفتين في هذه الزيادة للترمذي، والأخرى لابن أبي عاصم.

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ".

وقال ابن أبي عاصم: "وَفِيهِ كلام".

وتابع إبراهيمَ أيضا يزيدُ بن أبي حكيم العدني، أخرجه ابن خزيمة في (كتاب التوحيد) (2/ 481)، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (4/ 1363، رقم الأثر: 7738)، واللّالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (3/ 576، رقم الأثر: 920) من طرق عن يزيدَ بن أبي حكيم العدني عن الحكم بن أبان به، نحوه.

وتابعه أيضا موسى بن عبد العزيز القنباري، أخرجه ابن خزيمة أيضا في (كتاب التوحيد) (2/ 482- 483)، فقال: حدثنا عبد الرحمن بن بشر ابن الحكم، قال: ثنا موسى بن عبد العزيز القنباري، **موسى أصله فارسي سكن اليمن**، قال: حدثني الحكم بن أبان به، نحوه.

تنبيه: إسناد ابن خزيمة فيه تحريف في الأصل.

وأما متابعة حفص بن عمر التي أشار إليها أبو يعلى، فلم أقف عليها، وكذلك متابعة مَيْمُونٍ العَدَني لأبيه: الحكم بن أبان، ومميمون لم أجد من ذكره!

ولفظ اللالكائي وابن خزيمة من الطريق الثانية: "**لا أم لك، ذلك نوره، الذي هو نوره، إذا تجلى بنوره لا يدركه شيء**"، وهو أقربها إلى الحاكم.

(3) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 100).

(المغني في الضعفاء)[1]: " تركوه، وقلَّ من مشاه على ضعفه".

وقال ابن حبان: "وكان يخطىء، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[2].

وقال ابن عدي: "وبلاؤه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[3].

قال الباحث: وقد تابعه على روايته هذه سَلْمُ بن جعفر ومَنْ معه، كما سبق في تخريج الأثر، لكنه تفرد بقوله: "رَأَى كَأَنَّ قَدَمَيْهِ عَلَى خَضِرَةٍ دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ"، فهذه الزيادة من منكراته.

وسَلْمٌ وثقه علي ابن المديني وغيره[4]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[5]، وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق، تكلم فيه الأزدي بغير حجة".

ويزيدُ بن أبي حكيم العدني صدوق، كما قاله ابن حجر العسقلاني أيضا في (تقريب التهذيب)[7].

وأما القِنْباري، فقال الذهبي: "ما أعلمه روى عن غير الحكم بن أبان ... ولم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبدا، ولكن ما هو بالحجة"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: " صدوق، سيء الحفظ".

فهذه المتابعات الثلاث - سَلْم، ويزيد، والقِنْباري - كلها يشد بعضها بعضا، وشيخهم فيها، وهو الحكم بن أبان، وثقه يحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وأثنى عليه سفيان بن عيينة[10].

وقال أبو زرعة الرازي: "صالح"[11].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[12]، وقال: "وربما أخطأ، وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم

---

[1] (1/ 12).

[2] المجروحين (1/ 114)

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 394).

[4] ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 103)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 112).

[5] (8/ 297).

[6] (ص 245).

[7] (ص 600).

[8] ميزان الاعتدال (4/ 212).

[9] (ص 558).

[10] ينظر: تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 110)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 113- 114)، معرفة الثقات، العجلي (1/ 311)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 364).

[11] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 113)

[12] (6/ 185- 186).

ابن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف".

وقال ابن عدي: "فيه ضعف"[1].

ولخص ابن حجر حاله في (تقريب التهذيب)[2]، فقال: "صدوق، عابد، وله أوهام".

فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وقد حسن له الترمذي روايته هذه، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وإسحاق بن إبراهيم، هو ابن راهويه الحنظلي، أحد الأئمة الأعلام، ومحمد بن عبد السلام، الراوي عنه، وثقه الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[3]، وشيخ الحاكم أحدُ الأئمة الحفاظ الثقات، وقد تقدم لهذه السلسلة الثلاثية عدد من الأحاديث[4].

الحكم على الأثر:

حسن دون قوله: "رَأَى كَأَنَّ قَدَمَيْهِ عَلَى خَضِرَةٍ دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ".

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن النبي ﷺ رأى ربه في الدنيا، رآه مرتين، لكن كلام ابن عباس ليس صريحا في أن مراده بالرؤية الرؤيةُ بالعين، وقد جاء عنه أيضا أن النبي ﷺ رأى ربه بقلبه مرتين، وفي كلامه هنا ما يدل على استحالة الرؤية العينية منه ﷺ، ومن غيره، وقد أنكرت عائشة رؤيته ﷺ ربه في الدنيا بعينه.

وهذه المسألة من المسائل التي اشتهر الخلاف فيها بين السلف، وقد سبق الكلام فيها بشيء من التفصيل، فيُكتفى به[5].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 225 - ترجمة حسين بن عيسى الحنفي).

[2] (ص 174).

[3] (2/ 164).

[4] وينظر: (ص 191) من هذا البحث.

[5] ينظر: (ص 207- 208) من هذا البحث.

الفصل الثالث:
أحاديث الفَسْر وآثاره من التوبة إلى الكهف

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الثالث: أحاديث الفَسْر وآثاره من التوبة إلى الكهف:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ **أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ**، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ، بِهَمْدَانَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَزَّازُ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، ثنا **أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ** عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَارَقَهَا وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ، وَهُوَ دِينُ اللَّهِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَبَلَّغُوهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَبْلَ مَرْجِ الْأَحَادِيثِ، وَاخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوُا الزَّكَاةَ، فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ}**[1]، **وَقَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {فَإِنْ تَابُوا}، يَقُولُ: خَلَعُوا الْأَوْثَانَ وَعِبَادَتَهَا، [قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى:]**[2] **{وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ}**[3].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[4].

تعليق الذهبي:

"صدر الخبر مرفوع، وسائره مدرج فيما أُرَى".

---

[1] التوبة، من الآية: 5.

[2] ما بين المعكوفتين سقط من (المستدرك)، وهو مثبت عند البيهقي الذي ساق الحديث من طريقه، وهكذا ذكره ابن ماجه، وابن جرير الطبري، ومحمد بن نصر، كما سيأتي في تخريج الحديث.

[3] التوبة، من الآية: 11.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 362، رقم الحديث: 3277)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (9/ 172، رقم الحديث: 6440)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 8، رقم الحديث: 1086)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في (المسند = بغية الباحث) (1/ 152، رقم الحديث 7)، وعنه أبو يعلى الموصلي في (المسند) - كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (12/ 370، رقم الحديث: 2910) - عن يحيى بن بُكَيْر عن أبي جعفر الرازي به، نحوه.

وأخرجه ابن ماجه في (السنن) (المقدمة - بابٌ في الإيمان، 1/ 27، رقم الحديث: 70) من طريق عبيد الله بن موسى التي ذكرها الحاكم، ومن طريق أبي أحمد الزُّبَيْري، كلاهما عن أبي جعفر به، نحوه.

ومن طريق عبيد الله بن موسى أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (14/ 135- 136).

قال الباحث: وفي هذه الطرق كلها: يحيى بن بكير، وعبيد الله بن موسى عند ابن ماجه، وابن جرير، وأبي أحمد الزبيري - التصريح بأن قوله: "**وَهُوَ دِينُ اللَّهِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ** ... - **إلخ**" من كلام أنس، أدرجه بعض الرواة في الحديث المرفوع.

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (13/ 132، رقم الحديث: 6524)، فقال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن أبي بكير به، فساقه بنحوه مساقا واحدا دون تفصيل وبيان، ثم قال: "آخر الحديث عندي - والله أعلم -: "**فارقها، وهو عنها راض**"، وباقيه عندي من كلام الربيع بن أنس".

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (1/ 86، رقم الحديث: 1) من طريق خامسة، وساقه منها، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَا **حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ** ثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ به، نحوه، ثم أعقبه بطريق عبيد الله بن موسى منبها على ما في الطريق الأولى من الإدراج.

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بناءً على غلبة ظنه بأن في الحديث إدراجا، وأن المرفوع منه صدره فقط، وهو قوله: "**مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَارَقَهَا وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ**"، وقد سبقه إلى مثل هذا أبو بكر البزّار، كما سبق في تخريج الحديث، ولكن بعض روايات الحديث وطرقه لم تُبْقِ مجالا للشك في ذلك، وصرحت - أيضا - بأن المدرج من قول أنس بن مالك، لا من قول الرَّبِيعِ، كما نزع إليه البزار.

قال الباحث: وهذا بالنظر إلى متن الحديث، وأما بالنظر إلى إسناده، فقد سكت عليه الذهبي، وأبو جعفر الرازي، الذي عليه مدار الحديث، وثقه جمع من الأئمة، وتكلم فيه كثير منهم من جهة حفظه[1]، وهو مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن ماهان،، وهو صاحب حديث القنوت في الفجر[2]، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "صدوق، سيء الحفظ، خصوصا عن مغيرة".

والمغيرة، هو ابن مِقْسم الضبي، أحد الأعلام الثقات الأثبات.

وأما الذهبي، فقد أورده في (المغني في الضعفاء)[4]، وقال: "صدوق"، وقال في (ميزان الاعتدال)[5]: "صالح الحديث"، وهو ما يقتضي أنه حسن الحديث عنده؛ ولذلك لم يتعقب الحاكم في هذا الحديث، ولا في غيره من الأحاديث التي صحح فيها لأبي جعفر الرازي من (المستدرك)، ولكن في رواية أبي جعفر عن الربيع بن أنس خصوصا كلام أيضا، كما في روايته عن المغيرة بن مقسم، ذكر ذلك ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس من (الثقات)[6]، فقال: "والناس يتقون حديثه، ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطرابا كثيرا".

ومن اضطرابه في هذا الحديث، فيما يظهر للباحث، أنه كان يدرج كلام أنس ابن مالك في الحديث أحيانا، وأحيانا أخرى يميزه، فينسبه إليه، ولا يبعد أن يكون هذا المدرج من كلام الربيع بن أنس، لا من كلام أنس بن مالك، كما رجّحه البزّار.

♦ والربيع بن أنس، وثقه العجلي[7]، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[8].

وقال النسائي: "ليس به بأس"[9].

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 280- 281)، المجروحين، ابن حبان (2/ 120)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 319- 320)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (12/ 59).

(2) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني (12/ 141- 152، رقم الحديث: 5574).

(3) (ص 629).

(4) (2/ 500).

(5) (3/ 319).

(6) (4/ 228).

(7) ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 350).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 454).

(9) تهذيب الكمال، المزي (9/ 61).

وأورده ابن حبان في (الثقات)، كما سبق قبل أسطر.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوق له أوهام".

♦ ومَنْ دون أبي جعفر من الطريقين كلهم ثقات غير أحمد بن مهران، وهو أحمد بن مِهران بن خالد، أبو جعفر اليزدي، الأصبهاني، لم يوثقه غير ابن حبان[2]، وغير محمد بن عبد الله شيخ الحاكم من الطريق الأولى، وهو الصفّار، فلم يُذكر بجرح ولا تعديل في الرواية، والظاهر من ترجمته أنه صدوق، فهو أحد الحفاظ الكبار، والعباد الزهاد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)[3].

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لضعف أبي جعفر الرازي، لا سيّما في روايته عن المغيرة بن مِقسم والربيع بن أنس، وهذا الحديث منها، وآخره مدرج من كلام أنس بن مالك أو الربيع بن أنس.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان منزلة الصلاة من الدين، وأنها أعظم أركانه العملية المتعلقة بحق الخالق، جل وعلا، وعلى بيان منزلة الزكاة منه، وأنها أعظم الحقوق المالية المتعلقة بالمخلوقين، ومصداق ذلك في آيتي التوبة من القرآن الكريم: أن عصمة الكافر في دمه وماله مشروطة بإقامة الصلاة والالتزام بإيتاء الزكاة مع التوبة من الكفر، وهذا المعنى الذي دلت عليه الآيتان، دلت عليه السنة النبوية أيضا، وذلك في قوله ﷺ: "**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**"، أخرجه البخاري ومسلم في (صحيحيهما)[4] من حديث ابن عمر، واللفظ للبخاري، كما دل عليه أيضا إجماع الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين[5].

---

[1] (ص 205).

[2] ينظر: الثقات، ابن حبان (8/ 48، 52- 53)، تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعين الأصبهاني (1/ 128)، تاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 695)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 316).

[3] ينظر: تاريخ نيسابور - التلخيص، الحاكم (ص 106)، تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (2/ 241)، طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح (1/ 179- 182)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 437- 438)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف الدوسري (2/ 1067- 1070).

[4] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (2/ 192- 193).

[5] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (14/ 135- 136)، أحكام القرآن، ابن العربي (2/ 457)، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (5/ 373)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (4/ 111- 112)

الحديث الثاني:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى بْنِ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ، ثنا أَبِي، ثنا غَيْلَانُ بْنُ جَامِعٍ عَنْ عُثْمَانَ أَبِي[1] الْقَطَّانِ الْخُزَاعِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: {**الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**}[2]، كَبُرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُنَا أَنْ يَتْرُكَ مَالًا لِوَلَدِهِ يَبْقَى بَعْدَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنَا أُفَرِّجُ عَنْكُمْ، قَالَ: فَانْطَلَقُوا، وَانْطَلَقَ عُمَرُ، وَاتَّبَعَهُ ثَوْبَانُ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ كَبُرَ عَلَى أَصْحَابِكَ هَذِهِ الْآيَةُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطَيِّبَ بِهَا مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا فَرَضَ الْمَوَارِيثَ فِي أَمْوَالٍ تَبْقَى بَعْدَكُمْ**"، قَالَ: فَكَبَّرَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "**أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَيْرِ مَا يَكْنِزُهُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب".

---

[1] في الأصل "بن"، وهو تحريف، والتصحيح من (السنن الكبرى)، و(شعب الإيمان)، وغيرهما من المصادر، كما سيأتي في التخريج.

[2] التوبة، من الآية: 34.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 363، رقم الحديث: 3281)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الزكاة - باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه، 4/ 140، رقم الحديث: 7236)، و(شعب الإيمان) (8/ 18، رقم الحديث: 3035).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الزكاة - 1/ 567، رقم الحديث: 1487) من طريق أخرى، فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْعَنَزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْمُحَارِبِيُّ به، ثنا أَبِي، ثنا غَيْلَانُ بْنُ جَامِعٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ به، نحوه، فأسقط من هذه الطريق عثمان بين غيلان بن جامع وجعفر بن إياس، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وسكت عليه الذهبي!!

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 28، رقم الحديث: 8830) من الطريقين، وأوهم أنه موصول في الطريق الثانية بذكر عثمان!

وأخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الزكاة - بَابٌ فِي حقوق المال، 2/ 126، رقم الحديث: 1664)، فقال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عن يَحْيَى بْنِ يَعْلَى الْمُحَارِبِيّ به، وأسقط أيضا عثمان بينهما.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (4/ 378، رقم الحديث: 2499)، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (6/ 1788، رقم الحديث: 10080)، وابن الأعرابي في (المعجم) (3/ 888- 890، رقم الحديث: 1855)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الزكاة - باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه، 4/ 140، رقم الحديث: 7235)، وضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (13/ 71- 72، رقم الحديث: 112) من أربع طرق أخرى عن يحيى بن يَعْلَى الْمُحَارِبِيّ به، فذكروا كلهم عثمان.

وقال البيهقي: "وقصّر به بعض الرواة عن يحيى، فلم يذكر في إسناده عثمان أبا اليقظان".

وقال ضياء الدين المقدسي: "رَوَاهُ أَحْمد بن إِبْرَاهِيم الدَّوْرَقِي، وَسليمَان الشَّاذَكُونِي، وَغَيرهمَا عَن يحيى بن يعلى بن الْحَارِث عَن أَبِيه عَن غيلَان بن جَامع عَن عُثْمَان بن عُمَيْر أبي الْيَقظَان عَن جَعْفَر بن إِيَاس، فزادا فِي إِسْنَاده عُثْمَان بن عُمَيْر، وَهُوَ مُتَكَلم فِيهِ، فَإِن كَانَ غيلَان سَمعه من جَعْفَر بن إِيَاس وَإِلَّا فقد دلسه".

تعليق الباحث:

لم يعرف الذهبي عثمان؛ لأنه تحرّف عنده، كما سبق التنبيه إليه، وهو عثمان ابن عُمَير، أبو اليقظان البجلي، الكوفي، ويقال له: عثمان بن قيس، ويقال: عثمان بن أبي حُمَيْد، وهو متفق على ضعفه، وضعفه بعضهم جدا[1]، وهو ممن سأل عنه الحاكم شيخه الدارقطني، فقال: "قلت: فعثمان بن عمير البجلي؟ قال: زائغ لم يُحْتَجَّ به"[2].

ولخص حاله ابن حجر العسقلاني، فقال في (تقريب التهذيب)[3]: "ضعيف، واختلط، وكان يدلّس، ويغلو في التشيع".

وأكثر الرواة عن يحيى أثبتوه في رواياتهم بين غيلانَ بنِ جامِعٍ وجعفرِ بن إياس، كما سبق في تخريج الحديث، مما يدل على أن غيلان لم يسمعه من جعفر، وإن كان من شيوخه، فقد يكون هذا من تدليسه، وهو غير معروف بالتدليس، ولم يُذكر به، وفي مقابل هؤلاء أسقط عثمانَ ثقتان: عليُّ بن المديني، وعثمانُ بن أبي شيبة، وطريق هؤلاء وهذين جميعا إلى غيلان واحدة، ورجالها: يحيى بن يعلى، ووالده يعلى، وشيخه غيلان -كلهم ثقات، رجال الشيخين غير غيلان، تفرد مسلم بالرواية له!!

♦ وجعفر بن إياس، هو أبو بشر الواسطي، وهو أحد الثقات، أخرج له أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، وهو معدود في التابعين، ولكن تكلم شعبة بن الحجاج في روايته عن مجاهد[4]، وقال ابن عدي: "حدّث عنه شعبة، وهُشَيْم، وغيرهما بأحاديث مشاهير وغرائب، وأرجو أنه لا بأس به"[5].

♦ وإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ، الراوي عن يحيى، أحد الثقات، وقد تابعه جمعٌ على زيادة "عثمان بن عُمَير" في إسناده، كما سبق في تخريج الحديث، فروايتهم أرجح؛ لأنهم أكثر.

♦ وابن عقبة شيخُ الحاكم، أحد الأعلام الثقات، وهو ممن أكثر الحاكم من الرواية عنهم في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الحديث.

والحديث أورده ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6]، وحكم عليه بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لضعف أبي اليقظان عثمان بن عُمَير واختلاطه، وهو أيضا مدلس، وقد عنعنه، ولم يصرح بالسماع في روايته.

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 161)، المجروحين، ابن حبان (2/ 95- 96)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 282- 286)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 50- 51)، تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 926)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 132).

[2] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 245).

[3] (ص 386)، وقد فات ابن حجر العسقلاني في (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين)، فلم يذكره.

[4] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 402- 403)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 139).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 393).

[6] (3/ 484- 488، رقم الحديث: 1319).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المال المكنوز إذا أدى صاحبه ما عليه من الزكاة فيه - لم يدخل في عموم قوله، تعالى: {**الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**}، ولم يلحقه الوعيد، ويشهد لهذا المعنى ما رواه مالك في (الموطإ)[1] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْكَنْزِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: "هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ".

وقال ابن رجب الحنبلي: "الآيةُ ذَمٌّ ووعيدٌ لمن يمنعُ حقوقَ ماله الواجبة من الزكاة، وصلةِ الرَّحم، وقِرى الضيفِ، والإنفاقِ في النوائبِ"[2].

قال الباحث: وذهب الطاهر ابن عاشور إلى أن الآية نزلت في المنافقين الذين انكمشوا عن النفقة في غزوة تبوك، فهم المراد بالآية، لأن السورة نزلت إثر هذه الغزوة، وكانت غزوة تبوك في وقت عسرة، وكانت الحاجة إلى العُدَّة والظهر شديدة، وأن سبيل الله في الآية هو الجهاد في سبيل الله، وهو أخص من سبل الخير العامة، التي يجب الإنفاق فيها، وأن وجوب الإنفاق في الجهاد أعم من الواجب المستمر، وهو الزكاة، قال: "والوعيد منوط بالكنز وعدم الإنفاق، فليس الكنز وحده بمتوعد عليه، وليست الآية في معرض أحكام ادخار المال ... ولا داعي إلى تأويل الكنز بالمال الذي لم تُؤَدَّ زكاتُه حين وجوبها، ولا إلى تأويل الإنفاق بأداء الزكاة الواجبة، ولا إلى تأويل سبيل الله بالصدقات الواجبة"[3].

---

[1] (كتاب الزكاة - باب ما جاء في الكنز، 1/ 256، رقم الأثر: 21).

[2] روائع التفسير (1/ 513)، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (3/ 28).

[3] التحرير والتنوير (10/ 177).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَنْبَأَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِئٍ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فِي الْمَقَابِرِ، وَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَأَمَرَنَا فَجَلَسْنَا، ثُمَّ تَخَطَّا الْقُبُورَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَبْرٍ مِنْهَا، فَنَاجَاهُ طَوِيلًا، ثُمَّ ارْتَفَعَ نَحِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاكِيًا، فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا، فَتَلَقَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الَّذِي أَبْكَاكَ؟ فَقَدْ أَبْكَانَا، وَأَفْزَعَنَا، فَجَاءَ، فَجَلَسَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: "**أَفْزَعَكُمْ بُكَائِي**؟"، فَقُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "**إِنَّ الْقَبْرَ الَّذِي رَأَيْتُمُونِي أُنَاجِي فِيهِ، قَبْرُ أُمِّي آمِنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ، وَإِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَتِهَا، فَأَذِنَ لِي فِيهِ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الِاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي فِيهِ، وَنَزَلَ عَلَيَّ: {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ}**[1]، حَتَّى خَتَمَ الْآيَةَ، {**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ**}[2]؛ **فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ الْوَلَدَ لِوَالِدِهِ مِنَ الرِّقَّةِ، فَذَلِكَ الَّذِي أَبْكَانِي**".

"صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ هَكَذَا بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، إِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ مُخْتَصَرًا"[3].

تعليق الذهبي:

"أيوب بن هانئ ضعفه ابن معين".

تعليق الباحث:

وهو كما قال الذهبي، وقد نقل عنه تضعيفه عباس بن محمد الدُّوري، ونقل عنه أيضا إعلاله هذا الحديث بالإرسال، أي: الانقطاع، فقال: "قال يحيى: هذا في كتب ابن جريج مرسل فيما أظن، ولكن هذا حديث ليس يساوي شيئا"[4].

---

[1] التوبة، من الآية: 133.

[2] التوبة، من الآية: 114.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 366، رقم الحديث: 3292)، وعنه البيهقي في (دلائل النبوة) (1/ 189).

وأخرجه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (6/ 285، رقم الحديث: 2487)، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (6/ 1893- 1894، رقم الحديث: 10051)، والشاشي في (المسند) (1/ 395، رقم الحديث: 397)، وابن حبان في (الصحيح) (3/ 261، رقم الحديث: 981)، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان) (1/ 442)، وابن الشجري في (الأمالي الخميسية - ترتيب الأمالي) (2/ 414، رقم الحديث: 2946) من طرق أخرى بعدد رؤوسهم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عن ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِئٍ به، وفيه زيادة في آخره عند أكثرهم، مختصرةً ومطولة.

وتابع ابنَ وهب عبد الرزاق في (المصنف) (3/ 572، رقم الحديث: 7614)، ومحمدُ بْنُ جُعْشُمٍ عند الفاكهي في (أخبار مكة) (4/ 28، رقم الحديث: 2372) عن ابن جريج، ولكن خالفا في إسناده، فقالا: عن ابن جريج، قال: حُدِّثْتُ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، فأبهما الواسطة بينه بين مسروق!

[4] تاريخ ابن معين (4/ 484).

وقال: أبو حاتم الرازي: " شيخ كوفي، صالح"[1].

وقال الدارقطني: "ابن هانئ الذي حدث عنه ابن جريج يعتبر به"[2].

وأيوب بن هانئ لم يرو عنه إلا ابن جريج، كما أشار الدارقطني، ولم يوثقه أحد، ومع ذلك فقد أورده ابن حبان في (الثقات)[3] مع تضعيف ابن معين وتليين أبي حاتم له!

ومع هذا كله فقد قال الذهبي في (الكاشف)[4]: "صدوق"، ويحتمل أن يكون في عبارته سقط، فقد أورده في (المغني في الضعفاء)[5]، واكتفى فيه بتضعيف ابن معين، وزاد عليه في (ميزان الاعتدال)[6] قولَ أبي حاتم.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، فيه لين".

♦ وعبد الله بن وهب، هو أبو محمد المِصْرِي، الفقيه، أحد الحفاظ الثقات الأثبات، وقد خالفه عبدُ الرزاق في وصله عن ابن جريج، كما سبق في تخريج الحديث، وفي كلام يحيى بن معين، وهو ضعيف على كل حال، مرسلا كان أم موصولا!

قال الباحث: وقصة زيارته ﷺ قبرَ أمه، واستئذانه ربَّه في الاستغفار لها، وبكائه وإبكائه من حوله، أخرجها مسلم في (الصحيح)[8]، وغيرُه من حديث أبي هريرة، وليس فيها ذكر لنزول الآية بسبب ذلك، وقد جاء في سبب نزولها مناسبتان أُخريان:

الأولى: استغفاره ﷺ لعمه أبي طالب، أخرجها البخاري ومسلم في (الصحيحين)، وغيرُهما[9] من طريق محمد بن شاهب الزهري، قال: قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**"، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**أَمَا وَاللهِ ،لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**"، فَأَنْزَلَ اللهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ**}[10]، وَأَنْزَلَ اللهُ - تَعَالَى - فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: {**إِنَّكَ**

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 261).

[2] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 15).

[3] (6/ 55- 56).

[4] (ص 262).

[5] (1/ 97).

[6] (1/ 249).

[7] (ص 119).

[8] (كتاب الجنائز - باب استئذان النبي ﷺ ربَّه عز وجل في زيارة قبر أمه، 2/ 671، رقم الحديث: 976).

[9] ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (9/ 237، رقم الحديث: 6830).

[10] التوبة، الآية: 113.

لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}[1].

الثانية: استغفار رجل من الصحابة لأبويْهِ المشركَيْنِ، أخرجه أحمد في (المسند)[2]، فقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ لِأَبَوَيْهِ، وَهُمَا مُشْرِكَانِ، فَقُلْتُ: تَسْتَغْفِرُ لِأَبَوَيْكَ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟! فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدِ اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ، وَهُوَ مُشْرِكٌ؟! قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَنَزَلَتْ: {**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ**} إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَأَنْزَلَ اللهُ: {**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ**}[3].

ومن طريق وكيع أخرجه الترمذي في (السنن)[4]، ومن طريق عبد الرحمن، وهو ابن مهدي، أخرجه النسائي في (السنن الصغرى)[5]، و(الكبرى)[6].

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن".

قال الباحث: وفي تحسينه نظر، أبو الخليل هو عبد الله بن أبي خليل، ويقال: ابن الخليل، روى عنه أبو إسحاق، وسلمة بن كهيل، وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[7]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[8]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.

وأورده ابن حبان في (الثقات)[9]، وقال: "روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأهل الكوفة".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "مقبول"، أي: عند المتابعة وإلا فهو ليّن الحديث، كما نص على ذلك في مقدمة كتابه[11].

فما ذكره أيوب بن هانئ مع ضعفه وتفرده في سبب نزول الآيتين من سورة التوبة مخالف لما صح عن غيره في ذلك، فيُعد تفرده هذا من منكراته، وقد جنح أبو جعفر الطحاوي إلى جواز تكرار نزولها باختلاف المناسبات الثلاث[12]، ولا مانع من حمل هذه الأحاديث المختلفة على ذلك إذا صحت؛ التماسا للجمع بينها،

---

(1) القصص، الآية: 56.

(2) (2/ 328، رقم الحديث: 1085)، وأخرجه أيضا (2/ 162، رقم الحديث: 771) عن يحيى بن آدم عن سفيان، وفيه: فَنَزَلَتْ: {**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ**} إِلَى قَوْلِهِ: {**تَبَرَّأَ مِنْهُ**} [التوبة: 113، 114].

(3) التوبة، من الآية: 114.

(4) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بابٌ: ومن سورة التوبة، 5/ 281، رقم الحديث: 3101).

(5) (كتاب الجنائز - باب النهي عن الاستغفار للمشركين، 4/ 91، رقم الحديث: 2036).

(6) (2/ 466، 2174).

(7) (5/ 79- 80).

(8) (5/ 45).

(9) (5/ 29).

(10) (ص301).

(11) ينظر: (ص 74).

(12) ينظر: شرح مشكل الآثار (6/ 285).

ودفعا للتعارض، وأما مع ضعفها، فلا حاجة إليه.

♦ وبَحْرُ بْنُ نَصْرٍ، الراوي عن ابن وهب أحد الثقات، ومثله شيخ الحاكم، وهو الأصم، وهو ممن أكثر الحاكم من الرواية عنهم في (المستدرك)، وقد تقدم له غير هذا الحديث[1].

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[2]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَبُو الدَّرْدَاءِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُنِيبِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا أَقْبَلَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكٍ وَاعْتَمَرَ، فَلَمَّا هَبَطَ مِنْ ثَنِيَّةِ عُسْفَانَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْتَنِدُوا إِلَى الْعَقَبَةِ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، فَذَهَبَ، فَنَزَلَ عَلَى قَبْرِ أُمِّهِ، فَنَاجَى رَبَّهُ طَوِيلًا، ثُمَّ إِنَّهُ بَكَى فَاشْتَدَّ بُكَاؤُهُ، وَبَكَى هَؤُلَاءِ لِبُكَائِهِ، وَقَالُوا: مَا بَكَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِهَذَا الْمَكَانِ إِلَّا وَقَدْ أُحْدِثَ فِي أُمَّتِهِ شَيْئًا لَا يُطِيقُهُ، فَلَمَّا بَكَى هَؤُلَاءِ، قَامَ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: "**مَا يُبْكِيكُمْ**؟" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ بَكَيْنا لِبُكائِكَ قُلْنَا: لَعَلَّهُ أُحْدِثَ فِي أُمَّتِكَ شَيْئًا لَا يُطِيقُهُ، قَالَ: "**لَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُ، وَلَكِنْ نَزَلْتُ عَلَى قَبْرِ أُمِّي، فَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يَأْذَنَ لِي فِي شفاعَتِها يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَبَى اللهُ أَنْ يَأْذَنَ لِي فَرَحِمْتُهَا، وَهِيَ أُمِّي، فَبَكَيْتُ، ثُمَّ جَاءَنِي جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ}**[3]، **فَتَبَرَّأْ أَنْتَ مِنْ أُمِّكَ كَمَا تَبَرَّأَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَبِيهِ، فَرَحِمْتُهَا وَهِيَ أُمِّي، وَدَعَوْتُ رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنْ أُمَّتِي أَرْبَعًا، فَرَفَعَ عَنْهُم اثْنَتَيْنِ، وَأَبَى أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمِ اثْنَتَيْنِ، دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمُ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْغَرَقَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنْ لَا يَلْبِسَهُمْ شِيَعًا، وَأَنْ لَا يُذِيقَ بَعْضَهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ، فَرَفَعَ اللهُ عَنْهُمُ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْغَرَقَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمِ اثْنَتَيْنِ: الْقَتْلَ، وَالْهَرْجَ**"، وَإِنَّمَا عَدَلَ إِلَى قَبْرِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مدفونةً تَحْتَ كَذَا وكَذَا، وَكَانَ عُسْفَانُ لَهُمْ.

وإسناده ضعيف جدا، لا يصلح لتقوية حديث ابن مسعود، إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَانَ، قال البخاري: "منكر، لَيْسَ من أهل الحديث"[4]، وكذلك قال أبو أحمد الحاكم: "منكر الحديث"[5].

وقال ابن حبان في ترجمة والده من (الثقات)[6]: "يُتَّقَى حديثُه من رواية ابنه عنه".

♦ ووالده عبد الله، قال أبو حاتم الرازي: "هو ضعيف الحديث"[7].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[8].

وقال العقيلي: "في حديثه وهم كثير"[9].

---

[1] ينظر: (ص 188) من هذا البحث.

[2] (11/ 374، رقم الحديث: 12049).

[3] التوبة، من الآية: 114.

[4] التاريخ الكبير (5/ 178)

[5] المغني في الضعفاء، الذهبي (1/ 72).

[6] (7/ 33).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 143).

[8] الضعفاء والمتروكون (ص62).

[9] الضعفاء الكبير (2/ 290).

وساق له ابن عدي أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس، وعن ثابت البناني عن أنس، وقال: "ولعبد الله ابن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس أحاديث غيرَ ما أمليْتُ غيرُ محفوظة، وعن ثابت عن أنس كذلك"[1].

وقال الدارقطني: "شيخ من أهل خراسان، لم يكن بالقوي"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال: "يخطئ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوق، يخطىء كثيرا"!

وأورد ابن كثير هذا الحديث في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[5]، وقال استنكارا له: "وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسِيَاقٌ عَجِيبٌ!"،

وأورد الألباني حديث ابن مسعود في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6]، وحكم عليه بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لانقطاعه بين ابن جُرَيج ومسروق على الراجح في رواية الحديث.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث بدلالة الآيتين على النهي عن الاستغفار، وهو الدعاء بالمغفرة، لمن مات على غير الإسلام، ولو كان أقرب الناس؛ لأن الكفر يقطع الموالاة بين المسلم وصاحبه، وقد جاء النهي في الآية بصيغة النفي مبالغةً في التنزه عن هذا الاستغفار، وأما استغفار إبراهيم لأبيه، فهو وعدٌ وعده إياه في حياته رجاء أن يسلم، ويتوب من الشرك، وهذا الوعد هو المذكور في قوله، تعالى: {**سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي**}[7]، فلما مات أبوه على الشرك، انقطع رجاؤه من إسلامه وتوبته، فتبرأ منه، وانتهى عن الاستغفار له، وقد بين الله - تعالى - في سورة (الممتحنة) أن الاستغفار للمشركين مستثنى من الأسوة بإبراهيم، والأسوة الاقتداء، وذلك في قوله، تعالى: {**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ**}[8]، أي: فلا أسوة لكم في إبراهيم في الاستغفار للمشركين[9].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 387).

[2] العلل (12/ 384).

[3] (7/ 52)، وأورد أيضا في موضع آخر، كما سبق في الكلام على ابنه.

[4] (ص 319).

[5] (4/ 222- 223).

[6] (11/ 221- 224، رقم الحديث: 5131).

[7] مريم، من الآية: 47.

[8] الممتحنة، من الآية: 4.

[9] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (14/ 509)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي (2/ 528)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (3/ 428)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (11/ 43- 46).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْإِسْفِرَايِينِيُّ، ثنا عُمَيْرُ بْنُ مِرْدَاسٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ الْغَنَوِيُّ، ثنا حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ غَزَاةً لَهُ، قَالَ: فَدَعَا جَعْفَراً، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: لَا أَتَخَلَّفُ بَعْدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبَدًا، قَالَ: فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَزَمَ عَلَيَّ لَمَا تَخَلَّفْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: فَبَكَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا يُبْكِيكَ يَا عَلِيُّ**؟"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُبْكِينِي خِصَالٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ: تَقُولُ قُرَيْشٌ غَدًا: مَا أَسْرَعَ مَا تَخَلَّفَ عَنِ ابْنِ عَمِّهِ، وَخَذَلَهُ، وَيُبْكِينِي خَصْلَةٌ أُخْرَى: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَتَعَرَّضَ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {**وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا**}[1] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَكُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَتَعَرَّضَ لِفَضْلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَمَّا قَوْلُكَ تَقُولُ قُرَيْشٌ مَا أَسْرَعَ مَا تَخَلَّفَ عَنِ ابْنِ عَمِّهِ، وَخَذَلَهُ، فَإِنَّ لَكَ بِي أُسْوَةً، قَدْ قَالُوا سَاحِرٌ، وَكَاهِنٌ، وَكَذَّابٌ، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟ وَأَمَّا قَوْلُكَ أَتَعَرَّضُ لِفَضْلِ اللَّهِ، فَهَذِهِ أَبْهَارٌ مِنْ فُلْفُلٍ جَاءَنَا مِنَ الْيَمَنِ، فَبِعْهُ، وَاسْتَمْتِعْ بِهِ أَنْتَ وَفَاطِمَةُ حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"أنَّى له الصحة، والوضع لائح عليه؟! [وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي، منكر الحديث عن حكيم بن جبير، وهو ضعيف يترفض][3]".

تعليق الباحث:

استنكر الذهبي هذا الحديث جِدّاً من جهة متنه، وأعل إسناده، بعلتين، وبهما أعله ابن حجر العسقلاني أيضا، كما سبق عنه في تخريج الحديث:

الأولى: عبد الله بْنُ بُكَيْرٍ الْغَنَوِيُّ، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم في

---

[1] التوبة، من الآية: 120.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 367، رقم الحديث: 3294)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 338، رقم الحديث: 14149)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه هو أيضا بقوله: "بل هو شبه الموضوع، وعبد الله بن بكير وشيخُه ضعيفان".

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (3/ 59، رقم الحديث: 817)، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (6/ 1908، رقم الحديث: 10111)، من طريقين آخرين عن عبد الله بن بُكَيْرٍ به إلا أن ابن أبي حاتم اختصره، فلم يذكر أوله وآخره.

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا يُحفظ عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"، وذكر أن حكيم بن جبير ضعيف.

[3] هذه الزيادة ليست في الأصل، وهي ثابتة عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 812، رقم الحديث: 314)، وطبعة دار المنهاج القويم (4/ 304، رقم الحديث:3331).

[4] (5/ 53).

(الجرح والتعديل)[1]، وسكتا عنه، فلم يذكراه بجرح ولا تعديل.

وأورده ابن عديّ في (الكامل في الضعفاء)[2]، وساق له بعض المناكير، وقال: "ولعبد الله بن بكير أحاديث إفرادات عن محمد بن سوقة، وعن غيره، مما ينفرد به، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما".

قال الباحث: فاته ما نقله عباس بن محمد الدُّوري عن يحيى بن معينٍ من قوله فيه: "لا بأس به"[3]، وما نقله الذهبي عن زكريا بن يحيى السّاجيّ من قوله فيه: "من أهل الصدق، وليس بقوي"[4].

وقد أورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، وقال: "حديثه منكر، وقَبِلَهُ بعضهم، وقال أبو حاتم: كان من عُتُقِ الشيعة".

وأورد له الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[6] حديثا آخر في موضع آخر، وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: "ابن بُكَيْر الغنوي منكر الحديث".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وكأنه المراد فيما سبق من قول الذهبي: "وقَبِله بعضهم"، وقد يكون مراده بالقبول: الاعتبار به، كما فعل ابن معين والسَّاجيّ.

الثانية: حَكِيمُ بنُ جُبَيْرٍ، وهو متفق على ضعفه عند أئمة الحديث ونقاده، بل تركه بعضهم، وكان غاليا في التشيع، متلبسا بالرفض[8]، والحمل عليه في هذا الحديث أقرب من الحمل فيه على صاحبه، وقد أبعد الحاكم جدا في قوله، وقد صحح له حديثا آخر في فضل الآية الكرسي[9]: "والشيخان لم يخرّجا عن حكيم بن جبير لوَهَنٍ في رواياته، إنما تركاه لغلوه في التشيع"، وذلك لأمرين:

الأول: إطباق الأئمة قبله على ضعفه، وفيهم من ضعفه جدا!

الثاني: أنّ البخاري ذكر في كتابه (التاريخ الكبير)[10] أنّ شعبة تكلّم فيه، وأنّ يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي كانا لا يحدّثان عنه!!

♦ وباقي رجال الحديث ثقات.

---

[1] (5/ 16).

[2] (5/ 410- 411).

[3] تاريخ ابن معين (3/ 404).

[4] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 399).

[5] (1/ 333).

[6] (كتاب الأحكام، 4/ 101، رقم الحديث: 7012).

[7] (8/ 335).

[8] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (3/ 16)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1/ 201- 202)، الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 316)، المجروحين، ابن حبان (1/ 246- 247)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 505 وما بعدها)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 583- 584)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 383).

[9] ينظر: المستدرك على الصحيحين (1/ 748، رقم الحديث: 2059).

[10] (3/ 16).

الحكم على الحديث:

منكَرٌ سندا ومتنا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ما كان عليه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من رغبته في الجهاد وحرصه عليه؛ لإغاظة أعداء الله، والنيْلِ منهم قتلا وأسرا، وألماً وقَرْحاً، وهزيمةً وغنيمةً[1] - نصرةً لدين الله - عز وجل - في الدنيا، وطمعا فيما عنده من الأجر العظيم في الآخرة، وقد يكون في غيره من الأحاديث الصحيحة ما يغني عنه في الدلالة على هذا المعنى، ولكن ساقه الحاكم لما فيه من ذكر الآية مع صحته عنده، وتمام الآية: {**إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**}.

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (14/ 561- 562)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي (2/ 534).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَنْبَأَ شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**جَعَلَ جِبْرِيلُ يَدُسُّ الطِّينَ فِي فِيِّ فِرْعَوْنَ مَخَافَةَ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ شُعْبَةَ أَوْقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ"[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 270، رقم الحديث: 3303)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 20، رقم الحديث: 8945)، وتصحف عنده "سعيد بن مسعود" إلى "سعيد بن منصور"، وهو على الصواب في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني (7/ 186، رقم الحديث: 7598).

وأخرجه أحمد في (المسند) (4/ 45، رقم الحديث: 2144، 5، 245، رقم الحديث: 3154)، فقال: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - قَالَ (أي: شعبة): رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -، قال: "**إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَدُسُّ فِي فَمِ فِرْعَوْنَ الطِّينَ، مَخَافَةَ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ**".

ومن طريقه أخرجه الحاكم أيضا في (المستدرك) (كتاب الإيمان، 1/ 124، رقم الحديث: 188)، وضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (10/ 242، رقم الحديث: 257).

وتابع أحمدَ بن حنبل **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَار**، أخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (9/ 52، رقم الحديث: 6182)، فقال: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ به.

وتابعه أيضا **خالد بن الحارث**، أخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بابٌ: ومن سورة يونس، 5/ 287، رقم الحديث: 3108)، والحاكم أيضا في (المستدرك) (كتاب التوبة والإنابة، 4/ 278، رقم الحديث: 7634) من طريقين عن خالِدِ بْنِ الحَارِثِ، قال الترمذي: قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، وقال الحاكم: ثنا شعبة به.

قال الترمذي في روايته: "**خَشْيَةَ أَنْ يَقُولَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ، أَوْ خَشْيَةَ أَنْ يَرْحَمَهُ اللَّهُ**".

وقال الحاكم في روايته: "**خَشْيَةَ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ**".

وقال الترمذي عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"!

وتابع أحمدَ بنَ حنبلٍ أيضا **محمد بن المثنى**، أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (11/ 241، رقم الحديث: 5018)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب التفسير - [باب] قوله تعالى: {**حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت**} [يونس: 90]، 10/ 125، رقم الحديث: 11174)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (15/ 190- 191).

ثلاثتهم: البزار، والنسائي، وابن جرير عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ به.

وتابعه أيضا **أبو النضر هاشم بن القاسم**، أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 21، رقم الحديث: 8946)، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْإِيَادِيُّ بِبَغْدَادَ، نا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْخُرَاسَانِيِّ، نا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ، نا أَبُو النَّضْرِ، نا شُعْبَةُ به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في (المسند) (4: 344- 345، رقم الحديث: 2740) عن شعبة به، فجزم برفعه، ولم يذكر الشك من شعبة، وخالف في سياق الحديث، فقال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**قَالَ لِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ، فَأَدُسُّهُ فِي فِيِّ فِرْعَوْنَ؛ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ**".

ومن طريق أبي داود أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير = تفسير القرآن العظيم) (6/ 1982، رقم الحديث: 10562)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 22، رقم الحديث: 8947).

تعليق الباحث:

ظاهر كلام الذهبي تصحيح الحديث على شرط الشيخين مرفوعا خلافا للحاكم الذي ذكر أن أكثر أصحاب شعبة أوقفوه، ومقتضى ذلك أن يكون الراجح عنده في رواية شعبة الوقف، لا كما رواه عنه النضر بن شُمَيْل في هذا الحديث، وقد تابعه على رفعه أبو داود الطيالسي، كما سبق في تخريج الحديث، ولم أقف على من ذكره عن شعبة موقوفا دون شك إلا وكيعاً، وهو من رواية ابنِهِ سفيانَ عنه عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ولفظه: "**أنَّ فرعون لما أدركه الغرق، جعل جبريل يحشو في فيه التراب؛ خشية أن يغفر له**"، أخرجه عنه ابن جرير في (التفسير = جامع البيان)[1]، وسفيان بن وكيع مجمع على ضعفه، وقد كان له ورّاق سوء يُدْخِلُ عليه ما ليس من حديثه، فاستحق من أجله الترك[2].

وشعبة - في رواية أحمد ومن معه - روى هذا الحديث عن شيخين: عدي بن ثابت، وعطاء بن السائب، رفعه أحدهما، وأوقفه الآخر، لكن شكَّ شعبة فيمن رفعه منهما، وفيمن أوقفه، كما رواه عنه محمد بن جعفر، وقد يكون ذلك منه على سبيل الإبهام لا الشك، وعدي وعطاء كلاهما ثقة، ورواية شعبة عن عطاء قديمة قبل اختلاطه، كما قال يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي[3]، ومحمد بن جعفر هو الحكم في حديث شعبة عند الاختلاف، كما قال عبد الله بن المبارك؛ لأنه صاحب كتاب، وكان من أصح الناس كتابا[4]، ولكن يبقى النظر في الزيادة، وهي الرفع من أحدهما، هل هي مقبولة هنا أم هي خاضعة للترجيح؟!

قال الباحث: والثاني هو الذي عليه العمل عند أهل الحديث، فينظر في القرائن والمرجحات[5]، وليس هناك ما يرجح بينهما في نظر الباحث من جهة الرواية، فالواجب والحال هذه التوقف، والأقرب بالنظر إلى المعنى أن يكون من كلام ابن عباس موقوفا عليه، أخذه عن بعض علماء أهل الكتاب.

وقد رواه عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا عليه، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[6]، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[7] من طريقين عن أبي خالد الأحمر عنه.

قال ابن جرير في روايته: "قال جبريل، عليه السلام: لقد حشوتُ فاهُ الحَمْأةَ مَخَافَةَ أَنْ تدركه الرحمة".

وقال ابن أبي حاتم: "لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ، أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ، آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلا الَّذِي آمَنَتْ به بنوا إِسْرَائِيلَ، قَالَ: فَخَافَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ أَنْ يسبق رَحْمَةُ اللَّهِ فِيهِ غَضَبَهُ، فَجَعَلَ يَأْخُذُ الْحَالَ بِجَنَاحَيْهِ، فَيَضْرِبُ بِهِ وَجْهَهِ، فَيَرْفُسُهُ".

---

[1] (15/ 193).

[2] ينظر: (ص 56) من هذا البحث.

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 333- 334).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 221)، تهذيب الكمال، المزي (25/ 7- 8).

[5] ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (2/605- 613، 687 وما بعدها).

[6] (15/ 193).

[7] (6/ 1982، رقم الأثر: 10563).

وعمر بن عبد الله - وقد ينسب إلى جده يَعْلى - ضعيف باتفاقهم، وضعفه بعضهم جدا[1].

♦ وسعيد بن مسعود، هو أبو عثمان العامري، المروزي، أحد الثقات[2]، والمحبوبي أيضا أحد الثقات، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له عن سعيد بن مسعود أكثر من حديث.

هذا، وقد جاء الحديث عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا من غير هذا الوجه، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولا - المرفوع: أخرجه أبو داود الطيالسي في (المسند)[3]، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وأخرجه أحمد في (المسند)[4]، وعبد بن حُميد في (المسند - المنتخب)[5]، وعنه الترمذي في (السنن)[6]، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[8]، والطبراني في (المعجم الكبير)[9]، والحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[10]، وأبو الحجّاج المزي في (تهذيب الكمال)[11] من طرق أخرى عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِرْعَوْنَ، قَالَ**: {**آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**}[12]، **فَقَالَ جِبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ، فَأَدُسُّهُ فِي فِيهِ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ**".

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن"، وسكت عليه الحاكم والذهبي.

قال الباحث: وإسناده ضعيف، له علتان:

الأولى: يوسف بن مهران، لم يرو عنه إلا علي بن زيد، ووثقه ابن سعد، وأبو زرعة الرازي[13]، وليّنه أبو حاتم الرازي، فقال: "يُكْتَب حديثُه، ويُذاكَر به"[14]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[15].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[16]: "ليّن الحديث".

---

(1) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري (ص 80)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 118- 119)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 64- 66)، تهذيب الكمال، المزي (21/ 417- 420)، المغني في ضعفاء، الذهبي (2/ 470).

(2) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (3/ 897- 898)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (12/ 504- 505).

(3) (4/ 411، رقم الحديث: 2816).

(4) (4/ 82، رقم الحديث: 2203، 5/ 30، رقم الحديث: 2820).

(5) (1/ 22، رقم الحديث: 664).

(6) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بابٌ: ومن سورة يونس، 5/ 287، رقم الحديث: 3107).

(7) (15/ 192).

(8) - (6/ 1982، رقم الحديث: 10561).

(9) (12/ 216، رقم الحديث: 12932).

(10) (كتاب التوبة والإنابة، 4/ 278، رقم الحديث: 7635).

(11) (32/ 465).

(12) يونس، من الآية: 90.

(13) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7/ 165)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 229)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 474).

(14) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 229).

(15) (5/ 551).

(16) (ص612).

الثانية: علي بن زيد، هو ابن جُدْعَانَ، وهو ضعيف عند أئمة هذا الشأن، وقد روى له مسلم في (الصحيح) مقرونا[1]، قال شعبة: "وكان رَفّاعا"[2]، أي: يرفع من الأحاديث ما يوقفه غيره، وشرح حاله ابن حبان، فقال: "كان شيخا جليلا، وكان يَهِمُ في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ فاستحق ترك الاحتجاج به"[3].

ثانيا - الموقوف: أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[4]، فقال: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ثنا بِشْرُ بْنُ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي رَوْقٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "فَلَمَّا خَرَجَ آخِرُ أَصْحَابِ مُوسَى، وَدَخَلَ آخِرُ أَصْحَابِ فِرْعَوْنَ، أُوحِيَ إِلَى الْبَحْرِ أَنِ اطْبِقْ عَلَيْهِمْ، فَخَرَجَتْ أُصْبُعُ فِرْعَوْنَ بِلا إِلَهَ إِلا الله الذي آمنت به بنوا إِسْرَائِيلَ، قَالَ جِبْرِيلُ: فَعَرَفْتُ أَنَّ الرَّبَّ رَحِيمٌ، وخفت أن تدركه الرحمة، مسته بِجَنَاحِي، وَقُلْتُ: آلآنَ، وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ، وَكُنْتُ مِنَ الْمُفْسِدِينَ؟".

وإسناده ضعيف، بشر بن عمارة ضعيف، كما في (تقريب التهذيب)[5]، والضحاك لم يلق ابن عباس[6].

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَكَّام عَنْ عَنْبَسة عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَاذَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**قَالَ لِي جِبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَغُطُّهُ، وَأَدُسُّ مِنَ الْحَالِ فِي فِيهِ، مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَيَغْفِرَ لَهُ**"، يَعْنِي: فِرْعَوْنَ.

ومن طريق حكّام أخرجه ابن عدي في (الكامل في الضعفاء)[8]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمد بْنِ زِيَادٍ البصري، حَدَّثَنا علي بن عُمَر، حَدَّثَنا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ به.

ومن طريقه أيضا أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[9]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أنا أَبُو طَاهِرٍ الْمُحَمَّدَابَاذِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ الْقَطَّانُ، نا حَكَّامٌ الرَّازِيُّ به.

وإسناده ضعيف جدا، كثير بن زاذان روى عنه جمعٌ، ولم يُوثَّق، بل قال الأزدي: "فيه نظر"[10]، وأغفله ابن حبان، وقال الذهبي في (الكاشف)[11]: "لا يثبت حديثه"، وقال في .....

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 186- 187)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 333- 344)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 127- 129)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 283- 384).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 186).

(3) المجروحين (2/ 103).

(4) (6/ 1983، رقم الحديث: 10564).

(5) (ص 123).

(6) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 94- 96)، تهذيب الكمال، المزي (13/ 293- 294).

(7) (15/ 191).

(8) (3/ 269)

(9) (12/ 20، رقم الحديث: 8944).

(10) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (24/ 109- 111)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 369).

(11) (2/ 143).

(المغني في الضعفاء)[1]: "حديثه منكر".

قال الباحث: وقد تابعه سعيد بن مَسْرُوقٍ، أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: نا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: نا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ به.

وسعيد بن مسروق، هو الثوري، والد سفيان، وهو أحد الثقات، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، لكن قيس بن الربيع الراوي عنه ساء حفظه لما كَبِرَ، وأدخل عليه ابنه وغيرُه ما ليس من حديثه، فحدث به؛ ولذلك ضعفه بعضهم، وتركه بعضهم[3].

وقد ضعف الذهبي حديث كثير في (سير أعلام النبلاء)[4]، فقال: "حديث غريب، وكثير فيه جهالة".

وقال ابن كثير: "وقد أرسل هذا الحديث جماعة من السلف: قتادة، وإبراهيم التيمي، وميمون بن مهران، ونُقِلَ عن الضَّحّاك بن قيْس: أنه خطب بهذا للناس"[5].

قال الباحث: وهذا يكشف عن علة أخرى، وهي نكارة وصله بذكر أبي هريرة، وكثير بن زاذان لا يصلح مثله للاعتبار بحديثه في الشواهد والمتابعات، فكيف إذا خالف؟!

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني حديث شعبة في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[6]، وصحح رفعه!

الحكم على الحديث:

صحيح موقوفا على ابن عباس، والأشبه أن يكون من الإسرائيليات.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بعض التفاصيل الغيبية التي جاءت في قصة فرعون وسوء عاقبته، وما حصل منه عند غرقه وهلاكه ومعاينته للموت من إيمان واستسلام، كما قال الله، تعالى: {**وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ**}[7]، وقد كتب الله - تعالى - للتوبة أجلا، لا تنفع صاحبها بعده، فلم ينفع فرعونَ إيمانه واستسلامه، كما قال الله - تعالى - في الآية بعدها: {**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**}[8].

---

(1) (2/ 530).

(2) (6/ 71، رقم الحديث: 5823).

(3) ينظر: (ص 120) من هذا البحث.

(4) (13/ 306).

(5) تفسير القرآن العظيم (4/ 294).

(6) (5/ 26- 27، رقم الحديث: 2015).

(7) يونس، الآية: 90.

(8) يونس، الآية: 91.

الحديث السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهُ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثنا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، حَدَّثَنِي فَائِدٌ، مَوْلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **"لَوْ رَحِمَ اللَّهُ أَحَدًا مِنْ قَوْمِ نُوحٍ لَرَحِمَ أُمَّ الصَّبِيِّ"**، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"كَانَ نُوحٌ مَكَثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا يَدْعُوهُمْ، حَتَّى كَانَ آخِرُ زَمَانِهِ غَرَسَ شَجَرَةً، فَعَظُمَتْ، وَذَهَبَتْ كُلَّ مَذْهَبٍ، ثُمَّ قَطَعَهَا، ثُمَّ جَعَلَ يَعْمَلُهَا سَفِينَةً، وَيَمُرُّونَ فَيَسْأَلُونَهُ، فَيَقُولُ: أَعْمَلُهَا سَفِينَةً، فَيَسْخَرُونَ مِنْهُ، وَيَقُولُونَ: تَعْمَلُ سَفِينَةً فِي الْبَرِّ، وَكَيْفَ تَجْرِي؟ قَالَ: سَوْفَ تَعْلَمُونَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا، فَارَ التَّنُّورُ، وَكَثُرَ الْمَاءُ فِي السِّكَكِ، خَشِيَتْ أُمُّ الصَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَكَانَتْ تُحِبُّهُ حُبًّا شَدِيدًا، فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَبَلِ حَتَّى بَلَغَتْ ثُلْمَةً، فَلَمَّا بَلَغَهَا الْمَاءُ خَرَجَتْ بِهِ حَتَّى اسْتَوَتْ عَلَى الْجَبَلِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمَاءُ رَقَبَتَهَا، رَفَعَتْهُ بِيَدِهَا حَتَّى ذَهَبَ بِهَا الْمَاءُ، فَلَوْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَحَدًا لَرَحِمَ أُمَّ الصَّبِيِّ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"إسناده مظلم، وموسى ليس بذاك".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيحه هذا الحديث، وأعله بعلتين:

الأولى: ظلمة إسناده، وأراد بها جهالة إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة، فقد سكت عنه في (الكاشف)[2]، وفي (تاريخ الإسلام)[3]، فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[4]، وقد روى عنه الزهري وغيره من الثقات، وأورده

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 372، رقم الحديث: 3310).

وأخرجه أيضا في (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، 2/ 596، رقم الحديث: 4010)، من طريق أخرى، فقال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاتِي، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي غَزَرَةَ، ثنا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ به، إلا أنه قال في آخره: **"فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَبَلِ حَتَّى بَلَغَتْ ثُلْثَهُ، فَلَمَّا بَلَغَهَا الْمَاءُ خَرَجَتْ بِهِ حَتَّى بَلَغَتْ ثُلُثَيِ الْجَبَلِ، فَلَمَّا بَلَغَهَا خَرَجَتْ حَتَّى اسْتَوَتْ عَلَى الْجَبَلِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمَاءُ رَقَبَتَهَا رَفَعَتْهُ بِيَدِهَا حَتَّى ذَهَبَ بِهِ الْمَاءُ، فَلَوْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَحَدًا لَرَحِمَ أُمَّ الصَّبِيِّ"**.

وقال الحاكم أيضا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وسكت عليه الذهبي هنا.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (16/ 1003، رقم الحديث: 21507) من الطريقين، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (15/ 310)، وابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (6/ 2027، رقم الحديث: 10848) من طرق عن ابن أبي مريم به، ولكن بلفظ الطريق الأخرى للحاكم!

وعزاه الهيثمي في (مجمع الزوائد) (8/ 200، رقم الحديث: 13758) للطبراني في (الأوسط)، وقال: "وفيه موسى بن يعقوب الزمعي، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه ابن المديني، وبقية رجاله ثقات".

[2] (1/ 216).

[3] (2/ 1051).

[4] وينظر: التاريخ الكبير، البخاري (1/ 296- 292)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 111)، فقد ترجما له، وسكتا عنه أيضا.

ابن حبان في (الثقات)[1]، واحتج به البخاري في (الصحيح)[2]، وقال ابن خلفون[3]: "هو ثقة مشهور، وصحح الحاكم حديثه في (مستدركه)"[4].

قال الباحث: وقد ساق له ابن حجر العسقلاني حديثا في ترجمة أبي خُنَيْس الغفاري من (الإصابة في تمييز الصحابة)[5] من رواية أبي أحمد الحاكم وغيره، وحسّن إسناده، وأما في (تهذيب التهذيب)[6]، فنقل عن أبي الحسن بن القطان قوله: "لا يُعْرف له حال"، وبنى عليه حُكْمه فيه في (تقريب التهذيب)[7]، فقال: "مقبول"، أي: عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث، كما نصّ على ذلك في مقدمة الكتاب[8].

الثانية: موسى بن يعقوب، وهو مختلف فيه، وأكثرهم على ضعفه، فقد وثقه يحي بن سعيد القطان[9]، ويحيى ابن معين[10]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[11]، وقال في (مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار)[12]: "وكان يُغْرِب"، يعني: يأتي بالغرائب، أي: المنكرات.

وقال علي بن المديني: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"[13].

وقال أحمد بن حنبل: "لا يعجبني حديثه"[14].

وقال أبو داود: "صالح، قد روى عنه ابن مهدي، ولَهُ مشايخ مجهولون"[15].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[16].

وأورد له ابن عدي بعض مناكيره، وقال: "ولموسى بن يعقوب غيرَ ما ذكرتُ من الحديث - أحاديثُ حسان، يروي عنه ابن أبي فديك، وخالد بْن مخلد، وَهو عندي لا بأس بِهِ وبرواياته"[17].

---

[1] (6/ 6).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 133).

[3] هو أبو بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي، الأندلسي، أحد الحفاظ، وله مصنفات، منها: (المنتقى في الرجال)، و (المفهم في شيوخ البخاري ومسلم)، قال الذهبي: "وكان بصيرًا بصناعة الحديث، حافظًا للرجال، متقنًا"، توفي في ذي القعدة سنة (632) من الهجرة.
ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (4/ 130).

[4] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مُغُلْطاي (1/ 240).

[5] (7/ 92- 93).

[6] (1/ 121).

[7] (ص 91).

[8] ينظر: تقريب التهذيب (ص 74- المقدمة).

[9] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 337)

[10] ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 157).

[11] (7/ 458).

[12] (ص 224)

[13] تهذيب الكمال، المزي (29/ 172).

[14] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 337).

[15] تهذيب الكمال، المزي (29/ 172).

[16] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 57).

[17] المصدر نفسه (8/ 58).

وقال الدارقطني: "لا يُحتج به"[1].

وقال الذهبي هنا: "ليس بذاك"، وقال في (الكاشف)[2]: "فيه لين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق، سيء الحفظ".

♦ وفائد صدوق، كما في (تقريب التهذيب)[4] لابن حجر العسقلاني، فهو حسن الحديث فقط، لا يرقى حديثه إلى مرتبة الصحيح، وابن أبي مريم ومَنْ دونه أعلام حفاظ ثقات.

والحديث أورده ابن كثير في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[5] من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم، وقال: "وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد رُوِيَ عن كَعْبِ الأَحْبَارِ ومجاهدِ بن جبر قصةُ هذا الصبي وأمِّه بنحو من هذا".

وقال في (البداية والنهاية)[6]: "وأحرى بهذا الحديث أن يكون مَوْقُوفاً متلقى عن مثل كعب الأحبار".

وأورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[7]، وحكم عليه بأنه منكر.

الحكم على الحديث:

منكر، والأشبه أن يكون من الإسرائيليات.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بعض التفاصيل الغيبية التي جاءت في قصة نوح مع قومه الذين كفروا به وبرسالته، وبنائه السفينة في آخر عهده بهم، وسخريتهم منه ومن أتباعه المؤمنين، وكيف كانت عاقبتهم السيئة بإغراق الله لهم؟!

وقد ذكر الله هذه النهايات مع قوم نوح في أكثر من موضع في القرآن الكريم، ولا شك أنه كان فيهم الصغير والكبير، والفطيم والرضيع، والرجال والنساء، وقد عمهم الطوفان وأهلَ الأرض جميعا، فلا يبعد أن يقع فيهم مثل هذه الصورة التي جاءت في هذا الحديث على ضعفه ونكارته من جهة إسناده، أو في هذه الحكاية التي لا يمكن أن تكون منقولة إلا عن بعض علماء أهل الكتاب، فليس في هذه الحكاية ما يُستنكر من جهة المعنى، وإن كانت مستنكرة من جهة نسبتها إلى النبي ﷺ.

---

(1) العلل (5/ 112).

(2) (2/ 309).

(3) (ص 554).

(4) (ص 444).

(5) (4/ 325).

(6) (1/ 266).

(7) (12/ 972- 974، رقم الحديث: 5985).

الحديث السابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا مَيْمُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، ثنا الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَنَشٍ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ، وَهُوَ آخِذٌ بِبَابِ الْكَعْبَةِ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَرَفَنِي، فَأَنَا مَنْ عَرَفْتُمْ، وَمَنْ أَنْكَرَنِي، فَأَنَا أَبُو ذَرٍّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **"مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"مُفَضَّلٌ خرّج له الترمذيُّ فقط، ضعفوه".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم في هذا الحديث شيئين:

الأول: أن المفضل لم يخرج له مسلم، فهو ليس على شرطه، بل لم يخرج له من الجماعة إلا الترمذي، وهو كما قال الذهبي، فقد أخرج له حديثا في (السنن)[2]، وقال عقبه: "... والمفضل بن صالح ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 372، رقم الحديث: 3312).

وأخرجه أحمد بن جعفر القطيعي في زياداته على (فضائل الصحابة) لأحمد بن حنبل (2/ 785، رقم الحديث: 1402)، وعنه الحاكم في (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 163، رقم الحديث: 4720)، فقال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ الزَّاهِدُ، بِبَغْدَادَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَرَاطِيسِيُّ، ثنا **مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأُحَمَسِيُّ**، ثنا مُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ به، وسكت عليه الحاكم في هذا الموضع، واستدرك عليه الذهبي هنا أيضا، فقال: "مفضل بن صالح واه".

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (16/ 219، رقم الحديث: 3973)، وعنه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (8/ 154) من طريق ثالث عن المفضل بن صالح، فقال: حدّثنا **سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**، ثنا مُفَضَّل به، نحوه.

وتابع المفضل بن صالح سليمانُ بن مهران الأعمش، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (3/ 45، رقم الحديث: 2637)، و(المعجم الصغير) (1/ 240، رقم الحديث: 391)، وابن قانع في (المسند) -كما في (إتحاف المهرة) (14/ 113) لابن حجر العسقلاني -، فقالا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ سَجَّادَةُ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاهِرٍ الرَّازِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ به، نحوه، وزاد الطبراني: **"وَمَثَلُ بَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ"**.

وقال الطبراني: "لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن عبد القدوس".

وتابعه أيضا عمرو بن ثابت، أخرجه الآجرّيّ في (الشريعة) (5/ 2015، رقم الحديث: 1701)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ**، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ به.

وأخرجه عن عمرو بن ثابت أيضا الطبراني في (المعجم الأوسط) (5/ 354، رقم الحديث: 5536) لكنه خالف في إسناده، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا **عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ**، قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ عَنْ **سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ** عَنْ حَنَشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ به.

[2] (أبواب صفة جهنم عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء أن للنار نفسين، وما ذُكِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مِنْ أهل التوحيد، 4/ 711، رقم الحديث: 2592).

الثاني: أن المفضل ضعفه أئمة الجرح والتعديل، ولم يوثقه معتبر، وكذلك قال الذهبي في (الكاشف)[1]: "ضعفوه"، بل قال البخاري: "مُنكَر الحديث"[2]، وهذا جرح شديد عند البخاري، وكذلك قال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث"[3].

وقال ابن حبان أيضا: "منكر الحديث، كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج به"[4].

وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير، ومنها هذا الحديث، ثم قال: "ولِمُفَضَّلٍ هذا غيرُ ما ذكرتُ ... وسائرُهُ غيرَ ذاك أرجو أن يكون مستقيما"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "ضعيف".

واستنكر الذهبيُّ جدا حديثه هذا في (ميزان الاعتدال)[7]، وذكر أنه أنكرُ حديث رواه!!

قال الباحث: ولكن المفضل لم يتفرد بهذا الحديث، فقد تابعه عليه الأعمش في رواية عبد الله بن عبد القُدّوس، وعمرو بن ثابت في رواية عبّاد بن يعقوب، كما سبق في تخريج الحديث، والأعمش إمام، لكن الراوي عنه - وهو عبد الله بن عبد القدوس - فيه ضعف، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق، رمي بالرفض، وكان أيضا يخطىء"، وقد تفرد بهذا الحديث عن الأعمش، كما سبق في كلام الطبراني عند تخريجه، وعمرو بن ثابت متفق على ضعفه، وضعفه بعضهم جدا[9]، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار!"[10].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "ضعيف، رمي بالرفض".

وللمفضّل متابِع ثالث أشار إليه الدارقطني في (العلل)[12]، وهو يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ويونس مختلف فيه، وقد روى له مسلم[13]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[14]: "صدوق، يهم قليلا".

---

(1) (2/ 289).

(2) التاريخ الأوسط (2/ 263).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 316- 317).

(4) المجروحين (3/ 22).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 154).

(6) (ص 544).

(7) (4/ 167).

(8) (ص 312).

(9) ينظر: الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 80)، الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 261- 262)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 223)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 249- 250)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 9).

(10) المجروحين (2/ 76).

(11) (ص 419).

(12) (6/ 236).

(13) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 381).

(14) (613).

وقد كشف الدارقطني عن علة خفيّة في رواية المفضل ومن تابعه، فقال، وقد سئل عن هذا الحديث: "يرويه أبو إسحاق السبيعي عن حنش، قال ذلك الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومفضل بن صالح، وخالفهم إسرائيل، فرواه عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش، والقول عندي قول إسرائيل"[1].

قال الباحث: ورواية إسرائيل هذه أخرجها الفسوي في (المعرفة والتاريخ)[2]، فقال: حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه عن حنش به.

وعبيد الله هو ابن موسى أحد الثقات المشاهير، روى له الشيخان وباقي الجماعة، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو أحد الثقات، لا سيما في روايته عن جده، وقد روى له الشيخان وباقي الجماعة[3]، قال أخوه عيسى بن يونس: "كان أصحابنا: سفيان وشريك - وعد قوما - إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده"[4].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"[5].

وأبو إسحاق السبيعي أيضا موصوف بالتدليس، ومشهور به[6]، فلو قويت رواية المفضل ومن معه، لكان في رواية حفيده إسرائيل دلالة ظاهرة على تدليسه في روايتهم!!

♦ وحنَشٌ الكناني، هو ابن المعتمر الكوفي، أبو المعتمر، وهو مختلَفٌ فيه، وثقه أبو داود[7]، والعجلي[8]، وقال البخاري: "يتكلمون في حديثه"[9]، وهذا منه جرح شديد[10].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول: حنش بن المعتمر، هو عندي صالح، قلت يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه"[11].

وقال البزار: "حدّث عنه سماك بحديث منكر"[12].

قال الباحث: يشير البزار إلى هذا الحديث، وقد سبقت رواية سماك عنه عند الطبراني في تخريجه، ولكن البلاء فيه ممن دونه!!

---

(1) العلل (6/ 236).

(2) (1/ 538).

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 515- 524).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7/ 24).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 131).

(6) ينظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 42).

(7) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 155).

(8) ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 326).

(9) التاريخ الكبير (3/ 99)، التاريخ الأوسط (1/ 205).

(10) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي (1/ 197).

(11) الجرح والتعديل (3/ 291).

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 51).

وقال النسائي: ليس بالقوي"[1].

وقال ابن حبان: "كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن عليٍّ - عليه السلام - بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به"[2].

وقال ابن عدي: "ولحنش عن علي أحاديثُ عداد، وهو معروف في أصحاب علي مشهور به، وما أظن أنه يروي عن غير علي، وأنه لا بأس به؛ لأن من يروي عنه إنما هو سماك بن حرب والحكم بن عتيبة، وليس بهما بأس"[3].

وأورده العقيلي وجمعٌ في الضعفاء[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، له أوهام".

♦ ويونس بن بكير، أحد أئمة المغازي والسير، مختلف أيضا في الاحتجاج به، وقال الذهبي، وقد نقل أقوال الأئمة فيه: "وهو حسن الحديث"[6].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، يخطئ".

♦ وأحمد بن عبد الجبار العُطَارِدي، الراوي عن ابن بكيرٍ - ضعّفه أبو حاتم وغيره[8]، وقال أبو عبد الله الحاكم نفسُه: "ليس بالقوي عندهم، تركه أَبو العَبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد (يعني: ابن عُقْدة)"[9].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[10]، وقال: "حدثنا عنه أصحابنا، ربما خالف، لم أر في حديثه شيئا يجب أن يُعْدَلَ به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح".

♦ وشيخ الحاكم مَيْمُونُ بن إسحاق روى له الحاكم في مواضع قليلة، وكنّاه بأبي الحسن، وهو صدوق، ترجم له الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[12]، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[13]، وكنّياه بأبي محمد.

---

[1] الضعفاء والمتروكون (ص 35).

[2] المجروحين (1/ 269).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 370).

[4] ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 288)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 51).

[5] (ص 183).

[6] ميزان الاعتدال (4/ 478)، وينظر: سير أعلام النبلاء (9/ 245- 248).

[7] (ص 613).

[8] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 62)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 313- 314)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 17- 19)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 55- 57).

[9] تهذيب الكمال، المزي (1/ 380).

[10] (8/ 45).

[11] (ص 81).

[12] (13/ 211- 212).

[13] (15/ 551).

هذا، وقد جاء الحديث عن أبي ذر من ثلاثة أوجه أخرى:

الأول: يرويه مُسْلِمُ بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر، وله فيه عن الحسن إسنادان، أحدهما عن أبي ذر، والآخر عن عباس، وتفصيل ذلك كالآتي:

1- حَدَّثنا الحسن بن أبي جعفر، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ به.

أخرجه عنه يعقوب بن سفيان الفسوي في (المعرفة والتاريخ)[1].

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار)[2]، والطبراني في (المعجم الكبير)[3]، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)، وابن بِشران في (الأمالي)[4]، والقُضاعي في (مسند الشهاب)[5] من طرق أخرى عن مسلم بن إبراهيم به، وزاد الفسوي، والبزار، والطبراني، والقضاعي في آخره: "**وَمَنْ قَاتَلَنَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ كَانَ كَمَنْ قَاتَلَ مَعَ الدَّجَّالِ**".

وقال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يُرْوَى عن النبي ﷺ إلا عن أبي ذر من هذا الوجه، ولا نعلم تابع الحسن بن أبي جعفر على هذا الحديث أحد".

2 - حَدَّثنا الحسن بن أبي جعفر، قَال: حَدَّثنا أَبُو الصَّهْبَاءِ عَن سَعِيد بْنِ جُبَير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به!

أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار)[6]، والطبراني في (المعجم الكبير)[7]، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)، وأبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)[8]، والقُضاعي في (مسند الشهاب)[9] من طرق عن مسلم بن إبراهيم به.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه إلا الحسن بن أبي جعفر، **والحسن لم يكن بالقوي**، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، وكان أحد العباد".

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه".

وقال ابن عدي في هذا الإسناد والذي قبله: "وهذان الإسنادان لا يرويهما غير الحسن بن أبي جعفر".

قال الباحث: وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه دائر بين الضعف والضعف الشديد، فقد قال ابن معين:

---

(1) (1/ 538).

(2) (9/ 343، رقم الحديث: 3900).

(3) (3/ 45، رقم الحديث: 2636)

(4) (1/ 298).

(5) (2/ 373- 274، الأحاديث رقم: 1343 - 1345).

(6) (11/ 329، رقم الحديث: 5142).

(7) (3/ 46، رقم الحديث: 2638، 12/ 34، رقم الحديث: 12388).

(8) (4/ 306).

(9) (2/ 273، رقم الحديث: 1342).

"ليس بشيء"[1].

وقال أحمد: "ضعيف"[2]، وقال مرة: "كان شيخا صالحا، ولكن كانت عنده أحاديث مناكير، وليس هو بشيء"[3].

وقال عمرو بن علي الفلّاس: "رجل صدوق، منكر الحديث، كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى (القطان) لا يحدث عنه"[4].

وقال البخاري: "منكر الحديث"[5].

وقال ابن أبي حاتم: "ليس بقويّ في الحديث، كان شيخا صالحا، في بعض حديثه إنكار"[6].

وقال أبو داود: "ضعيف، لا أكتب حديثه"[7].

وقال النسائي: "متروك الحديث"[8].

وشرح حاله ابن حبان، فقال: "وكان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدّث وهم فيما يروي، ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كان فاضلا"[9].

وأورد له ابن عدي طائفة من مناكيره، ومنها هذا الحديث بإسناديه، كما سبق في تخريجه، وقال: "والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمد بن جحادة ... وله عن غير ابن جحادة عن ليث عن أيوب، وعلي بن زيد، وأبي الزبير، وغيرهم غير ما ذكرت - أحاديثُ مستقيمة صالحة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي (الفلاس)، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهما، أو شُبِّهَ عليه؛ فغلط"[10].

قال الباحث: وشيخه في الإسناد الأول علي بنُ زيد بن جدعان، وهو أيضا ضعيف، يخطئ ويخالف الثقات المشاهير في رواياتهم[11]، وأبو الصهباء شيخه في الإسناد الثاني اسمه صهيب، وهو البكري، مولىً لابن

---

[1] تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 241).

[2] الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 221).

[3] موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي النوري وآخران (1/ 244) نقلا عن ابن هانئ في (مسائله).

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 29).

[5] التاريخ الكبير (2/ 288)، الضعفاء الصغير (ص 29).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 29).

[7] سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 344).

[8] الضعفاء والمتروكون (ص 24).

[9] المجروحين (1/ 237).

[10] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 143).

[11] ينظر: (ص 246) من هذا البحث.

عباس، وثقه أبو زرعة، وضعفه النسائي، وروى له[1]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "مقبول"، أي: ليّن الحديث إلا إذا توبع، وهو اصطلاح خاص به نص عليه في المقدمة[4].

وذكر ابن أبي حاتم، وابن حبان، والمزي، وغيرهم أن سعيد بن جبير هو الذي يروى عنه، ولم يذكروا له رواية عن سعيد، وهذه نكارة أخرى في نظر الباحث تضاف إلى أصل روايته التي اضطرب فيها، فرواها مرة هكذا ومرة هكذا!!

الوجه الثاني: يرويه أبو هارون العبدي، قال: حدثني شيخٌ، قال: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ.

أخرجه الآجرّي في (الشريعة)[5]، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ به

وأبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جُوَيْن، مشهور بكنيته، وهو متروك، كما في (الكاشف)[6] للذهبي، و(تقريب التهذيب)[7] لابن حجر العسقلاني، ونسبه بعضهم إلى الكذب في الحديث، وكان متلونا: رافضيا تارةً، وخارجيا أخرى[8].

الثالث: يرويه عبد الكريم بن هلال، أخبرني أسلمُ المكّيُّ، أخبرني أبو الطُّفَيل أنه رأى أبا ذر رضي الله عنه، وذكر الحديث بنحوه.

أخرجه أبو يعلى في (المسند) -كما في (المطالب العالية)[9] لابن حجر العسقلاني -، وعنه أبو الشيخ الأصبهاني في (أمثال الحديث)[10]، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [ابْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ]، ثنا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هلال به.

وأخرجه الدولابي في (الكنى والأسماء)[11] من طريق أخرى عن عبد الكريم بن هلال، فأسقط أبا ذر، وجعله من مسند أبي الطفيل، فقال: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، أَبُو سَعِيدٍ الْجُعْفِيُّ،

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 444)، تهذيب الكمال، المزي (13/ 241- 242).

(2) (4/ 381).

(3) (ص 278).

(4) ينظر: تقريب التهذيب (ص 74- المقدمة).

(5) (5/ 2214، رقم الحديث: 1700).

(6) (2/ 53).

(7) (ص 408).

(8) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 363- 364)، المجروحين، ابن حبان (2/ 177)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (2/ 164)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 173- 174)، تهذيب التهذيب (7/ 361).

(9) (16/ 220، رقم الحديث: 3973).

(10) (ص 384، رقم الحديث: 333)، والزيادة في الإسناد له.

(11) (1/ 232، رقم الحديث: 419).

قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هِلَالٍ الْجُعْفِيُّ به.

قال الباحث: ورواية أبي يعلى أصح، يحيى بن سليمان فيه ضعف، فقد ليّنه أبو حاتم الرازي، فقال: "شيخ"[1].

وقال النسائي: "ليس بثقة"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال: "ربما أغرب".

قال الذهبي في (الكاشف)[4]: "صويلح".

وقال في (ميزان الاعتدال)[5]: "وثقه بعض الحفاظ"، ومراده بذلك الدارقطني في ظني[6].

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، يخطئ".

وأما عبد الله بن عمر بن أبان، فقال أبو حاتم: "صدوق"[8]، وروى له مسلم في مواضع من (الصحيح) محتجا به[9]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[10] دون تحفظ.

وقال الذهبي في (الكاشف)[11]: "ثقة".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[12]: "صدوق، فيه تشيع".

ولكن شيخه عبد الكريم الجُعْفي قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[13]: "لا يُدْرى من هو"! ثم نقل تضعيفه عن الأزدي، وأقره ابن حجر في (لسان الميزان)[14].

قال الباحث: وقال ابن حبان في نسبه: "الخَلْقاني، الكوفي"[15].

وأسلم المكي شيخه لم أقف على من ذكره غير ابن حبان، وقد سمّاه، كما مرَّ في الحاشية السابقة.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 154).

(2) تهذيب الكمال، المزي (31/ 371).

(3) (9/ 263).

(4) (2/ 367).

(5) (4/ 382).

(6) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر (11/ 199).

(7) (ص 591).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حات (5/ 110- 111).

(9) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن مَنْجُويَه (1/ 348)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 290).

(10) (8/ 358).

(11) (1/ 578).

(12) (ص 315).

(13) (2/ 647)، ومثله في (المغني في الضعفاء) (2/ 402).

(14) (4/ 52).

(15) (الثقات - ترجمة أسلم بن سليم المكي) (4/ 46)، وينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (42/ 278).

هذا، وللحديث شواهد ثلاث، وتفصيلها كالآتي:

الأول: من حديث عبد الله بن الزبير، أخرجه البزار في (المسند - كشف الأستار)[1]، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ، ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ به، نحوه.

وقال البزار: "لم نسمعه بهذا الإسناد إلا من يحيى".

قال الباحث: وهو أحد الثقات، وكذلك من فوقه كلهم ثقات غير ابن لهيعة؛ فإنه ضعيف، وهو أيضا موصوف بالتدليس، ثم إنه اختلط بعد احتراق كتبه، وكثرت مناكيره، وحديثه قبل احتراقها أمثل، وقد ترك ابن أبي مريم - الراوي عنه في هذا الحديث - الكتابة عنه بعْدُ، ذكر ذلك عنه أبو حاتم الرازي[2].

قال ابن حبان: "وكان شيخا صالحا، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه"[3].

وقال الذهبي: "ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا"[4].

وقال أيضا: "ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه ... أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، وأخرج له أبو داود، والترمذي، والقزويني، وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود"[5].

الثاني: من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[6]، و(المعجم الصغير)[7]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْكِلَابِيُّ، قَالَ: نا أَبِي، قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الصَّائِغِ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ به، وزاد في آخره: "**إِنَّمَا مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ بَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، مَنْ دَخَلَ غُفِرَ لَهُ**".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة الصائغ إلا عبد الرحمن بن أبي حَمّاد، تفرد به عبد العزيز ابن محمد بن ربيعة".

---

[1] (3/ 222، رقم الحديث: 2613).

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 146).

[3] المجروحين (2/ 11)، وينظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 54)، وقد ذكره في المرتبة الخامسة، وهي مرتبة مَن ضُعّف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

[4] تذكرة الحفاظ (1/ 174).

[5] سير أعلام النبلاء (8/ 14).

[6] (6/ 85، رقم الحديث: 5870).

[7] (2/ 84، رقم الحديث: 825)

قال الباحث: وهؤلاء كلهم مجاهيل، لا تراجم لهم؛ ولذلك قال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[1]: "وفيه جماعة لم أعرفهم"! وكذا قال الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[2] معقبا على كلام الطبراني: "ولم أجد من ترجمه (يعني: محمد بن عبد العزيز)، وكذا اللذان فوقه".

وفي الحديث أيضا علة رابعة، وهي عطية، وهو ابن سعد العَوْفي، نقل الذهبي الإجماع على ضعفه[3]، وهو مخروم بتوثيق محمد بن سعد[4]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، يخطىء كثيرا، وكان شيعيا مدلِّسا".

الثالث: من حديث أنس بن مالك، أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[6]، فقال: أخبرنا النجار (عبيد اللَّه بْن محمد بن عبيد)، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَن علي بْن مُحَمَّد بْن شداد المطرز، حَدَّثَنَا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثنا أبو سهيل القطيعي، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بِمَكَّةَ، وَعِيسَى بْنُ وَاقِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وأبان بن أبي عياش متروك الحديث، كما قال ابن معين، وأخمد بن حنبل، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وغيرهم، وقد روى له أبو داود دون غيره من الجماعة مقرونا[7].

وقال أبو عبيد الآجرّي: " قُلْت لأبي داود: "أبان بن أبي عَيَّاش، يُكتب حديثه؟ قال: لا يُكتب حديث أبان"[8].

قال الباحث: فهذه طرق الحديث، وهذه شواهده، وكلها شديدة الضعف، تدور إما على مجهول، أو على شديد الضعف منكر الحديث أو على من حاله إلى ذلك أقرب منه إلى الضعف المنجبر، وأحسنها حديث ابن لهيعة، وهو على ضعفه واختلاطه موصوف بالتدليس عن الضعفاء، بل كثرة هذه الروايات والشواهد الواهية لهذا الحديث، لا تزيد الحديث إلا ضعفا ونكارة، وقد سبق عن الذهبي أنه استنكره جدا، وهو خليق بذلك، وقد أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[9]، وحكم عليه بأنه "ضعيف".

الحكم على الحديث:

منكر.

---

(1) (9/ 168، رقم الحديث: 14981).

(2) (10/ 9).

(3) ينظر: المغني في (الضعفاء) (2/ 436).

(4) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (6/ 305).

(5) (ص 393).

(6) (12/ 90 - ترجمة علي بْن مُحَمَّد بْن شداد، أَبُو الحسن المطرز، رقم الترجمة: 6507).

(7) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 295- 296)، تهذيب الكمال، المزي (2/ 19- 24).

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 319).

(9) (10/ 5- 11، رقم الحديث: 4503).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على الحث على التمسك بهدي آل بيته ﷺ، وأن في ذلك نجاةً في الدنيا من الضلال، ونجاة في الآخرة من العذاب؛ لأنهم - رضي الله عنهم - كانوا على سنته وهديه، ومثلهم في ذلك مثل سفينة نوح التي نجا بها نوح - عليه السلام - ومن اتبعه من المؤمنين، كما حكى الله قصتهم في القرآن الكريم.

وقد جرى التمثيل للتمسك بالسنة بسفينة نوح على لسان السلف، جاء ذلك عن مالك بن أنس، كما رواه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[1]، والهَرَوِيّ في (ذم الكلام وأهله)[2] من طريقين عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُظَفَّرِ [الحافظ]، حَدَّثَنِي الْحَسَن بن أَبِي طيبة المصري [ببغداد]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صالح، قَالَ: قَالَ ابن وهب: كنا عند مالك فَذَكَرْتُ السُّنَّةَ، فَقَالَ مَالِكٌ: "السُّنَّةُ سَفِينَةُ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ".

---

[1] (8/ 308 - ترجمة الْحَسَن بن أَبِي طيبة الْقَاضِي، المصري، رقم الترجمة: 3803)، والزيادة الثانية بين المعكوفتين له.

[2] (5/ 80- 81، رقم الأثر: 872)، والزيادة الأولى بين المعكوفتين له.

الحديث الثامن:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَلْهِمَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلْهَامًا**".

"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِنْ كَانَ الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَفِظَهُ مُتَّصِلًا عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، فَقَدْ حَدَّثَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَمِّي عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّد عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُرْسَلًا، نَحْوُهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط مسلم".

تعليق الباحث:

تعقب الذهبي الحاكم بأن الحديث على شرط مسلم، والصواب أنه ليس على شرط الشيخين، كما قال الحاكم، ولا على شرط واحد منهما، كما قال الذهبي، نعم، جعفر بن محمد تفرد مسلم بالرواية له، ولم يرو له البخاري في (الصحيح)، وإنما روى له في (الأدب المفرد) وغيره[2]، لكن محمد بن عبيد الله أبو ثابت المدني لم

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 374، رقم الحديث: 3315)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (3/ 164- 165، رقم الحديث: 1504).

وقال البيهقي معقبا على رواية الحاكم المرسلة: "وهو المحفوظ".

وأخرجه الحاكم أيضا في (تفسير سورة حم السجدة، 2/ 476، رقم الحديث: 3641) - وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (3/ 165، رقم الحديث: 3642) - من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد عن سفيان، وقال فيه: "إسماعيل" بدل: "إبراهيم"، فقال: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْخَضِرِ الشَّافِعِيُّ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الغَسِيلِيّ [في الأصل: "الغُقَيْلي"، وهو وهم من الحاكم أو تحريف]، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَمِّي، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ ﷺ تَلَا: {**قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**} [فصلت، من الآية: 3]، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَلْهِمَ إِسْمَاعِيلُ هَذَا اللِّسَانَ إِلْهَامًا**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وتعقبه الذهبي بقوله: "مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، وكان ممن يسرق الحديث".

وقال البيهقي مشيرا إلى نكارة هذا اللفظ: "وَفِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، وَأَيُّوبَ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قِصَّةِ إِسْمَاعِيلَ وَزَمْزَمَ، وَنُزُولِ قَوْمٍ جُرْهُمٍ فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**فَأَلْفَى ذَلِكَ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، وَهِيَ تُحِبُّ الْأُنْسَ**"، فَنَزَلُوا معهَا حَتَّى كَانَ بِهَا أَهْلُ أبيات مِنْهُمْ، وَشَبَّ الْغُلَامُ - يَعْنِي: إِسْمَاعِيلَ -، وَتَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَنْفَسَهُمْ وَأَعْجَبَهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكَ، زَوَّجُوهُ امْرَأَةً مِنْهُمْ.

قال الباحث: وحديث معمر هذا أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب أحاديث الأنبياء - بابٌ، 4/ 142- 144، رقم الحديث: 3364)، وهو من أفراده.

وحديث جابر أورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 335، رقم الحديث: 3146) بروايتيه، ولم يعزه لغير الحاكم.

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (5/ 74، 97)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 125- 126).

يرو له مسلم، وإنما روى عنه البخاري، وهو أحد شيوخه[1].

♦ والْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، قال ابن أبي حاتم: "كتبتُ عنه بالرَّيّ، وتكلموا فيه"[2].

وقال ابن الأخرم: "صدوقٌ، غال في التشيع"[3].

وقال أيضا: "كان ابن خزيمة يتولى الانتخاب على الفضل بن محمد"[4].

وقال الحاكم: "لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه"[5].

وقال أيضا: " ثقة مأمون، لم يُطْعَنْ في حديثه بحجة"[6].

وتعقبه الذهبي في توثيقه وعدم اعتداده بكلام الأئمة، الذين أشار إليهم ابن أبي حاتم في تجريحه، وقد عاصره ابن أبي حاتم وكتب عنه - بقوله:

"ولقد كان في هذا العصر (يعني: عصر الفضل بن محمد) وما قاربه من أئمة الحديث النبوي خلق كثير، وما ذكرنا عشرهم هنا، وأكثرهم مذكورون في (تاريخي)، وكذلك كان في هذا الوقت خلق من أئمة أهل الرأي والفروع، وعدد من أساطين المعتزلة والشيعة وأصحاب الكلام، الذين مشوا وراء المعقول وأعرضوا عما عليه السلف من التمسك بالآثار النبوية، وظهر في الفقهاء التقليد، وتناقص الاجتهاد، فسبحان من له الخلق والأمر، فبالله عليك يا شيخ، ارفق بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشزر، ولا ترمقنّهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا، حاشا وكلا، فما فيمن سميتُ أحدٌ - ولله الحمد - إلا وهو بصير بالدين، عالم بسبيل النجاة، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة، فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال، إن أعوزك المقال: من أحمد؟! وما ابن المديني؟! وأي شيء أبو زرعة وأبو داود؟!! هؤلاء محدثون، ولا يدرون ما الفقه، ما أصوله، ولا يفقهون الرأي، ولا علم لهم بالبيان والمعاني والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله تعالى بالدليل، ولا هم من فقهاء الملة، فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء، ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه، كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل، فمن اتقى الله، راقب الله واعترف بنقصه، ومن تكلم بالجاه وبالجهل، أو بالشر والبَأْوِ[7]، فأعرض عنه، وذَرَه في غيه، فعقباه إلى وبال"[8].

---

[1] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (26/ 46- 48).

[2] الجرح والتعديل (7/ 69).

[3] تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 150)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 318)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 358).

[4] سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 319).

[5] المصدر نفسه (13/ 318).

[6] تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 150)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 319).

[7] البَأْوُ: هو الكِبْرُ والفَخْرُ. قاله الأصمعيّ.
ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح، الجوهري، 6/ 2278، مادة: بأا).

[8] تذكرة الحفاظ (2/ 150).

قال الباحث: والشعراني أورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[1]، واكتفى فيه بقول ابن أبي حاتم!

وقال في (سير أعلام النبلاء)[2]: "وأما الحسين القَبَّاني[3]، فرماه بالكذب، فبالغ".

♦وإسماعيل حفيده شيخ الحاكم أحد الثقات، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك) عن جده الفضل بن محمد.

هذا، ولم يتعرض الذهبي للاختلاف في وصله وإرساله، والصواب أنه مرسل، كما سبق عن البيهقي في تخريج الحديث، فعبيد الله بن سعد أحد الثقات، وقد أخرج عنه البخاري في مواضع من (الصحيح)[4]، وعمه يعقوب بن إبراهيم ثقة أيضا، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[5]، وأبو عمه الذي هو جده - هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الذي يروي عن سفيان، وقد أخرج له الجماعة أيضا، فلا ريب أن رواية عبيد الله عن عمه مقدمة على رواية الفضل بن محمد عن أبي ثابت، وقد شك الحاكم في وصله مع تصحيحه للرواية الموصولة، وهذا الشك مبنيٌّ على قوة إسناد الرواية المرسلة عنده!

وأما رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الموصولة بذكر جابرٍ عن عبيد الله بن سعد فهي رواية منكرة، إبراهيم بن إسحاق هو المعروف بالغَسِيلِي نسبةً إلى حنظلة غسيل الملائكة، فهو من أحفاده[6]، وقد كان يسرق الحديث، كما سبق عن الذهبي في تخريجِ الحديثِ وتعقُّبِهِ على الحاكم في تصحيحه لحديثه!

وأورده ابن حبان في (المجروحين)[7]، وقال: "كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث ... فالاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار، وترك ما انفرد من الآثار".

وقال الخطيب البغدادي: "وكان غيرَ ثقة"[8].

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني الحديث في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[9]، وحكم عليه بالضعف.

---

(1) (2/ 513).

(2) (13/ 319).

(3) ضبطه السمعاني في (الأنساب) (10/ 319) بفتح القاف وتشديد الباء، وهو أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القَبّاني، قال الذهبي: "الحافظ الإمام، أحد أركان الحديث بنيسابور ... روى عنه البخاري في (صحيحه)، إن شاء الله؛ فإنه قال: حدثنا حسين نا أحمد بن منيع، فقال الكلاباذي وغيره: هو القباني، وقيل: هو الحسين بن يحيى ابن جعفر البِيكندي، والأول أشبه، فإن القباني كان عنده كتاب مسند أحمد ابن منيع، وكان ملازما للبخاري بنيسابور... قال الحاكم: هو أحد أركان الحديث، وحفاظ الدنيا، رحل وصنف (المسند) و(الأبواب) و(التاريخ) و(الكنى) ... مات القباني سنة تسع وثمانين ومائتين".
ينظر: تذكرة الحفاظ (2/ 183).

(4) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 15)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 371).

(5) تهذيب الكمال، المزي (32/ 308- 311).

(6) ينظر تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (6/ 38- 39).

(7) (1/ 119- 120).

(8) تاريخ بغداد (6/ 38).

(9) (6/ 465- 467)، رقم الحديث: 2919).

الحكم على الحديث:

الصحيح أنه مرسل، وهو من أقسام الضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة يوسف؛ لمناسبة قوله - تعالى - في صفة القرآن الكريم: {**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيا لَعَلَّكُمْ تعقلون**}[1]، وقد اشتمل الحديث على أن الله تعالى ألهم إبراهيم - عليه السلام - أن يتكلم باللسان العربي؛ لمزيته وفضله، أو للحاجة إليه، ومن المعلوم أن إبراهيم - عليه السلام - لم تكن العربية لغته، وإنما كان يتكلم بالسِّرْيانية، وهي لغة قومه بالعراق، وقيل: إنها كانت أيضا لغة آدم - عليه السلام - وأولاده، ثم تكلم إبراهيم بالعِبْرانِيّة لما تركهم وهاجر إلى الشام، وقد ألهمه الله تعالى إياها إلهاما، كما روي عن ابن عباس[2]، وأما إسماعيل، فالصحيح أنه تعلم العربية بمكة من اليمنيين الذين نزلوا بها واستوطنوها، كما سبق في حديث معمر عند البخاري، وقد جاء في هذا الحديث أن إبراهيم جاء لزيارته وتفقدِّه مرتين بعد وفاة أمه، وقد حصل التخاطب فيها مع زوجتيه العربيتين، ثم جاء في المرة الثالثة، وحصل اللقاء والتخاطب بينهما بما ذكره الله - تعالى - في القرآن الكريم من قصتها في بناء الكعبة، وبغيره قطعا، فربما كان هذا التخاطب بينهما بالعربية، وربما كان بالعبرانية، أخذها إسماعيل عن أمه؛ إذ لسان أمه لم يكن عربيا أصيلا، لأنها في الأصل مصرية قبطية، ولابد أنها أخذت العبرانية عن إبراهيم وزوجته سارة، فكانت لغتَها معهما بعد لغة قومها، كما كانت العربية لغتَها بعدُ بحكم مجاورة العرب في مكة، كما حصل لإسماعيل، عليه السلام.

---

[1] يوسف، الآية: 2.

[2] ينظر: تاريخ الرسول والملوك = تاريخ الطبري، ابن جرير الطبري (1/ 310)، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (1/ 51- 52).

الحديث التاسع:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وَهِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السَّدُوسِيُّ، قَالَا: ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ سُمَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**إِنَّ رَبَّكُمْ - تَعَالَى - يَقُولُ: لَوْ أَنَّ عِبَادِيَ أَطَاعُونِي لَأَسْقَيْتُهُمُ الْمَطَرَ بِاللَّيْلِ، وَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِمُ الشَّمْسَ بِالنَّهَارِ، وَلَمْ أُسْمِعْهُمْ صَوْتَ الرَّعْدِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

" بل صدقة بن موسى واه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بصدقة بن موسى، وأئمةُ الجرح والتعديل عامّةً على ضعفه[2]، ولذلك قال الذهبي في الموضع الآخر من (المستدرك): "ضعفوه"، وعليه مدار هذا الحديث، وقد أورد ابن عدي حديثه في مناكير له، وقال: "وبعض أحاديثه مما يتابع عليه، وبعضه لا يتابع عليه"[3].

قال الباحث: وفي الحديث علة أخرى، وهي جهالة سُمَيْرٍ[4]، وهو ابْنِ نَهَارٍ، كما سماه الحاكم في الرواية الأخرى، فإنه لم يرو عنه إلا محمد بن واسع، وأبو نَضْرة المنذر بن مالك العَبْدي، ولم يوثقه معتبر، وخالف

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 380، رقم الحديث: 3331).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب التوبة والإنابة، 4/ 285، رقم الحديث: 7657) من طريق أخرى، فقال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ، بِهَمْدَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ بْنِ هَارُونَ النَّمَرِيُّ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ سُمَيْرِ بْنِ نَهَارٍ به، نحوه، وسكت عليه الحاكم في هذا الموضع، وتعقبه الذهبي أيضا بقوله: "صدقة ضعفوه".

قال الباحث: وأبو داود في هذه الطريق هو الطّيَالسي، وقد أخرجه في (المسند) (4/ 312، رقم الحديث: 2709)، وعنه أحمد في (المسند) (14/ 327، رقم الحديث: 8708)، وعبد بن حُمَيْد في (المسند - المنتخب) (ص 417، رقم الحديث: 1424)، وزاد ابن حُميد: "وَقَالَ رَسُولُ ﷺ: "**جَدِّدُوا إِيمَانَكُمْ**"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ نُجَدِّدُ إِيمَانَنَا؟ قَالَ: "**أَكْثِرُوا مِنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**""، وقال في إسناده: "شُتَيْرِ بْنِ نَهَارٍ الْعَبْدِيِّ".

ومن طريق أبي داود أخرجه أيضا البزّار في (المسند = البحر الزخار) (17/ 52، رقم الحديث: 9569)، فقال: وَحَدَّثَنا عمرو بن علي، حَدَّثَنا أبو داود به، وزاد فيه زيادة أخرى مع الزيادة الأولى، فقال في روايته: "وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إن حسن الظن بالله من حسن عبادة الله**"، وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**جددوا إيمانكم**"، قالوا يا رسول الله، فكيف نجدد إيماننا؟ قال: "**جددوا إيمانكم بقول لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**"".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروَى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بهذا الإسناد"

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 432)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 118- 119)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 312- 313)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 367).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 122).

[4] ضبطه ابن ناصر الدين الدمشقي بالتصغير.

ينظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (5/ 365- 366).

بعضهم في اسمه، فقال: "شُـتَيْر" بالتصغير أيضا[1]، كما في رواية عبد بن حُمَيد، الواردة في تخريج الحديث، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[2]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[3]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.

وقال البخاري: "وقال لي محمد بن بَشّار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: (شُـتَيْرُ بـنُ نَهَار) إلا حماد بن سلمة".

وقال أحمد بن حنبل: "لا أعرفه"[4].

وقال الدارقطني: "مجهول"[5].

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[6]: "نكرة".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7] على قاعدته في توثيق المجاهيل!

وأما قول ابن حجر في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق"، ففيه نظر، ويظهر للباحث أن في هذا الموضع من كتابه (تقريب التهذيب) خللا، وأن الأقرب في نظره أن يكون هذا الوصف لمن قبله في التراجم - وهو السَّمَيْدَع ابن واهِب - مقارنةً بترجمته في أصله، وهو (تهذيب التهذيب)[9]، وقد قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة السَّمَيْدَع من (تقريب التهذيب): "ثقة"، وهذا الوصف ألصق بمن قبله، وهو سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، لا بالسَّمَيْدَع!!

والحديث ضعفه الدارقطني في (العلل)[10]، وأورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[11]، وحكم عليه أيضا بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لضعف صدقة بن موسى، وجهالة سُمَيْر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن الرعد من آيات الله التي يخوف الله بها عباده، وينذرهم بها؛ ليتوبوا إليه، ويلتزموا

---

(1) ينظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين الدمشقي (5/ 366).

(2) (4/ 201).

(3) (4/ 311، 387).

(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 440).

(5) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، الدارقطني (ص 35).

(6) (2/ 234).

(7) (4/ 346).

(8) (ص 256).

(9) (4/ 210).

(10) (11/ 315).

(11) (2/ 287- 288، رقم الحديث: 883).

طاعته، التي خُلقوا لها، وقد قال، تعالى: {**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ۝ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ**}[1]، والبرق والرعد والصواعق ظواهرُ كونيةٌ عظيمة، تدل على عظمة خالقها، وهي مختلفة في طبيعتها وأثرها، ومتنوعةٌ في متعلَّقاتها.

روى مالك في (الموطإ)[2]، ومن طريقه ابن أبي شيبة في (المصنف)[3]، والبخاري في (الأدب المفرد)[4]، وأبو داود في (الزهد)[5] عن عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عن عبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ، تَرَكَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: {**سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ، وَالْمَلاَئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ**}، ثُمَّ يَقُولُ: "إِنَّ هَذَا لَوَعِيدٌ لأَهْلِ الأَرْضِ شَدِيدٌ".

وأورد ابن كثير حديث أبي هريرة في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[6] عند هاتين الآيتين من سورة الرعد.

---

[1] الرعد، الآيتان: 12، 13.

[2] (كتاب الجامع - جامع الكلام، 2/ 171، رقم الأثر: 2094 - رواية أبي مصعب الزهري)، وليس في رواية يحيى بن يحيى الليثي (كتاب الجامع - باب القول إذا سمعت الرعد، 2/ 992، رقم الأثر: 27): "عن عبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ".

[3] (كتاب الدعاء - الرَّعْدُ مَا يُدْعَى لَهُ؟، 6/ 27، رقم الأثر: 29214).

[4] (باب إذا سمع الرعد، ص 252، رقم الأثر: 723)، والزيادة بين المعكوفتين له.

[5] (ص 323، رقم الأثر: 371).

[6] (4/ 442).

الحديث العاشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ الْجَوْهَرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ، وَأَهْلِيكُمْ نَارًا**}[1]، تَلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، أَوْ قَالَ: يَوْمٍ؛ فَخَرَّ فَتًى مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى فُؤَادِهِ، فَإِذَا هُوَ يَتَحَرَّكُ، فَقَالَ: "**يَا فَتَى، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**"، فَقَالَهَا، فَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِنْ بَيْنِنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَا سَمِعْتُمْ قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ**}[2]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"محمد بن يزيدٍ مكيٌّ، قال أبو حاتم: شيخ صالح كتبنا عنه"[4].

تعليق الباحث:

ما نقله الذهبي عن أبي حاتم الرازي يقتضي ضعفه؛ لأن المراد من قوله: "صالح" عند الإطلاق: أنه صالح للاعتبار به في الشواهد والمتابعات[5]، فيكتب حديثه، ولا يحتج به إذا انفرد، ولاسيما أنه قَرَن في وصفه بين كونه صالحا وكونه شيخا، وما نقله الذهبي عن أبي حاتم ذكره عنه ابنه عبد الرحمن في (الجرح والتعديل)[6]،

---

[1] التحريم، من الآية: 6.

[2] إبراهيم، من الآية: 14.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 382، رقم الحديث: 3338)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (2/ 197، رقم الحديث: 720).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 577، رقم الحديث: 8499)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (8/ 167- 168) - معضلا، وفيه زيادة واختلاف في بعض ألفاظه، فقال: حدثنا أبي، حدثنا **عبد الرحمن بن سنان المقري** (في الأصل: "المنقري"، وهو تحريف)، حدثنا عبد العزيز - يعني: ابن أبي راود -، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية: {**يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة**}، وعنده بعض أصحابه، وفيهم شيخ، فقال الشيخ: يا رسول الله، حجارة جهنم كحجارة الدنيا؟ فقال النبي ﷺ: "**والذي نفسي بيده، لصخرة من صخر جهنم أعظم من جبال الدنيا كلها**"، قال: فوقع الشيخ مغشيا عليه، فوضع النبي ﷺ يده على فؤاده، فإذا هو حي، فناداه، قال: "**يا شيخ، قل: لا إله إلا الله**"، فقالها، فبشره بالجنة، قال: فقال أصحابه: يا رسول الله، أمن بيننا؟ قال: "**نعم، يقول الله، تعالى: {ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيد}**".

وقال ابن كثير: "هذا حديث مرسل غريب".

وأخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (8/ 195) من طريق محمد بن يزيد بن خنيس عن عبد العزيز بن أبي رواد معضلا، فقال: حدثنا أبي، ثنا أبو الحسن بن أبان، ثنا أبو بكر بن عبيد، ثنا شعبة بن أبي سليمان الواسطي، حدثني محمد بن يزيد بن خنيس به، بنحو رواية الحاكم.

[4] استدراك الذهبي هذا غير موجود في النسخة التي أعتمد عليها، وهو مثبت في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) لابن الملقن (2/ 825)، وطبعة دار المنهاج القويم (4/ 332).

[5] ينظر: مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 37).

[6] (8/ 127)

وتمام كلامه يقتضي خلاف ما يوهمه تصرف الذهبي، فقد جاء فيه: "سألت أبي عنه، فقال: كان شيخا صالحا، كتبنا عنه بمكة، وكان ممتنعا من التحديث، فأدخلني عليه ابنه، فقيل لأبي: فما قولك فيه؟ فقال: ثقة".

وقد نقل الذهبي توثيق أبي حاتم له في (تاريخ الإسلام)[1]، وقال في (ميزان الاعتدال)[2]: "هو وسط".

وقال العجلي: "ثقة"[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[4]، وقال: "وكان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره، ولم يرو عنه إلا ثقة".

قال الباحث: وهذا يقتضي أنه حسن الحديث، وقصّر به ابن حجر العسقلاني، فقال في (تقريب التهذيب)[5]: "مقبول"، والذي أوقعه في هذا التقصير في ظن الباحث، هو عدم وقوفه على توثيق أبي حاتم الرازي، واعتماده على ما نقله المزي عنه في (تهذيب الكمال)[6]، إذ اقتصر المزي في نقله على بعض كلامه، وسها عن آخره، وقد تابعه عليه ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[7].

وكلام ابن حبان يقتضي أنه مدلس، وقد روى الحديث بالعنعنة، ولم يصرح بسماعه من عبد العزيز بن أبي رَوّاد، ولكن أورده ابن حجر العسقلاني في (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين)[8] في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وهم من لم يوصف بالتدليس الا نادرا.

وقد خالفه عبدُ الرحمن بن سنان المُقْري، فرواه عن عبد العزيز بن أبي رواد بلاغا معضلا، كما سبق في تخريج الحديث، والمُقْري صدوق، كما قال تلميذه أبو حاتم الرازي[9]، فروايته أولى بالتقديم.

وقد رواه محمد بن يزيد بن خنيس أيضا عن عبد العزيز بن أبي رَوّاد معضلا في رواية أبي نعيم، كما سبق في تخريج الحديث، فلم يذكر فيه عكرمة وابن عباس، ولكن الراوي عنه من هذه الطريق - وهو شعبة بن أبي سليمان الواسطي - لم أقف على من ذكره، والظاهر أنه سعيد بن سليمان الوَاسِطِيُّ، المذكور في رواية الحاكم، تحرّف اسمه في كتاب أبي نعيم، والراوي عنه - هنا - أبو بكر بن عبيد، هو محمد ابن عبيد الله بن محمد بن الحسن النيسابوري، وهو من شيوخ الحاكم في (المستدرك) وقد وصفه فيه بالفقيه[10]، وترجم له الحاكم في

---

(1) (5/ 454).

(2) (4/ 68).

(3) معرفة الثقات (2/ 256).

(4) (9/ 61).

(5) (ص 513).

(6) (27/ 16).

(7) (9/ 461).

(8) (ص 25).

(9) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 242).

(10) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1124- 1125).

(تاريخ نيسابور - التلخيص)[1]، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان)[2]، فإن كان هو، فرواية محمد بن شاذان الجوهري عنه أرجح، وهي الموصولة بذكر عكرمة وابن عباس؛ لأنه ثقة مأمون[3]، وأبو بكر بن عبيد أحسن أحواله أن يكون صدوقا حسن الحديث، وإن كان غيرَه، فقد تفيد روايته في تقوية رواية عبد الرحمن ابن سنان المقري.

♦ وعبد العزيز بن أبي رَوّاد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل[4]، فاختلف فيه كلام الذهبي، فقال في (الكاشف)[5]: "ثقة، مرجئ، عابد".

وقال في (المغني في الضعفاء)[6]: "صالح الحديث".

ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]، فقال: "صدوق، عابد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء".

♦ وباقي رجاله ثقاتٌ كلهم.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن نجاة العباد في الآخرة، إنما تكون لمن خاف مقامه بين يدي ربه يوم القيامة للحساب، وخاف وعيده الذي توعد به من عصاه، وهو تخويفه وعذابه[8]، كما قال، تعالى: {**فَأَمَّا مَنْ طَغَى ۝ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ۝ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۝ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**}[9]، وهذا الخوف منهم لا بد أن يظهر أثره عليهم في الدنيا، ومن ذلك ما حصل لهذا الفتى من الْإِغْمَاء والغَشَيَان عند سماعه لآية التحريم من النبي ﷺ.

---

(1) (1/ 106).

(2) (2/ 251).

(3) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/ 428).

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 394)، المجروحين، ابن حبان (2/ 136- 138)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 507- 510)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 628- 629)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 301- 302).

(5) (1/ 655).

(6) (2/ 397).

(7) (ص 357).

(8) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (4/ 484).

(9) النازعات، الآيات: 37- 41.

الحديث الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْعَيْشِيُّ[1]، ثنا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ ابْنَا مُلَيْكَةَ، وَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّنَا تَحْفَظُ عَلَى الْبَعْلِ، وَتُكْرِمُ الضَّيْفَ، وَقَدْ وَأَدَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَيْنَ أُمُّنَا؟ قَالَ: "**أُمُّكُمَا فِي النَّارِ**"، فَقَامَا، وَقَدْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا، فَدَعَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَا، فَقَالَ: "**إِنَّ أُمِّي مَعَ أُمِّكُمَا**"، فَقَالَ مُنَافِقٌ مِنَ النَّاسِ لِي: مَا يُغْنِي هَذَا عَنْ أُمِّهِ إِلَّا مَا يُغْنِي ابْنَا مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّهِمَا، وَنَحْنُ نَطَأُ عَقِبَيْهِ، فَقَالَ رَجُلٌ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَمْ أَرَ رَجُلًا كَانَ أَكْثَرَ سُؤَالًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، [هَلْ وَعَدَكَ رَبُّكَ فِيهَا، أَوْ فِيهِمَا؟][2] فَقَالَ: "**مَا سَأَلْتُهُمَا رَبِّي، فَيُعْطِينِي فِيهِمَا، وَإِنِّي لَقَائِمٌ يَوْمَئِذٍ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ**"، قَالَ: فَقَالَ الْمُنَافِقُ لِلشَّابِّ الْأَنْصَارِيِّ: سَلْهُ، وَمَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ؟ قَالَ: "**يَوْمَ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ عَلَى كُرْسِيِّهِ، يَعِطُّ بِهِ، كَمَا يَعِطُّ الرَّحْلُ مِنْ تَضَايُقِهِ، كَسَعَةِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَيُجَاءُ بِكُمْ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ، يَقُولُ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: اكْسُوا خَلِيلِي رَيْطَتَيْنِ بَيْضَاوَيْنِ مِنْ رِيَاطِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ أُكْسَى عَلَى أَثَرِهِ، فَأَقُومُ عَنْ يَمِينِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَقَامًا، يَغْبِطُنِي فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، وَيُشَقُّ لِي نَهَرٌ مِنَ الْكَوْثَرِ إِلَى حَوْضِي**"، قَالَ: يَقُولُ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ قَطُّ، لَقَلَّ مَا جَرَى نَهَرٌ قَطُّ إِلَّا وَكَانَ فِي فَخَّارَةٍ أَوْ رَضْرَاضٍ، فَسَلْهُ فِيمَا يَجْرِي النَّهَرُ؟ قَالَ: "**فِي حَالَةٍ مِنَ الْمِسْكِ وَرَضْرَاضٍ**"، قَالَ: يَقُولُ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ قَطُّ، لَقَلَّ مَا جَرَى نَهَرٌ قَطُّ إِلَّا كَانَ لَهُ نَبَاتٌ، قَالَ: "**نَعَمْ**"، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: "**قُضْبَانُ الذَّهَبِ**"، قَالَ: يَقُولُ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ قَطُّ، وَاللَّهِ، مَا نَبَتَ قَضِيبٌ إِلَّا كَانَ لَهُ ثَمَرٌ، فَسَلْهُ، هَلْ لِتِلْكَ الْقُضْبَانِ ثِمَارٌ؟ قَالَ: "**نَعَمْ، اللُّؤْلُؤُ وَالْجَوْهَرُ**"، قَالَ: فَقَالَ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ قَطُّ، سَلْهُ عَنْ شَرَابِ الْحَوْضِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا شَرَابُ الْحَوْضِ؟ قَالَ: "**أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، مَنْ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا، وَمَنْ حَرَمَهُ لَمْ يَرْوِ بَعْدَهَا**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ هُوَ ابْنُ الْيَقْظَانِ"[3].

---

[1] في الأصل: "العبسي"، وهو تحريف، وصوابه ما أثبت، كما في (تهذيب الكمال) وغيره من كتب التراجم.

[2] العبارة بين المعكوفتين في الأصل هكذا: "أَرَى أَبَوَاكَ فِي النَّار"، وهو تحريف ظاهر وقبيح، والتصحيح من (مسند أحمد) وبعض المصادر الأخرى الآتية في تخريج الحديث.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 396، رقم الحديث: 3385)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 243، رقم الحديث: 12664)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه الآجري في (الشريعة) (4/ 1607- 1608، رقم الحديث: 1096)، وأبو الشيخ في (العظمة) (2/ 594) من طريق عبد الرحمن ابن الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ به، مختصرا، وأبو الشيخ أشد اختصارا.

وتابع عبدَ الرحمنَ بنَ المبارك محمدُ بن الفضل، الملقّب بـ (عارِمٍ)، أخرجه الدارمي في (المسند = السنن) (كتاب الرّقاق - بابٌ في شأن الساعة ونزول الرَّبّ، تعالى، 3/ 1845، رقم الحديث: 2842) عن محمد بن الفضل، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ به، مختصرا.

ومن طريق محمد بن الفضل أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 81، رقم الحديث: 10018)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء) (4/ 239) به، مطولا، نحو رواية الحاكم.

وأخرجه أحمد في (المسند) (8/ 228- 230، رقم الحديث: 3787) عن محمد بن الفضل أيضا، لكن خالف في إسناده، فقال: حَدَّثَنَا عَارِمُ ابْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبُنَانِيُّ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ به مطولا، =

تعليق الذهبي:

"لا والله، فعثمان ضعّفه الدراقطني، والباقون ثقات".

تعليق الباحث:

عثمان بن عُمَيْرٍ، يقال له أيضا: عثمان بن قيس، وعليه مدار الحديث، وهو متفق على ضعفه[1]، وقال البخاري: "وكان يحيى (القطان)، وعبد الرحمن (ابن مهدي) لا يحدثان عنه"[2].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه"[3]، وكذلك قال أحمد: "منكر الحديث"[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع".

وأشار أبو نعيم إلى أن روايته هذه منكرة، كما سبق في تخريج الأحاديث، فقال: "ورواه داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة بن قيس، قال: حدثني ابنا مليكة الجُعْفيان"، فلم يذكر الشعبي ابن مسعود في روايته، ولم أقف على أصل لهذه الرواية المعلقة.

♦ وأبو وائل، هو شَقِيق بن سَلَمَة الْأَسدي، الكوفي، أحد المخضرمين، أخرج حديثه الجماعة[6].

♦ والصَّعْق بن حزْن فيه كلام يسير[7]؛ لذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق، يهم"، وقريب منه سعيد بن زيد، الذي خالفه في روايته، كما سبق في تخريج الحديث، وسعيدٌ هذا

= نحو رواية الحاكم.

ومن طريق محمد بن الفضل بها الإسناد أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (4/ 339- 341، رقم الحديث: 1534)، والطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 80، رقم الحديث: 10017)، وعنه أبو نعيم في (معرفة الصحابة) (6/ 3066- 3067، رقم الحديث: 7090)، و(حلية الأولياء) (4/ 238)، قال: ثنا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ به، نحو رواية الحاكم غير أن البزّار أسقط الأسود، ويغلب على ظن الباحث أنه من الناسخ.

وقال البزار: "وقد روى الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ عن علي بن الحكم عن عثمان بن عُمَير عن أبي وائل عن عبد الله هذا، وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد".

وقال أبو نعيم في (حلية الأولياء): "حديث سعيد بن زيد غريب لم نكتبه إلا من حديث عارم".

قال الباحث: لم يتفرد عارم بروايته عن سعيد، فقد أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (17/ 530) من حديث موسى ابن إسماعيل عنه، فقال: حدثني أبو زيد عمر بن شَبَّة، قال: ثنا موسى بن إسماعيل، قال: ثنا سعيد بن زيد به، مختصرا.

وقال في (معرفة الصحابة): "ورواه داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة بن قيس، قال: حدثني ابنا مليكة الجعفيان، وسمى أحدَهما: سلمة بن يزيد".

[1] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 926).

[2] التاريخ الكبير (6/ 256)، وقال في (التاريخ الأوسط) (2/ 21): "حَدَّثَنِي عَمْرو بن عَليّ" به.

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 161).

[4] أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 51).

[5] (ص 385).

[6] ينظر: تهيب الكمال، المزي (12/ 548- 553).

[7] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 315- 316).

[8] (ص 276).

هو ابن دِرْهم[1]، وقد رواه محمد بن الفضل عن كليهما مع اختلافهما، وهو أحد الثقات الأثبات إلا أنه اختلط في آخر عمره[2]، وقد وافقه على الوجه الأول عبد الرحمن بن المبارك، وهو أحد الثقات، أخرج له البخاري في (الصحيح)، ووافقه على الوجه الثاني موسى بن إسماعيل، وهو أبو سلمة المِنْقَري، التَّبُوذَكِي، مشهور بكنيته وباسمه، وهو أيضا أحد الثقات، أخرج له الشيخان، وباقي الجماعة!!

والأقرب في نظر الباحث أن يكون هذا الاختلاف في إسناده من عثمان بن عُمَيْرٍ، أخذه عنه عليُّ بن الحكم، وهو البُنَاني، فحدث به مرةً هكذا، ومرةَ هكذا، والبُناني وثّقه جمع، وأخرج له البخاري[3]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

وقال أحمد: "ليس به بأس"[5].

وقال أبو حاتم: "لا بأس به، صالح الحديث"[6].

وقال الأزدي: "فيه لِينٌ"[7].

وقال ابن حبان أيضا في (مشاهير علماء الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار)[8]: "من جِلّة أهل البصرة، وكان رديء الحفظ"!

قال الباحث: ويستخلص من هذه الأقوال أنه صدوق، كما قال الذهبي في (الكاشف)[9]، وقال في (المغني في الضعفاء)[10]: "ثقة، قال الأزدي وحده: فيه لين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة"!

♦ ويحيى بن محمد بن يحيى، هو الذهلي، يلقب بـ (حِيكان)، قال ابن أبي حاتم: "سمعت منه بالرَّيّ بمحضر أبي وأبي زرعة، أملى علينا من حفظه، وهو صدوق"[12].

وقال أبو يعلى الخليلي: "ثقة، متفق عليه، يشارك أباه في كثير من شيوخ العراق"[13].

---

[1] ينظر: تقريب التهذيب (ص 236).
[2] ينظر: المصدر نفسه (ص 502).
[3] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 273)
[4] (7/ 205- 206).
[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 181).
[6] المصدر نفسه، الموضع نفسه.
[7] المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 445).
[8] (ص 243).
[9] (2/ 38).
[10] (2/ 445).
[11] (ص 400)، وفاته ما سبق عن ابن حبان من تضعيفه، كما فات الذهبي.
[12] الجرح والتعديل (9/ 186).
[13] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 810).

وقال الذهبي: "حافظ كأبيه"[1]، وترجم له في (سير أعلام النبلاء)[2] ترجمة حافلة.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ثقة حافظ".

♦ وشيخ الحاكم كان يعرف قديما بـ(ابن الكِرْماني)، ثم لاحقا بـ(ابن الأَخْرَمِ)[4]، وهو أحد الحفاظ الكبار الثقات، وقد أكثر الحاكم عنه في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الحديث.

والحديث أورده الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[5] من رواية الدارمي المختصرة، ولفظها: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قِيلَ لَهُ: مَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ؟ "**ذَاكَ يَوْمٌ يَنْزِلُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى كُرْسِيِّهِ، يَهْبِطُ كَمَا يَهْبِطُ الرَّحْلُ الْجَدِيدُ مِنْ تَضَايُقِهِ بِهِ، وَهُوَ كَسَعَةِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَيُجَاءُ بِكُمْ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلًا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ، يَقُولُ اللَّهُ، تَعَالَى: اكْسُوا خَلِيلِي، فَيُؤْتَى بِرَيْطَتَيْنِ بَيْضَاوَيْنِ مِنْ رِيَاطِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ أُكْسَى عَلَى أَثَرِهِ، ثُمَّ أَقُومُ عَنْ يَمِينِ اللَّهِ مَقَامًا يَغْبِطُنِي الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ**"، وحكم عليه بأنه منكر بهذا التمام.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لضعف عثمان بن عُمَيْرٍ واختلاطه، وقد اختلفت الرواية عنه فيه، ثم هو مدلس، وقد عنعن.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على معانٍ متعددة، وقد أورده الحاكم في تفسير سورة الإسراء لما جاء فيه من ذكر المقام المحمود، الذي قال الله - تعالى - فيه: {**وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**}[6]، وهو مقام الشفاعة الذي يحمده الناس عليه، كما جاءت الإشارة إليه في هذا الحديث الضعيف، وفي الأحاديث الصحيحة ما يغني عنه، ومنها ما أخرجه الحاكم أيضا في هذا الموضع من (المستدرك)[7]، فقال: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْعَنَزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْجُرْجُسِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ، وَيَكْسُونِي رَبِّي حُلَّةً خَضْرَاءَ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لِي، فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَقُولَ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم".

---

[1] ميزان الاعتدال (4/ 407).

[2] (12/ 285- 294).

[3] (ص 596).

[4] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 466- 470).

[5] (11/ 271- 272، رقم الحديث: 5166) 13).

[6] الإسراء، الآية: 79.

[7] (2/ 395، رقم الحديث: 3383).

قال الباحث: وفيه نظر، يزيد بن عبدِ ربِّه، لم يرو له البخاري[1]، وقرينه سليمان بن عبد الرحمن، وهو أبو أيوب التيمي، لمْ يرو له مسلم[2]، ومن فوقهما من رجالها، والحديث مخرّج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[3].

وله شاهد مختصر من حديث أبي هريرة، أخرجه الترمذي وغيره بإسناد ضعيف[4].

وأخرج البخاري في (الصحيح)[5]، وغيرُه عن ابن عمر موقوفا عليه: "إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ جُثاً، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ: يَا فُلاَنُ اشْفَعْ، يَا فُلاَنُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ المَقَامَ المَحْمُودَ"، وقال في رواية أخرى: "يَحْمَدُهُ أَهْلُ الجَمْعِ كُلُّهُمْ"[6].

وهذا التفسير عن ابن عمر جاء أيضا عن جماعة آخرين من الصحابة والتابعين، ذكرهم ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، ورَوَى خلافه عنهم عن مجاهد[8]، ولا يثبت عنه؛ لأنه من رواية ليث بن أبي سُلَيْم عنه، وهو ضعيف باتفاقهم؛ لسوء لحفظه[9]، بل روى عنه ابْنُ أَبِي نَجِيح، وهو أحد الثقات، ومن أخص الناس بمجاهد[10] - ما يوافق قول من سلف[11].

وفي تفسير المقام المحمود أقوال أخرى[12]، والمعتمد فيه ما دل عليه ما سبق من الحديث والأثر، وهو الذي رجحه ابن جرير الطبري، وابن حجر العسقلاني، واستصوبه القرطبي، ولم يعرّج ابن كثير على غيره.

---

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، المزي (32/ 182- 185)

(2) ينظر: المصدر نفسه (12/ 26- 32).

(3) (5/ 485، رقم الحديث: 2370).

(4) ينظر: المصدر نفسه (5/ 484- 485، رقم الحديث: 2369).

(5) (كتاب تفسير القرآن - باب قوله: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}، 6/ 86، رقم الأثر: 4718).

(6) (كتاب الزكاة - باب مَنْ سأل الناس تَكَثُّرًا، 2/ 123، رقم الحديث: 1475).

(7) (17/ 526- 528).

(8) المصدر نفسه (17/ 529).

(9) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 417- 418).

(10) ينظر: سير أعلام النبلاء (6/ 125- 126).

(11) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 104).

(12) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (10/ 309- 312)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (11/ 4260 427).

الحديث الثاني عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلَفِ بْنُ شَجَرَةَ الْقَاضِي إِمْلَاءً، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ، ثنا أَبُو مَرْيَمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى بِيَ الْكَعْبَةَ فَقَالَ لِي: "**اجْلِسْ**"، فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ الْكَعْبَةِ، فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ لِي: "**انْهَضْ**"، فَنَهَضْتُ، فَلَمَّا رَأَى ضَعْفِي تَحْتَهُ، قَالَ لِي: "**اجْلِسْ**"، فَنَزَلْتُ، وَجَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ لِي: "**يَا عَلِيُّ، اصْعَدْ عَلَى مَنْكِبِي**"، فَصَعِدْتُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ نَهَضَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا نَهَضَ بِي، خُيِّلَ إِلَيَّ لَوْ شِئْتُ نِلْتُ أُفُقَ السَّمَاءِ، فَصَعِدْتُ فَوْقَ الْكَعْبَةِ، وَتَنَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: "**أَلْقِ صَنَمَهُمُ الْأَكْبَرَ، صَنَمَ قُرَيْشٍ**"، وَكَانَ مِنْ نُحَاسٍ، مُوتَّدًا بِأَوْتَادٍ مِنْ حَدِيدٍ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**عَالِجْهُ**"، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِي: "**إِيهٍ إِيهٍ {جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا}**[1]"، فَلَمْ أَزَلْ أُعَالِجُهُ حَتَّى اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: "**اقْذِفْهُ**"، فَقَذَفْتُهُ، فَتَكَسَّرَ، وَتَرَدَّيْتُ مِنْ فَوْقِ الْكَعْبَةِ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ نَسْعَى وَخَشِينَا أَنْ يَرَانَا أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا صُعِدَ بِهِ حَتَّى السَّاعَةِ.

وقال: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَنْبَأَ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، فَذَكَرَهُ بِمِثْلِهِ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"إسناده نظيف، والمتن منكر".

تعليق الباحث:

بل إسناده ضعيف؛ وفيه علتان:

---

[1] الإسراء، من الآية: 81.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 398، رقم الحديث: 3387، 3388).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الهجرة، 3/ 6، رقم الحديث: 4265) من طريق ثالثة، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ ابْنُ مُوسَى الْفُرَشِيُّ، ثنا **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ**، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ به، نحوه، ولم يذكر تلاوة الآية.

وعن شَبَابَةَ أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب المغازي - حديث فتح مكة، 7/ 403- 404، رقم الحديث: 36907)، فقال: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ به، نحوه، ولم يذكر تلاوة الآية.

ومن طريق عبد الله بن داود أخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (2/ 430، رقم الحديث: 1302)، فقال: حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَكِيمٍ به، مختصرا.

وتابع شبابةَ أيضا أَسْبَاطُ بنُ محمد الكوفيّ، أخرجه عنه أحمد بن حنبل في (المسند) (2/ 73- 74، رقم الحديث: 644)، وأحمد بن مَنِيعٍ في (المسند)، كما في (إتحاف الخيرة المهرة) للبوصيري (5/ 200، رقم الحديث: 4524)، فقالا: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ [الكوفي]، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ ابْنُ حَكِيمٍ الْمَدَائِنِيُّ به، نحوه، ولم يذكرا أيضا تلاوة الآية.

ولشَبَابَةَ متابع ثالث، وهو عبيد الله بن موسى، أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (3/ 21- 22، رقم الحديث: 769)، وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (1/ 251، رقم الحديث: 292) من طريقين عنه عن نُعَيْمِ بْنِ حَكِيمٍ به، نحوه، ولم يذكرا هما أيضا تلاوة الآية.

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى بهذا اللفظ إلا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ بهذا الإسناد".

الأولى: أبو مريم، وهو الثقفي، المدائني، واسمه قيس، مجهول الحال، روى عنه نُعَيْمُ وأخوه عبد الملك، وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[1]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3] على أصله في توثيق المجاهيل!

وقال الدارقطني: "مجهول"[4].

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، وقال: "لم يصحَّ حديثه"، وأمّا في (الكاشف)[6]، فقال: "ثقة"، هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: "وُثّق"، كما يفعل عادة فيمن وثقه ابن حبان من المجاهيل، وتفرد بتوثيقه!

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "مجهول".

الثانية: نُعَيْمُ بن حَكِيم، فقد اختلف فيه قول ابن معين توثيقا وتضعيفا[8]، كما اختلفت فيه أقوال غيره، فوثقه العِجلي[9]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[10]، وقال ابن خِراش: "صدوق، لا بأس به"[11].

وقال ابن سعد: " ولم يكن بذلك في الحديث"[12].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[13].

وقال أبو الفتح الأزدي: "أحاديثه مناكير"[14].

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[15]، فقال: "صدوق، له أوهام".

قال الباحث: وقد تفرّد بهذا الحديث، كما قال البزّار، فمثله يُتوقف في روايته، إن لم تُرَدّ، إذا لم يكن فيها ما يُنكر، فكيف بما هو منكَر، كما قال الذهبي؟!

---

(1) (7/ 151).
(2) (7/ 106).
(3) (5/ 314).
(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (12/ 252).
(5) (2/ 807).
(6) (2/ 459).
(7) (ص 672).
(8) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13/ 304- 305)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 408).
(9) ينظر: معرفة الثقات، العجلي (2/ 315).
(10) (9/ 218).
(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13/ 303- 305).
(12) الطبقات الكبرى (7/ 320).
(13) تهذيب الكمال، المزي (29/ 465).
(14) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (3/ 164)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 267).
(15) (ص 564).

♦ وشبابة بن سَوّار أحد الثقات، ومثله الراوي عنه عبد الله بن رَوْح المدائني، وهو الملقّب بـ(عَبْدُوْسٌ).

♦ وشيخ الحاكم أحمد بن كامل أحد الحفاظ، قال الدارقطني: "كان متساهلا، ربما حدّث من حفظه ما ليس عنده في كتابه"[1].

وقال الذهبي: "ليّنه الدارقطني، وقال: كان متساهلا، ومشّاه غيره"[2].

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث، لاشتماله على آية الإسراء، وفيها الإعلان بأن الباطل في اضمحلال وزوالٍ أمامَ الحق الثابت، الذي جاء به رسول الله ﷺ عن الله، وأن اتخاذ الأصنام آلهةً مع الله من الباطل الذي دلّت عليه، بل هو أبطل الباطل وأشنعه، ولكن هذا الحديث مع ضعف إسناده لم يأت فيه ذكر الآية إلا في رواية شبابة التي ساقها الحاكم عن شيخه أحمد بن كامل، وقد رواه عنه ابن أبي شيبة بدونها، كما سبق في تخريج الحديث، ولم يذكرها باقي الرواة عن نُعَيْم، ويغلب على ظن الباحث أنها من أوهام شيخه الذي كان يعتمد في الرواية على حفظه، كما سبق عن الدارقطني، ولم يسق الحاكم لفظ الطريق الثانية عن شَبابَة، واكتفى بالإحالة فيه على لفظ الطريق الأولى اختصارا، وأنه مثله!

وما ذكر في هذا الحديث عن النبي ﷺ من تلاوة الآية عند إسقاط الصنم، قد جاء مثله عنه ﷺ عند دخوله مكة عام الفتح في أحاديث أخرى، رواها جمع من الصحابة في (الصحيحين)[3]، وغيرهما، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[4] عن شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ أيضا، قال: قَالَ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ فِي الْبَيْتِ، وَحَوْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ صَنَمًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكُبَّتْ كُلُّهَا لِوُجُوهِهَا، ثُمَّ قَالَ: "{**جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**}"، الحديث.

ومن طريق شبابة أخرجه أبو يعلى الموصلي، كما في (تفسير القرآن العظيم)[5] لابن كثير، فقال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا شَبَابة، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ به، نحوه.

قال الباحث: ويحتمل أن يكون مدخل الوهم في رواية الحاكم من هذه الرواية، فإن كلتا الروايتين عن شَبَابَةَ بْنِ سَوَّار.

---

[1] سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ص 164).

[2] ميزان الاعتدال (1/ 129).

[3] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (1/ 219، رقم الحديث: 249).

[4] (كتاب المغازي - حديث فتح مكة، 7/ 403، رقم الحديث: 36905).

[5] (5/ 112).

وقد جاءت تفسيرات نوعية عن السلف لهذه الآية في المراد بالحق والباطل فيها، فقيل: {**الْحَقُّ**}: القرآن، وقيل: الإسلام، وقيل: جهاد المشركين، وقيل: عبادة الله، وقيل: {**الْبَاطِلَ**}: الشيطان، وقيل: الشرك، وقيل: عبادة الأصنام[1].

وذكر ابن جرير أغلب هذه الأقوال، ثم قال: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: أمر الله - تبارك وتعالى - نبيّه ﷺ أن يخبر المشركين أن الحقّ قد جاء، وهو كلّ ما كان لله فيه رضا وطاعة، وأن الباطل قد زَهَق: يقول: وذهب كلّ ما كان لا رضا لله فيه ولا طاعة، مما هو له معصية وللشيطان طاعة، وذلك أن الحقّ هو كلّ ما خالف طاعة إبليس، وأن الباطل هو كلّ ما وافق طاعته، ولم يخصص الله - عزّ ذِكْرُهُ - بالخبر عن بعض طاعاته، ولا ذهاب بعض معاصيه، بل عمّ الخبر عن مجيء جميع الحقّ، وذهاب جميع الباطل، وبذلك جاء القرآن والتنزيل، وعلى ذلك قاتل رسول الله ﷺ أهل الشرك بالله، أعني على إقامة جميع الحقّ، وإبطال جميع الباطل"[2].

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (17/ 537- 538)، التفسير البسيط، الواحدي (13/ 451- 452)، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (3/ 49).

[2] جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (17/ 538).

الحديث الثالث عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ الْغِفَارِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {**وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا**}[1]، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَدَّثَنِي الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ﷺ: "**إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ: طَاعِمِينَ كَاسِينَ رَاكِبِينَ، وَفَوْجٌ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ، وَفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ**"، قُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا هَذَيْنِ، فَمَا تِلْكَ الَّذِينَ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ؟ قَالَ: "**يُلْقِي اللَّهُ الْآفَةَ عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى لَا تَبْقَى ذَاتُ ظَهْرٍ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الْحَدِيقَةَ الْمُعْجِبَةَ بِالشَّارِدَةِ[2] ذَاتِ الْقَتَبِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط مسلم ولكنه منكر، [وقد قال ابن حبان في الوليد: فحش تفرده حتى بطل الاحتجاج به][4]".

تعليق الباحث:

إسناده على شرط مسلم كما قال الذهبي، وقد حكم عليه بأنه منكر، لكنه لم يبين وجه النكارة فيه: هل هي في المتن، أم في السند، أم فيهما معا؟ والوليد بن عبد الله بن جُمَيْعٍ نقل فيه الذهبي كلام ابن حبان، وهو أشد ما قيل فيه مع مخالفة ابن حبان نفسه له في موضع آخر، كما سيأتي موثقا عنه! وقد تكلم في الوليد بعض الأئمة؛ لشيء في حفظه، وإن روى له مسلم، ووثقه ابن معين وغيره[5]، فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده عن

---

[1] الإسراء، من الآية: 97.

[2] هكذا في الأصل، ويظهر للباحث أنه تحريف، وصوابه: "**بالشّارف**"، كما هي في رواية ابن أبي شيبة وأحمد عن وكيع، وفي غيرها من عامّة الروايات الأخرى الآتي ذكرها في تخريج الحديث.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 398، رقم الحديث: 3389).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الزهد - ما ذُكِر عن نبينا ﷺ في الزهد، 7/ 86، رقم الحديث: 34396)، وأحمد بن حنبل في (المسند) (35/ 360- 361، رقم الحديث: 21456) عن يزيد بن هارون به، نحوه، زادا في آخره، واللفظ لأحمد: "**فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا**".

وأخرجه البزّار في (المسند = البحر الزخّار) (9/ 336)، والنسائي في (السنن) (كتاب الجنائز – البعث، 4/ 116، رقم الحديث: 2086)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (214/8، رقم الحديث: 8437)، و(المعجم الصغير) (2/ 233، رقم الحديث: 1084) من طرق أخرى عن الوليد بن عبد الله بْنِ جُمَيْعٍ به.

وقال البزار: "هذا الكلام لا نعلمه يُرْوَى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رَوى حذيفة بْنُ أَسِيدٍ عن أبي ذر إلا هذا الحديث".

[4] هذه الزيادة بين المعكوفتين جاءت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 838)، وهي مثبتة في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 363- 264).

[5] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 8)، الطبقات الكبرى، ابن سعد (6/ 354)، معرفة الثقات، العجلي (2/ 342).

عمرو بن علي الفَلّاس أنه قال: "كان يحيى بن سعيد لا يحدثنا عن الوليد بن جُمَيْع، فلما كان قبل موته بقليل حدثنا عنه"[1].

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[2]، ومراده: أنه يصلح للاعتبار به في الشواهد والمتابعات، كما صرح به ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه[3].

وقال العُقيلي: "في حديثه اضطراب"[4].

واضطرب فيه ابن حبان، فأورده في (الثقات)[5]، وأورده أيضا في (المجروحين)[6]، وحطّ عليه، فقال: "كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به".

وقال الحاكم نفسه: "لو لم يذكره مسلم في (صحيحه) لكان أولى"[7].

وتوسّط فيه أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، فقالوا، واللفظ للأوليْن: " ليس به بأس"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوق، يهم".

قال الباحث: وقد بيّن أبو حاتم الرازي أن هذا الحديث من منكراته، فقد سأله ابنه عبد الرحمن عن رواية الوليد لهذا الحديث، فقال: "روى هذا الحديث ابن عيينة عن العلاء بن أبي العباس الشاعر عن أبي الطفيل عن حَلّام بن جَزْلٍ عن أبي ذر عن النبي ﷺ، وهو الصحيح، ولزم الوليدُ بنُ جميع الطريق، وتابع سعدُ بن الصلت ابن عيينة عن معروف عن أبي الطفيل عن حَلَّامِ بن جَزْل عن أبي ذر عن النبي ﷺ، وهو الصحيح"[10].

والعلاء وثقه ابن معين، والعجليّ[11]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[12]، وقال: "وقد رَوَى عن أبي الطفيل إن كان سمع منه".

وجزم ابن حبان في موضع آخر بعدم سماعه منه، فقال: "لم يسمع العلاء من أبى الطفيل شيئا"[13].

---

(1) الجرح والتعديل (9/ 8).
(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 8).
(3) ينظر: المصدر نفسه (2/ 37).
(4) الضعفاء الكبير (4/ 317).
(5) (5/ 492).
(6) (3/ 78- 79).
(7) ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 337).
(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 8)، تهذيب الكمال، المزي (31/ 36).
(9) (ص 582).
(10) العلل، ابن أبي حاتم (5/ 528- 529)، وينظر منه أيضا (5/ 501- 502).
(11) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 356)، معرفة الثقات، العجلي (2/ 149).
(12) (7/ 265).
(13) مشاهير علماء الأمصار (ص 231).

ومعروفٌ المتابِعُ للعلاء، هو ابن خَرَّبُوذ[1]، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوق، ربما وهم، وكان أخباريّا علامة".

و حَلَّامُ بن جَزْلٍ لم يرو عنه إلا أبو الطفيل عن أبي ذر، وهي رواية صحابي عن تابعي عن صحابي[3]، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، وسكتا عنه، وقال ابن أبي حاتم: "يقال: هو ابن أخي أبي ذر ... سمعت أبي يقول ذلك".

♦ وسعيد بن مسعود، هو أبو عثمان العامري، المروزي، أحد الثقات، والمحبوبي مثله، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له عن سعيد بن مسعود جمع من الأحاديث غير هذا.

وفي متن الحديث نكارة، لعلها مرادة في كلام الذهبي، وهي أنه اشتمل على وصفين متناقضين:

الأول: قوله: "... **وَفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ**"، وهذا من خصائص الحشر يوم القيامة.

الثاني: قوله في الفقرة الثانية: "**يُلْقِي اللَّهُ الْآفَةَ عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى لَا تَبْقَى ذَاتُ ظَهْرٍ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الْحَدِيقَةَ الْمُعْجِبَةَ بِالشَّارِدَةِ ذَاتِ الْقَتَبِ**"، وهذا من خصائص الدنيا، وهو أليق بحشر الناس في آخر الزمان[6]، وقد أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: "**يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشَرَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَيَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا**"، أخرجه الشيخان، وغيرهما من حديث أبي هريرة[7].

وكذلك قوله في الفقرة الأولى: "**طَاعِمِينَ**" هو من خصائص الدنيا التي لا تليق بأحوال الحشر يوم القيامة؛ وقد حمل هذا وغيره ابن حجر العسقلاني على تأويل الحديث، ولو على وجه مستكره، فقال: "وهو مؤوَّل بأن المراد بذلك: أن يوم القيامة يعقب ذلك، فيكون من مجاز المجاورة، ويتعين ذلك لِمَا وقع فيه: أن الظهر يَقِلُّ؛ لِما يُلقى عليه من الآفة، وأن الرجل يشتري الشارف الواحد بالحديقة المعجبة، فإن ذلك ظاهر جدا في أنه من أحوال الدنيا لا بعد المبعث"[8].

وقد جاء عن حَمَّادِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ ما هو قريب

---

[1] ضبطه ابن حجر العسقلاني بفتح الخاء، وتشديد الراء، وبسكونها، وضم اباء، وسكون الواو.
ينظر: تقريب التهذيب (ص 540).

[2] (ص 540).

[3] ينظر: نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، ابن حجر العسقلاني (ص 31- 32).

[4] (3/ 129).

[5] (3/ 308).

[6] ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (11: 381).

[7] ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (10/ 428)

[8] فتح الباري (11/ 382).

من لفظ الحاكم في فقرته الأولى[1]، وهو قوله: "**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفًا مُشَاةً، وَصِنْفًا رُكْبَانًا، وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ**"، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ؟ **قَالَ: «إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ، أَمَا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ وَشَوْكٍ**".

أخرجه أحمد في (المسند)[2] والترمذي في (السنن)[3] من طرق عن حَمَّادِ بن سلمة به.

وفي إسناده ضعف وجهالة، علي بن زيد ضعيف، كما في (تقريب التهذيب)[4] لابن حجر العسقلاني، وأوس بن خالد لم يرو عنه إلا علي بن زيد على ضعفه[5]، فهو مجهول، كما في (تقريب التهذيب)[6] أيضا.

وقال يحيى بن سعيدٍ القطّان: "له عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث منكرة، وليس له كبير شيء"[7].

الحكم على الحديث:

منكرٌ سندا ومتنا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على آية الإسراء، وقد صور الله - تعالى - فيها مشهدا من مشاهد الحشر الشنيعة يوم القيامة، وهو وقوف الكفار فيه رأسا على عقب، على خلاف الطبيعة البشرية في الدنيا، وأن مشيهم فيه يكون أيضا على هذه الصفة، كما أخذ الصحابة هذا المعنى من الآية، وذلك فيما أخرجه البخاري ومسلم في (الصحيحين)[8] عن قتادة، قال: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: "**أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**؟" قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى، وَعِزَّةِ رَبِّنَا.

قال الباحث: وحديث أبي ذر فيه زيادة على ما جاء في حديث أنس هذا، وهو أن الملائكة تسحبهم على وجوههم إلى النار، وقد قال، تعالى: {**يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ**}[9].

قال ابن جرير الطبري: " وقد تأوّل بعضهم قوله: {**فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ**} إلى النار، وذُكر أن ذلك في قراءة عبد الله: {**يَوْمَ يُسْحَبُونَ إلى النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ**}"[10].

---

[1] ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (11: 381).

[2] (14/ 288- 289، رقم الحديث: 8647، 14/ 364، رقم الحديث: 8754).

[3] (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - بابٌ: ومن سورة بني إسرائيل، 5/ 305، رقم الحديث: 3182).

[4] (ص 401).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (3/ 388- 389).

[6] (ص 116).

[7] ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 278).

[8] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (2/ 579، رقم الحديث: 1950).

[9] القمر، الآية: 48.

[10] جامع البيان في تأويل القرآن (22/ 604).

الحديث الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَ أَبُو هَاشِمٍ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"نُعَيْمٌ ذو مناكير".

تعليق الباحث:

نُعَيْمٌ مُخْتَلَفٌ فيه، وقد روى عنه البخاري مقرونا[2]، وفصَل فيه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3] بقوله: "صدوق، يخطىء كثيرا".

وتتبع ابن عدي مناكيره، ولم يذكر فيها هذا الحديث، ثم قال: "وعامّة ما أُنْكِر عليه هو هذا الَّذِي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما"[4].

وقد خالفه أبو النعمان محمد بن الفضل (عارم) في لفظ الحديث، وفي رفعه، أخرجه عنه الدارمي في (السنن)[5]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: "مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ **لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ**، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ".

وكذلك رواه سعيد بن منصور عن هُشَيْمٍ به، موقوفا، أخرجه في (السنن)، كما في (تفسير القرآن العظيم)[6] لابن كثير، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان)[7]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنُ قَتَادَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ النَّضْرَوِيُّ، حدثنا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ، حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حدثنا هُشَيْمٌ به.

وقال البيهقي: "وهذا هو المحفوظ: موقوفٌ".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 399، رقم الحديث: 3392)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب - باب ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها من كثرة الصلاة على رسول الله ﷺ، وقراءة سورة الكهف، وغيرها، 3/ 353، رقم الحديث: 5996)، و(الدعوات الكبير) (2/ 133، رقم الحديث: 526).

[2] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 267- 270)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 409- 412).

[3] (ص 564).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 256).

[5] (كتاب فضائل القرآن - بابٌ في فضل يوم الجمعة، 4/ 2143، رقم الحديث: 3450).

[6] (5/ 122).

[7] (4/ 86، رقم الحديث: 2220)، وينظر: السنن الكبرى، البيهقي (3/ 353).

وتابع هُشَيْما سفيان الثوري، أخرجه عنه عبد الرزاق في (المصنف)[1]، وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[2]، والحاكم في (المستدرك)[3] من طُرُق عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، ثنا سُفْيَانُ به، ولفظه عند النسائي: "مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ **كَمَا أُنْزِلَتْ**، ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَّالَ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ، كَانَ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ"، ولم يسق الحاكم لفظه، وإنما أحال على حديث شعبة قبله، وذكر أنه بنحوه، وهو الحديث الآتي:

ورواه أيضا شعبة بن الحجاج عن أبي هاشم، لكن اختلف عليه فيه، فرواه أبو غسّان يحيى بن كثير عنه مرفوعا، ولفظه: "**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ بِعَشْرِ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا، فَخَرَجَ الدَّجَّالُ، لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ**"، أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[4]، والطبراني في (المعجم الأوسط)[5]، والحاكم في (المستدرك)[6]، والبيهقي في (شعب الإيمان)[7] من طريقين عن يحيى بن كثير به، وزاد الحاكم: "**وَمَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ كُتِبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث مرفوعا عن شعبة إلا يحيى بن كثير".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ثم أعقبه برواية سفيان.

ولم يتفرد يحيى بنُ كثير برفعه عن شعبة، كما قال الطبراني، فقد تابعه عبد الصمد بن عبد الوارث، أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[8]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ به.

وأوقفه عنه محمد بن جعفر، أخرجه النسائي أيضا في (السنن الكبرى)[9] بعد رواية يحيى السابقة، ولم يسق لفظه، وقال النسائي: وقال: "مِنْ حَيْثُ يَقْرَأُهُ إِلَى مَكَّةَ"، وَقَالَ: "مَنْ قَرَأَ آخِرَ الْكَهْفِ".

وتابع محمدَ بنَ جعفر مُعَاذُ بْنُ مُعَاذ[10].

وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[11] من طريق ثالثة عن يحيى مرفوعا بلفظٍ مغاير، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ (هو الحاكم) فِي (التَّارِيخِ)، حدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعْدٍ، حدثنا أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ،

---

[1] (كتاب الطهارة - باب وضوء الْمَقْطُوعِ، 1/ 186، رقم الأثر: 730).
[2] (كتاب عمل اليوم والليلة - ما يجير من الدجال، 9/ 348، رقم الأثر: 10724).
[3] (كتاب فضائل القرآن، 1/ 752، رقم الأثر: 2073).
[4] (كتاب عمل اليوم والليلة - ما يجير من الدجال، 9/ 348، رقم الحديث: 10722).
[5] (2/ 123، رقم الحديث: 1455).
[6] (كتاب الفضائل، 1/ 752، رقم الحديث: 2072).
[7] (4/ 268، رقم الحديث: 2499).
[8] (4/ 268- 269، رقم الحديث: 2499).
[9] (كتاب عمل اليوم والليلة - ما يجير من الدجال، 9/ 348، رقم الأثر: 10723).
[10] ينظر: شعب الإيمان، البيهقي (4/ 269).
[11] (4/ 86- 87، رقم الحديث: 2221).

حدثنا أَبُو قُدَامَةَ، حدثنا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، حدثنا شُعْبَةُ به، ولفظه: "**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**".

قال الباحث: ورواية محمد بن جعفر، وهو الملقب بـ(غُنْدَر)، ومن معه - مقدمة على رواية يحيى بن كثير، ومن معه؛ لأن محمد بن جعفر هو الحكم في حديث شعبة عند الاختلاف، فجانبه أقوى[1].

ورواه أيضا مرفوعا يزيد بن خالد بمثل لفظ محمد بن الفضل، وسعيد بن منصور عن هُشَيم، أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[2]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَسْلَمُ بْنُ سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ به.

ويزيد بن خالد في هذا الإسناد هو يزيد بن خالد بن خِداش، أبو خداش الواسطي، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[3]، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وقال: "روى عن هشيم، وبشر بن مبشر، روى عنه إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وعلي بن الحسين بن الجنيد".

وسكت عنه الذهبي أيضا في (تاريخ الإسلام)[4].

هذا، وقد نقل ابن حجر العسقلاني عن النسائي أنه قال بعد رواياته للحديث مرفوعا وموقوفا: "وقْفُهُ أصح"[5]، وهذا الذي نقله ابن حجر ليس في المطبوع من سنن النسائي، ولكن تصرفه يدل عليه.

♦ وباقي رجال الإسناد: هُشَيْم، وهو ابن بشير، ومَنْ فوقَ نُعَيْم كلُّهم ثقات، رجال الشيخين، وأبو مِجْلَز[6] اسمه لاحق بن حُمَيْد، مشهور بكنيته.

♦ والشعراني فيه ضعف، وإن وثقه الحاكم[7].

♦ وشيخ الحاكم ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[8]، وقال: "أحد رؤساء خراسان، وأفصحهم وأحسنهم بيانا، لم يكن يتكلم بالفارسية إلا مع من لا يحسن"، وقد أكثر الحاكم فيه من الرواية عنه في (المستدرك)، وسبق له غير هذا الحديث عن شيخه محمد بن الفضل الشعراني.

والحديث وإن كان الصحيح فيه الوقف، كما قال البيهقي، فهو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ولكن باللفظ الآخر: "... أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ".

---

[1] ينظر: (ص 244) من هذا البحث.

[2] (4/ 437، رقم الحديث: 2777)، وينظر: السنن الكبرى، البيهقي (3/ 353).

[3] (9/ 291).

[4] (5/ 975).

[5] ينظر: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز = التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (3/ 1046).

[6] هو بكسر الميم، وإسكان الجيم، وفتح اللام بعدها.
ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 586).

[7] ينظر: (ص 263- 264) من هذا البحث.

[8] (7/ 897)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1260- 1261).

ويُلاحَظ أن الروايات المرفوعة والموقوفة، التي ذُكِرت لهذا اللفظ وما جاء في معناه - جاء بعضها مطلقا في قراءة سورة الكهف دون تقييد، كما في رواية سفيان الثوري الموقوفة، وجاء بعضها مقيدا بـ"ليلة الجمعة"، كما في رواتي محمد بن الفضل (عارم) وسعيد بن منصور الموقوفة عن هُشَيْم، وجاء بعضها مقيدا بـ"كما أُنْزِلَتْ"، كما في روايتي شعبة: المرفوعة والموقوفة، والموقوفة عنه أصح، وهؤلاء الثلاثة: سفيان وهشيم وشعبة أئمة حفاظ أثبات، أجلهم شعبة، وأحفظهم سفيان بشهادة شعبة وغيره، فروايته أولى بالتقديم[1].

وقد جاءت رواية الحاكم على ضعفها بتقييد قراءتها بـ"يوم الجمعة".

والحديث مخرّج في (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل)[2] لمحمد ناصر الدين الألباني، وذهب فيه إلى تصحيح الحديث مرفوعا باللفظ الذي ساقه الحاكم!

الحكم على الحديث:

ضعيف، وصح موقوفا بلفظ: "مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ، كَانَ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ".

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، ودل غيرُه على فضل قراءتها ليلة الجمعة أيضا، ولا تنافي بين الحديثين لو ثبتا كلاهما؛ لأن اليوم يبدأ بدخول الليل، وينتهي بغروب شمسه من آخر النهار، وقد تقدم في الكلام على روايات الحديث أن الأصح ثبوت فضل قراءتها مطلقا دون تقييد بـ(يوم الجمعة) أو (ليلتها).

وقد جاء في فضل سورة الكهف أيضا ما أخرجه الشيخان في (الصحيحين)[3] عن البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ، وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَطَنَيْنِ (أي: حبلين)، فَتَغَشَّتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَدُورُ وَتَدْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "**تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ بِالقُرْآنِ**".

وترجم له البخاري بقوله: "باب فضل سورة الكهف"[4].

---

[1] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (11/ 164- 166 - ترجمة سفيان الثوري).

[2] (3/ 93- 95، رقم الحديث: 626).

[3] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (1/ 527، رقم الحديث: 859).

[4] الصحيح (6/ 188).

الحديث الخامس عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِمْلَاءً، ثنا حُسَامُ بْنُ بِشْرٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ عَامِرٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَا: ثنا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا يَزِيدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا**}[1]، قَالَ: "**ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[2].

تعليق الذهبي:

"بل يزيد بن يوسف متروك".

تعليق الباحث:

يزيد بن يوسف، هو أبو يوسف الرَّحَبي، الصنعاني، الدمشقي، اتفقوا على ضعفه، وشذ البزار، فحسّن له، كما سبق في تخريج الحديث، واختلف الذين ضعفوه: هل يستحق الترك أم هو ممن يُكتب حديثه، ويُعْتَبر به؟[3] والأول هو اختيار الذهبي هنا، وقال أيضا في (المغني في الضعفاء)[4]: "تركوه"، ويظهر للباحث أن هذا هو مراده من قوله في (الكاشف)[5]: "واهٍ"، أي: شديد الضعف.

وقال ابن حبان: "كان سيّءَ الحفظ، كثير الوهم، ممن يرفع المراسيل ولا يعلم، ويسند الموقوف ولا يفهم، فلما كثر ذلك منه في حديثه، صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد، أرجو إن احتج به [أحد][6] فيما وافق الثقات، لم يُجَرَّحْ في فعله؛ لِقَدَمِ صدقه"[7].

---

[1] الكهف، من الآية 82.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 401، رقم الحديث: 3397).

وأخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب: ومن سورة الكهف، 5/ 313، رقم الحديث: 3152)، والبزار في (المسند = البحر الزخار) (10/ 21، رقم الحديث: 4082)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (7/ 108، رقم الحديث: 6996)، و(المعجم الصغير) (2/ 174، رقم الحديث: 977)، و(مسند الشاميين) (1/ 365، رقم الحديث: 631، 4/ 343، رقم الحديث: 3508) من طرق عن صفوان بن صالح به.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن، يزيد بن يوسف ليس به بأس، ومن بعده وقبله ثقات، والحديث عن أبي الدرداء، لا نعلم له طريقا متصلا غير هذا الطريق".

وقال الطبراني في (الأوسط): "لم يَرْوِ هذا الحديث عن مكحول إلا يزيدُ بن جابر، ولا رواه عن يزيد إلا يزيد بن يوسف، تفرد به الوليد ابن مسلم"، ونحوه في (المعجم الصغير).

[3] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 326).

[4] (2/ 755).

[5] (2/ 391).

[6] هذه الزيادة ليست في الأصل، وسياق الكلام يقتضيها.

[7] المجروحين (3/ 106).

وأورد له ابن عدي هذا الحديث في مناكيره، ثم قال: "ولِيَزِيدَ بْنِ يُوسُفَ غَيْرُ ما ذَكَرْتُ من الحديث، وهو مع ضعفه يُكتب حَدِيثُهُ"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "ضعيف".

ومراد ابن حجر من إطلاق الضعف على الراوي في هذا الكتاب: أن الراوي لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه الضعف، ولو لم يفسر، كما نص على ذلك في المقدمة[3]، وهذا الإطلاق في هذه المرتبة يدخل فيه من ضعفه منجبر، ومن هو شديد الضعف.

♦ وحسام بن بشر لم أقف له على ترجمة له، وجاء ذكره في موضع آخر من (المستدرك)[4] باسم "هشام ابن بِشْر"، وروى له في موضع ثالث مقرونا، وسماه: "حسام بن بِشْرِ بن العَنْبَرِ"[5]، وقد ذكره هنا أيضا مقرونا بالحسن بن سفيان بن عامر، وهو أحد الحفاظ الثقات.

♦ وشيخ الحاكم أبو الوليد، هو حَسَّانُ بن محمد النيسابوري، وهو أيضا أحد الحفاظ الثقات، الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وبين العلم والعبادة والزهد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[6]، فقال: "الإمامُ الأَوْحدُ، الحافظ المُفْتِي، شيخ خُراسان، الشافعيُّ، العَابِدُ".

♦ وباقي الرواة ثقات، كما قال البزار.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالكنز في الآية الكريمة المالُ: ذهبٌ وفضة، وقد روى الحاكم في (المستدرك)[7] أيضا عن ابن عباس من قوله: "مَا كَانَ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، كَانَ صُحُفًا: عِلْمًا"، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ حَبِيبٍ النَّهْدِيِّ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

وأخرجه ابن جرير الطبري من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابْنِ عَبَّاسٍ، وذكر بأسانيده نحوَهُ عن

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 152).

[2] (ص 606).

[3] ينظر: تقريب التهذيب (ص 74- المقدمة).

[4] (2/ 378، رقم الحديث: 3328)، وينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 294).

[5] (2/ 424، رقم الحديث: 3477).

[6] (15/ 492- 496).

[7] (2/ 400، رقم الأثر: 3396).

سعيد بن جبير، ومجاهد[1].

وذكر أيضا بأسانيده عن عكرمة وقتادة أنه كنز من مال، كما جاء في هذا الحديث، وعن الحسن البصري أنه قال: لوْح من ذهب مكتوب فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم: عجبت لمن يؤمن، كيف يحزن؟! وعجبت لمن يوقن بالموت، كيف يفرح؟! وعجبت لمن يعرف الدنيا وتقلبَها بأهلها، كيف يطمئنّ إليها؟! لا إله إلا الله، محمد رسول الله".

قال ابن جرير الطبري: "وأولى التأويلَيْنِ في ذلك بالصواب: القول الذي قاله عكرمة؛ لأن المعروف من كلام العرب أن الكنز اسم لما يُكْنَزُ من مال، وأن كلّ ما كُنِز، فقد وقع عليه اسم كنز، فإنَّ **التأويل مصروفٌ إلى الأغلب من استعمال المخاطبين بالتنزيل**، ما لم يأت دليل يجب من أجله صرفه إلى غير ذلك، لِعَلَلٍ قد بيَّناها في غير موضع"[2].

وهذا الذي رجحه ابن جرير نحا نحوه الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه)[3]، واستظهره القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)[4]، وابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)[5].

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 89).

[2] المصدر نفسه (18/ 90).

[3] (3/ 307).

[4] (11/ 38).

[5] (5/ 185).

الحديث السادس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ طَلْحَةَ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا**}[1]، قَالَ عَمْرٌو: أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**سَلُوا اللَّهَ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا سُرَّةُ الْجَنَّةِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْ بُدًّا مِنْ إِخْرَاجِهِ"[2].

تعليق الذهبي:

"جعفرٌ هالك".

تعليق الباحث:

جعفر بن الزبير، هو الحنفي، وقيل: الباهلي، الدمشقي، البصري، وهو متروك عند عامة أئمة الحديث، كأحمد، ويحيى، والبخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيّيْن، واتهمه شعبة بالوضع[3]، وقال أبو داود: "جعفر من خيار النَّاس، ولكن لا أكتب حَدِيثه"[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "متروك الحديث، وكان صالحا في نفسه".

♦ والقاسم، هو ابن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الشامي، الدمشقي، مولى آل أبي سفيان بن حرب، مختلف فيه[6]، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7] بقوله: "صدوق، يغرب كثيرا"، يعني: يأتي بالغرائب، أي: المنكرات!

---

[1] الكهف، من الآية: 107.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 402، رقم الحديث: 3402)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (6/ 242، رقم الحديث: 4627)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: ما أدري أي شيء أحوجه إلى إخراج رواية الكذابين في الصحيح، فجعفرٌ قد أجمعوا على تضعيفه".

وأخرجه الرُّوياني في (المسند) (2/ 317، رقم الحديث: 1278)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (7/ 175- 176 رقم الحديث: 132) من طريق مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ، قال: ثنا إِسْرَائِيلُ به، وزادا: "**وَإِنَّ أَهْلَ الْفِرْدَوْسِ يَسْمَعُونَ أَطِيطَ الْعَرْشِ**".

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (8/ 246، رقم الحديث: 7966)، وعنه أبو نعيم في (صفة الجنة) (2/ 276، رقم الحديث: 483)، فقال: حَدَّثَنَا عَلَّانُ، ثنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَبِي، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ به مع الزيادة.

وأخرجه أبو نعيم أيضا في (صفة الجنة) (2/ 276، رقم الحديث: 483) من طريق أخرى - وساقها مع الطريق السابقة مساقا واحدا - عن يزيد بن هارون، ثنا جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ به.

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 479)، المجروحين، ابن حبان (1/ 212)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 78).

[4] سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 277).

[5] (ص 140).

[6] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 373- 374)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 289- 290).

[7] (ص 450).

بل قال أحمد بن حنبل: "إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم"[1].

وقال أيضا: "لما حدّث بِشْر بن نُمَيْرٍ عن القاسم، قال شعبة: ألحقوه به"[2].

وقال ابن حبان: "بِشْرُ بنُ نُمَيْرٍ القُشَيْرِيّ من أهل البصرة، يروي عن القاسم بن عبد الرحمن ... مُنْكَرُ الحديث جدا، فلا أدري التخليط في حديثه من القاسم أو منهما معا؛ لأن القاسم ليس بشيء في الحديث، وأكثر رواية بشر عن القاسم، فمن هنا وقع الاشتباه فيه"[3].

♦ وعمرو بن طلحة، هو أبو محمد عمرو بن حماد بن طلحة القَنَّاد[4]، وقد يُنسب إلى جده، كما ذكره الحاكم هنا، روى له مسلم في (الصحيح)[5]، وقال الذهبي في (الكاشف)[6]: "صدوقٌ يترفّض".

♦ وشيخه إسرائيل هو حفيد أبي إسحاق السبيعي، وهو أحد الثقات، والراوي عنه أحمد بن نصر، هو أَحْمَد بْن محمد بْن نصر اللبّاد، الفقيه، أبو نصر النَّيْسَابوريُّ، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[7]، وقال: "شيخ أهل الرأي ببلده، ورئيسهم"، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

♦ وشيخ الحاكم لم أقف له على ترجمة، وقد روى له الحاكم في (المستدرك) بضعة وعشرين حديثا، وكلها عن شيخه أحمد بن نصر، وقال في أحد المواضع[8]: "حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَدْلُ الصَّفَّارُ"، فالظاهر أن الحاكم كان ينسبه عادة إلى جده، وذكره في (تاريخ نيسابور - المختصر)[9] بأتم من هذا، فقال: "محمد بن محمد بن إسحاق بن النعمان العدل، أبو أحمد الصفار، النيسابوري".

هذا، وقد جاء الحديث موقوفا على أمامة، وهو الباهلي، أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[10]، فقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ فُضَالَةَ عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: {**جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا**}، قَالَ: "سُرَّةُ الْجَنَّةِ"، قَالَ: "وَسَطُ الْجَنَّةِ".

ومن طريق ابن فضَالة، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[11] بنحوه، فقال: حدثنا أحمد بن أبي سُرَيْج الرازي، قال: ثنا الهيثم أبو بشر، قال: أخبرنا الفرج بن فَضَالة عن لقمان بن عامر، قال: سئل أبو أمامة[12] عن الفردوس، فقال: "هي سُرّة الجنة".

---

[1] الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 476).

[2] المصدر السابق، الموضع نفسه.

[3] المجروحين (1/ 187).

[4] ضبطه أبو الحسن عز الدين بن الأثير في (اللباب في تهذيب الأنساب) (3/ 56) بِفَتْح القاف، والنُّون الْمُشَدّدَة.

[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 20).

[6] (2/ 75).

[7] (6/ 495- 496).

[8] المستدرك على الصحيحين (2/ 62، رقم الحديث: 2329).

[9] (ص 109 - رقم الترجمة: 2292)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 936- 938).

[10] (كتاب الجنة - ما ذُكِر في الجنة وما فيها مما أُعِدَّ لأهلها، 7/ 46، رقم الأثر: 34110).

[11] (18/ 130).

[12] في الأصل: "عن لقمان عن عامر، قال: سئل أبو أسامة"، وهو تحريف وتصحيف، وجاء على الصواب في طبعة دار هجر (15/ 431).

وإسناده ضعيف، الفرج بن فضالة ضعيف، كما في (تقريب التهذيب)[1] لابن حجر العسقلاني.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالفردوس وسط الجنة،؛ إذْ سُرّةُ الشيء: وسطه، مأخوذ من سُرَّة الإنسان؛ فإنها في وسَطِه[2]، وقد جاء التصريح بذلك في الرواية الموقوفة على أبي أمامة.

ويغني عنها ما أخرجه البخاري في (الصحيح)[3] عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "... **فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**".

وهكذا قال قتادة: "الفردوس: رَبْوة الجنة، وأوسطها، وأفضلها"، رواه عنه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4].

وروى ابن جرير أيضا في (التفسير= جامع البيان)[5] عن كعب الأحبار أنه قال: "جنات الفردوس: التي فيها الأعناب".

ونقل ابن كثير هذا المعنى عن السُّدِّيّ والضَّحَّاك مع كعْبٍ الأحبار[6].

وقال المبرّد: "الفردوس فيما سمعت من كلام العرب: الشجرَ الملْتَفّ، والأغلبُ عليه العنب"[7].

وقال أبو السعادات بن الأثير: "الفِرْدَوْس: هو البُسْتان الَذي فيه الكَرْمُ والْأَشْجَارُ، والْجَمْعُ: فَرَادِيس، ومِنْهُ: جَنَّة الفِرْدَوْس"[8].

وقال عبد الرحمن بن ناصر السِّعْدي: "يحتمل أن المراد بجنات الفردوس أعلى الجنة، وأوسطها، وأفضلها، وأن هذا الثوابَ لمن كمل فيه الإيمان والعمل الصالح، والأنبياء، والمقرَّبون، ويحتمل أن يراد بها، جميع منازل الجنان، فيشمل هذا الثواب، جميع طبقات أهل الإيمان من المقربين، والأبرار، والمقتصدين، كل بحسب حاله، وهذا أولى المعنيين؛ لعمومه، ولذكر الجنة بلفظ الجمع المضاف إلى الفردوس، ولأن الفردوس يطلق على البستان

---

[1] (ص 444).

[2] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير (2/ 360، مادة: سرر).

[3] (كتاب الجهاد - بَابُ دَرَجَاتِ المُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُقَالُ: هَذِهِ سَبِيلِي وَهَذَا سَبِيلِي، 4/ 16، رقم الحديث: 2790، كتاب التوحيد - باب {**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**} [هود، من الآية: 7]، {**وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ**} [التوبة، من الآية: 129]، 9/ 125، رقم الحديث: 7423).

[4] (18/ 130).

[5] (18/ 131).

[6] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 182).

[7] الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي (3/ 171).

[8] النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 427، مادة: فردس)

المحتوي على الكرم، أو الأشجار الملتفة، وهذا صادق على جميع الجنة"[1].

وقال الطاهر بن عاشور: "وإضافة الجنات إلى الفردوس بيانية، أي: جناتٌ هي من صنف الفردوس، وورد في الحديث أن الفردوس أعلى الجنة أو وسط الجنة، وذلك إطلاق آخر على هذا المكان المخصوص، يرجع إلى أنه علم بالغلبة، فإن حُمِلت هذه الآية عليه، كانت إضافة جنات إلى الفردوس إضافة حقيقية، أي جنات هذا المكان"[2].

[1] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص 488).
[2] التحرير والتنوير (16/ 50).

الحديث السابع عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنِي أَبُو قُرَّةَ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ [مَنْ قَالَ]: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}**[1]**، كَانَ لَهُ نُورًا مِنْ [عدَنَ] أَبْيَنَ إِلَى مَكَّةَ، حَشْوُهُ**[2] **الْمَلَائِكَةُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"أبو قرة فيه جهالة، ولم يُضَعَّفْ".

تعليق الباحث:

أبو قُرّة الأسدي لم يرو عنه إلا النضر بن شُمَيْل، وليس فيه توثيق ولا تجريح؛ ولذلك قال الذهبي هنا: "فيه جهالة"، وقال في (المغني في الضعفاء)[4]، و(ميزان الاعتدال)[5]، وابنُ حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "مجهول".

وقال البوصيري: "أبو قُرَّةَ الأسدي أخرج له ابن خزيمة في (صحيحه)، وقال: لا أعرفه بعدالة، ولا جرح"[7].

---

[1] الكهف، من الآية: 110.

[2] في الأصل: "حَشُّهُ"، ولا وجه له في اللغة، فالظاهر أنه تحريف، والمثبت من (المسند) لإسحاق بن راهويه، وكذلك هو في (مسند البزار)، كما سيأتي في تخريج الحديث، والمراد به: مِلؤه الملائكة، من قولهم: حَشَا الوِسادة وغَيْرَها يَحْشُوها حَشْواً: ملأَها، والاسْمُ (الحَشْوُ) عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ.

ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (2/ 64، مادة: حَشَوَى)، لسان العرب، ابن منظور (14/ 179- 180، مادة: حشا).

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 402، رقم الحديث: 3403)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 171، رقم الحديث: 15337)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (15/ 26، رقم الحديث: 3654)، فقال: أبنا أَبُو قُرَّةَ الْأَسَدِيُّ ثُمَّ الصَّيْدَاوِيُّ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ - سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ به، والزيادات بين المعكوفات له.

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (1/ 421- 422، رقم الحديث: 297) عن النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ من وجه آخر، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: نا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ به، ولفظه: "**مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}، كَانَ لَهُ نُورٌ مِنْ عَدَنَ أَبْيَنَ إِلَى مَكَّةَ، حَشْوُهُ الْمَلَائِكَةُ**".

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد".

[4] (2/ 803).

[5] (4/ 564).

[6] (ص 666).

[7] إتحاف الخيرة المهرة (2/ 233).

♦ وباقي رجاله رجال الشيخين، إسحاق هو ابن راهويه، ومحمد بن عبد السلام الراوي عنه، وشيخ الحاكم أبو زكريا الْعَنْبَرِيُّ ثقتان، وقد تقدم لهما جمع من الأحاديث عن إسحاق.

وسعيد بن المسيّب اختلف أئمة الحديث في سماعه من عمر؛ لأن سعيدا وُلِدَ لسنتين خلتا من خلافة عمر، فتوفي عُمَر، وعُمْره ثمان سنوات، وقد نفى يحيى بنُ معين سماعه منه، واستبعده، وقال: "ولم يثبت له السماع من عمر"[1].

وقال أبو حاتم الرازي: "سعيد بن المسيب عن عمر مُرْسَلٌ، يدخل في الْمُسْنَدِ على الْمَجَازِ"[2].

وقال محمد بن عمر الواقدي: "ويُروى أنه سمع من عمر، ولم أر أهل العلم يصححون ذلك، وإن كانوا قد رووه"[3].

وقال أبو طالب المُشْكاني[4]: "قلت لأحمد بن حنبل: ... سعيدٌ عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عمر، فمن يقبل؟!"[5].

قال الباحث: وقد أعرض الشيخان عن روايته عنه في (الصحيحين)، فلم يخرجاها، وأخرجها أصحاب السنن[6].

والحديث أورده ابن كثير في (مسند الفاروق)[7] من رواية البزار، وقال: "هذا حديث غريب، وإسناده لا بأس به"!

وهو مخرج عند الزيْلَعي في (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري)[8]، وأورده أيضا محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[9]، فكرره سهوا، وحكم عليه في الموضع الأول بالضعف، وفي الموضع الثاني بأنه منكر.

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لجهالة أبي قُرَّةَ الْأَسَدِيُّ.

---

(1) المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 71- 72).

(2) المصدر السابق (ص 71).

(3) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 119).

(4) هو أحمد بن حميد، أحد أصحاب أحمد بن حنبل المختصين به، روى عنه مسائل تفرد بها، وكان أحمد بن حنبل يكرمه، ويعظمه، ويقدمه، توفي سنة (244) هجرية.

والمُشكاني: بضم الميم، وسكون الشين نسبةً إلى (مُشكان)، وهي قرية من نواحي همذان بدولة إيران اليوم.

ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 198)، طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (1/ 39- 40)، الأنساب، السمعاني (12/ 280).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 61).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (11/ 66- 68).

(7) (2/ 554- 555).

(8) (2/ 317).

(9) (11/ 227- 229، رقم الحديث: 5134، 12/ 775- 776، رقم الحديث: 5856).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على فضل قراءة الآية في الليل، كما قيدته رواية البزّار، وبذلك ترجم له الهيثمي في (مجمع الزوائد)[1]، فقال: "باب ما يقرأ في الليل"، وقد درج المفسرون على ذكر فضائل السور والآيات في تفاسيرهم[2].

[1] (10/ 126).

[2] ينظر: (ص 132) من هذا البحث.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة:

الأثر الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، ثنا النَّضْرُ أَبُو عُمَرَ الْخَزَّازُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "كَانَ بَيْنَ [دعْوة] نُوحٍ وَهَلَاكِ قَوْمِهِ ثَلَاثُمِائَةِ سَنَةٍ، وَكَانَ قَدْ فَارَ التَّنُّورُ فِي الْهِنْدِ، وَطَافَتْ سَفِينَةُ نُوحٍ بِالْكَعْبَةِ أُسْبُوعاً".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"النَّضْرُ ضعفوه".

تعليق الباحث:

وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[2]: "ضعفوه جدا"، وقال في (الكاشف)[3]: "ساقط".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "متروك".

وهو النضر بن عبد الرحمن، وحديثه في الكوفيين[5].

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 373، رقم الأثر: 3311)، وأعاده في تفسير سورة القمر (2/ 514، رقم الأثر: 3764)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ به، نحوه، وقال الحاكم هنا أيضا: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وأما الذهبي، فعلق عليه بقوله: صحيح"!

والزيادة بين المعكوفتين منه.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 569، رقم الأثر: 8478)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: كلا، بل النضر ضعيف جدا".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (15/ 321)، فقال: حدثنا أبو كريب قال، حدثنا عبد الحميد الحماني عن النضر أبي عمر الخزاز به مختصرا، ولفظه: "فار التنُّور بالهند".

وأخرجه ابن أبي حاتم أيضا في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) (6/ 2029، رقم الأثر: 10861) مختصرا، فقال: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، ثنا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ عَنْ نَصر بنِ أَبِي عُمَرَ (هكذا في الأصل، وهو تحريف، وصوابه: نضر أبي عمر) عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: {**وَفَارَ التَّنُّورُ**} [هود، من الآية: 40، المؤمنون، من الآية: 27]، قَالَ: بِالْهِنْدِ.

[2] (2/ 698).

[3] (2/ 321).

[4] (ص 562).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (29/ 393- 396).

♦ وأبو يحيى الحِمّاني - بكسر الحاء، وتشديد الميم[1] - روى له البخاري في (فضائل القرآن) من (الصحيح)، ومسلم في (المقدمة)، وهو مختلف فيه، وثقه بعضهم، وضعفه بعضهم من جهة حفظه[2]؛ ولذلك قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق، يخطئ، ورُمي بالإرجاء".

♦ والحسن بن علي العامري أحد الثقات، ومثله شيخ الحاكم، وهو الأصم، أحد الحفاظ الذين أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وقد تقدم له عددٌ من الأحاديث غيرَ هذا الأثرِ.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدا، ومتنه منكر.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على بعض التفاصيل الغيبية التي جاءت في قصة نوح مع قومه وصبره على دعوتهم ونصحه لهم، ثم دعوته عليهم لمّا أيس منهم، وقضى الله بهلاكهم بالغرق، ونجى نوحا وأتباعه القليلين من المؤمنين في السفينة التي بناها نوح بيده، حتى استقرت بهم على الأرض سالمين لعهد جديد، وقد ذكر الله هذه القصة في أكثر من سورة في القرآن الكريم، ومنها سورة هود.

وهذا الأثر - على ضعف إسناده - في متنه ما يستغرب ويستنكر، وقد سبق في تخريج الأثر أن ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم اقتصرا فيه على ذكر التنّور ومكان فورانه، وأعرضا عن ذكر أوله وآخره، وأما التنور، ففي المراد به أقوال عن السلف، ذكرها ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم الرازي[4]، وقد لخصها ابن كثير الدمشقي، وجمع بين بعضها، فقال: "وأما قوله: {**وَفَارَ التَّنُّورُ**}[5]، فعن ابن عباس: التنور: وجه الأرض، أي: صارت الأرض عيونا تفور، حتى فارَ الماء من التنانير التي هي مكان النار، صارت تفورُ ماءً، وهذا قول جمهور السلفِ وعلماءِ الخلف، وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: التنّور: فلق الصبح، وتنوير الفجر، وهو ضياؤه وإشراقه، والأول أظهر.

وقال مجاهد والشعبي: كان هذا التنور بالكوفة، وعن ابن عباس: عيْنٌ بالهند، وعن قتادة: عين بالجزيرة، يقال لها: عيْن الوردة، **وهذه أقوال غريبة**"[6].

---

[1] ينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 235- 236).

[2] ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 9)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد = رجال صحيح البخاري، أبو نصر الكلاباذي (2/ 483)، تهذيب الكمال، المزي (16/ 452- 455)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 120).

[3] (ص 334).

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (15/ 318- 321)، تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (6/ 2028- 2029، الآثار رقم: 10854- 10863).

[5] هود، من الآية: 40، المؤمنون، من الآية: 27.

[6] تفسير القرآن العظيم (4/ 320- 321).

الأثر الثاني:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا إِسْرَائِيلُ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "عَثَرَ يُوسُفُ ثَلَاثَ عَثَرَاتٍ، حِينَ هَمَّ بِهَا؛ فَسُجِنَ، وَقَوْلُهُ لِلرَّجُلِ: {**اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ**}[1]؛ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ، فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ، وَقَوْلُهُ لَهُمْ: {**إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ**}[2]؛ [فقالوا: {**إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ**}[3]].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[4].

تعليق الذهبي:

"هو خبرٌ منكَر، [وخُصَيْفٌ ضعفه أحمد، ومشّاه غيره، ولم يخرجا له][5]".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بعلتين:

الأولى: أنه منكر، ومراده في ظن الباحث نكارة متنه، فإن كان ذلك كذلك، فالنكارة فيه في فقرته الأولى والأخيرة ظاهرة؛ لأن سجنه لم يكن بسبب همه بها، وإنما كان بسبب انتشار فضيحتها التي تسببت هي بها، في محاولة منهم لإخمادها بعد ما رأوا من الآيات ما يدل على براءته[6]، وكذلك ما توصل به يوسف من الكيد في الجملة لأخذ أخيه، إنما كان بإذن الله، كما قال تعالى: {**كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ**}[7]، بل هو كما قال ابن كثير: "وهذا من الكيد المحبوب المراد، الذي يحبه الله ويرضاه؛ لما فيه من الحكمة والمصلحة المطلوبة"[8]، فكيف يعاقبه الله - تعالى -

---

[1] يوسف، من الآية: 42.

[2] يوسف، من الآية: 70.

[3] يوسف، من الآية: 77.

[4] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 377، رقم الأثر: 3323)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 569، رقم الأثر: 8479)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (16/ 93)، فقال: حُدِّثْتُ عن يحيى بن أبي زائدة عن إسرائيل به، نحوه، والزيادة بين المعكوفتين له.

[5] ما بين المعكوفتين من (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) لابن الملقن (2/ 821، رقم الحديث: 318)، وطبعة المنهاج القويم (4/ 321)، وهو ساقط من الطبعة التي أعتمدها، وأحيل عليها.

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (16/ 93).

[7] يوسف، من الآية: 76.

[8] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (4/ 401).

على قوله: {**إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ**} بذم إخوته له بمثل ما قال هو فيهم؟!

الثانية: الخلافُ في خُصَيْف - مصغَّرٌ[1] -، وتضعيفُ أحمد له، وهو ابن عبد الرحمن الجزري، روى له أصحاب السنن، ولم يرو له الشيخان، ثم إن أكثر أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، ومن هؤلاء الأئمة: أحمد بن حنبل، كما قال الذهبي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي[2]، وقال ابن حبان: " تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون، وكان خُصَيْفٌ شيخنا صالحا فقيها عابدا إلا أنه كان يخطىء كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه"[3].

وقال الذهبي في (الكاشف)[4]: "صدوق، سيء الحفظ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، سيء الحفظ، خَلّط بأخرة، ورمي بالإرجاء".

♦ ويستدرك على الحاكم والذهبي تبعا أن عكرمة، وهو مولى ابن عباس، روى له مسلم مقرونا بغيره، ولم يحتجّ به، وإنما احتج به البخاري وباقي الجماعة[6].

♦ وأحمد بن مِهْران الأصبهاني يكنى بأبي جعفر، أورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وترجم له أبو نعيم الأصبهاني في (تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان)[8]، والذهبي في (تاريخ الإسلام)[9]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

♦ وشيخ الحاكم أبو عبد الله الصفَّار أحد الحفاظ الكبار، والعباد الزهاد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في كتابه (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الأثر عن أحمد بن مهران، ولم يُذْكَرْ بجرح ولا تعديل ممن ترجم له، لكن الظاهر من ترجمته أنه صدوق[10].

الحكم على الأثر:

منكر.

---

[1] هكذا ضبطه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب) (ص193).

[2] ينظر: الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 37)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 403- 404)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 654)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 123- 124).

[3] المجروحين (1/ 287).

[4] (1/ 373).

[5] (ص 193).

[6] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (20/ 292)، المغني في (الضعفاء) الذهبي (2/ 438- 439).

[7] (8/ 48).

[8] (1/ 128).

[9] (6/ 695).

[10] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 32)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 240- 241).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على بعض التفاصيل المنكرة في قصة يوسف، عليه السلام، وقد سبق توضيحها، وقد جاء عن مالك بن دينار، ومجاهد بن جَبْر، ومحمد بن إسحاق من التابعين أن الله - تعالى - أطال على يوسف السجن بسبب قولِه لمن نجا، في غفلة منه عن ربّه: {**اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ**}، وروي هذا المعنى مرفوعا إلى النبي ﷺ، ولا يصح، وجاء عن مجاهد أيضا أن يوسف أنساه الشيطان ذكر ربه، وأمره بذكر الملك، وابتغاءِ الفرج من عنده.

وذهب محمد بن إسحاق إلى أن الضمائر في قوله، تعالى: {**فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ**}[1] مرجعها على الرجل الذي نجا، أنساه الشيطان أن يذكر أمر يوسف للملك، واستصوبه ابن كثير[2].

---

[1] يوسف، من الآية: 42.

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (16/ 111- 113)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (4/ 391).

الأثر الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ الثَّوْرِيُّ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**}[1]، قَالَ: مَوْتُ عُلَمَائِهَا وَفُقَهَائِهَا".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"طلحة بن عمرو، قال أحمد: متروك".

تعليق الباحث:

قول أحمد رواه عنه ابنه عبد الله، قال: "سَأَلته عَن طَلْحَة بن عَمْرو، فَقَالَ: لَا شَيْء، مَتْرُوك الحَدِيث"[3]، وهكذا قال النسائي أيضا: "متروك"[4].

وقال عمرو بن علي الفلاس: "كان يحيى (القطان)، وعبد الرحمن (ابن مهدي) لا يحدثان عن طلحة بن عمرو"[5].

وقال البخاري: "هو ليّنٌ عندهم، قال يحيى: ليس بشيء"[6]، وكذلك قال علي بن المديني: " ضعيف، ليس بشيء"[7].

وضعفه العجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم[8].

---

[1] الرعد، من الآية: 41.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 381، رقم الأثر: 3334)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 438، رقم الأثر: 8161)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (16/ 497)، وابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (1/ 600، رقم الأثر: 1030) من طريقين آخرين عن طلحة به، نحوه، وزادا: "وخيار أهلها".

[3] العلل ومعرفة الرجال (1/ 411)، ونحوه (2/ 529).

[4] الضعفاء والمتروكون (ص 60).

[5] الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 224).

[6] التاريخ الكبير (4/ 351).

[7] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 112).

[8] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 478)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 21).

وقال ابن عدي: "وعامة ما يُروى عنه لا يتابعونه عليه"[1].

قال الباحث: أجمع أئمة الجرح والتعديل على ضعفه، ولكنهم اختلفوا في حال ضعفه، كما يُرى، فأكثرهم أطلق فيه الضعف، وبعضهم ضعفه جدا وتركه، والذي اختاره ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2] أنه: "متروك".

♦ وشيخ الحاكم أحدُ الأئمة الحفاظ المتفنّنين الثقات، وقد أكثر من الرواية عنه في (المستدرك)، وسبق له عن شيخه محمد بن عبد السلام - وهو أحد الثقات - غيرُ هذا الأثر من الأحاديث والآثار، وباقي رجال الحديث أئمة أعلام، وإسحاق هو ابن راهويه.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر عن ابن عباس على بيان المراد بنقصان الأرض من أطرافها في الآية الكريمة، وقد اختلف السلف في المراد من ذلك على خمسة أقوال[3]:

الأول: ما جاء في هذ الأثر عن ابن عباس، ولا يصح عنه، كما سبق، ولكنه جاء عن مجاهد، رواه عنه ابن جرير، وعن عطاء، رواه عنه أبو نعيم الأصبهاني في (تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان)[4].

الثاني: غلبة المسلمين عليها بالفتوحات، وهو مروي عن ابن عباس أيضا، وعن الضحاك بن مزاحم، والحسن البصري.

الثالث: خرابها من بعض نواحيها بسبب موت أهلها، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد أيضا، وعن عكرمة.

الرابع: نقصان بَرَكتِها وثَمرتها، ونقصان أهلِها بالموت، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد أيضا، وعن الشعبي.

الخامس: نقصان أهلها خاصة بالموت، وهو مروي عن مجاهد وعكرمة أيضا، وعن قتادة.

قال ابن جرير: "وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب - قولُ من قال: {**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**} بظهور المسلمين من أصحاب محمد ﷺ عليها، وقَهْرِهم أهلها، أفلا يعتبرون بذلك، فيخافون ظُهورَهم على أرْضِهم، وقَهْرَهم إياهم؟! وذلك أن الله توعَّد الذين سألوا رسولَه الآيات من مشركي قومه بقوله: {**وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ**

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 174).

[2] (ص 283).

[3] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (16/ 493- 497).

[4] (1/ 389).

الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ}[1]، ثم وبَّخهم - تعالى ذكره - بسوء اعتبارهم ما يعاينون من فعل الله بضُرَبائهم من الكفار، وهم مع ذلك يسألون الآيات، فقال: {**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**} بقهر أهلها، والغلبة عليها من أطرافها وجوانبها، وهم لا يعتبرون بما يَرَوْن من ذلك؟!"[2].

قال الباحث: وهذا الذي اختاره ابن جرير الطبري تابعه عليه ابن كثير الدمشقي في (تفسيره = تفسير القرآن العظيم)[3]، وهو أيضا اختيار الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه)[4].

وقال البغوي: "أكثر المفسرين على أن المراد منه فتح ديار الشرك، فإنّ ما زاد في ديار الإسلام، فقد نقص من ديار الشرك"[5].

---

[1] الرعد، الآية: 40.

[2] جامع البيان في تأويل القرآن (16/ 497- 498).

[3] (4/ 472- 473).

[4] (3/ 151).

[5] معالم التنزيل في تفسير القرآن (4/ 326).

الأثر الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسٍ الْقُرَشِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: {**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**}[1]، قَالَ: "يَوْمَ يَلْقَوْنَ مَلَكَ الْمَوْتِ، لَيْسَ مِنْ مُؤْمِنٍ يُقْبَضُ رُوحُهُ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عبد الله بن واقد، قال ابن عدي: مظلم الحديث، ومحمد بن مالك، قال ابن حبان: لا يحتج به".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بعلتين:

الأولى: جهالة عبد الله بن واقد، وهو مراد ابن عدي من قوله: "مظلم الحديث"، وتتمة كلامه: "ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره"[3]، وهو أبو رجاء الهروي، الخراساني، مشهور بكنيته، وقد ساق له ابن عدي هذا الأثر في ترجمته مرفوعا من طريق الربيع بن يحيى بْنِ مِقْسَمٍ، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ نُوحِ بْنِ عَبد اللَّهِ الْجِنْدِيسَابُورِيُّ بمصر، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ أنس البغدادي، حَدَّثَنا الرَّبِيعُ بْنُ يَحْيى بْنِ مِقْسَمٍ، حَدَّثَنا عَبد اللَّهِ بْنُ وَاقِدٍ به.

والأصح أنه موقوف، كما رواه عبد الله بن يزيد المقرئ، وإسحاق بن منصور عن عبد الله بن واقد، والربيعُ بن يحيى بن مِقْسَمٍ صدوقٌ، له أوهام، كما في (تقريب التهذيب)[4] لابن حجر العسقلاني، فالحمل في رفعه على الربيع بن يحيى، وليس على ابن واقد.

---

[1] الأحزاب، من الآية: 44.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 383، رقم الأثر: 3340)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 521، رقم الأثر: 2181)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (1/ 623- 624، رقم الأثر: 399) عن الحاكم من وجه آخر، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، حدثنا عَلِيُّ ابْنُ عِيسَى، حدثنا أَبُو يَحْيَى الْخَقَّافُ قَالَ: سَمِعْتُ مِهْرَجَانَ الْعَابِدَ يَقُولُ: سُئِلَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ قَوْلِ اللهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**}، فَحَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ به، نحوه.

وتابع عبدَ الله بن يزيد المقرئ إسحاقُ بن منصور، أخرجه عنه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الزهد -كلام البراء بن عازب، رضي الله عنه، 7/ 134، رقم الأثر: 34767)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ (وهو عبد الله بن واقد) به.

ومن طريق عبد الله بن يزيد أخرجه أبو يعلى في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (15/ 120، رقم الحديث: 3684).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 417).

[4] (ص 207).

قال الباحث: وقد ترجم لابن واقد ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[1] ونقل فيه توثيق يحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل، وقولَ أبي زرعة الرازي: "ولم يكن به بأس"، واستدرك الذهبي في (ميزان الاعتدال)[2] على ابن عدي بما ذكره ابن أبي حاتم عن هؤلاء الأئمة!

وسئل عنه إسحاق بن منصور تلميذه في رواية ابن أبي شيبة، التي سبقت في تخريج الحديث، وهو المعروف بـ(الكَوْسج): كان أبو رجاء ثقة؟ فقال: "فوق الثقة"[3].

ووثقه أيضا أبو داود في رواية، وقال في الرواية الأخرى: "ليس به بأس"[4].

وقال النسائي أيضا: "لا بأس به"[5].

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[6]: "ثقة".

قال الباحث: ثم هو متابع من عبد الله ابن المبارك في رواية البيهقي، كما سبق في تخريج الحديث.

الثانية: محمد بن مالك، ونقل فيه قول ابن حبان، وهو في (المجروحين)[7]، وهذا نص كلامه بتمامه: "يخطىء كثيرا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار".

وقال في ترجمة عبد الله بن عقيل الثقفي من (الثقات)[8]: "وأما نسخته عن محمد بن مالك عن البراء، فهو منقطع، **لم يسمع محمد من البراء بن عازب شيئا**".

قال الباحث: وكلام ابن حبان هنا مناقض لكلامه في ترجمته من (المجروحين)، فقد صرح فيه بسماعه منه، فقال: "محمد بن مالك أبو المغيرة الجوزجاني، خادم البراء بن عازب، يروي عن البراء بن عازب، أي: سمع منه"، وأخرج له أحمد بن حنبل في (المسند)[9] عن البراء حديثا منكرا، وفيه ما يدل على سماعه منه[10].

وقال فيه أبو حاتم الرازي: "مولى البراء، لا بأس به"[11].

---

[1] (5/ 191).

[2] (2/ 520).

[3] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 59).

[4] تهذيب الكمال، المزي (16/ 255).

[5] المصدر نفسه (16/ 256).

[6] (ص 328).

[7] (2/ 259).

[8] (8/ 344).

[9] (30/ 564، رقم الحديث: 18602).

[10] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 375).

[11] الجرح والتعديل، ابن أبي خاتم (8/ 88).

وقال الذهبي في (الكاشف)[1]: "فيه لين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوق، يخطىء كثيرا".

هذا، وقد ذكر أبو الحجاج المزي في ترجمتي محمد بن مالك، وعبد الله بن واقد، الراوي عنه من (تهذيب الكمال)[3] - أن ابن حبان ذكرهما في كتابه (الثقات)، وهو وهم منه، تبعه عليه فيهما ابن حجر العسقلاني في (التهذيب والتهذيب)!

♦ وعبد الله بن يزيد المقرئ، يكنى بأبي عبد الرحمن، مشهور باسمه وكنيته، أحد الأعلام الثقات الفضلاء، وهو من رجال الشيخين وباقي الجماعة، ومن كبار شيوخ البخاري[4].

♦ ومحمد بن أحمد بن أنس القرشي ضعفه الدارقطني، كما في (ميزان الاعتدال)[5]، للذهبي، وقال في ترجمته من (تاريخ الإسلام)[6]: "وعنه: محمد بن الأخرم، ومحمد بن صالح بن هانئ، وقال: ثقة".

وقال الحاكم: "ثقة مأمون"[7].

وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوق".

♦ وابن هانئ شيخ الحاكم ترجم له ابن الصلاح في (طبقات الفقهاء الشافعية)[10]، وقال: "أبو جَعْفَرٍ الْورّاق، النَّيْسَابُورِي، ثِقَةٌ ثَبت، أحد المكثرين، سمع الحَدِيث الْكثير بنيسابور، ولم يسمع بغَيْرِها ولا حديثا"، ونحوه في (طبقات الشافعيين)[11] لابن كثير، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك).

الحكم على الأثر:

ضعيف؛ لضعف محمد بن مالك.

---

(1) (2/ 214).

(2) (ص 504).

(3) ينظر: (16/ 256 - ترجمة ابن واقد، 26/ 351 - ترجمة ابن مالك).

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 166- 169).

(5) (3/ 455).

(6) (6/ 594).

(7) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (6/ 492 - طبعة أبو غدة).

(8) المتفق والمفترق (3/ 1819).

(9) (ص 476).

(10) (1/ 166- 167).

(11) (ص 261- 262)، وينظر: الروض الباسم في ترجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1040- 1043).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر في تفسير سورة إبراهيم، ويظهر للباحث أنه أراد به قوله - تعالى - فيها: {**وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ**}[1]، يريد بذلك أن تحية المؤمنين بالسلام كما تكون في الجنة، تكون أيضا عند معاينة الموت، وقد اشتمل الأثر على أن الضمير في قوله، تعالى: {**يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ**} يعود على ملك الموت، وليس في هذا المعنى إلا هذا الأثر الضعيف، وقد صح خلافه عن قتادة، فجعل الضمير في الآية عائدا على الله، وهذا يقتضي أن يكون اللقاء فيها هو لقاء المؤمنين بربهم في جنات النعيم، كما رواه عبد الرزاق في (التفسير)[2] عن معمر عنه أنه قال في قوله، تعالى: {**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**}: "تَحِيَّةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ السَّلَامُ".

وأخرجه ابن جرير الطبري (التفسير= جامع البيان)[3] عن قتادة من طريق آخر، واعتمده في تفسير الآية، ولم يذكر غيره، وجعل السلام فيها من المؤمنين بعضهم على بعض، فقال: "تحية هؤلاء المؤمنين يوم القيامة في الجنة سلام".

وقال البغوي: "{**تَحِيَّتُهُمْ**}، أي: تحية المؤمنين، {**يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ**}، أي: يرون الله، {**سَلَامٌ**}، أي: يسلم الله عليهم، ويُسلِّمُهُم من جميع الآفات"[4].

قال الباحث: وهذا الذي ذكره البغوي من تسليم الله على المؤمنين استظهره ابن كثير، وضعّف ما ذهب إليه قتادة[5].

ويحتمل أن يكون المراد باللقاء في هذه الآية لقاء المؤمنين بربهم يوم الحساب في المحشر[6]، وهو الذي ذكره الطاهر ابن عشور، ولم يذكر غيره[7].

---

[1] الآية: 23

[2] (3/ 43، رقم الأثر: 2356).

[3] (20/ 280- 281).

[4] معالم التنزيل (6/ 360).

[5] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 437).

[6] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (4/ 234)، التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جُزَيّ الغَرناطي (2/ 154).

[7] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (22/ 51).

الأثر الخامس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۝ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**}[1]، قَالَ: "الْمُقْتَسِمُونَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَوْلِهِ: {**جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**}، قَالَ: "آمَنُوا بِبَعْضٍ، وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"ذا أخرجه البخاري".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث في البخاري، وهو كذلك، كما سبق في تخريج الحديث، فهو ليس على شرط الحاكم في كتابه، وإسناد الحاكم فيه على شرط الشيخين، كما قال، وأبو ظَبْيَانَ اسمه حُصَيْن بن جُنْدُب الجَنْبِيُّ[3]، الكوفي.

♦ ومحمد بن عبد السلام، والعنبري شيخ الحاكم كلاهما ثقة، وقد سبق لهما غير هذا من الأحاديث عن إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه.

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين، وهو عند البخاري من وجه آخر عن ابن عباس.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على فَسْرِ شيئين:

---

[1] الحجر، الآيتان: 90، 91.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 387، رقم الأثر: 3354)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 42، رقم الأثر: 7290)، ولم يعزه لغير الحاكم، وقال: "قد أخرجه البخاري".

قال الباحث: أخرجه في (كتاب فضائل الصحابة - بابُ إِتْيَانِ اليهودِ النَّبِيَّ ﷺ حين قَدِمَ المدينة، 5/ 71، 3945، كتاب التفسير - بابُ قوله: {**الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**}، 6/ 81، رقم الحديث: 4705) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، نحوه.

[3] هو بفتح الجيم، وسكون النون، و(ظَبْيان) بفتح الظاء، وسكون الباء، هكذا ضبطه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب) (ص 169).

الأول: أن المقتسمين في الآية الأولى هم اليهود والنصارى، وهو مروي أيضا عن سعيد بن جبير، والحسن البصري، ومجاهد.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[1]: هم رهط من قوم صالح تقاسموا على قتل صالح وأهله في بيته ليلا، كما ذكر الله عنهم في سورة النمل، فجعل تقاسموا من القَسَم لا من القِسْمة.

وقيل: هم رهط من قريش اقتسموا القرآن بقول بعضهم فيه: هذه السورة لي، وقول البعض الآخر: هذه السورة لي، يقولون ذلك استهزاء، وهو مروي عن ابن عباس أيضا ومولاه عكرمة.

وقال بعضهم: هم رهط من قريش بعثتهم قريش في نواحي مكة، فاقتسموا طرقها؛ ليقول بعضم للحجاج القادمين إليها في النبي ﷺ: هو مجنون، ويقول الآخر: هو شاعر، ويقول الثالث: هو ساحر!

وقال بعضهم: رهط من قريش اقتسموا القول في القرآن، وهو مروي عن عطاء.

ذكر هذه الروايات والأقوال كلها ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان في تأويل القرآن)[2]، وقال:

"والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الله - تعالى - أمر نبيه ﷺ أن يُعلم قومه الذين عضَّوا القرآن ففرقوه، أنه نذير لهم من سخط الله - تعالى - وعقوبته، أن يَحُلّ بهم على كفرهم ربهم، وتكذيبهم نبيهم، ما حلّ بالمقتسمين من قبلهم ومنهم، وجائز أن يكون عُني بالمقتسمين: أهل الكتابين: التوراة والإنجيل: لأنهم اقتسموا كتاب الله، فأقرّت اليهود ببعض التوراة، وكذبت ببعضها، وكذبت بالإنجيل والفرقان، وأقرت النصارى ببعض الإنجيل، وكذبت ببعضه وبالفرقان، وجائز أن يكون عُنِي بذلك: المشركون من قريش، لأنهم اقتسموا القرآن، فسماه بعضهم شعرا، وبعضٌ كهانة، وبعضٌ أساطير الأوّلين، وجائز أن يكون عُنِيَ به الفريقان، وممكن أن يكون عُني به المقتسمون على صالح من قومه، فإذ لم يكن في التنزيل دلالة على أنه عُني به أحد الفرق الثلاثة دون الآخرين، ولا في خبر عن الرسول ﷺ، ولا في فطرة عقل، وكان ظاهر الآية محتملا ما وصفت، وجب أن يكون مقتضيا بأنَّ كلّ من اقتسم كتابا لله بتكذيب بعض وتصديق بعض، واقتسم على معصية الله ممن حلّ به عاجل نقمة الله في الدار الدنيا قبل نزول هذه الآية، فداخل في ذلك؛ لأنهم لأشكالهم من أهل الكفر بالله، كانوا عبرة، وللمتعظين بهم منهم عِظَة".

الثاني: أن جعلهم للقرآن عضين، هو اقتسام أهل الكتاب له بإيمانهم ببعضه، وكفرهم بالبعض الآخر، وهو مروي أيضا عن سعيد بن جبير.

---

[1] هو مولى عمر بن الخطاب، ينقل عنه ابن جرير كثيرا، قال الذهبي: "وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرا في مجلد، وكتابا في الناسخ والمنسوخ"، توفي سنة (182) هجرية.
ينظر: سير أعلام النبلاء (8/ 349).

[2] (17/ 142- 147).

وقيل: هو تفريق المشركين وتجزئتهم له بقول بعضهم فيه: إنه سحر، وقول بعضهم: إنه شعر، وقول بعضهم: إنه كهانة، وقول بعضهم: إنه أساطير الأولين، وهو مروي عن عطاء وقتادة، وبه قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وروي عن مجاهد أن المراد بالقرآن هنا جنس ما عند أهل الكتاب من الكتب، اقتسموها فيما بينهم، فآمن بعضهم ببعضها، وكفر بالبعض الآخر، وكفر آخرون بما آمن به هؤلاء، وآمنوا بما كفروا به!

وروي عن مجاهد أيضا وعكرمة أن المشركين جعلوا القرآن عضين، أي: سحرا، جَعَلا اشتقاقه من (العَضْه)، وهو السحر، لا من (العضو)، وهو واحد الأعضاء، ولا من (العِضَة)، وهي التفريق أو البهتان.

ذكر هذه الروايات ومن قال بها من السلف - ابن جرير الطبري أيضا، وصحح ما ذهب إليه قتادة ومن معه[1].

واختار الطاهر بن عاشور أن المراد بالمقتسمين أهلُ الكتاب من اليهود والنصارى، وأن المراد بالقرآن هنا الكتابُ المقروء الذي يشمل القرآن الكريم، كتابَ الإسلام، وما أُنزل قبله من التوراة والإنجيل؛ لأن أهل الكتاب آمنوا ببعض ما عندهم في التوراة والإنجيل، وجحدوا بعضه، كما أنهم آمنوا ببعض ما جاء في القرآن الكريم الذي أنزل على محمد ﷺ، وكذبوا ببعضه، وقد أشبه اختلافهم هذا اختلاف المشركين في وصف القرآن الكريم بأوصاف مختلفة، ثم قال: "واعلم أن معنى المقتسمين على الوجه المختار المقتسمون القرآن، وهذا هو معنى جعلوا القرآن عضين، فكان ثاني الوصفين بيانا لأولهما، وإنما اختلفت العبارتان للتفنُّن"[2].

قال الباحث: وما اختاره ابن عاشور فيه جمع بين ما جاء عن ابن عباس في هذا الأثر وما جاء عن مجاهد في إحدى الروايتين.

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن (13/ 145- 149)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (4/ 549- 550).

[2] التحرير والتنوير (14/ 87).

الأثر السادس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ عُبَيْدُ بْنُ قُنْفُذَ الْبَزَّارُ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ حُجْرُ بْنُ قَيْسٍ الْمَدَرِيُّ مِنَ الْمُخْتَصِّينَ بِخِدْمَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ يَوْمًا: "يَا حُجْرُ، إِنَّكَ تُقَامُ بَعْدِي، فَتُؤْمَرُ بِلَعْنِي، فَالْعَنِّي، وَلَا تَبْرَأْ مِنِّي".

قَالَ طَاوُسٌ: فَرَأَيْتُ حُجْرَ الْمَدَرِيَّ، وَقَدْ أَقَامَهُ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيفَةُ بَنِي أُمَيَّةَ فِي الْجَامِعِ، وَوُكِّلَ بِهِ؛ لِيَلْعَنَ عَلِيًّا، أَوْ يُقْتَلَ، فَقَالَ حُجْرٌ: أَمَا إِنَّ الْأَمِيرَ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ أَمَرَنِي أَنْ أَلْعَنَ عَلِيًّا، فَالْعَنُوهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فَقَالَ طَاوُسٌ: فَلَقَدْ أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ حَتَّى لَمْ يَقِفْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَا قَالَ[1].

تعليق الذهبي:

" يحيى الْحِمَّانِيُّ ضعيف".

تعليق الباحث:

هذا الأثر سكت عليه الحاكم، واستدرك عليه الذهبي في إيراده له بأن الحِمّاني[2] ضعيف، وهو أحد الحفاظ الكبار، ومختلف فيه، وثقه ابن معين وغيره، وليّنه أبو حاتم الرازي، وضعفه النسائي، وقال مرة: "ليس بثقة"، واتهمه غير واحد بسرقة الحديث، وكان أحمد بن حنبل يحمل عليه حملا شديدا[3].

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[4]: "لا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمدا، لكن له ذكر في

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 390، رقم الأثر: 3366)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 333، رقم الأثر: 14142)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعلّقه الذهبي في (تاريخ الإسلام) (2/ 1166) على عبد الرزاق بنحوه، وفيه اختلاف في اسم الآمر باللعن، فقال: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خُشْكٍ عَنْ حُجْرٍ الْمَدَرِيِّ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: كَيْفَ بِكَ إِذَا أُمِرْتَ أَنْ تَلْعَنَنِي ؟ قُلْتُ: وكائنٌ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: الْعَنِّي وَلا تَبْرَأْ مِنِّي، قَالَ: فَأَمَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَنْ يَلْعَنَ عَلِيًّا، فَقَالَ: إِنَّ الأَمِيرَ أَمَرَنِي أَنِ ألْعَنَ عَلِيًّا فَالْعَنُوهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فَمَا فَطِنَ لَهَا إلا رجلٌ.

قال الباحث: ومحمد بن يوسف هو الثقفي، أخو الحجاج، وقد أورد الذهبي هذا الأثر في ترجمته.

[2] هو بكسر الحاء وتشديد الميم.

ينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 235- 236).

[3] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (8/ 291)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 107)، الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 412)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 168- 169)، الثقات، ابن حبان (7/ 121)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (9/ 95- 98)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 392- 393).

[4] (10/ 537).

(صحيح مسلم) في ضبط اسمٍ".

وقال ابن حاجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث".

♦ وعُبَيْدُ بن قُنْفُذ، ترجم له ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[2]، وقال: "مجهول، روى عن يحيى الحِمّاني خبرا باطلا، والحِمّاني مع ضعفه لا يحتمل ذلك"، ثم ذكر له هذا الأثر، وعقب عليه بقوله: " قلت: ما أعلم في عصر التابعين أحدا اسمه أحمد، لا في العلماء، ولا في الأمراء، وقد أجمع المحققون على أنه لم يُسم أحدٌ أحمدَ بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قبل أحمد والد الخليل بن أحمد".

قال الباحث: وسبق في تخريج الحديث أن عبد الرزاق رواه من وجه آخر، وذكر أن الذي أمره بذلك محمد بن يوسف الثقفي، وقد كان هذا أميرا على اليمن، وهو أخو الحجاج، قال الذهبي في ترجمته: "وقيل: إنه كان ظلوما غشوما"، فهذه الرواية أصح متنا، وأقرب قبولا، عبد الملك بن خُشْك، قال علي بن المديني: "سألت هشام بن يوسف[3] عن عبد الملك بن خُشْك[4]، الذى روى عن حُجْر الْمَدَرِيّ، فقال: كان فيه ضعف، فقلت لهشام جالسته؟ قال: نعم"[5].

وقال ابن عدي: "وعبد الملك لا أعرف لَهُ إلاَّ شيئا يسيرا من الحديث".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[6].

♦وباقي رجاله ثقات.

♦ وشيخ الحاكم بَكْرُ بن محمد بن حمدان، أحد الثقات، ويعْرف بـ(الدُّخَمْسِيْني)[7]، ترجم له أبو يعلى الخليلي في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)[8]، والسمعاني في .....

---

[1] (ص 593).

[2] (4/ 122).

[3] هو أبو عبد الرحمن هشام بن يوسف الصنعاني، قاضي صنعاء، وكان من أبناء الفرس، أحد الثقات المتقنين، أخرج حديثه البخاري وباقي الجماعة سوى مسلم، روى عن الثوري، وابن جريج، ومعمر بن راشد، وغيرهم، وعنه إسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم، توفي سنة (197) هجرية.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (30/ 265- 269).

[4] هو بضم الخاء وسكون الشين، وذكره بعضهم بالسين، قال المعلمي: "وكلمة (خُشْك) بالفارسية تعني الجاف أو اليابس، فلعل هذا الرجل من أبناء الفرس في اليمن، سمي بهذا أو لُقّب، ومن المحتمل أن يُعَرَّب بإهمال السين".

ينظر: توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي (3/ 423- 424)، التعليق على (الإكمال) لابن ماكولا (3/ 145 - حاشية: 2).

[5] الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 37)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 349)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 530).

[6] (7/ 102).

[7] ضبطه السمعاني في (الأنساب) (4/ 324) بضم الدال، وفتح الخاء، وسكون الميم، وكسر السين، وسكون الياء، وهو استعمال فارسي، سيأتي بيان معناه في كلام الخليلي.

[8] (3/ 922).

(الأنساب)[1]، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2]، وقال الخليلي: "ثقة، ويعرف بـ(زِدْ خمسين) ... روى عنه الحفاظ: الحاكم، وأقرانه"، ووصفه الذهبي بـ(المحدّث، الرحّال، الإمام)، وقال: "وما علمت أنا به بأسا".

وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الأثر.

هذا، وقد جاء معنى هذا الأثر عن عليٍّ من وجهين آخرين:

الأول: أخرجه الحاكم في (المستدرك)[3]، فقال: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي صَادِقٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " إِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى سَبِّي فَسُبُّونِي، فَإِنْ عُرِضَتْ عَلَيْكُمُ الْبَرَاءَةُ مِنِّي، فَلَا تَبْرَأُوا مِنِّي، فَإِنِّي عَلَى الْإِسْلَامِ، فَلْيَمْدُدْ أَحَدُكُمْ عُنُقَهُ، ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ، فَإِنَّهُ لَا دُنْيَا لَهُ وَلَا آخِرَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَلَا: {**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**}[4]، وقال: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

قال الباحث: ورجاله رجال الشيخين غير أبي صادق، وهو الأزدي، اختلفوا في اسمه، فقيل: مسلم بن يزيد، وقيل: عبد الله بن ناجذ، وقد وثّقه يعقوب بن شَيْبَة[5]، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، فقال: هو بابةُ أبي البَخْتَرِي الطائي (سعيد بن فَيْروز)، ولم يسمعا من عليٍّ، وهما صدوقان، وأما أبو صادق، فهو مستقيم الحديث"[6].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7].

وأما الذهبي، فاضطرب كلامه في سماع أبي صادقٍ من علي بن أبي طالب، فقال في (المقتنى في سرد الكنى)[8]: "سمع عليا"، وهذا يوجب قبول روايته، ويتوجّه تصحيح الذهبي لها، وقال في (الكاشف)[9]: "وقيل: لم يلق عليا"، وهذا يوجب التوقف فيها، وقال في (تاريخ الإسلام)[10]: "رَوَى عن عليٍّ وأبي هريرة مرسلا"، وهذا يوجب ردها إلا إذا اعتضدت.

وجزم ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]، فقال: "صدوق، وحديثه عن عليٍّ مرسل".

---

(1) (5/ 324- 325).

(2) (15/ 554- 555).

(3) (2/ 390، رقم الأثر: 3365).

(4) النحل، من الآية: 106.

(5) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (16/ 530- 531).

(6) الجرح والتعديل (8/ 200)

(7) (4/ 229).

(8) (1/ 311).

(9) (2/ 435).

(10) (3/ 191).

(11) (ص 649).

الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[1]، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخَارِقِ ابْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: "إِنِّي لَا أَرَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ إِلَّا ظَاهِرِينَ عَلَيْكُمْ؛ لِتُفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَإِنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ يُشَاقُّ سَفَرُهُ، وَإِنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، فَإِذَا كَانَ عَلَيْكُمْ إِمَامٌ يَعْدِلُ فِي الرَّعِيَّةِ، وَيَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، وَإِنَّ النَّاسَ لَا يُصْلِحُهُمْ إِلَّا إِمَامٌ بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، فَإِنْ كَانَ بَرًّا، فَلِلرَّاعِي وَلِلرَّعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا عَبَدَ فِيهِ الْمُؤْمِنُ رَبَّهُ، وَعَمِلَ فِيهِ الْفَاجِرُ إِلَى أَجَلِهِ، **وَإِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى سَبِّي، وَعَلَى الْبَرَاءَةِ مِنِّي، فَمَنْ سَبَّنِي، فَهُوَ فِي حِلٍّ مِنْ سَبِّي، وَلَا تَبْرَأُوا مِنْ دِينِي، فَإِنِّي عَلَى الْإِسْلَامِ**".

قال الباحث: وإسناده يحتمل التحسين، عبد الله بن المُخارِق، سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[2]، وقال أبو حاتم الرازي: "مشهور"[3]، وأورده ابن حبان في كتابه (الثقات)[4].

ووالده المُخَارِق بن سُلَيْم سكت عنه البخاري أيضا في (التاريخ الكبير)[5]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6]، وأورده ابن حبان في التابعين من كتابه (الثقات)[7]، وذكر أبو الحجّاج المزي أن له صُحْبَة[8]، وتبعه الذهبي في (الكاشف)[9]، وتعقب مُغلطايُ في (إكمال تهذيب الكمال)[10] أبا الحجّاج المزي في ذلك.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "مختلفٌ في صحبته".

والشيباني، هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان، مولى لهم، وهو متفق على توثيقه، أخرج له أصحاب الكتب الستة، ومثله الراوي عنه، علي بن مُسْهِرٍ.

الحكم على الأثر:

حسن بمجموع طرقه على أقل أحواله.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر؛ لاشتماله على التوجيه العلَويّ، وما تضمنه من التطبيق العملي لبعض الصُوَر

---

(1) (كتاب الفتن - من كره الخروج في الفتنة، وتعوَّذ منها، 7/ 463، رقم الأثر: 37254).

(2) (5/ 208).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 179).

(4) (7/ 54).

(5) (7/ 430- 431).

(6) (8/ 352).

(7) (5/ 444).

(8) ينظر: تهذيب الكمال (27/ 316).

(9) (2/ 247).

(10) (11/ 105- 106).

(11) (ص 523).

المستثناة التي دل عليها قوله، تعالى: {**مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**}[1] دلالةً أوْلَويّةً، ووجهها: أن الله - تعالى - إذا رخّص في الكفر حال الإكراه بشرطه، دخل ما دونه من المعاصي من باب أولى.

قال ابن العربي: "لما سمح الله - تعالى - في الكفر به، وهو أصل الشريعة، عند الإكراه، ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به، ولا يترتب حكم عليه"[2].

قال الباحث: ونظير هذه الآية في الدلالة، وأقرب في المعنى إلى ما جاء عن عليٍّ - رضي الله عنه - في هذا الأثر- قولُه، تعالى: {**لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**}[3].

قال البغوي: "ومعنى الآية: أن الله - تعالى - نهى المؤمنين عن مُوالاةِ الكفار ومُدَاهَنَتِهِمْ ومُبَاطَنَتِهِمْ إلا أن يكون الكفارُ غالبين ظاهرين، أو يكونَ المؤمن في قوم كفارٍ يخافهم، فيُدَارِيهِمْ باللسان، وقلبه مطمئن بالإيمان، دفعا عن نفسه من غير أن يستحل دما حراما أو مالا حراما، أو يُظْهِرَ الكفار على عورة المسلمين، والتقية لا تكون إلا مع خوف القتل وسلامة النية، قال الله، تعالى: {**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**}"[4].

---

[1] النحل، الآية: 106.

[2] أحكام القرآن (3/ 163).

[3] آل عمران، من الآية: 28.

[4] معالم التنزيل (2/ 26).

الأثر السابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجُمَحِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الْوِلْدَانِ، أَفِي الْجَنَّةِ هُمْ؟ قَالَ: "حَسْبُكِ مَا اخْتَصَمَ فِيهِ مُوسَى وَالْخَضِرُ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"صحيح على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

إسناده صحيح على شرط الشيخين، كما قال الذهبي، وأبو الوليد هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، البصري[2].

♦ وإسماعيل بن إسحاق أحد الحفاظ الثقات، والأعلام الكبار، ومثله شيخ الحاكم علي بن حَمْشَاذ، وقد أكثر جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الأثر.

الحكم على الأثر:

صحيح على شرط الشيخين.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر فيه الإشارة إلى ما ذكره الله - تعالى - في سورة الكهف عن الخضر من قتله للغلام الذي لم يبلغ الحلم، وكان ذلك منه بإذنٍ من الله، وقد اعتذر عن ذلك لموسى - عليه السلام - بأن الغلام إذا كبِر، كان من أهل الكفر والطغيان في علم الله، فكان قتْلُهُ رحمةً بأبويه المؤمنين، ويؤخذ من كلام ابن عباس أن الولدان، وهم الأطفال عموما، لا يكون حكمهم في الآخرة كحكم آبائهم، أسواءٌ كانوا مؤمنين أم مشركين، وإنما أمرهم إلى الله، فهو أعلم بهم، وبما كانوا عاملين.

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 401، رقم الأثر: 3398)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 344)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعزاه السيوطي في (الدر المنثور) (5/ 426) إلى ابن أبي حاتم مع الحاكم.

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (30/ 226- 232).

واشتهر الخلاف بين الأئمة في مآل أطفال المشركين في الآخرة، هل هم مع آبائهم في النار، أم هم مع غيرهم من المؤمنين في الجنة؟ وقد تناول ابن كثير هذه المسألة بالبحث المفصّل والمطوّل في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[1]، فذكر أدلتها، وما لها وما عليها، ونقل عن العلماء فيها خمسة أقوال:

الأول: أنهم في الجنة.

الثاني: أنهم من أهل الأعراف، وهذا يرجع إلى الأول؛ لأن الأعراف ليست دار قرار، ومآل أهلها إلى الجنة.

الثالث: أنهم مع آبائهم في النار.

الرابع: التَّوَقُّف فيهم.

الخامس: أنهم يُمْتَحَنُونَ في عَرَصات يوم القيامة، فمن أطاع، دخل الجنة، وانكشف علم الله فيه بسابق السعادة، ومن عصى، دخل النار، وانكشف علم الله فيه، بسابق الشقاوة.

قال ابن كثير: "وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديثُ المتقدمةُ المتعاضدةُ، الشاهدُ بعضها لبعض، وهذا القول هو الذي حكاه الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - رحمه الله - عن أهل السنة والجماعة، وهو الذي نصره الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب (الاعتقاد)[2]، وكذلك غيْرُه من محققي العلماء، والحُفّاظِ النقاد".

ثم ذكر ابن كثير عن ابن عبد البر أن جماعة من أهل الفقه والحديث توقفوا في أطفال المؤمنين، كما توقفوا في أطفال المشركين، وأنهم قالوا: هم جميعا تحت مشيئة الله، وأن ما ذكره مالك في أبواب القدر من (الموطإ) يدل عليه، وأن أكثر أصحابه المتقدمين على هذا القول، واستغرب ابن كثير جدا هذا النقل منه[3]، وذكر عن القاضي أبي يعلى الحنبلي أنه نقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: "لا يُخْتلَفُ فيهم أنهم من أهل الجنة".

واستُدل لهذا القول بما أخرجه مسلم وغيره[4] عن عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: دُعِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِهَذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ، قَالَ: "**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ**".

وأجاب عنه البيهقي في الموضع المشار إليه بما يُضْعِفُ دلالته مِنْ أكثر مِنْ وجه.

---

[1] (5/ 53- 61).

[2] ينظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، البيهقي (ص 164- 170).

[3] ينظر: التمهيد، ابن عبد البر (18/ 111- 112)، الاستذكار، ابن عبد البر (3/ 108- 110)، وعنه القرطبي في (التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة) (ص 1036- 1037) في بعض ما ذكر.

[4] ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير (10/ 121، رقم الحديث: 7594).

الفصل الرابع:
أحاديث الفَسْر وآثاره من الإسراء إلى فاطر

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الرابع: أحاديث القَسْر وآثاره من الإسراء إلى فاطر:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، ثنا أَبِي وَخَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**يَوْمَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ، وَكِسَاءٌ صُوفٌ، وَسَرَاوِيلُ صُوفٌ، وَكُمَّةٌ صُوفٌ، وَنَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ غَيْرِ ذَكِيٍّ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل ليس على شرط البخاري، [وإنما غرّه أن في إسناده حميد بن قيس، كذا! وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج، الكوفي، ابن علي أو ابن عامر[2]، أحد المتروكين، فظن أنه المكيّ الصادق][3]".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيحه الحديث على شرط البخاري، واعتذر له، وفاتته أشياء أخرى لم يقف

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 411، رقم الحديث:3431)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 276، رقم الحديث: 12750)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه سعيد بن منصور في (السنن - التفسير) (5/ 3153، رقم الحديث: 960)، ومن طريقه الحاكم أيضا في (كتاب الإيمان، 1/ 81، رقم الحديث: 76)، فقال: نا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ به.

وقال الحاكم: "قد اتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور، **وحُمَيْدٌ هذا ليس بابن قيس الأعرج**، قال البخاري في (التاريخ): حُمَيْد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث، **وعبد الله بن الحارث النَّجْرَانِيُّ محتج به، واحتج مسلم وحده بخلَف بن خليفة**، وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم، ولم يخرجاه"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "حميد هذا ليس بابن قيس".

وأخرجه أحمد في (السنة) (1/ 293، رقم الحديث: 564، 2/ 506، رقم الحديث: 1175)، والترمذي في (السنن) (أبواب اللباس عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في لبس الصوف، 4/ 224، رقم الحديث: 1734)، والبزار في (المسند = البحر الزخار) (5/ 400، رقم الحديث: 2031)، وأبو يعلى في (المسند) (8/ 399، رقم الحديث: 4983)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (18/ 279)، والآجُرّيّ في (الشريعة) (3/ 1115، رقم الحديث: 688)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (6/ 306)، والبيهقي في (الأسماء والصفات) (1/ 489، رقم الحديث: 418) من طرق أخرى عن خَلَف بن خليفة به، وعند بعضهم تقديم وتأخير.

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد: هو ابن علي الكوفي، منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة، والكُمّة: القلنسوة الصغيرة".

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة".

[2] في الأصل: "عمار"، والظاهر أنه تصحيف، قلم يذكر أحد أن اسم أبيه عمارٌ، على كثرة اختلافهم فيه، كما سيأتي الإشارة إليه قريبا، وعامر ذكره وغيْرَه الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون) (2/ 149).

[3] ما بين المكوفتين ليس في الأصل، وهو من (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) لابن الملقن (2/ 854).

عندها، وتفصيل الكلام فيه كما يأتي:

أولا - حُمَيْد ليس هو ابن قيس كما قال الذهبي، وقد ذكر ذلك الحاكم نفسه في الموضع الآخر، ونقل فيه قول البخاري: "منكر الحديث"، كما سبق في تخريج الحديث، ولكنه ذهل عنه!

وحميدٌ في هذا الإسناد هو المُلَائي، الكوفي، القاص، اختلف في اسم أبيه على أقوال متعددة، وهو متفق على ضعفه[1]، ومتروك عند الذهبي، كما قال هنا، وكذلك قال في (ميزان الاعتدال)[2]، و(المغني في الضعفاء)[3]، واكتفى في (الكاشف)[4] بقول أبي زرعة: "واهي الحديث".

وكذلك قال النسائي، والدارقطني: "متروك الحديث"[5]، وروى ابن عدي عن النسائي أنه قال أيضا: "ليس بالقوي"[6].

وقال ابن معين: "ضعيف، ليس بشيء"[7].

وقال أبو حاتم الرازي، كما قال البخاري والترمذي: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"[8].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدا يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد، وليس هذا بصاحب الزهري، ذاك حميد بن قيس الأعرج"[9]، ثم ذكر له هذا الحديث.

ثانيا - عبد الله بن الحارث لم يرو له البخاري في (الصحيح)، وإنما في (الأدب المفرد)، وروى له مسلم - كما ذكر الحاكم نفسه في الموضع الآخر! - وباقي الجماعة[10].

ثالثا - خلَفُ بن خليفة هو ابن صاعد، أبو أحمد الواسطي، لم يرو له البخاري أيضا في (الصحيح)، وإنما هو كسابقه، روى له البخاري في (الأدب المفرد)، وروى له مسلم وباقي الجماعة[11]، وقد تابعه حفص بن غياث.

♦ وحفص بن غِيَاث فمن دونه كلهم ثقات غير أن محمد بن غالب - وهو أحد الحفاظ، ويعرف بـ(تَمْتام) - كان عنده وهم قليل، سئل عنه الدارقطني، فقال: "ثقةٌ، لكنه وَهِمَ في أحاديثَ"[12].

---

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 46).

(2) (1/ 614).

(3) (1/ 195).

(4) (1/ 356)، وينظر: الجر والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 627).

(5) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 33)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (2/ 149).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 74).

(7) تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 54)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 226).

(8) المصدر نفسه (3/ 226/ 227).

(9) المجروحين (1/ 262).

(10) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (14/ 402- 403).

(11) ينظر: المصدر نفسه (8/ 284- 289).

(12) سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 290).

وقال أيضا: "ثقة مأمون إلا إنه كان يخطي، وكان وَهِمَ في أحاديث"[1].

قال الباحث: ويحتمل أن يكون الوهم في ذكر حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ منه، فقد ذكر ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)[2] أن ابن مردُويه روى هذا الحديث مع الحاكم من حديث حميد بن قيْس الأعرج، لكنه لم يسق إسناده، حتى يُنظر فيه، وأصْلُ ابن مردويه، وهو (التفسير الكبير)[3] مفقود، فإن كانت روايته عن تَمْتام، فالوهم من تَمْتام، وإلا فالحاكم أقرب إلى الوهم!!

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[4]، وحكم عليه بأنه ضعيف جدا.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ما كان على موسى - عليه السلام - من اللباس، وما كان ينتعل، يوم كلّمه ربه بالوادي المقدس بسيناء، وقد أمره الله - تعالى - بخلع نعليه، كما قال، تعالى: {**فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**}[5]، وتكلّم السلف في السبب الذي من أجله أمره الله - تعالى - بخلعها، فجاء عن علي بن أبي طالب من الصحابة، وكعب الأحبار، وعكرمة، وقتادة من التابعين، أنها كانت من جلد حمار.

وجاء عن مجاهد، والحسن البصري، وابن أبي نَجيح أن الله - تعالى - أمره بخلعها؛ ليباشر بقدميه بركة الوادي المقدس.

ذكر ذلك كله عنهم ابن جرير الطبري في (جامع البيان في تأويل القرآن)[6] بأسانيده، ثم قال: "وأولى القولين في ذلك بالصواب قولُ من قال: أمره الله - تعالى ذكره - بخلع نعليه؛ ليباشر بقدميه بركة الوادي، إذ كان واديا مقدسا، وإنما قلنا ذلك أولى التأويلين بالصواب؛ لأنه لا دلالة في ظاهر التنزيل على أنه أمر بخلعها من أجل أنها من جلد حمار، ولا لنجاستها، ولا خبر بذلك عمن يلزم بقوله الحجة، وإنَّ في قوله: {**إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**} بعقبه دليلا واضحا، على أنه إنما أمره بخلعها لما ذكرنا".

قال الباحث: جاء عن سعيد بن جبير ما يدل على أن السبب في ذلك هو إعظام المكان، فروى عنه عبْدُ ابنُ حُميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم - كما في (الدّر المنثور)[7] للسيوطي - أنه قال: "طِإ الأَرْض حافياً، كَما

---

[1] سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ص 74)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (3/ 362).

[2] (2/ 474).

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 308- 3011).

[4] (3/ 389- 394 رقم الحديث: 1240)، وأعاده (9/ 82- 83، رقم الحديث: 4082).

[5] طه، من الآية: 12.

[6] (18/ 278- 279)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (2/ 367- 378، الآثار رقم: 1800- 1805).

[7] (5/ 560)، وينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 276).

تدخل الْكَعْبَة حافياً".

وذكر بعض أهل المعاني من المفسرين بعض الأقوال الأخرى في ذلك[1]، قال محمد الأمين الشنقيطي: "وأظهرها عندي - والله تعالى أعلم - أن الله أمره بخلع نعليه؛ ليعلّمه التواضع لربه حين ناداه، فإن نداء الله لعبده أمر عظيم، يستوجب من العبد كمال التواضع والخضوع"[2]، ثم أشار إلى قوة ما اختاره ابن جرير واستدلاله عليه.

[1] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (4/ 39)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (11/ 173).
[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (3/ 431).

الحديث الثاني:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: لَمَّا وُضِعَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**{مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى}**[1]، **بِسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**"، فَلَمَّا بُنِيَ عَلَيْهَا لَحْدُهَا، طَفِقَ يَطْرَحُ إِلَيْهِمُ الْجَبُوبَ[2]، وَيَقُولُ: "**سُدُّوا خِلَالَ اللَّبِنِ**"، ثُمَّ قَالَ: "**أَمَا هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَكِنَّهُ يَطِيبُ بِنَفْسِ الْحَيِّ**"[3].

تعليق الذهبي:

"لم يتكلم عليه، وهو خبر واه؛ لأن علي بن يزيد متروك".

تعليق الباحث:

سكت عليه الحاكم، وأعله الذهبي بعلي بن يزيد، وهو أبو عبد الملك الألهاني، الدمشقي، وهو متروك عند الذهبي هنا، وكذلك قال محمد بن عبد الله البَرْقي، والنسائي في رواية، وأبو الفتح الأزدي، والدارقطني[4].

وقال في (المغني في الضعفاء)[5]: "ضعفوه، وتركه الدارقطني".

وقال في (الكاشف)[6]: "ضعفه جماعة، ولم يُتْرك"!

وهو منكر الحديث عند البخاري، وأبي حاتم الرازي[7].

---

(1) طه، الآية: 55.

(2) في الأصل: "الحبوب" بالحاء، وهو تصحيف، والتصحيح من (مسند أحمد)، كما سيأتي، وطبعة دار المنهاج القويم (4/ 389، رقم الحديث: 3471)، والجَبُوب: هو المَدَر الغليظ المفتَّت، الواحدة: جَبُوبة.

ينظر: تاج العروس، الزبيدي (2/ 124، المادة: جبب).

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 411، رقم الحديث: 3433)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الجنائز - باب الإذخر للقبور وسد الفُرَج، 3/ 574، رقم الحديث: 6726).

وقال البيهقي: "وهذا إسناد ضعيف".

وأخرجه أحمد في (المسند) (36/ 524، رقم الحديث: 22187) من طريق يحيى بن أيوب، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ الْمُبَارَكِ -، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ به غير أنه قال في روايته بعد قراءة الآية: قَالَ (أبو أمامة): ثُمَّ لَا أَدْرِي أَقَالَ: "**بِسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**"، أَمْ لَا؟

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (6/ 242، رقم الحديث: 6426)، وعزاه لأحمد والحاكم، وقال: "لم يتكلم عليه، وإسناده ضعيف جدا".

(4) ينظر: الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 77)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 346).

ومحمد بن عبد الله البَرْقي أحد الأئمة الحفاظ، يعرف بـ(ابن البَرْقي)، وستأتي له ترجمة (ص 404) من هذا البحث.

(5) (2/ 457).

(6) (2/ 49).

(7) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (6/ 301)، الضعفاء الصغير، البخاري (ص 82)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 208- 209).

وقال ابن حبان: "يروي عن القاسم أبي عبد الرحمن، روى عنه عبيد الله بن زَحْرٍ، ومُطَّرِحُ[1] بن يزيد، منكر الحديث جدا، فلا أدري التخليط في روايته مِمَّن هؤلاء في إسناده، [وهم] ثلاثة ضعفاء سواه، [أم منه]؟ وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن، وهو ضعيف في الحديث جدا، وأكثر من روى عنه عبد الله ابن زحر، ومُطَّرِحُ بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان"[2].

وقال ابن عدي: "وَهو فِي نفسه صالح إلاَّ أن يروي عَنْهُ ضعيف، فيؤتى من قبل ذَلِكَ الضعيف".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ضعيف".

♦ وشيخه القاسم بن عبد الرحمن، هو أبو عبد الرحمن الدمشقي، أغفل الذهبي الكلام عنه في هذا الموضع، وهو مختلف فيه، وقد أورده في (المغني في الضعفاء)[4]، وقال: "قال أحمد بن حنبل: روى عنه علي ابن يزيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم، وقال ابن حبان: يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات".

وقال في (الكاشف)[5]: "صدوق"!

ويقابل قولَ أحمد قولُ أبي حاتم الرازي: "حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكَرُ عنه الضعفاء"[6].

ولخص ابن حجر العسقلاني حاله، فقال في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، يُغْرِب كثيرا".

♦ وعبيد الله بن زَحْرٍ سكت عنه الذهبي أيضا، وقال في (المغني في الضعفاء)[8]: "مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، ضعفه أحمد بن حنبل، وقال النسائي: لا بأس به".

وقال في (الكاشف)[9]: "فيه اختلاف، وله مناكير"، وذكر ما سبق عن أحمد والنسائي.

وقال الحاكم نفسه: "لين الحديث"[10].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "صدوقٌ، يخطىء".

---

[1] هو بضم الميم، وتشديد الطاء، وكسر الراء، كما قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب) (ص 534).

[2] المجروحين (2/ 111)، وما بين المعكوفات زيادتان على الأصل يقتضيها السياق.

[3] (ص 406).

[4] (2/ 519)، وقول أحمد رواه عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (7/ 113).

[5] (2/ 129).

[6] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 290).

[7] (ص 450).

[8] (2/ 415)، وينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 12).

[9] (1/ 680).

[10] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 12).

[11] (ص 371).

♦ ويحيى بن أيوب هو أبو العباس الغافقي، المصري، هو أيضا مختلف فيه، وقد أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، ربما أخطأ".

♦ ويحيى ووالده كلاهما صدوق، وشيخ الحاكم هو المعروف بـ(الجَمَّال)، وهو أحد الثقات.

هذا، ويشهد لما جاء في هذا الحديث من الذكر عند وضع الميت، ما رواه ابن ماجه في (السنن)[2]، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ، قَالَ: "**بِسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**".

وجاء عن نافع عن ابن عمر من وجه آخر بلفظ: "**بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**"، وهذا اللفظ أصح، وقد أخرجه الترمذي في (السنن)[3]، وابن ماجه في (السنن)[4] من طريق أبي خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ به، وقال أبو خالدٍ مرّة: "**بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**".

ورواه قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، بلفظ: "**بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ**"، ولكن اختلف عليه في رفعه ووقفه[5].

وأخرجه الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[6] عن البياضي - وهو مشهور في الصحابة، كما قال الحاكم - مرفوعا بلفظ أبي خالد الأحمر الثاني، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَا: ثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ مَوْلَى الْغِفَارِيِّينَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَيَاضِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "**إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ، فَلْيَقُلِ الَّذِينَ يَضَعُونَهُ حِينَ يُوضَعُ فِي اللَّحْدِ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**".

وسكت عليه الحاكم والذهبي، وقال الألباني في (إرواء الغليل)[7]: "وسنده صحيح".

ويشهد للفقرة الأخيرة في سد الخلل بين اللَّبِنات، ما أخرجه ابن شَبّة في (تاريخ المدينة)[8]، قال: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ بُرْدٍ عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ، فَلَمَّا وُضِعَ فِي اللَّحْدِ وَصُفَّ عَلَيْهِ اللَّبِنُ، بَصُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفُرْجَةٍ مِنَ اللَّبِنِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ مَدَرَةً، فَنَاوَلَهَا رَجُلًا، فَقَالَ: "**ضَعْهَا فِي تِلْكَ الْفُرْجَةِ**"، ثُمَّ قَالَ: "**أَمَا إِنَّهُ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَكِنَّهَا تُقِرُّ بِعَيْنِ الْحَيِّ**".

وهذا مرسل، وإسناده إلى مكحول حسن.

---

[1] (ص 588).

[2] (كتاب الجنائز - باب ما جاء في إدخال الميت القبر، 1/ 494، رقم الحديث: 1550).

[3] (أبواب الجنائز عن رسول الله ﷺ - باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر، 3/ 355، رقم الحديث: 1046).

[4] (كتاب الجنائز - باب ما جاء في إدخال الميت القبر، 1/ 494، رقم الحديث: 1550).

[5] ينظر: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز = التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (3/ 1229- 1231)، إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني (3/ 197- 199).

[6] (1/ 521، رقم الحديث: 1355).

[7] (3/ 199).

[8] (1/ 98)

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان المراد بالضمير في قوله: {**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ**}، وهو الأرض، وذلك باعتبار أصل البشر، وهو آدم، عليه السلام.

قال الزجاج: "وجرى الإضمار على قوله: {**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْداً وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا**}[1]"[2].

وقال الزمخشري: "وأراد بإخراجهم منها: أنه يؤلف أجزاءهم المتفرقة المختلطة بالتراب، ويردّهم كما كانوا أحياء"[3].

---

[1] طه، من الآية: 53.

[2] معاني القرآن وإعرابه (3/ 360).

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (3/ 69).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأُوَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**فِتْنَةُ الْقَبْرِ فِيَّ، فَإِذَا سُئِلْتُمْ عَنِّي، فَلَا تَشُكُّوا**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل محمد مجمع على ضعفه".

تعليق الباحث:

وهو كما قال الذهبي، وبعضهم ضعفه جدا، قال ابن معين في رواية: "ليس بشيء"[2].

وقال البخاري في رواية: "منكر الحديث"[3].

وقال مسلم بن الحَجّاج: "حدَّثَنِي عبد الرحمن بِشْرٍ العَبْدِيُّ، قال: سمعتُ يحيى ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ذُكِرَ عنده محمد بن عبد الله عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، فضعَّفَهُ جِدّا، فقيل ليحيى: أضعف من يعقوب بن عطاء؟ قال: نعم، ثم قال: ما كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَرْوِي عن محمد بن عبد الله بن عُبَيْدِ بن عُمَيْرٍ"[4].

وقال النسائي: "متروك الحديث"[5].

ونقل البَرْقاني عن الدارقطني أيضا أنه قال: "متروك"[6].

وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد من حيث لا يَفْهم من سوء حفظه، فلما فَحُش ذلك منه استحق مجانبته"[7].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 414، رقم الحديث: 3441)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 51، رقم الحديث: 21854)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: محمد بن عبد الله ضعيف جدا".

وتابع الحسنَ بن علي بن زياد أبو زرعة الرازي، أخرجه ابن المقرئ في (المعجم) (ص 381، رقم الحديث: 1071)، فقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَبُوْ زُرْعَةُ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيُّ به.

[2] تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 129)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 300).

[3] التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 180)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 450).

[4] الصحيح (1/ 27 - المقدمة).

[5] الضعفاء والمتروكون (ص 91).

[6] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 60).

[7] المجروحين (2/ 258).

♦ والحسن بن علي بن زياد هو السُّرِّيّ[1]، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[2]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد تابعه أبو زرعة الرازي، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وباقي رجاله ثقات، وشيخ الحاكم هو أحمد بن إسحاق الصِّبْغِي، النَّيسَابُوري، الفقيه الشافعي، أحد الأئمة الحفاظ، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك).

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسة الأحاديث الضعيف والموضوعة)[3]، وحكم عليه بأنه ضعيف جدا.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة طه، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**}[4]، على أن المراد بالمعيشة الضنك عذاب القبر، وهو أحد الأقوال عن السلف في تفسير الآية، روي عن أبي سعيد الخدري من وجوه، وعن ابن مسعود، وأبيٍّ من الصحابة، وهو قول إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وشيخه أبي صالح مولى أمِّ هانئ - وهو الملقَّب بـ(باذَام) - من التابعين.

ورُوي عن الحسن البصري، وعبد الرحمن بن زيد، وقتادة أن المراد بالمعيشة الضنك عذاب النار في الآخرة.

وروي عن عكرمة مولى ابن عباس، وقيس بن أبي حازم، والضحاك بن مزاحم أن المراد بذلك الدنيا، قال عكرمة، وقيس: بأكل الحرام، وقال الضحاك: بفعل الحرام، وأكل الحرام.

ذكر ذلك كله ابن جرير في (التفسير= جامع البيان)[5]، ورجح ما جاء عن أبي سعيد الخدري ومن معه من أن المراد عذاب القبر، وردّ ما جاء عن الحسن ومن معه بأنَّ الله - تبارك وتعالى - أتبع ذلك بقوله: {**وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى**}[6]، وهو يقتضي بمفهومه أن المعيشة الضنك التي جعلها الله لهم إنما تكون قبل يوم القيامة[7].

---

[1] هو بضم السين، وتشديد الراء المكسورة، وهذه النِسْبَةُ إلَى (سُرَّ)، وهي قرية من قرى الرَّيّ.
ينظر: الأنساب، السمعاني (7/ 136).

[2] (6/ 932)، وينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 306- 307).

[3] (9/ 4، رقم الحديث: 4001).

[4] طه، الآية 124.

[5] (18/ 391- 393)

[6] طه، من الآية: 127.

[7] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 394).

قال الباحث: وذهب الطاهر ابن عاشر إلى أن قوله، تعالى: {**وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى**} يجوز أن يكون تذييلا لقوله: {**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي**}، وليس من حكاية خطاب الله للذي حشره يوم القيامة أعمى، كما ذهب إليه ابن جرير، فيكون في مقابل العذاب الذي حصل قبل له يوم القيامة، ويجوز أن تكون الجملة من حكاية خطاب الله للذي يحشره أعمى، فيكون عذاب الآخرة في مقابل العذاب الذي حصل له في المحشر[1]، وجوّز الزمخشري أن يكون المعنى: وللْحشرُ على العَمَى أشدّ عذابا وأطول بقاء من ضيق العيش المنقضي[2].

وما جاء عن أبي سعيد الخدري ومَنْ معه، ورجحه ابن جرير - هو الذي صححه القرطبي[3].

وقال ابن كثير: "{**فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا**}، أي: في الدنيا، فلا طمأنينة له، ولا انشراحَ لصدره، بل صدره ضيق حرج؛ لضلاله، وإن تنعم ظاهره، ولبس ما شاء، وأكل ما شاء، وسكن حيث شاء، فإن قلبه ما لم يَخْلُصْ إلى اليقين والهدى، فهو في قلق وحَيْرة وشك، فلا يزال في رِيبة يتردد، فهذا من ضَنْكِ المعيشة"[4].

والضَّنْكُ في اللغة: الضِّيقُ من كل شيء، الذَّكَرُ والأُنثى فيه سَوَاءٌ، ومنه قولهم: امْرَأَةٌ ضِنَاكٌ، أي: مُكْتَنِزَةُ اللَّحْمِ، وإذا اكْتَنَزَ تَضَاغَطَ[5]، وباب فِعْله كَرُمَ[6].

وقال الزجّاج: "الضَّنْكُ أصله في اللغة: الضيقُ والشدةَ"[7].

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور (16/ 333).

[2] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (3/ 96).

[3] الجامع لأحكام القرآن (11/ 259).

[4] تفسير القرآن العظيم (5/ 322- 323).

[5] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 394، مادة: ضنك)، لسان العرب، ابن منظور (10/ 462، مادة ضنك).

[6] ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص 974، مادة: ضنك).

[7] معاني القرآن وإعرابه (3/ 378).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بَكْرٍ الْعَدْلُ، أَنْبَأَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ، ثنا الْحُسَيْنُ ابْنُ الْفَضْلِ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، إِيَّاكَ وَالْإِلْحَادَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**إِنَّهُ سَيُلْحِدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، لَوْ أَنَّ ذُنُوبَهُ تُوزَنُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ لَرَجَحَتْ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

" قال أبو حاتم: ابن كُنَاسَةَ لا يُحْتَجُّ به".

تعليق الباحث:

ابن كُنَاسَةَ هو أبو يحيى محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى الأسدي، الكوفي، ويعرف بـ(ابن كُنَاسَةَ)، وهو لقب لأبيه، وقيل: لجده، نقل فيه الذهبي قول أبي حاتم الرازي، وقد رواه عنه ابنه في (الجرح والتعديل)[2]، وصرّح غيره من الأئمة بتوثيقه، كابن معين، وعلي بن المديني، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبي داود[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 420، رقم الحديث: 3462)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 618- 619، رقم الحديث: 10079)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعن ابن كُناسة أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف) (كتاب الأمراء - ما ذكر من حديث الأمراء والدخول عليهم، 6/ 204، رقم الحديث: 30687، كتاب الفتن - من كره الخروج في الفتنة، وتعوذ منها، 7/ 469، رقم الحديث: 37300)، وأحمد بن حنبل في (المسند) (10/ 336، رقم الحديث: 6200)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (28/ 220)، فقالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ به.

وخالف ابنَ كُنَاسَةَ أبو النضْر هاشم بن القاسم الليثي، فجعله من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه أحمد في (المسند) (11/ 435، رقم الحديث: 6847، 620- 621، رقم الحديث: 7043)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (28/ 220)، فقال: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، إِيَّاكَ وَالْإِلْحَادَ فِي حَرَمِ اللهِ، فَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "**يُحِلُّهَا وَيَحُلُّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، لَوْ وُزِنَتْ ذُنُوبُهُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ لَوَزَنَتْهَا**"، قَالَ: فَانْظُرْ أَنْ لَا تَكُونَ هُوَ يَا ابْنَ عَمْرٍو، فَإِنَّكَ قَدْ قَرَأْتَ الْكُتُبَ، وَصَحِبْتَ الرَّسُولَ ﷺ، قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ هَذَا وَجْهِي إِلَى الشَّأْمِ (هكذا جاء في (المسند) مهموزا، وجاء في (التاريخ) بالتسهيل) مُجَاهِدًا.

وتابع أبا النضر بشرُ بن الوليد الْكُنْدِيّ، الفقيه، أخرجه من طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (28/ 220- 221)، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الخلال (الْحُسَيْنُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ)، وأم المجتبى فاطمة بنت ناصر، قالا: أنا إبراهيم بن منصور (سبط بَحْرُويه)، أنا أبو بكر المقرئ (محمد ابن إبراهيم)، أنا أبو يعلى (الموصلي) نا بشر بن الوليد الكندي نا إسحاق - يعني: ابن سعيد - به، نحوه.

[2] (7/ 300).

[3] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (2/ 251)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 592)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 231).

[4] (7/ 443).

وقال أبو يعلى الخليلي: "ثقة، متفق عليه"[1].

وصرح الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2] بتوثيقه، ونقل فيه أيضا توثيق أحمد، وما أظنه إلا وهما!

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق".

وقد خالفه أبو النضْر هاشم بن القاسم الليثي، كما سبق في تخريج الحديث، فجعله من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو النضر ثقة ثبت أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، فروايته مقدمة دون تردد، لا سيما وقد تابعه بِشْر بن الوليد، وبشر مختلف فيه، ولم يخرّج له أصحاب الكتب الستة[4].

وقد اضطرب ابن كناسة في روايته، فقال مرة: حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ، كما رواه الحاكم، وقال أخرى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، كما رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل.

وابن سعيد هو إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، وهو وأبوه ثقتان، وكلاهما من رجال الشيخين، وليس في الرواة من يسمى إِسْحَاق بن عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ، كما رواه الحاكم، وإنما إسحاق بن عيسى اثنان، وكلاهما من طبقة واحدة، وليس لواحد منهما رواية عن أبيه[5]:

الأول: إسحاق بن عيسى بن نجيح، أبو يعقوب ابن الطباع.

الثاني: إسحاق بن عيسى القشيري، ابن بنت داود بن أبي هند.

وليس في الرواة من يسمى عيسى بن عاصم إلا الأسدي، أحد التابعين[6]!!

ويظهر للباحث أن في الإسناد خطأً، إما وهما من الحاكم، وإما تحريفا من بعض النساخ، وإما مركبا منهما معا، وأن ابن كناسة بريء من نسبته إلى الاضطراب في هذا الحديث!

♦ والحسين بن الفضل البَجَلِيُّ الراوي عن ابن كُنَاسَة ترجم له أبو يعلى الخليلي في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)[7]، وقال: "سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: هو من العلماء الذين حملهم عبد الله بن طاهر، الذين نقلهم من العراق، فأقام بنيسابور، وهو ثقة مأمون، سمع الثوريَّ، وإسرائيلَ، وأقرانهما".

وقال الذهبي: "ولم أر فيه كلاما لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة"[8].

---

[1] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 589).

[2] (9/ 508).

[3] (ص 488).

[4] ينظر: المختلطين، العلائي (ص 16)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (2/ 35).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 462 وما بعدها).

[6] ينظر المصدر نفسه (22/ 620- 622).

[7] (2/ 811).

[8] ذكره عنه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) (2/ 307)، ولم أقف عليه في أصله (ميزان الاعتدال)، وذكر الذهبي نحوه في ترجمته من (سير أعلام النبلاء) (13/ 416).

وتعقبه ابن حجر في (لسان الميزان)[1] بما حاصله: أنه من كبار أهل العلم والفضل، وأنَّ أفراده وغرائب حديثه ليس فيها ما ينكر من جهته، وإنما من جهة غيره من الضعفاء، وأنه لو كان كل من روى شيئا منكرا استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد!

♦ وإبراهيم بن هانئ هو أبو إسحاق النيسابوري، نزيل بغداد، وهو أحد الأعلام الثقات الفضلاء.

♦ وشيخ الحاكم محمد بن الحسن بن علي ربما نسبه الحاكم إلى جده أيضا، وهو ابن بنت إبراهيم بن هانئ شيخه في هذا الحديث، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[2]، وقال: "وعنه: الحاكم، وجماعة"، ولم يذكره بجرح ولا تعديل[3].

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[4]، وصححه من مسند عبد الله بن عمرو.

الحكم على الحديث:

صحيح من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة الحج، ومناسبته ما جاء فيها من قوله، تعالى: {**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**}[5]، وقد دل الحديث على عظيم جرم من ألحد في حرم الله، ويظهر للباحث أن المراد بالإلحاد في هذا الحديث استحلال القتال، وإن كان الإلحاد في الحرم أعمَّ من ذلك في المعنى، كما دلت عليه أقوال السلف[6].

قال الزمخشري: "وقوله: {**بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ**} حالان مترادفتان، ومفعول {**يُرِدْ**} متروك؛ ليتناول كل متناوَل، كأنه قال: ومن يرد فيه مرادا ما، عادلا عن القصد، ظالما {**نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ**}، يعنى: أنّ الواجب على من كان فيه أن يضبط نفسه، ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يَهُمّ به ويقصده"[7].

---

[1] (2/ 307- 308).

[2] (7/ 772)، وتصحف فيه اسم أبيه إلى "الْحَسَين".

[3] ينظر: الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 974).

[4] (7/ 292- 297، رقم الحديث: 3108).

[5] الحج، الآية: 25.

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 600- 602).

[7] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (3/ 151).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"إِنَّمَا سَمَّى اللَّهُ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، فَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَّارٌ قَطُّ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط مسلم".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 421، رقم الحديث: 3465)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (5/ 463، رقم الحديث: 3721).

وأخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) (1/ 125) من وجه آخر عن عبد الله بن صالح، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ الْعَدْلُ، بِبَغْدَادَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ: عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ به.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (6/ 615، رقم الحديث: 7084)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير) (1/ 211) عن عبد الله بن صالح به دون قوله: **"فَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَّارٌ قَطُّ"**.

وعن البخاري وغيره أخرجه الترمذي في (السنن) (5/ 324- 325، رقم الحديث: 3170)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ به، ولفظه: **"إِنَّمَا سُمِّيَ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَّارٌ"**.

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [وفي بعض النسخ: حسن صحيح]، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ".

وأخرجه ابن الأعرابي في (المعجم) (3/ 1042، رقم الحديث: 2243)، قال: قَرَأْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ به.

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (54/ 209- 210) من طريقين: طريق محمد بن يحيى الذهلي، وطريق محمد بن سهل البخاري، كلاهما قال: حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح به.

وعن محمد بن سهل البخاري أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (18/ 615).

وأخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (6/ 172، رقم الحديث: 2215)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قال: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ به، نحوه غير أنه قال في روايته: " عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ" بدل: "مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير عنه، ولا نعلم له طريقا عن ابن الزبير إلا هذا الطريق".

وتابع البزار على روايته الطبرانيُّ في (المعجم الكبير) (13/ 108، رقم الأثر: 262)، فقال: حَدَّثَنَا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ به غير أنه ذكره موقوفا!!

ورواه أيضا معمر بن راشد عن الزهري، فأوقفه على ابن الزبير، أخرجه عبد الرزاق في (التفسير) (2/ 405، رقم الأثر: 1925)، قال: أرنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: "إِنَّمَا سُمِّيَ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْتَقَهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ".

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (18/ 614)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (54/ 210).

وأخرجه ابن جرير أيضا في (التفسير= جامع البيان) (18/ 614) من وجه آخر عن معمر فقال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور عن معمر به.

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأنه على شرط مسلم، وقول الحاكم أقرب إلى الصواب، وعلى كلٍّ منهما مؤاخذات، تفصيلها كالآتي:

أولا - ابن مسافر، احتج به البخاري، فأما مسلم فروى له في المتابعات في حديثين من (الصحيح)[1]، لا في حديث واحد كما قال المزي[2].

ثانيا - محمد بن عروة بن الزبير، لم يرو له البخاري ولا مسلم، وإنما روى له الترمذي في (السنن)، وأبو داود في (المراسيل)، روى عنه الزهري، وأخوه هشام بن عروة[3]، وسكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، والذهبي في (الكاشف)[6]، و(تاريخ الإسلام)[7]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوق".

ثالثا - عبد الله بن صالح هو أبو صالح الجهني المصري، كاتب الليث بن سعد على أمواله، وهو أيضا لم يحتج به البخاري في الأصول، وإنما استشهد به، وقيل: روى له، واحتج به، ولم يرو له مسلم، لا في الأصول، ولا في الشواهد والمتابعات[10].

قال الذهبي: "وقد روى عنه البخاري في (الصحيح) على الصحيح، ولكنه يُدلّسُهُ، فيقول: حدثنا عبد الله، ولا ينسبه، وهو هو، نعم علق البخاري حديثاً، فقال: فيه: قال الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، ثم قال في آخر الحديث: حدثني عبد الله بن صالح، حدثنا الليث، فذكره، ولكن هذا عند ابن حَمّويه السرخسي دون صاحبيه"[11].

قال الباحث: ثم إن في عبد الله بن صالح ضعفا على سعة روايته، وله مناكير، وكلام الأئمة فيه كثير، وقد ليّنه الذهبي نفسه[12]، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في .....

---

(1) ينظر: الصحيح، مسلم بن الحجاج (كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنا، 3/ 1318، رقم الحديث: 1691، كتاب فضائل الصحابة - باب قوله ﷺ: "لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم"، 4/ 1966، رقم الحديث: 2537).

(2) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (7/ 76- 77).

(3) ينظر: المصدر نفسه (26/ 110- 111).

(4) (1/ 201).

(5) (8/ 47).

(6) (2/ 201).

(7) (2/ 1166).

(8) (5/ 354).

(9) (ص 496).

(10) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (15/ 98 وما بعدها).

(11) ميزان الاعتدال (2/ 442).

(12) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 440- 445)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 405- 416).

(تقريب التهذيب)[1]، فقال: "صدوقٌ، كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

وقد خالفه قتيبة، وهو ابن سعيد، أحد الثقات الأثبات، فرواه عن الليث بن سعد عن عُقَيْلٍ عن الزُّهْرِيّ مرسلا، كما سبق عن الترمذي في تخريج الحديث، وعُقيل - بالتصغير- هو ابن خالد الأيلي، ثقة ثبت، من أثبت الناس في الزُّهْرِيّ[2].

وخالف عُقَيْلا مَعْمَرُ بن راشد، كما سبق في تخريج الحديث، فرواه عن الزهري عن ابن الزبير موقوفا، ليس فيه محمد بن عروة، والزهري عن ابن الزبير منقطع، لكن ذكر أبو حاتم الرازي أن معمرا رواه عن الزهري عن محمد بن عروة عن عبد الله بن الزبير[3]، ومعمر أيضا ثقة ثبت، من أثبت الناس في الزهري.

قال يحيى بن معين: "أثبت من روى عن الزُّهْرِيّ مالك بن أنس، ثم مَعْمر، ثم عُقَيْلٌ"[4].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سئل أبي عن عُقَيْلٍ ومَعْمَر، أيهما أثبت؟ فقال: عُقَيْلٌ أثبت، كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيْلة، وللزهري هناك ضيعة، فكان يكتب عنه هناك"[5].

قال الباحث: وكلام أبي حاتم الرازي يقتضي أن المرسل أصح من الموقوف، وقد جنح هو إلى ترجيح الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة الموصولة، دون أن يعرّج على الرواية المرسلة، فقال: "حديث معمر عندي أشبه؛ لأنه لا يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ مرفوعا"[6].

ويرجح الرواية المرسلة أنه جاء عن الزهري مرسلا من وجه آخر، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، فقال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج عن ابن جُرَيج، قال الزهريّ: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: فذكر الحديث.

وهذا الإسناد عند ابن جرير على ضعفه شهير، وسيأتي الكلام عليه مفصلا[8]، وهو لا ينزل عن أن يكون صالحا في الشواهد والمتابعات.

♦ والْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، قال ابن أبي حاتم: "كتبتُ عنه بالرَّيّ، وتكلموا فيه"[9].

ووثقه الحاكم، ولم يعبأ بمن طعن فيه، فتعقبه الذهبي، وأنكَر عليه في ذلك[10].

---

[1] (ص 308).
[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (20/ 242- 245)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 396).
[3] ينظر: العلل، ابن أبي حاتم (3/ 216).
[4] تهذيب الكمال، المزي (20/ 243).
[5] الجرح والتعديل (7/ 43).
[6] العلل، ابن أبي حاتم (3/ 217).
[7] (18/ 615)
[8] ينظر: (ص 408) من هذا البحث.
[9] الجرح والتعديل (7/ 69).
[10] ينظر: (ص 263- 264) من هذا البحث.

♦ وإسماعيل حفيده شيخ الحاكم أحد الثقات، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك) عن جده الفضل بن محمد.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[1]، وحكم عليه بأنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

ضعيف، والأشبه أنه موقوف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على سبب تسمية الكعبة بالبيت العتيق، ومناسبته قوله - تعالى - في سورة الحج: {**وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**}[2]، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3] معناه عن مجاهد وقتادة من التابعين، ورواه عبد بن حميد في (المسند)، وابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)[4] للسيوطي - عن ابن عباس من الصحابة.

وَروى ابن جرير عن مجاهد أيضا أنه سُمّي بالبيت العتيق؛ لأنه ليس عليه ملك لأحد من الناس[5].

قال الطاهر بن عاشور: "شُبّه بالعبد العتيق في أنه لا ملك لأحد عليه، وفيه تعريض بالمشركين؛ إذ كانوا يمنعون منه من يشاؤون حتى جعلوا بابه مرتفعا بدون درج؛ لئلا يدخله إلا من شاءوا"[6].

ورَوى ابن جرير أيضا قولا ثالثا عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه سمي بذلك؛ لقدمه، فهو أوّل بيت وُضع للناس، وهذا مروي أيضا عن الحسن البصري، أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)[7] للسيوطي.

وقال ابن جرير بعد روايته لهذا الأقوال الثلاثة: "ولكلّ هذه الأقوالِ التي ذكرناها عمن ذكرناها عنه في قوله: {**بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**} - وجهٌ صحيح غيرَ أن الذي قاله ابنُ زيد أغلب معانيه عليه في الظاهر غيرَ أن الذي رُوي عن ابن الزبير أولى بالصحة، إن كان صحيحا"[8].

---

[1] (7/ 207- 209، رقم الحديث:

[2] من الآية: 29.

[3] - (18/ 614- 615)

[4] (6/ 41).

[5] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن (18/ 615).

[6] التحرير والتنوير (17/ 250).

[7] (6/ 41).

[8] جامع البيان في تأويل القرآن (18/ 615).

الحديث السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّار بِبَغْدَادَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ[1] الْوَاسِطِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ سَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ عَنْ عَائِذِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَاشِعِيِّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السَّبِيعِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذِهِ الْأَضَاحِيُّ؟ قَالَ: "**سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ**"، قَالَ: قُلْنَا: فَمَا لَنَا مِنْهَا؟ قَالَ: "**بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ**"، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالصُّوفُ؟ قَالَ: "**فَكُلُّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٌ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عائذ الله قال أبو حاتم: منكر الحديث".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعائذ الله الْمُجَاشِعِيِّ، ونقل فيه قول أبي حاتم الرازي، وهو في (الجرح والتعديل)[3] لابنه عبد الرحمن، وقال البخاري قبله: "عائذ الله المجاشعي عن أبي داود، روى عنه سلام ابن مسكين، لا يصح حديثه"[4].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث على قلته"[5].

وأورده أبو جعفر العقيلي في (الضعفاء الكبير)[6]، وأبو أحمد عبد الله بن عَديّ في (الكامل في ضعفاء الرجال)[7]، وأوردا له هذا الحديث لا غير.

---

[1] هكذا في الأصل، وهو كذلك في طبعة دار المعرفة ببيروت، وصوابه: "مسلمة"، وجاء في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 409، رقم الحديث: 3506) على الصواب.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 422، رقم الحديث: 3476)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الضحايا، 9/ 439، رقم الحديث: 19017).

وأخرجه أحمد بن حنبل في (المسند) (32/ 34، رقم الحديث: 19283)، وعبد بن حُمَيد في (المسند - المنتخب) (ص 112، رقم الحديث: 259) عن يزيد بن هارون به.

وأخرجه ابن ماجه في (السنن) (كتاب الأضاحي - باب ثواب الأضحية، 2/ 1045، رقم الحديث: 3127)، والطبراني في (المعجم الكبير) (5/ 197، رقم الحديث: 5075)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الضحايا، 9/ 438، رقم الحديث: 19016)، و(شعب الإيمان) (9/ 452، رقم الحديث: 6956) من طرق أخرى عن سَلَّام بْنِ مِسْكِينٍ به

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (4/ 597، رقم الحديث: 4714)، وعزاه لأحمد والحاكم، ونقل فيه تصحيح الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: فيه ثلاثة من الضعفاء".

[3] (7/ 38).

[4] التاريخ الكبير (7/ 84)، الضعفاء الصغير (ص 91).

[5] المجروحين (2/ 192).

[6] (3/ 419).

[7] (7/ 63).

هذا، وقد تفرد الحاكم بتسمية أبيه، وليس لأبيه في كتب الرجال تسمية إلا ما جاء عن أبي زرعة الرازي في أجوبته عن أسئلة البرذعي[1]، وإلا ما نقله مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال)[2] عن الحافظ أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد بن الأزهر، المتوفى سنة (641) هجرية، ورواية الحاكم من طريق يزيد بن هارون، وقد رواه أحمد بن حنبل، وعبد بن حُمَيْد عنه، وقالا في روايتهما: "عن عَائِذِ اللَّهِ الْمُجَاشِعِيِّ"!

وفي الرواة من يسمى عائذ الله بن عبد الله، وهو أبو إدريس الْخَوْلانِيُّ، أحد كبار التابعين الثقات[3].

وفي الحديث علتان أخريان، لم يعرج عليهما الذهبي، وقد أشار إليهما ابن حجر في تعقبه للحاكم، كما سبق في تخريج الحديث، وهما كالآتي:

الأولى: أبو داود السبيعي، شيخ عائذ الله في هذا الحديث، واسمه نفيع بن الحارث، وهو متروك الحديث، واتهمه غير واحد بالكذب، وأيضا أنكر قتادة أن يكون سمع من زيد بن أرقم[4].

ونقل أبو الحجاج المزي عن أحمد بن أَبي يحيى أنه قال: "سمعت يحيى بْن مَعِين يقول: أَبُو داود الأعمى يضع، ليس بشيءٍ"[5].

قال الباحث: وفي هذا النقل عن ابن معين نظر، فقد أخرج ابن عدي هذه الرواية عن ابن أبي يحيى في (الكامل في الضعفاء)[6]، فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن أَبِي يَحْيى به غير أنه قال: "أبو داود الأعمى نفيع، ليس بشيء"، ورواية ابن عدي تظهر أن في قوله: "يضع" في كتاب المزي تحريفا، وأن صوابه: "نفيع"!

وقد رواه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[7] عن العباس الدوري عن يحيى بدونها، فقال: "قرئ على العباس بن محمد الدوري، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو داود الأعمى ليس بشيء"!!

وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهما، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار"[8].

وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[9]: "هالك، تركوه".

الثانية: سَلَّامُ بن مِسْكِين الراوي عن عائذ الله، وهو الثالث من الضعفاء الذين أشار إليهم ابن حجر العسقلاني،

---

(1) ينظر الضعفاء، أبو زرعة الرازي (2/ 674)

(2) (7/ 160).

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (14/ 88- 93).

(4) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني 10/ 419).

(5) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (30/ 12).

(6) (8/ 327).

(7) (8/ 490).

(8) المجروحين (3/ 55- 56).

(9) (2/ 701).

كما سبق في تخريج الحديث، فقد أورده ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[1]، وأورد له مناكير يسيرة.

♦ ومحمد بن مسلمة الواسطي قال الخطيب البغدادي: "في حديثه مناكير بأسانيد واضحة، إلا أن الحاكم أبا عبد الله بن البَيِّع ذكر أنه سمع الدارقطني يقول: محمد بن مسلمة الواسطي لا بأس به"[2]، ثم ساق له حديثا باطلا، ثم قال: "رأيت هبة الله بن الحسن الطبري (اللالكائي) يضعف ابن مسلمة، وسمعت الحسن بن محمد الخَلّال يقول: محمد بن مسلمة ضعيف جدا"[3].

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[4]، ونقل فيه تضعيف اللالكائي له، وقال: "أتى بخبر باطل الحمل فيه عليه".

وقال في (ميزان الاعتدال)[5]: "أتى بخبر باطل اتهم به ... أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: رواته ثقات سوى ابن مسلمة".

وأورده ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[6]، وساق له حديثين من مناكيره، أحدهما عن يزيد بن هارون، وقال: "ولابن مسلمة غير ما ذكرت من الحديث، وهو آخر من روى بالعراق عن يزيد بن هارون"

قال الباحث: وهو متابع في هذا الحديث، كما سبق في تخريجه، تابعه أحمد متابعة تامة، وتابعه غيره متابعة قاصرة.

♦ وباقي رجاله ثقات، وشيخ الحاكم هو صاحب (الغَيْلاَنِيَّاتِ)[7]، أحد الأئمة الحفاظ الثقات المتقنين، مشهور بأبي بكر الشافعي[8].

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[9]، وحكم عليه بالوضع!

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

---

(1) (7/ 552- 553).

(2) تاريخ بغداد (4/ 74)، وما نقله عن الحاكم، ذكره الحاكم في (سؤالاته للدارقطني) (ص 135).

(3) المصدر نفسه (4/ 76).

(4) (2/ 634).

(5) (4/ 41).

(6) (7/ 552- 553).

(7) نسبة إلى محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، أبو طالب الهمداني، البغدادي، البزاز، قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) (9/ 594): "سمع من أبي بكر الشافعي أحد عشر جزءا معروفة بـ(الغَيْلاَنِيَّاتِ)، وتفرد في الدنيا عنه".

وقال الزركلي في ترجمته من (الأعلام) (7/ 21): "خرجها له الدّارقطنيّ، وهي من أعلى الحديث إسنادا وأحسنه، منها مخطوطة جيدة قديمة، أحد عشر جزءا في مجلد واحد، سميت (فوائد البزاز) رأيتها".

(8) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (16/ 39- 44).

(9) (2/ 14، رقم الحدث: 527).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على فضل الأضاحي وأنها سنة إبراهيمية، ومناسبته قوله - تعالى - في سورة الحج: {**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ**}[1]، وقد دلت الآية على أن الذبائح كانت في الأنبياء بعد إبراهيم، وأنه لم تخل أمة من أتباعهم من هذه الشعيرة، وروى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] من طرق عن مجاهد في قوله، تعالى: {**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا**}، قال: "إهراقَ الدِّمَاء؛ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْها"، ولم يذكر ابن جرير غير هذا المعنى في تفسير الآية، ولم يرو فيه غير ما ذكر عن مجاهد، ورُوي نحوه عن عكرمة[3].

وقد روى الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[4] - ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى)[5]، و(شعب الإيمان)[6] - هذا المعنى عن عليِّ بنِ الحسين في سياق حديث مرفوع، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الضَّبِّيُّ، ثنا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {**لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ**}، قَالَ: **ذَبْحٌ هُمْ ذَابِحُوهُ**، حَدَّثَنِي أَبُو رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ ﷺ كَانَ إِذَا ضَحَّى اشْتَرَى كَبْشَيْنِ سَمِينَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، فَإِذَا خَطَبَ وَصَلَّى، ذَبَحَ أَحَدَ الْكَبْشَيْنِ بِنَفْسِهِ بِالْمُدْيَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: "**اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ أُمَّتِي جَمِيعًا، مَنْ شَهِدَ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ، وَشَهِدَ لِي بِالْبَلَاغِ**"، ثُمَّ أَتَى بِالْآخَرِ فَذَبَحَهُ وَقَالَ: "**اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ**"، ثُمَّ يُطْعِمُهُمَا الْمَسَاكِينَ، وَيَأْكُلُ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنْهُمَا، فَمَكَثْنَا سِنِينَ قَدْ كَفَانَا اللَّهُ الْغُرْمَ وَالْمَئُونَةَ، لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يُضَحِّي.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وتعقبه الذهبي بقوله: "زهير[7] ذو مناكير، وابن عقيل ليس بالقوي".

وأخرجه أحمد في (المسند)[8] عن أبي عامر، والبزار في (المسند = البحر الزخار)[9] عن محمد بن الْمُثَنَّى عن أبي عامر به دون التفسير.

وقال ابن أبي طلحة عن ابن عباس: {**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا**}، قال: "عِيدا"[10].

وقال زيد بن أسلم: "إِنَّهَا مَكَّةُ، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِأُمَّةٍ قَطُّ مَنْسَكًا غَيْرَهَا"[11].

---

(1) من الآية: 34.

(2) (18/ 628).

(3) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 424)، الدر المنثور، السيوطي (6/ 47).

(4) (كتاب التفسير، 2/ 425، رقم الحديث: 3478).

(5) (كتاب الضحايا، 9/ 436، رقم الحديث: 19009).

(6) (9/ 437، رقم الحديث: 6941).

(7) في الأصل: سهيل"، وهو تحريف.

(8) (45/ 168، رقم الحديث: 27190).

(9) (9/ 318، رقم الحديث: 3867).

(10) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 424)، الدر المنثور، السيوطي (6/ 47).

(11) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (5/ 424)، الدر المنثور، السيوطي (6/ 48).

وقال الفراء: "والمنسَك في كلام العرب: الموضع الَذي تعتاده وتألفه، ويقال: إن لفلان مَنْسَكا يعتاده في خير كان أو غيره، والمناسك بذلك سميت - والله أعلم - لترداد الناس عليها بالحج والعمرة"[1].

وتعقبه ابن فارس، فقال: "وزَعَمَ نَاسٌ أَنَّ الْمَنْسَكَ: الْمَكَانُ يَأْلَفُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ"، وقال: "النُّونُ وَالسِّينُ وَالْكَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى عِبَادَةٍ وَتَقَرُّبٍ إِلَى اللَّهِ، تَعَالَى، وَرَجُلٌ نَاسِكٌ، وَالذَّبِيحَةُ الَّتِي تَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ نَسِيكَةٌ، وَالْمَنْسَكُ: الْمَوْضِعُ يُذْبَحُ فِيهِ النَّسَائِكُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْقُرْبَانِ"[2].

قال الباحث: وما ذكره مجاهد في معنى الآية هو الذي استظهره القرطبي، فقال: "والقول الأول (يعني: قول مجاهد) أظهر؛ لقوله، تعالى: {**لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ**}، أي: على ذبح ما رزقهم، فأمر - تعالى - عند الذبح بذكره، وأن يكون الذبح له؛ لأنه رازق ذلك، ثم رجع اللفظُ من الخبر عن الأممِ إلى إخبار الحاضرين بما معناه: فالإله واحد لجميعكم، فكذلك الأمر في الذبيحة إنما ينبغي أن تخلص له"[3].

---

[1] معاني القرآن (2/ 230).

[2] معجم مقاييس اللغة (5/ 420، مادة: نسك).

[3] الجامع لأحكام القرآن (12/ 58).

الحديث السابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْعَدْلُ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ الْقِتْبَانِيِّ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ وَجَدَ سَعَةً لِأَنْ يُضَحِّيَ، فَلَمْ يُضَحِّ، فَلَا يَحْضُرْ مُصَلَّانَا**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

" ابن عَيّاش ضعفه أبو داود".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعبد الله بن عياش، وتضعيف أبي داود إياه، وكذلك ضعفه النسائي[2]، وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة"[3].

وتعقبه الذهبي في بعض قوله، فقال: "وقول أبي حاتم: هو قريب من ابن لهيعة، تصليح لحال ابن لهيعة؛ إذ يقارَب في الوزن بشيخ خرّج له مسلم، ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وأن ابن لهيعة أعلم بكثير منه"[4].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 422، رقم الحديث: 3468)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الضحايا، 9/ 437).

وأخرجه ابن ماجه في (السنن) (كتاب الأضاحي - باب الأضاحي، واجبة هي أم لا؟، 2/ 1044، رقم الحديث: 3123) من طريق زيد ابن الحُبَاب، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ به، نحوه.

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الأضاحي، 4/ 258، رقم الحديث: 7565) من وجه آخر، فقال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، ثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ**، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يُقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا**"، وَقَالَ مَرَّةً: "**مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يَذْبَحْ فَلَا يُقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"!

وعن عبد الله بن يزيد المقرئ أخرجه أحمد في (المسند) (14/ 24، رقم الحديث: 8273).

وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (9/449- 450، رقم الحديث: 6952) من وجه ثالث عن عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَيَّاشٍ، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الضُّبَعِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسٍ، نا الْمُقْرِئُ، نا **حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ**، نا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَيَّاشٍ الْقِتْبَانِيُّ به، نحوه.

وتابع ابنَ عَيّاش عبيد الله بن أبي جعفر، أخرجه الدارقطني في (السنن) (5، 514، رقم الحديث: 7462)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الزَّيَّاتُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ حَيّان (في الأصل: حَبَّانَ)، نا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ، نا ابْنُ عُلَاثَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ به، نحوه.

وخالف عبدُ الله بن وهب، فرواه عن ابن عياش موقوفا، أخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الأضاحي، 4/ 258، رقم الأثر: 7566)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ به، نحوه.

وقال الحاكم: "أوقفه عبد الله بن وهب إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة، وأبو عبد الرحمن (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) المقرئ فوق الثقة".

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (15/ 411).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 126).

[4] سير أعلام النبلاء (7/ 334).

وقال ابن يونس: "منكر الحديث"[1].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[2].

وذكر الذهبي أن مسلما احتج به، وهو ما دفعه إلى تقوية أمره، ورفعه فوق ابن لهيعة، ورد ما جاء عن أبي حاتم في مقارنته به، وصرح بأن حديثه في عداد الحسن[3]، ومسلم إنما روى له حديثا واحدا[4]، وهو في الشواهد لا في الأصول، كما قال ابن حجر العسقلاني[5]، لا كما قال الذهبي.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوقٌ يَغْلَطُ، أخرج له مسلم في الشواهد".

وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه، كما سبق في تخريج الحديث، والرفع عنه أصح، كما ذهب إليه الحاكم؛ لأن الذي رفعه أكثر، وبعضهم بمفرده أوثق، ويضاف إلى ثلاثتهم رابع، وهو يحيى بن سعيد الْعَطَّارُ، ذكره الدارقطني في (العلل)[7]، وقال: "وهو الصواب"، ولكن قد خالفه غيره، فرواه عن الأعرج موقوفا، كما قال البيهقي: "بلغني عن أبي عيسى الترمذي أنه قال: الصحيح عن أبي هريرة موقوف، قال: ورواه جعفرُ بن ربيعة وغيرُه عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة موقوفا، وحديث زيد بن الحُبَابِ غير محفوظ"[8].

وقال في (السنن الصغير)[9]: "والموقوف أصح".

وقد تابع عبدَ الله بن عياش على روايته المرفوعة عبيدُ الله بن أبي جعفر عند الدارقطني، كما سبق في تخريج الحديث، وعبيد الله بن أبي جعفر هو أبو بكر المصري، الفقيه، أحد الثقات، لكن في الطريق إليه عنده عمرو بن الْحُصَيْنِ، وهو متروك الحديث، كما الدارقطني نفسه[10]، وقد رواه جمعٌ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة موقوفا، أخرج ذلك ابن عبد البر في (التمهيد)[11]، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عن يحيى بن أيوب الغافقي، والليث بن سعد، وبكرِ بن مضر، ثلاثتهم عن عبيد الله بن أبي جعفر به.

وقال ابن عبد البَر: "الأغلب عندي في هذا الحديث أنه موقوف على أبي هريرة"[12].

---

[1] تاريخ ابن يونس المصري (1/ 279).

[2] (7/ 51، 8/ 334).

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 334)، تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 425).

[4] ينظر: صحيح مسلم (كتاب النذر - باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، 3/ 1264، رقم الحديث: 1644).

[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 307).

[6] (ص 317).

[7] (10/ 304).

[8] السنن الكبرى (9/ 437).

[9] (2/ 222).

[10] ينظر: الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (2/ 165).

[11] (23/ 191).

[12] التمهيد، ابن عبد البر (23/ 191).

قال الباحث: وهذا كله على نكارة رواية ابن عياش المرفوعة، وأنه إلى الضعف أقرب منه إلى القبول، كما حكم عليه الأئمة؛ ولذلك قال أحمد بن حنبل في حديثه هذا: "هو حديث منكر"[1].

♦ وزيد بن الحباب، الراوي عنه ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[2]، وقال: "ثقة، وغيره أقوى منه"، وقال في (الكاشف)[3]: " لم يكن به بأس، قد يهم".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "وهو صدوق، يخطىء في حديث الثوري".

♦ ويحيى بن أبي طالب، الراوي عن زيد بن الحباب مُختلَفٌ فيه، قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه مع أبي، سألت أبي عنه، فقال: محله الصدق"[5].

وقال أبو عبيد الآجرّيّ: "خط أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب"[6].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين"[8].

وقال الخطيب البغدادي: "سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة؟ ففضل يحيى، وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في الصحيح"[9]، ثم ذكر الخطيب عن الحاكم أنه سمع الدارقطني ذكر يحيى بن أبي طالب، فقال: "لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة".

وروى الخطيب عن أبي القاسم البغوي أنه قال: "سمعت موسى بن هارون[10] يقول: أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب"[11].

وقال الذهبي: "عنى في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم، والدارقطني من أخبر الناس به"[12].

♦ وشيخ الحاكم ترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[13]، وقال: "الشيخ، الصدوق، النبيل".

---

[1] التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي (2/ 161)

[2] (1/ 256).

[3] (1/ 415).

[4] (ص 222).

[5] الجرح والتعديل (9/ 134).

[6] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 223).

[7] (9/ 270).

[8] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 224).

[9] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[10] هو أبو عمران الجمّال، البغدادي، الحافظ، الإمام، الحجة، توفي سنة (294) هجرية.
ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 176).

[11] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[12] ميزان الاعتدال (4/ 386- 387).

[13] (15/ 4333)، وينظر: الروض الباسم في ترجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 436)

الحكم على الحديث:

منكر مرفوعا، صحيح موقوفا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

هذا الحديث له تعلق بالحديث السابق، وقد اشتمل على التأكيد على شعيرة الأضحية، وهي من عموم الذبائح المشروعة في هذه الأمة وغيرها من الأمم السابقة بعد إبراهيم - عليه السلام - كما قال، تعالى: {**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ**}[1]، وقد احتج به بعضهم على وجوبها، كما ذهب إليه جمعٌ من الأئمة الفقهاء، وهو قولٌ في مذهب مالك، وهو ظاهرٌ في الدلالة على الوجوب لو ثبت مرفوعا، وسلم من الاعتراض[2].

---

[1] الحج، من الآية: 34.

[2] ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر (5/ 227- 229)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني (5/ 62)، المغني، ابن قدامة (9/ 435- 436)، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق (3/ 248- 249).

الحديث الثامن:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ الْعَبْدِيُّ، وَحُسَامُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْعَنْبَرِ، قَالَا: ثنا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**}[1]، قَالَ: "**الضِّيقُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"بل الحكم تركوه، من أهل أيلة".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بالحكم بن عبد الله، وهو أبو عبد الله الأيلي، وهو متروك الحديث، كما قال الذهبي، بل اتهمه أبو حاتم الرازي وغيره بالكذب[3]، وقد جمع له الذهبي في (المغني في الضعفاء)[4] بين الوصفين، فقال: "متروكٌ متَّهَم".

♦ وباقي رجاله أئمة أعلام ثقات، وعامتهم حفاظ غير حسام بن بشر بن العنبر، فلم أجد له ترجمة في كتب الرجال ولا ذِكْرا، وقد روى له الحاكم في موضعين، هذا أحدهما، وهو فيه مقرون بمحمد إبراهيم بن سعيد العبدي، وهو أبو عبد الله البوشنجي، الإمام الكبير، الفقيه المالكي، وشيخ أهل الحديث في زمانه بنيسابور، هكذا وصفه الذهبي في (تاريخ الإسلام)[5]، وترجم له السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى)[6]، وقد ذكره في الموضع الآخر أيضا مقرونا بالحسن بن سفيان بن عامر، وهو أحد الحفاظ الثقات، وقد مر في الفصل الثالث من هذا البحث[7]، وجاء ذكره في موضع ثالث من (المستدرك)[8] باسم "هشام بن بِشْر"!

---

[1] الحج، من الآية: 78.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 424، رقم الحديث: 3477)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 473، رقم الحديث: 22640)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "بل الحكم بن عبد الله ضعيف جدا".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (18/ 689- 690) من طريق يحيى بن حمزة، فقال: حدثني عمران بن بكار الكلاعي، قال: ثنا يحيى بن صالح، قال: ثنا يحيى بن حمزة به.

[3] ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 256)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 120- 121)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 478- 483)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (2/ 332- 334).

[4] (1/ 183).

[5] (6/ 1003).

[6] (2/ 189- 207).

[7] ينظر: (ص 289- 290).

[8] (2/ 378، رقم الحديث: 3328)، وينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 294).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالحرج الضيق، وقد جاء ذلك نصا عن ابن عباس من الصحابة من أكثر من وجه، وعن أبي العالية، والحسن البصري، وقتادة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، والضحاك بن مزاحم من التابعين، ذكر ذلك عنهم ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1]، وهي عامة في كل ما يتعلق بالدين من عبادات أو معاملات، وجاء عن ابن عباس في رواية أنها في الكفارات، وفي أخرى أنها في أوقات الفروض، كالشك في دخول هلال رمضان والفطر والحج والأضحى ونحو ذلك، وهو من باب ذكر بعض أفراد العام؛ للتنبيه إليه أو بيان اندراجه فيه، ومن ذلك أيضا ما أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (الدر المنثور)[2] للسيوطي - عن عكرمة من إباحة النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت اليمين، وإباحة الميتة ونحوها للمضطر.

قال الطاهر بن عاشور: "والحرج: الضيق، أُطْلِقَ على عُسْر الأفعال تشبيها للمعقول بالمحسوس ثم شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية كما هنا"[3].

---

[1] (18/ 689- 691).

[2] (6/ 79).

[3] التحرير والتنوير (17/ 350).

الحديث التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، قَالَا: أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ يُونُسُ بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، صَاحِبُ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ سُمِعَ عِنْدَهُ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، فَمَكَثْنَا سَاعَةً، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: **"اللَّهُمَّ زِدْنَا وَلَا تَنْقُصْنَا، وَأَكْرِمْنَا وَلَا تُهِنَّا، وَأَعْطِنَا وَلَا تَحْرِمْنَا، وَآثِرْنَا وَلَا تُؤْثِرْ عَلَيْنَا، وَارْضَ عَنَّا وَأَرْضِنَا"**، ثُمَّ قَالَ: **"لَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيَّ عَشْرُ آيَاتٍ، مَنْ أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ"**، ثُمَّ قَرَأَ: {**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**}[1] [حتى ختم عشر آيات]. [قال عبد الرزاق: ويونس بن سليم هذا كان عمُّه واليا، قال: أرسلني عمي إلى يونس بن يزيد حتى أَمْلَى عليَّ أحاديث].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"سئل عبد الرزاق عن شيخه ذا، فقال: أظنه لا شيء[3]".

---

[1] المؤمنون، الآيتان: 1، 2.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 425، رقم الحديث: 3479).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، 1/ 717، رقم الحديث: 1961) من وجه ثالث مع القطيعي، وعنه البيهقي في (الدعوات الكبير) (1/ 331، رقم الحديث: 240)، فقال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، ثنا عبد الرزاق، وأنبأ أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ابْنُ سُلَيْمٍ به، والزيادتان بين المعكوفات له في هذا الموضع، وقال هنا أيضا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وسكت عليه الذهبي!

وفاتَ هذا الموضع ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 306، رقم الحديث: 15646)، فلم يذكر إلا ما ساقه الحاكم في (كتاب التفسير).

وهو عند عبد الرزاق في (المصنف) (كتاب فضائل القرآن - باب تعليم القرآن وفضله، 3/ 383، رقم الحديث: 6038)، وليس فيه يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وعنه أحمد في (المسند) (1/ 350- 351، رقم الحديث: 223)، وعبد بن حميد في (المسند) (ص 34، رقم الحديث: 15)، ومن طريقه الترمذي في (السنن) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بَابٌ ومِنْ سورة الْمُؤْمِنُونَ، 5/ 326، رقم الحديث: 3173)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار - رفع اليدين في الدعاء، 2/ 170، رقم الحديث: 1443)، والبزار في (المسند = البحر الزخار) (1/ 427، رقم الحديث: 301)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (10/ 294، رقم الحديث: 4100)، وغيرُهم، وذكر الترمذي في رواية، والنسائي ومَنْ بعده في إسناده يُونُس بن يزيد بين يونس بن سُلَيْمٍ والزهري، كما ذكره الحاكم.

وقال الترمذي: "سمعت إسحاق بن منصور، يقول: روى أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن يونس ابن سليم عن يونس بن يزيد عن الزهري هذا الحديث، ومن سمع من عبد الرزاق قديما، فإنهم إنما يذكرون فيه عن يونس بن يزيد، وبعضهم لا يذكر فيه عن يونس بن يزيد، ومن ذكر فيه يونس بن يزيد، فهو أصح، وكان عبد الرزاق ربما ذكر في هذا الحديث يونس بن يزيد، وربما لم يذكره، وإذا لم يذكر فيه يونس، فهو مرسل".

وقال النسائي: "هذا حديث مُنْكَرٌ، لا نعلم أحدا رواه غيرَ يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه".

[3] العبارة في الأصل: "... فقال: لا أظنه شيء"، وفيها خلل ظاهر، والصواب ما أثبت، كما سيأتي في كلام ابن أبي حاتم الرازي.

تعليق الباحث:

ما نقله الذهبي عن عبد الرزاق، رواه ابن أبي حاتم عن أحمد عنه، كما في (الجرح والتعديل)[1]، ورواه البخاري في (التاريخ الكبير)[2] عن أحمد وجعله من قوله، فقال: "قَالَ أَحْمَد بْن حَنبل: سألتُ عَبد الرَّزّاق عنه؟ فقال: كان خيرًا مِن ابن بَرق[3]، يَعنِي: عَمرو بَرق، فظننتُ أَنه لا شيء".

وقال ابن معين: "ما أعرفه، يروي عنه عبد الرزاق"[4].

وقال أبو حاتم الرازي، وقد سئل عن هذا الحديث: "يونس بن سليم لا أعرفه، ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري"[5].

وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"[6].

وأما ابن حبان، فأورده في (الثقات)[7]، وقال: "يروي عن ثور بن يزيد، ويونس بن يزيد الأيلي، روى عنه اليمانيون وعبد الرزاق".

وقال ابن عدي بعد أن ساق حديثه من طريق عبد الرزاق: "وهذا يرويه عبد الرزاق عن يونس بن سليم، وربما كناه، فيقول: أبو بكر الصنعاني، ولا يسميه؛ لأنه ليس بالمعروف ... يونس بن سليم يعرف بهذا الحديث"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "مجهول".

♦ ويونس بن يزيد الْأَيْلِيُّ، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[10]: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأً".

♦ وباقي رواته كلهم ثقات، وعامتهم أئمة أعلام، وأحمد بن جعفر القطيعي شيخ الحاكم في الطريق الأولى

---

[1] (9/ 240)، وجعله المزي في (تهذيب الكمال) (32/ 509) من رواية أبي حاتم عنه، وهو وهم، فلم يذكر ابنه عبد الرحمن الواسطة بينه وبين أحمد بن حنبل، لا أباه، ولا غيره!

[2] (8/ 413)، ونحوه في (التاريخ الأوسط) (2/ 258).

[3] في الأصل: "عين بقة"، وهو تصحيف، وهو عمرو بن عبد الله بن الأسوار اليماني، ويقال له: عمرو بَرق - بفتح الباء -كما قال البخاري، وهو مختلف فيه، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني، فقال: "صدوقٌ فيه لين".

ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل (1/ 307، 2/ 135، 3/ 141، 271 - رواية ابنه عبد الله)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 271) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 54)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 423).

[4] تاريخ ابن معين، الدارمي (1/ 230، 232).

[5] العلل، ابن أبي حاتم (4/ 687- 688).

[6] الضعفاء الكبير (4/ 460).

[7] (9/ 288).

[8] الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 519).

[9] (ص 613).

[10] (ص 614).

هو راوي (مسند أحمد بن حنبل) وغيرِهِ عن ابنه عبد الله، وقد وثقه الحاكم، وشيخه الدراقطني، وغيرهما، وقد اختلط في آخر عمره[1]، وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[2]: "صدوق في نفسه، مقبول".

وعبد الرحمن بن عَبْدٍ الْقَارِيّ يقال: إن له رؤيةً للنبي ﷺ[3].

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[4]، وحكم عليه بأنه منكر.

الحكم على الحديث:

منكر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على فضل هذه الآيات من سورة المؤمنون[5]، وما اشتملت عليه من الصفات الموجبة لأكمل درجات الفلاح، والمُورثة لأعلى مراتب الجنان.

قال الزمخشري: "والفلاح: الظفر بالمراد، وقيل: البقاء في الخير"[6].

---

[1] ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 90- 91)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4/ 293- 294)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 87- 88)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 145- 146).

[2] (1/ 87)، ونحوه في (المغني في الضعفاء) للذهبي (1/ 35).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (17/ 263- 265).

[4] (3/ 394- 395، رقم الحديث: 1242).

[5] ينظر: (ص 132) من هذا البحث.

[6] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (3/ 174)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (4/ 5)، مجاز القرآن، أبو عبيدة (1/ 29- 31)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ص 644، مادة: فلح).

الحديث العاشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، أَنْبَأَ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**خَلَقَ اللَّهُ جَنَّةَ عَدْنٍ، وَغَرَسَ أَشْجَارَهَا بِيَدِهِ، فَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي، فَقَالَتْ: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل ضعيف".

تعليق الباحث:

ضعف الذهبي هذا الحديث دون بيان لعلته، وعلته عليُّ بن عاصم، وهو أبو الحسن الواسطي، أحد الأئمة الحفاظ، وقد عاش طويلا حتى تجاوز التسعين، وأكثر أئمة الجرح والتعديل على ضعفه؛ لسوء حفظه أو كثرة أخطائه وإصراره عليها، وبعضهم ضعفه جدا وترك حديثه، وبعضهم وثقه فأبعد، وقد سبق له غير هذا الحديث، وقولُ الذهبي فيه: "واهٍ"[2]، وحرر ابن حبان القول فيه، فأنصفه، ولخص حاله، فقال: "كان مِمَّن يخطئ ويُقِيم على خطئه، فإذا بُيِّنَ له، لم يرجع ... والّذي عندي في أمره تركُ ما انْفَرد به من الأخبار، والاحتجاج بِما وافق الثِّقَات؛ لِأَن لَهُ رحْلَةً وسماعاً وكِتَابَةً، وقد يخطئ الإنسانُ فلا يسْتَحق التّرْك، وأمّا مَا بُيِّنَ له من خطئه فلم يرجع، فيُشبه أَن يكون في ذلك مُتَوَهِّما أَنه كان كما حدَّث به"[3].

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام.

وقد جاء معنى الحديث موقوفا على أبي سعيد الخدري من قوله، أخرجه البزار في (المسند = كشف الأستار)[4]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 426، رقم الحديث: 3480)، وعنه البيهقي في (الأسماء والصفات) (2/ 124، رقم الحديث: 691).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (1/ 665، رقم الحديث: 1043)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (6/ 329)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (10/ 117) من طريق أبي سالم العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ به.

وتابع عباسا الدوريَّ وأبا سالم الروّاسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ، أخرجه ابن بطة في (الإبانة الكبرى) (7/ 302- 306، رقم الحديث: 231)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ الْبَاغَنْدِيُّ، قَالَ: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ به.

و(الْمُخَرِّمِيُّ) بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة نسبةً إلى المخرّم، وهي محلة ببغداد مشهورة، كما في (الأنساب) للسمعاني (12/ 131).

[2] ينظر: (ص 168) من هذا البحث.

[3] المجروحين (2/ 113).

[4] (4/ 189، رقم الأثر: 3507).

نَضْـرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَـالَ: "خَلَقَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْجَنَّةَ لَبِنَةً مِنْ ذَهَبٍ وَلَبِنَةً مِنْ فِضَّةٍ، وَغَرَسَهَا، وَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي، فَقَالَتْ: {**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**}، فَدَخَلَتْهَا الْمَلائِكَةُ، فَقَالَتْ: طُوبَاكِ مَنْزِلَ الْمُلُوكِ".

ثم سـاقه البزار عقبه من وجه آخر عن الْجُرَيْرِيّ به مرفوعا، فقال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، ثنا يُونُسُ بْنُ عُبَيْـد اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، ثنا عَدِيُّ بْنُ الْفَضْـلِ، ثنا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْـرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَـالَ: "**خَلَقَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْجَنَّةَ لَبِنَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبِنَةً مِنْ فِضَّةٍ، وَمِلاطُهَا الْمِسْكُ**".

قَالَ الْبَزَّارُ: وَرَأَيْتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "**حَائِطَ الْجَنَّةِ، لَبِنَةَ ذَهَبٍ وَلَبِنَةَ فِضَّةٍ، وَمِلاطُهَا الْمِسْكُ، وَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي، فَقَالَتْ:** {**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**}، **فَقَالَتِ الْمَلائِكَةُ: طُوبَاكِ مَنْزِلَ الْمُلُوكِ**".

وقال البزّار: "لا نعلم أحدا رفعه إلا عَدِيٌّ، وليس بالحافظ، وهو بصري مُتَقَدِّمُ الموت"[1].

ومن طريق عَدِيٍّ به أخرجه أيضا الطبراني في (المعجم الأوسط)، وأبو طاهر المُخلِّص في (المخلِّصيات)[2]، وأبو نُعَيم في (صفة الجنة)[3]، و(حلية الأولياء)[4]، والبيهقي في (البعث والنشور)[5].

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الْجُرَيْرِيّ إلا عَدِيُّ بنُ الفضل".

قال الباحث: وعدي بن الفضل هذا هو التَّيْمِيّ، أبو حاتم البصري، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "متروك".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[7]: "رواه البزار مرفوعا وموقوفا ... ورجال الموقوف رجال الصحيح، وأبو سعيد لا يقول هذا إلا بتوقيف".

قال الباحث: وتابع حمّادَ بنَ سلمة على وقفه وُهَيْبُ بْنُ خالد، أخرجه أبو نُعَيم أيضا في (صفة الجنة)، فقال: حَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَاعِدٍ الصُّورِيُّ، ثنا مُؤَمَّلٌ، ثنا وُهَيْبٌ، ثنا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ به.

وقد جاء هذا المعنى عن كعْبِ الأحبار، أخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[8]، ومن طريقه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[9]، قَالَ: أرنا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**}، قَالَ:

---

(1) (المسند = كشف الأستار) (4/ 189- 190، رقم الحديث: 3508).
(2) (1/ 440، رقم الحديث: 782).
(3) (1/ 59، رقم الحديث: 140، 2/ 73، رقم الحديث: 237).
(4) (2/ 73، رقم الحديث: 237).
(5) (ص 157، رقم الحديث: 214)
(6) (ص 388).
(7) (10/ 397).
(8) (2/ 412، رقم الأثر: 1952).
(9) (19/ 7).

كَعْبٌ: "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثَةً: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَالتَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِلْجَنَّةِ: تَكَلَّمِي؛ فَقَالَتْ: {**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**}؛ لِمَا عَلِمَتْ مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ لِأَهْلِهَا".

وأخرجه البيهقي في (البعث والنشور)[1] من طريق عبد الوهّاب بن عطاء، أَنْبَأَ سَعِيدٌ (هو ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) عَنْ قَتَادَةَ به.

وأخرجه الآجري في (الشريعة)[2] من طريق يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عن كعب به، فزاد أنسا بين قتادة وكعب.

وقد أورد محمد ناصر الدين الألباني حديث أنس في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[3]، وحكم عليه بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف مرفوعا، صحيح من قول أبي سعيد الخدري.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

هذا الحديث له تعلق بالحديث الذي سبقه في فضل هذه الآية من سورة المؤمنون وما بعدها من الآيات في صفات المؤمنين التي أوجبت لهم الفلاح، ووصلوا بسببها إلى أكمل الغايات وأعلى الدرجات.

---

[1] (ص 156، رقم الأثر: 213).

[2] (3/ 1185، رقم الأثر: 759).

[3] (3/ 443، رقم الحديث: 1283).

الحديث الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَنَزَلَتْ: {**الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**}[1]، فَطَأْطَأَ رَأْسَهُ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لَوْلَا خِلَافٌ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَقَدْ قِيلَ عَنْهُ مُرْسَلًا، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"الصحيح مرسل".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بالإرسال، وهو الصحيح كما قال الذهبي، فقد رواه ثلاثة من الجبال عن ابن عُلَيَّةَ مرسلا، كما سبق في تخريج الحديث، ليس فيه أبو هريرة، وهم: سعيد بن منصور، ويعقوب بن إبراهيم، وحمّاد بن زيد.

وخالفهم أبو شعيب الْحَرَّانِيّ عن أبيه، كما في هذا الحديث، وأبوه هو الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، أخرج عنه مسلم في (الصحيح)، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[3]، ووثقه البزّار، والخطيب البغدادي، وغيرهما[4]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[5].

---

[1] المؤمنون، الآية: 2.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 426، رقم الحديث: 3483)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الصلاة - باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، 2/ 402، رقم الحديث: 3542).

وقال البيهقي: "ورواه حماد بن زيد عن أيوب مرسلا، وهذا هو المحفوظ".

وأخرجه البيهقي أيضا في (السنن الكبرى) (كتاب الصلاة - باب لا يجاوز بصره موضع سجوده، 2/ 402، رقم الحديث: 3541) من طريق ابن عُلية مرسلا، فقال: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ قَتَادَةَ، أنبأ أَبُو الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الضَّبِّيُّ، أنبأ أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وهو ابن عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: "نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَنَزَلَتْ آيَةٌ، إِنْ لَمْ تَكُنِ {**الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**}، فَلَا أَدْرِي أَيَّ آيَةٍ هِيَ"، فَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ يُحِبُّ أَنْ لَا يُجَاوِزَ بَصَرُهُ مُصَلَّاهُ.

وقال البيهقي: "هذا هو المحفوظ مرسلا".

وتابع سعيدَ بن منصور على إرساله عن ابن عُلَيّة يعقوب بن إبراهيم الدورقي، أخرجه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان) (19/ 8)، فقال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن علية به غير أنه قال في آخره: قال: فطأطأ، قال: وقال محمد: وكانوا يقولون: لا يجاوز بَصَرُهُ مصلاه، فإن كان قد استعاد النظر، فليغْمِض.

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 2).

[4] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (7/ 276- 277)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 222).

[5] (8/ 174- 175).

وابنه أبو شعيب اسمه عبد الله، قال موسى بن هارون البزاز: "صدوق"[1]، ووثقه صالح جزرة، والدارقطني[2]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال: "يُخْطِئُ، ويَهِم".

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[4]: "مُعَمّرٌ، صدوق".

وترجم له في (سير أعلام النبلاء)[5]، وقال: "وطال عمره، وتفرد".

قال الباحث: فغيره أوثق وأكثر، والحمل في وصل الحديث عليه لا على أبيه، ويؤيد صواب الرواية المرسلة عن ابن عُلَيّة روايةُ غيره أيضا هذا الحديثَ عن محمد بن سيرين مرسلا، وهم كالآتي:

الأول: أيوب السختياني، أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[6] عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ به، نحوه، وقال عبد الرزاق: "قَالَ مَعْمَرٌ: فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: {**خَاشِعُونَ**}، قَالَ: السُّكُونُ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ".

الثاني: خالدٌ الحَذّاء، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، فقال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت خالدًا عن محمد بن سيرين به، نحوه، وقال في آخره: "فجعل بعد ذلك وجهه حيث يسجد".

الثالث: عبد الله بن عون، واختلف عليه فيه، والصواب عنه مرسل[8].

الرابع: الحجاج الصّواف، أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[9]، وفي الإسناد إليه ضعف.

♦ وأحمد بن يعقوب شيخ الحاكم، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[10]، وقال: "وعنه: أبو عليٍّ الحافظ (الحُسين بن علي النيسابوري)، والحاكم أبو عبد الله، وجماعة"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، ووصفه في بعض المواضع بـ(الزاهد).

---

[1] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9/ 442).

[2] ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 192)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره، السهمي (ص 231)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9/ 442).

[3] (8/ 369).

[4] (2/ 406).

[5] (13/ 536- 537).

[6] (كتاب الصلاة - باب رفع الرجل بصره إلى السماء، 2/ 254، رقم الحديث: 3262).

[7] (19/ 8).

[8] ينظر: المصنف، ابن أبي شيبة (كتاب الصلوات - في الرجل رفع بصره إلى السماء في الصلاة، 2/ 48، رقم الحديث: 6322)، المراسيل، أبو داود (ص 98، رقم الحديث: 45)، تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي (1/ 187، رقم الحديث: 137)، المعجم الأوسط، الطبراني (4/ 240، رقم الحديث: 4082)، السنن الكبرى، البيهقي (2/ 401، الأحاديث رقم: 3539، 3540)، إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني (2/ 71- 72).

[9] (19/ 8).

[10] (7/ 735)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 346- 347).

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لإرساله على الصحيح.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان المراد من الخشوع في الصلاة وهو خفض الرأس والنظر إلى موضع السجود وعدم رفع البصر إلى أعلى أو الالتفات يمينا وشمالا، وهو السكون في الصلاة، كما نقله مَعْمَرٌ عن الزهري، ومنصور بن الْمُعْتَمِرِ عن مجاهد، وهو مروي أيضا عن عليٍّ من الصحابة، والراوي عنه منهم، وعن الحسن البصري، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وعطاء بن أبي رباح من التابعين، ذكر ذلك عنهم ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1].

وذكر عن الحسن البصري أيضا أن المراد بالخشوع في الصلاة: خوف القلب، ورواه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعن قتادة أن الخشوع في القلب[2].

ثم ذكر في معنى الخشوع في الآية معنىً جامعا بين هذه الأقوال، فقال: "الخشوع: التذلل والخضوع [والاستكانة] ... وإذْ كان ذلك كذلك، ولم يكن الله - تعالى ذكره - دلّ على أن مراده من ذلك معنى دون معنى في عقل ولا خبر، كان معلوما أن معنى مراده من ذلك العموم، وإذْ كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام ما وصفت مِنْ قبْلُ، من أنه: والذين هم في صلاتهم متذللون لله بإدامة ما ألزمهم من فرضه وعبادته، وإذا تذلل لله فيها العبد، رُؤيت ذلةُ خضوعِه في سكون أطرافه، وشغله بفرضه، وتركه ما أُمِر بتركه فيها"[3].

قال الباحث: وهذا المعنى الجامع الذي ساقه ابن جرير تابعه عليه من جاء بعده من المفسرين، وقد رواه ابن أبي حاتم الرازي في (التفسير) -كما في (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)[4] للسيوطي - عن الحسن البصري، وعلّقه عليه ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)[5]، وفيه يقول: "كَانَ خشوعهم فِي قُلُوبهم، فغضوا بذلك أَبْصَارهم، وخفضوا لذَلِك الْجنَاح".

وجاء في (معجم مقاييس اللغة)[6] لابن فارس:

"الْخَاءُ وَالشِّينُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى التَّطَامُنِ، يُقَالُ: خَشَعَ، إِذَا تَطَامَنَ وَطَأْطَأَ رَأْسَهُ، يَخْشَعُ خُشُوعًا، وَهُوَ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ الْخُضُوعِ، إِلَّا أَنَّ الْخُضُوعَ فِي الْبَدَنِ ... وَالْخُشُوعَ فِي الصَّوْتِ وَالْبَصَرِ، قَالَ اللَّهُ، تَعَالَى: {**خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ**}[7] ...، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: بَلْدَةٌ خَاشِعَةٌ: مُغْبَرَّةٌ، قَالَ جَرِيرٌ:

---

[1] (19 / 8-9)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (2/ 412، الآثار رقم: 1953، 1955).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 9)، تفسير عبد الرزاق (2/ 412، الأثار رقم: 1953- 1954).

[3] جامع البيان في تأويل القرآن (19/ 9)، وينظر منه: (1/ 17).

[4] (6/ 84).

[5] (5/ 461).

[6] (2/ 182- 183، مادة: خشع).

[7] القلم، من الآية: 43.

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

قَالَ الْخَلِيلُ: خَشَعَ سَنَامُ الْبَعِيرِ، إِذَا ذَهَبَ إِلَّا أَقَلَّهُ".

وقال الراغب الأصفهاني: "وأكثر ما يستعمل الخشوع فيما يوجد على الجوارح"[1].

وقال الزمخشري: "والخشوع: الإخْبات والتطامُن، ومنه: (الْخُشْعَةُ) للرَّملة المتطامنة، وأما الخضوع فاللين والانقياد، ومنه: (خضعت بقولها)، إذا ليّنته"[2].

---

[1] المفردات في غريب القرآن (ص 283، مادة: خشع).

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 135).

الحديث الثاني عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ، ثنا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَا تُنْزِلُوهُنَّ الْغُرَفَ، وَلَا تُعَلِّمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ**"، يَعْنِي: النِّسَاءَ، "**وَعَلِّمُوهُنَّ الْمِغْزَلَ وَسُورَةَ النُّورِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل موضوع".

تعليق الباحث:

وعلته عبد الوهاب بن الضَّحَّاكِ، وهو ابن أبَان، أبو الحارث السُّلَمي، العُرْضِيُّ، الحمصي، متروك الحديث، اتهمه أبو داود بالوضع في روايةٍ [2]، وقال في الأخرى: "غير ثقة ولا مأمون"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: "كان يكذب"[4].

وقال البخاري قبلها: "عنده عجائب"[5].

وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث ويرويه، ويجيب فيما يُسأل، ويحدث بما يُقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار"[6].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 430، رقم الحديث: 3494)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 90، رقم الحديث: 2227).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 344، رقم الحديث: 22375)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل عبد الوهاب متروك، وقد تابعه محمد بن إبراهيم الشامي عن شعيب بن إسحاق، وابنُ إبراهيم رماه ابن حبان بالوضع، وقد روي من حديث حفصٍ القاري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس".

قال الباحث: ومتابعة محمد بن إبراهيم الشامي أخرجها الطبراني في (المعجم الأوسط) (6/ 34، رقم الحديث: 5713)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّامِيُّ قَالَ: نا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ به.

ومن طريق محمد بن عبد الله الحضرمي (مُطَيَّنٌ) أخرجه ابن حبان في (المجروحين) (2/ 302)، والبيهقي أيضا في (شعب الإيمان) (4/ 90، رقم الحديث: 2227).

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن إسحاق، تفرد به محمد بن إبراهيم".

وقال البيهقي: "وهذا بهذا الإسناد منكر، والله أعلم، ورُوِّينَا في تعليمهن سورة النور عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلا".

[2] تهذيب الكمال، المزي (18/ 495).

[3] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 395).

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 74).

[5] التاريخ الكبير (6/ 100).

[6] المجروحين (2/ 148).

وقال الدارقطني: "له مقلوبات وبواطيل"[1].

وقال ابن عدي: "ولعبد الوهاب بن الضحاك حديث كثير عن إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب، وغيرِهم من شيوخ الشام، وبعض حديثه مما لا يتابع عليه"[2].

ونقل ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[3] عن أبي عبد الله الحاكم، وأبي نعيم أنهما قالا: "روى أحاديث موضوعة"، وقال في (تقريب التهذيب)[4]: " متروك، كذبه أبو حاتم".

وقد تابعه محمد بن إبراهيم الشامي، كما سبق في تخريج الحديث، وهو ليس بأحسن حالا منه، فلا تغني متابعته شيئا، فقد رماه ابن حبان بالوضع، فقال: "يضع الحديث على الشاميين، أخبرنا عنه أبو يعلى، والحسن ابن سفيان، وغيرهما، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار"[5].

وقال الدارقطني: "كذاب"[6].

وقال ابن عدي: "منكر الحديث"، وأورد له مناكير، ثم قال: "ولمحمد بن إبراهيم غير ما ذكرت من الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة"[7].

وقال الحاكم: "محمد بن إبراهيم الشامي روى عن الوليد بن مسلم، وسويد بن عبد العزيز أحاديث موضوعة، حدث عنه الحسن بن سفيان"[8].

وقال أبو نعيم الأصفهاني: "محمد بن إبراهيم الشامي عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق، وبَقِيَّة، وسُويد بن عبد العزيز - موضوعات، حدث عنه أبو يعلى، والحسن بن سفيان"[9].

وترجمه الذهبي في (ميزان الاعتدال)[10]، وأورد له هذا الحديث، واعتذر لابن ماجه في إخراجه له في (السنن)، فقال: "صدق الدارقطني، رحمه الله، وابنُ ماجه فما عرفه".

ونقل ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[11] عن أبي سعيدٍ النقّاش أنه قال: "روى أحاديث موضوعة"، وقال في (تقريب التهذيب)[12]: "منكر الحديث"!

---

[1] الضعفاء والمتروكون (2/ 162).
[2] الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 516).
[3] (6/ 395).
[4] (ص 368).
[5] المجروحين (2/ 301).
[6] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 58).
[7] الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 524- 525).
[8] المدخل إلى الصحيح (ص 208).
[9] الضعفاء (ص 144).
[10] (3/ 445- 446).
[11] (9/ 13).
[12] (ص 466).

وعبد الوهاب بن الضَّحَّاكِ كان يسرق الحديث، كما سبق في كلام ابن حبان، فلا يبعد أن يكون سرقه من هذا الكذّاب!

♦ ومحمد بن محمد بن سليمان، هو البَاغَنْدِيُّ، أحد أئمة هذا الشأن، وفيه كلام[1]، وباقي رجاله ثقات.

والحديث أورده ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[2]، وحكم عليه بالوضع.

الحكم على الحديث:

موضوع.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على الحث على تعليم النساءِ سورةَ النور، وقد جاء هذا المعنى عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه، أخرجه سعيد بن منصور في (السنن - التفسير)[3]، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان)[4]، فقال سعيد: حدّثنا هُشَيْمٌ، وَفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ الهَمْدَانِي، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "تعلَّموا سُورَةَ بَرَاءَةَ، وعلِّموا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ، وحَلُّوهُن الفضة".

ورجاله ثقات، حُصَيْن بن عبد الرحمن هو أَبُو الْهُذيْل السلمي، الكوفي، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، وقد رُمي بالاختلاط في آخر عمره، لكن سماع هُشَيْمٍ وخالد بن عبد الله - وهو الواسطي - عنه قديم قبل التغير[5]، وأبو عَطِيَّةَ الهمداني أحد الثقات، أخرج له الشيخان، ولم يسمع من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لكن روايته عنه كتاب[6].

وجاء عن عمر بن الخطاب من وجه آخر، أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[7] عن ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ، حَدَّثَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: كَانَ يَكْتُبُ إِلَى الْآفَاقِ: "لَا تَدْخُلَنَّ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ الْحَمَّامَ إِلَّا مِنْ سَقَمٍ، وَعَلِّمُوَا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ".

وزياد بن جارية، يقال: إن له صحبة[8]، وسليمان بن موسى، أخرج له مسلم في (مقدمة الصحيح)، وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوقٌ، فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل".

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/ 383- 387)، المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 629)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (5/ 360- 361).

(2) (5/ 30- 33، رقم الحديث: 2017).

(3) (5/ 231، رقم الأثر: 1003).

(4) (4/ 82، رقم الأثر: 2213)

(5) ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (1/ 398 - المقدمة).

(6) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (7/ 305)، تهذيب الكمال، المزي (34/ 90).

(7) (كتاب الطهارة - باب الحمام للنساء، 1/ 295، رقم الأثر: 1133).

(8) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 308).

(9) (ص 255).

الحديث الثالث عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْقَاضِي، بِمِصْرَ، ثنا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى الْقَاضِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّيَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"عبد الله بن سعيد واه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعبد الله بن سعيد، وأنه واهٍ، وقال في (ميزان الاعتدال)[2]: "واهٍ بمرة"، وهو متفق على ضعفه، وأكثرهم ضعفوه جدا[3]؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "متروك".

♦ وجده أبو سعيد الْمَقْبُرِيّ اسمه كيسان، أحد كبار التابعين الثقات، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[5].

♦ وصفوان بن عيسى الراوي عنه هو أبو محمد القرشي، الزهري، القسام، البصري، وهو أحد الثقات، ولم يصفه أحد ممن ترجم له بـ(القاضي).

♦ وبكار بن قُتَيْبَةَ أحد الأعلام، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[6]، ووصفه بقوله: "القاضي الكبير، العلامة، المحدث، الفقيه، الحنفي، قاضي القضاة بمصر"، وذكر أن أبا عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني حدّث عنه في (المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وقال: "يروي عن يزيد بن هارون وأهلِ البصرة، حدَّثنا عنه ابن خُزَيْمَة والناس، كان ينتحل مذهب أبي حنيفة في الفقه".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 432، رقم الحديث: 3505)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (15/ 465- 466، رقم الحديث: 19704)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

ومن طريق صفوان بن عيسى أخرجه ابن ماجه في (السنن) (كتاب الأطعمة - باب الزيت، 2/ 1103، رقم الحديث: 3320)، فقال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ به.

[2] (2/ 429).

[3] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 905)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 209).

[4] (ص 309).

[5] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (24/ 240- 242)، تاريخ الإسلام، الذهبي (2/ 1198).

[6] (12/ 599- 605).

[7] (8/ 152).

♦ وشيخ الحاكم هو الأصم أحد الأعلام الثقات، وقد تقدم له غير هذا الحديث.

وقد روي الحديث بنحوه من وجوه أخرى عن النبي ﷺ، وهي كالآتي:

الأول: عن أبي أُسَيْدٍ، أخرجه أحمد في (المسند)[1]، والترمذي في (السنن)[2]، والنسائي في (السنن الكبرى)[3]، والدارمي في (المسند = السنن)[4]، وابن قانع في (معجم الصحابة)[5]، والطبراني في (المعجم الكبير)[6]، والحاكم في (المستدرك)[7]، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان)[8]، وغيرُهم من طرق عن سُفْيَانَ الثوري عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: عَطَاءٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **"كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ"**.

وشك سفيان في رواية عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد، فقال: "عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَوْ أَبِي أَسِيدِ بْنِ ثَابِتٍ".

وتابع سفيانَ زهيرُ بنُ معاوية، أخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان)[9].

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

وعطاء الشامي لم يرو عنه إلا عبد الله بن عيسى، وسكت عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[10]، وقال البخاري: "لم يقم حديثه"[11]، ومراد البخاري بحديثه هذا الحديث، كما ذكر العقيلي في (الضعفاء الكبير)[12]، ثم ساقه.

وقال ابن عدي بعد روايته قول البخاري: "وعطاء الشامي ليس بمعروف أيضا"[13].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[14] على أصله في توثيق المجاهيل مع ما فيه من قول البخاري!

---

(1) (25/ 448- 452، الأحاديث رقم: 16054، 16055 - مسند أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ).

(2) (أبواب الأطعمة عن رسو الله ﷺ - باب ما جاء في أكل الزيت، 4/ 285، رقم الحديث: 1852).

(3) (كتاب الوليمة - الزيت، 6/ 243، 244، الأحاديث رقم: 6668، 6669).

(4) (كتاب الأطعمة - باب في فضل الزيت، 3/ 1303).

(5) (1/ 41).

(6) (19/ 269، رقم الحديث: 597).

(7) (كتاب التفسير، 2/ 432، رقم الحديث: 3504).

(8) (8/ 90، رقم الحديث: 5535).

(9) (8/ 90، رقم الحديث: 5535).

(10) (6/ 339).

(11) التاريخ الكبير (6/ 489).

(12) (3/ 401)

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 80).

(14) (7/ 252).

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[1]، و(المغني في الضعفاء)[2]: " ليّن البخاري حديثه".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "مقبول"، أي إذا توبع، وإلا فهو ليّن الحديث، كما جاء في مقدمة الكتاب[4].

الثاني: عن عمر بن الخطاب، أخرجه الترمذي في (السنن)[5]، وابن ماجه في (السنن)[6]، والبزار في (المسند= البحر الزخار)[7]، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)[8]، وأبو طاهر المخلّص في (المخلّصيّات)[9]، والحاكم في (المستدرك)،[10] والبيهقي في (شعب الإيمان)[11]، وغيرُهم من طُرُق عن عبد الرزاق عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ"**، ولفظ ابن ماجه، والبزّار، والحاكم: **"ائْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ"**.

وقال البزار أيضا، والبيهقي: **"فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ"**.

وقال المخلّص والبيهقي في روايتهما: "عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَحْسِبُهُ عَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ".

وهو عند عبد الرزاق في (المصنف - جامع معمر)[12] مرسلا، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **"ائْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ، وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ"**.

وقال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك، فقال: أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، ولم يذكر فيه عن عمر".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا مَعْمَرٌ وزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، ورواه غير واحد عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد عن أبيه ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غير واحد بلا شك".

---

(1) (3/ 77).

(2) (2/ 435).

(3) (ص 392).

(4) ينظر: تقريب التهذيب (ص 74- المقدمة).

(5) (أبواب الأطعمة عن رسو الله ﷺ - باب ما جاء في أكل الزيت، 4/ 285، رقم الحديث: 1851).

(6) (كتاب الأطعمة - باب الزيت، 2/ 1103، رقم الحديث: 3319)

(7) (1/ 397، رقم الحديث: 275).

(8) (11284، الأحاديث رقم: 4440، 4450).

(9) (1/ 133، رقم الحديث: 58).

(10) (كتاب الأطعمة، 4/ 135، رقم الحديث: 7142).

(11) (8/ 92، رقم الحديث: 5539)

(12) (10/ 422، رقم الحديث: 19568).

وقد فصّل أبو حاتم الرازي في مراحل اضطراب عبد الرزاق في روايته، فقال: "رَوَى عبد الرَّزَّاق عَنْ مَعْمَر عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَم عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ عن النبيّ ﷺ: "كُلُوا الزَّيْتَ، وائْتَدِمُوا بِهِ ..."، حَدَّثَ مرَّةً عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النبيَّ (ص) **هكذا رواه دهرا، ثم قال بعدُ:** زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، **أحسَبُهُ عَنْ عُمَرَ** عَنِ النبيّ ﷺ، **ثُمَّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى جَعَلَهُ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ **عَن عُمَر عَنِ النبيّ ﷺ بلا شَكٍّ**"[1].

وقال الترمذي في (العلل الكبير)[2]: "سألت محمدا (يعني: ابن إسماعيل البخاري) عن هذا الحديث، فقال: هو حديث مرسل، قلت له: رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: لا أعلمه".

قال الباحث: ورواية زياد التي أشار إليها البزّار ولم يعلمها البخاري - أخرجها الطبراني في (المعجم الأوسط)[3]، فقال: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، ثَنَا أَبُو حُمَةَ، ثَنَا أَبُو قُرَّةَ، قَالَ: ذَكَرَ زَمْعَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ به موصولا من غير شك.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث إلا زَمْعَةُ، تفرد به أَبُو قُرَّةَ".

وزَمْعَةُ هو ابن صالح، وهو ضعيف، قال البخاري: "يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيرا"[4]، وضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم[5].

الثالث: عن عبد الله بن عباس، وفيه مجرد الأمر بالأكل دون تعليل، أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[6]، فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّا، نا النَّضْرُ بْنُ طَاهِرٍ، نا سُوَيْدٌ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**ائْتَدِمُوا مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي: الزَّيْتَ - وَاكْتَحِلُوا بِهَذَا الْإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ مَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ، وَمَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ طِيبٌ، فَلْيُصِبْ مِنْهُ**".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ليث عن مجاهد إلا سُوَيْدٌ أبو حاتم".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) بعد أن عزاه للطبراني: "وفيه النضر بن ظاهر، وهو ضعيف".

قال الباحث: وفيه علتان أخريان:

الأولى: ليثٌ، وهو ابن أبي سُليم، وفيه كلام كثير، وعامة الأئمة على ضعفه وعدم الاحتجاج به[7]، وقال الذهبي: "بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات، فلا"[8].

---

(1) العلل، ابن أبي حاتم (4/ 404- 405).

(2) (ص 306).

(3) (9/ 84، رقم الحديث: 9196).

(4) التاريخ الكبير (3/ 451).

(5) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 624)، تهذيب الكمال، المزي (9/ 386- 389).

(6) (8/ 182- 183، رقم الحديث: 8340).

(7) ينظر: تهيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 417- 418).

(8) سير أعلام النبلاء (6/ 184)

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، اختلط جدا، ولم يتميز حديثه؛ فترك".

الثانية: شيخ الطبراني موسى بن زكريا، هو أبو عمران التُّسْتري، قال الدارقطني: "متروك"[2].

وذكر أبو يعلى الخليلي عن أبي يحيى الساجي أنه اتهمه بالوضع، ثم وصفه بأنه حافظٌ، صاحب أخبار وأشعار، وأن له روايات كثيرة لكنه ضعيفٌ متكلَّم فيه[3].

قال الباحث: فهذه أربع أوجه لهذا الحديث، أحسنها حديث زيد بن أسلم عن أبيه مرسلا، والباقي لا يخلو من متروك أو مجهول العين.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[4]، وحسنه بمجموع الوجهين: الأول والثاني من الوجوه الثلاثة الأخيرة!

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لمناسبة قوله - تعالى - في سورة النور: {**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**}[5]، وفيه الترغيب في أكل زيت الزيتون والادهان به، ويكفي في الدلالة على بركته وعظيم نفعه هذه الآية، وما فيه من الخصائص الغذائية والعلاجية من الزيوت، ولم يعرف الناس قديما سواه، وذكر ابن القيم بعض الاستعمالات الطبية له، ولماء ثمرته، وورق شجرته[6].

ويقول محمد إسماعيل إبراهيم:

"يقرر العلم أن شجرة الزيتون من الأشجار الخشبية التي تعمر طويلا لمدد تزيد على مئات السنين، وتثمر أثمارا مستمرة بغير جهد من الإنسان، كما تتميز بأنها دائمة الخضرة، جميلة المنظر، وتفيد الأبحاث العلمية أن الزيتون يعتبر مادة غذائية جيدة، ففيه نسبة كبيرة من البروتين، كما يتميز بوجود الأملاح الكلسية والحديدية والفوسفاتية، وهى مواد هامة وأساسية في غذاء الإنسان، وعلاوة على ذلك فإن الزيتون يحتوى على فيتامين (أ، ب) ويستخرج من ثماره زيت الزيتون الذى يحتوى على نسبة عالية من الدهون السائلة، التي تفيد الجهاز

---

[1] (ص 464).

[2] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 156).

[3] ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (2/ 528- 529).

[4] (1/ 724- 727، رقم الحديث: 379).

[5] الآية: 35.

[6] زاد المعاد، ابن قيم الجوزية (4/ 290- 291).

الهضميَّ عامة والكبد خاصة، ويَفْضُلُ زيتُ الزيتون كافة أنواع الدهون الأخرى نباتية أو حيوانية؛ لأنه لا يسبب أمراضا للدورة الدموية أو الشرايين كغيره من الدهون، كما أنه ملطّف للجلد، إذ يجعله ناعما مرنا، ولزيت الزيتون استعمالات أخرى كثيرة في الصناعة، إذ يُحَضَّرُ منه بعض الصناعات، ويدخل في تركيب أفضل أنواع الصابون، وخير ما نختم الكلام [به] عن أهمية الزيتون من ناحيتيه الغذائية والدوائية أن الله - سبحانه، وهو العليم الخبير بما خلق - يقسم به في قوله، تعالى: {**وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**}[1] للتنويه بشأن الزيتون وبركته وعظيم منفعته ..."[2].

[1] التين، الآيات: 1-3.

[2] القرآن وإعجازه العلمي (ص 163- 164).

الحديث الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيُّ، ثنا حَفْصُ ابْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قَالَ: قَالَ: "**أَبْعَدَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا**"[1].

تعليق الذهبي:

" حفْصٌ واهٍ".

تعليق الباحث:

حديث حفص بن عمر العدني سكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بأنه واهٍ، أي: ضعيف، وضعْفُه محل إجماع من أئمة الحديث ونُقّاده، وهو المعروف بـ(الفَرْخ)[2]، بل ضعفه النسائي جدا، فقال: "ليس بثقة"[3].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 442، رقم الحديث: 3531)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الإجارة - باب جواز الإجارة، 6/ 194، رقم الحديث: 11638).

وأخرجه الحاكم أيضا بعد هذا الحديث (المستدرك على الصحيحين) (2/ 442، رقم الحديث: 3532) من وجه آخر عن الحكم بن أبان بلفظ مغاير، فقال: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الْمُسْتَمْلِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ عَدَنٍ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ به، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ جِبْرِيلَ: "**أَيَّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى**؟"، قَالَ: "**أَتَمَّهُمَا**".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وتعقبه الذهبي بقوله: "إبراهيم بن يحيى لا يُعْرف".

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (6/ 570- 571، رقم الحديث: 8483) من الطريقين، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعن سفيان بن عيينة أخرجه الحُميدي في (المسند) (1/ 462، رقم الحديث: 545)، وعن الحميدي أخرجه يعقوب بن إبراهيم الفسوي في (المعرفة والتاريخ) (2/ 690)، ومن طريق يعقوب البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الإجارة - باب جواز الإجارة، 6/ 194، رقم الحديث: 11639)، فقال: ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ - وَكَانَ مِنْ أَسْنَانِي أَوْ أَصْغَرَ مِنِّي - عَنِ الْحَكَمِ بن أَبَانَ به، نحوه.

ومن طريق الحُميدي أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (19/ 569)، وابنُ أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (6/ 231).

وتابع محمّدا الفحّام وأبا بكر الحميديَّ ابنُ أبي عمر في (المسند)، كما في (إتحاف الخيرة المهرة) للبوصيري (6/ 251، رقم الحديث: 5777)، فقال: ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانٍ به.

وتابعهما أيضا لُوَيْن، أخرجه القاسم بن زكريا المطرز في (الفوائد) (1/ 166، رقم الحديث: 224 - 108 - المجموع)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (61/ 39)، فقال: حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب لوين، حدثنا ابن عيينة عن إبراهيم بن يحيى عن الحكم به.

ورواه عن سفيان أيضا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانٍ الْقُرَشِيُّ لكنه خالف في حديثه، فقال "إبراهيم بن أَغْيَن" بدل "إبراهيم بن يحيى"، أخرجه البزّار في (المسند = كشف الأستار) (3/ 63، رقم الحديث: 2245)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانٍ الْقُرَشِيُّ، ثنا سُفْيَانُ - يَعْنِي: ابْنَ عُيَيْنَةَ -، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ أَغْيَنَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانٍ به، بنحو رواية الحاكم الأولى.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي أيضا في (المسند) (4/ 297، رقم الحديث: 2408) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (61/ 38) - من طريق سفيان لكنه أسقط إبراهيم بن يحيى بين سفيان والحكم بن أبان، فقال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ به.

[2] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 353).

[3] الضعفاء والمتروكون (ص 31).

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[1]، وقال في (العلل)[2]: "ضعيف"، ونقل عنه ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[3] أنه قال أيضا في كتابه (العلل): "متروك"، وهذا إنما قاله الدارقطني في حفص بن عمر بن ميمون، أبو إسماعيل الأبلّي[4]، وقد ذكر ابن حجر أن الدارقطني ممن فرّق بينهما[5]، وقال ابن أبي حاتم الرازي في الأبلّي، وقد فرّق بينهما: "سألت أبي عنه، فقال: كان شيخا كذابا"[6]، وقال في الأول: "سألت أبي عنه، فقال: لين الحديث"[7].

ومِمّن فرق بينهما العقيلي، فقال في الأول: "لا يُقيم الحديث"، وقال في الأبلّي بعد أن ذكر له أحاديث: "هذه كلها بواطيل، وحفص بن عمر هذا يحدث عن شعبةَ، ومِسْعرٍ، ومالكِ بن مِغْوَلٍ، والأئمة بالبواطيل"[8].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مناكير من روايته عن الحكم بن أبان: "وهذه الأحاديث عن الحَكَمِ بن أبَان يرويها عنه حفص بن عمر العدني، والحَكَمُ بن أبان وإن كان فيه لِينٌ، فإن حفص هذا أَلْيَنُ منه بكثير، والبلاء من حفص لا من الحكم"، ثم قال: "وعامّة حديثه غير محفوظ، وأخاف أن يكون ضعيفا كما ذكره النسائي"[9].

وتابعه على هذا الحديث إبراهيم بن يحيى بن أبي يعقوب، كما سبق في تخريج الحديث، وإبراهيم هذا لم يرو عنه إلا سفيان بن عيينة؛ ولذلك قال الذهبي في تعقبه على الحاكم: "لا يُعْرَف"، وقال في (ميزان الاعتدال)[10]: "[أتى] بخبر منكر، والرجل نكرة"، ثم ذكر له هذا الحديث.

وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[11]، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

وقال الأزدي: "لا يُتابَع في حديثه"[12]، يريد هذا الحديث، كما أشار إليه ابن حجر العسقلاني.

وأورده ابن حبان على أصله في (الثقات)[13].

وقد خالف في متن الحديث، فجعل السؤال من النبي ﷺ لجبريل.

♦ والحكم بن أبان، وثقه ابن معين، والنسائي، وغيرهما[14]، وسبق فيه كلام ابن عَدِيّ في الذي قبله،

---

(1) (2/ 149).

(2) (15/ 324).

(3) (2/ 353).

(4) ينظر: العلل، الدارقطني (1/ 243).

(5) وينظر: التَّراجِمُ الساقطة من إكمال تهذيب الكمال لِمُغلطاي، مجموعة من المحققين (ص 244- 246 - رقم الترجمة: 147).

(6) الجرح والتعديل (3/ 183).

(7) المصدر نفسه (3/ 182).

(8) الضعفاء الكبير (1/ 273، 275).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 281، 283).

(10) (1/ 73- 74)، وما بين المعكوفتين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه، وقد ذكر الذهبي نحوه في (المغني في الضعفاء) (1/ 29).

(11) (2/ 147).

(12) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 124).

(13) (8/ 62).

(14) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 364).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1]، وقال: "وربما أخطأ".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوقٌ، عابدٌ، وله أوهام".

♦ وباقي رجاله ثقات.

وللحديث شواهد يتقوى بها، وهي كالآتي:

الأول: من حديث محمد بن كعب القرظي، أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[3]، فقال: حدثنا وكيع عن أبي معشر عن محمد بن كعب، قال: سئل رسول الله ﷺ، أيُّ الأجلين قضى موسى، عليه السلام؟ قال: "**أوفاهما وأتمهما**".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4] من طريق وكيع، فقال: حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا أبي عن أبي معشر به.

وهذا مرسل، محمد بن كعب أحد التابعين الثقات، وأبو معشر اسمه نجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي، واشتهر بكنيته، وهو ضعيف باتفاقهم[5].

الثاني: من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[6]، فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ، نا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، نا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قَالَ: "**أَوْفَاهُمَا**".

وقال الطبراني: "لم يُرْوَ هذا الحديثُ عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرّد به هشام بن عمار".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[7]: "رواه الطبراني في (الأوسط) عن شيخه موسى بن سهل ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم ضعف".

قال الباحث: موسى بن سهل هو أبو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، وثقه الدارقطني، والذهبي، وقال الدارقطني مرة: "صالح الحديث"[8]، ومراد الهيثمي بالبعض: عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولاهم، أبو محمد المديني، ويقال له: ابن لَبِيبَةَ، أو ابن بنت أبي لبيبة، وهو مختلَفٌ فيه، قال البخاري: "فيه نظر"[9].

---

(1) (6/ 185- 186).

(2) (ص 174).

(3) (كتاب الفضائل - ما ذُكِر في موسى - عليه السلام - من الفضل، 6/ 335، رقم الحديث: 31846).

(4) (13/ 569).

(5) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 374- 375).

(6) (8/ 192- 193، رقم الحديث: 8392).

(7) (8/ 204، رقم الحديث: 13779).

(8) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 273)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، السهمي (ص 252)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (3/ 133)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 233)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/ 261).

(9) التاريخ الكبير (5/ 336)، الضعفاء الصغير (ص 70).

وقال محمد بن سعد، والعجلي، والنسائي: "ثقة"، وزاد ابن سعد: "وكان قليل الحديث"، وزاد العجلي: "تابعي"[1].

وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى بحديثه بأْسا"[2].

وقوّاه أبو حاتم الرازي، قال ابنه عبد الرحمن: "سألت أبي عنه، فقال: شيخ، قلت أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، فقال: يُحَوَّلُ من هناك".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ، فيه لين".

قال الباحث: فحديث مثله يحتمل التحسين إن لم يكن حسنا، لكن كشَفَ أبو حاتم الرازي فيه عن علة خفية، فقد سأله عنه ابنه عبد الرحمن، فقال: "رأيتُ هذا الحديث قديما في أصل هشام بن عمار: عن حاتم، هكذا مرسل[5]، ثم لقنوه بأخرة: عن جابر، فتلقن، وكان مُغفَّلا"[6].

الثالث: من حديث عُتْبَةَ بنِ النُّدَّرِ السُّلَمِيّ، أخرجه البزار في (المسند = كشف الأستار)[7]، والطبراني في (المعجم الكبير)[8]، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[9]، (وحلية الأولياء)[10] من طرق عن ابْنِ لَهِيعَةَ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ يَزِيد عَنْ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُتْبَةَ بْنَ النُّدَّرِ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ قَالَ: "**أَوْفَاهُمَا وَأَبَرُّهُمَا**".

وعند الطبراني: "طَالُوت بن يَزِيدَ" بدل "الْحَارِث بن يَزِيد"، وهو تحريف.

وفيه عند البزار والطبراني زيادة مطوّلة في متنه، وقد استغربها ابن كثير جدا[11].

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[12]: "رواه البزار والطبراني، وفي إسنادهما ابن لهيعة، وفيه ضعف، وقد يحسن حديثه، وبقية رجالهما رجال الصحيح".

---

(1) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 422)، معرفة الثقات، العجلي (2/ 85)، وينظر: تهذيب الكمال، المزي (17/ 286)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 579).

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 211).

(3) (7/ 79).

(4) (ص 356).

(5) أي: عن حاتم عن عبد الرحمن عطاء عن عبد الملك بن جابر مرسلا.

(6) العلل، ابن أبي حاتم (4/ 675).

(7) (3/ 63- 64، رقم الحديث: 2246).

(8) (17/ 34، رقم الحديث: 332).

(9) (4/ 2134، رقم الحديث: 5356).

(10) (2/ 15).

(11) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 232).

(12) (7/ 87- 88).

قال الباحث: ابن لهيعة فيه كلام كثير، وقد اضطرب الهيثمي في أحكامه عليه في كتابه هذا، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]، فقال: "صدوقٌ، خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابنِ وَهْبٍ عنه أعدلُ من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون".

وقد جاء الحديث مرفوعا من وجوه أخرى مرفوعة، ولكنها لا تخلو من اختلاف في لفظها مع ضعفها أو من ضعف شديد[2].

هذا، وجاء أيضا عن ابن عباس موقوفا، أخرجه البخاري في (الصحيح)[3] عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الحِيرَةِ: أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لاَ أَدْرِي، حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ العَرَبِ، فَأَسْأَلَهُ، فَقَدِمْتُ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: "قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَلَ".

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[4]، وقوّاه بمجموع ما ذكره ابن كثير من الشواهد المرفوعة إجمالا مع ما جاء في معناه من قول ابن عباس!

الحكم على الحديث:

حسن؛ لشواهده.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على الأجل الذي قضاه موسى لصاحبه وفاءً لإنكاحه إحدى ابنتيه، كما أخبر الله عن ذلك في قوله: {**قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ۝ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ**}[5]، وهو أوفى الأجلين: عشرُ حِجَجٍ.

وروى ابن جرير الطبري عن مجاهد من غير وجه أنه قضى عشر سنين، ثم مكث بعد ذلك عشرا أخرى[6]، وعزاه ابن كثير أيضا إلى ابن أبي حاتم، وقال : "وهذا القول لم أره لغيره"[7].

قال الباحث، وضعفه ابن عطية، وأقره القرطبي[8]، وقال الطاهر بن عاشور: "لم يذكر القرآن أيَّ الأجلين قضى موسى؛ إذ لا يتعلق بتعيينه غرض في سياق القصة"[9].

---

[1] (ص 319).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 569- 570)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 231- 232).

[3] (كتاب الشهادات - بَابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الوَعْدِ، 3/ 181، رقم الأثر: 2684).

[4] (4/ 501- 502، رقم الحديث: 1880).

[5] القصص، الآيتان: 27، 28.

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 570).

[7] تفسير القرآن العظيم (6/ 234).

[8] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (4/ 286)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (13/ 280).

[9] التحرير والتنوير (20/ 111).

الحديث الخامس عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ وَاقِدٍ، ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثنا قَابُوسُ بْنُ أَبِي ظَبْيَانَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: قَوْلُ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**}[1]، مَا عَنَى بِذَلِكَ؟ قَالَ: قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَخَطَرَ خَطْرَةً؛ فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ مَعَهُ: أَلَا تَرَوْنَ، لَهُ قَلْبَانِ[2]، قَلْبٌ مَعَهُمْ وَقَلْبٌ مَعَكُمْ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**}.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"قابوس بن أبي ظبيان ضعيف".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بقابوس وأنه ضعيف، وهو كذلك عند أكثر أئمة الجرح والتعديل، ومن لطائف عباراتهم قولُ بعضهم فيه: "لم يكن قابوس من النَّقْد الجيّد"، واختلف فيه قول ابن معين، فوثقه مرة، وضعفه أخرى[4].

---

(1) الأحزاب، من الآية: 4.

(2) هكذا في الأصل، وهي كذلك في طبعة المنهاج القويم، ولها وجه صحيحٌ لغة، وفي (مسند أحمد)، كما سيأتي في التخريج: (قَلْبَيْنِ) بالنصب على المفعولية.

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 450، رقم الحديث: 3555).

وأخرجه أحمد في (المسند) (4/ 233، رقم الحديث: 2410)، والترمذي في (السنن) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ، 5/ 348، رقم الحديث: 3199)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (20/ 204)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (3371)، والطبراني في (المعجم الكبير) (12/ 106، رقم الحديث: 12610) من طرق عن زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ به.

وقال الترمذي: "هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ".

وأخرجه ابن خزيمة في (الصحيح) (كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن الكلمة إذا جرت على لسان المصلي من غير تَعَمُّدٍ منه لها، ولا إرادة منه لنطقها، لم تفسد عليه صلاته، ولم يجب عليه إعادة تلك الصلاة، إن كان قابوس بن أبي ظبيان يجوز الاحتجاج بخبره. فإن في القلب منه، 1/ 438، رقم الحديث: 865) من وجه آخر عن قابوس، وفيه زيادة بيان، فقال: أَنَا أَبُو طَاهِرٍ، نَا أَبُو بَكْرٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ثَنَا الْقَاسِمُ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَكَمِ الْعُرَنِيَّ -، ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَابُوسَ بِه، وهذا لفظه: " صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِنًى، فَخَطَرَتْ مِنْهُ كَلِمَةٌ، قَالَ: فَسَمِعَهَا الْمُنَافِقُونَ، فَقَالَ: فَأَكْثَرُوا، فَقَالُوا: إِنَّ لَهُ قَلْبَيْنِ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِهِ وَكَلَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّ لَهُ قَلْبًا مَعَكُمْ، وَقَلْبًا مَعَ أَصْحَابِهِ؛ فَنَزَلَتْ: {**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ**}، قَرَأَ إِلَى قَوْلِهِ: {**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**} [الأحزاب، الآيات: 1 - 4].

(4) ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 274)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان (ص 70)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 145)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 172- 176)، تهذيب الكمال، المزي (23/ 327- 329)، تهيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 274).

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، يتفرد عن أبيه بما لا أصل له، ربما رفَعَ المراسيل، وأسند الموقوف، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "فيه لِينٌ".

♦ وأبو شعيب الحراني، قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]: "مُعَمّرٌ، صدوق".

♦ وأحمد بن يعقوب شيخ الحاكم، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]، وقال: "وعنه: أبو عليٍّ الحافظ (الحُسين بن علي النيسابوري)، والحاكم أبو عبد الله، وجماعة"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، ووصفه في بعض المواضع بـ(الزاهد)، وقد تقدم له ولشيخه أبي شعيب غير هذا الحديث[5].

♦ وباقي رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان سبب نزول الآية، وذكر ابن جرير الطبري عن ابن عباس من وجه ضعيف، وعن قتادة وعكرمة أنها نزلت في رجل كان يسمى ذا القلبين من قوة حفظه وشدة دهائه.

وذَكَر أيضا عن الزهري أنه بلغه أن ما جاء في الآية مثلٌ ضربه الله لزيد بن حارثة في إبطال تبنيه من النبي ﷺ، والمعنى: لا يكون للرجل أبوان، كما لا يكون له قلبان.

واختار ابن جرير ما روي عن ابن عباس وذكره قتادة وعكرمة، وجوّز أيضا أن تكون الآية نزلت في ذلك، وفي تكذيب من زعم أن من المنافقين للنبي ﷺ قلبين[6].

قال الباحث: ولما كان هذا الاختيار من ابن جرير مبنيا على أسانيدَ واهيةٍ وآثارٍ مرسَلةٍ لم يتابعه عليه ابن كثير، كما هي عادته، وجنح إلى ما نقله الزهري عن غيره من المعنى، فذكر أنه توطئة بأمر حِسّيٍّ معروف - ومِثْلُهُ ما ذُكِرَ بعده في سياق الآية من نفي الزوجات المظاهَر منهن أن يصرن أمهات - إلى إبطال أمر معنوي، وهو التبني، فكما لا يكون للشخص الواحد قلبان في جوفه، ولا تصير زوجته التي يظاهر منها أما له،

---

[1] المجروحين (2/ 216).

[2] (ص 449).

[3] (2/ 406).

[4] (7/ 735)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 346- 347).

[5] ينظر: (ص 150- 151، 358- 359) من هذا البحث.

[6] ينظر: جامع البيان في تأول القرآن، ابن جرير الطبري (20/ 204- 205)، وينظر معه: تفسير عبد الرزاق (3/ 30، الآثار رقم: 2310- 2311).

كذلك لا يصير الدَّعِيُّ ولدا للرجل إذا تبناه، وادعى أنه ابنٌ له[1].

وهذا الذي قرره ابن كثير تابعه عليه عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وتابعه عليه أيضا في الجملة محمد الطاهر بن عاشور [2].

[1] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 376- 377).

[2] ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي (ص 658)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (21/ 253 وما بعدها).

الحديث السادس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَكْرٍ الْعَدْلُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَجَلِيُّ، ثنا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: بَيْنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ تَقُولُ لِأُمِّهَا أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَبِي خَيْرٌ مِنْ أَبِيكِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: أَلَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ**"، قُلْتُ: فَمِنْ يَوْمَئِذٍ سُمِّيَ عَتِيقًا، وَدَخَلَ طَلْحَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**أَنْتَ - يَا طَلْحَةُ - مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**".

" صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 450، رقم الحديث: 3557)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 574 رقم الحديث: 22820)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في (المسند)، كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (15/ 697)، فقال: أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى به.

وقال ابن حجر: " إِسْحَاقُ فيه ضَعْفٌ، وإن كان موسى سمعه من عائشة بنت طلحة أو من أم كلثوم - رضي الله عنهم - وإلا فهو منقطع أيضا".

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، 3/ 424، رقم الحديث: 5611) من وجه آخر عن إسحاق بن يحيى مع اختلاف في إسناده، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا رَبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ، وَهِيَ تَقُولُ لِأُمِّهَا أَسْمَاءَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْكِ، وَأَبِي خَيْرٌ مِنْ أَبِيكِ، قَالَ: فَجَعَلَتْ أُمُّهَا تَشْتِمُهَا، وَتَقُولُ: أَنْتِ خَيْرٌ مِنِّي؟! فَقَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ: أَلَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا؟ قَالَتْ بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ**"، قَالَتْ: فَمِنْ يَوْمَئِذٍ سُمِّيَ عَتِيقًا، وَلَمْ يَكُنْ سُمِّيَ قَبْلَ ذَلِكَ عَتِيقًا، قَالَتْ: ثُمَّ دَخَلَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: "**أَنْتَ - يَا طَلْحَةُ - مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**".

وقال الحاكم: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط مسلم"!

ومن هذا الوجه: إسحاق بن يحيى عن عيسى أخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ - بابٌ في مناقب أبي بكر الصِّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، 5/ 616، رقم الحديث: 3679) مختصرا دون ذكر طلحة، فقال: حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "**أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّار**"، فَيَوْمَئِذٍ سُمِّيَ عَتِيقًا.

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، ورَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ مَعْنٍ، وقال: عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ".

وتابع الأنصاريَّ عن معنٍ إسماعيلُ بنُ أبي أويس، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (1/ 53، رقم الحديث: 9)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ الْقَاضِي، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَة به، كما ساقه الترمذي.

وأخرجه عن إسحاق بن يحيى بذكر طلحة مختصرا أبو داود الطيالسي في (المسند) (2/ 309)، وخالف في إسناده، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ (ابن أبي سفيان)، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "**طَلْحَةُ مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**".

وتابع أبا داود الطيالسي وكيعُ بن الجراح عند أحمد في (فضائل الصحابة) (2/ 746)، و عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الكلابي عند الترمذي في (السنن) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ، 5/ 350، رقم الحديث: 3202، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي مُحَمَّدٍ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، 5/ 644، رقم الحديث: 3740)، وزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ويَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كلاهما عند ابن ماجه في (السنن) (كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم - فَضْلُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، 1/ 46، الأحاديث رقم: 126- 127)، وعبدُ الحميد الحِمَّاني عند ابنِ أبي عاصم في (السنة) (2/ 613، رقم الحديث: 1402)، وابنِ جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (20/ 240)، وابنِ الأعرابي في (المعجم) (2/ 683، رقم الحديث: 1372)، وعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنَفِيُّ عند الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (9/ 191- 192، رقم الحديث: 3562)، ومَعْنُ بن عيسى القزاز عند الطبراني في (المعجم الكبير) (19/ 324، رقم الحديث: 739)، =

تعليق الذهبي:

" بل إسحاق بن يحيى بن طلحة متروك، قاله أحمد".

تعليق الباحث:

ما نقله الذهبي عن أحمد قاله أيضا عمرو بن علي الفلاس، والنسائي[1]، وقال أحمد أيضا: "منكر الحديث، ليس بشيء"[2].

وقال يحيى القطان: "ذاك شبهُ لا شيء"[3].

وقال علي بن المديني: "كان ضعيفا، ليس بشيء"[4].

وقال البخاري: "يتكلمون في حفظه"[5].

وقال يحيى بن معين في رواية: "ضعيف، لا يكتب حديثه"، وقال في الرواية الأخرى: "ضعيف"[6].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثا منه، ويتكلمون في حفظه، ويكتب حديثه"[7].

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يخطىء ولا يعلم، ويروي ولا يفهم"[8].

وأورده ابن حبان أيضا في (الثقات)[9]، وقال: "يخطىء ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لِمَا كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يُتْرَكَ ما لم يتابع عليه، ويُحْتَجَّ بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله - تعالى - فيه".

وضعفه أبو زُرعة الرازي، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم، وضَعْفُه إجماع[10].

= و(المعجم الأوسط) (5/ 178، رقم الحديث: 5000).

وقال الترمذي في الموضع الأول: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ".

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط): "لا يُرْوى هذا الحديث عن معاوية إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسحاق بن يحيى بن طلحة".

[1] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 237)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 18).

[2] الجامع في العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره، أحمد بن حنبل (ص 96)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 237).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 236).

[4] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 142).

[5] التاريخ الكبير (1/ 406).

[6] تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 171)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 237). الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 541).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 237).

[8] المجروحين (1/ 133).

[9] (6/ 54).

[10] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 122).

قال الباحث: ويدل على رداءة حفظه اضطرابه الشديد في هذا الحديث، وقد خالفه في جميع مروياته على اضطرابها يُونُس بْنُ بُكَيْرٍ، كما أشار الترمذي، فرواه عَنْ **طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى** عَنْ مُوسَى وَعِيسَى ابْنَيْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِمَا طَلْحَةَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِأَعْرَابِيٍّ جَاهِلٍ: سَلْهُ عَمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ، مَنْ هُوَ؟ وَكَانُوا لَا يَجْتَرِئُونَ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، يُوَقِّرُونَهُ، وَيَهَابُونَهُ؛ فَسَأَلَهُ الأَعْرَابِيُّ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ إِنِّي اطَّلَعْتُ مِنْ بَابِ المَسْجِدِ، وَعَلَيَّ ثِيَابٌ خُضْرٌ، فَلَمَّا رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**أَيْنَ السَّائِلُ عَمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ؟**"، قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ**".

أخرجه الترمذي في (السنن)[1]، والبزّار في (المسند = البحر الزخار)[2]، وأبو يعلى الموصلي في (المسند)[3]، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4]، قال الترمذي، وأبو يعلى، وابن جرير: "حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ"، وقال البزار: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: نا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ".

وقال الترمذي في الموضع الثاني: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ يُونُسَ ابْنِ بُكَيْرٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الحَدِيثِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ بهذا الحديث، وسَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُحَدِّثُ بهذا عن أبي كُرَيْبٍ، ووَضَعَهُ في كتاب الفوائد".

وقال البزّار: "وهذا الحديث لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عن طلحة من وَجْهٍ مُتَّصِلٍ إلا مِنْ هذا الوجه بهذا الإسناد".

وطلحة بن يحيى أخو إسحاق غير أنه أحسن حالا من أخيه كما سبق عن أبي حاتم الرازي في المقارنة بينهما، وقال أيضا في موضع آخر: "صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث"[5].

وطلحة هذا تباينت أقوال الأئمة فيه، فوثقه يحيى بن معين، وغيره، وقال أحمد بن حنبل، وغيره: "صالح الحديث"، وقال أبو داود، وغيره: "ليس به بأس"، وقال النسائي، وغيره: "ليس بالقوي"، وقد احتج به مسلم[6].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وقال: "وكان يخطئ".

وقال ابن عَديّ: "قد روى أحاديث رواها عنه الثقات، وما برواياته عندي بأس"[8].

---

(1) (أبواب التفسير عن رسول الله ﷺ - بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ، 5/ 350، رقم الحديث: 3203، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي مُحَمَّدٍ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، 5/ 645، رقم الحديث: 3742).

(2) (3/ 158، رقم الحديث: 943).

(3) (2/ 26، رقم الحديث: 663).

(4) (20/ 240).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 477).

(6) ينظر: الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 60)، الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (4/ 477)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 179-180)، رجال صحيح مسلم، ابن مَنْجُويَه (1/ 329)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 343)، تهذيب التهذيب (5/ 25).

(7) (6/ 487).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 180).

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، يخطىء"، وهذه عنده من ألفاظ المرتبة الخامسة التي قصر أصحابها فيها عن المرتبة الرابعة، وهي مرتبة أصحاب الحديث الحسن لذاته، كما في مقدمة الكتاب[2].

وتابع طلحةَ بنَ يحيى سُلَيْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فرواه عن جده موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بنحو رواية يونس بن بُكَيْرٍ، أخرجه ابن أبي عاصم في (السنة)[3]، فقال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ، وابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم)[4] لابن كثير، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْعَسْقَلَانِيُّ، والطبراني في (المعجم الكبير)[5]، وعنه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[6]، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، وأبو نعيم أيضا في (حلية الأولياء)[7]، فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِيٍّ - أربعتهم: الحسن بن علي، وأحمد بن الفضل، ويحيى بن عثمان، وأحمد بن مهدي - عن سليمان أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عن أبيه عن جده عن جده موسى بن طلحة به.

وخالف أربعَتَهم في إسناده محمد بن عمرو بن تمام الكلبي، فرواه عن سليمان ابن أيوب، قال: ثني أبي عن إسحاق عن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة به، أخرجه عنه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[8].

وأخرجه الطبراني أيضا في (المعجم الكبير)[9] من طريقه السابقة نفسها لكنه خالف في لفظ الحديث، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَآنِي قَالَ: "**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَهِيدٍ يَمْشِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ**".

قال الباحث: ورواية الجماعة إسنادا ومتنا أولى.

وسليمان بن عيسى لم أقف على من ذكره غير ابن حبان، فقد أورده في (الثقات)[10]، وقال: "سليمان بن عيسى يروي عن جده موسى بن طلحة عن عليٍّ، روى عنه يحيى بن سعيد الأموي".

وابنه أيوب ترجمه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[11]، وقال: "روى عن أبيه سليمان، وعن إسحاق بن

---

(1) (283).
(2) ينظر: تقريب التهذيب (ص 74- المقدمة).
(3) (2/ 613، رقم الحديث: 1400).
(4) (6/ 394).
(5) (1/ 117، رقم الحديث: 217).
(6) (1/ 87- 88).
(7) (10/ 397).
(8) (20/ 240- 241).
(9) (1/ 117، رقم الحديث: 215).
(10) (6/ 394).
(11) (2/ 248).

يحيى بن طلحة، روى عنه ابنه سليمان"، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

وحفيده سليمان، قال ابن عدي: "يُحدّث عن أبيه"، وساق له عدة مناكير، ثم قال: "ولسليمان بن أيوب غير هذا ما ذكرت بهذا الإسناد عشرين حديثا آخر، وروى هذه النسخة جماعة، وعامة هذه الأحاديث أفراد لهذا الإسناد لا يتابَع سليمان عليها أحد"[1].

وأورده الذهبي في (المغني في (الضعفاء)[2]، وقال: " له مناكير، بقي الى حدود المائتين، وخرّج له الضياء في (المختارة)".

ولهذه الفقرة في حديث طلحة بن يحيى ومَنْ تابعه شاهد مرسَل من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة، أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى)[3]، فقال: أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ قَدْ قَضَى نَحْبَهُ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ**".

وإسناده إلى عبيد الله صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، حصين هو ابن عبد الرحمن السلمي، وأبو عوانة اسمه الوضّاح بن عبد الله اليَشْكري، الواسطي.

هذا، وقد جاءت هذه الفقرة من الحديث من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى)[4]، وأبو يعلى الموصلي في (المسند)[5]، والخَلّال في (السنة)[6]، الطبراني (المعجم الأوسط)[7]، وابن بشْران في (الأمالي)[8]، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[9] من طرق عن صَالِحِ بْنِ مُوسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَائِشَةَ ابْنَةِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَفِي بَيْتِي ذَاتَ يَوْمٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي الْفِنَاءِ، وَالسِّتْرُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ إِذْ أَقْبَلَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ يَمْشِي عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ قَدْ قَضَى نَحْبَهُ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ**".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن إسحاق إلا صالح بن موسى".

قال الباحث: وصالح بن موسى هو ابن إسحاق ابن طلحة بن عبيد الله، يروي هذا الحديث عن عمه معاوية بن إسحاق، وصالحٌ قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "متروك".

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 282- 284).

(2) (1/ 277)، ونحوه في (ميزان الاعتدال) (2/ 197).

(3) (3/ 219).

(4) (3/ 170).

(5) (8/ 301، رقم الحديث: 4849).

(6) (2/ 469، رقم الحديث: 737).

(7) (9/ 149، رقم الحديث: 9382).

(8) (1/ 169، رقم الحديث: 386).

(9) (1/ 88).

(10) (ص 274).

♦ وشيخ الحاكم هو محمَّد بن الحسن بن علي بن بكر، كما سماه الحاكم في موضع آخر، وقد نسبه هنا إلى جده[1]، وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[2]، وتصحف اسم أبيه عنده إلى (الحسين)، وقال: "وعنه: الحاكم، وجماعة"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وباقي رجال الإسناد ثقات.

وللفقرة الأولى من الحديث شاهد من حديث عبد الله بن الزبير، أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[3]، والبزار في (المسند = كشف الأستار)[4]، والدولابي في (الكنى والأسماء)[5]، وابن الأعرابي في (المعجم)[6]، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان)[7]، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[8] من طرق عن حَامِدِ بْنِ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَظَرَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: "**هَذَا عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ**"، فَيَوْمَئِذٍ سُمِّيَ عَتِيقًا، وَكَانَ اسْمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ.

وقال البزار: "لا نَعْلَمُ أحدا رواه بهذا الإسناد إلا حامِدٌ عن ابْنِ عُيَيْنَةَ".

وحَامِدُ بن يحيى هذا لم يخرّج له من الجماعة إلا أبو داود، وقال جعفر بن محمد الفِرْيابيّ: "سألتُ عليَّ بنَ المدينيّ عن حامدِ بنِ يحيى، فقال: عِشْنا إلى زمانٍ نُسألُ عن حامدِ بنِ يحيى!! ما زال مقدَّمًا عندَ ابنِ عُيَينةَ، ومَدَحَهُ"[9].

وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[10].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[11]، ووثقه الذهبي، وابن حجر العسقلاني[12].

قال الباحث: ولم يحتمل أبو حاتم الرازي تفرده بهذا الحديث عن ابن عيينة مع أنه من أخص الناس به، فقال: "هذا حديث باطل"[13].

ونقل السيوطي في (جع الجوامع = الجامع الكبير)[14] عن ابن كثير قوله: "إسناده جيد".

---

(1) ينظر: تاريخ نيسابور، الحاكم (ص 103، رقم الترجمة: 2129 - التلخيص)، جال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (2/ 255، 264).

(2) (7/ 772)، وينظر: الروض الباسم في تراجم الحاكم، نايف المنصوري (2/ 974).

(3) (1/ 71، رقم الحديث: 8).

(4) (3/ 162، رقم الحديث: 2483).

(5) (1/ 15، الأحاديث رقم: 40، 43).

(6) (1/ 128، رقم الحديث: 409).

(7) (15/ 279- 280، رقم الحديث: 6864).

(8) (1/ 22- 23، رقم الحديث: 61)

(9) سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 156- 157).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 301).

(11) (8/ 218).

(12) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 50)، الكاشف، الذهبي (1/ 306)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 149).

(13) العلل، ابن أبي حاتم (6/ 460 - 461).

(14) (20/ 558، رقم الحديث: 411/ 4).

والحديث أورد منه محمد ناصر الدين الألباني الفقرة الأولى في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[1]، وصححها، وأورد منه الفقرة الثانية في موضع آخر منها[2]، وجَوّد فيه حديث حامد بن يحيى.

الحكم على الحديث:

صحيح بذكر طلحة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لبيان المراد بقضاء النَّحْب من قوله - تعالى - في سورة الأحزاب: {**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا**}[3]، وأنه الوفاء بالعهد على الثبات عند لقاء العدو، سواء قُتِل المعاهِدُ فيه شهيدا أو عاش بعده، كما هو الحال بالنسبة إلى طلحة، وقد روى ابن جرير الطبري هذا المعنى عن مجاهد[4]، ويدل له[5] ما جاء عن أَنَس بن مالك، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ، لَئِنِ اللَّهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيَرَيَنَّ اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي: أَصْحَابَهُ -، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي: الْمُشْرِكِينَ -، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ بْنَ مُعَاذٍ، الْجَنَّةَ وَرَبِّ النَّضْرِ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ، قَالَ سَعْدٌ: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَنَعَ، قَالَ أَنَسٌ: فَوَجَدْنَا بِهِ بِضْعًا وَثَمَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ، أَوْ طَعْنَةً بِرُمْحٍ، أَوْ رَمْيَةً بِسَهْمٍ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أُخْتُهُ بِبَنَانِهِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُرَى أَوْ نَظُنُّ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ: {**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ**} إِلَى آخِرِ الآيَةِ"، أخرجه الشيخان، واللفظ للبخاري[6].

وروى ابن جرير الطبري أيضا عن ابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد أيضا أن قضاء النحب هو الموت على الصدق والوفاء بالعهد مطلقا، وعن ابن زيد أن يموت على ما هو عليه من التصديق والإيمان[7].

قال الباحث: والقول الأول هو اختيار البخاري في (الصحيح)[8]، وقد جعل الزمخشري النَّحْبَ محتمِلا للمعنيين الأوَّلَيْنِ في الآية[9]، وهو في اللغة يطلق على هذا وهذا، وعلى غيرهما من المعاني الأخرى[10].

---

[1] (1/ 245- 248، رقم الحديث: 125)

[2] (4/ 102- 104، رقم الحديث: 1574).

[3] الآية: 23.

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (20/ 238).

[5] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (4/ 378).

[6] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (2/ 603- 604، رقم الحديث: 2000)، جامع الأصول، ابن الأثير (8/ 241، رقم الحديث: 6066).

[7] جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (20/ 239).

[8] (كتب تفسير القرآن - بَابُ {**فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا**}، 6/ 16).

[9] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (3/ 532).

[10] ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (2/ 135- 136).

الحديث السابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السَّدُوسِيُّ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَتَانِي الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ، فَقَالَا لِي: يَا أُسَامَةُ اسْتَأْذِنْ لَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ الْعَبَّاسَ وَعَلِيًّا يَسْتَأْذِنَانِ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي مَا حَاجَتُهُمَا؟**"، قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، مَا أَدْرِي، قَالَ: "**لَكِنِّي أَدْرِي، ائْذَنْ لَهُمَا**"، فَدَخَلَا عَلَيْهِ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ أَيُّ أَهْلِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: "**أَحَبُّ أَهْلِي إِلَيَّ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ**"، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ نَسْأَلُكَ عَنْ فَاطِمَةَ قَالَ: "**فَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتُ عَلَيْهِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"عمر بن أبي سلمة ضعيف".

تعليق الباحث:

عمر بن أبي سَلَمَةَ هو حفيد عبد الرحمن بن عوف، واستدرك الذهبي على الحاكم تصحيح حديثه بأنه ضعيف، وهو مختلَفٌ فيه، وأكثر الأئمة على ضعفه، فقد ضعفه شعبة، كما نقل عنه الترمذي، وقال ابن سعد: "وكان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه"[2].

وقال ابن معين في رواية: "ضعيف الحديث"[3]، وقال في الأخرى: "لا بأس به"، كما سبق في تخريج الحديث عن الضياء في (الأحاديث المختارة)[4].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 452، رقم الحديث: 3562).

ومن طريق مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ أخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ - باب مناقب أسامة بن زيد، رضي الله عنه، 5/ 678، رقم الحديث: 3819)، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ به، وزاد في آخره: "قَالَا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "**ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**"، قَالَ العَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلْتَ عَمَّكَ آخِرَهُمْ؟ قَالَ: "**لِأَنَّ عَلِيًّا قَدْ سَبَقَكَ بِالهِجْرَةِ**"".

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَكَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ".

وأخرجه البزّار في (المسند = البحر الزخار) (7/ 71، رقم الحديث: 2620)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (13/ 323- 324، رقم الحديث: 5299)، والطبراني في (المعجم الكبير) (1/ 158، رقم الحديث: 369)، وضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (4/ 161- 162، رقم الحديث: 1380) من طرق أخرى عن أبي عَوَانَةَ به، ولم يذكر البزار الزيادة.

وقال ضياء الدين المقدسي متعقبا على ما نقله الترمذي عن شعبة في عمر بن أبي سلمة: "وقال يحيى بنُ مَعين: ليس به بأس، وقد روى له البخاري استشهادا".

[2] الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) (ص 234).

[3] التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (2/ 264)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 188).

[4] وينظر: التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (2/ 264).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني: "ليس بالقوي في الحديث"[1].

وقال أبو حاتم الرازي: "هو عندي صالحٌ صدوقٌ في الأصل، ليس بذلك القوى، يكتب حديثه، ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء"[2].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[3].

وقال ابن خزيمة: "لا يحتج بحديثه"[4].

وأورده العقيلي في (الضعفاء)[5].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[6]، ولم يذكره بشيء، وقال في موضع آخر: "وكان يَهِم في الشيء بعد الشيء"[7].

وقال أبو خيثمة زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، وأحمد بن حنبل: "صالحٌ إن شاء الله"[8].

قال الباحث: وصالح الحديث عند أئمة الجرح والتعديل هو من يُكْتَبُ حديث للاعتبار، لا للاحتجاج[9].

وقال العجلي: "مدنيٌّ، لا باس به"[10].

وقال ابن عدي: "متماسك الحديث، لا بأس به"[11].

وقال الذهبي: "ولعمر عن أبيه مناكير، وقد علّق له البخاري قصة جُرَيْجٍ والراعي، فقال: وقال عمر ابن أبي سلمة عن أبيه"[12].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[13]: "صدوقٌ، يخطئ".

---

[1] أحوال الرجال (ص 246).

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 188).

[3] الضعفاء والمتروكون (ص82).

[4] تهذيب الكمال، المزي (21/ 378).

[5] (3/ 164).

[6] (7/ 164).

[7] مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار (ص 213).

[8] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 419 - رواية ابنه عبد الله)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 206- 207)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 188)، وينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (135).

[9] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 37)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي (ص 52- 53)، تدريب الراوي، السيوطي (1/ 407).

[10] معرفة الثقات (2/ 168).

[11] الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 85).

[12] ميزان الاعتدال (3/ 202).

[13] (ص 413).

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات، أبو عَوَانَةَ هو الوَضّاح بن عبد الله الْيَشْكُرِيُّ، مشهور بكنيه واسمه، وهشام ابن علي السَّدُوسِيُّ، هو السِّيرَافِيُّ[1]، ينسبه الحاكم إلى قبيلته سَدُوس، وأحيانا إلى مدينته سيراف، وهي من بلاد فارس[2]، وأحيانا أخرى يُغْفِله.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[3]، وحكم عليه بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد ابن كثير في (التفسير = تفسير القرآن العظيم)[4]، والسيوطي في (الدرّ المنثور)[5] هذا الحديث عند قوله - تعالى - من سورة الأحزاب: {**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا**}[6]، وفيه التنصيص على أن أسامة هو الَّذِي أَنْعَمَ الله عليه، وأنعم عليه رسوله ﷺ، وهو بظاهره مخالف لهذه الآية؛ لأن المقطوع به أنها في أبيه زيد بن حارثة، كما هو صريح الآية، ودل عليه حديث ثابتٍ البُنَاني عن أنس عند البخاري أنها نزلت في شأن زينب بنت جحش وزوجها زيْدِ بن حارثة[7]، وقد دفع شرف الدين الطِّيبي هذا الإشكال بقوله: "ولم يكن أحد من الصحابة إلا وقد أنعم الله عليه، وأنعم عليه رسول الله ﷺ إلا أن المراد المنصوص عليه في الكتاب، وهو قوله، تعالى: {**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ**}، وهو زيد، ولا خلاف في ذلك، ولا شك، وهو إنْ نزل في حق زيد لكنه لا يبعد أن يُجْعَلَ [أُسَامَةَ] تابعاً لأبيه في هاتين النعمتين"[8].

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 843- 844).

(2) ينظر: الأنساب، السمعاني (7/ 102، 338).

(3) (4/ 322- 323، رقم الحديث: 1844).

(4) (6/ 424).

(5) (6/ 611).

(6) الآية: 37.

(7) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (8/ 523- 524، 13/ 412).

(8) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح = الكاشف عن حقائق السنن (12/ 3916)، وعنه الملا علي القاري في (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) (9/ 3984)، وعن الثاني المباركفوري في (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي) (10/ 218- 219).

الحديث الثامن عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي أَبُو رَافِعٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُصَلِّي عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا عُرِضَتْ عَلَيَّ صَلَاتُهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ؛ فَإِنَّ أَبَا رَافِعٍ هَذَا هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"إسماعيلُ بنُ رافعٍ أبو رافع ضعّفوه".

تعليق الباحث:

ذكر الذهبي هنا أن إسماعيل ضعفه الأئمة، فأطلق فيه الضعف، وأورده في (المغني في الضعفاء)[2]، فقال: "ضعفوه جدا، قال الدارقطني، والنسائي: متروك"، وسبق عنه في غير هذا الموضع أنه قال: "هالك"[3]، وقال في (الكاشف): "ضعيفٌ واهٍ"[4].

قال الباحث: المعتمد من كلام الأئمة فيه أنه ضعيف، ولكن بعضهم أطلق فيه الضعف، كما في تعقُّبِ الذهبي على الحاكم، وبعضهم ضعفه جدا كما ذكر في (المغني)، وعلى هذا النسق من الاختلاف اختلف فيه أيضا قول ابن معين نفسه[5].

وقال أبو حاتم الرازي، وأحمد في رواية: "منكر الحديث"[6].

وقال ابن حبان: "كان رجلا صالحا إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير، التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها"[7].

---

[1] **تخريج الحديث:**
المستدرك على الصحيحين (2/ 457، رقم الحديث: 3577)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 433، رقم الحديث: 2769).
وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 230، رقم الحديث: 13936)، ولم يعزه لغير الحاكم.
وأخرجه ابن أبي عاصم في (كتاب الصلاة على النبي ﷺ) (ص 50، رقم الحديث: 60) من طريق الوليد بن مسلم، فقال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ به.

[2] (1/ 80)، وينظر: الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 16)، سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، الدارقطني (ص 144).

[3] ينظر: (ص 82) من هذا البحث.

[4] (1/ 245).

[5] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 168- 169)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 227)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 258).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 169)، تهذيب الكمال، المزي (3/ 87).

[7] المجروحين (1/ 124).

وقال ابن عَديّ: "وأحاديثه كلها مما فيه نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "ضعيف الحفظ".

قال الباحث: وإنما لم يطلق ابن حجر الضعف على أبي رافع؛ لأن الترمذي ذكر أنه سمع شيخه محمد بن إسماعيل البخاري يقول فيه: "هو ثِقَةٌ مُقَارِبُ الحديث"[3]، وهذه العبارة تحتمل الاحتجاج بحديثه، وهو ما يظهر للباحث من تصرف ابن حجر العسقلاني[4]، وتحتمل تقوية أمره، وأنه ممن يُكتب حديثه في جملة الضعفاء.

♦ وأحمد بن بَكَّار، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، تُكُلِّمَ فيه بلا حجة"، وباقي رجاله كلهم ثقات، وأحمد بن عليٍّ الْأَبَّارُ أحد الحفاظ، سكن بَغْدَاد، وحَدَّثَ بها، ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد)[6]، والذهبي في (تذكرة الحفاظ)[7].

وللحديث شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة يصِحُّ بها، أوردها المنذري في (الترغيب والترهيب)[8]، منها ما أخرجه أبو داود في (السنن)[9]، وغيرُه من حديث الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ، الْكُوفِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عن أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ**"، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ، وَقَدْ أَرَمْتَ - يَقُولُونَ: بَلِيتَ -؟ فَقَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ**".

وظاهر إسناده الصحة، رجاله ثقات رجال الصحيح غير أوْسِ بن أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ - رضي الله عنه - فلم يخرّج له الشيخان، وخَرّج له أصحاب (السنن)، وقد أعلّه البخاري، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم بأن حُسيْنا الْجُعْفِيَّ أخطأ في تسمية شيخه، وإنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو ضعيف الحديث، وأنكر ذلك الدارقطنيُّ، وغيرُه[10].

قال ابن كثير: "وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والنووي في (الأذكار)"[11].

---

[1] (1/ 454).

[2] (ص 107).

[3] السنن (أبواب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في فضل المرابط، 4/ 189، تحت الحديث: 1666).

[4] ينظر: ما ذكره ابن حجر العسقلاني في مقدمة (تقريب التهذيب) (ص 74 - 75) من مراتب الجرح والتعديل.

[5] (ص 81).

[6] (5/ 64- 65).

[7] 2/ 157- 158).

[8] (كتاب الذكر والدعاء - الترغيب في إكثار الصلاة على النبي ﷺ، والترهيب من تركها عند ذكره ﷺ كثيرا ودائما، 2/ 326 - 329).

[9] (كتاب الصلاة - باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، 1/ 225، رقم الحديث: 1047، بَابٌ في الاستغفار، 2/ 88، رقم الحديث: 1531).

[10] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (5/ 365)، العلل، ابن أبي حاتم (2/ 527- 530)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 300- 301)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، الدارقطني (ص 157- 158)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10/ 210)، جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، ابن قيم الجوزية (ص 80- 91)، شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (2/ 817- 819).

[11] تفسير القرآن العظيم (6/ 473).

وحديث أوس هذا مخرّج في (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل)[1]، و(سلسلة الأحاديث الصحيحة)[2] لمحمد ناصر الدين الألباني.

الحكم على الحديث:

صحيح بشواهده.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على استحباب الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة، ومناسبةُ إيراده من الحاكم في التفسير قولُه - تعالى - من سورة الأحزاب: {**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**}[3].

قال ابن كثير: "والمقصود من هذه الآية: أن الله - سبحانه - أخبر عباده بمنزلة عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى، بأنه يثني عليه عند الملائكة المقربين، وأن الملائكة تصلي عليه، ثم أمر - تعالى - أهل العالَم السفلي بالصلاة والتسليم عليه؛ ليجتمع الثناء عليه من أهل العالَمَيْنِ العلويّ والسفلي جميعا"[4].

وقال الطاهر بن عاشور: "وجملة {**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ**} هي المقصودة، وما قبلها توطئة لها وتمهيد؛ لأن الله لما حذّر المؤمنين من كل ما يؤذي الرسول - عليه الصلاة والسلام - أعقبه بأن ذلك ليس هو أقصى حظهم من معاملة رسولهم: أن يتركوا أذاه، بل حظُّهُم أكبر من ذلك، وهو أن يصلوا عليه ويسلموا، وذلك هو إكرامهم الرسول - عليه الصلاة والسلام - فيما بينهم وبين ربهم، فهو يدل على وجوب إكرامه في أقوالهم وأفعالهم بحضرته بدلالة الفحوى، فجملة {**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**} بمنزلة النتيجة الواقعة بعد التمهيد، وجيء في صلاة الله وملائكته بالمضارع الدالّ على التجديد والتكرير؛ ليكون أمرُ المؤمنين بالصلاة عليه والتسليم عقب ذلك مشيرا إلى تكرير ذلك منهم أسوةً بصلاة الله وملائكته"[5].

---

[1] (1/ 34- 35، رقم الحديث: 4).

[2] (4/ 32- 33، رقم الحديث: 1527).

[3] الآية: 56.

[4] تفسير القرآن العظيم (6/ 457).

[5] التحرير والتنوير (22/ 97).

الحديث التاسع عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ مِنْ أُمَّتِي سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ**".

"صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ""[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث على شرط الشيخين، وليس على شرط البخاري وحده، وقول الحاكم أقرب إلى الصواب، فعبد الله بن صالح هو كاتب الليث بن سعد، لم يرو له مسلم مطلقا، لا في الأصول، ولا في الشواهد، واستشهد به البخاري في مواضع من (الصحيح)، واختُلِف في روايته عنه في الأصول، وصحح الذهبي في (ميزان الاعتدال)[2]، وغيره ثبوتها، ثم إن في عبد الله ضعفا على سعة روايته، وله مناكير، وكلام الأئمة فيه كثير، وقد ليّنه الذهبي نفسُه[3]، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]،

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 463، رقم الحديث: 3597).

وأخرجه الحاكم أيضا (2 2/ 464، الأحاديث رقم: 3599، 35600) من وجهين آخرين عن أبي هريرة، وهما على الترتيب كالآتي:

الأول: من طريق مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغِفَارِيِّ عن أبي هريرة، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو بَكْرَةَ بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْقَاضِي بِمِصْرَ، ثنا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، ثنا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغِفَارِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**لَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ عَمَّرَهُ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً، لَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ فِي عُمُرِهِ إِلَيْهِ**"، وسكت عليه الحاكم، والذهبي.

ومن هذا الوجه أورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (15/ 582- 583، رقم الحديث: 19938)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: مطرّف ضعيف، وقد خالفه عبد الرزاق، وهو ثقة ثبت، قال: عن معمر عن رجل من بني غفار عن سعيد المقبري عن أبي هريرة".

ومن طريق مطرّف أخرجه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان) (20/ 477- 478)، فقال: حدثني أحمد بن الفرج الحمصي، قال: ثنا بقية ابن الوليد، قال: ثنا مطرف بن مازن الكناني قال: ثني معمر بن راشد به، نحوه.

الثاني: من طريق شَيْخٍ مِنْ غِفَارٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ، بِمَكَّةَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنْ شَيْخٍ مِنْ غِفَارٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**لَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ أَحْيَاهُ حَتَّى بَلَغَ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ، لَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ**"، وسكت عليه أيضا الحاكم، والذهبي.

وهو عند عبد الرزاق في (التفسير) (3/ 74، رقم الحديث: 2456)، وعنه أخرجه أحمد في (المسند) (13/ 139، رقم الحديث: 7713) عن مَعْمَرٌ به، والجملة الأخيرة: "**لَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ**" مكررة مرتين.

[2] (2/ 442).

[3] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 440- 445)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 405- 416).

[4] (ص 308).

فقال: "صدوقٌ، كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

قال الباحث: وقد تابعه جمعٌ متابعة قاصرة، وإحدى هذه المتابعات أخرجها البخاري في (الصحيح)[1]، فقال: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلاَمِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الغِفَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَى امْرِئٍ أَخَّرَ أَجَلَهُ، حَتَّى بَلَّغَهُ سِتِّينَ سَنَةً**".

وقال البخاري: " تَابَعَهُ (يعني: مَعْناً) أبو حازمٍ، وابنُ عَجْلاَنَ عن المَقْبُرِيِّ".

ومتابعة أبي حازم أخرجها أحمد في (المسند)[2]، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3]، وابن حبان في (الصحيح)[4] من طريق يَعْقُوبِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدٍ القاريّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ به، ولفظه: "**مَنْ عَمَّرَهُ اللهُ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ**".

وأخرجها البيهقي أيضا في (السنن الكبرى)[5] من طريق ابْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ.

وأما متابعة ابن عَجْلاَنَ، فأخرجها أيضا أحمد في (المسند)[6]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلاَنَ به، ولفظه "**مَنْ أَتَتْ عَلَيْهِ سِتُّونَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ**".

وأبو عبد الرحمن هو عبد الله بن يزيد الْمُقْرِئُ، ومن طريقه أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (تفسير القرآن العظيم)[7] لابن كثير - والفاكهيُّ في (الفوائد)[8]، وابن مَنْده في (التوحيد)[9]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[10]، و(شعب الإيمان)[11]، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[12]، والشجري في (الأمالي الخميسية - ترتيب الأمالي)[13]، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[14].

♦ وأحمد بن محمد شيخ الحاكم، هو ابن عَبْدوس بن سلمة العنزي، الطرائفي، النيسابوري، وقد جاء منسوبا إلى الْعَنْبَرِيّ في عشرة مواضع تقريبا من المستدرك، وهو تصحيف، وصوابه (الْعَنَزِيُّ)[15]، كما جاء في الأغلب والأعم منه، وهو ممن أكثر عنه الحاكم جدا، وقد أكثر هو جدا عن شيخه في هذا الحديث، عثمان بن

---

(1) (كِتَابُ الرِّقَاقِ - بابُ مَنْ بَلَغَ ستين سنة، ففقد أَعْذَرَ الله إليه في العُمُر، 8/ 89، رقم الحديث: 6419).

(2) (15/ 230- 231، رقم الحديث: 9394).

(3) (20/ 478).

(4) (15/ 74، رقم الحديث: 2979).

(5) (كتاب الجنائز - بابُ مَنْ بَلَغَ ستين سنة، ففقد أَعْذَرَ الله إليه في العُمُر، 3/ 518، رقم الحديث: 6518).

(6) (14/ 144، رقم الحديث: 8262).

(7) (6/ 554- 555).

(8) (ص 122، رقم الحديث: 7).

(9) (1/ 250، رقم الحديث: 105).

(10) (كتاب الجنائز - بابُ مَنْ بَلَغَ ستين سنة، ففقد أَعْذَرَ الله إليه في العُمُر، 3/ 518، رقم الحديث: 6519).

(11) (12/ 478، رقم الحديث: 9771).

(12) (1/ 306).

(13) (2/ 342- 343، الأحاديث رقم: 2696، 2697).

(14) (41/ 468).

(15) ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 189- 190).

سعيد الدارمي، والدارمي أحد الأئمة النُقّاد والحفاظ الثقات، وقد ترجم الذهبي للعَنَزي في (سير أعلام النبلاء)[1]، و(تاريخ الإسلام)[2]، وقال في الأول: "الشيخ، المسند الأمين ... قال الحاكم: كان صدوقا".

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح بالمتابعة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة فاطر، ومناسبته قوله، تعالى: {**أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ**}[3]، وفي ذلك إشارة إلى أن التعمير يتحقق ببلوغ الستين من العمر، وهو قول ابن عباس، جاء من غير وجه عن ابن خُثَيْم عن مجاهد عنه، رواه عبد الرزاق في (التفسير)[4]، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5]، ورواه ابن جرير أيضا عن علي[6].

وذكر ابنُ خُثَيْم أيضا عن مجاهد، قال: سمعت ابن عباس يقول: "العمر الذي أعذر الله إلى ابن آدم {**أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ**} أربعون سنة"، أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7]، فقال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا بِشْر بن المفضل، قال: ثنا عبد الله بن عثمان بن خُثَيم به.

وهذا القول روي عن مسروق بن الأجدع من غير وجه، وهو مروي أيضا عن الحسن البصري[8].

وفي مقدار العمر المراد هنا أقول أخرى مروية عن التابعين، ذكرها عنهم ابن كثير في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[9]، فقيل: سبع عشرة سنة، وقيل: ثماني عشرة سنة، وقيل: عشرون سنة.

وصحح ابن كثير القول الأول؛ لدلالة الحديث عليه، وأما ابن جرير، فاختار القول الثاني، وزعم أن الحديث لم يثبت، وعلل ما ذهب إليه بقوله: "لأن في الأربعين يتناهى عقل الإنسان وفهمه، وما قبل ذلك وما بعده منتقص عن كماله في حال الأربعين"[10].

---

[1] (15/ 519- 520).

[2] (7/ 831).

[3] فاطر، من الآية: 37.

[4] (3/ 74، رقم الأثر: 2455).

[5] (20/ 477).

[6] المصدر نفسه (20/ 478).

[7] (20/ 774).

[8] ينظر جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (20/ 477)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 553).

[9] (6/ 553).

[10] جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 477)، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (4/ 441).

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة:

الأثر الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَبُو صَالِحٍ هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْيَشْكُرِيِّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ أَنَّ نَافِعَ بْنَ الْأَزْرَقِ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا**}[1]، مَا الْعِتِيُّ؟ قَالَ: "الْبُؤْسُ مِنَ الْكِبَرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّمَا يُعْذَرُ الْوَلِيدُ وَلَا ... يُعْذَرُ مَنْ كَانَ فِي الزَّمَانِ عَتِيًّا"[2].

تعليق الذهبي:

"قال أحمد بن حنبل: محمد بن زياد اليَشْكُرِيُّ الطَحَّانُ كذابٌ خبيث، يضع الحديث، وابن شجاع من ضعفاء المراوزة".

تعليق الباحث:

هذا الأثر سكت عليه الحاكم، وأعله الذهبي بعلتين:

الأولى: محمد بن زياد اليَشْكُرِيُّ، وهو الملقب بـ(المَيْموني) نسبةً إلى شيخه، ونقل فيه الذهبي رَمْيَ أحمد بن حنبل إياه بالوضع، وقد رماه به أيضا يحيى بن معين، والجُوزجاني، وأبو زرعة الرازي في آخرين[3].

وقال الحاكم نفسه: "يروي عن ميمون بن مهران وغيره الموضوعات"[4].

وقال البخاري، وأبو حاتم الرازي، والنسائي في رواية: "متروك الحديث"[5].

وروى له الترمذي حديثا في مناقب عثمان بن عفان، وقال: "ضعيف في الحديث جدا"[6].

---

[1] مريم، من الآية: 8.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 404، رقم الأثر: 3408)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 103، رقم الأثر: 9014)، ولم يعزه لغير الحاكم، وقال: "ولم يتكلم عليه، وهو إسناد ضعيف جدا".

[3] ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 392)، أحوال الرجال، الجوزجاني (ص 336)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/ 350- 352)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 150).

[4] المدخل إلى الصحيح (ص 194).

[5] الضعفاء الصغير، البخاري (ص 100)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 258)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 95).

[6] السنن (5/ 630، رقم الحديث: 3709).

الثانية: ضعف محمد بن شُجَاعٍ، ومراد الذهبي الضعف الشديد، فقد نقل في (ميزان الاعتدال)[1] قول ابن المبارك فيه: "ليس بشيء"، وقول البخاري: "سكتوا عنه"، وقال: "وقال غير واحد: متروك"[2].

وقال في (المغني في الضعفاء)[3]: "وتركه جماعة".

♦ ونافع بن الأزرق أورده الجوزجاني في (الضعفاء = أحوال الرجال)[4]، وهو الذي تنسب إليه فرقة الأزارقة من الخوارج[5]، وله مسائل في التفسير عن ابن عباس مشهورة، وهي مبثوثة في مواضع متفرقة من كتب الحديث والأثر، ذكرها جمع من التابعين عنه، وروى الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) طائفة منها، ومن ذلك ما جاء في هذا الأثر.

♦ وهدية بن عبد الوهاب، سكت عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6]، ووثقه أبو بكر بن أبي عاصم[7]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[8]، وقال: "ربما أخطأ".

وقال الذهبي في (الكاشف)[9]: "ثقة".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "صدوق، ربما وهم".

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر عن عبد الله بن عباس على أن المراد بـ(العِتِيّ) البؤس - وهو الفقر، وشدة الحاجة، وخشونة

---

(1) (3/ 577).

(2) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (1/ 115)، الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 84)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 286)، تهذيب الكمال، المزي (25/ 360- 361).

(3) (2/ 590).

(4) (ص 17).

(5) ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي (ص 62- 66)، الملل والنحل، الشهرستاني (1/ 118- 122).

(6) (9/ 124).

(7) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (30/ 158).

(8) (9/ 246).

(9) (2/ 334).

(10) (ص 571).

العيش[1] - الحاصل بسبب حالة الضعف الناتجة عن كبر السن، وروى عنه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] بإسناد مسلسَل بالضعفاء، وعن الضحاك بن مزاحم أنه الكِبَر.

قال ابن كثير: "والظاهر أنه أخص من الكِبَر"[3].

قال الباحث: وقد جاء عن السلف في ذلك أقوال[4]:

الأول: نحول العظام، وهو عن مجاهد.

الثاني: الطعن في السِّنّ، وهو عن قتادة، قال: "وكان (زكريا) ابنَ بِضْعٍ وسبعين سنة".

الثالث: العجز عن الإنجاب، وهو عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وما ذكره أهل اللغة يشهد لهذه المعاني الخاصة، كما قال الفرّاء: "وأنت قائل للشيخ إذا كبر: قد عَتَا وعَسَا (لغتان)، كما يُقال للعود إذا يَبِس"[5].

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "كلُّ مبالِغٍ من كِبَرٍ أو كُفْرٍ فقد عتا يعْتُو عِتيّا"[6].

وأجمل الراغب الأصفهاني في التخصيص، فقال: "{**مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً**}، أي: حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومداواتها، وقيل: إلى رياضة، وهي الحالة المشار إليها بقول الشاعر:

ومن العناء رياضةُ الهَرِمِ!"[7].

---

[1] ينظر: تاج العربية وصحاح اللغة = الصحاح، الجوهري (3/ 907، مادة: بأس)، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (1/ 328، مادة: بأس).

[2] (18/ 150).

[3] تفسير القرآن العظيم (5/ 215).

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 150).

[5] معاني القرآن (2/ 162).

[6] مجاز القرآن (2/ 2).

[7] المفردات في غريب القرآن (ص 546، مادة: عتَو).

الأثر الثاني:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، [و][1] ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، ثنا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَا: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ: {**يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا**}[2]، قَالَ عَلِيٌّ: "أَمَا وَاللَّهِ، مَا يُحْشَرُ الْوَفْدُ عَلَى أَرْجُلِهِمْ، وَلَا يُسَاقُونَ سَوْقًا، وَلَكِنَّهُمْ يُؤْتَوْنَ بِنُوقٍ لَمْ تَرَ الْخَلَائِقُ مِثْلَهَا، عَلَيْهَا رَحْلُ الذَّهَبِ، وَأَزِمَّتُهَا الزَّبَرْجَدُ، فَيَرْكَبُونَ عَلَيْهَا حَتَّى يَضْرِبُوا أَبْوَابَ الْجَنَّةِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

" بل عبد الرحمن لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان، وضعفوه".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم في حكمه على هذا الحديث أمرين:

الأول: أن عبد الرحمن بن إسحاق، وهو أبو شَيْبة الواسطي، لم يرو له مسلم، وهو كما قال الذهبي، وإنما روى له أبو داود والترمذي من أصحاب الكتب الستة، ولم يذكروا في نسبه أنه قرشي، وإنما ذكروا أنه أنصاري، وأما عبد الرحمن بن إسحاق القرشي فهو غير هذا، وهو من طبقة أعلى، وقد روى له مسلم، وهذا من تخليط الحاكم الذي

---

(1) ما بين المعطوفتين ليس في الأصل، والسياق يقتضيها؛ لأنها بداية إسناد آخر إلى عبد الرحمن بن إسحاق.

(2) مريم، الآية: 85.

(3) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 409، رقم الأثر: 3425)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (1/ 545، رقم الحديث: 352) من الطريق الأولى.

وعن أبي معاوية أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الجنة - ما ذُكِر ففي الجنة وما فيها مِمَّا أُعِدَّ لأهلها، 7/ 37، رقم الأثر: 34014)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ به، نحوه.

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب الأهوال، 4/ 609، رقم الحديث: 8688) من طريق ثالثة، فقال: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ موسى ابن إسحاق القاضي، حدثنا منجاب بن الحارث، ثنا علي بن مسهر عن عبد الرحمن بن إسحاق به، نحوه، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي بقوله: "ليس بصحيح".

ومن طريق ابن مسهر أخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) (2/ 447، رقم الأثر: 1333)، فقال: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ به.

ومن طريق عبد الله بن أحمد أخرجه أبو نعيم في (صفة الجنة) (2/ 129).

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (18/ 254) من طريق رابعة عن عبد الرحمن بن إسحاق، فقال: حدثني زكريا بن يحيى ابن أبي زائدة، قال: ثنا ابن فضيل، عن عبد الرحمن بن إسحاق به باللفظ الذي ساقه الحاكم.

فات الذهبي أن ينبه عليه[1].

الثاني: ضَعْفُه، وهو مجمع عليه، كما أشار إليه الذهبي[2]، وقال في (المقتنى في سرد الكنى)[3]: "ليّن".

قال الباحث: وبقي في الإسناد علة أخرى لم يذكرها الذهبي، وهي جهالة النُّعْمَان بن سعد، فإنه لم يرو عنه إلا راويان: عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ابن أخته، وابنه أيوب، وكلاهما ضعيف[4]، ولم يوثقه غير ابن حبان؛ ولذلك قال الذهبي في (الكاشف)[5]: "وُثِّق".

وهو إلى الضعف أقرب منه إلى القبول عند أحمد بن حنبل، كما قال أبو داود: "سمعت أحمد قال: النعمان بن سعد الذي يحدث عن عليٍّ مقارِبُ الحديث، لا بأس به، ولكن الشأن في عبد الرحمن بن إسحاق، له أحاديث مناكير"[6].

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[7]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "مقبول"، أي: إذا توبع وإلا فهو ليّن الحديث، كما نص على ذلك في مقدمة الكتاب[9].

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات من الطريقين: طريق أبي العباس الأصم، وطريق أبي عبد الله بن الأخرم إلا أحمد ابن عبد الجبّار، وهو العُطاردي، أبو عمر الكوفي، وهو ضعيف، قال الحاكم نفسه: "ليس بالقوي عندهم"[10]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح"، يريد: سيرة محمد بن إسحاق[12].

وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (16/ 515- 525)،

(2) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 124).

(3) (1/ 308).

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 260)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 490).

(5) (2/ 323).

(6) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 287- 288).

(7) (2/ 699).

(8) (ص 564).

(9) ينظر: (ص 74).

(10) تهذيب الكمال، المزي (1/ 380).

(11) (ص 81).

(12) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 19).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على أن المؤمنين المتقين يحشرون إلى جنة ربهم يوم القيامة ركبانا، لا راجلين، وقد روى ابن جرير الطبري هذا المعنى عن أبي هريرة وابن عباس من الصحابة من وجهين ضعيفين:

فأما أثر أبي هريرة فيرويه إسماعيل - وهو ابن أبي خالد - عن رجل عنه.

وأما أثر ابن عباس، فيرويه عنه علي بن أبي طلحة، ولم يسمع منه، ولم يره[1]، وقد رواه ابن جرير من طريق عبد الله بن صالح، كاتب الليث بن سعد عن معاوية بن صالح الحمصي عنه، وهذه السلسلة صحيفة أكثر منها ابن جرير جدا في (التفسير).

وقال ابن حجر العسقلاني: "وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرا على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح"[2].

وروى ابن جرير الطبري أيضا هذا المعنى في تفسير الآية عن عبد الملك بن جريج، وعن سفيان الثوري، وشيخه عمرو بن قيس المُلَائي[3].

ورواه ابن أبي حاتم أيضا في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) -كما في (تفسير القرآن العظيم)[4] لابن كثير - من وجه آخر عن عمرو بن قيس عن ابن مرزوق، وهو الفُضَيْل بن مرزوق الأَغَرُّ، الكوفي، من كبار أتباع التابعين، وكان من أئمة الهدى زُهْداً وفَضْلاً[5].

وقد جاء في هذا المعنى حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، أخرجه أحمد في (المسند)[6]، والترمذي في (السنن)[7] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: **"يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفًا مُشَاةً، وَصِنْفًا رُكْبَانًا، وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ".**

وفي إسناده ضعف وجهالة، وقد سبق الكلام عليه مفصلا[8].

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 188)، المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 140)، الثقات، ابن حبان (7/ 211)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (1/ 393- 394).

(2) فتح الباري (8/ 438- 439).

(3) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 254- 255).

(4) (5/ 263).

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 342).

(6) (14/ 288- 289، رقم الحديث: 8647، 14/ 364، رقم الحديث: 8754).

(7) (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - بابٌ: ومن سورة بني إسرائيل، 5/ 305، رقم الحديث: 3182).

(8) ينظر: (ص 283- 284) من هذا البحث.

هذا، وليس من معاني الوفادة في لغة العرب الركوب، كما يوهمه كلامُ ابن جرير الطبري في تفسيرها، ولا هو من لوازم معناها، وعنه أخذه الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه)[1]، فقال: "معنى الوفد: الركبان المُكرمون"! وتبعهما عليه الكفوي في (الكلّيات)[2]!! وإنما يؤخذ هذا المعنى من الأحاديث والآثار إن صحت.

[1] (3/ 346)، وينظر: تاج العروس، الزبيدي (9/ 316، مادة: وفد).

[2] (ص 959).

الأثر الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ثنا طَلْحَةُ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا**}[1]، قَالَ: "فُتِقَتِ السَّمَاءُ بِالْغَيْثِ، وَفُتِقَتِ الْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"طلحة بن عمرو واه".

تعليق الباحث:

طلحة بن عمرو هو الحضرمي، المكّيّ ضعفه العجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وغيرهم[3]، وقال البخاري: "هو ليّن عِنْدهم"[4].

وأطلق فيه ابن معين الضعف في بعض الروايات، وقال في بعضها: "ليس بشيء"، وقال في بعضها الآخر: "ليس بشيء، ضعيفٌ ضعيف"[5].

وقال علي بن المديني: "ضعيف، ليس بشيء"[6].

وقال ابن سعد: "وكان كثيرَ الحديث، ضعيفا جدا"[7].

وقال عمرو بن علي الفَلّاس: "كان يَحْيى (القطّان)، وعبد الرحمن (ابن مهدي) لا يحدثان عن طلحة بن عَمْرو"[8].

---

[1] الأنبياء، من الآية: 30.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 414، رقم الأثر: 3443)، وعنه البيهقي في (الأسماء والصفات) (1/ 77، رقم الحديث: 39).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 451، رقم الأثر: 8197)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: طلحة ضعيف".

[3] ينظر: معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، العجلي (1/ 478)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 478)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، السهمي (ص 220)، تهذيب الكمال، المزي (13/ 429)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 21).

[4] الضعفاء الصغير (ص 61).

[5] الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 224)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 171)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 114).

[6] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن الديني (ص 112).

[7] (5/ 497).

[8] الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 224)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 171).

وقال أحمد بن حنبل: "لا شيء، متروكُ الحَدِيث"[1].

وكذلك قال النسائي: "متروك الحديث"[2]، وقال مرة: "ليس بثقة"[3].

وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب"[4].

وقال ابن عدي: "وطلحة بن عَمْرو هذا قد حدث عنه قوم ثقات، مثل عيسى بن يُونُس، وصدقة بن خالد، وجماعة معهما بأحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "متروك".

♦ وشيخه عطاء هو ابن أبي رباح، وسفيان الراوي عنه هو الثوري[7].

♦ وخلاد بن يحيى من كبار شيوخ البخاري، وفي حفظه كلام خفيف[8]؛ ولذلك قال الذهبي في (الكاشف)[9]: "ثقة يهِم"، وقال في (سير أعلام النبلاء)[10]: "الإمام، المحدث، الصَّدُوْقُ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "صدوق، رُمِيَ بالإرجاء".

♦ وبشر بن موسى هو أبو علي الأَسَدِيُّ، البَغْدَادِيُّ، أحد الأئمة الحفاظ الثقات، وأحد المعمَّرين[12].

♦ وابن بَالَوَيْهِ شيخ الحاكم ثقة أيضا، وإمام مفيد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في كتابه (المستدرك)[13]، وسبق له غير هذا الأثر.

وقد جاء هذا المعنى أو عن ابن عباس من وجه آخر أصحَّ إسنادا، أخرجه أبو نعيم في .....

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 411 - رواية ابنه عبد الله).

(2) الضعفاء والمتروكون (ص 60).

(3) تهذيب الكمال المزي (13/ 429).

(4) المجروحين (1/ 382).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 174).

(6) (ص 283).

(7) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (13/ 427- 428).

(8) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 368)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 150).

(9) (1/ 377).

(10) (10/ 164).

(11) (ص 196).

(12) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 352- 354).

(13) ينظر: المصدر نفسه (15/ 419)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 814- 816).

(حِلْية الأولياء وطبقات الأصفياء)[1]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ حَمْزَةَ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ يَسْأَلُهُ عَنِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ {كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا}، قَالَ: "اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ فَاسْأَلْهُ، ثُمَّ تَعَالَى فَأَخْبِرْنِي مَا قَالَ"، فَذَهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "كَانَتِ السَّمَاوَاتُ رَتْقًا لَا تُمْطِرُ، وَكَانَتِ الْأَرْضُ رَتْقًا لَا تُنْبِتُ، فَفَتَقَ هَذِهِ بِالْمَطَرِ، وَفَتَقَ هَذِهِ بِالنَّبَاتِ"، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: "إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ أُوتِيَ عِلْمًا، صَدَقَ هَكَذَا كَانَتَا"، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: "قَدْ كُنْتُ أَقُولُ: مَا يُعْجِبُنِي جُزْأَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَالْآنَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ أُوتِيَ عِلْمًا".

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)، كما في (تفسير القرآن العظيم)[2] لابن كثير، فقال: حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن حمزة[3]، حدثنا حاتِمٌ عن حمزة بن أبي محمد به.

وإسناده ضعيف، حمزة بن أبي محمد، قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، لم يرو عنه غير حاتم"[4].

وقال أبو زرعة الرازي: "مدينيٌّ ليّن"[5].

ونقل ابن حجر العسقلاني عن ابن خلفون أن العِجْليَّ وثقه، وقال ابن حجر: "وقد ذكره ابن البَرْقي[6] في (الطبقات) في باب من كان الأغلب عليه الضعف"[7].

وقد أخرج له الترمذي في (السنن)[8]، وحسن حديثه.

♦ وحاتم هو ابن إسماعيل المدني، أحد الثقات، أخرج له الجماعة، ورواية ابن أبي حاتم تدل على سقوطه من إسناد أبي نعيم، ويؤيده ما صرح به أبو حاتم من تفرده بالرواية عن حمزة، وهو أيضا من شيوخ إبراهيم[9].

♦ وإبراهيم بن حمزة وثقه يحيى بن معين، وغيرُه[10]، وأخرج له البخاري في (الصحيح)[11]، وقال أبو حاتم

---

(1) (1/ 320).

(2) (5/ 339).

(3) في الأصل: "إبراهيم بن أبي حمزة"، وهو تحريف.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 215).

(5) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(6) هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، أبو عبد الله المِصْريُّ، المعروف بـ(ابن البرقي)، أحد الحفاظ الثقات، تكلم في الجرح والتعديل، وأخذ عن يحيى بن معين وغيرِه، وله كتاب (الضعفاء)، والبرْقي نسبة إلى بَرْقة الليبية؛ لأنهم كانوا يتّجرون إليها، نوفي سنة (249) هجرية.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (35/ 503- 504)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 46- 47).

(7) تهذيب التهذيب (3/ 29).

(8) (أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ - بابٌ، 4/ 604- 605، رقم الحديث: 2405).

(9) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 76- 77).

(10) ينظر: تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 100)، الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 441)، الثقات، ابن حبان (8/ 72).

(11) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 76).

الرازي: "صدوق"[1].

وقال النسائي: "لا بأس به"[2].

♦ وأبو بكر بن خلاد، شيخ أبي نعيم هو أحمد بن يوسف العطّار، أحد الثقات.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على أن المراد بفتق السماء خروج الماء منها، وبفتق الأرض خروج النبات منها، والفتق والرتْق في اللغة ضِدّان، والرتْق هو التصاق الشيء ببعضه ليس فيه صَدْع أو خَرْقٌ، يُقَالُ: رَتَقْنا فَتْقَهم حَتَّى ارْتَتَق[3].

وروى عبد الرزاق في (التفسير)[4]، ومن طريقه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5] عن ابن عباس في المراد به معنى مغايرا، فقال: أخبرنا الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس، قال: "خلق الليل قبل النهار"، ثم قرأ: "{**كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا**}"، أي: أن الليل كان قبل النهار، ففتق النهار.

ورَوَى عنه عليٌّ بن أبي طلحة، وعطية العَوْفي، والضحاك بن مزاحم أن السموات والأرض كانتا ملتصقتين ببعضهما، ففصل الله بينهما بالهواء[6].

فهذه ثلاث أقوال مروية عن ابن عباس في معنى الرَّتْق، والأول رواه ابن جرير الطبري عن عكرمة، وعطية العوفي، وعبد الرحمن بن زيد، وروى الثاني أيضا عن الحسن وقتادة من التابعين[7].

ورَوى ابن جرير الطبري عن مجاهد من طرق، وعن أبي صالح مولى أم هانئ، وعبد الرحمن بن إسماعيل السُّدِّي معنى رابعا، وهو أن السموات كانت ملتصقة، طبقة واحدة، ففصل منها ستة، فجعلها سبعة، وأن الأرض كانت ملتصقة، طبقة واحد، ففصل منها ستة، فجعلها سبع أرضين، وجاء في إحدى الروايات عن مجاهد: ولم تكن الأرض والسماء متماسَّتين[8].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 95).

(2) تهذيب الكمال، المزي (2/ 78).

(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (10/ 114، مادة: رتق).

(4) (2/ 384، رقم الأثر: 1860).

(5) (18/ 433).

(6) ينظر: المصدر نفسه (18/ 431).

(7) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 431 - 432).

(8) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

قال ابن جرير الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معنى ذلك: أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا من المطر والنبات، ففتقنا السماء بالغيث والأرض بالنبات، وإنما قلنا ذلك: أولى بالصواب في ذلك؛ لدلالة قوله: {**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**}[1] على ذلك، وأنه - جلّ ثناؤه - لم يعقّب ذلك بوصف الماء بهذه الصفة إلا والذي تقدمه من ذكر أسبابه"[2].

قال الباحث: وهذا القول الذي رجحه ابن جرير عليه أكثر المفسرين، كما ذكر الواحدي[3]، واستظهر محمد الطاهر بن عاشور أن الفتق يشمل ذلك كله وغيرَه، فقال: "والظاهر أن الآية تشمل جميع ما يتحقق فيه معاني الرتق والفتق إذ لا مانع من اعتبار معنى عام يجمعها جميعا، فتكون الآية قد اشتملت على عبرةٍ تعُمُّ كلَّ الناس و[على][4] كلِّ عبرة خاصة بأهل النظر والعلم، فتكون من معجزات القرآن العلمية التي أشرنا إليها في مقدمات هذا التفسير"[5].

---

[1] من تمام الآية: 30 من الأنبياء.

[2] جامع البيان في تأويل القرآن (18/ 433).

[3] ينظر: التفسير البسيط، الواحدي (15/ 59).

[4] هذه الزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، والكلام بها أوضح.

[5] التحرير والتنوير (17/ 56).

الأثر الرابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ، تَعَالَى: {**وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**}[1]، قَالَ: "كَانَ فِي لِسَانِ امْرَأَةِ زَكَرِيَّا طُولٌ، فَأَصْلَحَهُ اللَّهُ، تَعَالَى".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"طلحة بن عمرو واهٍ".

تعليق الباحث:

طلحة بن عمرو هو الحضرمي، المكيّ، وسبق في الأثر الذي قبله أن أئمة الجرح والتعديل أجمعوا على ضعفه، وأنهم اختلفوا في حال ضعفه، فأطلق أكثرهم فيه الضعف، وبعضهم ضعفه جدا، وتركه، والذي اختاره ابن حجر العسقلاني في(تقريب التهذيب)[3] أنه: "متروك".

---

[1] الأنبياء، من الآية: 90.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 415، رقم الأثر: 3446)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 452، رقم الأثر: 8198)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وخالف أبا نعيم سفيان الثوري، فأوقفه على عطاء، أخرجه سفيان في (التفسير) (1/ 204) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (19/ 53) - عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ به، نحوه مختصرا.

وتابع الثوري عبد الله بن وهب، أخرجه ابن وهب في (تفسير القرآن من الجامع) (1/ 92، رقم الأثر: 211)، فقال: حدثني طلحة أنه سمع عطاء به، نحوه مختصرا.

وتابعه أيضا أبو داود الطيالسي، أخرجه الخرائطي في (مساوئ الأخلاق ومذمومها) (ص 41، رقم الأثر: 51)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (19/ 53)، فقال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا طَلْحَةُ به مطولا، ولفظه: "كَانَ فِي خُلُقِهَا سُوءٌ، وَكَانَ فِي لِسَانِهَا طُولٌ، وَهَؤُلَاءِ بَذَاءٌ، فَأَصْلَحَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهَا".

وتابعه أيضا عبد الرحمن بن مهدي عن طلحة به، علقه عليه ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم) (5/ 370)، وذكر فيه روايتين:

الأولى: "كَانَ فِي لِسَانِهَا طُولٌ، فَأَصْلَحَهَا اللَّهُ".

الثانية: "كَانَ فِي خلقها شَيْءٌ، فَأَصْلَحَهَا اللَّهُ".

وتابعه أيضا أبو عاصم، وهو الضحاك بن مخلد، أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (19/ 53)، والخطيب في (الكفاية في علم الرواية) (ص 200) من طريق أبي جعفر محمد بن عمرو بن البحري الرزاز، نا محمد بن يونس بن موسى، قال: قيل لأبي عاصم وأنا أسمع: حدثكم طلحة بن عمرو عن عطاء في قوله، تعالى: {**وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**}، قال: كان في لسانها طول؟ قال أبو عاصم: نعم.

[3] (ص 283).

♦ وأحمد بن نصر هو أَحْمَد بْن محمد بْن نصر اللبّاد، الفقيه، أبو نصر النَّيْسَابوريُّ، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[1]، وقال:" شيخ أهل الرأي ببلده، ورئيسهم"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وباقي رجاله ثقات، وعطاء هو ابن أبي رباح، وأبو نعيم هو الفضل بن دُكَيْن.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا، والأصح أنه من قول عطاء.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر لاشتماله على المراد بالإصلاح في الآية، وهو الجانب المتعلق بخُلُقها، والأشبه - على ضعفه الشديد - أنه من قول عطاء، كما سبق في تخريجه، وقد روى ابن جرير في (التفسير= جامع البيان)[2] عن ابن عباس خلافه، فقال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجّاج، عن ابن جُرَيْج، قال: قال ابن عباس، في قوله: {**وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**}، قال: "وهبنا له ولدها".

وهذا أيضا ضعيف عن ابن عباس، الحسين هو ابن داود المصّيصي، الملقب بـ(سُنَيْد)، مختلف فيه، وتكلم أحمد بن حنبل في روايته عن شيخه حجاج، وهو ابن محمد المصيصي[3]، وقال ابن حجر العسقلاني: "ضُعِّفَ مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يلقِّن حجاجَ بن محمد شيخه"[4].

وقد أكثر ابن جرير جدا من الرواية عنه من طريق القاسم، في (التفسير= جامع البيان) وغيره، والقاسم هو ابن الحسن، كما جاء منسوبا في بعض الروايات، وهو غير معروف، وروايته عن الحسين كتاب[5].

وابن جريج أحد الأعلام الثقات لكنه كان يدلّس ويرسل، ولم يدرك ابن عباس، ولا أحدا من الصحابة[6]، قال أحمد بن حنبل: "إذا قال ابن جُرَيْج: "قال: فلان، وقَال: فلان، وأُخْبِرتُ"، جاء بمناكير، وإذا قال: "أخبرني، وسمعت"، فحسبك به"[7].

وهذا الذي رواه ابن جرير الطبري عن ابن عباس روى نحوه أيضا عن سعيد بن جبير، وقتادة[8]، وقال: "وقال آخرون: كانت سيئة الخلق، فأصلحها الله له بأن رزقها حُسن الخُلُق".

---

[1] (6/ 495- 496).

[2] (18/ 520).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (12/ 161- 165).

[4] تقريب التهذيب (ص 257).

[5] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (7/ 507 - حاشية: 2)، معجم شيوخ الطبري، أكرم بن محمد زيادة (ص 407- 416).

[6] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 659)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 229).

[7] تهذيب الكمال، المزي (18/ 348).

[8] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (18/ 520- 521).

قال الباحث: وما روي عن عطاء - كما سبق في تخريج الأثر - من طول لسانها داخل في هذا العموم الذي حكاه ابن جرير، وقد يكون المراد منه غيره، كما روي أيضا عن عطاء، فيكون في تفسير الآية ثلاثة أقوال:

الأول: إنها كانت عقيما، قال الواحدي: "وهذا قول أكثر المفسرين"[1].

الثاني: إنها كانت طويلة اللسان، وهذا نسبه ابن الجوزي أيضا إلى السُّدِّيّ[2].

الثالث: إنها سيئة الخلق، وهذا نسبه ابن الجوزي أيضا إلى محمد بن كعب القرظي[3].

وقال ابن جرير الطبري بعد أن ذكر ما تقدم عنه من القولين: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله أصلح لزكريا زوجه، كما أخبر - تعالى ذكره - بأن جعلها ولودا حسنة الخُلُق؛ لأن كل ذلك من معاني إصلاحه إياها، ولم يخصُصِ الله - جلّ ثناؤه - بذلك بعضا دون بعض في كتابه، ولا على لسان رسوله، ولا وضع على خصوص ذلك دلالة، فهو على العموم ما لم يأت ما يجب التسليم له بأن ذلك مراد به بعض دون بعض".

وقال ابن كثير: "والأظهر من السياق الأول"[4].

---

[1] التفسير البسيط (15/ 179).

[2] ينظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (3/ 211).

[3] ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

ومحمد بن كعب كان أبوه كعب من سَبْيِ بني قُرَيْظَةَ، وكان من أوعية العلم وأئمة التفسير، ثقةً، كثيرَ الحديث، أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة (120) هجرية، وقيل قبل ذلك.

ينظر: تهيب الكمال، المزي (26/ 340- 347)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 65- 68).

[4] تفسير القرآن العظيم (5/ 370).

الأثر الخامس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، قَالَ: خَطَبَنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، قَالَ: "أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأَنْ تُثْنُوا عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَأَنْ تَخْلِطُوا الرَّغْبَةَ بِالرَّهْبَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى زَكَرِيَّا وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَقَالَ: {**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**}[1]، ثُمَّ اعْلَمُوا - عِبَادَ اللَّهِ - أَنَّ اللَّهَ قَدِ ارْتَهَنَ بِحَقِّهِ أَنْفُسَكُمْ، وَأَخَذَ عَلَى ذَلِكَ مَوَاثِيقَكُمْ، وَاشْتَرَى مِنْكُمُ الْقَلِيلَ الْفَانِيَ بِالْكَثِيرِ الْبَاقِي، وَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ فِيكُمْ، لَا يُطْفَأُ نُورُهُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، فَاسْتَضِيئُوا بِنُورِهِ، وَانْتَصِحُوا كِتَابَهُ، وَاسْتَضِيئُوا مِنْهُ لِيَوْمِ الظُّلْمَةِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَكُمْ لِعِبَادَتِهِ، وَوَكَّلَ بِكُمْ كِرَامًا كَاتِبِينَ، يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ، ثُمَّ اعْلَمُوا - عِبَادَ اللَّهِ - أَنَّكُمْ تَغْدُونَ وَتَرُوحُونَ فِي أَجَلٍ قَدْ غُيِّبَ عَنْكُمْ عِلْمُهُ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْقَضِيَ الْآجَالُ، وَأَنْتُمْ فِي عَمَلِ اللَّهِ، فَافْعَلُوا، وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَسَابِقُوا فِي مُهْلِ آجَالِكُمْ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ آجَالُكُمْ، فَيُرَدَّكُمْ إِلَى سُوءِ أَعْمَالِكُمْ، فَإِنَّ قَوْمًا جَعَلُوا آجَالَهُمْ لِغَيْرِهِمْ، وَنَسَوْا أَنْفُسَهُمْ، فَأَنَّهَاكُمْ أَنْ تَكُونُوا أَمْثَالَهُمْ، فَالْوَحَا الْوَحَا، ثُمَّ النَّجَا النَّجَا، فَإِنَّ وَرَاءَكُمْ طَالِبًا، حَثِيثٌ مَرُّهُ سَرِيعٌ".

"هذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[2].

تعليق الذهبي:

"عبد الرحمن بن إسحاق كوفيٌّ ضعيف".

تعليق الباحث:

أعلَّ الذهبي الأثر بعبد الرحمن بن إسحاق، وهو أبو شيبة الواسطي، ويقال: الكوفي، كما نسبه الذهبي هنا،

---

[1] الأنبياء، من الآية: 90.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 415، رقم الأثر: 3447)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (13/ 162، رقم الأثر: 10110).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 218، رقم الأثر: 9245)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعبد الله بن أبي شيبة هو أبو بكر، وهو عنده في (المصنف) (كتاب الزهد -كلام أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، 7/ 91، رقم الأثر: 34431) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أيضا أبو نعيم في (حلية الأولياء) (1/ 35).

وأخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان) (13/ 161، رقم الأثر: 10109) من وجه آخر عن محمدِ بن فُضَيْلٍ، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ به، نحوه، مختصرا.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (5/ 320) من وجه ثالث، فقال: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ به، مختصرا، وتصحف (عبد الله بن عُكَيْم) عنده إلى (عبد الله بن حَكيم)!

وهو ضعيف بالاتفاق[1]، وباقي رجاله كلهم ثقات.

وقد جاءت هذه الخطبة عن أبي بكر بنحوها من وجه آخر، أخرجه أبو داود في (الزهد)[2]، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نُصَيْرٍ، قَالَا: نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أنا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ يَحْمَدَ، قَالَ: "فِي خِطْبَةِ أَبِي بَكْرٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَتَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَغْدُونَ وَتَرُوحُونَ فِي أَجَلٍ قَدْ غُيِّبَ عَنْكُمْ عِلْمُهُ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ يَنْقَضِيَ الْأَجَلُ، وَأَنْتُمْ فِي عَمَلِ اللَّهِ، فَافْعَلُوا، وَلَنْ تَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَإِنَّ أَقْوَامًا جَعَلُوا آجَالَهُمْ لِغَيْرِهِمْ، فَنَهَاكُمْ أَنْ تَكُونُوا أَمْثَالَهُمْ، فَقَالَ: {**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ**[3]}[4]، أَيْنَ مَنْ تَعْرِفُونَ مِنْ إِخْوَانِكُمْ؟ قَدْ قَدِمُوا عَلَى مَا قَدَّمُوا فِي أَيَّامِ سَلَفِهِمْ، فَخَلَوْا فِيهِ بِالشَّقَاوَةِ أَوِ السَّعَادَةِ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ الْأَوَّلُونَ الَّذِينَ بَنَوُا الْمَدَائِنَ وَحَصَّنُوهَا بِالْحَوَائِطِ؟ قَدْ صَارُوا تَحْتَ الصَّخْرِ وَالْآكَامِ، هَذَا كِتَابُ اللَّهِ لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ، فَاسْتَضِيئوا مِنْهُ لِيَوْمِ الظُّلْمَةِ، وَانْتَصِحُوا كِتَابَهُ وَتِبْيَانَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى زَكَرِيَّاءَ وَأَهْلِ بَيْتِهِ فَقَالَ: {**كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا، وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**}، لَا خَيْرَ فِي قَوْلٍ لَا يُرَادُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، وَلَا خَيْرَ فِي مَالٍ لَا يُنْفَقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ يَغْلِبَ جَهْلُهُ حِلْمَهُ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ".

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[5] - وعنه أبو نُعيم في (حلية الأولياء)[6] - من طريق حريز، وسمى شيخه نُعَيْمَ بْنَ نَمِحَةَ، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، ثنا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثنا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ نَمِحَةَ به.

وقال ابن كثير بعد إيراده رواية الطبراني: "هذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات، وشيخُ حَرِيز بن عثمان، وهو نُعَيْمُ بْنُ نَمِحَةَ، لا أعرفه بنفي ولا إثبات، غير أن أبا داود السجستاني قد حكم بأن شيوخ حَرِيز كلَّهم ثقات، وقد روي لهذه الخطبة شواهد من وجوه أخر"[7].

قال الباحث: نُعَيمٌ ذكره المزي في شيوخ حريز[8]، وحريز من صغار التابعين.

الحكم على الأثر:

حسن لغيره.

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 124).

[2] (ص 50- 51، رقم الأثر: 26).

[3] في الأصل: {**فَنَسِيَهُمْ**}، وهذه في التوبة: {**نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**}، من الآية: 67.

[4] الحشر، من الآية: 19.

[5] (1/ 60، رقم الأثر: 39).

[6] (1/ 35).

[7] تفسير القرآن العظيم (8/ 78).

[8] ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (5/ 568- 570)، وقد تصحف "نعيم بن نَمِحَةَ" عند الهيثمي في (مجمع الزوائد) (2/ 189، رقم الأثر: 3152) إلى "نعيم بن محة"، وقال: "لم أجد من ترجمه"!

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر؛ لاشتماله على حث الصدّيق - رضي الله عنه - الناسَ على الجمع بين الرغب والرهب في مقام العبادة أو مقام الدعاء، واستدلاله على ذلك بقوله - تعالى - في آل زكريا، عليهم السلام: {**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**}.

وقال ابن القيم: "والضمير في قوله: {**إِنَّهُمْ**} عائد على الأنبياء المذكورين في هذه السورة عند عامة المفسرين، والرغب والرهب: رجاءُ الرحمة، والخوفُ من النار عندهم أجمعين"[1].

وقال أبو حامد الغزالي: "الرجاء والخوف جناحان بهما يطير المقربون إلى كل مقام محمود، ومطيتان بهما يُقْطع من طرق الآخرة كل عقبة كؤود، فلا يقود إلى قرب الرحمن ورَوْحِ الجنان - مع كونه بعيد الأرجاء، ثقيل الأعباء، محفوفا بمكاره القلوب ومشاق الجوارح والأعضاء - إلا أزمّة الرجاء، ولا يصد عن نار الجحيمِ والعذاب الأليمِ - مع كونه محفوفا بلطائف الشهوات وعجائب اللذات - إلا سِيَاطُ التخويف وسَطَواتُ التعنيف"[2].

وقال النووي: "المختار للعبد في حالة صحته أن يكون خائفا راجيا، ويكون خوفه ورجاؤه سواء، وفي حال المرض يُمَحّضُ الرجاء، وقواعدُ الشرْعِ من نصوص الكتاب والسنة وغيرِ ذلك متظاهرةٌ على ذلك"[3].

---

[1] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (2/ 75).

[2] إحياء علوم الدين (4/ 142).

[3] رياض الصالحين (ص 168).

الأثر السادس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَسَّانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَوْلُهُ، تَعَالَى: {**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا**}[1]، قَالَ: "فَارِغًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِ ذِكْرِ مُوسَى"، {**إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ**}، قَالَ: "أَنْ تَقُولَ يَا بُنَيَّاهُ"، {**وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ**}[2]، [قال:][3] "ابْتَغِي أَثَرَهُ"، {**وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ**}[4]، قَالَ: "لَا يُؤْتَى بِمُرْضِعٍ فَيَقْبَلُهَا".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَحَسَّانُ هُوَ ابْنُ [أَبِي] عَبَّادٍ قَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِهِ"[5].

تعليق الذهبي:

"حسان بن أبي عَبّاد لا يُدري من هو، [وإنما يروي الأعمش عن حسّان بن أبي الأشرس عن ابن جبير، ثقةٌ، خرج له النسائي فقط][6]".

تعليق الباحث:

حسان بن أبي عبّاد لم يعرفه الذهبي هنا، وقد ترجم له في (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)[7]، و(تاريخ الإسلام)[8]، وهو أبو علي البصري، وهو من شيوخ أبي عبد الله البخاري في (الصحيح)[9]، وذكره الذهبي أيضا

---

(1) القصص، من الآية: 10، وتمامها: {**إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**}.

(2) القصص، من الآية: 11.

(3) ما بين المعكوفتين ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(4) القصص، من الآية: 12.

(5) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 441، رقم الأثر: 3529)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 173 رقم الأثر: 7564)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: حسان هذا هو ابن أبي الأشرس، لم يخرجا له، وأما حسان بن أبي عباد فمتأخر الطبقة عن هذا".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (19/ 527، 529، 533) من طريق عبد الرحمن وغيره عن سفيان به، بنحوه دون الجملة الثالثة، ولكنه أخرجها بنحوها في (التفسير= جامع البيان) (19/ 531) من وجه آخر عن ابن جبير، فقال: حدثني العباس بن الوليد، قال: أخبرنا يزيد (هو ابن هارون)، قال: أخبرنا الأَصْبَغُ بْنُ زَيْدٍ، قال: ثنا القاسم بن أبي أيوب، قال: ثني سعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس: "{**وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ**}، أي: قصي أثره، واطلبيه، هل تسمعين له ذكرا، أحَيٌّ ابني أو قد أكلته دوابّ البحر وحيتانه؟ ونسيتِ الذي كان الله وعدها".

(6) هذه الزيادة من كلام الذهبي بين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي ثابتة في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) لابن الملقن (2/ 883)، وطبعة المنهاج القويم (4/ 447).

(7) (1/ 478).

(8) (5/ 295).

(9) ينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 197- 198)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي (2/ 500)، تهذيب الكمال، المزي (6/ 25- 26)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 217).

في (المغني في الضعفاء)[1]، وقال: "ثقة"، ونقل فيه قول أبي حاتم الرازي: "منكر الحديث".

وحسان بن أبي الأشرس هو أبو الأشرس الكوفي حسان بن المنذر بن أبي الأشرس، واسم أبي الأشرس عمّار الكاهلي، الأسدي، روى له النسائي حديثا واحدا، وقال: "ثقة"[2]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال الذهبي في (الكاشف)[4]: "ثقة".

وقصّر به ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]، فقال: "صدوق".

وقد وهم فيه الحاكم وهما مركبا، فظنه ابن أبي عباد، وظن أنَّ ابن أبي عباد من رجال الشيخين، وقد تفرد البخاري بالرواية عنه، ولم يرو له مسلم.

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات أعلام غير ما يخشى من تدليس الأعمش، وقد عنعنه، ولم يصرح فيه بالسماع، ولكن عنعنته هنا محتملة، فقد سمع الأعمش من سعيد بن جبير أحاديث[6]، ولا سيما وقد جاء عن ابن عباس من غير وجه[7].

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على المراد من فراغ قلب أم موسى - عليه السلام - في قوله، تعالى: {**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا**}، وقد ذكر ابن جرير الطبري أيضا هذا المعنى عن مجاهد، وقتادة، والضحاك، وغيرهم، وقال: "وقال آخرون: بل عنى أن فؤادها أصبح فارغا من الوحي الذي كان الله أوحاه إليها،، إذ أمرها أن تلقيه في اليمّ، فقال: {**وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ**}[8]، قال: فحزنت ونسيت عهد الله إليها، فقال الله، عز وجل: {**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا**} من وحينا الذي أوحيناه إليها".

ثم ذكر بأسانيده هذا المعنى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، والحسن البصري، ومحمد بن إسحاق، ثم قال:

---

(1) (1/ 156).

(2) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (6/ 12- 13).

(3) (6/ 223).

(4) (1/ 320).

(5) (ص 157).

(6) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (188- 189).

(7) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (19/ 527).

(8) القصص، من الآية: 7.

"وقال بعض أهل المعرفة بكلام العرب[1]: معنى ذلك: {**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا**} من الحزن، لعلمها بأنه لم يغرق، قال: وهو من قولهم: (دَمٌ فِرْغٌ)[2]، أي: لا قَوَدَ ولا دِيَة، وهذا قولٌ لا معنى له؛ لخلافه قولَ جميع أهل التأويل، وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندي - قول من قال: معناه: {**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا**} من كلّ شيء إلا من همّ موسى، وإنما قلنا: ذلك أولى الأقوال فيه بالصواب؛ لدلالة قوله: {**إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا**}، ولو كان عَنَى بذلك: فراغ قلبها من الوحي، لم يعقّب بقوله: {**إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ**}؛ لأنها إن كانت قاربت أن تبدي الوحي، فلم تكد أن تبديه إلا لكثرة ذكرها إياه، وولوعها به، ومحال أن تكون به ولعة إلا وهي ذاكرة، وإذا كان ذلك كذلك، بطل القول بأنها كانت فارغة القلب مما أوحي إليها..."[3].

قال الباحث: وهذا الذي صوّبه ابن جرير تابعه عليه القرطبي، ولم يذكر ابن كثير غيره، وقال القرطبي: "والذين قالوه أعلم بكتاب الله، عز وجل"[4].

---

[1] المراد بهذا البعض أبو عبيدة معمر بن المثني، وقوله هذا ذكره في (مجاز القرآن) (2/ 98).

[2] قال الزبيدي في (تاج العروس) (22/ 548، مادة: فرغ): "يُقَالُ: ذَهَبَ دَمُهُ فِرْغاً، بالكَسْرِ، ويُفْتَحُ، أَي: باطِلاً هَدَراً، لم يُطْلَبْ بِهِ".

[3] جامع البيان في تأويل القرآن (19/ 527- 529)، وينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (9/ 2946- 2947، الآثار رقم: 16705- 16717).

[4] الجامع لأحكام القرآن (13/ 255)، وينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 223).

الأثر السابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّازُ[1]، بِبَغْدَادَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: {**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ [وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ] وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**}[2].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

" بل طلحة ساقط".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الأثر بطلحة، وهو ابن عمرو الحضرمي المكي، وضعْفُه إجماع، وبعضهم تركه، وبعضهم ضعفه جدا[4]، وقال ابن عدي: "حدث عنه قوم ثقات، مثل عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، وجماعةٌ معهما بأحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "متروك".

♦ وأبو حذيفة هو موسى بن مسعود النَّهْدي، البصري، تكلم فيه غير واحد من الأئمة من جهة حفظه ولا سيّما في روايته عن الثوري، وهذا الأثر منها، وأخرج له البخاري في المتابعات لا في الأصول[7]؛ ولذلك قال

---

[1] هكذا في الأصل، وفي (السنن الكبرى) للبيهقي و(إتحاف المهرة)، كما سيأتي في التخريج: "البزّار" بالراء، وقال السمعاني في (الأنساب) (6/ 106) "الزَّزاز: بفتح الراء، وتشديد الزاي المفتوحة، والألف بين الزايين المعجمتين، هذه النسبة إلى الرزّ، وهو الأرز، وهو اسم لمن يبيع الرز"، ثم ذكر جمعا ممن ينسب إلى هذه النسبة، منهم محمد بن عمرو هذا، وهكذا نسبه الذهبي في (تاريخ الإسلام) (7/ 730)، و(سير أعلام النبلاء) (15/ 385).

[2] الأحزاب، من الآية: 6، وما بين المعكوفتين في هذه القراءة ليس من المصحف.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 450، رقم الأثر: 3556)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب النكاح - بابُ ما خُصَّ به مِنْ أنّ أزواجَه أُمّهاتُ المؤمنين، وأنه يَحْرُمُ نكاحُهُنّ مِنْ بَعْدِه على جميع العالَمين، 7/ 111، رقم الأثر: 13420).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 445، رقم الأثر: 8178)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل طلحة، هو ابن عمرو، ضعيف".

[4] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 21).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 174).

[6] (ص 283).

[7] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 329- 330).

الذهبي في (الكاشف)[1]: "صدوقٌ"، وزاد في (ميزان الاعتدال)[2]: "إن شاء الله، يَهِمُ"، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوقٌ، سيء الحفظ، وكان يصحّف".

♦ وباقي رجاله ثقات، عطاء هو ابن أبي رباح، ومحمد بن عمرو هو ابن البَخْتَري، أبو جعفر البغدادي، ترجمه الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]، و(سير أعلام النبلاء)[5].

هذا، وقد جاءت هذه القراءة عن غير ابن عباس من الصحابة، أخرجها ابن شَبّة في (تاريخ المدينة)[6]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُطَرِّفِ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ بَجَالَةَ، قَالَ: "مَرَّ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِغُلَامٍ مَعَهُ مُصْحَفٌ، وَهُوَ يَقْرَأُ: {**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ** [**وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ**]}، فَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا غُلَامُ حُكَّهَا، فَقَالَ: هَذَا مُصْحَفُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَذَهَبَ إِلَى أُبَيٍّ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَنَادَى أُبَيٌّ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: أَنْ كَانَ يَشْغَلُنِي الْقُرْآنُ، وَكَانَ يَشْغَلُكَ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، فَمَضَى عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[7] - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[8] - من طريق سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ثنا سُفْيَانُ به، نحوه.

وتابع سفيان بنَ عيينة عبدُ الملك بن جريج، أخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[9]، وعنه إسحاق بن راهويه في (المسند) - كما في (إتحاف الخيرة المهرة)[10] للبوصيري، و(المطالب العالية)[11] لابن حجر العسقلاني - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ به، نحوه، وقال إسحاق في آخره: "وَشَغَلَكَ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ؛ إذ تَعْرِضُ رَحَاكَ عَلَى عُنُقِكَ بِبَابِ ابْنِ الْعَجْمَاءِ"، وترتيب القراءة عند إسحاق كرواية الحاكم، وقال البوصِيرِيُّ وابنُ حجر: "هذا إسناد صحيح على شرط البخاري".

قال الباحث: وبَجالة هو ابن عَبَدَةَ التميمي، العنبري، البصري، ثقة، أخرج له البخاري في (الصحيح)[12]، والباقي

---

(1) (2/ 308).

(2) (4/ 221).

(3) (ص 554).

(4) (7/ 730).

(5) (15/ 385- 386).

(6) (2/ 708).

(7) (كتاب النكاح - بابُ ما خُصَّ به مِنْ أنّ أزواجَهُ أمهاتُ المؤمنين، وأنه يَحْرُمُ نِكاحُهُنَّ مِنْ بَعْدِه على جميع العالَمين، 7/ 110- 111، رقم الأثر: 13419).

(8) (7/ 338- 339).

(9) (3/ 32، رقم الأثر: 2317).

(10) (6/ 254، رقم الأثر: 5787).

(11) (15/ 118، رقم الأثر: 3683).

(12) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (4/ 8- 9)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 120).

على شرطها.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا، وقد صحت القراءة عن أبي بن كعب.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

دَلَّ منطوق هذه القراءة الشاذة[1] في هذا الأثر على أن النبي ﷺ أبٌ للمؤمنين، كما دل عليه مفهوم قوله، تعالى: {**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**}، وهذه الأبوة من النبي ﷺ للمؤمنين أبوة دينية، وليست نسبية، مُتَعَلَّقُها التوقير والإعظام، كما أن أمومة أزواجه ﷺ لهم أمومة دينية، وليست نسبية[2].

قال الطاهر بن عاشور: "ومحملها أنها تفسير وإيضاح وإلا فقد أفاد قوله، تعالى: {**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**} أكثر من مفاد هذه القراءة"[3].

وقال البيضاوي: "النَّبِيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم في الأمور كلها؛ فإنه لا يأمرهم ولا يرضى منهم إلا بما فيه صلاحُهم ونجاحُهم بخلاف النفس، فلذلك أطلق، فيجب عليهم أن يكون أحب إليهم من أنفسهم، وأمره أنفذ عليهم من أمرها، وشفقتهم عليه أتم من شفقتهم عليها"[4].

ونظير هذه القراءة قوله - تعالى - عن لوط، عليه السلام: {**قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**}[5].

قال ليْثُ بن أبي سُلَيْم عن مجاهد: "لَمْ يَكُنَّ بَنَاتَهُ، وَلَكِنْ كُنَّ مِنْ أُمَّتِهِ، وَكُلُّ نَبِيٍّ أَبُو أُمَّتِهِ"[6].

---

[1] قال الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) (4/ 216): "ولا يجوز أن تُقْرَأَ (القراءة) بها؛ لأنها لَيْسَت في المصحف المجمع عليه".

[2] ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (6/ 232).

[3] التحرير والتنوير (21/ 269).

[4] أنوار التنزيل وأسرار التأويل (4/ 225).

[5] هود، من الآية: 72.

[6] ينظر: تفسير الثوري، سفيان الثوري (ص 131)، تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (6/ 2062، رقم الأثر: 11066).

الأثر الثامن:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُزَنِيُّ، أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ الْقُرَشِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**}[1]، قَالَ: "لَا تَدُقَّ الْمَسَامِيرَ وَتُوَسِّعِ [الحِلَقَ][2]؛ فَتَسْلُسَ، وَلَا تُغْلِظِ الْمَسَامِيرَ، وَتُضَيِّقِ الْحِلَقَ؛ فَتَنْفَصِمُ، وَاجْعَلْهُ قَدْرًا".

" هَذَا حَرْفٌ غَرِيبٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ مِمَّنْ لَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عبد الوهاب لم يُخرجاه؛ لضعفه".

تعليق الباحث:

أعلَّ الذهبي الأثر بعبد الله بن مجاهد؛ لضعفه، وهو شديد الضعف، أورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[4]، وقال: "قال النسائي، وغيره: متروك".

وقال الحاكم نفسه: "يروي عن أبيه أحاديث موضوعة"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "متروك، وقد كذّبه الثوري".

♦ وأبو محمد الْمُزَنِيُّ شيخ الحاكم هو أحمد بن عبد الله بن محمد المغفّلي، الهروي، وكان يلقب بـ(الباز الأبيض)، أحد الحفاظ والعلماء الكبار، وأكثر الحاكم من الرواية عنه، وروى عنه أبو العباس بن عُقدة، وهو من شيوخه، وأبو بكر بن إسحاق الصِّبْغي، وهو أكبر منه، وجماعة سواهم، وكان إمام أهل خراسان بلا مدافعة، ترجم له ابن

---

(1) سبأ، من الآية: 11.

(2) ما بين المعكوفتين زيادة ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، وهي ثابتة عند الواحدي، كما سيأتي في تخريج الأثر، ولكن بلفظ الإفراد: "الْحَلْقَةَ"، وقد جاءت عنده في الموضع الثاني بصيغة الجمع، كما رواها الحاكم، وجاءت فيه عند كمال الدين بن العديم بالإفراد!!

(3) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 459، رقم الأثر: 3583)،

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 24، رقم الأثر: 8819)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: وهو ضعيف".

وأخرجه الواحدي في (الوسيط تفسير القرآن المجيد) (3/ 488) من طريق أَحْمَدَ بْنِ نَجْدَةَ، فقال: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْقُرَشِيُّ، فِيمَا أَجَازَ لِي، أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ زَكَرِيَّا، أنا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ الْقُرَشِيُّ به.

ومن طريق الواحدي أخرجه كمال الدين بن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب) (7/ 3408).

(4) (2/ 413).

(5) المدخل إلى الصحيح (ص 173).

(6) (ص 368).

عساكر في (تاريخ دمشق)[1]، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2]، و(تاريخ الإسلام)[3]، ولم يُذكر بجرح ولا تعديل.

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات، وعامّتهم أعلام، وأحمد بن نجدة، هو ابن العريان، أبو الفضل الهروي، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[4]، و(تاريخ الإسلام)[5]، وقال في الثاني: "وكان ثقةً معمرا".

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على المراد بـ{السَّرْدِ} في الآية، وهو إحكام الصنعة في الدروع، والسَّرْدُ في أصل اللغة: يدلُّ على توالي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، يَتَّصِلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، ومنه قولهم: سَرَدَ فلانٌ الحديثَ، ومنه سُمّيت الدروع التي تتصل حِلَقُها بعضُها ببعض، ومنه قيل لصانع الدُّروعِ: (سَرَّادٌ)، ويُطلق السَّرْدُ على النسْج والحَزْز أيضًا، والْمِسْرَدُ: المِثْقب[6].

وقال أبو عبيدة: "يقال: دِرْعٌ مسرودة، أي: مسمورة الحِلَق"[7].

قال الباحث: وقول أبي عبيدة يدل على أنه يُطلق على المسامير أيضا، وقد روى عبد الرزاق في (التفسير)[8] هذا المعنى عن مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**}، قال: "الْمَسَامِيرُ الَّتِي فِي الدِّرْعِ".

ورواه عنه - أيضا - ابنُ جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[9] من وجه آخر بأبسط مما رواه عبد الرزاق، فقال: حدثنا بِشْرٌ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة {**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**}، قال: "كان يجعلها بغير نار، ولا يقرعها بحديد، ثم يَسْرُدها، والسَّرْد: المسامير التي في الحِلَق".

وروى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[10] عن عبد الرحمن بن زيد أن المراد بـ {**السَّرْدِ**} في الآية:

---

(1) (71/ 238- 240).

(2) (16/ 181- 184).

(3) (8/ 93).

(4) (13/ 571).

(5) (6/ 898).

(6) ينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة (ص 354)، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 157- 158، مادة: سرد)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ص 406، مادة: سرد).

(7) مجاز القرآن (2/ 143).

(8) (3/ 59، رقم الأثر: 2398).

(9) (20/ 360).

(10) (20/ 360).

حِلَقُ الدرع، فقال: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: {**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**}، قال: السَّرْد حِلَقُه، أي: قدّر تلك الحِلق، قال: وقال الشاعر[1]:

أجادَ المُسَدِّي سَرْدَهَا وَأَذَالَهَا

قال: يقول: وَسَّعَها، وأَجَاد حِلَقها".

وقال أبو حيان في معنى ما جاء عنه: "هو في قدر الحلقة، أي: لا تعملها صغيرة فتضعف، فلا يقوى الدرع على الدفاع، ولا كبيرة فيُنال لابسها من خلالها"[2].

وروى عبد الرزاق في (التفسير)[3] معنى ما جاء عن ابن عباس في هذا الأثر عن مَعْمَرٍ عَنْ قتادة - أيضا - فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**}، قَالَ: "لَا تُرِقَّ الْمَسَامِيرَ وَتُوَسِّعِ الْحَلْقَةَ؛ فَتَسْلَسَ، وَلَا تُغَلِّظِ الْمَسَامِيرَ وَتُضَيِّقِ الْحَلْقَةَ؛ فَتَنْفَصِمَ، وَاجْعَلْهُ قَدْراً".

ورواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4] بنحوه من طريقين عن مجاهد.

قال الباحث: وهذا المعنى عنهم يدل على أن السَّرْد يطلق على مسامير الدروع وعلى حِلَقِها معاً، أو على نسْجها، والأول هو الذي ذكره البخاري في (الصحيح)[5]، فقال: "{**وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ**} المَسَامِيرِ وَالحَلَقِ، وَلاَ يُدِقَّ المِسْمَارَ؛ فَيَتَسَلْسَلَ، وَلاَ يُغَلِّظْ فَيَفْصِمَ"، والثاني هو الذي مال إليه القرينان: محمد الأمين الشنقيطي، ومحمد الطاهر ابن عاشور[6].

---

[1] هو كثيّر عزة، كما في (لسان العرب) لابن منظور (11/ 261، مادة: ذيل)، وصدر البيت:
عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلاصٌ حَصِينَةٌ ... أجادَ المُسَدِّي

[2] البحر المحيط في التفسير (8/ 526).

[3] (3/ 59، رقم الأثر: 2399).

[4] (20/ 361).

[5] (كتاب تفسير القرآن - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {**وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا**}، 4/ 159).

[6] ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (4/ 233)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (22/ 157).

الأثر التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ فِي سَنَدِ مُسَدَّدِ بْنِ مُسَرْهَدٍ، أَنْبَأَ أَبُو الْمُثَنَّى عَنْ مُسَدَّدٍ، ثنا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو شُعَيْبٍ الصَّلْتُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[1]، حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ صُهْبَانَ الْحُدَّانِيُّ[2]، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**}[3]، فَقَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَمَّا السَّابِقُ، فَمَنْ مَضَى فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَهِدَ لَهُ بِالْحَيَاةِ وَالرِّزْقِ، وَأَمَّا الْمُقْتَصِدُ، فَمَنِ اتَّبَعَ آثَارَهُمْ فَعَمِلَ بِأَعْمَالِهِمْ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِمْ، وَأَمَّا الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، فَمِثْلِي وَمِثْلُكَ وَمَنِ اتَّبَعَنَا، وَكُلٌّ فِي الْجَنَّةِ".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[4].

تعليق الذهبي:

"الصَّلْتُ قال النسائي: ليس بثقة، وقال أحمد: ليس بالقوي".

تعليق الباحث:

الصَّلْت بن دينار هذا مشهور بكنيته، ويعرف بـ(أبو شُعَيْبٍ الْمَجْنُون)، وما نقله الذهبي فيه عن أحمد هي عبارة الجُوزَجاني[5]، وعنه نقلها الذهبي في (ميزان الاعتدال)[6]، وقال: "وكذا قال الدارقطني"، والمنقول عن أحمد أنه متروك الحديث قولا واحد، قال ابنه عبد الله: "سألت أبي عن الصلت بن دينار، فقال: ترك الناس حديثه، متروكٌ، ونهاني أن أكتب عن الصلت بن دينار شيئا من الحديث"[7]، وقال في موضع آخر: "سألت يحيى عن

---

(1) هكذا نسبه الحاكم، والصواب: "الصَّلْتُ بن دينار"، هكذا نسبه أبو داود الطيالسي، والطبراني، كما سيأتي في تخريج الحديث.

(2) في الأصل: "الحَرّاني"، وهو تصحيف، والْحُدَّانِيُّ بضم الحاء، والدال مشددة نسبةً إلى حُدّان، وهو من الأزد، وعامتهم بصريون.
ينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 83- 85).

(3) فاطر، الآية: 32.

(4) **تخريج الأثر:**
المستدرك على الصحيحين (2/ 462، رقم الأثر: 3593)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 421، رقم الأثر: 22552)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل الصلت ضعيف".
ومن طريق المعتمر بن سليمان أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (6/ 167، رقم الحديث: 6094)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثَعْلَبٌ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الدِّرْهَمِيُّ، قَالَ: نا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ به، نحوه.
وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عقبة بن صهبان إلا أبو شعيب الصلت بن دينار، تفرد به معتمر".
قال الباحث: لم يتفرد به المعتمر، وتابعه عليه أبو داود الطيالسي في (المسند) (3/ 92- 93، رقم الحديث: 1592)، فقال: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ أَبُو شُعَيْبٍ به دون قولها: "وَكُلٌّ فِي الْجَنَّةِ"، وقال فيه: "وَأَمَّا الْمُقْتَصِدُ فَمَنْ تَبِعَ أَثَرَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى لَحِقَ بِهِ".

(5) ينظر: أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجُوزَجاني (ص 207).

(6) (2/ 318).

(7) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 310 - رواية ابنه عبد الله).

الصلت بن دينار أبي شعيب، فقال: بصريٌ ليس بشيء، سألت أبي، فقال: متروك"[1]، وهكذا نقل عنه أبو طالب[2]، وهو ما نقله عنه الذهبي نفسه في (ميزان الاعتدال)[3]، وغيرِه، وهكذا قال عمرو بن علي الفلّاس: "متروك الحديث، يكثر الغلط"[4].

وليّنه أبو حاتم وأبو زرعة الرّازيّان[5]، وزاد الأول: "مضطرب الحديث، يكتب حديثه".

وقال أبو داود: "ضعيف"[6]، وهو رواية عن ابن معين[7].

وقال ابن حبان: "كان أبو شعيب ممن يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويُبغضُ عليَّ بن أبي طالب، وينالُ منه ومن أهل بيته على كثرة المناكير في روايته، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين"[8].

وقال ابن عدي: "ليس حديثه بالكثير، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الناس عليه"[9].

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[10]، وقال: "بصريٌ متروك".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "متروكٌ، ناصبيّ".

♦ وباقي رجال الحديث ثقات، وأبو الْمُثَنَّى هو معاذ بن الْمُثَنَّى بن معاذ بن معاذ العنبريّ، البصري، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[12]، وقال: "ثقةٌ متقن"، وفي(تاريخ الإسلام)[13]، وقال: "ثقةٌ جليل"، وشيخ الحاكم هو الصِّبْغي، الفقيه الشافعي، أحد الحفاظ، أكثر عنه الحاكم، وسبقت له أحاديث.

وهذا الأثر أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[14]، وحكم عليه بالبطلان!

---

(1) (3/ 7).

(2) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 438).

(3) (2/ 318).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 438).

(5) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 249، 327).

(7) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 125).

(8) المجروحين (1/ 375).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 128).

(10) (2/ 158).

(11) (ص 277).

(12) (13/ 527).

(13) (6/ 837).

(14) (7/ 226- 228، رقم الأثر: 3235).

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على بيان المراد من الأصناف الثلاثة في الآية، فالسابق من أدرك النبي ﷺ ومات قبله، فنال تزكية النبي ﷺ، وشهد له بالجنة، والمقتصد مَنْ لحقه من أصحابه على ما كان عليه في حياته ﷺ، والظالم لنفسه المقصِّرُ منهم عما كان عليه في حياته، فهي خاصة بمن كان زمن النبي ﷺ من الصحابة، وهذا المعنى على ضعفه من حيث الرواية، فهو مخالفٌ من حيث الدراية لعموم الآية الذي يتناول الأُمّة جميعا مع ما للصحابة عموما من السبق والصحبة والفضل، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1] عن ابن عباس، وابن مسعود من الصحابة، وعن كعب الأحبار، ومحمد بن الحنفية، وعكرمة، ومجاهد من التابعين ما يدل على هذا العموم، بل جاء عن النبي ﷺ ما يدل صريحا على ضعف هذا التفسير المروي عن أم المؤمنين عائشة ونكارته، وهو ما أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[2]، ومن طريقه الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[3]، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**لِكُلِّ قَرْنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ**".

وقال الذهبي: "حديث غريب جدا، وإسناده صالح".

وأورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[4]، وقال: "وهذا إسناد جيد ...".

وقد يشهد لمعنى ما روي عن عائشة أن الله - تعالى - بعد أن ذكر هذه الأصناف الثلاثة قال في الآية بعدها: {**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**}[5]، فهذه الآية تدل على أن الظالم لنفسه أيضا موعود بالجنة كقسيميه، ولكن هذه الدلالة على صحتها لا تستلزم أن الظالم لنفسه لا يناله العذاب مطلقا؛ ولذلك قال ابن جرير الطبري:

"فإن قال قائل: فإنَّ قوله: {**يَدْخُلُونَهَا**} إنما عنى به المقتصد والسابق! قيل له: وما برهانك على أن ذلك كذلك من خبر أو عقل؟ فإن قال: قيام الحجة أن الظالم من هذه الأمة سيدخل النار، ولو لم يدخل النار من هذه الأصناف الثلاثة أحد - وجب ألا يكون لأهل الإيمان وعيد؟ قيل: إنه ليس في الآية خبر أنهم لا يدخلون النار، وإنما فيها إخبار من الله - تعالى ذكره - أنهم يدخلون جنات عدن، وجائز أن يَدْخلَها الظالمُ لنفسه بعد عقوبة الله إياه على ذنوبه التي أصابها في الدنيا، وظلْمِه نفسَه فيها - بالنار أو بما شاء من عقابه، ثم يدخله الجنة، فيكون ممن عمه

---

[1] (20/ 465- 468).

[2] (1/ 8).

[3] (2/ 112).

[4] (5/ 7، رقم الحديث: 2001).

[5] فاطر، من الآية: 33.

خبر الله - جل ثناؤه - بقوله: {**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**}، وقد روي عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار، وإن كان في أسانيدها نظر مع دليل الكتاب على صحته على النحو الذي بينت"[1].

ثم ذكر في ذلك حديثين.

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي: "فكلهم اصطفاه الله - تعالى - لوِراثة هذا الكتاب، وإن تفاوتت مراتبهم، وتميزت أحوالهم، فلكل منهم قسط من وراثته، حتى الظالم لنفسه، فإن ما معه من أصل الإيمان، وعلوم الإيمان، وأعمال الإيمان - مِنْ وِراثة الكتاب؛ لأن المراد بوِراثة الكتاب: وِراثةُ علمه وعمله، ودراسة ألفاظه، واستخراج معانيه"[2].

قال الباحث: وذكر محمد الطاهر بن عاشور نحو هذا المعنى، ثم قال: "وقَدّم في التفصيل ذِكْرَ الظالم لنفسه؛ لدفع توهم حرمانه من الجنة، وتعجيلا لمسرته"[3].

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن (20/ 469- 470).

[2] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص 689).

[3] التحرير والتنوير (22/ 312).

الأثر العاشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، ثنا أَبُو حَفْصٍ عَامِرُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزَنِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَيَّارٍ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "لَمَّا قَالَ صَاحِبُ يَاسِينَ: {**يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**}[1]، قَالَ: خَنَقُوهُ؛ لَيَمُوتَ، فَالْتَفَتَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ: {**إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ**}[2]، أَيْ: فَاشْهَدُوا لِي".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"ابن إسحاق ضعيف".

تعليق الباحث:

عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن الحارث، أبو شيبة الواسطي، متفق على ضعفه، وبعضهم ضعفه جدا، قال أحمد ابن حنبل: "[ليس بشيء]، منكر الحديث"[4].

وقال ابن معين: "ضعيف، ليس بشيء"[5]، وقال مرةً أخرى: "متروك"[6].

وقال البخاري: "فيه نظر"[7].

وقال أبو حاتم الرازي: "هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به"[8].

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي: "ليس بقوي"[9].

---

[1] يس، من الآية: 20.

[2] يس، الآية: 25.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 466، رقم الأثر: 3605)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 261، رقم الأثر: 12706)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[4] التاريخ الكبير، البخاري (5/ 259)، التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 43)، الضعفاء الصغير، البخاري (ص 69)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 213)، والزيادة بين المعكوفتين له.

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 213).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 495).

[7] التاريخ الكبير، البخاري (5/ 259)، التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 43).

[8] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 213).

[9] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

قال الباحث: وضعّفه أيضا ابن سعد، وأبو داود، والفسوي، والنسائي، وغيرهم[1].

وقال ابن عدي: "وفي بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه"[2].

وفي إسناد هذا الأثر علة أخرى، وهي شيخ الحاكم محمد بن أحمد بن سعيد، قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]: "لا أعرفه لكن أتى بخبر باطل، هو آفته"، ثم ساقه.

وقال ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[4]: "وهذا الرجل ذكره الحاكم في (تاريخه) فقال: سمع أبا زرعة، وأبا حاتم، وابنَ وَارَة، وأقرانَهم، ثم ورد نيسابور سنة خمس وثمانين ومائتين، فسمع أبا عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، وأبا العباس بن حمزة الواعظ، وإسماعيل بن قتيبة، ونزل نيسابور إلى أن توفي بها، ولم يُنْكَر عليه إلا حديث واحد، جمع فيه بين أبي العباس بن حمزة ومحمد بن نعيم، وكان سنه يحتمل لُقِيَّ شيوخ الرَّيّ، توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاث مائة، وهو ابن ثمان وتسعين سنة.

قلت: وأورد عنه الحاكم الحديث الموقوف الذي أنكره عليه المؤلف"، يعني: الذهبي.

قال الباحث: ثم ذكر ابن حجر أن الدارقطني ضعّفه في (غرائب مالك)[5].

♦ والقاسم بن مالك المزني مختلَفٌ فيه، وقد احتج به الشيخان[6].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوقٌ، فيه لين".

♦ وعامر بن سعيد وثقه ابن معين[8]، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[9].

♦ وباقي رجاله ثقات، أبو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الكريم، هو الرازي قرين أبي حاتم الرازي، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة، أحد المُخَضْرمين، وهو وسيّار من رجال الشيخين.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

---

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 124).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 498).

(3) (3/ 457).

(4) (5/ 40).

(5) ينظر: لسان الميزان (5/ 51 - ترجمة: محمد بن أحمد بن مهران).

(6) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 298).

(7) (ص 451)، وينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 324)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 298).

(8) ينظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص 354- 355).

(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 322).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن قوله - تعالى - على لسان صاحب يَاسِينَ: {**إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ**}[1] خطاب منه للمرسَلين، وطلبٌ منه أن يسمعوه؛ ليشهدوا له بذلك عند الله، وقد حكاه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] عن جماعة لم يعيّنهم، وهو الذي ذكره الفرّاء، وابن قتيبة الدِّينَوَري في معنى الآية[3]، **وهو أحد القولين في الآية**، وأظهرهما في المعنى عند ابن كثير[4].

والثاني: ما رواه ابن جرير بإسناده عن محمد بن إسحاق فيما بلغه عن ابن عباس، وكعب الأحبار، ووهب بن منبّه أنه خطاب لقومه، يقول لهم: {**إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ**} الذي كفرتم به، {**فَاسْمَعُونِ**}، أي: فاسمعوا قولي.

قال الباحث: وهذا المعنى الذي ذكره ابن إسحاق عنهم في معنى الآية هو الذي ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى، فقال: "{**فَاسْمَعُونِ**} مجازها: اسمعوني، اسمعوا مني"[5]، وقد تابعه عليه الطاهر بن عاشور، فقال: "وجملة {**إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ**} واقعة موقع الغاية من الخطاب، والنتيجة من الدليل، وهذا إعلان لإيمانه، وتسجيل عليهم بأن الله هو ربهم لا تلك الأصنام، وأكّد الإعلان بتفريع {**فَاسْمَعُونِ**} استدعاءً لتحقيق إسماعهم، إنْ كانوا في غفلة"[6].

---

[1] يس، الآية: 25.

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (20/ 507).

[3] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء (2/ 374)، غريب القرآن، ابن قتيبة (ص 364).

[4] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (6/ 571).

[5] مجاز القرآن (2/ 160).

[6] التحرير والتنوير (22/ 369).

الفصل الخامس:
أحاديث الفَسْر وآثاره من الصافات إلى المسد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة.

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة.

الفصل الخامس: أحاديث الفَسْر وآثاره من الصافّات إلى المسد:

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة:

الحديث الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنَاهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"يعقوبُ ضعيفٌ، ولم يرو له مسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيحه هذا الحديث على شرط مسلم في أمرين:

الأول: يعقوب بن محمد لم يرو له مسلم، وهو كذلك.

الثاني: أنه ضعيف في نقد الذهبي، وهو مختلَفٌ فيه، فقد وثقه الحاكمُ، وغيرُه، وقواه أبو حاتم الرازي[2]، وأورده

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 468، رقم الحديث:3614)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 52، رقم الحديث: 1204)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ومن طريق الدوري أخرجه تمّام في (الفوائد) (2/ 22، رقم الحديث: 1022)،

وتابع يعقوبَ بن محمد الزهريَّ سليمانُ بن بلال في شيخ شيخه، أخرجه ابن خزيمة في (التوحيد) (2/ 524- 528، رقم الحديث: 51)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (17/ 332- 333)، وابن منده في (الإيمان) (2/ 715- 717، رقم الحديث: 712)، والأصبهاني في (الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة) (2/ 103- 106، رقم الحديث: 58) من طريق الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيّ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ به مطولا في حادثة الإسراء والمعراج، وزاد سليمان فيه: "**وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ، تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ، وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ**".

ومن طريق سليمان بن بلال أخرجه أيضا البخاري في (الصحيح) (كتاب المناقب - باب كان النبي ﷺ تنام عينه، ولا ينام قلبه، 4/ 191، رقم الحديث: 3570، كتاب التوحيد - باب قوله: {**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**} [النساء، من الآية: 164]، 9/ 149، رقم الحديث: 7517)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات، 1/ 148، رقم الحديث: 162)، ولكن لم يسق مسلمٌ لفظه.

[2] ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 445)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 214- 215)، سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديّين) للحاكم، أبو عبد الله الحاكم (ص 120)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 454)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 347- 348).

ابن حبان في (الثقات)[1].

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[2]، وقال: "قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة، وغيرُه، وهو الحق، ما هو بحجة".

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "صدوقٌ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء".

قال الباحث: وقد تابعه على روايته سليمان بن بلال في شيخ شيخه، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وعبد العزيز بن محمد هو الدَّراوَرْدِيّ، أخرج له مسلم، وقرَنه البخاري، وفيه كلام من جهة حفظه[4]؛ ولذلك قال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]: "صدوقٌ، غيرُهُ أقوى منه".

♦ وباقي رجاله ثقات.

ويشهد لهذا الحديث ما جاء صريحا من قوله ﷺ: "**إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ، وَلاَ يَنَامُ قَلْبِي**"، أخرجه الشيخان في (الصحيحين)[6] من حديث عائشة، وقد أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[7]، وغفل فيها عن متابعة سليمان بن بلال عند الشيخين وغيرهما، واكتفى في تصحيح الحديث بمجرد الشواهد، ومنها حديث عائشة!

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح بالمتابعة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لما له من تعلق برؤيا الأنبياء في منامهم، وأن أحوالهم فيه تختلف عن أحوال غيرهم، ومناسبته في سورة الصافات قوله، تعالى: {**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرى فِي الْمَنامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرى قالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ**}[8]، وقد أخرج البخاري في

---

(1) (9/ 284).

(2) (2/ 759).

(3) (ص 608).

(4) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (18/ 187- 195)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 633- 934).

(5) (2/ 399)، ومثله في ميزان الاعتدال (2/ 633).

(6) ينظر: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز = التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (5/ 2207- 2208)، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد عبد الباقي (1/ 142، رقم الحديث: 426).

(7) (7/ 1515- 1517، رقم الحديث: 3557).

(8) الآية: 102.

(الصحيح)[1] من طريق سُفْيَان (هو ابن عُيينة) عَنْ عَمْرٍو (هو ابن دينار)، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ المُنَادِي، فَآذَنَهُ بِالصَّلاَةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلاَةِ، فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ"، قُلْنَا لِعَمْرٍو[2]: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلاَ يَنَامُ قَلْبُهُ، قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رُؤْيَا الأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، ثُمَّ قَرَأَ: {**إِنِّي أَرَى فِي المَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ**}.

قال الباحث: وعُبَيْدُ بن عُمَيْرٍ من كبار التابعين، وقوله واستدلاله أخرجه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[3] من طريق سفيان به.

وقد جاء عن ابن عباس من قوله، أخرجه ابن مَنيع في (المسند)، كما في المطالب العالية)[4] لابن حجر العسقلاني، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حدثنا سُفْيَانَ (هو الثَّوْرِيُّ) عَنْ سِمَاكٍ عَنْ سعيد ابن جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "رؤيا الأنبياء حقٌّ".

ومن طريق أبي حمد - وهو محمد بن عبد الله الزُّبَيْرِيُّ - أخرجه ابن أبي عاصم في (السنة - ظلال الجنة)[5]، ولفظه: "كانت رؤيا الأنبياء وحْيا".

وقال الألباني: "إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وفي سماك - وهو ابن حرب - كلام يسير، وهو في روايته عن عكرمة خاصة أشد".

وأخرجه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)[6]، والطبراني في (المعجم الكبير)[7]، والحاكم في (المستدرك)[8] من طريق أخرى عن سُفْيَانَ به، ولفظ الطحاوي كما رواه ابن أبي عاصم، والباقي بنحوه.

وقال الحاكم: "هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، وعلّق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"!!

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم)[9] لابن كثير، فخالف في إسناده، وذكره مرفوعا، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الملك الكرندي، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ سِمَاكٍ به مرفوعا.

قال محمد ناصر الدين الألباني: "ورجاله ثقات غير أبي عبد الملك الكرندي، فلم أعرفه، ولا عرفت

---

(1) (كتاب الوضوء - بابُ التخفيف في الوضوء، 1/ 39- 40، رقم الحديث: 138، كتاب الصلاة - بابُ وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطُّهُور؟، وحضورهم الجماعةَ والعيدَيْنِ والجنائزَ، وصفوفِهم، 1/ 171، رقم الحديث: 859).

(2) قال ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) (1/ 239): "قوله: "قلنا" القائل سفيان".

(3) (21/ 75).

(4) (12/ 242، رقم الأثر: 2851).

(5) (1/ 202، رقم الأثر: 463).

(6) (14/ 465).

(7) (12/ 6، رقم الأثر: 12302).

(8) (2/ 468، رقم الأثر: 3613).

(9) (7/ 27- 28).

نسبته"[1].

وروى ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[2] نحوه عن قتادة، فقال: حدثنا بِشْرٌ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة: قوله: {**إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ**}، قال: "رؤيا الأنبياء حق، إذا رأوا في المنام شيئا فعلوه".

[1] ظلال الجنة في تخريج السنة (1/ 202).

[2] (21/ 75).

الحديث الثاني:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا عَائِذُ اللَّهِ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**قَالَ دَاوُدُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَبِّ أَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ، رَبِّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَأَهْلِي، وَمِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ**"، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ قَالَ: "**كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ**".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ "[1].

تعليق الذهبي:

"بل عبد الله بن يزيد الدمشقي هذا قال أحمد: أحاديثه موضوعة".

تعليق الباحث:

وهم الذهبي هنا في نقله عن أحمد، وإنما قال أحمد ذلك في عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، كما في (المغني في الضعفاء)[2]، و(ميزان الاعتدال)[3] للذهبي نفسه، وهو معدود في التابعين، وهذا اسمه عبد الله بن يزيد بن ربيعة، وقيل: عبد الله بن ربيعة بن يزيد، لم يرو عنه إلا محمد بن سعد على الصحيح[4]، وسكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[5]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وقال: "يعتبر حديثه ..."!

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "مجهول".

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 470، رقم الحديث: 3621)، وعنه البيهقي في (الدعوات الكبير) (1/ 364، رقم الحديث: 276).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 577، رقم الحديث: 16123)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير) (1/ 89، 5/ 229)، والترمذي في (السنن) (أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، بابٌ، 5/ 522، رقم الحديث: 3490)، والبزّار في (المسند = البحر الزخار) (10/ 28، رقم الحديث: 4089)، والدولابي في (الكنى والأسماء) (1/ 319، رقم الحديث: 565)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (33/ 381- 383) من طرق عن محمد بن فُضَيْلٍ به.

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"!

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ومحمد بن سعد روى عنه محمد بن فضيل أحاديث لم يشاركه فيها غيره إلا أنا لم نحفظ أحاديثه عن غيره، فذكرناها وبينا ما فيها من علة".

[2] (1/ 363).

[3] (2/ 526)

[4] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (14/ 489- 491).

[5] (5/ 229).

[6] (5/ 202).

[7] (7/ 57).

[8] (ص 302).

♦ ومحمد بن سعد هو الأنصاري الشامي، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوق".

♦ وأحمد بن عبد الجبّار، هو العُطاردي، أبو عمر الكوفي، وهو ضعيف، لكنه متابع في هذا الحديث، قال الحاكم نفسه: "ليس بالقوي عندهم"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح"، يعني: سيرة محمد بن إسحاق[4].

♦ ومحمد بن فضيل، وأبو إدريس الخولاني من رجال الشيخين، وشيخ الحاكم هو الأصم، أحد الأئمة المحدثين الثقات، أكثر الحاكم من الرواية عنه، وقد سبق له غير هذا الحديث.

وقد ثبتت الجملة الأخيرة عند مسلم في (الصحيح)[5] من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفيه أن النبي ﷺ قال له: "**فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ**".

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[6]، وحكم عليه بالضعف.

الحكم على الحديث:

ضعيف إلا الجملة الأخيرة منه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة ص، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ**}[7]، فقوله، تعالى: {**ذَا الْأَيْدِ**}، يعني: ذا القوة، وقد جاء عن مجاهد، وقتادة، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدّي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم من التابعين أنها القوة في العبادة، وزاد قتادة: الفقه في الإسلام[8]، يريد القوة في العلم والعمل معا، وقرأ ابن زيد: {**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**}[9].

وقال ابن جرير الطبري: "ويعني بقوله: {**ذَا الْأَيْدِ**}: ذا القوّة والبطش الشديد في ذات الله، والصبرِ على

---

[1] (ص 480).

[2] تهذيب الكمال، المزي (1/ 380).

[3] (ص 81).

[4] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 19).

[5] (كتاب الصيام - باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العيدين والتشريق، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم، 2/ 813، رقم الحديث: 1159)، وهو عند البخاري أيضا في (الصحيح) لكن دون التعليل الذي هو محل الشاهد من الحديث، ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (3/ 426- 430، رقم الحديث: 2928).

[6] (3/ 256- 257، رقم الحديث: 1125).

[7] الآية: 17.

[8] ينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 111، رقم الأثر: 25/ 81)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (21/ 166- 168)

[9] الذاريات، من الآية: 47.

طاعته"[1].

قال الباحث: وقد جاء في تمام الحديث السابق عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: "**كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلاَ يَفِرُّ إِذَا لاَقَى**".

وفي رواية من حديثه: "**أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَأَحَبُّ الصَّلاَةِ إِلَى اللَّهِ صَلاَةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ**".

وقال جمال الدين القاسمي: "{**ذَا الْأَيْدِ**}، أي: القوة. أي: الاجتهاد في أداء الأمانة، والتشدّد في القيام بالدعوة، ومجانبةُ إظهار الضعف والوهن"[2].

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن (21/ 166).

[2] محاسن التأويل (8/ 245)، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (4/ 496).

الحديث الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى مَذْهَبِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَئِمَّتِنَا، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"بل أُجْمِعَ على ضعفه".

تعليق الباحث:

يريد الذهبي بالضعف المجمع عليه ضعف إسناده، ومراده منه: عبدُ الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، فقد أجمعوا على ضعْفه، وضعّفه جمعٌ جدا، بل طعن فيه يحيى بن سعيد القطان طعنا شديد، فاتهمه بالكذب[2].

قال أحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس: "منكر الحديث، متروك الحديث"[3]، وقال أحمد في أخرى: "ليس هو بذاك، وقد روى عنه سفيان"[4]، وقال في ثالثة: "ضعيف"[5].

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 277، رقم الحديث: 3644)، وعنه البيهقي في شعب الإيمان (3/ 548، رقم الحديث: 2094).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 695، رقم الحديث: 18511)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان) (3/ 546، رقم الحديث: 2093)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (8/ 76- 77) من وجهين آخرين عن عبد الله بن سعيد الْمَقْبُرِيُّ عن أبيه به.

وهو عند ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب فضائل القرآن - ما جاء في إعراب القرآن، 6/ 116، رقم الحديث: 29912)، من وجه آخر عن عبد الله بن سعيد، وفيه اختلاف عليه، فقال ابن أبي شيبة: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ جَدِّهِ به.

وعن ابن أبي شيبة من هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في (المسند) (11/ 436، رقم الحديث: 6560)، وابن إدريس هو عبد الله بن إدريس الأوْديّ، أبو محمد الكوفي.

وأخرجه أحمد بن مَنيع في (المسند) -كما في (المطالب العالية) لابن حجر العسقلاني (14/ 417، رقم الحديث: 3508) - عن أبي معاوية، كما رواه الحاكم، ولكن شك في إسناده، فقال: حدثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قال الباحث: وهذا اختلاف آخر على عبد الله بن سعيد، وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير.

وأخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان) (3/ 548، رقم الحديث: 2095) من وجه خامس عن عبد الله بن سعيد، وفيه زيادة، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْقَاضِي، قَالَا: حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ بْنِ هَارُونَ السَّمَرِيُّ، حدثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ، أَخْبَرَنِي مُعَارِكُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ به، ولفظه: "**أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ، وَغَرَائِبُهُ فَرَائِضُهُ وَحُدُودُهُ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: حَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ، فَاعْمَلُوا بِالْحَلَالِ، وَاجْتَنِبُوا الْحَرَامَ، وَاتَّبِعُوا الْمُحْكَمَ، وَآمِنُوا بِالْمُتَشَابِهِ، وَاعْتَبِرُوا بِالْأَمْثَالِ**".

[2] ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 104- 105).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 71).

[4] الجامع في العلل، أحمد بن حنبل (1/ 83 - رواية المرّوذي وغيره).

[5] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3/ 285 - رواية ابنه عبد الله).

وقال يحيى بن معين في رواية: "لا يكتب حديثه"[1]، وقال في أخرى: "ليس بشيء"[2]، وقال في ثالثة: "ضعيف"[3]، وقال في رابعة: "ليس بثقة"[4].

وقال علي بن المديني: "لم يكن بشيء"[5].

وقال البخاري: "تَرَكُوهُ"[6]، وقال في موضع آخر: "لا يصح حديثه"[7].

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بقوي"[8].

وقال أبو زرعة الرازي: "ضعيف الحديث، ليس يوقف منه على شيء"[9].

وقال النسائي، والدارقطني: "متروك الحديث"[10].

وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار، ويهم في الآثار، حتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها"[11].

وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه الضعف عليه بيّن"[12].

وقال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب الحديث"[13].

وضعفه أبو داود، وأبو يحيى الساجي، وغيرهما[14].

وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[15]: "تركوه"، وقال في (الكاشف)[16]: "واه"، وقال في (ميزان الاعتدال)[17]: "واهٍ بمرة".

---

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 261).
(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 71).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 268).
(5) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 139).
(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 261).
(7) التاريخ الكبير (7/ 187).
(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 71).
(9) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(10) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 64)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (2/ 159).
(11) المجروحين (2/ 9).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 271).
(13) تهذيب الكمال، المزي (15/ 33).
(14) ينظر: تهذيب التهيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 209).
(15) (1/ 340).
(16) (1/ 558).
(17) (2/ 429).

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]، فقال: "متروك".

قال الباحث: ومما يدل على وهائه اختلاف الثقات عليه في هذا الحديث، كما سبق في تخريج الحديث، فمرة يرويه عن أبيه، ومرة عن جده، ومرة على الشك، وقد شرح الدارقطني هذا الاختلاف، وفصّله في كتابه (العلل)[2]، وقال: "والاختلاف من عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو ضعيفٌ ذاهِبٌ".

♦ وباقي رجاله كلهم ثقات، وعامتهم أئمة أعلام، وإسحاق بن سعد بن الحسن لم يرو عنه الحاكم إلا حديثين، هذا أحدهما، والآخر في (كتاب البر والصلة) عن جده أيضا.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[3]، وقال: "ضعيف جدا".

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة فصلت، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**}[4]، والمراد من الحديث معرفة معاني القرآن من كلام العرب؛ لكونه نزل بلغتهم، وقد استفاض عن الصحابة - وهم العرب الأقحاح - وعن التابعين - وفيهم من هو كذلك - الاستشهاد على معاني غريب القرآن من كلام العرب، شعرا كان أو نثرا، وليس المراد بالإعراب في الحديث الإعراب المصطلح عليه عند النحاة[5].

---

[1] (ص 306).

[2] (10/ 365- 366).

[3] (3/ 522 - 524، الأحاديث رقم: 1345، 1346).

[4] الآية: 3.

[5] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (2/ 3 وما بعدها)، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي (ص 53- 54).

الحديث الرابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ أَبُو الْمُنْذِرِ، ثنا كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ وَاقِفًا بِعَرَفَاتٍ، فَنَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ حِينَ تَدَلَّتْ مِثْلَ التُّرْسِ لِلْغُرُوبِ، فَبَكَى، وَاشْتَدَّ بُكَاؤُهُ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**} إِلَى {**الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ**}[1]، فَقَالَ لَهُ عَبْدُهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَدْ وَقَفْتُ مَعَكَ مِرَارًا لَمْ تَصْنَعْ هَذَا، فَقَالَ: ذَكَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَكَانِي هَذَا، فَقَالَ: "**أَيُّهَا النَّاسُ، لَمْ يَبْقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ فِيمَا مَضَى إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنْهُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"كثير بن زيد ضعفه النسائي، ومشّاه غيره".

تعليق الباحث:

كثير بن زيد أكثر الأئمة على تليينه[3]، ووثقه يحيى بن معين في رواية[4]، وقال في أخرى: " ليس به بأس"[5]، وقال في ثالثة: "ضعيف"[6]، وقال في رابعة: "ليس بذاك القوى"[7]، وفي خامسة: "صالح"[8]، وهذه الروايات المختلفة في ظاهرها عن ابن معين قد يفسر بعضها بعضا، وقد وثقه أيضا ابن عمّار الموصلي[9]،

---

[1] الشورى، الآيات: 17- 19.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 481، رقم الحديث: 3656).

وأخرجه أحمد في (المسند) (10/ 313- 314، رقم الحديث: 6173) عن إسماعيل، فقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي كَثِيرٌ به.

وخالف إسماعيلَ بنَ عمر ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، فذكر رجلا مبهما بين ابن حنطب وابن عمر، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (كتاب الأمثال في الحديث النبوي) (ص 331- 332)، فقال: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، ثَنَا ابْنُ كَاسِبٍ، ثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ به، مختصرا.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 684- 685 رقم الحديث: 10233)، وعزاه لأحمد والحاكم.

[3] ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 95)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 150- 151)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 204- 207)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 370).

[4] ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 204).

[5] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[6] تاريخ ابن معين، الدوري (1/ 70)

[7] التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة (2/ 335- 336)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 151).

[8] تهذيب الكمال، المزي (24/ 115).

[9] ينظر: تهذيب الكمال، المزة (24/ 115).

وابن عمار الموصلي هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار، الإمام، الحافظ، الحجة، ولد بعد سنة (160) هجرية، وسمع من ابن عيينة، =

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوقٌ، يخطئ".

وفي الحديث علة أخرى، وهي الانقطاع بين المطلب بن عبد لله بن حنطب - وهو أحد الثقات - وعبد الله بن عمر، قال البخاري: "ولا أعرف للمطلب بن عبد الله بن حنطب سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: "عامة حديثه مراسيل، لم يدرك أحدا من أصحاب النبي ﷺ إلا سهلَ بنَ سعد، وأنسا، وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريبا منهم"[4].

وقال أيضا: "ورَوَى عن ابن عباس وابن عمر، لا ندري سمع منهما أم لا؟"[5].

قال الباحث: وجزم ابنه عبد الرحمن في (الجرح والتعديل)[6] بأن روايته عنهما مرسلة، ويؤيد عدمَ سماعه هذا الحديث من ابن عمر روايةُ ابن أبي فُدَيْك (محمد بن إسماعيل بن مسلم) عن كثير بن زيد، كما سبق في تخريج الحديث، وفيها ذكر الواسطة المبهمة بينهما، وابنُ أبي فُدَيْك أحد الثقات لكن الراوي عنه، وهو ابن كاسب، واسمه يعقوب بن حُميد فيه كلام من جهة حفظه؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوقٌ، ربّما وهم".

♦ وإسماعيل بن عمر أحد الثقات، وأخرج له مسلم في (الصحيح)، ومَنْ دونه مثله في التوثيق، وشيخ الحاكم هو المعروف بـ(ابن دُحَيْم).

وللحديث شواهد يتقوى بها، وهي كالآتي:

الأول: من حديث ابن عمر أيضا، أخرجه أحمد في (المسند)[8]، فقال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالشَّمْسُ عَلَى قُعَيْقِعَانَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ: "**مَا أَعْمَارُكُمْ فِي أَعْمَارِ مَنْ مَضَى إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ فِيمَا مَضَى مِنْهُ**".

= وأبي معاوية، ووكيع، وطبقتهم، وحدث عنه النسائي، وأبو يعلى الموصلي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وآخرون، توفي سنة (242)، هجرية.

قال الذهبي: "وَلَهُ كِتَابٌ جَلِيْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَالعِلَلِ".

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (11/ 469- 470).

[1] (7/ 354).

[2] (ص 459).

[3] السنن، الترمذي (5/ 179).

[4] المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 210).

[5] المصدر نفسه (ص 209).

[6] (8/ 359).

[7] (ص 607).

[8] (10/ 177، رقم الحديث: 5966).

ومن طريق الفضل بن دُكَيْنٍ أخرجه الفاكهي في (أخبار مكة)[1]، والطبراني في (المعجم الكبير)[2]، وابن جرير الطبري في (تاريخ الرسل والملوك)[3].

ورجال إسناده رجال الشيخين غير شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، وقد أخرج له البخاري في المعلقات، ومسلم في المتابعات، والكلام فيه طويل الذيل[4]، ولخص ابن حجر العسقلاني حاله في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق، يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

قال الباحث: وقد حسّن ابن كثير في (البداية والنهاية)[6] إسناد حديثه هذا، فقال: "وهذا إسناد حسن، لا بأس به".

الثاني: من حديث أنس، أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار)[7]، وابن جرير الطبري في (تاريخ الرسل والملوك)[8]، وضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة)[9] من طرق عن خَلَفِ بنِ موسى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ أَصْحَابَهُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أن تغرب، فلم يبق منها إلاَّ شيءٌ يَسِيرٌ، فَقَالَ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فِيمَا مَضَى مِنْهَا إِلاَّ كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنْهُ**"، وَمَا نَرَى مِنَ الشَّمْسِ إلاَّ يَسِيرًا.

وخلف بن موسى، هو ابن خلف العمّي، وثقه العجْلي[10]، وسكت عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[11]، والذهبي في (تاريخ الإسلام)[12].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[13]، وقال: "ربما أخطأ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[14]: "صدوقٌ، يخطىء".

وأبوه موسى فيه كلام أيضا، وقد وثقه العِجْليُّ، وغيرُه، واستشهد به البخاري، فخرّج له في المعلقات[15]،

---

[1] (4/ 140، رقم الحديث: 2498).

[2] (12/ 412، رقم الحديث: 13519).

[3] (1/ 11).

[4] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 270- 274)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 200- 217).

[5] (266).

[6] (19/ 291).

[7] (13/ 462، رقم الحديث: 7242).

[8] (1/ 11- 12).

[9] (7/ 121، رقم الحديث: 2549).

[10] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 336).

[11] (3/ 372).

[12] (5/ 564)

[13] (8/ 227).

[14] (ص 194).

[15] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 336)، المجروحين، ابن حبان (2/ 240)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 203- 204)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 304).

ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1] بقوله: "صدوقٌ عابد، له أوهام".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[2]: "رواه البزار من طريق خلف بن موسى عن أبيه، وقد وُثِّقا، وبقية رجاله رجال الصحيح".

الثالث: من حديث أبي هريرة، أخرجه البزّار في (المسند = البحر الزخار)[3]، فقال: حدثنا أبو غسان روح بن حاتم، حدثنا عَبْد الله بن غالب، حدثنا هشام بن عَبْد الرَّحْمن عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صالحٍ عَنْ أَبِي هريرة، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ونظر إلى الشمس عند غروبها على أطراف سعف النخل، فقال: "**ما بقي من يومكم فيما مضى منه**؟"، قال: قلنا: يا رسول الله، ما بقي؟ قال: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فيما مضى إلا مثل ما بقي من يومكم فيما مضى منه**".

وقال البزار، وقد ساق حديثين آخرَيْن بالإسناد نفسه: "وأحاديث هشام بن عبد الرحمن هذه الثلاثة لا نعلم أحدا شاركه فيها عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، رضي الله عنه، وعبد الله بن غالب هذا فرجل ليس به بأس، وهشام لا نعلم حدث عنه إلا عبد الله بن غالب".

وقال الهيثمي: رواه البزار، وفيه هشام بن عبد الرحمن، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات"[4].

قال الباحث: هشام هذا ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[5]، فقال: "الكوفي، عن الأعمش، روى عنه عبد الله بن غالب العَبَّادانِيُّ"، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

الحكم على الحديث:

حسن بشواهده.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لما فيه من بيان مقدار الوقت المتبقي على قيام الساعة بعد مبعث النبي ﷺ، وهذا بالنظر إلى أول الدنيا إلى آخرها، وهو زمن يسير جدا مثل ما بقي للشمس، وهي كالقرص، تتدلى للغروب، ولكن لا يعلم مقدار ما مضى من الدنيا إلا الله، وعليه فلا يعلم مقدار ما بقي منها إلا الله، وقد استأثر الله - تعالى - بعلمها على وجه التحديد، ولكن جعل لها شروطا وعلامات تدل على قربها[6].

وقد أخرج البخاري في (الصحيح)[7] من حديث ابن عُمَرَ أيضا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه

---

[1] (ص 550).

[2] (10/ 311، رقم الحديث: 18222).

[3] (16/ 162، رقم الحديث: 9270).

[4] مجمع الزوائد (10/ 311، رقم الحديث: 18223).

[5] (8/ 199).

[6] ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير (19/ 292- 293).

[7] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (2/ 269- 270، رقم الحديث: 1412).

قَالَ: "**إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ خَلاَ مِنَ الأُمَمِ** (وفي رواية له: **إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ**)، **كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ**"، وهذا التقدير في هذا الحديث إنما هو بالنظر إلى الوقت الذي عاشته أمة اليهود وأمة النصارى قبل هذه الأمة، كما يشير إليه تمام الحديث، وفيه: "**وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً، قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لاَ، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضْلِي أُعْطِيهِ مَنْ شِئْتُ**".

فهذه النسبة بين أمّة الإسلام وأمّتَيْ اليهود والنصارى أوسع في الوعاء الزمني لهذه الأمة من النسبة التي جاءت في حديثِ ابن عمر الآخر الذي ذكره الحاكم وما جاء في معناه[1]، وعليه، فلا يصح أن يكون أحدهما شاهدا للآخر، كما ذهب إليه المعلّقون على (مسند أحمد بن حنبل)[2]؛ وذلك لاختلافهما في المعنى!!

---

[1] ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي (4/ 333- 339).

[2] (10/ 177).

الحديث الخامس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّكُونِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَامِرِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّارِمِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ**}[1]، فَقَالَ: "**النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَاهَا مَا يُوعَدُونَ، وَأَنَا أَمَانٌ لِأَصْحَابِي مَا كُنْتُ، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَاهُمْ مَا يُوعَدُونَ، وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي أَتَاهُمْ مَا يُوعَدُونَ**".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

---

[1] الزخرف، من الآية: 61.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 486، رقم الحديث: 3676)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 559، رقم الحديث: 3739)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "وقال الذهبي: عُبَيد متروك، وهو آفة الخبر".

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب معرفة الصحابة - ذِكْرُ مَنَاقِبِ الْمُنْكَدِرِ بن عبد الله أَبِي محمد الْقُرَشِيّ، 3/ 517، رقم الحديث: 5926) من وجه آخر عن محمد بن سُوقة بنحوه، وفيه اختلاف عليه في شيخه وصحابيّه، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي بِهَمْدَانَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْبَشْكُرِيُّ، ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُرَنِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَقَدْ أَخَّرَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ هُنَيْهَةٌ - أَوْ سَاعَةٌ -، وَالنَّاسُ يَنْتَظِرُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: "**مَا تَنْتَظِرُونَ؟**"، فَقَالُوا: نَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: "**إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا**"، ثُمَّ قَالَ: "**أَمَا إِنَّهَا صَلَاةٌ لَمْ يُصَلِّهَا أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ**"، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «**النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِنْ طُمِسَتِ النُّجُومُ أَتَى [أهل] السَّمَاءَ مَا يُوعَدُونَ، وَأَنَا أَمَانٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا قُبِضْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**".

وأخرجه ابن قانع في (معجم الصحابة) (3/ 120)، والطبراني في (المعجم الصغير) (2/ 166، رقم الحديث: 967)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (3/ 281) من طريق حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْمِهْرِقَانِيِّ، الرَّازِيِّ، قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ به، نحوه، وفيه: "**وَأَصْحَابِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ، أَقِمْ يَا بِلَالُ**" بدل قوله: "**وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**"! والزيادة بين المعكوفتين لهم.

وقال الطبراني: "لَمْ يَرْوِهِ عَنِ ابْنِ سُوقَةَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، تَفَرَّدَ بِهِ الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ".

قال الباحث: وفيه اختلاف آخر على ابن سُوقة، فقال الصَّبَّاحُ بْنُ مُحَارِبٍ، والْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ كلاهما: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: "**النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، [وَأَنَا أَمَانٌ لِأَصْحَابِي]، وَأَصْحَابِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي**"، أخرجه عنهما الطبراني في (المعجم الأوسط) (4/ 237، رقم الحديث: 4074، 6/ 7، رقم الحديث: 6687) من طريقين، وما بين المعكوفتين للقاسم.

وفيه اختلاف ثالث على ابن سُوقة، فقال مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ التَّيْمِيُّ، الكوفيُّ، الضَّرِيرُ: حدّثنا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وفيه أن النبي ﷺ خَرَجَ لصلاة العشاء، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: "**النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَنَا أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**"، أخرجه أبو نُعَيْم الأصبهاني في (معرفة الصحابة) (1/ 16، رقم الحديث: 41).

وخالف محمدَ بنَ خلف أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، وغيرهم، فروَوْه عن حُسين بن عليّ عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ به، وعن الثلاثة المذكورين أخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب فضائل الصحاب - بَابُ بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَمَانٌ لِأَصْحَابِهِ، وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمَانٌ لِلْأُمَّةِ، 4/ 1961، رقم الحديث: 2531)، وهذا لفظه: قَالَ: صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ، قَالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: "**مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا؟**"، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ، قَالَ: "**أَحْسَنْتُمْ أَوْ أَصَبْتُمْ**"، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَانَ كَثِيرًا مِمَّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: "**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**".

تعليق الذهبي:

"أظنه موضوعا، [عُبَيد متروك، وهو آفة الخبر][1]".

تعليق الباحث:

يريد الذهبي بالوضع في هذا الحديث وضع إسناده وإلا فقد رواه الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُرَنِيُّ من وجه آخر عن محمد بن سوقة، كما سبق في تخريج الحديث، وسبق ذكر الاختلاف عليه في إسناده ومتنه، والمتهم في هذا الحديث عند الذهبي عُبَيْدُ بن كثير، أبو سعيد التمار، العامري، الكوفي، وهو متروك، كما قال الذهبي، وقد نقل الحاكم نفسه عن الدارقطني أنه قال: "متروك"[2]، وكذلك قال أبو الفتح الأزدي[3].

وقال ابن حبان: "روى عن الحسن بن الفرات وعن ابنه زياد بن الحسن عن أبان بن تغلب نسخة مقلوبة، ليس يحفظ من حديث أبان، أُدخلت عليه فحدث بها، ولم يرجع حيث بُين له؛ فاستحق ترك الاحتجاج به".

قال الباحث: وهذا التعليل من ابن حبان يبين أن مراد الذهبي من وضعه: احتمال أن يكون الحديث مما أُدخل على عُبيد لا أن يكون تعمّده!

♦ ويحيى بن محمد بن عبد الله الدارمي لم أقف على من ذكره[4]، فهو مجهول، وقد يكون هو آفة الحديث.

♦ وشيخ الحاكم الحسن بن محمد السَّكُونِيُّ روى عنه الحاكم في مواضع من (المستدرك)، ووصفه في أحدها بقوله: "الثقة المأمون"[5]، وضعفه الدارقطني، كما في (ذيل ميزان الاعتدال)[6] لزين الدين العراقي، وعنه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[7]، وهذا الاختلاف بين الحاكم وشيخه الدارقطني، يُقدَّم فيه قولُ الدارقطني؛ لأنه أعلم من الحاكم، كما قال الوادعي[8]، فقوله أرجح، وإن جاء تضعيفه مجملا، وقد يؤخذ من مجموع القولين أنه صدوق[9].

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام.

قال الباحث: وكل الروايات عن ابن سوقة في هذا الحديث فيها ضعف[10]، وقد اخْتُلِفَ عليه فيها اختلافا

---

[1] ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو ثابت في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 536، رقم الحديث:3716)، وقد سبق عن ابن حجر العسقلاني أنه نقله في (إتحاف المهرة) عن الذهبي.

[2] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الحاكم (ص 131).

[3] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 22- 23).

[4] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (2/ 380- 381).

[5] ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 142، رقم الحديث: 4651).

[6] (ص 80).

[7] (2/ 251- 252).

[8] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 311- 312).

[9] ينظر: الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 420- 421).

[10] ينظر: العلل، الدارقطني (14/ 70).

شديدا، وأرجحها روايةُ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَارِبٍ والقاسمِ بن غُضْنٍ عنه، وفيها انقطاع بين ابن أبي طلحة وعبد الله ابن عباس.

الحكم على الحديث:

إسناده ملفّق، وقد صح متنه من حديث أبي موسى الأشعري دون تلاوةِ الآية وذِكْرِ آل البيت.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ذكر بعض مظاهر الساعة وأهوالها، وهو ذهاب السماء إذا ذهبت نجومها وانتثرت، وذلك بانشقاقها وطيها، وهو مما أخبر به القرآن الكريم، كما أخبر بغير ذلك من الأهوال والأحوال، كما قال، تعالى: {**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ**}، وهذا على أن المراد بالضمير في الآية القرآنُ، كما جاء عن قتادة، وحكاه قتادة أيضا عن أناسٍ أنهم كانوا يقولون ذلك، ذكر ذلك عنه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1] بإسنادين صحيحين.

وجاء عن ابن عباس من الصحابة، وعن الحسن البصري، ومجاهد، وأبي مالك[2]، وقتادة أيضا، والسُّديّ، والضحاك بن مزاحم، وعبد الرحمن بن زيد من التابعين، أن الضمير عائد إلى عيسى، عليه السلام، والمراد نزوله من السماء قبل يوم القيامة، ذكر ذلك عنهم ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[3].

قال الزمخشري: "سَمّى الشرط عِلْما؛ لحصول العلم به"[4].

قال الباحث: وروي عن ابن عباس، وأبي هريرة، وقتادة الضحاك أنهم قرأوا قوله، تعالى: {**لَعِلْمٌ**}، بفتح العين واللام[5].

وذهب محمد بن إسحاق إلى أن المراد من الآية: أن إحياءَ عيسى الموتى دليلٌ على الساعة وبعث الموتى[6].

قال ابن كثير: "وفي هذا نَظَرٌ"[7]، وصحح ما جاء عن ابن عباس ومن معه من أن المراد بالآية نزول عيسى قبل يوم القيامة؛ لدلالة السياق عليه مع ما جاء فيها من قراءة الفتح.

---

[1] (21/ 633)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 172، رقم الأثر: 2778).

[2] هو أبو مالك الغفاري، الكوفي، اشتهر بكنيته، واسمه غَزوان، روى عن ابن عباس، وعمار بن ياسر، وعبد الرحمن بن أبزَى، وغيرهم، وروى عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وحُصَيْن بن عبد الرحمن، وسلمة بن كُهَيْل، وغيرهم، وثقه ابن معين، وغيره، وقد اشتهر بالتفسير أكثر من غيره؛ ولذلك قال ابن سعد: "صاحب التفسير، وكان قليل الحديث".
ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (6/ 299)، تهذيب الكمال، المزي (23/ 100- 101).

[3] (21/ 631- 632).

[4] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (4/ 261).

[5] ينظر: كتاب فيه لغات القرآن، الفراء (ص 129)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (21/ 633)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (7/ 219)،

[6] ينظر: النكت والعيون، الماوردي (5/ 235).

[7] تفسير القرآن العظيم (7/ 236).

قال الباحث: وهذا الذي صححه ابن كثير مع ما جاء فيه عن السلف - استبعده الطاهر ابن عاشور، واستظهر ما جاء عن قتادة ومَنْ حكاه قتادة عنهم - مِنْ أن الضمير في الآية عائد إلى القرآن، وجعل الآية معطوفة على قوله، تعالى: {**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ**}[1]، وأن ما بينهما استطرادات واعتراضات اقتضتها المناسبة، قال: "ويبينه قوله بعده: {**هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ**}[2]، على أن ورود مثل هذا الضمير في القرآن مرادا به القرآنُ كثيرٌ معلوم من غير مَعَادٍ، فَضْلًا على وجود مَعَادِهِ"[3].

---

[1] الزخرف، من الآية: 44.

[2] الزخرف، من الآية: 61.

[3] 25/ 243).

الحديث السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الدَّهْرَ هُوَ الَّذِي يُهْلِكُنَا، هُوَ الَّذِي يُمِيتُنَا وَيُحْيِينَا، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ، قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**يَقُولُ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**"، وَتَلَا سُفْيَانُ هَذِهِ الْآيَةَ: {[**وَقَالُوا**][1] **مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**}[2].

"قَدِ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ هَذَا بِغَيْرِ هَذِهِ السِّيَاقَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم، وأخرجاه بهذه السياقة".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث في (الصحيحين) بهذا السياق، وليس كما قال الحاكم، وهو كذلك بالنظر إلى الحديث المرفوع على التفصيل الذي سبق في تخريج الحديث، وأما قولُ سفيان واستشهادُهُ عليه بالآية، فليس له ذكر فيهما، وهذا هو مراد الحاكم بنفيه فيما يظهر للباحث، وهو موضع الشاهد الذي أورد الحديث من أجله.

♦ ومَنْ دُون إسحاق - وهو ابن راهويه - ثقتان، وسبق لهما عن إسحاق غيرُ هذا الحديث في عدة مواضع.

الحكم على الحديث:

أخرجاه في (الصحيحين) دون قول سفيان.

---

[1] ما بين المعكوفتين من الآية ليس في الأصل، وقد ساقه البيهقي بها من طريق الحاكم، كما سيأتي في التخريج.

[2] الجاثية، من الآية: 24.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 491، رقم الحديث: 3690)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب صلاة الاستسقاء - باب ما جاء في سب الدهر، 3/ 510، رقم الحديث: 6474).

ومن طريق إسحاق أخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (13/ 23، رقم الحديث: 5715).

وأخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب تفسير القرآن - بابُ {**وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**}، 6/ 133، رقم الحديث: 4826، كتاب التوحيد - بابُ قَوْلِ اللَّه، تعالى: {**يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ**} [سورة الفتح، من الآية: 15]، 9/ 143، رقم الحديث: 7491)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب الألفاظ مِن الأَدَبِ وغَيْرِها - باب النهي عن سب الدهر، 4/ 1762، رقم الحديث: 2246) من طرق - إحداها عن إسحاق - عن سفيان به غير أنهما قالا: "**أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**" دون قول سفيان واستشهاده بالآية، ودون قوله في آخر الحديث: "**فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**"، ثم ساقه مسلم مع هذه الزيادة في آخره من طريق مَعْمر عَنِ الزُّهْرِيّ بنحو رواية سفيان، ولفظه: "**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**".

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان ما كان يقوله أهل الجاهلية من أن حياتهم الأولى والأخيرة تنتهي بموتهم مع مرور الأيام والليالي أو بأسباب أخرى تقتضيه، وهذا منهم إنكار للبعث بعد الموت، وقد يكون هذا قولا لبعضهم ممن ينكر الخالق وأفعاله، وينكر معه البعث بعد الموت، وهم الذين يُسَمَّوْن بـ(الدهرية) أو (الدهريّين)؛ لنسبتهم الحوادث إلى الدهر[1].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلّام: "إن العرب كان شَأْنُها أن تذم الدَّهْر وتسبه عِنْد المصائب الَّتِي تنزل بهم، من موت أَو هرم أو تلَف مال أَو غير ذلك، فيقولون: أَصَابَتْهُم قوارِع الدَّهْر، وأبادهم الدَّهْر، وأتى عَلَيْهِم الدَّهْر، فيجعلونه الَّذِي يفعل ذلك؛ فيذمونه عليه، وقد ذَكروهُ في أشعارهم"[2]، ثم ذكر بعض الشواهد على ذلك من أشعارهم، ومن هنا جاء النهي في هذا الحديث عن سب الدهر؛ لأن سبَّه راجع إلى خالقه والمتصرّف فيه.

---

[1] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (5/ 87)، الملل والنحل، الشهرستاني (3/ 79- 82)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 268- 269)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (25/ 361- 363).

[2] غريب الحديث (2/ 146- 147).

الحديث السابع:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ، قَالَا: ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَمِّعَ بْنَ جَارِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَإِذَا النَّاسُ يَرْسُمُونَ نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: مَا لِلنَّاسِ؟ قَالُوا: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فَحَرَّكْنَا حَتَّى وَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ وَاقِفًا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، قَرَأَ عَلَيْهِمْ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}[1]، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: أَوَ فَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"لم يرو مسلم لمجمّعٍ شيئا ولا لأبيه، وهما ثقتان".

---

[1] الفتح، الآية: 1.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 498، رقم الحديث: 3711).

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (19/ 445، رقم الحديث: 1082) من طريقين: إسماعيل بن أبي أُويس ومحمد بن عيسى بن الطَّبَّاعُ، كلاهما عن مُجَمِّع بن يعقوب عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ عَمِّهِ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ به، فزادا **عبد الرحمن بن يزيد** بين يعقوب ومُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ.

وعن محمد بن عيسى بن الطّبّاع أخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الجهاد - بابٌ فيمن أَسْهَمَ له سهْماً، 3/ 76، رقم الحديث: 2736، بابُ ما جاء في حُكْمِ أرض خيبر، 3/ 160، رقم الحديث: 3015) بنحوه.

ومن طريق محمد بن عيسى أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (22/ 202)، وأبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة) (5/ 2544، رقم الحديث: 6154)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب قسم الفيء والغنيمة – باب ما جاء في سَهْمِ الرَّاجِلِ والفارِسِ، 6/ 529، رقم الحديث: 12869).

ومن طريقه أيضا أخرجه الحاكم في (كتاب قَسْم الفيء، 2/ 143، رقم الحديث: 25/ 2593) لكن سقط من إسناده عبد الرحمن بن يزيد، وقال الحاكم هنا: "هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"، والسقط هنا من إسناده ظاهر، وهو إما من الناسخ، وإما من الطابع، فقد جاء فيه: "مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَمِّعِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمِّهِ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ أَحَدَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، قَالَ: شَهِدْنَا الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، وتصرف ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (13/ 123، رقم الحديث: 16492) يدل عليه.

وأخرجه أحمد في (المسند) (24/ 212- 213، رقم الحديث: 15470) من طريق ثالثة عن مُجَمِّع بن يعقوب، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ به، نحوه.

وأخرجه الدارقطني في (السنن) (كتاب السير، 5/ 185، رقم الحديث: 4179) من طريق رابعة عنه، فقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، نا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَنْصَارِيُّ به، نحوه.

وعن يونس أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب السير - من قال للفارس سهمان، 6/ 489، رقم الحديث: 33184)، و(المسند) (2/ 392، رقم الحديث: 419) وسقط من (المسند) ذكر مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ!

قال الباحث: وهذه الروايات كلها تدل على سقوط عبد الرحمن بن يزيد من الإسناد في رواية الحاكم لا سيما رواية الطبراني التي ساقها من طريق إسماعيل بن أبي أُويس مع محمد بن عيسى بن الطّبّاع.

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث ليس على شرط مسلم، وهو كما قال[1]، وأما توثيقها، ففيه نظر، وهو كالآتي:

أولا - مُجَمِّعُ بن يعقوب، هو ابن مُجمّع بن يزيد بن جاريةَ الأَنْصارِيّ، المدنيّ، قال ابن معين، وأبو حاتم الرازي: "ليس به بأس"[2]، وكذلك قال النسائي[3].

وقال ابن سعد: "وكان ثقةً قليلَ الحديث"[4].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[5].

وقال الذهبي نفسه في (الكاشف)[6]: "وُثِّق"، وهي صيغة تمريض، ليست كقوله في الراوي: "ثقة"، وهو يشير بهذا إلى توثيق ابن حبان، وربما ابنِ سعد أيضا في مقابل كلام غيرهما من الأئمة، وابنُ سعد عنده شيء من التساهل في التوثيق كابن حبان، كما قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: "فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء، وإن لم يعْرِف ما روى، وعمّن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد - وربما تعنت - فيمن وجد في روايته ما اسْتُنْكِر، وإن كان الرجل معروفاً مكثرا، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، **وكذلك ابن سعد**"[7].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق".

ثانيا - والده يعقوب سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[9]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[10]، ولم يوثقه إلا ابن حبان[11]؛ ولذلك قال الذهبي أيضا في (الكاشف)[12]: "وُثِّق"!

وقال ابن حزم: "مجهول"[13].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[14]: "مقبول"، يعني عند المتابعة وإلا، فهو ليّن، كما نصَّ

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (27/ 251- 252، 32/ 363- 364).

(2) تاريخ ابن معين، الدارمي (ص 215)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 296).

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (27/ 252).

(4) الطبقات الكبرى (5/ 480).

(5) (7/ 498).

(6) (2/ 242).

(7) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 255).

(8) (ص 520).

(9) (8/ 394 - 395).

(10) (9/ 215).

(11) ينظر: الثقات، ابن حبان (7/ 642).

(12) (2/ 395).

(13) ذيل ميزان الاعتدال، زين الدين العراقي (ص 209- 210).

(14) (ص 608).

هو على ذلك في مقدمة (تقريب التهذيب)[1].

♦ وعبد الرحمن بن يزيد الساقط من الإسناد عند الحاكم وُلد في حياة النبي ﷺ، وأخرج له البخاري في (الصحيح)، قال ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[2]، وقد نقل فيه توثيقَ جمع من الأئمة: "وهو أجَلُّ من أن يقال فيه: ثقة".

♦ وإسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ أخرج له الشيخان على ضعفٍ فيه، وأكثر أقوال الأئمة يوجب ترك الاحتجاج به إذا انفرد، ولذلك قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]: "محدِّثٌ مكثر، فيه لين".

وقال في (تاريخ الإسلام)[4]، وقد حكى أقوال الأئمة في إسماعيل: "استقر الأمر على توثيقه وتجنُّبِ ما ينكر له".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[5]: "وأما الشيخان فلا يُظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري[6]".

وقال في (تقريب التهذيب)[7]: "صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه".

قال الباحث: وتابعه على حديثه هذا جماعة، كما سبق في تخريجه، ولم يتفرد به.

♦ والعباس بن الفضل الْأَسْفَاطِيُّ[8]، قال الدارقطني: "صدوق"[9]، وترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[10]، والصفدي في (الوافي بالوفيات)[11]، وقال: "وكان صدوقا، حسن الحديث، جاور بمكة".

وقد تابعه إسماعيل بن إسحاق القاضي، وهو أحد الأعلام الثقات، ومثله شيخ الحاكم.

ويشهد له ما أخرجه البخاري في (الصحيح)[12]، ومسلم في (الصحيح)[13] - واللفظ له - عن قَتَادَةَ أَنَّ

---

(1) (ص 74 - المقدمة)، وقد سبق التنبيه عليه مرارا؛ لأنه اصطلاح خاص به في هذا الكتاب.

(2) (6/ 267).

(3) (1/ 222).

(4) (5/ 535).

(5) (1/ 272).

(6) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/ 391 - المقدمة).

(7) (ص 108).

(8) هو بفتح الهمزة، وسكون السين، نسبةً إلى بيع الأسفاط وعملها، مفردها: (سَفَط)، وهو وعَاء يوضع فيه الطّيب ونحوه من أدوات النِّسَاء، ووعاء من قضبان الشّجر ونحوها تُوضَع فيه الأشياء، كالفاكهة وَنَحْوهَا.

ينظر: المُغرِب في ترتيب المعْرِب، المُطَرِّزِيّ (ص 226، مادة: سفط)، اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن عز الدين بن الأثير (1/ 54)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1/ 433، مادة: سفط).

(9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 128).

(10) (26/ 390- 391).

(11) (16/ 376).

(12) (كتاب المغازي - باب غزوة الحديبية، 5/ 125، رقم الحديث: 4172).

(13) (كتاب الجهاد والسير - باب صلح الحديبية في الحديبية، 3/ 1513، رقم الحديث: 1786).

أَنَس بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ**} إِلَى قَوْلِهِ: {**فَوْزًا عَظِيمًا**}[1] مَرْجِعَهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَآبَةُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَقَالَ: "**لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا**".

الحكم على الحديث:

صحيح لغيره دون قوله في آخر الحديث: فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: أَوَ فَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ**".

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالفتح في الآية صلحُ الحديبية الذي عقده النبي ﷺ مع المشركين، وفي المراد بالفتح أربعة أقوال[2]، **هذا أحدها**، وعليه الجمهور، ورجحه ابن حجر العسقلاني، وقد حكاه البراء بن عازب عن عموم الصحابة، فقال: "تَعُدُّونَ أَنْتُمُ الفَتْحَ فَتْحَ مَكَّةَ، وَقَدْ كَانَ فَتْحُ مَكَّةَ فَتْحًا، وَنَحْنُ نَعُدُّ الفَتْحَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً"، أخرجه عنه البخاري في (الصحيح)[3].

الثاني: أنه فتح مكة، روي عن عائشة، وأنس بن مالك، وبه قال إسماعيل بن عبد الرحمن السّدي، وجزم به الزمخشري، ورجحه الطاهر بن عاشور، وجعل القول الأول مندرجا فيه، تَشْبِيهًا له بفتح مكة؛ لأنه توطئة له.

الثالث: أنه فتح خيبر، قاله مجاهد، وعطية العَوْفي، وروي أيضا عن أنس.

الرابع: أن المراد بالفتح القضاء بالنصرة على الأعداء وظهور الإسلام، وهو قول قتادة، واختاره ابن جرير الطبري، وتابعه عليه الزجاج على عادته!

---

[1] الفتح، الآيات: 1 - 5.

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (22/ 197- 202)، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (5/ 19- 20)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (7/ 296- 297)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 331- 333)، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (4/ 125- 127)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (7/ 441- 442)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (26/ 143- 146).

[3] (كتاب المغازي - باب غزوة الحديبية، 5/ 122، رقم الأثر: 4150).

الحديث الثامن:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَا: ثنا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ سَالِمٍ[1]، ثنا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا رَجَعْنَا مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ قَدْ خَالَطُوا الْحُزْنَ وَالْكَآبَةَ حَيْثُ ذَبَحُوا هَدْيَهُمْ فِي أَمْكِنَتِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا، ثَلَاثًا**"، قُلْنَا: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَرَأَ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**}[2] إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ[3]، قُلْنَا: هَنِيئًا لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا لَنَا؟ فَقَرَأَ: {**لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ، وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا**}[4]، فَلَمَّا أَتَيْنَا خَيْبَرَ فَأَبْصَرُوا خَمِيسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي: جَيْشَهُ -، أَدْبَرُوا هَارِبِينَ إِلَى الْحِصْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ**"[5].

تعليق الذهبي:

"الحكم بن عبد الملك[6] ضعيف، أخرجه استشهادا".

تعليق الباحث:

هذا الحديث سكت عليه الحاكم، وضعفه الذهبي بالحكم بن عبد الملك، واعتذر للحاكم بأنه أخرجه في الشواهد، والحَكَم مُجْمَعٌ على ضعفه عند أئمة الحديث[7]، وشذ عنهم العِجْلي فوثقه[8].

وقال ابن حبان: "ينفرد عن الثقات بما لا يتابَع عليه حتى أكثر منه"[9].

---

(1) هكذا في الأصل: "سالم"، وهو تصحيف، والصواب: "سَلْم"، وقد تصحف عند ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) -كما سيأتي في التخريج - تبعا لأصله! وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 559، رقم الحديث: 3753).

(2) الفتح، الآيتان: 1، 2.

(3) وهما قوله، تعالى: {**وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**} [الفتح، الآيتان: 4، 5].

(4) الفتح، الآية: 5.

(5) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 499، رقم الحديث: 3713)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الحج - باب الْمُحْصَرِ يَذْبَحُ ويَحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَ، 5/ 353، رقم الحديث: 10085).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (2/ 213- 214، رقم الحديث: 1576)، ولم يعزه لغير الحاكم بهذا التمام.

(6) في الأصل: " الحكم بن مالك"، وهو تصحيف ظاهر، وعلى الصواب جاء عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم) (2/ 919، رقم الحديث: 369).

(7) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني

(8) ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 312).

(9) المجروحين (1/ 248).

ولم يعتبر ابن حجر العسقلاني بتوثيق العجلي له في مقابل تضعيف غيره من أساطين الجرح والتعديل، فقال في (تقريب التهذيب)[1]: "ضعيف"، وهذا الوصف إنما يطلقه ابن حجر على الراوي إذا لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، كما نص على ذلك في مقدمة كتابه.

وقد تفرد الحكم في هذا الحديث بذكر خيبر فهو من منكراته، وقد ساقه مسلم في (الصحيح)[2] من طريق سعيدِ بن أبي عروبة وجماعةٍ عن قتادة دون هذه الزيادة، وإنما جاءت هذه الزيادة من حديث أنس عند الشيخين وغيرهما[3]، كما تفرد بقوله: "ثلاثا" في قصة الحديبية.

قال الباحث: وأصل الحديث الذي استشهد له الحاكم بحديث الحكم هو ما أخرجه في (المستدرك)[4]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، ثنا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}، قَالَ: فَتْحُ خَيْبَرَ، {**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**}، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَنِيئًا لَكَ، فَمَا لَنَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارَ**}.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، إِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ مُحَمَّدٍ عن[5] شُعْبَةَ بِإِسْنَادِهِ {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}، قَالَ: "فَتْحُ خَيْبَرَ"، هَذَا فَقَطْ ".

وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم، وأخرج مسلم أوله".

وفي كلام الحاكم - والذهبي تبعا - نظر من وجوه:

الأول: أنّ علي بن المديني لم يخرج له مسلم.

الثاني: أن البخاري ساقه في (الصحيح)[6] من طريق شعبة، وقال فيه: "الحُدَيْبِيَةُ" بدل "خيبر"، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا **عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ**، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}، قَالَ: الحُدَيْبِيَةُ، قَالَ أَصْحَابُهُ: هَنِيئًا مَرِيئًا، فَمَا لَنَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {**لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**}، قَالَ شُعْبَةُ: فَقَدِمْتُ الكُوفَةَ، فَحَدَّثْتُ بِهَذَا كُلِّهِ عَنْ قَتَادَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ أَمَّا: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ**}، فَعَنْ أَنَسٍ، وَأَمَّا هَنِيئًا مَرِيئًا، فَعَنْ عِكْرِمَةَ.

فرواية عثمان بن عمر - وهو أيضا من رجال مسلم - مقدمة على رواية حَرَمِيّ بن عُمَارَةَ؛ لأنها موافقة لرواية

---

[1] (ص 175).

[2] (كتاب الجهاد والسير - باب صلح الحديبية في الحديبية، 3/ 1513، رقم الحديث: 1786).

[3] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (2/ 538- 542، رقم الحديث: 1900)، جامع الأصول، أبو السعادات بن الأثير (2/ 602- 603، رقم الحديث: 1085، 5/ 224، رقم الحديث: 3284، 7/ 457- 459، رقم الحديث: 5548، 8/ 840- 842 رقم الحديث: 6126، 11/ 413- 418، رقم الحديث: 8950).

[4] (2/ 499، رقم الحديث: 3712).

[5] في الأصل: "محمد بن شعبة"، وهو تصحيف، فليس في الرواة - لا عند مسلم ولا عند غيره - محمد بن شعبة إلا ابن جوان، وهو متأخر في الطبقة، ترجمه الخطيب في (تاريخ بغداد) (2/ 427)، وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 559، رقم الحديث: 3752).

[6] (كتاب المغازي - باب غزوة الحديبية، 5/ 125، رقم الحديث: 4172).

الجماعة عن قتادة.

الثالث: أنّ رواية البخاري بيّنت أن فوله في الحديث: "فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَنِيئًا لَكَ فَمَا لَنَا؟ ... إلخ" مدرج في الحديث من قول عكرمة[1].

الرابع: أنّ قوله: "إِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ مُحَمَّدٍ عنْ شُعْبَةَ بِإِسْنَادِهِ {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}، قَالَ: "فَتْحُ خَيْبَرَ"، هَذَا فَقَطْ"- وهم منه، لا أدري كيف وقع فيه؟! إذ ليس في (صحيح مسلم) شيء من ذلك!! وأبو موسى هو محمد بن الْمُثَنَّى، وشيخه محمد هو ابن جعفر غُنْدَرٌ.

الخامس: أنّ حديث الحكم ليس فيه ما يشهد لحديث حَرَمِيّ بن عُمَارَةَ الذي ساقه من أجله عند أدنى تأمل؛ لأن حديث الحكم ظاهر في أن المرد بالفتح الحديبية، وحديث حَرَمِيّ بنِ عُمَارَةَ نصٌّ في أنه المراد به خيبر!

الحكم على الحديث:

منكر بذكر خيبر.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل هذا الحديث على ما اشتمل عليه الحديث الذي قبله من أن المراد بالفتح في الآية صلحُ الحديبية، وليس خيبر، وسبق الكلام على ذلك مفصلا، فينظر.

---

[1] ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (7/ 451).

الحديث التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ الْفَقِيهُ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُتْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُهُ، أَشَيْءٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ أَوْ شَيْءٌ نَسْتَأْنِفُهُ؟ قَالَ: **"كُلٌّ امْرِئٍ مُهَيَّأٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ"**، ثُمَّ أَقْبَلَ يُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ تَصْدِيقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: وَأَيْنَ يَا ابْنَ حَلْبَسٍ؟ قَالَ: أَمَا تَسْمَعُ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: {**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً**}[1]، أَرَأَيْتَ يَا سَعِيدُ، لَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ أُهْمِلُوا، كَمَا يَقُولُ الْأَخَابِثُ، أَيْنَ كَانُوا يَذْهَبُونَ، حَيْثُ حُبِّبَ إِلَيْهِمْ وَزُيِّنَ لَهُمْ أَوْ حَيْثُ كَرِّهَ لَهُمْ وَبُغِّضَ إِلَيْهِمْ؟!

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"بل قال ابن معين في سليمان بن عُتْبَةَ: لا شيء".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بسليمان بن عُتْبَةَ، وهو أَبُو الربيع الدمشقي، الداراني، نقل فيه قول ابن معين[3]، وهو مختَلَف فيه، كما ذكر الذهبي نفسه في كتبه الأخرى، ومنها: (ميزان الاعتدال)[4]، فقد قال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس، وهو محمود عند الدمشقيين"[5].

---

[1] الحجرات، الآية: 7، ومن الآية: 8.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 502، رقم الحديث: 3721)، وعنه البيهقي في (القضاء والقدر) (ص 125، رقم الحديث: 39).

ومن طريق سليمان بن عبد الرحمن أخرجه البزار في (المسند = البحر الزخار) (10/ 46، رقم الحديث: 4108)، وأبو بكر الفِرْيابي في (كتاب القدر) (ص 51/ رقم الحديث: 38)، واقتصر البزار فيه على المرفوع، ولم يذكر القصة، وحسن إسناده.

وأخرجه أحمد وابنه عبد الله في (المسند) (45/ 480، رقم الحديث: 27487)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (3/ 327، رقم الحديث: 1352) من طريقين آخرين عن سليمان بن عتبة به، ولم يذكروا هم أيضا القصة.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 576، رقم الحديث: 16121)، وعزاه لأحمد مع الحاكم، وعزاه الهيثمي أيضا في (مجمع الزوائد) (7/ 194، رقم الحديث: 11817) للطبراني مع أحمد والبزار، وقال: "وفيه سليمان بن عتبة، وثقه أبو حاتم، وجماعة، وضعفه ابن معين، وغيره، وبقية رجاله ثقات".

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 134).

[4] (2/ 214).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 134).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دُحَيْم: "ثقة، قد روى عنه المشايخ"[1].

وقال أبو زرعة الدمشقي عن أبي مِسْهر الغسّاني الدمشقي[2]: "ثقة"، قال أبو زرعة: " قلتُ لأَبِي مسهر: إنه يسند أحاديث عَن أبي الدرداء، قال: هي يسيرة، وهو ثقة، لم يكن له عيب إلا لصوقه بالسلطان"[3].

وقال صالح جزرة: "روى أحاديث مناكير، وكان الهيثم بن خارجة، وهشام بن عمار يوثقانه"[4].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[5].

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "صدوقٌ، له غرائب".

وأورد محمد ناصر الدين الألباني حديثه هذا في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[7]، وقال: "الذين وثقوه أعرف به من غيرهم، فإنهم دمشقيون، مثل دُحَيْم، ومنهم أبو مِسْهر، بل إن أبا حاتم - على تشدده - قد قال فيه: " ليس به بأس، وهو محمود عند الدمشقيين"، فرجل قد قالوا فيه هذا التوثيق، ليس من الإنصاف صرف النظر عنه، والاعتماد على قول من جرّحه، ولاسيما وهو جرح مبهم. والحق أن الرجل وسط، حسن الحديث".

♦ وسليمان بن عبد الرحمن، الراوي عنه، هو ابن عيسى، أبو أيوب، التميمي، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق يخطئ"، لكنه لم يتفرد به، كما سبق في تخريج الحديث، وباقي رجاله ثقات، وشيخ الحاكم هو محمَّد بن محمَّد بن يوسف، أبو النضر الطوسي، الفقيه الشافعي، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وسبق له غير هذا الحديث عن شيخه الدارمي.

وللحديث شواهد عن جمع من الصحابة، منها ما أخرجه البخاري في (الصحيح)[9]، ومسلم في (الصحيح)[10]، وغيرُهما عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: "**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ**"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: "**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**"، ثُمَّ قَرَأَ: {**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**

---

[1] تهذيب الكمال، المزي (12/ 38).

[2] هو عبد الأعلى بن مسهر، الحافظ، إمام أهل الشام وعالمهم، قال أحمد بن حنبل: "ما كان أثبته!"، وأثنى عليه، وقال ابن معين: "منذ خرجت من بغداد إلى أن رجعت لم أر مثل أبي مسهر"، وقال الذهبي: "وكان من أوعية العلم"، توفي سنة (218) هجرية.
ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 279- 280)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 228- 238).

[3] تهذيب الكمال، المزي (12/ 38).

[4] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[5] (8/ 274).

[6] (ص 253).

[7] (5/ 53- 54، رقم الحديث: 2033).

[8] (ص 253).

[9] (كتاب تفسير القرآن - {**فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**} [الليل، الآية: 10]، 6/ 171، رقم الحديث: 4949، وفي مواضع أخرى).

[10] (كتاب القدر - بابُ كيفيةِ خَلْقِ الآدمي في بطن أمه، وكتابةِ رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، 4/ 2040، رقم الحديث: 2647).

﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى} [إِلَى قَوْلِهِ: {فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى}[1]].

الحكم على الحديث:

إسناده حسن بالمتابعة، وهو صحيح لغيره من الشواهد.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على إثبات القدر وأن أعمال العباد لا تخرج عنه، سواءٌ أكانت هذه الأعمال إيمانا أم كفرا، طاعة أم معصية، وكل ذلك لا يخرج عن أن يكون مخلوقا لله، كما قال، تعالى: {**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**}[2]، ولكن الله يتفضل على أهل الإيمان فيوفقهم إليه، ويحسنه لهم في قلوبهم، ويعصمهم مما قابله، ويبغضه إليهم، كما قال - تعالى - في هاتين الآيتين: {**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً**}، فمن هداه الله فبفضله، ومن أضله فبعدله، ولا يظلم ربك أحدا، وهذا بخلاف ما تقوله طائفة القدرية التي تنفي أن تكون أعمال العبادة مقدَّرةً من الله عليهم، وتنفي مع ذلك أن تكون مخلوقة لله، كما أشار إليها يونسُ بْنُ مَيْسَرَةَ بقوله: "الأخابث"، ومراده: فلو كان الأمر كما تقول، لَما عصاه وكفر به أحد، وقد زيّن الله له الإيمان وحببه إليه، وكره إليه الكفر وما دونه من فعل المحرمات وترك الطاعات! يشير بهذا الإلزام إلى أن هاتين الآيتين خاصتان بالمؤمنين الذين تفضل الله عليهم، وليستا عامتين في جميع الخلق، كما تزعم القدرية، وقد بيّن ذلك ابن تيمية بيانا وافيا بقوله:

"وما قالته القدرية [فهو] بناء على أصلهم الفاسد، وهو أن إقدار الله المؤمن والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون: إن الله خص المؤمن المطيع بإعانةٍ حصل بها الإيمان، بل يقولون: إن إعانته للمطيع والعاصي سواء، ولكن هذا بنفسه رجّح الطاعة، وهذا بنفسه رجّح المعصية، كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنيه سيفا، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق، أو أعطاهما مالا، فهذا أنفقه في سبيل الله، وهذا أنفقه في سبيل الشيطان، وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع المؤمن نعمةً دينية خصَّه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يُعِنْ بها الكافر، كما قال، تعالى: {**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ**}، فبين أنه حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم، فالقدرية تقول: هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، أو هو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق، والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمنين، ولهذا قال: {**أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ**}، والكفار ليسوا راشدين"[3].

---

[1] الليل، الآيات: 5 - 10.

[2] الصافات، الآية: 96.

[3] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (3/ 43- 44)، وينظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، أبو الحسن الأشعري (ص 151- 152).

الحديث العاشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَخْزُومِيُّ بِالْمَدِينَةَ، حَدَّثَتْنِي أُمُّ سَلَمَةَ بِنْتُ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهَا عَنْ جَدِّهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَمَرْتُكُمْ فَضَيَّعْتُمْ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكُمْ فِيهِ، وَرَفَعْتُ أَنْسَابَكُمْ، فَالْيَوْمَ أَرْفَعُ نَسَبِي، وَأَضَعُ أَنْسَابَكُمْ، أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}**[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ عَالٍ، غَرِيبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

" المخزومي - ابنُ زَبَالة - ساقط".

تعليق الباحث:

أعلَّ الذهبي الحديث بمحمد بن الحسن، وهو ابن زَبَالة المخزومي، المدني، اتفق الأئمة على ترك الاحتجاج به، واختلفوا في حاله، وعامّتهم على تركته، فقال يحيى بن معين: "ليس بثقة، كان يسرق الحديث"[3]، وقال أيضا: "كان كذابا، ولم يكن بشيء"[4].

وقال البخاري: "عنده مناكير"[5].

وقال الجوزجاني: "لم يَقْنَع الناسُ بحديثه"[6].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: "واهي الحديث"، وزاد أبو حاتم: "ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك"[7].

وقال أيضا: "ما أشبه حديثه بحديث عمر بن ابى بكر المؤمّلي، والواقدي، ويعقوب الزهري، والعباس بن

---

[1] الحجرات، من الآية: 13.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 503، رقم الحديث: 3725)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (7/ 132، رقم الحديث: 4775).

ومن طريق الحاكم أخرجه الواحدي في (الوسيط في تفسير القرآن المجيد) (4/ 159).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (15/ 301، رقم الحديث: 19350)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: راويه محمد ابن الحسن كذاب"!

[3] الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 58)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 179).

[4] الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 58)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 227).

[5] التاريخ الكبير (1/ 67)، الضعفاء الصغير، البخاري (ص 99).

[6] أحوال الرجال (ص 231).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 228).

أبي شملة، وعبد العزيز بن عمران الزهري، وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة"[1].

وقال أبو داود: "كذابا المدينة: محمد بن الحسن بن زَبالة، ووَهْبُ بن وهب، أبو البختري، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل على السراج"[2].

وقال النسائي، والدارقطني: "متروك الحديث"[3].

وقال ابن حبان: "كان ممن يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم"[4].

وقال الحاكم نفسه: "روى عن مالك بن أنس والدَّارَوَرْدِيّ المعضلات"[5].

وقال أبو يعلى الخليلي: "رَوَى عن مالكٍ مناكير، وهو ضعيف"[6].

وقال الذهبي في (الكاشف)[7]: "متروك"، واكتفى في (المغني في الضعفاء)[8] بقول أبي داود: "كذاب".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "كذّبوه".

قال الباحث: وفي الحديث علة أخرى، وهي جهالة أم سلمة بنت العلاء، فلم أقف على من ذكرها في كتب التراجم، ولم أقف لها على رواية إلا في هذا الحديث!

♦ والعلاء بن عبد الرحمن أخرج له مسلم، وفيه كلام، قال الذهبي: "لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يُتجنَّب ما أنكر عليه"[10]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "صدوق، ربما وهم".

♦ وباقي رجاله ثقات، ومحمد بن يعقوب شيخ الحاكم، هو الْأَخْرَمُ، ويُعرف قديمًا بـ(ابن الكِرْماني)، أكثر عنه الحاكم، وتقدم له غير هذا الحديث.

هذا، وقد أورد الحاكم في (المستدرك)[12] لهذا الحديث شاهدا موقوفا على أبي هريرة، فقال: حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَفِيدُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ، ثنا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 228).
(2) تهذيب الكمال، المزي (25/ 66).
(3) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 92)، سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 59).
(4) المجروحين (2/ 275).
(5) المدخل إلى الصحيح (ص 199).
(6) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 199).
(7) (2/ 164).
(8) (2/ 568).
(9) (ص 474).
(10) سير أعلام النبلاء (6/ 187).
(11) (ص 435).
(12) (2/ 503، رقم الأثر: 3726).

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**}، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي جَعَلْتُ نَسَبًا، وَجَعَلْتُمْ نَسَبًا، فَجَعَلْتُ أَكْرَمَكُمْ أَتْقَاكُمْ، وَأَبَيْتُمْ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا: فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ أَكْرَمُ مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، وَإِنِّي الْيَوْمَ أَرْفَعُ نَسَبِي، وَأَضَعُ أَنْسَابَكُمْ أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَّقُونَ"، قَالَ طَلْحَةُ: فَقَالَ لِي عَطَاءٌ: يَا طَلْحَةُ، مَا أَكْثَرَ الْأَسْمَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى اسْمِي وَاسْمِكَ، فَإِذَا دُعِيَ فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ عُنِيَ.

وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[1] من طريقين - إحداهما عن الحاكم - عن طلحة بن عمر به.

وأخرجه البيهقي أيضا في (شعب الإيمان)[2] من طريق الوليد بن مسلم عن طَلْحَةَ بنِ عَمْرٍو به مرفوعا.

وقال البيهقي: "المحفوظ بهذا الإسناد موقوفٌ".

قال الباحث: وهو في حكم المرفوع؛ لأنه مما لا يقال بالرأي، ولكنه مع ذلك لا يصلح للاستشهاد، طلحة بن عمرو هو ابن عثمان الحضرمي، المكي، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "متروك"!

وقد جاء الحديث من وجه آخر مرفوعا، أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[4]، فقال: حدثني البرقاني، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ - يُعْرَفُ بابن قيوما النَّهْرواني - بها، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعُمَرِيُّ، قَزْوِينِيٌّ قَدِمَ علينا - [قال][5] الْبَرْقَانِيُّ: سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: جَمِيلُ الأَمْرِ-، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الكريم، حدّثنا محمّد بن كثير العبديّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أُوقِفَ الْعِبَادُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ - تَعَالَى - غُرْلا بُهْمًا، فَيَقُولُ اللَّهُ: عِبَادِي، أَمَرْتُكُمْ فَضَيَّعْتُمْ أَمْرِي، وَرَفَعْتُمْ أَنْسَابَكُمْ فَتَفَاخَرْتُمْ بِهَا، الْيَوْمَ أَضَعُ أَنْسَابَكُمْ، أَنَا الْمَلِكُ الدَّيَّانُ، أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}**".

وقال الخطيب: "وهذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لم أَكْتُبْهُ إلا بهذا الإسناد"، وعقّب عليه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[6] بقوله: "قلت: الحَمْلُ فيه على هذا القزويني".

وحديث أبي هريرة المرفوع أورده الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[7]، وضعفه جدا.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

---

[1] (7/ 133، رقم الأثر: 4776).

[2] (7/ 134، رقم الأثر: 4777).

[3] (ص 283).

[4] (11/ 337- ترجمة علي بن إبراهيم العمري، القزويني).

[5] الزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي مثبتة في طبعة بشار عواد (13/ 246).

[6] (4/ 192).

[7] (5/ 456 - 457، رقم الحديث: 2436).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن التفاضل بين الناس عند الله يوم القيامة إنما يكون بالتقوى، وأنه لا يَرفعُ أحدا نسَبُهُ عند الله؛ لأن جميع الناس - على اختلاف أنسابهم وأجناسهم وألوانهم - بالنسبة إلى أبيهم آدم وأمهم حواء في الشرف سواء، كما قال - تعالى - في أول الآية: {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**}، وهذا بخلاف ما عليه أكثر الناس في الدنيا قديما وحديثا من الاستطالة بالأنساب، والتفاخر بالأجناس، والتمايز بالألوان، فكل هذه الفوارق لا قيمة لها عند الله ولا وزن، لا في الدنيا ولا في الأخرى، وقد ساق ابن كثير عند هذه الآية طائفة من الأحاديث النبوية الدالة على هذا المعنى من (الصحيحين)، وغيرهما[1]؛ ولذلك قال مالك في كفاءة النكاح: "أَهْلُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ"[2].

وقال ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3]: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عُلَيّة عن ابن جُرَيْج، قال: سمعت عطاء يقول: قال ابن عباس: "ثلاث آيات جحدهنّ الناس: الإذْنُ كلُّه، وقال: {**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**}، وقال الناس: أكرَمُكم أعظمُكم بيتا"، وقال عطاء: نسيت الثالثة.

وأخرجه في (التفسير= جامع البيان)[4] من وجه آخر عن ابن جريج، به، وفيه قصة.

وأخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[5] عن معمر عن قتادة عن ابن عباس، نحوه.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[6] من وجه ثالث عن ابن عباس، وفيه الثلاثُ مذكورةً بتمامها، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "تَرَكَ النَّاسُ ثَلَاثَ آيَاتٍ فَلَمْ يَعْمَلُوا بِهَا: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ**} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ[7]، وَالْآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: {**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ**}[8]، وَالْآيَةَ الَّتِي فِي الْحُجُرَاتِ: {**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**}".

قال الباحث: وابن لهيعة فيه ضعف، ثم إنه اختلط بعد احتراق كتبه، وكثرت مناكيره[9]، وعبد الله بن دينار هو الهذلي مولاهم، المصري، وهو صدوق إلا أن روايته عن سعيد ابن جبير من صحيفة[10].

---

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 386- 388).

(2) ينظر: تفسير ابن عرفة (4/ 45).

(3) (19/ 212، 22/ 313).

(4) (19/ 148).

(5) (2/ 443، رقم الأثر: 2054).

(6) (8/ 2632، رقم الأثر: 14789).

(7) النور، الآية: 58.

(8) من الآية: 8.

(9) ينظر: (ص 259) من هذا البحث.

(10) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 391).

الحديث الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّارَبَرْدِيُّ، قَالَا: ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثنا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ الْجَوْهَرِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ[1] عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ آتِي أَهْلَ الْبَقِيعِ، فَيُحْشَرُونَ مَعِي، ثُمَّ أَنْتَظِرُ أَهْلَ مَكَّةَ"**، وَتَلَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: {**يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ**}[2].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عبد الله بن نافع ضعيف".

---

[1] في الأصل: "عمرو"، وهو تصحيف، وقد جاء على الصواب في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني، كما سيأتي في التخريج، وفي طبعة دار المنهاج القويم (4/ 570، رقم الحديث: 3772).

[2] ق، الآية: 44.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 505، رقم الحديث: 3732)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 431، رقم الحديث: 9711)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ومن طريق سُرَيْج بن النعمان أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (12/ 305، رقم الحديث: 13190)، ولكن خالف في نسبة أبي بكر، فقال: حدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ **أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ** عَنْ سَالِمٍ به، نحوه، وقال في آخره: **"ثُمَّ أَنْتَظِرُ أَهْلَ مَكَّةَ فَيُحْشَرُونَ مَعِي"**.

قال الباحث: وفيه اختلاف شديد في نسبة أبي بكر، وفيه اختلاف أيضا في وصله وانقطاعه بإسقاط سالم، ووصله وإرساله بإسقاط ابن عمر، لا أرى فائدة بذكره مفصلا، فينظر له: فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل (1/ 150، رقم الحديث: 132، 351، رقم الحديث: 507، 411، رقم الحديث: 636)، أخبار مكة، الفاكهي (3/ 53، الأحاديث رقم: 1815، 1816)، الشريعة، الآجري (4/ 1852، رقم الحديث: 1321، 5/ 2385، رقم الحديث: 1865)، شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، ابن شاهين (ص 237، رقم الحديث: 153)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (44/ 188- 190).

وقد أخرجه الفاكهي في (أخبار مكة) (3/ 53، رقم الحديث: 1814)، والترمذي في (السنن) (أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ - بَابٌ في مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، 6/ 63، رقم الحديث: 3692)، والبزّار في (المسند = البحر الزخار) (12/ 303، رقم الحديث: 6143)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (15/ 324، رقم الحديث: 6899)، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (6/ 396)، والحاكم أيضا في (المستدرك) (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 72، رقم الحديث: 4429)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (44/ 190) من طرق أخرى عن عبد الله بن نافع، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ به، وزادوا في آخره، واللفظ للفاكهي والترمذي: **"حَتَّى أُحْشَرَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ"**، ولم يذكر الحاكم أهل مكة، ولا هذه الزيادة!

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، وعاصم بن عمر العمري ليس بالحافظ عند أهل الحديث".

وقال البزّار: "وحديث عاصم بن عمر لا نعلم رواه غيره، ولا نعلم يُرْوَى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه"، يعني: من طريق عبد الله بن نافع.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وتعقبه الذهبي هنا بقوله: "عاصم بن عمر هو أخو عبد الله ضعفوه".

قال الباحث: وليس لتلاوة الآية ذِكْرٌ عند أحد من هؤلاء جميعا، لا من الوجه الأول غير الحاكم، ولا من الوجه الثاني، وفيهم الحاكم!

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعبد الله بن نافع، وهو ابن أَبي نافع الصائغ القرشي، المخزومي مولاهم، أَبُو مُحَمَّد المدني، أخرج له مسلم، وهو مختلف فيه، فقد وثقه ابن معين، والعجلي[1]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال: "وكان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ".

وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي مالك، وكان يفتى أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك"[3].

وقال البخاري في (التاريخ الأوسط)[4]: "في حفظه شيء".

وقال في (الكبير)[5]: "يُعرَفُ حِفظُه ويُنكَرُ، وكتابه أصح".

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بالحافظ، هو ليّن، تَعْرِفُ حفظَه وتُنْكِر، وكتابه أصح"[6].

وقال أبو زرعة: "لا بأس به"[7].

وقال النسائي أيضا: "ليس به بأس"[8]، وقال مرة: "ثقة"[9].

وأورده العقيلي في (الضعفاء)[10].

وقال ابن عدي: "روى عن مالك غرائب، وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث"[11].

وقال الدرقطني: "ضعيف الحديث"[12]، وقال مرة: " يعتبر به"[13].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[14]: "ثقةٌ صحيح الكتاب، في حفظه لين".

---

(1) ينظر: التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة (2/ 366)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 184)، معرفة الثقات، العجلي (2/ 63).

(2) (8/ 348).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 184).

(4) (2/ 309).

(5) (5/ 213).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 184).

(7) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(8) تهيب الكمال، المزي (16/ 211).

(9) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(10) (2/ 311).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 399).

(12) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، الدارقطني (ص 276).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، الدرقطني (ص 40).

(14) (ص 326).

قال الباحث: ولا يُدرى هل حدث بهذا الحديث من كتابه أم من حفظه؟! ومسلم إنما أخرج له من روايته عن مالك[1]، وحديثه عنده في (الموطإ)[2] في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، ثم إن مسلما لم يرو له استقلالا، وإنما قرنه برَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ الْقَيْسِيّ!

قال أبو يعلى الخليلي: "عبد الله بن نافع الصَّائِغُ أَقْدَمُ مَنْ رَوَى الْمُوَطَّأَ عن مالك"[3].

وفي الحديث علة أخرى ضعفه بها الذهبي في الموضع الآخر، كما سبق في تخريج الحديث، وهي عاصم بن عمر، وهو ابن حَفْص بن عاصم بن عُمَر بن الخطاب، العُمَري، أبو عُمَر المدني، أخو عُبَيد الله وعبد الله ابْني عُمَر، ورابعهم أبو بكر بن عمر، وعاصم ضعيف باتفاقهم، وشذ أحمد بن صالح المصري، فوثقه وجميعَ إخوته[4]، بل قال البخاري: "منكر الحديث"[5].

وقال ابن معين في رواية: "ضعيفٌ ليس بشيء"[6].

وقال النسائي: "متروك الحديث"[7].

وقال ابن حبان في (المجروحين)[8]: "مُنكر الحدِيث جدا، يروي عن الثقات مالا يشبه حدِيث الْأَثْبَات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات".

وأورده مع ذلك في (الثقات)[9]، وقال: "يخطىء، ويخالف".

وقال الذهبي في (الكاشف)[10]، و(المغني في الضعفاء)[11]: "ضعفوه".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[12]: "ضعيف".

♦ وأبو بكر بن سالم، أحد الثقات، أخرج له الشيخان لكن لم يذكروا في الرواة عنه إلا عبيد الله بن عمر أخا عاصم، بل قال الذهبي في (الكاشف)[13]: "وعنه عبيد الله بن عمر فقط"! ورواية عاصم بن عمر عنه

---

(1) ينظر: الصحيح، مسلم بن الحجاج (كتاب الصلاة - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعْدَ التَّشهُّدِ، 1/ 306، رقم الحديث: 407)، رجال صحيح مسلم، ابن مَنْجُويَه (1/ 395).

(2) (كتاب الصلاة - مَا جَاءَ فِي الصَّلاَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، 2/ 229، رقم الحديث: 572).

(3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 316).

(4) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 346- 347)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 151)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 45).

(5) التاريخ الكبير (6/ 478- 479).

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 335).

(7) الضعفاء والمتروكون (ص 78).

(8) (2/ 127).

(9) (7/ 259).

(10) (1/ 520).

(11) (1/ 321).

(12) (ص 286).

(13) (2/ 410).

مضطربة جدا، فمرة يقول: "عن أبي بكر بن سالم"، وأخرى يقول: "عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ"، وفي ثالثة يقول: "عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ"، وفي رابعة يقول: "عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ"، كما سبقت الإشارة إليه في تخريج الحديث، ثم يقول أخيرا: "عن عبد الله بن دينار"!! والحمل عليه في هذا الاضطراب أولى من الحمل فيه على مَنْ دونه.

♦ وسُرَيج بن النعمان، أخرج عنه البخاري في (الصحيح)، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "ثقة، يَهِمُ قليلا".

♦ والحارث بن أبي أسامة، أحد الحفاظ، له (مسند) مشهور، وثقه إبراهيم الحربي[1]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال الدارقطني: "اختلف فيه أصحابنا، وهو عندي صدوق"[3].

♦ والدَّارَبَرْدي هو محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن حاتم، أبو بكر بن أبي نصر المَرْوَزِي[4]، قال عنه الحاكم: "وأما شيخنا أبو بكر بن أبي نصر، فإني رحلت إلى مرو، وأول ما دخلتها سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، وليس بها من يُقَدَّمُ عليه في الصدق والعدالة، وكان من مُزكِّيها، وسمعت أبا عبد الرحمن محمد بن مأمون الحافظ، وشكوت إليه عسرا في أبي العباس المحبوبي، فقال لي: ينبغي أن تغنم السماع من أبي بكر بن أبي نصر، وليس في مدينتنا هذه أورع منه، ولا أقدم ثروة، ولا أصدق لهجة منه، رحل به أبوه سنة سبع وسبعين ومائتين، وإنما فاته السماع من أبي حاتم الرازي بأيام يسيرة، مات قبل أن يدخلها"[5]، يريد بغداد.

قال الباحث: وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، والظاهر من حاله أنه صدوق إن لم يكن أعلى[6]، وباقي رجاله ثقات.

هذا، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، روى عنه ﷺ هذا المعنى غيرُ واحد من الصحابة، منهم أبو هريرة عند مسلم في (الصحيح)[7]، قال: قال رسول الله ﷺ: "**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**".

وحديث ابن عمر أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[8]، وقال: "ضعيف".

الحكم على الحديث:

ضعيف إلا الجملة الأولى منه.

---

(1) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 145)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13: 388- 390).

(2) (8/ 138).

(3) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 114، 290).

(4) ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (2/ 154- 155).

(5) سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين) عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري، الحاكم (ص 241- 242).

(6) ينظر: الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 880- 882).

(7) (كتاب الفضائل - بَابُ تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ على جميع الخلائق، 4/ 1782، رقم الحديث: 2278).

(8) (6/ 508- 509، رقم الحديث: 2949).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان أول مشاهد الحشر يوم القيامة، وهو انشقاق الأرض عن النبي ﷺ، فيكون أوّلَ من يخرج منها، ثم يخرج الناس بعده تباعا مسرعين، وذلك من فضائله وخصائصه ﷺ.

الحديث الثاني عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُقْرِئُ الْعَدْلُ بِبَغْدَادَ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِيهَا - يَعْنِي: {**وَالنَّجْمِ**} -، وَسَجَدَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ".

"صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ"[1].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث على شرط الشيخين، والصواب ما قاله الحاكم؛ فإن عكرمة لم يرْوِ له مسلم إلا مقرونا بغيره[2]، ثم إن الذهبي فاته كما فات الحاكم أن الحديث عند البخاري في (الصحيح) بهذا السياق ومن هذا الطريق!

♦ وعبد الملك بن محمد هو ابن عبد الله الرقاشي، أبو قِلابة البصري، الحافظ، الضرير، كنيته أبو محمد، فغلب عليه أبو قلابة، وهو لقب له، أخرج عنه ابن ماجه، قال الذهبي في (الكاشف)[3]، وابن حجر العسقلاني

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 509، رقم الحديث: 3745)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب - باب سورة النجم، 2/ 445، رقم الحديث: 3710).

وقال البيهقي: "رواه البخاري في (الصحيح) عن أبي معمر وغيره عن عبد الوارث".

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 487، رقم الحديث: 8283)، وعزاه لابن حبان، والدارقطني، والبخاري مع الحاكم، وتعقب الحاكم بقوله: "قلت: قد أخرجه".

قال الباحث: أخرجه البخاري في موضعين: **الأول:** (أبواب سجود القرآن - بَابُ سجود المسلمين مع المشركين، والمشرك نَجَسٌ ليس له وضوء، 2/ 41، رقم الحديث: 1071)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ به، وقال: "وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ"، **والثاني:** (كتاب تفسير القرآن - بَابُ {**فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا**} [النجم، الآية: 62]، 6/ 142، رقم الحديث: 4862)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ به، وقال: "تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عُلَيَّةَ ابْنَ عَبَّاسٍ".

وأما الدارقطني، فأخرجه في (السنن) (كتاب الصلاة، 2/ 272، رقم الحديث: 1524) من طريق عبد الصمد به، ومن طريقه أيضا أخرجه الترمذي في (أبواب السفر - باب ما جاء في السجدة في النجم، 2/ 464، رقم الحديث: 575).

وأخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (6/ 469، رقم الحديث: 2763) من طريقين آخرين عن عبد الوارث، فقال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ ابْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ شَقِيقٍ، وَعُمَرُ بْنُ يَزِيدَ السَّيَّارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ به.

وأخرجه الطبراني أيضا في (المعجم الأوسط) (3/ 197، رقم الحديث: 2910) من طريق سادس، فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: نا جَعْفَرُ بْنُ مِهْرَانَ السَّبَّاكُ قَالَ: نا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ به.

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبد الوارث"

قال الباحث: رواه عنه أيضا إبراهيم بن طَهْمَانَ، كما ذكر البخاري!

[2] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 32)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 240- 241).

[3] (1/ 669).

في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، يخطئ"، وزاد ابن حجر: "تغير حفظه لما سكن بغداد".

♦ وشيخ الحاكم، هو ابن إبراهيم الخراساني، البغوي، ثم البغدادي، قال الدارقطني: "فيه لين"[2]، أي: ضعف يسير؛ ولذلك قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]، وقد نقل فيه كلام الدارقطني: "صدوقٌ، مشهور"، وترجم له في (سير أعلام النبلاء)[4]، وقال: " الشيخ، المحدث، المسند ... روى الكثير، وله أجزاء مشهورة تُرْوَى"، ثم ذكر أنه حدّث عنه الدارقطني، وابن منده، والحاكم في جماعة آخرين.

الحكم على الحديث:

صحيح، أخرجه البخاري.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في صدر الأحاديث المتعلقة بتفسير سورة النجم، وكأنه يشير بذلك إلى فضلها، أو تاريخ السجود فيها وأسبقيته على غيره من مواضع السجود في القرآن، وقد جاء الأمر بالسجود فيها في آخر آية منها، وهي قوله، تعالى: {**فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا**}[5]، وأعقب البخاري في (الصحيح)[6] حديثَ ابن عباس بما رواه عن ابن مسعود من قوله: "أَوَّلُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ فِيهَا سَجْدَةٌ {**وَالنَّجْمِ**}، قَالَ: فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَجَدَ مَنْ خَلْفَهُ إِلَّا رَجُلًا، رَأَيْتُهُ أَخَذَ كَفًّا مِنْ تُرَابٍ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا، وَهُوَ أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ".

وقال الفيروزآبادي: "معظم مقصود السورة: القَسَمُ بالوحى، وهدايةُ المصطفى ﷺ، وبيانُ معراج الكرامة، وذِكْرُ قبيح أَقوالِ الكفار وعقيدتِهم في حَقِّ الملائكة والأَصنام، ومدحُ مجتنبي الكبائر، والشكوى من المعرضين عن الصّدقة، وبيانُ جزاءِ الأَعمال في القيامة، وإقامةُ أَنواع الحجّة على وجود الصّانع، والإشارةُ إلى أَحوال مَن أُهلِكوا من القرون الماضية، والتخويفُ بسرعة مجيء القيامة، والأَمرُ بالخضوع والانقياد لأَمر الحقِّ - تعالى - في قوله: {**فَاسْجُدُواْ للَّهِ وَاعْبُدُواْ**}"[7].

---

[1] (ص 365).

[2] سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، السهمي (ص 245).

[3] (2/ 392).

[4] (15/ 543).

[5] الآية: 62.

[6] (كتاب تفسير القرآن - بَابُ {**فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا**} [النجم، الآية: 62]، 6/ 142، رقم الحديث: 4863).

[7] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (1/ 443).

الحديث الثالث عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ عُبَيْدُ بْنُ شَرِيكٍ الْبَزَّارُ[1]، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، ثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنِ ابْنِ آدَمَ كُتِبَ حَظٌّ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنُ زِنَاهَا النَّظَرُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الْمَشْيُ، وَالْأُذُنُ زِنَاهَا السَّمَاعُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْقَلْبُ يَتَمَنَّى وَيَشْتَهِي، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ الْفَرْجُ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث على شرط الشيخين، والصواب أنه ليس على شرط واحد منها، فابْنُ عَجْلَانَ، وهو محمد بن عجلان القرشي، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، أبو عبد الله المدني - لم يرو له البخاري في الأصول، وإنما أخرج له في المتابعات[3]، و قد نقل الذهبي عن الحاكم نفسه أنه قال: "أخرج له مسلم في (كتابه) ثلاثة عشر حديثا، كلها في الشواهد"[4]، وقال الذهبي: "وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء

---

[1] في الأصل: "البزّاز"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته كما في كتب التراجم، وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 581، رقم الحديث: 3792).

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 511، رقم الحديث: 3752).

وتابع يحيى بنَ عبد الله بنِ بُكَيْر قتيبةُ بن سعيد، أخرجه عنه أحمد في (المسند) (14/ 500، رقم الحديث: 8932)، وأبو داود في (السنن) (كتاب النكاح - بابُ ما يُؤْمَرُ به مِنْ غَضِّ البصر، 2/ 247، رقم الحديث: 2154)، ومن طريقه البيهقي في (شعب الإيمان) (7/ 303، رقم الحديث: 5046).

وتابعهما عبد الله بن صالح عند البزار في (المسند = البحر الزخار) (15/ 362، رقم الحديث: 8943)، وعيسى بن حمّاد عند ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (10/ 269- 270، رقم الحديث: 4423).

وأخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب القدر - بَابُ قُدِّرَ على ابن آدم حَظُّهُ من الزنا وغيرِه، 4/ 2047، رقم الحديث: 2657) من وجه آخر عن أبي صالح، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ به، نحوه.

وأخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب الاستئذان - باب زنا الجوارح دون الفرج، 8/ 54، رقم الحديث: 6243، كتاب القدر - بَابُ {**وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ**} [الأنبياء، الآية: 95]، {**أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ**} [هود، من الآية: 36] {**وَلاَ يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا**} [نوح، من الآية: 27]، 8/ 125)، ومسلم أيضا في (الصحيح) (كتاب القدر - بَابُ قُدِّرَ على ابن آدم حَظُّهُ من الزنا وغيرِه، 4/ 2047، رقم الحديث: 2657) من طريق ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فذكره بنحوه مختصرا دون جملة الرِّجْل والأُذُن واليد.

[3] ينظر: تهيب الكمال، المزي (26/ 101- 108).

[4] تتبعتها فوجدتها أربعة عشرا حديثا، وهي كما قال الحاكم، كلها في الشواهد.

حفظه ... وذكره البخاري في كتاب (الضعفاء) له، وهو حسن الحديث"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

والقعقاع بن حكيم لم يرو له البخاري مطلقا، واحتج به مسلم وحده[3].

♦ وغيرهما مِنْ يحيى بن عبد الله بن بكير فَمَنْ فوقه من رجال الشيخين.

♦ وعُبَيْدُ بن شَرِيك هو عبيد بن عبيد الواحد بن شريك، أبو محمد البَغْدَادِيُّ، البَزَّار، أورده ابن حبان في (الثقات)[4]، وقال الدارقطني: "صدوق"[5]، وترجم له الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[6]، والذهبي في (تاريخ الإسلام)[7]، وغيرِه، وقال الذهبي: "مُحَدِّثٌ، رحال، صدوق".

وقال ابن حجر العسقلاني: "أكثرَ عن يحيى بن بُكير وطبقته، وحدَّث، وكان ثقة صدوقا"[8].

♦ وشيخ الحاكم أبو بكر بن إسحاق هو أحمد بن إسحاق الصِّبْغِي، النَّيسَابُوري، الفقيه الشافعي، ثقةٌ حافظ، أكثر عنه الحاكم جدا جدا، وتقدم له غير هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

إسناده حسن من أجل ابن عَجلان، وأخرجه مسلم من غير طريقه.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة النجم، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ**}[9]، والمراد صغائر الذنوب، كما بينته روايةُ ابن عباس عن أبي هريرة التي سبقت في تخريج الحديث، وقد أخرج عبد الرزاق في (التفسير)[10] عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**إِلَّا اللَّمَمَ**}، قَالَ: "زِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا الشَّفَتَيْنِ التَّقْبِيلُ، وَزِنَا الْيَدَيْنِ اللَّمْسُ، وَزِنَا الرِّجْلَيْنِ الْمَشْيُ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ الْفَرْجُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ بِفَرْجِهِ كَانَ زَانِيًا وَإِلَّا فَهُوَ اللَّمَمُ".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[11] من طريق معمر بنحوه، وروى هذا المعنى أيضا

---

[1] المغني في الضعفاء (2/ 613)، ونحوه في (ميزان الاعتدال) (3/ 644- 645)، و(سير أعلام النبلاء) (6/ 317- 322).

[2] (ص 496).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 623- 624).

[4] (8/ 434).

[5] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 131).

[6] (11/ 101).

[7] (6/ 777).

[8] لسان الميزان (4/ 120).

[9] من الآية: 32.

[10] (3/ 275، رقم الأثر: 3054).

[11] (22/ 534).

عن أبي هريرة من الصحابة، وعن مسروقٍ، والشعبي من التابعين، **وهو أحد الأقوال في الآية.**

والثاني: إن اللَّمَمَ ما وقع من الذنوب في الجاهلية قبل الإسلام، رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1] عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعن زيد بن أسلم وابنه عبد الرحمن.

الثالث: إن اللَّمَمَ هو الذنب يقع فيه العبد من كبائر الإثم والفواحش، كشرب الخمر والزنا ثم يتوب منه، رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] عن ابن عباس أيضا، وعن مجاهد، والحسن، وأبي صالحٍ باذام مولى أم هانئ، وعبد الله بن القاسم مولى أبي بكر الصديق من التابعين.

الرابع: إن اللَّمَمَ ما لا يترتب عليه حَدٌّ في الدنيا أو وعيدٌ في الآخرة، رواه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان)[3] عن ابن عباس أيضا، وعن ابن الزبير من الصحابة، وعن عكرمة، وقتادة، والضحّاك بن مزاحم من التابعين، وهذا القول راجعٌ إلى القول الأول.

وقال ابن جرير بعد حكاية هذه الأقوال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: (إلا) بمعنى الاستثناء المنقطع، ووجّه معنى الكلام إلى {**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ**} بما دون كبائر الإثم، ودون الفواحش الموجبة للحدود في الدنيا والعذاب في الآخرة، فإن ذلك معفوٌّ لهم عنه، وذلك عندي نظير قوله، جلّ ثناؤه: {**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلا كَرِيمًا**}[4]، فوَعَدَ - جَلّ ثناؤه - باجتناب الكبائر، العفو عما دونها من السيئات"، ثم أيّد ذلك بما نقله عن الفرّاء من أن اللَّمَم في كلام العرب هو مقاربة الشيء[5].

وذكر الثعلبي أقوالا أخرى في المراد باللَّمَم، فقال: "وقال سعيد بن المسيب: هو ما لَمَّ على القلب، أي: خطر، وقال محمد بن الحنفية: كل ما هممت به من خير أو شرّ فهو لمم ... وقال الحسين بن الفضل: اللَّمَمُ: النظرة من غير تعمد، وهو مغفور، فإن أعاد النظر فليس بلمم، وهو ذنب"[6].

وما ذهب إليه ابن جرير الطبري هو ما قرّره الزمخشري في (الكشاف)[7]، وقال: "اللَّمَمُ: ما قلَّ وصغر، ومنه: اللَّمَمَ: المس من الجنون، واللوثة منه، وألَمَّ بالمكان إذا قَلَّ فيه لبثه، وألَمَّ بالطعام: قَلَّ منه أكْله، ومنه:

لقاءُ أخِلَّاءِ الصَّفاءِ لِمَامُ".

وهذا البيت لم أقف على من ذكره قبله، ولم يعيّن قائلَه، وقد تعقبه ابن الوزير اليماني بأن هذه الشواهد التي ذكرها من اللغة كلُّها في القلة، وليس في شيء منها ما يدل على الصّغَر[8]، ونقل عنه شطر البيت بعجزه

---

(1) (22/ 532- 533).

(2) (22/ 534- 536).

(3) (22/ 537- 538).

(4) النساء، الآية: 31.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 100).

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (9/ 149).

(7) (4/ 425- 426).

(8) ينظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير (9/ 216- 217).

كاملا، وهو قوله:

وكلُّ وصالِ الغَانياتِ ذِمامُ

وقال ابن عطية: "وتظاهر العلماء في هذا القول، وكثر المائل إليه"[1].

قال الباحث: وعزاه الشوكاني في (فتح القدير)[2] إلى الجمهور، وعليه درج من جاء بعده من المتأخرين، ومنهم محمد الطاهر بن عاشور، وقال ملامسا الحكمة من استثناء اللمم من الكبائر: "واستثناء اللمم استثناء منقطع؛ لأن اللمم ليس من كبائر الإثم ولا من الفواحش، فالاستثناء بمعنى الاستدراك، ووجْهُهُ: أن ما سمي باللمم ضَرْبٌ من المعاصي المُحَذَّر منها في الدين، فقد يظن الناس أن النهي عنها يُلْحِقُها بكبائر الإثم؛ فلذلك حق الاستدراك، وفائدة هذا الاستدراك عامّةٌ وخاصّة: أما العامة، فلكي لا يعامل المسلمون مرتكب شيء منها معاملة من يرتكب الكبائر، وأما الخاصة، فَرَحْمَةٌ بالمسلمين الذين قد يرتكبونها فلا يقل ارتكابها من نشاط طاعة المسلم، ولِيَنْصَرِفَ اهتمامُه إلى تجنب الكبائر، فهذا الاستدراك بِشَارَةٌ لهم، وليس المَعْنَى أن الله رخّص في إتيان اللمم"[3].

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 204).

[2] (5/ 136).

[3] التحرير والتنوير (27/ 121- 122)

الحديث الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ، [ثنا أبو عاصم][1] ثنا عَنْبَسَةَ[2] عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ، تَعَالَى: {**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ**} الْآيَةَ، إِلَى: {**بِقَدَرٍ**}[3]، فَقَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**أُخِّرَ الْكَلَامُ فِي الْقَدَرِ لِشِرَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[4].

تعليق الذهبي:

" عَنْبَسَةُ ثقة لكن لم يَرْوِيا له".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيحه الحديث على شرط البخاري، وهو كما قال؛ فإنّ عنبسة، وهو ابن مِهْرَانَ الحَذَّاد، البَصري، لم يرو له البخاري، ولا غيره من أصحاب الكتب الستة، بل قال يحيى بن معين:

---

[1] هذه الزيادة بين المعكوفتين ساقطة في الأصل، وهي ثابتة عند البيهقي الذي ساق الحديث من طريق الحاكم، وعند ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)، كما سيأتي في تخريجه، وهي ثابتة أيضا في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 588- 589، رقم الحديث: 3805).

[2] في الأصل: "أبو عنبسة"، وهو تحريف"، صوابه "عنبسة"، هكذا ساقه البيهقي من طريق الحاكم، وهكذا جاء في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني، وفي المصادر الأخرى - أيضا - التي أخرجت الحديث، كما سيأتي في تخريجه، وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 588- 589، رقم الحديث: 3805).

[3] القمر، الآيات: 47 - 49.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 514، رقم الحديث: 3765)، وعنه البيهقي في (القضاء والقدر) (ص 292، رقم الحديث: 449).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 793، رقم الحديث: 18735)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن أبي عاصم في (السنة) (1/ 155- 156، الأحاديث رقم: 350، 351)، والبزار في (المسند) (14/ 231، رقم الحديث: 7796)، والعُقيلي في (الضعفاء الكبير) (3/ 365)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (6/ 96، رقم الحديث: 5909)، وابن الإعرابي في (المعجم) (1/ 38، 212، الأحاديث رقم: 24، 373)، وابن عَدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (6/ 464)، وابن بِشران في (الأمالي) (ص 182، رقم الحديث: 420)، وأبو طاهر السِّلَفي في (الطيوريّات) (3/ 1214، رقم الحديث: 1141) من طرق أخرى عن أبي عاصم عن عنبسة به.

وزاد البزار، والطبراني، وابن الأعرابي في آخره: "**فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَمِرَاءٌ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**"، وزاد العقيلي، وأبو طاهر السِّلَفي الجملة الأخيرة منها.

وقال البزار: "وهذ الحديث لا نعلم رواه عن الزهري عن سعيد إلا عَنْبسة، **وهو ليّن الحديث**، تفرد بهذا الحديث من حديث الزهري".

وقال الطبراني: " لم يَرْوِ هذا الحديث عن الزهري إلا عَنْبَسَةُ بْنُ الْمَهْدِيِّ الْحَذَّاءُ".

قال الباحث: والحديث أخرجه العقيلي في الموضع المشار إليه من طريقين: الأول: عن عبد الله بن رجاء، والثاني: عن أبي عاصم، وساقه عن كلّ واحد منهما من طريقين مختلفين رفعا ووقفا، والأصوب عنهما الرفع، كما هي رواية الجماعة عن أبي عاصم.

وقد اخْتُلِف على الزهري في هذا الحديث، فرواه أبو خالد الخزاعي عن الزهري عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ دون الجملة الأخيرة، أخرجه العقيلي أيضا في (الضعفاء الكبير) (3/ 365)، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (4/ 692، رقم الحديث: 1117) من طريق الأغلب (وقال اللالكائي: غالب) بن تميم عن أبي خالد الخزاعي (وقال اللالكائي: منيع أبي خالد) به.

وقال العقيلي: "هذا أولى".

"لا أعرفه"![1]

قال ابن عديّ: "وابن معين لا يعرفه؛ لأنه ليس بالمعروف"[2].

وقال البخاري: "لا يُتَابَعُ على حديثه"[3]، يريد هذا الحديث، كما ذكر العُقيلي، ثم ساقه البخاري له، كما سبق في تخريجه.

وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث"[4].

وقال ابن حبان: "كان مِمّن يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، وفي حديثه من المناكير التي لا يَشُكُّ مَن الحديثُ صناعته أنها مقلوبة"[5].

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[6]، وذكر فيه قول أبي حاتم، كما أورده أيضا في (ميزان الاعتدال)[7]، وذكر له هذا الحديث كما ساقه العقيلي مختصرا من الطريقين، ثم أعقبه برواية أبي خالد الخزاعي، وقال: "فهذا أشبه".

قال الباحث: وأما توثيق الذهبي له هنا، فهو وهْمٌ منه سافر به - كما سافر بالحاكم - في ظني إلى أبي خالد الأموي، عنبسة بن عبد الواحد، وهو أحد الثقات كما في (الكاشف)[8] للذهبي، وهما من طبقة واحدة، لكن ابن عبد الواحد هذا لم يذكر له أبو الحجّاج المِزّي رواية عن الزهري، وقد أخرج له أبو داود، واستشهد به البخاري[9].

ثم إن عنبسة خالفه أبو خالد منيع الخزاعي، كما سبق في تخرج الحديث، وأبو خالد هذا مجهول، لم أجد من ذكره إلا مسلماً في (الكُنى والأسماء)[10]، فقال: "أبو خالد مَنيع الخزاعي عن الزهري، روى عنه أغلب بن تميم"، ثم أورده ابن مَنْدَه في (فتح الباب في الكنى والألقاب)[11]، ونقل فيه ما ذكره مسلم، وقال: "أخبرنَا الْحُسَيْن بن مُحَمَّد، ثَنَا مَكِّيٌّ عَنهُ".

والأغلب بن تميم الراوي عنه هو ابن النُّعمان الكِنْدِيُّ، ويُقَالُ: الْمَسْعُودِيُّ، متفق على ضعفه، وبعضهم ضعفه جدا، وهو ما يدل عليه قول البخاري: "منكر الحديث"[12].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 402)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/ 463).

(2) المصدر نفسه (6/ 464).

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 365).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 402).

(5) المجروحين (2/ 177).

(6) (2/ 494).

(7) (3/ 302).

(8) (2/ 100)

(9) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (22/ 419- 422).

(10) (1/ 280).

(11) (ص 288- 289).

(12) التاريخ الكبير (2/ 70)، التاريخ الأوسط (2/ 216).

وقال ابن معين: "قد سمعت منه، وليس بشيء"[1]، وقال أيضا: "وليس يُتَابِعُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ إلا مَنْ هو دونه"[2].

وقال النسائي: "ضعيف"[3].

وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي: "منكر الحديث، ضعيف"[4].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ لكثرة خطئه"[5].

وأورد له ابن عديّ أحاديث مناكير، وقال: "وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة إلا أنه مِن جملة مَنْ يُكتب حديثه"[6].

وأورده الذهبي في (الضعفاء)[7]، وذكر فيه قول البخاري، وقال في (المُقتنَى في سرد الكنى)[8]: "واهٍ".

♦ وأبو قِلابة مَرَّ قريبا قبل الحديث السابق بحديث، وهو عبد الملك بن محمد الرقاشي، البصري، الحافظ، الضرير، كنيته أبو محمد، وأبو قلابة لقبٌ له غلب عليه، قال الذهبي في (الكاشف)[9]، وابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "صدوقٌ، يخطئ"، وزاد ابن حجر: "تغير حفظه لما سكن بغداد".

قال الباحث: وهو متابَع كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وشيخ الحاكم محمد بن أحمد الْقَنْطَرِيُّ ترجم له الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[11]، وقال: "وذَكَر محمد بن أبي الفوارس[12] أنه كان فيه لين".

وأقرّ ابنَ أبي الفوارس ابنُ حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[13]، وقال: "أكثر عنه الحاكم في (المستدرك)،

---

[1] تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 127، 316)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 349).

[2] الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 117).

[3] الضعفاء والمتروكون (ص 20).

[4] لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 464- 465).

[5] المجروحين (1/ 175).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 122).

[7] (1/ 93).

[8] (1/ 193).

[9] (1/ 669).

[10] (ص 365).

[11] (1/ 298- 299).

[12] هو أبو الفَتْح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل البغدادي، وأبو الفوارس كنية جده سهل، حَدَّثَ عنه أبو سعدٍ المَالِيْنِيُّ، وأبو بكرٍ البَرْقَانِيّ، وأبو بكر الخَطِيْبُ، وعِدّة، ارتحل وجَمَعَ وصَنَّفَ، قال الخطيب: "وكان ذا حفظ ومعرفة وأمانة، وثقة، مشهورا بالصلاح"، وقال الذهبي: "الإمَامُ، الحَافِظُ، المُحَقِّقُ، الرَّحَّال"، توفي سنة (412) هجرية.

ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (1/ 369- 370)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (17/ 223- 224).

[13] (5/ 49).

وهو محدِّث مكثرٌ عن أبي قلابة الرقاشي، وابنِ الأحوص العُكْبُريّ، ونحوِهما".

هذا، وقد جاء الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة، أخرجه البزّار في (المسند = كشف الأستار)[1]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَاللَّفْظُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالا: ثنا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَلِيفَةَ، ثنا هِشَامٌ - يَعْنِي: ابْنَ حَسَّانٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**أُخِّرَ الْكَلامُ فِي الْقَدَرِ لِشِرَارِ هَذِهِ الأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ**".

وأخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2] من طريق محمد بن بَكَّارٍ الْعَيْشِيّ، والعقيلي في (الضعفاء الكبير)[3] من طريق نُعَيْم بن حمّاد، كلاهما - ابن بكّار، وابنُ حمّاد – قالا: حدّثنا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَلِيفَةَ به، ولم يقل الطبراني في آخره: "**فِي آخِرِ الزَّمَانِ**".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له عن أبي هريرة - رضي الله عنه - طريقا غير هذا الطريق من جهة صحيحة، ولا نعلم رواه عن هشام إلا عمر بن أبي خليفة".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حَسّان عن محمد بن سِيرين إلا عمرُ بن أبي خليفة، تفرد به محمد بن بَكّار العَيْشي"!!

وقال العقيلي: "عمر بن أبي خليفة عن هشام بن حسان منكر الحديث، وهذا الحديث حديث منكر، وله رواية من غير هذا الوجه أيضا ليّنة".

وعمر بن أبي خليفة، وثّقه عمرو بن عليٍّ الفلّاس، والدارقطني، فقال الأول: "حدثنا عمر بن أبي خليفة من الثقات عن محمد بن زياد بحديثين"[4].

وقال الدارقطني مستدركا على ابن حِبان: "وعمر بن أبي خليفة ثقة مصري، واسم أبي خليفة: الحجّاجُ ابن عتاب، يحدث عن أبي غالب الباهلي، وعن زَبّان بنِ مخراق، وضربائهم، وهو الذي حدث عنه بُندار، وأبو موسى، وعمرو بن علي"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[6]، أي: يكتب حديثه للاعتبار، كما ذكر ابن أبي حاتم في مراتب الجرح والتعديل[7].

وأورده ابن عديّ في (الكامل في الضعفاء)[8]، وقال: "يحدث عن محمد بن زياد القرشي بما لا يوافقه أحد

---

[1] (3/ 35، رقم الحديث: 2178)، وهو في (المسند = البحر الزخار) (17/ 313، رقم الحديث: 10079) وفيه سقْطٌ من أول الإسناد.

[2] (6/ 219، رقم الحديث: 6233).

[3] (3/ 156).

[4] التاريخ الكبير، البخاري (6/ 153).

[5] تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، الدارقطني (ص 174).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 106).

[7] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 37 – المقدمة).

[8] (6/ 34- 35).

عليه"، ثم قال: "وعمر بن أبي خليفة لم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أني لما رأيت له من الحديث وإن قل - لم أجد بُدّاً من أن أذكره وأبيّن؛ لأني هكذا شرطت في أول الكتاب".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): "مقبول"، أي: إذا تُوبع وإلا فهو ليّنُ الحديث، كما نص على ذلك في المقدمة.

قال الباحث: والأقرب أن يكون حسن الحديث، فقد وثقه الفلّاس، والدارقطني، وفات ابنَ حجر العسقلاني توثيقُ الدارقطني إياه، فلم يذكره في (تهذيب التهذيب)[1]، وأبو حاتم الرازي من أشهر الأئمة المتشددين في الجرح والتعديل، فالموازنة بين كلامهم تقتضي أن يكون حديثه حسنا إلا إذا خالف أو كان في حديثه ما يُنْكَر.

والحديث أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد)[2]، وقال: "ورجال البزار رجال الصحيح غير عمر بن أبي خليفة، وهو ثقة".

وأورده محمد ناصر الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[3]، ونقل عن البزار أنه قال في حديث ابن أبي خليفة: "إسناده حسن"، وهو وهم منه، لا أدري وجْهَه! فليس هو في (المسند) ولا في (كشف الأستار)، ولو قاله، لنقله الهيثمي في (مجمع الزوائد)، كما يفعل في غيره من الأحاديث التي يحكم عليها البزّار!

الحكم على الحديث:

إسناده حسن من حديث هشام بن حسّان، منكر من حديث الزهري.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على التحذير من الخوض في القدر بغير علم وبغير حقٍّ، وأن السلامة فيه بسلوك سبيل أوائل هذه الأمة[4]، كما قال، تعالى ذكره: {**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**}[5]، كما اشتملت الآيات التي تلاها أبو هريرة على إثبات القدر، وهو سبيل المهتدين، وخلافه هو سبيل المجرمين الضالين، وقد جاء في سبب نزول هذه الآيات ما أخرجه مسلم في (الصحيح)[6] وغيرُهُ من طريق سُفْيَانَ الثوري عَنْ زِيَادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ: {**يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ۝ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**}.

---

[1] (7/ 389).

[2] (7/ 202).

[3] (3/ 116- 117، رقم الحديث: 1124).

[4] ينظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير (6/ 171- 183).

[5] التوبة، الآية: 100.

[6] (كتاب القدر - بَابُ كُلِّ شَيْءٍ بقَدَر، 4/ 2046، رقم الحديث: 2656).

قال الطاهر بن عاشور: "ولم يذكر راوي الحديث تعيين معنى القَدَر الذي خاصم فيه كفار قريش، فبقي مُجْمَلا، ويظهر أنهم خاصموا جدلا؛ ليدفعوا عن أنفسهم التعنيف بعبادة الأصنام، كما قالوا: {**لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ**}[1]، أي: جدلا للنبيّ ﷺ بِمُوجَبِ ما يقوله من أن كلَّ كائن بقدر الله جملا منهم بمعاني القدر"[2].

قال الباحث: ثم ناقش ابن عاشور في دلالة قوله، تعالى:{**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**} على إبطال المعنى الذي تقول به المعتزلة من أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وإبطال المعنى الذي تقول به الأشعرية، وهو الكسب، وإن جاء من الأدلة غيرَها ما يدل على بطلان ما ذهب إليه كلتا الطائفتين، وأما دلالتها على إبطال مذهب القدرية النفاة للقدر مطلقا فظاهرة، كما قال ابن كثير: "ولهذا يستدل بهذه الآية الكريمة أئمة السنة على إثبات قدر الله السابق لخلقه، وهو عِلْمُه الأشياء قبل كونها، وكتابتُه لها قبل بَرْئِها، وردّوا بهذه الآية وبما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نَبَغُوا في أواخر عصر الصحابة"[3].

---

[1] الزخرف، من الآية: 20.

[2] التحرير والتنوير (17/ 218).

[3] تفسير القرآن العظيم (7/ 482).

الحديث الخامس عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ[1] بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ الْحَافِظُ، بِمَكَّةَ، ثنا عَلَّانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ السَّرْحِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي السَّمْحِ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ**}[2]، قَالَ: "**يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ فِي خَدِّهَا أَصْفَى مِنَ الْمِرْآةِ، وَإِنَّ أَدْنَى لُؤْلُؤَةٍ عَلَيْهَا لَتُضِيءُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِنَّهَا يَكُونُ عَلَيْهَا سَبْعُونَ ثَوْبًا يَنْفُذُهَا بَصَرُهُ حَتَّى يَرَى مُخَّ سَاقِهَا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ**"

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"دَرّاجٌ صاحب عجائب".

تعليق الباحث:

الحديث أعله الذهبي بدَرّاجٍ - وهو أبو السّمْح - بأنه صاحب عجائب، أي: مناكير، كما صرّح بذلك أحمد

---

(1) هكذا في الأصل: "الحسن بن محمد"، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 10، رقم الحديث:3814): "الحسين بن محمد"، وهو الصواب - فيما يظهر للباحث - الذي يتفق مع ما جاء في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني، كما سيأتي في التخريج، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 433- 434).

(2) الرحمن، الآية: 58.

(3) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 516، رقم الحديث: 3774)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 214- 215، رقم الحديث: 339).

ومن طريق ابن وهب أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (22/ 370)، وابن أبي داود في (البعث) (ص 65- 66، رقم الحديث: 81)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (16/ 409- 410، رقم الحديث: 7397).

وأخرجه أحمد في (المسند) (18/ 243- 244، رقم الحديث: 11715)، وأبو يعلى في (المسند = المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي) (4/ 462- 463، رقم الحديث: 1974) من طريقين آخرين عن أبي السمح به.

وفيه عندهم جميعا من طريق ابن وهب ومن الطريقين الآخرين بعض الزيادات، وليس عند أحد منهم ذِكْرٌ للآية.

وأخرجه الحاكم أيضا من وجه آخر عن عمرو بن سَوَّادٍ مختصرا في تفسير سورة فاطر (2/ 462، رقم الحديث: 3594)، فقال: حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ الْمُطَرِّزُ، الْمِصْرِيُّ بِمَكَّةَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْمِصْرِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ السَّرَخْسِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي السَّمْحِ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**} [فاطر، من الآية: 33]، فَقَالَ: "**إِنَّ عَلَيْهِمُ التِّيجَانَ إِنَّ أَدْنَى لُؤْلُؤَةٍ مِنْهَا لَتُضِيءُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، كما حدثناه أبو العباس عن الدُّورِيّ عن يحيى بن معين أنه قال: أصح إسناد المصريين عمرو عن دَرّاجٍ (وهو أبو السمح) عن أبي الهيثم عن أبي سعيد"، وعلق عليه الذهبي هنا بقوله: "صحيح"!

وأخرجه الترمذي في (السنن) (أبواب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء ما لأدنى أهل الجنة من الكرامة، 4/ 695، رقم الحديث: 2562) بهذا اللفظ المختصر دون الآية من طريق رِشْدِينِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ عَنْ دَرَّاجٍ به.

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رِشْدِينَ"!

والحديث أورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (5/ 246، رقم الحديث: 5323)، وعزاه للحاكم في الموضعين دون غيره!

ابن حنبل، فقال: "أحاديثه مَنَاكِيرُ"[1]، وهو درّاج بن سمعان المصري، القاص، وقد وثقه ابن معين[2]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وتكلم فيه غيرهما مع ما سبق فيه عن أحمد، فبعضهم ضعفه مطلقا، كأبي حاتم الرازي، والنسائي[4]، وبالغ الدارقطني في رواية، فقال: "متروك"[5]، ونقل عنه الحاكم أنه قال: "ضعيف"[6]، بل قال ابن حبان أيضا في (مشاهير علماء الأمصار)[7]: "ربما وهم".

وبعضهم ضعفه في أبي الهيثم، وقَبِل حديثه في غيره، كما قال أبو داود: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عَن أبي الهيثم عن أبي سَعِيد"[8].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة واسعة من مناكيره، وكلها عن أبي الهيثم إلا حديثا واحدا: "وسائر أخبار درّاج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إن أخرجت درّاجا، وبرأته من هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه، أنّ سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته مما قال فيه يحيى بن معين"[9].

قال الباحث: وهذا التفصيل هو الذي قرره ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]، فقال: "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".

♦ وباقي رجاله ثقات، وأبو الهيثم اسمه سليمان بن عمرو بن عَبْد - ويقال: عبيد - الليثي، المصري[11].

وعَلّانٌ[12] لقبٌ لصاحبه معروف به، واسمه عليٌّ، وهو أبو الحسن علي بن سليمان بن ربيعة بن الصَّيْقَلِ المِصري، ترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[13].

وشيخ الحاكم هو الحسين بن محمد الماسَرْجِسِي، النيسابوري، أحد الحفاظ الكبار، ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[14]، و(سير أعلام النبلاء)[15]، وغيرهما، وقال في الثاني منهما: "الحافظ الكبير، الثَّبْتُ، الجَوَّالُ، الإمام"، وقال في الأول: "الحافظ البارع، صاحب المسند الأكبر".

---

[1] الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 43).

[2] ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 413)، تاريخ ابن معين، الدارمي (ص 107).

[3] (5/ 114).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 441- 442)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 39)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (4/ 10).

[5] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 29).

[6] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 170).

[7] (ص 300).

[8] تهذيب الكمال، المزي (8/ 479).

[9] الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 16).

[10] (ص 211).

[11] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (12/ 50- 51).

[12] هو بفتح العين وتشديد اللام، كما في (اللباب في تهذيب الأنساب) لأبي الحسن عز الدين بن الأثير (2/ 367).

[13] (14/ 496)، وينظر: الأنساب، السمعاني (8/ 362- 365).

[14] (3/ 110- 111).

[15] (16/ 187- 289).

وللجملة الأخيرة من الحديث شاهد رواه عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عن عَمْرِو بن مَيْمُونٍ عن عبد الله بن مسعود، وقد روي عنه مرفوعا موقوفا، والموقوف أصح كما قال الترمذي[1]، وهو مع وقفه أيضا لا يثبت، عطاء بن السائب ضعيف؛ لاختلاطه[2].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على ما عليه قاصراتُ الطرف من الحور العين من الصفاء المشبَّه بالياقوت في وصف أبشارهن، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3] هذا المعنى عن قتادة، والسُّدّيّ، وعبد الرحمن بن زيد من التابعين، وعن سفيان الثوري من أتباعهم، فقالوا: "كأنهن الياقوت في الصفاء"، وقالوا أيضا، ومعهم الحسن: "وكأنهن المَرْجان في البياض"، أي: لُؤلُئِه.

وفي حديث أبي هريرة مرفوعا في (الصحيحين)[4]: "**وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، يُرَى مُخُّ سُوقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْحُسْنِ**".

وقال الزجاج: "قال أهلُ التفسير وأهلُ اللغة: هنَّ في صفاءِ الياقوت وبياضِ المَرْجان، والمَرْجانُ صغار اللؤلؤ، وهو أشد بياضاً"[5].

---

[1] ينظر: السنن، الترمذي (أبواب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ - باب في صفة نساء أهل الجنة، 6/ 676- 677، الأحاديث رقم: 2533، 2534)، جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 66)، الصحيح، ابن حبان (16/ 408، رقم الحديث: 7296).

[2] ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 391).

[3] (23/ 66- 67)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 270، رقم الأثر: 3099)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 504- 505)، الدر المنثور في التفسير بالمنثور، السيوطي (7/ 212- 213).

[4] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (3/ 170- 172 رقم الحديث: 2393).

[5] معاني القرآن وإعرابه (5/ 103).

الحديث السادس عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ بِلَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مُؤَذِّنِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّرْقَ أَوِ السُّورَ - أَنَا أَشُكُّ - وَهُوَ يَبْكِي، وَهُوَ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: {**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ**}[1]، ثُمَّ قَالَ: "هَاهُنَا أَرَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَهَنَّمَ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"بل منكر، وآخره باطل؛ [لأنه ما اجتمع عبادة برسول الله ﷺ هنالك، ثم مَنْ هو ابن ميمون وشيخه؟ وفي نسخة أبي مسهر عن سعيد عن زياد بن أبي سودة، قال: رُئِيَ عبادة على سور بيت المقدس يَبْكي، وقال: من ها هنا أخبرنا رسول الله ﷺ أنه رأى جهنم، فهذا المرسل أجود"][3]" .

---

[1] الحديد، من الآية: 13.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 521، رقم الحديث: 3786).

ومن طريق ضمرة أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير - ترجمة بلال مؤذن مسجد بيت المقدس) (2/ 109) مختصرا، فقال: قَالَ لنا آدم: حَدَّثَنَا ضمرة، قَالَ: ثنا مُحَمَّد بْن ميمون عَنْ بلال سَمِعَ عبادة بْن الصامت: "{**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ**}، وبكى".

وأخرجه الحاكم أيضا (كتاب الأهوال، 4/ 646، رقم الحديث: 8785) من وجه آخر عن عبادة بنحوه، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ بِمَكَّةَ - حَرَسَهَا اللَّهُ، تَعَالَى -، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِيُّ عَنْ زِيَادِ ابْنِ أَبِي سَوْدَةَ، قَالَ: كَانَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى سُورِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ الشَّرْقِيِّ يَبْكِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟ فَقَالَ: "مَنْ هَاهُنَا، أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى جَهَنَّمَ".

ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أخرجه ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (16/ 505، رقم الحديث: 7464)، فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ به، نحوه.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح".

وأخرجه ابن حبان الصحيح - الإحسان) (16/ 506، 7465) من وجه آخر بنحوه عن عبادة - وهو الذي أشار إليه الذهبي في تعقبه على الحاكم -، فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ النَّحَّاسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: رُئِيَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَلَى سُورِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ الشَّرْقِيِّ يَبْكِي، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: "مِنْ هَاهُنَا نَبَّأَ رَسُولُ ﷺ أَنَّهُ رَأَى مَالِكًا يُقَلِّبُ جَمْرًا كَالْقُطْفِ".

ومن طريق ابن حبان هذه أخرجه ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (8/ 360، رقم الحديث: 443)، وأخرجه الضياء أيضا في (فضائل بيت المقدس) (ص 45، رقم الحديث: 10) من طريق أخرى عن محمد بن الحسن بنِ قُتَيْبَةَ به.

وساقه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (1/ 203) و(تاريخ الإسلام) (1/ 621- 622) من طريق ثالثة عن محمد بن الحسن بنِ قُتَيْبَةَ، فقال: أنبئنا عَنْ ابن كليب عَنْ ابن بيان، قَالَ: أخبرنا بشر ابن القاضي، قَالَ: حدثنا محمد بن الحسن اليقطيني، قَالَ: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة به، وفيه التصريح بالتحديث من الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وقال الذهبي في الموضعين: "إسناده جيد"!

وأورده ابن حجر في (إتحاف المهرة) (6/ 442، رقم الحديث: 6780) من هذه الوجوه كلها عند ابن حبان والحاكم، واقتصر في العزو عليهما.

[3] الزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي ثابتة في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) لابن الملقن (2/ 942، رقم الحديث: 381)، وطبعة دار المنهج القويم (5/ 18- 19، رقم الحديث: 3826).

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث سندا ومتنا، أمّا سندا، فجهالة بلالٍ وابن ميمون، وهو كما قال، بلال لم يرو عنه إلا محمد بن ميمون، وسكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[1]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[3] على أصله في توثيق المجاهيل، ومحمد بن ميمون هذا لم يرو عنه إلا ضمرة بن ربيعة، وسكت عنه البخاري أيضا في (التاريخ الكبير)[4]، وقال أبو حاتم الرازي: "مجهول"[5]، وأورده ابن حبان أيضا في (الثقات)[6]!

♦ وضَمْرة بن ربيعة وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم[7]، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"[8].

وقال يحيى بن زكريا الساجي: "صدوقٌ، يَهِمُ، عنده مناكير"[9].

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[10]: "مشهور ما فيه مغمز"، ثم ذكر له حديثا تفرد به عن الثوري أنكره عليه جمع من الأئمة[11].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[12]: "صدوقٌ، يَهِم قليلا".

♦ وأحمد بن هاشم الراوي عن ضمرة، قال أبو حاتم الرازي: "صدوقٌ، يكتب حديثه، ولا يُحتج به"[13].

قال الباحث: وقد تابعه عن ضمرة شيخُ البخاري آدم، كما سبق في تخريج الحديث، وهو ابن أبي إياس، أحد الثقات، وحديثه مخرّج عنده في (الصحيح).

---

(1) (2/ 109).

(2) (2/ 396).

(3) (4/ 66).

(4) (1/ 233- 234).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 80).

(6) (9/ 49).

(7) ينظر: تاريخ ابن معين، الدارمي (ص 135)، العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 366، 549 - رواية ابنه عبد الله)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 249)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 403).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 467).

(9) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 403).

(10) (2/ 330).

(11) ينظر: السنن، الترمذي (أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرّم، 3/ 638- 639، رقم الحديث: 1365)، السنن الكبرى، النسائي (كتاب العتق - مَنْ ملك ذا رَحِمٍ مُحَرَّم، 5/ 13، رقم الحديث: 4877)، السنن الكبرى، البيهقي (كتاب العتق - باب مَنْ يَعتق بالملك، 10/ 489- 490، الأحاديث رقم: 21419، 21420)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 403).

(12) (ص 280).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 80)، وعنه المزي في (تهذيب الكمال) (1/ 516)، وعن المزي ابن حجر العسقلاني في (1/ 76)، وقد نقل ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) (7/ 172) عن أبي حاتم قوله: "صدوق"، وأسقط باقيه! وهكذا جاء أيضا في طبعة أبي غدة من (لسان الميزان) (9/ 254)!!

♦ وأبو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الكريم، هو الرازي قرين أبي حاتم الرازي.

♦ وشيخ الحاكم، قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[1]: "لا أعرفه لكن أتى بخبر باطل، هو آفته"، ثم ساقه.

وقال ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[2]: "وهذا الرجل ذكره الحاكم في (تاريخه)، فقال: سمع أبا زرعة، وأبا حاتم، وابنَ وَارَة، وأقرانهم، ثم ورد نيسابور سنة خمس وثمانين ومائتين، فسمع أبا عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، وأبا العباس بن حمزة الواعظ، وإسماعيل بن قتيبة، ونزل نيسابور إلى أن توفي بها، ولم يُنْكَر عليه إلا حديث واحد، جمع فيه بين أبي العباس بن حمزة ومحمد بن نعيم، وكان سنه يحتمل لُقِيَّ شيوخ الرَّيّ، توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاث مائة، وهو ابن ثمان وتسعين سنة.

قلت: وأورد عنه الحاكم الحديث الموقوف الذي أنكره عليه المؤلف".

قال الباحث: ثم ذكر أن الدارقطني ضعفه في (غرائب مالك)[3].

وأما الطريق الثانية عند ابن حبان والحاكم، فمدارها على سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخِيُّ، وقد رمي بالاختلاط، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "ثقةٌ، إمامٌ، سوّاه أحمد بالأوزاعي، وقدّمه أبو مُسْهِرٍ، لكنه اختلط في آخر أمره"، وشيخه زياد بن أبي سودة، توقف أبو حاتم الرازي في سماعه من عبادة ابن الصامت، فقال: "لا أراه سمع من عبادة بن الصامت"[5].

قال الباحث: وقد رواه سعيد بن عبد العزيز بنحوه من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه، أخرجه الحاكم أيضا في (المستدرك)[6]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ فِرَاسٍ الْمَالِكِيُّ الْفَقِيهُ بِمَكَّةَ - حَرَسَهَا اللَّهُ، تَعَالَى - فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ مُؤَذِّنِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: "إِنَّ السُّورَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي الْقُرْآنِ: {**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ**} هُوَ السُّورُ الشَّرْقِيُّ، بَاطِنُهُ الْمَسْجِدُ وَمَا يَلِيهِ، وَظَاهِرُهُ وَادِي جَهَنَّمَ"، وقال الحاكم عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح"!

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7] من طريق أخرى عن سعيد، فقال: حدثنا ابن

---

(1) (3/ 457).

(2) (5/ 40).

(3) ينظر: لسان الميزان (5/ 51 - ترجمة: محمد بن أحمد بن محران).

(4) (ص 238)، وينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 479).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 534)، ومثله في (المراسيل) له (ص 61)، وينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 178).

(6) (كتاب الأهوال، 4/ 643، رقم الأثر: 8776)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (9/ 659، رقم الأثر: 12141)، ولم يعزه لغير الحاكم.

(7) (23/ 183).

البَرْقِي، قال: ثنا عمرو بن أبي سلمة عن سعيد بن عطية بن قيس عن أبي العوّام مؤذّنِ بيت المقدس، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: فذكره.

وفي إسناده خلل ظاهر، تابعه عليه ابن كثير في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[1]، وصوابه: "عن سعيد عن عطية بن قيس"، كما رواه الحاكم، وكذلك أخرجه الثعلبي في (التفسير= الكشف والبيان عن تفسير القرآن)[2]، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[3] من طريق أبي مُسْهِرٍ عبد الأعلى بن مسهر، حدثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن عطية بن قيس الكلابي به.

وأبو العوّام سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، وقال البخاري: "صاحب عُمَر ومعاذٍ، سَمِعَ كعبا، روى عنه جبر الضبعي، وروح بْن عائذ[6]"، وذكر ابن أبي حاتم عن أحمد أنه قال: "لا أدرى ما اسمه؟".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7] على أصله في توثيق المجاهيل، وقال: "يروي عن عمر بن الخطاب ومعاوية، روى عنه أهل الشام ومصر"[8].

وقال الألباني: "ويُلْقَى في النفس أن اسمه بلال إن كان حفظه الراوي عنه، وهو محمد بن ميمون"[9].

قال الباحث: ورواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[10] بنحوه من وجه آخر عن سعيد بن عبد العزيز موقوفا على قتادة، فقال: حدثني إبراهيم بن عطية بن رُدَيح بن عطية، قال: ثني عمي محمد بن رُدَيح ابن عطية عن سعيد بن عبد العزيز عن أبي العوّام عن عُبادة بن الصامت أنه كان يقول: {**بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ**}، قال: هذا باب الرحمة.

وإبراهيم بن عطية وعمه محمد لم أجد من ذكرهما أو ترجم لهما غير أن المِزّي ذكر عمه محمدا في الرواة عن أبيه رُدَيْحٍ، وهو ابن عطية القرشي، الشامي، المقدسي، مؤذن بيت المقدس[11]،

وهذه الرواية الموقوفة على عبادة بن الصامت - على ما فيها - أقرب إلى الصواب من الرواية المرفوعة؛ لما ذكره الذهبي من عدم اجتماع عبادة بالنبي ﷺ في الشام.

---

(1) (8/ 17- 18).

(2) (9/ 238).

(3) (21/ 42- 43).

(4) (9/ 60- 61).

(5) (9/ 415- 416).

(6) هكذا في الأصل، وصوابه: "روح بن عابد"، ينظر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني (1/ 538).

(7) (5/ 564).

(8) وينظر: المقتنى في سرد الكنى، الذهبي (1/ 441)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، الحسيني (ص 538).

(9) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (12/ 374).

(10) (23/ 183).

(11) (9/ 175- 176).

ويظهر للباحث أن هذا الاختلاف الشديد في إسناد الحديث وصحابيّه ورفعه ووقفه من تخليط سعيد ابن عبد العزيز.

وأما الطريق الثالثة التي أشار إليها الذهبي، ففيها أيضا علتان، بل ثلاث:

الأولى: عنعنة الوليد بن مسلم، وقد كان يدلس ويسوّي كثيرا عن الأوزاعي وغيره، ولا سيما عن الأوزاعي، ومن شيوخه الذين روى عنهم سعيدُ بن زيد التَّنُوخِيُّ في الطريق الثانية[1]، فيحتمل أن يكون سعيدٌ هو الواسطة بين الأوزاعي وشيخه يحيى بن أبي كثير، وقد ساق الذهبي رواية الوليد بن مسلم، وفيها التصريح بالتحديث عن شيخه الأوزاعي، كما سبق في تخريج الحديث، لكن مثل الوليد يشترط في قبول روايته، تصريحه بالتحديث عن شيخه وعن شيخ شيخه أيضا؛ لأن تدليس التسوية هو إسقاط الضعيف بين شيخ الراوي الثقة وشيخ شيخه الثقة[2].

الثانية: عنعنة يحيى بن أبي كثير؛ فإنه على إمامته كان مدلسا، كما قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ثقةٌ ثبتٌ لكنه يدلّس ويرسل".

الثالثة: الانقطاع بين أبي سلمة بن عبد الرحمن وعبادة بن الصامت كما هو ظاهر، وهو مراد الذهبي بأنه مرسل.

الحكم على الحديث:

ضعيفٌ سندا، منكر مَتْنا، ورفعه باطل.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالسور في قوله، تعالى: {**فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ**} سور المسجد الأقصى الشرقي، وأن الباب بابه، وقد روى ابن جرير الطبري هذا المعنى عن ابن عباس على ضعف في إسناده، وعن كعب الأحبار أيضا.

قال ابن كثير: "وهذا محمول منهم على أنهم أرادوا بهذا تقريبَ المعنى ومثالا لذلك، لا أن هذا هو الذي أريد من القرآن، هذا الجدار المعيّن ونفسُ المسجد وما وراءه من الوادي المعروف بوادي جهنم؛ فإن الجنة في السموات في أعلى عليّين، والنار في الدركات أسفل سافلين، وقول كعب الأحبار: إن الباب المذكور في القرآن هو باب الرحمة الذي هو أحد أبواب المسجد، فهذا من إِسْرَائِيلِيَّاتِهِ وتُرّهاته، وإنما المراد بذلك: سور يضرب يوم القيامة؛ ليحجز بين المؤمنين والمنافقين، فإذا انتهى إليه المؤمنون دخلوه من بابه، فإذا استكملوا دخولهم أغلق الباب وبقي المنافقون من ورائه في الحيرة والظلمة والعذاب، كما كانوا في الدار الدنيا في كفر وجهل وشكٍّ

---

[1] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (31/ 86- 99)، تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1240- 1243)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 584).

[2] ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (2/ 825- 828).

[3] (ص 596).

وحيرة"[1].

قال الباحث: وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] هذا المعنى الذي ذكره ابن كثير - عن مجاهد، وقتادة، وعبد الرحمن بن زيد، ولم يثبت في خلافه شيء، لا مرفوعا ولا موقوفا، وذلك يغني عن تكلّف التأويل الذي ذكره ابن كثير لاسيما ما جاء عن عبد الله بن عمرو؛ فإنه صريح في مراده، ولا يَبْعُدُ - لو ثبت عنه - أن يكون أخذه عن كعب الأحبار، ومن ها هنا أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[3]، وحكم عليه بالبطلان!

[1] تفسير القرآن العظيم (8/ 18)، وينظر: فتح القدير، الشوكاني (5/ 206)، التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (27/ 384).

[2] (23/ 182- 183).

[3] (12/ 377- 380، رقم الأثر: 5663).

الحديث السابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الشَّهِيدُ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثنا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: {**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**}[1]، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟**"، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**أَوْثَقُ [عُرَى] الْإِيمَانِ الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ بِالْحُبِّ فِيهِ وَالْبُغْضِ فِيهِ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟**"، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**فَإِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقِهُوا فِي دِينِهِمْ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: "**هَلْ تَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**"، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَتِ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّراً فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ، وَاخْتَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثٌ، وَهَلَكَ سَائِرُهَا، فِرْقَةٌ وَازَتِ الْمُلُوكَ وَقَاتَلَتْهُمْ عَلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَتَّى قُتِلُوا، وَفِرْقَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، فَأَقَامُوا بَيْنَ ظَهْرَانَيْ قَوْمِهِمْ فَدَعَوْهُمْ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَقَتَلَتْهُمُ الْمُلُوكُ، وَنَشَرَتْهُمْ بِالْمَنَاشِيرِ، وَفِرْقَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ وَلَا بِالْمُقَامِ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ قَوْمِهِمْ يَدْعُونَهُمْ[2] إِلَى اللَّهِ وَإِلَى دِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَسَاحُوا فِي الْجِبَالِ، وَتَرَهَّبُوا فِيهَا، فَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا} إِلَى قَوْلِهِ: {فَاسِقُونَ}، فَالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِي، وَصَدَّقُونِي، وَالْفَاسِقُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِي، وَجَحَدُوا بِي**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

---

[1] الحديد، من الآية: 27.

[2] في الأصل: "**فدَعَوْهُمْ**"، وهكذا جاءت في طبعة دار المنهاج القويم (5/ 21، رقم الحديث: 3830)، والصواب ما أثبت كما في بعض المصادر الآتية في تخريج الحديث، وفي بعضها أيض: "**فَيَدْعُونَهُمْ**".

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 522، رقم الحديث: 3790)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 220، رقم الحديث: 12620)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعن الصعق بن حَزْنٍ أخرجه أبو داود الطيالسي في (المسند) (1/ 295- 296، رقم الحديث: 376).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الْإِيمَانِ وَالرُّؤْيَا - باب، 6/ 172، رقم الحديث: 30443)، و(المسند) (1/ 217- 218، رقم الحديث 321) - وعنه محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي في (السنة) (ص21، رقم الحديث: 54) -، وابن أبي عاصم في (كتاب السنة) (1/ 35، رقم الحديث 70)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (23/ 204- 205)، والعقيلي في (الضعفاء الكبير) (3/ 408- 409)، والشاشي في (المسند) (2/ 203- 204، رقم الحديث: 772)، والطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 220، رقم الحديث: 10531)، و(المعجم الأوسط) (4/ 376- 377، رقم الحديث: 4479)، و(المعجم الصغير) (1/ 372، رقم الحديث: 624)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء) (4/ 177- 178)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 73-75، رقم الحديث: 9065) وغيرِه، وابنُ عبد البر في(جامع بيان العلم وفضله) (2/ 807، رقم الحديث: 1500) من طرق عن الصَّعْقِ بْنِ حَزْنٍ به، اختصره أبو داود الطيالسي، وابن أبي عاصم، وابن عبد البر، =

تعليق الذهبي:

"ليس بصحيح؛ [فإنَّ فيه الصعق بن حزن عن عَقيل بن يحيى، والصّعْقُ وإن كان موثقا، فإنَّ شيخَه قال فيه البخاري: منكر الحديث][1]".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعَقِيل[2]، وهو الجَعْدي، ونقل فيه قول البخاري في (التاريخ الكبير)[3]: "منكر الحديث"، يريد البخاريُّ هذا الحديث[4].

وقد أورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)، وأخرج له حديثه هذا، كما سبق في تخريجه، وقال: "حديثه غير محفوظ، ولا يُعْرَفُ إلا به".

وقال أبو حاتم الرازي: "هو منكر الحديث، ذاهبٌ"[5].

وقال ابن حبان أيضا: "منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بما رَوى وإن وافق فيه الثقات"[6].

وشذ عنهم العِجْلي، فقال: "ثقة"[7].

قال ابن حجر العسقلاني: "وأظن تسميةَ أبيه وهما"[8].

= وابن أبي شيبة في الموضعين، واستوفاه غيرهم غير أن محمد بن نصر، والطبراني، وأبا نُعيم قالوا في آخره: "**فَمَنْ آمَنَ بِي وَاتَّبَعَنِي وَصَدَّقَنِي، فَقَدْ رَعَاهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْنِي فَأُولَئِكَ هُمُ الْهَالِكُونَ**".

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط): "لَمْ يَرْوِ هذا الحديث عن أَبِي إِسْحَاقَ إلا عَقِيلٌ الْجَعْدِيُّ، تَفَرَّدَ به الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ".

وكذلك قال أبو نُعَيْم: "غَرِيبٌ من حديث سُوَيْدٍ وأَبِي إِسْحَاقَ، تَفَرَّدَ بِهِ عَقِيلُ الْجَعْدِيُّ".

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 171، رقم الحديث: 10357) من وجه آخر عن ابن مسعود، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْمَاطِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ به، نحوه مطولا.

ومن طريق بكير أخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (8/ 29)، واقتصر فيه على جملة افتراق بني إسرائيل، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ أَبُو يَعْقُوبَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا السِّنْدِيُّ بْنُ عَبْدَوَيْهِ حَدَّثَنَا بَكْيْر بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ مُقاتِلِ بْنِ حَيَّان به.

ومن طريق الوليد أخرجه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (2/ 808، رقم الحديث: 1501) دون جملة افتراق بني إسرائيل.

[1] ما بين المعكوفتين ليس في الأصل، وهو مثبت عند ابن الملقّن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 943، رقم الحديث: 382)، غير أنه تحرف عنده إلى: "الصعق بن حرب عن عقيل عن يحيى"، ولم ينبه عليه المحقق! وجاءت العبارة مختصرة في طبعة دار المنهاج القويم (5/ 22، رقم الحديث: 3830) دون قوله: "فيه الصعق بن حزن عن عُقَيْل بن يحيى، و".

[2] هو بفتح العين على وزن (فعيل)، هكذا ضبطه الدارقطني في (المؤتلف والمختلف) (3/ 1579).

[3] (7/ 53- 54)، ومثله في (الضعفاء الصغير) (ص 111).

[4] ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 100).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 219).

[6] المجروحين (2/ 192).

[7] معرفة الثقات (2/ 143)

[8] لسان الميزان (4/ 180).

قال الباحث: ووجه النكارة في حديثه تفرده عن أبي إسحاق الهمداني، وهو السبيعي، أحد أعلام التابعين المكثرين، وعالمُ الكوفة في زمنه ومحدِّثُها، وكان يَشَبَّهُ بالزهري في سعة الرواية، والزهريُّ من تلاميذه، وقد تفرد بالرواية عن جماعة من كبار التابعين[1]، فأين أصحابه المعروفون بالأخذ عنه من هذا الحديث؟! وهذا هو الذي يشير إليه ابن حبان بقوله: "يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات"، لكن يقوّى روايته - لا سيما مع توثيق العجلي له - روايةُ بُكَيْر بنِ مَعروف للحديث من طريق أخرى عن ابن مسعود، كما سبق في تخريج الحديث، وبُكَيْر هذا مختلف في توثيقه[2]، وقد أورد له ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[3] هذا الحديث في منكراته، وقال: "وبكير بن معروف ليس بكثير الرواية ... وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جدا".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ، فيه لِين".

وشيخه مقاتل بن حَيّان أخرج له مسلم في (الصحيح)، وقال الذهبي في (الكاشف)[5]: "ثقة، عالمٌ، صالح".

والقاسم وأبوه أيضا ثقتان، وهو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.

قال الباحث: فرواية بكير تحتمل التحسين؛ ولذلك قال محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[6]: "وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات، ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلامٌ لا يضر فيها"، وقد حسّن لبُكَيْر دون تردّد في تعليقه على (مختصر العلو للعلي العظيم)[7] للذهبي.

وعَوْدا على بدْءٍ فإن في حديث عَقِيلا علةً أخرى، وهي عنعنة أبي إسحاق السبيعي، فهو موصوف بالتدليس ومشهور به[8]، ثم إنه تغيّر حفظه في آخر عمره بسبب الكبَر تغيّرا يسيرا.

قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[9]: "أبو إسحاق السبيعي من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا".

وقال في (المغني في الضعفاء)[10]: "ثقة نبيل، شاخ ونسي، لم يضعفه أحد".

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 392 وما بعدها).

[2] ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 150)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 406- 407)، الثقات، ابن حبان (8/ 151)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 351)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 434).

[3] (2/ 204).

[4] (ص 128).

[5] (2/ 290).

[6] (2/ 700).

[7] (ص 138).

[8] ينظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 42).

[9] (3/ 270).

[10] (2/ 486)، وينظر: المختلطين، العلائي (ص 93).

♦ والصَّعْقُ بن حَزْنٍ وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، وقال ابن معين في رواية أخرى: "ليس به بأس"، وكذلك قال أبو حاتم الرازي: "ما به بأس" [1].

قال الباحث: العبارة منهما واحدة لكن المدلول ربما اختلف عند ابن معين؛ فإنه قد يطلقها أحيانا على من هو ثقة عنده، كما قال ابن أبي خيثمة: "قلت ليحيى بن معِين: إنَّك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت ليس به بأس، فَهُوَ ثِقَة، فإذا قلت لك هُوَ ضَعِيف، فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَة، لا يُكْتب حَدِيثه"[2]، وقد يطلقها أحيانا أخرى على من هو أعم، وهو مَن يُكتب حديثه مطلقا، أسواءٌ كان صالحا للاحتجاج أم كان صالحا للاعتبار[3].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: "صالح الحديث"[4].

وقال الدارقطني: "ليس بقوي"[5].

وتردد فيه الذهبي، فقال في (الكاشف)[6]: "ثقة"، وقال في (تاريخ الإسلام)[7]: "صدوق"، ونزل به ابن حجر العسقلاني قليلا في (تقريب التهذيب)[8]، فقال: "صدوقٌ، يَهِم".

♦ وباقي رجاله ثقات، وسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ هو أبو أمية الجعفي، مخضرم، من كبار التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلما في حياته، ثم نزل الكوفة[9]، ويحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، هو الذُّهْليّ، يلقَّب بـ(حِيكان)، وهو أحد الأئمة الحفاظ، وقد تقدم له ولابن هانئ شيخ الحاكم غير هذا الحديث، وابن هانئ ممن أكثر الحاكم جدا من الرواية عنهم في (المستدرك).

هذا، ولأول الحديث شاهد من حديث البراء بن عازب أخرجه أحمدُ وغيرُه[10]، وللجملة الثانية شاهد من حديث أبي هريرة أخرجاه في (الصحيحين)[11]، بلفظ: "**خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**"، ولأصل الافتراق على اثنتين وسبعين فرقة شواهد من حديث معاوية وغيره[12].

---

[1] ينظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص 413)، تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 114، 205)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 455- 456)، الثقات، ابن حبان (6/ 479)، تهذيب الكمال، المزي (13/ 177).

[2] التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة (1/ 227، 3/ 192).

[3] ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع (1/ 573- 578).

[4] المعرفة والتاريخ (2/ 662).

[5] ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 315).

[6] (1/ 503).

[7] (4/ 415).

[8] (ص 276).

[9] ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 260).

[10] ينظر: المسند، أحمد بن حنبل (30/ 488، رقم الحديث: 18524) والتعليق عليه.

[11] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (3/ 13- 14، رقم الحديث: 2179، 114، رقم الحديث: 2319، 130- 131، رقم الحديث: 2347).

[12] ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (1/ 404 وما بعدها، رقم الحديث: 204).

الحكم على الحديث:

يحتمل التحسين.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أنه لم ينج من فرق النصارى إلا ثلاث، ومنهم الذين انعزلوا عن الناس وترهّبوا؛ لضعفهم عن مجاهدة أهل الباطل والصدع لهم بالحق، وهؤلاء كانوا فريقين: فريق التزم بهذه الرهبانية وقام بها حق القيام، فكان لهم الثناء والثواب، كما قال، تعالى: {**فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ**}، وهم القلة، وفريق فرّط في القيام بها، ولم يؤد حقها، فكان لهم الذم واستحقاق العقاب، كما قال، تعالى: {**فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا**}، وهم الأكثر، وقد أشكل الاستثناء في قوله، تعالى: { **إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ**} على المفسرين، حتى قال أبو إسحاق الزجاج: "هذه الآية صعبة في التفسير"[1]، ويتوجه ما ذكره أبو الحسن الماوَرْدي في أحد الاحتمالين من أن الرهبانية لم تكتب عليهم ابتداء، لكنهم لمّا ابتدعوها تقربا إلى الله، كتبها الله عليهم بعد ذلك، وعزاه إلى الحسن البصري[2]، فيكون الاستثناء على هذا متصلا.

وقد روى ابن جرير الطبري عن قتادة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن الرهبانية لم تُكتب عليهم، لكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله[3]، وعلى هذا يكون الاستثناء منقطعا، وهو الذي نحا إليه ابن جرير، وصرح به الزمخشري، ولم يذكر غيره[4]، واستصوبه ابن قيّم الجوزية[5]، وقرره الطاهر بن عاشور، لكنه جوّز أن يكون قوله، تعالى: {**ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ**} مفعولا لقوله: {**مَا كَتَبْنَاهَا**}، وهو ما رده ابن القيم ، وأن يكون مفعولا لأجله بتقدير فعل محذوف بعد حرف الاستثناء، أي: لكنهم ابتدعوها لابتغاء رضوان الله[6]، وهو الذي قرره ابن القيم.

قال الشوكاني في الفريق الذي قال الله فيه: {**فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا**}: "ووجه الذم لهم على تقدير أن الاستثناء منقطع: أنهم قد كانوا ألزموا أنفسهم الرهبانية معتقدين أنها طاعة وأن الله يرضاها، فكان تركها وعدم رعايتها حق الرعاية يدل على عدم مبالاتهم بما يعتقدونه دينا، وأما على القول بأن الاستثناء متصل، وأن التقدير: ما كتبناها عليهم لشيء من الأشياء إلا ليبتغوا بها رضوان الله بعد أن وفقناهم لابتداعها، فوجه الذم ظاهر"[7].

---

[1] معاني القرآن وإعرابه (5/ 130).

[2] ينظر: تفسير الماوردي = النكت والعيون، الماوردي (5/ 485).

[3] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن (23/ 203).

[4] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (4/ 482).

[5] ينظر: التفسير القيم، ابن قيم الجوزية (ص 531- 532).

[6] ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (27/ 424).

[7] فتح القدير (5/ 214).

الحديث الثامن عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ مَنْصُورُ ابْنُ حَيَّانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "أَنَّهُ نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُزَفَّتِ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيحٌ، منصورٌ خرّج له مسلم".

تعليق الباحث:

قصّر الحاكم في الحكم على هذا الحديث فاستدرك عليه الذهبي بأن منصور بن حَيّان من رجال مسلم[3]، فحقه أن يقول: "على شرط مسلم"، وهو كما قال الذهبي، ومنصور ثقةٌ من أثبت الناس، ويزيد بن هارون، وسعيد بن جبير عَلَمان مشهوران عند الشيخين في (الصحيحين).

---

[1] الحشر، من الآية: 7، وسقطت الواو من أولها في الأصل، وهو ثابتة في المصادر الأخرى الآتية في تخريج الحديث، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 28، رقم الحديث: 3838).

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 525، رقم الحديث: 3798).

وعن يزيد بن هارون أخرجه أحمد في (المسند) (5/ 329، رقم الحديث: 3300).

ومن طريق يزيد أخرجه النسائي في (السنن = المجتبى) (كتاب الأشربة - ذِكْرُ الدَّلَالَةِ على النهي للموصوف من الأوعية التي تقدم ذكرها، كان حثًا لازما لا على تأديب، 8/ 308، رقم الحديث: 5643)، و(السنن الكبرى) (5/ 92، رقم الحديث: 5133، كتاب التفسير - سورة الحشر، 10/ 293، رقم الحديث: 11514)، وأبو عوانة الإسفراييني في (المستخرج) (كتاب الأشربة - بيان الأوعية الْمَنْهِيَّةِ عن الانتباذ فيها، والأوعية التي يجوز الانتباذ فيها، ووجوبِ وِكَاءِ السِّقَاءِ الذي ينبذ فيه، 5/ 124، رقم الحديث: 8072).

وأخرجه سعيد بن منصور، ومسدّد، وأحمد أيضا، كما في (إتحاف المهرة) (7/ 184، رقم الحديث: 7591) من طريقين عن أبي بشر عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ به.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الأشربة - ما ذُكِر عن النَّبِيِّ ﷺ فيما نَهى عنه من الظُّرُوف، 5/ 70، رقم الحديث: 23781)، وعنه وعن سُرَيْجِ بن يونس مقرونا أخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب الأشربة - باب النهي عن الانتباذ في الْمُزَفَّتِ والدُّبَّاءِ والْحَنْتَمِ والنَّقِيرِ، وبيانِ أنه منسوخ، وأنه اليوم حلالٌ ما لم يَصِرْ مُسْكِرا، 3/ 1580، رقم الحديث: 1997) عن مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ حَيَّانَ به دون ذكر الآية.

وكذلك أخرجه البيهقي أيضا في (السنن الكبرى) (كتاب الأشربة والحد فيها - باب الأوعية، 8/ 535، رقم الحديث: 17/ 468) من طريق عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ به دون ذكر الآية.

وتابع مروان بن زياد على روايته عبدُ الواحد بن زياد عند أبي داود في (السنن) (كتاب الأشربة - بابٌ في الأوعية، 3/ 330، رقم الحديث: 3690).

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (28/ 520- 523).

♦ وسعيد بن مسعود، هو أبو عثمان العامري، المَرْوزي، أحد الثقات، والمحبوبي شيخ الحاكم مثله، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له عن شيخه سعيد بن مسعود أكثر من حديث.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح على شرط مسلم.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أنَّ ما نهى عنه رسول الله ﷺ داخل في عموم ما نهى الله عنه، وإن لم يُذكر في القرآن بعينه؛ لأن النبيَّ ﷺ مُبَيِّنٌ عن الله، أمرُه من أمر الله، ونهيه من نهي الله، كما جاء عن في (الصحيحين)[1] عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: "لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ"، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَتَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: "وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟! وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ"، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَيِ الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُهُ، فَقَالَ: "لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، قَالَ اللهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَإِنِّي أَرَى شَيْئًا مِنْ هَذَا عَلَى امْرَأَتِكَ الْآنَ!! قَالَ: "اذْهَبِي فَانْظُرِي"، قَالَ: فَدَخَلَتْ عَلَى امْرَأَةِ عَبْدِ اللهِ فَلَمْ تَرَ شَيْئًا، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا، فَقَالَ: "أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ نُجَامِعْهَا".

قال الطاهر بن عاشور: "والإيتاء مستعار لتبليغ الأمر إليهم، جعَلَ تشريعَه وتبليغه كإيتاء شيء بأيديهم، كما قال، تعالى: {**خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ**}[2]، واستعير الأخذ أيضا لقَبول الأمر والرضى به والعمل، وقرينة ذلك مقابلته بقوله تعالى: {**وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}، وهو تتميم لنوعي التشريع، وهذه الآية جامعة للأمر باتباع ما يصدر من النبيّ ﷺ من قول وفعل، فيندرج فيها جميع أدلة السنة"[3].

---

[1] ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (1/ 212، رقم الحديث: 232).

[2] البقرة، من الآية: 63، والآية: 93، الأعراف، من الآية: 171.

[3] التحرير والتنوير (28/ 86- 87)، وينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (7/ 80، 8/ 34- 38).

الحديث التاسع عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ[1] عَنْ أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"يعقوب بن محمد الزهري واهٍ".

---

[1] هكذا في الأصل: "عن أبيه"، وهو خطأ، والصواب: "عن أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ" دون قوله عن أبيه، كما في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني (4/ 130، رقم الحديث: 4046)، وهكذا أخرجه أحمد من وجه آخر عن عبد العزيز بن محمد، كما سيأتي في التخريج، وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (5/ 37، رقم الحديث: 3851).

و(أَسِيدِ) بالفتح كما ضبطه ابن ماكولا في (الإكمال) (1/ 54- 55).

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 530، رقم الحديث: 3811).

وأخرجه أحمد في (المسند) (37/ 250، رقم الحديث: 22558)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (8/ 211، رقم الحديث: 3184) من وجهين آخرين عن عبدِ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَسِيدٍ به، نحوه.

وأخرجه ابن ماجه في (السنن) (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - بابٌ فيمن ترك الجمعة من غير عذر، 1/ 357، رقم الحديث: 1126)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب الجمعة - التَّشْدِيدُ في التَّخَلُّفِ عن الجمعة، 2/ 259، رقم الحديث: 1669)، وابن خزيمة في (الصحيح) (كتاب الجمعة - بَابُ ذِكْرِ الْخَتْمِ على قلوب التاركين للجمعات، وكَوْنِهِمْ من الغافلين بالتَّخَلُّفِ عن الجمعة، 3/ 175، رقم الحديث: 1856)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (8/ 210- 211، رقم الحديث: 3183)، والحاكم أيضا في (المستدرك) (كتاب الجمعة، 1/ 430، رقم الحديث: 1081)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الجمعة - باب التشديد في ترك الجمعة سوى ما مضى في أول هذا الكتاب، 3/ 351، رقم الحديث: 5987)، و(شعب الإيمان) (4/ 418، رقم الحديث: 2744) من طريق ابنِ أَبِي ذِئْبٍ عن أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ به، لكن خالف في صحابيه، فرواه عَنْ أَسِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فجعله من مسند جابر.

وقال بعضهم في روايته: **"مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَاتٍ"**.

وسكت عليه الحاكم، ثم ساقه شاهدا من طريق أخرى (كتاب الجمعة، 1/ 430، رقم الحديث: 1082) عن سليمان بن بلال عن أَسِيد به، نحوه.

وأشار البيهقي في (السنن الكبرى) إلى هذه المتابعة إشارة.

وقال الحاكم عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ خَرَّجْتُه فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ، وَصَحَّحْتُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَهَذَا الشَّاهِدُ الْعَالِي وَجَدْتُهُ بَعْدُ، وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

وأخرجه ابن ماجه أيضا في (السنن) (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - بابٌ فيمن ترك الجمعة من غير عذر، 1/ 357، رقم الحديث: 1126)، وأبو بكر الخلّال في (السنة) (5/ 58، رقم الحديث: 1605) من طريق زهيْر (وهو ابن محمد التميمي، الخراساني) عن أَسِيد به، وهذه متابعة أخرى لابن أبي ذئب مع متابعة سليمان بن بلال.

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بيعقوب بن محمد، وهو مختلف فيه اختلافا واسعا، فقد ضعفه ابن معين في رواية، وأحمد، وأبو زرعة جدا، وقوّاه أبو حاتم الرازي[1]، وقال ابن معين في الرواية الأخرى: "ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه"[2].

ونقل مسعود بن علي السجزي عن الحاكم توثيقه[3]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[5]، وقال: "في حديثه وَهْمٌ كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نَحْوُهُ".

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "صدوقٌ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء".

قال الباحث: ولم يتفرد به عن عبد العزيز، فقد تابعه عليه أبو سعيد عند أحمد في (المسند)، ويحيى بن صالح عند الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، كما سبقت الإشارة إليهما في تخريج الحديث، وأبو سعيد هو مولى بني هاشم عبد الرحمن بن عبد اللَّهِ بْن عُبَيد البصري، نزيل مكة، ويحيى بن صالح هو الوُحَاظي، أحد الأئمة الحفاظ، وحديثه في (الصحيحين)، وكلاهما صدوق عند ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]، وزاد في الأول: "ربما أخطأ".

وقال الذهبي في الثاني: "وثقه جماعة، وقد تُكُلِّم فيه؛ لأجل بدعته"[8].

وعبد العزيز بن محمد هو الدَّرَاوَرْدِيُّ أخرج له مسلم، وروى له البخاري مقرونا، وفيه كلام من جهة حفظه، قال أحمد بن حنبل: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمرى، يرويه عن عبيد الله بن عمر"[9].

وقال أبو زرعة الرازي: "سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ"[10].

قال الذهبي: "وبِكُلِّ حَالٍ فحديثه لا يَنْحطُّ عن مرتبة الحَسَن"[11].

---

[1] ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3/ 396 - رواية ابنه عبد الله)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 214- 215)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 271- 272)، المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 759).

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 215).

[3] ينظر: سؤالات السجزي للحاكم، الحاكم (ص 120).

[4] (9/ 284).

[5] (4/ 445).

[6] (ص 608).

[7] (ص 344 - ترجمة أبي سعيد، ص 591 - ترجمة يحيى بن صالح).

[8] تذكرة الحفاظ (1/ 299).

[9] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 396).

[10] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 396).

[11] سير أعلام النبلاء (8/ 368).

ويظهر للباحث أن حديثه هذا مما حدث به من حفظه، وأخطأ فيه، فقد خالفه ابن أبي ذئب ومَنْ معه في صحابيه، كما سبق في تخريج الحديث، وهو أحد الأئمة الثقات الأثبات، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، القرشي، العامري، أبو الحارث المدني، وحديثه في دواوين الإسلام الستة؛ ولذلك رجح أبو حاتم الرازي روايته، فقال: "ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنَّه أشبه، وكأنَّ الدَّرَاوَرْدي لزم الطريق"[1].

ورجح روايته أيضا الدارقطني، فقال: "رواه ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وابن جريج عن أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر، وخالفهم الدراوردي، وسليمان بن بلال، روياه عن أَسِيدِ عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، والذي قبله أصح"[2].

قال الباحث: قرن الدارقطني في كلامه هذا سليمان بن بلال بالدراوردي، وهو خلاف ما يدل عليه تصرف الحاكم - كما سبق في تخريج الحديث - من أن رواية سليمان عنده كرواية ابن أبي ذئب!

♦ وأَسِيدُ بنُ أَبِي أَسِيدٍ صدوقٌ عند الذهبي وابن حجر العسقلاني[3]، وباقي رجاله ثقات، وشيخُ الحاكم هو المعروف بـ(الدُّخَمْسِيْني)، أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له جمع من الأحاديث والآثار.

الحكم على الحديث:

حسن من حديث جابر بن عبد الله.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة الجمعة، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**}[4]، وفي هذه الآية دليل على وجوب حضور الجمعة على المخاطب؛ لأداء صلاتها، والاستماع إلى خطبتها أيضا[5]، كما جاء عن مجاهد، وسعيد بن المسيب من أن المراد بالذكر في الآية: الخطبةُ وما فيها من الموعظة[6].

قال الطاهر ابن عاشور: "وإيثار {**ذِكْرِ اللَّهِ**} هنا دون أن يقول: إلى الصلاة، كما قال: {**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ**}؛ لتتأتى إرادة الأمرين الخطبة والصلاة"[7].

وقد جاء الحديث مؤكدا على وجوبها، ومحذرا من تركها والتهاون فيها، وفيه وعيد شديد يدل على أن التتابع على تركها ثلاثا من الكبائر، وقد ساقه القرطبي - كما في الموضع المشار إليه آنفا - في جملة من الأحاديث عند الكلام على هذه الآية في المسألة التاسعة المتعلقة بفرضية الجمعة العينية على كل المسلمين إلا من استُثني.

---

[1] العلل، ابن أبي حاتم (2/ 551).

[2] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 395)، ورواية زهير بن محمد عند ابن حبان في (الثقات) (6/ 71).

[3] ينظر: الكاشف، الذهبي (1/ 251)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص111).

[4] الآية: 9.

[5] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (18/ 105، 106، 117).

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 384).

[7] التحرير والتنوير (28/ 225- 226).

الحديث العشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ بِمَكَّةَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ الصَّنْعَانِيُّ، ثنا زِيدُ[1] بْنُ الْمُبَارَكِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ يَزِيدَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، ثُمَّ نَكَحَ امْرَأَةً مِنْ مُزَيْنَةَ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُغْنِي عَنِّي إِلَّا مَا تُغْنِي هَذِهِ الشَّعْرَةُ لِشَعْرَةٍ أَخَذَتْهَا مِنْ رَأْسِهَا، فَأَخَذَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمِيَّةً عِنْدَ ذَلِكَ، فَدَعَا رُكَانَةَ وَإِخْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ لِجُلَسَائِهِ: "**أَتَرَوْنَ كَذَا مِنْ كَذَا؟**"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ يَزِيدَ: "**طَلِّقْهَا**"، فَفَعَلَ، فَقَالَ لِأَبِي رُكَانَةَ: "**ارْتَجِعْهَا**"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي طَلَّقْتُهَا [ثلاثا][2]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ، فَارْتَجِعْهَا**"، فَنَزَلَتْ: {**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**}[3].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[4].

---

(1) في الأصل: "يزيد"، وهو تصحيف، وصوابه ما أثبت كما في (إتحاف المهرة) لابن حجر العسقلاني، كما سيأتي في التخريج، وكذلك هو في كتب الرجال، ومنها (تهذيب الكمال) للمزي، كما سيأتي أيضا في موضعه.

(2) هذه الزيادة بين المعكوفتين ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، وقد جاءت كذلك في رواية ابن جريج عند عبد الرزاق، كما سيأتي في التخريج.

(3) الطلاق، من الآية: 1.

(4) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 533، رقم الحديث: 3817)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 584، رقم الحديث: 8519)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل منكر".

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (كتب الطلاق - بابُ الْمُطَلِّقِ ثلاثًا، 6/ 390، رقم الحديث: 11334)، ومن طريقه أبو داود في (السنن) (كتاب الطلاق - بابُ نَسْخِ الْمُرَاجَعَةِ بعد التطليقات الثلاث، 2/ 259، رقم الحديث: 2196)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الطلاق - باب من جعل الثلاث واحدة، وما ورد في خلاف ذلك، 7/ 555، رقم الحديث: 14986) - عن ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ عَنْ عِكْرِمَةَ به، نحوه، وقال في حديثه: "إِنِّي طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا".

وتابع محمدَ بنَ عبيد الله داودُ بن الحصين، أخرجه أحمد في (المسند) (4/ 215، رقم الحديث: 2387) بنحوه مختصرا دون ذكر سبب النزول، فقال: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: طَلَّقَ رُكَانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ أَخُو بَنِي الْمُطَّلِبِ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟**"، قَالَ: طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: فَقَالَ: "**فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟**"، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "**فَإِنَّمَا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِنْ شِئْتَ**"، قَالَ: فَرَاجَعَهَا، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرَى أَنَّمَا الطَّلَاقُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ.

ومن طريق أحمد أخرجه ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (11/ 363، رقم الحديث: 374).

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الطلاق - باب من جعل الثلاث واحدة، وما ورد في خلاف ذلك، 7/ 555، رقم الحديث: 14987) من طريق عبد الله بن سعد بن إبراهيم عن أبيه به، نحوه، وزاد في آخره: "فتلك السُّنَّةُ التي كان عليها الناس، والتي أمر الله لها: {**فطلقوهن لعدتهن**} [الطلاق، من الآية: 1]".

وقال البيهقي: "وهذا الإسناد لا تقوم به الحجة مع ثمانية رووا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فتياه بخلاف ذلك، ومع رواية أولاد ركانة أن طلاق ركانة كان واحدة".

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (4/ 379، رقم الحديث: 2500) من طريق ابن إسحاق، فقال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ به، نحوه.

تعليق الذهبي:

"محمد بن عبيد الله بن أبي رافع واهٍ، [والخبر خطأ، عبدُ يزيدَ لم يُدرك الإسلام][1]".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بمحمد بن عبيد الله، ولا خلاف في ضعفه، ولذلك قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[2] وغيرِه: "ضعفوه"، وهو ضعيف الحديث جدا، قال البخاري: "منكر الحديث، قال ابن معين: ليس بشيء، هو وابنه معمر"[3].

وقال البخاري في موضع آخر: "ضعيفٌ، ذاهب الحديث"[4].

وقال ابن معين أيضا: "ليس بثقة"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، ذاهب"[6].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك، كان يحيى بن معين شديدَ الحمل عليه"[7].

قال الباحث: وسها ابن حبان، فأورده أيضا في (الثقات)![8]

وقال ابن عدي: "وهو كوفي، ويروي عنه الكوفيون وغيرهم، وهو في عداد شيعة الكوفة، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها"[9].

وقال الدارقطني: "ضعيف"[10]، وقال أيضا: "متروكٌ، له معضلات"[11].

وقال مُغُلْطَاي: "ذكره الساجي، والبلْخيّ، والعقيلي، وابن الجارود في جملة الضعفاء"[12].

وقد تابعه على أصل الحديث داود بن الْحُصَيْنِ، كما سبق في تخريج الحديث، وهو أبو سليمان المدني،

---

[1] ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل، وهو مثبت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 951، رقم الحديث 358)، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 45، رقم الحديث: 3858).

[2] (3/ 635- 636).

[3] التاريخ الكبير (1/ 171)، وينظر: التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 108)، الضعفاء الصغير، البخاري (ص 104).

[4] العلل الكبير، الترمذي (ص 395).

[5] سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص 283).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 2).

[7] المجروحين (2/ 249).

[8] (7/ 400).

[9] (7/ 274).

[10] مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُريق (3/ 123).

[11] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 64)، وينظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مُغلطاي (10/ 263).

[12] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 263).

وداود أخرج له البخاري ومسلم من رواية مالك عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، وقد اختلفوا فيه[1]، فوثقه جمع مطلقا، منهم ابن سعد، وابن معين، وابن حِبان، وقال النسائي: "ليس به بأس".

وضعفه جمع مطلقا، منهم أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان.

وفصّل ابن عدي في قبول حديثه، فقال: "إذا روى عنه ثقة، فهو صحيح الرواية، إلاَّ أنه يروي عنه ضعيف، فيكون البلاء منهم لا منه، مثل ابن أبي حبيبة، وإبراهيم بن أبي يحيى"[2].

وردّ بعضهم حديثه في عكرمة خاصة؛ لنكارته، كعلي ابن المديني، وأبي داود، وهذا التفصيل هو الذي ذهب إليه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "ثقة إلا في عكرمة".

ونقل الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[4] جملة من أقول الأئمة فيه توثيقا وتضعيفا وتفصيلا، وقال عقبها: "قلت: نَزَلَ عِكْرِمَةُ في بيت داود، وتُوُفِّيَ عِنْدَه"! وقال في (مَنْ تُكُلم فيه وهو موثَّق)[5]: "ثقة مشهور، له غرائب تُستنكر".

قال الباحث: وكأنَّ الذهبي يشير في عبارتيه إلى قبول روايته في الجملة عن عكرمة إلا إذا خالف فيها غيره أو كان فيها ما يستنكر.

ورواية داود بن الحصين هذه جوّد إسنادها ابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[6]، وأجاب عن معارضتها بغيرها مما أشار إليه أبو بكر البيهقي في كلامه عقب الحديث، كما تقدم في تخريجه، وصححه ابن قيّم الجوزية في (زاد المعاد)[7]، وكلامُ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري)[8] يُشعر بتصحيحه إياه، حيث قال: "أخرجه أحمد، وأبو يعلى - وصححه - من طريق محمد بن إسحاق، وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات"، ثم ذكر ما أوردوا عليه من الاعتراضات، وأجاب عنها، وهي في مجملها أربعة، كما صححه من المتأخرين أحمد شاكر في تعليقه على (المسند)[9] لأحمد بن حنبل، ومال محمد ناصر الدين الألباني في (إرواء الغليل)[10] إلى تقويته برواية محمد بن عبيد الله بن أبي رافع على ما فيها من ضعف شديد.

♦ وزيْد بن المبارك هو الصنعاني، وهو خال عليّ بن الْمُبَارَك الراوي عنه[11]، قال أبو حاتم الرازي:

---

(1) ينظر: الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، ابن سعد (ص 317)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 408-409)، تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 81)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 5)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 157).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 561).

(3) (ص 198).

(4) (6/ 106)

(5) (ص 76).

(6) (32/ 311- 312).

(7) (5/ 241).

(8) (9/ 362).

(9) (3/ 91، رقم الحديث: 2387).

(10) (7/ 144- 145، تحت الحديث: 2063).

(11) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (10/ 104- 106).

"أدركته ولم أكتب عنه، ولم يكن يحدث، وهو صدوق"[1].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال: "سكن الشام، وكان من العباد، روى عنه اليمانيون".

♦ وعلي بن المبارك ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[3]، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وهو من شيوخ الطبراني الذين أكثر عنهم في (معاجمه)[4].

♦ وشيخ الحاكم محمد بن علي الصنعاني أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وترجم له الذهبي أيضا في (تاريخ الإسلام)[5]، فقال: "سمع من إسحاق الدَّبَرِي جملة صالحة، وحدث بمكة، روى عنه أبو عبد الله الحاكم في (المستدرك)"، ولم يذكره هو أيضا بجرح ولا التعديل، والظاهر من حاله أنه صدوق، ومثله شيخه علي بن المبارك.

♦ وباقي رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

صحيح على ما جاء في حديث داود بن الحصين، وأما قصة شكاية امرأة أبي ركانة إلى النبي ﷺ، واستشهاد النبي ﷺ على رد دعوتها بشَبَه أبنائه به، وذِكْرُ نزول الآية بسبب طلاقه، فهو من منكرات محمد ابن عبيد الله بن أبي رافع.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على الطلاق المشروع، وهو أن يطلق الرجل امرأته في طهرها قبل أن يمسها تطليقة واحدة، لا ثلاثا كما فعل أبو ركانة، والآية وإن لم يصح أنها نزلت بسببه، فهي دالة بعمومها على هذا المعنى الذي وقعت المخالفة منه فيه، وهو ما يعبر عنه الفقهاء، بطلاق السنة: أن يكون الطلاق في طهر من غير مساس، وأن يكون طلقة واحدة فقط، وهذا لا خلاف فيه بينهم[6]، وإنما وقع الخلاف في وقوع أثره إذا كان على غير هذه الصفة، وهو طلاق البدعة في مقابل السنة: أن يطلقها في الحيض، أو يطلقها تطليقتين أو ثلاثا في طهر واحد أو أكثر قبل انقضاء عدتها، والخلاف في الصورتين مشهور، ومحله كتب الفروع، فأما كتب التفسير، فلا تحتمل تفاصيله، وإنما هي في عامتها إجمالات وإشارات، وقد دل هذا الحديث على عدم وقوعه في الصورة الثانية.

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 573).

[2] (8/ 251).

[3] (6/ 684).

[4] ينظر: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، نايف المنصوري (ص 441).

[5] (8/ 835).

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 431- 436)، المغني، ابن قدامة (7/ 364).

الحديث الحادي والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[1] بْنِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَامِرِيُّ، ثنا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثنا إِسْرَائِيلُ، ثنا عَمَّارُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**}[2] فِي رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعَ كَانَ فَقِيرًا، خَفِيفَ ذَاتِ الْيَدِ، كَثِيرَ الْعِيَالِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: "**اتَّقِ اللَّهَ، وَاصْبِرْ**"، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: مَا أَعْطَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا أَعْطَانِي شَيْئًا، وَقَالَ لِي: "**اتَّقِ اللَّهَ، وَاصْبِرْ**"، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى جَاءَ ابْنٌ لَهُ بِغَنَمٍ لَهُ كَانَ الْعَدُوُّ أَصَابُوهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْهَا، وَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلْهَا"، فَنَزَلَتْ: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**}.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"بل منكر، [عَبّاد رافضيٌّ جَبَلٌ، وعُبَيْدٌ متروك، قاله الأزدي][4]".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بعُبَيْد بن كثير، وهو أبو سعيد التمّار، الكوفي، وهو متروك كما نقل الذهبي عن الأزدي، وقد نقل أيضا في (المغني في الضعفاء)[5]، و(ميزان الاعتدال)[6] عن الدارقطني أنه قال: "متروك"، وهذا قد رواه عنه الحاكم نفسه[7].

وقد بيّن ابنُ حِبان سبب تركه، فقال: "رَوى عن الحسن بن الفُرَات وعن ابنِه زياد بن الحسن عن أَبَانَ بنِ تَغْلِبَ نسخةً مقلوبة، ليس يُحفظ من حديث أبان، أدخلت عليه فحدث بها، ولم يرجع حيث بُيّن له،

---

[1] في الأصل: "الْحُسَيْنِ"، والصواب ما أثبت، كما جاء في كتب التراجم، وقد جاء أيضا في بعض الموضع من (المستدرك) على الصواب، وجاء أيضا في بعضها الآخر كما هنا!

[2] الطلاق، من الآية: 2، ومن الآية: 3.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 534، رقم الحديث: 3820)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 132، رقم الحديث: 2666)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ومن طريق أبي القاسم السَّكُونِيّ أخرجه الواحدي في (أسباب نزول القرآن) (ص 436)، فقال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدَانَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعَيْمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ السكوني، أخبرنا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ العامري به، نحوه.

[4] ما بين المعكوفتين ليس في الأصل، وهو ثابت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 955)، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 47، رقم الحديث: 3860).

[5] (2/ 420).

[6] (3/ 23).

[7] ينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 131).

فاستحق ترك الاحتجاج به"[1].

وعُبَيْد هو علة الحديث، أما شيخه عَبَّادُ بن يعقوب، فقد ذكر الذهبي هنا ما يتعلق بدينه من بدعة الرفض، فأما من حيث الرواية، فهو صدوق عنده، فقد ترجم له في (سير أعلام النبلاء)[2]، فقال: "الشيخ، العالِم، الصَّدُوق، مُحَدِّثُ الشيعة، أبو سعيد عَبَّاد بن يعقوب الأَسديُّ، الرَّوَاجِنِيُّ، الكوفِيُّ، المبتدِع".

وقال في (مَن تُكُلّم فيه وهو موثق)[3]: "صدوق في الحديث، رافضي جَلْد".

وقال في (المغني في الضعفاء)[4]: "قويُّ الحديث".

وقال في (العِبَر في خبر من غَبَر)[5]: "الحافظ، الحجة، سمع من شريك، وابن أبي ثور، والكبار ... وروى عنه البخاري مقروناً بآخر".

وقال الحاكم: "كان أبو بكر بن خزيمة يقول: حَدَّثَنَا الثقة في روايته، المتَّهَم في دينه عبّاد بن يعقوب"[6].

وقال ابن حبان: "وكان رافضيّاً داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك"[7].

قال الباحث: يريد ترك الاحتجاج به، وقد تعقبه الدارقطني، فقال: "قول أبي حاتم: عباد بن يعقوب ضعيف، خطأ منه"[8]، وقال في موضع آخر: "شيعيٌّ صدوق"[9].

وقال ابن عديّ: "معروفٌ في أهل الكوفة، وفيه غلوّ فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أُنكِرتْ عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم"[10].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "صدوقٌ، رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان، فقال: يستحق الترك".

هذا، وقد نقل المزّي في (تهذيب الكمال)[12] عن أبي حاتم الرازي أنه قال: "شيخٌ ثقة"، وتابعه عليه

---

(1) المجروحين (2/ 176).
(2) (11/ 536- 538).
(3) (ص 106).
(4) (1/ 328).
(5) (1/ 358- 359).
(6) المدخل إلى الإكليل (ص 49).
(7) المجروحين (2/ 172).
(8) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، الدارقطني (ص 202).
(9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 253).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 559).
(11) (ص 291).
(12) (14/ 177).

الذهبي في ترجمته من (سير أعلام النبلاء) وغيرِه، وتابعه أيضا ابنُ حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[1]، والذي في (الجرح في التعديل)[2] لابنه عبد الرحمن، قال: "سئل أبي عنه، فقال: كوفي شيخ"، فلعله سقط من الأصل كلمة "ثقة"، وأبو حاتم يستعمل هذا الوصف المقرون بالتوثيق كثيرا، ويستعمله أيضا مفردا أكثر، كما ينقل عنه ابنه في كتابه هذا، وهي عند الإفراد واسعة المعنى، متعددة المَرْمَى، وتُشْعِر إجمالا بالضعف، لكن في إطلاقها على مثل عَبّاد مع شهرته وسَعة روايته - وقد وصفه الذهبي بالحفظ - نظرٌ عند الباحث؛ لأنها لا تقال عادة إلا فيمن هو مقلٌّ من الرواية[3]، وذلك مما يقوي في ظنه سقوط كلمة "ثقة" من أصل ابن أبي حاتم.

قال أبو الحسن بن القطان معلقا على قول أبي حاتم وأبي زُرْعة الرازِيَّيْنِ في طالب بن حُجَيْر: "هو شيخ"، قال: "يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث، أو أحاديث أخذت عنه"[4].

وقال أيضا: "فَأَما قَول أبي حاتم فيه (يعني: الرّبيع بن سليم الأزدي): "شيخ"، فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه"[5].

قال الباحث: ومراد الذهبي بقوله: "منكر" نكارة وصله بذكر جابر في نظري، فقد رواه جمعٌ عن عمّار بن أبي معاوية عن سالم بن أبي الجَعْدِ مرسلا، وتفصيل ذلك كالآتي:

أخرجه عبد بن حُمَيْد في (التفسير)، كما في (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)[6] للسيوطي، فقال: حَدَّثَنَا عُمَر بْن سَعْد عَنْ شريك.

وأخرجه من طريق شريك أيضا بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ في (التفسير)، كما جاء في (غوامض الأسماء المبهمة)[7] لابن بَشْكُوَالَ الأندلسي، فقال: ثَنَا يحيى بن عبد الحميد وابْن أَبِي شَيْبَةَ، قَالا: ثَنَا شَرِيكٌ.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[8]، فقال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران عن سفيان.

وقال ابن جرير أيضا في (التفسير= جامع البيان)[9]: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا حكام، قال: ثنا عمرو.

وأخرجه ابن بَشْكُوَالَ في (غوامض الأسماء المبهمة)[10] من طريق سَلَمَةَ بْنِ شَبِيبٍ، فقال: ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ.

---

(1) (5/ 95).

(2) (6/ 88).

(3) ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع (1/ 580- 583).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/ 482)، وينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 496).

(5) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (4/ 627)، وينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 463).

(6) (2/ 116).

(7) (2/ 707- 708).

(8) (23/ 447).

(9) (23/ 447).

(10) (2/ 707).

أربعتهم: شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، وسفيان (والظاهر أنه الثوري)، وعمرو، وهو ابن أبي قيس الرازي، الأزرق، والْفِرْيَابِيُّ، وهو محمد بن يوسف - عن عمّار بن أبي معاوية عن سالم بن أبي الجَعْدِ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**} فِي رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعَ كَانَ فَقِيرًا، وذكروا نحوه.

وقال ابن بَشْكُوَال: "الرجل الذي نزلت فيه الآية هو عَوْفُ بن مالك الأَشْجَعِيُّ"، ثم احتج لقوله بما أخرجه من طريق عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكَا إِلَيْهِ الْحَاجَةَ، فذكر نحوه.

قال الباحث: وهذا الشاهد عن ابن جريج معضل، ابن جريج من أتباع التابعين، لم يلق أحدا من الصحابة، وقد قال مالك: "كان ابن جُرَيْج حاطب ليل"[1]، يعني: لا يبالي ماذا روى، ولا عمّن روى!!

وللحديث شاهدان آخران:

الأول: أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة)[2]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأُرَاهُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَغَارُوا عَلَيَّ، فَذَهَبُوا بِابْنِي وَإِبِلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَكَذَا وَكَذَا أَهْلَ بَيْتٍ** - وَأَظُنُّهُ قَالَ: **تِسْعَةَ أَبْيَاتٍ - مَا فِيهِنَّ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، وَلَا مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ، فَسَلِ اللهَ، عَزَّ وَجَلَّ**"، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَتْ لَهُ: مَا رَدَّ عَلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَأَخْبَرَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَلْبَثِ الرَّجُلُ أَنْ رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ إِبِلَهُ وَابْنَهُ أَوْقَرَ مَا كَانَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ بِمَسْأَلَةِ اللهِ، عَزَّ وَجَلَّ، وَالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**}".

وقال البيهقي عقبه: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أَنْبَأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ صَفْوَانَ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ علي ابن بَذِيمَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَغَارُوا عَلَيَّ، فَذَهَبُوا بِإِبِلِي وَابْنِي، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ دُونَ ذِكْرِ عَبْدِ اللهِ ابن مَسْعُودٍ فِي إِسْنَادِهِ، دُونَ قَوْلِهِ: "أُرَاهُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ"، وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَ: "**نِعِمَّا رَدَّ عَلَيْكَ**".

قال الباحث: وهذه الطريق المرسلة ساقها البيهقي؛ لإعلال الطريق الموصولة بذكر ابن مسعود، وصلها محمد ابْنُ مُزَاحِمٍ عن ابن عيينة، كما سبق في الرواية الأولى، وخالفه في هذه إسحاق ابن إسماعيل، وهو أبو يعقوب الطالْقاني، فلم يذكر ابن مسعود، وهذا أوثق، فروايته مقدمة، ابنُ مُزَاحِمٍ صدوق، كما في (تقريب التهذيب)[3] لابن حجر العسقلاني، وإسحاق متفق على توثيقه إلا في روايته عن جرير بن عبد الحميد فقط؛ لسماعه منه وهو

---

[1] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (10/ 403).

[2] (6/ 106- 107).

[3] (ص 506).

صغير[1]، وليست هذه منها، وقال ابن حبان: "من ثقات أهل العراق ومتقنيهم ... مستقيم الحديث جدا"[2].

وهذه الرواية المرسلة، إسنادها إلى أبي عبيدة صحيح، رجالها كلهم ثقات، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود الهذلي، الكوفي، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، وقيل: اسمه كنيته، وهو على كل حال لم يسمع من أبيه، لو صحت الرواية إليه بذكره[3]، و مِسْعَر هو ابن كِدَام، أبو سلمة الهلالي، الكوفي.

الثاني: أخرجه الثعلبي في (التفسير= الكشف والبيان عن تفسير القرآن)[4]، فقال: أخبرنا عبد الله بن حامد أخبرنا محمد بن عامر البلخي، حدّثنا القاسم بن عبّاد، حدّثنا صالح بن محمد الترمذي، حدّثنا أبو علي غالب عن سلّام بن سليم عن عبد الحميد عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: جاء عوف بن مالك الأشجعي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إنّ ابني أسره العدو وجزعت الأم، فما تأمرني؟ قال: "**اتَّقِ اللَّهَ، وَاصْبِرْ، وآمرك وإيّاها أن تستكثر من قول: لا حول ولا قوة إلّا بالله**"، فانصرف إليها، وقالت: ما قال لك النبي ﷺ؟ قال: أمرني وإياك أن نستكثر من قول: لا حول ولا قوة إلّا بالله، قالت: نِعْمَ ما أمرك به، فجعلا يقولان، فغفل عنه العدو، فساق غنمهم، فجاء بها إلى أبيه، وهي أربعة آلاف شاة، فنزلت: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**} ما ساق من الغنيمة.

قال الباحث: وهذا من رواية الكلْبي، وهو محمد بن السائب، أحد أعلام التفسير غير أنه في الحديث متروكٌ ومتهَمٌ بالكذب لا سيما في روايته عن أبي صالح - وهو باذام مولى أم هاني - عن ابن عباس[5]، فلا تصلح روايته في الشواهد، قال ابن حبان: "وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع منه شيئا، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف".

♦ وشيخ الحاكم الحسن بن محمد السَّكُونِيُّ تقدم له غير هذا الحديث، وقد روى عنه الحاكم في مواضع من (المستدرك)، ووصفه في أحدها بقوله: "الثقة المأمون"[6]، وضعفه الدارقطني، كما في (ذيل ميزان الاعتدال)[7] لزين الدين العراقي، وعنه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[8]، وهذا الاختلاف بين الحاكم وشيخِه الدارقطني، يُقدَّم فيه قولُ الدارقطني؛ لأنه أعلم من الحاكم، كما قال الوادعي[9]، فقوله أرجح، وإن جاء تضعيفه مجملا، وقد يؤخذ من مجموع القولين أنه صدوق[10].

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 409- 412).

(2) الثقات (8/ 113).

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (14/ 61- 62).

(4) (9/ 336).

(5) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 556- 559)، المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 584)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 157- 158).

(6) ينظر: المستدرك على الصحيحين (كتاب معرفة الصحابة، 3/ 142، رقم الحديث: 4651).

(7) (ص 80).

(8) (2/ 251- 252).

(9) ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (1/ 311- 312).

(10) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 420- 421).

♦ وباقي رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

ضعيف، ولا يصلح أن يتقوى مرسل سالم بن أبي الجعد بمرسل أبي عُبَيْدة؛ لاحتمال أن يكون شيخها فيه واحدا لا سيما وأنَّ كليهما كوفيٌّ!

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان سبب نزول الآية، وهي في دلالتها عامّة لجميع المؤمنين وفي جميع الأحوال؛ لأن العامّ - لو صح هذا الحديث - لا يقصر على سببه ، وقد جاءت الآية في سياق بيان أحكام الطلاق وما يتعلق به من الرجعة؛ ولذلك حملها جماعة من التابعين عليه، فقالوا: من طلق للسنة كما أمره الله: بأن يطلق زوجته طلقة واحدة في العدة، جعل الله مخرجا إذا تعلّقت بها نفسه: بأن يراجعها في عدتها بالعقد الأول، أو بعقد جديد إذا انقضت عدتها، روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1] هذا المعنى عن عكرمة، والضحّاك، والسُّدِّيّ، وروى ابن جرير نحوه أيضا في (التفسير= جامع البيان)[2] عن ابن عباس، فقال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عُلَيّة، قال: ثنا أيوب عن عبد الله بن كَثِيرٍ عن مجاهد، قال: كنت عند ابن عباس، فجاءه رجل، فقال: إنه طلّق امرأته ثلاثًا، فسكت حتى ظننا أنه رادّها عليه، ثم قال: "ينطلق أحدكم، فيركَبُ الْحَمُوقَة[3]، ثم يقول: يا ابن عباس! يا ابن عباس! وإن الله - عزّ وجلّ - قال: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا**}، وإنك لم تتق الله، فلا أجد لك مخرجًا، عصيت ربك، وبانت منك امرأتك، قال الله: {**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ**}[4]".

ومن طريق ابن عُلَيّة أخرجه أبو داود في (السنن)[5]، وإسناده صحيح على شرط مسلم، و قد جاء عن ابن عباس من طرق عدة، كما بيّن أبو داود في هذا الموضع[6].

---

(1) (23/ 446).

(2) (23/ 432).

(3) هي على وزن (فَعُولة) من الحُمْق، أَيْ: خَصْلةٌ ذَاتَ حُمْق، ومثلها: الأُحْمُوقَة، قال ابن الأثير: "وحَقِيقَةُ الحُمْق: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعه مَعَ العِلْم بقُبْحه".

ينظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (1/ 442 - مادة: حَمُقَ)

(4) الطلاق، من الآية: 1، هكذا قرأها ابن عباس، وهي قراءة عثمان، وأبيّ بن كعب، وجابر بن عبد الله، وبها قرأ من التابعين مجاهد، وعليّ ابن الحسين، زين العابدين، وحفيده جعفر بن محمد الصادق وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة في المصحف: {**فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**}.

ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (2/ 323).

(5) (كتاب الطلاق - باب نَسْخِ الْمُرَاجَعَةِ بعد التطليقات الثلاث، 2/ 260، رقم الأثر: 2197).

(6) وينظر: صحيح أبي داود - الأم، محمد ناصر الدين الألباني (6/ 401- 402).

الحديث الثاني والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حَمْزَةَ الْبُخَارِيُّ، ثنا أَبِي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَظُنُّهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ فَتًى مِنَ الْأَنْصَارِ دَخَلَتْهُ خَشْيَةٌ مِنَ النَّارِ، فَكَانَ يَبْكِي عِنْدَ ذِكْرِ النَّارِ حَتَّى حَبَسَهُ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَهُ فِي الْبَيْتِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، اعْتَنَقَهُ الْفَتَى، وَخَرَّ مَيِّتًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **"جَهِّزُوا صَاحِبَكُمْ؛ فَإِنَّ الْفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ"**.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"[قلت: هذا البخاري وأبوه لا ندري من هما][2]، والخبر شبه موضوع".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بجهالة محمد بن إسحاق البخاري وأبيه، واستدرك عليه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[3] في أبيه، فقال: "قلت: بل إسحاق ذكره ابن حبان في (الثقات)[4]، فقال: إسحاق بن حمزة بن يوسف ابن فرّوخ أبو محمد من أهل بخارى، روى عن أبي حمزة السكري، وغُنْجَارَ[5]، روى عنه أبو بكر بن حُرَيْث وأهلُ بلده، وذكره الخليلي في (الإرشاد)[6]، وقال: كان من المكثرين من أصحاب غُنْجَارَ، روى عنه البخاري، وإسحاق بن إبراهيم بن عمار، وعلي بن الحسين البخاريان، وأعاده في موضع آخر، فقال: إسحاق بن حمزة الحافظ، البخاري، الراوي عن غُنْجَار رضيه محمد بن إسماعيل البخاري، وأثنى عليه، لكنه لم يخرجه في تصانيفه".

ومحمد ابنه لم أجد من ترجم له أو ذكره، وليس له إلا هذا الحديث، فهو مجهول العين، كما قال الذهبي، وقد فات ابن حبان أن يذكره على أصله في (الثقات)!

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 535، رقم الحديث: 3828)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (2/ 290- 291، رقم الحديث: 808).

وهو عند ابن المبارك في (الزهد والرقائق) (باب صفة النار، 2/ 92)، وعنه ابن كثير في (البداية والنهاية) (20/ 118)، قال: أنا مُحَمَّدُ ابْنُ مُطَرِّفٍ عَنِ الثِّقَةِ أَنَّ فَتًى مِنَ الْأَنْصَارِ دَخَلَتْهُ خَشْيَةٌ مِنَ النَّارِ، وذكر الحديث كما رواه الحاكم.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (6/ 114، رقم الحديث: 6218)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[2] ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو مثبت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 957، رقم الحديث: 388)، وفي طبعة دار المنهاج القويم)5/ 51، رقم الحديث: 3869).

[3] (1/ 361).

[4] ينظر: الثقات، ابن حبان (8/ 117).

[5] هو بضم الغين، وسكون النون بعدها جيم، وهو أبو أحمد عيسى بن موسى البخاري، الأزرق، وغُنْجَار لقبٌ له؛ لحمرةٍ في لونه.

ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 37- 41)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 441).

[6] ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (3/ 966، 968). وقال أبو يعلى في الموضع الأول: "وهو ثقة".

♦ وابن أبي الدنيا هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عُبَيْدِ، القرشي، الأُمَوِي مولاهم، أحد الحفاظ ، وصاحب التصانيف السائرة، قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه مع أبي، سئل أبي عنه، فقال: بغدادي صدوق"[1].

♦ ومحمد بن عبد الله الصفار شيخ الحاكم لم يُذكر بجرح ولا تعديل في الرواية، والظاهر من ترجمته أنه صدوق، فهو أحد الحفاظ الكبار، والعباد الزهاد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)[2]، وتقدم له غير هذا الحديث.

♦ وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، وأبو حازم هو سَلَمة بن دينار الأعرج.

وبقي في الحديث علة أخرى غير الجهالة، بل علتان:

الأولى: الشك في رواية أبي حازم عن سهل بن سعد، وهو من مطرّفٍ أو غيرِه ممن هو دونه.

الثانية: سبق في تخريج الحديث أنه عند ابن المبارك في (الزهد والرقائق)، وليس فيه سهل بن سعد، وإنما عن محمد بن مُطَرِّفٍ عَنِ الثِّقَةِ، وهو على هذا مرسل أو معضل، فهذا الثقة المبهم قد يكون أبا حازم، وهو راوية سهل، ولم يرو عن أحد من الصحابة غيرَه، وقد يكون غير أبي حازم من التابعين أو من أتباعهم، وهذا التوثيق على الإبهام مما يوجب التوقف في قبول حديث صاحبه لو كان موصولا، فكيف به، وهو مرسل أو معضل؟!

هذا، وللحديث شاهد من حديث حذيفة، وفيه زيادة، أخرجه أبو القاسم التيْمي، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، المُلَقَّبُ: بـ(قِوَامِ السُّنَّةِ) في (الترغيب والترهيب)[3]، فقال: أخبرنا أبو القاسم بن أبي حرب بنيسابور، أنبأ أبو الحسن الإسفراييني، ثنا الحسن بن محمد بن إسحاق، ثنا خالي، ثنا عبد الله بن محمد القرشي، قال: حدثني الحسن بن يحيى، ثنا خازم بن جَبَلة بن أبي نَضْرة العبدِيّ عن أبي سنان عن الحسن عن حذيفة - رضي الله عنه - قال: كان شابٌ على عهد رسول الله ﷺ يبكي عند ذكر النار حتى حبسه ذلك في البيت، فذُكِر ذلك للنبي ﷺ، فأتاه النبي ﷺ، فدخل عليه، فلما نظر إليه الشاب، قام إليه، فاعتقنه، وخر ميتاً، فقال النبي ﷺ: "**جَهِّزُوا صَاحِبَكُمْ فَإِنَّ الْفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ، والذي نفسِي بيده أعاذَهُ اللهُ - عزَّ وجَلَّ - منها، مَنْ رجا شيئاً طلبَه، ومَنْ خافَ شيئاً هرَبَ مِنْه**".

وإسناده ضعيف جدا، خازمُ[4] بن جَبَلة بن أبي نَضْرة ترجمه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[5]،

---

[1] الجرح والتعديل (5/ 163).

[2] ينظر: تاريخ نيسابور - التلخيص، الحاكم (ص 106)، تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (2/ 241)، طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح (1/ 179- 182)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 437- 438)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف الدوسري (2/ 1067- 1070).

[3] (1/ 306- 307، رقم الحديث: 505).

[4] تصحّف اسمه في الأصل إلى "حازم" بالحاء، والصواب ما أثبته، كما في (الإكمال) لابن ماكولا (2/ 283- 284)، وقد جاء ذكره على الصواب في (لسان الميزان).

[5] (2/ 371).

وذكر فيه قول محمد بن مَخْلَدٍ الدوري[1]: "لا يُكتب حديثه".

وحذيفة الظاهر أنه ابن اليمان، وسماع الحسن منه بعيد؛ فإن ابن اليمان متقدم الوفاة، توفي سنة (38) هجرية، ويحتمل أنه حذيفة بنُ أَسِيد، وهو أيضا متقدم الوفاة على قلة حديثه، فقد توفي سنة (42) هجرية، ولم يذكروا للحسن عن حذيفة رواية، لا هذا ولا هذا، وعامّة روايات الحسن المسموعة عن صغار الصحابة[2]، وقال الذهبي: "وشهد يوم الدار، وله يومئذ أربع عشرة سنة"[3]، وذلك سنة (35) هجرية، وقال أيضا: "ولم يطلب الحديث في صباه"[4].

قال الباحث: ولو صح للحسن سماع منهما، فإنه كما قال الذهبي أيضا: "والحسن - مع جلالته - فهو مدلس، ومراسيله ليست بذاك"[5].

وأبو سنان الراوي عنه هو ضرار بن مرة الكوفي فيما يظهر للباحث، فقد ذكر المزي في (تهذيب الكمال)[6] خازم بن جَبَلة في جملة الرواة عنه.

وعبد الله بن محمد القرشي هو ابن أبي الدنيا، وشيخه الحسن بن يحيى هو ابن الجَعْد العبْدي، أبو عليٍّ ابن أبي الرَّبيع الجرجاني، نزيل بغداد، ذكره ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت منه مع أبي، وهو صدوق، سئل أبي عنه، فقال: شيخ"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوق".

وحديث سهل أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[10]، وضعفه.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

---

[1] هو محمدُ بنُ مَخْلَدٍ بن حَفْصٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الدُّوْرِيُّ، البغدادي، العَطَّارُ، أحد الحفاظ الثقات، روى عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومسلمِ بن الحجّاج، والزبير بن بكار، وخلائق، وعنه الدارقطني، وابن شاهين، وأبو زرعة الرازي، وآخرون، كان موصوفا بالصلاح والعبادة، والصدق والأمانة، والاجتهاد في الطلب وسعة الرواية، طال عمره، واشتهر اسمه، وانتهى إليه العلو مع القاضي المحاملي ببغداد، قال الذهبي: "وكتب مالا يُوصَف كثرةً مع الفهم والمعرفة وحسن التصانيف"، توفي سنة (331) هجرية، وله (98) سنة.
ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4/ 79- 80)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 256- 257).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (6/ 97- 99).

[3] سير أعلام النبلاء (4/ 564).

[4] المصدر نفسه (4/ 572).

[5] المصدر نفسه، الموضع الثاني نفسه.

[6] (13/ 307).

[7] (8/ 180).

[8] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 44).

[9] (ص 164).

[10] (1/ 541، رقم الحديث: 365).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة التحريم، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**}[1]، وقد اشتمل على صورة من صور الخوف من النار أدت بصاحبها إلى الهلاك، وما جاء في هذه الآية الكريمة من هذه الأوصاف الفظيعة للنار مما يوجب الخوف منها على النفس والأهل، ويؤدي بصاحبه إلى وقاية النفس منها بإقامة أمر الله واجتناب نهيه، والمسارعة إلى التوبة إليه مما يوجب سخطه وعذابه، ويؤدي أيضا إلى وقاية أهله، الذين هم في ولايته وتحت سلطته بتأديبهم وتعليمهم وإلزامهم بما ألزم الله به، فلا يسلم العبد إلا إذا قام بما أمره الله به في نفسه، وفيما يدخل تحت ولايته من الزوجات والأولاد وغيرهم[2].

قال ابن رجب الحنبلي:

"والقَدْرُ الواجب من الخوف، ما حَمَلَ على أداء الفرائض واجتناب المحارم، فإن زاد على ذلك بحيث صار باعثاً للنفوس على التشمير في نوافل الطاعات والانكفاف عن دقائق المكروهات، والتبسط في فضول المباحات، كان ذلك فضلاً محموداً، فإن تزايد على ذلك بأن أورث مرضاً أو موتاً أو هماً لازماً بحيث يقطع عن السعي في اكتساب الفضائل المطلوبة المحبوبة لله - عزَّ وجل -، لم يكن محموداً، ولهذا كان السلف يخافون على عطاءٍ السَّلِيميّ[3] من شدة خوفه الذي أنساه القرآن، وصار صاحب فراش، وهذا لأن خوف العقاب ليس مقصوداً لذاته، إنما هو سوط يُساقُ به المتواني عن الطاعة إليها، ومن هنا كانت النار من جملة نعم الله على عباده الذين خافوه واتقوه، ولهذا المعنى عدها الله - سبحانه - من جملة آلائه على الثقلين في سورة الرحمن، وقال سفيان بن عيينة: "خلَقَ اللهُ النار رحمةً يخوّف بها عباده؛ لينتهوا"، أخرجه أبو نُعَيْم[4].

والمقصود الأصلي هو طاعة الله - عز وجل - وفعل مراضيه ومحبوباته، وترك مناهيه ومكروهاته، ولا ننكر أن خشية الله وهيبته وعظمته في الصدور وإجلالَه مقصودٌ أيضاً، ولكن القدر النافع من ذلك ما كان عوناً على التقرب إلى الله بفعل ما يحبه وترك ما يكرهه، ومتى صار الخوف مانعاً من ذلك وقاطعاً عنه، فقد انعكس المقصود منه، ولكن إذا حصل ذلك عن غلبةٍ كان صاحبه معذوراً، وقد كان في السلف من حصل له من خوف النار أحوال شتى، لغلبة حال شهادة قلوبهم للنار، فمنهم من كان يلازمه القلق والبكاء، وربما اضطرب أو غُشِيَ عليه إذا سمع ذكر النار"[5].

---

[1] الآية: 6.

[2] ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص 874).

[3] في الأصل: "السلمي"، وهو تصحيف، وهو عَطَاءٌ السَّلِيمِيُّ، البَصْرِيُّ، العَابِدُ، معدود في صغار التابعين، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (6/ 86- 88)، وقال: "واشتغل بنفسه عن الرواية".

والسَّلِيمِيّ ضبطه ابن حجر العسقلاني في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) (2/ 746) بفتح السين.

[4] أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) (7/ 275)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَأَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي مَذْعُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: "خُلِقَتِ النَّارُ رَحْمَةً يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ؛ لِيَنْتَهُوا".

وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

[5] التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار (ص 28- 29).

الحديث الثالث والعشرون:

قال الحاكم: وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثٌ تَدَاوَلَهُ الْأَئِمَّةُ الثِّقَاتُ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ:

حَدَّثَنَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيُّ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيُّ، ثنا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُثْمَانَ بْنُ سَنَّةَ الْخُزَاعِيُّ - وَكَانَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ - أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: **"مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَحْضُرَ اللَّيْلَةَ أَمْرَ الْجِنِّ، فَلْيَفْعَلْ"**، فَلَمْ يَحْضُرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ غَيْرِي، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَعْلَى مَكَّةَ خَطَّ لِي بِرِجْلِهِ خَطًّا، ثُمَّ أَمَرَنِي أَنْ أَجْلِسَ فِيهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى قَامَ، فَافْتَتَحَ الْقُرْآنَ، فَغَشِيَتْهُ أَسْوِدَةٌ كَثِيرَةٌ حَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ حَتَّى مَا أَسْمَعُ صَوْتَهُ، ثُمَّ انْطَلِقُوا، وَطَفِقُوا يَنْقَطِعُونَ مِثْلَ قِطَعِ السَّحَابِ ذَاهِبِينَ حَتَّى بَقِيَتْ مِنْهُمْ رَهْطٌ، وَفَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْفَجْرِ، وَانْطَلَقَ، فَبَرَزَ[1]، ثُمَّ أَتَانِي، فَقَالَ: **"مَا فَعَلَ الرَّهْطُ؟"**، فَقُلْتُ: هُمْ أُولَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ عَظْمًا وَرَوْثًا، فَأَعْطَاهُمْ إِيَّاهُ زَادًا، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ أَحَدٌ بِعَظْمٍ أَوْ بِرَوْثٍ[2].

تعليق الذهبي:

"هو صحيح عند جماعة".

تعليق الباحث:

أعَلَّ الحاكم هذا الحديث بجهالة أبي عُثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ[3]، واستدرك عليه الذهبي بأنه صحيح عند جماعة،

---

(1) هكذا في الأصل، وهي صحيحة، وعند الفاكهي، وابن عساكر: "فَتَبَرَّزَ"، وعند ابن جرير: "فانطلق متبرّزاً"، كما سيأتي في تخريج الحديث.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 547، رقم الأثر: 3858)، وعنه البيهقي في (دلائل النبوة) (2/ 230).

وأخرجه الفاكهي في (أخبار مكة) (3/ 392، رقم الحديث: 2316)، والنسائي في (السنن الصغرى) (كتاب الطهارة - النَّهْيُ عن الِاسْتِطَابَةِ بِالْعَظْمِ، 1/ 37، رقم الحديث: 39)، و(السنن الكبرى) (1/ 87، رقم الحديث: 38)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (22/ 138)، والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (1/ 123)، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة) (5/ 2971، رقم الحديث: 2924)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (67/ 74- 75)، والمزي في (تهذيب الكمال) (34/ 67- 68) من طرق عن عبد الله بن وهب، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُس به، نحوه، واختصر أبو نعيم بعضه، واختصره النسائي والطحاوي، فاقتصرا فيه الجملة الأخيرة من النهي عن الاستطابة بالعظم والروث.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 537، رقم الحديث: 13377)، واقتصر في عزوه على الطحاوي، والحاكم.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (العظمة) (5/ 1661- 1662)، وعنه أبو نعيم الأصبهاني في (دلائل النبوة) (1/ 366، رقم الحديث: 263) من وجه آخر عن الزهري، فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزٍ، حَدَّثَنَا سَلَامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ بْنُ سَنَّةَ الْخُزَاعِيُّ به، نحوه.

وعن محمد بن عزيز أخرجه ابن ماجه في (التفسير)، كما في (تهذيب الكمال) للمزي (34/ 68).

(3) هو بفتح السين، والتشديد النون.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (7/ 255).

ومراده بذلك أنهم عدّوه في الصحابة، ومقتضى ذلك أن حديثه صحيح، وهو يشير إلى ما قاله ابن عبد البر في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب)[1]: "قال قوم: له صحبة، وأبى ذلك آخرون، وفيه نظر".

قال الباحث: سبب عدّهم له في الصحابة مِمّن أشار إليهم ابن عبد البر - أن بعض الرواة روى حديثه هذا مرسلا دون ذكر ابن مسعود[2]، والصواب في الحديث أنه موصول بذكر ابن مسعود[3]، وقد عدّ ابن سعد أبا عثمان في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة[4]، وقال الذهبي: في (ميزان الاعتدال)[5]: "ما أعرف روى عنه غير الزهري"، ولم يذكره أحد بتوثيق ولا تجريح[6]، فهو على هذا مجهول، كما قال الحاكم؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]، وقد عده في الطبقة الثانية، وهي عنده طبقة كبار التابعين: "مقبولٌ، ووهم من زعم أن له صحبة، فإن حديثه مرسل".

♦ ويونس بن يزيد هو ابن أبي النجاد الأيلي، أحد الثقات الأثبات المكثرين، احتج به أصحاب الكتب الستة، وهو من أخص الناس بالزهري وأثبت الناس فيه[8]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ".

قال الباحث: وقد تابعه عُقَيْلٌ، كما سبق في تخريج الحديث، وهو ابن خالد الأيلي، وهو رفيق يونس، وأحد أقرانه، ثقة ثبت، احتج به الشيخان وباقي الجماعة، وهو من أثبت الناس في الزهري[10].

♦ وأبو صالح هو كاتب الليث، تكلم الأئمة النقاد فيه كثيرا، وقد ليّنه الذهبي[11]،ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[12]، فقال: "صدوقٌ، كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

وقال في (فتح الباري شرح صحيح البخاري - المقدمة)[13] بعد أن حكى فيه كلام الأئمة توثيقا وتجريحا: "قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيما، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق، كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه".

قال الباحث: وقد تابعه عبد الله بن وهب متابعة قاصرة، كما سبق في تخريج الحديث.

---

(1) (4/ 1712).

(2) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (7/ 255- 256).

(3) ينظر: معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني (5/ 2971).

(4) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 248).

(5) (4/ 549).

(6) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 408)، تهذيب الكمال، المزي (34/ 66- 68).

(7) (ص 657).

(8) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (6/ 297- 301)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 484).

(9) (ص 614).

(10) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (20/ 242- 245)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 396).

(11) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 440- 445)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 405- 416).

(12) (ص 308).

(13) (1/ 414).

♦ ومحمد بن إسماعيل السُّلَميّ، أحد الحفاظ الثقات، روى عنه الترمذي، والنسائي من أصحاب الكتب الستة، ووثقه النسائي وغيره[1].

♦ وشيخ الحاكم عبيد الله بن أحمد روى عنه الحاكم في مواضع، وقال في بعضها: عبيد الله بن أحمد، وكناه في بعضها بـ (أبي الحسن)[2]، وسمّاه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[3]: عبيد الله بن أحمد بن عبد الله، وكنّاه أبا القاسم، وقال: "روى عنه الدارقطني وغيره من المتقدمين، وحَدَّثَنَا عنه أبو الحسن بن رزْقَوَيْه، وكان ثقة"، ثم قال: "أخبرني الْبَرْقَانِيّ، قال: قال لنا أبو الْحَسَن الدَّارَقُطْنِيّ: عبيد الله بن أحمد البلخي ثقة".

وقال الخطيب البغدادي أيضا: "قرأت في كتاب أبي الحسن بن رزْقَوَيْه بخطه: ... وكان شيخا صالحا ...".

هذا، وقد جاء الحديث عن عبد الله بن مسعود بنحوه من وجهين آخرين:

الأول: أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة)[4]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، وَأَبُو نَصْرِ بْنُ قَتَادَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مَنْصُورٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوْسَنْجِي، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ صَلَاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اسْتَتْبَعَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عليه وآله وَسَلَّمَ، فَقَالَ: **"إِنَّ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ خَمْسَةَ عَشَرَ بَنِي إِخْوَةٍ وَبَنِي عَمٍّ يَأْتُونَنِي اللَّيْلَةَ فَأَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ"**، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ، فَخَطَّ لِي خَطًّا، وَأَجْلَسَنِي فِيهِ وَقَالَ لِي: **"لَا تَخْرُجْ مِنْ هَذَا"**، فَبِتُّ فِيهِ حَتَّى أَتَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ مَعَ السَّحَرِ، فِي يَدِهِ عَظْمٌ حَائِلٌ وَرَوْثَةٌ وَحُمَمَةٌ، فَقَالَ لِي: **"إِذَا ذَهَبْتَ إِلَى الْخَلَاءِ فَلَا تَسْتَنْجِي بِشَيْءٍ مِنْ هَؤُلَاءِ"**، قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ، قُلْتُ لَأَعْلَمَنَّ عِلْمِي حَيْثُ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآله وَسَلَّمَ، قَالَ فَذَهَبْتُ فَرَأَيْتُ مَوْضِعَ مَبْرَكِ سِتِّينَ بَعِيرًا.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[5] من طريق مُوسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، فقال: حَدَّثَنَا الْمِقْدَامُ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيه به غير أنه قال في آخره: "فَرَأَيْتُ مَوْضِعَ سَبْعِينَ بَعِيرًا".

وقال الطبراني: "لم يَرْوِ عليٌّ بن رباح عن ابن مسعود حديثا غير هذا".

وأخرجه أحمد في (المسند)[6] مختصرا من طريقين عن عبد الله بن المبارك، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَاهُ لَيْلَةَ الْجِنِّ، وَمَعَهُ عَظْمٌ حَائِلٌ، وَبَعْرَةٌ، وَفَحْمَةٌ، فَقَالَ: **"لَا تَسْتَنْجِيَنَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا إِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْخَلَاءِ"**.

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 242- 243)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 53)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 468).

[2] ينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هادي الوادعي (2/ 34- 35).

[3] (10/ 354).

[4] (2/ 231).

[5] (9/ 17، رقم الحديث: 8995).

[6] (7/ 383، رقم الحديث: 4375).

وأخرجه الدارقطني أيضا في (السنن)[1]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[2] مختصرا دون القصة من طريقين عن عبد الله بن وهب، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ - وقال البيهقي: قُرِئَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ: حَدَّثَكَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِعَظْمٍ حَائِلٍ، أَوْ رَوْثَةٍ، أَوْ حُمَمَةٍ".

وقال الدارقطني: "علي بن رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعود، ولا يصح".

وكذلك قال البيهقي: "علي بن رباح لم يثبت سماعه من ابن مسعود"، وتعقبه ابن التركماني بقوله: " قلت: قدّمنا أن مسلما أنكر في ثبوت الاتصال اشتراط السماع، وادعى اتفاق أهل العلم على أنه يكفي إمكان اللقاء والسماع، وعليٌّ هذا ولد سنة خمس عشرة، وكذا ذكر أبو سعيد بن يونس، فسماعه عن ابن مسعود ممكن بلا شك؛ لأن ابن مسعود توفى سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين"[3].

قال الباحث: وموسى بن عليٍّ وأبوه كلاهما ثقة، وقد أخرجه لهما مسلم في (الصحيح).

الثاني: أخرجه البيهقي أيضا في (دلائل النبوة)[4]، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ فِي آخَرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ - هُوَ الْأَصَمُّ -، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عَنْ مُسْتَمِرِّ بْنِ الرَّيَّانِ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ، حَتَّى إِذَا أَتَى الْحَجُونَ، فَخَطَّ عَلَيَّ خَطًّا ثُمَّ تَقَدَّمَ إليهم، فَازْدَحَمُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ سَيِّدٌ لَهُمْ يُقَالُ لَهُ: وَرْدَانُ: إِنِّي أَنَا أُرَحِّلُهُمْ عَنْكَ، فَقَالَ: **"إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ"**.

ورجاله ثقات، لكن أبو الجوزاء لم يسمع من ابن مسعود وأمثاله[5]؛ وعثمانُ بن عُمَر هو ابنُ فارس بن لَقِيط العبدي، البصري، وأبو الجوزاء اسمه أوس بن عبد الله الرَّبَعِيّ، البصري.

قال الباحث: وقد روى البيهقي أيضا في (دلائل النبوة)[6] من حديث أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيّ عن ابن مسعود من قوله ما يفيد أنه كان حاضرا مع النبي ﷺ في تلك الليلة المعروفة بليلة الجن، وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وهذا كله - على ما في الروايات المرفوعة من الجهالة والانقطاع - يتعارض مع ما أخرجه مسلم في (الصحيح)[7] عَنْ عَامِرٍ الشعبي، قَالَ: سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلْقَمَةُ، أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَفَقَدْنَاهُ، فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشِّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْتُطِيرَ أَوِ اغْتِيلَ، قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءٍ مِنْ قِبَلِ حِرَاءٍ، قَالَ: فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَدْنَاكَ،

---

[1] (كتاب الطهارة ت باب الاستنجاء، 1/ 57، رقم الحديث: 150).

[2] (كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الْإِنْقَاءِ دُونَ ما نُهِيَ عن الاستنجاء به، 1/ 177، رقم الحديث:532).

[3] الجوهر النقي على سنن البيهقي (1/ 110).

[4] (2/ 231- 232).

[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 384)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 116).

[6] (2/ 231).

[7] (كتاب الصلاة - باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، 1/ 382، رقم الحديث: 450).

فَطَلَبْنَاكَ، فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَقَالَ: "**أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ**"، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: "**لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ**"، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ**".

وهذا الحديث أشار إليه الحاكم في (المستدرك) قبل هذا حديث أبي عثمان بن سَنّة، ومن أجله ساقه، وقد تكلّف البيهقي الجمع بين هذا التعارض، فقال: "يحتمل قوله في الحديث الصحيح: "ما صَحِبَهُ مِنَّا أَحَدٌ"، أراد به في حال ذهابه لقراءة القرآن عليهم، إلا أن ما روي في هذا الحديث من إعلامه أصحابَه بخروجه إليهم يخالف ما رُوِيَ في الحديث الصحيح من فقدانهم إياه حتى قيل: اغْتِيلَ [أو] اسْتُطِيرَ، إلا أن يكون المراد بمَنْ فقده غير الذي علم بخروجه، والله أعلم"[1].

وقال عليُّ بن المديني في حديث ابن مسعود في ليلة الجن: "رواه غيرُ واحد عن عبد الله، منهم علقمة، وأبو عثمان النهدي، وعمرو البكَالي، وأبو عثمان بن سَنّة الخزاعي، وأبو زيد مولى عمرو بن حُرَيْثٍ، فأما علقمة فكان يُنْكِرُ أن يكون ابنُ مسعود معه ليلة الجن، وكان أعْلَمَهُم بعبد الله ..."[2].

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لجهالة أبي عثمان بن سَنّة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة الجن استطرادا، وفيه لقاء رسول الله ﷺ بالجن، وأورد قبله حديثا عن ابن عباس، وفيه بيانُ سبب نزول هذه السورة، ونفْيُ لقاء رسول الله ﷺ بالجنّ، وفيه يقول ابن عباس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ وَلَا رَآهُمْ، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: قَدْ حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا هَذَا إِلَّا شَيْءٌ قَدْ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا هَذَا الَّذِي قَدْ حَدَثَ، فَانْطَلَقُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا يَبْتَغُونَ مَا هَذَا الَّذِي قَدْ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، [قَالَ: فَانْطَلَقَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَخْلَةَ، وَهُوَ عَامِدٌ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلاَةَ الفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا القُرْآنَ تَسَمَّعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ]، فَهُنَاكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: {**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ۝ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا**}[3]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ**}[4]، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ".

---

[1] دلائل النبوة (2/ 230 وما بعدها).

[2] العلل (ص 100).

[3] الجن، من الآية: 1، الآية: 2.

[4] الجن، من الآية: 1.

أخرجه الحاكم من طريق يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ، ثنا أبو عَوَانَةَ الوَضَّاح بن عَبد الله اليَشْكري عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخَرِّجَاهُ بهذه السِّيَاقَةِ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"، وقد وهم الحاكم - والذهبي تبعا - في هذا وهما مركّبا، فالحديث أخرجه البخاري في (الصحيح)[1]، ومسلم في (الصحيح)[2] من طرق أخرى عن أبي عَوَانة عن أبي بِشْرٍ به، وبالسِّياقة نفسها، والزيادة بين المعكوفتين لهما، واللفظ فيها للبخاري من الموضع الثاني، وأبو بِشْر هو جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ.

ويظهر للباحث أنهما قصتان، الأولى ما ذكرها ابن عباس، وهي التي نزلت السورة بسببها، والثانية ما ذكرها ابن مسعود، وهي التي لم يشهدها مع النبي ﷺ على الصحيح.

---

[1] (كتاب الصلاة - باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، 1/ 154، رقم الحديث: 773، كتاب تفسير القرآن - سُورَةُ {**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ**}، 6/ 160، رقم الحديث: 4921).

[2] (كتاب الصلاة - باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، 1/ 331، رقم الحديث: 449).

الحديث الرابع والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، ثنا قَتَادَةُ عَنْ زُرَارَةَ ابْنِ أَوْفَى عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْبِرِينِي عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: "لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: {**يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا**}[1]، قَامُوا سَنَةً حَتَّى وَرِمَتْ أَقْدَامُهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**}[2]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"الحكم بن عبد الملك ضعيف".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بالحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف عند الجماهير من أئمة الجرح والتعديل، كيحيى بن

---

[1] المزمل، الآيتان: 1، 2.

[2] المزمل، من الآية: 20.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 548، رقم الأثر: 3861)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (16/ 1093، رقم الحديث: 21678).

وأخرجه أحمد في (المسند) (40/ 314- 316، رقم الحديث: 24269)، ومسلم في (الصحيح) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة - بَابُ جَامِعِ صلاة الليل، وَمَنْ نَامَ عنه أو مَرِض، 1/ 512، رقم الحديث: 746)، والنسائي في (السنن الصغرى) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب قيام الليل، 3/ 199- 200، رقم الحديث: 1601)، (والسنن الكبرى) (1/ 244- 245، رقم الحديث: 424)، وغيرُهم من طريق سَعِيدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ به مطولا، وفيه قصة، وفيه يقول سعد: أَنْبِئِينِي عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: "أَلَسْتَ تَقْرَأُ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ؟"، قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: "فَإِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا، وَأَمْسَكَ اللهُ خَاتِمَتَهَا **اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا** فِي السَّمَاءِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ".

وأخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الصلاة - بَابٌ في صلاة الليل، 2/ 40- 41، رقم الحديث: 1342) من طريق هَمَّام (هو ابن يَحْيى ابن دِينار العَوْذِي)، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ به.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (كتاب الصلاة - باب صلاة النبي ﷺ من الليل، 3/ 39- 41، رقم الحديث: 4714) - ومن طريقه ابن حبان في (الصحيح) (6/ 292، رقم الحديث: 2551) - عن مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ به.

وأخرجه ابن خزيمة في (الصحيح) (كتاب الصلاة - بابُ ذِكْرِ خَبَرٍ نَسَخَ فَرْضَ قيامِ الليل بعدما كان فرضا واجبا، 2/ 271، رقم الحديث: 1127) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة ومن طريق هشام الدّستوائي، كلاهما عن قتادة به مختصرا.

ومن طريق هشام وحده أخرجه الدارمي في (المسند = السنن) (كتاب الصلاة - باب صفة صلاة رسول الله ﷺ، 2/ 923- 925، رقم الحديث: 1516) مطولا، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (4/ 70- 71، رقم الحديث: 1438)، وابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (8/ 254)، كلاهما مختصرا، لكن قال الدارمي - واللفظ له - وابن أبي حاتم في حديثهما: "فقام رسول الله ﷺ وأصحابه حتى انتفخت أقدامهم، **وحُبِسَ آخِرُهَا فِي السَّمَاءِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً**".

معين، وأبي حاتم الرازي، وأبي داود، والنسائي، وغيرهم، وبعضهم ضعفه جدا[1]، وشذّ عنهم العجلي فوثقه[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ضعيف".

قال الباحث: وقد تابعه على هذا الحديث جماعة من الثقات، كما سبق في تخريج الحديث غير أنه قال: "أَخْبِرِنِي عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، وقال غيره: "عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ"، ولا تنافي بين اللفظين، ومَنْ فوقه على شرط الشيخين.

وفات الذهبي أن يستدرك على الحاكم نفيه إخراج صاحبي الصحيحين له، فقد أخرجه مسلم، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ والحسن بن بِشْر الْهَمْدَانِيُّ هو ابن سَلْمٍ الْبَجَلِيُّ، أبو عليّ الكوفي، وهو مختلَفٌ فيه، وقد تردد فيه أحمد ابن حنبل[4]، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوقٌ، يُخطىء".

♦ والصَّغَاني ثقة ثبت، ويقال له أيضا: الصَّاغاني، وشيخ الحاكم هو الأصم، وهو ثقة حافظ، أكثر عنه الحاكم في (المستدرك)، وقد تقدمت له أحاديث، منها ما هو عن شيخه في هذا الحديث.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح بالمتابعة، وهو عند مسلم في (الصحيح) بنحوه!

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان نسخ وجوب صلاة الليل على النبي ﷺ وأمته في قوله - عز وجل - في أول السورة: {**يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا**} بقوله في آخرها: {**فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ**}، فخفّف الله عنهم بها؛ لما ذكره من الأعذار في هذه الآية، وعبّر عن الصلاة بالقرآن لاشتمالها عليه ولا سيما في قيام الليل الذي تُطوَّل فيه القراءة، كما عبّر عنها في آيات أخرى بالقيام والركوع والسجود، والمعنى: صلوا مَا تيَسّر من الصَّلَاة أو اقرؤوا فِي الصَّلَاة مَا تيسير من الْقُرْآن[6].

---

[1] ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 498- 500)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 122- 123)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8/ 216- 217)، إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (4/ 97- 98)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 371).

[2] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 312).

[3] (ص 175).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 3)، الثقات، ابن حبان (8/ 169)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3/ 162- 163)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 481)، مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (ص 43)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 223).

[5] (ص 158).

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 697- 699)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 643- 644)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص 894)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (8/ 359- 360).

الحديث الخامس والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبْجَرَ عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَرَجُلٌ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ أَلْفَيْ سَنَةٍ، يَرَى أَقْصَاهُ كَمَا يَرَى أَدْنَاهُ، يَنْظُرُ فِي أَزْوَاجِهِ، وَخَدَمِهِ، وَسُرُرِهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللَّهِ - تَعَالَى - كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ**"، تَابَعَهُ إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ ثُوَيْرٍ، [حدثناه أبو العباس محمد بن أحمد المَحْبوبيّ، ثنا سعيدُ ابنُ مسعود، ثنا عبيدُ الله بن موسى، أنا إسرائيل عن ثُوَيْرٍ] عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَرَى فِي مُلْكِهِ أَلْفَيْ سَنَةٍ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللَّهِ - تَعَالَى - كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ**، ثُمَّ تَلَا: {**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ**}[1]، قَالَ: "**الْبَيَاضُ وَالصَّفَاءُ**"، {**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**}[2]، قَالَ: "**يَنْظُرُ كُلَّ يَوْمٍ فِي وَجْهِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ**".

"هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ، وَثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ، وَإِنْ لَمْ يُخَرِّجَاهُ، فَلَمْ يُنْقَمْ عَلَيْهِ غَيْرُ التَّشَيُّعِ"[3].

---

[1] القيامة، الآية: 22.

[2] القيامة، الآية: 23.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 553، رقم الحديث: 3880)، وما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، استدركته من طبعة دار المنهاج القويم (5/ 87)، وحقه أن يكون لحديث المحبوبي رقمٌ مستقل، كما فعل أصحاب هذه الطبعة، وقد أورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 284، رقم الحديث: 9385)، وعزاه للحاكم بالإسنادين.

وعن أبي معاوية - وهو محمد بن خَازِمٍ الضَّرِيرُ - أخرجه أحمد في (المسند) (8/ 240، رقم الحديث: 4623)، وعنه ابنه عبد الله في (السنة) (1/ 251، رقم الحديث: 461)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبْجَرَ به دون قوله: "**وَسُرُرِهِ**"، وأثبتها ابنه.

ومن طريق أبي معاوية أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (10/ 96، رقم الحديث: 5729)، والطبراني في (المعجم الكبير) (13/ 115- 116، رقم الحديث: 13771)، وأبو الشيخ في (العظمة) (3/ 1110، رقم الحديث: 604)، والدارقطني في (رؤية الله) (ص 272- 273، رقم الحديث: 173)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (7/ 15، رقم الحديث: 14)، وابن مَنْدَه في (الرد على الجهمية) (ص 54)، وابن النحاس في (رؤية الله) (ص 20، رقم الحديث: 10)، والواحدي في (الوسيط في تفسير القرآن المجيد) (4/ 394)، والبيهقي في (البعث والنشور) (ص 251، رقم الحديث: 443)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) (5/ 87)، وأسقط أبو يعلى: "**وَخَدَمِهِ**".

وأخرجه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (3/ 536، رقم الحديث: 841) من طريق أبي معاوية وحُسَيْنٍ الْجُعْفِيّ مقرونا.

ومن طريق إسرائيل - وهو ابن يونس - أخرجه أحمد في (المسند) (9/ 229، رقم الحديث: 5317)، وعبدُ بن حُمَيْد في (المسند - المنتخب) (1/ 260، رقم الحديث: 819، وعنه الترمذي في (السنن) (أبواب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ - بابُ ما جاء في رُؤْيَةِ الرَّبِّ، تبارك وتعالى، 4/ 688، رقم الحديث: 2553، أبوب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - بَابٌ ومِنْ سورة القيامة، 5/ 431، رقم الحديث: 3330)، ومن طريق عبد بن حميد أخرجه البغوي في (شرح السنة) (15/ 232، رقم الحديث: 4395)، و(التفسير= معالم التنزيل في تفسير القرآن) (8/ 284- 285).

ومن طريق إسرائيل أيضا أخرجه عبد الله بن أحمد في (السنة) (1/ 251، رقم الحديث: 462)، وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (10/ 76، رقم الحديث: 5712)، وابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (24/ 73)، والآجرّيّ في (الشريعة) (2/ 1033، رقم الحديث: 621)، والدارقطني في (رؤية الله) (ص 270- 272، الأحاديث رقم: 170- 172)، والثعلبي في (التفسير= الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (10/ 88)، والبيهقي في (البعث والنشور) (1/ 251- 252، رقم الحديث: 432).

ولرواية إسرائيل هذا لفظان: =

تعليق الذهبي:

"بل هو واهي الحديث، يعني: ثوير بن أبي فاختة".

تعليق الباحث:

وكذلك قال الذهبي في (الكاشف)[1]، وغيرِه: "واهٍ"، وقال في (تاريخ الإسلام)[2]: "كُوفِيٌّ ضَعِيفٌ"، وقال في (سير أعلام النبلاء)[3]: "متروك".

وكذلك قال الدارقطني في رواية: "ضعيف"[4]، وقال في الأخرى: "متروك"[5].

وهكذا اضطرب فيه قول الهيثمي، فقال في بعض المواضع أولا: "ضعيف"، وقال في الأخرى آخرا: "متروك"[6]، وهو مجمع على ضعفه، كما حكاه الهيثمي، واتهمه بعضهم بالكذب[7].

وقال ابن حبان: "روى عنه الثوري وإسرائيل، كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياءٌ كأنها موضوعة"[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "ضعيفٌ، رُمِيَ بالرفض".

قال الباحث: وقد اضطرب فيه ثوير فرواه عنه عبد الملك بن أبجر أيضا موقوفا على ابن عمر، كما أشار إليه الترمذي في تخريج الحديث، وكذلك رواه عنه الثوري غير أنه زاد مجاهدا بين ثوير وابن عمر، أخرجه عنه الترمذي عقب الرواية المرفوعة، فقال: "حدثنا بذلك أبو كُرَيْبٍ، قال: حدثنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان".

= **الأول:** ما ذكره الحاكم، ومثله لفظ ابن جرير والدارقطني في إحدى رواياته، وراويه عن إسرائيل عندهما مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ.

الثاني: وهو لفظ البقية، عبدِ بن حُمَيْد وغيره، وقد رواه عن إسرائيل شَبَابَةُ بن سَوّار وجماعة، وبعضهم ينقص من بعض ألفاظه، أو يخالف في بعضها: "**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى جِنَانِهِ، وَأَزْوَاجِهِ، وَنَعِيمِهِ، وَخَدَمِهِ، وَسُرُرِهِ مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ، وَأَكْرَمَهُمْ عَلَى اللَّهِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غَدْوَةً وَعَشِيَّةً**"، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**}.

وقال: الترمذي في الموضع الثاني: "هذا حديثٌ غريبٌ، وقد رَوَى غيرُ واحد عن إسرائيل مثلَ هذا مرفوعا، وروى عبد الملك بن أَبْجَرَ عَنْ ثُوَيْرٍ عن ابن عمر قولَه، ولم يرفعه، وروى الأَشْجَعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر قوله، ولم يرفعه، ولا نعلم أحدا ذكر فيه عن مجاهد غير الثوري، حدثنا بذلك أبو كُرَيْبٍ، قال: حدثنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان".

[1] (1/ 286).

[2] (3/ 625).

[3] (راشدون/ 265).

[4] الضعفاء والمتروكون (1/ 261).

[5] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 20).

[6] ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي (2/ 31، 245، 3/ 184، 5/ 166، 7/ 136، 8/ 103).

[7] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (2/ 183- 184)، سؤالات أبي عبيد الآجرّي أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 143)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 472)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 2165- 217)، مجمع الزوائد، الهيثمي (10/ 401، رقم الحديث: 18669)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 32).

[8] المجروحين (1/ 205).

[9] (ص 135).

وكذلك أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1]، فقال: حدثنا أبو كُريب، قال: ثنا الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر، قال: "إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى مُلكِه، وسُرُره، وخدمه مسيرة ألف سنة، يرى أقصاه كما يرى أدناه، وإن أرفع أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى وجه الله بُكرة وعشية".

ورواية عبد الملك بن أَبْجَر التي أشار إليها الترمذي أخرجها اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)[2] من طريق حُسَيْنٍ الْجُعْفِيّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبْجَرَ عَنْ ثُوَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ موقوفا باللفظ الأول دون ذكر الآيتين: "إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ يَنْظُرُ إِلَى مُلْكِهِ أَلْفَيْ عَامٍ، يَرَى أَدْنَاهُ كَمَا يَرَى أَقْصَاهُ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ".

♦ وأحمد بن عبد الجبّار هو العُطَارِدي، سبق له غير هذا الحديث، وقد ضعّفه أبو حاتم وغيره[3]، وقال أبو عبد الله الحاكم نفسُه: "ليس بالقوي عندهم، تركه أَبو العَبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد (هو ابن عُقْدة)"[4].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[5]، وقال: "حدثنا عنه أصحابنا، ربما خالف، لم أر في حديثه شيئا يجب أن يُعْدَلَ به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح".

قال الباحث: وقد يَلحق به سماعُهُ للتفسير من أبي معاوية، فقد قال أبو الحجّاج المزي: "رَوَى عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عنده عَنْهُ (تفسيرُه)"[7].

♦ وباقي رجاله ثقات، وعبد الملك بن أَبْجَر هو عبد الملك بن سَعِيد بن حَيَّان بنِ أَبْجَرَ الْهَمْدَانِيُّ، ويُقال: الكِنَاني، الكوفيّ، وكان رجلا صالحا، صاحبَ سنة، أوصى سفيانُ الثوري بأن يُصلي عليه لما حضرته الوفاة[8].

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[9]، وحكم عليه بالضعف رفعا ووقفا.

الحكم على الحديث:

ضعيف.

---

(1) (24/ 73).

(2) (3/ 553، رقم الأثر: 866).

(3) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 62)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 313- 314)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (5/ 17- 19)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 55- 57).

(4) تهذيب الكمال، المزي (1/ 380).

(5) (8/ 45).

(6) (ص 81).

(7) تهذيب الكمال (1/ 378).

(8) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (8/ 310- 311).

(9) (4/ 450 - 451، رقم الحديث: 1985).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالنظر في قوله، تعالى: {**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**} الرؤية العينية، وقد ذكره المبارَك بن فَضالة عن الحسن البصري، وذكره يزيد بن أبي سعيد النحوي عن عكرمة، وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وأشياخٍ من أهل الكوفة، وذكره عُمَيْر بنُ عَرْفَجة أبو عرفجة الفائشي، الكوفي عن عطية العَوْفي، رواه ذلك عنهم ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1].

وأبو عَرْفَجة ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، وقال: "روى عن عطية العوفي، روى عنه أبو معاوية الضرير، والفريابي"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في (الثقات)[3]، وقال: "روى عنه نصر بن مزاحم"، ورواية ابن جرير عنه في الموضعين من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني، المَرُّوذِيّ، وقد ذكره بكنيته مجردة، فلم يعرفه أحمد شاكر في تعليقه عليه!

وذكر منصور بن المعتمر عن مجاهد أنه قال في قوله، تعالى: {**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**}: "تنتظر الثواب من ربها"، وذكر عنه الأعمش أنه قال: " تنتظر رزقه وفضله"، رواه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[4] عن منصور من غير وجه، ورواه عن الأعمش من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي عُبَيْدَةَ بْنِ مَعْن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود، الْمَسْعُودِيُّ، الكوفيّ - عن أبيه محمد عن جده أبي عبيدة عن الأعمش به، والواسطة بينهما ابنه يحيى، وإبراهيم لم يترجمه أحد، ولم أقف له على رواية إلا في هذا الإسناد الذي يرويه عنه ابنه يحيى!

وذكر إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح مولى أم هانئ أنه قال: "تنتظر الثواب"، رواه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[5]، فقال: حدثني أبو الْخَطَّابِ الْحَسَّانِيُّ، قال: ثنا مالك عن سفيان، قال: ثنا إسماعيل بن أبي خالد به.

وإسناده إلى أبي صالح رجالُ الشيخين سوى مالك، وهو ابنُ سُعَيْرٍ التميمي، الكوفي، احتج به البخاري وحده، وروى له أثرين في موضعين عن عائشة في تفسير القرآن[6]، وقصّر به المِزي، فقال: "روى له في المتابعات"[7]، وتبعه على ذلك الذهبي، وابن حجر العسقلاني[8]، وقال في (تقريب التهذيب)[9]: "لا بأس به".

قال الباحث: وتفسير مجاهد وأبي صالح للنظر في هذه الآية بالانتظار لا ينفي إثباتَ رؤية الله - جلَّ وعلا - في الآخرة من غيرها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ ولذلك قال ابن كثير: "وهذا بحمد الله

---

(1) (12/ 13- 14، 24/ 72).

(2) (6/ 377).

(3) (7/ 273).

(4) (24/ 72- 73).

(5) (24/ 73).

(6) ينظر: الصحيح، البخاري (كتاب تفسير القرآن - بابُ قولِهِ: {**لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**} [البقرة، من الآية: 225]، 6/ 52، رقم الأثر: 4613، كتاب الدعوات - باب الدعاء في الصلاة، 8/ 72، رقم الأثر: 2327).

(7) تهذيب الكمال (27/ 147)، وينظر: إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (11/ 45- 46).

(8) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 427)، تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1186)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 15).

(9) (ص 517).

مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام وهداة الأنام"[1]، وهذا التفسير منها مبني على أن قوله، تعالى: {**إِلَى**} مفرد الآلاء[2]، وهو - على هذا - اسم مضاف إلى الرب، جل وعلا، منصوبٌ على المفعولية بقوله: {**نَاظِرَةٌ**}، وهذا المعنى وإن كان له وجه في العربية، كما قال الجوهري: "والآلاء: النِعَمُ، واحدها أَلًى بالفتح، وقد يُكْسَرُ ويُكْتَبُ بالياء، مثاله: مِعىً وأمعاء"[3]، فلم أجد أحدا من المفسرين ركن إليه أو وقف عنده، بل استبعده ابن كثير جدا، بل حكم عليه بالبطلان!

وقال ابن جُزَيّ الغَرْناطيّ: "(نَظَر) له معنيان: من النظر، ومن الانتظار، فإذا كان من الانتظار تعدّى بغير حرف، ومِنْ نَظَرِ العينِ يتعدّى بـ(إلى) ومِنْ نَظَرِ القلبِ يتعدّى بـ(في)"[4].

---

[1] تفسير القرآن العظيم (8/ 280).

[2] ينظر: المصدر نفسه (8/ 280).

[3] الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية (6/ 2270، مادة: ألا).

[4] التسهيل لعلوم التنزيل (1/ 43).

الحديث السادس والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ الْجَوْهَرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، حَاسَبَهُ اللَّهُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ**"، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "**تُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ**"، قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ، فَمَا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "**أَنْ تُحَاسَبَ حِسَابًا يَسِيرًا، وَيُدْخِلَكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"سليمان بن داود اليمامي ضعيف".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بضعف سليمان بن داود اليمامي، وهو إلى الضعف الشديد أقرب لا سيما في روايته عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد، قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[2].

وقال البخاري: "منكر الحديث"[3]، وهذا عنده جرحٌ شديد، كما قال الذهبي: "ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلتُ فيه: منكَرُ الحديث، فلا تحل الرواية عنه"[4].

وقال أبو حاتم الرازي: "هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثا صحيحا"[5].

وأورد له ابن عدي طائفة من مناكيره عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال: "ولسليمان بن داود غير ما ذكرت عن يحيى بهذا الإسناد، وعامة ما يروي عن يحيى بن أبي كثير يُعْرَفُ، وعامّةُ

---

[1] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 536، رقم الحديث: 3912)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الشهادات - باب شهادة أَهْلِ الْعَصَبِيَّة، 10/ 398، رقم الحديث: 21092).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (16/ 214، رقم الحديث: 20676)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: سليمان ضعيف".

وأخرجه البزار في (المسند = كشف الأستار) (2/ 383، رقم الحديث: 1906)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (1/ 279، رقم الحديث: 909، 5/ 196، رقم الحديث: 5064)، وابن عَدِيّ في (الكامل في ضعفاء الرجال) (4/ 271- 272) من طرق عن سليمان بن داود به.

وقال البزار: "سليمان بن داود ليس بالقوي، ولا يُتَابَعُ على حديثه".

وقال الطبراني في الموضع الأول: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا سليمان".

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 271).

[3] التاريخ الكبير (4/ 11).

[4] ميزان الاعتدال (1/ 6).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 111).

ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه"[1].

وقال ابن حبان: "يقلب الأخبار، وينفرد بالمقلوبات عن الثقات ... ضعيف، كثير الخطأ"[2].

وقال الدارقطني: "متروك"[3]، وقال في أخرى: "ضعيف"[4].

وقال ابن شاهين: "ليس بشيء"[5].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[6]، وابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكين)[7]، والذهبي في (المغني في الضعفاء)[8]، وقال: "ضعفه غير واحد"، وقد سبق فيه قول البزّار في تخريج الحديث: "ليس بالقوي".

وقال الهيثمي بعد أن عزى حديثه هذا إلى البزّار، والطبرانيّ في (المعجم الأوسط): "... وهو متروك"[9].

♦ وباقي رجاله ثقات، أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، مشهور بكنيته، وسعيد بن سليمان هو الضَّبِّيّ، أَبُو عُثْمَان الواسطي، الْبَزَّاز، المعروف بـ(سَعْدُويَه)، وابنُ بَالَوَيْهِ شيخ الحاكم تقدم له غير هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث في تفسير سورة الانشقاق، ومناسبته فيها قوله، تعالى: {**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**}[10]، وهو يدل على أن من موجبات الحساب اليسير أن تُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، والحساب اليسير هو عرض الأعمال على صاحبها دون تدقيق فيها[11]، كما فسّره النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - لما أشكل عليها قوله ﷺ: "**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ**"، فَقالت: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللهُ، تعالى: {**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**}[12]؟ فَقَالَ: "**إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِن من نُوقِشَ الْحساب يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ**"، أخرجه الشيخان في (الصحيحين)[13].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 274).

(2) المجروحين (1/ 433).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البَرقاني (ص 34).

(4) مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (ص 59).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص 97).

(6) (2/ 126).

(7) (2/ 18).

(8) (1/ 279).

(9) مجمع الزوائد (8/ 154).

(10) الآية: 8.

(11) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 356- 357).

(12) الانشقاق، الآيتان: 8، 9.

(13) ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (4/ 159- 160).

الحديث السابع والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ، وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٌ: الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالْمُكَذِّبُ بِقَدَرِ اللَّهِ، وَالْمُتَسَلِّطُ بِالْجَبَرُوتِ لِيُذِلَّ مَنْ أَعَزَّ اللَّهُ، وَيُعِزَّ مَنْ أَذَلَّ اللَّهُ، وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالْمُسْتَحِلُّ لِحَرَمِ اللَّهِ**"، قَالَ سُفْيَانُ: اقْرَءُوا سُورَةَ {**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**}[1]: {**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**}[2].

"هَكَذَا حَدَّثَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ، وَلَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ - أَخْشَى أَنِّي ذَكَرْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ - حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ دُرُسْتُوَيْهِ الْفَارِسِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرِّجَالِ[3] عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، فذكر الحديث، وفي بعضه تقديم وتأخير، ثم قال:

"قَدِ احْتَجَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرِّجَالِ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ"[4].

---

[1] الليل، الآية: 1.

[2] الليل، الآيات: 5 - 10.

[3] هكذا في الأصل: "بن أبي الرجال"، وهو تصحيف، وصوابه: "بن أبي الْمَوَالِي"، كما في المواضع الأخرى من (المستدرك)، وغيره من المصادر الآتية في تخريج الحديث.

[4] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 571 – 572، الأحاديث رقم: 3940، 3941).

وأخرجه الحاكم أيضا - كما أشار إليه على الشك - في (كتاب الإيمان، 1/ 91، رقم الحديث: 102) من طريقين عن ابن أبي الْمَوَالِي، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ دَرَسْتَوَيْهِ الْفَارِسِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَارِسِيُّ، وَحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، ثنا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، قَالَا: ثنا **إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ**، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي الْقُرَشِيُّ،

وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا **قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**، ثنا ابْنُ أَبِي الْمَوَالِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثنا عُبَيد اللَّهِ (في الأصل: عبد الله) بْنُ مَوْهَبٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ به، فزاد هنا أبا بَكْرِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ بين عبيد الله بن مَوْهَب وعَمْرة، وقال عقبه: "قَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْمَوَالِ، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "صحيح، ولا أعرف له علة"!

وعن الحاكم من طريق ابن المؤمَّل أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (5/ 464، رقم الحديث: 3722)، و(القضاء والقدر) (ص 285، رقم الحديث: 425) دون ذكر أبي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ بين عبيد الله بن مَوْهَب وعَمْرة!

وأعاده الحاكم أيضا من طريق يعقوب بن سفيان وحده في (كتاب الأحكام، 4/ 101، رقم الحديث: 7011)، وقال في هذا الموضع: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وتعقبه الذهبي هنا بقوله: "[قلت: إسحاق، وإن كان من شيوخ البخاري، فإنه يأتي بطامّات، قال فيه النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود واهٍ، وتركه الدارقطني، وأما أبو حاتم، فقال: صدوق، وفيه أيضا عبيد الله بن موهَب، ولم يحتج به أحد]، **والحديث منكر بمرة**"!!

والزيادة بين المعكوفتين من كلام الذهبي مثبتة عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (5/ 2490، رقم الحديث: 852)، وطبعة دار المنهاج القويم (8/ 234، رقم الحديث: 7229). =

تعليق الباحث:

سكت الحاكم على الحديث في هذا الموضع، وأشار إلى غرابة إسناده أو ضعفه عنده بإيراده بإسناده الآخر المعروف، الذي كرره الحاكم في بعض المواضع الأخرى من (المستدرك)، كما سبق في تخريج الحديث، وقد اختلف موقف الذهبي منه، فمرة يسكت، كما في هذا الموضع، وأخرى يختصر فيها كلام الحاكم دون تعقب، كما في (كتاب الإيمان)، وهو ما يسميه بعض المعاصرين إقرارا أو موافقة، ويتعقبه في ثالثة، كما في (كتاب الأحكام)، فيقول بعد تصحيح الحاكم للحديث على شرط البخاري: "... **والحديث منكر بمرة**".

والحمل في هذا الإسناد الغريب على عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ، أبي محمد الدِّينَوَرِيّ، ويقال له: عبد الله بن حمدان بن وهب، وعبد الله بن وهب؛ فإنه - على حفظه - متهم، وقد أورده ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[1]، وقال: "كان يَعْرِفُ ويحفظ، سمعت عمر بن سَهْل[2] - يُعرف بـ(ابن كدو) الدينوري - يرميه بالكذب، ويصرّح به، [و] سمعت أحمد بن محمد بن سعيد (هو ابن عُقْدة الحافظ) يقول:

= وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (17/ 767، رقم الحديث: 23197)، وعزاه للحاكم بأسانيده في (الإيمان) و(التفسير) فقط، وتعقب الحاكم في تصحيحه بقوله: "قلت: ذكر أبو زرعة أن الصواب عن ابن مَوْهَب عن علي بن الحسين مرسلاً".

ومن طريق ابن أبي المَوَالِي أخرجه الترمذي في (السنن) (أَبْوَابُ الْقَدَرِ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - بابٌ، 4/ 457، رقم الحديث: 2154)، فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي المَوَالِي المُزَنِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ به.

ومن طريق قتيبة - وهو ابن سعيد - أخرجه ابن حبان في (الصحيح) (13/ 60، رقم الحديث: 5749)، والطبراني في (المعجم الكبير) (3/ 126، رقم الحديث: 2883)، و(المعجم الأوسط) (2/ 186، رقم الحديث: 1667)، و(الدعاء) (ص 578، رقم الحديث: 2090).

وقال الترمذي: "هكذا روى عبد الرحمن بن أبي المَوَالِي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَبٍ عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ، ورواه سفيان الثوري، وحفص بن غياث، وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسَلا، وهذا أصح".

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط): "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَّا ابْنُ أَبِي الْمَوَالِ".

هذا، وقد أخرج ابن أبي عاصم الحديث في (السنة) (1/ 24، رقم الحديث: 44، 149، رقم الحديث: 337- ظلال الجنة) من طريق ثالثة عن ابن أبي الموالي، فقال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا **مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ**، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ عَنِ ابْنِ مَوْهَبٍ به، مختصرا.

قال الباحث: فلم يذكر مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ، ولا قتيبة بن سعيد قبله - أبا بَكْرِ بْنَ حَزْمٍ بين عبيد الله بن مَوْهَب وعَمْرة، كما ذكره إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ في رواية الحاكم، ورواية قتيبة ومُعَلّى أصح، لاسيما وإسحاق فيه كلام مع أنه من رجال البخاري، كما تراه في (ميزان الاعتدال) (1/ 198- 199)، و(سير أعلام النبلاء) (10/ 649- 650).

وقد تابع قتيبة بن سعيد، ومُعَلّى بنَ منصور عبدُ الله بن وهب، وبيّن ذلك في حديثه أجلى بيان، أخرجه الطحاوي من طريقه في (شرح مشكل الآثار) (9/ 84، رقم الحديث: 3460)، فقال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ: أَنِ اكْتُبْ إِلَيَّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ فِي حِجْرِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ ابْنُ مَوْهَبٍ: فَأَرْسَلَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَزْمٍ إِلَى عَمْرَةَ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ فِيمَا أَمْلَتْ عَلَيَّ، قَالَتْ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "**سِتَّةٌ أَلْعَنُهُمْ**"، الحديث.

وقال الطحاوي عقبه - وقد ساقه أيضا من طريق إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ (9/ 85- 86، رقم الحديث: 3461)، كما رواه الحاكم، فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ به -: "فكان في حديث يونس عن ابن وهب سماعُ ابنِ موهب هذا الحديث من عمرة، وفي حديث ابن أبي داود عن الفروي سماعُه إياه من أبي بكر بن محمد عن عمرة، وكان حديث يونس أولاهما عندنا؛ لأن فيه ذِكْر إملاء عمرة إياه عليه في مجيئه إليها برسالة أبي بكر إياه إليها في ذلك".

(1) (5/ 439).

(2) في الأصل: "سهيل" وهو تحريف، وهو من كُبَرَاءِ الْحُفَّاظِ الثقات، ويروي عنه ابن عدي في مواضع من كتابه.
ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 337- 339).

كتب إليَّ ابن وهب جزأين من غرائب الثوري، فلم أعرف منها إلا حديثين، وكان قد سوّاها عامّتَها على شيوخه الشاميين، ويذكرها عنهم عن الثوري؛ ليخفي مكان تلك الأحاديث، وكنت أتهمه بتلك الأحاديث أنه سواها على الشاميين.

وعبد الله بن حمدان قد قبله قوم وصدقوه".

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[1]، وقال: "حدّثونا عنه".

وقال في رواية السلمي: "كان يضع الحديث"[2].

وروى البَرْقاني، وابن أبي الفوارس عنه أنه قال: "متروك"[3].

وقال الحاكم: "سمعت أبا عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ بأسَدآباذ يقول: ما رأيت لأبي عليٍّ زلة قط إلا روايته عن عبد الله بن وهب الدينوري، وأحمد بن عمير بن جَوْصَاء!"[4].

وقال أبو يعلى الخليلي: "حافِظٌ، مَشْهُورٌ، لكِنَّهُ يُخَالِفُ في بعض ما يَرْوِيهِ"[5].

وقال الذهبي: "وما عرفت له مَتْنا يُتَّهَمُ به، فأذكره، أمّا في تركيب الإسناد، فلعلَّه"[6].

♦ وعبد الله بن محمد بن يوسف الْفِرْيَابِيُّ، هو ابن الحافظ الشهير صاحب الثوري، لم أقف على من ترجم له، لكن ذكره ابن ماكولا في (الإكمال)[7]، وعرّفه بأبيه، فقال: "أبوه صاحب الثوري"، وقال ابن حجر العسقلاني في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)[8]: "عن أبيه، وعنه جعفر الفريابي".

قال الباحث: فهو مجهول، ورواية عبد الله بن محمد بن وهب عنه لا ترفع جهالة عينه؛ لِمَا تقدّمَ من حاله.

حديث عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ:

وأما حديث ابن مَوْهَب، فيرويه عنه عبد الرحمن بن أبي الموالي، وهو وإن كان من رجال البخاري، فقد خالفه سفيان الثوري، وحفص بن غِياث، وغيرهما، كما سبق عن الترمذي في تخريج الحديث، فرَوَوْه عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ عن علي بن الحسين مرسلا، فروايتهم أصح لسببين:

الأول: أنهم أكثر، وفيهم سفيان!

---

(1) (2/ 160).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني (ص 209- 210).

(3) سير أعلام النبلاء الذهبي (14/ 401)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 495).

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (32/ 376)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (1/ 240 - ترجمة أحمد بن عمير بن جوصاء الحافظ).

(5) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 627).

(6) سير أعلام النبلاء الذهبي (14/ 401).

(7) (7/ 70 - الفِرْيابي).

(8) (3/ 1107).

الثاني: أنَّ عبد الرحمن وإنْ وثقه يحيى بن معين - في رواية -، وجماعةٌ[1]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، فقد قال ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار)[3]: "وكان يُغْرِب".

وقال ابن معين في الرواية الأخرى: "صالح"[4].

وقال أحمد بن حنبل، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان: "لا بأس به"، وزاد أبو حاتم: "صدوق"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوقٌ، ربما أخطأ".

قال الباحث: ورواية سفيان المرسلة عند الفاكهي في (أخبار مكة)[7]، وأبي جعفر الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)[8]، وابن بطة العُكْبُري في (الإبانة الكبرى)[9]، والبيهقي في (القضاء والقدر)[10].

هذا، وقد مال الطحاوي إلى تصحيح الروايتين على الوجهين كليهما: الوصل والإرسال على أن لابن مَوْهَب فيه إسنادين، فقال: "فكان في هذا الحديث أخذ ابن مَوْهَبٍ إياه عن علي بن الحسين، لا عن عمرة، ولا عن غيرها، وكان الثوري هو الحجة في ذلك، والأولى أن تقبل روايته فيه عن ابن موهب لسنه وضبطه وحفظه، غير أن ابن أبي الموال ذكر القصة التي ذكرها فيه من بعثه أبي بكر بن حزم إياه إلى عمرة في ذلك، وإملاء عمرة إياه عليه عن عائشة، فقوي في القلوب لذلك، واحتمل أن يكون ابن موهب أخذه عن عمرة على ما حدث به عنها، وأخذه مع ذلك عن علي بن الحسين على ما حدث به عنه مما قد ذكره عنه الثوري، والله - عز وجل - أعلم بحقيقة الأمر في ذلك".

قال الباحث: ويتوجه قول الطحاوي في توجيه الحديث لو كان عُبَيْدُ اللَّه بن مَوْهَبٍ من أهل العدالة والضبط التام، الذين تطمئن النفس إلى رواياتهم في مثل ذلك، لكن تكلم الأئمة فيه بما يوجب التوقف في روايته عند انفراده وعدم مخالفته، فكيف إذا انضم إلى ذلك اضطرابه في روايته؟! فكيف إذا كان في حديثه مع ذلك ما يُنْكَر، كما سبق عن الذهبي في تخريج الحديث؟!!

وليس هو على شرط البخاري كما زعم الحاكم لَمّا ساق له الحديث أيضا في (كتاب الأحكام)، وهو مراد الذهبي من قوله في تعقبه له، كما سبق عنه في تخريج الحديث: "ولم يحتَجَّ به أحد"، أي: من صاحِبَي (الصحيحين)، لا البخاري، كما زعم الحاكم، ولا مسلم، وتفصيل الكلام فيه كالآتي:

---

(1) ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 158)، تهذيب الكمال، المزي (17/ 488).

(2) (7/ 91)، ونقل عنه المزي في (تهذيب الكمال) (17/ 448) أنه قال في (الثقات): "يخطئ"، وليس في المطبوع.

(3) (ص 223).

(4) تهذيب الكمال، المزي (17/ 488).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 293).

(6) (ص 351).

(7) (2/ 245، رقم الحديث: 1485).

(8) (9/ 86، رقم الحديث: 3462).

(9) (4/ 113، رقم الحديث: 1532).

(10) (ص 285- 286، رقم الحديث: 424).

♦ عُبَيْدُ اللَّه بن مَوْهَبٍ، قال ابن سعد: "يُكَنَّى أَبا محمد، مات سَنَةَ أَرْبَعٍ وخمسين ومِائَة، وهو ابن ثمانين سنة، وكان قليل الحديث"[1]، وهو مختلَف فيه بين الأئمة، واختلف فيه قول ابن معين، فقال في رواية الدوري: "ضعيف"[2]، ونقل عنه ابن أبي خيثمة أنه قال: "ليس بشيء"[3]، وقال في رواية إسحاق بن منصور: "ثقة"[4].

وقال يعقوب بن شَيْبَة: "فيه ضعف"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[6].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[7].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[8]، وساق له خبرا منكرا.

وقال العجلي: "ثقة"[9]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[10].

وقال ابن عدي: "وهو حسن الحديث، يُكتب حديثه"[11].

وحكى فيه الذهبي الخلاف في كتبه، ولم يَفْصل في حاله، وهو إلى الضعف أقرب، لا سيما مع قلة حديثه كما قال ابن سعد، وأشار إليه ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة، وقد ساق له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[12] حديثا من طريق الدارمي، قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ المَجِيْدِ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَوْهبٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: "**الأَيِّمُ أَمْلَكُ بِأَمْرِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا**".

وقال: "هذا حديث **حسن الإسناد**، غريب، عال جدا، وقد أخرجه الجماعة - سوى البخاري - من حديث جماعة عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم".

وأما ابن حجر العسقلاني، فقال في (تقريب التهذيب)[13]: "ليس بالقوي".

---

(1) الطبقات الكبرى - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (1/ 429).
(2) تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 169).
(3) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (2/ 334).
(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 323).
(5) تهذيب الكمال، المزي (19/ 86).
(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 323).
(7) الضعفاء والمتروكون (ص 65).
(8) (3/ 119).
(9) معرفة الثقات (2/ 111).
(10) (7/ 147- 148).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 530).
(12) (12/ 232).
(13) (ص 372).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على لَعْن الْمُكَذِّبِ بِقَدَرِ اللَّهِ الذي دلّ عليه في قول سفيان الثوري قولُهُ، تعالى: {**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**}، وهو كما قال سفيان لو ثبت ذلك عنه؛ ولذلك أورده الحاكم في (كتاب التفسير)، ويغني عنه عند غير الحاكم في دلالة الآيات على إثبات القدر - ما أخرجه البخاري في (الصحيح)[1]، ومسلم في (الصحيح)[2]، وغيرُهما عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: "**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ**"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: "**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**"، ثُمَّ قَرَأَ: {**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى**} [إِلَى قَوْلِهِ: {**فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**}].

قال ابن كثير: "والآيات في هذا المعنى كثيرة دالة على أن الله - عز وجل - يجازي من قصد الخير بالتوفيق له، ومن قصد الشر بالخذلان، وكل ذلك بقدَر مقدَّر، والأحاديث الدالة على هذا المعنى كثيرة"[3]، ثم ساقها من رواية جمع من الصحابة، وفيها حديث عليٍّ.

وقال ابن قيم الجوزية: "فقد تضمن هذا الحديث الردَّ على القدرية والجبرية، وإثباتَ القدر والشرع، وإثباتَ الكتابِ الأوّلِ المتضمنِ لِعِلْمِ الله - سبحانه - الأشياءَ قبل كونها، وإثباتَ خَلْقِ الفعلِ الجزائي، وهو يبطل أصول القدرية الذين يمنعون خلق الفعل مطلقاً، ومَنْ أقر منهم بخلق فعل الجزاء دون الابتداء، هَدَمَ أصله، ونَقَضَ قاعدته، والنبيُّ أخبر بمثل ما أخبر به الرب - تعالى - أن العبد ميسَّر لما خُلِق له، لا مجبور، فالجبر لفظ بدعيٌّ، والتيسير لفظ القرآن والسنة"[4].

---

[1] (كتاب تفسير القرآن - {فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى} [الليل، الآية: 10]، 6/ 171، رقم الحديث: 4949، وفي مواضع أخرى).

[2] (كتاب القدر - باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، 4/ 2040، رقم الحديث: 2647).

[3] تفسير القرآن العظيم (8/ 417).

[4] التبيان في أقسام القرآن (ص 64).

الحديث الثامن والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو [أَحْمَدُ بنُ] مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا عِصَامُ بْنُ رَوَّادِ بْنِ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "أُرِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يُفْتَحُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَسُرَّ بِذَلِكَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى**} إِلَى قَوْلِهِ: {**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**}[1]"، قَالَ: "فَأَعْطَاهُ أَلْفَ قَصْرٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُهُ الْمِسْكُ، فِي كُلِّ قَصْرٍ مِنْهَا مَا يَنْبَغِي لَهُ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"تفرد به عصام بن رَوَّادٍ عن أبيه، وقد ضُعّف[ا] [3]".

---

[1] الضحى، الآيات: 1 - 5.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 573، رقم الحديث: 3943)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 642، رقم الحديث: 8659)، ولم يعزه لغير الحاكم، والزيادة بين المعكوفتين منه، وهي مثبتة في طبعة دار المنهاج القويم (5/ 130، رقم الحديث: 3985).

وعن روّاد أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الجنة - ما ذُكِر في الجنة وما فيها مِمَّا أُعِدَّ لأهلها، 7/ 31، رقم الأثر: 33980)، فقال: حَدَّثَنَا رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ به دون ذكر سبب النزول، وقال في آخره: "وفيهنّ ما يصلحهنّ" بدل قوله: "فِي كُلِّ قَصْرٍ مِنْهَا مَا يَنْبَغِي لَهُ".

وعن محمد بن الحسن العسقلاني أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (24/ 487) لكنه أسقط عصاما بينه وبين أبيه روّاد، وأسقط أيضا ابن عباس من إسناده، فجعله مرسلا!

وأخرجه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان) (24/ 487) من وجه آخر عن الأوزاعي، فقال: حدثني به موسى بن سهل الرملي، قال: ثنا عمرو بن هاشم، قال: سمعت الأوزاعيّ يحدّث عن إسماعيل ابن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي عن عليّ بن عبد الله بن عباس عن أبيه، قال: عرض على رسول الله ﷺ ما هو مفتوح على أمته من بعده كفْرا كفْرا، فسرّ بذلك، الحديث، وقال في آخره: "مَا يَنْبَغِي لَهُ مِنَ الْأَزْوَاجِ وَالْخَدَمِ".

ومن هذا الوجه أخرجه أيضا الطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 277، رقم الحديث: 10650)، و(المعجم الأوسط) (3/ 297، رقم الحديث: 3209)، وعنه أبو نُعَيْم الأصبهاني في (حلية الأولياء) (3/ 212)، فقال: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ (الدِّمْيَاطِي)، ثنا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْبَيْرُوتِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، وقال الطبراني في آخره: "مَا يَنْبَغِي لَهُ مِنَ الْوِلْدَانِ وَالْخَدَمِ"، وقال أبو نعيم: "مِنَ الْأَزْوَاجِ وَالْخَدَمِ"!

ومن طريق بكر بن سهيل أخرجه تمّام في (الفوائد) (1/ 192، رقم الحديث: 448) كما رواه أبو نعيم.

وقال الطبراني في (الأوسط): "لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن عبيد الله إلا الأوزاعي، ولا رواه عن الأوزاعي إلا عمرو بن هاشم، وسفيانُ الثوري، تفرد به يحيى بن يمان عن سفيان"!!

وقال أبو نعيم: "هذا حديث غريب من حديث علي بن عبد الله بن العباس، لم يروه عنه إلا إسماعيل، ورواه سفيان الثوري عن الأوزاعي عن إسماعيل، مثله".

ومن طريق عمرو أخرجه الآجرّيّ في (الشريعة) (4/ 1621، رقم الحديث: 1109)، فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ به.

وأخرجه الآجرّيّ أيضا في (الشريعة) (4/ 1620، رقم الحديث: 1108، 4/ 1621، رقم الحديث: 1109) من وجه ثالث عن الأوزاعي، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ به، مثل رواية ابن جرير الطبري.

[3] زيادة الألف ثابتة عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 979، رقم الحديث: 402)، وفي طبعة دار المنهاج القويم =

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم تصحيحه بتضعيف عصام بن رَوَّادٍ وأبيه، فأما أبوه، فوثقه ابن معين في رواية الدارمي[1]، وقال في رواية معاوية بنِ صالح بن أبي عبيد الله: "ثقةٌ مأمون"[2].

وقال في رواية الدوري: "لا بأس به، إنما غلط في حديث عن سفيان"[3].

وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، صاحب سُنَّةٍ إلا أنه حدث عن سفيان بأحاديث مناكير"[4].

وقال البخاري: "كان قد اختلط لا يكاد أن يقوم حديثه"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق"[6].

وقال يعقوب بن شيبة: "ضعيف الحديث"[7].

وقال النسائي: "ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط"[8].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[9]، وقال: "كان يخطىء ويخالف".

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له طائفة من مناكيره عن الثوري وغيره: "ولرَوّاد ابن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخا صالحا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه ممن يكتب حديثه"[10].

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[11]، ولم يتكلم عليه، وقال في رواية أبي بكر البَرْقاني: "متروك"[12].

وقال في (السنن)[13]: "ضعيف".

= (5/ 130، رقم الحديث: 3985).

[1] ينظر: تاريخ ابن معين، الدارمي (ص 110).

[2] تهذيب الكمال، المزي (9/ 229).

[3] تاريخ دمشق، ابن عساكر (18/ 209)، تهذيب الكمال، المزي (9/ 229).

[4] الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 68)، ونحوه في (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم) (ص 250).

[5] التاريخ الكبير (3/ 336).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 524).

[7] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 249).

[8] الضعفاء والمتروكون (ص 40).

[9] (8/ 246).

[10] الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 120).

[11] (2/ 153).

[12] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي (ص 30).

[13] مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (2/ 55).

وقال أبو يعلى الخليلي: "مشهورٌ، قال الحفاظ: كثيرا ما يخطئ"[1].

وقال الذهبي في (المقتنى في سرد الكنى)[2]: "لَيّن".

وأورده العَلائي في (المختلطين)[3]، وقال: "هو من القسم الثاني، ولم يرو له سوى ابن ماجة"، وهم: "من كان متكلما فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه"، كما في مقدمة كتابه.

قال الباحث: وكلام الأئمة يوجب ضعفه في الثوري إجماعا، وعامتهم على ضعفه مطلقا، قبل اختلاطه وبعده، وفي سفيان وغيره، وشذ الدارقطني في رواية البرقاني، فتركه.

وفصّل ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4] في حاله بما يقوي أمره قبل اختلاطه في غير سفيان إذا تميّز حديثه، فقال: "صدوقٌ، اختلط بأخرة؛ فتُرِك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد".

ورَوّاد لم يتفرد بهذا الحديث، فقد تابعه عليه عمرو بن هاشم البيْروتيّ، وعمر بن عبد الواحد، كما سبق في تخريج الحديث، وعمرو حديثه حسن في المتابعات والشواهد، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوقٌ، يخطىء"، وعمر بن عبد الواحد هو ابن قيس السلمي، الدمشقي، أحد الثقات، بل قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "حدثني أبي: نا عباس بن الوليد بن صُبْح الخلال: سمعت مروان بن محمد[6] يقول: نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأيت أحدا أصح حديثا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد"[7].

وصحح أبو حاتم الرازي في رواية عمرو بن هاشم البيروتي الإرسال، وهكذا رواه عنه أبو زرعة الرازي مرسلا[8]، وقال ابن أبي حاتم بعد أن رواه عن أبي زرعة: "فأحسب أنه سمع أبو زرعة من عمرو بن هاشم بمكة على الصحة، ثم لعله لُقّن بعد ذلك: "عن أبيه"، فتلقن؛ فسمع موسى بن سهل منه على تلقين الخطأ".

ورواه أيضا قَبِيْصَةُ بن عقبة السُّوَائِيُّ عن سفيان الثوري عن الأوزاعي، واختُلِف عليه فيه، فرواه بعضهم مرسلا، ورواه البعض الآخر موصولا بذكر ابن عباس[9]، وقبيصة حديثه عند الشيخين وباقي الجماعة لكن في روايته عن سفيان كلام[10]، وقال ابن حجر العسقلاني في .....

---

[1] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 470).

[2] (1/ 398).

[3] (ص 35).

[4] (ص 211).

[5] (ص 428).

[6] هو مروان بن محمد بن حسان الأسدي، الدمشقي، الطَّاطَرِيُّ - بفتح الطاء الثانية، وكسر الراء المخففة -، وهو أحد الثقات، أخرج له مسلم في (الصحيح).

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 510- 512)، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 526).

[7] الجرح والتعديل (6/ 122).

[8] ينظر: العلل، أبو حاتم الرازي (5/ 18- 20).

[9] ينظر: المصدر نفسه (5/ 21) والتعليق عليه.

[10] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 130- 135)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 312).

(تقريب التهذيب)[1]: "صدوق، ربما خالف".

قال الباحث: والاعتماد في هذا الحديث الموصول على رواية عمر بن عبد الواحد، وهي كافية في ترجيح الوصل، فكيف إذا انضاف إليها متابعة عصام بن روّاد عن أبيه.

وعصامٌ قال ابن أبي حاتم الرازي: "رَوى عنه أبي، وكتبت أنا عنه، سئل أبي عنه، فقال: صدوق"[2]، وأورده ابن حبان (الثقات)[3].

وقال الذهبي: "لَيّنه أبو أحمد الحاكم"[4].

ويؤيد الرواية الموصولة عن الأوزاعي ما أخرجه الطبراني (المعجم الأوسط)[5]، ومن طريقه ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة)[6]، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: نا عَمِّي عِيسَى بْنُ الْمُسَاوِرِ، قَالَ: نا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، قَالَ: نا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**عُرِضَ عَلَيَّ مَا هُوَ مَفْتُوحٌ لِأُمَّتِي بَعْدِي، فَسَرَّنِي**"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، تَعَالَى: {**وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى**} إِلَى قَوْلِهِ: {**فَتَرْضَى**}، "أَعْطَاهُ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ أَلْفَ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُهَا الْمِسْكُ، فِي كُلِّ قَصْرٍ مَا يَنْبَغِي لَهُ".

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)[7]: "وفيه معاوية بن أبي العباس، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني بقوله: "ويحتمل عندي أنه معاوية بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني ... فإنه من هذه الطبقة، فتصحّف على بعض الرواة (عياش) إلى (العباس)، ويحتمل أن ذلك من تدليس مروان الفزاري، فإنه مع كونه ثقة حافظا، فقد كان يدلس أسماء الشيوخ كما في (التقريب)[8] وغيرِه، فإن كان هو ابن أبي عياش، فالإسناد حسن عندي، بل هو صحيح"[9].

♦ وشيخ الحاكم الراوي عنه الصواب أنه محمد بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، النحوي، ويُعرف بـ(أبي عمرو الصغير)، وليس كما جاء في (إتحاف المهرة)، وطبعة دار المنهاج القويم، وهو أحد الأئمة الحفاظ، وقد روى عنه الحاكم في مواضع قليلة من (المستدرك)، ووصفه بـ(العدل)، وقال في (تاريخ نيسابور)[10]: "ولقد كان كبيرًا في العلوم والعدالة".

---

[1] (ص 453).

[2] الجرح والتعديل (7/ 26).

[3] (8/ 521).

[4] ميزان الاعتدال (3/ 66)، المغني في الضعفاء (2/ 433).

[5] (1/ 179- 180، رقم الحديث: 572).

[6] (12/ 345، رقم الحديث: 380).

[7] (7/ 139، رقم الحديث: 11499).

[8] ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 526).

[9] سلسلة الأحاديث الصحيحة (6/ 687- 688، تحت الحديث: 2790).

[10] (ص 98 - التلخيص).

وترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[1]، و(تاريخ الإسلام)[2]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ويظهر للباحث من حاله أنه صدوق إن لم يكن أعلى[3].

♦ وباقي رجاله ثقات، والأوزاعي ومن فوقه من رجال الشيخين إلا عليا فمن رجال مسلم وحده.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح بالمتابعة.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على بيان ما وعد الله به نبيه ﷺ في الآخرة في قوله: {**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**}، وقولُ ابن عباس: "فَأَعْطَاهُ أَلْفَ قَصْرٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُهُ الْمِسْكُ، فِي كُلِّ قَصْرٍ مِنْهَا مَا يَنْبَغِي لَهُ"، وإن يرفعه إلى النبي ﷺ فهو في حكم المرفوع، كما قال ابن كثير: "ومثل هذا ما يقال إلا عن توقيف"[4].

وقال الحسن البصري، وأبو جعفر الباقر، محمد بن علي بن الحسين من التابعين: "يعني بذلك الشفاعة"[5].

وروى السّدّي عن ابن عباس في قوله: {**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**}، قال: "من رضا محمد ﷺ ألا يدخل أحدٌ من أهل بيته النار"، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[6]، فقال: حدثني عباد ابن يعقوب، قال: ثنا الحكم بن ظُهَيْرٍ عن السديّ به، وعلقه ابن كثير في (التفسير= تفسير القرآن العظيم)[7] على السدي، وعزاه إلى ابن أبي حاتم الرازي مع ابن جرير.

قال الباحث: وإسناد ابن جرير ضعيف جدا، وهو إلى الوضع أقرب، الحكم بن ظُهَيْر، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "متروكٌ، رُمِيَ بالرفض، واتهمه ابن معين".

هذا، وقد ذهب قتادة إلى أن هذا الوعد في الآية مخصوص بما يرضيه ﷺ في الآخرة، كما رواه عنه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[9]، فقال: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة: "{**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**}، وذلك يوم القيامة".

وقال الماوَرْدي: "{**ولسوف يُعطيك ربُّك فَتَرْضَى**} يحتمل وجهين: أحدهما: يعطيك من النصر في الدنيا، وما

---

(1) (16/ 49 - 50).

(2) (8/ 48).

(3) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 811- 812).

(4) تفسير القرآن العظيم (8/ 426).

(5) التفسير الوسيط، الواحدي (4/ 510)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 426)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 543).

(6) (24/ 487).

(7) (8/ 426).

(8) (ص 175).

(9) (24/ 487)، وينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 543).

يرضيك من إظهار الدين، الثاني: يعطيك المنزلة في الآخرة، وما يرضيك من الكرامة"[1].

قال الباحث: وبالوجهين كليهما جزم الزمخشري في (الكشاف)[2]، واستظهره الشوكاني في (فتح القدير)[3]، فقال: "والظاهر أنه - سبحانه - يعطيه ما يرضى به من خيري الدنيا والآخرة، ومن أهمّ ذلك عندَه وأقدمِه لديه قَبُولُ شفاعته لأمته"، وفي كلام الشوكاني استدراك لطيف على الزمخشري بالنظر إلى أصله في نفي الشفاعة عن أهل الكبائر!

وهذا العموم في العطاء الدنيوي والأخروي هو الذي قرره عبد الرحمن بن ناصر السعدي في (تيسير الكريم الرحمن)[4]، ولكن أخذه من مجموع هذه الآية والآية قبلَها، وهي قوله، تعالى: {**وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى**}، وتبعه عليه محمد الطاهر بن عاشور في (التحرير والتنوير)[5]، وقال الأخير: "وحُذِفَ المفعول الثاني لـ {**يُعْطِيكَ**}؛ ليعم كل ما يرجوه ﷺ من خير لنفسه ولأمته، فكان مفاد هذه الجملة تعميم العطاء، كما أفادت الجملة قبلها تعميم الأزمنة".

---

[1] تفسير الماوردي = النكت والعيون (6/ 293)، وينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (10/ 224).

[2] (4/ 766- 767).

[3] (5/ 558).

[4] (ص 928).

[5] (30/ 397- 398).

الحديث التاسع والعشرون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ سَلْمٍ[1] الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِحِرَاءَ، إِذْ أَتَاهُ الْمَلَكُ بِنَمَطٍ مِنْ دِيبَاجٍ، فِيهِ مَكْتُوبٌ: {**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**} إِلَى: {**مَا لَمْ يَعْلَمْ**}[2].

"فَسَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ: ذِكْرُ جَابِرٍ فِي إِسْنَادِهِ وَهْمٌ، فَقَدْ أَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَنْجُوَيْهِ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِحِرَاءَ، فَذَكَرَهُ، الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ رُوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَإِنَّمَا بَيَّنْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ"[3].

تعليق الذهبي:

"صوابه مرسل".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الصواب في الحديث الإرسال، كما قال الحافظ أبو علي الْحُسَيْنُ بن علي الصايغ، النيسابوري، والأصوب في نقد الباحث ما ذهب إليه الحاكم من ترجيح الزيادة، ليس لمجرد الزيادة من الثقة كما قال الحاكم[4]، وإنما لكون محمد بن حمّاد - وهو أبو عبد الله الطِّهْرَاني، الرازي، الحافظ - أوثق، فإن ابن زَنْجُوَيْهِ وإن وثقه النسائي[5]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[6]، فقد قال ابن أبي حاتم: "سمع منه أبي، وسمعت منه، وهو صدوق"[7]، ونقل مُغلطَاي في (إكمال تهذيب الكمال)[8] عن مَسْلمة بن قاسم الأندلسي أنه قال في كتابه (الصلة): "ثقة، وهو كثير الخطأ"!

♦ وباقي رجال الإسنادين ثقات أعلام، وعليُّ بْنُ سَلْمٍ منسوب إلى جده، وهو عليُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سَلْم،

---

[1] في الأصل: "سالم"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته، كما في (إتحاف المهرة)، وطبعة دار المنهاج القويم (5/ 136، رقم الحديث: 3997).

[2] العلق، الآيات: 1 - 5.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 577، الأحاديث رقم: 3955، 3956)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (3/ 299- 300، رقم الحديث: 3051)، ولم يعزه لغير الحاكم

وهو عند عبد الرزاق في (التفسير) (3/ 444، رقم الحديث: 3659) عن مَعْمَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَالزُّهْرِيُّ، فقرن الزهريَّ بعمرو.

[4] ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (2/ 637)، النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (2/ 687 وما بعدها).

[5] ينظر: مشيخة النسائي = تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، وذِكْرُ المدلسين، النسائي (ص 98)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (3/ 148- 149)،

[6] (9/ 130- 131).

[7] الجرح والتعديل (8/ 5).

[8] (10/ 257).

أبو الحسَن الأصبهاني، قال أبو الشيخ الأصبهاني: "وكان صحيحَ الحديث، صاحبَ معرفة، وكان حسن الحديث"[1].

وقال الذهبي: "الحافِظُ، العالِمُ، الثَّبْتُ ... قال الحافظ أبو عليٍّ النيسابوري: خرجت إلى الرَّيّ، وبها علي ابن الحسن بن سلم، وكان من أحفظ مشايخنا، فأفادَني عن إبراهيم بن يوسف الهِسِنْجَانِيّ، وغَيْرِهِ"[2].

وللحديث شاهدٌ مرسل أخرجه محمد بن إسحاق في (السير والمغازي)، كما في (السيرة النبوية)[3] لابن هشام، ومن طريقه ابنُ جرير الطبري في (التاريخ = تاريخ الرسل والملوك)[4]، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق)[5]، فقال: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ [مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ يَقُولُ لِعُبَيْدِ ابْنِ عُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيّ: حَدِّثْنَا يَا عُبَيْدُ، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ مَا ابْتُدِئَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ من النبوة حين جاء جبريل، عليه السلام؟ فَ] قَالَ عُبَيْدٌ [، وَأَنَا حَاضِرٌ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَمَنْ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "... **فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ، وَأَنَا نَائِمٌ، بِنَمَطٍ مِنْ دِيبَاجٍ فِيهِ كِتَابٌ، فَقَالَ اقْرَأْ، قَالَ: قُلْتُ: مَا أَقْرَأُ؟ قَالَ: فَغَتَّنِي بِهِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ الْمَوْتُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: قُلْتُ: مَا أَقْرَأُ؟ قَالَ: فَغَتَّنِي بِهِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ الْمَوْتُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: قُلْتُ: مَاذَا أَقْرَأُ؟ قَالَ: فَغَتَّنِي بِهِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ الْمَوْتُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَاذَا أَقْرَأُ؟ مَا أَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا افْتِدَاءً مِنْهُ أَنْ يَعُودَ لِي بِمِثْلِ مَا صَنَعَ بِي، فَقَالَ: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}**"، قَالَ: "**فَقَرَأْتُهَا، ثُمَّ انْتَهَى، فَانْصَرَفَ عَنِّي، وَهَبَبْتُ مِنْ نَوْمِي، فَكَأَنَّمَا كَتَبْتُ فِي قَلْبِي كِتَابًا...**".

وعُبَيْدُ بن عُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيّ تابعيٌّ كبير، وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، وروى عن كبار الصحابة، فروى عن أبيه، وعمر، وعليٍّ، وأبي ذرٍّ، وغيرهم، وكان واعظا مفسرا، وكان يُذَكِّرُ النَّاسَ، فَيَحْضُرُ ابنُ عمر مجلسه، وحديثُهُ ووَهْبِ بن كيسان عند الشيخين وباقي الجماعة[6].

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

أورد الحاكم هذا الحديث؛ لاشتماله على أن الآيات الأُوَل من هذه السورة هي أول ما نزل من القرآن الكريم، وهو قول أكثر المفسرين، وحكى فيه ابن جرير الطبري قولَيْن متفرقين دون ترجيح، الأول في المدّثّر، والثاني هنا[7].

---

(1) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (3/ 540).

(2) سير أعلام النبلاء (14/ 411 - 412).

(3) (1/ 236).

(4) (2/ 300- 301)، والزيادتان بين المعكوفات له بلفظها، ولابن عساكر بنحوها.

(5) (63/ 12).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (19/ 223- 225، 31/ 137- 139)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 156- 158).

(7) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 7- 8، 24/ 519- 522)، التفسير البسيط، الواحدي =

وقد جاء في هذه الرواية أن الآيات كانت مكتوبة في نَمَطٍ من دِيبَاج[1]، وحددت رواية عُبَيْدِ بن عُمَيْرٍ أن ذلك كان مناما، وأصل الحديث عند الشيخين في (الصحيحين)[2] من حديث محمد بن شِهَابٍ الزهري عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عن عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وليس فيه أن الآيات كانت مكتوبة وأن ذلك كان في النوم، لكن ظاهر سياق الحديث يدل على أنه كان في النوم، وفيه تقول عائشة: "أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لاَ يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الخَلاَءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: **"مَا أَنَا بِقَارِئٍ"**، قَالَ: " فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: **"مَا أَنَا بِقَارِئٍ"**، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: **"مَا أَنَا بِقَارِئٍ"**، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: {**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**}، فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ".

قال ابن كثير في (البداية والنهاية)[3]: "فقول أم المؤمنين عائشة: "أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، فَكَانَ لاَ يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ"- يقوي ما ذكره محمد بن إسحاق بن يسار عن عبيد بن عمير الليثي ... فكان هذا كالتوطئة لِمَا يأتي بعده من اليقظة، وقد جاء مصرَّحا بهذا في مَغازي موسى بن عقبة عن الزهري أنه رأى ذلك في المنام، ثم جاءه الملك في اليقظة".

وقال في (تفسير القرآن العظيم)[4]: "فأول شيء نزل من القرآن هذه الآيات الكريمات المباركات، وهن أول رحمة رحم الله بها العباد، وأول نعمة أنعم الله بها عليهم، وفيها التنبيه على ابتداء خلق الإنسان من علقة، وأن مِنْ كرمه - تعالى - أن علّم الإنسان ما لم يعلم، فشرّفه وكرّمه بالعلم، وهو القدر الذي امتاز به أبو البرية آدم على الملائكة، والعلم تارة يكون في الأذهان، وتارة يكون في اللسان، وتارة يكون في الكتابة بالبنان، ذِهنيٌّ ولفْظيٌّ ورَسْميٌّ، والرَّسْميُّ يستلزمهما من غير عكس؛ فلهذا قال: {**اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**}، وفي الأثر: قيدوا العلم بالكتابة، وفيه أيضا: مَنْ عَمِلَ بما عَلِم رزقه اللهُ عِلْمَ ما لم يكن يعلم".

وقال ابن حجر العسقلاني: "هذا القدر من هذه السورة هو الذي نزل أوَّلاً بخلاف بقية السورة، فإنما نزل بعد ذلك بزمان ... والحكمة في هذه الأولية: أن هذه الآيات الخمس اشتملت على مقاصد القرآن، ففيها براعة الاستهلال، وهي جديرة أن تُسمَّى عنوانَ القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله،

= (24/ 165- 166)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (5/ 392)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 261- 262، فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (1/ 28، 8/ 678).

[1] أي: نوعٌ من ديباج، والديباج: ثوبٌ خيوطه الأساسية (اللُّحْمة والسَّدَى) من الحرير أو من المنقّش منها، ولا يكاد العرب يقولون: "نمط" إلا لما كَانَ ذَا لوْنٍ من حُمرة أَو خُضرة أَو صُفرة، فَأَما البياضُ فَلَا يُقَال لَهُ: نمط، ويُجمع (نمَط) على (أنْماط).

ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (13/ 224، مادة: نمط)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (1/ 188، مادة: د ب ج)، تاج العروس، الزبيدي (5/ 544- 545، مادة: دبج).

[2] الجمع بين الصحيحين، الحميدي (4/ 62- 63، رقم الحديث: 3175).

[3] (4/ 9).

[4] (8/ 437).

وهذا بخلاف الفن البديعي المسمى العنوان، فإنهم عرّفوه بأن يأخذ المتكلم في فنٍّ فيؤكده بذكر مثال سابق، وبيانُ كونها اشتملت على مقاصد القرآن: أنها تنحصر في علوم التوحيد والأحكام والأخبار، وقد اشتملت على الأمر بالقراءة والبداءة فيها ببسم الله، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته: من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذا إشارة إلى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله: {**عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**}"[1].

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري (8/ 718- 719)، وينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (9/ 12-13).

الحديث الثلاثون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَا: ثنا السَّرِيُّ بْنُ خُزَيْمَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، ثنا عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ عَنْ عِيسَى بْنِ هِلَالٍ الصَّدَفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَقْرِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**اقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ**"، فَقَالَ الرَّجُلُ: كَبِرَتْ سِنِّي، وَاشْتَدَّ قَلْبِي، وَغَلُظَ لِسَانِي، قَالَ: "**اقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ حم**"، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ الْأُولَى، فَقَالَ: "**اقْرَأْ ثَلَاثًا مِنَ الْمُسَبِّحَاتِ**"، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي سُورَةً جَامِعَةً، فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ {**إِذَا زُلْزِلَتْ**}[1] حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهِ أَبَدًا، ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ**"، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يُقِيمُهُ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"بل صحيح".

---

[1] الزلزلة، من الآية: 1،

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 580، رقم الحديث: 3964)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (4/ 127، رقم الحديث: 2282).

وعن عبد الله بن يزيد المقرئ أخرجه أحمد في (المسند) (11/ 139، رقم الحديث: 6575)، ومن طريقه، أي: عبد الله بن يزيد، أخرجه أبو داود في (السنن) (كتاب الصلاة - بَابُ تَحْزِيبِ القرآن، 2/ 57، رقم الحديث: 1399)، والبزّار في (المسند = البحر الزخار) (6/ 429)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب فضائل القرآن - [فضل] {**إِذَا زُلْزِلَتْ**}، 7/ 262، رقم الحديث: 7973)، بنحوه، وكلهم قالوا في آخره: "**أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ**" مرتين.

وقول الحاكم في آخره: "ثُمَّ ذَكَرَ مَا يُقِيمُهُ" بينه أحمد، والبزّار في روايتهما، فقالا، والسياق لأحمد: ثُمَّ قَالَ: "**عَلَيَّ بِهِ**"، فَجَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ: "**أُمِرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى، جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ**"، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مَنِيحَةَ ابْنِي، أَفَأُضَحِّي بِهَا؟ قَالَ: "**لَا، وَلَكِنْ تَأْخُذُ مِنْ شَعْرِكَ، وَتُقَلِّمُ أَظْفَارَكَ، وَتَقُصُّ شَارِبَكَ، وَتَحْلِقُ عَانَتَكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أُضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ**".

واختصر النسائي، وأبو داود هذه الزيادة، وأخرجها أبو داود أيضا في (كتاب الضحايا - باب ما جاء في إيجاب الأضاحي، 3/ 93- 94، رقم الحديث: 2789) من وجه ثالث عن عبد الله بن يزيد، وأخرجها النسائي أيضا في (السنن الصغرى) (كتاب الضحايا - باب من لم يجد الأضحية، 7/ 212، رقم الحديث: 4365)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (13/ 235- 236، رقم الحديث: 5914) من طريق عبد الله بن وهب، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قال النسائي: **وَذَكَرَ آخَرِينَ** - عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ به، وقال أبو داود في حديثه: "أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أُضْحِيَّةً أُنْثَى أَفَأُضَحِّي بِهَا؟"، وقال النسائي، وابن حبان: "مَنِيحَةً أُنْثَى".

وأخرجه الطبراني الحديث في (المعجم الكبير) (13/ 64- 65، الأحاديث: رقم: 158، 159) من طريق عبد الله بن يزيد عن سعيد، ومن طريق غيره عن غيره به، نحوه مطولا، ولم يقل فيه: "**أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ**".

وأخرجه أيضا ابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (3/ 50، رقم الحديث: 773) من طريق ابن وهب، قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ أَنَّ عَيَّاشَ بْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ عِيسَى بْنِ هِلَالٍ الصَّدَفِيِّ به، نحوه مطولا دون قوله: "**أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ**"، ولكن خالف في القسم الثاني من الحديث، فقال: قَالَ الرَّجُلُ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَزِيدَ عَلَيْهَا حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ، وَلَكِنْ أَخْبِرْنِي بِمَا عَلَيَّ مِنَ الْعَمَلِ، أَعْمَلُ مَا أَطَقْتُ الْعَمَلَ، قَالَ: "**الصَّلَوَاتُ الْخُمُسُ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَأَدِّ زَكَاةَ مَالِكَ، وَمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ**".

والحديث أورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (9/ 607، رقم الحديث: 12038)، وعزاه لأحمد، وابن حبان، والحاكم دون الإشارة إلى الاختلاف في لفظه عندهم!

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث ليس على شرط الشيخين، وهو كذلك؛ فإن عيسى بن هلال الصدَفي لم يخرج له أحد منهما، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[1]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وقد روى عنه جماعةٌ من الثقات المشاهير، وذكره يعقوب بن سفيان الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر من (المعرفة والتاريخ)[3]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[4].

وقال الذهبي في (الكاشف)[5]، وكأنه يشير إلى توثيق ابن حبان مجردا: "وُثّق".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق".

قال الباحث: فمثله حسن الحديث على أقل الدرجات.

ويستدرك على الحاكم أيضا أن عَيَّاشَ بن عَبَّاسٍ، لم يخرّج له البخاري في (الصحيح)، وإنما في (القراءة خلف الإمام)، وقد أخرج له مسلمٌ، وباقي الجماعة[7].

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام، وعبد الله بن يزيد، وسعيد بن أبي أيوب على شرط الشيخين، كما قال الحاكم، والحسن بن يعقوب هو أبو الفضل البخاري، النيسابوري.

الحكم على الحديث:

إسناده جيّد.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على فضل سورة الزلزلة، كما بوّب له النسائي في (السنن الكبرى).

---

[1] (6/ 385- 386).

[2] (6/ 290).

[3] (2/ 515- 516).

[4] (5/ 213).

[5] (2/ 113).

[6] (ص 441).

[7] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (22/ 555- 558).

الحديث الحادي والثلاثون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَا: ثنا السَّرِيُّ بْنُ خُزَيْمَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: {**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**}[1]، قَالَ: "**أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا**؟"، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ وَأَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا، أَنْ تَقُولَ: عَمِلَ كَذَا أَوْ كَذَا فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ أَخْبَارُهَا**".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"يحيى هذا منكر الحديث، قاله البخاري".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بيحيى بن أبي سليمان، وهو أبو صالح المدني، ونقل فيه قول البخاري، وقد رواه العقيلي في (الضعفاء الكبير)[3] عن آدم بن موسى الْخُوَارِيّ عنه، ورواه عنه ابن عدي في (الكامل في (الضعفاء)[4] عن مُحَمَّد بن عبد الله بن الْجُنَيْد الجُنَيْدي عنه، وأما في (التاريخ الكبير)[5]، فترجم له، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

---

[1] الزلزلة، الآية: 4.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 580، رقم الحديث: 3965).

وأخرجه الحاكم أيضا في (كتاب التفسير - القراءات، 2/ 281، رقم الحديث: 3012)، من طريق آخر عن سعيد، فقال: أَخْبَرَنِي حَلِيمٌ الْمَرْوَزِيُّ، أَنْبَأَ أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَنْبَأَ عَبْدَانُ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ، أَنْبَأَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ به، نحوه، وقال الحاكم هنا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"!!

ومن هذه الطريق: طريق عبد الله - وهو ابن المبارك - أخرجه أحمد في (المسند) (14/ 455- 456، رقم الحديث: 8867)، والترمذي في (السنن) (أبوابُ صفةِ القيامة والرَّقَائِقِ والوَرَعِ عن رسول الله ﷺ - بابُ ما جاء فِي العَرْض، 4/ 619، رقم الحديث: 2429، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب ومِنْ سُورَةِ {**إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ**}، 5/ 446، رقم الحديث: 3353)، والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب التفسير - سورة الزلزلة، 10/ 342، رقم الحديث: 11629)، وابن حبان في (الصحيح - الإحسان) (16/ 360، رقم الحديث: 7360)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (9/ 421، رقم الحديث: 6915)، والبغوي في (شرح السنة) (15/ 116-117، رقم الحديث: 4308)، و(التفسير= معالم التنزيل في تفسير القرآن) (8/ 502)، وهو في (مسند الإمام عبد الله بن المبارك) (ص 56، رقم الحديث: 93).

وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ".

وقال البغوي في الموضع الأول: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب".

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (14/ 701، رقم الحديث: 18525)، وعزاه لأحمد، وابن حبان، والحاكم في الموضعين.

[3] (4/ 407).

[4] (9/ 81- 82).

[5] (8/ 280).

وقال أبو حاتم الرازي: " ليس بالقوى، مضطرب الحديث، يُكتب حديثه"[1].

وقال ابن عدي: "وهو ممن تكتب أحاديثه، وإن كان بعضها غير محفوظ"[2].

وأورده ابن حبان في موضعين من (الثقات)[3]، وأورد له في الموضع الثاني منه خبرا منكرا.

وقال مُغلطَاي: "قال الحاكم لما خرّج حديثه: هو من الثقات المصريين، وفي موضع آخر: شيخ من أهل المدينة، سكن مصر، كذا ذكره، فينظر"[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهيب)[5]: "ليّن الحديث".

♦ وباقي رجاله ثقات رجال إسناد الحديث الذي قبله غير سعيدٍ المَقْبُري، وهو ابن أبي سعيد الْمَدَنِيّ، أحد الأئمة الأعلام، أخرج له الجماعة، وسائرُ أصحاب الصحاح، والمقبُري نسبة إلَى مقبرة بالمدينة، كان مجاورا لها[6].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن الأرض يوم القيامة تُحَدّثُ الناسَ أخبارَها، أي: ما عملوا على ظهرها من خير أو شر، وقد روى ابن جرير في (التفسير= جامع البيان)[7] هذا المعنى عن مجاهد، وعبد الرحمن بن زيد من التابعين، وعن سفيان الثوري من أتباعهم، وهو قول مقاتل بن سليمان البَلْخِيُّ منهم[8].

وقال يحيى بن سَلّام[9]: "تُحَدّثُ أخبارَها بما أخرجت مِنْ أثقالها"[10]، أي تُبيّن ما حصل عليها من خير وشر بإخراجها الموتى من بطنها بإذن ربها.

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (155/9).

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 85)، وينظر: مختصر الكامل في الضعفاء، تقي الدين المقريزي (ص 821).

[3] (7/ 604، 610).

[4] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 325).

[5] (ص 591).

[6] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (10/ 466- 473)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 88).

[7] (24/ 549)، وينظر: تفسير مجاهد (ص 742)، وتفسير عبد الرزاق (3/ 450، رقم الأثر: 3674)، الدر المنثور، السيوطي (8/ 593).

[8] ينظر: تفسير مقاتل (4/ 790- 791).

[9] هو يحيى بن سَلاَّم بنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، أَبُو زَكَرِيَّا البَصْرِيُّ، الإِفْرِيقِيّ، القيرواني، المقرئ، له كتاب مشهور في تفسير القرآن، وله كتاب (الجامع) وغيره من المصنفات، وله اختيار في القراءة عن طريق الآثار، قال أبو عمرو الداني: "وكان ثقة، ثبتا، ذا علم بالكتاب والسنة، ومعرفة باللغة والعربية، صاحب سنة، وسمع منه بمصر عبدُ الله بن وهب، ومثله من الأئمة"، وأما في الحديث، ففيه كلام، ولد سنة (124) من الهجرة، وتوفي سنة (200).

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 396- 397)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (2/ 373)، لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (6/ 259- 261)، الأعلام، الزِرِكْلي (8/ 148- 149)، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، محمد بن رزق (2/ 546- 568).

[10] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (20/ 148- 149).

قال الباحث: وصحح ابن جرير الطبري هذا المعنى في (التفسير= جامع البيان)[1]، وحمل عليه ما أخرجه هو عن سعيد بن جبير[2]، فقال: حدثنا به أبو كُريب، قال: ثنا وكيع عن إسماعيل بن عبد الملك، قال: سمعت سعيد بن جبير يقرأ في المغرب مرة: {**يَوْمَئِذٍ تُنَبِّئُ أَخْبَارَهَا**}، ومرة: {**تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**}، فقال: "فكأنَّ معنى {**تُحَدِّثُ**} كان عند سعيد: تُنَبِّئُ، وتنبيئُها أخبارَها: إخراجها أثقالها من بطنها إلى ظهرها، وهذا القول قولٌ عندي صحيح المعنى، وتأويل الكلام على هذا المعنى: يومئذ تبيّن الأرضُ أخبارَها بالزلزلة والرَّجّة، وإخراج الموتى من بطونها إلى ظهورها بوحي الله إليها، وإذنه لها بذلك، وذلك معنى قوله: {**بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا**}[3]".

---

[1] (24/ 548)

[2] وينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 593).

[3] الزلزلة، الآية: 5.

الحديث الثاني والثلاثون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَتَغَدَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**}[1]، فَأَمْسَكَ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَكُلُّ مَا عَمِلْنَا مِنْ سُوءٍ رَأَيْنَاهُ؟ فَقَالَ: "**مَا تَرَوْنَ مِمَّا تَكْرَهُونَ فَذَلِكَ مَا تُجْزَوْنَ [به]، يُؤَخَّرُ الْخَيْرُ لِأَهْلِهِ فِي الْآخِرَةِ**".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"مرسل".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث مرسل، وهو كما قال؛ فإنّ أبا أسماء الرَّحَبِيّ لم يدرك أبا بكر، فهو من الطبقة الثالثة عند ابن حجر في (تقريب التهذيب)[3]، وهي الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وله رواية عن أَبِي ذَرٍّ عند مسلم في (الصحيح)، وهو مشهور بكنيته، واسمه عَمْرُو بن مَرْثَدٍ في المشهور، وقِيلَ: عَمْرُو بن أَسْمَاءَ[4].

وفي إسناد الحاكم علة أخرى لم يقف عندها الذهبي، وهي محمد بن مَسْلَمَةَ، وقد أورده الذهبي نفسه في (المغني في الضعفاء)[5]، ونقل فيه تضعيف اللَّالَكَائي، وقال: "أتى بخبر باطل الحمل فيه عليه".

وقال في (ميزان الاعتدال)[6]: "أتى بخبر باطل اتُّهِم به ... أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: رواته

---

(1) الزلزلة، الآيتان: 7، 8.

(2) **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 580، رقم الحديث: 3966)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 243، رقم الحديث: 9303)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وعن يزيد بن هارون أخرجه إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة في (مسنديهما)، كما في (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري (6/ 302- 303، رقم الحديث: 5898)، والزيادة بين المعكوفتين منه.

وعن أبي بكر بن أبي شيبة أخرجه أحمد بن عليّ بن سعيد بن إبراهيم الأموي، أبو بكر المَرْوَزِيُّ، القاضي في (مسند أبي بكر الصديق) (ص 117، رقم الحديث: 113) بالزيادة.

وعزاه السيوطي في (الدر المنثور) (8/ 593) إلى عبد بن حُمَيْد مع ابن أبي شيبة والحاكم!

(3) (ص 426).

(4) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (22/ 223- 224)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 491- 492).

(5) (2/ 634).

(6) (4/ 41).

ثقات سوى ابن مسلمة".

وأورده ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[1]، وساق له حديثين من مناكيره، أحدهما عن يزيد بن هارون، وقال: "ولابن مسلمة غير ما ذكرت من الحديث، وهو آخر من روى بالعراق عن يزيد بن هارون".

وقال الخطيب البغدادي: "في حديثه مناكير بأسانيد واضحة، إلا أن الحاكم أبا عبد الله بن البَيِّع ذكر أنه سمع الدارقطني يقول: محمد بن مسلمة الواسطي لا بأس به"[2]، ثم ساق له الحديث الذي أشار إليه الذهبي، ثم قال: "رأيت هبة الله بن الحسن الطبري (اللَّالَكائي) يضعف ابن مسلمة، وسمعت الحسن بن محمد الخَلّال يقول: محمد بن مسلمة ضعيف جدا"[3].

قال الباحث: وقد تابعه إسحاقُ بن راهويه، وابنُ أبي شيبة، كما سبق في تخريج الحديث.

♦ وشيخ الحاكم أبو عبد الله الصفَّار أحد الحفاظ الكبار، والعباد الزهاد، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الحديث، ولم يُذكَرْ بجرح ولا تعديل مِمَن ترجم له، والظاهر من حاله أنه صدوق[4].

♦ وباقي رجاله ثقات، وأبو قِلابة اسمه عَبد اللَّهِ بن زَيْد الجَرْمِيُّ، وأيوب هو ابن أَبي تميمة، السختياني.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[5]، وقال: "ضعيف".

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن قوله، جلّ وعلا: {**وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**} على عمومه غير أن المؤمن قد لا يرى ذنبه في صحيفة أعماله في الآخرة، وإنما يراه في الدنيا فيما يكره من البلاء الناتج عنه، كما قال، تعالى: {**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ**}[6]، وقد جاء في (الصحيحين)[7] عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ، وَلاَ هَمٍّ وَلاَ حُزْنٍ، وَلاَ أَذًى وَلاَ غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ**".

---

[1] (7/ 552- 553).

[2] تاريخ بغداد (4/ 74)، وما نقله عن الحاكم، ذكره الحاكم في (سؤالاته للدارقطني) (ص 135).

[3] المصدر نفسه (4/ 76).

[4] ينظر (ص 231) من هذا البحث.

[5] (11/ 355- 357، رقم الحديث: 5212).

[6] الشورى، الآية: 30.

[7] اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد عبد الباقي (3/ 191، رقم الحديث: 1664).

وأخرج الترمذي في (السنن)[1]، وغيرُه عن أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**"، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

هذا، وقد دلّت النصوص الشرعية من الوحيين على أن تكفير السيئات قد يكون بغير المصائب والابتلاءات، كقوله، تعالى: {**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا**}[2]، وقولِه ﷺ: "**الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ**"، أخرجه مسلم في (الصحيح)[3] من حديث أبي هريرة، فيكون قوله، جلّ وعلا: {**وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**} من العامّ المخصوص بمثل هذه الأسباب، أو بغيرها من الأسباب، كالتوبة إلى الله، أو بمحض مغفرته، كما قال، جلَّ وعلا: {**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**}[4]، ويحتمل أن تكون الآية على عمومها، فيَرى المؤمنُ في الآخرة كُلَّ ما قَدَّمَ في الدنيا مِنْ خَيْرٍ وشَرٍّ، فيُثيبُهُ الله على الخير، ويغفر الله له ما كتبه عليه من الشر بمثل ذلك كله[5].

---

[1] (أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء في الصبر على البلاء، 4/ 602، رقم الحديث:2399).

[2] النساء، الآية: 31.

[3] (كتاب الطهارة - باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مُكفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ ما اجْتُنِبَتِ الكبائر، 1/ 209، رقم الحديث: 233).

[4] النساء، من الآية: 48، والآية: 116.

[5] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (24/ 550- 553)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (32/ 257)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي (ص 281- 282).

الحديث الثالث والثلاثون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّرْسِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْدَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِلَالٍ: أَنِّي فِيهِمْ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ فِيهِمْ، وَالْحِجَابَةَ فِيهِمْ، وَالسِّقَايَةَ فِيهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ نَصَرَهُمْ عَلَى الْفِيلِ، وَأَنَّهُمْ عَبَدُوا اللَّهَ عَشْرَ سِنِينَ، لَا يَعْبُدُهُ غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ**"، ثُمَّ تَلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}**[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"يعقوب ضعيفٌ، وإبراهيمُ صاحب مناكير، هذا أنكرها".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الحديث بعلتين:

---

[1] قريش، الآيات: 1 - 4.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 584، رقم الحديث: 3975)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (18/ 20، رقم الحديث: 23309)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

ومن طريق إبراهيم بن محمد بن ثابت أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (24/ 409، رقم الحديث: 994)، فقال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ، وَمُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالُوا: ثنا أَبُو مُصْعَبٍ الزُّبَيْرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَحَدُ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ عَنْ عُثْمَانَ به، نحوه، ليس فيه تلاوة السورة.

ومن طريقه أيضا أخرجه الآجُرِّيُّ في (الشريعة) (5/ 2282- 2283، رقم الحديث: 1766)، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (1/ 424)، ومن طريقه البيهقي في (مناقب الشافعي) (1/ 34- 35)، فقالا: حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ البُخارِيّ، حَدَّثَنا أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمد بْنِ ثَابِتٍ به دون تلاوة السورة غير أنه تحرّف عند ابن عدي في أوله، فقال: "**فَضَّلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - قُرَيْشًا بِسِتِّ خِصَالٍ**"، والمعدود فيه سبعُ خصال! وقالا في آخره: قَالَ أَبُو مُصْعَبٍ: يَعْنِي: {**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**}، وقال الآجرّيّ في روايته: "**وَالْإِمَامَةُ فِيهِمْ**" بدل: "**وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ**"!

ومن طريق أبي مصعب الزهري أخرجه أيضا البيهقي في (مناقب الشافعي) (1/ 34) من وجه آخر، فقال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدَّيْبُلي بمكة، حدثنا عامر بن محمد بن عبد الرحمن، حدثنا أبو مصعب بنحو رواية ابن عدي.

وعلقه البخاري في (التاريخ الكبير) (1/ 321) على أبي مصعب مختصرا، ثم علقه من وجه آخر على سليمان بن بلال عن الزهري مرسلا، فقال: وقَالَ لِي أَبُو مُصْعَبٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ هَانِئٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعٍ: أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً لِإِيلافِ قُرَيْشٍ**"، وقَالَ لِي الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عن أبي جَعْدَةَ الْمَخْزُومِيِّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وقال البخاري: "هَذَا بِإِرْسَالِهِ أَشْبَهُ".

الأولى: إبراهيم بن محمد بن ثابت، وذكر الذهبي أنه صاحب مناكير، وهو ما ذكره أحمد بن عدي قبله، فقال: "روى عنه عمرو بن أبي سلمة وغيرُه مناكير"، وذكر له أربعة أحاديث بثلاثة أسانيد، منها هذا الحديث، والأخرى من رواية عمرو عنه، ولم يبين وجه النكارة فيها، ثم قال ابن عدي: "ولإبراهيم بن محمد بن ثابت هذا غير ما ذكرته من الأحاديث، وأحاديثه صالحة محتملة، ولعله أُتِيَ ممن قد روى عنه"[1]، أي: في غير هذه الأحاديث، أما في هذه الأحاديث فالنكارة منه بلا ريب،؛ لأن أبا مصعب الزهري، وعَمْرَو بنَ أبي سلمة كليهما ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[2].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[3].

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]: "صالحُ الحديث، وله مناكير".

قال الباحث: وقد خالفه سليمان بن بلال، فرواه عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عن أبي جَعْدَةَ الْمَخْزُومِيِّ عَنِ محمد بن شهاب الزهري مرسلا، كما سبق في تخريج الحديث، وسليمان بن بلال أحد الثقات، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة، فروايته أصح كما قال البخاري، وأبو جعْدة المخزومي هو سعيد بن عمرو بن جَعْدَةَ بن هُبَيْرَةَ فيما يظهر للباحث؛ فإنه مخزوميّ، والأُوَيْسيُّ الراوي عن سليمان هو عبد العزيز بن عبد الله، أبو القاسم المدني، أحد الثقات.

الثانية: يعقوب بن محمد الزهري، وذكر الذهبي أنه ضعيف في نقده، وهو مختلف فيه اختلافا واسعا، فقد ضعفه ابن معين في رواية، وضعفه جدا أحمد، وأبو زرعة، وقوّاه أبو حاتم الرازي[5]، ونقل مسعود بن علي السجزي عن الحاكم توثيقه[6]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال ابن معين في الرواية الأخرى: "ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه"[8].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[9]، وقال: "في حديثه وَهْمٌ كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نَحْوُهُ".

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[10]، وقال: "قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة،

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 424- 425).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 125).

(3) (6/ 5).

(4) (4/ 803).

(5) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3/ 396 - رواية ابنه عبد الله)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 214- 215)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 271- 272)، المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 759).

(6) ينظر: سؤالات السجزي للحاكم، الحاكم (ص 120).

(7) (9/ 284).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 215).

(9) (4/ 445).

(10) (2/ 759).

وغيرُه، وهو الحق، ما هو بحجة".

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]، فقال: "صدوقٌ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء".

قال الباحث: وهو متابع على روايته، كما سبق في تخريج الحديث، تابعه أبو مصعب الزهري صاحب مالك، واسمه أحمد بن أبي بكر - واسمه القاسم - بن الحارث بن زُرَارَة بن مُصعب بن عبد الرَّحْمَن بن عَوْف، وهو هو أبو مصعب الزُبَيْري في رواية الطبراني، والآجرّيّ، وابن عديّ، وهذه النسبة معروفة إلى الزبير بن العوّام، ولم يتبين للباحث وجه نسبة أحمد بن أبي بكر إليها!

وبقي في الحديث علتان أخريان:

الأولى: عمرو بنِ جَعْدَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ، والد سعيد لم يرو عنه إلا ابنه سعيد، ولم أقف له على غير هذا الحديث، ولم يترجم له أحد، وسكت عنه مقبل بن هادي الوادعي في (رجال الحاكم في المستدرك)[2]، فهو مجهول، ولكن لما ترجم ابن شاهين لابنه في (تاريخ أسماء الثقات)[3] نقل عن ابن معين أنه قال: "أبوه ليس به بأْس، ولكن ابنه!"، ثم قال: "لا بأس بهما جميعا".

♦ وأما ابنه سعيد الراوي عنه، فقد سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[4]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]، وقال ابن معين: "ثقة"[6].

وقال: عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: "كوفيٌّ صدوق، لا بأس به"[7].

ووثقه أيضا ابن شاهين[8]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[9]، وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[10] مرتين سهوا، ونقل فيه قول ابن خِراش.

الثانية: عثمان بن عبد الله الراوي عن سعيد بن عمرو، فقد سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[11]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[12]، ولم يرو عنه إلا إبراهيم بن محمد بن ثابت، وسليمان بن بلال، ولم يوثقه غير

---

[1] (ص 608).
[2] (2/ 96).
[3] (ص 99).
[4] (3/ 500).
[5] (4/ 49 - 50).
[6] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3/ 5 - رواية ابنه عبد الله)،
[7] تاريخ دمشق (21/ 252).
[8] ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص 99).
[9] (6/ 370).
[10] (3/ 239، 663).
[11] (6/ 232).
[12] (6/ 156).

ابن حبان، فأورده في (الثقات)[1] على أصله في كتابه، ولم يذكر في الرواة عنه سوى سليمان.

♦ وباقي رجاله: أحمدُ بن عبيد الله التَّرْسِيُّ، وبَكْرُ بن محمد حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ، شيخ الحاكم، وهو المعروف بـ(الدُّخَمْسِيْني) -كلاهما ثقة، وقد أكثر الحاكم من الرواية عن شيخه هذا في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الحديث.

هذا، وللحديث شاهد أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2]، وعنه أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)[3]، فقال: حَدَّثَنَا مُصْعَبٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِصَالٍ: فَضَّلَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَبَدُوا اللَّهَ عَشْرَ سِنِينَ، لَا يَعْبُدُهُ إِلَّا قُرَشِيٌّ، وَفَضَّلَهُمْ بِأَنَّهُ نَصَرَهُمْ يَوْمَ الْفِيلِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ، وَفَضَّلَهُمْ بِأَنَّهُ نَزَلَتْ فِيهِمْ سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ غَيْرُهُمْ: لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، وَفَضَّلَهُمْ بِأَنَّ فِيهِمُ النُّبُوَّةَ، وَالْخِلَافَةَ، وَالْحِجَابَةَ، وَالسِّقَايَةَ**"، فلم يذكر تلاوة السورة، وقال: "**والخلافة**" بدل: "**أَنِّي فِيهِمْ**".

ومن طريق عبد الله بن عثمان بن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص عن عبد الله بن مصعب أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعي)[4]، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[5]، وأسقط ابن عساكر في حديثه: "**النُّبُوَّةَ**"، فلعله سهو من الراوي أو الناسخ، أو سقط من الطابع.

ومن طريق إبراهيم بن حمزة، وهو والد مصعب -كما سيأتي- أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعي)[6]، فقال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنأنا أحمد بن عُبَيد الصفار، حدثنا عباس بن الفضل، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ به.

وقال الطبراني: "لم يَرْوِ هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبد الله بن مصعب، ولا يُرْوَى عن الزبير إلا بهذا الإسناد".

قال الباحث: وإسناده يحتمل التحسين، عبد الله بن مصعب، قال أبو حاتم الرازي: "هو شيخٌ، بابةُ عبد الرحمن بن أبي الزناد"[7]، أي: هو شبيه بعبد الرحمن بن أبي الزناد، وابن أبي الزناد عنده ممن يكتب حديثه ولا يحتج به[8]، فحاصل هذا التشبيه أن عبد الله بن مصعب عنده ممن يكتب حديثه ولا يحتج به، وابن أبي الزناد هذا أحد الحفاظ الأعلام، وهو مختلَف فيه، والمتقرر عند الذهبي أنه حسن الحديث[9].

---

(1) (7/ 198).

(2) (9/ 76، رقم الحديث: 9173).

(3) (1/ 115، رقم الحديث: 447).

(4) (1/ 34)

(5) (64/ 15).

(6) (1/ 33- 34)

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 178).

(8) ينظر: المصدر نفسه (5/ 252).

(9) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 575- 576)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 170).

وقال في (تذكرة الحفاظ)[1]: "ليس بالثبت جدا مع أنه حجة في هشام بن عروة".

وأمّا ابن حجر العسقلاني، فقال في (تقريب التهذيب)[2]: "صدوقٌ، تغير حفظه لما قدم بغداد".

ونقل الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[3] عن ابن معين أنه ليّن عبد الله بن مصعب، وقال في (تاريخ الإسلام)[4]: "وسئل ابن معين عن عبد الله بن مصعب، فقال: ضعيف الحديث، لم يكن له كتاب".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[5].

وشيخ الطبراني هو مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزُّبَيْرِيُّ، كما في رواية أبي نُعيم، وأبوه إبراهيم بن حمزة هو ابن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، الأسدي، الزبيري، أبو إسحاق المدني[6].

ومصعب بن إبراهيم لم يترجم له أحد، وصرح الهيثمي في (مجمع الزوائد)[7] بأنه لم يعرفه، وقد روى عنه الطبراني كثيرا في كتبه، وروى عنه أبو جعفر الطحاوي في مواضع من (شرح مشكل الآثار)[8]، وروى عنه العقيلي في (الضعفاء الكبير)[9] في موضعين.

وترجم له ابن الجزري في (غاية النهاية في طبقات القراء)[10]، فقال: "ضابط محقق، قرأ على قالون، وله عنه نسخة، وهو من جلة أصحابه، وروى عن مالك بن أنس، قرأ عليه الفضل بن داود بن أبي رطبة، ومحمد ابن عبد الله بن فليح، ومحمد ابن إبراهيم بن زُوزَانَ".

قال الباحث: وله عن قالون رواية في (المعجم الأوسط)[11] للطبراني.

وقال الطبراني في (المعجم الصغير)[12]: "حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ مُصْعَبِ ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَحْشِيُّ".

وأخرج له ضياء الدين المقدسي في موضعين من .....

---

(1) (1/ 182).

(2) (ص 340).

(3) (8/ 517).

(4) (4/ 900).

(5) (7/ 56).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 76- 78).

(7) (5/ 117- 118، الحديث رقم: 8483).

(8) ينظر: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، بدر الدين العيني (3/ 44).

(9) (2/ 123،

(10) (2/ 299).

(11) (9/ 76، رقم الحديث: 9174).

(12) (2/ 243، رقم الحديث: 1100).

(الأحاديث المختارة)[1] من رواية الطبراني عنه.

قال الباحث: فمثله حسن الحديث على أقل الدرجات إذا لم يخالف، وجاء في (إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني)[2] لنايف المنصوري: "ثقةٌ، ربما أخطأ".

وأبوه إبراهيم بن حمزة، أخرج عنه البخاري في (الصحيح)[3]، وقال ابن معين: "ثقة"[4].

وكذلك قال محمد بن سعد: "وهو ثقة، صدوق في الحديث"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[6].

وقال النسائي: "لا بأس به، لم أكتب عنه"[7].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[8].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[9]: "صدوق"!

قال الباحث: وقد تابعه عبد الله بن عثمان بن إسحاق عند البيهقي، وابن عساكر كما سبق في تخريجه، وعبد الله هذا أخرج له ابن ماجه في (السنن)، وقال الذهبي في (الكاشف)[10]: "ليس بقوي".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11]: "مستور".

وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

والحديث أورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[12]، وحكم عليه بأنه حسن لغيره.

الحكم على الحديث:

حسن لغيره على أقل الدرجات باللفظ الذي ساقه الطبراني في (الأوسط) من حديث الزبير.

---

(1) (4/ 128، 9/ 27).

(2) (ص 647)، وينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني (12/ 347 - تحت الحديث: 5655).

(3) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي (1/ 346)، تهذيب الكمال، المزي (2/ 76- 78).

(4) تاريخ ابن معين، ابن محرز (1/ 100).

(5) الطبقات الكبرى (5/ 441).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 95).

(7) مشيخة النسائي = تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، النسائي (ص 61).

(8) (8/ 72).

(9) (ص 89).

(10) (1/ 572).

(11) (ص 313).

(12) (4/ 585- 589، رقم الحديث: 1944).

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أنَّ الله - تعالى - اخْتَصَّ قبيلةَ قريش التي ينتمي إليها النبي ﷺ بخصائص ليست لغيرها من القبائل العربية التي حولها، فضلا عن غيرها من الأجناس، وفضّلها عليها بفضائل، ومن هذه الخصائص المتعلقة بها أن الله - تعالى - أنزل فيهم هذه السورة التي يمتن عليهم فيها بأمن الطريق في حال سفرهم للتجارة صيفا وشتاء، وبالأمن الغذائي والأمن الاجتماعي في حال إقامتهم، ويدعوهم فيها إلى إخلاص العبادة له وحده[1].

[1] ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (30/ 554).

الحديث الرابع والثلاثون:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ بِهَمْدَانَ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ، ثنا وَهْبُ بْنُ أَبِي مَرْحُومٍ، ثنا إِسْرَائِيلُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ {**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}[1]، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ النَّحِيرَةُ الَّتِي أَمَرَنِي بِهَا رَبِّي**؟، **قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَحِيرَةٍ، وَلَكِنَّهُ يَأْمُرُكَ إِذَا تَحَرَّمْتَ لِلصَّلَاةِ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ إِذَا كَبَّرْتَ، وَإِذَا رَكَعْتَ، وَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ؛ فَإِنَّهَا صَلَاتُنَا وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ**"، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**رَفْعُ الْأَيْدِي مِنَ الِاسْتِكَانَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ**: {**فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ**}[2]"[3].

تعليق الذهبي:

"إسرائيل صاحب عجائب، لا يُعتمد عليه، وأصْبَغُ شيعيٌّ متروك عند النسائي".

---

[1] الكوثر، الآيتان: 1، 2.

[2] المؤمنون، من الآية: 76.

[3] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 586، رقم الحديث: 3981)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الصلاة - باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه، 2/ 110، رقم الحديث: 2527).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 300- 301، رقم الحديث: 14054)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "لم يتكلم عليه، وإسرائيل منكر الحديث".

ومن طريق أبي حاتم الرازي أخرجه الواحدي في (الوسيط في تفسير القرآن المجيد) (4/ 562)، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَشَّاطُ، أنا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مَطَرٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَنْمَاطِيُّ، نا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، نا وَهْبُ بْنُ أَبِي مَرْحُومٍ به.

وعن وهْب أخرجه أيضا ابن أبي حاتم في (التفسير)، كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (8/ 503)، فقال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَامِيُّ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ حَاتِمٍ الْمَرْوَزِيُّ به دون جملة الاستكانة الأخيرة، وزاد في آخره: "**وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ زِينَةً، وَزِينَةُ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ**".

وقال ابن كثير: "حديثٌ مُنْكَر جِدّاً".

ومن طريقه أيضا أخرجه ابن حبان في (المجروحين) (1/ 177- 178 - ترجمة إسرائيل بن حاتم المروزي أبو عبد الله)، والثعلبي في (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (10/ 311- 312)، ومن طريق ابن حبان أخرجه ابن الجوزي في (الموضوعات) (2/ 98- 99)، فساقه ابن حبان بنحو رواية ابن أبي حاتم، وزاد الثعلبي، وابن الجوزي: "قَالَ: وَقَالَ النَّبِي ﷺ: "**رَفْعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ مِنَ الاسْتِكَانَةِ**"، قُلْتُ: فَمَا الاسْتِكَانَةُ؟ قَالَ: أَنْ لَا يَقْرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: {**فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ**}، قَالَ: "**هُوَ الْخُضُوعُ**"".

وقال ابن حبان: "وهذا متن باطل إلا ذكر رفع اليدين فيه، وهذا خبر رواه عُمَرُ بنُ صُبْحٍ عن مقاتل بن حَيَّانَ، وعمر بن صُبْحٍ يضع الحديث، فظفر عليه إسرائيل بن حاتم، فحدث به عن مقاتل بن حَيّان".

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوعٌ، وَضعه من يُرِيد مقاومة من يكره الرّفْع، والصَّحِيح يكفي"، ثم ذَكر خلاصة ما سبق عن ابن حبان.

وأخرجه ابن الأعرابي في (المعجم) (2/ 498- 499، رقم الحديث: 967) من طريق وَهْب بنِ إبراهيم، وأبي جعفر الْوَرَّاقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ جميعا، قَالَا: نا إِسْرَائِيلُ مَوْلَى شَبَابَةَ به، نحو رواية ابن أبي حاتم.

تعليق الباحث:

هذا الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بعلتين:

الأولى: إسرائيل بن حاتِم، وذَكَر أنه صاحب عجائب، أي: يَروي المنْكَرات والموضوعات؛ ولذلك قال ابن حبان في ترجمته: "شيخٌ يَروي عن مقاتل بن حَيّان الموضوعات، وعن غيره من الثقات الأوابد والطامّات، يروي عن مقاتل بن حَيّان ما وضعه عليه عُمَرُ بنُ صُبْحٍ، كأنه كان يسرقها منه"[1].

وأورده ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون)[2]، والذهبي في (المغني في الضعفاء)[3]، و(ميزان الاعتدال)[4]، ولم يزيدا فيه على ما ذكره ابن حبان، وساق له الذهبي في (الميزان) هذا الحديث، ولم أقف على من ترجم له غير ابن حبان، ولا على رواية له غير هذه الرواية، وقد ذكره أبو الحَجّاج المِزّي في الرواة عن مقاتل ابن حَيَّانَ من (تهذيب الكمال)[5].

قال الباحث: وسبق عن ابن حبان في تخريج الحديث أن الحَمْل في هذا الحديث عليه، وليس على من فوقه، ممن هو مثله أو قريب منه، وهو أصبَغ بن نُبَاتة.

الثانية: أَصْبَغُ بن نُبَاتَةَ، وذكر الذهبي أنه متروك عند النسائي، وهو كما قال، فقد أورده النسائي في (الضعفاء والمتروكون)[6]، وقال: "متروك الحديث"، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"[7].

قال الباحث: وعامة النقاد قبل النسائي وبعده على تضعيفه، وبعضهم ضعفه جدا، كما فعل النسائي[8]، وشذ العِجْلي، فقال: "كوفيٌّ تابعيٌّ، ثقة"[9].

وقال ابن حبان: "روى عنه أهل الكوفة، وهو مِمّن فُتِنَ بحُبِّ عليٍّ، أتى بالطامّات في الروايات، فاستحق من أجلها الترك"[10].

وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[11]: "واهٍ، غالٍ في تشيعه، تركه النسائي، وقال ابن معين: ليس

---

[1] المجروحين (1/ 177).

[2] (1/ 106).

[3] (1/ 76).

[4] (1/ 102).

[5] (28/ 431).

[6] (ص 21).

[7] تهذيب الكمال، المزي (3/ 310).

[8] ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 129)، أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب السعدي، الجوزجاني (ص 44)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 319- 320)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 102- 103)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (1/ 259)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص 55)، تهذيب الكمال، المزي (3/ 308- 311)، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (2/ 252- 253)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 316).

[9] معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم (1/ 233).

[10] المجروحين (1/ 174)،

[11] (1/ 93).

بثقة".

وقال في (المقتنى في سرد الكنى)[1]: "لَيِّنٌ"، وهي عبارة أبي حاتم الرازي، كما نقلها عنه ابنه عبد الرحمن في (الجرح والتعديل).

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]، فقال: "متروك، رُمِيَ بالرفض".

♦ ومقاتل بن حيان أخرج له مسلم في (الصحيح)، وقال الذهبي في (الكاشف)[3]: "ثقة، عالمٌ صالح".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ فاضل".

♦ ووَهْبُ بْنُ أَبِي مَرْحُومٍ، هو ابن إبراهيم الْفَامِيُّ، كما في رواية ابن أبي حاتم، وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[5]: "أبو عليٍّ الرازي، جليس أبي زرعة ... سمعت منه مع أبي، وهو صدوق ثقة".

وأورده ابن حبان في (الثقات)[6].

♦ وشيخ الحاكم أحد الحفاظ الأعلام، قال الحاكم: "ثقة ثبت"[7]، ولكن ضاعت عامّة كتبه، وفقد بصره، فتغيّر بأخرة[8]، وقد ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[9]، وقال: "الإمامُ، المُحَدِّثُ، القُدْوَةُ، أَحد أَركان السُّنَّةِ بِهَمَذَانَ"، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك).

والحديث مخرَّج في (البدر المنير)[10] لابن الملقِّن، وقال ابن حجر العسقلاني في (التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز= التلخيص الحبير)[11]: "إسناده ضعيف جدًّا، واتهَمَ به ابنُ حبان في (الضعفاء) إسرائيلَ ابن حاتم".

وقد تعقب ابن عَرَّاقٍ في (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة)[12] ابنَ الجوزي في الحكم عليه بالوضع، كما سبق عنه في تخريج الحديث، وركن ابن عَرَّاقٍ إلى مجرد تضعيفه بالنظر إلى إسناده، كما حكم عليه ابن حجر العسقلاني، وزعم أن البيهقي أيضا صرح بضعفه في (السنن الكبرى)، وليس كذلك، وإنما قال عقب الحديث: "وقد رُوِيَ هذا، والِاعْتِمَادُ على ما مضى"، وهي عبارة محتملة!

---

(1) (1/ 51).

(2) (ص 113).

(3) (2/ 290).

(4) (ص 544).

(5) (9/ 29).

(6) (9/ 929).

(7) معرفة علوم الحديث (ص 58).

(8) ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (5/ 384)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 546).

(9) (15/ 477).

(10) (4/ 82- 84).

(11) 2/ 782).

(12) (2/ 102).

وأورده محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[1]، وحكم عليه بالوضع تبعا لابن حبان، وابن الجوزي.

الحكم على الحديث:

موضوع.

ما يتضمنه الحديث من المعنى:

اشتمل الحديث على أن المراد بالنحر رفع اليدين إلى الصدر في الصلاة عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع والرفع منه، فيكون من باب ذكر الخاصِّ بعد العام، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] نحوه عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فقال: حدثنا أبو كُرَيب، قال: ثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن أبي جعفر: "{**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**} الصَّلاةَ، {**وَانْحَرْ**}: برفع يديه أول ما يكبر في الافتتاح".

وهو على غرابته ضعيفٌ، جابرٌ هو ابن يزيد الجُعْفِيّ، الكوفيّ، وهو مع تدليسه ضعيف عند الجمهور، وضعفه جدا النسائيُّ وغيرُه، واتهمه يحيى بن معين وغيرُه بالكذب[3]، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]، فقال: "ضعيفٌ، رافضِيٌّ"، وسيأتي عن أبي جعفر الباقر ما يخالف هذا القول.

وقد أخرج الحاكم في (المستدرك)[5]، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى)[6] عن علي بن أبي طالب ما يخالف هذا المعنى في تفسير الآية، مما يقوي الحكم بنكارة ما جاء في هذا الحديث، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَا: ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهْبَانَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، {**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}، قَالَ: "هُوَ وَضْعُكَ يَمِينَكَ عَلَى شِمَالِكَ فِي الصَّلَاةِ".

وسكت عليه الحاكم، والذهبي في (تلخيص المستدرك).

وقال البيهقي: "كذا قال شَيْخُنَا: عَاصِمٌ الْجَحْدَرِيُّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهْبَانَ، ورواه البخاري في (التاريخ)[7] فِي تَرْجَمَةِ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ عَنْ **مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ** عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ سَمِعَ عَاصِمًا الْجَحْدَرِيَّ **عَنْ أَبِيهِ** عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ عَنْ عَلِيٍّ {**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}: "وَضْعُ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى وَسَطِ سَاعِدِهِ عَلَى صَدْرِهِ"، أَخْبَرَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ

---

[1] (13/ 22- 25، رقم الحديث: 6008).

[2] (24/ 652).

[3] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1: 379- 384)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 41- 44)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 53).

[4] (ص 137).

[5] (كتاب التفسير، 2/ 586، رقم الأثر: 3980).

[6] (كتاب الصلاة - باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، 2/ 45، رقم الأثر: 2331).

[7] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (6/ 437).

الْفَارِسِيُّ أنبأ أَبُو إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيُّ أنبأ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ فَارِسٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، رَحِمَهُ اللهُ، قَالَ: أنبأ مُوسَى، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فَذَكَرَهُ".

وتابع حمّادَ بن سلمة في رواية الحاكم يَزِيدُ بن زياد بن أبي الْجَعْدِ، أخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[1]، وابن أبي شيبة في (المصنف)[2] كلاهما عن وَكِيعٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظُهَيْرٍ به، نحوه.

ومن طريق وكيع أخرجه الدارقطني في (السنن)[3].

وعلقه البخاري في (التاريخ الكبير)[4] على قتيبة عَنْ حُميد بْن عَبْد الرَّحْمَن عَنْ يزيد بْن أَبِي الجعد عَنْ عاصم الجحدري عَنْ عقبة من أصحاب عَلِيّ عن على رضى الله عنه: "وضْعُها على الكُرْسُوع".

ومن طريق حمّادٍ ويزيد كليهما أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5]، أخرجه عن يزيد من طريق وكيع، ومحمد بن ربيعة، وقال في حديثه: "عقبة بن ظُهَيْر"، وأخرجه عن حماد من طريق عبد الرحمن ابن مهدي، ومِهران بن أبي عمر العطّار، وأبي صالح الخراساني، وقال في حديث عبد الرحمن وأبي صالح: "عقبة ابن ظَبْيَانَ"، وقال في حديث مِهران: "عقبة بن ظُهَيْر"، وقال في حديث عبد الرحمن ومِهْران: "عن عاصم الجحدري **عن عقبة عن أبيه** عن عليٍّ"، وقال في حديث أبي صالح: "عن عاصم الجحدري **عن أبيه عن عقبة** أن علياً"!!

والخلاصة في هذا الاختلاف: أن عاصما الجَحْدري اختَلَف عليه يَزيدُ بن زياد بن أبي الْجَعْدِ، وحَمّاد بن سلمة، فرواه يزيد دون قوله: "عن أبيه"، ورواه حمادٌ بهذه الزيادة في رواية موسى بنِ إسماعيل المِنْقَرِيّ - في رواية البخاري عنه -، وعبدُ الرحمن بن مهدي، وكلاهما جبل، وزاد الدراقطني في (العلل)[6] جبلا ثالثا، وهو يزيد بن هارون، وقد أشار ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[7]، والدارقطني في (العلل)[8] إلى هذا الاختلاف على عاصمٍ دون ترجيح، بل توقف فيه الدارقطني، فقال: "والله أعلم بالصواب".

وعاصم الجَحْدري، هو عاصم بن أبي الصَّبَّاحِ العَجّاج أبو مجشِّر الْجَحْدَرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، أحد قرّاء البصرة وعُبادهم، ترجمه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[9] ولم يذكر من الرواة عنه إلا يزيد وحمّاداً، ولم يذكر له رواية إلا روايته عن عقبة بن ظَبْيان مع الإشارة إلى الاختلاف السابق فيها عن أبيه، ثم ذكر من رواية أبيه عن إسحاق بن منصور عن ابن معين أنه قال: "ثقة".

---

[1] (3/ 467، رقم الأثر: 3718).

[2] (كتاب الصلوات - وضع اليمين على الشمال، 1/ 343، رقم الأثر: 3941).

[3] (2/ 32، رقم الأثر: 1099).

[4] (6/ 437).

[5] (24/ 651- 652).

[6] (4/ 99).

[7] (6/ 313).

[8] (4/ 99).

[9] (6/ 349).

وأورده ابن حبان في (الثقات)[1]، وقال: "يروي عن أبي بكرة إن كان سمع منه، وقد رأى أنسا، روى عنه هارون النحوي".

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام)[2]:" وله رواية عن عروة بن الزبير، وأبي قِلابَةَ الْجَرْمِيِّ".

وأما والده أبو الصَّبَّاحِ، فليس له ذكر إلا في هذه الرواية!

وعقبة بن ظَبيان أيضا ليس له إلا هذه الرواية، فلم يرو عنه إلا عاصمٌ على رواية يزيد، أو والده على رواية حمّاد، وقد سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[3]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[4]، وأورده ابن حبان على أصله في (الثقات)[5].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن عقبة بن ظَبْيان، قال: لا أذكره، يعني: معرفته"[6].

قال الباحث: فهذا الأثر عن عليٍّ ضعيف على كلا الحالين: مع ترجيح رواية حماد أو ترجيح رواية يزيد بن زياد؛ لجهالة عقبة بن ظَبْيان! وقد نفى ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)[7] صحته عن عليٍّ.

هذا، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[8] هذا المعنى أيضا عن عامر بن شراحيل الشعبي من التابعين، فقال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن الشعبي {**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}، قال: "وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى، ثم وضعها على صدره".

وهذا أيضا لا يصح عن الشعبي، مِهران هو ابن أبي عمر العطار، قال ابن معين في إحدى الروايتين عنه: "كان شيخا مسلما، كتبت عنه، وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان"[9].

وقال في الأخرى: "ثقة"[10].

وقال البخاري: "سمعت إبراهيم بن موسى يُضعّفهُ، وهو الرازي، في حديثه اضطراب"[11].

وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة، صالح الحديث"[12].

---

(1) (5/ 240).
(2) (3/ 473).
(3) (6/ 437).
(4) (6/ 313).
(5) (5/ 227).
(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 88).
(7) (8/ 503).
(8) (24/ 652).
(9) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 301).
10 الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 223).
(11) التاريخ الأوسط (2/ 239)، وينظر: التاريخ الكبير (7/ 429)، والضعفاء الصغير (ص 111).
(12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 302).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[1].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال: "يُخطىء ويُغرب".

وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث من مناكيره، وقال: "وكل هذه الأحاديث عن مهران إلا القليل (أربعة إلا واحدا) يرويه عن مهران ابنُ حميد، وابنُ حميد له شغل في نفسه مما رماه الناس، ومهران على الأصول خير منه"[3].

وقال الذهبي في (الكاشف)[4]: "فيه لين، ووثقه أبو حاتم"، وقال في (المغني في الضعفاء)[5]: "وثقه ابن معين، وقال البخاري: في حديثه اضطراب".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق، له أوهام، سيء الحفظ".

وأضعفُ من مهرانَ الراوي عنه، كما سبق عن ابن عدي، وهو محمد بن حُمَيْد ابن حَيّان الرازي، وهو أحد الحفاظ، وفيه كلام طويل، واختلاف واسع عريض[7]، قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[8]: "وهو من بحور العلم لكنه غير معتمد، يأتي بمناكير كثيرة".

وقال في (الكاشف)[9]: "وثقه جماعة، والأولى تركه، قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة".

ولخص ابن حجر العسقلاني حاله في (تقريب التهذيب)[10]، فقال: "حافظ، ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه".

قال الباحث: فهذان قولان أثريّان في تفسير الآية، لا يثبت منهما شيء من جهة الرواية، وقد جاء فيها قولان آخران:

الأول: إن المراد بالنحر التوجه إلى الله بالدعاء، رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[11] عن

---

(1) تهذيب الكمال، المزي (28/ 597).

(2) (7/ 523).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 224).

(4) (2/ 300)، ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 301- 302)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 196).

(5) (2/ 681).

(6) (ص 549).

(7) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/ 255- 262)، تهذيب الكمال، المزي (25/ 97- 108)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 111- 114).

(8) (2/ 58)،

(9) (2/ 166).

(10) (ص 475).

(11) (24/ 655).

الضحاك بن مزاحم من التابعين، فقال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران عن سفيان عن أبي سنان عن ثابت عن الضحاك {**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}، قال: "صلّ لربك وسَلْ".

وهذا في الضعف كأثر الشعبي السابق في تفسير الآية، بل هو أشد ضعفا؛ لأنه من رواية مِهران عن سفيان، وهو ابن سعيد الثوري، وروايته عنه أشد ضعفا من روايته عن غيره، كما سبق عن ابن معين من قوله: "وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان".

وقال العقيلي: "روى عن الثوري أحاديث لا يُتَابَعُ عليها"[1].

وقال ابن شاهين: "صدوقٌ إلا أن أكثر روايته عن سفيان خطأ، قاله عثمان"[2].

وأبو سِنَان هو سعيد بن سِنَانٍ البُرْجُمِيُّ، الشَّيْبَانِيُّ الأَصْغرُ، الكوفيّ، قال أحمد بن حنبل: "ليس بالقوي في الحديث، روى عنه الثوري، وزيد بن الحُباب، وهو الذي روى عن ثابت بْنِ جَابَانَ عن الضحاك، وكان أبو سنان هذا يختلف إلى الضحاك مع ثابت، فيشهد ثابت وربما غاب أبو سنان، فكان أبو سنان يأخذها بعد عن ثابت عن الضحاك، وقد سمع أبو سنان من الضحاك"[3].

وقال في رواية: "كان رجلا صالحا، ولم يكن يقيم الحديث"[4].

قال الباحث: وقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود، والدارقطني[5]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[6]، وقال: "أصله من قَزْوِينَ، روى عنه يحيى بن آدم والكوفيون، وكان عابدا فاضلا".

وقال في (مشاهير علماء الأمصار)[7]: "من متقني الكوفيين".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوقٌ له أوهام".

وقال أبو الحجّج المِزّيّ: "وذكره أَبُو الْقَاسِم اللالكائي فِي (رجال مُسْلِم)، وخالفه أَبُو بَكْر بْن مَنْجُويه، فلم يذكر إلا الأكبر، والأول أولى بالصواب"[9].

قال الباحث: والأكبر هو ضِرَارُ بْنُ مُرَّةَ، أبو سنان الشَّيْبَانِيُّ، الكوفيّ.

---

[1] الضعفاء الكبير (4/ 229).

[2] تاريخ أسماء الثقات (ص 234).

[3] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 520 - رواية ابنه عبد الله)، الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 107).

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 28).

[5] ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه، تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 364)، سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 181- 182)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9/ 66- 67).

[6] (6/ 356).

[7] (ص 260).

[8] (ص 237).

[9] تهذيب الكمال (10/ 495).

وثابت بن جَابان سكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[1]، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، فلم يذكراه بجرح ولا تعديل، وقال البخاري: "روى عَنْهُ أَبُو سنان، قاله لِي عليٌّ، يحدث عن الضحاك بن مزاحم قولَهُ، يُقَالُ: عِجْلِيٌّ نزل الرَّيّ".

وقال ابن أبي حاتم: "روى عن عكرمة والضحاك".

الثاني: إن المراد بالنحر إراقة الدماء، رواه ابن جرير الطبري عن جمْعٍ كبير من التابعين، منهم مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، والحسن، وقتادة، وأبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، ومنهم من حمله على النحر بمِنىً، ومنهم من حمله على النحر أو الذبح يوم الأضحى، وقد رواه أيضا عن ابن عباس من الصحابة من طريقين: عطية العَوْفي، وعلي بن أبي طلحة، ورواه أيضا عن أنس بن مالك من وجه ضعيف[3].

قال الباحث: وهو قول مقاتل بن سليمان، ومالكِ بنِ أنسٍ الإمام من أتباع التابعين[4]، وهو الذي رجحه ابن جرير الطبري، وصححه ابن كثير الدمشقي، واستغرب جدا ما سواه من الأقوال[5]، وعزاه ابن عطية إلى جمهور الناس[6].

وقال محمد الطاهر بن عاشور: "وأخذوا من وقوع الأمر بالنحر بعد الأمر بالصلاة دَلالةً على أن الضحية تكون بعد الصلاة، وعليه فالأمرُ بالنحر دون الذبح مع أن الضأن أفضل في الضحايا، وهي لا تنحر، وأن النبيء ﷺ لم يضح إلا بالضأن - تغليبٌ للفظ النحر، وهو الذي روعي في تسمية يوم الأضحى يوم النحر، وليشمل الضحايا في البدن والهدايا في الحج، أو ليشمل الهدايا التي عُطّل إرسالها في يوم الحديبية، ويُرشّح إيثارَ النحر رَعْيُ فاصلة الراء في السورة، وللمفسرين الأولين أقوال أخر في تفسير {**وَانْحَرْ**} تجعله لفظاً غريبا"[7].

---

[1] (2/ 162).

[2] (2/ 450).

[3] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (24/ 652- 654)، تفسير عبد ارزاق (3/ 466- 467، الآثار رقم: 3716، 3717، 3719).

[4] ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان البلخي (4/ 880)، أحكام القرآن، ابن العربي (4/ 458).

[5] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 503- 504).

[6] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (5/ 529).

[7] التحرير والتنوير (30/ 575).

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة:

الأثر الأول:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ الْحَافِظُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِمٌ، إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ، وَيَجْلِسُ فِي الظِّلِّ، وَيَأْكُلُ مِنَ الْبُرِّ، وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَصْحَابِ الصُّفَّةِ {**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ**}[1]، وَذَلِكَ [لـ]أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ أَنَّ لَنَا، فَتَمَنَّوُا الدُّنْيَا".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[2]"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

أبو كُرَيْبٍ (مُحَمَّد بن العلاء الهمداني، الكوفي) فَمَنْ فوقه كلهم من رجال الشيخين - كما قال الذهبي - لكن الأعمش معروف بالتدليس، وروايته في هذا الأثر بالعنعنة، وهي لا تفيد السماع تحقيقا، وقد تكلم الأئمة النقّاد أيضا في سماعه من مجاهد، فقال الدارقطني: "وقيل: إن الأعمش لم يسمع من مجاهد"[4]، وفي هذا الإطلاق نظر!

قال أبو حاتم الرازي: "إنّ الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مُدلَّس"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني: "قال يعقوب بن شيبة في (مسنده) ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحوٌ من

---

(1) الشورى، من الآية: 27.

(2) هكذا العبارة في الأصل، وفي طبعة دار المنهاج القويم (4/ 529، رقم الأثر: 3703): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه"، وهو ما يتفق مع ما نقله عنه ابن حجر العسقلاني، كما سيأتي في التخريج.

(3) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 483، رقم الأثر: 3663)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (12/ 535، رقم الأثر: 9848)، والزيادة بين المعكوفتين له.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 495- 496)، واقتصر في عزوه على الحاكم، وقال: "وقال: صحيح على شرطها".

(4) العلل (8/ 234).

(5) العلل، ابن أبي حاتم (5/ 471).

عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عَيّاش عنه: حدثنيه ليثٌ عن مجاهد"[1].

قال الباحث: ويؤخذ من هذا أن الأعمش قد يدلس عن الضعفاء، أمثال أبي يحيى القتّات، ولَيثِ بنِ أبي سُلَيْم في روايته عن مجاهد!

وقال الترمذي: "قلت لمحمد (يعني: ابن إسماعيل البخاري): يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث، قال: ريحٌ، ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرةً نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد"[2].

وقال الذهبي: "وهو يُدلّس، وربما دَلّس عن ضعيف، ولا يُدرَى به، فمتى قال: "حدثنا"، فلا كلام، ومتى قال: "عن"، تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[3].

ويضاف إلى ما ذكره الذهبي في قبول عنعنته، رواية شعبة عنه، كما قال البيهقي: "وَرُوِّينَا عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَفَيْتُكُمْ تَدْلِيسَ ثَلَاثَةٍ: الْأَعْمَشَ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَقَتَادَةَ"[4].

قال ابن حجر العسقلاني: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة: أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع، ولو كانت معنعنة، ونظيره: ثنا الليث عن أبي الزبير عن جابر، فإنه لم يسمع منه إلا مسموعه من جابر، قال سعيد بن أبي مريم: ثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير، فدفع لي كتابين، فسألته أسمِعْتَ هذا كله عن جابر؟ قال: لا، فيه ما سمعت، وفيه ما لم أسمع، قال: فأعلِمْ لي على ما سمعت منه، فأعلَمَ لي هذا الذي عندي"[5].

قال الباحث: وقد تتبعت روايته عن مجاهد في (الصحيحين)، فوجدتها - على قلتها - عند البخاري، إمّا من رواية شعبة عنه، وإما مما صرّح فيه بالتحديث عنه، وأما مسلم، فروى له عن مجاهد حديثين، وكلاهما بالعنعنة: أحدهما من رواية شعبة، والآخر مشفوع ببعض الشواهد والمتابعات التي تدل على سماعه منه!

♦ وإبراهيم بن أبي طالب هو إبراهيم بن محمد بن نوح، أبو إسحاق النيسابوري، أحد أركان الحديث، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[6]، وغيْرِهِ، ووصفه فيه بقوله: "الإمام، الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور،

---

[1] تهذيب التهذيب (4/ 196).

[2] العلل الكبير (ص 388).

[3] ميزان الاعتدال (2/ 224).

[4] معرفة السنن والآثار (1/ 151- 152).

[5] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين (ص59).

[6] (13/ 547- 552).

وإمام المحدثين في زمانه"، وأثنى عليه جمعٌ كبير من أئمة الحديث، منهم أبو عبد الله الحاكم، كما نقله الذهبيّ، وغيرُه عنهم[1].

♦ وشيخ الحاكم هو عبد الله بن أحمد بن سعد، أبو محمد النيسابوري، يُنسَبُ إلى جده، ويعرف بـ(ابن سعد)، أحد الحفاظ الثقات الأثبات، ترجمه الذهبي أيضا في (سير أعلام النبلاء)[2]، و(تاريخ الإسلام)[3]، و(تذكرة الحفاظ)[4]، وقال الحاكم: "وهو عندي حجة ثبت"[5].

وللأثر شاهد مرسل، أخرجه ابن المبارك في (الزّهد) -كما في (الإصابة في تمييز الصحابة)[6] لابن حجر العسقلاني - عن حَيَوَةَ بنِ شريح عن أبي هانئ: سمعت عمرو بن حريث وغيره يقولان: إنما نزلت هذه الآية في أهل الصّفة: {**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ**}، وذلك أنهم قالوا: لو أنّ لنا الدنيا، فتمنّوا الدنيا، فنزلت.

ومن طريق حَيَوَة أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7] غير أنه لم يذكر مع عمرو بن حُريث غيرَه، ولعله سقط من الطابع.

وتابع حيوة بن شريح عبد الله بنُ وهب، أخرجه ابن جرير أيضا في (التفسير= جامع البيان)[8]، فقال: [حدثنا] يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال أبو هانئ به.

وعمرو بن حُرَيث ليس ابن عمرو المخزومي، القرشي، الكوفي، الصحابي، وإنما هو غيره، جزم بذلك جماعة من الأئمة، وهذا مختلف في صحبته، وجزم ابن معين، والبخاري، وغيرهما بأنه تابعي[9]، ولم يُذكر بجرح ولا تعديل.

وأبو هانئ هو حُميد بن هانئ الخولاني، المصري، أحد التابعين، أخرج له مسلم في (الصحيح)، والبخاري في (الأدب المفرد)[10]، ووثقه الذهبي في (الكاشف)[11].

---

[1] ينظر: غنية الملتمس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (ص 116- 117)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي (13/ 72- 73)، بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم (6/ 2716)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (3/ 400).

[2] (16/ 5- 6).

[3] (7/ 878).

[4] (3/ 81- 82).

[5] تاريخ دمشق، ابن عساكر (56/ 234).

[6] (4/ 511).

[7] (21/ 536).

[8] (21/ 536- 537).

[9] ينظر: تاريخ ابن معين، الدوري (4/ 418، 447)، التاريخ الكبير، البخاري (6/ 321- 322)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 243)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/ 17)، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (4/ 510- 511).

[10] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 45).

[11] (1/ 335).

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "لا بأس به، من الخامسة، وهو أكبر شيخ لابن وهب".

الحكم على الأثر:

حسن لغيره دون قوله في أهل الكوفة.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

هذا الأثر في حكم المرفوع؛ لكونه اشتمل على بيان سبب نزول الآية، وأنها نزلت في أقوام من الصحابة فقراء، تمنوا أن يوسع الله عليهم في الرزق، فبين الله في الآية الحكمة من تضييقه على عباده، وهي أن التوسعة عليهم جميعا يؤدي إلى طغيان بعضهم على بعض، والله خبير بأحوال عباده، بصير بأفعالهم، يعلم منهم ما يصلحون أو يفسدون عليه، فمن الناس من لا يَصلُحُ مع الغنى، ومنهم من لا يَصلُح مع الفقر، فمقتضى لطف الله بهم أن يعطيهم من الرزق القدر الذي يصلحون به.

قال ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2]: حدثنا بِشْرٌ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة {**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ**} الآية، قال: "كان يقال: خير الرزق ما لا يُطغيك ولا يُلهيك".

قال الباحث: وإسناده حسن، بِشْرٌ هو ابن معاذ العَقَدي، البصري، وهو صدوق، كما في (تقريب التهذيب)[3] لابن حجر العسقلاني، وباقي رجاله ثقات، رجال الشيخين، يزيد هو ابن زُرَيْع، وسعيد هو ابن أبي عَروبة، وهو من أثبت الناس في قتادة، وهذا الإسناد كثير الدوران جدا عند ابن جرير.

وقال الطاهر بن عاشور:

"[هذه الآية] عطف على جملة {**وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ**}[4] أو على المجموع من جملة {**وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا**}[5]، ومن جملة {**وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ**}، وموقع معناها موقع الاستدراك والاحتراس؛ فإنها تشير إلى جواب عن سؤال مقدر في نفس السامع إذا سمع أن الله يستجيب للذين آمنوا وأنه يزيدهم من فضله - أن يتساءل في نفسه: أنَّ مما يسألُ المؤمنون سعةَ الرزق والبسطة فيه، فقد كان المؤمنون أيام صدر الإسلام في حاجة وضيق رزق؛ إذ منعهم المشركون أرزاقهم، وقاطعوا معاملتهم، فيجاب بأن الله لو بسط الرزق للناس كلهم لكان بسطه مفسدا لهم؛ لأن الذي يستغني يتطرقه نسيان الالتجاء إلى الله، ويحمله على الاعتداء على الناس، فكان من خير المؤمنين الآجلِ لهم - أن لا يبسط لهم في الرزق، وكان ذلك منوطا بحكمة أرادها الله من تدبير هذا العالم، تَطَّرِدُ في الناس مؤمنهم

---

[1] (182).

[2] (21/ 536).

[3] (ص 124).

[4] الشورى، من الآية: 26.

[5] الشورى، من الآية: 26.

وكافرهم ... وقد وردت هذه الآية موردا كليا؛ لأن قوله: {**لِعِبَادِهِ**} يعم جميع العباد، ومن هذه الكلية تحصل فائدة المسئول عليه الجزئي الخاص بالمؤمنين مع إفادة الحكمة العامة من هذا النظام التكويني، فكانت هذه الجملة بهذا الاعتبار بمنزلة التذييل لما فيها من العموم، أي: أن الله أسس نظام هذا العالم على قوانين عامة، وليس من حكمته أن يخص أولياءه وحزبه بنظام تكويني دنيوي، ولكنه خصهم بمعاني القرب والرضا والفوز في الحياة الأبدية، وربما خصهم بما أراد تخصيصهم به، مما يرجع إلى إقامة الحق"[1].

[1] التحرير والتنوير (25/ 92- 93).

الأثر الثاني:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْقَبَّانِيُّ، ثنا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "إِنَّكَ لَتَرَى الرَّجُلَ يَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ، وَقَدْ وَقَعَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى"، ثُمَّ قَرَأَ: {**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ۚ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**}[1]، "يَعْنِي: لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ يُفْرَقُ أَمْرُ الدُّنْيَا إِلَى مِثْلِهَا مِنْ قَابِلٍ".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"صحيح على شرط مسلم".

تعليق الباحث:

سعيد بن يحيى الْأُمَوِيُّ فمن فوقه كلهم من رجال الشيخين ما عدا عثمان بن حكيم، فهو من رجال مسلم وحده، وقد استشهد به البخاري[3]؛ ولذلك صححه الذهبي على شرط مسلم استدراكا على الحاكم.

وقد خالف يحيى بنَ سعيد الأموي عبدُ الواحد بن زياد، وزهيرُ بن معاوية، وكلاهما ثقة، أخرج لهما الشيخان وباقي الجماعة - فلم يذكرا في روايتهما تعيينَ هذه الليلة بليلة القدر، كما سبق في تخريج الأثر، وإن كان الظاهر من السياق القرآني أن الضمير في قوله: {**فِيهَا**} عائد عليها؛ ويحيى بن سعيد ليس برتبة هذين الجبلين، وإن كان من رجال الشيخين، بل فيه كلام يسير؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ، يُغْرب"،

---

[1] الدخان، الآيات: 2 - 4.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 487، رقم الأثر: 3678)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (5/ 254، رقم الأثر: 3388)، و(فضائل الأوقات) (ص 215، رقم الأثر: 82).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 154، رقم الأثر: 7512)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (22/ 10) من طريق عبد الواحد بن زياد، وضياءُ الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (10/ 236، رقم الأثر: 248) من طريق زُهَيْر بن معاوية، كلاهما - عبد الواحد، وزهيرٌ - عن عثمان بن حكيم به دون تحديد هذه الليلة بليلة القدر أو غيرها، وقال عبد الواحد في سياق روايته بعد تلاوة الآية: "قال: ثم قال: يفرق فيها أمر الدنيا من السنة إلى السنة".

[3] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (19/ 355- 358).

[4] (ص 590)، وينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 403)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 137- 140)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 187)، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جماعة من المؤلفين (4/ 113- 114).

ففي نفس الباحث شيء من تفرده عن عثمان بهذه الزيادة، وإن لم تكن منافية للمعنى، بل متسقة معه.

♦ والحسين القَبّاني، أحدُ أركانِ الحديث وحفاظِ الدنيا، وكان ملازما للبخاري بنيسابور، مختلف في رواية البخاري عنه في (الصحيح)، وصحح ذلك الذهبي[1].

♦ وابن هانئ شيخ الحاكم أحد الثقات الأثبات المكثرين، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الحديث.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح على شرط مسلم.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على أن الليلة المباركة التي يجري فيها التقدير السنوي هي ليلةُ القدر التي أنزل الله فيها القرآن، وقد روى ان جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] هذا المعنى عن الحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم من التابعين.

وجاء عن عكرمة أنها ليلة النصف من شعبان، أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3]، فقال: حدثنا الفضل بن الصباح، والحسن بن عرفة، قالا: ثنا الحسن بن إسماعيل البجلي عن محمد بن سوقة عن عكرمة في قول الله، تبارك وتعالى: {**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**}، قال: "في ليلة النصف من شعبان، يُبْرَمُ فيه أمر السنة، وتُنسخ الأحياء من الأموات، ويُكتب الحاج فلا يزاد فيهم أحد، ولا ينقص منهم أحد".

هكذا ساقه ابن جرير، فقال في إسناده: "الحسن بن إسماعيل البجلي"، وهو تحريف، ليس في الرواة من هو بهذا الاسم، وصوابه: "النضر بن إسماعيل البجلي"، كما رواه ابن الشجري في (ترتيب الأمالي الخميسية)[4] من طريقين عن النَّضْرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَجَلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ به، نحوُهُ غير أنه ساقه من الطريق الأولى عن عكرمة عن ابن عباس، فجعله من قول ابن عباس، وهي من طريق الحسن بن عرفة نفسه الذي رواه عنه ابن جرير مقرونا!!

والأصح أنه موقوف على عكرمة، وأما ذِكْرُ ابن عبّاس فهو من أوهام النضر واضطرابه في روايته؛ فإنه كان سيء الحفظ، كما قال ابن حبان: "كان ممن فَحُشَ خطؤه، وكثر وهمه؛ فاستحق الترك من أجله"[5]، يريد: ترك

---

(1) ينظر: (ص 264، حاشية: 3) من هذا البحث.

(2) (22/ 8- 10).

(3) (22/ 10).

(4) (2/ 139، رقم الأثر: 1878، 2/ 143، رقم الأثر: 1890).

(5) المجروحين (3/ 51).

الاحتجاج به.

وقال الذهبي في (الكاشف)[1]، ثم ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "ليس بالقوي"، وذكر له الذهبي هذا الأثر عن ابن عباس في ترجمته من (ميزان الاعتدال)[3]!

وقد جاء عن عكرمة ما يوافق قول جمهور التابعين، كما أخرجه الفاكهي في (أخبار مكة)[4]، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ بَكْرُ بْنُ خَلَفٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: "يُؤْذَنُ لِحُجَّاجِ بَيْتِ اللهِ - تَعَالَى - **فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**، فَيُكْتَبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ"، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأُرَاهُ قَالَ: "وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، وَلَا يُغَادِرُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَحَدٌ مِمَّنْ كُتِبَ"، ثُمَّ قَرَأَ: {**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**}، وَزَادَ حُسَيْنٌ فِي حَدِيثِهِ: "وَلَا يُزَادُ فِيهَا، وَلَا يُنْقَصُ".

وهذا إسناد صحيح بالمتابعة.

قال الباحث: والقول الأول هو قول ابن جرير وعامّةِ المفسرين من المتقدمين والمتأخرين[5].

---

(1) (2/ 320).

(2) (ص 561).

(3) (4/ 255).

(4) (1/ 199، رقم الأثر: 851).

(5) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (4/ 87).

الأثر الثالث:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الرُّهَاوِيُّ، حَدَّثَنِي جَدِّي سِنَانُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ حِينَ تَوَجَّهَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ سَهْمٍ التَّمِيمِيُّ[1] أَمَامَهُ يَقُولُ:

يَا فَرَسِي سِيرِي، وَأُمِّي الشَّامَا ... وَاقْطَعِي الْأَحْقَافَ وَالْأَعْلَامَا
وَقَاتِلِي مَنْ خَالَفَ الْإِمَامَا ... إِنِّي لَأَرْجُو إِنْ لَقِينَا الْعَامَا
جَمْعَ بَنِي أُمَيَّةَ الطِّغَامَا ... أَنْ نَقْتُلَ الْقَاضِيَ وَالْهُمَامَا
وَأَنْ نُزِيلَ مِنْ رِجَالٍ هَامَا

قَالَ: فَلَمَّا وَصَلْنَا إِلَى الْمَدَائِنِ، قَالَ جَرِيرٌ:

عَفَتِ الرِّيَاحُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِهِمْ ... فَكَأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مِيعَادِ

قَالَ: فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: "كَيْفَ قُلْتَ يَا أَخَا بَنِي تَمِيمٍ؟"، قَالَ: فَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَيْتَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "أَلَا قُلْتَ: **{كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ۝ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ}**[2]"، ثُمَّ قَالَ: "أَيْ أَخِي، هَؤُلَاءِ كَانُوا وَارِثِينَ، فَأَصْبَحُوا مَوْرُوثِينَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ كَفَرُوا النِّعَمَ؛ فَحَلَّتْ بِهِمُ النِّقَمُ"، ثُمَّ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَكُفْرَ النِّعَمِ؛ فَتَحِلَّ بِكُمُ النِّقَمُ"، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ: جَدُّكَ سِنَانٌ كَانَ كَبِيرَ السِّنِّ، أَدْرَكَ عَلِيًّا؟ قَالَ: نَعَمْ، شَهِدَ مَعَهُ الْمَشَاهِدَ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[3].

---

[1] في الأصل: " التَّيْمِيُّ" وهو تصحيف، والتصحيح من (تاريخ بغداد) و(إتحاف المهرة)، كما سيأتي في التخريج، وهكذا جاءت على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 538، رقم الأثر: 3720).

[2] الدخان، الآيات: 25- 28.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 488، رقم الأثر: 3680)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (11/ 412، رقم الأثر: 14319).

ومن طريق أبي حاتم أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (9/ 212)، ومن طريقه أبو الحجاج المِزّي في (تهذيب الكمال) (12/ 158- 159)، وقال الخطيب في آخره: "إِيَّاكُمْ وَكُفْرَ النِّعَمِ - قَالَهَا ثَلاثًا -؛ فَتَحِلَّ بِكُمُ النِّقَمُ"، وزاد أيضا: "فَنَزَلَ، وَقَالَ: هَيِّئُوا إِلَيَّ مَاءً أَصُبُّ عَلَيَّ، قَالَ: فَهَيَّئُوا لَهُ مَاءً، فَدَخَلَ فَإِذَا صُوَرٌ فِي الْحَائِطِ، قَالَ: كَأَنَّ هَذِهِ كَانَتْ كَنِيسَةً؟ قَالُوا: نَعَمْ! كَانَ يُشْرَكُ فِيهَا اللَّهُ كَثِيرًا؟ قَالَ: وَكَانَ يُذْكَرُ اللَّهُ فِيهَا كَثِيرًا، قَالَ: فَأَبَى أَنْ يَغْتَسِلَ، فَحَوَّلُوا لَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، فَاغْتَسَلَ".

وقال الخطيب أيضا: "قال أبو حاتم: قلت لمحمد بن يزيد: كان جدك كبيرَ السن أدرك عليا، ما كانت كنيته، وكم أتت عليه من سنة؟ قال: كان جدي يكنى أبا حكيم، أتت عليه ست وعشرون ومائةُ سنةٍ يوم مات، وأَخْبَرَنِي أنه غزا ثمانين غزاة".

وأخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (1/ 143) - ومن طريقه ابن الجوزي في (المنتظم في تاريخ الأمم والملوك) (4/ 210- 211) - من وجه آخر، فقال: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله الْمُعَدَّلُ، قال أنبأنا الْحُسَيْنُ بْنُ صَفْوَانَ الْبَرْذَعِيُّ، قال: نبأنا [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا] أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ به، نحوه دون الأبيات الأولى، وزاد في البيت الثاني:

وَإِذَا النَّعِيمُ وَكُلُّ مَا يُلْهَى بِهِ ... يَوْمًا يَصِيرُ إِلَى بِلًى وَنَفَادِ =

تعليق الذهبي:

"ما أبعده من الصحة! [محمّدٌ ضعّفه الجمهور، وجدّه زعم أنه صحب عَلِيّاً، وبقي إلى أيام المنصور][1]".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الأثر بعلتين:

الأولى: محمد بن يزيد بن سنان، وحكى تضعيفه عن الجمهور، وفيهم أبو حاتم الرازي، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني[2].

قال أبو حاتم: "ليس بالمتين، هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلا صالحا، لم يكن من أحلاس الحديث، صدوقٌ، وكان يرجع إلى ستر وصلاح، وكان النُّفَيْلي يرضاه"[3].

وقال الحاكم: "ثقة مأمون"[4]، ووثقه أيضا مسلمة بن القاسم الأندلسي، القرطبي[5]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[6].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "ليس بالقوي".

الثانية: سنانٌ جد محمد، وهو ابن يزيد، أبو حكيم الرهاوي، فقد أشار الذهبي إلى ضعفه بقوله: "زعم أنه صحب عَلِيّاً"، وسنان هذا لم يرو عنه إلا حفيده في هذا الأثر[8]، ولذلك قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[9]: "مجهول".

♦ وشيخ الحاكم هو أبو عبد الله الطوسي، الأديب، وهو أحد الحفاظ الثقات الأثبات[10]، أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، ونصف مروياته - تقريبا - فيه عن أبي حاتم الرزي، كما في هذا الأثر.

= والزيادة في الإسناد بين المعكوفتين ساقطة عند الخطيب في الطبعة التي أعتمد عليها، وهي ثابتة أيضا في طبعة بشار عواد معروف (1/ 456-457)، كما ساقه ابن الجوزي.

[1] هذه الزيادة ليست في الأصل، وهي ثابتة في طبعة دار المنهاج القويم (4/ 539).

[2] ينظر: سنن الدارقطني (كتاب الطهارة - بابُ أَحاديث الْفَهْقَهَةِ في الصلاة وعِلَلِهَا، 1/ 315، تحت الحديث: 647)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 462).

[3] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 128).

[4] سؤالات السجزي للحاكم، أبو عبد الله الحاكم (ص 211).

[5] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 462).

[6] (9/ 74).

[7] (ص 513).

[8] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (12/ 158- 160)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 236).

[9] (ص 257).

[10] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (15/ 358- 359)، تاريخ الإسلام، الذهبي (7/ 736).

قال الباحث: وأحسن من هذه الطريق التي رواها الحاكم والخطيب، الطريق الأخرى التي رواها الخطيب أيضا، كما سبق في تخريج الأثر، وإسنادها إلى أبي بكر بن عَيَّاش جيّد، وفيه انقطاع بينه وبين عليٍّ، فإنه لم يدركه، ولا أدرك أحدا من الصحابة، بل ولا عاصر أحدا منهم، فهو من الطبقة السابعة في ترتيب ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)، وهي طبقة أتباع التابعين، كمالك، والثوري[1]، والأغلب أن تكون روايته عن عليٍّ معضلة؛ فقد وُلد سنة خمس أو ست وتسعين أو بعد ذلك بقليل[2]، وقد تتبعت أحاديثه عن علي في (مسند أحمد) و(السنن الأربع)، فوجدتها كلها بواسطة رجلين، وربما ثلاثة، وله أيضا في (صحيح البخاري) أثر في قصة مسير طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة يرويه بواسطة رجلين، ولا يصلح أن يكون أحد الطريقين شاهدا للآخر؛ لما في الأول من الجهالة العينية!

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على صورة عينية - فيها عِبْرَةٌ - لحال مَنْ سبق من الأمم المتنعمة والمتمكنة في الأرض، التي تنكبت سبيل الهدى، واستكبرت عن اتباعه، فأورث الله - تعالى - غيرَهم من المؤمنين، الذين حملوا راية الدعوة والجهاد - أرضهم وأموالهم وديارهم وحضارتهم، كما قال الله - تعالى - في هذه الآيات عن فرعون وقومه، وكانت المدائن مركز الدولة الفارسية الساسانية، ومقامَ ملوكها العظام إلى أن فتحها سعد بن أبي وقاص في عهد عمر بن الخطاب، وهي مجموعة من المدن المتقاربة، كانت على نهر دجلة، قريبة من بغداد، وقد تحول الناس عنها بعد ذلك إلى الكوفة والبصرة[3]؛ ولذلك صارت خرابا لَمّا مر بها علي بن أبي طالب، وآثارها باقية إلى اليوم!

---

[1] ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 624).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (33/ 135).

[3] ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (5/ 74- 75).

الأثر الرابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ الْمَكِّيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْأَعْرَجِ عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَسْأَلُهُ مِمَّا خُلِقَ الْخَلْقُ؟ قَالَ: "مِنَ الْمَاءِ، وَالنُّورِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالرِّيحِ، وَالتُّرَابِ"، قَالَ الرَّجُلُ: فَمِمَّ خُلِقَ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: "لَا أَدْرِي"، ثُمَّ أَتَى الرَّجُلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: فَأَتَى الرَّجُلُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مِمَّ خُلِقَ الْخَلْقُ؟ قَالَ: "مِنَ الْمَاءِ، وَالنُّورِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالرِّيحِ، وَالتُّرَابِ"، قَالَ الرَّجُلُ: فَمِمَّ خُلِقَ هَؤُلَاءِ؟ فَتَلَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: {**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ**}[1]، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا كَانَ لَنَا بِهَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"[عمر هذا فتّشت عنه، فلم أعرفه، و][3] الخبر منكر".

تعليق الباحث:

عمر لم يعرفه الذهبي هنا، وقد أورده شيخه المزي في (تهذيب الكمال)[4]، وأورده هو أيضا في (ميزان الاعتدال)[5] مستدركا على الأزدي إيراده له في الضعفاء! وحَكَم الذهبي على الأثر بالنكارة، ومراده نكارة متنه، فأما رجاله، فكلهم ثقات إلا حميدَ بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي، القارئ، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأحمد في

---

(1) الجاثية، من الآية: 13.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 490، رقم الأثر: 3687)، وعنه البيهقي في (الأسماء والصفات) (2/ 265- 266 رقم الأثر: 829)، و(الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث) (ص 92- 93).

وهو عند عبد الرزاق في (التفسير) (3/ 192، رقم الأثر: 2835).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 299، رقم الأثر: 7854)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (التفسير= تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (7/ 266) - من وجه آخر، فقال: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَف الْعَسْقَلَانِيُّ، حَدَّثَنَا الفِرْيابي عَنْ سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ المِنْهال بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي أَرَاكَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، فذكره بنحوه، ولم يذكر الماء!

وقال ابن كثير عقبه: "هذا أثر غريب، وفيه نكارة".

(3) الزيادة ما بين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 913، رقم الأثر: 366)، وهكذا جاءت في طبعة دار المنهاج القويم ((4/ 543، رقم الأثر: 3727).

(4) (21/ 288- 290).

(5) (3/ 185).

رواية، وجماعة آخرون، منهم البخاري، وقد أخرج له هو ومسلم في (صحيحيها)[1].

وقال أحمد في رواية أخرى: "ليس هو بقوي في الحديث"[2].

وقال أبو داود: "قلت لِأَحْمَد: حميد بن قيس أَخُو عمر، هُوَ ثِقَة؟ قَالَ: هُوَ صَالح، وَهُوَ حميدٌ الْأَعْرَج، قارئ أهل مَكَّة"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: " ليس به بأس"[4]، وكذلك قال النسائي[5].

وقال ابن عدي: "وهو عندي لا بأس بحديثه، وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه، وقد روى عنه مالك، وناهيك به صدقا إذا روى عنه مثل مالك؛ فإن أحمد ويحيى قالا: لا نبالي ألا نسأل عمن روى عنه مالك"[6].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "ليس به بأس".

ووجه النكارة عند الذهبي في تقدير الباحث غرابته، ومعناه ظاهر، وهو كما ذكر البيهقي عقبه في الموضعين: أن جميع المخلوقات بعد اكتمال أنواعها ترجع إلى هذه الأصول الخمسة: الماء، والنور، والظلمة، والرياح، والتراب، وأما هذه الخمسة، فقد أشار ابن عباس إلى أن الله أوجدها ابتداء عن غير أصل، بينما توقف فيها عبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير.

وقد يكون مراده بالنكارة ما فيه من المخالفة لبعض النصوص، فقد جاء ذكر بعض هذه الأصول عن النبي ﷺ لبعض الأنواع التي خلقت منها، كما أخرجه مسلم في (الصحيح)[8] عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "**خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ**"، وفي هذا الحديث زيادة على ما جاء من تلك الأصول الخمسة، وهي النار التي هي أصل الجانّ!

وقد يكون مراد الذهبي بالنكارة ما جاء في آخره من قول الرجل: "مَا كَانَ لَنَا بِهَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ"!!

قال الباحث: ويُشْبه أن يكون هذا المعنى الذي اتفق عليه الثلاثة: عبد الله بن عمرو وابن الزبير وابن عباس

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 227- 228)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 41).

(2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/ 398 - رواية ابنه عبد الله)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (3/ 71).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل (ص 229).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 228).

(5) تهذيب الكمال، المزي (7/ 387).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 73).

(7) (ص 182).

(8) (كتاب الزهد والرقائق - بَابٌ في أَحَادِيثَ متفرقة، 4/ 2294، رقم الحديث: 2996).

مأخوذا عن علماء أهل الكتاب، فعبد الله بن عمرو وابن عباس كلاهما معروف بالأخذ عنهم!!

الحكم على الأثر:

إسناده حسن، وفي متنه غرابة ونكارة.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل هذا الأثر على أن المراد بقوله تعالى: {**مِنْهُ**}: من خلقه وإبداعه، وقد جاءت الآية في سياق الامتنان[1]؛ ولذلك قال ابن جرير الطبري: "جميع ما ذكرت لكم - أيها الناس - من هذه النعم، نعمٌ عليكم من الله، أنعم بها عليكم، وفضلٌ منه تفضّل به عليكم، فإياه فاحمدوا لا غيره؛ لأنه لم يشركه في إنعام هذه النعم عليكم شريك، بل تفرّد بإنعامها عليكم، وجميعها منه ومن نعمه، فلا تجعلوا له في شكركم له شريكا، بل أفردوه بالشكر والعبادة، وأخلصوا له الألوهية، فإنه لا إله لكم سواه"[2].

قال الباحث: ولم يذكر ابن جرير غير هذا المعنى فيها، ومثله ابن عطية، وابن الجوزي، واستشهدا عليه ببعض القراءات الشاذة التي حكياها في الآية، وهي ثلاثة:

الأولى: {**جَمِيعاً مِنَّةً**} بكسر الميم، وفتح النون المشددة، والتاء منصوبةً منوَّنةً.

الثانية: {**جَمِيعاً مِنَّةٌ**} مثل التي قبلها غير أن التاء مرفوعة، وهذه تفرد بها ابن عطية.

الثالثة: {**جَمِيعاً مَنُّه**} بفتح الميم، ورفعِ النون المشددة، والهاء[3].

وجمع الزمخشري ثم القرطبي بين المعنيين في تفسير الآية، وإن كانت في الثاني أظهر[4]، وهذه عبارة القرطبي: "ذَكَر [الله] كمال قدرته وتمام نعمته على عباده، وبين أنه خلق ما خلق لمنافعهم: {**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ**}، يعني: أن ذلك فعلُه وخلْقُه، وإحسان منه وإنعام".

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (25/ 337- 338).

(2) جامع البيان في تأويل القرآن (22/ 65)، وينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص 676).

(3) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (5/ 82)، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (4/ 96).

(4) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 288)، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (16/ 160).

الأثر الخامس:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى فِي يَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ دِرْهَمًا، فَقَالَ: "مَا هَذَا الدِّرْهَمُ؟"، فَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ لِأَهْلِي بِدِرْهَمٍ لَحْمًا قَرِموا إِلَيْهِ[1]، فَقَالَ عُمَرُ: "أَكُلُّ مَا اشْتَهَيْتُمُ اشْتَرَيْتُمُوهَا[2]، مَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ لِابْنِ عَمِّهِ وَجَارِهِ؟! أَيْنَ تَذْهَبَ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا**}[3]؟!"[4].

تعليق الذهبي:

"القاسم واه".

تعليق الباحث:

هذا الأثر أورده الحاكم في الشواهد وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بأن القاسم واه، أي: شديد الضعف، لا يصلح مثله في الشواهد والمتابعات، فقد قال في (الكاشف)[5]: "تركوه"، وقال في (المغني في الضعفاء)[6]: "قال أحمد: كذابٌ، يضع الحديث"، وجمع ابن حجر العسقلاني بين العبارتين في (تقريب التهذيب)[7] ، فقال: "متروك،

---

[1] أي: اشتهوا إليه، قال الجوهري في (تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح) (5/ 2009، مادة: قرم): " والقَرَمُ بالتحريك: شدَّة شهوة اللحم، وقد قَرِمْتُ إلى اللحم بالكسر، إذا اشتَهَيتَه".

[2] هكذا في الأصل بالتأنيث، في طبعة دار الكتب العلمية وغيرها، وذكره المنذري في (الترغيب والترهيب) (4/ 103، رقم الأثر: 4992)، وفيه: "أكل مَا اشتهيتم اشتريتم؟!"، وذكره ابن الملقن في (البدر المنير) (9/ 477)، وفيه: " أكل ما اشتهيتم اشتريتموه؟!"!

وينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (7/ 445- 446).

[3] الأحقاف، من الآية: 20.

[4] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 494، رقم الأثر: 3698)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (12/ 267، رقم الأثر: 15553)، ولم يعزه لغير الحاكم.

وأخرجه مالك في (الموطإ) (كتب صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ - باب ما جاء في أكل اللحم، 2/ 936، رقم الأثر: مغفل) من وجه آخر، وفيه اختلاف وبعض اختصار، فرواه عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَعَهُ جِمَالُ لَحْمٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا؟!"، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَرِمْنَا إِلَى اللَّحْمِ، فَاشْتَرَيْتُ بِدِرْهَمٍ لَحْمًا، فَقَالَ عُمَرُ: "أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ عَنْ جَارِهِ أَوِ ابْنِ عَمِّهِ؟! أَيْنَ تَذْهَبُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا**}".

وأخرجه سُنيد بن داود المِصّيصي في (التفسير)، كما في (الاستذكار) لابن عبد البر (8/ 390)، فقال: حدثني معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه، قال: أبصر عمر بن الخطاب جابر بن عبد الله، فذكره بنحو رواية مالك.

[5] (2/ 128).

[6] (2/ 519).

[7] (ص 450).

رماه أحمد بالكذب".

♦ وعبد الله بن الجَرَّاحِ، هو ابن سعيد التميمي، أبو محمد القُهُستاني، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، يخطئ".

♦ وإبراهيم بن أبي طالب هو إبراهيم بن محمد بن نوح، أبو إسحاق النيسابوري، أحد أركان الحديث، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2]، وغيْرِهِ، ووصفه فيه بقوله: "الإمام، الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه"، وأثنى عليه جمعٌ كبير من أئمة الحديث، منهم أبو عبد الله الحاكم، كما نقله الذهبيّ، وغيرُه عنهم[3].

♦ وباقي رجاله ثقات، عبد الله بن دينار هو العدوي مولى ابن عمر، وشيخ الحاكم هو أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي، النيسابوري، المعروف بـ(حُسَيْنَكْ)، ويقال له أيضا: ابن مُنينة، وهو أحد الأئمة الحفاظ الأجلاء، وقد سبق له غير هذا الحديث[4].

قال الباحث: وأحسن من هذا الأثر ما رواه مالك عن يحيى بن سعيد، وهو الأنصاري، وما رواه سُنيد عن سليمان التيمي في هذه القصة، كما سبق في تخريج الأثر، وفيهما انقطاع، يحيى بن سعيد، وسليمان التيمي لم يدركا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

وهذا الأثر أورده الحاكم شاهدا لأثر آخر عن سعد بن أبي وقاص في الاستشهاد بالآية، ليس على شرط هذا البحث، وهو ما أخرجه في (المستدرك)[5]، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى)[6]، فقال: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، سَمِعَ صَفْوَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ، يَقُولُ: اسْتَأْذَنَ سَعْدٌ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ، وَتَحْتَهُ مَرَافِقُ مِنْ حَرِيرٍ، فَأَمَرَ بِهَا فَرُفِعَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ مِطْرَفُ خَزٍّ، فَقَالَ لَهُ: اسْتَأْذَنْتَ عَلَيَّ، وَتَحْتِي مَرَافِقُ مِنْ حَرِيرٍ، فَأَمَرْتُ بِهَا، فَرُفِعَتْ، فَقَالَ لَهُ: "نِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ - يَا ابْنَ عَامِرٍ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا**}، وَاللَّهِ لَأَنْ أَضْطَجِعَ عَلَى جَمْرِ الْغَضَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْطَجِعَ عَلَيْهَا".

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وعلق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"، وهو كما قالا.

---

[1] (ص 298).

[2] (13/ 547- 552).

[3] ينظر: غنية الملتمس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (ص 116- 117)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي (13/ 72- 73)، بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم (6/ 2716)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (3/ 400).

[4] ينظر: (ص 47) من هذا البحث، وتقدم هناك ضبط (حُسَيْنَكْ) و (ابن مُنينة) من كلام تاج الدين السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى).

[5] (2/ 494، رقم الأثر: 3697).

[6] (كتاب صلاة الخوف - بَابُ ما ليس له لُبْسُهُ وافْتِرَاشُهُ، 3/ 379، رقم الأثر: 6070).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[1] عن سفيان به، وزاد في آخره: " قَالَ: فَهَذَا عَلَيْكَ شَطْرُهُ حَرِيرٌ، وَشَطْرُهُ خَزٌّ، قَالَ: إِنَّمَا يَلِي جِلْدِي مِنْهُ الْخَزُّ".

ومن طريق سفيان أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)[2] بنحوه.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على تحذير عمر من الاسترسال في الطيبات، وإن كانت مباحة؛ خشيةَ أن تكون سببا في انحراف صاحبها عن منهج الله، وانشغاله بها عن طاعته، وتقصيرِه عن القيام بما يجب عليه فيها، ومن ذلك مواساة الجار والقريب، واستشهد عمر على ذلك بقوله، تعالى: {**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا**} مع أنه في الكفار يوم القيامة، يُقال لهم ذلك على سبيل التقريع والتوبيخ، والمعنى: طيباتكم التي كُتبت لكم أصبتموها في دنياكم، واسْتَمْتَعْتُمْ بها، واشتغلتم بها عن آخرتكم، فلم يبق لكم منها شيء بعد استيفاء حظكم منها[3].

قال ابن عطية: "وهذه الآية وإن كانت في الكفار، فهي رادعة لأولي النهى من المؤمنين عن الشهوات واستعمال الطيبات"[4].

---

[1] (كتاب اللباس والزينة - مَنْ رَخَّصَ فِي لُبْسِ الْخَزِّ، 5/ 150، رقم الأثر: 24639).

[2] (كتاب الكراهة - باب لبس الحرير، 4/ 248، رقم الأثر: 6686).

[3] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 305)، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (4/ 109).

[4] المحرر الوجيز (5/ 100- 101).

الأثر السادس:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي مُبَشِّرُ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا قَوْلُهُ، تَعَالَى: {**وَتُعَزِّرُوهُ**}[1]؟ قَالَ: "الضَّرْبُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّيْفِ".

"هذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"قال أحمد: مُبَشِّر بن عُبَيْدٍ كان يضع الحديث".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بمبشّر بن عُبَيْدٍ، ونقل فيه اتهام أحمد له بالوضع[3]، وكذلك اتهمه الدارقطني به، فقال في (السنن)[4]: "متروك الحديث، يضع الحديث"، وقال في (الضعفاء والمتروكون)[5]: "يكذب".

وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب"[6].

وقال البخاري: "منكر الحديث"[7].

وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث"[8].

وقال ابن عَدي بعد أن ساق له طائفة كبيرة من منكراته: "ومبشر هذا بيّن الأمر في الضعف ... وعامّة ما يرويه غير محفوظ من حديث الكوفة عن شيوخهم، وشيوخ البصرة، وغيرهم"[9].

---

[1] الفتح، من الآية: 9.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 500، رقم الأثر: 3715)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 605، رقم الأثر: 8573)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل ضعيف جدا".

[3] ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (2/ 369، 380 – رواية ابنه عبد الله)، الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 235).

[4] (5/ 424).

[5] (3/ 132).

[6] المجروحين (3/ 30).

[7] التاريخ الكبير (8/ 11).

[8] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 343).

[9] الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 165).

وقال الذهبي في (الكاشف): "تركوه"[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "متروك، ورماه أحمد بالوضع".

قال الباحث: وفيه علة أخرى، وهي الحجاج بن أرطاة؛ فإنه مدلسٌ مشهور على ضعف فيه، وقد عنعن، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق، كثير الخطأ والتدليس".

♦ وباقي رجاله ثقات، وإسحاق هو ابن راهويه.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد من قوله - تعالى - في نبيه ﷺ: {**وَتُعَزِّرُوهُ**} - نصرته، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4] هذا المعنى عن قتادة، وعكرمة من التابعين.

وروى عن ابن عباس أيضا، وعن الضحاك بن مزاحم من وجهين ضعيفين أن المراد بالتعزير الإجلال.

ورجح ابنُ جرير الأوّلَ في هذا الموضع، وعليه أكثر المفسرين المتقدمين، ومنهم الزمخشري[5]، وجعل ابن جرير الثاني مستلزما له، كما بينه الواحدي بقوله: "والنصرة إذا وجدت فالتعظيم داخل فيها؛ لأن نصرة الأنبياء هي المدافَعَةُ عنهم، والذبُّ عن دينهم، وتعظيمُهم"[6].

واستدل له أبو جعفر النحاس بأن أصل التعزير في اللغة المنعُ، ومنه قولهم: عزّرتُ فلانا، أي: أنزلتَ به ما يمتنع من أجله من المعاودة، كما تقول: نكّلْتُ به، أي، أنزلتَ به ما يُنَكِّلُ به عن العودة[7].

هذا، وقد جاء هذا التفسير مرفوعا إلى النبي ﷺ أخرجه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[8]، وأبو يعلى الخليلي في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)[9]، والخطيب البغدادي في .....

---

(1) (2/ 238).

(2) (ص 519).

(3) (ص 152).

(4) (22/ 207- 208).

(5) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 166، 4/ 334- 335)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (11/ 324).

(6) التفسير البسيط (7/ 299).

(7) ينظر: معاني القرآن، النحاس (2/ 279- 280).

(8) (1/ 187).

(9) (2/ 508، رقم الحديث: 149).

(تاريخ بغداد)[1]، و(الرحلة في طلب الحديث)[2] من طرق عن يحيى بن حَسَّانٍ، قال: : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مهديّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سعيد القطّان، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هذه الآية: {**وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ**}، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا ذَاكَ؟**"، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: "**لتنصروه**".

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا)[3] من طريق عون بن حبان، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مهديّ به.

قال الباحث: وكلاهما - يحيى بن حسّان، وعون بن حبان - لم أجد من ذكرهما، وأخشى أن يكون الثاني قد تصحف عند أبي الشيخ؛ فإن الراوي عنه هو إبراهيم بن سعيد الجوهريّ أحد الحفاظ الثقات، وهو ثالث ثلاثة روَوْا هذا الأثر عن يحي بن حسّان عند الباقين!

---

[1] (6/ 92).

[2] (ص 164).

[3] (ص 96).

الأثر السابع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**مَا زَاغَ الْبَصَرُ**}[1]، قَالَ: "مَا ذَهَبَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا"، {**وَمَا طَغَى**}[2]، قَالَ: "مَا جَاوَزَ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري ومسلم".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الحديث على شرط الشيخين، وقول الحاكم أقرب إلى الصواب، أبو حذيفة هو موسى بن مسعود النهدي، وهو معروفٌ بالثوري، لم يرو له مسلم، وروى عنه البخاري في المتابعات دون الأصول[4]، فليس هو على شرط واحد منهما، وقد تكلم فيه أكثر الأئمة من جهة حفظه لا سيّما في روايته عن الثوري[5]، حتى قال أحمد بن حنبل: "كأنَّ سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي هو يحدث عنه الناس"[6]!

ومن هؤلاء الذين تكلموا فيه أبو عبد الله الحاكم نفسه، فقد نقل عنه ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[7] قوله: "كثير الوهم، سيء الحفظ"!

---

[1] النجم، من الآية: 17.

[2] تتمة الآية السابقة.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 510، رقم الأثر: 3749)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 35، رقم الأثر: 8852).

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير) (22/ 521) من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان، فخالف في إسناده، كما قال: حدثنا ابن بشار، قال: ثنا أبو أحمد الزبيريّ، قال: ثنا سفيان عن منصور عن مسلم البطين عن ابن عباس، في قوله: {**مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى**}، قال: ما زاغ يمينا ولا شمالا، ولا طغى: ولا جاوز ما أُمِر به.

وتابع أبا أحمد الزبيري مهران بن أبي عمر، أخرجه أيضا ابن جرير في (التفسير) (22/ 521)، فقال: حدثنا ابن حُميد، قال: ثنا مهران عن سفيان به، نحوه.

[4] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 329- 330).

[5] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[6] الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 167)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 163).

[7] (10/ 330).

وقال الذهبي في (الكاشف)[1]: "صدوقٌ".

وزاد في (ميزان الاعتدال)[2]: "إن شاء الله، يَهِمُ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوقٌ، سيء الحفظ، وكان يصحّف".

قال الباحث: ومما يدل على سوء حفظه مخالفةُ أبي أحمد الزُّبَيْري له عند ابن جرير الطبري، كما سبق في تخريجه، وهو مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه بْن الزبير الأسدي، الكوفي، أحد الحفاظ الثقات الأثبات، أخرج له الجماعة، فقال في روايته: "مسلم البَطين" بدل "مجاهد"، وابن بشّار الراوي عن الزبيري هو محمد بن بشّار، الملقب بـ(بُنْدَار)، وهو أيضا أحد الثقات الذين روى عنهم الجماعة.

وقد تابع أحمد الزبيري مهران بن أبي عمر، كما سبق في تخريج الحديث، ومِهران حاله كحال أبي حذيفة[4]، وقال الذهبي في (الكاشف)[5]: "فيه لين، ووثقه أبو حاتم".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق، له أوهام، سيء الحفظ".

وأضعف من مهران الراوي عنه، وهو محمد بن حُمَيْد بن حيان الرازي، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "حافظ، ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه".

ومسلم البطين، أحد الثقات، وحديثه أيضا عند الجماعة لكنه لم يدرك ابن عباس، كما قال أبو حاتم الرازي، وقال: "كان يروي عن سعيد بن جبير"[8].

♦ وإسحاق بن الحسن، هو ابن ميمون، أبو يعقوب الحربي، أحد الأئمة الحفاظ الثقات، ترجم له الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[9]، والذهبي في (ميزان الاعتدال)[10]، و(سير أعلام النبلاء)[11]، وغيرهما، وقال في الأول: "ثقةٌ حجة"[12].

---

[1] (2/ 308).

[2] (4/ 221).

[3] (ص 554).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 301- 302)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 196).

[5] (2/ 300).

[6] (ص 549).

[7] (ص 475).

[8] المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 218).

[9] (6/ 378- 399).

[10] (1/ 190)

[11] (13/ 410 - 411).

[12] وينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ص 103)، سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص 98- 99).

♦ وشيخ الحاكم هو الصِّبغي، النَّيْسابُوري، الفقيه، أحد الأعلام الثقات، وقد تقدم له غير هذا الحديث.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بزَيْغ البصر الالتفات به يمينا وشمالا، والعدول به عما أُمِر النبي ﷺ برؤيته وأُذِنَ له فيه من عجائب خلق الله، وأن طغيانه هو مجاوزة الحد فيه، أي: لم يقصّر في الرؤية، ولم يبالغ فيها فيتجاوزه إلى غيرها، وعلى هذا المعنى عامة المفسرين واللغويين.

قال ابن عطية: "وهذا تحقيق للأمر، ونفيٌ لوجود الرَّيْب عنه"[1].

وقال القرطبي: "وهذا وصفُ أدَبٍ للنبي ﷺ في ذلك المقام"[2].

وقال ابن كثير: "وهذه صفة عظيمة في الثبات والطاعة، فإنه ما فعل إلا ما أمر به، ولا سأل فوق ما أعطي"[3].

هذا، وقد أخرج الدارقطني في (رؤية الله)[4] من طريق أبي حذيفة أيضا، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: {**مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى**}، قَالَ: "رَهِبَ فُؤَادُ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّتَيْنِ".

قال الباحث: وهذا على ضعفه يلتقي في المعنى مع ما سبق، ولا ينافيه.

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 200).

[2] الجامع لأحكام القرآن (17/ 98).

[3] تفسير القرآن العظيم (7/ 454).

[4] (ص 353، رقم الأثر: 277).

الأثر الثامن:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ، أَنْبَأَ يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، ثنا الْمِنْهَالُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، {**وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ**}[1]، قَالَ: "النَّجْمُ مَا أَنْجَمَتِ الْأَرْضُ، وَالشَّجَرُ مَا كَانَ عَلَى سَاقٍ".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"مِنْهالُ بن خليفة ضعّفه ابن معين".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بالمِنهال بن خليفة، وحكى فيه تضعيف ابن معين إياه، وهو ضعيف بإجماعهم[3]؛ ولذلك قال الذهبي في (تاريخ الإسلام)[4]: "ضعفوه"، وشذ عنهم البزار، فقال: "ثِقَةٌ"[5]!

وبقي في إسناده علتان أخريان لم يعرّج عليهما الذهبي:

الأولى: حَجَّاجٌ هو ابن أرطاة، وهو مع ضعفه مدلِّسٌ مشهور بالتدليس، وقد روى هذا الأثر عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - بالعنعنة، ولم يصرح فيه بالتحديث، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوقٌ، كثير الخطإ والتدليس".

الثانية: يحيى بن اليَمَان الراوي عن المِنْهال، هو أبو زكريا العِجْليُّ، الكُوْفِيُّ، وهو أحد الحفّاظ المشهورين المكثرين، وقد أخرج له مسلم ورضيه، وعامة الأئمة على رد حديثه؛ لسوء حفظه وكثرة خطئه، وقوّى أمره الذهبي، وحسّن

---

(1) الرحمن، من الآية: 6.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 515، رقم الأثر: 3769)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 435، رقم الأثر: 8152)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ومن طريق يحيى بن اليَمان أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (العظمة) (5/ 1733)، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ الرِّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ يَمَانٍ به.

(3) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 357)، ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 191)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (10/ 282).

(4) (4/ 236).

(5) كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي (1/ 455).

(6) (ص 152).

حديثه غير أنه تغيّر أيضا في آخر حياته بسبب جلطة ألمّت به[1].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال: "ربما أخطأ".

ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]، فقال: "صدوقٌ، عابد، يخطىء كثيرا، وقد تغير".

♦ وباقي رجاله ثقات، وإسحاق هو ابن إبراهيم الحنظلي، المعروف بـ(ابن راهويه).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالنجم في الآية النبات الذي ليس له ساق، كالأعشابِ وغيرِها من النباتات الزاحفة، وقد جاء هذا المعنى عن ابن عباس أيضا من وجه آخر، أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4] مفرّقا من طريق أبي صالح، قال: ثني معاوية عن عليّ عن ابن عباس، نحوه.

وأبو صالح هو عبد الله بن صالح المصري، كاتب الليث، وفيه ضعف على سعة روايته، وله مناكير، وكلام الأئمة فيه كثير، وقد ليّنه الذهبي[5]، ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "صدوقٌ، كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

وهذا الإسناد صحيفة كثيرة الدوران جدا عند ابن جرير في (التفسير)، يروي فيها أبو صالح عن معاوية - وهو ابن صالح الحِمصي - عن عليٍّ - وهو ابن أبي طلحة - عن ابن عباس، وابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، ولم يره[7].

قال ابن حجر العسقلاني: "وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرا على ما

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 199)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (9/ 91- 95)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 356- 357)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 267).

(2) (9/ 255).

(3) (ص 598).

(4) (22/ 11، 12).

(5) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 440- 445)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/ 405- 416).

(6) (ص 308).

(7) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 188)، المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 140)، الثقات، ابن حبان (7/ 211)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (1/ 393- 394).

بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري، وابنِ أبي حاتم، وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح"[1].

وقد روى ابن جرير أيضا هذا المعنى عن سعيد بن جبير، وقتادة، وعبد الرحمن بن إسماعيل السدّي من التابعين، وعن سفيان الثوري من أتباعهم، ورَوى عن مجاهد، والحسن البصري، وعن قتادة أيضا أن المراد بالنجم في الآية نجم السماء، أي: جنس النجوم، واختار القول الأول، فقال: "وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: عُنِي بالنجم ما نجم من الأرض من نبْتٍ؛ لعطف الشجر عليه، والمعنى: أنَّ ما قام على ساق مما خلق الله، وما لا يقوم على ساق - يسجدان كلاهما لله على اختلاف هيئتهما، وهذا أشبه وأولى بمعنى الكلام من غيره"[2].

واستظهر ابن كثير، ثم محمد الأمين الشنقيطي قول مجاهد ومن معه[3]؛ لقولِه، تعالى: {**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**}[4]، وقال الأخير: "وخير ما يفسَّرُ به القرآنُ القرآنُ".

---

[1] فتح الباري (8/ 438- 439).

[2] (22/ 12) بتصرف في سياق العبارة.

[3] ينظر تفسر القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 489)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (7/ 491).

[4] الحج، من الآية: 18.

الأثر التاسع:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفِيدُ، ثنا جَدِّي، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**}[1]، قَالَ: "إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، دَفَّتَاهُ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، يَنْظُرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً، أَوْ مَرَّةً، فَفِي كُلِّ نَظْرَةٍ مِنْهَا يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَيُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُعِزُّ وَيُذِلَّ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ، تَعَالَى: {**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**}".

"صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

---

[1] الرحمن، الآية: 29.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 516، رقم الأثر: 3771).

وأخرجه الحاكم أيضا من وجه آخر عن سفيان - وهو ابن عيينة - في تفسير سورة البروج (2/ 565، رقم الأثر: 3917)، فقال: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْحِيرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثنا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ به، وقال الحاكم هنا: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ أَبَا حَمْزَةَ الثُّمَالِيَّ لَمْ يُتْقَمْ عَلَيْهِ إِلَّا الْغُلُوُّ فِي مُذْهَبِهِ فَقَطْ"، وسكت عليه الذهبي في هذا الموضع، ولم يتعقبه بشيء!

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 182، رقم الأثر: 7587)، وعزاه للحاكم في الموضعين، ولم يعزه لغيره، وتعقبه بقوله: "قلت: بل الثُّمالِي ضعيف".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (23/ 40)، وأبو الشيخ الأصبهاني في (العظمة) (2/ 492)، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (4/ 742، رقم الأثر: 1225)، والبيهقي في (الأسماء والصفات) (2/ 426- 427، رقم الأثر: 1004) من طرق أخرى عن أبي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ به دون ذكر الآية.

وقال البيهقي: "هَذَا مَوْقُوفٌ، وَأَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ، ورُوِيَ عن ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِ فِي النَّظَرِ".

قال الباحث: وفي كلام البيهقي نظر؛ فإنّ أبا حمزة لم ينفرد به، بل تابعه عليه اثنان:

الأول: ثابت البُناني، أخرجه عبيد الرزاق في (التفسير) (3/ 267، رقم الأثر: 3088)، فقال: أرنا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**}، قَالَ: "إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا مِنْ يَاقُوتَةٍ بَيْضَاءَ، دَفَّتَاهُ يَاقُوتَةٌ حَمْرَاءُ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، يَنْظُرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَمِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةٍ، فِي كُلِّ نَظْرَةٍ يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَيُحْيِي وَيُمِيتُ وَيُعِزُّ وَيُذِلَّ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ".

الثاني: بُكَيْرُ بن شهاب، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (10/ 260، رقم الأثر: 10605)، وعنه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (1/ 325- 326)، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "لَوَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ فَوَجَأْتُ رَأْسَهُ"، قَالُوا: وَلِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: "لِأَنَّ اللهَ خَلَقَ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، دَفَّتَاهُ يَاقُوتَةٌ حَمْرَاءُ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، وَعَرْضُهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، يَنْظُرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سِتِّينَ وَثَلَاثَمِائَةِ نَظْرَةٍ، يَخْلُقُ بِكُلِّ نَظْرَةٍ، وَيُحْيِي وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ".

ومن طريق أبي نعيم أخرجه ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة) (10/ 71، رقم الأثر: 63).

وتابع سعيدَ بن جبير على روايته اثنان أو ثلاثة:

الأول: وهب بن منبه، أخرجه أبو الشيخ في (العظمة) (2/ 621- 622)، وفيه بعض الزيادات.

الثاني: عطاء بن أبي رباح، أخرجه ابن جرير في (التفسير= جامع البيان) (16/ 489) بنحوه مختصرا، وقال في أوله: "إِنَّ لِلَّهِ لَوْحًا مَحْفُوظًا مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ".

الثالث: الضحاك بن مزاحم، أخرجه أيضا أبو الشيخ في (العظمة) (2/ 496) من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ - أيضا - عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عنه.

قال الباحث: وهذا يحتمل أن يكون من أوهام محمد بن المتوكل الراوي عن سفيان بن عيينة، فهو كما قال ابن حجر العسقلاني في =

تعليق الذهبي:

"اسم أبي حمزة ثابت، وهو واهٍ بمرة".

تعليق الباحث:

هو ثابت بن أبي صفية الكوفي، وهو مشهور بكنيته، واتفق الأئمة على ضعفه، ولذلك قال الذهبي في (الكاشف)[1]: "ضعفوه"، وضعفه هنا جدا، وكذلك قال في (المغني في الضعفاء)[2]: "واه جدا"، وأطلق فيه الذهبي في (الكاشف) الضعف كما سبق عنه، وكذلك قال في (المقتنى في سرد الكنى)[3]: "ضعيف"، وعليه جمهور النقاد[4]، بل قال أبو حاتم الرازي: "لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[5].

وقال ابن عدي: "وضَعْفه بيّنٌ على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب"[6].

وشرح حاله ابن حبان، فقال: "كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد مع غلوٍ في تشيعه"[7].

وتردد فيه الدارقطني، فقال مرة: "متروك"[8]، وقال أخرى: "ليس بقوي"[9].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "ضعيفٌ، رافضيّ".

قال الباحث: وقد تابعه على روايته ثابتٌ البُناني، وبُكَيْرُ بن شهاب، كما سبق في تخريج الحديث، وثابت أحد الثقات، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[11]، وبُكَيرٌ مجهول الحال، لم يرو عنه إلا اثنان[12]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[13] على قاعدته في توثيق المجاهيل، ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في .....

= (تقريب التهذيب) (ص 504): "صدوقٌ، عارف، له أوهام كثيرة"، ويحتمل أن يكون لأبي حمزة الثمالي فيه شيخان.

[1] (1/ 282).

[2] (1/ 120).

[3] (ص 202).

[4] ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي (27)، الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 172)، ا الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 450- 451)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 294- 295)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 7).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 451).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 295).

[7] المجروحين (1/ 206).

[8] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 20).

[9] مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زريق (ص 37).

[10] (ص 132).

[11] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (4/ 342- 239).

[12] ينظر: المصدر نفسه (4/ 238- 349).

[13] (6/ 106).

(تقريب التهذيب)[1]: "مقبول"، أي: عند المتابعة، كما نص عليه في (المقدمة)[2]، وسبق التنبيه عليه مرارا.

وخالف ثلاثتَهُم عبدُ الملك بن سعيد بن جبير، فرواه عن أبيه عن ابن عباس مرفوعا، أخرجه الطبراني (المعجم الكبير)[3]، وعنه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[4]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، ثنا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ به.

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث سعيد وابْنِهِ عبدِ الْمَلِكِ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه".

قال الباحث: وعبد الملك صدوق كما قال الذهبي في (الكاشف)[5]، والحمل في مخالفته على من دونه لا سيما ليْث الراوي عنه، وهو ابن أبي سُلَيْم، فقد قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]: "صدوق، اختلط جدا، ولم يتميز حديثه، فترك".

♦ وأحمد بن حرب الراوي عن ابن عيينة هو الطائي، الموصلي، قال الذهبي في (الكاشف)[7]، وابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[8]: "صدوق".

♦ وشيخ الحاكم أبو بكر الحفيد، قال ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[9]: "أخذ عنه الحاكم، وقال: كان محدث أصحاب الرأي في عصره، كثير الرحلة والطلب لولا مجون فيه، وبعض الناس يجرحه فيتوهم أنه في الرواية وليس كذلك، وإنما هو لشربه المسكر".

وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[10]، واختصر فيه ما نقله ابن حجر العسقلاني عن الحاكم[11]، والظاهر من حاله أنه صدوق إن لم يكن أعلى[12]، ومثله جده، وهو العباس بن حمزة بن عبد الله بن أشرس، أبو الفضل النيسابوري، الواعظ، جده لأمه، له ترجمه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[13]، والذهبي في (تاريخ الإسلام)[14]،

---

(1) (ص 127).

(2) (ص 74).

(3) (12/ 72، رقم الحديث: 12511).

(4) (4/ 305).

(5) (1/ 664).

(6) (ص 464).

(7) (1/ 192).

(8) (ص 78).

(9) (7/ 240 - طبعة عبد الفتاح أبو غدة).

(10) (7/ 807).

(11) وينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 198- 200).

(12) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1106- 1108).

(13) (26/ 245- 248).

(14) (8/ 761).

وقال: "أحد العلماء والزهاد في وقته، صحب أحمد بن حرب الزاهد، وسمع أحمد بن حنبل، وسعيد بن محمد الجرمي، وقتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار، وإسحاق بن راهويه، وخَلْقا، وعنه: أبو العباس السراج، وإبراهيم بن محمد بن سفيان، وسبطه محمد بن عبد الله، ومحمد بن صالح بن هانئ، وآخرون ... وكان من علماء الحديث"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح بالمتابعة.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن لله في كل يوم شأنا في خلقه مما يتعلق بأمر دينهم ودنياهم، فيفعل أمورا، ويصرّف أحوالا، فيحيي أقواما، ويميت آخرين، ويهدي أقواما بفضله، ويضل آخرين بعدله، ويعطي ويمنع، ويبتلي ويدفع، ويفعل ما يشاء مما جرت به المقادير، ولا خلاف في هذا المعنى بين المفسرين، وهو ما يسمى بالتقدير اليومي في مقابل التقدير الكوني، والعمري، والحولي[1]، وقد رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] عن عمير ابن عبيد الليثي، ومجاهد، وقتادة من التابعين، ورواه ابن أبي حاتم في (التفسير)، -كما في (تفسير القرآن العظيم)[3] لابن كثير - عن سُوَيْدِ بْنِ جَبَلَةَ الْفَزَارِيّ منهم، وذكره البخاري في (الصحيح)[4] معلَّقا على أبي الدرداء بصيغة الجزم، وقد روي عنه وعن غيره مرفوعا، وفي ثبوته نظر[5].

---

[1] ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية (ص 23- 24).

[2] (23/ 39- 40)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 267، رقم الأثر: 3087).

[3] (7/ 495).

[4] (كتاب تفسير القرآن - سورة الرحمن، 6/ 144).

[5] ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي (7/ 117- 118، الأحاديث رقم: 11388- 1189)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (7/ 495- 496)، السنة - ظلال الجنة، ابن أبي عاصم (1/ 130- 131)، تعليق شعيب الأرنؤوط على (سنن ابن ماجه - ط. دار الرسالة العالمية) (1/ 139، حاشية: 2).

الأثر العاشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ [وَبِأَيْمَانِهِمْ]**}[1]، قَالَ: "يُؤْتَوْنَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، [مِنْهُمْ مَنْ نُورُهُ مِثْلُ النَّخْلَةِ]، [و] مِنْهُمْ مَنْ نُورُهُ مِثْلُ الْجَبَلِ، وَأَدْنَاهُمْ نُورًا مَنْ نُورُهُ عَلَى إِبْهَامِهِ، يُطْفِئُ مَرَّةً، وَيُوقَدُ أُخْرَى".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري".

تعليق الباحث:

صحح الذهبي الحديث على شرط البخاري، والصواب أنه ليس على شرط واحد منهما؛ فإنَّ المنهال بن عمرو تفرد البخاري بالرواية له، ولم يرو له مسلم[3]، وهذا يدفع قولَ الحاكم، وشيخَهُ قيْسَ ين سعد، روى له مسلم حديثا واحدا، ولم يرو له البخاري[4]، وهذا يدفع قول الذهبي.

♦ وإسماعيل بن قتيبة هو ابن عبد الرحمن، أبو يَعْقُوْبَ السُّلَمِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ أحد الأعلام، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[5]، وقال: "الإِمَامُ، القُدْوَةُ، المُحَدِّثُ، الحُجَّةُ"، ثم نقل عن الحاكم قوله: "قرأ إسماعيلُ على ابنِ أبي شيبة المُصَنَّفَاتِ كُلَّها، وهي أَجلُّ رِوَايَةٍ عندنا لابن أبي شيبة".

♦ وشيخ الحاكم هو الصِّبْغِي، الفقيه الشافعي، أحد الحفاظ الثقات، تقدمت له أحاديث، وقد أكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك).

---

(1) الحديد، من الآية: 12.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 520، رقم الأثر: 3785)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 453، رقم الأثر: 13162)، ولم يعزه لغير الحاكم، والزيادة بين المعكوفتين في الآية له

وهو عند ابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الزهد - كلام ابن مسعود، رضي الله عنه، 7/ 107، رقم الإثر: 34558) عن عبد الله بن إدريس به، والزيادتان بين المعكوفات له.

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (23/ 179)، وابن أبي حاتم في (التفسير) -كما في (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (1/ 192) - من طريقين آخريْن عن ابن إدريس به دون ذكر الآية.

(3) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (28/ 568- 572).

(4) ينظر: المصدر نفسه (24/ 50- 53).

(5) (13/ 344- 345).

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

جعل ابن جرير الطبري هذا الأثر وما جاء في معناه عن قتادة دالّا على أن قوله: {**وَبِأَيْمَانِهِمْ**} متعلقا بقوله: {**يَسْعَى**}[1]، أي: أن نورهم يسعى بين أيديهم، وهو أيضا بأيمانهم، يوضحه قول الفراء: "أي: يضيء بين أيديهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم، والباء في {**بِأَيْمَانِهِمْ**} في معنى (في)، وكذلك: (عن)"[2].

قال ابن عطية: "فكأنه خَصَّ ذكر جهة اليمين تشريفا، وناب ذلك منابَ أن يقول: وفي جميع جهاتهم"[3].

قال الباحث: وفي قول الفرّاء: "والباء في معنى (في)" إشارةٌ إلى أن الأيْمان هي أصل النور الذي يضيء منه، ونقل ابن عطية هذا المعنى عن جمهور المفسرين! وقد يؤخذُ من قول مسعود: "وَأَدْنَاهُمْ نُورًا مَنْ نُورُهُ عَلَى إِبْهَامِهِ، يُطْفِئُ مَرَّةً، وَيُوقَدُ أُخْرَى".

وجاء عن الضحاك بن مزاحم، ومقاتل بن سليمان[4] أن قوله: {**وَبِأَيْمَانِهِمْ**} متعلق بمحذوف، والتقدير: وبأيمانهم كتبهم.

قال الطاهر بن عاشور: "والنور المذكور هنا نورٌ حقيقي، يجعله الله للمؤمنين في مَسيرهم من مكان الحشر إكراما لهم، وتنويها بهم في ذلك المحشر، والمعنى: يسعى نورهم حين يسعون، فحذف ذلك؛ لأن النور إنما يسعى إذا سعى صاحبه وإلا لانفصل عنه وتركه"[5].

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 178- 179).

[2] معاني القرآن (3/ 132).

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 261).

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 179)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي (4/ 248)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (8/ 35).

[5] التحرير والتنوير (27/ 380).

الأثر الحادي عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ السُّكَّرِيُّ، بِهَمْدَانَ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُرَنِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "أُهْدِي لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسُ شَاةٍ، فَقَالَ: إِنَّ أَخِي فُلَانًا وَعِيَالَهُ أَحْوَجُ إِلَى هَذَا مِنَّا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ يَبْعَثُ إِلَيْهِ وَاحِدًا إِلَى آخَرَ حَتَّى تَدَاوَلَهَا سَبْعَةُ أَبْيَاتٍ حَتَّى رَجَعَتْ إِلَى الْأَوَّلِ، فَنَزَلَتْ: {**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عبيد الله بن الوليد ضعفوه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بعبيد الله بن الوليد، وهو الْوَصَّافِيّ، كما في رواية الطبراني، أبو إسماعيل الكوفي، وهو مُجْمَعٌ على ضعفه كما يشير إليه كلام الذهبي، وبعضهم ضعفه جدا أو تركه، وهو الأقرب من حاله، فقد ضعفه يحيى ابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان[3].

وقال ابن معين في رواية: "ليس بشيء"[4].

وقال علي بن المديني: "كان ضعيفا، ليس بشيء"[5].

وقال أحمد بن حنبل: "ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة"[6].

---

[1] الحشر، من الآية: 9.

[2] **تخريج الحديث:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 526، رقم الأثر: 3799)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (5/ 141، 3204).

ومن طريق القاسم بن الْحَكَمِ أخرجه الطبراني في (الزيادات في كتاب الجود والسخاء) (ص 290، رقم الحديث: 80)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّبَّعِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُرَنِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيُّ به.

ومن طريقه أيضا أخرجه الواحدي في (أسباب نزول القرآن) (ص 420).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 656، رقم الأثر: 10172)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[3] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 336- 337).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 520).

[5] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 98).

[6] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 336)، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 98).

وقال عمرو بن علي الفلّاس: "متروك الحديث"[1]، وكذلك قال النسائي[2].

وقال يحيى بن زكريا الساجي: "عنده مناكير، ضعيف الحديث جدا"[3].

وقال العقيلي: "في حديثه مناكير، لا يُتابَعُ على كثير من حديثه"[4].

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات: عطاءٍ وغيره مالا يشبه حديث الأثبات، حتى إذا سمعها المستمع سبق إلى قلبه أنه كالمتعمد لها؛ فاستحق الترك"[5].

وأورد له ابن عدي جملة من مناكيره عن محارب بن دِثار عن ابن عمر، وعن غيره، ثم قال: "وللوصّافي غير ما ذكرت من الحديث، وهو ضعيف جدا، يتبين ضعفه على حديثه"[6].

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[7]، ولم يتكلم فيه بشيء.

وقال في (العلل)[8]: "متروك".

وقال أبو نعيم الأصبهاني: "يحدث عَن مَحَارب بن دِثار بالمناكير، لا شَيْء"[9].

وقال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وأبو سعيد النَّقّاش: "روى عن محارب أحاديث موضوعة"[10].

واكتفى فيه ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[11] بقوله: "ضعيف".

ويظهر للباحث أن للقصة أصلا دون نزول الآية فهو من مناكيره، فقد أخرجها ابن أبي شيبة في (المصنف)[12] من وجه آخر مرسلة، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: "كَانَ بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ بَيْتٍ ذُو حَاجَةٍ عِنْدَهُمْ رَأْسُ شَاةٍ، فَأَصَابُوا شَيْئًا، فَقَالُوا: لَوْ بَعَثْنَا بِهَذَا الرَّأْسِ إِلَى مَنْ هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا، قَالَ: فَبَعَثُوا بِهِ، فَلَمْ يَزَلْ يَدُورُ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِمْ".

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 336- 337).
[2] الضعفاء والمتروكون (ص 66).
[3] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 50).
[4] الضعفاء الكبير (3/ 128).
[5] المجروحين (2/ 63).
[6] الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 522).
[7] (2/ 161).
[8] (13/ 224).
[9] الضعفاء (ص 103).
[10] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مُغلطاي (9/ 75).
[11] (ص 375).
[12] (كتاب الزهد -كلام مجاهد، 7/ 214، رقم الحديث: 35447).

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[1].

وهذا مع إرساله فيه عنعنة الأعمش، وسماعه من مجاهد قليل، كما قال أبو حاتم الرازي: "إنّ الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامّة ما يروي عن مجاهد مدلَّس"[2].

وأخرجها الدولابي أيضا في (الكنى)[3] من حديث عطاء الخراساني، فقال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو سُفْيَانَ الرَّمْلِيُّ، لَقِيتُهُ بِدِمَشْقَ، قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءَ الْخُرَاسَانِيَّ يقول، فذكرها بنحوها.

وقد جاء في سبب نزول الآية ما أخرجه البخاري في (الصحيح)[4]، ومسلم في (الصحيح)[5] - والسياق له - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي مَجْهُودٌ، فَأَرْسَلَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَ كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: "**مَنْ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللهُ؟**"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكِ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا قُوتُ صِبْيَانِي، قَالَ: فَعَلِّلِيهِمْ بِشَيْءٍ، فَإِذَا دَخَلَ ضَيْفُنَا فَأَطْفِئِ السِّرَاجَ، وَأَرِيهِ أَنَّا نَأْكُلُ، فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ، فَقُومِي إِلَى السِّرَاجِ حَتَّى تُطْفِئِيهِ، قَالَ: فَقَعَدُوا وَأَكَلَ الضَّيْفُ، [فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ]، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**قَدْ عَجِبَ اللهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ**"، قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ [وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]}.

♦ والقاسم العُرَني وثّقه يحيى بن معين، وأحمد، والنسائي، في جماعة آخرين[6]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[7]، وقال: "مستقيم الحديث".

وقال إبراهيم بن مسعود الهمذاني: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: مات العرني - أو: عرنيكم، يعنى: القاسم بن الحكم -، ونحن نريد أن نشد إليه الرحال"[8].

وقال أيضا: "سألني أَبُو نُعَيْم عن القاسم بن الحكم الهمذاني، فقال: فيه تلك الغفلة كما كانت"[9].

---

(1) (3/ 296- 297).

(2) العلل، ابن أبي حاتم (5/ 471).

(3) (2/ 621)

(4) (كتاب مناقب الأنصار - بابُ قول الله: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}، 5/ 34، رقم الحديث: 3798، كتاب تفسير القرآن - بَابُ قَوْلِهِ: {**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ**} الآيَةَ، 6/ 148، رقم الحديث: 48/ 89)، والزيادتان بين المعكوفات له.

(5) (كتاب الأشربة - بابُ إكرامِ الضيف وفَضْلِ إيثارِه، 3/ 1624، رقم الحديث: 2054).

(6) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 345).

(7) (9/ 16).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 109).

(9) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

وقال أبو حاتم الرازي: "محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[1].

وتوسط فيه أبو زرعة، فقال: "صدوق"[2].

وكذلك توسط فيه الذهبي فقال في (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق)[3]: "صدوق، قال أبو حاتم: لا يُحتج به، ووثقه النسائي".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوق فيه لين".

♦ ومحمد بن المغيرة السكري، يُلَقَّبُ بـ(حَمْدَان)، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[5]، وقال: " شيخ المُحَدِّثِيْنَ بِهَمذَان وَأَهْلِ الرَّأْيِ"، ونقل عن صالح بن أحمد (الظاهر أنه ابن عبد الله العِجلي) أنه قال: "صدوق"، وعن الحافظ أبي الفضل السُّلَيْمَانِيُّ أَحْمَدَ بن عَلِيّ بن عَمْرو البِيْكَنْدِيّ أنه قال: "فيه نظر"، ثم بيّن مراده بقوله: "قلت: يُشير إِلَى أَنَّهُ صَاحِبُ رَأْيٍ"، وهذا لا تعلق له بالرواية!

وقال أبو يعلى الخليلي: "وكان يرى رأي الكوفيين، فانحرف عنه أهل همذان"![6]

♦ والباقي ثقات أعلام.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدا، وذكر سبب النزول فيه منكر.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على صورة من صور الإيثار الرائعة التي تدل عليها الآية بعمومها، وإن كانت نزلت في غيرها من الوقائع التي تلتقي معها في مضمونها، وهي في وصف الأنصار الذين كانت المدينة موطنا لهم قبل المهاجرين إليها.

قال ابن كثير: "وَقَوْلُهُ: {**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**}، يعني: حاجة، أي: يقدمون المَحاويج على حاجة أنفسهم، ويبدأون بالناس قبلهم في حال احتياجهم إلى ذلك، وقد ثبت في (الصحيح)[7] عن رسول الله ﷺ

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 109).

[2] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[3] (ص 153).

[4] (ص 449).

[5] (13/ 383- 384).

[6] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 652).

[7] جاء هذا الحديث عن أبي هريرة وجمْعٍ من الصحابة عند أبي داود وغيره، وليس في (الصحيحين) أو (أحدهما) شيء منها كما يوهم كلام ابن كثير.
ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (2/ 109- 110، رقم الحديث: 566)، تعليق شعيب الأرنؤوط على (المسند) لأحمد بن حنبل (14/ 324).

أنه قال: "**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمُقِلِّ**"، وهذا المقام أعلى من حال الذين وصف الله بقوله: {**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**}[1]، وقوله: {**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ**}[2]، فإن هؤلاء يتصدقون وهم يحبون ما تصدقوا به، وقد لا يكون لهم حاجةٌ إليه ولا ضرورةٌ به، وهؤلاء آثروا على أنفسهم مع خصاصتهم وحاجتهم إلى ما أنفقوه ..."[3].

---

[1] الإنسان، من الآية: 8.

[2] البقرة، من الآية: 177.

[3] تفسير القرآن العظيم (8/ 70- 71).

الأثر الثاني عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي الْأُسْتَاذُ أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، ثنا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - {**إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ**}[1]، قَالَ: "خروجها مِنْ بَيْتِهَا فَاحِشَةٌ مُبَيِّنَةٌ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"كَامِلٌ قال أبو داود: رمَيْتُ بكُتُبِه، وقال أحمد: ما أعلم أحدا يدفعه بحجة"[3].

تعليق الباحث:

تضمن استدرك الذهبي على الحاكم في تصحيح هذا الأثر على شرط مسلم الإشارةَ إلى أنه ليس على شرط مسلم، وهو كما أشار الذهبي، فكاملٌ لم يرو له مسلم، ولا غيره من أصحاب الكتب الستة إلا أبا داود، فروى عنه في (مسائل الإمام أحمد)[4] من كتبه، وهو كامل بن طلحة الجَحْدري، أبو يحيى البصري، نزيل بغداد، وإنما روى مسلم عن ابن أخيه أبي كامل الفُضَيْلِ بن الحسين بن طَلْحَةَ الجَحْدَرِيّ، وأكثرَ عنه في (الصحيح)، وقد روى هو

---

[1] الطلاق، من الآية: 1.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 533، رقم الأثر: 3818)، وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الطلاق - بابُ مُقَامِ الْمُطَلَّقَةِ في بيتها، 7/ 708، رقم الأثر: 15481).

ومن طريق حمّاد أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (كتاب الطلاق - بابُ الْمُطَلَّقَةِ طَلَاقاً بَائِنًا ماذا لها على زوجها في عِدَّتِها، 3/ 72، رقم الأثر: 4535)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: ثنا حَجَّاجٌ، قَالَ: ثنا حَمَّادٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ به.

ومن طريقه أيضا أخرجه أبو القاسم البغوي في (جزء حديث حماد بن سلمة) (ص 350، رقم الأثر: 850/ 49 - مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى)، فقال: حدثنا هدبةُ، حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ عن موسى بنِ عقبةَ به.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (9/ 358، رقم الأثر: 11419)، وعزاه للطحاوي، والحاكم، وقال: "قلت: لفظ المتن بيت موزون من غير قصد".

وأخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (23/ 440) من وجه آخر عن نافع، فقال: حدثني ابن عبد الرحيم البرقيّ، قال: ثنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: ثني محمد بن عجلان، عن نافع به، وقال في لفظه: "خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة".

ومن طريق ابن عجلان أخرجه الن وهب في (الجامع - تفسير القرآن) (1/ 142، رقم الأثر: 332)، فقال: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ وَابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ به، نحوه.

[3] كلام الذهبي ليس موجودا في طبعة دار الكتب العلمية التي أعتمد عليها، وهو ثابت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 954، رقم الأثر: 386)، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 45، رقم الأثر: 3858).

[4] (ص 97).

أيضا عن حمّاد بن سلمة[1]، فالظاهر أن الحاكم سافر به الوهم إليه!

وقد أورد الذهبي في كامل بن طلحة قول أبي داود، وأعقبه بقول شيخه أحمد بن حنبل دفعا له، واستدراكا عليه، وقد قال في (سير أعلام النبلاء)[2]: "وما أدري وَجْهَ قول أبي داود: رَمَيْتُ بِكُتُبِهِ، ولا ريب أن له عن ابن لهيعة ما يُنْكَرُ، ولا يُتَابَعُ عليه، فلعله حفظه".

وقول أبي داود رواه عنه الخطيب في (تاريخ بغداد)[3]، وتمامه: "... وسمعت أحمد ابن حنبل يثني عليه، قال: وكتب أزهر السمّان عنه حديثين".

وقول أحمد الذي ذكره الذهبي كأنه يشير به إلى صاحبه يحيى بن معين، فقد روى عنه العقيلي من طريق عباس الدوري أنه قال: "ليس بشيء"[4]، وقال أحمد أيضا: "كان مُقَارِبَ الحديث"[5].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمع منه أبي في الرحلة الأولى ببغداد، ورَوَى عنه، سألت أبي عنه، فقال: لا بأس به، ما كان له عيب إلا أن يحدث في مسجد الجامع"[6].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[7].

وقال الدارقطني أيضا: "ثقة"[8].

ولخّص حاله الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[9]، فقال: "هو صَدُوْقٌ إنْ شَاءَ اللهُ".

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[10]: "لا بأس به، من صغار التاسعة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين، وله بضع وثمانون".

قال الباحث: ولم يتفرد بهذه الرواية، كما سبق في تخريج الأثر، فقد تابعه عليها حجّاجٌ، وهو ابن المِنْهال الأنماطي، أبو محمد السلمي مولاهم، البصري، وهُدْبَة، وهو ابن خالد بن الأسود القيسي، أبو خالد البصري، وكلاهما ثقةٌ من رجال الشيخين.

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 269- 271).

(2) (11/ 109).

(3) (12/ 285).

(4) الضعفاء الكبير (4/ 9).

(5) المصدر نفسه، الموضع نفسه، تاريخ بغداد الخطيب البغدادي (12/ 485).

(6) الجرح والتعديل (7/ 172).

(7) (9/ 28).

(8) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (12/ 485).

(9) (11/ 109).

(10) (ص 459).

وتابع حمّادا متابعة قاصرة محمدُ بن عجلان المدني، كما سبق أيضا في التخريج، ومحمدٌ صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كما في (تقريب التهذيب)[1] لابن حجر العسقلاني، وقد أخرج له مسلم في (الصحيح)، وباقي رجال ابن جرير رجال الشيخين، وشيخ الطبري هو أبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البَرْقي، أخو محمد أبي عبد الله الحافظ المصري المعروف بـ(ابن البَرْقي)، وهو أيضا صدوق، وعبد الله بن لهيعة في رواية ابن وهب فيه كلام مشهور، وقرينه حَيَوَة أحد الأعلام الثقات الأثبات.

♦ وباقي رجاله ثقات، والحسن بن سفيان الراوي عن كامِلٍ هو أبو العباس الشَّيْبَانِيّ، الخُرَاسَانِيُّ، النَّسَوِيُّ، أحد الأئمّةِ الحفاظ الأثبات، ترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2]، وغيرِه، والأستاذ أبو الوليد شيخ الحاكم هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرَشِي، الأُمَوِي، النَّيسَابُوري، وهو أيضا أحد الحفاظ الفقهاء الأعلام، ترجم له الذهبي أيضا في (سير أعلام النبلاء)[3]، وغيرِه، وأكثر الحاكم من الرواية عنه في (المستدرك)، ويذكره غالبا بكنيته موصوفا بالفقيه.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح بالمتابعة.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالفاحشة المبيّنة التي تبيح للزوج إخراجَها - هو خروجُها من بيت الزوجية تعدّيا قبل انقضاء عدتها، وقد رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[4] عن السُّدِّي من التابعين، وعزاه الواحدي في (التفسير الوسيط)[5] إلى محمد بن السائب الكلبي، وفي الآية أقوال ذكرها ابن جرير الطبري[6]، **هذا أحدها.**

الثاني: الفاحشة في هذا الموضع هي الزنى، والإخراج فيه هو إخراجها لإقامة الحدّ عليها، ورواه ابن جرير عن الحسن البصري، وأبي عَمْرو الكوفيّ، عامرِ ابن شَرَاحيل الشعبي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، ومجاهد بن جبر المكّي من التابعين.

ونسبه ابن كثير مع هؤلاء الأربعة إلى ابن مسعود، وابن عباس من الصحابة، وإلى سعيد بن المسيَّب، وسعيد بن جبير، وابن سيرين، وعكرمة، وأبي قِلابة الجَرْمي، وأبي صالحٍ باذام، وعطاء بن

---

[1] (ص 496).

[2] (14/ 157- 162).

[3] (15/ 492- 496).

[4] (23/ 440).

[5] (4/ 312).

[6] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 438- 440)،

أبي مسلم الخراساني، والسّدّيّ، وسعيد بن أبي هلال من التابعين، وإلى "غيرهم" مجملا[1]، ونسبه الثعلبي، والواحديُّ إلى أكثر المفسرين[2]، واختاره الواحدي في (الوجيز)[3].

الثالث: بذاءة لسانها على أقارب زوجها، ورواه ابن جرير من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن ابن عباس، ولم يسمع منه[4]، وقد جاء عن ابن عباس من طرق[5]، وهو قول الشافعي من الأئمة [6]، ونحوه ما جاء عن عكرمة أيضا أنه قال: "الفاحشة المبينة: السوء فِي الْخلق"[7]، وهذا يشمل الأقوال والأفعال.

الرابع: كل معصية لله، وهو أعم الأقوال، والمراد المعصية المستفحَشة، كما يدل عليه لفظ الآية، وهي التي يَشْتَدُّ قُبْحُها، ويُشَنَّع بها على صاحبها، أسواء أوجبت حدا أم لا، كالسرقة، والتعامل بالربا، ورواه ابن جرير من طريق عطية العَوْفي عن ابن عباس.

الخامس: النشوز، وهو العصيان البيّن للزوج، ورواه ابن جرير عن قتادة بن دِعَامَة[8]، وروي أيضا عن سعيد بن المسيب[9]، وهو قول مقاتل بن سليمان[10].

وتعقب ابن العربي القول الثاني بقوله: "فأما من قال: إنه الخروج للزنا، فلا وجه له؛ لأن ذلك الخروج هو خروج القتل و**الإعدام**، وليس ذلك بمستثنى في حلال ولا حرام"[11].

واختار ابن جرير القول الرابع، فقال: "والصواب من القول في ذلك عندي قولُ من قال: عَنَى بالفاحشة في هذا الموضع: المعصية، وذلك أن الفاحشة هي كلّ أمر قبيح تُعُدِّيَ فيه حدُّه، فالزنى من ذلك، والسَّرِقُ، والبذاء على الأحماء، وخروجها متحوّلة عن منزلها الذي يلزمها أن تعتدّ فيه - منه، فأيُّ ذلك فعلت، وهي في عدتها، فلزوجها إخراجها من بيتها ذلك؛ لإتيانها بالفاحشة التي ركبتها".

وهذا الذي اختاره ابن جرير من العموم في الجملة، تابعه عليه ابن كثير، فقال: "والفاحشة الْمُبَيِّنَةُ تَشْمَلُ الزِّنَا، وتَشْمَلُ ما إذا نشزت المرأة أو بَذَت على أهل الرجل وآذتهم في الكلام والفعال"[12].

---

[1] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 143- 144)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 193- 194).

[2] ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (9/ 334)، التفسير الوسيط، الواحدي (4/ 312)،

[3] (ص 1106).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 184).

[5] ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 193).

[6] ينظر: تفسير الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (3/ 1373)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، الماوردي (6/ 29).

[7] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 194).

[8] ينظر: تفسير عبد الرزاق (1/ 442، رقم الأثر: 541)، الدر المنثور، السيوطي (8/ 194).

[9] ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 193- 194).

[10] ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان البلخي (4/ 363).

[11] أحكام القرآن (4/ 278).

[12] تفسير القرآن العظيم (8/ 143- 144).

وقيّد عبد الرحمن بن ناصر السعدي من المعاصرين فعلها بما فيه إضرار بالزوج وأهله، فقال: "{**إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ**} أي: بأمر قبيح واضح، موجب لإخراجها، بحيث يَدْخُلُ على أهل البيت الضررُ من عدم إخراجها، كالأذى بالأقوال والأفعال الفاحشة، ففي هذه الحال يجوز لهم إخراجها؛ لأنها هي التي تسببت لإخراج نفسها، والإسكانُ فيه جبرٌ لخاطرها، ورِفْقٌ بها، فهي التي أدخلت الضرر على نفسها"[1].

قال الباحث: والكلام في معنى الفاحشة في هذا الموضع نحو الكلام في آية العضل من سورة النساء[2].

---

[1] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص 869).

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (8/ 115- 121).

الأثر الثالث عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْحِيرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَايَةَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "التَّوْبَةُ النَّصُوحُ تُكَفِّرُ كُلَّ سَيِّئَةٍ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَرَأَ: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**} الْآيَةَ[1].

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"عَبَايَةَ لا ذكر له في الكتب الستة"[3].

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأن الأثر ليس على شرط الشيخين، بل ما روى له أحد من باقي أصحاب الكتب الستة، وهو كما قال، وكأنه يشير أيضا إلى ضعفه، وقد أورده في (الضعفاء)، كما سيأتي قريبا.

وعَبَايَةُ هذا هو ابن رِبْعِيٍّ الأسدي، قال ابن سعدٍ: "رَوَى عن عُمَرَ وعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وكان قليل الحديث، رَحْمَةُ اللَّهِ عليه وبركاته"[4]، وسكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[5].

وأورده العقيلي في (الضعفاء الكبير)[6]، وقال: "روى عنه موسى بن طَرِيفٍ، كلاهما غَالِيَانِ مُلْحِدَانِ"، ثم أورد له أثرا باطلا عن عليٍّ من روايته عنه، ثم قال: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجَارُودُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ:

---

[1] سورة التحريم، الآية: 8.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 537، رقم الأثر: 3831)، وعنه البيهقي في (شعب الإيمان) (9/ 345، رقم الأثر: 12749).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 275، رقم الأثر: 8520)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

وأخرجه أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري في (المجالسة وجواهر العلم) (7/ 21، 225، الآثار رقم: 2863، 3134) من طريقين عن إسحاق بن إسماعيل، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (6/ 1121) من طريق أبي غسان، كلاهما: إسحاق بن إسماعيل، وأبو غسان عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ - وزاد اللالكائي: أَخِي سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ "التَّوْبَةُ النَّصُوحُ تُكَفِّرُ كُلَّ سَيِّئَةٍ"، ليس فيه ابن مسعود ولا الاستشهاد بالآية.

[3] كلام الذهبي ليس موجودا في طبعة دار الكتب العلمية التي أعتمد عليها، وهو ثابت عند ابن الملقن في (مختصر استدراك الحافظ الذهبي) (2/ 959، رقم الأثر: 389)، وفي طبعة دار المنهاج القويم (5/ 52- 53 رقم الأثر: 3871).

[4] الطبقات الكبرى (6/ 127).

[5] (7/ 72).

[6] (3/ 415- 416)..

سَمِعْتُ أَبَا مُعَاوِيَةَ، يَقُولُ: كانَ عَبَايَةُ بْنُ رِبْعِيٍّ يَشْرَبُ الدُّنَّ[1] وَحْدَهُ"!!

وقال ابن أبي حاتم: "روى عنه خَيْثَمَةُ بن عبد الرحمن، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وموسى بن طريف، سمعت أبي يقول ذلك، سألت أبي عنه، فقال: كان من عُتُقِ[2] الشيعة، قلت ما حاله؟ قال شيخ"[3].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[4]، وقال: "رأى جماعة من الصحابة، روى عنه أهل الكوفة".

وأورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، وقال: "وعنه موسى بن طريف، وكلاهما من الغلاة".

ويظهر للباحث أن الحاكم توهم أنه عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ المذكور في روايتي أبي غسّان وإسحاق بن إسماعيل، كما سبق في تخريج الأثر، وهو ابن رافع بن خَدِيج الأَنْصارِيّ، الْحَارِثِيّ، أبو رِفَاعة المدني، وهو الذي يروي عنه سعيد بن مسروق الثوري والد عمر، وقد أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[6].

♦ وابن أبي عمر هو محمد بن يحيى بن أبي عُمَر العدني، أَبُو عَبد الله نزيل مكة، وقد ينسب إلى جَدِّه، كما في هذه الرواية، وقيل: إن أبا عُمَر كنية أبيه يحيى، وهو أحد الحفاظ، أخرج عنه مسلم في (الصحيح)[7]، وروايته أيضا عند البخاري في المتابعات من (الصحيح) محتملة[8]، وقد حثَّ أحمد بن حنبل على الكتابة عنه، كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد ابن سهل الإسفراييني، قال: "سمعت أحمد بن حنبل، وسئل: عمن نكتب؟ فقال: أما بمكة، فابن ابى عمر"[9].

وقال أبو حاتم الرازي: "كان رجلا صالحا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثا موضوعا حدّث به عن ابن عيينة، وهو صدوق"[10].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[11].

---

[1] هو وِعَاء ضخم للخمر ونحوهَا، وهو عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ، والجمع: (الدِّنَانُ).
ينظر: تاج العروس، الزبيدي (35/ 28، مادة: دنن)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1/ 299، مادة: دنن).

[2] جمع عَتِيقٍ، مِثْلُ بَرِيدٍ وَبُرُدٍ، أي: قدماء الشيعة، ويقال: (عَتَقَت الْخَمْرُ) مِنْ بَابَيْ ضَرَبَ وَقَرُبَ: قَدُمَتْ عِتْقًا، بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا.
ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (2/ 392، مادة عتق).

[3] الجرح والتعديل (7/ 29).

[4] (5/ 281).

[5] (1/ 330)، ومثله في (ميزان الاعتدال) (2/ 397).

[6] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (14/ 268- 269).

[7] ينظر: المصدر نفسه (26/ 639- 642).

[8] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (9/ 457).

[9] الجرح والتعديل (8/ 128).

[10] المصدر نفسه (8/ 124- 125).

[11] (9/ 98).

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: "صدوقٌ، صنف (المسند)، وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة".

قال الباحث: وقد خالفه أبو غسان، وإسحاق بن إسماعيل، وهو أبو يعقوب الطّالْقاني[2]، نزيل بغداد، ويُعرف بـ(اليتيم)، فروياه كلاهما عن عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ من قوله، وروايتهما أصح وأشبه بالصواب، فهي أولى بالتقديم.

وأبو غسّان اثنان يرويان عن ابن عيينة:

الأول: محمد بن يحيى الكناني، المدني، وهو أحد الثقات، وقد أخرج له البخاري.

الثاني: يوسف بن موسى التُّسْتري، اليشكري، نزيل الرَّي، وهو صدوق.

وإسحاق بن إسماعيل، قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "ثقة، ثَكُلِّم في سماعه من جرير وحده".

♦ وإبراهيم بن أبي طالب هو إبراهيم بن محمد بن نوح، أبو إسحاق النيسابوري، تقدم له غير هذا الأثر، وهو أحد الحفاظ الكبار، ترجم له الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[4]، ووصفه بقوله: "الإمام، الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه"، وأثنى عليه جمعٌ كبير من أئمة الحديث، منهم أبو عبد الله الحاكم، كما نقله الذهبيّ، وغيرُه عنهم[5].

♦ وشيخ الحاكم، هو أبو الحسن النيسابوري، الحِيري[6]، وصفه الحاكم في رواية البيهقي عنه بـ"الثقة المأمون"[7]، وقد أكثر من الرواية عنه في (المستدرك)، وقد سبق له غير هذا الأثر، وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[8]، فقال في نسبه "الورّاق، الهروي"، وقال: "صنّف التصانيف"، ولم يذكر فيه الذهبي جرحا ولا تعديلا.

♦ وباقي رجاله أيضا ثقات.

---

(1) (ص 513).

(2) هو بسكون اللام، كما في (الأنساب) للسمعاني (9/ 8).

(3) (ص 100).

(4) (13/ 547- 552).

(5) ينظر: غنية الملتمس إيضاح الملتبس، الخطيب البغدادي (ص 116- 117)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي (13/ 72- 73)، بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم (6/ 2716)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (3/ 400).

(6) بكسر الحاء المهملة، وسكون الياء، بعدها راء، نسبة إلى الحيرة، وهي بالعراق عند الكوفة، وهي محلة مشهورة بنيسابور.
ينظر: (ص 91) من هذا البحث.

(7) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي (3/ 84)، تاريخ دمشق، ابن عساكر (51/ 269- 270)، الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (1/ 726).

(8) (7/ 802)، وينظر: رجال الحاكم في المستدرك، مقبل الوادعي (2/ 68).

الحكم على الأثر:

صحيح من قول عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بن رافع بن خَدِيج الأَنْصارِيّ دون الاستشهاد بالآية.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن الآية تدل أن التوبةَ العامّة النصوح تكفّر جميع سيئات صاحبها، وهو كذلك؛ لأن {**عَسَى**} من الله واجبة، كما حكاه الشافعي عن أهل العلم قبله[1].

وقال ابن جرير الطبري:

"وإنما وجه قول أهل العلم: عسى من الله واجبة، لعلم المؤمنين أن الله لا يدع أن يفعل بعباده ما أطمعهم فيه من الجزاء على أعمالهم، والعِوَضَ على طاعتهم إياه، ليس من صفته الغَرُور، ولا شكّ أنه قد أطمعَ مَنْ قال ذلك له في نفعه، إذا هو تعاهده ولزمه، فإن لزم المقول له ذلك وتعاهده ثم لم ينفعه، ولا سبب يحول بينه وبين نفعه إياه مع الإطماع الذي تقدم منه لصاحبه على تعاهده إياه ولزومه، فإنه لصاحبه غارٌّ بما كان من إخلافه إياه فيما كان أطمعه فيه بقوله الذي قال له، وإذ كان ذلك كذلك، وكان غير جائز أن يكون - جلّ ثناؤه - من صفته الغَرُور لعباده - صحّ ووجب أن كلّ ما أطمعهم فيه من طمع على طاعته، أو على فعل من الأفعال، أو أمر أو نهى، أمرهم به أو نهاهم عنه، فإنه مُوفٍ لهم به، وإنهم منه كالعِدَة التي لا يُخْلَفُ الوفاء بها، قالوا: {**عَسَى**} و{**لَعَلَّ**} من الله واجبة"[2].

قال الباحث: ومما له تعلُّقٌ بهذا المعنى الذي ذكره ابن جرير قولُ أبي زكريا الفراء: "ولو قَرَأَ قارئ: {**وَيُدْخِلَكُمْ**} جزمًا، لكان وجهًا؛ لأن الجواب في {**عَسَى**}، فيَضْمِرُ فِي {**عَسَى**} الفاء، وينوي بالدخول أن يكون معطوفًا عَلَى موقع الفاء، ولم يقرأ بِهِ أحدٌ[3]، ومثله: {**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**}[4]، ومثله قول الشَّاعِر[5]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ، وأَستدرِجْ نَوِيًّا

فجزم؛ لأنَّه نوى الرد عَلَى (لعلي)"[6].

وقال الزمخشري: "{**عَسَى رَبُّكُمْ**}: إطماعٌ من الله لعباده، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ(عسى) و(لعل)، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبَتِّ، والثاني: أن يجيء به تعليماً العبادَ

---

[1] ينظر: تفسير الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (2/ 648).

[2] جامع البيان في تأويل القرآن (17/ 526).

[3] سيأتي في كلام الزمخشري أنه قرأ بها إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ من التابعين.

[4] المنافقون، من الآية: 10.

[5] هو أبو داود الإيادي، والبيت في ديوانه.

ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق، معمر بن المثنى (2/ 575- 576)، المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب (8/ 365)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد شُرَّاب (3/ 343).

[6] معاني القرآن (3/ 168)، وينظر: إعراب القرآن، النحاس (4/ 305)، الخصائص، ابن جني (2/ 343- 344).

وجوبَ الترجُّح بين الخوف والرجاء، والذي يدل على المعنى الأول، وأنه في معنى البت - قراءةُ ابن أبي عبلة: {**وَيُدْخِلَكُمْ**} بالجزم عطفا على محل {**عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ**}، كأنه قيل: توبوا يُوجِبْ لكم تكفير سيئاتكم"[1].

وللطاهر بن عاشور ملحظ دقيق في التعبير القرآني بـ{**عَسَى**} يقول فيه: "والرجاء المستفاد من فعل {**عَسَى**} مستعمل في الوعد الصادر عن المتفضل على طريقة الاستعارة، وذلك التائب لا حق له في أن يُعفَى عنه ما اقترفه؛ لأن العصيان قد حصل، وإنما التوبة عزم على عدم العودة إلى الذنب، ولكن ما لصاحبها من الندم والخوف الذي بعث على العزم - دَلَّ على زكاء النفس؛ فجعل الله جزاءه أن يمحو عنه ما سلف من الذنوب تفضلا من الله، فذلك معنى الرجاء المستفاد من {**عَسَى**}"[2].

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (4/ 570).

[2] التحرير والتنوير (28/ 369).

الأثر الرابع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، ثنا عُتْبَةُ ابْنُ يَقْظَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا**}[1]، قَالَ: "لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ إِلَّا يُعْطَى نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيُطْفِئُ نُورَهُ، وَالْمُؤْمِنُ مُشْفِقٌ مِمَّا رَأَى مِنْ إِطْفَاءِ نُورِ الْمُنَافِقِ، فَهُوَ يَقُولُ: {**رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا**}[2]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"عُتْبَةُ واهٍ".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي هذا الأثر بعُتْبَة بْنِ يَقْظَان، أبو عمرو الراسبي، ويقال: أبو زَحَّارة[4]، وأنه واهٍ، أي: شديد الضعف، وقد أورده ابن حبان في (الثقات)[5]، وقال علي بن الحسين بن الجُنَيْد[6]: "لا يساوى شيئا"[7].

وقال النسائي: "غير ثقة"[8].

وقال الدارقطني: "متروك"[9].

---

(1) التحريم، من الآية: 8.

(2) التحريم، من الآية: 8.

(3) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 538، رقم الأثر: 3832)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 585، رقم الأثر: 8520)، واقتصر في عزوه على الحاكم.

(4) بفتح الزاي، والحاء مشددة.

ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص 381).

(5) (7/ 271).

(6) هو أبو الحسن النَّخَعِيُّ، الرَّازِيُّ، روى عنه ابن أبي حاتم، وأبو بكر بن إسحاق الصِّبغِيّ، وأبو جعفر العُقَيْلِيُّ، وغيرهم، قال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الحجة، المعروف في بلده: بالمالكي؛ لكونه جمع حديث مالكٍ الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن"، توفي سنة (291) من الهجرة.

ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/ 16- 17).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 374).

(8) تهذيب الكمال، المزي (19/ 326)، وينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 30)، إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (9/ 132- 133).

(9) مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (3/ 101- 102).

وأطلق ابن حجر العسقلاني فيه الضعف، ولم يعتبر بتوثيق ابن حبان له، فقال في (تقريب التهذيب)[1]: "ضعيف".

وفي الحديث علة أخرى لم يتعرض لها الذهبي، وإن كانت أخف، وهي أبو يحيى الحِمّاني - بكسر الحاء، وتشديد الميم[2] - روى له البخاري في (فضائل القرآن) من (الصحيح)، ومسلم في (المقدمة)، وهو مختلف فيه، وثقه بعضهم، وضعفه بعضهم من جهة حفظه[3]؛ ولذلك قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[4]: "صدوقٌ، يخطئ، ورُمي بالإرجاء".

♦ وباقي رجاله ثقات أعلام.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على بيان سبب دعاء المؤمنين المخلصين يوم القيامة بهذا الدعاء: {**رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا**}، وهو ما يرونه من انطفاء نور المنافقين الذين معهم في ذلك الموقف، وقد جاء هذا المعنى عن مجاهد، والحسن، والضحاك ابن مزاحم من التابعين[5].

قال الباحث: وعلى هذا يكون الإتمام بمعنى الإدامة، ويحتمل أن يكون بمعنى الزيادة، ويكون هذا الدعاء من بعض المؤمنين الذين يرون أن نور غيرهم أفضل وأكمل[6].

---

[1] (ص 381).

[2] ينظر: الأنساب، السمعاني (4/ 235- 236).

[3] ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 9)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد = رجال صحيح البخاري، أبو نصر الكلاباذي (2/ 483)، تهذيب الكمال، المزي (16/ 452- 455)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 120).

[4] (ص 334).

[5] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن (23/ 496)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 15)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 228).

[6] ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (28/ 371).

الأثر الخامس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، {**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا**}[1]، قَالَ: "وَجْهُهُ إِلَى الْعَرْشِ، وَقَفَاهُ إِلَى الْأَرْضِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ[2]، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

"على شرط مسلم".

تعليق الباحث:

علق الذهبي على قول الحاكم بأنه على شرط مسلم، فإن كان كلام الحاكم كما نقل عنه ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)، فهو اختصار لكلامه، وإن كان كلام الحاكم كما هو مثبت في هذا الأصل، فهو استدراك، وفي كلام الذهبي نظر في كلا الحالين، وبيانه كالآتي:

أولا - يوسف بن مِهْرَانَ لم يرو له مسلم ولا شيخه البخاري، وإنما روى له البخاري في (الأدب المفرد) حديثا، وروى له الترمذي حديثا آخر[4].

ثانيا - يوسف وإن وثقه ابن سعد، وأبو زرعة الرازي[5]، وأورده ابن حبان في (الثقات)[6]، فقد قال أحمد بن حنبل: "لا يُعْرَفُ، ولا أعرف أحدا روى عنه إلا عليّ بن زيد"[7].

وقال أبو حاتم الرازي: "لا أعلم روى عنه غير عليّ بن زيد بن جُدْعان، يُكْتَبُ حديثه، ويذاكَر به"[8].

---

[1] نوح، من الآية: 16.

[2] هكذا في الأصل، وفي (إتحاف المهرة): ""وقال: صحيح على شرط مسلم"، وهو ما يتفق مع ما جاء في طبعة دار المنهاج القويم (5/ 71، رقم الأثر: 3896).

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 545، رقم الأثر: 3856)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 144، رقم الأثر: 9091)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[4] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (32/ 463- 464).

[5] ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (7/ 222)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 229).

[6] (5/ 551).

[7] تهذيب الكمال، المزي (32/ 463).

[8] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 229).

ولخص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]، فقال: "لين الحديث".

ثالثا - إن يونس وهو ابن عُبيْد بن دينار البصري ليس له رواية عن يوسف بن مهران، كما سبق عن أحمد بن حنبل، وأبي زرعة الرازي، وكذلك قال أبو داود فيما نقله عنه أبو عبيد الآجرّي[2]، ولم يذكروا في ترجمة ابن مهران من الرواة عنه إلا علي بن زيد، بل قال ابن الذهبي في (ميزان الاعتدال)[3]: "ما روى عنه غير على بن جُدْعان"، وتبعه عليه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[4]، فقال: "وعنه علي بن جدعان فقط"، وكذلك قال في (تقريب التهذيب)[5]: "لم يرو عنه إلا ابن جدعان".

وبناءً على هذا تكون هذه الرواية منقطعة، لكن إذا نظرنا في شيوخ يونس الذين يروي عنهم وجدنا فيهم ابن جُدعان، فنستنتج من هذه المقدمة والتي قبلها احتمال سقوط ابن جدعان من إسناد الحاكم، وأن صوابه: "عَنْ يُونُسَ عَنْ عليِّ بنِ زيد بن جُدْعان عن يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ" لاسيما وكتاب الحاكم مليء بالأخطاء والسقط والتصحيف!

رابعا - وإذا ثبت سقوط ابن جُدْعَانَ من الإسناد، فهو ضعيف الحديث عند أئمة هذا الشأن، وقد روى له مسلم مقرونا[6]، قال شعبة: "وكان رَفّاعا"[7]، أي: يرفع من الأحاديث ما يوقفه غيره، وشرح حاله ابن حبان، فقال: "كان شيخا جليلا، وكان يَهِمُ في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ فاستحق ترك الاحتجاج به"[8].

♦ والحسين بن الفضل هو ابن عُمَيْر، أو علي البَجَلِيُّ الراوي ترجم له أبو يعلى الخليلي في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)[9]، وقال: "سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول: هو من العلماء الذين حملهم عبد الله بن طاهر، الذين نقلهم من العراق، فأقام بنيسابور، وهو ثقة مأمون، سمع الثوريَّ، وإسرائيلَ، وأقرانهما".

وغمزه الذهبي بقوله: "ولم أر فيه كلاما لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة"[10].

وتعقبه ابن حجر في (لسان الميزان)[11] بما حاصله: أنه من كبار أهل العلم والفضل، وأنَّ أفراده وغرائب حديثه

---

[1] (ص 612).

[2] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (32/ 463).

[3] (4/ 474).

[4] (7/ 448)

[5] (ص 612).

[6] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 283- 284).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1/ 147، 6/ 186).

[8] المجروحين (2/ 103).

[9] (2/ 811).

[10] ذكره عنه ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) (2/ 307)، ولم أقف عليه في أصله (ميزان الاعتدال)، وذكر الذهبي نحوه في ترجمته من (سير أعلام النبلاء) (13/ 416).

[11] (2/ 307- 308).

ليس فيها ما ينكر من جهته، وإنما من جهة غيره من الضعفاء، وأنه لو كان كل من روى شيئا منكرا استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد!

♦ وباقي رجاله ثقات، حمّاد من رجال مسلم، ويونس وعفّان من رجال الشيخين، وابن هانئ شيخ سبق له عدة أحاديث، وقد أكثر الحاكم جدا من الرواية عنه في (المستدرك).

هذا، وقد جاء نحو هذا المعنى أيضا عن عبد الله بن عمرو، أخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[1] عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا**} أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وُجُوهُهُمَا قِبَلَ السَّمَوَاتِ، وَأَقْفِيَتُهُمَا قِبَلَ الْأَرْضِ، وَأَنَا أَقْرَأُ بِذَلِكَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: {**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا**}[2]".

ومن طريق معمر أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3]، فقال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور عن معمر به.

قال الباحث: وهذا الإسناد فيه انقطاع، قتادة لم يدرك عبد الله بن عمرو، ولم يلق من الصحابة إلا أنس بن مالك، وعبد الله بن سَرْجِسَ، وأبا الطفيل[4].

يبين ذلك روايةُ هشامٍ الدَّسْتُوَائِيّ عند ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[5]، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا معاذ بن هشام، قال: ثني أبي عن قتادة: {**أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ۝ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا**}[6]، ذُكِرَ لنا أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يقول، وذكر نحوه.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن القمر مادة الإضاءة للسموات السبع وللأرض، وإضاءته للسموات أوسع بقدر سعة هذه السموات في مقابل إضاءته للأرض، وهذا معنى قوله: "وَجْهُهُ إِلَى الْعَرْشِ، وَقَفَاهُ إِلَى الْأَرْضِ"، وهذا بالنظر إلى أنّ

---

[1] (3/ 349، رقم الأثر: 3339).

[2] نوح، الآية: 16.

[3] (23/ 736).

[4] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (7/ 185- 186)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 133)، المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 168- 169).

[5] (23/ 736).

[6] نوح، الآيتان: 15، 16.

السموات جاءت مجموعة في الآية، ولم تفرد، ويشبه أن يكون هذا المعنى - لو ثبت عن ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص - مأخوذا عن بعض علماء بني إسرائيل، مثل كعب الأحبار وغيره، وابن عباس وابن عمرو كلاهما مشهور بالأخذ عنهم.

وأما أهل اللغة والتفسير، فلهم في ذكر السموات مجموعةً توجيهان:

الأول: أنّ قوله: {**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا**} جار على كلام العرب في إطلاق الكل وإرادة البعض، كقول أحدهم: "أتيتُ بني تميم"، وإنما أتى بعضهم، ذكر هذا المعنى الأخفش في (معاني القرآن)[1]، ونحوه قول الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه)[2]: "قال أهل العربية: يجوز أن يكون في السماء الدنيا، وقيل: {**فِيهِنَّ**}؛ لأنهن كالشيء الوَاحِد".

وتبعهما على ذلك من المفسرين الواحدي، والزمخشري[3]، وقال الأخير: "والشمسَ والقمرَ {**فِيهِنَّ**}: في السماوات، وهما[4] في السماء الدنيا؛ لأنّ بين السماوات ملابسة من حيث أنها طباق، فجاز أن يقال: فيهنّ كذا، وإن لم يكن في جميعهنّ، كما يقال: في المدينة كذا، وهو في بعض نواحيها".

الثاني: أنّ قوله: {**فِيهِنَّ**} بمعنى: مَعَهُنَّ، ذكره الأزهري في (تهذيب اللغة)[5] عن ابن الأعْرَابِي، وابن السِّكّيت، ونقل عن الأخير بعض الشواهد لهذا المعنى[6]، ونسبه القرطبي إلى أبي عليٍّ محمد بن المُسْتنير البصري، المعروف بـ(قُطْرب) من اللغويين، ونسبه أيضا إلى محمد بن السائب الكلبي من المفسرين[7]، وعلى هذا المعنى حمل أكثر أهل اللغة قول امرئ القيس:

وَهل يَعِمَنْ من كَانَ آخرُ عَهده ... ثَلَاثِينَ شهرا فِي ثَلَاثَة أحوال

أي: مع ثلاثة أحوال[8].

---

(1) (2/ 550).

(2) (5/ 230).

(3) ينظر: التفسير البسيط، الواحدي (21/ 155)، ا الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 618).

(4) في الأصل: "وهو"، والأصوب تثنية الضمير؛ لأن سياق الكلام في الشمس والقمر.

(5) (15/ 418).

(6) وينظر: جمهرة اللغة، ابن دُرَيْد (3/ 1315- 1316).

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (18/ 304).

(8) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه، تاج العروس، الزبيدي (29/ 264، مادة: في).

الأثر السادس عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَنْظَلِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ شَبِيبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {**طَعَامًا ذَا غُصَّةٍ**}[1]، قَالَ: "شَوْكًا يَأْخُذُ بِالْحَلْقِ، لَا يَدْخُلُ وَلَا يَخْرُجُ"، وَفِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**كَثِيبًا مَهِيلًا**}[2]، قَالَ: "الْمَهِيلُ: الَّذِي إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ شَيْئًا تَبِعَكَ آخِرُهُ، وَالْكَثِيبُ مِنَ الرَّمْلِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[3].

تعليق الذهبي:

" شبيب بن شيبة ضعفوه".

تعليق الباحث:

شَبِيب بن شَيْبَةَ هو ابن عَبد اللَّهِ التميمي، المِنْقَري، الأهتمي، أَبُو معمر البَصْريّ، الخطيب، وضَعْفُه إجماع كما يشير إليه الذهبي بقوله: "ضعفوه"، ومثله في (الكاشف)[4]، وغيرِه، وشذ عنهم ابن خلفون ، فذكره في الثقات[5].

وقال ابن معين: "ليس بثقة"[6]، وهذا منه تضعيف شديد، كما قال ابن حجر العسقلاني: "لفظة (ليس بثقة) في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد"[7]، ويحتمله قول أبي داود: "ليس بشيء"[8].

---

[1] المزّمّل، من الآية: 13.

[2] المزّمّل، من الآية: 14.

[3] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 549، رقم الأثر: 3867)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 305- 306، رقم الأثر: 551)، وسقط من البيهقي المضاف من "أبو عاصم"، فقال: "ثنا أَبُو قِلَابَةَ، ثنا عَاصِمٌ"!

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 578، رقم الأثر: 8503)، ولم يعزه لغير الحاكم.

ومن طريق أبي عاصم أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان) (23/ 691)، الشطر الأول منه، فقال: حدثني إسحاق بن وهب، وابن سنان القزاز: قالا: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا شَبِيبُ بن بشر به.

ومن طريقه أيضا أخرجه ابن المُقْرئ في (المعجم) (ص 189، رقم الأثر: 583) الشطر الأول منه، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا جَدِّي عَنْ شَبِيبٍ به.

[4] (1/ 479).

[5] ينظر: الضعفاء، أبو زرعة الرازي (2/ 443)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 358)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9/ 278)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 262- 263)، إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (6/ 212- 213)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 270).

[6] سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ابن معين (ص 294)، الضعفاء الكبير، العقيلي (2/ 191)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 358).

[7] تهذيب التهذيب (4/ 303 - ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي مولى بن عباس).

[8] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (9/ 278).

وقال الدارقطني في رواية: "متروك"[1].

وقال ابن حبان: "كان من فصحاء الناس ودُهاتهم في زمانه، وكان يَهِم في الأخبار ويخطئ، إذا روى غير الأشعار لا يُحتج بما انفرد به من الأخبار، ولا يشتغل بما لم يتابع عليه من الآثار، وكان يقال أعقل مَنْ بالبصرة"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صَدوقٌ، يَهِم".

♦ وأبو قِلابة هو عبد الملك بن محمد الرقاشي، البصري، الضرير، أحد الحفاظ، كان يحدث من حفظه؛ فكثر خطؤه، قال الذهبي في (الكاشف)[4]، وابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوقٌ، يخطئ"، وزاد ابن حجر: "تغير حفظه لما سكن بغداد".

♦ وشيخ الحاكم أبو الحسين محمد بن أحمد هو ابن تميم الحَنظلي، القَنْطَري، ترجم له الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)[6]، وقال: "وذَكَر محمد بن أبي الفوارس أنه كان فيه لين".

وأقرّ ابنَ أبي الفوارس ابنُ حجر العسقلاني في (لسان الميزان)[7]، وقال: "أكثر عنه الحاكم في (المستدرك)، وهو محدِّث مكثرٌ عن أبي قلابة الرقاشي، وابنِ الأحوص العُكْبُريّ، ونحوِهما".

قال الباحث: وقد سبق له عن أبي قلابة الرقاشي عن أبي عاصم غيرُ هذا الحديث، وأبو عاصم هو الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ الشَّيْبَانِيُّ، البصري، النبيل، أحد الثقات الأثبات، أخرج له الشيخان وباقي الستة، وهو جد الحافظ أحمد بن عمرو المعروف بـ(ابن أبي عاصم)، الذي روى هذا الأثر عن أبيه عنه عند ابن المقرئ، كما سبق في تخريج الحديث.

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالطعام الذي يَغُصُّ به صاحبه في الآية - الشوك، وهو يلتقي مع قول أبي إسحاق

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، مُغلطاي (6/ 212)، وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون) (2/ 158)، ولم يتكلم فيه، وينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (73/ 125- 126).

(2) المجروحين (1/ 363).

(3) (ص 263).

(4) (1/ 669).

(5) (ص 365).

(6) (1/ 298- 299).

(7) (5/ 49).

الزجاج: "طعامُهم الضريع، كما قال، عزَّ وجلَّ: {**لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ**}[1]، وهو [يَبِيس] الشِّبْرِقُ، وهو شوكٌ كالعَوْسَج"[2].

وروى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3] من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال: "هو شجرة الزقوم"، وهو قول مقاتل بن سليمان[4].

وجمع الزمخشري بين القولين، فقال: "هو الضريعُ وشجر الزقوم"[5].

وقال الثعلبي: "هو الغسلين والزقوم والضريع"[6]، فزاد الغِسلين المذكور في قوله، تعالى: {**فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ۝ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ۝ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ**}[7]، وهو قول الواحدي في (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)[8]، وفي الغِسْلين أقوال، فقيل: هو شجرة في جهنم، وقيل: هو الزقوم، وقيل: هو ما يسيل من أبدان أهل النار من دم وقيح وصديد[9].

وقال ابن عطية: "وكل مطعوم هنالك فهو ذو غصة"[10].

وقال ابن ناصر السعدي: "{**وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ**} وذلك لمرارته وبشاعته، وكراهة طعمه وريحه الخبيث المنتن"[11].

هذا، ولا تعارض بين الحصرين في آيتي الحاقة والغاشية واختلاف المعنيين فيهما عند المفسرين؛ فإن النار دركات، والجنة درجات، وعلى قدر الذنوب والحسنات تقع العقوبات والمثوبات، فمن أهل النار من طعامه الضريع، ومنهم من طعامه الغسلين، ومنهم من طعامه الزقوم إذا غايرهما، ذكر هذا المعنى ابن قتيبة الدِّينَوَرِيّ، وتابعه عليه من جاء بعده من المفسرين وغيرِهم، كالزمخشري وغيره[12].

---

(1) الغاشية، الآية: 6.

(2) معاني القرآن وإعرابه (5/ 242)، والزيادة بين المعكوفتين قيد لابد منه في بيان المعنى، وقول الزجاج في بعض المواضع الأخرى يدل عليه، وقيل: هي لغة أهل الحجاز.

ينظر: غريب الحديث، ابن قتيبة (3/ 663)، تهذيب اللغة، الأزهري (9/ 284، مادة: شبرق).

(3) (23/ 691)، وينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 319).

(4) تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان الأزدي، البلخي (4/ 477).

(5) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (4/ 640).

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (10/ 63).

(7) الحاقة، الآيات: 35 - 37.

(8) (ص 1146).

(9) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري (23/ 590- 591)، التفسير البسيط، الواحدي (22/ 182- 184)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 217).

(10) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 389).

(11) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص 893).

(12) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ص 48)، الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني (2/ 598)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 743)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي (ص 243- 244).

الأثر السابع عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ: "ذَكَرَ مَرَاكِبَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ تَلَا: {**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**}[1]".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"حفص بن عمر العَدَني واه".

تعليق الباحث:

أعل الذهبي الحديث بحفص، وأنه واهٍ، أي: ضعيف، وحفص هذا هو المعروف بـ(الفَرْخ)، وهو غيرُ حفص بن عمر الأبلّي، وضعْفه محل إجماع من أئمة الحديث ونُقّاده[3]؛ ولذلك قال الذهبي في (الكاشف)[4]: "ضعفوه"، بل ضعفه النسائي جدا، فقال: "ليس بثقة"[5].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مناكير من روايته عن الحكم بن أبان: "وهذه الأحاديث عن الحَكَمِ بن أبَان يرويها عنه حفص بن عمر العدني، والحَكَمُ بن أبان وإن كان فيه لِينٌ، فإنَّ حفص هذا أَلْيَنُ منه بكثير، والبلاء من حفص لا من الحكم"، ثم قال: "وعامّة حديثه غير محفوظ، وأخاف أن يكون ضعيفا كما ذكره النسائي"[6]، يعني: شديد الضعف.

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "ضعيف".

---

[1] الإنسان، الآية: 20.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 555، رقم الأثر: 3885)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 237، رقم الأثر: 401).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 578، رقم الأثر: 8504)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: حفص منكر الحديث".

وأخرجه ابن المبارك في (الزهد) (2/ 67)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في (صفة الجنة) (ص 151، رقم الأثر: 196)، فقال: أنا رَجُلٌ عَنِ الْحَكَمِ ابْنِ أَبَانَ به.

[3] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 353).

[4] (1/ 342)

[5] الضعفاء والمتروكون (ص 31).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 281، 283).

[7] (ص 173).

♦ والحَكم بن أبَان، وثقه ابن معين، والنسائي، وغيرهما[1]، وسبق فيه كلام ابن عدي في الذي قبله، وأورده ابن حبان في (الثقات)[2]، وقال: "وربما أخطأ".

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوقٌ، عابدُ، وله أوهام"، وسبق في تخريج الحديث تعقبه على الحاكم بقوله: "منكر الحديث".

♦ وباقي رجاله ثقات.

وقد سبق مثل الإسناد هذا بتمامه في حديث الأجل الذي قضاه موسى لصاحبه وفاءً لإنكاحه إحدى ابنتيه في تفسير سورة القصص[4].

الحكم على الأثر:

ضعيف.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالملك الكبير في الآية المراكب التي يستخدمها أهل الجنة، ولو صح هذا عن ابن عباس، فهو محمول على أنه تفسير نوعي لمعاني الملك الواسعة؛ ولذلك روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5] من طريقين عن سفيان الثوري أنه قال: "استئذان الملائكة عليهم"، وروى عنه أيضا أنه قال: "بلغنا أنه تسليم الملائكة"، وروى عنه أيضا أنه قال: ثني من سمع مجاهدا، يقول: {**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**}، قال: "تسليم الملائكة"، يريد بتسليمهم: استئذانَهم بالتسليم عليهم.

وما ذهب إليه سفيان الثوري قال به مقاتل بن سليمان البلخي[6]، وعزاه الواحدي في (التفسير البسيط)[7] أيضا إلى إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّي.

وقال ابن عطية: "وقال أكثر المفسرين: الملك الكبير: اتساع مواضعهم"[8].

قال الباحث: وهذا الذي حكاه ابن عطية عن أكثر المفسرين، هو ما ذهب إليه ابن جرير الطبري.

---

[1] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 364).

[2] (6/ 185- 186).

[3] (ص 174).

[4] ينظر: (ص 371) من هذا البحث.

[5] (24/ 112).

[6] تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان البلخي (4/ 531).

[7] (23/ 51).

[8] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 413).

وقال الماوَرْدي: "{**وَمُلْكًا كَبِيرًا**} فيه وجهان: أحدهما: لسعته وكثرته، الثاني: لاستئذان الملائكة عليهم وتحيتهم بالسلام، ويحتمل ثالثاً: أنهم لا يريدون شيئاً إلا قدروا عليه"[1].

وجمع ابن الجوزي بين هذه الأقوال الثلاثة، فقال: "{**وَمُلْكًا كَبِيرًا**}، أي: عظيماً واسعاً، لا يريدون شيئاً إلا قدَروا عليه، ولا يدخل عليهم ملَك إلّا باستئذان"[2].

وقال ابن كثير: "{**رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**}، أي: مملكة لله هناك عظيمة، وسلطانا باهرا، وثبت في (الصحيح)[3] أن الله - تعالى - يقول لآخر أهل النار خروجا منها، وآخر أهل الجنة دخولا إليها: "**إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهَا**"، ... فإذا كان هذا عطاؤه - تعالى - لأدنى من يكون في الجنة، فما ظنك بما هو أعلى منزلة، وأحظى عنده، تعالى"[4].

---

[1] تفسير الماوردي = النكت والعيون (6/ 172).

[2] زاد المسير في علم التفسير (4/ 380).

[3] أي: الصحيحين، ينظر: الجمع بين الصحيحين، الحميدي (1/ 224- 225، رقم الحديث: 263).

[4] تفسير القرآن العظيم (8/ 292).

الأثر الثامن عشر:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا حَامِدُ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الْمُقْرِئُ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَرْسَلَ الرِّيحَ، فَتَسَحَّبَتِ الْمَاءَ حَتَّى أَبْدَتْ عَنْ حَشَفَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تَحْتَ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ مَدَّ الْأَرْضَ حَتَّى بَلَغَتْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الطُّولِ وَالْعَرْضِ"، قَالَ: "وَكَانَتْ هَكَذَا تَمْتَدُّ"، وَأَرَانِي ابْنُ عَبَّاسٍ بِيَدِهِ هَكَذَا وَهَكَذَا، قَالَ: "فَجَعَلَ اللَّهُ الْجِبَالَ رَوَاسِيَ أَوْتَادًا، فَكَانَ أَبُو قُبَيْسٍ مِنْ أَوَّلِ جَبَلٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[1].

تعليق الذهبي:

"طلحة بن عمرو ضعفوه".

تعليق الباحث:

وقال الذهبي في موضعين سابقين: "واه"[2]، وسبق أنّ أئمة الجرح والتعديل أجمعوا على ضعفه، وأنهم اختلفوا في حال ضعفه، فأطلق أكثرهم فيه الضعف، وبعضهم ضعفه جدا، وتركه، والذي اختاره ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3] أنه: "متروك"، وقد سبق في تخريج الحديث أنه قال في تعقبه الحاكم: "ضعيف".

♦ وباقي رجاله ثقات، شيخه عطاء هو ابن أبي رباح، وإسحاق بن سليمان هو أبو يحيى الكوفي، الرازي، حديثه عند الشيخين وباقي الجماعة [4]، وحامد بن أبي حامد، هو حامد بن محمود بن حرب، أبو علي المقرئ، النيسابوري، ترجمه الذهبي في (تاريخ الإسلام)[5]، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الخطيب البغدادي قبله:

---

[1] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 556، رقم الأثر: 3889)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 237، رقم الأثر: 401).

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 445- 446 رقم الأثر: 8180)، واقتصر في عزوه على الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل طلحة ضعيف".

ومن طريق طلحة بن عمرو أخرجه الأزرقي في (أخبار مكة) (1/ 32)، فقال: حَدَّثَنَا جَدِّي عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَّامٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ به، نحوه.

وأخرجه أبو عروبة الحَراني في (كتاب الأوائل) (ص 40، رقم الحديث: 5) من وجه آخر عن ابن عباس مختصرا، فقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُس عَنْ عَبْد اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر عَنِ ابْنِ عَبَّاس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "أَوَّل جَبَلٍ وُضِعَ عَلَى الأَرْضِ أَبُو قُبَيْس".

[2] ينظر: (ص 402، 407) من هذا البحث، ونقل فيه في موضع ثالث (ص 304) قول أحمد: "متروك".

[3] (ص 283).

[4] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/ 429- 431).

[5] (6/ 309).

"وكان ثقة"[1]، وشيخ الحاكم هو ابن الأخْرَم، أكثر عن الحاكم في (المستدرك)، وتقدم له غير هذا الأثر.

وأما متابعة عبد الله بن مسلم بن هرمز المختصرة عن سعيد بن جُبَيْر، التي سبقت في تخريج الحديث، فإسناد رجالها كلهم ثقات إلا عبد الله هذا، فهو مجمَعٌ على ضعفه[2]؛ ولذلك أطلق فيه الضعْف الذهبي في (الكاشف)[3]، وابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[4]، فقالا: "ضعيف".

وقال أبو إسحاق الحُوَيْني: "وسائر النقّاد على تضعيفه، فهو واهٍ أو قريبٌ منه"[5].

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

أورد الحاكم هذا الأثر في تفسير سورة النبإ، ومناسبته قوله - تعالى - فيها: {**أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ۝ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا**}[6]، وفيه بيان أول نشأة الأرض وانبساطها، وأول نشأة الجبال التي جعلها الله للأرض كالأوتاد للبيوت في تثبيتها وإرسائها: فكان أولُ الأرض من حَشَفة تحت الكعبة[7]، وقد ذكر ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[8] آثارا في هذا المعنى عن عبد الله بن عمرو من الصحابة، وعن مجاهدٍ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّيّ من التابعين، وكان أول الجبال وضعاً في الأرض جبل أبي قُبيس عند الكعبة المشرفة من جهتها الشرقية[9].

قال الباحث: وما جاء في هذا الأثر وغيره مما جاء في بعض معانيه يشبه أن يكون مأخوذا عن بعض علماء أهل الكتاب، كوَهْب بن منبّه، وكعب الأحبار، وغيرهما، مما يُتسامح في نقله عنهم، وقد كان ابن عباس وابن عمرو - رضي الله عنهما - معروفين بذلك، وسبق عنهما بعض الأقوال من هذا القبيل[10].

---

[1] المتفق والمفترق (1/ 739).

[2] ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ابن المديني (ص 102)، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (2/ 159)، العلل، الدارقطني (6/ 148)، ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 503)، مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (2/ 79)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (6/ 26).

[3] (1/ 578).

[4] (ص 323).

[5] نثل النبال بمعجم الرجال، أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل (2/ 402).

[6] الآيتان: 6، 7.

[7] الحشفة: هي القطعة الصغيرة من الأرض يحيط بها الماء ولا يعلوها.

ينظر: ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، (1/ 537، مادة: ح ش ف)، تهذيب اللغة، الأزهري (4/ 111، مادة: ح ش ف)، غريب الحديث، الخطابي (2/ 495- 496).

[8] (6/ 20- 21).

[9] ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (1/ 80- 81).

[10] ينظر: (ص 185- 186، 210- 211، 243- 245، 582- 583) من هذا البحث.

الأثر التاسع عشر:

قال الحاكم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَنْصُورٍ الْقَاضِي، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنْجِيُّ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثنا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَ حُصَيْنٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**كَأْسًا دِهَاقًا**}[1]، قَالَ: "هِيَ الْمُتَتَابِعَةُ [الْمُتْرَعَةُ] الْمُمْتَلِئَةُ"، قَالَ: "وَرُبَّمَا سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ: اسْقِنَا، وَادْهَقْ لَنَا".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"على شرط البخاري".

تعليق الباحث:

استدرك الذهبي على الحاكم بأنه على شرط البخاري، وهو كما قال، عكرمة تفرد البخاري بالاحتجاج به، وأما مسلم فأخرج له مقرونا بطاوس بن كيْسان، وسعيد بن جبير عن ابن عباس[3]، وفات الحاكم والذهبي أن الأثر عند البخاري في (الصحيح)، كما سبق في تخريج الحديث، وهو خلاف شرط الحاكم الذي وضع عليه كتابه!

وخالف هُشَيْماً، وهو ابنُ بَشير، أبو معاوية السُّلَمي مولاهم، الواسطي - يحيى بنُ المُهَلَّبِ، وهو أبو كُدَيْنَة البجلي، الكوفي، فجعل يحيى أوله من قول عكرمة، كما سبق في تخريج الحديث، ورواية هُشَيْمٍ أولى بالترجيح لسببين:

الأول: أنّ هُشَيْماً احتج به الشيخان، وقد أخرجا له في مواضع كثيرة جدا، وأما يحيى، فلم يخرج له مسلم، وقد أخرج البخاري هذا الحديث الموقوف له عن حصين[4]، ولم يخرج له غيره، وحُصَيْن هو ابن عبد الرحمن السّلَميُّ،

---

(1) النبأ، من الآية: 34.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 556، رقم الأثر: 3891)، وعنه البيهقي في (البعث والنشور) (ص 237، رقم الأثر: 401).

وعن هُشَيْم أخرجه عبد بن حميْد، كما في (تغليق التعليق) لابن حجر العسقلاني (1/ 501)، فقال: حَدثنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ به، واقتصر فيه على شطره الأول، والزيادة بين المعكوفتين له.

وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 585، رقم الحديث: 8521)، واقتصر في عزوه على الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: بل أخرجه البخاري".

قال الباحث: أخرجه البخاري في (الصحيح) (كتاب مناقب الأنصار - باب أيام الجاهلية، 5/ 42، الآثار رقم: 3839، 3840) بشطريه من وجه آخر عن حُصَيْن، وجعل أولهما من قول عكرمة، فقال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ يَحْيَى بْنُ المُهَلَّبِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عِكْرِمَةَ: {**كَأْسًا دِهَاقًا**}، قَالَ: "مَلْأَى مُتَتَابِعَةً"، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي الجَاهِلِيَّةِ: "اسْقِنَا كَأْسًا دِهَاقًا".

(3) ينظر: رجال صحيح مسلم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (1/ 109- 110).

(4) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد = رجال صحيح البخاري، أبو نصر الكلاباذي (2/ 799).

أبو الهُذَيْل الكوفي.

الثاني: أنّ هُشَيْماً أحد الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات المتفق عليهم، لاسيما في حُصَيْن، كما قال عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، واللفظ له: "لَيْسَ أحدٌ أصح حديثًا عَن حصين من هشيم"[1]، وأما يحيى، فقد وثقه يحي بن معين وجماعة[2]، لكن قال ابن حبان في (الثقات)[3]: "ربما أخطأ".

وقال الدارقطني: "يُعْتَبر يه"[4].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوق".

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح على شرط البخاري، وقد أخرجه البخاري في (الصحيح).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بقوله، تعالى: {**دِهَاقًا**} في وصف الكأس: المتتابِعة في امتلاء، وقولُ ابن عباس في هذا الأثر: "الممتلئة" تفسيرٌ لقوله: "الْمُتْرَعَةُ" في رواية عبد بن حميد؛ لأن معناهما واحد[6].

هذا، وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[7] هذا المعنى مجتمعا عن ابن عباس من وجوه أخرى متفرقة، ورواه متفرقا عن جمع التابعين، فروى عن الحسن، ومجاهد، وقتادة، وعبد الرحمن بن زيد أنهم قالوا: "ممتلئة"، وروى عن سعيد بن جبير، ومجاهد أيضا أنهما قالا: "متتابعة".

قال الباحث: ولا تنافي بين هذين التفسيرين المتفرقين؛ لأن المراد التنبيه على النوع الذي يشمله عموم المعنى؛ ولذلك ذكرهما ابن عباس في هذا الأثر مجتمعين، وقد روى آدم بن أبي إياس في (التفسير= تفسير مجاهد)[8] المعنيين مجتمعين عن مجاهد أيضا، فقال: ثنا وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: {**دِهَاقًا**}، قَالَ: "يَعْنِي: الْمَلْآى الْمُتَتَابِعَةَ"!

---

[1] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 92).

[2] ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (11/ 252).

[3] (7/ 603).

[4] سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي، البرقاني (ص 70).

[5] (ص 597).

[6] ينظر: الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (3/ 1190- 1191، مادة: تَرَعَ).

[7] (24/ 171- 173)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 384، الآثار رقم: 3461، 3462)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (8/ 398- 399).

[8] (ص 696).

وإسناده صحيح على شرط البخاري، ورقاء هو ابن عمر اليَشكُرِيُّ، أَبو بِشْر الكوفي، نزيل المدائن، أخرج له الشيخان وباقي الجماعة[1]، وروايته عن أبي نجيح كتاب[2].

وروى ابن جرير أيضا في (التفسير= جامع البيان)[3] عن عكرمة قولا ثالثا، فقال: حدثنا محمد بن يحيى الأزديّ، وعباس بن محمد، قالا: ثنا حجاج عن ابن جريج، قال: ثنا عمر بن عطاء عن عكرِمة في قوله: {**كَأْسًا دِهَاقًا**}، قال: "صافية".

وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال (الصحيح)، وحَجّاج هو ابن محمد المَصِّيصِيُّ، وعمر بن عطاء هو ابن أبي الخُوَار، المكي، مولى بني عامر.

قال الباحث: وهذه المعاني الثلاثة تحتملها اللغة غير أنها في المعنى الثاني - وهو الامتلاء - أظهر، وفي الأخير - وهو الصفاء - أبعد، قال ابن سِيدَه: "الدَّهْق: شِدَّة الضغط، والدَّهْقُ أَيْضا: مُتَابعَة الشد، و(دَهَق) المَاء، و(أدهَقه): أفرغه، وأدهَق الكأس: ملأها، وكأس دِهاقٌ: مترعة، وَفِي التَّنْزِيل: {**وَكَأْسًا دِهَاقًا**}، وَقيل: معنى قَوْله: {**دِهَاقًا**}: متتابعة على شاربيها من الدَّهْق الَّذِي هُوَ مُتَابعَة الشد، وَالْأَوّل أعرف، وَقيل: دِهاقا: صَافِيَة"[4].

وهذا المعنى الأخير المروي عن عكرمة استشهد له أبو إسحاق الزجاج، فقال: "وجاء في التفسير أَيْضاً أنها صافية، قال الشاعر:

يَلَذُّهُ بِكَأْسِهِ الدِّهَاقِ"[5].

---

[1] ينظر: تهذيب الكمال، المزي (30/ 433- 438)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 419- 422).

[2] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 51)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (13/ 491).

[3] (24/ 172).

[4] المحكم والمحيط الأعظم (4/ 120، مادة: د هـ ق)، وعنه ابن منظور في (لسان العرب) (10/ 106، مادة: دهق).

[5] معاني القرآن وإعرابه (5/ 275)، والبيت من الرجز، وهو في (ديوان رؤبة بن العجاج) بلفظ:

من كأسه بلذّةٍ دِهاق

ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب (11/ 213).

الأثر العشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا حَامِدُ بْنُ أَبِي حَامِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقْرَأُ: {**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**}[1]، وَهُوَ يَبْكِي، قَالَ: "هُوَ الرَّجُلُ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلَ أَوِ الْكَيَّالَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَحِيفُ فِي كَيْلِهِ، فَوِزْرُهُ عَلَيْهِ"[2].

تعليق الذهبي:

"إبراهيم بن يزيد واهٍ".

تعليق الباحث:

هذا الأثر سكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن إبراهيم بن يزيد واهٍ، أي: شديد الضعف، وهو مجمعٌ على ضعفه[3]، قال علي بن عمرو الفلاس: "كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن إبراهيم بن يزيد الْخُوزِيّ"[4].

وقال ابنُ نُمَيْر: "كان الناس يتقون حديثه"[5].

وقال الدوري عن يحيى بن معين: "ليس بثقة"[6]، وزاد ابن أبي حاتم عن الدوري: "وليس بشيء"[7]، وقال غيره عنه: "ضعيف"[8]، وفي أخرى: "ليس به بأس"[9].

وقال أحمد بن حنبل، والنسائي: "متروك الحديث"[10].

وقال البخاري: "سكتوا عنه"[11].

---

[1] المطففين، الآية: 1.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 562، رقم الأثر: 3907)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (8/ 564، رقم الأثر: 9970)، ولم يعزه لغير الحاكم، وتعقبه بقوله: "قلت: إبراهيم هو الخوزي، متروك".

[3] ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير (1/ 84)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (1/ 157).

[4] الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 70)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 147).

[5] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 147).

[6] تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 111).

[7] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 147).

[8] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 368).

[9] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[10] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 148)، الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص 12).

[11] التاريخ الكبير (1/ 336)، الضعفاء الصغير (ص 14).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: " ضعيف الحديث، منكر الحديث"[1].

وقال ابن حبان: "روى عن عمرو بن دينار، وأبي الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة، وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان أحمد ابن حنبل - رحمه الله - سيء الرأي فيه"[2].

ومشّاه ابن عدي، فقال: "وهو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نسب إلى الضعف".

وأورده الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[3]، ولم يتكلم عليه، وقال في (السنن): "ضعيف"[4].

وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، وابن كثير في (البداية والنهاية)[6]، وابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[7]: "متروك الحديث".

♦ وباقي رجاله ثقات، وإسحاق بن سليمان هو أبو يحيى الكوفي، الرازي، وحامد بن أبي حامد، هو حامد بن محمود بن حرب، أبو علي المقرئ، النيسابوري، وشيخ الحاكم هو ابن الأخْرَم، وقد تقدمت هذه السلسلة الثلاثية قبل هذا الأثر بأثر.

الحكم على الأثر:

ضعيف جدا.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المتسبب في تطفيف الكيل، وكذلك الميزان - شريك للمطفِّف في الوزر، ويشمله ما جاء في الآية من الوعيد، ويصدّقه ما أخرجه مسلم في (الصحيح)[8] عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "... **وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**".

---

[1] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 148).

[2] المجروحين (1/ 100).

[3] (1/ 250).

[4] مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ابن زُرَيْق (ص 26).

[5] (1/ 30).

[6] (1/ 207).

[7] (ص 95).

[8] (كتاب العلم - بَابُ مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً، وَمَنْ دَعَا إلى هُدًى أو ضَلَالَةٍ، 4/ 2060، رقم الحديث: 2674).

الأثر الحادي والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ بِالْكُوفَةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَوْلِهِ، عَزَّ وَجَلَّ: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}[1]، قَالَ: "السَّمَاءُ".

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[2].

تعليق الذهبي:

"لم يخرجا للحسن شيئا، وفيه ضعف".

تعليق الباحث:

الحسن بن عطية هو ابن نَجيح القرشي، أبو علي الكوفي البزاز، وهو كما قال الذهبي لم يخرّج له الشيخان في (الصحيحين)، وإنما روى عنه في (التاريخ الكبير)[3]، وأما أنه ضعيف، فلا، ويظهر للباحث أنه اشتبه عليه هنا بالحسن بن عطية بن سعد العوفي، فسافر ذهنه إليه، ولم يستحضر الاختلاف الكبير بين طبقتيهما؛ فقد نقل الذهبي في الحسن بن عطية بن نجيح في (الكاشف)[4]، و(تاريخ الإسلام)[5] قول أبي حاتم الرازي: "صدوق"[6]، ولم يزد على ذلك، ونقل في (ميزان الاعتدال)[7] مع قول أبي حاتم تضعيف أبي الفتح الأزدي، وقال في (المغني في (الضعفاء)[8]: "ضعفه أبو الفتح الأزدي، ولا بأس به".

قال الباحث: وقد سبق الذهبي إلى هذا النقل عن الأزدي أبو الفرج بن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون)[9]، وذكره عنه ابن حجر العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[10]، وتعقبه، فقال: "وضعفه الأزدي فأظنه اشتبه عليه بالذي

---

[1] الانشقاق، الآية: 19.

[2] **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 563، رقم الأثر: 3913)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (10/ 371، رقم الأثر: 12953)، ولم يعزه لغير الحاكم.

[3] ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (2/ 301)، تهذيب الكمال، المزي (6/ 213- 215)، تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 297).

[4] (1/ 327).

[5] (5/ 297).

[6] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 27).

[7] (1/ 503).

[8] (1/ 162).

[9] (1/ 205).

[10] (2/ 256).

قبله"، يشير إلى الحسن بن عطية العوفي.

وذكره ابن خلفون في جملة (الثقات)، ونقل فيه أيضا قول الأزدي: "ضعيف"، وقال: "أبو حاتم الرازي أعلم به من الأزدي وأقعد، وقد وصفه بالصدق، وذكره أبو حفص بن شاهين في جملة (الثقات)"[1].

وفيما نقله ابن خلفون عن ابن شاهين نظر، فإنه لم يذكر في جملة الثقات الحسن بن عطية بن نجيح، وإنما ذكر في جملتهم الحسن بن عطية العوفي، ونقل فيه قول يحيى بن معين: "لم يكن به بأس"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[3]: "صدوق".

♦ وحمزة بن حبيب هو الزيات، الكوفي، أحد القراء السبعة، أخرجه له مسلم، وأصحاب السنن، ووثقه يحيى ابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من الأئمة، وتكلم فيه زكريا بن يحيى الساجي، وأبو الفتح الأزدي من جهة حفظه، وتوسط فيه النسائي، فقال: "لا بأس به"[4]؛ ولذلك قال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: "صدوقٌ، زاهد، ربما وهم".

قال الباحث: وقد خالفه وكيع، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وأَبُو عُبَيدة بن مَعْن المسعودي، وعليّ بن غراب، وسفيان الثوري في إحدى روايات محمد بن حُميد عن مِهران عنه، فروَوْه جميعا عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود ليس فيه علقمة، روى ذلك عنهم ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[6]، وهذا منقطع، إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - لم يدرك ابن مسعود، بل ليس له رواية عن أحد من الصحابة، لا عن ابن مسعود، ولا عن غيره - وقد أدرك جماعة منهم - إلا عن عائشة أم المؤمنين، ولم يثبت سماعه منها[7].

والأعمش وإن كان موصوفا بالتدليس، فإن عنعنته محمولة على الاتصال في إبراهيم وغيره من شيوخه الذين أكثر عنهم، كما قال الذهبي: "وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يُدرى به، فمتى قال (حدثنا)، فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال "[8].

---

[1] التراجم الساقطة من كتاب (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (المطبوع) (ص 91- 92).

[2] ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (1/ 59- 61 - باب الحاء)، تاريخ ابن معين، الدوري (3/ 563).

[3] (ص 162).

[4] ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 210)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 90- 92)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 605- 606)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (3/ 24).

[5] (ص 179).

[6] (24/ 325).

[7] ينظر: معرفة الثقات، العجلي (1/ 209)، المراسيل، ابن أبي حاتم (ص 8- 10). تهذيب الكمال، المزي (2/ 233- 240)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص 141).

[8] ميزان الاعتدال (2/ 224).

وقد رواه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[1] من وجه آخر عن ابن مسعود، فقال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران عن سفيان عن قيس بن وهب عن مُرّة عن ابن مسعود {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، قال: "السماء، مرّةً كالدِّهان، ومرّة تَشَقَّق".

وتابع قيسَ بن وهبٍ أبو الزَّرْقاء الهَمْدَانِي، الزبرقان بن عبد الله العبدي، الكوفي، أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] من طريقه مختصرا، فقال: حدثنا ابن المثني، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: سمعت أبا الزَّرْقاء الهَمْداني، قال: سمعت مُرّة الهمداني، قال: سمعت عبد الله يقول في هذه الآية {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، قال: "السماء".

وتابعه أيضا أبو فَرْوَةَ عروة بن الحارث الهَمْداني، أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[3] من طريق ابن حميد عن مِهران، والطبراني في (المعجم الكبير)[4] من طريق أبي نُعَيْم، كلاهما: مِهرانُ وأبو نعيم عن سفيان عن أبي فَرْوَةَ عن مُرَّةَ به مختصرا، وقال مِهران في حديثه: "قرأها نصبًا".

فهؤلاء ثلاثة: قيس بن وهب، وأبو الزَّرْقاء الهَمْدَانِي، وأبو فَرْوَةَ الهَمْداني - رووْه عن مُرّة الهمداني، وهو أبو إسماعيل مرة بن شراحيل الهمداني، الكوفي، يعرف بـ(مُرَّةَ الطيب)، و(مُرَّةَ الخير)، لقب بذلك لعبادته، وهو مخضرم، وحديثه في الكتب الستة[5].

وقيس بن وهب، وأبو فروة الهَمْداني كلاهما ثقة، الأول أخرج له مسلم في (الصحيح)، والثاني اتفق عليه الشيخان، وأبو الزرقاء أورده ابن حبان في (الثقات)[6]، وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[7]: "وهم في حديث؛ فذكره العقيلي في كتابه، وقال البخاري: في حديثه وهم"، وقال في (تاريخ الإسلام)[8]: "صالح الأمر".

هذا، وقد جاء هذا التفسير عن ابن مسعود من وجهين آخرين:

الأول: أخرجه عبد الرزاق في (التفسير)[9] عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، قَالَ: "هِيَ السَّمَاءُ".

وهذا فيه إرسال وإبهام، عروةُ هو ابن الزبير فيما يظهر للباحث، ولم يدركه الثوري، والرجل المبهم لا يمتنع أن

---

(1) (24/ 325).

(2) (24/ 325).

(3) (25/ 325).

(4) (9/ 219، رقم الحديث: 9065).

(5) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (27/ 379- 381)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (1/ 54).

(6) (6/ 340).

(7) (2/ 66).

(8) (3/ 864).

(9) (3/ 409، رقم الأثر: 3556).

يكون مُرّةَ الهمداني، وإن كان مُرَّةُ كوفيا، وعروةُ مدنيا، ويحتمل أيضا أن يكون هو نفسه الواسطة في حديث الأعمش بين إبراهيم النخعي وابن مسعود، والاختلاف على سفيان الثوري في هذه الرواية والروايتين اللتين قبلها لا يضر؛ لاحتمال أن يكون لسفيان فيها أكثرُ من طريق، ولا سيما مع المتابعات ورواية أصحابه الثقات.

الثاني: أخرجه أيضا ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[1]، فقال: حدثنا أبو كريب، قال: ثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر عن علقمة عن عبد الله، قال: "سماءً فوق سماءٍ".

وأخرجه البزار في (المسند= البحر الزخار)[2] من طريق أخرى عن جابر، ولكن خالف في لفظه، فقال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: نا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ {**لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}: "يَا مُحَمَّدُ، يَعْنِي: حَالًا بَعْدَ حَالٍ".

وقال البزار: "وهذا الحديث رواه جابر عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله، و[رُوِيَ] عن جابر عن مجاهد عن ابن عباس".

وشريك هو ابن عبد الله القاضي، أخرج له البخاري في المعلقات، ومسلم في المتابعات، والكلام فيه طويل الذيل[3]، ولخص ابن حجر العسقلاني حاله في (تقريب التهذيب)[4]، فقال: "صدوق، يخطىء كثيرا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"، وقد خالفه إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - في لفظه، وهو أحد الثقات، فروايته أصح، لكن جابر - وهو ابن يزيد الجُعْفي - ضعيف أيضا عند الجمهور، وضعفه جدا النسائيُّ وغيرُه، واتهمه يحيى بن معين وغيرُه بالكذب[5]، ولخّص حاله ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[6]، فقال: "ضعيفٌ، رافضِيٌّ"، والاختلاف في هذا الأثر قد يكون منه لا من شريك، وإن كان بشريك ألصق؛ فإنه موصوف بسوء الحفظ والاختلاط!

وقد رواه يحيى بن وَثّابٍ - وهو ثقة من رجال الشيخين - عن عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ مقرونا عن عبد الله - وهو ابن مسعود - أَنَّهُ قَرَأَ {**لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، قَالَ: "يَا مُحَمَّدُ، لَتَرْكَبَنَّ سَمَاءً بَعْدَ سَمَاءٍ"، أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[7]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَوَّلِ، ثنا مَخْلَدٌ أَبُو خِدَاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ به، وهذه متابعة قوية للرواية الأولى: رواية إسرائيل، وبعض ما جاء في الرواية الثانية: رواية شريك.

---

[1] (24/ 324).

[2] (5/ 40، رقم الأثر: 1602)، والزيادة بين المعكوفتين من (كشف الأستار عن زوائد البزار) للهيثمي (3/ 79، رقم الأثر: 2282).

[3] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 270- 274)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 200- 217).

[4] (266).

[5] ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1: 379- 384)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (2/ 41- 44)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني (ص 53).

[6] (ص 137).

[7] (10/ 95، رقم الأثر: 10068).

ومَخْلَد هو ابن خداش، ترجمه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[1]، وقال: "سألت أبي عنه، فقال: لا بأس به، صالح الحديث"، وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[2]: "كوفيٌّ صدوق".

ومثله، بل أعلى منه شيخ الطبراني، فقد ترجمه الخطيب في (تاريخ بغداد)[3]، وقال: "وكان ثقة، وذكره الدارقطني، فقال: صدوق".

وأما الحسين بن عبد الأول الراوي عنه، فمختلَفٌ فيه، كذبه يحيى بن معين[4]، وسكت عنه البخاري في (التاريخ الكبير)[5]، وترجم له ابن أبي حاتم أيضا في (الجرح والتعديل)[6]، وقال: "كتب عنه أبي بالكوفة، وسمعته يقول: تكلم الناس فيه"، ثم ساق له حديثا منكرا، ثم قال: " سألت أبا زرعة عنه، فقال: روى أحاديث لا أدرى ما هي؟ ولست أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه".

وقال أبو عبيدٍ الآجرّيّ: "سألت أبا داود عن حُسَين بن عبد الأَوّل فوَهَّاه، وضَعَّفَه"[7].

وقال العجلي: "كوفيٌّ، ثقة، عالم"[8].

وأورده ابن حبان في (الثقات)[9].

♦ والحسن بن عليّ بن عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ أحد المحدثين الكوفيين الثقات، وقد روى عنه ابن ماجه في (السنن)[10]، وأعلى منه مرتبةً الراوي عنه، وهو شيخ الحاكم عليُّ بن محمد؛ فإنه أحد الحفاظ الثقات، ويُعرف بـ(ابن عُبَيْد)، وهو عليُّ بنُ محمد بن عُبَيْدِ بن عبد الله بن حِسَاب البَغْدَادِيُّ، البَزَّاز، حدّث عنه من الكبار أبو الحسن الدارقطني، وابْنُ جُمَيْعٍ محمد بن أحمد الغَسَّانِيُّ صاحب (المعجم)، وقد ثقه الخطيب البغدادي، والذهبي، وغيرهما[11]، فقال الخطيب: "وكان ثقة أمينا، حافظا عارفا"، وقال الذهبي: "الحافظ، الإمَامُ، الثِّقَة".

الحكم على الأثر:

صحيح بطرقه.

---

(1) (8/ 348).

(2) (523).

(3) (3/ 371).

(4) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (8/ 160)، ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 539، 611- 612).

(5) (2/ 393).

(6) (3/ 59).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص 205).

(8) معرفة الثقات (1/ 301).

(9) (8/ 187).

(10) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 24- 26).

(11) ينظر: تاريخ بغداد (12/ 73- 74)، سير أعلام النبلاء (15/ 286، 356 - ترجمة مكررة).

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالطبق في الآية: السماء، وأن قوله:{**طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**} يعني: سماءً بعد سماء، والخطاب فيها للنبي ﷺ، كما جاء ذلك صريحا في رواية أبي فروة، وبها قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف من العشرة، وقرأ الآخرون بضم الباء خطابا للناس كافة[1].

وقد روى ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2] هذا المعنى عن أبي العالية رُفَيْع بن مهران، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، والشعبي من التابعين.

وقال ابن عباس: {**طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، أي: حالا بعد حال، أخرجه عنه البخاري في (الصحيح)[3]، فقال: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ جَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "{**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}: حَالًا بَعْدَ حَالٍ"، قَالَ: "هَذَا نَبِيُّكُمْ ﷺ".

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)[4] من طريق هُشَيْمٍ به، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وسكت عليه الذهبي، وابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة)[5]!!

وقد روى ابن جرير الطبري أيضا هذا المعنى في (التفسير= جامع البيان)[6] عن ابن عباس من الصحابة، ورواه أيضا عن الحسن البصري، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، ومُرّة بن شَرَاحِيلَ الهَمْداني من التابعين.

قال الباحث: والآية على القولين في تفسيرها تحتمل عدة معان متغايرة ذكرها المفسرون[7]، فتحتمل على القول الأول المعاني الآتية:

الأول: الركوب الحسي فيها، وقد حصل له ليلة الإسراء والمعراج.

الثاني: الركوب المعنوي للروح في علوها ورفعة منزلتها وقربها من الله درجة بعد درجة، ورتبةً بعد رتبة.

الثالث: الركوب المعنوي لأهوال السماء المتغيرة يوم القيامة من تشققها وتبدّل ألوانها لونا بعد لون، مرة كالدهان، ومرة كالمهل، وهو ما جاء صريحا عن ابن مسعود في رواية قيس بن وهب السابقة عن مرّة، وفي روايات علي بن

---

(1) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر بن مِهْران (ص 466).

(2) (24/ 324).

(3) (كتاب تفسير القرآن بابُ {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، 6/ 169، رقم الأثر: 4940).

(4) (كتاب التفسير، 2/ 564، رقم الأثر: 3914).

(5) (8/ 32، رقم الأثر: 8842).

(6) (24/ 322- 324)، وينظر: تفسير عبد الرزاق (3/ 408، 410 الآثار رقم: 3555، 3557، 3558).

(7) ينظر: النكت والعيون = تفسير الماوردي، أبو الحسن الماوردي (6/ 238)، التفسير البسيط، الواحدي (23/ 368- 369)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (31/ 102- 103).

غراب، وأبي معاوية، وأبي عُبَيدة بن مَعْن المسعودي، ووكيع عن الأعمش بألفاظ متقاربة.

وتحتمل الآية على القول الثاني المعاني الآتية:

الأول: رَخَاءً بعد شِدَّةٍ، وشِدَّةً بعد رَخَاءٍ، وغِنى بعد فقر، وفَقْراً بَعْدَ غِنى، وصِحَّةً بَعْدَ سَقَمٍ، وسَقَما بَعْدَ صِحَّةٍ.

الثاني: شدة بعد شدة، وبعضها أرفع من بعض: حياةً ثم موتاً ثم بعثاً ثم جزاءً.

الثالث: حالا بعد حال من مكابدة المشركين، ظفرا وغلبة وقوة بعد خوف وضعف وشدة.

وأكثر هذه المعاني تشملها القراءة الأخرى التي جاء فيها الخطاب لجماعة الناس ولا سيما هذا الأمة، كما تشمل التقلّبات التي تمر بالإنسان في هذه الدنيا إلى مبعثه يوم القيامة، كما قال مقاتل بن سليمان: "{**طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، يقول: حالا بعد حال، يقول: خلقا من نطفة، ثم صارت النطفة علقة، ثم صارت العلقة مضغة، ثم صارت إنسانا ميتا في بطن أمه، حتى نفخ فيه الروح، ثم صار إنسانا حيا، ثم أخرجه الله - تعالى- من بطن أمه، فكان طفلا، ثم يبلغ أشده، ثم شاخ وكبر، ثم مات ولبث في قبره حتى صار ترابا، ثم أنشأه الله - عز وجل - بعد ذلك يوم القيامة"[1].

قال الباحث: والمعنى اللغوي لأصل الكلمة لا يساعد على بعض هذه الأقوال، كما قال الفرّاء: "والْعَرَبُ تَقُولُ: وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَقٍ، إِذَا وَقَعَ فِي الأَمْرِ الشَّدِيدِ"، ثم أشار إلى الاختلاف في تفسير الآية على قراءة الخطاب للنبي ﷺ، ثم قال: "والتَّفْسِيرُ: الشِّدَّةُ"[2].

وقال الزمخشري: "والطبق: ما طابق غيره، يقال: ما هذا بطبق لِذا، أي: لا يطابقه، ومنه قيل للغطاء: الطبق، وإطباق الثرى: ما تطابق منه، ثم قيل للحال المطابقة لغيرها: طبق، ومنه قوله - عز وعلا -: {**طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، أي: حالا بعد حال، كل واحدة مطابقة لأختها في الشدّة والهول، ويجوز أن يكون جمع (طبقة)، وهي المرتبة، من قولهم: هو على طبقات، ومنه: طبَقُ الظهر لِفقاره، الواحدة: (طبقة)، على معنى: لتركبن أحوالا بعد أحوال، هي طبقات في الشدّة بعضها أرفع من بعض، وهي الموت وما بعده من مواطن القيامة وأهوالها"[3].

وقال الفيروزآبادي: "وقوله: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}، أَي: تترَّقى منزلاً عن منزل، وذلك إشارةٌ إلى أَحوال الإنسان من ترقِّيه في أَحوال شتَّى في الدنيا، نحو ما أَشار إليه بقوله: {**خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**}[4]، وَأَحوالٍ شتَّى في الآخرة: من النشور، والبعث، والحساب، والصّراط. إلى حين المستقَرّ في إحدى الدّارين، وهذا طِباقه، وطِبْقُه، وطَبِيقه، وَطَبَقُهُ، أَي: مطابِقه"[5].

---

[1] تفسير مقاتل بن سليمان (4/ 640).

[2] معاني القرآن (3/ 252).

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (4/ 728).

[4] فاطر، من الآية: 11، غافر، من الآية: 67.

[5] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (3/ 497).

وقال الطاهر ابن عاشور: "وجملةُ {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**} نُسِجَ نظمها نسجا مجملا؛ لتوفير المعاني التي تذهب إليها أفهام السامعين، فجاءت على أبدع ما ينسج عليه الكلام الذي يرسل إرسال الأمثال من الكلام الجامع، البديع النسج، الوافر المعنى؛ ولذلك كثرت تأويلات المفسرين لها، فلمعاني الركوب المجازية، ولمعاني الطبق من حقيقي ومجازي - متسَعٌ لما تفيده الآية من المعاني، وذلك ما جعل لإيثار هذين اللفظين في هذه الآية خصوصية من أفنان الإعجاز القرآني"[1]، ثم أفاض في شرح ذلك.

[1] التحرير والتنوير (30/ 227).

الأثر الثاني والعشرون:

قال الحاكم: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: قُرِئَ عَلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَنَا شَاهِدٌ: الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**}[1]، قَالَ: "كَسْبُهُ وَلَدُهُ"، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَمْ يَذْكُرْ لَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ سَمَاعَهُ فِيهِ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ ابْنِ حَبِيبٍ[2].

تعليق الذهبي:

"عمر بن حبيب واهٍ".

تعليق الباحث:

هذا الأثر سكت عنه الحاكم، وانتقده الذهبي بأن عمر بن حبيب واهٍ، يريد: شديد الضعف، وهو وهم منه، فإن عمر بن حبيب هذا هو المكي، القاضي، وهو أحد الحفاظ الثقات، وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، وهو الذي يروى عنه ابن عُيَيْنَةَ، وقد كان صاحبا له[3]، وأما الواهي، فهو عمر بن حبيب العدوي، القاضي، البصري، وهو من طبقة أصحاب سفيان بن عيينة، بل يروي عنه، وعن قرينه سفيان الثوري، وطبقتهما[4]، فهو الذي سافر وهم الذهبي به إليه!! وقد سقط المكي منه في (الكاشف).

♦ والفضل بن محمد هو الشَّعْرَانِيُّ، سبق له غير هذا الأثر في أكثر من موضع، وفيه كلام يوجب التوقف في روايته على أقل الأحوال، وإن وثقه الحاكمُ وغيره، فقد قال ابن أبي حاتم: "كتبتُ عنه بالرَّيّ، وتكلموا فيه"[5].

وقال ابن الأخرم: "صدوقٌ، غال في التشيع"[6].

وقال أيضا: "كان ابن خزيمة يتولى الانتخاب على الفضل بن محمد"[7]، أي: ينتقي عليه بعض أحاديثه؛ لعلوّها،

---

(1) المسد، الآية: 2.

(2) **تخريج الأثر:**

المستدرك على الصحيحين (2/ 588، رقم الأثر: 3985)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 368، رقم الأثر: 80001)، ولم يعزه لغير الحاكم.

(3) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/ 104)، تهذيب الكمال، المزي (21/ 288- 290)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 185)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (7/ 378).

(4) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (21/ 290- 296)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 184)، المغني في الضعفاء، الذهبي (4/ 464).

(5) الجرح والتعديل (7/ 69).

(6) تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 150)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 318)، ميزان الاعتدال، الذهبي (3/ 358).

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 319).

أو لعدم وجودها عند غيره، أو لصحتها، أو لغير ذلك من الأسباب - عندما لا يتيسر له كتابة جميع أحاديثه[1].

وقال الحاكم: "لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه"[2].

وقال أيضا: " ثقة مأمون، لم يُطْعَنْ في حديثه بحجة"[3].

وتعقبه الذهبي في (تذكرة الحفاظ) على توثيقه وعدم اعتداده بكلام الأئمة، الذين أشار إليهم ابن أبي حاتم في تجريحه، وقد عاصره ابن أبي حاتم، وكتب عنه[4]، وقد أورده الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]، واكتفى فيه بقول ابن أبي حاتم!

وقال في (سير أعلام النبلاء)[6]: "وأما الحسين القَبَّاني، فرماه بالكذب، فبالغ".

♦ وشيخ الحاكم له أيضا غير هذا الأثر، وقد ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)[7]، وقال: "أحد رؤساء خراسان، وأفصحهم وأحسنهم بيانا، لم يكن يتكلم بالفارسية إلا مع من لا يحسن"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ويظهر للباحث أنه متماسك، فهو حسن الحديث على أقل الدرجات[8]، وباقي رجاله كلهم أئمة أعلام، وعبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

هذا، وقد جاء الأثر عن ابن عباس من وجه آخر، أخرجه أيضا الحاكم في (المستدرك)[9]، فقال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُؤَمَّلِ، ثنا الْفَضْلُ [بنُ محمد]، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَوْمًا، فَجَاءَهُ بَنُو أَبِي لَهَبٍ يَخْتَصِمُونَ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمْ، فَقَامَ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَدَفَعَهُ بَعْضُهُمْ؛ فَوَقَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، فَغَضِبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: "أَخْرِجُوا عَنِّي الْكَسْبَ الْخَبِيثَ - يَعْنِي: وَلَدَهُ - {**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**}"، وسكت عليه الحاكم، وعلّق عليه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري".

قال الباحث: وفي قوله نظر؛ ابن خُثَيْمٍ هو أبو عثمان عبد الله بن عثمان القارِيّ، المكّي، وقد أخرج له البخاري في (الصحيح) استشهادا لا اعتمادا، وأخرج له في (القراءة خلف الإمام)، وغيرِه، وروى له مسلمٌ وباقي الجماعة، فهو

---

(1) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (2/ 155- 158).

(2) المصدر نفسه (13/ 318).

(3) تذكرة الحفاظ، الذهبي (2/ 150)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 319).

(4) ينظر: (ص 263) من هذا البحث.

(5) (2/ 513).

(6) (13/ 319).

(7) (7/ 897)، وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1260- 1261).

(8) ينظر: نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم أبو إسحاق الحويني، أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل (3/ 160)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، نايف المنصوري (2/ 1260- 1262).

(9) (كتاب التفسير، 2/ 588، 3986)، وأورده ابن حجر العسقلاني في (إتحاف المهرة) (7/ 318- 319، رقم الأثر: 7907)، والزيادة بين المعكوفتين منه، وقال في آخره: "أخرجوا عني الكسب الخبيث"، يعني قوله: {**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**}،

على شرط مسلم لا البخاري، وفيه كلام لا ينزل به حديثه عن درجة الحسن[1].

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[2]، فقال: حدثنا الحسن بن داود ابن محمد بن المنكدر، قال: ثنا عبد الرزاق به، نحوه دون ذِكْر المراد في آخره.

وهذه متابعة لا بأس بها للفضل بن محمد عن أحمد بن حنبل، الحسن بن داود، قال ابن حجر في (تقريب التهذيب)[3]: "لا بأس به، تكلموا في سماعه من المعتمر"، ومعتمر هو ابن سليمان بن طرخان التَّيْمِيّ، أبو محمد البصري، وهو أحد الأئمة الحفاظ الثقات المتقنين.

وأخرجه ابن جرير الطبري أيضا في (التفسير= جامع البيان)[4] عن ابن عباس بنحوه من وجه ثالث واهٍ جدا.

الحكم على الأثر:

صحيح بمجموع الطريقين: الأولى والثانية.

ما يتضمنه الأثر من المعنى:

اشتمل الأثر على أن المراد بالكسب في الآية الأبناء، وقد رواه ابن جرير الطبري في (التفسير= جامع البيان)[5] من طرق عن ابن أبي نَجيح عن مجاهد، ورواه عنه أيضا من طريق ليث بن أَبي سُلَيْم، ولم يذكر ابن جرير غيره.

وحكاه عطاء بن أبي رباح مبهما، ونسبه ابن جريج إلى عائشة مع مجاهد، كما أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[6]، فقال: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ: "كَانَ يُقَالُ: {**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**}: وَلَدُهُ كَسْبُهُ"، وَمُجَاهِدٌ، وَعَائِشَةُ قَالَاهُ.

ونسبه الثعلبي إلى أبي العالية رُفَيْع بن مِهران من المُخَضْرَمِين، ولم يذكر غيره[7]، وهو قول مقاتل بن سليمان، وعلَّله بقوله: "لأن ولده من كسبه"[8].

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/ 112)، الثقات، ابن حبان (5/ 34)، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، أبو عبد الله الحاكم (ص 157)، رجال صحيح مسلم، ابن مَنْجُويَه (1/ 377)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 266- 268)، تهذيب الكمال، المزي (15/ 279- 282)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (5/ 275).

(2) (24/ 677).

(3) (ص 160).

(4) (24/ 677).

(5) (24/ 677).

(6) (كتاب الصدقة - باب ما يَنَالُ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ، وما يُجْبَرُ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ، 9/ 130، رقم الأثر: 16630).

(7) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (10/ 325).

(8) تفسير مقاتل بن سليمان (4/ 914).

ونسبه أبو إسحاق الزجاج إلى عموم المفسرين[1]، ونسبه الواحدي أيضا إلى ابن سيرين، وقتادة، وقال: "وهو قول كافة أهل التفسير"[2]، وزاد ابن كثير نسبته إلى عطاء والحسن، ولم يذكر ابن كثير من الأقوال غيره[3].

وحكى الماوردي عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في المراد بالكسب: "عمله الخبيث"[4]، يعني: كيده في عداوة رسول الله ﷺ[5]، وتابعه على هذه الحكاية الزمخشري، وحكى أيضا عن قتادة أنه قال: "عمله الذي ظن أنه منه على شيء، كقوله: {**وَقَدِمْنا إِلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ**}"[6].

وقال الزمخشري: "والمعنى: لم ينفعه ماله وما كسب بماله، يعنى: رأس المال والأرباح، أو ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها، وكان ذا سابياء[7]، أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه، أو ماله التالد والطارف"[8].

قال الباحث: فهذه سبعةُ أقوال مفصّلَة في المراد بالكسب في الآية عن السلَفِ ومَنْ جاء بعدهم، وقد حكاها كلَّها الرازي في (التفسير الكبير= مفاتح الغيب)[9] إلا القول الأخير من أقوال الزمخشري، وهو بمعنى الذي قبله من أقواله المفصَّلَة أو هو أعم؛ لأنه يشمل ما كسبه بنفسه، وما طرأ عليه من غيره من غير كسب، كالهدية والميراث، وبقي في تفسير الآية قول ثامن ذكره ابن عطيّة، ولم يتعرض له الرازي، فقال: "{**وَمَا كَسَبَ**} يراد به عرضُ الدنيا من عقار ونحوه، أو ليكون الكلام دالا على أنه أتعب فيه نفسه لم يجئه عفوا لا بميراث وهبة ونحوه"[10].

قال الباحث: وما ذكره ابن عطيّة هو الذي جرى عليه محمد الطاهر بن عاشور، وزاده بيانا، فقال: "{**وَمَا كَسَبَ**} موصولٌ وصلتُه، والعائد محذوف جوازا؛ لأنه ضمير نصب، والتقدير: وما كسبه، أي: ما جمعه، والمراد به: ما يملكه من غير النَّعَم من نقود وسلاح وربع وعروض وطعام، ويجوز أن يراد بماله: جميع ماله، ويكون عطفُ {**وَمَا كَسَبَ**} من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام به، أي: ما أغنى عنه ماله التالد، وهو ما ورثه عن أبيه عبد المطلب، وما كسبه هو بنفسه، وهو طريفُه"[11].

والمعنى العام الذي ذكره الزمخشري في الآية هو اختيار عبد الرحمن بن ناصر السعدي من المعاصرين[12].

---

[1] ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (5/ 375).

[2] التفسير البسيط (24/ 411- 412).

[3] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (8/ 515).

[4] ينظر: تفسير الماوردي = النكت والعيون، الماوردي (6/ 365- 366).

[5] ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (32/ 352).

[6] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (4/ 815).

[7] أي: مَوَاشِيَ كَثِيرَةً أو مُعَدّةً للنِّتاج والتوالد.

ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (13/ 69، مادة: سبي).

[8] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (4/ 814- 815).

[9] ينظر منه: (32/ 351- 352).

[10] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 534).

[11] التحرير والتنوير (30/ 604).

[12] ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (936).

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج العامة والتفصيلية التي توصل إليها الباحث من خلال هذا البحث، والتوصياتِ التي يراها:

أولا - النتائج العامة لمادة البحث:

1 - إن الاشتغال بعلم الحديث والعناية بأصوله النظرية وتطبيقاته العملية من أهم ما ينبغي أن يُجْمِعَ عليه طلاب العلم نيّاتهم، ويوجهوا إليه هممهم؛ لأنه يتعلق بالسنة النبوية والآثار السلفية عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، والسنة هي المبينة لما نزل من القرآن، والآثار دالّة على الأفهام، ولا شك أن أفهام السلف ولا سيما الصحابة الكرام - رضي الله عنهم أجمعين - أقرب إلى الصواب في الجملة من أفهام غيرهم؛ لما لهم من الخصائص التي لا يشاركهم فيها مَنْ جاء بعدهم، وهكذا التابعون مع أتباعهم، كلٌّ بقدْره، ورُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع، و(رُبَّ) هنا للتقليل.

2 - إن الناظر فيما بذله علماء الحديث من جهود استقلوا نفوق أعمارهم فيها جمعا للأحاديث والآثار وتتبعا، ودراسةً لأحوال رجالها وفحصا - فضلا عن نظرهم في معانيها ومدلولاتها - يدرك ما لهذا العلم من أهمية كبرى تمس الحاجة إليه، ولا سيما في زمن ارتفعت فيه عقيرة الملحدين والمستشرقين وأذنابهم للتشكيك في السنة النبوية المطهرة جملة وتفصيلا - فضلا عن أقوال الصحابة وغيرهم من السلف -، وتسفيه تلك الجهود الضخمة لعلمائها، التي بذلوها في سبيلها، ولا شك أن النيل من السنة نيل من القرآن الكريم، وهو الغاية المستهدفة، ويأبى الله ذلك والمؤمنون.

3 - إنّ العلم عموما - ومنه علم الحديث - لا يقف عند زمن، ولا يحويه قُطْر، وقد توارث العلماء قولهم: "كم ترك الأوّل للآخر"، وهذا عبد الله بن عباس - رضي الله عنه وعن سائر الصحابة - كان من أعلم الصحابة بكتاب الله أو أعْلَمَهُم، وكان من أصغرهم سنا، ولم يدرك كثيرا من المناسبات التي نزل القرآن من أجلها، ولكنه الحرص على العلم، والتميز في الفهم مع ما ناله من بركة دعوة النبي ﷺ.

4 - إن علم الحديث بعامة وعلم الرجال ودراسة الأسانيد بخاصة يحصل فيه ما يحصل في غيره من العلوم من اختلافات مبنية على الاجتهاد والنظر في التأصيل والتفريع، والإجمال والتفصيل، ومن ذلك: الاختلاف في أحوال الرواة وتقييم رواياتهم.

5 - إن الحكم على الأحاديث والآثار فرعٌ عن تتبع الروايات واستيفائها، والنظر في أحوال رجالها، وجمع كلام

أهل هذا الشأن فيهم، ومن كتبهم الأصيلة ما أمكن.

6 - إن أحكام ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب) على الراوي المختلف فيه - ليست قطعية، وإنما هي اجتهادية مبنية على النظر والموازنة بين أقوال الأئمة فيه بحسب ما وقف عليه، وقد يكون الصواب في خلافها، ولا سيما في تقييم الذهبي.

ثانيا - النتائج التفصيلية لمادة البحث:

وهي على النحو الآتي:

أ - ما يتعلق بجانب الرواية:

1 – إن أكثر أحاديث القراءات والفسر المنتقدة من الذهبي هي من قبيل الحديث الضعيف، وعددها إجمالا 172 حديثا من مجموع 1124 حديثا تقريبا، وهي على الأنواع التفصيلية الآتية:

النوع الأول: أحاديث القراءات المتواترة 28 حديثا.

النوع الثاني: أحاديث القراءات الشاذة 6 أحاديث.

النوع الثالث: أحاديث الفسر المرفوعة 84 حديثا.

النوع الرابع: أحديث الفسر الموقوفة 54 حديثا.

2 - إن تعقبات الذهبي على الحاكم جاءت متنوعة، بعضها يتعلق بالرجال جرحا وتعديلا، وبعضها يتعلق بالأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وبعضها يتعلق بتصحيح الأحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما إثباتا أو نفيا، وبعضها يتعلق بأحاديث ذكرها الحاكم وصححها على شرط الشيخين أو أحدهما، وهي في صحيحيهما أو أحدهما.

3 - إن تعقبات الذهبي على الحاكم كاختصاره، لم يعتن بها اعتناء تامّا، ولم يدقق فيها النظر تدقيقا وافيا، وإنما هي بحسب ما عَنَّ له في ذهنه أثناء تلخيصه، وقد ذكر هو نفسه عن تلخيصه هذا أنه يُعْوِزُه عملٌ وتحرير؛ ولذلك وقع له الوهم أو الخطأ أو القصور في بعضها، بل كان الصواب في بعضها - وإن كان قليلا - في جانب الحاكم.

4 - إن الأحاديث التي تعقبها الذهبي على الحاكم في كتاب التفسير تبلغ 15% من مادته تقريبا، وهذا في ميزان المحدثين كثير، فلو كانت هذه النسبة للخطأ في حديث الراوي، لأوجب ذلك رد حديثه، وربما طرحه؛ ولذلك اعتذر له العلماء عن ذلك في مقابل جلالة قدره ورفيع درجته.

5 - إن أحكام الذهبي على الرجال في تعقباته على الحاكم، قد تختلف عن أحكامه عليهم في كتبه الأخرى، ولاسيما في (الكاشف)، و(المغني في الضعفاء)، و(سير أعلام النبلاء)، وقد يؤخذ أيضا من أحكامه في تعقباته الفصْلُ في بعض الرواة الذين حكى فيهم الخلاف في كتبه الأخرى دون ترجيح.

6 - إن إعلالات الذهبي في تعقباته عامّتها في الأسانيد، وبعضها للمتون.

7 - إن إعلالات الذهبي للأسانيد أكثرها متعلقة بأحوال الرجال، وبعضها متعلق بالاتصال.

8 - إن الذهبي قد يتخير في تجريح الراوي قول إمام أو إمامين دون غيرهما ممن يرى أن قوله أقرب وأصوب، أو أنه أخصر وأدق في الدلالة على حاله، أو أنه أولى لإمامته ورفيع قدره وتقدمه في هذا الشأن.

9 - إن أحكام الذهبي في (مختصره) التي تتفق مع أحكام الحاكم في (مستدركه) على الأحاديث والآثار - ليست إقرارات أو موافقات، وإنما هي مجرد اختصارات لكلام الحاكم، فلا تُنسب للذهبي.

10 - إن جملة لا بأس بها من تعقبات الذهبي جاءت مختصرة في طبعة دار الكتب العلمية المتداولة، وهي من تصرّف المحقق: مصطفى عبد القادر عطا!

ب - ما يتعلق بجانب الدراية:

1 - إن تفسير ابن جرير الطبري المسمى بـ (جامع البيان في تأويل القرآن) هو أوسع كتب التفسير في إيراد الأحاديث والآثار والنظر في مدلولاتها، والموازنة بينها، وعليه المعوّل عند عامة المفسرين الذين جاءوا من بعده، بل بعض هذه الكتب ما هو إلا مختصر له، كـ(معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج، وهو من أقرانه ومعاصريه، وبعضها الآخر ما هي إلا تهذيب له، كـ(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير مع ما يميز الأول من المعاني اللغوية، وما يميز الثاني من الزيادات والفوائد الحديثية، والاختيارات والتحقيقات العلمية.

2 - إنّ كتب التفسير بالرأي في تصنيف العلماء، وعلى رأسها (الكشاف) للزمخشري، و(حقائق الغيب) للرازي لا تختلف عن كتب التفسير بالمأثور في اعتماد ما جاء من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة في تفسير الآيات القرآنية، وهكذا لا تخلو أيضا كتب التفسير بالمأثور، وعلى رأسها (جامع البيان) للطبري من إعمال الرأي لاستنتاج المعاني والحِكَم من الآيات القرآنية باستثناء (التفسير بالمأثور) للسيوطي، أو بعض الكتب المتقدمة، كـ(تفسير عبد الرزاق) أو ابن أبي حاتم الرازي، التي اقتصر فيها أصحابها على سرد الأحاديث والآثار بأسانيدها تحت الآيات المتعلقة بها؛ ولذلك لا يجد الباحث بالنظر إلى هذا التصنيف فرقا دقيقا في التفريق بين مدرسة التفسير بالرأي ومدرسة التفسير بالأثر إذا ما استثنينا الكتب التي تعتمد على مجرد الرواية بالإسناد!

3 - إن كثيرا من الاختلاف الحاصل بين المفسرين إنما هو من الاختلاف المحتمَل، أو من قبيل التنوّع والتمثيل، وإن دلّت الأحاديث والآثار على بعضه، ولكن قد تكون بعض الأقوال فيه أظهر وأرجح من بعض؛ لدلالة الأحاديث والآثار عليه، أو لدلالة السياق، أو لشهرة الاستعمال اللغوي فيه، أو لقوة دلالة الاشتقاق عليه، أو لتظاهر السلف على القول به، أو لغير ذلك من مقتضيات الأرجحية أو الأظهرية.

4 - إن الكثير من مادة كتاب التفسير من (المستدرك) ولا سيما الآثار إنما هي أخبار عن الأمم السابقة فيها بعض التفاصيل لِمَا ذكره الله - تعالى - في القرآن أو أشار إليه، والأشبه في عامّتها أن تكون من الإسرائيليات، ذكرها الصحابة والتابعون استئناسا، أو هي أخبار عن فضائل بعض السور أو الآيات، أو هي أخبار عن أمر غيبي يتعلق بمستقبل الزمان قبل قيام الساعة أو بمشهد من مشاهد الآخرة بعد قيامها، أو غير ذلك مما لا تعلق له بأصل المعنى القرآني.

التوصيات:

1 - أن يكون لهذا البحث بحثٌ على نسقه متمم له في الأحاديث والآثار التي حكم عليها الحاكم في كتاب التفسير أو سكت عليها وسكت عليها الذهبي في النوعين، وهذا السكوت قد يسميه بعضهم إقرارا، وبحث آخر أوسع في الأحاديث التي حكم عليها الحاكم، وعلق عليها الذهبي بما يوافق ما ذكره الحاكم، وهي التي يسميها بعض المتأخرين بـ(الموافقات)!

2 - يوجه الباحث الباحثين من أمثاله إلى العناية بالأحاديث النبوية والآثار السلفية وإبراز مصادرها وما يتعلق بأسانيدها ورجالها واهتمام المختصين بها من حيث القبول والرد - ردّا على المشككين في السنة والمنابذين لها، الذين يتخذون ذلك سلّما إلى التشكيك في القرآن ونبذه!

3 - أن تتسع صدور الباحثين للكثير من الخلاف الحاصل، سواء بين أهل الحديث ونقاده في تصحيح الأحاديث وتضعيفها أو قبولها وردها، وبين أهل التفسير والنظر في معاني الآيات القرآنية ولا سيما أن القرآن حمّال وجوه، وألا يألوا جهدا مع ذلك في الوصول إلى الأقرب إلى الصواب في نظرهم، وبالله التوفيق.

الفهارس العامة

أولاً - فهرس الآيات القرآنية.
ثانياً - فهرس الأحاديث المرفوعة.
ثالثاً - فهرس الآثار الموقوفة.
رابعاً - فهرس الرجال الذين تكلم فيهم الذهبي في استدراكه على الحاكم.
خامساً - فهرس الرجال المجروحين أو المجهولين الذين أغفلهم الذهبي.
سادساً - فهرس الأعلام المترجم لهم.
سابعاً - فهرس الشواهد والأبيات الشعرية.
ثامنا - فهرس المفردات اللغوية الغريبة.
تاسعا - فهرس الأماكن والبلدان.
عاشرا - فهرس المصادر والمراجع.
الحادي عشر - فهرس محتويات البحث.

أولا - فهرس الآيات القرآنية:

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}	الفاتحة، الآية: 6	30
{إِنْ تَرَكَ خَيْرًا}	البقرة، من الآية: 80	193
{وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِه}	البقرة، من الآية: 89	180
{وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ } الآية	البقرة، الآية: 102	185
{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}	البقرة، من الآية: 143	133
{وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ}	البقرة، من الآية: 164	190
{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ} الآية	البقرة، الآية: 177	138
{وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ}	البقرة، من الآية: 177	607
{وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} الآية	البقرة، الآية: 228	197
{الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ}	البقرة، من الآية: 229	195
{فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ}	البقرة، من الآية: 230	199
{وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ}	البقرة، من الآية: 232	200
{تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} الآية	البقرة، من الآية: 253	208
{الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى}	البقرة، الآية: 262	143
{قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ}	البقرة، الآية: 236	143
{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ}	البقرة، من الآية: 243	203
{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى}	البقرة، من الآية: 264	143
{كَيْفَ نُنْشِزُهَا}	البقرة، من الآية: 269	37
{فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ}	البقرة، من الآية: 283	44
{آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ} الآية	البقرة، الآية: 285	144
{إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ}	آل عمران، الآية: 5	146
{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ} الآية	آل عمران، الآية: 7	153
{إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ} الآية	آل عمران، الآية: 21	210، 211
{لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً}	آل عمران، من الآية: 23	318
{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}	آل عمران، من الآية: 31	154
{وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ}	آل عمران، من الآية: 33	161
{كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ}	آل عمران، من الآية: 49	27
{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}	آل عمران، من الآية: 97	157
{وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ}	آل عمران، من الآية: 161	40
{إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}	آل عمران، من الآية: 192	164
{وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ} الآية	النساء، الآية: 4	170

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ}	من الآية: 8	465
{إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلا كَرِيمًا}	النساء، الآية: 31	475
{وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}	النساء، من الآية: 68، من الآية: 106	554
{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} الآية	النساء، الآية: 176	213
{يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ، وَمَا هُمْ بَخَارِجِينَ مِنْهَا}	المائدة، من الآية: 37	164
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ}	المائدة، من الآية: 101	157
{إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}	المائدة، الآية: 118	172
{الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ} الآية	المائدة، الآية: 146	223
{وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ}	الأنعام، من الآية: 26	216
{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} الآية	الأنعام، الآية: 33	219
{لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ}	الأنعام، من الآية: 103	224
{أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ}	الأعراف من الآية: 54	27
{لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ}	الأعراف، من الآية: 40	46
{وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}	الأعراف، من الآية: 180	36
{الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا}	الأنفال، من الآية: 66	49
{فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوُا الزَّكَاةَ، فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ}	التوبة، من الآية: 5	229
{وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ}	التوبة، من الآية: 11	229
{الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ}	التوبة، من الآية: 34	232
{وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ} الآية	التوبة، الآية: 100	481
{وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ}	التوبة، من الآية: 114	235، 237، 238
{وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا}	التوبة، من الآية: 120	240
{مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ}	التوبة، من الآية: 133	235، 236، 237
{وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ}	يونس، من الآية: 61	149
{آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ}	يونس، من الآية: 90	245، 247
{آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ}	يونس، الآية: 91	247
{إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ}	هود، من الآية: 46	56
{قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}	هود، من الآية: 72	418
{إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيا لَعَلَّكُمْ تعقلون}	يوسف، الآية: 2	265
{اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ}	يوسف، من الآية: 42	301
{فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ}	يوسف من الآية: 42	303
{إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ}	يوسف، من الآية: 70	301
{كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ}	يوسف، من الآية: 76	301
{إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}	يوسف، من الآية: 77	301

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ}	الرعد، من الآية: 4	57
{هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ۝ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ} الآية	الرعد، الآيتان: 12، 13	268
{وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ} الآية	الرعد، الآية: 40	306 - 305
{أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا}	الرعد، من الآية: 41	304
{مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ}	إبراهيم، من الآية: 16	115
{وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} الآية	إبراهيم، الآية: 23	310
{كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۝ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ}	الحجر، الآيتان: 90 - 91	311
{مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ} الآية	الأنعام، الآية: 106	318، 316
{وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}	الإسراء، الآية: 79	275
{جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا}	الإسراء، من الآية: 81	279، 277
{وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا}	الإسراء، من الآية: 97	281
{وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا}	الكهف، من الآية: 79	113
{وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا}	الكهف، من الآية: 82	290
{الصَّدَفَيْنِ}	الكهف، من الآية: 96	27
{كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا}	الكهف، من الآية: 107	292
فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}	الكهف، الآية: 110	296
{وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا}	مريم، من الآية: 8	395
{سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي}	مريم، من الآية: 47	239
{فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ}	مريم، من الآية 59	60
{يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا}	مريم، الآية: 85	398
{فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى}	طه، من الآية: 12	325
{والْقُرُونِ الْأُولى}	طه، من الآية: 51	36
{مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى}	طه، الآية: 55	327
{وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى}	طه، الآية: 124	332
{وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى}	طه، الآية: 127	332
{أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ}	الأنبياء، الآية: 21	70
{أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا}	الأنبياء من الآية: 30	402
{وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ}	الأنبياء، من الآية: 90	407
{إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ}	الأنبياء، من الآية: 90	411، 410
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ} الآية	الحج، الآيتان: 1، 2	33
{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ}	الحج، من الآية: 18	596
{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} الآية	الحج، الآية: 25	336
{وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ}	الحج، الآية: 29	340

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ}	الحج، من الآية: 34	344، 349
{وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}	الحج، الآية: 78	350
{قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ}	المؤمنون، الآيتان: 1، 2	352
{الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ}	المؤمنون، الآية: 2	358
{مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ}	المؤمنون، الآية: 67	64
{فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ}	المؤمنون، من الآية: 76	562
{الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا}	المؤمنون، من الآية: 80	109
{اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ} الآية	النور، الآية: 35	369
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ}	النور، من الآية: 58	465
{مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ}	الفرقان، من الآية: 18	67
{وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا}	النمل، من الآية: 14	223
{وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ}	النمل، من الآية: 22	80
{وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ}	القصص، من الآية: 10	413
{وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ}	القصص، من الآية: 11	413
{وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ}	القصص، من الآية: 12	413
{والْقُرُونِ الْأُولى}	القصص، من الآية: 43	36
{إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}	القصص، الآية: 56	236 - 237
{الم غُلِبَتِ الرُّومُ}	الروم، الآيتان: 1، 2	71
{مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ}	الأحزاب، من الآية: 4	376
{النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ [وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ] وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}	الأحزاب، من الآية: 6	416، 417
{مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} الآية	الأحزاب، الآية: 23	74، 385
{وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ} الآية	الأحزاب، الآية: 37	388
{تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ}	الأحزاب، من الآية: 44	307
{إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا}	الأحزاب، من الآية: 50	24
{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ}	الأحزاب، من الآية: 53	24
{إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} الآية	الأحزاب، الآية: 56	391
{وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ}	سبأ، من الآية: 11	419
{لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ}	سبأ، من الآية: 15	78
{فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ}	سبأ، من الآية: 23	116
{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ} الآية	فاطر، الآية: 32	422
{يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ}	يس، من الآية: 20	426
{إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ}	يس، الآية: 25	426
{وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا}	يس، من الآية: 62	82
{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}	الصافات، الآية: 96	461
{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ} الآية	الصافات، الآية: 102	432، 433،

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ}	ص، الآية: 17	436
{قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ} الآية	الزمر، الآية: 53	54
{وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ}	الزمر، من الآية: 68	91
{أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ}	غافر، من الآية: 46	93
{وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ}	الشورى، من الآية: 5	186
{اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانِ} الآيات	الشورى، الآيات: 17 - 19	441
{وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ}	الشورى، من الآية: 27	571
{وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ}	الشورى، الآية: 30	553
{وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ}	الزخرف، من الآية: 61	446
{إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ } الآيات	الدخان، الآيات: 2 - 4	576
{كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} الآيات	الدخان، 25 - 28	579
{وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ}	الجاثية، من الآية: 13	582
{وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ}	الجاثية، من الآية: 24	450
{أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا}	الأحقاف، من الآية: 20	585
{إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا}	الفتح، الآية: 1	452
{إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ} الآيات	الفتح، الآيات: 1 - 5	455، 456
{وَتُعَزِّرُوهُ}	الفتح، من الآية: 9	588
{وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً}	الحجرات، الآية: 7، من الآية: 8	459
{يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ}	ق، الآية: 44	466
{وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ}	الذاريات، الآية: 47	436
{إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}	الذاريات، الآية: 56	119
{مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى}	النجم، الآية: 17	591، 593
{الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ}	النجم، من الآية: 32	475
{فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا}	النجم، الآية: 62	472
يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ}	القمر، الآية: 48	384
{إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} الآتين	القمر، الآيات: 47 - 49	477
{وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ}	الرحمن، من الآية: 6	594
{كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ}	الرحمن، من الآية: 29	597
{كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ}	الرحمن، الآية: 58	483
{مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ}	الرحمن، الآية: 67	121
{فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ}	الواقعة، الآية: 55	84
{يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ}	الحديد، من الآية: 12	601
{فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُوَرٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ}	الحديد، من الآية: 13	486

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
{وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا} الآية	الحديد، الآية: 27	492
{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}	الحشر، من الآية: 7	497
{وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}	الحشر، من الآية: 9	603، 605
{وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ}	الحشر، من الآية: 19	411
{قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ }	الممتحنة، من الآية: 4	239
{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}	الجمعة، الآية: 9	501
{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ}	الطلاق، الآية: 1	502
{إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ}	الطلاق، من الآية: 1	608
{وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ}	الطلاق، من الآية: 2، من الآية: 3	506
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ، وَأَهْلِيكُمْ نَارًا}	التحريم، من الآية: 6	269
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} الآية	التحريم، الآية: 8	613
{يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا}	التحريم، من الآية: 8	618
{فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ} الآيات	الحاقة، الآيات: 35 - 37	626
{وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا}	نوح، من الآية: 16	620
{إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ۝ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا}	الجن، من الآية: 1، الآية: 2	520
{قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ}	الجن، من الآية: 1	520
{يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا}	المزمل، الآيتان: 1، 2	521
{طَعَامًا ذَا غُصَّةٍ}	المزمل، من الآية: 13	624
{كَثِيبًا مَهِيلًا}	المزمل، من الآية: 14	624
{فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى}	المزمل، من الآية: 20	521
{وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ}	المدثر، الآية: 5	86
{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}	القيامة، الآيتان: 22، 23	524
{وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ}	الإنسان، من الآية: 8	607
{وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا}	الإنسان، الآية: 20	627
{عُذْرًا أَوْ نُذْرًا}	المرسلات، الآية: 6	27
{أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ۝ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا}	النبأ، الآيتان: 6 - 7	631
{كَأْسًا دِهَاقًا}	النبأ، من الآية: 34	632
{فَأَمَّا مَنْ طَغَى} إلى قوله: {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}	النازعات، الآيات: 37 - 41	271
{وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ}	التكوير، الآية: 24	88
{وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ}	المطففين، الآية: 1	635

{وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}	الانشقاق، الآيتان: 2، 5	145
{فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا}	الانشقاق، الآيتان: 8، 9	530
{لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}	الانشقاق، الآية: 19	637
{سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}	الأعلى، الآية: 1	106
{لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ}	الغاشية، الآية: 6	626
{فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ}	الغاشية، الآيات: 21 - 23	96
{واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}	الليل، الآية: 1	531
{فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى} الآيات	الليل، الآيات: 5 - 10	460 - 461، 531، 536
{وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى} الآيات	الضحى، الآيات: 1 - 5	537
{فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}	الشرح، الآيتان: 5، 6	98
{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} الآيات	العلق، الآيات: 1 - 5	543، 544
{لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً}	البينة، الآيتان: 1، 2	101
{إِذَا زُلْزِلَتْ}	الزلزلة، من الآية: 1	547
{يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}	الزلزلة، الآية: 5	549
{فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}	الزلزلة، الآيتان: 7 - 8	552
{إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ}	الكوثر، الآيتان: 1، 2	562
{لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ} الآيات	قريش، الآيات: 1 - 4	555
{يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ}	الهمزة، الآية: 3	104
{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}	الكافرون، الآية: 1	106
{مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ}	المسد، الآية، 2	645
{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}	الإخلاص، الآية: 1	106

ثانيا - فهرس الأحاديث:

الحديث	الراوي	الصفحة
أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأُرَاهُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَغَارُوا عَلَيَّ، فَذَهَبُوا بِابْنِي وَإِبِلِي	ابن مسعود	509
أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَقْرِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ	عبد الله بن عمرو	547
أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ	ابن مسعود	519 - 520
أَتَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟	العباس بن عبد المطلب	146
أَحَبُّ أَهْلِي إِلَيَّ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ	أسامة بن زيد	386
أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمُ الْكُفَّارُ	جابر بن عبد الله	164
أُخِّرَ الْكَلَامُ فِي الْقَدَرِ لِشِرَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ	أبو هريرة	477، 480
الْأَضَاحِيُّ سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ	زيد بن أرقم	341
أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ	أبو هريرة	438
أفضلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمُقِلِّ	أبو هريرة وجماعة	606 - 607
أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُرَاعَ الْغَمِيمِ	مُجَمِّع بن جَارِيَة	452
أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**}	ابن مسعود	119
أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ**}، بِغَيْرِ أَلِفٍ	زيد بن ثابت	44
أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ	أبو مسعود الأنصاري	389
أما إنهم سيُهزمون (يعني: الفرس أمام الروم)	ابن عباس	72 - 73
أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ	أبو هريرة	469
أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ	ابن عمر	466
أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟	أنس بن مالك	284
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ غَزَاةً لَهُ، فَدَعَا جَعْفَراً	علي بن أبي طالب	240
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ أُحُدٍ مَرَّ عَلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَهُوَ مَقْتُولٌ	أبو هريرة	74
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ	أبو هريرة	358
أَنَّ رَسُولَ ﷺ كَانَ إِذَا ضَحَّى اشْتَرَى كَبْشَيْنِ سَمِينَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ	أبو رافع	344
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ**}	ابن عباس	64
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**} بِالصَّادِ	أبو هريرة	30
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**كَيْفَ نُنْشِزُهَا**} بِالزَّايِ	زيد بن ثابت	37
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**} بِفَتْحِ الْيَاءِ	ابن عباس	40
أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكَا إِلَيْهِ الْحَاجَةَ	ابن جريج	509
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي	ابن عباس	432 - 433
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا**}، رَفَعَ	ابن عمر	49
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {**فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**}	ابن عمر	84

الحديث	الراوي	الصفحة
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ}	ابن عمر	78
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ} مُنَوَّنٌ	أبو بكرة	121
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا} مُخَفَّفَةً	أبو هريرة	82
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: {يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ} بِكَسْرِ السِّينِ	جابر بن عبد الله	104
أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ}	أبو هريرة	116
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ، قَالَ: "بِسْمِ اللَّهِ ...".	ابن عمر	329
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِحِرَاءَ، إِذْ أَتَاهُ الْمَلَكُ بِنَمَطٍ مِنْ دِيبَاجٍ	جابر بن عبد الله	543
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: {وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا}	ابن عباس	113
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ أَبَا جَهْلٍ فَصَافَحَهُ	أبو يزيد المدني	221
أَنَّهُ سَأَلَ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ}	أبو هريرة	91
أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ	أبو ذر الغفاري	138
أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ} بِالظَّاءِ	عائشة	88
أَنَّهُ نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالتَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُزَفَّتِ	ابن عمر وابن عباس	497
أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}	عائشة	350
أَوْثَقُ [عُرَى] الْإِيمَانِ الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ بِالْحَبِّ فِيهِ وَالْبُغْضِ فِيهِ	ابن مسعود	492
أَوَّلُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ فِيهَا سَجْدَةٌ {وَالنَّجْمِ}، قَالَ: فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	ابن مسعود	472
أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ	عائشة	545
أَيُّهَا النَّاسُ، لَمْ يَبْقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ فِيمَا مَضَى إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا	ابن عمر	441
إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ مِنْ أُمَّتِي سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ	أبو هريرة	392
إِذَا سَرَّتْكَ حَسَنَتُكَ وَسَاءَتْكَ سَيِّئَتُكَ فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ	أبو أمامة الباهلي	140
إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أُوقِفَ الْعِبَادُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ - تَعَالَى - غُرْلا بُهْمًا	علي بن أبي طالب	464
إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ، فَلْيَقُلِ الَّذِينَ يَضَعُونَهُ حِينَ يُوضَعُ فِي اللَّحْدِ: بِاسْمِ اللَّهِ	البياضي	329
إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَرَجُلٌ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ أَلْفَيْ سَنَةٍ	ابن عمر	524
إِنَّ الحلال بَيِّنٌ وإِنَّ الحرام بَيِّن	النعمان بن بشير	أ - ب
إِنَّ رَبَّكُمْ - تَعَالَى - يَقُولُ: لَوْ أَنَّ عِبَادِيَ أَطَاعُونِي لَأَسْقَيْتُهُمُ الْمَطَرَ بِاللَّيْلِ	أبو هريرة	266
إِنَّ طَلَاقَ أُمِّ أَيُّوبَ لَحُوبٌ	أنس بن سيرين	169
إِنَّ طَلَاقَ أُمِّ سُلَيْمٍ لَحَوْبٌ	أنس بن مالك	168
إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ، وَلاَ يَنَامُ قَلْبِي	عائشة	432
إِنَّ الْقَبْرَ الَّذِي رَأَيْتُمُونِي أُنَاجِي فِيهِ، قَبْرُ أُمِّي آمِنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ	ابن مسعود	235
إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطَيِّبَ بِهَا مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ	ابن عباس	232
إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَمَرْتُكُمْ فَضَيَّعْتُمْ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكُمْ فِيهِ	أبو هريرة	462
إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ	أبو سعيد الخدري	285
إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	أوس بن أوس	390
إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ	أبو ذر الغفاري	281
إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِيهَا - يَعْنِي: {وَالنَّجْمِ} -، وَسَجَدَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ	ابن عباس	471

الحديث	الراوي	الصفحة
إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ خَلاَ مِنَ الأُمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ	ابن عمر	444 - 445
إِنَّمَا سَمَّى اللَّهُ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ	عبد الله بن الزبير	337
إِنَّهُ سَيُلْحِدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ	ابن عمر	335
إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ [مَنْ قَالَ]: {**فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**}، كَانَ لَهُ نُورًا	عمر بن الخطاب	296
إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ	جُنْدَب بن عبد الله	208
إِنِّي أُقْرِئُكَ سُورَةً	أبيّ بن كعب	101
أُرِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يُفْتَحُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَسُرَّ بِذَلِكَ	ابن عباس	537
أُعْطِيتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مِنَ الذِّكْرِ الْأَوَّلِ	معقِل بن يسار	131
أُلْهِمَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلْهَامًا	جابر بن عبد الله	362
أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	ابن عمر	231
أُمُّكُمَا فِي النَّارِ	ابن مسعود	272
أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ	زيد بن ثابت	27
أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا، ثَلَاثًا	أنس بن مالك	456
ائْتَدِمُوا مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، يَعْنِي: الزَّيْتَ	ابن عباس	368
اتَّقِ اللَّه، وَاصْبِرْ، يعني: رجلا مِنْ أَشْجَعَ كَانَ فَقِيرًا، خَفِيفَ ذَاتِ الْيَدِ، كَثِيرَ الْعِيَالِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ	ابن عباس	506
انْطَلَقَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى بِيَ الكَعْبَةَ، فَقَالَ لِي: "اجْلِسْ"	علي بن أبي طالب	277
تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ	البراء بن عازب	288
تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ، فَلَمَّا وُضِعَ فِي اللَّحْدِ وَصُفَّ عَلَيْهِ اللَّبِنُ، بَصُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفُرْجَةٍ مِنَ اللَّبِنِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ مَدَرَةً، فَنَاوَلَهَا رَجُلًا	مكحول	329
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، حَاسَبَهُ اللَّهُ حِسَابًا يَسِيرًا	أبو هريرة	529
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي مَجْهُودٌ، فَأَرْسَلَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ	أبو هريرة	605
جاء عوف بن مالك الأشجعي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إنّ ابني أسره العدو وجزعت الأم، فما تأمرني؟	ابن عباس	510
جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ	أبو هريرة	481
جَعَلَ جِبْرِيلُ يَدُسُّ الطِّينَ فِي فِيِّ فِرْعَوْنَ	ابن عباس	243
جَمِّزُوا صَاحِبَكُمْ؛ فَإِنَّ الْفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ	سهل بن سعد	512
جَمِّزُوا صَاحِبَكُمْ فَإِنَّ الْفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ	حذيفة (ابن اليمان أو ابن أَسِيد)	513
خَلَقَ اللَّهُ جَنَّةَ عَدْنٍ، وَغَرَسَ أَشْجَارَهَا بِيَدِهِ، فَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي	أنس بن مالك	355
خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ	عائشة	583
دَخَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ فِي الْبَيْتِ، وَحَوْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ صَنَمًا	جابر بن عبد الله	279
دُعِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِهَذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ	عائشة	320
ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، يعني: كنز الغلامين	أبو الدرداء	289

الحديث	الراوي	الصفحة
الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ	أبو هريرة	192
سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: "تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ"	عمر بن الخطاب	213
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟	ابن عباس	371
سئل رسول الله ﷺ، أيُّ الأجلين قضى موسى، عليه السلام؟	محمد بن كعب	373
سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟	جابر بن عبد الله	373
سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟	عتبة بن النُّدَّر السُّلَمِيّ	374
سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ، وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٌ	علي بن أبي طالب	531
سَلُوا اللَّهَ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا سُرَّةُ الْجَنَّةِ	أبو أمامة	292
سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ لِأَبَوَيْهِ، وَهُمَا مُشْرِكَانِ ... فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ	علي بن أبي طالب	237
سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}	أسماء بنت يزيد	54
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ**} مُخَفَّفًا	البراء بن عازب	46
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" يَقْرَأُ: {**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**} بِرَفْعِ الرَّاءِ	جابر بن عبد الله	86
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقْرَأُ: {أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ} بِنَصْبِ النُّونِ	معاذ بن جبل	67
الشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ الذَّرِّ عَلَى الصَّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ	عائشة	154
الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ	أبو هريرة	554
الضَّرْبُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّيْفِ، يعني: قوله، تعالى: {وَتُعَزِّرُوهُ}	ابن عباس	588
طَلَّقَ عَبْدُ يَزِيدَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، ثُمَّ نَكَحَ امْرَأَةً مِنْ مُزَيْنَةَ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُغْنِي عَنِّي إِلَّا مَا تُغْنِي هَذِهِ الشَّعْرَةُ	ابن عباس	502
عَتَرَ يُوسُفُ ثَلَاثَ عَتَرَاتٍ	ابن عباس	301
عُرِضَ عَلَيَّ مَا هُوَ مَفْتُوحٌ لِأُمَّتِي بَعْدِي، فَسَرَّنِي	ابن عباس	540
عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنِ ابْنِ آدَمَ كُتِبَ حَظٌّ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ	أبو هريرة	473
فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَسَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ	أبو هريرة	294
فِتْنَةُ الْقَبْرِ فِيَّ، فَإِذَا سُئِلْتُمْ عَنِّي، فَلَا تَشُكُّوا	عائشة	331
فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ، وَأَنَا نَائِمٌ، بِنَمَطٍ مِنْ دِيبَاجٍ فِيهِ كِتَابٌ، فَقَالَ اقْرَأْ	عبيد بن عمير	544
فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ	عبد الله بن عمرو	436
فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِصَالٍ	الزبير بن العوام	558
فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِلَالٍ	أم هانئ	555
قَالَ لِي جِبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَغُطُّهُ، وَأَدُسُّ مِنَ الْحَالِ فِي فِيهِ	أبو هريرة	246
قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَخَطَرَ خَطْرَةً؛ فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ مَعَهُ: أَلَا تَرَوْنَ	ابن عباس	376
قَالَ دَاوُدُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَبِّ أَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ	أبو الدرداء	435
قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ادْعُ اللَّهَ رَبَّكَ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا الصَّفَا ذَهَبًا، وَنُؤْمِنَ بِكَ	ابن عباس	171
قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**} بِالصَّادِ	جابر بن عبد الله	96
قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: {**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**}، قَالَ: "أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا؟"	أبو هريرة	549
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ سُمِعَ عِنْدَهُ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ	عمر بن الخطاب	352
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**}	عائشة	52

الحديث	الراوي	الصفحة
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: {**اللَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا**}	عائشة	109
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِـ {**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**}	أبي بن كعب	106
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنَاهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ	أنس بن مالك	431
كُلُّ امْرِئٍ مُهَيَّأٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ	أبو الدرداء	459
كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ	أبو هريرة	365
كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ	أبو أُسَيْدٍ	366
كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ	عمر بن الخطاب	367
كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، وَقَدْ تَفَاوَتَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِي السَّيْرِ	عمران بن حصين	33
لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ	أبو هريرة	178
لَا تُنْزِلُوهُنَّ الْغُرَفَ، وَلَا تُعَلِّمُوهُنَّ الكِتَابَةَ، يَعْنِي: النِّسَاءَ	عائشة	362
لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ	علي بن أبي طالب	157
لَسْتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ	أبو ذر الغفاري	21
لَسْتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ	ابن عباس	22
لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ	ابن مسعود	498
لَقَدْ شَيَّعَ هَذِهِ السُّورَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ الْأُفُقَ	جابر بن عبد الله	174
لِكُلِّ قَرْنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ	عبد الله بن عمرو	424
لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا	أنس بن مالك	455 - 454
لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: {**يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا**}، قَامُوا سَنَةً حَتَّى وَرِمَتْ أَقْدَامُهُمْ	عائشة	521
لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هذه الآية: {**وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ**}، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا ذَاكَ ؟"	جابر بن عبد الله	590 - 589
لَمَّا وُضِعَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "{**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى**}"	أبو أمامة	327
لَوْ جَاءَ الْعُسْرُ، فَدَخَلَ هَذَا الْجُحْرَ، لَجَاءَ الْيُسْرُ	أنس بن مالك	98
لَوْ رَحِمَ اللَّهُ أَحَدًا مِنْ قَوْمِ نُوحٍ لَرَحِمَ أُمَّ الصَّبِيِّ	عائشة	248
لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُحْرٍ، لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْيُسْرُ حَتَّى يُخْرِجَهُ	ابن مسعود	99
لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ	عائشة	530
مَا أَحْسَنَ مُحْسِنٌ مِنْ مُسْلِمٍ، وَلَا كَافِرٍ إِلَّا أَثَابَهُ اللَّهُ	ابن مسعود	93
مَا أَعْمَارُكُمْ فِي أَعْمَارِ مَنْ مَضَى إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ فِيمَا مَضَى مِنْهُ	ابن عمر	442
مَا تَرَوْنَ مِمَّا تَكْرَهُونَ فَذَلِكَ مَا تُجْزَوْنَ [به]، يُؤَخَّرُ الْخَيْرُ لِأَهْلِهِ فِي الْآخِرَةِ	أبو أسماء الرحَبي	552
مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ وَلَا رَآهُمْ، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ	ابن عباس	520
مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ	أبو الدرداء	461 - 460
مَا يَزَالُ البَلَاءُ بِالمُؤْمِنِ وَالمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ	أبو هريرة	554
مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ، وَلاَ هَمٍّ وَلاَ حُزْنٍ، وَلاَ أَذًى وَلاَ غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ	أبو سعيد الخدري وأبو هريرة	553

الحديث	الراوي	الصفحة
مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ	أبو ذرّ الغفاري	251
مَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَحْضُرَ اللَّيْلَةَ أَمْرَ الْجِنِّ، فَلْيَفْعَلْ	ابن مسعود	516
مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ قَدْ قَضَى نَحْبَهُ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	283
مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ	أبو قتادة	499
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُشْرَفَ لَهُ الْبُنْيَانُ، وَتُرْفَعَ لَهُ الدَّرَجَاتُ، فَلْيَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ	أبي بن كعب	161
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ يَمْشِي عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ قَدْ قَضَى نَحْبَهُ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى طَلْحَةَ	عائشة	383
مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ،	أنس بن مالك	229
مَنْ وَجَدَ سَعَةً لِأَنْ يُضَحِّيَ، فَلَمْ يُضَحِّ، فَلَا يَحْضُرْ مُصَلَّانَا	أبو هريرة	346
نَزَلْتُ عَلَى قَبْرِ أُمِّي، فَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يَأْذَنَ لِي فِي شفاعَتِها يَوْمَ الْقِيَامَةِ	ابن عباس	237
نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ**} فِي رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعَ كَانَ فَقِيرًا	سالم بن أبي الجعد	508 - 509
هَاهُنَا أَرَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَهَنَّمَ	عبادة بن الصامت	486
هَذَا عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ، يعني: أبا بكر	عبد الله بن الزبير	384
هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ، يعني: طلحة	طلحة بن عبيد الله	381
هُمُ الْخَلَفُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ**}	عائشة	60
وَجَبَتْ	جابر بن عبد الله	133
وَجَبَتْ	أبو هريرة	135
وَحُقَّ لَهُ أَنْ يُؤْمِنَ	أنس بن مالك	144
وَثُوَيْبَةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ، كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ	عروة بن الزبير	94 - 95
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فِيمَا مَضَى مِنْهَا إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا	أنس بن مالك	443
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فيما مضى إلا مثل ما بقي من يومكم	أبو هريرة	444
وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، يُرَى مُخُّ سُوقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْحُسْنِ	أبو هريرة	485
وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ	أبو هريرة	636
يَا أَبَا بَكْرٍ، أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ	عائشة	379
يَا بَرَاءُ، كَيْفَ نَفَقَتُكَ عَلَى أَهْلِكَ؟	أنس بن مالك	142
يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ النَّحِيرَةُ الَّتِي أَمَرَنِي بِهَا رَبِّي؟	علي بن أبي طالب	562
يَا عَلِيُّ، النَّاسُ مِنْ شَجَرٍ شَتَّى	جابر بن عبد الله	57
يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ	المسيَّب بن حزن	236 - 237
يَا فَتَى، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	ابن عباس	269
يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ	كعب بن مالك	275
يُجَاءُ بِنُوحٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟	أبو سعيد الخدري	136
يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ	أبو هريرة	283
يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفًا مُشَاةً، وَصِنْفًا رُكْبَانًا، وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ	أبو هريرة	283 - 284، 400

الحديث	الراوي	الصفحة
يَقُولُ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ	أبو هريرة	450
يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ فِي خَدِّهَا أَصْفَى مِنَ الْمِرْآةِ، يعني: المرأة من الحور العين	أبو سعيد الخدري	483

ثالثا - فهرس الآثار:

الأثر	الصحابي	الصفحة
أَكُلُّ مَا اشْتَهَيْتُمُ اشْتَرَيْتُمُوهَا، مَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ لِابْنِ عَمِّهِ وَجَارِهِ؟!	عمر بن الخطاب	585
أَمَا وَاللَّهِ، مَا يُحْشَرُ الْوَفْدُ عَلَى أَرْجُلِهِمْ، وَلَا يُسَاقُونَ سَوْقًا	ابن عباس	398
أَمَّا السَّابِقُ، فَمَنْ مَضَى فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَهِدَ لَهُ بِالْحَيَاةِ وَالرِّزْقِ	عائشة	422
أَنَّ أُخْتَهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَمَنَعَهَا مَعْقِل	مَعْقِل بن يسار	200
أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا	ابن عباس	198 - 197
أنَّ فرعون لما أدركه الغرق، جعل جبريل يحشو في فيه التراب	ابن عباس	144
أَنَّ هَذِهِ الزُّهَرَةَ تُسَمِّيهَا الْعَرَبُ الزُّهَرَةَ، وَتُسَمِّيهَا الْعَجَمُ أَنَاهِيدُ كَانَتِ امْرَأَةً وَضْأَةً	علي بن أبي طالب	184
أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ [وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ] وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}	ابن عباس	416
أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ: أَنِّي قَتَلْتُ بِيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا سَبْعِينَ أَلْفًا	ابن عباس	208
أَيْ أَخِي، هَؤُلَاءِ كَانُوا وَارِثِينَ، فَأَصْبَحُوا مَوْرُوثِينَ	علي بن أبي طالب	579
إِنَّ السُّورَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ – تَعَالَى - فِي الْقُرْآنِ: {**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ**} هُوَ السُّورُ الشَّرْقِيُّ	عبد الله بن عمرو	488
إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وُجُوهُهُمَا قِبَلَ السَّمَوَاتِ، وَأَقْفِيَتُهُمَا قِبَلَ الْأَرْضِ	عبد الله بن عمرو	622
إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ	ابن مسعود	151
إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {**إِنْ تَرَكَ خَيْرًا**} مَالًا، فَدَعْ مَالَكَ لِوَرَثَتِكَ	علي بن أبي طالب	193
إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي جَعَلْتُ نَسَبًا، وَجَعَلْتُمْ نَسَبًا	أبو هريرة	464 - 463
إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، دَفَّتَاهُ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ	ابن عباس	597
إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ جُثاً، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا	ابن عمر	276
إِنَّكَ لَتَرَى الرَّجُلَ يَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ، وَقَدْ وَقَعَ اسْمُهُ فِي الْمَوْتَى	ابن عباس	576
إنما نزلت هذه الآية في أهل الصّفة: {**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ**}	عمرو بن حريث وغيره (مرسل)	573
أُهْدِي لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسُ شَاةٍ	ابن عمر	603
أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأَنْ تُثْنُوا عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَأَنْ تَخْلِطُوا الرَّغْبَةَ بِالرَّهْبَةِ	أبو بكر الصديق	410
اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي بُيُوتِكُمْ	ابن مسعود	177
بُعِثَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الْحَوَارِيِّينَ	ابن مسعود	211 - 210
تَرَكَ النَّاسُ ثَلَاثَ آيَاتٍ فَلَمْ يَعْمَلُوا بِهَا	ابن عباس	465
تَعُدُّونَ أَنْتُمُ الفَتْحَ فَتْحَ مَكَّةَ، وَقَدْ كَانَ فَتْحُ مَكَّةَ فَتْحًا	البراء بن عازب	455
تعلّموا سُورَةَ بَرَاءَةَ، وعلّموا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ	عمر بن الخطاب	362
التَّوْبَةُ النَّصُوحُ تُكَفِّرُ كُلَّ سَيِّئَةٍ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ	ابن مسعود	613
حَالًا بَعْدَ حَالٍ، يعني قوله، تعالى: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**} قَالَ: هَذَا نَبِيُّكُمْ ﷺ	ابن عباس	642
الحُدَيْبِيَةُ، يعني قوله، تعالى: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}	أنس بن مالك	457

الأثر	الصحابي	الصفحة
حَسْبُكِ مَا اخْتَصَمَ فِيهِ مُوسَى وَالْخَضِرُ	ابن عباس	319
خروجهما مِنْ بَيْتِهَا فَاحِشَةٌ مُبَيِّنَةٌ	ابن عمر	608
خَلَقَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْجَنَّةَ، لَبِنَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبِنَةً مِنْ فِضَّةٍ، وَغَرَسَهَا	أبو سعيد الخدري	355 - 356
خُلِقَ الْخَلْقُ مِنَ الْمَاءِ، وَالنُّورِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالرِّيحِ، وَالتُّرَاب	عبد الله بن عمرو وابن الزبير وابن عباس	582
ذَكَرَ مَرَاكِبَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ تَلَا: {**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**}	ابن عباس	627
رؤيا الأنبياء حقٌّ	ابن عباس	433
رَهِبَ فُؤَادُ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّتَيْن	ابن عباس	593
زِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا الشَّفَتَيْنِ التَّقْبِيلُ، وَزِنَا الْيَدَيْنِ اللَّمْسُ	ابن مسعود	474
سُرَّةُ الْجَنَّةِ: وَسَطُ الْجَنَّةِ	أبو أمامة	293
السَّمَاءُ، يعني: قوله، تعالى: {**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**}	ابن مسعود	637
سيجيء قوم يقرأون: {**الم غَلَبَت الرُّومُ**}، وإنما هي {**غُلِبَت**}	أبو الدرداء	73
الشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ	ابن مسعود	155
شَوْكًا يَأْخُذُ بِالْحَلْقِ، لَا يَدْخُلُ وَلَا يَخْرُجُ، يعني قوله، تعالى: {**طَعَامًا ذَا غُصَّةٍ**}	ابن عباس	624
الْعِتِيُّ: الْبُؤُسُ مِنَ الْكِبَرِ	ابن عباس	395
فَتْحُ خَيْبَرَ، يعني قوله، تعالى: {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}	أنس بن مالك	457
فُتِقَتِ السَّمَاءُ بِالْغَيْثِ، وَفُتِقَتِ الْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ	ابن عباس	402
قَالَ أَبُو جَهْلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: قَدْ نَعْلَمُ يَا مُحَمَّدُ أَنَّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ	علي بن أبي طالب	219
قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَلَ	ابن عباس	375
كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ، تَرَكَ الْحَدِيثَ	عبد الله بن الزبير	268
كَانَ بَيْنَ [دعْوة] نُوحٍ وَهَلَاكِ قَوْمِهِ ثَلَاثُمِائَةِ سَنَةٍ	ابن عباس	299
كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةً أَوْ أَكْثَرَ	عائشة	195
كَانَ فِي لِسَانِ امْرَأَةِ زَكَرِيَّا طُولٌ، فَأَصْلَحَهُ اللَّهُ، تَعَالَى	ابن عباس	407
كَانَ يَنْهَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَبَاعَدُ عَمَّا جَاءَ بِهِ	ابن عباس	216
كَانَتِ الزُّهَرَةُ امْرَأَةً فِي قَوْمِهَا، يُقَالُ: لَهَا بَيْدَحَةُ	ابن عباس	188
كَانَتِ السَّمَاوَاتُ رَتْقًا لَا تُمْطِرُ، وَكَانَتِ الْأَرْضُ رَتْقًا لَا تُنْبِتُ	ابن عباس	403 - 404
كَانَتْ يَهُودُ خَيْبَرَ تُقَاتِلُ غَطَفَانَ، فَكُلَّمَا الْتَقَوْا هُزِمَتْ يَهُودُ خَيْبَرَ	ابن عباس	180
كَانُوا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، خَرَجُوا فِرَارًا مِنَ الطَّاعُونِ، وَقَالُوا: نَأْتِي أَرْضًا لَيْسَ بِهَا مَوْتٌ	ابن عباس	203
كَسْبُهُ وَلَدُهُ، يعني، قوله تعالى: {**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**}	ابن عباس	645
الْكَلَالَةُ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلا وَالِدَ	عمر بن الخطاب	214
لَأَنْ أَكُونَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ	عمر بن الخطاب	212
لَا تَدْخُلَنَّ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ الْحَمَّامَ إِلَّا مِنْ سَقَمٍ، وَعَلِّمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ	عمر بن الخطاب	364
لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مِنْ نَفَسِ الرَّحْمَنِ	أبي بن كعب	190
لَا تَدُقَّ الْمَسَامِيرَ وَتُوَسِّعِ [الحِلَقَ]؛ فَتَسْلُسَ	ابن عباس	419
لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَرْسَلَ الرِّيحَ، فَتَسَحَّبَتِ الْمَاءَ	ابن عباس	630
لَمَّا قَالَ صَاحِبُ يَاسِينَ: {**يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**}، قَالَ: خَنَقُوهُ؛ لَيَمُوتَ	ابن مسعود	426

الأثر	الصحابي	الصفحة
لما وقع الناسُ مِنْ بعد آدم - عليه السلام - فيما وقعوا فيه من المعاصي والكفر بالله، قالت الملائكة في السماء: يا ربّ	ابن عباس	186
لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ إِلَّا يُعْطَى نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيُطْفِئُ نُورَهُ	ابن عباس	618
مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِمٌ، إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ	علي بن أبي طالب	571
مَا تَعْجَبُونَ أَنْ تَكُونَ الْخَلَّةُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْكَلَامُ لِمُوسَى	ابن عباس	206
مَا كَانَ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، كَانَ صُحُفًا: عِلْمًا، يعني: كنز الغلامين	ابن عباس	290
مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ	علي بن أبي طالب	536
مَا هَمَزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا الْخُلَفَاءُ	ابن عمر	23
الْمُقْتَسِمُونَ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى	ابن عباس	311
مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ	أبو سعيد الخدري	285
مَوْتُ عُلَمَائِهَا وَفُقَهَائِهَا، يعني: نقصان الأرض من أطرافها	ابن عباس	304
النَّجْمُ مَا أَنْجَمَتِ الْأَرْضُ، وَالشَّجَرُ مَا كَانَ عَلَى سَاقٍ	ابن عباس	594
نَعَمْ، رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ	ابن عباس	224
نِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ - يَا ابْنَ عَامِرٍ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا}	سعد بن أبي وقاص	586
هذا باب الرحمة، يعني: قوله، تعالى: {**بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ**}	عبادة بن الصامت	489
هُوَ الرَّجُلُ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلَ أَوِ الْكَيَّالَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَحِيفُ فِي كَيْلِهِ، فَوِزْرُهُ عَلَيْهِ، يعني: قوله، تعالى: {**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**}	ابن عمر	635
هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ، يعني: الكنز	ابن عمر	234
هُوَ وَضْعُكَ يَمِينَكَ عَلَى شِمَالِكَ فِي الصَّلَاةِ، يعني قوله، تعالى: {**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}	علي بن أبي طالب	565
هِيَ الْمُتَتَابِعَةُ [الْمُتْرَعَةُ] الْمُمْتَلِئَةُ، يعني: قوله، تعالى: {**كَأْسًا دِهَاقًا**}	ابن عباس	632
وَتَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَغْدُونَ وَتَرُوحُونَ فِي أَجَلٍ قَدْ غُيِّبَ عَنْكُمْ عِلْمُهُ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ يَنْقَضِيَ الْأَجَلُ، وَأَنْتُمْ فِي عَمَلِ اللَّهِ، فَافْعَلُوا	أبو بكر الصديق	411
وَجْهُهُ إِلَى الْعَرْشِ، وَقَفَاهُ إِلَى الْأَرْضِ، يعني: القمر	ابن عباس	620
وَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا	عمر بن الخطاب	213
يُؤْتَوْنَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمْ مَنْ نُورُهُ مِثْلُ النَّخْلَةِ	ابن مسعود	601
يَا حُجْرُ، إِنَّكَ تُقَامُ بَعْدِي، فَتُؤْمَرُ بِلَعْنِي، فَالْعَنِّي، وَلَا تَبْرَأْ مِنِّي	علي بن أبي طالب	312
يَا غُلَامُ حُكَّهَا (يعني: هذه الآية: {**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ [وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ]**})، فَقَالَ: هَذَا مُصْحَفُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ	عمر بن الخطاب	417
يَوْمَ يَلْقَوْنَ مَلَكَ الْمَوْتِ، لَيْسَ مِنْ مُؤْمِنٍ يُقْبَضُ رُوحُهُ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ	البراء بن عازب	307

رابعاً - فهرس الرواة الذين تكلم فيهم الذهبي في استدراكه على الحاكم:

الراوي **الصفحة**

أبو قُرّة الأسدي 296

أَصْبَغُ بن نُبَاتَة ..... 563 - 564

أيوب بن هانئ ..... 235 - 236

إبراهيم بن الحكم 224

إبراهيم بن سليمان الكاتب 30

إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ..... 248 - 249

إبراهيم بن محمد بن ثابت 556

إبراهيم بن يزيد الْخُوزِيّ ..... 635 - 636

إسحاق بن حمزة البخاري 512

إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة 88

إسحاق بن يحيى بن طلحة ..... 380 - 381

إسرائيل بن حاتم 563

إسماعيل بن رافع ..... 82، 388 - 389

إسماعيل بن قيس ..... 37، 40

إسماعيل بن يعلى، أبو أمية الثقفي 161

بحر بن كُنَيْزٍ السقّاء ..... 164 - 165

بَكْرُ بن خُنَيْس ..... 67، 71

بَكَّارُ بن عبد الله 27

الراوي	الصفحة

بلال بن عبد الله ..... 486 - 487

ثابت بن أبي صفية، أبو حمزة الثُّمالِيّ، الكوفي 598

ثوير بن أبي فاختة ..... 525 - 526

جعفر بن الزبير الحنفي ..... 292 - 293

حسان بن أبي عبّاد ..... 413 - 414

الحسن بن عطية بن نَجيح القرشي، أبو علي الكوفي، البزاز ..... 637 - 638

حفص بن عمر العدني ..... 371 - 372، 627

الحكم بن عبد الله، أبو عبد الله الأيلي 350

الحكم بن عبد الملك ..... 34، 456 - 457، 522 - 523

حكيم بن جبير 241

حُمْرَان بن أَعْيَن 21

حُمَيْدُ بن حمّاد، أبو الْجَهْم 99

حميد الأعرج، المُلَائي، الكوفي ..... 323 - 324

خُصَيْف بن عبد الرحمن الجزري ..... 301 - 302

دَرّاج أبو السّمْح ..... 483 - 484

رَوَّاد بن الْجَرَّاح ..... 537 - 539

سلّام بن سليمان الْمَدَايِنِيُّ ..... 49، 84

سليمان بن داود اليمامي ..... 529 - 530

سليمان بن عُتْبَةَ، أَبُو الربيع الدمشقي ..... 459 - 460

سنان بن يزيد، أبو حكيم الرهاوي 580

الراوي	الصفحة

شَبِيب بن شَيْبَةَ بن عَبد اللَّهِ، أَبُو معمر البَصْريّ ..... 624 - 625

صدقة بن موسى 266

الصَّلْت بن دينار، أبو شُعَيْبٍ الْمَجْنُون ..... 422 - 423

طلحة بن عمرو الحضرمي، المكي ..... 304 - 305، 402 – 403، 407، 416، 630

عائذ بن شريح 98

عائذ الله بن عبد الله المجاشعي ..... 341 - 342

عَبَايَةُ بن رِبْعِيٍّ الأسدي ..... 613 - 614

عبد الأعلى بن أَعْيَن ..... 154 - 155

عبد الأعلى بن عامر 158

عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فَرْوَةَ 74

عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ..... 398 - 399، 410 - 411، 426 - 427

عبد الله بن بكير الغنوي ..... 240 - 241

عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري 365

عبد الله بن عَيَّاش الْقِتْبَانِيّ ..... 346 - 347

عبد الله بن مجاهد 419

عبد الله بن نافع الصَّائِغ، أبو محمد المدني ..... 466 - 468

عبد الله بن واقد ..... 307 - 308

عبد الله بن يزيد الدمشقي 435

عبيد الله بن أبي حُمَيْد ..... 131 - 132

عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَب 60

الراوي	الصفحة

عبيد الله بن الوليد الْوَصَّافِيّ، أبو إسماعيل الكوفي ..... 603 - 604

عبيد بن كثير، أبو سعيد التمّار، الْعَامِرِيّ، الكوفي ..... 447، 506 - 507

عبد الملك بن عبد الرحمن الذَّمَاري 104

عبد الملك بن هارون بن عنترة ..... 180 - 181

عُتبة بن يقظان، أبو عمرو الراسبي ..... 93، 618 - 619

عثمان بن سَنَّةَ ..... 516 - 517

عثمان بن عُمَير أبو الْقَطَّانِ ..... 232 - 233، 273

عصام بن رَوَّاد بن الْجَرَّاح 540

عقيل بن يحيى الجَعْدي 493

علي بن عاصم، أبو الحسن الواسطي 168

علي بن يزيد، أبو عبد الملك الألهاني ..... 327 - 328

عمر بن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عوف ..... 386 - 387

عمر بن حبيب المكّي ..... 582 - 583، 645

عمرو بن عبيد ..... 124 - 125

الفضل بن دَلْهَم ..... 200 - 201

قابوس بن أبي ظبيان ..... 376 - 377

القاسم بن عبد الله بن عمر ..... 585 - 586

قَطَنِ بن وَهْب 74

كامل بن طلحة الجَحْدري، أبو يحيى البصري، نزيل بغداد ..... 608 - 609

كثير بن زيد ..... 441 - 442

الراوي	الصفحة

لاحق بن حُمَيْد السدوسي، البصري 117

مُبَشِّر بن عُبَيْد ..... 588 - 589

محمد بن أنس 106

محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري 512

محمد بن الحسن المخزومي ..... 462 - 463

محمد بن زياد اليَشْكُرِيُّ 395

محمد بن سعيد المصلوب ..... 67، 71

محمد بن شُجَاع 396

محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عَوْف 27

محمد بن عبد الله بن عُبَيْد بن عُمَيْر 331

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع 503

محمد بن عثمان بن أبي شيبة 53

محمد بن كثير المِصِّيصِي 86

محمد بن كُنَاسَة ..... 334 - 335

محمد بن مالك ..... 308 - 309

محمد بن ميمون ..... 486 - 487

محمد بن يزيد بن خُنَيْس ..... 269 - 270

محمد بن يزيد بن سنان الرَّهَاوِي ..... 101 - 102، 580

مُخَوَّل بن إبراهيم النَّهْدِيّ ..... 157 - 158

مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير 133

الراوي **الصفحة**

معقل بن عبيد الله الجزري 102

الْمُفَضَّل بن صالح ..... 251 - 252

مِنْهالُ بن خليفة 594

موسى بن عبيدة ..... 21، 23

موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي 142

موسى بن يعقوب الزَّمْعيّ ..... 248 - 250

النضر بن عبد الرحمن، أبو عمر الخزّاز 299

نعيم بن حماد 285

هارون بن حاتم ..... 46، 57، 113

الوليد بن عبد الله بن جُمَيْعٍ ..... 281 - 282

يحيى بن أبي سليمان، أبو صالح المدني ..... 549 - 550

يحيى بن سلمة بن كُهَيْل 64

يحيى بن عبد الحميد الْحِمَّانِيّ ..... 313 - 314

يحيى بن العلاء 147

يزيد بن يوسف، أبو يوسف الرَّحَبي، الصنعاني، الدمشقي ..... 289 - 290

يعقوب بن حُمَيْد بن كاسِب ..... 195 - 196

يعقوب بن محمد الزهري ..... 431 - 432، 499 - 500، 556 - 557

يونس بن سُلَيْم ..... 252 - 253

خامساً - فهرس الرواة المجروحين أو المجهولين الذين أغفلهم الذهبي:

الراوي **الصفحة**

أبو إسحاق السبيعي 114

أبو مريم الثقفي 278

أبو يحيى الحِمّاني ..... 300، 619

أحمد بن داود بن المسيّب الضَّبِّيّ 82

أحمد بن العَبّاس، ابنُ الإمام الْمُقْرِئ 22

أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدي ..... 254، 399، 436

أحمد بن كامل بن خَلَف 279

أَحْمَد بْن محمد بْن نصر اللبّاد 408

أحمد بن مِهران بن خالد، أبو جعفر اليزدي، الأصبهاني 231

أحمد بن هاشم الرملي 487

الأغلب بن تميم الراوي بن النُّعمان ..... 478 - 479

أم الحسن البصري 125

إسحاق بن عيسى بن عاصم عن أبيه 335

إسحاق بن يحيى ..... 161 - 162

بَكْر بن بَكَّار 217

الحجاج بن أرطاة ..... 589، 594

حَجَّاجُ بن نُصَيْر 162

حسام بن بشر بن العنبر ..... 290، 350

الراوي	الصفحة

الحسن بن بِشْر الْهَمْدَانِيُّ 523

الحسن بن علي بن زياد السُّرِّيّ 332

الحسن بن محمد السَّكُونِيُّ 447

حُمَيْدُ بن الربيع 210

حنَشٌ بن المعتمر الكناني، الكوفي ..... 252 - 253

سَلَّامُ بن مِسْكِين ..... 242 - 243

سُلَيْمُ بن عيسى 113

سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى 460

سُمَيْر بن نَهَار ..... 266 - 267

الصَّعْق بن حزْن 273

عاصم بن عمر بن حَفْص بن عاصم بن عمر بن الخطاب 468

عامر بن مُدْرِك الحارثي 94

عبد الباقي بن قانع الحافظ ..... 142، 143

عبد الرحمن بن أبي حمّاد 57

عبد الرحمن بن الْبَيْلَمَانِيّ 78

عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسيّ 74

عبد الله بن الجَرَّاحِ بن سعيد التميمي، أبو محمد القَهْستاني 586

عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ..... 438 - 440

عبد الله بن صالح، كاتب الليث ..... 338 - 339، 392 - 393، 517

عبد الله بن عَمِيرَةَ 148

الراوي **الصفحة**

عبد الله بن محمد (ويقال: حمدان) بن وهب الحافظ ..... 532 - 533

عبد الله بن محمد بن يوسف الْفِرْيَابِيُّ 533

عبد الله بن يزيد بن ربيعة 435

عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، أبو قِلابة البصري ..... 471 - 472، 479، 625

عبد الوهاب بن الضَّحَّاك بن أبان، أبو الحارث الحمصي ..... 362 - 363

عبيد الله بن زَحْرٍ 328

عُبَيْدُ اللَّه بن مَوْهَبٍ ..... 534 - 535

عُبَيْد بن قُنْفُذ الْبَزَّار 314

عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق 557

عليُّ بن عاصم، أبو الحسن الواسطي 355

علي بن عبد الأعلى بن عامر 158

عمرو بنِ جَعْدَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ 557

عيسى بن ماهان، أبو جعفر الرازي 230

الفضل بن محمد الشَّعْرَانِيّ ..... 262 - 263، 285، 338، 645 - 646

القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الشامي، الدمشقي ..... 292 - 293، 328

محمد بن أحمد بن تميم، أبو الحسين الحَنظلي، الْقَنْطَرِيُّ ..... 479 - 480، 625

محمد بن أحمد بن سعيد الرازي ..... 427، 488

محمد بن الحارث الحارثي، أبو عبد الله الهاشمي، البصري 79

محمد بن الحسن بن علي بن بكر 336

محمد بن سنان الْقَزَّاز 79

الراوي **الصفحة**

محمد بن شَدَّاد المِسْمَعِيُّ 210

محمد بن عبد الرحمن بن الْبَيْلَمَانِيّ ..... 78 - 79

محمد بن محمد بن إسحاق بن النعمان العدل، أبو أحمد الصفار، النيسابوري 293

محمد بن مسلمة الواسطي ..... 243، 552 - 553

محمد بن مَنْدَه الأصبهـانيُّ ..... 217 - 218

معاذ بن نَجْدَةَ 145

موسى بن مسعود النَّهْدي ..... 416 - 417، 591 - 592

نَاجِيَةُ بن كعب ..... 219 - 220

نافع بن الأزرق 396

النُّعْمَـان بن سـعد 399

نُعَيْمُ بن حَكِيم 278

نُفَيع بن الحارث، أبو داود السبيعي 242

الوليد بن جُنْدب ..... 68 - 69

يحيى بن المتوكل العمري، الضـرير، أبو عقيل 144

يحيى بن محمد بن عبد الله الدارمي 447

يحيى بن اليَمَـان أبو زكريـا العِجْلِيُّ، الكُوْفِيُّ ..... 594 - 595

يوسف بن مِهْرَانَ ..... 420 - 421

سادساً - الأعلام المترجم لهم:

العلم	الصفحة
أبان بن يزيد البصري، العطار، النحوي	39
أبو سعيدٍ النقّاش	23
أبو الفضل السليماني	165
أبو مالك الغفاري، الكوفي	448
أيوب بن تميم، أبو سليمان التميمي، الدمشقي	69
ابن أبي الفوارس	479
ابن خلفون	249
ابن عمار الموصلي	441 - 442
ابن فُلَيْحٍ المكّي	25
جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء	214
الحسين بن محمد بن زياد القَبّاني	264
الحكم بن عتيبة الكوفي	214
سُلَيْمُ بن عيسى	113
عبد الأعلى بن مسهر الغساني	460
عبد الحميد بن بكار، أبو عبد الله السلمي	69
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	312
عبد الله بن محمد بن علي النُّفَيْلي	102
عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني	126
علي بن الحسين بن الجُنَيْد، أبو الحسن النَّخَعيُّ، الرَّازِيُّ	618

العلم	الصفحة

عيسى بن عمر الثقفي، أبو عمرو البصري 70

طلحة بن مصرّف 126

محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذِي 20

محمد بن طاهر المقدسي 99

محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، أبو عبد الله المِصْريُّ (ابن البرقي) 404

محمد بن كعب القرظي 409

محمد بن مَخْلَدٍ الدوري 514

المفضل بن محمد الضبّي، الكوفي 39

موسى بن عقبة بن أبي عَيَّاشٍ، صاحب المغازي 163

موسى بن هارون، أبو عمران الحمّال 348

مَيْمُون بن قيس (الأعشى) 45

هشام بن يوسف الصنعاني 315

يحيى بن الحارث الذماري، الغساني، الشامي 69

يحيى بن راشد المازني ..... 109 - 110

يحيى بن سَلّام 550

سابعاً - فهرس الشواهد والأبيات الشعرية:

أ - الرويّ والقوافي:

- 1

آلَيْتُ لا أُعْطِيه من أَبنائِنا ... رُهُناً، فيفسدهم كمن قد أفسدا

الشاعر: الأعشى الصفحة: 45

- 2

فَآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ... ولا مِنْ وَجىً حتّى تلاقي محمّدا

الشاعر: الأعشى. الصفحة: 215

- 3

عَفَتِ الرِّيَاحُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِهِمْ ... فَكَأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مِيعَادِ

وَإِذَا النَّعِيمُ وَكُلُّ مَا يُلْهَى بِهِ ... يَوْمًا يَصِيرُ إِلَى بِلًى وَنَفَادِ

الشاعر: جَرِيرُ بن سَهْمٍ التَّمِيمِيُّ. الصفحة: 579

- 4

جِيَادُكَ فِي الصيْفِ فِي نعمةٍ ... تُصَانُ الجِلالُ، وَتُنْطِي الشَّعيرا

الشاعر: الأعشى. الصفحة: 126

- 5

أمِنْ ريحانةِ الداعي السميعِ ... يؤرقني وأصحابي هجوع؟!

الشاعر: عمرو بن معد يكرب. الصفحة: 24

- 6

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

الشاعر: جَرِيرٌ. الصفحة: 361

- 7

يَا خَاتَمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ... بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

الشاعر: عباس بن مِرْدَاسٍ السُّلَمِيّ. الصفحة: 25

- 8

وَهل يَعِمَنْ من كَانَ آخرُ عَهده ... ثَلَاثِينَ شهرا فِي ثَلَاثَة أحوال

الشاعر: امرئ القيس. الصفحة: 623

- 9

لقاءُ أخِلَّاءِ الصَّفاءِ لِمَامُ ... وكلُّ وصالِ الغَانياتِ ذِمامُ

الشاعر: مبهم. الصفحة: 475 - 476

- 10

يَا فَرَسِي سِيرِي، وَأُمِّي الشَّامَا ... وَاقْطَعِي الْأَحْقَافَ وَالْأَعْلَامَا
وَقَاتِلِي مَنْ خَالَفَ الْإِمَامَا ... إِنِّي لَأَرْجُو إِنْ لَقِينَا الْعَامَا
جَمْعَ بَنِي أُمَيَّةَ الطِّغَامَا ... أَنْ نَقْتُلَ الْقَاضِيَ وَالْهُمَامَا
وَأَنْ نُزِيلَ مِنْ رِجَالٍ هَامَا

الشاعر: جَرِيرُ بن سَهْمٍ التَّمِيمِيُّ. الصفحة: 579

- 11

ومن العناء رياضةُ الهَرِمِ!

الشاعر: مبهم الصفحة: 397

- 12

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ، وأستدرِجْ نَوِيًّا

الشاعر: أبو داود الإيادي. الصفحة: 616

- 13

[عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلاصٌ حَصِينةٌ] ... أجادَ الْمُسَدِّي سَرْدَهَا وَأَذَالَهَـــا

الشاعر: كثيّر عزة. الصفحة: 421

- 14

أترجو بنو مروان سمعي وطاعتي ... وقومي تميمٌ، والفلاةُ ورائيا؟!

الشاعر: سَوَّار بن المُضَرَّب السعدي. الصفحة: 114 - 115

- 15

إِنَّمَا يُعْذَرُ الْوَلِيدُ وَلَا ... يُعْذَرُ مَنْ كَانَ فِي الزَّمَانِ عَتِيًّا

الشاعر: مبهم. الصفحة: 395

ب - الرجز:

- 16

يَلَذُّهُ بِكَأْسِهِ الدِّهَاقِ

الشاعر: رؤبة بن العجاج. الصفحة: 634

ثامنا - المفردات اللغوية الغريبة:

الكلمة **الصفحة**

البَأْو 263

البَرْبَرِيّ 63

الجَبُوب 327

حَشَفَة 631

حَشْو 296

حِيبَة 94

الدُّنّ..... 614

الدِّيباج 545

سابِياء 648

عُتُق 614

قَرِمُوا 585

الكُمَّة 323

النَّفَس 192

وِضَاءة، وُضَّاءة 184

تاسعا - الأماكن والبلدان:

المكان أو البلدة **الصفحة**

البِرَك (سِكّة) 136
الحِيرة (اثنتان) ..... 91، 615
الدّينَوَر 107
الرَّبَذَة 175
قُهُسْتان (ناحية) 165
مُشكان (قرية) 297
سُرَّ (قرية) 332
المحرّمِ (محلة) 355
سيراف 388

عاشرا - فهرس المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**، رواية حفص عن عاصم.

1 - **الآحاد والمثاني**، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287 هـ) (الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1991 م، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة).

2 - الأحاديث المختارة (أو: المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما)، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: 643 هـ)، (الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش).

3 - أحكام الجنائز، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م).

4 - أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، المعافري، الإشبيلي (المتوفى: 543 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، راجع أصوله، وخرج أحاديثه، وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا).

5 - أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعْدي، الجُوزَجَانيُّ (المتوفى: 259 هـ) (دار النشر: حديث أكادمي - فيصل آباد، باكستان، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي).

6 - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي، الفاكهي (المتوفى: 272 هـ) (الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 هـ، تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش).

7 - الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: 256 هـ) (الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1409 هـ - 1989 م، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي).

8 - أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري (المتوفى: 468 هـ) (الناشر: دار الإصلاح - الدمّام، الطبعة: الثانية، 1412 هـ - 1992 م، تحقيق: عصام الحميدان).

9 - الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، النيسابوري، الكرابيسي (المتوفى: 378 هـ) (الناشر: دار الفاروق - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015 م، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري).

10 - الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي).

11 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني، الشنقيطي (المتوفى: 1393 هـ) (الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1415 هـ - 1995 م).

12 - أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف).

13 - الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزِرِكْلي، الدمشقي (المتوفى: 1396 هـ) (الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، أيار / مايو 2002 م).

14 - الأفراد، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، البغدادي (المتوفى: 385 هـ) (مخطوط / خمسة أجزاء، منشور على الشبكة العنكبوتية في (188 صفحة مع ترقيم الأحاديث)، الناشر: جابر بن عبد الله السريع، 1429 هـ)، وهو ضمن المكتبة الشاملة.

15 - الأمالي، أبو عليٍّ القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون (المتوفى: 356هـ) (الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1344 هـ - 1926م).

16 - أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: دار الوطن - الرياض، الجزء الأول/ الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، الجزء الثاني/ الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م).

17 - الأمالي الخميسية - ترتيب الأمالي، يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الحسني، الشجري، الجرجاني (المتوفى: 499 هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: 610 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، تحقيق: محمد حسن إسماعيل).

18 - الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، السمعاني، المروزي (المتوفى: 562 هـ) (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الهند، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962 م، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره).

19 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، البيضاوي (المتوفى: 685 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي).

20 - الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386 هـ) (الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة / عالم الكتب - بيروت، 1406 هـ - 1986 م).

21 - الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العُكْبري

(المتوفى: 387 هـ) (الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى إلا الجزء الخامس، فالطبعة: الثانية، طبع على أجزاء من 1409 هـ - 1988 م إلى 1426 هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين).

22 - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، الكناني (المتوفى: 840 هـ) (الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم).

23 - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة / مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف: زهير بن ناصر الناصر).

24 - الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ) (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: بدون طبعة، 1394 هـ - 1974 م، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم).

25 - إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الطوسي (المتوفى: 505 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

26 - الإسراء والمعراج وذكر أحاديثها وتخريجها وبيان صحيحها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: المكتبة الإسلامية - عمّان، الطبعة: الخامسة، 1421 هـ - 2000 م).

27 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409 هـ، المحقق: محمد سعيد عمر إدريس).

28 - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرف سنن خير الخلائق، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676) (الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987 م، تحقيق ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي) (أصل الكتاب رسالة ماجستير للمحقق قدمت بجامعة المدينة المنورة).

29 - إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري (معاصر) (الناشر: دار الكيان - الرياض / مكتبة ابن تيمية - الإمارات، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، راجعه ولخص أحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، المأربي).

30 - إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية 1405 هـ - 1985 م، إشراف: زهير الشاويش).

31 - الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / على محمد معوض).

32 - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي (المتوفى: 1356 هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثامنة، 1425 هـ - 2005 م).

33 - إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، النحوي (المتوفى: 338 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ).

34 - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، أبو نصر سعد الملك علي ابن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م) (الأجزاء 1 - 6 مصورة على طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي).

35 - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الله علاء الدين مُغُلْطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، المصري (المتوفى: 762 هـ) (الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد / أبو محمد أسامة بن إبراهيم).

36 - الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، الدمشقي (المتوفى: 765 هـ) الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

37 - الإيمان، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1406 هـ، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي).

38 - أصول السنة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: 399 هـ) (الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، تحقيق: عبد الله ابن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري).

39 - اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر).

40 - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، القرطبي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، تحقيق: سالم محمد عطا / محمد علي معوض).

41 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، القرطبي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، المحقق: علي محمد البجاوي).

42 - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 هـ، المحقق: أحمد عصام الكاتب).

43 - الاقتراح في بيان الاصطلاح، أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

44 - الانتصار للقرآن، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلّاني، المالكي (المتوفى: 403 هـ) (الناشر: دار الفتح - عَمَّان / دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م، تحقيق: محمد عصام القضاة).

45 - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر (توفي: 1377 هـ - 1958 م) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ).

46 - البحر المحيط في التفسير، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) (الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1420 هـ، المحقق: صدقي محمد جميل).

47 - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانيّ، (المتوفى: 587 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م).

48 - البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1420 هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي).

49 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، اليمني (المتوفى: 1250 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

50 - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقّن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي، المصري (المتوفى: 804 هـ) (الناشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004 م، تحقيق: مصطفى أبو الغيط / عبد الله بن سليمان / ياسر بن كمال).

51 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (6 أجزاء)، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817 هـ) (الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: من 1393 هـ - 1973 م إلى 1416 - 1996 م، المحقق: محمد علي النجار / عبد العليم الطحاوي).

52 - البعث، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي، السجستاني (المتوفى: 316 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول)

53 - البعث والنشور، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مركز

الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، تحقيق: عامر أحمد حيدر).

54 - بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: 660 هـ) (الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: سهيل زكار).

55 - بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، المعروف بابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي).

56 - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن بن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، الحميري، الفاسي، (المتوفى: 628 هـ) (الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، المحقق: الحسين آيت سعيد).

57 - تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: إبراهيم شمس الدين).

58 - تاج العروس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى- الزَّبيدي (المتوفى: 1205 هـ) (الناشر: دار الهداية، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: مجموعة من المحققين).

59 - تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي (المتوفى: 393 هـ) (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407 هـ - 1987 م، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار).

60 - تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (توفي: 385 هـ) (الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: صبحي السامرائي)

61 - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: بدون دار نشر، الطبعة: الأولى، 1409 هـ - 1989 م، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري).

62 - تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م، المحقق: سيد كسروي حسن).

63 - التاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: 256 هـ) (الناشر: دار الوعي حلب / مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1397 هـ - 1977 م، المحقق: محمود إبراهيم زايد).

64 - تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م، المحقق: بشار عوّاد معروف).

65 - تاريخ ابن معين - رواية عباس بن محمد الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المرّيّ بالولاء، البغدادي (توفي: 233 هـ) (الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979 م، المحقق: أحمد محمد نور سيف).

66 - تاريخ ابن معين - رواية عثمان بن سعيد الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233 هـ) (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: أحمد محمد نور سيف).

67 - تاريخ ابن معين = معرفة الرجال عن يحيى بن معين (وفيه: عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد ابن عبد الله بن نمير، وغيرهم) - رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (توفي: 233 هـ) (الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار).

68 - تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (المتوفى: 347 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ).

69 - تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا).

70 - تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م، المحقق: بشار عواد معروف).

71 - تاريخ الرسل والملوك = تاريخ الطبري، وصلة تاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري (المتوفى: 310 هـ) (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: 369 هـ) (الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية، 1387 هـ).

72 - تاريخ المدينة، أبو زيد عمر بن شَبّة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري، البصري (المتوفى: 262 هـ) (الناشر: بدون دار نشر، بدون طبعة، 1399 هـ، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، حققه: فهيم محمد شلتوت).

73 - تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571 هـ) (الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي).

74 - تاريخ نيسابور - التلخيص، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري) (الناشر: كتابخانة ابن سينا - طهران، عرّبه عن الفارسية: د/ بهمن كريمي - طهران، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

75 - تاريخ واسط، أبو الحسن أسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزّاز، الواسطي، بَحْشَل (المتوفى: 292هـ) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ، تحقيق: كوركيس عواد).

76 - التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: 256 هـ) (الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة، بدون طبعة، بدون تاريخ، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان).

77 - التاريخ الكبير (السفر الثاني - الثالث)، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279 هـ) (الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، المحقق: صلاح بن فتحي هلال).

78 - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: محمد علي النجار).

79 - التبيان في أقسام القرآن، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: محمد حامد الفقي).

80 - تحبير التيسير في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ) (الناشر: دار الفرقان - الأردن، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، المحقق: أحمد محمد مفلح القضاة).

81 - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

82 - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسيّ (المتوفى: 1393 هـ) (الناشر: دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، الطبعة: بدون طبعة، 1997م).

83 - تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع (معاصر)، (الناشر: مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م).

84 - التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني).

85 - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن محمد الزيلعي (المتوفى: 762 هـ) (الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1414 هـ، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد).

86 - التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (توفى: 795 هـ) (دار النشر: مكتبة المؤيد - الطائف / دار البيان - دمشق،

الطبعة: الثانية، 1409 هـ - 1988 هـ، المحقق: بشير محمد عيون).

87 - تدريب الراوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ) (الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي).

88 - التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي، القرطبي (المتوفى: 671 هـ) (الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ، تحقيق ودراسة: الصادق بن محمد بن إبراهيم).

89 - تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م).

90 - التَّراجِمُ الساقطة من إكمال تهذيب الكمال لِمُغلطاي (المطبوع)، أبو عبد الله علاء الدين مُغُلْطاي بن قليج ابن عبد الله البكجري، المصري (المتوفى: 762 هـ) (الناشر: دار المحدث - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ، تحقيق ودراسة: طُلاَّب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام: 1424 هـ - 1425 هـ) شُعْبَة التفسير والحديث - جامعة الملك سعود، إشْرَاف: د. علي بن عبد الله الصياح).

91 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (8 أجزاء)، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544 هـ) (الناشر: مطبعة فضالة - المغرب، الطبعة: الأولى، من 1965 م إلى 1983م، تحقيق: مجموعة من المحققين).

92 - الترغيب والترهيب، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري (توفى: 656 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، المحقق: إبراهيم شمس الدين).

93 - الترغيب والترهيب، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي، الطليحي، التيمي، الأصبهاني، الملقب بقِوَام السُّنّة (المتوفى: 535 هـ) (الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى 1414 هـ - 1993 م، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان).

94 - تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، وذكر المدلسين = مشيخة النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303 هـ) (الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1423 هـ، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني).

95 - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية / دار الجنان - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: كمال يوسف الحوت).

96 - التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد، ابن جُزَيّ الغَرْناطي (المتوفى: 741 هـ) (الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ، المحقق: عبد الله الخالدي).

97 - تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، عزيز رشيد محمد الدايني (معاصر)، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 2006 م) (الكتاب في الأصل رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ببغداد، بإشراف: د. بشار عواد معروف).

98 - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1996 م، المحقق: إكرام الله إمداد الحق).

99 - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م، المحقق: عاصم بن عبد الله القريوتي).

100 - التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، القرطبي، الباجي (المتوفى: 474 هـ) (الناشر: دار اللواء - الرياض، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، المحقق: أبو لبابة حسين).

101 - تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294 هـ) (الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1406 هـ، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي).

102 - تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة / دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م، تحقيق: خليل بن محمد العربي).

103 - تغليق التعليق، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت / دار عمار - عَمّان، الطبعة: الأولى، 1405 هـ، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)

104 - التفسير، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، اليماني، الصنعاني (المتوفى: 211 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1419 هـ، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده).

105 - التفسير من سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، الجوزجاني (المتوفى: 227 هـ) (الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دراسة وتحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد) (رسالة دكتوراه).

106 - تفسير الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي، القرشي، المكي (المتوفى: 204 هـ) (الناشر: دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1427 هـ - 2006 م، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفرَّان). (رسالة دكتوراه)

107 - تفسير الإمام ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، المالكي، (المتوفى: 803 هـ) (الناشر: مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، الطبعة: الأولى، 1986 م، المحقق: حسن المناعي).

108 - التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، النيسابوري (المتوفى: 468 هـ) (الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ، المحقق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه).

109 - تفسير الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الكوفي (المتوفى: 161 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م،

110 - تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي، السمعاني، التميمي (المتوفى: 489هـ) (الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، 1418 هـ – 1997 م، تحقيق: ياسر بن إبراهيم / غنيم ابن عباس بن غنيم).

111 - تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا القلموني، الحسيني (المتوفى: 1354 هـ) (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: بدون طبعة، 1990 م).

112 - تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي المعروف بابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، 1419 هـ، المحقق: أسعد محمد الطيب).

114 - تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الثانية، 1420هـ - 1999م، تحقيق: سامي بن محمد سلامة).

115 - تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، القرشي (المتوفى: 197 هـ) (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2003 م، المحقق: ميكلوش موراني).

116 - التفسير القيم = تفسير القرآن الكريم لابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى - 1410 هـ، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان).

117 - تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، القرشي، المخزومي (المتوفى: 104 هـ) (الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة - مصر، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م، المحقق: محمد عبد السلام أبو النيل).

118 - تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، البلخي (المتوفى: 150 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى، 1423 هـ، المحقق: عبد الله محمود شحاته).

119 - التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، أبو الأرقم محمد بن رزق بن عبد الناصر (معاصر) (الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ) (أصل الكتاب رسالة دكتوراه).

120 - تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (توفي: 852 هـ) (الناشر: دار الرشيد -

سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م، تحقيق: محمد عوامة).

121 - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676 هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م، تحقيق: محمد عثمان الخشت).

122 - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى: 806 هـ) (الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389 هـ - 1969 م، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان).

123 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبيّ (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، الطبعة: بدون طبعة، 1387هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي/ محمد عبد الكبير البكري).

124 - التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز (التلخيص الحبير)، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى).

125 - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عَرّاق الكناني (المتوفى: 963 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1399 هـ، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف / عبد الله محمد الصديق الغماري).

126 - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، اليماني (المتوفى: 1386 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م).

127 - التنوير شرح الجامع الصغير، أبو إبراهيم، عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182 هـ) (الناشر: مكتبة دار السلام - الرياض، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، المحقق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم).

128 - تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية).

128 - تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة: الأولى، 1326هـ).

129 - تهذيب الكمال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الْمِزّيّ (توفي: 742 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 هـ - 1980 م، تحقيق: بشار عواد معروف).

130 - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، الهرويّ (المتوفى: 370 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001 م، تحقيق: محمد عوض مرعب).

131 - التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل - وصفاته على الاتفاق والتفرد، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395 هـ) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة / دار العلوم والحكم - سوريا، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي).

132 - التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى الجندي (المتوفى: 776 هـ) (الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب).

133 - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، شمس الدين محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993 م، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي).

134 - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: 1376 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى 1420 هـ - 2000 م، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق).

135 - الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354 هـ) (الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973 م، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية).

136 - جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، الجزري، ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) (الناشر: مكتبة الحلواني / مطبعة الملاح / مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، من 1389 هـ - 1969 م إلى 1392 هـ - 1972 م، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط).

137 - جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، القرطبي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري)

138 - جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (المتوفى: 310 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، تحقيق: أحمد محمد شاكر).

139 - جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (المتوفى: 310 هـ) (الناشر: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر).

140 - جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (المتوفى: 444 هـ) (الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م) (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة).

141 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، الدمشقي (المتوفى: 761 هـ) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1986 م، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي).

142 - الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (رواية المروذي وغيره)، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ) (الناشر: الدار السلفية - بومباي، الهند، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: وصي الله بن محمد عباس).

143 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبيّ (المتوفى: 671 هـ) (الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م، تحقيق: أحمد البردوني / إبراهيم أطفيش).

144 - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة، بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: محمود الطحان).

145 - الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازيّ (المتوفى: 327هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1271هـ - 1952م (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند).

146 - جزء حديث حماد بن سلمة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي (المتوفى: 317 هـ) (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى) (الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، المحقق: نبيل سعد الدين جرار).

147 - جزء فيه حديث لُوَيْن، أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ(لُوَيْن) (المتوفى: 245 هـ) (الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، المحقق: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني).

148 - جزء فيه قراءات النبي ﷺ، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي، الدُّورِي، القارئ (المتوفى: 246 هـ) (الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: حكمت بشير ياسين).

149 - جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) (الناشر: دار العروبة - الكويت، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987 م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / عبد القادر الأرناؤوط).

150 - جمال القراء وكمال الإقراء، أبو الحسن، علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، المصري، السخاوي (المتوفى: 643 هـ) (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ - 1997 م، تحقيق: مروان العطيَّة / محسن خرابة)

151 - الجمع بين الصحيحين: البخاري ومسلم، أبو عبد الله بن أبي نصر، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح ابن حُمَيْد الأزدي، الميورقي، الحُمَيْدي، (المتوفى: 488 هـ) (الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2002 م، المحقق: علي حسين البواب).

152 - جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: 170 هـ) (الناشر: دار نهضة مصر، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي).

153 - جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي (المتوفى: 321 هـ) (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، 1987 م، المحقق: رمزي منير بعلبكي).

154 - الجهاد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: 181 هـ) (الناشر: الدار التونسية - تونس، الطبعة، بدون طبعة، 1972 م، تحقيق: نزيه حماد).

155 - الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، المصري، الشهير بابن التركماني (المتوفى: 750 هـ) (مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1344 هـ).

156 - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي، التيمي، الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (المتوفى: 535 هـ) (الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1999 م، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي).

157 - الحجة في القراءات السبعة، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفى: 370 هـ) (الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ، المحقق: عبد العال سالم مكرم).

158 - حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403 هـ) (الناشر: دار الرسالة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: سعيد الأفغاني)

159 - الحجة للقراء السبع، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (المتوفى: 377 هـ) (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993 م، المحقق: بدر الدين قهوجي / بشير جويجابي).

159 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: بدون طبعة، 1394 هـ - 1974 م) (وصورتها الدور الآتية: الكتاب العربي، الفكر، الكتب العلمية).

160 - خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093 هـ) (الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون).

161 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ) (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، بدون تاريخ).

162 - رؤية الله، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الأردن، الطبعة: بدون طبعة، 1411 هـ).

163 - رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هادي الوادعي (المتوفى: 1422 هـ) (الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2004 م).

164 - رجال صحيح مسلم، أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، ابن مَنْجُويَه (المتوفى: 428 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: عبد الله الليثي).

165 - الرحلة في طلب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1395 هـ، المحقق: نور الدين عتر).

166 - الرد على الجهمية، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395 هـ) (الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي).

167 - الرد الوافر، شمس الدين محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي، الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1393 هـ، تحقيق: زهير الشاويش).

168 - رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: 324 هـ) (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: 1413 هـ، المحقق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي).

169 - روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795 هـ) (جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد) (الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م).

170 - الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري (معاصر) (الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، قدم له وراجعه ولخص أحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني).

171 - رياض الصالحين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1419 هـ - 1998 م، المحقق: شعيب الأرنؤوط).

172 - زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ، المحقق: عبد الرزاق المهدي).

173 - زاد المعاد في هدي خير العباد، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، (المتوفى: 751 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت/ مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415 هـ - 1994 م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط/ عبد القادر الأرناؤوط).

174 - الزهد، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السّجِسْتاني (المتوفى: 275 هـ) (الناشر: دار المشكاة - حلوان، مصر، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م، التحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد / أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، وقدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف).

175 - الزهد والرقائق، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: 181 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي).

176 - الزيادات في كتاب الجود والسخاء، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الشامي، الطبراني (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (22)]، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، المحقق: عامر حسن صبري).

177 - الدرر الكامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الهند، الطبعة: الثانية، 1392 هـ - 1972 م، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان)

178 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ) (الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط).

179 - الدر النثور في التفسير بالمنثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ) (الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

180 - الدعوات الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: غراس - الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، 2009 م، المحقق: بدر بن عبد الله البدر).

181 - دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني، الشنقيطي (المتوفى: 1393 هـ) (الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1996 م).

182 - الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري (معاصر) (الناشر: دار الكيان - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م).

183 - دلائل النبوة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م، تحقيق: محمد رواس قلعجي / عبد البر عباس).

184 - دلائل النبوة، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ -1985، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي).

184 - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1985 م، تحقيق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت).

185 - ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م، المحقق: مسعد السعدني).

186 - ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري، الهروي (المتوفى: 481 هـ) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل).

187 - الذيل على تاريخ بغداد، أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي، المعروف بابن النجار (المتوفى: 643 هـ) (مطبوع الموجود منه مع تاريخ بغداد للخطيب) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا).

188 - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1414 هـ، المحقق: زياد محمد منصور).

189 - سؤالات أبي عبيد الآجُرّي أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، السِّجِسْتاني (المتوفى: 275 هـ) (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م، المحقق: محمد علي قاسم العمري).

190 - سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233 هـ) (دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: أحمد محمد نور سيف).

191 - سؤالات البَرْقاني للدارقطني - رواية الكرجي، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425 هـ) (الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، 1404 هـ، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري).

192 - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر).

193 - سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، القرشي، الجرجاني (المتوفى: 427 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر).

194 - سؤالات السُّلمي للدارقطني، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي، النيسابوري (المتوفى: 412 هـ) (الناشر: بدون جهة نشر، الطبعة: الأولى، 1427 هـ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد ابن عبد الله الحميد / د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي)

195 - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، المديني، البصري (المتوفى: 234 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 هـ، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر).

196 - سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديّين) للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر).

197 - السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324 هـ) (الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، 1400 هـ، المحقق: شوقي ضيف).

198 - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (7 أجزاء)، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري، الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، من 1415 هـ - 1995 م إلى 1422 هـ - 2002 م).

199 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (14 جزء)، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري، الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م).

200 - سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، الأندلسي (المتوفى: 487 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: عبد العزيز الميمني).

201 - السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، السِّجِسْتانيّ (المتوفى: 275 هـ) (الناشر: المكتبة العصرية - صيدا / بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد).

202 - السنن، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذيّ (المتوفي: 279 هـ) (الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين).

203 - السنن، أبو عيسى- محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذيّ (المتوفي: 279 هـ) (دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1998 م، المحقق: بشار عواد معروف).

204 - السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزوينيّ، المعروف بابن ماجه، وماجه لقبٌ لأبيه (المتوفى: 273 هـ) (الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي).

205 - السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزوينيّ، المعروف بابن ماجه، وماجه لقبٌ لأبيه (المتوفى: 273 هـ) (الناشر: دار الرسالة العالمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين).

206 - السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255 هـ) (الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م، تحقيق: حسين سليم أسد).

207 - السنن، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، الجوزجاني (المتوفى: 227 هـ) (الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، 1403 هـ 1982 م، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي).

208 - السنن، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطنيّ (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين).

209 - السنن الصغرى (المجتبى من السنن)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303 هـ) (الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة).

210 - السنن الصغير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي).

211 - السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، وأشرف عليه: شعيب الأرناؤوط).

212 - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، المحقق: محمد عبد القادر عطا).

213 - السنة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ) (الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، 1406 هـ، المحقق: محمد سعيد سالم القحطاني).

214 - السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 هـ) (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني).

215 - السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال، البغدادي، الحنبلي (المتوفى: 311 هـ) (الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م، المحقق: عطية الزهراني).

216 - السنة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294 هـ) (الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، المحقق: سالم أحمد السلفي

217 - سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (توفي: 748 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط).

218 - السيرة النبوية، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، المعافري، (توفي: 213 هـ) (الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، 1375 هـ - 1955 م، تحقيق: مصطفى السقا / إبراهيم الأبياري / عبد الحفيظ الشلبي).

219 - الشافي في شرح مسند الشافعي، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، الجزري، ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) (الناشر: مكتبة الرُّشْدِ - الرياض، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م، تحقيق: أحمد بن سليمان / أبي تميم يَاسر بن إبراهيم).

220 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري، الدمشقي، المعروف بابن العماد الحنبلي (المتوفى: 1089 هـ) (الناشر: دار ابن كثير - دمشق / بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط).

221 - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، الرازي، اللالكائي (المتوفى: 418 هـ) (الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، 1423 هـ - 2003 م، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي).

222 - شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الملقب بمحيي السنة (المتوفى: 516 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط / محمد زهير الشاويش).

223 - شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب (معاصر) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2007 م).

224 - شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بطال (المتوفى: 449 هـ) (دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003 م، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم).

225 - شرح الطيبي على مشكاة المصابيح = الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743 هـ) (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة / الرياض، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، المحقق: عبد الحميد هنداوي).

226 - شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد الأذرعي الصالحي، الدمشقي، ابن أبي العز الحنفي (المتوفى: 792 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة،1417 هـ - 1997 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط / عبد الله بن المحسن التركي).

227 - شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795 هـ) (الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الأردن، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد).

228 - شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م، المحقق: عادل بن محمد).

229 - شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1494 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط).

230 - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321 هـ) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م، حققه وقدم له: محمد زهري النجار / محمد سيد جاد الحق، وراجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي).

231 - شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى: 208 - 211 هـ) (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه) (الناشر: المجمع الثقافي - أبو ظبي، الطبعة: الثانية، 1998 م، تحقيق: محمد إبراهيم حور / وليد محمود خالص)

232 - الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، البغدادي (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 1999 م، المحقق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي).

233 - شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي - الهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند).

234 - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1398 هـ - 1978 م).

235 - الصحيح، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، البخاري (المتوفى: 256 هـ) (الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر).

236 - الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوريَ (المتوفى: 261 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي).

237 - الصحيح، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، النيسابوري (المتوفى: 311 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، محمد مصطفى الأعظمي).

238 - الصحيح - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354 هـ) - الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط).

239 - صحيح أبي داود - الأم، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري، الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: مؤسسة غراس - الكويت، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م).

240 - صفة الجنة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي، الأموي، القرشي، المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: 281 هـ) (الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة / مكتبة العلم - جدة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم).

241 - صفة الجنة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: علي رضا عبد الله).

242 - صفة صلاة النبي ﷺ - الأصل، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي الأشقودري، الألباني (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر - مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م).

243 - ضَبْطُ من غَبَرَ فيمن قيده ابن حجر (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، جمال الدين يوسف ابن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، المشهور بابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: 909 هـ) (الناشر: دار النوادر - سوريا، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب).

244 - الضعفاء الصغير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفيّ، البخاري (توفي: 256 هـ) (الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، 1396 هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد).

245 - الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322 هـ) (الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي).

246 - الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303 هـ) (الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، 1396 هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد).

247 - الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطنيّ (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جزء (1): العدد 59، رجب/ شعبان/ رمضان 1403 هـ، جزء (2): العدد 60، شوال/ ذو القعدة/ ذو الحجة 1403 هـ، جزء (3): العدد 63، 64، رجب/ ذو الحجة 1404 هـ، المحقق: عبد الرحيم محمد القشقري).

248 - الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ، المحقق: عبد الله القاضي).

249 - الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد (المتوفى: 230 هـ) (الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1968 م، المحقق: إحسان عباس).

250 - الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد (المتوفى: 230 هـ) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، 1408 هـ، المحقق: زياد محمد منصور).

251 - طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين، البغدادي، المعروف بابن أبي يعلى الحنبلي (المتوفى: 526 هـ) (الناشر: مطبعة السنة المحمدية – القاهرية، الطبعة، بدون طبعة، 1371 هـ - 1952 م، تحقيق: محمد حامد الفقي (وصورتها دار المعرفة - بيروت).

252 - طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: 771 هـ) (الناشر: هجر - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1413 هـ، تحقيق: محمود الطناحي/ عبد الفتاح محمد الحلو).

253 - طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البصري ثم الدمشقي (توفي: 774هـ) (الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، 1413هـ - 1993م، تحقيق: أحمد عمر هاشم / محمد زينهم محمد عزب).

254 - طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643 هـ) (الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م، المحقق: محيي الدين علي نجيب).

255 - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1412 هـ - 1992 م، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي).

256 - الطيوريّات (انتخاب أبي طاهر السِّلَفي صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد (الملقب بسِلَفَة) بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى: 576 هـ) من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي، الطيوري (المتوفى: 500 هـ) (الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، دراسة وتحقيق: سمان يحيى معالي / عباس صخر الحسن).

257 - العرش وما روي فيه، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (المتوفى: 297 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي).

258 - العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369 هـ) (الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري).

259 - العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: مطابع الحميضي - الرياض، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد / د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي).

260 - العلل الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (المتوفى: 279هـ) (رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي) (الناشر: عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1409، المحقق: صبحي السامرائي / أبو المعاطي النوري / محمود خليل الصعيدي).

261 - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) (الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، 1401 هـ - 1981 م، المحقق: إرشاد الحق الأثري).

262 - العلل الواردة في الأحاديث، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطنيّ (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: المجلدات من (1) إلى (11): دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلف/ والمجلدات من إلى (12) إلى (15): دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، 1427 هـ، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي).

263 - العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (توفي: 241 هـ) (رواية ابنه عبد الله) (الناشر: دار الخاني - الرياض، الطبعة: الثانية، 1422 هـ - 2001 م، المحقق: وصي الله ابن محمد عباس).

264 - العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (توفي: 241 هـ) (رواية المرّوذي) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409 هـ، المحقق: صبحي البدري السامرائي).

265 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي العيني (المتوفى: 855 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ (مصورة على الطبعة المنيرية).

266 - عمل اليوم والليلة، أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بابن السُّنِّي (المتوفى: 364 هـ) (الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة / مؤسسة علوم القرآن - بيروت، الطبعة، بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: كوثر البرني).

266 - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، أبو عبد الله عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، من آل الوزير (المتوفى: 840 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1415 هـ - 1994 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط).

268 - غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ) (الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر).

269 - غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224 هـ) (الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، 1384 هـ - 1964 م، المحقق: محمد عبد المعيد خان).

270 - غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388 هـ) (الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: بدون طبعة، 1402 هـ - 1982 م، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي).

271 - غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَري (المتوفى: 276 هـ) (الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، 1397 هـ، المحقق: عبد الله الجبوري).

272 - غنية الملتمس إيضاحَ الملتبس، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، المحقق: يحيى بن عبد الله البكري الشهري).

273 - غوامض الأسماء المبهمة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بَشْكُوَالَ الخزرجي، الأنصاري، الأندلسي (المتوفى: 578 هـ) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: عز الدين علي السيد / محمد كمال الدين عز الدين).

274 - فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395 هـ) (الناشر: مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي).

275 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1379 هـ).

276 - فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، اليمني (المتوفى: 1250 هـ) (الناشر: دار ابن كثير - دمشق / دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ).

277 - فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: 902 هـ) (الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، المحقق: علي حسين علي).

278 - الفرق بين الفرق، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي، التميمي، الإسفراييني (المتوفى: 429 هـ) (الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1977 م).

279 - فضائل الأوقات، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1410 هـ، المحقق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي).

280 - فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م، المحقق: وصي الله محمد عباس).

281 - فضائل القرآن، أبو العباس جعفر بن محمد بن المُعْتَزّ المُسْتَغْفِرِيُّ، النَّسَفِيُّ (المتوفى: 432 هـ) (الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، 2008 م، المحقق: أحمد بن فارس السلوم).

282 - فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ).

283 - الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله البجلي، الرازي، ثم الدمشقي (المتوفى: 414 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي).

284 - الفوائد، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446 هـ) (الناشر: دار ماجد عسيري - جدة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني).

285 - فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه، أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البَغْدَادِيُّ، المعروف بالمُطَرِّز (المتوفى: 305 هـ) (الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، دراسة وتحقيق: ناصر بن محمد المنيع).

286 - فوائد أبي محمد الفاكهي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، المكي (المتوفى: 353 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني).

287 - فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم الْمُنَاوي، القاهري (المتوفى: 1031 هـ) (الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، لطبعة: الأولى، 1356 هـ).

288 - القاموس المحيط، القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817 هـ) (مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي).

289 - القرآن وإعجازه العلمي، محمد إسماعيل إبراهيم (معاصر) (الناشر: الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة / دار الثقافة العربية - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

290 - القضاء والقدر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر).

291 - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، أبو الفرج محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسميّ (المتوفى: 1332 هـ - 1912 م) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

292 - قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر - المختصر، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294 هـ) (اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي) (الناشر: حديث أكادمي، فيصل أباد - باكستان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م).

293 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة / مؤسسة علوم القرآن - جدة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: محمد عوامة / أحمد محمد نمر الخطيب)

294 - الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن محمد بن القطان الجرجاني (المتوفى: 365 هـ) (الناشر: الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود / علي محمد معوض / شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة).

295 - الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الْهُذَلِيّ، المغربي، البسْكري (المتوفى: 465 هـ) (الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر - الشارقة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب).

296 - كتاب الأمثال في الحديث النبوي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369 هـ) (الناشر: الدار السلفية - بومباي، الهند، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1987 م، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد).

297 - كتاب الأوائل، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي، الجَزَري، الحرَّاني (المتوفى: 318 هـ) (الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري).

298 - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي، النيسابوري (المتوفى: 311 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1994 م، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان).

299 - كتاب الصلاة على النبي ﷺ، أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287 هـ)، (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي)

300 - كتاب الفوائد = الغَيْلانيات، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي، الشافعي، البزَّاز (المتوفى: 354 هـ) (الناشر: دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان).

301 - كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، الديلمي، الفراء (المتوفى: 207 هـ) (ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، [الكتاب غير مطبوع، وترقيم الصفحات في المكتبة الشاملة الإلكترونية موافق لنسخة المحقق]).

302 - كتاب المعجم، أبو محمد عبد الخالق بن أسد بن ثابت، الدّمشقيّ، الأَطْرابُلُسيّ الأصل (المتوفى: 564هـ) (الناشر: دار البشائر الإسلامية - عَمّان، الطبعة: الأولى 1434 هـ - 2013 م، المحقق: نبيل سعد الدين جرَّار).

303 - كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979 م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي).

304 - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: 427 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي).

305 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري (المتوفى: 538 هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ).

306 - الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر:

المكتبة العلمية - المدينة المنورة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: أبو عبد الله السورقي / إبراهيم حمدي المدني).

307 - الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، القريمي، الكفوي (المتوفى: 1094 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1998 م، تحقيق: عدنان درويش / محمد المصري).

308 - الكنى والأسماء، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوريَ (المتوفى: 261 هـ) (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري).

309 - الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري، الدولابي، الرازي (المتوفى: 310 هـ) (الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي).

310 - الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (المتوفى: 786 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ - 1981 م).

311 - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة).

312 - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق غليه الشيخان، محمد فؤاد عبد الباقي (المتوفى: 1388 هـ) (الناشر: دار إحياء الكتب العربية (مطبعة عيسى البابي الحلبي) - مصر، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

313 - اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630 هـ) (الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

314 - لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، الرويفعي، الإفريقي (المتوفى: 711 هـ) الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ).

315 - لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة: الثانية، 1390 هـ - 1971 م، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند).

316 - لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، 2002 م، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة).

317 - لوامع الأنوار البهية، أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السَّفَّاريني، الحنبلي (توفي: 1188 هـ) (الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية، 1402 هـ - 1982 م).

318 - المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر).

319 - المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى: 370 هـ) (الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1991 م، المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو).

320 - مباحث في علوم القرآن، صبحي بن إبراهيم الصالح (المتوفى: 1407 هـ - 1986 م) (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة والعشرون، كانون الثاني/ يناير 2000 م).

321 - مباحث في علوم القرآن، مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الطبعة الثالثة، 1421 هـ - 2000 م).

322 - المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري (المتوفى: 381 هـ) (الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: بدون طبعة، 1981 م، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي).

323 - المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463 هـ) (الناشر: دار القادري - دمشق، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دراسة وتحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي).

324 - مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري (المتوفى: 209 هـ) (الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، 1381 هـ).

325 - المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: 333 هـ) (الناشر: جمعية التربية الإسلامية - البحرين / دار ابن حزم ت بيروت، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان).

326 - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (توفي: 354 هـ) (الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، 1396 هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد).

327 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807 هـ) (الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، 1414 هـ - 1994 م، المحقق: حسام الدين القدسي).

328 - مجموع الفتاوى، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني (المتوفى: 728 هـ) (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، 1416 هـ - 1995 م، المحقق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم).

329 - محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، القاسمي (المتوفى: 1332 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: محمد باسل عيون السود).

330 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ) (الناشر: وزارة الأوقاف / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر، الطبعة: بدون طبعة، 1386 - 1389 هـ / 1966 - 1969 م، تحقيق: علي النجدي ناصف / عبد الحليم النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي).

331 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد).

332 - المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَهْ المرسي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، المحقق: عبد الحميد هنداوي).

333 - مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي، المصري (المتوفى: 804هـ) (الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1411هـ، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيان، سعد بن الله بن عبد العزيز آل حميّد).

334 - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم، بن رضوان البعلي، الموصلي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: أضواء السلف - المدينة المنورة / دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2044 م، تحقيق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي)

335 - مختصر الكامل في الضعفاء، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني، العبيدي، المقريزي (المتوفى: 845 هـ) (الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي).

336 - المختلطين، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي، العلائي (المتوفى: 761 هـ) (الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ – 1996 م، المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد الباسط مزيد).

337 - المخصَّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَهْ المرسي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م، المحقق: خليل إبراهيم جفال).

338 - المُخَلِّصيَّات، أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي، المخَلِّص (المتوفى: 393 هـ) (الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، المحقق: نبيل سعد الدين جرار).

339 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637 هـ) (الناشر: دار نهضة مصر ـ القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: أحمد الحوفي / بدوي طبانة).

340 - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، المعروف بابن قيم الجوزية (توفي: 751 هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1416 هـ - 1996 م، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي).

341 - المدخل إلى الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: دار الدعوة - الإسكندرية، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد).

342 - المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ، المحقق: ربيع هادي عمير المدخلي).

343 - المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، المحقق: شعيب الأرناؤوط).

344 - المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1397 هـ، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني).

345 - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الدمشقي، المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665 هـ) (الناشر: دار صادر - بيروت، 1395 هـ - 1975 م، المحقق: طيار آلتي قولاج).

346 - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن نور الدين الملا علي بن (سلطان) محمد الهروي، القاري (المتوفى: 1014 هـ) (الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م).

347 - مساوئ الأخلاق ومذمومها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي، السامري (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م، تحقيق: مصطفى ابن أبو النصر الشلبي).

348 - المستخرج، أبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، الإسفراييني (المتوفى: 316 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي).

349 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا).

350 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (الناشر: مجلس دائرة المعارف - حيدر آباد الدكن،

الطبعة: الأولى، 1340 هـ).

351 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، بإشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي).

352 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (الناشر: دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، المحقق: مقبل بن هادي الوادعي)

353 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق / بيروت، الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2018، تحقيق: عادل مرشد).

354 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (الناشر: دار المنهاج القويم - سوريا، الطبعة: الأولى، 1439 - 2018 م، المحقق: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة بإشراف: أشرف بن محمد نجيب المصري).

355 - المسند، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المَرْوزي (المتوفى: 181 هـ) (الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: صبحي البدري السامرائي).

356 - المسند، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، البصري (المتوفى: 204 هـ) (الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م، المحقق: محمد بن عبد المحسن التركي).

357 - المسند، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي، الأسدي، الحُمَيْدي، المكي (المتوفى: 219 هـ) (الناشر: دار السقا - دمشق، الطبعة: الأولى، 1996 م، تحقيق: حسن سليم أسد).

358 - المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط / عادل مرشد وآخرين بإشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي).

359 - المسند - المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي، ويقال له: الكَشّي (المتوفى: 249 هـ) (الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، تحقيق: صبحي البدري السامرائي / محمود محمد خليل الصعيدي)

360 - المسند = السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، التميمي، السمرقندي (المتوفى: 255 هـ) (الناشر: دار المغني - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م، تحقيق: حسين سليم أسد).

361 - المسند - بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي، البغدادي الخصيب، المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: 282 هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: 807 هـ) (الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م، المحقق: حسين أحمد صالح الباكري).

362 - المسند = البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، المعروف بالبزار (المتوفى: 292 هـ) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988 م، وانتهت 2009 م) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (حقق الأجزاء من 1 إلى 9) / عادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17) / صبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)).

363 - المسند، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى التميمي، الموصلي (المتوفى: 307 هـ) (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، المحقق: حسين سليم أسد).

364 - المسند، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: 307هـ) (الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ، المحقق: أيمن علي أبو يماني).

365 - مسند أبي بكر الصديق، أبو بكر أحمد بن عليّ بن سعيد بن إبراهيم الأموي، المَرْوَزِيُّ، القاضي (المتوفى: 292 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: شعيب الأرناؤوط).

366 - مسند الشاميين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1984 م، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي).

367 - مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي، المصري (المتوفى: 454 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1986 م، المحقق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي).

368 - مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ) (الناشر: دار الفلاح - الفيوم، مصر، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، المحقق: إمام بن علي بن إمام).

369 - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354 هـ) (الناشر: دار الوفاء - المنصورة، الطبعة: الأولى 1411 هـ - 1991 م، تحقيق: مرزوق على إبراهيم).

370 - مشيخة الشيخ الأجل، أبي عبد الله بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ابن الحطاب)، وثبت مسموعاته، انتقاء: أبي طاهر السِّلفي، الناشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994 م، قرأه وعلّق عليه، الشريف حاتم بن عارف العوني).

371 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (المتوفى: نحو 770 هـ) (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

372 - المصنف، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى:

235 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409 هـ، المحقق: كمال يوسف الحوت).

373 - المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، اليماني، الصنعاني (المتوفى: 211 هـ) (الناشر: المجلس العلمي - الهند، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي).

374 - معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الملقب بمحيي السنة (المتوفى: 510 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1420 هـ، المحقق: عبد الرزاق المهدي).

375 - معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، الهروي (المتوفى: 370 هـ) (الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م).

376 - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، الفراء (المتوفى: 207 هـ) (الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى، بدون تاريخ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي).

377 - معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215 هـ) (الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م، تحقيق: هدى محمود قراعة).

378 - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (المتوفى: 311 هـ) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي).

379 - المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، 1415 هـ - 1995 م، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد / عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني).

380 - معجم البلدان، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي، الحموي (المتوفى: 626 هـ) (الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م).

381 - معجم شيوخ الطبري، أكرم بن محمد زيادة (معاصر) (الناشر: الدار الأثرية - الأردن / دار ابن عفان - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م).

384 - معجم الشيوخ الكبير، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: محمد الحبيب الهيلة).

383 - معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء، البغدادي (المتوفى: 351 هـ) (الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي).

384 - المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت / دار عمار - عمان، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م، المحقق: محمد شكور محمود).

385 - المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى: 360 هـ) (الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)

386 - المعجم المختص بالمحدثين، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، المحقق: محمد الحبيب الهيلة).

387 - المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب (معاصر) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م)

388 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) (الناشر: دار الدعوة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

389 - المعجم، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري (المتوفى: 340 هـ) (الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني)

390 - المعجم، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: 381 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد).

391 - معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ (المتوفى: 395 هـ) (الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، 1399 هـ - 1979 م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون).

392 - المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (المتوفى: 277 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ - 1981 م، المحقق: أكرم ضياء العمري).

393 - معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643 هـ) (الناشر: دار الفكر- سوريا / دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986 م، المحقق: نور الدين عتر).

394 - معرفة الثقات مِنْ رجال أهل العلم والحديث ومِن الضعفاء، وذِكْرُ مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد ابن عبد الله بن صالح العجلي، الكوفي (المتوفى: 261 هـ) (الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي).

395 - معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان / دار قتيبة (دمشق - بيروت) / دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي).

396 - معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) (الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي).

397 - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، الطهماني، النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، 1397 هـ - 1977 م، المحقق: السيد معظم حسين).

398 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م).

399 - مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي العيني (المتوفى: 855 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل).

400 - الْمُغْرِبُ في ترتيب الْمُعْرِبِ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن على الخوارزميّ، الْمُطَرِّزِيّ (المتوفى: 610 هـ) (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ).

401 - المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجَمّاعِيليّ، المقدسي ثم الدمشقي (المتوفى: 620 هـ) (الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1388 هـ - 1968 م).

402 - المغني في الضعفاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (توفي: 748 هـ) (الناشر: إدارة إحياء التراث، قطر، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، تحقيق: نور الدين عتر).

403 -المطالب العالية بزوائد المسانيد الثماني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (توفي: 852 هـ) (الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الراض / دار الغيث – الرياض، الطبعة: الأولى، من المجلد 1 - 11: 1419 هـ - 1998 م، من المجلد 12 - 18: 1420 هـ - 2000 م، تحقيق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري).

404 - مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازيّ (المتوفى: 606هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م).

405 - المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ) (الناشر: دار القلم - دمشق / الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، المحقق: صفوان عدنان الداودي).

406 - المقتنى في سرد الكنى، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد).

407 - مكارم الأخلاق، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطي، السامري (المتوفى: 327 هـ) (الناشر: دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999م، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري).

408 - الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548 هـ) (الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، 1387 هـ - 1968 م، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل).

409 - مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: 458 هـ) (الناشر: مكتبة التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1390 هـ - 1970 م، المحقق: السيد أحمد صقر).

410 - مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي، المعروف بابن زُرَيْق (المتوفى: 803 هـ) (الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة).

411 - مَنْ تُكُلِّمَ فِيه وهو موثَّق أو صالح الحديث، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني).

412 - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367 هـ) (الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، بدون تاريخ).

413 - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا / مصطفى عبد القادر عطا).

414 - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى 1420 هـ - 1999 م).

415 - منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي (المتوفى: 2020 م) (الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م).

416 - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني، الحنبلي، الدمشقي (المتوفى: 728 هـ) (الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، المحقق: محمد رشاد سالم).

417 - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، محمود محمد خليل وآخران (معاصرون) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م).

418 - موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، محمود محمد خليل وآخرون (معاصرون) (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001 م).

419 - موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (توفي: 463 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي).

420 - الموطأ - رواية يحيى، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، المدني (المتوفى: 179 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406 هـ - 1985 م، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي).

421 - الموطأ - رواية أبي مصعب الزهري، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، المدني (المتوفى: 179 هـ) (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ – 1991 م، تحقيق: بشار عواد معروف - محمود خليل)

422 - ميزان الاعتدال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م، تحقيق: علي محمد البجاوي).

423 - نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، حجازي محمد الشريف، المعروف بأبي إسحاق الحويني (المتوفى: 17 مارس 2025 م) جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل (معاصر) (الناشر: دار ابن عباس - مصر، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م).

424 - نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995م، المحقق: طارق محمد العمودي).

425 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: مطبعة الصباح - دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م، تحقيق: نور الدين محمد عتر).

426 - النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، ابن الجزري، (المتوفى: 833 هـ) (الناشر: المطبعة التجارية الكبرى - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ) (تصوير: دار الكتاب العلمية - بيروت).

427 - نظم المتناثر من الحديث المتواتر، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني، الإدريسي، الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345 هـ) (الناشر: دار الكتب السلفية - مصر، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ، المحقق: شرف حجازي).

428 - النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794 هـ) (الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، المحقق: زين العابدين بن بِلَّا فْرِيج).

429 - النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (المتوفى: 852 هـ) (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي).

430 - النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (المتوفى: 885 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد ناشرون - الرياض، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، المحقق: ماهر ياسين الفحل).

431 - النكت والعيون = تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، بدون تاريخ، المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم).

432 - النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيبانيّ الجزري، المعروف بابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979 م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي/ محمود محمد الطناحي).

433 - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد = رجال صحيح البخاري، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن البخاري، الكلاباذي (المتوفى: 398 هـ) (الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، المحقق: عبد الله الليثي).

434 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764 هـ) (الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، 1420 هـ - 2000 م، المحقق: أحمد الأرناؤوط / تركي مصطفى).

435 - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، النيسابوري (المتوفى: 468 هـ) (الناشر: دار القلم - دمشق / الدار الشامية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي).

436 - الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، النيسابوري (المتوفى: 468 هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة).

437 - اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العرفين الْمُنَاوِيّ، القاهريّ (المتوفى: 1031 هـ) (الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1999 م، تحقيق: المرتضى الزين أحمد).

الحادي عشر - فهرس المحتويات:

الموضوع **رقم الصفحة**

المقدمة: ..... **[أ - هـ]**

عناية أئمة الإسلام وأعلام الحديث بالسنة والأثر ..... أ

أنواع تعقبات الذهبي على الحاكم ..... أ - ب

أسباب اختيار موضوع البحث ..... ب

أهمية موضوع البحث..... ت

إشكالية البحث ..... ت

الدراسات السابقة لموضوع البحث ..... ث

المنهج المتبع في البحث ..... ث

هيكلية البحث ..... ج - ح

منهجية البحث ..... ح - خ

المنهجية المتبعة في فهارس البحث ..... خ - د

نقد الدراسة السابقة ..... ذ - هـ

التمهيد: ويشتمل على أربعة مطالب: ..... **[1 - 16]**

المطلب الأول: التعريف بالحاكم والذهبي ..... 1 - 4

المطلب الثاني: التعريف بكتابي (المستدرك على الصحيحين) و(تلخيص المستدرك)، وبيان منزلتهما عند أهل الحديث ..... 5 - 10

المطلب الثالث: أسباب كثرة أوهام الحاكم في حكمه على الأحاديث والرجال في كتابه (المستدرك) ... 11 - 13

المطلب الرابع: المراد بتصحيح الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما عند الحاكم ..... 14 - 16

الفصل الأول: أحاديث قراءات النبي ﷺ، وفيه مبحثان: ..... **[[19- 126]]**

المبحث الأول: أحاديث القراءات المتواترة ..... **[19 - 108]**

مدخل: التعريف بالقراءات المتواترة والشاذة، ومفهوم كل منهما ..... 20 - 21

الحديث الأول: نفي القراءة بالهمز 22

بيان ضعفه سندا ونكارته متنا ..... 20 - 22

ورود شاهدين للحديث، ذكر أحدهما الحاكم، وكلاهما ضعيف جدا ..... 22 - 24

ما يتضمنه الحديث من المعنى، وبيان وجه مخالفته للمعنى المقرر في اللغة والمشهور في الاستعمال، وما تواتر من القراءات عن النبي ﷺ ..... 24 - 26

الحديث الثاني: نزول القرآن بالتفخيم 27

بيان ضعف سنده ونكارته ..... 27 - 28

ما يتضمنه الحديث من المعنى، واختلاف العلماء في مفهومه ..... 28 - 29

الحديث الثالث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: {**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**} بِالصَّادِ 30

بيان ضعف إسناده، وتعقب الباحث على الذهبي في حال إبراهيم بن سليمان الكاتب 30

ما يتضمنه الحديث من القراءة واختلاف القراء فيها ..... 30 - 32

الحديث الرابع: قراءة النبي ﷺ الآيتين من أول سورة الحج 33

تضعيف الذهبي له بالحكم بن عبد الملك، وبيان أنه متابع 34

الكلام على رواية الحسن البصري عن سمرة بن جندب ..... 34 - 35

ما اشتمل عليه الحديث من المعنى وذكر اختلاف القراء في قوله، تعالى: {**سُكَارَى**} ..... 35 - 36

الحديث الخامس: أنَّ رسول الله ﷺ قرأ: {**كَيْفَ نُنْشِزُهَا**} بالزَّايِ 37

بيان ضعف إسناده الشديد 37

اختلاف القراء في الآية، وتوجيهه عند ابن جرير الطبري 39

الحديث السادس: أَنَّ رسول الله ﷺ قرأ: {**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ**} بِفَتْحِ الْيَاءِ 40

إجمال الذهبي في تضعيفه، وتفصيل الباحث في بيانه ..... 40 - 42

ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها، وبيان الراجح من ذلك عند ابن جرير ..... 42 - 43

الحديث السابع: قراءة رسول الله ﷺ: {**فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ**}، بِغَيْرِ أَلِفٍ 44

بيان ضعف إسناده 44
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة وتوجيهها، واختلاف القراء فيها ..... 44 - 45
الحديث الثامن: قراءة رسول الله ﷺ: {**لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ**} مُخَفَّفًا 46
بيان ضعف إسناده ونكارته ..... 46 - 47
ما اشتمل الحديث من القراءة وتوجيهها، واختلاف القراء فيها وتوجيهه ..... 47 - 48
الحديث التاسع: أنّ النبي ﷺ قرأ: {**الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا**} بضم الضاد 49
بيان ضعف إسناده واضطرابه ..... 49 - 50
ما يتضمنه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها ..... 50 - 51
الحديث العاشر: كان رسول الله ﷺ يقرأ: {**إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ**} 52
إعلال الذهبي له بالجهالة إجمالا، وهي في موضعين ..... 52 - 53
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها ..... 55 - 56
الحديث الحادي عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ**} 57
تضعيف الحديث، وبيان أنه بالموضوع أشبه ..... 57 - 59
ما تضمنه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها وتوجيهه 59
الحديث الثاني عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ**} 60
تضعيف الحديث وبيان علله ..... 60 - 62
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، ونقد الباحث للحاكم في إيراده في القراءات ..... 62 - 63
الحديث الثالث عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجِرُونَ**} 64
بيان ضعف الحديث ومجيئه موقوفا من طريق أخرى أشد ضعفا ..... 46 - 66
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، وذكر قراءة الجمهور المخالفة لها، وبيان معنى القراءتين 66
الحديث الرابع عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ**} بِنَصْبِ النُّونِ 67
بيان ضعفه وعلله ..... 67 - 69

ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، ومخالفة أبي جعفر المدني فيها 69
اختلاف النحويين في توجيه قراءة أبي جعفر من الناحية الإعرابية 70
الحديث الخامس عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**الم غُلِبَتِ الرُّومُ**} 71
ساق الحاكم هذا الحديث بنفس إسناد الحديث الذي قبله 71
إجماع القراء على هذه القراءة وأن ما جاء ابن عمر من قراءتها بالبناء للفاعل منكر سندا ومتنا ..... 71 - 73
التنبيه على تساهل العجلي بن حبان في التوثيق 72
الحديث السادس عشر: قراءة رسول الله ﷺ: {**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ**} الآية 74
بيان أنه مرسل، وهو من أقسام الضعيف ..... 74 - 76
استدراك الألباني على الذهبي في حكمه عليه بالوضع 76
إجماع القراء على هذه الآية، واستدراك الباحث على الحاكم إيراده الحديث في القراءات من التفسير 77
الحديث السابع عشر: قراءة النبي ﷺ: {**لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ**} 78
إجمال الذهبي في تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 78 - 79
ما اشتمل عليه من قراءة الآية، واختلاف القراء في حرفين منها على ثلاث قراءات في كلٍّ منهما ..... 80 - 81
الحديث الثامن عشر: قراءة النبي ﷺ: {**وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا**} مُخَفَّفَةً 82
تضعيف الحديث، وبيان علته 82
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها 83
الحديث التاسع عشر: قراءة النبي ﷺ: {**فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**} 84
تضعيف الحديث، وبيان علته 84
عدم بيان وجه القراءة في الحديث، واختلاف القراء فيها على وجهين، وتوجيه كلٍّ منهما ..... 84 - 85
الحديث العشرون: قراءة رسول الله ﷺ: {**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**} بضم الرَّاءِ 86
تضعيف الحديث، وبيان أنه منكر ..... 86 - 87
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها، وتوجيهه من كلام ابن جرير الطبري 87
الحديث: الحادي والعشرون: قراءة النبي ﷺ: {**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**} بِالظَّاءِ 88

تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 88 - 89

ما تضمنه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها، وبيان الراجح فيه عند ابن جرير الطبري ..... 89 - 90

الحديث الثاني والعشرون: سؤال رسول الله ﷺ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن قوله، تعالى: {**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ**} 91

تصحيح الحديث على شرط الشيخين 91

بيان إجماع القراء على الآية، وتعقب الباحث على الحاكم إيراده الحديث في القراءات من التفسير 92

الحديث الثالث والعشرون: قراءة رسول الله ﷺ: {**أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**} مَقْطُوعَةَ الْأَلِفِ 93

تضعيف الحديث سندا، وبيان أنه منكر متنا ..... 93 - 95

ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها 95

الحديث الرابع والعشرون: قراءة رسول الله ﷺ: {**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**} بالصاد 96

تصحيح الحديث على شرط مسلم ..... 96 - 97

ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها 97

الحديث الخامس والعشرون: نزول الآيتان {**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**} 98

تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 98 - 99

روايته موقوفا على عبد الله بن مسعود من وجه ضعيف 100

عدم بيان وجه القراءة في الآيتين، وما جاء فيهما عن القراء من الاختلاف 100

الحديث السادس والعشرون: قراءة النبي ﷺ: {**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً**} السورة 101

تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 101 - 102

عدم بيان وجه القراءة في الآيتين من الحديث، وبيانُ عدم اختلاف القراء في السورة إلا في موضع واحد منها، وتفصيل اختلافهم فيه ..... 102 - 103

الحديث السابع والعشرون: قراءة النبي ﷺ: {**يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ**} بِكَسْرِ السِّين 104

تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 104 - 105

ما تضمنه الحديث من القراءة، واختلاف القراء فيها، وتوجيهه 105

الحديث الثامن والعشرون: قراءة رسول الله ﷺ: الغاشية، والكافرون، والإخلاص في الوتر 106
أعل الذهبي إسناده، وهو يحتمل التصحيح أو التحسين لذاته مع ما له من المتابعات والشواهد ... 107 - 108
ما اشتمل عليه الحديث من الآيات، وتعقب الباحث للحاكم إيراده في القراءات من التفسير 108
المبحث الثاني: أحاديث القراءات الشاذة: ..... [109 - 126]
الحديث الأول: قراءة رسول الله ﷺ: {**الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا**} 109
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 109 - 111
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، ومن قرأ بها من الصحابة والتابعين وأتباعهم 112
الحديث الثاني: قراءة النبي ﷺ: {**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا**} 113
تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 113 - 114
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، وثبوتها عن ابن عباس، وتوجيهها ..... 114 - 115
الحديث الثالث: قراءة النبي ﷺ: {**فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ**} 116
تصحيح الحديث على شرط البخاري، والتنبيه إلى أنه عنده في ا(الصحيح) 116
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، وذكر من قرأ بها، وبيان اختلاف القراءات المتواترة فيها ..... 117 - 118
الحديث الرابع: قراءة رسول الله ﷺ: {**إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**} 119
تصحيح الحديث على شرط الشيخين ..... 119 - 120
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، وبيان أنه لم يقرأ بها أحد من القراء الأربعة عشر، ولم تنقل عن أحد من الصحابة أو غيرهم، وذكر القراءة المتواترة فيها ..... 120 - 121
الحديث الخامس: قراءة النبي ﷺ: {**مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ**} 121
تضعيف؛ لانقطاعه ..... 121 - 122
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، ومن قرأ بها من غير العشرة، وتوجيهها ..... 122 - 123
الحديث السادس: قراءة النبي ﷺ: {**إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**} 124
تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 124 - 125
ما اشتمل عليه الحديث من القراءة، ومن قرأ بها من غير العشرة وغيرهم، وتوجيهها 126

الفصل الثاني: أحاديث التفسير وآثاره من البقرة إلى الأنعام، وفيه مبحثان: ..... [[129 - 226]]

مدخل في أنواع الحديث ..... 129 - 130

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة: ..... [131 - 176]

الحديث الأول: فضل سورة البقرة وأنها من الذكْر الأول 131

تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 131 - 132

ما يتضمنه الحديث من المعنى، واعتناء المفسرين بذكر فضائل السور والآيات في كتب التفسير، وبيان العلاقة بينهما من كلام ابن كثير 132

الحديث الثاني: مَنْ أثنى عليه المسلمون خيرا أو شرا 133

بيان ضعف إسناده، وتقويته بما له من الشواهد ..... 133 - 135

ما يتضمنه الحديث من المعنى ..... 136 - 137

الحديث الثالث: حقيقة الإيمان الكامل 138

تضعيف الحديث وبيان علله، وتقوية بعضه بما له من بعض الشواهد ..... 138 - 141

ما اشتمل عليه الحديث من أن مفهوم الإيمان يشمل أعمال الجوارح من الطاعات 141

الحديث الرابع: النفقة على الأهل والأولاد والخدم 142

تضعيف الحديث وبيان علتيه ..... 142 - 143

ما يتضمنه الحديث من المعنى 143

الحديث الخامس: إيمان الرسول بما أُنزل إليه 144

إعلال الذهبي له بالانقطاع، وفيه علتان أخريتان ..... 144 - 145

ما تضمنه الحديث من بيان حاله ﷺ عند نزول الآية من كمال الخضوع، والذُّلِّ، والاستكانة 145

الحديث السادس: المسافة بين السماء والأرض، وبين السماء والسماء (حديث الأوعال) 146

تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 147 - 148

ما اشتمل عليه الحديث من سعة علمه وإحاطتِهِ - جلّ وعلا - بأعمال عباده ..... 148 - 149

الحديث السابع: نزول القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف 150

تضعيف الحديث، وبيان أنه منقطع ..... 150 - 151
رواية الحديث من وجه آخر عن ابن مسعود مختصرا موقوفا، وفي إسناده جهالة ..... 151 - 152
ما اشتمل الحديث من نزول القرآن على سبعة أوجه 153
الحديث الثامن: التحذير من الشرك الخفي، وذكر بعض معانيه 154
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 154 - 155
رواية الشطر الأول موقوفا على ابن مسعود بإسناد حسن 155
ما يتضمنه الحديث من المعنى 156
الحديث التاسع: النهي عن التكلف في السؤال عن الأشياء 157
تضعيف إسناد الحديث، وبيان علله، وتصحيحه بما له من الشواهد ..... 157 - 159
ما يتضمنه الحديث من المعنى ..... 159 - 160
الحديث العاشر: الترغيب في العفو عن الظالم، وإعطاء المانع، ووصل القاطع 161
تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 161 - 163
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وأنه داخل في الأمر القرآني بالمسارعة إلى المغفرة.....163
الحديث الحادي عشر: الخلود في النار لغير المسلمين 164
تضعيف الحديث مرفوعا، وبيان علته، وبيان أنه صح موقوفا على عبد الله بن مسعود .....164 - 166
ما تضمنه الحديث من المعنى، وبيان معنى الخزي في اللغة وكلام المفسرين ..... 166 - 167
الحديث الثاني عشر: النهي عن بعض الطلاق، وأنه حوبٌ 168
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 168 - 169
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وسبب إيراد الحاكم له 170
الحديث الثالث عشر: سؤال المشركين النبيَّ ﷺ أن يحوّل الصفا ذهبا في مقابل الإيمان به 171
تصحيح الحديث على شرط مسلم ..... 171 - 172
ما يتضمنه الحديث من المعنى، ومناسبة إيراد الحاكم له ..... 172 - 173
الحديث الربع عشر: فضل سورة الأنعام 174

تضعيف إسناد الحديث، وبيان علته، وتصحيح أنه مرسل ليس فيه جابر بن عبد الله ..... 174 - 175
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، والتنبيه إلى أنه لا يثبت في فضل السورة شيء 176
المبحث الثاني: الآثار الموقوفة: ..... [177 - 226]
الأثر الأول: فضل سورة البقرة، ومنعها من دخول الشيطان البيت الذي قرئت فيه 177
تصحيح الأثر على شرط الشيخين ..... 177 - 178
ما يتضمنه الأثر من المعنى 179
الأثر الثاني: استنصار اليهود بالنبي ﷺ على المشركين قبل أن يبعث 180
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 180 - 182
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في تعيين المشركين الذين كان اليهود يستنصرون بالنبي ﷺ عليهم ..... 182 - 183
الأثر الثالث: قصة الزُّهَرَةَ والملكين 184
تصحيح الأثر على شرط الشيخين ..... 184 - 185
ما يتضمنه الأثر من المعنى، وبيان أنه من الروايات المأخوذة عن أهل الكتاب، وذكر أقرب ما ورد في هذه القصة عن الصحابة ..... 185 - 187
الأثر الرابع: ما كانت تسمى به الزُّهَرَةَ في قومها قبل تحوّلها 188
تصحيح الأثر على شرط الشيخين ..... 188 - 189
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وذكر الخلاف في أصل التسمية 189
الأثر الخامس: النهي عن سب الريح 190
تصحيح الأثر على شرط الشيخين ..... 190 - 191
ما يتضمنه الأثر من المعنى 192
الأثر السادس: النهي عن الوصية في المال إذا كان قليلا 193
تضعيف الحديث، وبيان علته 193
ما يتضمنه الأثر من المعنى، واختلاف المفسرين في قدر المال الذي تجب فيه الوصية 194

الأثر السابع: ما كان عليه الطلاق الرجعي في الجاهلية، وتقييده في الإسلام بالمرتين 195
تصحيح إسناد الأثر بما له من المتابعات، وإعلاله بالإرسال ..... 195 - 197
إيراد شاهد له عن ابن عباس بإسناد حسن ..... 197 - 198
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف المفسرين في توجيه قوله، تعالى: {**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**} ... 198 - 199
الأثر الثامن: نهي أولياء المرأة عن العضل 200
تصحيح إسناده بالمتابعة، وبيان أنه عند البخاري في الصحيح ..... 200 - 201
ما اشتمل عليه من المعنى، واختلاف المفسرين في المراد بالخطاب، الولي أم الزوج؟ ..... 201 - 202
الأثر التاسع: عدة الذين خرجوا من ديارهم خوفا من الموت، فأماتهم الله ثم أحياهم 203
تصحيح إسناده ..... 203 - 204
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في عددهم وتفاصيل قصتهم ..... 204 - 205
الأثر العاشر: رؤية النبي ﷺ ربَّه في الدنيا 206
تصحيح الأثر على شرط البخاري ..... 206 - 207
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف الصحابة ومن بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربَّه بعينيه ..... 207 - 208
الأثر الحدي عشر: انتقام الله من قتلة يحيى، عليه السلام، والحسين بن علي 209
تضعيف إسناده، وبيان أنه منكر المتن جدا ..... 209 - 211
ما يتضمنه الأثر من المعنى 211
الأثر الثاني عشر: تمنّي عمر أن يكون سأل النبي ﷺ عن ثلاث مسائل أشكلت عليه 212
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيح جملة الكلالة لشواهدها ..... 212 - 213
ما يتضمنه الأثر من المعنى، اختلاف السلف في معنى الكلالة ..... 213 - 215
الأثر الثالث عشر: الدفاع عن الإسلام وعدمَ الالتزام به 216
تضعيفه، وبيان علته ..... 216 - 217
ما يتضمنه الأثر من المعنى، واختلاف المفسرين في توجيه الآية 218
الأثر الرابع عشر: التصديق بالحق في الباطن، وإنكاره في الظاهر 219

تضعيف إسناده، وشرح علته، وبيان أن الأصح فيه الإرسال ..... 219 - 221
ذكر شاهد من حديث أبي يزيد المدني مرسلا يدل على أن للقصة أصلا في سبب النزول ..... 221 - 222
التنبيه إلى تعنت أبي الفتح الأزدي في التجريح ..... 221 - 222
ما يتضمنه الأثر من المعنى، واختلاف القراءتين في الآية، وتوجيه قراءة التخفيف 223
الأثر الخامس عشر: إثبات رؤية النبي ﷺ ربَّه في الدنيا ونفي الإحاطة به 224
تحسين إسناده بالمتابعة دون قوله: "رَأَى كَأَنَّ قَدَمَيْهِ عَلَى خَضِرَةٍ دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ" ..... 224 - 226
ما يتضمنه الأثر من المعنى 226
الفصل الثالث: أحاديث التفسير وآثاره من التوبة إلى الكهف: ..... **[[229 - 320]]**
المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة: ..... **[229 - 298]**
الحديث الأول: فراق الدنيا على الإخلاص وإقامِ الشعيرتين: الصلاة والزكاة 229
تضعيف الحديث، وبيان علته وما فيه من إدراج ..... 229 - 231
ما يتضمنه الحديث من المعنى 231
الحديث الثاني: تفسير الكنز الذي ورد الوعيد 232
تضعيف الحديث، وبيان علته 233
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وتوجيه ابن رجب الحنبلي والطاهر بن عاشور لآية الوعيد على كنز المال من الذهب والفضة 234
الحديث الثالث: النهي عن الاستغفار للمشرك، والإذن في زيارة قبره 235
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 235 - 239
ما جاء من الأحاديث الأخرى في سبب نزول آية النهي عن الاستغفار للمشركين ..... 236 - 237
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 239
الحديث الرابع: تخليف علي بن أبي طالب على المدينة، واستطابة نفسه 240
تضعيف إسناده، وبيان علته، وبيان أن متنه منكر ..... 240 - 241
ما يتضمنه الحديث من المعنى 242

الحديث الخامس: غرق فرعون ودَسُّ الطين في فيه مخافة أن تدركه الرحمة 243
بيان الاختلاف في رفعه ووقفه، وترجيح أنه موقوف ..... 243 - 247
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 247
الحديث السادس: إغراق الطوفان لجميع قوم نوح: كبيرهم وصغيرهم وذكرهم وأنثاهم 248
تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 248 - 250
ما يتضمنه الحديث من المعنى 250
الحديث السابع: فضل أهل البيت، والتمسك بهديهم 251
تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 251 - 260
ما يتضمنه الحديث من المعنى 261
تمثيل مالك للسنة بسفينة نوح 261
الحديث الثامن: إلهام إبراهيم أن يتكلم باللسان العربي 262
تضعيف الحديث، وبيان أن الصحيح فيه أنه مرسل ..... 262 - 265
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 265
الحديث التاسع: الرعد من آيات الله التي يخوف الله بها عباده 266
تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 266 - 267
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى ..... 267 - 268
الحديث العاشر: الغشّيان من خشية الله 269
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 269 - 271
قول أبي حاتم في الراوي: "صالح" عند الإطلاق .....269 - 270
ما يتضمنه الحديث من المعنى 271
الحديث الحادي عشر: المقام المحمود هو مقام الشفاعة العظمى 272
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 273 - 275
ما اشتمل عليه الحديث من المراد بالمقام المحمود، والإشارة إلى الاختلاف في تفسيره .....275 - 276

الحديث الثاني عشر: اضمحلال الباطل وزواله أمامَ ظهور الحق وثباته 277
تضعيف إسناده وبيان علته، وحكم الذهبي عليه بنكارة متنه ..... 277 - 279
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، واختلاف السلف التنوعي في تفسير الحق والباطل ..... 279 - 280
الحديث الثالث عشر: حشر الناس يوم القيامة على ثلاثة أفواج 281
تضعيف إسناده، وبيان علته مع نكارة في متنه ..... 281 - 284
الحديث الرابع عشر: فضل قراءة سورة الكهف يوم الجمعة 285
تضعيف الحديث، وبيان علته، وأن الصحيح فيه أنه موقوف بغير اللفظ الذي ساقه الحاكم ..... 285 - 288
ما يتضمنه الحديث من المعنى 288
الحديث الرابع عشر: المراد بكنز في قصة الغلامين مع موسى، عليه السلام 289
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 289 - 290
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، واختلاف السلف في المراد بالكنز ..... 290 - 291
الحديث الخامس عشر: المراد بالفردوس في الجنة 292
تضعيف الحديث، وبيان علتيه ..... 292 - 294
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وأقوال السلف وأهل اللغة والتفسير في معنى الفردوس ..... 294 - 295
الحديث السابع عشر: فضل قراءة الآية من آخر الكهف من الليل 296
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 296 - 297
اختلاف الأئمة في سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب، وإعراض الشيخين عنها 297
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 298
المبحث الثاني: الآثار الموقوفة: ..... [299 - 320]
الأثر الأول: المدة الزمنية بين دعوة نوح على قومه وهلاكهم، وبعض التفاصيل الأخرى في قصته معهم 299
تضعيف إسناده، وبيان علته مع ما في متنه من النكارة ..... 299 - 300
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى 300
الأثر الثاني: عثرات يوسف 301

تضعيف إسناده، وبيان علته، وبيان ما فيه من نكارة متنه ..... 301 - 302
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف في سبب مكثه في السجن 303
الأثر الثالث: نقصان الأرض من أطرافها 304
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 304 - 305
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في الآية على أقوال ..... 305 - 306
الأثر الرابع: تسليم ملك الموت على المؤمن 307
ضعف الأثر، وبيان علته ..... 307 - 308
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف المفسرين في عود الضمير من قوله، تعالى: {يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ} 310
الأثر الخامس: الْمُقْتَسِمون من اليهود والنصارى 311
تصحيحه على شرط الشيخين، والتنبيه إلى أنه عند البخاري في (الصحيح) 311
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف وقول ابن عباس فيه ..... 311 - 312
الأثر السادس: الإكراه على لعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه 313
تقوية الأثر بمجموع طرقه ..... 313 - 317
ما يتضمنه الأثر من المعنى ..... 317 - 318
الأثر السابع: مآل أطفال المشركين في الآخرة 319
تصحيح الأثر على شرط الشيخين 319
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف الأئمة في مآل أطفال المشركين في الآخرة ..... 319 - 320
الفصل الرابع: أحاديث التفسير وآثاره من الإسراء إلى فاطر ..... [[323 - 428]]
المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة ..... [323 - 394]
الحديث الأول: لباس موسى يوم كلّمه ربه 323
تضعيف إسناده، وبيان علته ..... 323 - 325
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وكلام السلف في سبب أمر موسى بخلع نعليه ..... 325 - 326

الحديث الثاني: علاقة الإنسان بالأرض 327
تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 327 - 330
ما يتضمنه الحديث من المعنى التفسيري 330
الحديث الثالث: الثبات عند فتنة القبر 331
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 331 - 332
مناسبة إيراد الحديث في تفسير سورة طه، وأقوال السلف والمفسرين في المعيشة الضَّنْك ..... 332 - 333
الحديث الرابع: الإلحاد في الحرم 334
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيحه من مسند عبد الله بن عمرو ..... 334 - 336
ما يتضمنه الحديث من المعنى 336
الحديث الخامس: تسمية الكعبة بالبيت العتيق 337
تضعيف الحديث، وبيان علته، وفيه اختلاف في وصله ورفعه ..... 337 - 340
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء عن السلف في ذلك 340
الحديث السادس: الأضاحي سُنَّةٌ إبراهيمية 341
تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 341 - 343
ما يتضمنه الحديث من المعنى ..... 344 - 345
الحديث السابع: التأكيد على الأضحية لمن قدر عليها 346
تضعيف إسناده، وبيان علته، وترجيح وقفه ..... 346 – 349
ما يتضمنه الحديث من المعنى 349
الحديث الثامن: رفع الحرج عن أمة محمد ﷺ 350
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 350 - 351
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء عن السلف من التمثيل لبعض أنواع الحرج 351
الحديث التاسع: فضل العمل بما جاء في الآيات العشر الأول من سورة المؤمنون 352
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 352 - 354

ما يتضمنه الحديث من المعنى 354
الحديث العاشر: استنطاق الجنة، وقولها: "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ" 355
تضعيف الحديث، وبيان علته، وثبوته موقوفا ..... 355 - 357
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وتعلقه بما قبله 357
الحديث الحادي عشر: الخشوع في الصلاة وما ينافيه 358
تضعيف الحديث، وبيان أن الصحيح فيه أنه مرسل ..... 358 - 360
ما اشتمل الحديث من المعنى، وأقوال السلف والمفسرين وأهل اللغة في الخشوع ..... 360 - 361
الحديث الثاني عشر: تعليم النساء سورة النور 362
الحكم على الحديث بالوضع، وبيان علته ..... 362 - 364
ما يتضمنه الحديث من المعنى المتعلق بالتفسير 364
الحديث الثالث عشر: بركة زيت الزيتون 365
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 365 - 369
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وذكر بعض الخصائص العلاجية لزيت الزيتون ..... 369 - 370
الحديث الرابع عشر: الأجل الذي قضاه موسى أجيرا 371
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتحسينه بما له من الشواهد ..... 371 - 375
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، والحكمة من عدم تحديد الأجل الذي قضاه موسى في القصة 375
الحديث الخامس عشر: لا يكون للرجل أبوان، كما لا يكون له قلبان 376
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 376 - 377
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء خلافه في سبب نزول الآية وتوجيهها من أقوال السلف وأهل التفسير ..... 377 - 378
الحديث السادس عشر: الوفاء بالعهد على الثبات عند لقاء العدو 379
تضعيف إسناد الحديث، وبيان علته وتصحيح الشطر الثاني منه بما له من الشواهد ..... 380 - 385
ما دل عليه الحديث، واختلاف السلف في المراد بـ(النّحْب) في الآية، وطريقة الزمخشري في ذلك 385

الحديث السابع عشر: من أنعم رسول الله ﷺ عليه في كلام الله 386

تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 386 - 388

ما يتضمنه الحديث من المعنى، ودفع ما يرد عليه من إشكال 388

الحديث الثامن عشر: الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة 389

تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيح الحديث بما له من الشواهد ..... 389 - 391

ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، ومناسبةُ إيراده في التفسير 391

الحديث التاسع عشر: آخر العذر بلوغ الستين 392

تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيحه بما له من المتابعات ..... 392 - 394

ما يتضمنه الحديث من المعنى، واختلاف السلف في السِّنِّ الذي يتحقق به التعمير وينقطع به العذر 394

المبحث الثاني: الآثار الموقوفة ..... [395 - 428]

الأثر الأول: الْعِتِيُّ من العمر 395

تضعيف الأثر، وبيان علله ..... 395 - 396

ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وأقوال السلف وأهل اللغة في معنى الْعِتِيُّ ..... 396 - 397

الأثر الثاني: حشر المتقين إلى الرحمن وفدا يوم القيامة 398

تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 398 - 399

ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء في ذلك عن السلف، والتنبيه إلى أنه ليس من معاني الوفادة في لغة العرب الركوب، ولا هو من لوازم معناها..... 400 - 401

الأثر الثالث: فتْق السَّمَوَاتِ والأرض 402

تضعيف إسناده، وبيان علته، ومجيئه من طريق أخرى أخف ضعفا منها ..... 402 - 405

ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن ابن عباس وغيره من السلف مما يخالفه، وما اختاره الطاهر بن عاشور في لك ..... 405 - 406

الأثر الربع: إصلاح زوجة زكريا - عليه السلام - من عيبها 407

تضعيف إسناده، وبيان علته، والأصح أنه من قول عطاء ..... 407 - 408

ما يتضمنه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف في ذلك ..... 408 - 409
الأثر الخامس: الجمع بين الرغب والرهب في مقام العبادة أو الدعاء 410
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتحسينه لغيره ..... 410 - 411
ما يتضمنه الأثر من المعنى 412
الأثر السادس: فراغ قلب أم موسى - عليه السلام - إلا من هَمِّ موسى 413
تصحيح إسناده على شرط البخاري ..... 413 - 414
ما يتضمنه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في ذلك ..... 414 - 415
الأثر السابع: أبوة النبي ﷺ للمؤمنين 416
تضعيف الأثر، وبيان علتيه، وثبوت القراءة فيه عن أبي بن كعب ..... 416 - 418
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى 218
الأثر الثامن: إتقان الصنعة 219
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 419 - 420
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في معنى السرد ..... 420 – 421
الأثر التاسع: السابق بالخيرات والمقتصد والظالم لنفسه 422
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 422 - 424
ما تضمنه الأثر من المعنى، وما يرد عليه من إشكال ودفعُه ..... 424 -425
الأثر العاشر: استعلاء صاحب ياسين بالإيمان ومخاطبة غيره به لدعوته أو طلب شهادته 426
تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 426 - 427
ما تضمنه الأثر من المعنى، واختلاف المفسرين في المراد بالمخاطبين في قول صاحب ياسين: {**فَاسْمَعُونِ**}.. 428
الفصل الخامس: أحاديث التفسير وآثاره من الصافّات إلى المسد ..... [[431 - 648]]
المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة ..... [431 - 570]
الحديث الأول: نوم النبي ﷺ واختلافه عن الطبيعة البشرية 431
تضعيف إسناده عند الحاكم، وبيان علته، وتصحيحه بما له من متابعة ..... 431 - 432

ما يتضمنه الحديث من المعنى، وسبب إيراد الحاكم له في تفسير سورة الصافات ..... 432 - 433
الحديث الثاني: قوّة داود، عليه السلام 435
تضعيف الحديث، وبيان وعلته، وتصحيح الجملة الأخرة منه؛ لما لها من الشواهد ..... 435 - 436
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وأقوال السلف وأهل التفسير في القوة التي كان يتمتع بها داود .... 436 - 437
الحديث الثالث: معرفة معاني القرآن من كلام العرب 438
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 438 - 440
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، ومناسبة إيراده 440
الحديث الرابع: ما مضى من الدنيا وما بقي 441
تضعيف إسناده، وبيان علتيه، وتحسينه بما له من الشواهد ..... 441 - 444
ما يتضمنه الحديث من المعنى ..... 444 - 445
الحديث الخامس: نزول القرآن علم على قرب الساعة، ومثله نزول المسيح، عليه السلام 446
تضعيف إسناده، وبيان علله، وتصحيح متنه من حديث أبي موسى الأشعري دون تلاوةِ الآية وذِكْرِ آل البيت ..... 447 - 448
ما يتضمنه الحديث من المعنى، واختلاف السلف وأهل التفسير بالمراد من الآية ..... 448 - 449
الحديث السادس: إنكار الخالق، ونسبة الأحداث إلى الدهر 450
تصحيح الحديث على شرط الشيخين، وبيان أن أصل الحديث عندهما في (الصحيحين) 450
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 451
الحديث السابع: فتح الله لنبيه ﷺ يوم الحديبية 452
تضيف إسناد الحديث، وبيان علته، وتصحيحه لغيره دون آخره ..... 453 - 455
تساهل ابن سعد في التوثيق 453
ما يتضمنه الحديث من المعنى، واختلاف السلف من الصحابة ومن بعدهم في المراد بالفتح 455
الحديث الثامن: فتح الله لنبيه ﷺ يوم الحديبية 456
تضعيف الحديث، وبيان علته، وأنه منكر بذكر خيبر ..... 456 - 458

ما اشتمل عليه الحديث من أن المراد بالفتح في الآية صلحُ الحديبية، وليس خيبر، كالذي قبله 458
الحديث التاسع: أعمال العباد من قدر الله 459
تحسين إسناده بالمتابعة، وتصحيحه بما له من الشواهد ..... 459 - 461
ما يتضمنه الحديث من المعنى 461
الحديث العاشر: لا يرفع أحدا نسبُه عند الله في الآخرة 462
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 462 - 464
ما يتضمنه الحديث من المعنى 465
الحديث الحادي عشر: انشقاق القبر عن النبي ﷺ وأمته من بعده يوم القيامة 466
تضعيف الحديث وبيان علتيه إلا الجملة الأولى منه؛ لما لها من الشواهد ..... 466 - 469
ما يتضمنه الحديث من المعنى 470
الحديث الثاني عشر: سجود النبي ﷺ في سورة النجم، وسجود الناس معه 471
تصحيح الحديث على شرط البخاري، والتنبيه على أنه عنده في (الصحيح) 471
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وسبب إيراد الحاكم له في تفسير سورة النجم 472
الحديث الثالث عشر: زنا الجوارح دون الفرج 473
تحسين إسناده، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر بنحوه ..... 473 -474
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وأقوال السلف في المراد باللمم ..... 474 - 476
الحديث الرابع عشر: التحذير من الخوض في القدر بغير علم وبغير حقٍّ 477
تضعيف إسناده، وبيان علله، وتحسينه من وجه آخر عن أبي هريرة ..... 477 - 481
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، ومناقشة الطاهر بن عاشور في دلالة الآية على إبطال المعنى على ما تقول به المعتزلة والأشعرية ..... 481 - 482
الحديث الخامس عشر: تشبيه الحور بالياقوت في صفاء أبشارهن 483
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 483 - 485
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء عن أهل اللغة والتفسير في ذلك 485

الحديث السادس عشر: العلاقة بين سور المسجد الأقصى الشرقي والسور المضروب على متن جهنم ... 486
تضعيف إسناده، وبيان علتيه، وبيان أن متنه منكر ورفعه باطل ..... 486 - 490
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء في ذلك عن بعض السلف مع عدم صحته، وتأويل ابن كثير لظاهره ..... 490 - 491
الحديث السابع عشر: هلاك فرق النصارى إلى ثلاث 492
تضعيف إسناده، وبيان علتيه، وتقويته بمجيئه من طريق أخرى مع بعض الشواهد ..... 492 - 496
قول ابن معين في الراوي: "ليس به بأس" 495
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، واختلاف السلف والمفسرين في نوع الاستثناء في الآية 496
الحديث الثامن عشر: ما نهى عنه رسول الله ﷺ داخل في عموم ما نهى الله عنه 497
تصحيح الحديث على شرط مسلم ..... 497 - 498
ما يتضمنه الحديث من المعنى 498
الحديث التاسع عشر: التحذير من التهاون في صلاة الجمعة 499
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيحه من حديث جابر بن عبد الله ..... 499 - 501
ما يتضمنه الحديث من المعنى 501
الحديث العشرون: طلاق السُّنّة 502
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيحه على ما جاء في رواية داود بن الحصين ..... 503 - 505
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، والإشارة إلى اختلاف العلماء في وقوع الطلاق البدعي 505
الحديث الحادي والعشرون: التقوى مجلبةٌ للرزق 506
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 506 - 511
مراد أبي حاتم الرازي بقوله في الراوي: "شيخ" ..... 507 - 508
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى وما جاء عن جماعة من التابعين منْ أن المراد بالمخرج في الآية الطلاق الرجعي 511
الحديث الثاني والعشرون: الموت من خشية الله 512

تضعيف الحديث، وبيان علله ..... 412 - 514
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وتفصيل ابن رجب الحنبلي في القدْر الواجب من الخوف 515
الحديث الثالث والعشرون: لقاء النبي ﷺ بجماعة الجن 516
تضعيف الحديث، وبيان علته مع ما فيه من النكارة ..... 516 - 520
الحديث الرابع والعشرون: التخفيف في قيام الليل بعد سنة من وجوبه 522
تصحيح إسناده بالمتابعة، والتنبيه إلى أنه عند مسلم في (الصحيح) بنحوه ..... 522 - 523
ما دل عليه الحديث من المعنى 523
الحديث الخامس والعشرون: أدنى أهل الجنة منزلة 524
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 525 - 526
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وتوجيه ما جاء عن مجاهد من أن {**نَاظِرَةٌ**} بمعنى منتظرة ..... 527 - 528
الحديث السادس والعشرون: موجبات الحساب اليسير 529
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 529 - 530
ما يتضمنه الحديث من المعنى 530
الحديث السابع والعشرون: لَعْنُ الْمُكَذِّبُ بالقدر 531
تضعيف الحديث من الطريقين، وبيان علتيهما مع ما فيه من النكارة ..... 532 - 536
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى 536
الحديث الثامن والعشرون: عطاء الله لنبيه ﷺ في الجنة 537
تضعيف إسناده، وبيان علته، وتصحيحه بما له من المتابعات ..... 537 - 541
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، واختلاف السلف والمفسرين في المراد بالعطاء في الآية ..... 541 - 542
الحديث التاسع والعشرون: بدء الوحي 543
تصحيح الحديث، وترجيح وصله ..... 543 - 544
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، واختلاف المفسرين أول ما نزل من القرآن ..... 544 - 546
الحديث الثلاثون: فضل سورة الزلزلة 547

تجويد إسناده 548
ما يتضمنه الحديث من المعنى 548
الحديث الحادي والثلاثون: شهادة الأرض يوم القيامة بما عمل الناس على ظهرها من خير أو شر 549
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 549 - 550
ما يتضمنه الحديث من المعنى، وما جاء عن السلف وبعض المفسرين من خلافه ..... 550 - 551
الحديث الثاني والثلاثون: محو السيئات من صحيفة الأعمال 552
تضعيف الحديث، وبيان علته ..... 552 - 553
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى ..... 553 - 554
الحديث الثالث والثلاثون: خصائص قريش وفضلها على غيرها 555
تضعيف إسناد الحديث، وبيان علله، وتقويته من وجه آخر، فيه بعض المغايرة للفظ الحاكم ..... 555 - 560
ما يتضمنه الحديث من المعنى 561
الحديث الرابع والثلاثون: رَفْعُ الْأَيْدِي عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع والرفع منه 562
بيان علتي الحديث، والحكم عليه بالوضع ..... 562 - 565
ما اشتمل عليه الحديث من المعنى، وما جاء عن السلف من الأقوال في الآية، وأنه لا يثبت منها شيء إلا إراقة الدماء، وعليه جمهور المفسرين ..... 565 - 570
المبحث الثاني: الآثار الموقوفة ..... [571 - 648]
الأثر الأول: الحكمة في تضييق الرزق على بعض العباد 571
تضعيف إسناد الأثر، وتحسن ما جاء فيه من سبب النزول لغيره من الشواهد ..... 571 - 574
ما يتضمنه الأثر من المعنى ..... 574 - 575
الأثر الثاني: التقدير السنوي ليلة القدر 576
تصحيح الأثر على شرط مسلم ..... 576 - 577
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن عكرمة في خلافه ..... 577 - 578
الأثر الثالث: وراثة النعم عمن كفرها 579

تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 580 - 581
ما يتضمنه الأثر من المعنى 581
الأثر الرابع: الأصول التي خُلِقَت جميع المخلوقات منها 582
تحسين إسناده، وغرابة متنه ونكارته ..... 582 - 584
ما يتضمنه الأثر من المعنى 584
الأثر الخامس: الاسترسال في الطيبات 585
تضعيف الأثر، وبيان علتيه، وذكر بعض ما جاء في معناه ..... 585 - 587
ما يتضمنه الأثر من المعنى، واستدلال السلف بالآيات في الكفار على المسلمين للاشتراك في الوصف ... 587
الأثر السادس: نصرة النبي ﷺ بالسيف 588
تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 588 - 589
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن ابن عباس أيضا وغيره مما يخالفه ..... 589 - 590
الأثر السابع: أدب النبي ﷺ عند سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ليلة الإسراء والمعراج 591
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 591 - 593
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى 593
الأثر الثامن: سجود نبات النجم لله مع الشجر 594
تضعيف الأثر، وبيان علله ..... 594 - 595
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف في خلافه، واختيار ابن جرير وغيره ..... 595 - 596
الأثر التاسع: التقدير الإلهي اليومي لشؤون الخلق 597
بيان علة السند، وتصحيحه بما له من المتابعات ..... 598 - 600
ما يتضمنه الأثر من المعنى 600
الأثر العاشر: أنوار المؤمنين بأيمانهم يوم القيامة على قدر أعمالهم 601
تصحيح إسناده ..... 601 - 602
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف في متعلَّق قوله تعالى: {وَبِأَيْمَانِهِمْ} 602

الأثر الحادي عشر: ما كان عليه الصحابة من الإيثار 603
تضعيف الأثر، وبيان علته وأن ما جاء فيه من ذكر سبب النزول منكر ..... 603 - 606
ما دل عليه الأثر من المعنى ..... 606 - 607
الأثر الثاني عشر: خروج المرأة من بيت زوجها بغير إذنه 608
تحسين إسناده لذاته، وتصحيحه بما له من المتابعات ..... 608 - 610
ما دل عليه الأثر من المعنى، واختلاف السلف في المراد بالفاحشة في الآية على خمسة أقوال .... 610 - 612
الأثر الثالث عشر: تكفير التوبة العامّة النصوح جميعَ سيئات 613
تضعيفه وبيان علته، وتصحيح أنع من قول عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بن رافع بن خَدِيجٍ الأَنْصارِيّ ..... 613 - 616
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما تفيده (عسى) في القرآن ..... 616 - 617
الأثر الرابع عشر: إشفاق المؤمنين من إطفاء نور المنافقين يوم القيامة 618
تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 618 - 619
ما تضمنه الأثر من المعنى، وما يرد من احتمال على سبب دعاء المؤمنين بإتمام نورهم 619
الأثر الخامس عشر: القمر مادة الإضاءة للسموات السبع وللأرض 620
تضعيف الأثر، وبيان علتيه ..... 620 - 622
ما دل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن أهل اللغة والتفسير في جمع السموات في الآية ..... 622 - 623
الأثر السادس عشر: الطعام الذي يَغُصُّ به صاحبه من أهل النار 624
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 624 - 625
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف وأهل التفسير في ذلك من أقوال ..... 625 - 626
الأثر السابع عشر: المراكب في الجنة من الملك الكبير فيها 627
تضعيف إسناده، وبيان علته ..... 627 - 628
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف وأهل التفسير في الملك الكبير ..... 628 - 629
الأثر الثامن عشر: أول نشأة الأرض وانبساطها، وأول الجبال فيها 630
تضعيف إسناده، وبيان علته ..... 630 - 631

ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، ومن جاء عنه من السلف غير ابن عباس 631
الأثر التاسع عشر: الكأس الدهاق لأهل الجنة 632
تصحيح الأثر على شرط البخاري، والتنبيه إلى أنه عنده في (الصحيح) ..... 632 - 633
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف في ذلك ..... 633 - 634
الأثر العشرون عشر: المتسبب في تطفيف الكيل والميزان شريك للمطفِّف في الوزر 635
تضعيف الأثر، وبيان علته ..... 635 - 636
ما يتضمنه الأثر من المعنى 636
الأثر الحادي والعشرون: الصعود إلى السموات، سماء بعد سماء 637
تضعيف إسناده الذي ساقه الحاكم، وبيان علته، وتصحيحه بمجموع طرقه ..... 637 - 641
عنعنة الأعمش تحمل على الاتصال في شيوخه الذين أكثر عنهم 638
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وما جاء عن السلف وأهل التفسير فيها من أقوال واسعة؛ لما فيها من الإجمال واختلاف القراءة ..... 642 - 644
الأثر: الثاني والعشرون: ولد الرجل من كسبه 645
تضعيف إسناده، وبيان علتيه، وتصحيحه لغيره ..... 645 - 647
ما اشتمل عليه الأثر من المعنى، وأقول السلف وأهل التفسير في المراد بالكسب في الآية ..... 647 - 648
الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات ..... [649 - 652]
أولا - النتائج العامة لمادة البحث ..... 649 - 650
ثانيا - النتائج التفصيلية لمادة البحث ..... 650 - 651
التوصيات 652

فهرس الفهارس:

أولاً - فهرس الآيات القرآنية ..... 655 - 661

ثانياً - فهرس الأحاديث ..... 662 - 668

ثالثاً - فهرس الآثار ..... 669 - 671

رابعاً - فهرس الرواة الذين تكلم فيهم الذهبي في استدراكه على الحاكم ..... 672 - 677

خامساً - فهرس الرواة المجروحين أو المجهولين الذين أغفلهم الذهبي ..... 678 - 681

سادساً - فهرس الأعلام المترجم لهم ..... 682 - 683

سابعاً - فهرس الشواهد والأبيات الشعرية ..... 484 - 686

ثامنا - فهرس المفردات اللغوية الغريبة 687

تاسعا - فرس الأماكن والبلدان 688

عاشرا - فهرس المصادر والمراجع ..... 689 - 729

الحادي عشر - فهرس محتويات البحث ..... 730 - 755

*****

***

**

*